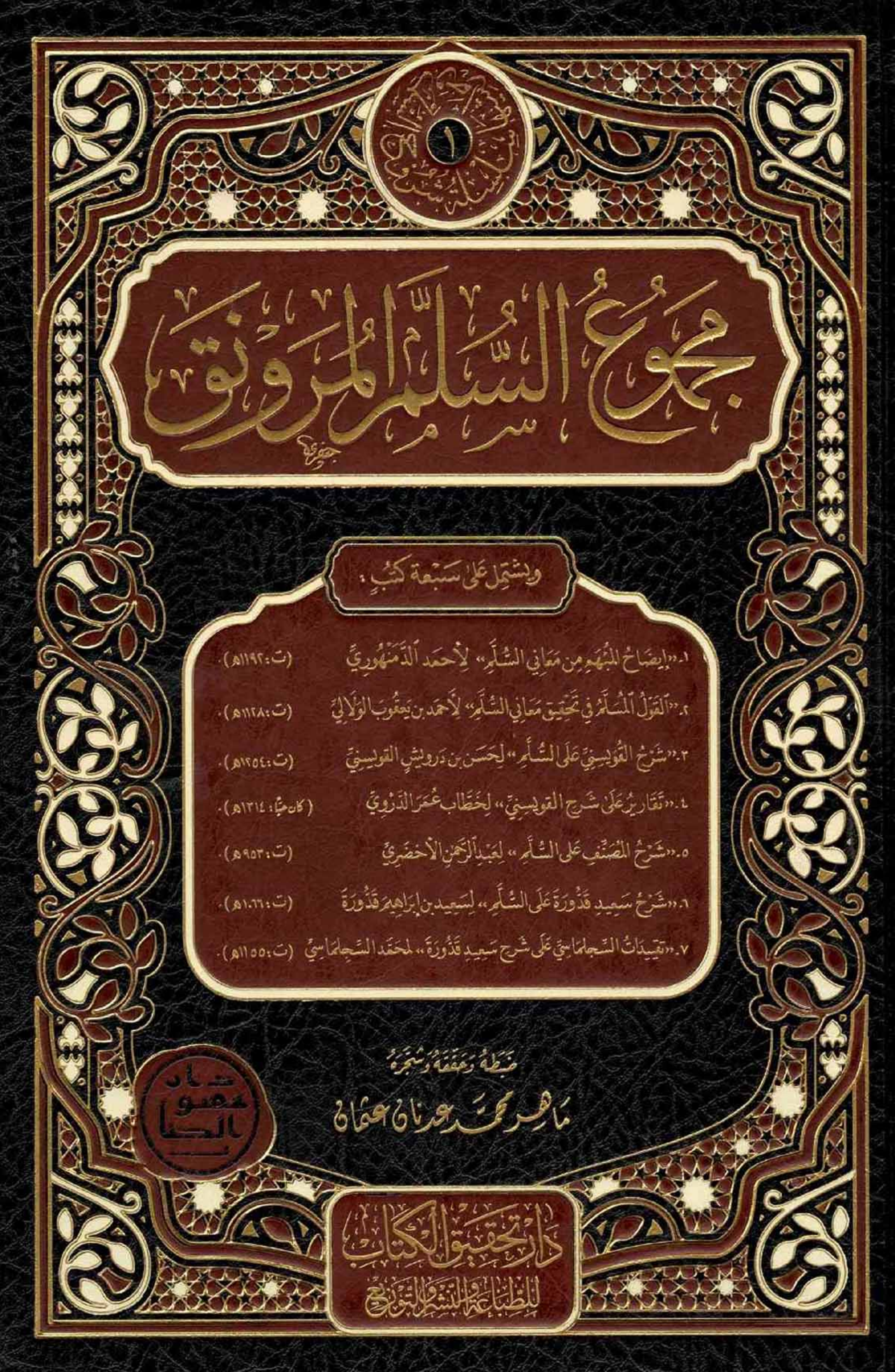

١
مجموع السلم المرونق
ويشتمل على سبعة كتب:
١. «إيضاح المبهم من معاني السلم» لأحمد الدمنهوري (ت: ١١٩٢هـ).
٢. «القول المسلم في تحقيق معاني السلم» لأحمد بن يعقوب الولالي (ت: ١١٢٨هـ).
٣. «شرح القويسني على السلم» لحسن بن درويش القويسني (ت: ١٢٥٤هـ).
٤. «تقارير على شرح القويسني» لخطاب عمر الدزوي (كان حيًا: ١٣١٤هـ).
٥. «شرح المصنف على السلم» لعبد الرحمن الأخضري (ت: ٩٥٣هـ).
٦. «شرح سعيد قدورة على السلم» لسعيد بن إبراهيم قدورة (ت: ١٠٦٦هـ).
٧. «تقييدات السجلماسي على شرح سعيد قدورة» لمحمد السجلماسي (ت: ١١٥٥هـ).
ضبطه وحققه وشجره
ماهر محمد عدنان عثمان
دار تحقيق الكتاب
للطباعة والنشر والتوزيع


مجموع السلم المرونق

دار تحقيق الكتاب

Title: Majmua al- Sullam Al Munawraq

Autor: al-Akhdari, a l-Damanhoury, ibn Ya'qub, al-Kaouissni, al- Darwe, Kadoura, al-Sijilmasi

Editor: Mahir Mohamad Adnan Osman

Publisher: Dar Tahkik Al Kitab

Pages: 600

Year: 2020

Printed in : Lebanon

Edition: 1

الكتاب: مجموع السلم المورنق (إيضاح المبهم، القول المسلم، شرح القويسني مع تقريرات الدروي) و(شرح الأخضري، شرح قدورة مع تقييدات السجلماسي).

المؤلف: الأخضري، الدمنهوري، ابن يعقوب، القويسني، الدروي، قدورة، السجلماسي.

تحقيق: ماهر عثمان

الناشر: دار تحقيق الكتاب

عدد الصفحات: 600

سنة الطباعة: 2020

بلد الطباعة: لبنان

الطبعة: الأولى (لونان، ورق شاموا)

مؤسسة محمد نوري ناص

MEHMET NURI NAS

PUBLISHER OF ISLAMIC BOOKS

1965



ISBN 978-9933-638-05-4

DAR TAHKIK AL KITAB



Büyük Reşit Paşa Caddesi Yümni İş Merkezi

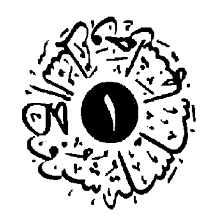
No:16/B D:8 Vezneciler/Fatih/İstanbul/Turkey : +9 (0212)5190979

Merkez :1.Cadde No:66 MİDYAT/MARDİN : +9 (0482)4622775

www. tahkikalkitab.com : info@tahkikalkitab.com

Dar Tahkik Al Kitab, Nursabah Yayıncılık Matbaacılık Ltd.Şti'nin Tescilli Markasıdır

دار تحقيق الكتاب هي دار تابعة لمؤسسة دار نور الصباح



مجموع السلم المرونق

ويشتمل على سبعة كتب:

١. «إيضاح المبهم من معاني السلم» لأحمد الدمنهوري (ت: ١١٩٢هـ).

٢. «القول المسلم في تحقيق معاني السلم» لأحمد بن يعقوب الولالي (ت: ١١٢٨هـ).

٣. «شرح القويسني على السلم» لحسن بن درويش القويسني (ت: ١٢٥٤هـ).

٤. «تقارير على شرح القويسني» لخطاب عمر الدروي (كان حيًّا: ١٣١٤هـ).

٥. «شرح المصنف على السلم» لعبد الرحمن الأخضري (ت: ٩٥٣هـ).

٦. «شرح سعيد قدورة على السلم» لسعيد بن إبراهيم قدورة (ت: ١٠٦٦هـ).

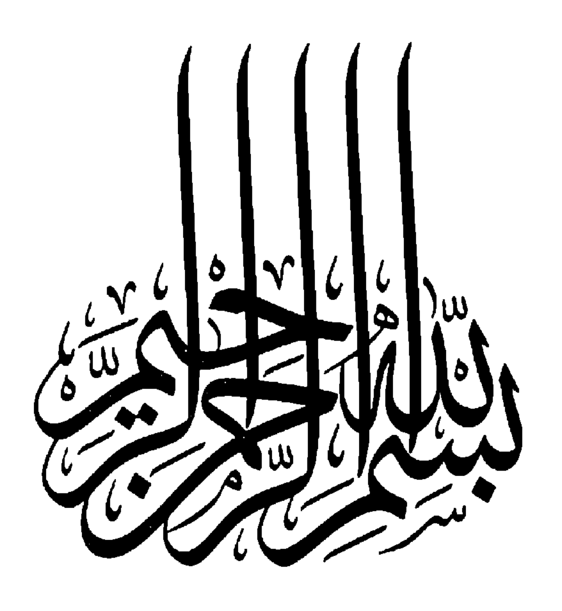
٧. «تقييدات السجلماسي على شرح سعيد قدورة» لمحمد السجلماسي (ت: ١١٥٥هـ).

ضبطه وحققه ونشره

ماهر محمد عدنان عثمان

دار تحقيق الكتاب

للطباعة والنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الَّذي أذاق مَن اجتَباه حلاوة التَّحقيق، وجعل لهم منَ العِناية خير رَفيق، وشرح صدورهم لسلوك سبيل التَّصوُّر والتَّصديق، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدنا محمَّدٍ المرسلِ إلى خير فَريق، وعلى آله وأصحابه الحائزين بنسبتهم إليه النَّسب العريق، صلاةً وسلاماً دائمَين متلازمين إلى يوم الفَزع والمضيق[١]؛ وبعد:

فدونك أيُّها المريد للفوز بمَلَكَة علم المنطق، الكتاب الأوَّل ضمن سِلسلة شروح وحواشي السُّلَّم المرونق، جمعتُ فيه ما اشتَهَرَ من شروحه وحواشيه الصَّغيرة، مع ترتيبها ترتيبَ التَّرقي، وتشجيرِ مسائلها خدمةً للمبتدي، وتثبيتاً للمتوسِّط والمنتهي، سائلاً المولى الكريم أن ينفعَ به ذا القلب السَّليم، راجياً منه ستر العيوب؛ إلَّا مِن ناصحٍ متصدِّقٍ عليَّ سرًّا، لا فاضحٍ متصدِّقٍ جهراً، اللَّهمَّ زِدنا علماً، وألبسنا حِلماً، وزيِّنَّا خُلُقاً، وثبِّتنا قولاً وعملاً، ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله العليِّ العظيم.

ماهر محمَّد عدنان عثمان

استل - ماردين - تركيا

١٤٤٠هـ

---

(١) «كشف اللثام عن شرح شيخ الإسلام على إيساغوجي» للغنيمي، مخطوط (لوحة: ١).

مقدّمات التّحقيق

أولاً: تقسيم الكتاب

قسمت هذا المجلد قسمَين ـ بعد مقدمات التحقيق وإفراد المنظومة ـ:

القسم الأوَّل:

١ - «إيضاح المبهم على معاني السُّلَّم»، ومعه: منظومة «السُّلَّم المُرونق».

٢ - ويليه: «القَولُ المُسَلَّم في تحقيق معاني السُّلَّم».

٣ - ويليه: «شرح القُويسني على السُّلَّم».

٤ - ويليه: «تعليقات خطاب على شرح القويسني»، ومعها: تعليقات التَّحقيق.

وفي هذا القسم شجَّرت أغلبَ مسائل الكتب الأربع، ووضعت التشجيرات بعد كلِّ بحثٍ.

القسم الثَّاني:

١ - «شرح الأخضري على السُّلَّم المرونق»، ومعه: منظومة «السُّلَّم المرونق».

٢ - «شرح سعيد قدورة على السُّلَّم».

٣ - «حاشية السجلماسي على شرح سعيد قدورة».

٤ - تعليقات التَّحقيق.

* * *

ثانياً: التَّراجم

ترجمة عبد الرحمن الأُخضري[1]

(٩٢٠هـ[2] ـ ٩٨٣هـ)

- عبد الرَّحمن بن محمَّد الأخضري، وهو من أهل بسكرة في الجزائر، وقبره في زاوية بنطيوس من قرى بسكرة.

---

(١) انظر: «الأعلام» للزركلي (٣/ ٣٣١).

(٢) استفدنا تصحيح تاريخ مولده من منظومته: «السلم المرونق»؛ حيث ذكر في نهايتها تاريخ نظمه لها بقوله:

وَكَـانَ فِـي أَوَائِـلِ الـمُـحَـرَّمِ تَـأْلِـيفُ هَـذَا الـرَّجَـزِ الـمُـنَـظَّـمِ =

- من كُتبه:

١ - متن «السُّلَّم المرونق»؛ أرجوزةٌ في المنطق.

٢ - «شرح السُّلَّم المرونق» في المنطق.

٣ - «الجوهر المكنون» نظمٌ في البيان، أوجز فيه «التَّلخيص»، و«شرحه».

٣ - «شرح السراج» في عِلم الفلك، والأصلُ قصيدةٌ لسحنون.

٤ - «الدُّرة البيضاء» في علمي الفرائض والحساب، نظماً، و«شرحها» في جزأين.

٥ - «مختصر» في العبادات، يسمَّى «مختصر الأخضري» على مذهب مالك.

* * *

ترجمة أَحْمَدَ الدَّمَنْهُورِيّ[1]

(١١٠١هـ - ١١٩٢هـ)

- أحمد بن عبد المنعم بن يوسف بن صيام الدَّمَنْهُورِيُّ؛ شيخ الجامع الأزهر، وأحدُ علماء مصر المكثرين منَ التَّصنيف في الفِقه وغيره، كان يُعرف بـ«المذاهبي»؛ لِعلمه بالمذاهب الأربعة. ولد في دمنهور، وتعلَّم بالأزهر، وولي مشيخته، وكان قوَّالاً للحقِّ، هابتْه الأمراء وقصدته الملوك، وتوفي بالقاهرة.

- من كُتبه:

١ - «نهاية التَّعريف بأقسام الحديث الضَّعيف».

٢ - «الفيض العميم في معنى القرآن العظيم».

٣ - «إيضاح المُبهم من معاني السُّلَّم» في المنطق.

٤ - «حِلية اللُّب المصون بشرح الجوهر المكنون» في البلاغة.

٥ - «منتهى الإرادات في تحقيق الاستعارات».

٦ - «سبيل الرشاد إلى نفع العباد» مواعظ.

= مِنْ سَنَةٍ: إحْدَى وَأَرْبَعِينَا ... مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنَ المِئِينَا

وأيضاً ذكر سنَّه عند نظمها بقوله:

وَلِبَنِي إحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَهْ ... مَعْذِرَةً مَقْبُولَةً مُسْتَحْسَنَهْ

(١) انظر: «الأعلام» للزركلي (١/ ١٦٣).

٧ - «الفتح الرَّبانيّ بمفردات ابن حنبل الشَّيبانيّ».

* * *

ترجمة أَحْمَدَ بْنِ يَعْقُوبَ الوَلَالِيّ(١)

(... - ١١٢٨هـ)

- أحمد بن محمَّد بن يعقوب، أبو العباس الولالي؛ فاضلٌ من أهل فاس، توفي بمكناس، ونسبته إلى بني وَلَال من قبائل العرب بالمغرب.

- من كُتبه:

١ - «شرح مختصر المنطق» للسنوسي.

٢ - «القول المسلَّم في تحقيق معاني السُّلَّم» في المنطق.

٣ - «مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح» في البلاغة.

٤ - «شرح لامية الأفعال» في النَّحو.

٥ - «مباحث الأنوار في أخبار بعض الأخيار».

* * *

ترجمة القُوَيْسِني(٢)

(... - ١٢٥٤هـ)

- حسن بن درويش بن عبد الله بن مطاوع القويسني، برهان الدِّين؛ فاضلٌ من أهل مصر؛ نسبته إلى قويسنا «قرية بمركز الجعفرية بمصر»، ولي مَشيخة الجامع الأزهر سنة «١٢٥٠هـ»، واعتراه الجذب في آخر عُمره.

- له:

١ - «رسالة في المواريث».

٢ - «شرح متن السُّلَّم» في المنطق.

* * *

---

(١) انظر: «الأعلام» للزركلي (١/ ٢٤١).

(٢) انظر: «الأعلام» للزركلي (٢/ ١٩٠).

ترجمة سعيد قَدُّورة[1]

(... ـ ١٠٦٦هـ)

- سعيد بن إبراهيم قدورة، أبو عثمان التُّونسيُّ الأصل، الجزائريُّ المولد والقرار؛ عالمٌ بالمنطق منَ المالكيَّة، كان مُفتي الجزائر.

- من كُتبه:

١ - «شرح السلم المُرونق».

٢ - «شرح الصُّغرى» للسنوسي.

٣ - «شرح خطبة اللَّقاني».

* * *

السِّجِلْمَاسِيّ[2]

(١٠٩٠هـ ـ ١١٥٥هـ)

- أحمد بن مبارك بن محمَّد بن علي السِّجلمَاسيُّ، اللمطيُّ، البكريُّ، الصديقيُّ المالكيُّ؛ عالمٌ في البيان، والفِقه، والأصول، والحديث، والقراءات، والتَّفسير؛ وُلد في حدود سجلماسة، ثمَّ دخل فاس، وتوفي بها.

- من تصانيفه:

١ - «الذَّهب الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز».

٢ - «إنارة الأفهام بِسماع ما قيل في دلالة العام».

٣ - «حاشية على شرح المَحلي على جمع الجوامع».

٤ - «ردُّ التَّشديد في مسألة التقليد».

٥ - «كشف اللَّبس عنِ المسائل الخَمس».

٦ - «حاشية على شرح سعيد قَدورة على السلم».

* * *

---

(١) انظر: «الأعلام» للزركلي (٣/ ٩١).

(٢) انظر: «معجم المؤلفين» لكحالة (٢/ ٥٦).

ثالثاً: مُقَدِّمَةُ عِلْمِ المَنْطِقِ[١]

● الحَدُّ: هو علمٌ يُبحَثُ فيه عنِ المعلومات التّصوُّريّة والتّصديقيّة من حيث إنّها تُوصِل إلى أمرٍ مجهولٍ تصوُّريٍّ أو تصديقيٍّ، أو مِن حيث ما يتوقّف عليه ذلك.

مثالُ البحث عنِ المعلومات التَّصوُّريَّة من حيث إنَّها توصل إلى أمرٍ مجهولٍ تصوُّريٍّ: البحثُ عنِ الجنس والفَصل كـ: «الحَيَوَان، والنَّاطق» وهما معلومان تصوُّريّان، بأنّهما إذا رُكِّبا على الوجه المخصوص وصل مجموعهما إلى أمرٍ مجهولٍ تصوُّريٍّ كـ: «الإنسان». ومِن حيث ما يتوقَّفُ عليه ذلك البحث عمَّا ذكر بأنَّه كلِّيٌّ أو جزئيٌّ، ذاتيٌّ أو عَرَضيٌّ، جنسٌ أو فصلٌ.

ومثالُ البحث عنِ المعلومات التَّصديقيَّة من حيث إنَّها توصل إلى أمرٍ مجهولٍ تصديقيٍّ: البحثُ عن مقدِّمتي القياس، كقولنا: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ» وهما معلومان تصديقيَّان، بأنَّهما إذا رُكِّبا على الوجه المخصوص وصل مَجموعهما إلى أمرٍ مجهولٍ تصديقيٍّ كقولنا: «العَالَمُ حَادِثٌ»، ومن حيث ما يتوقَّف عليه ذلك توقُّفاً قريباً لكونه من غير واسطةٍ: البحثُ عن كلٍّ من مقدِّمتي القياس بأنَّه قضيَّةٌ أو عكس قضيَّةٍ، أو نقيضُ قضيَّةٍ، أو توقُّفاً بعيداً لكونه بواسطة توقُّفه على القضيَّة البحث عمَّا ذكر من حيث الموضوع والمحمول.

● وموضوعُهُ: المعلوماتُ التَّصوُّريَّة والتَّصديقيَّة من حيث صحَّة إيصالها إلى أمرٍ مجهولٍ تصوُّريٍّ أو تصديقيٍّ.

● وثمرتُهُ: أنَّه يَعصم الذِّهن عنِ الخطأ في الفِكر. وقيل: معرفة التَّآليفات الصَّحيحة والفاسدة.

● وفضلُهُ: فَوَقانه على غيره من العلوم من حيث كونه عامَّ النَّفع؛ لأنَّه يبحث عن كلِّ علمٍ تصوُّريٍّ أو تصديقيٍّ، وهذا لا يُنافي أنَّ بعض باقِي العلوم يَفُوقه من حيثيَّةٍ أُخرى.

● ونسبتُهُ للعلوم مُبايَنته لها.

● وواضعُهُ: «إِرَسَطُ» بكسر الهمزة وفتح الرَّاء والسِّين وضمِّ الطَّاء: وهو أرسطاطاليس خلافاً لمَن توهَّم أنَّهما شَخصان.

---

(١) انظر: «حاشية الباجوري على السلم» لإبراهيم الباجوري (ص: ٢١ - ٢٢).

● واسمُهُ: «المنطق»، ويسمَّى أيضاً بـ«المِيزان»، وبـ«مِعيار العلوم»، وإنَّما سمِّي بـ«المنطق»؛ لأنَّ المنطق في الأصل يُطلق على: الإدراك، وعلى: القوَّة العاقلة، وعلى: النُّطق الَّذي هو التَّلفُّظ، وهذا الفنُّ به يَكثر الإدراك ويصيب، وبه تتقوَّى القوَّة العاقلة وتَكمُل، وبه تكون القدرة على النُّطق، فلمَّا كان له ارتباطٌ بكلٍّ من هذه المعاني الثَّلاثة سُمِّي بذلك.

● واستمدادُهُ: من العقل.

● وحكمُهُ: الجواز.

● ومسائلُهُ: القضايا النَّظريَّة الباحثة عن هيئة المعرِّفات والأقيسة وما يتعلَّق بهما.

* * *

رابعاً: الشُّروح على متن السُّلَّم وحواشِيها[1]

● «شرح السلم» للنَّاظم، عبد الرَّحمن الأخضري (ت: ٩٥٣هـ)، وعليه الحواشي الآتية:

- «الدُّرُّ المنظَّم على شرح السُّلم» للأخضري، لِعبد الغني بن محمد السوداني البرهاني (ت: ١١٥١هـ).

- «حاشية على الأخضري» في المنطق لِمحمد بن عيسى الدمياطي (ت: ١١٧٨هـ).

- «حاشية على شرح السلم» لِعلي بن أحمد الصعيدي العدوي (ت: ١١٨٩هـ).

- «العقد المنظم حاشية على شرح السلم» لأبي الحسن عُمر القلعي (ت: ١١٩٩هـ).

- «حاشية على شرح الأخضري» لِسليمان بن طه الأكراشي (ت: ١١٩٩هـ).

● «شرح على مختصر الأخضري» لأبي محمد عبد اللطيف المرداسي (ت: ٩٨٠هـ).

● «شرح السلم للأخضري» لأبي عثمان سعيد قدورة (ت: ١٠٦٦هـ)، وعليه الحواشي الآتية:

- «حاشية على شرح السلم لِقدورة»، لأحمد بن مبارك السجلماسي (ت: ١١٥٥هـ).

- «حاشية على شرح قدورة» لأبي عبد الله محمد الشفشاوني (ت: ١٢٣٢هـ).

---

(١) انظر: «جامع الشروح والحواشي» لعبد الله الحبشي (٢/ ١٠٤٣).

- «حاشية على شرح قدورة» لمحمد بن حسن أقصبي (ت: ١٢٥٠هـ).
- «حاشية على شرح قدورة» لبرهان الدين حسن القويسني (ت: ١٢٥٤هـ).
- «حاشية على شرح سعيد قدورة» لأبي عبد الله محمد الهواري (ت: ١٣٢٠هـ).

● «شرح السلم» لأبي الفضل مسعود بن محمد السجلماسي (ت: ١١١٩هـ).

● «شرح السلم» لأبي عبد الله محمد بن أبي مدين السوسي المنبهي الزيادي (ت: ١١٢٠هـ).

● «شرح السلم» لأبي العباس أحمد بن محمد الولالي الفاسي (ت: ١١٢٨هـ).

● «فتح الباب المغلق في شرح السلم المرونق» لأبي بكر الفرجي السلوي (ت: ١١٣٩هـ).

● «القول المكرم في شرح معاني السلم» لعبد الوهاب بن قنديل المالكي الملوي (ت: ١١٦٠هـ).

● «شرح سلم الأخضري» لأنبوي اعمر بن محمد المحجوبي (ت: ١١٦٠هـ).

● «القول المحكم على ديباجة شرح السلم» لإسماعيل بن غنيم الجوهري (ت: ١١٦٥هـ).

● «الشرح الكبير على السلم» لشهاب الدين أبي العباس أحمد الملوي المجيري (ت: ١١٨١هـ).

● «الشرح الصغير على السلم» لشهاب الدين أبي العباس أحمد الملوي المجيري (ت: ١١٨١هـ)، وعليه الحواشي الآتية:

- «حاشية الأجهوري على شرح الملوي» لعطية بن عطية البرهاني الأجهوري (ت: ١١٩٠هـ).
- «حاشية الصبان على شرح الملوي» لأبي العرفان محمد الصبان (ت: ١٢٠٦هـ)، وعليه التقريرات الآتية:

١ - «تقرير الخفاجي على حاشية الصبان» لحسن بن رضوان الخفاجي.

٢ - «تقرير بصيلة على حاشية الصبان» لإبراهيم بن بصيلة الجناجي.

● «إيضاح المبهم من معاني السلم» لأحمد بن عبد المنعم الدمنهوري (ت: ١١٩٢هـ).

● «شرح السلم» لأبي عبد الله محمد البناني الفاسي (ت: ١١٩٤هـ)، وعليه الحواشي الآتية:

- «حاشية على شرح البناني» لأبي عبد الله محمد الشفشاوني (ت: ١٢٣٢هـ).
- «حاشية على شرح البناني» لحسن العطار (ت: ١٢٥٠هـ).
- «حاشية على شرح البناني» لعلي بن إدريس قصارة (ت: ١٢٥٩هـ).
- «حاشية على شرح البناني» لمحمد المهدي بن سودة المري (ت: ١٢٩٤هـ).
- «حاشية على شرح البناني» للهادي إدريس العلمي الشفشاوني (ت: ١٣٢٩هـ).
- «حاشية على شرح البناني» لمحمد بن أبي شعيب بوعشرين (ت: ١٣٦٤هـ).

● «شرح السلم» لمحمد بن حسن الهدة التونسي (ت: ١١٩٧هـ).

● «شرح السلم» لمحمد بن حسين السوسي المكناسي (القرن الثاني عشر).

● «إرشاد الطالب المعلم إلى معاني السلم» لمحمد بن عبد اللطيف الفلالي الونجاني.

● «شرح النفراوي على متن السلم» لمحمود بن أحمد النفراوي.

● «القول المحكم في شرح السلم» لأحمد بن يونس الخليفي (ت: ١٢٠٩هـ).

● «شرح السلم» للطالب بن محمد البرتلي الولاتي (ت: ١٢١٩هـ).

● «شرح السلم» لمحمود بن الحافظ المغنيساوي الرومي (ت: ١٢٢٢هـ).

● «شرح السلم» لإبراهيم بن حجاز السنديوني الأحمدي (ت: ١٢٢٣هـ).

● «شرح المهم من معاني السلم» لمحمد بن يوسف المعروف بقش المصري (ت: ١٢٣٢هـ).

● «شرح السلم» لأبي محمد عبد الله الدمليجي (ت: ١٢٣٤هـ).

● «شرح السلم» لأبي عبد الله محمد الصالح الزواوي (ت: ١٢٤٣هـ).

● «إيضاح المبهم من معاني السلم» لبرهان الدين حسن القويسني (ت: ١٢٥٤هـ).

● «مختصر شرح السلم» لبرهان الدين حسن القويسني (ت: ١٢٥٤هـ)، وعليه الحواشي الآتية:

- «حاشية على شرح القويسني» لمصطفى بن رمضان البرلسي البولاقي (ت: ١٢٦٣هـ).

- «تقريرات على شرح القويسني» لخطاب عمر الدروي.

● «التنقيح المحكم في حل ألفاظ السلم» لحسين بن محمد البالي الغزي (ت: ١٢٧١هـ).

● «حاشية الباجوري على السلم»، لإبراهيم الباجوري (ت: ١٢٧٦هـ)، وعليه التقريرات الآتية:

- «تقرير الشرشيمي على حاشية الباجوري» للشرشيمي.

- «تقرير الأمبابي على حاشية الباجوري» لمحمد الأمبابي (ت: ١٣١٣هـ).

- «حاشية على حاشية الباجوري» لإبراهيم العطار (ت: ١٣١٤هـ).

● «القول المسلم في شرح نظم السلم» لإبراهيم بن عبد القادر التادلي الرباطي (ت: نحو ١٣١١هـ).

● «المعبق شرح سلم المنطق» لإبراهيم بن عبد القادر التادلي الرباطي (ت: نحو ١٣١١هـ).

● «شرح السلم» لمحمد الحطابي (ت: ١٣٢٣هـ).

● «شرح عبارات الأخضري» للخليل بن الحبيب الرقيبي (ت: ١٣٢٨هـ).

● «شرح السلم للأخضري» لعبد السلام بن أحمد اللجائي (ت: ١٣٣٢هـ).

● «منظومة توشيح السلم» لعبد السلام بن محمد العلوي (ت: ١٣٤٣هـ).

● «الطراز المعلم على حواشي السلم» لأحمد بن محمد الطهطاوي (ت: ١٣٥٥هـ).

● «شرح الأخضري» لانبيرك بن ميلود الحسني (ت: ١٣٥٥هـ).

● «شرح خاتمة السلم» لمكي بن محمد البطاوري الرباطي (ت: ١٣٥٩هـ).

● «السلك البديع على سلم الأخضري» لمحمد حبيب الله بن مايابي الجنكي (ت: ١٣٦٤هـ).

- «جريان القلم بشرح السلم» لأحمد بن محمد الرهوني (ت: ١٣٧٣هـ).
- «شرح السلم في المنطق» لمحمد عبد الله بن البشير المالكي (ت: ١٣٧٥هـ).
- «شرح على الأخضري» لمحمد بن باباه القناني (ت: ١٣٨٢هـ).
- «طرة على السلم» للمهابة بن الطالب الجملي (ت: ١٣٨٢هـ).

* * *

خامساً: منهج التحقيق

١ - إخراج النَّص الكامل للكتب من الأصول الموجودة (المطبوعة والمخطوطة) دُون الاعتماد على واحدة منها أصلاً.

٢ - تخريج الآيات القرآنية والأحاديث والآثار والنُّقولات.

٣ - عدم الترجمة للأعلام، بل الاكتفاء بوضع تاريخ الوفاة ضِمن معقوفين.

٤ - تفقير النَّص، وتسويد العبارات الهامة.

٥ - تسمية المنظومة بـ«السُّلَّم المرونق» تَبعنا فيها الناظم في «شرحه»، وأيضاً أغلب شرّاح المنظومة المغاربة، وإن كان شرَّاحها الأزهريون قد أثبتوها «المُنَورق» تبعاً للملَّوي في «شرحه» على المنظومة، وهو تبعاً لِبعض مشايِخ شيخه، حيث أثبت الروايةَ مِن طريقهم هكذا.



متن السُّلَّم المُرَوْنَق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١) الحَمْدُ للهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا نَتَائِجَ الفِكْرِ لِأَرْبَابِ الحِجَا
(٢) وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ العَقْلِ كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الجَهْلِ
(٣) حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ المَعْرِفَهْ رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَهْ
(٤) نَحْمَدُهُ - جَلَّ - عَلَى الإِنْعَامِ بِنِعْمَةِ الإِيمَانِ وَالإِسْلَامِ
(٥) مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا وَخَيْرِ مَنْ حَازَ المَقَامَاتِ العُلَا
(٦) مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى العَرَبِيِّ الهَاشِمِيِّ المُصْطَفَى
(٧) صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ مَا دَامَ الحِجَا يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ المَعَانِي لُجَجَا
(٨) وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي الهُدَى مَنْ شُبِّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي الاهْتِدَا
(٩) وَبَعْدُ: فَالمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِّسَانِ
(١٠) فَيَعْصِمُ الأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الخَطَا وَعَنْ دَقِيقِ الفَهْمِ يَكْشِفُ الغِطَا
(١١) فَهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَوَاعِدَا تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوَائِدَا
(١٢) سَمَّيْتُهُ بِـ: «السُّلَّمِ المُرَوْنَقِ» يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ المَنْطِقِ
(١٣) واللهَ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصَا
(١٤) وَأَنْ يَكُونَ نَافِعاً لِلْمُبْتَدِي بِهِ إِلَى المُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي

❁ ❁ ❁

(فَصْلٌ فِي جوازِ الاشْتِغَالِ بِهِ)

(١٥) وَالخُلْفُ فِي جَوَازِ الاشْتِغَالِ بِهِ عَلَى ثَلَاثَةٍ أَقْوَالِ:
(١٦) فَابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَاوِي حَرَّمَا، وَقَالَ قَوْمٌ: يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَا
(١٧) وَالقَوْلَةُ المَشْهُورَةُ الصَّحِيحَهْ: جَوَازُهُ لِكَامِلِ القَرِيحَهْ
(١٨) مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالكِتَابِ لِيَهْتَدِيْ بِهِ إِلَى الصَّوَابِ

❁ ❁ ❁

(أنواعُ العِلْمِ الحَادِثِ)

(١٩) إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ: «تَصَوُّراً» عُلِمْ وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِـ«تَصْدِيقٍ» وُسِمْ
(٢٠) وَقَدِّمِ الأَوَّلَ عِنْدَ الوَضْعِ لأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ
(٢١) وَ«النَّظَرِيْ»: مَا احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ وَعَكْسُهُ هُوَ «الضَّرُورِيُّ» الجَلِي
(٢٢) وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وُصِلْ يُدْعَى بِـ: «قَوْلٍ شَارِحٍ» فَلْتَبْتَهِلْ
(٢٣) وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوُصِّلَا بِـ: «حُجَّةٍ» يُعْرَفُ عِنْدَ العُقَلَا

* * *

(أنواعُ الدَّلَالَةِ الوَضْعِيَّةِ)

(٢٤) دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهْ يَدْعُونَهَا: «دَلَالَةَ المُطَابَقَهْ»
(٢٥) وَجُزْئِهِ: «تَضَمُّناً»، وَمَا لَزِمْ فَهُوَ: «الْتِزَامٌ» إِنْ بِعَقْلٍ الْتَزَمْ

* * *

(فَصْلٌ فِي مَبَاحِثِ الأَلْفَاظِ)

(٢٦) مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ: إِمَّا مُرَكَّبٌ، وَإِمَّا مُفْرَدُ
(٢٧) فَأَوَّلٌ: مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ، بِعَكْسِ مَا تَلَا
(٢٨) وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ - أَعْنِي: المُفْرَدَا -: كُلِّيٌّ، اَوْ جُزْئِيٌّ حَيْثُ وُجِدَا
(٢٩) فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكِ «الكُلِّيُّ» كَـ: «أَسَدٍ»، وَعَكْسُهُ: «الجُزْئِيُّ»
(٣٠) وَأَوَّلًا لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْدَرَجْ فَانْسِبْهُ، أَوْ لِعَارِضٍ إِذَا خَرَجْ
(٣١) وَالكُلِّيَاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ: جِنْسٌ، وَفَصْلٌ، عَرَضٌ، نَوْعٌ، وَخَاصْ
(٣٢) وَأَوَّلٌ ثَلَاثَةٌ بِلَا شَطَطْ: جِنْسٌ قَرِيبٌ، أَوْ بَعِيدٌ، أَوْ وَسَطْ

* * *

(فَصْلٌ فِي بَيَانِ نِسْبَةِ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي)

(٣٣) وَنِسْبَةُ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلَا نُقْصَانِ:
(٣٤) تَوَاطُؤٌ، تَشَاكُكٌ، تَخَالُفُ، وَالاشْتِرَاكُ، عَكْسُهُ التَّرَادُفُ
(٣٥) وَاللَّفْظُ: إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرُ وَأَوَّلٌ ثَلَاثَةٌ سَتُذْكَرُ
(٣٦) «أَمْرٌ» مَعَ اسْتِعْلَا، وَعَكْسُهُ: «دُعَا» وَفِي التَّسَاوِي فَـ: «الْتِمَاسٌ» وَقَعَا

* * *

(فَصْلٌ فِي الكُلِّ وَالكُلِّيَّةِ وَالجُزْءِ وَالجُزْئِيَّةِ)

(٣٧) «الكُلُّ»: حُكْمُنَا عَلَى المَجْمُوعِ كَـ: «كُلُّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وُقُوعِ»
(٣٨) وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِمَا فَإِنَّهُ: «كُلِّيَّةٌ» قَدْ عُلِمَا
(٣٩) وَالحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ: «الجُزْئِيَّةْ» وَ«الجُزْءُ» مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّةْ

* * *

(فَصْلٌ فِي المُعَرِّفَاتِ)

(٤٠) مُعَرِّفٌ عَلَى ثَلَاثَةٍ قُسِمْ: حَدٌّ، وَرَسْمِيٌّ، وَلَفْظِيٌّ عُلِمْ
(٤١) فَـ«الحَدُّ» بِـ: الجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعَا وَ«الرَّسْمُ» بِـ: الجِنْسِ وَخَاصَةٍ مَعَا
(٤٢) وَ«نَاقِصُ الحَدِّ» بِـ: فَصْلٍ، اوْ مَعَا جِنْسٍ بَعِيدٍ، لَا قَرِيبٍ وَقَعَا
(٤٣) وَ«نَاقِصُ الرَّسْمِ» بِـ: خَاصَةٍ فَقَطْ أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدِ ارْتَبَطْ
(٤٤) وَمَا بِـ«اللَّفْظِيِّ» لَدَيْهِمْ شُهِرَا: تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرَا
(٤٥) وَشَرْطُ كُلٍّ: أَنْ يُرَى «مُطَّرِدَا» «مُنْعَكِساً»، وَ«ظَاهِراً» لَا أَبْعَدَا
(٤٦) وَ«لَا مُسَاوِياً»، وَ«لَا تَجَوُّزَا» بِلَا قَرِينَةٍ بِهَا تُحُرِّزَا
(٤٧) وَ«لَا بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ»، وَ«لَا مُشْتَرَكٍ مِنَ القَرِينَةِ خَلَا»
(٤٨) وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ المَرْدُودِ أَنْ تَدْخُلَ الأَحْكَامُ فِي الحُدُودِ
(٤٩) وَلَا يَجُوزُ فِي الحُدُودِ ذِكْرُ «أَوْ» وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ فَادْرِ مَا رَوَوْا

* * *

(بَابٌ فِي القَضَايا وَأَحْكَامِهَا)

(٥٠) مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذَاتِهِ جَرَى ... بَيْنَهُمُ: «قَضِيَّةً» وَ«خَبَرَا»

(٥١) ثُمَّ القَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ: ... شَرْطِيَّةٌ حَمْلِيَّةٌ؛ وَالثَّانِي:

(٥٢) كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ؛ وَالأَوَّلُ: ... إِمَّا مُسَوَّرٌ، وَإِمَّا مُهْمَلُ

(٥٣) وَالسُّورُ: كُلِّيًّا، وَجُزْئِيًّا يُرَى ... وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى:

(٥٤) إِمَّا بِكُلٍّ، اَوْ بِبَعْضٍ، اَوْ بِلَا ... شَيْءٍ، وَلَيْسَ بَعْضُ أَوْ شِبْهٍ جَلَا

(٥٥) وَكُلُّهَا: مُوجَبَةٌ، وَسَالِبَهْ ... فَهْيَ إِذاً إِلَى الثَّمَانِ آيِبَهْ

(٥٦) وَالأَوَّلُ: «المَوضُوعُ» بِالحَمْلِيَّهْ ... وَالآخِرُ: «المَحْمُولُ» بِالسَّوِيَّهْ

(٥٧) وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمْ ... فَإِنَّهَا: «شَرْطِيَّةٌ»، وَتَنْقَسِمْ

(٥٨) أَيْضاً: إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَهْ، ... وَمِثْلِهَا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَهْ

(٥٩) جُزْآهُمَا: مُقَدَّمٌ، وَتَالِي ... أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الاتِّصَالِ:

(٦٠) «مَا أَوْجَبَتْ تَلَازُمَ الجُزْأَيْنِ» ... وَذَاتُ الانْفِصَالِ دُونَ مَيْنِ:

(٦١) «مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُراً بَيْنَهُمَا» ... أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ فَلْتُعْلَمَا:

(٦٢) مَانِعُ جَمْعٍ، أَوْ خُلُوٍّ، أَوْ هُمَا ... وَهْوَ الحَقِيقِيُّ الأَخَصُّ فَاعْلَمَا

✽ ✽ ✽

(فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ)

(٦٣) «تَنَاقُضٌ»: خُلْفُ القَضِيَّتَيْنِ فِيْ ... كَيْفٍ، وَصِدْقُ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِيْ

(٦٤) فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ ... فَنَقْضُهَا بِالكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ

(٦٥) وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ ... فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا المَذْكُورِ

(٦٦) فَإِنْ تَكُنْ مُوجَبَةً كُلِّيَّهْ ... نَقِيضُهَا: سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ

(٦٧) وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّهْ ... نَقِيضُهَا: مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ

✽ ✽ ✽

(فَصْلٌ فِي العَكْسِ المُسْتَوِي)

(٦٨) «العَكْسُ»: قَلْبُ جُزأَيِ القَضِيَّهْ مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالكَيْفِيَّهْ

(٦٩) وَالكَمِّ؛ إِلَّا المُوجَبَ الكُلِّيَّهْ فَعَوَضُوهَا المُوجَبَ الجُزْئِيَّهْ

(٧٠) وَالعَكْسُ لَازِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ بِهِ اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ

(٧١) وَمِثْلُهَا المُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّهْ لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الجُزْئِيَّهْ

(٧٢) وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ وَلَيْسَ فِي مُرَتَّبٍ بِالوَضْعِ

* * *

(بَابٌ فِي القِيَاسِ)

(٧٣) إِنَّ «القِيَاسَ» مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا مُسْتَلْزِماً بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرَا

(٧٤) ثُمَّ القِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ: فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِـ: «الِاقْتِرَانِي»

(٧٥) وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ بِقُوَّةٍ وَاخْتَصَّ بِالحَمْلِيَّةِ

(٧٦) فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَرَكِّبَا مُقَدِّمَاتِهِ عَلَى مَا وَجَبَا

(٧٧) وَرَتِّبِ المُقَدِّمَاتِ وَانْظُرَا صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا

(٧٨) فَإِنَّ لَازِمَ المُقَدِّمَاتِ بِحَسَبِ المُقَدِّمَاتِ آتِ

(٧٩) وَمَا مِنَ المُقَدِّمَاتِ «صُغْرَى» فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي «الكُبْرَى»

(٨٠) وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ: «صُغْرَاهُمَا» وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ: «كُبْرَاهُمَا»

(٨١) وَ«أَصْغَرٌ» فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجِ وَ«وَسَطٌ» يُلْغَى لَدَى الإِنْتَاجِ

* * *

(فَصْلٌ فِي الأَشْكَالِ)

(٨٢) «الشَّكْلُ» عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْ قِيَاسِ

(٨٣) مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوَارُ إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ

(٨٤) وَلِلْمُقَدِّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الحَدِّ الوَسَطْ:

(٨٥) حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضْعُهُ بِكُبْرَى يُدْعَى بِـ: «شَكْلٍ أَوَّلٍ» وَيُدْرَى

(٨٦) وَحَمْلُهُ فِي الكُلِّ: «ثَانِياً» عُرِفْ وَوَضْعُهُ فِي الكُلِّ: «ثَالِثاً» أُلِفْ
(٨٧) وَ«رَابِعُ الأَشْكَالِ»: عَكْسُ الأَوَّلِ وَهْيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَمُّلِ
(٨٨) فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ يُعْدَلُ فَفَاسِدُ النِّظَامِ؛ أَمَّا الأَوَّلُ
(٨٩) فَشَرْطُهُ: الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ
(٩٠) وَالثَّانِ: أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الكَيْفِ مَعْ كُلِّيَّةِ الكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ
(٩١) وَالثَّالِثُ: الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا
(٩٢) وَرَابِعٌ: عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْنْ؛ إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينْ
(٩٣) صُغْرَاهُمَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّهْ
(٩٤) فَمُنْتِجٌ لِـ«أَوَّلٍ»: أَرْبَعَةٌ، كَـ«الثَّانِ»، ثُمَّ «ثَالِثٌ»: فَسِتَّةٌ
(٩٥) وَ«رَابِعٌ»: بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتِجَا
(٩٦) وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ الأَخَسَّ مِنْ تِلْكَ المُقَدِّمَاتِ هَكَذَا زُكِنْ
(٩٧) وَهَذِهِ الأَشْكَالُ بِالحَمْلِيِّ مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ
(٩٨) وَالحَذْفُ فِي بَعْضِ المُقَدِّمَاتِ أَوِ النَّتِيجَةِ لِعِلْمٍ آتِ
(٩٩) وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ؛ لِمَا مِنْ دَوْرٍ اَوْ تَسَلْسُلٍ قَدْ لَزِمَا

* * *

(فَصْلٌ فِي الاسْتِثْنَائِي)

(١٠٠) وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِـ: «الاسْتِثْنَائِي» يُعْرَفُ بِـ: «الشَّرْطِيْ» بِلَا امْتِرَاءِ
(١٠١) وَهْوَ: الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ أَوْ ضِدِّهَا بِالفِعْلِ لَا بِالقُوَّةِ
(١٠٢) فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالِ: أَنْتَجَ وَضْعُ ذَاكَ وَضْعَ التَّالِي
(١٠٣) وَرَفْعُ تَالٍ رَفْعَ أَوَّلٍ، وَلَا يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَى
(١٠٤) وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلاً: فَوَضْعُ ذَا يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ، وَالعَكْسُ كَذَا
(١٠٥) وَذَاكَ فِي الأَخَصِّ، ثُمَّ إِنْ يَكُنْ مَانِعَ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذَا زُكِنْ
(١٠٦) رَفْعٌ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ، وَإِذَا مَانِعَ رَفْعٍ كَانَ فَهْوَ عَكْسُ ذَا

* * *

(لَوَاحِقُ القِياسِ)

(١٠٧) وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ: «مُرَكَّبَا» لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا
(١٠٨) فَرَكِّبَنْهُ إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ وَاقْلِبْ نَتِيجَةً بِهِ مُقَدِّمَهْ
(١٠٩) يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَى نَتِيجَةٌ إِلَى هَلُمَّ جَرًّا
(١١٠) مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ الَّذِي حَوَى يَكُونُ، أَوْ مَفْصُولَهَا كُلٌّ سَوَا
(١١١) وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلٍّ اسْتُدِلْ فَذَا بِـ: «الاسْتِقْرَاءِ» عِنْدَهُمْ عُقِلْ
(١١٢) وَعَكْسُهُ يُدْعَى: «القِيَاسَ المَنْطِقِي» وَهْوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ فَحَقِّقِ
(١١٣) وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ حُمِلْ لِجَامِعٍ فَذَاكَ: «تَمْثِيلٌ» جُعِلْ
(١١٤) وَلَا يُفِيدُ القَطْعَ بِالدَّلِيلِ قِيَاسُ الاسْتِقْرَاءِ، وَالتَّمْثِيلِ

* * *

(أَقْسَامُ الحُجَّةِ)

(١١٥) وَحُجَّةٌ نَقْلِيَّةٌ عَقْلِيَّهْ أَقْسَامُ هَذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّهْ:
(١١٦) خَطَابَةٌ، شِعْرٌ، وَبُرْهَانٌ، جَدَلْ وَخَامِسٌ: سَفْسَطَةٌ؛ نِلْتَ الأَمَلْ
(١١٧) أَجَلُّهَا «البُرْهَانُ»: مَا أُلِّفَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ بِاليَقِيْنِ تَقْتَرِنْ
(١١٨) مِنْ: أَوَّلِيَّاتٍ، مُشَاهَدَاتِ مُجَرَّبَاتٍ، مُتَوَاتِرَاتِ
(١١٩) وَحَدَسِيَّاتٍ، وَمَحْسُوسَاتِ؛ فَتِلْكَ جُمْلَةُ اليَقِينِيَّاتِ
(١٢٠) وَفِيْ دَلَالَةِ المُقَدِّمَاتِ عَلَى النَّتِيجَةِ خِلَافٌ آتِ
(١٢١) عَقْلِيٌّ، اَوْ عَادِيٌّ، اَوْ تَوَلُّدُ، أَوْ وَاجِبٌ؛ وَالأَوَّلُ المُؤَيَّدُ

* * *

(خَاتِمَةٌ)

(١٢٢) وَخَطَأُ البُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا: فِيْ مَادَّةٍ، أَوْ صُورَةٍ؛ فَالمُبْتَدَا
(١٢٣) فِي «اللَّفْظِ» كَـ: اشْتِرَاكٍ، اَوْ كَـ: جَعْلِ ذَا
تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيْفِ مَأْخَذَا

(١٢٤) وَفِي «المَعَانِي»: لِالْتِبَاسِ الكَاذِبَهْ بِذَاتِ صِدْقٍ، فَافْهَمِ المُخَاطَبَهْ
(١٢٥) كَ: مِثْلِ جَعْلِ العَرَضِيِّ كَالذَّاتِيْ أَوْ نَاتِجٍ إِحْدَى المُقَدِّمَاتِ
(١٢٦) وَالحُكْمِ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ وَجَعْلِ كَالقَطْعِيِّ غَيْرِ القَطْعِيْ
(١٢٧) وَ«الثَّانِ» كَ: الخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ وَتَرْكِ شَرْطِ النَّتْجِ مِنْ إِكْمَالِهِ
(١٢٨) هَذَا تَمَامُ الغَرَضِ المَقْصُودِ مِنْ أُمَّهَاتِ المَنْطِقِ المَحْمُودِ
(١٢٩) قَدِ انْتَهَى بِحَمْدِ رَبِّ الفَلَقِ مَا رُمْتُهُ مِنْ فَنِّ عِلْمِ المَنْطِقِ
(١٣٠) نَظَمَهُ العَبْدُ الذَّلِيلُ المُفْتَقِرْ لِرَحْمَةِ المَوْلَى العَظِيْمِ المُقْتَدِرْ
(١٣١) الأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمَنِ المُرْتَجِيْ مِنْ رَبِّهِ المَنَّانِ
(١٣٢) مَغْفِرَةً تُحِيطُ بِالذُّنُوبِ وَتَكْشِفُ الغِطَا عَنِ القُلُوبِ
(١٣٣) وَأَنْ يُثِيبَنَا بِجَنَّةِ العُلَى فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلَا
(١٣٤) وَكُنْ أَخِيْ لِلْمُبْتَدِيْ مُسَامِحَا وَكُنْ لِإِصْلَاحِ الفَسَادِ نَاصِحَا
(١٣٥) وَأَصْلِحِ الفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ وَإِنْ بَدِيهَةً فَلَا تُبَدِّلِ
(١٣٦) إِذْ قِيلَ: كَمْ مُزَيِّفٍ صَحِيْحَا لِأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحَا
(١٣٧) وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِيْ: العُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِيْ
(١٣٨) وَلِبَنِيْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَهْ مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ
(١٣٩) لَا سِيَّمَا فِي عَاشِرِ القُرُونِ ذِي الجَهْلِ وَالفَسَادِ وَالفُتُونِ
(١٤٠) وَكَانَ فِي أَوَائِلِ المُحَرَّمِ تَأْلِيفُ هَذَا الرَّجَزِ المُنَظَّمِ
(١٤١) مِنْ سَنَةٍ: إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنَ المِئِينَ
(١٤٢) ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدَا عَلَى رَسُولِ اللهِ خَيْرِ مَنْ هَدَى
(١٤٣) وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الثِّقَاتِ السَّالِكِينَ سُبُلَ النَّجَاةِ
(١٤٤) مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجَا وَطَلَعَ البَدْرُ المُنِيرُ فِي الدُّجَى

* * *

القسم الأوّل

١ - «إيضاح المبهم على معاني السُّلَّم».

٢ - القَولُ المُسَلَّم في تحقيق معاني السُّلَّم».

٣ - «شرح القُويسني على السُّلَّم».

٤ - «تعليقات خطاب على شرح القويسني»، ومعها: تعليقات التَّحقيق.

مقدمة إيضاح المبهم

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله المُلهِمِ للصَّواب، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدنا مُحمَّدٍ النَّاطقِ بالحِكمة وفَصْلِ الخِطاب، وعلى آله وأصحابه الكِرام، والتَّابعين ومَن تَبِعهم بإحسانٍ على الدَّوام؛ وبعدُ:

فيقولُ أَحْمَدُ الدَّمَنْهُورِيُّ ـ بلَّغَهُ الله الآمال، ورزَقه التَّوفيقَ في الأقوال والأفعال ـ: قد سألني

القول المسلم

مقدمة القول المسلم

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلَّى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّدٍ، وعلى آله وصحبه وسلَّم

الحمدُ لله الَّذي شرَّف عِلْمَ الأنظار، وجعلَهُ عماداً لصحَّة قوانين الأفكار، وميزاناً للعقول عند محاولاتها سُبُل الاستبصار، وآلةً ينتصرُ بها الرَّأيُ على وضوح الحقِّ أيَّ انتصارٍ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدنا محمَّدٍ الَّذي مِن نُوره سطعَ البُرهان، ومِن ظهوره ظهر الحقُّ من الباطل ظهورَ العِيَان، وعلى آله وصحابته الَّذين أغناهُم كمالُ عقولهم عنِ استعمال الآلة القانونيَّة باصطلاحها، وفازُوا بتمهيد الحقِّ بما أُوتوا من قوَّة الذَّكاء فقامُوا بإصلاحها؛ أمَّا بعدُ:

القويسني

مقدمة القويسني

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الَّذي أظْهَر لأرباب العُقُول حقائقَ المَعقول على التَّحقيق، ودلَّهم على تصحيح طُرُق التَّصوُّر والتَّصديق، فاسْتَنتجوا بها بدائعَ الأسرار من دقائق الأنظار، واسْتَخرجوا بها عَرائسَ الأبْكار من مُخَبَّآت الأسرار، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدنا محمَّدٍ الَّذي شيَّد قواعد الإسلام بأفصح منطقٍ وأوضح خِطاب، وعلى آلِه وأصحابه صلاةً وسلاماً دائمَيْن مُتلازمَين إلى يوم العَرْض والحساب؛ وبعدُ:

فيقول مُرتجي عَفو رَبِّه الغَنيِّ، حسن بن درويش القُوَيْسِني: قد كنتُ قرأت في بعض السِّنين كتاب «السُّلَّم» لجماعةٍ منَ المبتدئين، فسألوني أن أُمليَ عليه كلماتٍ توضِّح ما أشكل منه، وتفتح ما أُغلق منه، مع الاقتصار على معانيه، وإعراب مبانيه، فأمليتُ عليه ما تيسَّر من حفظي،

بعض الطَّلبة المُبتدئين، أن أشرح «سُلَّمَ المَنْطِق» شرحاً يكونُ في غايةِ اللِّينِ، وأن لا أزيد على حلِّ ألفاظه، لِيَظْفَرَ بفَهْمِ معناه مَن هو مِنْ حُفَّاظِهِ، فأجبتُهُ لذلك مُستعيناً بالقادر المالك، مُسمِّياً له بـ:

«إيضَاحِ المُبْهَمِ مِنْ مَعَانِي السُّلَّمِ»

طالباً من الله السَّميع البصير، أن ينفع به، كما نفعَ بأصله إنَّه على ذلك قديرٌ.

* * *

القول المسلم

فهذا شرحٌ لطيفٌ على «السُّلَّم المُرَوْنَقِ»، ألبستُهُ - بحمد الله تعالى - رَوْنَقَ التَّحقيق والاستقامة، وأبعدتُهُ بقدر الاستطاعة عن مظانِّ التَّوهيم والملامَة، فهو جديرٌ عند المُنْصِف بأن يُسمَّى بـ:

«القَوْلِ المُسَلَّمِ فِي تَحْقِيقِ مَعَانِي السُّلَّمِ»

واللهَ تعالى أسألُ من فضله أن يجعلَهُ من الأعمال الَّتي يدومُ خيرُها، ويكثُرُ في الدُّنيا والآخرة نفعُهَا وأجرُهَا، فهو الوليُّ الحميد، المتفضِّلُ على عبده بما يريدُ، بسيِّدنا محمَّدٍ وآله وصحبه وسلَّم تسليماً.

* * *

القويسني

ولم أراجع فيه مادَّةً سوى محلَّين أو ثلاث؛ راجعتُ فيها شرح شيخ شيوخنا العلَّامة المَلَّويِّ [ت: ١١٨١هـ].

ثمَّ استأذنني بعض الإخوان ـ عامله الله باللُّطف والإحسان ـ أن يُجرِّده منَ الإعراب؛ لكونه غير لائقٍ بهذا الشَّأن، فأذنتُ له في ذلك، فجرَّده منَ الإعراب، فجاء بحمد الله جملةً كافيةً في فَهم الكتاب لِذوي الألباب، وأنا أسأل مَنِ اطَّلع عليه أن يتجاوزَ لي عمَّا يراه من خَطئي وزَللي، وعلى الله الاعتماد والتُّكلان، وإليه المَلجأ وبه المستعان، وأنا أسأل الله الكريم أن ينفع به النَّفع العميم؛ إنَّه على ذلك قدير، وبالإجابة جدير.



* * *

● قال رحمه الله تعالى:

● بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

(١) الحَمْدُ للهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا ... نَتَائِجَ الفِكْرِ لِأَرْبَابِ الحِجَا

(٢) وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ العَقْلِ ... كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الجَهْلِ

(٣) حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ المَعْرِفَهْ ... رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَهْ

القول المسلم

القويسني

قال المؤلِّف - رحمه الله تعالى -: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ[1]) أي: أؤلِّف مُستعيناً

(١) قوله: (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) اعلم أنَّه ينبغي لكلِّ شارعٍ في فنٍّ أن يتكلَّم على البسملة بطرفٍ ممَّا يُناسبُ ذلك الفنَّ؛ وفاءً بحقِّ البسملة، وهو أن لا يترك الكلام عليها رأساً، وبحقِّ الفنِّ المشروع فيه، وهو أن يتكلَّم عليها بطرفٍ ممَّا يناسِبُ ذلك الفنَّ، ونحن الآن شارعون في فنِّ المنطق، فينبغي أن نتكلَّم عليها بطرفٍ ممَّا يُناسبُهُ؛ فنقول:

● قدِ اشتهر أنَّ جملة البسملة يصحُّ أن تكون إنشائيَّةً، وأن تكون خبريَّةً؛ فعلى الأوَّل لا تسمَّى تلك الجملة قضيَّةً؛ لأنَّه لا يسمَّى بها الإنشاءُ، بلِ الخبرُ فقط. وأمَّا على الثَّاني فتسمَّى بها.

- ثمَّ إن قُدِّر المتعلَّق نحو: «أَبْتَدِئ» كانت قضيَّةً شخصيَّةً؛ لأنَّ المحكوم عليه فيها مشخَّصٌ معيَّنٌ، كما هو ضابط القضيَّة الشَّخصيَّة.

- وإن قُدِّر نحو: «يَبْتَدِئُ كُلُّ مُؤمِنٍ» كانت قضيَّةً كلِّيَّةً؛ لأنَّ المحكوم عليه فيها كلِّيٌّ، وقد سُوِّر بالسُّور الكلِّيِّ، كما هو ضابط القضيَّة الكلِّيَّة.

- وإن قُدِّر نحو: «يَبْتَدِئُ بَعْضُ المُؤمِنِينَ» كانت قضيَّةً جزئيَّةً؛ لأنَّ المحكوم عليه فيها جزئيٌّ، وقد سُوِّر بالسُّور الجزئيِّ، كما هو ضابط القضيَّة الجزئيَّة.

- وإن قُدِّر نحو: «يَبْتَدِئُ المُؤمِنُ» بقطع النَّظر عنِ الكلِّيَّة والجزئيَّة كانت قضيَّةً مهملةً؛ لأنَّ المحكوم عليه فيها كلِّيٌّ، وقد أُهمل عنِ اعتبار الكلِّيَّة والجزئيَّة، كما هو ضابط القضيَّة المهملة.

● وكما يصحُّ اعتبار هذه الاحتمالات باعتبار المتعلَّق بناءً على المشهور من أنَّ «الباء» حرف جرٍّ أصليٌّ، يصحُّ اعتبارها باعتبار إضافة «الاسم» إلى «لفظ الجلالة»؛ بناءً على مقابل المشهور من أنَّ «الباء» حرف جرٍّ زائدٌ، فإن جعلت للعهد فالأوَّل، وإن جعلت للاستغراق فالثَّاني، وإن جُعلت للجنس في ضمن البعض فالثَّالث، وإن جعلت في ضمن الأفراد من غير نظرٍ لكلِّيَّةٍ أو جزئيَّةٍ فالرَّابع.

- فإن قيل: كيف يصحُّ هذا مع أنَّ المَدار في هذه القضايا على الموضوع، لا على المجرور؟

أجيبَ: بأنَّه وإن كان مجروراً لفظاً موضوعٌ معنًى، ولذا قال النُّحاة: «المجرور مخبرٌ عنه في المعنى»، والتَّقديرُ هنا: «اسم الله مبدوءٌ به».

ولا يخفى أنَّ بعض هذه الاحتمالات أقربُ من بعضٍ. =

القول المسلم ___________

القويسني ___________

باسم الله. و«الاسم»: مُشتقٌّ منَ السُّمُو. و«الله»: عَلَمٌ على الذَّات الواجب الوجود[١]، المستحقّ لجميع المحامد. و«الرَّحمن الرَّحيم»: صفتان مشبَّهتان استُعملتا[٢] للمبالغة[٣] من «رَحِم»، و«الرَّحمن» أبلغُ منَ «الرَّحيم»؛ لأنَّ زيادة البناء تدلُّ على زيادة المعنى؛ كما في: «قَطَعَ» بالتَّخفيف و«قَطَّعَ» بالتَّشديد.

● وابتدأ بالبسملة اقتداءً بالكتاب العزيز، وعملاً بقوله ﷺ: «**كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَجْذَمُ**»[٤]؛ أي: ناقصٌ وقليلُ البركة.



= ● بقي من أقسام القضايا: القضيَّة الطَّبيعيَّة، وهي: «ما حُكم فيها على الجنس والطَّبيعة بقطع النَّظر عنِ الأفراد»؛ كأن تقول: «الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ المَرْأَةِ»، فإنَّ المراد أنَّ جنس «الرَّجُل» وطبيعته خيرٌ من جنس «المرأة» وطبيعتها، بقطع النَّظر عنِ الأفراد فيهما، وإلَّا فقد يتَّفق أنَّ بعض أفراد المرأة خيرٌ من كثيرٍ من أفراد الرَّجل، ولا يصحُّ أن تكون جملة البسملة منها لا باعتبار المتعلَّق ولا باعتبار إضافة «الاسم» إلى «لفظ الجلالة»؛ إذ لا يصحُّ أن يُراد منَ المؤمن مثلاً الجنس والطَّبيعة بقطع النَّظر عنِ الأفراد؛ لأنَّه لا يقع منه ابتداء، ولا يصحُّ أن يُراد من الاسم الجنس والطَّبيعة كذلك؛ لأنَّه لا يقع به ابتداء، وسيأتي إيضاح ذلك إن شاء الله تعالى. اهـ «شرح الباجوري على السُّلَّم» (ص: ٤ - ٥).

(١) قوله: (الواجب الوجود ... إلخ) بيانٌ للموضوع له، وهي الذَّات. اهـ

(٢) قوله: (استعملتا) أي: دفعاً لِمَا يرد.

(٣) قوله: (للمبالغة) أي: التَّقوية.

(٤) عُزيت هذه الرِّواية لابن حبان في «صحيحه»، وهو وهمٌ نشأ عنِ التَّقليد لبعض مَن يتساهل في العزو. اهـ «الأقاويل المفصلة لبيان حال حديث الابتداء بالبسملة» (ص: ٣٤).

(١) الحَمْدُ للهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا نَتَائِجَ الفِكْرِ لِأَرْبَابِ الحِجَا

(١) - أقول: (الحَمْدُ) لغةً: «الثَّناءُ بالكلام على المحمود بجميل صفاته». وعُرفاً: «فعلٌ يُنْبِئُ عن تعظيم المُنعِم بسبب إنعامه على الحامد أو غيره».

- والشُّكْرُ لغةً: هو الحمدُ اصطلاحاً، مع إبدال «الحامد» بـ«الشَّاكِر». وعُرفاً: «صَرْفُ العبدِ جميعَ ما أنعمَ اللهُ به عليه إلى ما خُلِقَ لأجلِه».

- وتحقيقُ الكلام على: «البسملة، والحمدلة، والشُّكر، والمَدْح» لغةً وعُرفاً، والنِّسبةِ بين الثَّلاثة في رِسَالتنا: «كَشْفِ اللِّثَامِ عَنْ مُخَدَّرَاتِ الأَفْهَامِ».

القول المسلم

(١) - (الحَمْدُ لِلَّهِ) هو: «الوصفُ بالجميل». والشُّكْرُ: «فعلٌ يُنْبِئُ عن تعظيم المُنْعِم بسبب الإنعام».

● ومعلومٌ أنَّ الوصف من المخلوق لا يكون إلَّا من اللِّسان، فتقرَّر بسبب ذلك بين الحمد والشُّكر: العمومُ والخصوصُ من وجهٍ، وهو: «أن يجتمعَ مَعْقُولان في أمرٍ، وينفردَ كلٌّ منهما بغيره»، والحمدُ والشُّكر كذلك:

القويسني

(١) - (الحَمْدُ[١]) أي: «الوصفُ بجميل الصِّفات على الجميل الاختياريِّ على جهة التَّعظيم» ثابتٌ (للهِ) اختصاصاً واستِحقاقاً؛ سواءٌ:

---

(١) قوله: (الحَمْدُ لِلَّهِ) قد اشتهر أنَّ «الحمد» لغةً: «الثَّناء بالجميل على الجميل الاختياريِّ على جهة التَّعظيم». وعرفاً: «فعلٌ يُنبِئ عن تعظيم المنعم من حيث إنَّه منعمٌ على الحامد أو غيره».

و«أل» في «الحمد» إمَّا للعهد، أو للاستغراق، أو للجنس؛ وعلى كلٍّ فـ«اللَّام» في «لله» إمَّا للاستحقاق، أو للاختصاص، أو للملك؛ فالاحتمالاتُ تسعةٌ قائمةٌ من ضرب ثلاثة في مثلها، لكنْ على جعل «أل» للعهد يمتنع جعل «اللَّام» للمُلك إن جعل المعهود الحمد القديم فقط؛ لأنَّ القديم لا يملك، فإن جعل حمد مَن يُعتدُّ بحمده كـ: «حمد الله وحمد أنبيائه وأوليائه» لم يمتنع ذلك؛ لأنَّ المعهود حينئذٍ الجملة، وهي حادثةٌ؛ إذِ المركَّبُ - أي: المجتمع من القديم والحادث حادثٌ -. وعلى جعلها للاستغراق أو للجنس في ضمن الأفراد يمتنع ذلك بالنِّسبة للقديم ولا يمتنع بالنِّسبة للحادث إنْ لوحظ أنَّ الأفراد غير مركَّبةٍ؛ أي: غير مجتمعة، وإلَّا لم يمتنع أصلاً، لِمَا علمتَ من أنَّ المركَّب من القديم والحادث حادثٌ.

● وممَّا ينبغي التَّنبُّه له أنَّ الحمد القديم هو نفس الكلام القديم باعتبار دلالته على الكمالات، فهو من أنواع الكلام الاعتباريَّة، كما هو مقرَّرٌ في علم التَّوحيد.

● ولقد اشتهر أنَّ جملة «الحمدلة» يصحُّ أن تكون إنشائيَّةً، وعليه فلا تسمَّى: «قضيَّةً»؛ لِمَا مرَّ؛ أي: لأنَّه لا يسمَّى بها الإنشاء، وأن تكون خبريَّةً وعليه فتسمَّى: قضيَّةً.

=

(١) الحَمْدُ لله الَّذِي قَدْ أخْرَجَا   نَتَائِجَ الفِكْرِ لِأَرْبَابِ الحِجَا

و(الله): «عَلَمٌ على الذَّاتِ الواجبِ الوجود». و(أخْرَجَ) بمعنى: أَظْهَرَ. و(النَّتائِجُ) جمعُ: «نَتِيجَةٍ»، وهي: «القضيَّةُ اللَّازمةُ للمقدِّمتين»، كـ: «العَالَمُ حَادِثٌ» اللَّازمِ لقولنا: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ».

و(الفِكْرُ): «حَرَكَةُ النَّفسِ في المَعْقُولات». وحركتُها في المَحْسُوسات: «تَخْيِيلٌ»[1].

و(الأَرْبَابُ) جمعُ: «رَبٍّ»، والمرادُ به هنا: «الصَّاحِب»، و(الحِجَا): العقل، وهو مَقْصُورٌ.

● **ومعنى البيت**: الحمدُ لله الَّذي أظهرَ لأرباب العقول نتائجَ أفكارهم.

● **وفي ذِكْرِ «النَّتائِج»** براعةُ استهلالٍ.

القول المسلم

- **فيَجتمعان** في الفعل اللِّسانيِّ في مقابلة الإنعام؛ فهو وصفٌ بالجميل فيكون حمداً، وفعلٌ يُنبئ عن تعظيم المُنعِم لإنعامه فيكون شكراً.

- **ويَنفردُ الحمدُ** في الوصف بالجميل لا في مُقابلة الإنعام، بل لمجرَّد القيام بحقِّ الكمال واستحقاقِ نُعُوت الجمال.

- **وينفردُ الشُّكرُ** بفعل غير اللِّسان من سائر الأركان.

القويسني

١ - **جُعلت فيه «أل» للاستغراق** وهو ظاهرٌ.

٢ - **أم للجنس**؛ لأنَّه يلزم من اختصاص الجنس اختِصاص جميع الأفراد.

٣ - **أم للعهد**؛ بمعنى: أنَّ الحمد المعهود الَّذي حَمد الله به نفسَه، وحمده به أنبياؤه وأولياؤه وأصفياؤه مختصٌّ به.

= - ثمَّ إن جعلت «أل» فيها للعهد كانت قضيَّةً شخصيَّةً، وإن جعلت للاستغراق كانت قضيَّةً كلِّيَّةً، وإن جعلت للجنس في ضمن البعض كانت قضيَّةً جزئيَّةً، وإن جُعلت له في ضمن الأفراد بقطع النَّظر عنِ الكلِّيَّة والجزئيَّة كانت قضيَّةً مهملةً، ولا مانع هنا من جعلها طبيعيَّةً بأن تجعل «أل» فيها للجنس والطَّبيعة بقطع النَّظر عنِ الأفراد. اهـ «شرح الباجوري على السلم» (ص: ٥ - ٦).

(١) قال البناني في «شرحه على السلم»: «والفِكر» قال السَّعدُ: هو النَّظرُ، وعرَّفه بـ: «أنَّه ملاحظةُ المعقول لتحصيل المجهول». وقولُ مَن قال: «إنَّ الفِكْرَ هو حركة النَّفس في المعقولات، فإنْ تحرَّكت في المحسوسات فهو تخييلٌ» رسمٌ له جَرَى فيه على جواز التَّعريف بالأعمِّ؛ لشموله للحركة الَّتي لا تكونُ للتَّأدِّي إلى مجهولٍ، مع أنَّ هذا ليس بفكرٍ، على ما يظهر من كلام القوم. انظر: «شرح البناني على السُّلَّم» (ص: ١١).

(١) الحَمْدُ للهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا نَتَائِجَ الفِكْرِ لِأَرْبَابِ الحِجَا

● وفي البيت سؤالان:

الأوَّلُ: لِمَ حَمِدَ بالجملة الاسميَّة ولم يَحمد بالفعليَّة؟

الثَّاني: لِمَ قدَّم «الحمد» على «الله»، مع أنَّ تَقديمَ الاسم الكريم أهمُّ؟

والجوابُ عنِ الأوَّل: أنَّه حَمِدَ المولى لذاته، وذاتُهُ - سبحانه وتعالى - ثابتةٌ مُستمِرَّةٌ، فناسبَ الحمدَ بالجملة الدَّالَّةِ على الثَّبات والدَّوام، وهي الجملةُ الاسميَّة.

القول المسلم

● **فالحمدُ أخصُّ مَوْرداً**؛ إذ لا يردُ من المخلوق إلَّا من اللِّسان، **وأعمُّ متعلَّقاً**؛ لأنَّه يكون في مُقابلة الإحسان ولغير ذلك.

والشُّكرُ بالعكس؛ أي: أخصُّ متعلَّقاً لكونه لا يكون إلَّا في مقابلة الإنعام، وأعمُّ مَوْرداً؛ لأنَّه يَرِدُ من اللِّسان ومن سائر الأركان كـ: القلب، واليدِ، وسائر الجوارح، كما أشار إليه قولُ الشَّاعر: [من الطويل]

أَفَادَتْكُمُ النَّعْمَاءُ مِنِّي ثَلَاثَةً يَدِي وَلِسَانِي وَالضَّمِيرَ المُحَجَّبَا

القويسني

والعبرةُ بحمد مَن ذكر، فلا فردَ منه[(١)] لغيره[(٢)] على كلِّ تقديرٍ؛ بدلالة المُطابقة على الاحتمال الأوَّل[(٣)]، وبدلالة الالتزام على الثَّاني[(٤)]، وبالادِّعاء على الثَّالث[(٥)].

● وابتدأ بالحمدلة ثانياً بعد الابتداء بالبسملة؛ اقتداءً بالكتاب العزيز، وعملاً بخبر: «**كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالحَمْدِ للهِ فَهو أَقْطَعُ**»[(٦)].

● وجمع بين الابتداءَين؛ عملاً بالرِّوايتَين، وإشارةً إلى أنَّه لا تعارضَ بينهما؛ إذِ الابتداء: حقيقيٌّ وإضافيٌّ؛ فالحقيقيُّ حَصل بالبسملة، والإضافيُّ حصل بالحَمدلة.

● واختار في جملة «الحمد»: الاسميَّة على الفعليَّة؛ اقتداءً بالآية، ولدلالتها على الثَّبات والدَّوام.

---

(١) **قوله: (منه)** أي: من الحمد.

(٢) **قوله: (لغيره)** أي: لغير الله.

(٣) **قوله: (على الاحتمال الأوَّل)** أي: جعل «أل» للاستغراق.

(٤) **قوله: (على الثَّاني)** أي: كونها للجنس.

(٥) **قوله: (الثَّالث)** أي: كونها للعهد.

(٦) أخرجه «ابن ماجه» (١٨٩٤)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٤٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) الحَمْدُ للهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا نَتَائِجَ الفِكْرِ لِأَرْبَابِ الحِجَا

وعن الثَّاني: بأنَّ المقامَ مقامُ الحمد، وإن كان ذِكرُ الله أهمَّ في نفسه، فقُدِّمتِ الأهمِّيَّةُ العارضةُ على الأهمِّيَّة الذَّاتيَّة؛ مُراعاةً للبلاغة الَّتي هي: «مُطابقةُ الكلام لمُقتضى الحال».

* * *

القول المسلم

(لِلَّهِ) اللهُ: «عَلَمٌ على الذَّاتِ الواجبِ الوجود، المُستحقّ لجميع الكمالات».

- وعلَّق الحمدَ به؛ لأنَّه اسمٌ للذَّات الجامعة لجميع الصِّفات.

- والكلامُ على الألف واللَّام في «لله»، وعلى أقسام الحمد، وعلى سبب الابتداء به، وعلى الجلالة هل هو اسمٌ مُرْتَجَلٌ أو منقولٌ مشتقٌّ؟ شهيرٌ، فلا نُطيلُ به.

(الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا) أي: أَبْرَزَ وبيَّنَ (نَتَائِجَ) جمع: «نَتِيجَةٍ»، وهي: «العلمُ والظَّنُّ الحاصلُ عن دليلٍ»، أو هي: «نفسُ المعلوم أوِ المظنون».

(الفِكْرِ) وهو: «حركةُ النَّفس في المَعْقُولات»، فحركةُ[1] النَّفس لاستخراج جنس حقيقة «الإنسان» وهو «الحَيَوَان»، وفصلِها وهو «النَّاطِق»، ليُوضَعَ عند تعريفه الجنسُ الَّذي هو أعمُّ أوَّلاً، ثمَّ الفصلُ الَّذي هو أخصُّ، فِكْرٌ.

- وكذلك: حركتُها عند طلب شأن «حُدُوثِ العَالَمِ» لاستخراج القضيَّة القائلة: «العَالَمُ

القويسني

● وقدَّم لفظ «الحمد» على لفظِ «الجلالة» لِرعاية المقام، وإن كان لفظ الجلالة أهمَّ بالتَّقديم لِذاته، فرعايةُ المقام أنسَب للبلاغة؛ إذ هي: «مطابقة الكلام لِمقتضى المقام».

(الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا) أي: أَظْهَرَ وأَوْجَدَ (نَتَائِجَ) جمع: «نَتِيجَةٍ»، وهي: «قضيَّةٌ لازمةٌ لِمقدِّمتين»؛ كقولنا: «العَالَمُ حَادِثٌ» اللَّازمِ لقولنا: «العَالَمُ مُتَغيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغيِّرٍ حادثٌ».

(الفِكْرِ) يُطلق على:

١ - «المُفكَّر فيه» مجازاً.

٢ - وعلى: «حركة النَّفس في المعقولات» [لغةً]؛ أي: انتقالها من المبادئ إلى المطالب[2].

---

(١) المثبت في المطبوع: «كحركة» مع جعل «فِكْرٌ» في نهاية المثال فعل أمرٍ، وما أثبتناه هو المناسبُ للمعنى ولسياق كلام المصنِّف في المثال الَّذي يَليه، والله أعلم.

(٢) قوله: (المطالب) أيِ: النَّتائج.

القول المسلم

مُتَغَيِّرٌ» وهي صغرى الدَّليل، واستخراجِ القائلة: «وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ» وهي كبراه، فينتج: «أَنَّ العَالَمَ حَادِثٌ»، فِكْرٌ.

- وخرج بـ«الحركة في المعقولات»: حركتُهَا في المحسُوسات كـ: استحضار الأجْرَام والوانها وأكوانها، فلا يسمَّى: فِكْراً، بل: تَخَيُّلاً.

- ثمَّ الفِكْرُ - الَّذي هو الحركةُ في المعقولات -: إن طُلِبَ به الظَّنُّ أوِ العلمُ كما في المثال سمِّي: «نظراً»، وإن لم يُطلَب ذلك لم يُسمَّ نظراً، كأكثر حديث النَّفس.

(لِأَرْبَابِ) أي: أصحاب (الحِجَا) أيِ: العقل؛ وهو: «مَلَكَةٌ يتأتَّى بها اكتسابُ العلوم النَّظريَّة من الضَّروريَّة اللَّازمة لها».

● وفي إسناد «إخراج النَّتائج» إلى «الله» تعالى دون نفس الفِكْر رَدٌّ على المُعْتَزِلَة المُسندةِ إلى الفِكْر، كما ينبِّه على ذلك في آخِرِ الأرجوزة بقوله:

وَفِي دَلَالَةِ المُقَدِّمَاتِ عَلَى النَّتِيجَةِ خِلَافٌ آتِ
عَقْلِيٌّ اوْ عَادِيٌّ اوْ تَوَلُّدُ

* * *

القويسني

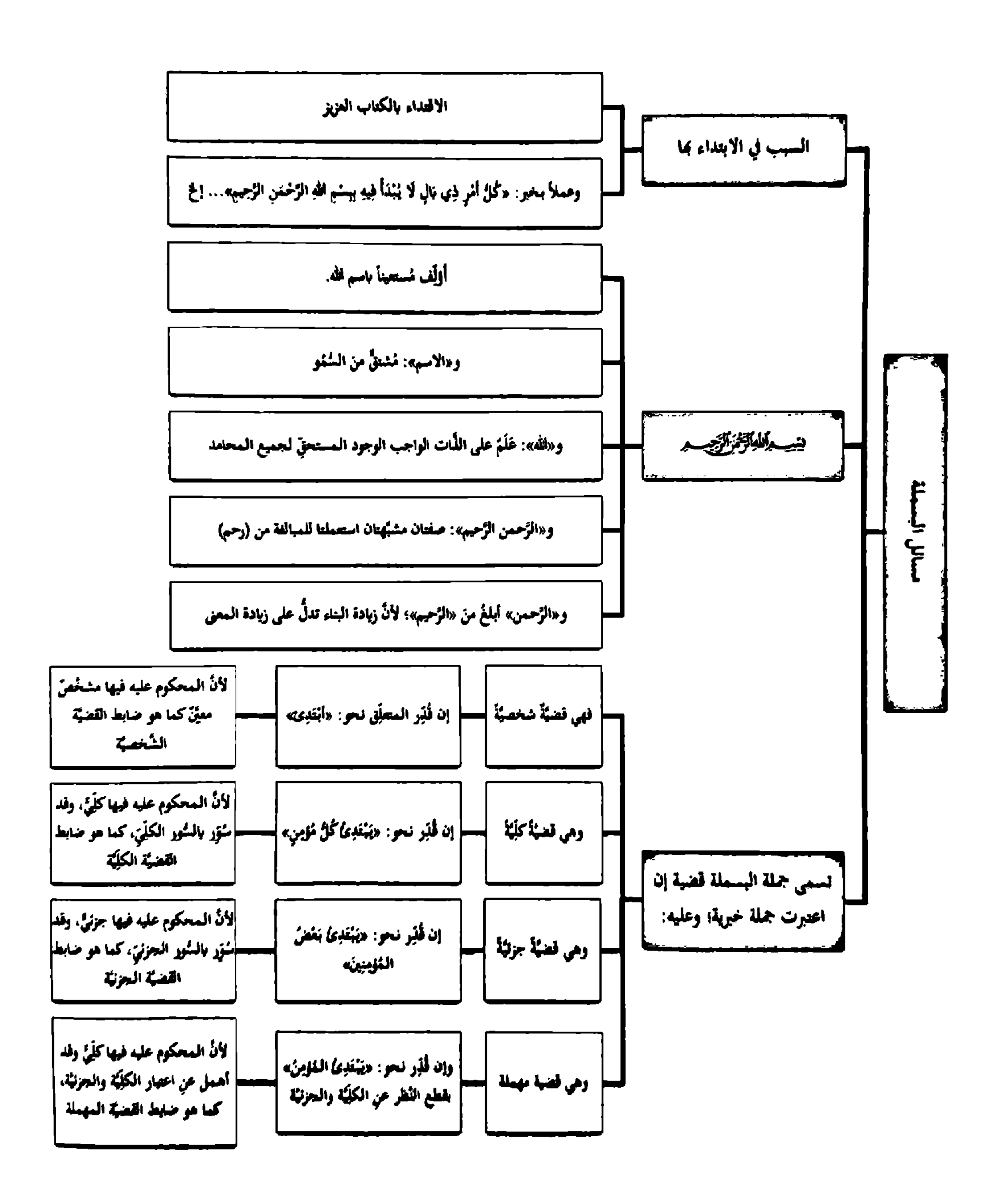
٣ - وعلى: «النَّظر الاصطلاحيِّ» اصطلاحاً، فيعرَّف «الفِكر» على الأخير بأنَّه: «ترتيب أمورٍ معلومةٍ للتَّوصُّل بها إلى أمرٍ مجهولٍ»، فالأمور المعلومة: المقدِّمتان الصُّغرى والكبرى، والأمرُ المجهول هو: النَّتيجة؛ كما تقدَّم تمثيله.

(لأَرْبَابِ) أي: أصحاب (الحِجَا) بالقَصر؛ أيِ: العقل، وهو: «نورٌ روحانيٌّ به تُدرِك النَّفس المعلومات الضَّروريَّة والنَّظريَّة».

● وفي تَصْدِير الكتاب بذكر «النَّتَائِج» و«الفِكْرِ» و«العقل» براعةُ استهلالٍ، وهي: «أن يأتي المتكلِّم في أوَّل كلامه بما يُشْعِر بمقصوده»، ففي ذلك إشعارٌ بالمنطق الَّذي يُتكلَّم فيه على «النَّتائج» و«الفِكر»؛ أيِ: النَّظر، وهو من العلوم العقليَّة.

* * *

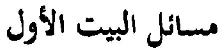
مسائل البسملة



مسائل الحمدلة

مسائل الحمدلة

- **تعريف (الحمد)**
  - لغةً: «الثناء بالكلام على المحمود بجميل صفاته»
  - اصطلاحاً: فعلٌ يُنبئ عن تعظيم المُنعِم بسبب إنعامه على الحامد أو غيره
- **تعريف (الشكر)**
  - لغةً: فعلٌ يُنبئ عن تعظيم المُنعِم بسبب إنعامه على الشاكر أو غيره
  - صَرْفُ العبدِ جميعَ ما أنعمَ اللهُ به عليه إلى ما خُلِق لأجله
- **بين الحمد والشُّكر: العمومُ والخصوصُ من وجهٍ**
  - يجتمعان في الفعل اللّسانيّ في مقابلة الإنعام
  - وينفردُ الحمدُ في الوصف بالجميل لا في مقابلة الإنعام، بل لمجرّد القيام بحقّ الكمال واستحقاقِ نُعُوت الجمال
  - وينفردُ الشُّكرُ بفعل غير اللّسان من سائر الأركان
- **«أل» في «الحمد»:** إمّا للاستغراق، أو للجنس، أو للعهد
- **«اللّام» في «لله»:** إمّا للاستحقاق، أو للاختصاص، أو للملك
- **واختار في جملة «الحمد»: الاسميّة على الفعليّة:** اقتداءً بالآية، ولدلالتها على الثّبات والدّوام
- **وقدّم لفظ «الحمد» على لفظ «الجلالة»:** لرعاية المقام، وإن كان لفظ الجلالة أهمَّ بالتّقديم لذاته، فرعايةُ المقام أنسب للبلاغة
- **تسمى جملة الحمدلة قضية إن اعتبرت جملة خبرية، وعليه:**
  - فهي قضيّة شخصيّة: إن جعلت «أل» فيها للعهد
  - وهي قضيّة كلّيّة: إن جعلت للاستغراق
  - وهي قضيّة جزئيّة: إن جعلت للجنس في ضمن البعض
  - وهي قضيّة مهملة: إن جعلت له في ضمن الأفراد بقطع النّظر عن الكلّيّة والجزئيّة
  - ولا مانع هنا من جعلها طبيعيّة: بأن تجعل «أل» فيها للجنس والطّبيعة بقطع النّظر عن الأفراد



- مسائل البيت (١)
  - أَخْرَجَ
    - أظْهَرَ وأوْجَدَ
  - نَتَائِجَ
    - جمعُ: «نَتِيجَة»
    - وهي: «القضيَّةُ اللَّازمةُ للمقدِّمتين»
      - كـ: «العَالَمُ حَادِثٌ» اللَّازِم لقولنا: «العَالَمُ مُتغيِّرٌ، وَكُلُّ مُتغيِّرٍ حَادِثٌ»
  - الفِكْرُ
    - يُطلق على: «المُفكَّر فيه» مجازاً
    - وعلى: «حركة النَّفس في المعقولات» لغةً
    - وعلى: «النَّظر الاصطلاحيِّ» اصطلاحاً
      - ويعرف عليه: بأنَّه ترتيب أمورٍ معلومةٍ للتَّوصُّل بها إلى أمرٍ مجهولٍ
  - (الحِجَا) بالقصر
    - العقل
      - وهو: نورٌ روحانيٌّ به تُدرك النَّفس المعلومات الضَّروريَّة والنَّظريَّة
  - وفي تصدير الكتاب بذكر «النَّتائج» و«الفِكْر» و«العقل»
    - براعةُ استهلالٍ
  - وفي إسناد «إخراج النَّتائج» إلى «الله» تعالى دون نفس الفِكْر
    - ردٌّ على المُعْتَزِلَة المُسندةِ إلى الفِكْر
  - معنى البيت
    - الحمدُ لله الَّذي أظهرَ لأرباب العقول نتائجَ أفكارهم

(٢) وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ الْعَقْلِ كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الْجَهْلِ

(٢) - قولُهُ: (وَحَطَّ) بمعنى: «أَزَالَ»، و«مِنْ» في قوله: (مِنْ سَمَاءِ العَقْلِ) بمعنى: «عَنْ»، وهي ومجرورُها بدلٌ ممَّا قبلَه؛ أي: أَزَال عن عقلهم الَّذي هو كالسَّماء؛ بجامعِ كونِ كلٍّ منهما محلًّا لِطُلُوعِ الكَواكب، فكواكبُ العقل معنويَّةٌ، وهي: المعاني والأسرارُ، وكواكبُ السَّماء حسِّيَّةٌ.

- والأصلُ: «مِن عقلٍ كالسَّماء»، فحُذفت أداة التَّشبيه، وأُضيفَ المشبَّه به للمشبَّه بعد تقديمه عليه.

القول المسلم

(٢) - (وَحَطَّ) عطفٌ على «أَخْرَجَ»؛ أي: أَزَالَ (عَنْهُمْ) أي: عن أرباب العقول (مِنْ سَمَاءِ العَقْلِ) أي: من العقل الَّذي هو كالسَّماء، فإضافةُ «السَّماء» إلى «العقل» من إضافة المشبَّه به إلى المشبَّه، وذلك مستعمَلٌ في كلام العرب، وعليه قوله: [من الكامل]

وَالرِّيحُ تَعْبَثُ بِالغُصُونِ وَقَدْ جَرَى ذَهَبُ الأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ المَاءِ

أي: قد جرى الأصيلُ الَّذي هو كالذَّهب على الماء الَّذي هو كاللُّجين، و«الأصيلُ»[1]: الوقتُ القريبُ من الغروب، ويُوصفُ بالصُّفرة باعتبار صفرة الشُّعاع فيه. و«اللُّجَيْنُ»: الفِضَّةُ.

● ووجهُ الشَّبه بين العقل والسَّماء: ظهورُ الأنوار الَّتي يُهتدَى بها في كلٍّ منهما؛ حسِّيَّةً في «السَّماء»، ومعنويَّةً في «العقل».

و«مِنْ» بمعنى: «عن»، والمجرورُ بدلُ اشتمالٍ ممَّا قبله.

القويسني

(٢) - (وَحَطَّ[2]) أي: أَزَالَ (عَنْهُمْ) أي: عن أرباب الحِجَا (مِنْ سَمَاءِ العَقْلِ) بدلٌ من الجارِّ والمجرور قبله؛ أي: أزال الله عن عَقلهم الَّذي هو كالسَّماء، فـ«أل» في «العقل» بدلٌ عنِ الضَّمير.

وشبَّه العقل بالسَّماء؛ لأنَّه محلٌّ لطلوع شموس المعارف المعنويَّة، كما أنَّ السَّماء محلٌّ لظهور شموس الإشراق الحسِّيَّة.

---

(١) المثبت في المطبوع مع ضبطه فيه: «والأَصْلُ» وهو غلط، فإنَّ المفسَّر بعده هو كلمة «الأصيل»، والله أعلم.

(٢) قوله: (وَحَطَّ) عطفٌ على قوله: «أَخْرَجَا نَتَائِجَ... إلخ» من عطف السَّبب على المسبَّب؛ لأنَّ حطَّ الحُجُب سببٌ لإخراج النَّتائج، أو المعلول على عِلَّته الغائيَّة؛ لأنَّ غاية حطِّ الحُجُب إخراج النَّتائج. أفاده في «الكبير». اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١٠٠).

● وهذا العملُ جارٍ في قوله: (مِنْ سَحَابِ الجَهْلِ)؛ إذ أصلُهُ: «مِن جَهْلٍ كالسَّحاب»، ففُعِلَ به ما تقدَّم، والجامعُ بين الجهل - الَّذي هو: «عدم العلم بالشَّيء» - والسَّحابِ: كونُ كلٍّ منهما حائلاً.

● ومعنى البيت: وحطَّ عن عُقولهم الَّتي هي كالسَّماء كلَّ حجابٍ - أي: حائلٍ - من الجهل الَّذي هو كالسَّحاب.

● وفي هذا البيت سؤالان:

الأوَّلُ: عطفُ «حَطَّ» على «أَخْرَجَ» من أيِّ قبيلٍ؟

الثَّاني: أنَّ الجهل أمرٌ عدميٌّ، والسَّحابُ أمرٌ وجوديٌّ، ولا يصحُّ تشبيهُ العدميِّ بالوجوديِّ؟

القول المسلم

(كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الجَهْلِ) أي: منَ الجهل الَّذي هو كالسَّحاب، فهو من إضافة المشبَّه به إلى المشبَّه، كما قبله. ووجهُ الشَّبه بين الجهل والسَّحاب: كون كلٍّ منهما مانعاً من ظهور الأنوار؛ إلَّا أنَّها عِرْفانيَّةٌ معنويَّةٌ في «الجهل»، نُجُوميَّةٌ حسِّيَّةٌ في «السَّحاب».

و«مِنْ» في قوله: «مِنْ سَحَاب» للبيان؛ أي: أزال عنهم الحجابَ الَّذي هو سحابُ الجهل.

● والجهلُ:

١ - إمَّا بسيطٌ وهو: «نفيُ العِلم عمَّا مِن شأنه أن يكون عالِماً».

٢ - أو مركَّبٌ وهو: «اعتقادُ الشَّيء على خلاف ما هُوَ».

والأوَّلُ عَدميٌّ، والثَّاني وجوديٌّ؛ إلَّا أنَّه عقليٌّ لا يُدرَكُ بالحواسِّ.

● وتشبيهُ الحسِّيِّ بالعقليِّ - وإن كان عدميًّا - لا مانعَ منه حيثُ يشترك المشبَّهان في وجه الشَّبه كما هنا، فإنَّ «السَّحاب» و«الجهل» مطلقاً مشتركان في منع ظهور الأنوار في مُلابسهما، ولا استحالةَ في اشتراك الحسِّيِّ مع العقليِّ مطلقاً في وجهٍ عقليٍّ؛ إذ لا يستحيلُ اتِّصافُ الحسِّيِّ بالعقليِّ العدميِّ كـ: اتِّصاف الإنسان بعدم العلم.

القويسني

(كُلَّ حِجَابٍ) مفعول «حَطَّ»؛ أي: كلَّ مانعٍ (مِنْ سَحَابِ الجَهْلِ) أي: منَ الجهل الَّذي هو كالسَّحاب، فالإضافة من إضافة المشبَّه به للمشبَّه كسابقه؛ لأنَّ الجهلَ يمنع العقل عن إدراك العلوم المَعنويَّة، كما أنَّ السَّحابَ يمنع النَّاظر من إدراك الشُّموس المحسوسة، فكلٌّ منَ السَّحاب والجهل وجوديٌّ.

❊ ❊ ❊

والجوابُ عنِ الأوَّل: أنَّه من قَبيل عطف السَّبب على المُسبَّب؛ لأنَّ إزالةَ الحجاب سببٌ في إظهار النَّتائج.

وعنِ الثَّاني: بأنَّ الجهلَ كما يُقالُ فيه: «عدمُ العِلم بالشَّيء»، يُقال فيه: «إدراكُ الشَّيء على خِلاف ما هو به»، فلم يكن عدميًّا، فَصحَّ التَّشبيه.

* * *

القول المسلم

● وقولُهُ: «كُلَّ حِجَابٍ» لا يقتضي اتِّصاف أرباب العقول بالعلم المحيط؛ لأنَّ المراد: كلَّ حجابٍ ينبغي أن يُزال عنهم، وهو الَّذي سبق في علم الله أنَّه يُزال.



القويسني

مسائل البيت (٢)

- **مسائل البيت (٢)**
  - **وَحَطَّ**
    - عطفٌ على «أخرج»
    - بمعنى: «أزال»
  - **عَنهُمْ**
    - أي: عن أرباب العقول
  - **مِنْ سَمَاءِ العَقْلِ**
    - (من) بمعنى (عن)
      - وهي ومجرورها بدلٌ من (عنهم)
    - أي: من العقل الّذي هو كالسّماء
      - فإضافةُ «السّماء» إلى «العقل» من إضافة المشبّه به إلى المشبّه
      - وشبّه العقل بالسّماء؛ لأنّه محلٌّ لطلوع شموس المعارف المعنويّة، كما أنّ السّماء محلٌّ لظهور شموس الإشراق الحسيّة
  - **كُلَّ حِجَابِ**
    - مفعول «حطَّ»، أي: كلّ مانعٍ
  - **مِنْ سَحَابِ الجَهْلِ**
    - أي: من الجهل الّذي هو كالسّحاب
      - فالإضافة من إضافة المشبّه به للمشبّه
      - والجامعُ بين الجهل – الّذي هو: «عدم العلم بالشّيء» – والسّحاب: كونُ كلٍّ منهما حائلاً
  - **معنى البيت**
    - وحطَّ عن عقولهم الّتي هي كالسّماء كلّ حجابٍ أي: حائلٍ من الجهل الّذي هو كالسّحاب
  - **عطفُ «حطَّ» على «أخرج» من قبيل عطف السّبب على المسبّب**
    - لأنّ إزالة الحجاب سببٌ في إظهار النّتائج
  - **صحّ تشبيه الجهل بالسحاب**
    - لأنّ الجهل كما يُقال فيه: «عدمُ العِلم بالشّيء»، يُقال فيه: «إدراك الشّيء على خِلاف ما هو به»، فلم يكن عدميًّا

(٣) حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ المَعْرِفَهْ   رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَهْ

(٣) - قولُهُ: (حَتَّى بَدَتْ) أي: ظَهَرَت، غايةٌ للحَطِّ.

قولُهُ: (شُمُوسُ المَعْرِفَهْ) أي: معرفةٌ كالشُّموس، فَفُعِل به ما تقدَّم.

و(المُخَدَّرَاتُ): المُسْتَتِراتُ؛ لأنَّ الخِدْرَ معناه: السِّتْر. و(مُنْكَشِفَهْ): ظاهرة.

● والمقصودُ من البيت: انتهاءُ زوال الحُجُبِ عن عقولهم؛ بظهور شموس المعارف الَّتي كانت مُسْتَتِرةً لدقَّتها.

● وفي هذا البيت سؤالان:

الأوَّلُ: أنَّ البيتَ الأوَّلَ يُغْني عنه؟

الثَّاني: كان الأَوْلى بعد أن وقع منه ذِكْرُه أن يَذْكُرَ الأوَّلَ بجَنْبِه، أو يَذْكُرَه بجنب الأوَّل؛ لكون كلٍّ منهما مسبَّباً عن إزالة الحُجُب؟

القول المسلم

(٣) - (حَتَّى بَدَتْ) أي: فظهرت (لَهُمْ شُمُوسُ المَعْرِفَهْ) أيِ: المعرفةِ الَّتي أفرادُها كالشُّموس في انكشاف الأشياء بكلٍّ منهما؛ إلَّا أنَّ المنكشف بالمعارف هو المعقولاتُ، وبالشُّموس الحسِّيَّاتُ.

● وجَمَعَ «الشَّمس» وإن لم يوجد منها إلَّا فردٌ واحدٌ؛ لظهورها بعد الغيبة كلَّ يومٍ، فيُتخيَّلُ أنَّها شموسٌ، ويصحُّ أن يكون الجمع بتقدير الأفراد وإن لم تُوجَد، ولا تُخُيِّلَ وجودُها.

● فالإضافةُ هنا أيضاً من إضافة المشبَّه به إلى المشبَّه على سبيل ما قبلَه.

● وصحَّ تشبيهُ المفرد هنا بالجمع؛ لأنَّ المراد به الجنسُ الشَّاملُ للأفراد الكثيرة، فـ«حتَّى» هنا بمعنى: «الفاء» المُستَعقبة؛ لأنَّ إزالةَ سحاب الجهل يعقبُهُ بُدُوُّ شموس المعرفة، ويحتملُ أن تكون على بابها من الغاية الَّتي لها مبدأ وتوسُّطٌ، وذلك بأن يُراد بـ«المعرفة»: الكاملةُ، ويقدَّر أنَّ الإزالة تدريجيَّةٌ؛ بأن يُزال حجابُ أوائل العلوم، ثمَّ حجابُ أواسطها، ثمَّ حجابُ كمالها.

والخطبُ في مثل هذا سهلٌ؛ إلَّا أنَّا نبَّهنا على ما ذُكِرَ؛ لأنَّ مثل هذه المباحث ترتاحُ لها النَّفسُ الَّتي أَلِفَتِ الدَّقائقَ واللَّطائفَ.

القويسني

(٣) - (حَتَّى) للانتهاء؛ أي: إلى أن (بَدَتْ) ظَهَرت (لَهُمْ شُمُوسُ المَعْرِفَهْ) أيِ: المعرفة الَّتي كالشُّموس، والجمع للتَّعظيم.

والجوابُ عنِ الأوّل: أنَّ «النَّتائج» في البيت الأوَّل أعمُّ من أن تكون بعيدةً مَستورةً بسبب دقَّتها أو لا، وما في البيت الثَّالث خاصٌّ بالمَستورة البعيدة، فَلَم يُغْنِ البيتُ الأوَّلُ عنه.

القول المسلم

● ولمَّا بدتْ لهم شُموس المعرفة، (رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا) أي: مخدَّرات المعارف (مُنْكَشِفَهْ) أي: واضحةً.

● والمخدَّرة: «هي المجعولةُ في الخِدْرِ»، وهو: «سِترٌ تكون فيه الجاريةُ الحسناءُ على البعير أو غيره»، وهو الهَوْدَجُ، ويسمَّى: الغَبِيط، قال امرؤ القيس[1]: [من الطويل]

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فَقَالَتْ: لَكَ الوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الغَبِيطُ بِنا معاً: عَقَرْتَ بَعِيرِي يَا امْرَأَ القَيْسِ فَانْزِلِ

وذلك أنَّ امرأ القيس تلطَّف في رَحِيل حيِّ عُنَيْزَة، وقد تأخَّرت في نسوةٍ عن حَيِّها في الرَّحيل، وكان يهواها، حتَّى أَرْكَبَتْهُ ودخل معها الخِدْرَ، فكان يُلاعبُها ويُباشرُها حتَّى يميل بهما الهَوْدَج، فأنشد قصيدةً يذكُرُ فيها ما وقع له في تلك النَّازلة وما قالت.

ومعنى «مُرْجِلِي»: جَاعِلِي ماشيةً على رِجلي بإهلاك البعير.

● وقد شبَّه المصنِّفُ لطائف المعارف ومحاسنَها بالحِسان في الخُدُور، فأضمرَ التَّشبيه في النَّفس استعارةً بالكناية، وأضافَ إلى «المعرفة» ما هو من لوازم المشبَّه به، وهو الكونُ في الخُدُور.

● وفي هذا الكلام مع ما قبله تَوجيهان:

١ - أحدهما: أن يكون كالتَّأكيد لِمَا قبله، وحينئذٍ لا يصحُّ أن يكون مرتَّباً بـ«الفاء» على

القويسني

(رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا[2]) أي: مُخدَّرات شموس المعرفة؛ أي: مسائلها الصَّعبة؛ شُبِّهَت[3] بالعرائس المُسْتَتِرة تحت الخِدْر. (مُنْكَشِفَهْ) أي: متَّضِحَة.



(١) انظر: «ديوان امرئ القيس» (ص: ١١).

(٢) قوله: (مُخدَّراتها) إضافة «مخدَّرات» إلى الضَّمير، قال الشَّارح في «كبيره»: إمَّا بيانيَّةٌ، أو من إضافة الخاصِّ إلى العامِّ. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١٠٧).

(٣) قوله: (شُبِّهَت) أي: المسائل تشبيهاً ضمنيًّا تضمَّنه تشبيه الصُّعوبة بتخدير العروس؛ أي: سترها تحت الخِدر، بجامع الخفاء في كلٍّ، واستعارة لفظ التَّخدير لمعنى الصُّعوبة، واشتقاق مخدَّرات بمعنى صعبة من التَّخدير بمعنى الصُّعوبة كما هو قاعدة الاستعارة التَّبعيَّة في المشتقَّات. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١٠٦ - ١٠٧).

ومن الثَّاني: بأنَّه قدَّم البيتَ الأوَّل؛ حِرصاً على براعة الاستهلال، فَلَم يَتَأَتَّ جَعْلُه بجنب البيتِ الثَّالث، واضْطُرَّ إلى تأخير الثَّالث؛ لكونه غايةً لِما قبلَه، فَلَم يَتَأَتَّ جعلُه بجنب الأوَّل.

* * *

القول المسلم

ما قبله، وذلك أنَّ حطَّ سحاب الجهل يُوجبُ بُدُوَّ المعرفة، وبُدُوُّ المعرفة هو رؤيةُ مخدَّرات المعارف؛ أعني: إدراكها الَّذي هو المرادُ هنا من «الرُّؤية»، غايةُ الأمر أنَّه تفنَّنَ في العبارة، فجعل المعارف فيما قبل هذا الكلام شموساً، وجعلها في هذا مخدَّراتٍ كالعرائس.

٢ - وثانيها: أن يكون المرادُ برؤية مخدَّرات المعارف رؤيةً مخصوصةً، وهي الَّتي تكون مع دوام التَّلذُّذ بإدراكها والتَّفطُّن لمحاسنها، وهو غيرُ مجرَّدِ بُدُوِّهَا، بل يترتَّب على البُدُوِّ، فيحسُنُ تقديرُ «الفاء» كما مررنا عليه في السَّبْكِ، وهو أنسبُ بالمخدَّرات المتَلذَّذِ بها عند الكشف عن مَحاسنها.

● ومُحصَّلُ الأبيات الثَّلاثة: أنَّ النَّاظم يحمدُ الله تعالى ويصفُهُ بأنَّه هو الَّذي أخرج النَّتائج من دلائلها لأرباب العقول، بأن خلقها عند فكرهم في أدلَّتها، وبأنَّه حطَّ عن عقولهم - الَّتي هي كالسَّماوات في ظهور الأنوار - الجهلَ الَّذي هو كالسَّحاب في تغطية الأنوار، فبَدت لعقولهم المعرفةُ الَّتي هي كالشَّمس في الاهتداء بها، ورَأوا حينئذٍ المعارف الحِسان؛ الَّتي هي كالحسان المخدَّرات من العرائس.

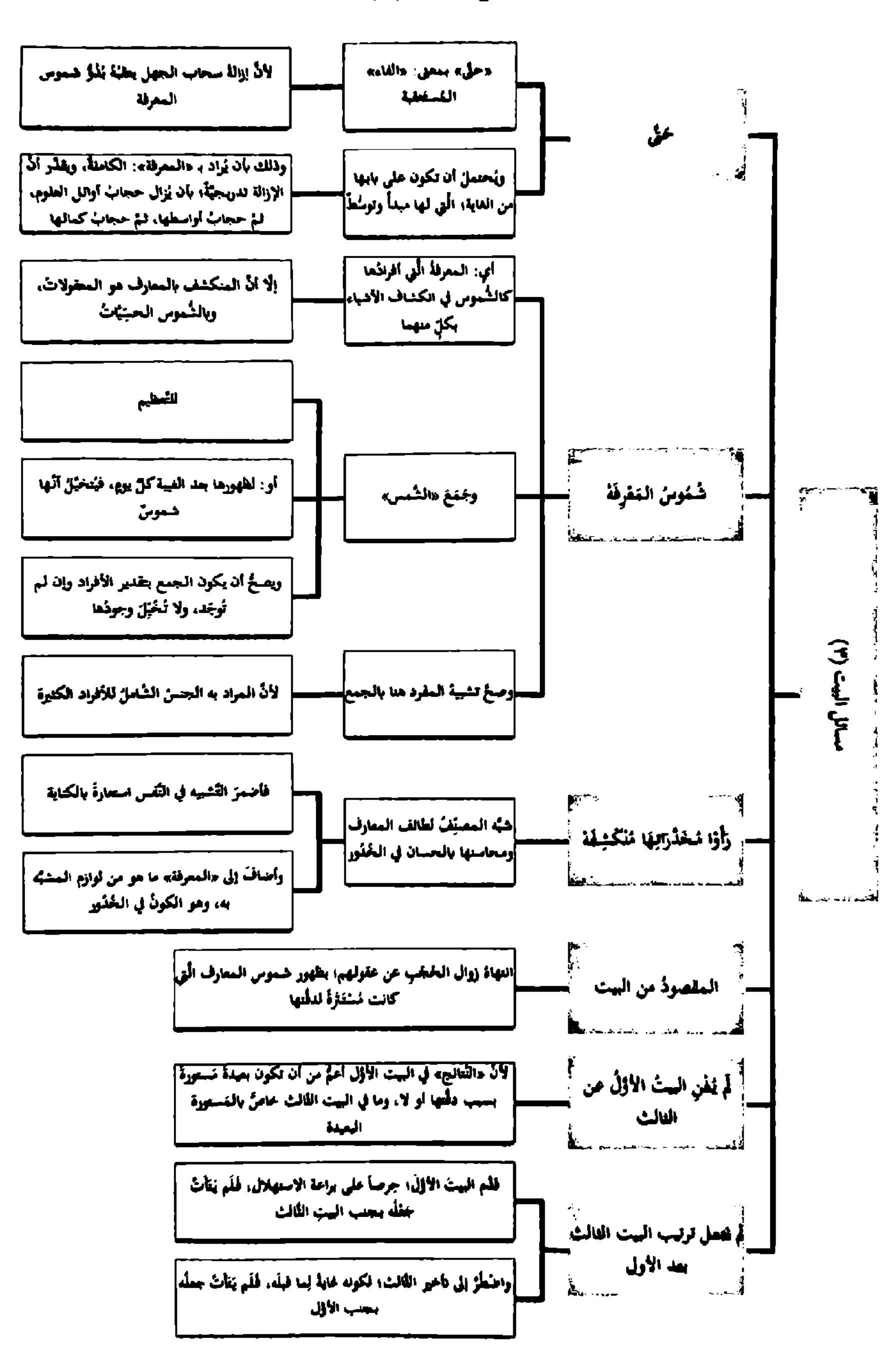
● ولا يَخفى أنَّ ما بعد قوله: «أَخْرَجَ نَتَائِجَ الفِكْرِ لِأَرْبَابِ الحِجَا» كالتَّأكيد له؛ لأنَّ إخراج النَّتائج لا يكون إلَّا وقد حُطَّ الجهلُ وظهرتِ المعرفة.

● وفي ذكر «الحِجا» و«الفِكر» و«النَّتائج» إيماءٌ إلى أنَّ المقصودَ ممَّا له تعلُّقٌ بهذه الأمور، وذلك هو المسمَّى: «براعةُ الاستهلال»؛ الَّتي هي: «أن يُذكَر أوَّلَ الكلام ما له مناسبةٌ بالمقصود».



القويسني

مسائل البيت (٣)



ثمَّ قال:

● (٤) نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الإِنْعَامِ بِنِعْمَةِ الإِيمَانِ وَالإِسْلَامِ
(٥) مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا وَخَيْرِ مَنْ حَازَ المَقَامَاتِ العُلَا
(٦) مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى العَرَبِيِّ الهَاشِمِيِّ المُصْطَفَى
(٧) صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ مَا دَامَ الحِجَا يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ المَعَانِي لُجَجَا
(٨) وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي الهُدَى مَنْ شُبِّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي الاهْتِدَا

(٤) - أقول: حَمِدَ المولى - سبحانه وتعالى - حَمداً مُطلقاً أوَّلاً، وحَمِدَه حمداً مُقيَّداً ثانياً؛ ليحصُلَ له الثَّوابان: المَنْدُوبُ على الحمدِ الأوَّل، والواجبُ على الحمد الثَّاني، وليكونَ شاكراً ربَّه على إلهامه للحمد الأوَّل؛ لأنَّ إلهامَه إيَّاه نعمةٌ تَحتاجُ إلى الشُّكر عليها.

وقوله: (جَلَّ) بمعنى: عَظُمَ.

و(الإِنْعَامُ): هو إعطاءُ النِّعمة.

القول المسلم

(٤) - ثمَّ استدركَ تجديدَ الحمد بالجملة الفعليَّة المناسبةِ للتَّجديد بقوله: (نَحْمَدُهُ جَلَّ) - أي: عَظُمَ - (عَلَى الإِنْعَامِ) علينا (بِنِعْمَةِ الإِيمَانِ) أي: بالنِّعمة الَّتي هي الإيمان (وَالإِسْلَامِ)، فالإضافةُ هنا بيانيَّةٌ.

● والإيمانُ: «هو تصديقُ النَّبيِّ ﷺ في جميع ما عُلِمَ بالضَّرورة مجيئُهُ به ﷺ، مع ترك الجُحُود والاستكبار عنِ الإقرار بالحقِّ». والإسلامُ: «هو الإذعانُ لذلك».

القويسني

(٤) - (نَحْمَدُهُ[١]) أي: نُثني عليه الثَّناءَ اللَّائق بجلاله.

● وحَمَدَ بالفعليَّة بعد الاسميَّة؛ تأسِّياً بحديث: «إِنَّ الحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ»[٢].

- واختارَ الفعليَّة - هنا - الدَّالَّة على الحدوث والتَّجدُّد؛ لأنَّه في مقابلة الإنعام الَّذي يحدث ويتجدَّد، والأوَّل[٣] في مقابلة الذَّات الدَّائمة المستمرة، فأتى لكلٍّ بما يُناسبه.

---

(١) قوله: (نَحْمَدُهُ) النُّون:
- إمَّا للمتكلِّم المعظِّم نفسَه؛ لإظهار سبب مدلولها، وهو تعظيم النَّفس، والسَّببُ الحامل عليه: تعظيمُ الله له بتأهيله للعِلم؛ تحدُّثاً بنعمة الله.
- أو للمتكلِّم مع غيره؛ احتقاراً لنفسه عن أن يستقلَّ بحمده تعالى. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١٠٩).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٨٦٨)، وابن ماجه (١٨٩٣)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) قوله: (والأوَّل) أي: الجملة الاسميَّة.

(٤) نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الإِنْعَامِ ... بِنِعْمَةِ الإِيمَانِ وَالإِسْلَامِ

و(**الإِيمَانُ**): «تَصدِيقُ القلب بما جاء به النَّبيُّ ﷺ منَ الأحكام». و(**الإِسْلَامُ**) هو: «**الأفعالُ الظَّاهرةُ**» كـ: «الصَّلاة، والصَّوم»، لكنَّهما مُتَلَازِمَان شَرْعاً.

● **ومعنى البيت**: نُثْنِي عليه - سبحانه وتعالى - لأجل إنعامه علينا بهاتَين النِّعمَتين اللَّتين بهما إنقاذُ المُهْجَة منَ النَّار.

● **وفي البيت سؤالان**:

الأوَّلُ: لِمَ حَمِدَ أوَّلاً بالجملة الاسميَّة، وهنا بالجملة الفعليَّة؟

القول المسلم

- وعلى هذا: فالإيمانُ الحقيقيُّ مُتضمِّنٌ للإسلام؛ لأنَّ ترك الجُحود والاستكبار هو الإذعانُ والانقيادُ لقَبُول حَقِّيَّة ما جاء به النَّبيُّ ﷺ.

● **ويُطلق الإسلامُ عرفاً على**:

١ - النُّطق بالشَّهادتين.

٢ - وقد يُطلق على: أعمال الجوارح الظَّاهرة مثل: الصَّلاة، والصِّيام، والزَّكاة.

- وعلى إطلاقه على الشَّهادتين يكون شرطاً، وقيل: شطراً في اعتبار الإيمان الشَّرعيِّ عند عدم تعذُّر النُّطق.

القويسني

(**جَلَّ**) أي: عَظُم؛ جملةٌ لإنشاء التَّعظيم، أو خبريَّةٌ حاليَّةٌ منَ الضَّمير[١] (**عَلَى الإِنْعَامِ**) متعلِّقٌ بـ«نَحْمَدُهُ». (**بِنِعْمَةِ**[٢]) متعلِّقٌ بـ«الإِنْعَامِ»، وإضافته لما بعده لِلبيان.

(**الإِيمَانِ**) أي: «تصديقِ القلب بما عُلِم[٣] مَجيءُ النَّبيِّ ﷺ به ضرورةً»، معَ الإقرار باللِّسان على قولٍ. (**وَالإِسْلَامِ**) أي: «الخُضُوع والانقياد بقَبُول الأحكام[٤]»؛ أي: أعمالِ الجوارح.

---

(١) قوله: (حاليَّةٌ منَ الضَّمير) أي: في «نحمده»، والحاليَّةُ بتقدير «قد» على أشهر القولين، وهو وجوب اقتران جملة الحال الماضويَّة بـ«قد» لفظاً أو تقديراً. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١١٠).

(٢) قوله: (بنعمة ... إلخ) إن قلت: لِمَ لَمْ يقل: «بنعمتي الإيمان... إلخ» مع أنَّ المذكور النِّعمتان؟

قلت: هو مفردٌ مضافٌ، فيعمُّ جميع النِّعم، أو يقال: حذف المضاف من الثَّاني لدلالة الأوَّل عليه. اهـ «شرح الباجوري على السُّلَّم» (ص: ١٤).

(٣) قوله: (بما عُلِم) أي: في جميع ما عُلِم... إلخ.

(٤) قوله: (الأحكام) أي: الشَّرعيَّة.

الثَّاني: لِمَ حَمِدَ على الإنعام الَّذي هو الوَصفُ، ولـم يَحْمَد على النِّعمة؟

والجوابُ عنِ الأوَّل: أنَّ الحمدَ هنا مُتعلَّقُه النِّعمُ، وهي مُتَجَدِّدةٌ، فناسبَ أنْ يَحْمَد بما يدلُّ على التَّجدُّد، وهو الجملةُ الفعليَّة.

وعنِ الثَّاني: بأنَّ الحمدَ على النِّعمة يُوهِمُ اختصاصَ الحمد بها دون غيرها، بخلاف الحمد على الوَصْف.



القول المسلم

- والمشهورُ - بناءً على إطلاقِه على الأعمال -: أنَّه ليس شرطاً ولا شطراً.

● وإنَّما خصَّ هاتين النِّعمتين بالحمد عليهما؛ لأنَّهما أعظمُ النِّعم؛ إذ حصولُهُما يُوجِبُ السَّعادة الأبديَّة، وفواتُهما - والعياذُ بالله تعالى - يُوجِبُ الشَّقاوةَ الأبديَّة.

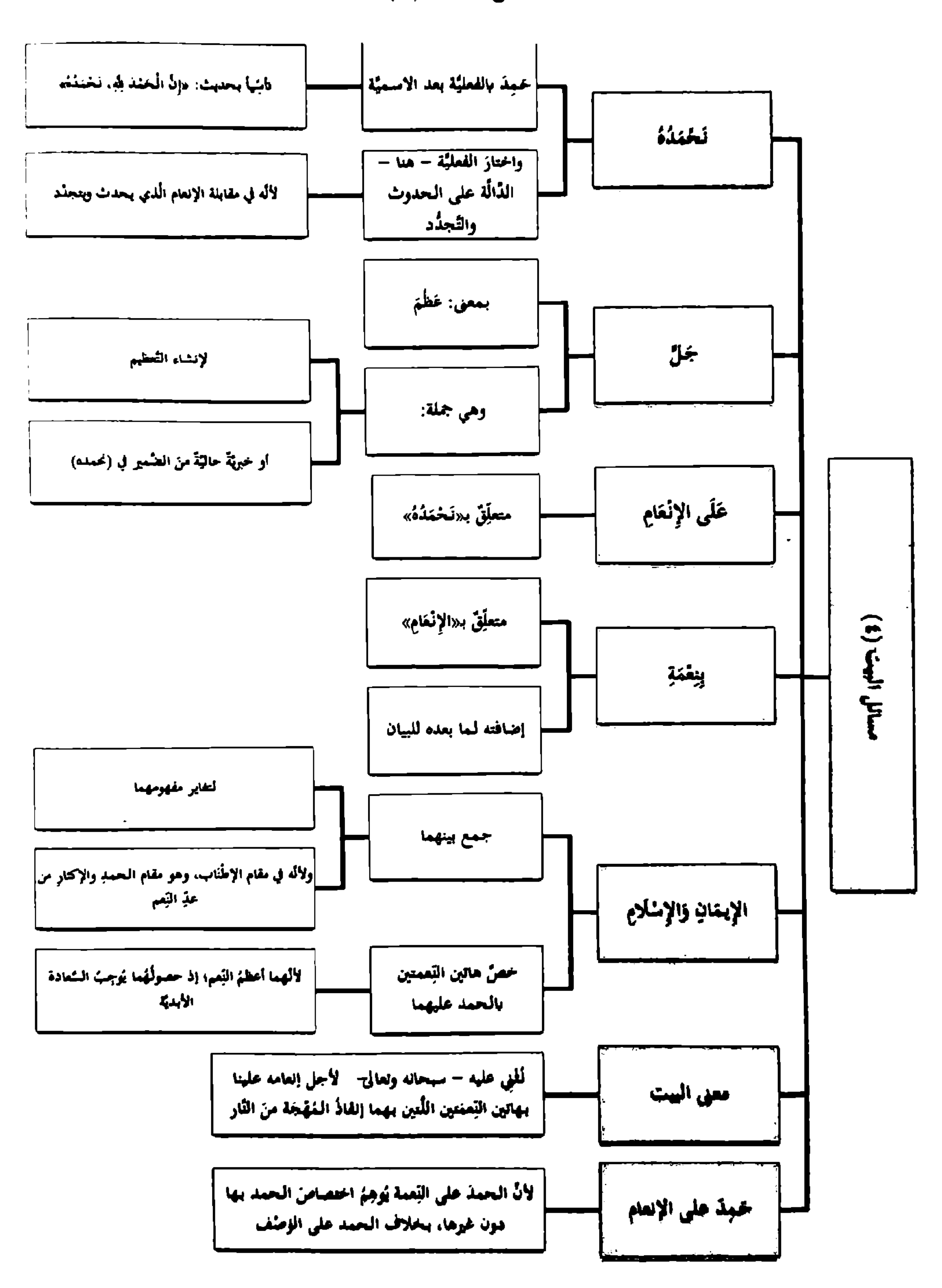


القويسني

● وجمع بينهما؛ لِتغاير مفهومهما، ولأنَّه في مقام الإطْنَاب، وهو مقام الحمدِ والإكثارِ من عدِّ النِّعم.



مسائل البيت (٤)



(٥) مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا وَخَيْرِ مَنْ حَازَ الْمَقَامَاتِ الْعُلَا

(٥) - وقولُهُ: (مَنْ خَصَّنَا): «مَنْ»: اسمٌ موصولٌ بدلٌ منَ الضَّمير المَعمول لـ: «نَحْمَدُ»، و«خَصَّنَا» أي: معاشرَ المسلمين.

و(مَنْ) بمعنى: رَسُول، و(حَازَ) بمعنى: جَمَعَ، و(المَقَامَات): المَرَاتِب، و(العُلَى): الرَّفِيعَة.

القول المسلم

(٥) - (مَنْ خَصَّنَا) بدلٌ من الضَّمير في: «نَحْمَدُهُ»، أو معمولٌ لفعلٍ محذوفٍ؛ أي: أحمدُ مَن خصَّنا (بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا) أي: جَعلنا مُختصِّين بخير المرسَلين، (وَخَيْرِ مَنْ حَازَ المَقَامَاتِ) أي: فاز بالمراتب (العُلَا) أيِ: العالية.

● ولا شكَّ أنَّه ﷺ خيرُ المرسَلين، وخيرُ الحائزين للمراتب العُلا في الدُّنيا والآخرة؛ رُوحانيَّةً كانت أو بدنيَّةً، وذلك بإجماعٍ من هذه الأمَّة المعصومةِ من الخطأ.

القويسني

(٥) - (مَنْ خَصَّنَا) بدلٌ منَ الضَّمير المنصوب بـ«نَحْمَدُهُ» الرَّاجع إلى «الله»؛ أي: الَّذي خَصَّنا؛ أي: ميَّزنا معاشرَ المسلمين (بِـ)مَزَايا، أو شفاعةٍ، أو متابعةِ (خَيْرِ) أي: أفضل (مَنْ) أي: نَبيٍّ (قَدْ أُرْسِلَا) لهداية المَخلوقين.

● وإنَّما قدَّرنا المضاف قبل «خَيْرِ»؛ لئلَّا يَرِد[١]: أنَّ رسالته ﷺ عامَّةٌ لسائر الأمم، والرُّسل نوابٌ عنه[٢]، فلَمْ تكن مقصورةً علينا، بلِ المقصور علينا: مُتابعته بالفعل، أو شفاعته الخاصَّة[٣]، أو مزاياه الَّتي أُعطِيَها؛ ك: الكوثر، والتَّقدُّم على سائرِ الأمم.

(وَخَيْرِ) أي: أفضلِ (مَنْ حَازَ) أي: جَمَعَ (المَقَامَاتِ) أيِ: المراتب (العُلَا[٤]) جمع: «عُلْيَا» ضدُّ السُّفْلَى؛ مثل: «كُبَر، وكُبْرَى».

* * *

(١) قوله: (لئلَّا يرد) أي: الاعتراض بأن رسالة النبيِّ ﷺ عامَّةٌ... إلخ. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١١٩).

(٢) قوله: (نوَّابٌ عنه) أي: كما قال بعض المحقِّقين. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١١٩).

(٣) قوله: (الخاصَّة) أي: بنا معاشر المؤمنين.

(٤) قوله: (العُلا) أصله: «عُلَوٌ» بوزن «كُبَر» قُلبت الواو ألفاً؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، قوله: (جمع عُلْيَا) أي: بالضَّمِّ والقصر. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١١٩).

(٦) مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى العَرَبِيِّ الهَاشِمِيِّ المُصْطَفَى

(٦) - و(مُحَمَّد) ﷺ: بدلٌ من «خَيْرِ»، و(السَّيِّد): مُتَوَلِّي أمر السَّواد؛ أيْ: الجيوش الكَثيرة، وهو ﷺ مُتَوَلِّي أمر العالَم بأسره.

و(المُقْتَفَى): المُتَّبَعُ - بفتح الباء -، وإذا كان سيِّدَ المَتْبُوعِينَ، فهو سيِّدُ التَّابعين من باب أَوْلى. و(العَرَبِيّ): نسبةٌ للعرب، و(الهَاشِمِيّ): نسبةٌ لبني هاشم، و(المُصْطَفَى): المُخْتَار.

القول المسلم

(٦) - (مُحَمَّدٍ) بدلٌ من «خَيْرِ»، أو مرفوعٌ بتقدير المبتدأ؛ أي: وهو محمَّدٌ، أو منصوبٌ بتقدير: «أَمْدَحُ».

(سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى) أي: سيِّد كلِّ مُتَّبَعٍ من الأنبياء والمرسَلين.

والسَّيِّدُ: «الرَّئيسُ المرجوعُ إليه في المهمَّات ودفع المُلِمَّات».

(العَرَبِيِّ الهَاشِمِيِّ المُصْطَفَى) ووَضْعُ هذه الأوصاف موافقٌ للتَّرتيب الطَّبيعيِّ في الوَصْفِ بمُتعدِّدٍ، وهو تقديمُ الأعمِّ على ما هو أخصُّ، كما في وضع أجزاء التَّعاريف كـ: وضع «الحَيَوَان» قبل «النَّاطِقِ» في تعريف «الإنْسَان»؛ وذلك أنَّ «العَرَبِيَّ» أعمُّ من «الهَاشِمِيِّ»، و«الهَاشِمِيَّ» أعمُّ من «المُصْطَفَى».

القويسني

(٦) - (مُحَمَّدٍ) يصحُّ فيه أوجه الإعراب الثَّلاثة؛ فالجرُّ بدلٌ من «خَيْرِ»، والرَّفعُ خبرُ [مبتدأ] محذوفٍ، والنَّصبُ مفعول «أَمْدَحُ»؛ لكنَّ الرَّسم لا يُساعد النَّصب، والرَّفع أرجحُ معنًى ليُناسب ارتفاع رُتبته ﷺ.

(سَيِّدِ) يُطلق لمعانٍ منها: مُتَوَلِّي السَّواد؛ أيِ: الجُيوش العظيمة. (كُلِّ مُقْتَفَى) اسم مفعولٍ؛ أي: متَّبَعٍ منَ الأنبياء والعلماء، وإذا كان سَيِّد كلِّ مَتْبُوعٍ لَزِم أن يكون سَيِّد التَّابعين من بابِ أَوْلى.

(العَرَبِيِّ[1]) نعتٌ لـ«مُحَمَّدٍ»؛ أيِ: المَنسوب إلى العرب، وهم بنو إسماعيل عليه الصَّلاة والسَّلام. (الهَاشِمِيِّ) المنسوب إلى هاشم جدِّ النَّبيِّ ﷺ الثَّاني. (المُصْطَفَى) أيِ: المُخْتَار من سائر المخلوقات، وهو أفضلُهم على الإطلاق، بإجماع مَنْ يُعتَدُّ بإجماعه.

---

(١) قوله: (العَرَبِيِّ . . . إلخ) وهذه نعوتٌ جِيء بها للمدح؛ لِشِدَّة حُبِّه ﷺ، ومَنْ أحبَّ شيئاً أكثر من ذِكْره. اهـ «ملوي».
انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١٢٠).

القول المسلم

- **والاصطفاءُ**: «هو اختيارُ الصَّافي الأرفع من الشّيء».

- وهذه أوصافُ مدحٍ، أمَّا «المُصْطَفَى» فواضحٌ؛ لأنَّ اصطفاء علَّام الغيوب لعبده جامعٌ لِجميع المحاسن، مُقتضٍ لوجود عامَّةِ أوصاف الأثَرة والتَّفضيل.

- وأمَّا «العَرَبِيُّ وَالهَاشِمِيُّ»؛ فلتضمُّنهما النِّسبة لأفضل القبائل والنَّشأة من أشرف العمائر، فهُم وإن كان شرفُهم في الحقيقة من نشأته ﷺ منهم، يَتحقَّق بالنِّسبة إليهم له ﷺ إنافةُ نسبه على كلِّ نسبٍ؛ إذِ الشَّرفُ ممَّا يقبلُ التَّزايدَ ولو بالنَّسَب.

القويسنيّ

- ولا يخفى حُسْن تقديم «العَرَبِيِّ» على «الهَاشِمِيِّ»، و«الهَاشِمِيِّ» على «المُصْطَفَى»؛ لأنَّه من تقديم العامِّ على الخاصِّ؛ كـ: «الحَيَوَانُ النَّاطِقُ»، وهذا إشارةٌ لقوله ﷺ: **«إِنَّ اللهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى قُرَيْشاً مِنْ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، فَأَنَا خِيَارٌ[١] مِنْ خِيَارٍ مِنْ خِيَارٍ»[٢]**.

* * *

(١) قوله: (فَأَنَا خيار ... إلخ) كان مقتضى صدر الحديث أن يُزاد في عجزه: «من خيار»، وحينئذٍ يكون قوله: «خيار» الأوَّل كنايةً عنه ﷺ، والثَّاني كنايةً عن بني هاشم، والثَّالثُ كنايةً عن قريشٍ، والرَّابعُ كنايةً عن كِنانة، وذكر بعضهم الجواب عن ذلك: بأنَّ العرب لا تكرِّر شيئاً زيادةً على الثَّلاث، وإنِ اقتضاها المقام، فليراجع. اهـ «شرح الباجوري على السُّلَّم» (ص: ١٦).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٢٧٦)، والترمذي في «السنن» (٣٦٠٦)، من حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه.

(٧) صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ مَا دَامَ الحِجَا   يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ المَعَانِي لُجَجَا

(٧) - والصَّلاةُ في اللُّغة: «العَطْفُ»، فإنْ أُضِيفَ إلى الله سُمِّي: «رَحْمَةً»، أو إلى الملائكة سُمِّي: «استغفاراً»، أو إلى غيرهما سُمِّي: «دعاءً».

و(الحِجَا): تقدَّم أنَّه: العقل.

و(اللُّجَج) جمع: «لُجَّةٍ»، وهي: «ما فيه صُعُوبةٌ من الماء الغزير»، والمرادُ بها هنا: المعاني الصَّعْبة.

القول المسلم

---

(٧) - (صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ) أي: اللَّهمَّ صلِّ عليه، فالجملةُ دعائيَّةٌ وإن كانت بلفظ الإخبار.

● والصَّلاةُ من الله تعالى على نبيِّه: رحمةٌ له رحمةً تُناسبُ مقام الاختصاص بمرتبة الرِّسالة، وهي الَّتي تكون أعظمَ من كلِّ رحمةٍ يرحَمُ بها غيرَه. وهي من الآدميِّين والملائكة: طلبُ ذلك من الله تعالى.

(مَا دَامَ الحِجَا) أي: مدَّةَ دوام العقل (يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ المَعَانِي لُجَجَا) أي: يخوضُ لُججاً من المعاني الَّتي هي كالبحر.

القويسني

---

(٧) - (صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ) منَ الصَّلاة[١] المَأمور بها[٢]، وهي الدُّعاء؛ لأنَّ الجملة إنشائيَّةٌ؛ وهي منَ «الله»: رحمةٌ؛ أي: نَطلب منك يا الله ونَدعوك أن تُنَزِّل صلاةً؛ أي: رحمةً على النَّبيِّ ﷺ لائقةً بجَنابه (مَا دَامَ الحِجَا) أي: مدَّة دوام الحِجَا؛ أي: العقل (يَخُوضُ) أي: يقطع (مِنْ بَحْرِ المَعَانِي) أي: منَ المعاني الَّتي كالبحر في الكَثْرة والاتِّساع (لُجَجَا) جمع: «لُجَّةٍ»، وهي: «الماء العظيم المُضْطَرِب».

● فشبَّه المسائل الصَّعبة باللُّجَج؛ بجامع عُسرِ الخوض في كلٍّ، واستعار «اللُّجج» للمسائل الصَّعبة على طريق الاستعارة المصرَّحة.

● وحاصلُ المعنى: أطلب منك يا الله أن تُصلِّي على النَّبيِّ ﷺ مدَّة دوام العقل يَخوض - أي: يَقطع - مسائلَ صعبةً منَ المعاني الكثيرة الشَّبيهة بالبحر.

---

(١) قوله: (منَ الصَّلاة) أي: مشتقٌّ... إلخ.

(٢) قوله: (المأمور بها) أي: في خبر: أَمَرَنَا اللهُ أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ، فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ فقال: «قُولُوا: اللهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ»... إلخ.

القول المسلم

● واللُّجَّةُ من البحر: مُعظم مائه، فإضافةُ «البحر» إلى «المعاني» من إضافة المشبَّه به إلى المشبَّه، وذكر «اللُّجَّة» و«الخَوْض» ترشيحٌ للتَّشبيه، ووجه الشَّبَه: اتِّساعُ كلٍّ من البحر والمعاني اتِّساعاً يَفتقرُ في سلوكه إلى آلةٍ.

ويَحتمَلُ أن يكون شبَّهَ «الحِجا» الَّذي هو العقل بالسَّفينة، في التَّوصُّل بكلٍّ منهما إلى المراد من قطع البحر وتصفُّح المعاني، فأضمرَ التَّشبيهَ في النَّفس استعارةً بالكناية، ويكون ذكرُ اللُّجَجِ والبحر استعارةً تخييليَّةً، وهي: أن يَذكر ما هو من لوازم المشبَّه به، وذِكْرُ «المعاني» تجريدٌ، وهو: أن يُذكر ما يُلائمُ المشبَّه.

● وفي تأبيد الصَّلاة بدوام الحِجا خائضاً للُجَجِ بحر المعاني براعةُ الاستهلال؛ لأنَّ في ذلك إيماء إلى أنَّ المقصود له تعلُّقٌ بالعقل وخوضِه في أفكاره ومَعانيه.

القويسني

● وفي الإتيان بـ«مِنْ» الَّتي للتَّبعيض؛ إشارةٌ إلى أنَّه لا يَحتوي على جميع المعاني إلَّا الله تعالى المحيطُ عِلْمُهُ بجميع الأشياء.



(٨) وَآلِــهِ وَصَــحْــبِــهِ ذَوِي الــهُــدَى مَــنْ شُــبِّــهُــوا بِــأَنْــجُــمٍ فِــي الِاهْــتِــدَا

(٨) - و(آلُ) النَّبيِّ في مقام الدُّعاء: كلُّ مؤمنٍ تقيٍّ، و(صَحْبُهُ) اسمُ جمعٍ لـ: «صَاحِبٍ» بمعنى: «صَحَابِيٍّ»؛ وهو: «مَنِ اجْتَمَع به ﷺ مُؤمناً به».

و(ذَوِي) جمعُ: «ذُو»، بمعنى: صاحبٍ؛ أي: أصحاب الهُدى.

وقولُهُ: (مَنْ شُبِّهُوا . . . إلخ) أي: في قوله ﷺ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ»[1]، فحَذَفَ الفاعلَ هنا للتَّعظيم.

● وفي هذه الأبيات الأربعة أربعةُ أسئلةٍ:

الأوَّلُ: ما مَدلولُ الضَّمير في «خَصَّنَا»؟

القول المسلم

(٨) - (وَ) على (آلِهِ) وهم المؤمنون من بني هاشمٍ على المَشهور، (وَصَحْبِهِ) جمع: «صَاحِبٍ» على غير قياسٍ؛ بمعنى: الصَّحابيِّ، وهو: مَن لقي النَّبيَّ ﷺ وآمَن به ومات على ذلك، وإن لم يَرَهُ كما إذا كان أعمى، وإن لم يَرْوِ عنه، وإن لم تَطُل صحبتُهُ؛ على المشهور.

(ذَوِي الهُدَى) أي: أصحابِ الاهتداء والرَّشاد وهو اتِّباعُ الحقِّ، فـ«الهدى» مصدرٌ بمعنى الاهتداء اللَّازم، ويَحتملُ أن يكون مصدراً من «هَدَاهُ»: دلَّهُ على السَّبيل، فيكون متعدِّياً،

القويسني

(٨) - (وَآلِهِ) بالجرِّ عطفاً على الضَّمير في «عَلَيْهِ» بدون إعادة الخافض، وهو جائزٌ عند بعض المحقِّقين كابن مالكٍ [ت: ٦٧٢هـ]، وإن أَوجب الجمهور إعادة الجارِّ.

● وآل النَّبيِّ ﷺ: هم مؤمنو بني هاشمٍ والمطَّلب في مقام الزَّكاة عند الشَّافِعيِّ [ت: ٢٠٤هـ]، والأنسبُ بمقام الدُّعاء حَمله على أتباعه المؤمنين ليَعُمَّ كلَّ الأمَّة، وفي مقام المدح على الأتقياء منهم.

(وَصَحْبِهِ) اسم جمعٍ لـ«صَاحِبٍ» بمعنى: الصَّحابي، وهو: «مَنِ اجتمع مؤمناً بنبيِّنا بعد البعثة»؛ ولا يصحُّ كونه جمعاً؛ لأنَّ «فَعْلاً» لا يكون جمعاً لـ«فَاعِلٍ».

(ذَوِي) نعتُ «صَحْبِهِ»؛ أي: أصحابِ (الهُدَى) أي: الهداية للخلق، وهي: «الدَّلالة على طريقٍ تُوصِل للمقصود؛ سواءٌ حصل الوصول إليه أم لا».

---

(١) انظر تفصيل تخريجه في: «تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشَّاف» للزيلعي (٢/ ٢٢٩)، و«البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشَّرح الكبير» لابن الملقن (٩/ ٥٨٤)، و«التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» (٤/ ٣٥٠).

الثَّاني: أنَّ قولَه: «**بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا**» يُفيد معنى قوله: «**سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى**»، فما وَجْهُ عدم الاقتصار عليه؟

الثَّالثُ: أنَّه قيَّد الصَّلاة بدوام خَوْضِ العقل لُجَجاً من بَحر المعاني، مع أنَّ الأَوْلى التَّعميمُ؟

الرَّابعُ: لِمَ قدَّم «الآل» على «الصَّحب»، مع أنَّ فيهم مَن هو أشرف الأنام بعد المُصْطَفى ﷺ، وهو أبو بكرٍ؟

فالجوابُ عنِ الأوَّل: أنَّ مدلول الضَّمير يصحُّ أنْ يكون أُمَّةَ الإجابة ـ كما قدَّرتُهُ ـ، ويصحُّ أنْ يكون أُمَّة الدَّعوة، فيدخلُ الكفَّارُ بدليل: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]؛ إذ ما من عذابٍ إلَّا وعندَ الله أشدُّ منه، فعدمُ تعذيب الكفَّار بالأشدِّ؛ إكراماً له ﷺ.

وعنِ الثَّاني: بأنَّ في الوَصف بالسِّيادة إشعاراً بعموم رسالته ﷺ، وأنَّ الأنبياءَ والمرسلين من أُمَّته ﷺ، فهو مُتَوَلِّي أمر الجميع.

القول المسلم

وكِلَا المعنيَين صحيحان في الصَّحابة (عليهم)؛ لأنَّهم اهتدوا للحقِّ في أنفسهم، وهَدَوا غيرهم، ويُناسبان معاً قوله: (**مَنْ شُبِّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي الِاهْتِدَا**).

و«مَنْ» إمَّا بدلٌ من «صَحْبِهِ»، أو منصوبٌ بتقدير الفعل؛ أي: أمدح مَن شُبِّهُوا إلخ.

● وأشار بهذا إلى ما وَرد من أنَّه ﷺ قال: «**أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ**»، فأخبرَ ﷺ بأنَّ مقلِّدَهُم مُصيبٌ، كالمُقلِّد للنَّجم في سَمْتِ جِهَةٍ من الجهات، فإنَّه يُصيبُ تلك الجهة.

القويسني

(**مَنْ**) أي: الَّذين (**شُبِّهُوا بِأَنْجُمٍ**) جمع: «نَجمٍ»، وهو: «الكَوْكَبُ غيرُ الشَّمس والقمر». (**فِي الاهْتِدَا**) بهم، والمشبَّه لهم هو الله تعالى أوَّلاً، والنَّبيُّ ﷺ ثانياً، وقد جاء في بعض الأخبار[1] القُدسيَّة: أنَّ النَّبيَّ ﷺ سأل الرَّبَّ عمَّا يختلفُ فيه أصحابه، فقال: «**يا محمَّدُ، أَصْحَابُكَ عِنْدِي كَالنُّجُومِ فِي السَّمَاءِ، بَعْضُهَا أَضْوَءُ مِنْ بَعْضٍ، فَمَنْ أَخَذَ بِشَيْءٍ مِمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ فَهُوَ عَلَى هَدْيٍ عِنْدِي**»[2] بفتح الهاء وسكون الدَّال، وقال ﷺ: «**أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ**».

---

(١) قوله: (وقد جاء في بعض الأخبار ... إلخ) دليلٌ على قوله: «والمشبِّه لهم هو الله أوَّلاً بقوله: «يا محمَّدُ، أَصْحَابُكَ عِنْدِي» ... إلخ». وقوله: (وقال ﷺ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ» ... إلخ) دليلٌ على تشبيه النَّبيِّ لهم ثانياً. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١٣٢).

(٢) انظر: «المدخل إلى السُّنن الكبرى» للبيهقي برقم (١٥١)، (ص: ١٦٢).

وعن الثَّالث: بأنَّ القيد في الصَّلاة ليس مُراداً، بلِ المرادُ التَّعميمُ في جميع الأوقات.

وعن الرَّابع: بأنَّ الصَّلاة ثبتت على الآل نصًّا في قوله ﷺ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ على مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ . .»[1] الحديثَ، وعلى الصَّحب بالقياس على الآل، فاقتَضى ذلك التَّقديم.

* * *

القول المسلم

وفي ذلك تزكيتُهُم وتصويبٌ لآرائهم واجتهادهم، حشرنا الله تعالى في زُمرتهم، وجَعلنا من المُتَّبعين لِهَديهم، بِجاه نبيِّنا محمَّدٍ ﷺ وآله وأصحابه.

* * *

القويسني

وهذا التَّشبيه للتَّقريب على العقول بما أَلِفُوه، وإلَّا فالاهتداء بـ«الصَّحب» أشرفُ منَ الاهتداء بـ«النُّجوم»؛ لأنَّ الاهتداء بهم يُنجِي من الهلاك الأُخْرَوِيِّ والخلودِ في النَّار، بل ومن الدُّنيويِّ، بخلاف النُّجوم[2].



---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٣٧٠)، ومسلم في «صحيحه» (٩٠٨)، وأبو داود في «سننه» (٩٧٦)، والترمذي في «سننه» (٤٨٩) واللفظ له، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٢١١)، وابن ماجه في «سننه» (٩٠٤)، من حديث كعب بن عُجْرَة ﷺ.

(٢) قوله: (بخلاف النُّجوم) أي: بخلاف الاهتداء بالنُّجوم. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١٣٤).

مسائل الأبيات (٥ – ٨)

- **مسائل الأبيات (٥ - ٨)**
  - **مَنْ خصَّنا**
    - بدل من الضمير المنصوب بـ«لَحَمْدُهُ» الراجع إلى «الله»
    - أو معمول لفعلٍ محذوفٍ؛ أي: أحمدُ مَن خصَّنا
    - مَدلولُ الضمير في «خصَّنا»
      - يصحُّ أن يكون أمّةَ الإجابة
      - ويصحُّ أن يكون أمّةَ الدَّعوة، فيدخلُ الكفّارُ بدليل: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ}.
  - **بِخَيْرِ**
    - أي: بمزايا، أو شفاعة، أو متابعةِ خيرِ
      - قدَّرنا المضاف قبل «خيرِ»؛ لئلا يَرِد أنَّ رسالته (ص) عامّة لسائر الأمم، والرُّسل نوابٌ عنه فلَمْ تكن مقصورةً علينا
  - **مُحَمَّدِ**
    - ويجوزُ في اللفظ الشريف أوجهُ الإعراب الثلاثة
      - الرَّفعُ على أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ؛ أي: «هُوَ مُحَمَّدٌ»
      - والنَّصبُ على أنَّه مفعول لفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: «أعني: مُحَمَّداً» أو نحو ذلك
      - والجرُّ على أنه بدلٌ أو عطفُ بيانٍ
  - **سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى**
    - يفيد معنى: «بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا»
      - لم يقتصر عليه؛ لأنَّ في الوَصف بالسِّيادة إشعاراً بعموم رسالته (ص)، وأنَّ الأنبياء والمرسلين من أمّته (ص)، فهو مُتَوَلِّي أمر الجميع
  - **العَرَبِيِّ الهَاشِمِيِّ المُصْطَفَى**
    - لا يخفى حُسْن تقديم «العَرَبِيِّ» على «الهَاشِمِيِّ»، و«الهَاشِمِيِّ» على «المُصْطَفَى»؛ لأنَّه من تقديم العامِّ على الخاصِّ
  - **صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ**
    - تفسيرها عند الجمهور
      - من الله: الرَّحمة
      - ومن الملائكة: الاستغفار
      - ومن غيرهم: التضرُّعُ والدُّعاءُ
  - **يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ المَعَانِي لُجَجَا**
    - القيد في الصَّلاة ليس مُراداً، بل المرادُ التعميمُ في جميع الأوقات
    - وفي الإتيان بـ«مِنْ» التي للتبعيض؛ إشارة إلى أنّه لا يحتوي على جميع المعاني إلا الله تعالى المحيطُ عِلْمُهُ بجميع الأشياء
    - فشبَّه المسائل الصَّعبة باللُّجج؛ بجامع عُسر الخوض في كلٍّ، واستعار «اللُّجج» للمسائل الصَّعبة على طريق الاستعارة المصرَّحة
  - **وَآلِهِ**
    - بالجرِّ عطفاً على الضَّمير في «عَلَيْهِ» بدون إعادة الخافض، وهو جائزٌ عند بعض المحقّقين كابن مالكٍ
    - في مقام الدُّعاء
      - كلُّ مؤمنٍ ولو عاصياً؛ لأنَّ العاصيَ أشدُّ احتياجاً للدُّعاء من غيره
    - وفي مقام المدح
      - كلُّ مؤمنٍ تقيٍّ، أخذاً ممّا ورد: «آلُ مُحَمَّدٍ كُلُّ تَقِيٍّ»
    - وفي مقام الزَّكاة
      - بنو هاشم وبنو المطَّلب عند السادة الشافعية
  - **وَصَحْبِهِ**
    - اسمُ جمعٍ لـ«صَاحِب»، وجمعه: «أَصْحَاب»
    - مَن اجتمع بنبيِّنا (ص) مؤمناً به بعد البعثة في محلِّ التعارف؛ بأن يكون على وجه الأرض وإن لم يره، أو لم يرو عنه شيئاً، أو لم يميِّز على الصَّحيح
  - **قدَّم «الآل» على «الصَّحب»**
    - لأنَّ الصَّلاة ثبتت على الآل نصّاً، وعلى الصَّحب بالقياس على الآل

ثمَّ قال:

- (٩) وَبَعْدُ فَالمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِّسَانِ
(١٠) فَيَعْصِمُ الأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الخَطَا وَعَنْ دَقِيقِ الفَهْمِ يَكْشِفُ الغِطَا
(١١) فَهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَواعِدَا تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوائِدَا

أقول:

(٩) - لفظة (بَعْدُ) تكون: ظرفَ زمانٍ؛ كما في قولك: «جَاءَ زَيْدٌ بَعْدَ عَمْرٍو»، وظرفَ مكانٍ؛ كما في قولك: «دَارُ زَيْدٍ بَعْدَ دَارِ عَمْرٍو».

- ويصحُّ استعمالُها هنا في المعنيَيْنِ: باعتبار أنَّ زمنَ النُّطق بما بعدها بعد زمن النُّطق بما قبلها، أو باعتبار أنَّ مكانَه في الرَّقْمِ بعدَه.

- وهي هنا دالَّةٌ على الانتقال من كلامٍ إلى آخرَ، فلا يُؤتى بها في أوَّل الكلام.

القول المسلم

(٩) - (وَبَعْدُ) هو مبنيٌّ على الضَّمة الَّتي هي أقوى الحركات جبراً لِما فاته من ذكر المضاف إليه المُحتاج إليه، ويتعلَّقُ بفعل الشَّرط المُقدَّر الَّذي قامت «أمَّا» المحذوفة مقامَهُ مع اسم الشَّرط وهو «مَهْمَا»، والأصلُ: «مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ»، فحُذفت «مَهْمَا» وما بعدها، وأُقيمت «أمَّا» مقامها، وقد تُحذفُ «أمَّا» وتُقامُ «الوَاوُ» مقامَها كما هُنَا.

(فَالمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ نِسْبَتُهُ) أي: وبعدَ حمد الله تعالى والصَّلاة على النَّبيِّ ﷺ، فالعِلمُ المسمَّى

القويسني

(٩) - (وَبَعْدُ) يُؤتَى بها للانتقال[1] من أسلوبٍ[2] إلى آخرَ؛ والتَّقديرُ: «مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ، فأقول بعد البَسملة[3] وما بعدها: المنطق . . . إلخ»، وإنَّما قدَّرنا ذلك[4]؛ لأنَّ هذا الظَّرف من متعلَّقات الجزاء على الصَّحيح.

(فَالمَنْطِقُ) أي: العلمُ المَخصوص، وإن كان في الأصل:

---

(١) قوله: (للانتقال) أي: عند الانتقال.

(٢) قوله: (من أسلوبٍ) وهو هنا الانتقال من نوع الثَّناء ونحوه إلى نوع ذكر السَّبب الحامل على تأليف الأرجوزة. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١٣٧).

(٣) قوله: (بعد البسملة) فيه إشارةٌ إلى أنَّ المضاف إليه منويٌّ معناه لا لفظه، وإلَّا لقال: «بعد بسم الله الرَّحمن الرَّحيم الحمد لله. . . إلخ». اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١٣٨).

(٤) قوله: (وإنَّما قدَّرنا ذلك) أي: «فأقول بعد البسملة».

و(المَنْطِق) مصدرٌ ميميٌّ، يُطلقُ بالاشتراك على: «النُّطق» بمعنى: اللَّفظ، وعلى: «الإدراك».

والمرادُ به هنا: الفنُّ المُؤلَّفُ فيه هذا الكتابُ، سُمِّيَ بهذا الاسم؛ لأنَّه يُقوِّي الإدراك، ويَعْصِمُه عنِ الخطأ، فهو: «قَانُونٌ تَعْصِمُ مُراعَاتُهُ الذِّهْنَ عَنِ الخَطَأ فِي فِكْرِهِ».

- فمَنْ راعَى قواعدَ هذا الفنِّ لا يَتَطَرَّقُ إليه الخطأ في الفِكْر، كما أنَّ مَن راعَى قواعد النَّحو لا يَتَطَرَّقُ إليه الخطأ في المَقال، وإلى هذا المعنى أشار بقوله: «فَالمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ، نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِّسَانِ».

القول المسلم

بالمنطق، وهو: «عِلمٌ - أي: قواعدُ وضوابطُ - يُعرَفُ بها كيفيَّةُ التَّوصُّل من الضَّروريَّات إلى النَّظريَّات؛ سواءٌ كان المُتَوصَّلُ إليها تصوُّريَّةً أو تصديقيَّةً»، ويأتي تفسير القاعدة.

نسبتُهُ للعقل (كَ) نسبة (النَّحْوِ لِلِّسَانِ) بمعنى: أنَّ فائدتَهُ بالنِّسبة إلى العقل كفائدة النَّحو بالنِّسبة للِّسان في أنَّ كلًّا منهما له عصمةٌ فيما نُسب إليه.

القويسني

١ - اسماً للإدراك الكلِّيِّ.

٢ - وللقوَّة[1] الَّتي هي محلُّ صُدور الإدراك.

٣ - وللتَّلفُّظ الَّذي يُبرِز ذلك[2].

لأنَّ بذلك العلم يُصيبُ الإدراك، وتَتَقوَّى القوَّة العاقلة، وتكون القدرة على التَّلفُّظ المُبرز لذلك الإدراك، فهو من تسمِية الشَّيء باسم ما يتعلَّق به، ثمَّ صار حقيقةً عرفيَّةً في العلم المخصوص.

(لِلْجَنَانِ[3]) أيِ: القلب؛ بمعنى: «اللَّطيفة الرَّبانيَّة[4] المتعلِّقة بالقلب اللُّحمانيِّ؛ تعلُّقَ العَرَض بالجوهر».

(نِسْبَتُهُ[5]) أيِ: المنطق (كَ) نسبة (النَّحْوِ لِلِّسَانِ) فالمنطقُ نسبته للعقل كنسبة النَّحو للِّسان، في أنَّ كلًّا منهما يَعصُم ما يتعلَّق به.

---

(١) قوله: (وللقوَّة) أيِ: المَلَكَة.

(٢) قوله: (يبرز ذلك) أيِ: يُظهره - أيِ: الإدراك - ويدلُّ عليه، والإسنادُ مجازيٌّ من باب الإسناد إلى الآلة. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١٤٠).

(٣) قوله: (للجنان) أيِ: بفتح الجيم. أمَّا بكسرها فجمع: «جُنَّة» بالفتح، وهي: البُستان العظيم.

(٤) قوله: (الرَّبانيَّة) نسبةٌ لـ «الرَّب» بزيادة الألف والنُّون على غير قياسٍ للمبالغة، ونسبت إليه؛ لأنَّه لا يعلمها إلَّا هو سبحانه. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١٤٢).

(٥) قوله: (نِسْبَتُهُ) مبتدأ ثانٍ؛ أيِ: نسبة المنطق للجَنَان، والمعنى: أنَّ المنطق حالة كونه منسوباً للجَنَان نسبته كنسبة النَّحو حالة كونه منسوباً للِّسان. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١٣٩).

(١٠) فَيَعْصِمُ الأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الخَطَا ... وَعَنْ دَقِيقِ الفَهْمِ يَكْشِفُ الغِطَا

(١٠) - (فَيَعْصِمُ الأَفْكَارَ) أي: يَحْفَظُها (عَنْ غَيِّ الخَطَا).

● و«الجَنَان» يُطْلق على: القَلْب، والمراد به هنا: القِوى الفِكريَّة.

القول المسلم

(١٠) - (فَيَعْصِمُ) المنطقُ (الأَفْكَارَ) عند مُراعاته واستعمالِ مقتضى قواعده (عَنْ غَيِّ الخَطَا) أي: منَ الغيِّ الَّذي هو الخطأ في المُدركات العقليَّة؛ تصوُّريَّةً كانت أو تصديقيَّةً، كما أنَّ النَّحو

القويسني

(١٠) - فالمنطقُ يَعصِم[1] العقل عنِ الخطأ في فكره؛ كما أشار إلى ذلك النَّاظم بقوله: (فَيَعْصِمُ الأَفْكَارَ[2]) أي: يحفظها، وتقدَّم أنَّ «الفِكْر»: هو النَّظر، وهذا إشارةٌ إلى تعريف المنطق بأنَّه عِلمٌ يَعصِم - أي: يَحفظ - الأنظارَ (عَنْ) وقوع (غَيِّ الخَطَا) أي: ضلالِه.

---

(١) قوله: (فالمنطقُ يعصم... إلخ) أي: كما أنَّ النَّحو يعصم اللِّسان عنِ الخطأ في قوله. اهـ

(٢) قوله: (فيعصم الأفكار... إلخ) قد نظم بعضهم المبادئ العشرة، فقال: [من الرجز]

إنَّ مَبَادِي كُلِّ فَنٍّ عَشَرَهْ ... الحَدُّ وَالمَوْضُوعُ ثُمَّ الثَّمَرَهْ
وَفَضْلُهُ وَنِسْبَةٌ وَالوَاضِعْ ... وَالاِسْمُ الاِسْتِمْدَادُ حُكْمُ الشَّارِعْ
مَسَائِلٌ وَالبَعْضُ بِالبَعْضِ اكْتَفَى ... وَمَنْ دَرَى الجَمِيعَ حَازَ الشَّرَفَا

فحدُّهُ: عِلمٌ يُبحث فيه عن المعلومات التَّصوُّريَّة والتَّصديقيَّة من حيث إنَّها توصل إلى مجهولٍ تصوُّريّ أو تصديقيّ، أو يتوقَّف عليها الموصل إلى ذلك.

وموضوعه: المعلومات التَّصوُّريَّة والتَّصديقيَّة من حيث صحَّة إيصالها إلى المجهولات.

وغايته: كونه يعصم الأفكار عن غيِّ الخطأ، وقيل: غايتُهُ وفائدته معرفة التَّأليفات الصَّحيحة والفاسدة.

وأمَّا فضله: فهو يَفوق ويزيد على غيره من العلوم بكونه عامّ النَّفع فيها؛ إذ كلُّ علمٍ تصوُّرٌ أو تصديقٌ، وهو يبحث فيهما، لكن بعض العلوم يفوقه من جهة أخرى.

وأمَّا نسبته إلى العلوم: فهو باعتبار موضوعه كلِّيٌّ لها؛ لأنَّ كلَّ علمٍ تصوُّرٌ أو تصديقٌ.

وواضعه: «إرَسْطُو» بكسر الهمزة وفتحتين بعدها وضمّ الطَّاء.

والاسم: «المنطق»، ويسمَّى أيضاً بـ: «الميزان»، وبـ: «معيار العلوم».

واستمداده: من العقل.

وأمَّا حكمه: فسيأتي الكلام عليه في كلام المصنِّف: «وَالخُلْفُ فِي جَوَازِ الاِشْتِغَالِ... إلخ»، وأنَّ المعتمد الجواز. اهـ

ومسائله: القضايا النَّظريَّة الباحثة عن هيئة المعرِّفات والأقيسة، وما يتعلَّق بهما، المبرهن عليها فيه. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١٥٠).

● وإضافةُ «غَيّ» إلى «الخَطَا» من إضافة العامّ إلى الخاصّ؛ إذِ «الغيُّ»: الضَّلال، و«الخطأ» نوعٌ منه.

وقوله: (وَعَنْ دَقِيقِ الفَهْمِ) من إضافة الصِّفة إلى الموصوف، فالمَصْدرُ بمعنى اسمِ المفعول؛ أيِ: المفهوم الدَّقيق. و(الغِطَا) بكسر الغين.

القول المسلم

يعصمُ عند مراعاته واستعمال قواعده اللِّسان من الخطأ في الألفاظ العربيَّة، فلا يأتي في تصريف مُفرداته بغير مقتضى العربيَّة، ولا في تراكيب جُمَلِه باللَّحن في الإعراب أو غيره.

● وهذه الفائدةُ في المنطق جليلةٌ تحملُ على التَّهمُّم به والاشتغال بتعلُّمه؛ إذ لا أعظم للإنسان من إدراك حقائق الأشياء كما هي، ومعلومٌ أنَّ ذكر فائدة الشَّيء يُرغِّبُ في الاشتغال به على قدرِها، ولذلك تُذكر فوائدُ الفنون أمام الشُّروع فيها.

● ثمَّ أكَّد هذه الفائدة بما يلزمُهَا فقال: (وَعَنْ دَقِيقِ الفَهْمِ يَكْشِفُ الغِطَا) بمعنى: أنَّ مَنِ استعمل قواعد المنطق في مُدركاته التَّصوُّريَّة والتَّصديقيَّة، اعتَصم - بإذن الله تعالى - من الخطأ في تلك المَدارك، فلا يُدركُها إلَّا على حقيقتها، ومَن أدرك الحقائق كما هي أدرك لها لذَّةً تحملُهُ على البحث عنِ العلوم الدَّقيقة، ولا يكتفي في الغالب بالظَّواهر الَّتي تقتصِرُ عليها كثيرٌ من القرائح؛ إذ لا يُؤمَنُ في الظَّواهر الخطأ الباطنيُّ.

والبحثُ عنِ الحقِّ إنَّما يُؤمَنُ فيه الخطأ باستعمال قواعد المنطق، فتُكشَفُ له المفهوماتُ الدَّقيقةُ كما هي بواسطة قوَّة القريحة، مع استعمال قواعد المنطق، فصدقَ أنَّ المنطق يَكشِفُ الغِطاءَ عنِ الأفهام الدَّقيقة.

وأيضاً إدراكُ معاني المنطق لا يخلُو منِ استعمالِ آلةِ العقل في تقاسيمه وخفيَّات مَداركه، فتألَفُ النَّفسُ البحث عنِ الدَّقائق فلا تَهابُهَا، فإذا توجَّهت لِطلبها أدركتها باستعمال قواعده كما هي.

القويسني

و«الخطأ» ضدُّ الصَّواب، وإضافةُ «الغيّ» إلى «الخطأ» من إضافة[1] العامِّ للخاصِّ، فإنَّ الضَّلال قد يكون عن عمدٍ، وقد يكون عن خطأ، وهذا العِلم تَعْصِم مُراعاته الذِّهن عنِ الخطأ في الفِكر؛ أي: النَّظر؛ لأنَّه إذا عَلِم كيفيَّة تركيب القياس من تقديم الصُّغرى على الكبرى، واستيفاء شروط الإنتاج، ورتَّب المقدِّمتَين، كانتِ النَّتيجة صواباً سالمةً منَ الخطأ.

(وَعَنْ دَقِيقِ الفَهْمِ) أي: الفَهْم الدَّقيق (يَكْشِفُ) ذلك العلم (الغِطَا) أيِ: السِّتر؛ شبَّه

(١) قوله: (من إضافة ... إلخ) أي: كإضافة «شَجَرُ أَرَاكٍ».

● **والمعنى**: أنَّ مَن تَمَكَّن من هذا الفنِّ صار النَّظريُّ من المعاني المَسْتُورة ضَروريًّا مَكشوفاً واضحاً له، وهذا أمرٌ مُشاهَدٌ لا يَحتاجُ لبيانٍ.

القول المسلم

وأيضاً معاني المنطق تنبيهٌ للعقل عمَّا قد يغفُلُ عنه ممَّا هو مقتضى إدراكه، فيتقوَّى العقلُ بذلك التَّنبيه، وبتلك القُوَّة يحصُلُ إدراكُ الدَّقائق، ولهذا سُمِّي المنطق منطقاً؛ لأنَّه يُنبِّهُ العقل عمَّا قد يغفُلُ عنه، فيتقوَّى على المدارك بالتَّنبُّه، وبتقوِّي العقل يتقوَّى المنطقُ اللِّسانيُّ، ولذا يُقالُ: «إِذَا نَطَقَ اللِّسَانُ بَانَ حَالُ الجَنَانِ»، فسُمِّيَ باسم ما يلزمُهُ.

● **وعُلِمَ بهذا** أنَّ مَن له مَلَكَةٌ عقليَّةٌ كاملةٌ من طَبْعِه استغنى عنِ الاشتغال بقواعد المنطقِ كما هو شأنُ السَّلف، وهذا حاصلُ ما يتَّجِهُ هنا، وإلَّا فاللهُ تعالى هو الَّذي يكشِفُ الغِطاءَ عن دقائق الفَهْم.

القويسني

المفهوم[١] الدَّقيق بالشَّيء المُحتَجِب تحت السِّتر[٢]، و«الغِطَا» تخييلٌ، و«الكشف» ترشيحٌ.

* * *

---

(١) قوله: (المفهوم) أي: المسائل الصَّعبة، ففي كلامه استعارةٌ بالكناية وتخييلٌ؛ لأنَّه قد شبَّه دقيق الفهم بشيءٍ مقفلٍ تشبيهاً مضمراً في النَّفس، وحذف اسم المشبَّه به، وأثبت شيئاً من لوازمه تخييلاً وهو الغطاء، والكشف ترشيحٌ إن كان حقيقةً في الحسِّيَّات. اهـ «شرح الباجوري على السُّلَّم» (ص: ٢٣).

(٢) قوله: (السِّتر) بكسر السِّين؛ أمَّا بفتحها فهو المصدر. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١٥١).

(١١) فَهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَوَاعِدَا ... تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوَائِدَا

(١١) - و(هَاكَ) اسمُ فعلٍ بمعنى: «خُذْ»، و(قَواعِدَا) مَعمولُه، و(مِنْ أُصُولِهِ) حالٌ من «قَواعِدَ»، و«مِنْ» تبعيضيَّةٌ؛ أَي: خُذْ قواعدَ هي بعضُ أصوله؛ أَي: قواعدِه؛ إذِ «القاعدةُ»

القول المسلم

(١١) - ولمَّا شوَّق إلى المنطق ورغَّب فيه بِذكر فائدته الجليلة، توجَّه لِنظم بعض قواعده، وأمَرَ بالخطاب العامِّ بأخذها، فقال: (فَهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَواعِدَا) أي: فخُذْ منه قواعدَ هي بعضُ أصوله، فـ«مِنْ» في كلامه للبيان مع التَّبعيض، والأصولُ هنا والقواعدُ بمعنًى واحدٍ.

● والقَاعِدَةُ: «قضيَّةٌ كلِّيَّةٌ تنطبقُ على جميع جزئيَّاتها».

- مثلُ قولِنا في التَّصوُّريَّات: «كُلُّ تَعْرِيفٍ صُدِّرَ بِالجِنْسِ القَرِيبِ وَالفَصْلِ فَهُوَ حَدٌّ تَامٌّ» أي: كاملٌ. فيُتعرَّفُ منه أنَّ قولنا في تعريف «الإِنْسَانِ»: «الحَيَوَانُ النَّاطِقُ» حدٌّ تامٌّ، وكذا قولنا في تعريف «الفَرَس»: «الحَيَوَانُ الصَّاهِلُ»، إلى غير ذلك من سائر جزئيَّات هذه القاعدة.

- وقولِنا في التَّصديقات: «كُلُّ قَضِيَّةٍ مُوجبَةٍ كُلِّيَّةٍ تَنْعَكِسُ جُزْئِيَّةً»، فيُتعرَّفُ منها أنَّ قولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» ينعكسُ إلى قولنا: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، وقولُنا: «كُلُّ جَمَادٍ جِسْمٌ» ينعكسُ إلى: «بَعْضُ الجِسْمِ جَمَادٌ»، إلى غير ذلك من سائر جزئيَّاتها.

القويسني

(١١) - (فَهَاكَ) اسم فعلٍ بمعنى: خُذْ؛ على ما قال ابْنُ مَالِكٍ [ت: ٦٧٢هـ]، و«الكاف» حرف خطاب.

(مِنْ أُصُولِهِ) أي: من أصول المَنطق (قَوَاعِدَا) أي: خُذْ قواعد هي بعض أصول المنطق.

● والقَوَاعِدُ جمع: «قاعدةٍ»، وهي: «قضيَّةٌ كلِّيَّةٌ يُتعرَّف منها أحكام جزئيَّات موضوعها»؛ كقولنا: «كُلُّ مُوجَبَةٍ كُلِّيَّةٍ تَنعَكِسُ جُزْئِيَّةً».

وكيفيَّةُ تعرُّف أحكام الجزئيَّات أن تقول مثلاً: «كُلُّ إِنْسَانٍ[1] حَيَوَانٌ[2]» موجبةٌ كلِّيَّةٌ، وكُلُّ موجبةٍ كلِّيَّةٍ تنعكسُ جزئيَّةً، فينتج منَ الشَّكل الأوَّل[3]: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» تنعكسُ جزئيَّةً، وذلك مثل قولك: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ».

---

(١) قوله: (إِنْسَانٌ) موضوع، و«مُوجبةٌ» محمولٌ.

(٢) قوله: (حَيَوَانٌ) قضيَّةٌ صغرى بالنِّسبة لقوله: «وَكُلُّ مُوجَبَةٍ... إلخ».

(٣) قوله: (الشَّكل الأوَّل) هو قوله: «كُلُّ إِنْسَانٍ» إلى قوله: «تَنعَكِسُ».

و«الأصلُ» بمعنًى واحدٍ، وهو: «أَمْرٌ كُلِّيٌّ يَنْطَبِقُ عَلَى جَمِيعِ جُزْئِيَّاتِهِ»؛ كقول النُّحاة: «الفَاعِلُ مَرْفُوعٌ»، وقولِ المناطقة: «المُوجَبَةُ الكُلِّيَّةُ عَكْسُهَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّةٌ».

و(الفُنُون): الفُرُوع، و(الفَوائِد) جمعُ: «فَائِدَةٍ»، وهي في الأصل: «ما اسْتُفِيد من علمٍ أو مالٍ».

● والمعنى: أنَّ هذه القواعدَ تجمعُ فروعاً، والفروعُ تشتملُ على فوائدَ.

* * *

القول المسلم

● ثمَّ نبَّه على أنَّ تلك القواعد تجمع فُرُوعاً هي جزئيَّاتُها بِقوله: (تَجْمَعُ) تلك القواعدُ وتلك الأصولُ (مِنْ فُنُونِهِ فَوائِدَا) أي: تجمعُ فوائد هي بعضُ فُنونه، فـ«الفنونُ» بيانٌ للفوائد، وعنى بالفوائد جزئيَّات تلك القواعد؛ لأنَّها هي المجموعةُ لتلك القواعد.

ويُحتملُ أن يُراد بـ«الفنون»: مَناهي الفنون ومسائلة الَّتي هي غيرُ الأوائل، وأراد بـ«القواعد»: الأوائل، ويكون معنى «جمعها للفنون»: أنَّ في قوَّة مَن أدركها أن يبحث عن مناهي الفنِّ فيُدركها.



القويسني

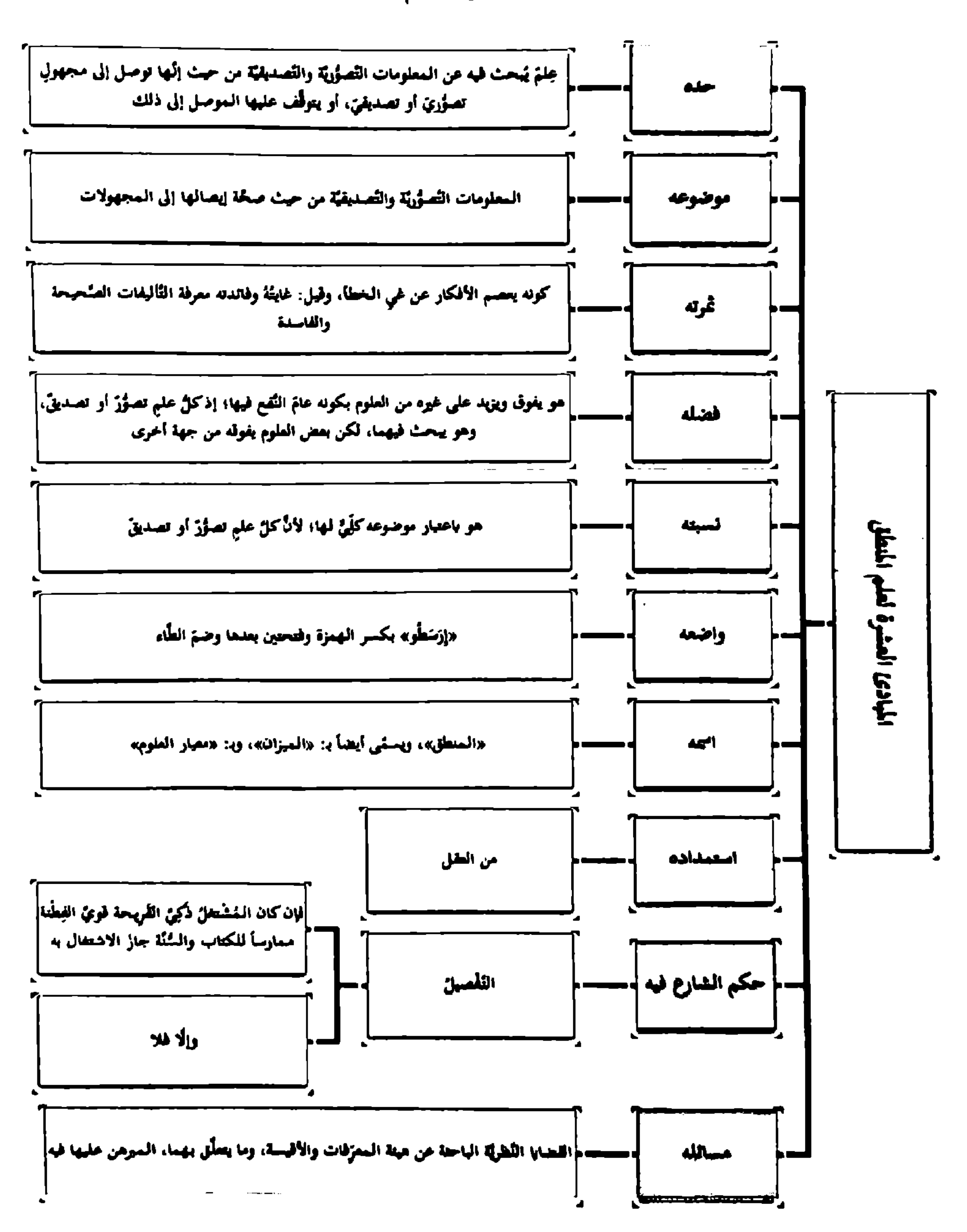
(تَجْمَعُ) تلك القواعد (مِنْ فُنُونِهِ) أيِ: المنطق، والجمعُ للتَّعظيم. (فَوائِدَا) جمع: «فَائِدَةٍ»، وهو: «ما استُفِيد منَ العلم»، والمراد بها: الفُروع المندرجة تحت القواعد؛ أي: تجمع القواعد فروعاً وجزئياتٍ من فنِّ المنطق.

* * *

مسائل الأبيات (٩ - ١١)

- **مسائل الأبيات (٩ - ١١)**
  - **وَبَعْدُ**
    - **أصلُها**
      - «مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ»
      - حُذِفَتْ «مَهْمَا» وما بعدها، وأُقيمت «أمَّا» مقامها، وقد تُحذفُ «أمَّا» وتقامُ «الواوُ» مقامها
    - **تكون**
      - ظرفَ زمانٍ؛ كما في قولك: «جَاءَ زَيْدٌ بَعْدَ عَمْرٍو»
      - وظرفَ مكانٍ؛ كما في قولك: «دَارُ زَيْدٍ بَعْدَ دَارِ عَمْرٍو»
    - **ضبطها**
      - بالبناء على الضمِّ؛ لحذف المضاف إليه ونيَّةِ معناه
      - ويحتمل أن يكونَ بالنصب من غير تنوينٍ؛ لحذف المضاف إليه ونيَّة لفظه
    - دالَّةٌ على الانتقال من كلامٍ إلى آخر، فلا يُؤتى بها في أوَّل الكلام
  - **غَيِّ الخطَا**
    - إضافةُ «غيّ» إلى «الخطا» من إضافة العامّ إلى الخاصّ؛
      - إذ «الغيُّ»: الضَّلال، و«الخطأ» نوعٌ منه
  - **ذَكِيِّ الفَهْمِ**
    - من إضافة الصِّفة إلى الموصوف
  - **فَهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ**
    - (هاكَ) اسمُ فعلٍ بمعنى: «خذ»
    - و«مِنْ» تبعيضيَّة، أي: خذ قواعد هي بعضُ أصوله
  - **معنى البيت (١٠)**
    - لمن تمكَّن من هذا الفنّ صار النَّظريُّ من المعاني المستورة ضروريًّا مكشوفًا واضحًا له
  - **معنى البيت (١١)**
    - إنَّ هذه القواعد تجمع فروعًا، والفروع تشتمل على فوائد

المبادئ العشرة لعلم المنطق



ثمَّ قال:

• (١٢) سَمَّيْتُهُ بِالسُّلَّمِ المُنَوْرَقِ يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ المَنْطِقِ
(١٣) وَاللهَ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصَا
(١٤) وَأَنْ يَكُونَ نَافِعاً لِلْمُبْتَدِي بِهِ إِلَى المُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي

أقول:

(١٢) - الضَّميرُ المُتَّصلُ بـ«سَمَّيْتُهُ» يعودُ على المُؤلَّف المفهومِ من السِّياق، و«سَمَّى» يتعدَّى لمفعولَين: للأوَّل بنفسه، وللثَّاني بنفسه أو بالباء كما هُنا.

و(السُّلَّم): «ما له دَرَجٌ يُتَوصَّلُ به من سُفْلٍ إلى عُلْوٍ»، واستعمالُهُ في المعاني مجازٌ.

و(المُنَوْرَق) بتقديم النُّون: المُزَيَّنُ.

القول المسلم

(١٢) - ثمَّ سمَّى كتابه هذا باسمٍ يُطابق معناه المقصودُ منه فقال: (سَمَّيْتُهُ بِالسُّلَّمِ المُرَوْنَقِ) أي: المُزَوَّقِ المُحَسَّن، والمرادُ بوصفه بذلك مدحُهُ، وأنَّه اشتَمل على ما يُستحسنُ منه، كالشَّيء المستحسنِ لِتزويقه.

القويسني

(١٢) - (سَمَّيْتُهُ) أيِ: التَّأليفَ المفهومَ منَ السِّياق[1] (بِالسُّلَّمِ[2]) والسُّلَّم[3]: «مَا يُصعد[4] به عادةً إلى أعلى منه»، فتسميتُه الكتاب بذلك؛ إشارةٌ إلى أنَّه يُتوصَّل به إلى أصعب منه منَ الكتب.

(المُنَوْرَقِ) بتقديم «النُّون» على «الرَّاء» كما هي الرِّواية عنِ المصنِّف، ويصحُّ تقديم «الرَّاء»؛ ومعناه: المُزَيَّن المُزخرف.

(يُرْقَى) أي: يُصعد (بِهِ) أي: بهذا التَّأليف (سَمَاءُ عِلْمِ المَنْطِقِ[5]) أي: علم المنطق الَّذي

(١) قوله: (من السِّياق) هو سابقُ الكلام ولاحقه.

(٢) قوله: (بالسُّلَّم) أدخَل «الباء» على المفعول الثَّاني؛ لأنَّه يجوز أنْ يُقال: «سَمَّيْتُ ابْنِي مُحَمَّداً»، و«سَمَّيْتُهُ بِمُحَمَّدٍ». اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١٥٨).

(٣) قوله: (السُّلَّم) هو هنا حقيقةٌ؛ لأنَّه عَلَمٌ، وإذا قطع النَّظر عنِ العَلَميَّة فهو مجازٌ بالاستعارة.

(٤) قوله: (يصعد) أي: يُتوصَّل لِمَا عداه؛ فاندفع ما يقال: يلزم على كلام المصنِّف توصيلُ الشَّيء إلى نفسه؛ لأنَّ هذا المؤلَّف يُعدُّ من المنطق. اهـ «شرح الباجوري على السُّلَّم» (ص: ٢٦) بتصرُّف.

(٥) قوله: (سماء علم المنطق) في كلام المصنِّف استعارةٌ تصريحيَّةٌ أو مكنيَّةٌ، فعلى الأوَّل يكون قد شبَّه المسائل الصَّعبة =

(يُرْقَى): يُصْعَد. و(عِلْمُ المَنْطِقِ) المرادُ به: المسائلُ، وشبَّه تلك المسائل بـ«السَّماء»؛ بجامع البُعْد.

● والمعنى: أنَّ هذه المسائل الَّتي نَظَمْتُها وسمَّيتُها بـ«السُّلَّم»، سهلةٌ يُتَوَصَّلُ بها إلى المسائل البعيدة الصَّعبة.

القول المسلم

وإنَّما سمَّيتُهُ بالسُّلَّم؛ لأنَّه (يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ المَنْطِقِ) أي: يُطلَعُ به إلى علم المنطق الَّذي هو علمٌ عالٍ على الأفهام كالسَّماء في الارتفاع، وأراد بـ«علم المنطق»: مَنَاهِيَهُ الَّتي يُرقَى إليها بالمبادئ الَّتي في كتابه.

القويسني

هو كالسَّماء في الرِّفعة والشَّرف، فالإضافةُ من إضافة المشبَّه به للمشبَّه، ويصحُّ أن تكون «السَّماء»[1] مستعارةً[2] للكتب المطوَّلة من هذا العلم؛ أي: يُتوصَّل بهذا التَّأليف إلى ما هو أطول منه منَ الكتب المؤلَّفة في ذلك الفنِّ.

* * *

= من علم المنطق بـ«السَّماء»؛ بجامع عسر التَّناول في كلٍّ، واستعار اسم المشبَّه به للمشبَّه. وعلى الثَّانية يكون قد شبَّه علم المنطق بـ«النُّجوم»؛ بجامع الاهتداء بكلٍّ تشبيهاً مضمراً في النَّفس، وحذف اسم المشبَّه به وأثبت شيئاً من لوازمه وهو السَّماء؛ إمَّا باقياً على معناه الحقيقيِّ، أو مستعاراً للمسائل الصَّعبة، وعلى كلٍّ من هذه الأوجه يكون قوله: «يرقى» ترشيحاً، فليتأمَّل. اهـ «شرح الباجوري على السُّلَّم» (ص: ٢٧).

(١) قوله: (أن تكون السَّماء) فهي تصريحيَّةٌ.

(٢) قوله: (مستعارة) أي: يقال: شُبِّهت الكتب المطوَّلة بالسَّماء؛ بجامع عسر التَّناول في كلٍّ، واستعير لفظ المشبَّه به للمشبَّه... إلخ.

(١٣) وَاللهَ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصَا

(١٣) - ثمَّ طلب من المولى سبحانه أن يكون تأليفُ هذا الكتاب خالصاً من الرِّياء، فقال: (وَاللهَ أَرْجُو . . . إلخ) أي: أَأْمُلُ[١]

و(الوَجْه): الذَّاتُ، و(القَالِص): النَّاقص.

القول المسلم

(١٣) - ثمَّ لمَّا تقوَّى في رجائه كَمَالُ مُرادِه من النَّظم، سأل الإخلاص فيه ليُقْبَلَ، ودَوَامَ النَّفع به ليكون حسنةً جاريةً، فقال: **(وَاللهَ)** مقدَّمٌ للاهتمام والاختصاص، ومنصوبٌ على التَّعظيم، **(أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا)** لا رياءَ فيه ولا سُمعةَ.

وقد ضمَّنَ «أرجو» معنى: «أَسْأَلُ»، فكأنَّه يقول: وأسألُ الله تعالى - لا غيره - راجياً لإجابته أن يكون هذا النَّظم خالصاً **(لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ)** أي: مقصوداً به وجهُهُ الكريم؛ أي: مرضاتُهُ تعالى، فيكونُ كامِلَ الثَّواب. **(لَيْسَ قَالِصَا)** أي: ناقصَ الأجر.

● **والقُلُوصُ**: «نقصانُ الشَّيء عن بلوغ ما ينبغي له»، ومنه: «**تَقَلَّصَتْ شَفَتَاهُ**»؛ أي: انتقصتا عن بلوغ ما ينبغي لهما.

القويسني

(١٣) - **(وَاللهَ)** منصوبٌ على التَّعظيم؛ أي: لا غيرَه؛ كما استفيد من تقديم المعمول. **(أَرْجُو[٢])** أي: أَأْمُلُ منه لا من غيره **(أَنْ يَكُونَ)** ذلك التَّأليف **(خَالِصَا)** منَ الرِّياء، وحُبِّ الشُّهرة، والمَحْمَدة.

(لِوَجْهِهِ) أي: ذاته **(الكَرِيمِ)** أي: المُعطي على الدَّوام. **(لَيْسَ)** ذلك التَّأليف **(قَالِصَا)** أي: ناقصاً؛ بأن لا يَعُوق عن إكماله عائقٌ، وليس ناقصاً منَ الثَّواب والأجر لحُبِّ الظُّهور، فيكون تأكيداً لِما قبله، أو ليس ناقصاً مطروحاً في زَوايا الخُمول والإهمال؛ بأن لا يُنتفع به كما يُشعِر به ما بعده.

● **والقَالِصُ في الأصل**: اسمٌ لإحدى شفتَي البعير النَّاقصة عنِ الأخرى، ثمَّ تُجوِّز به[٣] إلى النَّاقص مطلقاً، من استعمال المقيَّد في المطلق.

---

(١) هكذا ضبطه الصبان في «حاشيته على الشرح الصغير للملوي» (ص: ١٦١)؛ قال: «بهمزة مفتوحة بعدها ألف منقلبة عن همزة ساكنة، فميم مضمومة».

(٢) قوله: (ارجو) أي: أَأْمُلُ أملاً يتعلَّق بمطموعٍ فيه مع الأخذ في أسبابه، وقد يُطلق الأمل على الخوف ومنه: ﴿وَٱرْجُوا ٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾ [العنكبوت: ٣٦]. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١٦١).

(٣) قوله: (ثمَّ تُجوِّز به) أي: مجازاً مرسلاً؛ إمَّا بمرتبةٍ وهو الأقرب، أو بمرتبتين، أو مجازاً بالاستعارة. =

(١٤) وَأَنْ يَكُونَ نَافِعاً لِلْمُبْتَدِي ... بِهِ إِلَى الْمُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي

(١٤) - ثمَّ طلب منه سبحانه أن ينفع به المُبتدِئَ، وأن يَتوصَّل به إلى الكُتُب المُطوَّلات، فقال: (وَأَنْ يَكُونَ . . . إلخ).

والمُبْتَدِئُ: مَنْ ليس له قُدْرةٌ على تصوير مسائل الفنِّ الَّذي يَقرأُ فيه، فإن قَدَر على ذلك فـ: مُتَوَسِّط، وإن قَدَر على إقامةِ دليلها فـ: مُنْتَهٍ.

وقد أجاب المَولى سبحانه المُؤلِّفَ بعَينِ ما طلب، فكلُّ مَن قرأ كتابَه هذا بنيَّةٍ واعتناءٍ يَفتحُ الله عليه في هذا العلم، وقد شاهَدنا ذلك، وقد أخبرنا شيخُنا عن أشياخه: أنَّ المُؤلِّف كان من أكابرِ الصُّوفيَّة، وكان مُجابَ الدَّعوة رَحِمَه الله تعالى، ونفعنا ببركاته، وأعادَ علينا من صالح دعواته.

* * *

القول المسلم

(١٤) - (وَ) أسألُهُ تعالى أيضاً (أَنْ يَكُونَ) هذا النَّظمُ (نَافِعاً لِلْمُبْتَدِي) أي: لكلِّ مبتدئٍ، وذلك بجمعِ قرائح المبتدئين على تعلُّمه، وبتسهيل فَهمه عليهم، فيكون كلُّ مبتدئٍ (بِهِ إِلَى الْمُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي) أي: يتوصَّلُ بإدراكه إلى إدراك الكتب المطوَّلات في الفنِّ؛ لأنَّ العادة: التَّوصُّلُ بالقريب إلى الفَهْمِ إلى بعيدٍ عنه، وبِصغار العِلم إلى كِباره.

ولِمَا يرجُوهُ فيه منَ التَّوصُّل به إلى عليِّ مطالب العِلم سمَّاه: «سُلَّماً»؛ تشبيهاً له بالسُّلَّم المُتَوَصَّلِ به من سُفْلٍ إلى عُلُو.

* * *

القويسني

(١٤) - (وَأَنْ يَكُونَ) ذلك التَّأليف (نَافِعاً لِلْمُبْتَدِي) الَّذي أخذ في التَّعلُّم ولم يقدر على تصوُّر المسائل، وهذا منَ التَّواضع؛ لأنَّه نافعٌ للمبتدي ولغيره منَ المتوسِّط والمنتهي.

ثمَّ بيَّن ثمرةَ نفعه للمبتدي بقوله: (بِهِ إِلَى الْمُطَوَّلَاتِ) منَ الكتب (يَهْتَدِي) أي: يتوصَّل.

* * *

= وبيانُ ذلك: أنَّه إن لوحظ أنَّ العلاقة الإطلاق والتَّقييد، ونقل عنِ المعنى الأصليِّ إلى مطلق النَّاقص، واستعمل في النَّاقص المعنويِّ لكونه فرداً من ذلك المطلق، فهو مجازٌ مرسلٌ بمرتبةٍ.

وإذا لوحظ أنَّ العلاقة ما ذكر ونُقل عنِ المعنى الأصليِّ إلى مطلق النَّاقص، ثمَّ نُقل عنه إلى النَّاقص المعنويِّ، فهو مجازٌ مرسلٌ بمرتبتين.

وإذا لوحظ أنَّ العلاقة المشابهة كان مجازاً بالاستعارة. اهـ «شرح الباجوري على السُّلَّم» (ص: ٢٨).

مسائل الأبيات (١٢ - ١٤)

مسائل الأبيات (١٢ - ١٤)

- سَمَّيْتُهُ
  - الضميرُ المتَّصلُ يعودُ على «المؤلَّف» المفهوم من السِّياق
  - و«سَمَّى» يتعدَّى لمفعولَين
    - للأوَّل بنفسه
    - وللثَّاني بنفسه أو بالباء
- سَمَاءُ عِلْمِ الْمَنْطِقِ
  - الإضافةُ من إضافة المشبَّه به للمشبَّه
  - ويصحُّ أن تكون «السَّماء» مستعارةً للكتب المطوَّلة من هذا العلم
    - أي: يُتوصَّل بهذا التأليف إلى ما هو أطول منه منَ الكتب المؤلَّفة في ذلك الفنِّ
- وَاللهَ أَرْجُو
  - (وَاللهَ) منصوبٌ على التَّعظيم، مقدَّمٌ للاهتمام والاختصاص
  - ضمَّنَ «أرجو» معنى: «أسألُ»
- نَافِعاً لِلْمُبْتَدِي
  - المُبْتَدِي: مَنْ ليس له قُدرةٌ على تصوير مسائل الفنِّ الَّذي يقرأ فيه
  - فإن قَدَر على ذلك له: مُتَوَسِّطٌ
  - وإن قَدَر على إقامة دليلها له: مُنْتَهٍ

ثمَّ قال:

(فَصْلٌ فِي جَوازِ الاشْتِغَالِ بِهِ)

● (١٥) وَالخُلْفُ فِي جَوَازِ الاشْتِغَالِ ... بِهِ عَلَى ثَلَاثَةٍ أَقْوَالِ
(١٦) فَابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَاوِي حَرَّمَا ... وَقَالَ قَوْمٌ: يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَا
(١٧) وَالقَوْلَةُ المَشْهُورَةُ الصَّحِيحَهْ: ... جَوَازُهُ لِكَامِلِ القَرِيحَهْ
(١٨) مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالكِتَابِ ... لِيَهْتَدِي بِهِ إِلَى الصَّوَابِ

القول المسلم

[فَصْلٌ فِي جَوازِ الاشْتِغَالِ بِهِ]

(فَصْلٌ فِي) شأنِ (جَوازِ الاشْتِغَالِ بِهِ) أي: بالمنطق من إثبات ذلك الجواز أو نَفيه.

القويسني

[فَصْلٌ فِي جَوازِ الاشْتِغَالِ بِهِ]

(فَصْلٌ فِي جَوازِ الاشْتِغَالِ بِهِ) أي: وعدمِه.

● واعلم أنَّ المنطق قسمان:

١ - قسمٌ خالٍ عن شُبَه الفلاسفة؛ كهذا الكتاب، و«مُخْتَصر» الإمام السَّنُوسِيِّ [ت:٨٩٥هـ]، وتأليفِ الكَاتِبِيِّ[1] [ت:٦٧٥هـ]، فهذا لا خِلاف في جوازه، ولا يَصدُّ عنه إلَّا مَنْ لا مَعقول له، بل هو فرض كفايةٍ؛ لأنَّ القدرة على ردِّ شُبَه الفلاسفة لا تَحصُل إلَّا به، وردُّها فرض كفايةٍ، وما يتوقَّفُ عليه الواجب واجبٌ.

٢ - والقسم الثَّاني: مُختلِطٌ بشُبَه الفلاسفة، وهذا هو الَّذي جرَى في الاشتغال به خلافٌ.

● والمصنِّف لمَّا أراد أن يَذكر حُكم القسم الأوَّل الَّذي أراد تأليف الكتاب فيه؛ جرَّه ذلك إلى ذكر حكم المنطق مطلقاً، فحكى الخلافَ الواقع في القسم الثَّاني؛ إلَّا أنَّه أطلق، فيجب تقييد كلامه به.

---

(١) قوله: (الكَاتِبِيّ) أي: صاحب متن «الشَّمسيَّة».

(١٥ - ١٨) - **أقول**: ذَكَر في هذا الفصل حُكْمَ الاشتغال بعلم المنطق؛ لكونه من المبادئ العشرة الَّتي ينبغي لكلِّ شارعٍ في علمٍ أن يقفَ عليها؛ لِيكون على بصيرةٍ فيما يشرعُ فيه.

وقد اسْتَوْفَى مبادئ هذا الفنِّ شيخُ مَشايخنا شيخُنا سيِّدي سَعِيد قَدُّورَةَ [ت: ١٠٦٦هـ] في «شرحه» لهذا الكتاب.

القول المسلم

(١٥ - ١٦) - **(وَالخُلْفُ فِي جَوَازِ الاشْتِغَالِ بِهِ)** جارٍ **(عَلَى ثَلَاثَةٍ أَقْوَالِ، فَابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَاوِي حَرَّمَا)** قالَا: «لأنَّه يُشوِّشُ العقلَ، وربَّما يُفسِد العقائد، وهو من علوم الفلاسفة».

● وهذا القول حكاه السُّيوطيُّ أيضاً عن جمهور العلماء من الفُقهاء والمحدِّثين.

● وبالَغَ بعضُ مَن قال بتحريمه حتَّى قال: «لا أظنُّ أنَّ الله تعالى يَغفر للمأمون العبَّاسيِّ، ولا بدَّ أن يُعاقبَهُ لإدخال علوم الفلسفة على هذه الأمَّة الَّتي منها المنطقُ».

- وذلك أنَّ المأمون كتب إلى سلطان النَّصارى أن يبعثَ إليه كُتب اليونان، وهي عندهم في بيتٍ لا يتركون مَن يطَّلِعُ عليها، وشاورَ النَّصرانيُّ أهل مَشُورته في إرسالها فامتَنعوا إلَّا كبيراً منهم فقال: ابعَثْهَا إليهم؛ لأنَّ هذه العلوم ما دخلتْ على أهل شرعٍ إلَّا أفسدته عليهم؛ لاختِلاف علمائهم بسبب تَعاطيها، فبعثها النَّصرانيُّ.

- والسُّيُوطيُّ ـ ﵀ ـ ممَّن بالغ في ذمِّ فنِّ المنطق، وألَّف فيه كتاباً سمَّاه: «المُشْرِق في تحريم المنطق»، ولمَّا بلغ الإمام المَغِيلِيَّ ما قال السُّيُوطِيُّ ردَّ عليه ردًّا جميلاً في أبياتٍ ظِرَافٍ يقُولُ فيها:

أَيُـمْـكِـنُ أَنَّ الـمَـرْءَ فِـي الـعِـلْـمِ حُـجَّـةٌ   وَيَـنْـهَـى عَـنِ الـفُـرْقَـانِ فِـي بَـعْـضِ قَـوْلِـهِ؟

القويسني

(١٥) - **(وَالخُلْفُ)** أي: الاختلاف **(فِي جَوَازِ الاشْتِغَالِ بِهِ)** أي: بالمنطق جارٍ **(عَلَى ثَلَاثَةٍ)** بالتَّنوين **(أَقْوَالِ)** بدلٌ من «ثلاثة».

(١٦) - **(فَابْنُ[1] الصَّلَاحِ، وَالنَّوَاوِي[2])** نسبةٌ إلى: «نَوَى»[3] على غير قياسٍ، والقياسُ حذف الألف، **(حَرَّمَا)** أي: الاشتغالَ به، وتَبعهما على ذلك قومٌ من المتأخِّرين؛ لأنَّه لا يُؤمن على الخائض فيه مِن أن تتمكَّن في قلبه شُبْهةٌ، فَيَزِلُّ بها.

---

(١) قوله: (فَابْنُ) أي: فالإمام ابن الصَّلاح. اهـ

(٢) قوله: (وَالنَّوَاوِي) هو الإمام أبو زكريا يحيى النَّوويُّ.

(٣) قوله: (نسبة إلى «نوى») أي: على غير قياسٍ، قريةٌ من قرى الشَّام. اهـ «شرح الباجوري على السُّلَّم» (ص: ٣٠).

١ - فمنها: **الاسم** وقد تقدَّم أنَّ هذا العلمَ يُسمَّى: «المَنْطِق»، ويُسمَّى: «مِعْيَارَ العُلُوم»، و«عِلْمَ المِيزَان».

٢ - ومنها: **التَّعريف** وتقدَّم تعريفُ هذا العِلم في «الشَّرح».

٣ - ومنها: **النِّسْبَة** وتقدَّمت في قول المتن: «نِسْبَتُهُ إلخ».

٤ - ومنها: **الحُكْم** وذكره المصنِّف في هذا الفصل، وبقيَّة المبادئ في «الشَّرح» المذكور[1].

واختلفُوا في الاشتغال به على ثلاثة أقوالٍ:

الأوَّل: المَنْعُ منه، وبذلك قال النَّوَوِيُّ [ت: ٦٧٦هـ]، وابْنُ الصَّلَاح [ت: ٦٤٣هـ].

القول المسلم

هَلِ الـمَـنْـطِـقُ الـمَـعْـنِـيُّ إِلَّا عِـبَـارَةً عَنِ الـحَقِّ أَوْ تَـحْـقِـيقِهِ حِـينَ جَـهْـلِهِ؟!

مَـعَـانِـيـهِ فِـي كُـلِّ الـكَـلَامِ فَـهَـلْ تَـرَى دَلِـيـلاً صَـحِـيـحاً لَا يُـرَدُّ لِـشَـكْـلِـهِ؟!

وعنَى بـ«الفرقان» المنطق؛ لأنَّه يُفرِّقُ بين النَّظر الصَّحيح والباطل.

● **قلتُ**: ومِن جملة غرائب العُلماء قولُهُم بتحريم المنطق، وتعليلُهُم ذلك بأنَّه يُفسِدُ الفِكْرَ ويُشوِّشُهُ، وهو إنَّما وضع محقِّقاً لصلاح الفِكر ومُقرِّراً لمسالك الحقِّ، فإن عَنَوا أنَّ ذلك لازمٌ له فالبديهةُ تدفَعُهُ، والمشاهدةُ تمنَعُهُ، وإن عَنَوا أنَّ ذلك على وجه الكَثْرة فكذلك، وإن عَنَوا أنَّ ذلك ربَّما كان، فهذا على تقدير تَسليمه ـ فلقد أجمع الأصوليُّون والفرعيُّون على عدم عِبرته في تعليل التَّحريم ـ فإنَّ الأمر النَّادر لا عِبْرَةَ به في التَّحريم، وإلَّا حُرِّمت جميع المُحَلَّلات؛ لأنَّها قد تكون آيلةً إلى الفساد ومقاربةً إلى العَطب.

ولله دَرُّ القائل حيثُ يقولُ:

حِـكْـمَـةُ الـمَـنـطِـقِ شَـيْءٌ عَـجَـيـبُ واخْـتِـلافُ الـنَّـاسِ فِـيـهِ أَعْـجَـبُ

ولقد أصاب بالتَّجربة مَن قال: «مَن أتقن المُهمَّ من فنِّ المنطق، جَعل الله العلومَ كلَّها طَوْعَ يده».

● **وبالجملة**: فممَّا تحكُمُ به الفِكرة السَّليمةُ أنَّ تحريمَهُ بعد إدراكه وإدراك فائدته لا يقع من أحدٍ.

القويسني

---

(١) انظر: (ص: ٣٦٧).

الثَّاني: الجَوَاز، وبذلك قال جماعةٌ منهم: الغَزَالِيُّ [ت:٥٠٥هـ]، قائلاً: «مَنْ لم يَعْرِفه لا ثِقةَ بعلمه»؛ أي: لا يَأْمَنُ مِنَ الذُّهول عنه عند الاحتياج إليه؛ لعدم القواعد الَّتي تَضْبِطُه.

الثَّالث - وهو المشهور الصَّحيح -: التَّفْصيلُ:

١ - فإن كان المُشْتغلُ ذَكِيَّ القَرِيحة قويَّ الفِطْنة مُمارساً للكتاب والسُّنَّة، جازَ الاشتغال به.

٢ - وإلَّا فلا.

القول المسلم

وقد رُوي عنِ الإمامين المذكورين أنَّهما اشتَغلا به زماناً طويلاً، فعُمِّيَت عليهما أنباؤُهُ، وذلك لا يُستَغْرَبُ في أمر الله تعالى، فإنَّ بيده الفَتْحَ والغَلْقَ، ولمَّا لم يُفتَح لهما ظهرَ لهما بالاجتهاد تحريمُهُ.

فإن صحَّ هذا النَّقلُ عنهما فهو حكمٌ بالتَّحريم على ما لم تُدرَك حقيقتُهُ، فلا يُستغرَبُ خطأ الاجتهادِ في المحكوم به، إلَّا أنَّ الخطأ في الاجتهاد لا يقدحُ في حقِّ المجتهد ولا يُذَمُّ به؛ لأنَّه إنَّما خُوطِبَ باتِّباع ظنِّه، وإن لم يُصِب في الاجتهاد.

● و«النَّوَاوِيُّ» نسبةٌ إلى «نَوَى»، وهي قريةٌ من قُرَى مِصْرَ[١]، والنِّسبةُ إليها: «نَوَوِيٌّ» بلا ألفٍ، وكأنَّ الألف لمجرَّد الإشباع، كقَولهم[٢]: [من الرَّجز]

أَعُـــوذُ بِـــاللهِ مِـــنَ الـــعَـــقْـــرَاب

وهذا الإشباعُ قد يقع في كلام العرب كما نصَّ عليه النَّحويُّون، فيقالُ في «لَقَدْ» مثلاً: «لَا قَدْ كَانَ كَذَا وَكَذَا».

(**وَقَالَ قَوْمٌ**) وهو الغَزَالِيُّ وأتباعُهُ: (**يَنْبَغِي**) أي: يُستحَبُّ (**أَنْ يُعْلَمَا**)، بل رُوي عنه أنَّه قال: «مَن لم يعرفهُ لا يُوثق بعلمه»، ومع ذلك لم يجعله من فروض الكفاية كالعربيَّة؛ لعدم توقُّف

القويسني

(**وَقَالَ قَوْمٌ**) منهم الغَزَالِيُّ: (**يَنْبَغِي**) أي: يَجِبُ كِفايةً، أو يُسْتَحبُّ (**أَنْ يُعْلَمَا**) حتَّى قال الغَزَالِيُّ: «مَنْ لا معرفةَ له بالمنطق لا يُوثَق بعلمه»، وسمَّاه: «مِعْيَار العُلُوم[٣]»[٤].

---

(١) تبع في ذلك الشيخ سعيد قدورة ـ رحمها الله ـ، والصَّحيح: (من قرى الشام).

(٢) بلا نسبة في «لسان العرب» (١/ ٤٦٠)، وتمامه:

الـــشَّـــائِـــلَاتِ عُـــقَـــدَ الأَذْنَـــابِ

(٣) قوله: (مِعْيَار العُلُوم) أي: ميزان الإدراكات الَّذي يُعرف به صحيحها من فاسدها. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١٧٤).

(٤) انظر: «المستصفى من علم الأصول» للغزالي (١/ ٢٠).

واعلَم أنَّ هذا الخلاف إنَّما هو بالنِّسبة للمنطق المَشُوب بكلام الفلاسفة، كالَّذي في «طَوَالِع» البَيْضَاوِيِّ [ت: ٦٨٥هـ]، وأمَّا الخالصُ منها؛ ك: «مُخْتَصر» السَّنُوسِيِّ [ت: ٨٩٥هـ]،

القول المسلم

العلوم الشَّرعيَّة عليه، بل يزدادُ به كمالُ إدراكها، ولأنَّه قد يُغني عن فائدته كمالُ العقل كما تقدَّم.

● وأمَّا ما يُروى عنه أنَّه رجع إلى تحريمه فممَّا لم يثبُت نقلُهُ، بل لا يصحُّ؛ لأنَّه أَلَّف فيه وقرَّر تآليفه فيه، فلو رَجع إلى التَّحريم لأَلَّف فيه مُنبِّهاً على أنَّ ما سلف منه لا عِبرة به، ولم يَبِنْ له تأليفٌ في تحريمه، فدلَّ ذلك على أنَّ ما نُقِل عنه لا أصلَ له.

(١٧ - ١٨) - (وَالقَوْلَةُ المَشْهُورَةُ الصَّحِيحَهْ: جَوَازُهُ) جوازاً عامًّا صادقاً بالنَّدب الَّذي هو المُرادُ هنا (لِكَامِلِ القَرِيحَهْ) أي: لقويِّ العقل سليمِ الإدراك، لا تغلبُ عليه الأوهام، (مُمَارِسِ) قواعدِ (السُّنَّةِ) المطهَّرة (وَ) قواعدِ (الكِتَابِ) العزيزِ.

● وأمَّا ضعيفُ الإدراك فينبغي له تركُهُ؛ لأنَّه في الغالب لا يُدركه على حقيقته، وبعد إدراكه شيئاً منه يُخافُ عليه أن يُجرِيَ ما أدرك منه على ما يتغلَّبُ عليه من الأحكام الوهميَّة، فيضلُّ عن سبيل الله.

● وكذلك مَن لم يُمارس قواعد الكتاب والسُّنَّة ممارسةً راسخةً، يُخشى عليه أن يُجرِيَ قواعدَهُ على الأوهام، فيعتقِدُ خلاف مقتضى الكتاب والسُّنَّة فيضلُّ، بخلاف ذكيِّ العقل الَّذي مارس قواعد الكتاب وقواعد السُّنَّة ورَسخت فيه، فإنَّه يُجْرِي قواعدَهُ مادَّةً وصورةً فيما يُطابق ما مارس من الحقِّ المقرَّر من الكتاب والسُّنَّة.

(لِيَهْتَدِي بِهِ إِلَى) زيادة (الصَّوَابِ)؛ إذ تزدادُ بمعرفته قُوَّةُ إدراك الحقِّ، ويحصُلُ له به اقتدارٌ على دفع شُبَهٍ رُبَّما أوردها المُلحِد على الحقِّ المعلوم من الكتاب والسُّنَّة.

القويسني

(١٧ - ١٨) - (وَالقَوْلَةُ المَشْهُورَةُ الصَّحِيحَهْ[١]: جَوَازُهُ[٢]) أي: الاشتغالِ به (لِكَامِلِ القَرِيحَهْ) أي: ذكيِّ الفِطنة (مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالكِتَابِ) فيجوز له؛ (لِيَهْتَدِيْ بِهِ إِلَى الصَّوَابِ) ضِدُّ الخطأ؛ لأنَّه قد حصَّن عقيدته، فلا يُخشى عليه من الخوض في الشُّبه، فإن كان بليداً أو ذكيًّا

---

(١) قوله: (الصَّحيحة) أي: لقوَّة دليلها.

(٢) قوله: (جوازه) قال شيخنا العَدوي [«حاشية العدوي على شرح الأخضري للسلم» مخطوط (لوحة: ٤٤)]: أراد به الإذن، فيصدق بالوجوب والنَّدب، ولم يُرد به: استواء الطَّرفين؛ لقوله في عِلَّته: «لِيَهْتَدِي بِهِ إِلَى الصَّوَابِ». اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١٧٤).

و«الشَّمْسِيَّة»، وهذا التَّأليف، فلا خِلاف في جواز الاشتغال به، بل لا يَبعدُ أنْ يكونَ الاشتغالُ به فرضَ كفايةٍ؛ لتوقُّف معرفة دفع الشُّبَهِ عليه، ومِن المعلوم أنَّ القيامَ به فرضُ كفايةٍ، والله أعلم.

* * *

القول المسلم

● وبهذا عُلِم أنَّ المراد بـ«الجواز» في هذه القَوْلة: «النَّدبُ» كما ذكرنا؛ لأنَّ العِلَّة تقتضي النَّدب، فإنَّ ما يُتقوَّى به على الازدياد في الحقِّ وتَحصينه لا يكون إلَّا مندوباً.

● فالفرقُ بين هذه القَولة وقَوْلِ الغَزَاليِّ وأتباعه: التَّفصيلُ في هذه دون قول الغَزَاليِّ، بل ينبغي أن يُرَدَّ القولان إلى الوِفاق، فإنَّ الظَّنَّ بالغَزَاليِّ أنَّه لا يقول بأنَّه يَنبغي تعلُّمُهُ لِمَن لم يَسبق إلى ذهنه اعتقادُ عقائد الحقِّ.

● وعُلِم بما قرَّرنا أنَّ المراد بـ«ممارسة الكتاب والسُّنَّة»: رسوخُ عقائد الحقِّ في ذهن الَّذي أراد الاشتغال به، لا الممارسة بمعنى إدراك لُغات الكتاب والسُّنَّة، وإدراكِ أسباب نزول آيات الكتاب، ومعرفة ناسخه ومَنسوخه، ومحلِّ جميع أحكامه، وأسبابِ ورود نصوص السُّنَّة قولاً وفعلاً، فإنَّ ذلك إنَّما يحتاج إليه المجتهد المُطلقُ، لا المُشتغلُ بالعلم المكمِّلِ كالمَنطق، فافهَم.

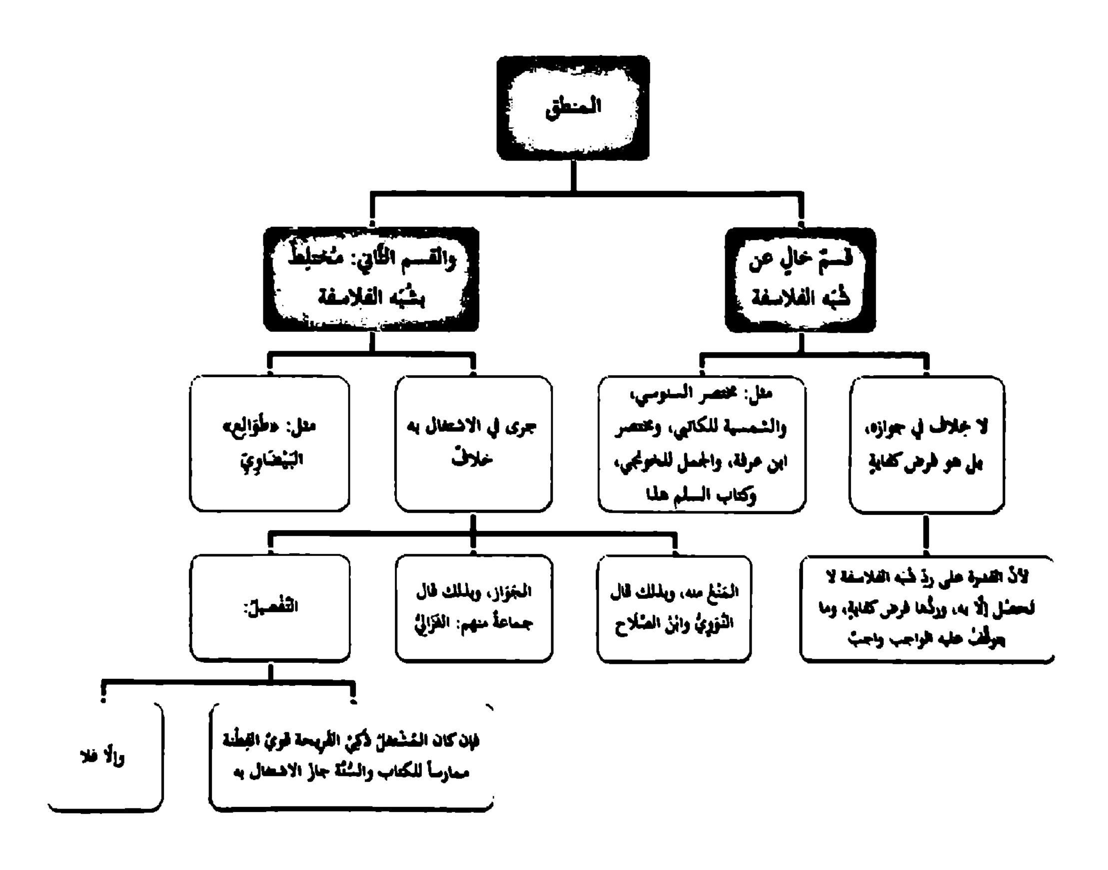
* * *

القويسني

ولم يُمارس السُّنَّة والكتاب، لم يَجز له الاشتغال به؛ لأنَّه لا يُؤمَن عليه من تمكُّنِ بعض الشُّبه من قلبه؛ كما وقع للمُعتزلة، ومن هنا مَنعوا الاشتغال بكتب عِلم الكلام المشتملة على تخليطات الفلاسفة إلَّا للمُتبحِّر.



جواز الاشتغال بعلم المنطق



ثمَّ قال:

(أَنْوَاعُ العِلْمِ الحَادِثِ)

• (١٩) إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّراً عُلِمْ ... وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَصْدِيقٍ وُسِمْ
(٢٠) وَقَدِّمِ الأَوَّلَ عِنْدَ الوَضْعِ ... لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ
(٢١) وَالنَّظَرِيْ مَا احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ ... وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّرُورِيُّ الجَلِي
(٢٢) وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وُصِلْ ... يُدْعَى بِقَوْلٍ شَارِحٍ فَلْتَبْتَهِلْ
(٢٣) وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوُصِّلَا ... بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ العُقَلَا

أقول: لفظُ «أنواع»؛ مُخرِجٌ للعلم القديم، فإنَّه لا تَنوُّع فيه، فإتيانُه بـ«الحَادِثِ» بعد ذلك تأكيدٌ وإيضاحٌ للمُبتدئ.

القول المسلم

[(أَنْوَاعُ العِلْمِ الحَادِثِ)]

(أَنْوَاعُ العِلْمِ الحَادِثِ) قيَّد «العِلْم» بـ«الحَادِث»؛ لإخراج القديم، فإنَّه لا يتنوَّعُ إلى الأنواع الآتية من: كونه ضروريًّا، أو نظريًّا، أو تصوُّريًّا، أو تصديقيًّا.

• **أمَّا الضَّرُورِيُّ** فإنَّه لا يُطلق على «عِلم الله تعالى»؛ لأنَّه يُوهِم مقارنته للضَّرورة المُستحيلة في حقِّه تعالى، فهو وإن صحَّ فيه معنى الضَّروريَّة ـ بمعنى: عدم اكتسابه وعدم حُصُوله عن بُرهان ـ، لا يُطلق عليه: الضَّروريُّ؛ للإيهام، مع عدمِ ورود السَّمَاع بإطلاقه.

القويسني

[(أَنْوَاعُ العِلْمِ[١] الحَادِثِ)]

(أَنْوَاعُ العِلْمِ) المراد بـ«العِلْم» هنا[٢]: مُطلق الإدراك[٣]، لا إدراك النِّسبة التَّصديقيَّة فقط؛ كما هو اصطلاح بعض الأصوليِّين؛ ليصحَّ انقِسامه إلى التَّصوُّر والتَّصديق الآتيين. **(الحَادِثِ)** تقييدٌ

---

(١) **قوله: (أَنْوَاعُ العِلْمِ الحَادِثِ)** هي أربعةٌ؛ لأنَّ العِلم: إمَّا تصوُّرٌ، أو تصديقٌ؛ وكلٌّ منهما: إمَّا ضَروريٌّ، أو نظريٌّ. وتعرَّض لتنويعه، ولم يتعرَّض لحدِّه؛ لِما فيه منَ الخلاف، حتَّى قيل: إنَّه لا يُحدُّ لكونه ضَروريًّا، ولأنَّ تَنويعه يتضمَّن تعريفه؛ لِما سيأتي أنَّ التَّقسيم من قبيل الرَّسم. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١٧٨).

(٢) **قوله: (بالعلم هنا ... إلخ)** وحدُّه: «عِلمٌ يُبحَثُ فيه عنِ المعلومات التَّصوُّريَّة والتَّصديقيَّة».

(٣) **قوله: (مطلق الإدراك)** ولو غير جازمٍ أو غير مطابقٍ للواقع، فدخل: الظَّنُّ، والجَهل المركَّب، وتصوُّرُ النِّسبة المشكوكة والمتوهَّمة؛ بدليل جعل السَّيِّد وغيره إيَّاهما من قبيل التَّصوُّر. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١٧٨).

القول المسلم

● وأمَّا النَّظريُّ ـ وهو: ما يَحصل عن نظرٍ واستدلالٍ ـ؛ فلاقتضاء معناه الحدوث المحال في حقِّه تعالى.

● وأمَّا التَّصوُّرُ فلأنَّ معناه: «حصولُ صورة الشَّيء في العقل»، وتلك محالٌ في حقِّه تعالى؛ لاقتضائه الحدوثَ والانطباعَ في العقل، وكلُّها حوادثُ، فهو وإن صحَّ أن يُراد به العلم بالمفرد ـ وليس بمحالٍ ـ، لا يُطلق عليه؛ للإيهام، ولعدم وُرُود السَّماع.

● وأمَّا التَّصديقُ فلاقتضائه باعتبار ما يُعهَدُ حصولَ صورة النِّسبة والطَّرفين وحديثَ النَّفس، فلا يُطلق عليه لمثل ما ذُكِر في التَّصوُّر.

نعم؛ يُمكن أن يطلق كلٌّ منهما باعتبار النِّسبة عندَ إرادة البيان والإفهام بمتعلَّقات العلم؛ لأنَّ النِّسبة بأدنى سببٍ، فيقال مثلاً: «العِلمُ التَّصديقيُّ في حقِّه تعالى هو علمُهُ بوقوع النِّسبة أو لا وقوعها، والعِلمُ التَّصوُّريُّ هو عِلمُهُ بالمفرد بلا حُكمٍ»، ويرجعُ ذلك في التَّحقيق إلى تعدد تعلُّقه، وإن كان هو في نفسه واحداً.

● وذِكْرُ «أنواع العِلم» قبل الشُّروع في الفنِّ؛ للإشارة إلى ما يُعلَم به تأكُّدُ الحاجة إلى استعمال قواعد المنطق، على ما سننبِّه على ذلك إن شاء الله تعالى، ويَرجِعُ ذلك في التَّحقيق إلى زيادة البيان في فائدته.

الملوي

لـ«العِلْم»؛ لإخراج عِلمه تعالى، فإنَّه لا يتنوَّع، ولأنَّ العلم مُفسَّرٌ بالإدراك الَّذي هو وصول النفس إلى المعنى، وذلك يُشعِر بسَبْق الجَهل تنزَّه الله عنه، ولأنَّ التَّصوُّر الآتي مُفسَّرٌ بحصول الصُّورة في النَّفس، وهو من خواصِّ الأجسام، فلا يُوصَف علمه تعالى بالتَّصوُّر ولا بالتَّصديق؛ لإيهامه ما لا يليق[1]، مع أنَّ ذكر «الأنواع» مُخرجٌ للعِلم القديم، فالجمعُ بينه وبين «الحادث» للتَّأكيد.

(١) قوله: (لإيهام ما لا يليق) أي: به سبحانه وتعالى.

(١٩) إِدْرَاكُ مُـفْـرَدٍ تَـصَـوُّراً عُـلِـمْ ... وَدَرْكُ نِـسْـبَـةٍ بِـتَـصْـدِيـقٍ وُسِـمْ

(١٩) - والعِلْم: معرفةُ المعلوم.

ثمَّ إنَّه ينقسمُ: إلى تصوُّرٍ، وإلى تصديقٍ.

وكلٌّ منهما: إلى ضَرُوريٍّ، وإلى نظريٍّ، فالأقسامُ أربعةٌ.

- فإنْ كان إدراكَ معنًى مفردٍ فهو «تصوُّرٌ»، ك: إدراك معنى «زيد».

القول المسلم

(١٩) - ثمَّ أنواعُ العِلم الحادث أربعةٌ كما أَشرنا إليها، أرادَ بيانها فقال: (إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّراً عُلِمْ) أي: إدراكُ العقل للمعنى المفرد عُلِم في الاصطلاح مُسمًّى بـ: «التَّصوُّر».

● والمراد بـ«المُفْرَد» هنا: ما أُدرك بلا حكمٍ عليه ولا به؛ بثبوتٍ أو نفيٍ، فدخل فيه:

١ - ما لا نسبةَ معه أصلاً، ك: معنى «زَيْدٍ».

٢ - وما له نسبةٌ تقييديَّةٌ، كـ: «غُلَامِ زَيْدٍ».

٣ - وما له نسبةٌ إنشائيَّةٌ، كـ: «قُمْ».

٤ - وما له نسبةٌ خبريَّةٌ غيرُ مثبتةٍ ولا منفيَّةٍ، ك: النِّسبة بين «زَيْد» و«قَائِم» في: «زَيْدٌ قَائِمٌ» بالنِّسبة للشَّاكِّ فيها؛ فكلُّ ذلك يسمَّى: «تَصَوُّراً»، ويتناولُهُ قوله: «إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ».

وإنَّما يخرج من التَّصوُّر إدراكُ أنَّ النِّسبة واقعةٌ في نفس الأمر بين شيئين ثُبُوتاً أو نفياً، وعلى

القويسني

(١٩) - (إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ) المراد بـ«المُفْرَد»: ما ليس وقوعَ نسبةٍ حُكميَّةٍ، أو لا وقوعها[1]؛ كإدراك الموضوع، وإدراك المحمول، وإدراك النِّسبة في مثل قولك: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

● فإدراكُ «زيد»؛ أي: ذاته، وإدراكُ «قائم»؛ أي: معناه، وإدراك النِّسبة الَّتي هي ارتباط القيام بزيدٍ، وإدراك الموضوع[2] مع المَحمول، أوِ الموضوع مع النِّسبة، أوِ المحمول معهما، أو مجموع الثَّلاثة؛ كلٌّ منها (تَصَوُّراً) مفعولٌ ثانٍ لـ«عُلِمْ» مقدَّمٌ عليه، فيكون المعنى: إدراكُ المفرد (عُلِمْ) أي: سُمِّيَ في الاصطلاح: «تصوُّراً»، وذلك صادقٌ بإدراك واحدٍ منَ الأمور السَّبعة الَّتي هي: الموضوع، والمحمول، والنِّسبة، أوِ اثنين منَ الثَّلاثة، أو مجموعها.

(١) قوله: (أو لا وقوعها) أي: أو عدم وقوعها؛ أي: ما ليس وقوع نسبةٍ أو عدم وقوعها.

(٢) قوله: (وإدراك الموضوع ... إلخ) أي: سواءٌ كانتِ القضيَّة موجبةً أو سالبةً، فتبلغُ أربعة عشر، وعلى وجه النَّفي لفي القضيَّة السَّالبة؛ سواءٌ كانت إنشائيَّةً أو خبريَّةً، وقد أبلغ بعضهم صور التَّصوُّر إلى خمسٍ وعشرين صورةً، فلتراجع. اهـ

- وإنْ كان إدراكَ وقوعِ نسبةٍ فهو «تصديقٌ»، كـ: إدراكِ وقوعِ القيام في قولنا: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، وهذا معنى قوله: «إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ . . . إلخ» البيتَ.

● فـ«زَيْدٌ قَائِمٌ» اشتملَ على تصوُّراتٍ أربعةٍ:

١ - تصوُّر الموضوع: وهو «زَيْدٌ».

٢ - وتصوُّر المحمول: وهو «قَائِمٌ».

٣ - وتصوُّر النِّسبة بينهما: وهو تعلُّق المحمول بالموضوع.

القول المسلم

هذا نبَّه بقوله: (وَدَرْكُ) أي: إدراكُ وقوعِ (نِسْبَةٍ) بين موضوعٍ ومحمولٍ، أو مقدَّمٍ وتالٍ، أو جُزئَي الانفصال، (بِتَصْدِيقٍ وُسِمْ) أي: وُسِمَ وعُلِمَ إدراكُ النِّسبة المذكورة بـ«تصديقٍ» في الاصطلاح.

● فقولُهُ: «دَرْكُ» اسمُ مصدرٍ بمعنى: الإدراك، فالتَّصديقُ على ظاهر عبارة المتن ساذجٌ؛ لأنَّه إدراكُ أنَّ النِّسبة واقعةٌ ثبوتاً أو نفياً، فإدراكُ طرفيها شرطٌ فيها، كإدراك النِّسبة بين الطَّرفين عند الشَّاكِّ المتردِّد في وقوعِها في نفس الأمر أم لا.

● وإنَّما كان إدراكُ الطَّرفين والنِّسبة التَّصوُّريَّة شرطاً في التَّصديقات؛ لاستِحالة الحكم بوقوع النِّسبة بين طرفين من غير تصوُّر الطَّرفين بوجهٍ مَّا، ولا تصوُّر النِّسبة الَّتي حُكِمَ بوقوعها، ونَعني بـ«الحكم بوقوعها»: إدراكَ أنَّها واقعةٌ.

● والتَّصديقُ في الأصل: «نسبةُ الخَبَر أوِ المُخبِرِ إلى الصِّدق»، ثمَّ نُقل في عُرف المناطقة إلى: «إدراك النِّسبة الَّتي يَعرِضُ التَّصديقُ أوِ التَّكذيب لخبرها أوِ المُخبِر بها»، فالتَّصديقُ على هذا مجازٌ صار حقيقةً عرفيَّةً.

- واختيرَ تسميةُ إدراك النِّسبة بـ«التَّصديق» ـ وإن كان التَّكذيبُ قد يعرضُ لخبرها؛ إذِ المرادُ بإدراكها اعتقادُها الَّذي يصحُّ معه الخُلْفُ ـ؛ لأنَّه أشرفُ العارضَين.

- ولملاحظة هذا الأصل يقول بعضهم: التَّصديقُ هو فعلُ النَّفس الَّذي هو إخبارُ النَّفس

القويسني

(وَدَرْكُ) اسم مصدرٍ بمعنى: إدراكُ وقوعِ (نِسْبَةٍ) في مثل قولك: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، أو عدم وقوعها في مثل قولك: «لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً»، (بِتَصْدِيقٍ وُسِمْ[1]) أي: عُلِمْ، والمَعنى: وإدراك وقوع النِّسبة في الإيجاب، وعدمِ وقوعها في السَّلب عُلِم عند المناطقة بـ: «التَّصديق».

● وإيضاح ذلك: أنَّ العِلم ـ الَّذي هو: «مطلق الإدراك» ـ:

---

(١) قوله: (وسم) أي: من الوَسْمِ، وهو: التَّعليم. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١٨٥).

٤ - وتصوُّر وقوعها.

● فالتّصوُّرُ الرّابعُ يُسمّى: تصديقاً، والثّلاثة قبله شروطٌ له، وهذا مذهب الحكماء

ومذهبُ الإمام: أنّ التّصديق هو التّصوُّرات الأربعة.

فيكون التّصديقُ بسيطاً على مذهب الحكماء، ومركّباً على مذهب الإمام، والمصنّف مشى على مذهب الحكماء بتقدير مضافٍ في كلامه يعني: إدراكُ النِّسبة وهو: وقوعها.

القول المسلم

بأنّ هذه النّسبة واقعةٌ في نفس الأمر، فيكون خبرها صادقاً، أو غيرُ واقعةٍ فيكون كاذباً، فالتّصديق هنا إدراكها للنّسبة الّتي هو إذعانُها وقبولُها لوقوع النّسبة.

● وقيل: إنّ التّصديق هو مجموع التّصوُّرات؛ أعني: الطّرفين والنّسبة التّصوُّريّة، مع إدراك أنّ تلك النّسبة واقعةٌ ثبوتاً أو نفياً، وعليه يكون التّصديق مركّباً من التّصوُّرات مع إدراك الوقوع.

والأوّلُ مذهب الجمهور، والثّاني مذهبُ الإمام، وكِلا القولين متّفقان على حاجة النّسبة التّصديقيّة إلى إدراك التّصوُّرات الثّلاث، وإنّما الخلافُ في كون الحاجة إليها إنّما هي على أنّها أجزاءٌ أو شروطٌ، والخَطبُ في ذلك سهلٌ، والأقربُ الّتي تميلُ إليه النّفس هو الأوّل؛ لأنّ مصبَّ التّصديق في الأصل هو النّسبة.

القويسني

١ - إن تعلّق بمفردٍ؛ كـ: «الإنسان» سمّي: «تصوُّراً».

٢ - وإن تعلّق بوقوع نسبة المركّب أو عدم وقوعها سمّي: «تصديقاً» كما تقدّم.

وهذا ميلٌ لمذهب الحكماء القائلين بأنّ التّصديق بسيطٌ[1]، وهو إدراكُ وقوع النّسبة أو عدم وقوعها، فيكون إدراك الموضوع، وإدراك المحمول، وإدراك النّسبة الّتي هي ارتباط المحمول بالموضوع شروطاً للتّصديق[2].

- وأمّا مذهب الإمام الرّازيّ [ت:٦٠٦هـ]: فالتّصديقُ هو مجموع الإدراكات الأربعة؛ أعني: إدراكَ الموضوع، وإدراك المحمول، وإدراك النّسبة، وإدراك وقوع تلك النّسبة أو عدم وقوعها؛ فتكون الإدراكات الثّلاثة شُطوراً عنده[3] للتّصديق؛ أي: أجزاءً له.

● والتّحقيقُ: الأوّل، وهو أنّ التّصديق بسيطٌ.

(١) قوله: (بسيط) أي: فتكون الإدراكات المذكورة شروطاً له. اهـ

(٢) قوله: (شروطاً للتّصديق) أي: على مذهب الحكماء.

(٣) قوله: (وشطوراً عنده) أي: على مذهب الإمام الرّازيّ.

(٢٠) وَقَــدِّمِ الأَوَّلَ عِــنْــدَ الــوَضْــعِ لِأَنَّــهُ مُــقَــدَّمٌ بِــالــطَّــبْــعِ

(٢٠) - ثمَّ إنَّك إذا أردت أنْ تكتب التَّصوُّر والتَّصديق، وتَتَعَلَّمَهُما، أو تُعَلِّمَهُما - فالمرادُ بـ«الوضع»: ما يشملُ ذلك -، فَقَدِّم التَّصوُّر على التَّصديق؛ لأنَّه مقدَّمٌ عليه طبعاً، فيقدَّم وَضْعاً. وهذا معنى قوله: «وَقَدِّمِ الأَوَّلَ . . . إلخ» البيتَ.

القول المسلم

(٢٠) - (وَقَدِّمِ الأَوَّلَ) وهو التَّصوُّر (عِنْدَ الوَضْعِ) أي: عند نصبه للكلام عليه تعليماً أو تعلُّماً بالكتابة أوِ اللَّفظ، فإذا أُريد كتابة التَّصوُّر والتَّصديق قُدِّمَ التَّصوُّر، وإذا أُريد التَّكلُّمُ عليهما باللَّفظ قُدِّمَ التَّصوُّر، وكذلك يُفعلُ بمتعلَّق كلٍّ منهما، فيُقدَّمُ متعلَّقُ الأوَّل وهو المفردُ، على متعلَّق الثَّاني وهو النِّسبة.

● وإنَّما أمر بتقديم الأوَّل - وهو التَّصوُّر - عند نصبه للتَّكلُّم عليه تعليماً أو تعلُّماً؛ (لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ) على التَّصديق، وكذا متعلَّقُ كلٍّ منهما.

● والتَّقدُّم الطَّبيعيُّ بين شيئَين هو: أن يكون أحدهُمُا يتوقَّفُ عليه الآخر، فيُقدَّم المتوقَّفُ عليه على المتوقِّف، والتَّصوُّر يتوقَّفُ عليه التَّصديقُ في نفسه وفي متعلَّقه؛ لأنَّ التَّصديق - الَّذي هو إدراك وقوع النِّسبة نفياً أو ثبوتاً - لا يتحقَّقُ إلَّا بتصوُّر طرفي النِّسبة، مع النِّسبة التَّصوُّريَّة على ما تقدَّم، ولا يتوقَّفُ التَّصوُّر على التَّصديق؛ لصحَّة وجوده بلا تصديقٍ، بِخلاف العكس.

وكذا «المفردُ» الَّذي هو متعلَّقُ التَّصوُّر يصحُّ أن يُوجَد بدون «النِّسبة» الَّتي هي متعلَّقُ التَّصديق، بخلاف العكس؛ لأنَّ النِّسبة لا تتحقَّقُ إلَّا بين طرفين، بخلاف الطَّرفين.

وكذلك نسبة التَّصوُّر يصحُّ وُجُودُها دون الإيقاعيَّة، دونَ العكس، وهو ظاهرٌ، إلَّا أنَّ تقدُّم

القويسني

(٢٠) - (وَقَدِّمِ الأَوَّلَ) أيِ: التَّصوُّرَ على التَّصديق (عِنْدَ الوَضْعِ) أي: في الذِّكر، والكتابة، والتَّعلُّم، والتَّعليم؛ كما وقع في المَتن من تقديم التَّصوُّر في التَّقسيم؛ (لأَنَّهُ) أيِ: التَّصوُّر (مُقَدَّمٌ) على التَّصديق (بِالطَّبْعِ) أي: بحسَب اقتضاء طبيعة التَّصوُّر؛ أي: حقيقته، والمقدَّمُ بالطَّبع هو الَّذي يحتاج إليه المتأخِّر، من غير أن يكون المتقدِّم عِلَّةً فيه؛ كـ: تقديم الواحد على الاثنين، والاثنين على الثَّلاثة.

● ولا شكَّ أنَّ التَّصوُّر شرطٌ للتَّصديق أو شطرٌ له، وطبيعةُ الشَّرط تقتضي التَّقدُّم على المشروط، كما أنَّ طبيعةَ الشَّطر ـ أيِ: الجزء ـ يقتضي التَّقدُّم على الكلِّ، وليس الشَّرط عِلَّةً للمشروط؛ لأنَّه لا يلزم من وُجوده وجوده، وكذا الشَّطر ليس عِلَّةً للكلِّ، وهو ظاهرٌ.

القول المسلم

التَّصوُّر على التَّصديق ليس معناه أنَّ إدراك النِّسبة لا يتحقَّق حتَّى يُدرَك الطَّرفان بحقيقتهما، بل يكفي في ذلك أن يُتصوَّرا بوجهٍ ما؛ ألا ترى أنَّا نُدرِكُ النِّسبة الإيقاعيَّة بين المَلَك وكونه مُطيعاً، فنقول: «المَلَكُ مُطِيعٌ»، من غير أن يتوقَّف ذلك على إدراك حقيقة المَلَك، ونُدرِك النِّسبة بين «ذات الواجب» وكونه قديماً قادراً عالماً وغير ذلك من الأوصاف، ونحكُمُ بتلك النِّسبة ولم نُدرك كُنْهَ الذَّات ولا كُنْهَ الأوصاف المحكوم بها، فقولُهُم: «الحُكْمُ عَلَى الشَّيْءِ فَرْعُ تَصَوُّرِهِ» معناه: فرع تصوُّره بوجهٍ ما ممَّا يصدُقُ عليه.

القويسني

(٢١) وَالنَّظَرِيْ مَا احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّرُورِيُّ الجَلِي

(٢١) - ثمَّ بيَّن أنَّ «النَّظريَّ» من كلٍّ من التَّصوُّر والتَّصديق: ما احتاج للتَّأمُّل، و«الضَّروريَّ»: عكسُه، وهو ما لا يحتاجُ إلى ذلك، فالأقسامُ أربعةٌ كما تقدَّم.

القول المسلم

(٢١) - ولمَّا قسَّم العِلم إلى قسمين باعتبار متعلَّقه - وهو المفردُ والنِّسبةُ -، قسَّم كلًّا منهما إلى قسمين باعتبار افتِقاره إلى واسطةٍ أو لا، فقال: (وَ) العِلمُ (النَّظَرِيْ مَا احْتَاجَ) أي: هو الَّذي يُحتاجُ في حصوله (لِلتَّأَمُّلِ) في إيجاد ما يُوصِلُ إليه من مُعرِّفٍ في التَّصوُّريِّ، وحُجَّةٍ في التَّصديقيِّ.

(وَعَكْسُهُ) أي: وخلافُ النَّظريِّ، وهو الَّذي لا يُحتاجُ في حُصُوله إلى تأمُّلٍ في إيجاد واسطةٍ يُتوصَّلُ بها إليه (هُوَ الضَّرُورِيُّ الجَلِي) بنفسه، بحيث تَصل إليه النَّفس بلا تأمُّلٍ في إيجاد ما يُوصِلُ إليه.

- ووَصَفَ الضَّروريَّ بـ«الجَلِيِّ»؛ لزيادة الكشف وزيادة التَّأكيد، لا لإخراج شيءٍ.
- فانقَسم العلم - على ما أشار إليه المصنِّف - إلى أربعة أقسامٍ: تصوُّرٌ ضروريٌّ، وتصوُّرٌ نظريٌّ، وتصديقٌ ضروريٌّ، وتصديقٌ نظريٌّ.

- فالتَّصوُّر الضَّروريُّ كـ: تصوُّر الإنسان وُجُودَ ذاته.

- والتَّصوُّر النَّظريُّ كـ: تصوُّره لحقيقة «الإنسان»، فإنَّه يحتاج فيه إلى التَّأمُّل في أجزائه ليستخرج جنسَهُ القريب وفصلَهُ، والتَّأمُّلِ في كيفيَّة وضعهما، وكيفيَّةِ الإخراج والإدخال بهما، وذلك بتقديم الجنس، فيُخرجُ عنه ما لا يتناولُهُ، ثمَّ الفصل فيُخرجُ به ما يتناولُهُ الجنسُ غير حقيقة «الإنسان»، إلَّا أنَّ الحاجة إلى كيفيَّة الوضع إنَّما تتأكَّدُ عند قصد إفهام الغير.

- والتَّصديقُ الضَّروريُّ كـ: التَّصديق بأنَّ: «الكُلَّ أَعْظَمُ مِنَ الجُزْءِ»، وأنَّ: «الإِثْبَاتَ خِلَافُ النَّفْيِ».

القويسني

(٢١) - (وَالنَّظَرِي[1]) بسكون الياء للضَّرورة، (مَا) أي: الَّذي (احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ) أي: النَّظرِ في الدَّليل؛ كإدراك حقيقة «الإنْسَان» المحتاج إلى النَّظر في التَّعريف بـ: «الحَيَوَانُ النَّاطِقُ»، وإدراكِ «أنَّ العَالَمَ حَادِثٌ» المحتاج إلى النَّظر في قولك: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ».

(وَعَكْسُهُ) أي: ما لا يحتاج إلى النَّظر (هُوَ) العِلم (الضَّرُورِيُّ الجَلِي) أي: الظَّاهر، فهو:

(١) قوله: (والنَّظري) أي: والعلمُ النَّظريُّ.

مثالُ التَّصوُّر الضَّروريِّ: إدراك معنى لفظ: «الوَاحِدُ نِصْفُ الاثْنَينِ».

القول المسلم

- والتَّصديقُ النَّظريُّ ك: التَّصديق بأنَّ: «العالَمَ حادثٌ بأَرْضِهِ وسَمَائِهِ». فإنَّه يحتاج إلى التَّأمُّل في استخراج الحدِّ الوسط، بدليل إثباته للعالَم، ودليلِ استلزامه للحدوث. فيُرَكَّبُ الحقُّ من ذلك قضيَّتين صُغرى وكُبرى هكذا: «العَالَمُ مُلَازِمٌ لِلصِّفَاتِ الحَادِثَةِ. وكُلُّ مُلازِمٍ لِلحَادِثِ فَهو حَادِثٌ»، فيُدركُ بذلك: «أنَّ العَالَمَ حَادِثٌ».

● وإنَّما انقسم العلمُ مطلقاً إلى: الضَّروريِّ والنَّظريِّ، خلافاً لمَن يقول: «هو كلُّه ضروريٌّ»، أو: «كلُّهُ نظريٌّ»، أو: «التَّصوُّريُّ ضروريٌّ بخلاف التَّصديقيِّ»؛ لأنَّ الواقع يردُّ ذلك؛ إذِ الإنسان يجدُ من نفسه علوماً في القِسمين لا يحتاجُ فيها إلى تأمُّلٍ، وعلوماً يحتاج فيها إلى تأمُّلٍ.

- وأيضاً لو كانت كلُّها نظريَّةً لم يحصُل للعقل منها شيءٌ؛ للُزُومِ الدَّورِ أوِ التَّسلسلِ في احتياج كلِّ علمٍ إلى الواسطة؛ لأنَّ عِلم الواسطة إنِ احتاج إلى ما يحتاجُ إليه فهو دورٌ، وإنِ احتاج إلى الغير، والغيرُ إلى الغير دائماً، فهو تسلسلٌ.

- ولو كان القِسمان أو أحدُهما ضروريًّا لم يُحتج إلى واسطةٍ ولا مُعلِّمٍ في الجميع أو في أحد القسمين، والوِجدانُ يُكذِّبُهُ.

● وإذا تقرَّر أنَّ بعضَ كُلٍّ من القسمين نظريٌّ، فالنَّظريُّ منهما يحتاج إلى طريقٍ يُوصِلُ إليه. والنَّفسُ لا يُؤمَنُ عليها الخطأ في سلوك طريق طلب العلم؛ لكَثْرة وقوع الخطأ منها في مداركها؛ لغلبة الأوهام عليها، فاحتيج في كلٍّ من القسمين - أعني: التَّصوُّرَ والتَّصديق النَّظريَّين - إلى ضابطٍ إذا رُوعِيَ عند طلب التَّوصُّل أَمِنَتِ النَّفسُ معهُ من الخطأ في العِلمين، فوضَعُوا للأوَّل ضابطاً سمَّوهُ: «مُعَرِّفاً»، وللثَّاني ضابطاً سمَّوهُ: «حُجَّةً، وبُرْهَاناً» كما يأتي، وذلك هو موضوعُ علم المنطق.

القويسني

«ما لا يحتاج إلى النَّظر»، وإن احتاج إلى حَدْسٍ؛ أي: ظَنٍّ؛ ك: العلم بأنَّ نور القمر مُستفادٌ من نور الشَّمس؛ الحاصلِ باختلاف تشكُّلاته بحسَب القُرب منها والبعد عنها، فإنَّه يُورِث ظنَّ استفادة نُوره من نورها، أوِ احتاج إلى تجربةٍ؛ ك: العلم بأنَّ الدَّواء الفُلاني مُسهِّلٌ للطَّبيعة عند شُربه.

ومثالُ التَّصوُّر النَّظريِّ: إدراك معنى: «الوَاحِدُ نِصْفُ سُدُسِ الِاثْنَيْ عَشَرَ».

ومثالُ التَّصديق الضَّروريِّ: إدراك وقوع النِّسبة في قَولنا: «الوَاحِدُ نِصْفُ الِاثْنَينِ».

ومثالُ التَّصديق النَّظريِّ: إدراك وقوع النِّسبة في قولنا: «الوَاحِدُ نِصْفُ سُدُسِ الِاثْنَيْ عَشَرَ».

القول المسلم

فثبت وجهُ الحاجة إلى المنطق، وأنَّ له فائدةً أكيدةً: وهي الأَمْنُ من الخطأ في العُلُوم، وقد تقدَّمت الإشارةُ إلى ما يَستلزم هذا.

القويسني

فالعلم الضَّروريُّ التَّصوُّريُّ؛ كـ: «إدراك وُجودك»، والتَّصديقيُّ؛ كـ: «إدراك أنَّ الواحد نصفُ الاثنين».



(٢٢) وَمَـا بِـهِ إِلَـى تَـصَـوُّرٍ وُصِـلْ ... يُـدْعَـى بِـقَـوْلٍ شَـارِحٍ فَـلْـتَـبْـتَـهِـلْ
(٢٣) وَمَـا لِـتَـصْـدِيـقٍ بِـهِ تُـوُصِّـلَا ... بِـحُـجَّـةٍ يُـعْـرَفُ عِـنْـدَ الـعُـقَـلَا

(٢٢ - ٢٣) - وبما تقرَّر عُلِمَ انحصارُ العلوم في التَّصوُّرات والتَّصديقات، ولكلٍّ منهما مبادئ ومقاصدُ:

- **فمبادئ التَّصوُّرات: الكلِّيَّاتُ الخمسُ، ومقاصدُها: القول الشَّارح.**
- **ومبادئ التَّصديقات: القضايا وأحكامها، ومقاصدُها: القياس بأقسامِه.**

القول المسلم

(٢٢) - ثمَّ أشار النَّاظمُ إلى ما يُسَمَّى به ما يُوصِلُ إلى العِلمين كما ذكرنا بقوله: **(وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وُصِلْ)** أي: ما وُصِلَ به إلى التَّصوُّر المجهول **(يُدْعَى)** أي: يُسمَّى **(بِقَوْلٍ شَارِحٍ)**؛ لأنَّه شَرَحَ المُرَاد؛ أي: فتَحَهُ وأظهرَهُ للعقل، بِأجزَاء حقيقته، وهو «الحدُّ» كما يأتي، أو بشيءٍ من لوازم الحقيقة ويُسمَّى: «رَسْماً» كما يأتي أيضاً.

(فَلْتَبْتَهِلْ) أي: فلتَجتهد في التَّوصُّل إلى التَّصوُّر المحتاج بالبحث عمَّا يُوصِلُ إليه، وهو تكميلٌ للبيت.

فالحدُّ كـ: «الحَيَوَانُ النَّاطِقُ» في التَّوصُّل إلى حقيقة «الإِنْسَان»، **والرَّسْمُ** كـ: «الحَيَوَانُ الضَّاحِكُ» في التَّوصُّل إلى تصوُّرِهَا في الجملة.

(٢٣) - **(وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوُصِّلَا)** أي: وما تُوُصِّل به إلى التَّصديق المجهول **(بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ العُقَلَا)** أي: يُعرَف ويُسمَّى بـ«حُجَّةٍ» عند أهل المعقول، وهمُ المناطقةُ ومَن يتعاطى علومَهم، ويسمَّى: «بُرْهَاناً» أيضاً إن رُكِّبَ من القضايا اليقينيَّة كما يأتي، وذلك كقولنا: «الجِرْمُ

القويسني

(٢٢) - **(وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وُصِلْ)** أي: والقول الَّذي وُصِل به إلى تصوُّرٍ؛ كـ: الحدِّ في قولك: «الحَيَوَانُ النَّاطِقُ»، والرَّسمِ في قولك: «الحَيَوَانُ الضَّاحِكُ»؛ **(يُدْعَى)** أي: يُسمَّى عند المَناطقة: **(بِـ«قَوْلٍ شَارِحٍ»)**.

- أمَّا تسميته: «قولاً» فلأنَّ القول هو المركَّب، وأمَّا تسميتُه: «شارحاً» فلِشرحه الماهيَّة.
- فالمعنى: والقول الَّذي وُصِل به إلى تصوُّر المعرَّف يسمَّى بـ: «القول الشَّارح» في اصطلاح المَناطقة.

وقولُهُ: **(فَلْتَبْتَهِلْ)** أي: تَجْتَهِد في الطَّلب؛ جملةٌ كمَّل بها البيت.

(٢٣) - **(وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوُصِّلَا)** أي: والقول الَّذي تُوصِّل به للتَّصديق، وهو القياس في مثلِ

فانحصر فنُّ المنطق في هذه الأبواب الأربعة، وأمَّا بحث «الدَّلالات ومباحث الألفاظ» فإنَّما ذُكِر في كُتُب المنطق؛ لتوقُّف بحث «الكلِّيَّات الخمس» عليه.

ومَنْ نظر إلى أقسام «القياس» الخمسة عَدَّ الأبواب ثمانيةً، ومَنْ عَدَّ معها «مبحث الألفاظ» مستقلًا، كانتِ الأبوابُ عندَه تسعةً.

● ثمَّ إنَّ المناطقة اصطلحوا على تَسْمِية اللَّفظِ المُفَادِ به معنًى مُفردٌ بـ: «القول الشَّارح»، كـ: «الحَيَوَانُ النَّاطِقُ» في تعريف «الإِنْسَان»، المُتَوَصَّلِ به إلى معنًى مفردٍ، وهو معنى «الإِنْسَان»، وهذا معنى قوله: «وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ . . . إلخ» البيتَ.

● واصْطَلَحُوا على تَسْمِية اللَّفظ المُفيدِ للتَّصديق: «حُجَّةً»، أي: قياساً، كـ: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ»، المُتَوَصَّلِ به إلى النَّتيجة، وهي: «العَالَمُ حَادِثٌ»، وهذا معنى قوله: «وَمَا لِتَصْدِيقٍ . . . إلخ» البيتَ.

* * *

القول المسلم

مُلَازِمٌ لِلْأَعْرَاضِ الحَادِثَةِ، وَكُلُّ مُلَازِمٍ لِلحَادِثِ فَهُوَ حَادِثٌ»، فيُتوصَّلُ به إلى: «أَنَّ الجِرْمَ حَادِثٌ».

ويسمَّى: «حُجَّةً»؛ لأنَّ مَن تمسَّك به حجَّ خصمَهُ؛ أي: غلبَهُ، مِن «حَجَّ»: إن غَلب.

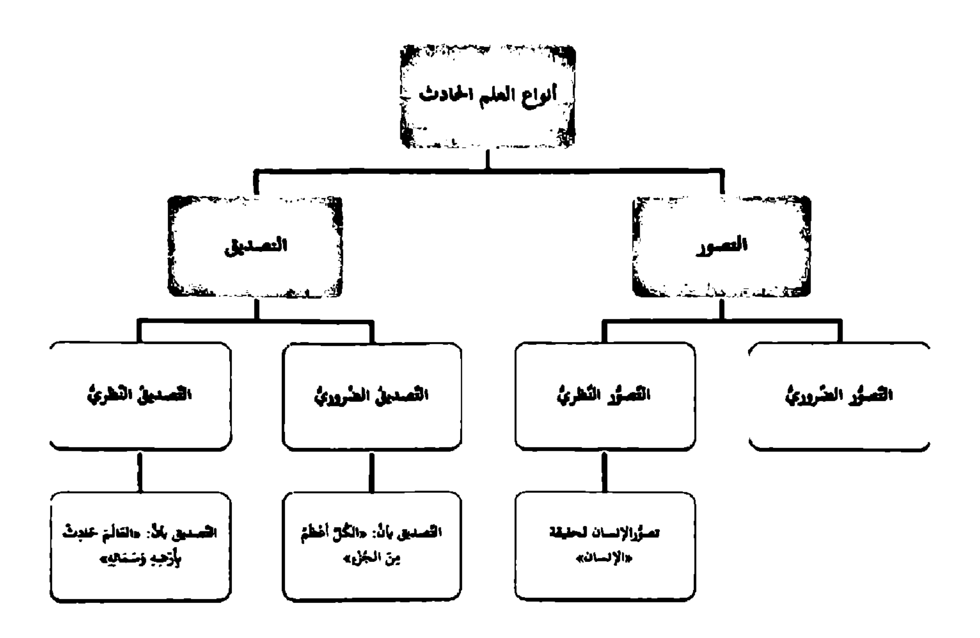
* * *

القويسني

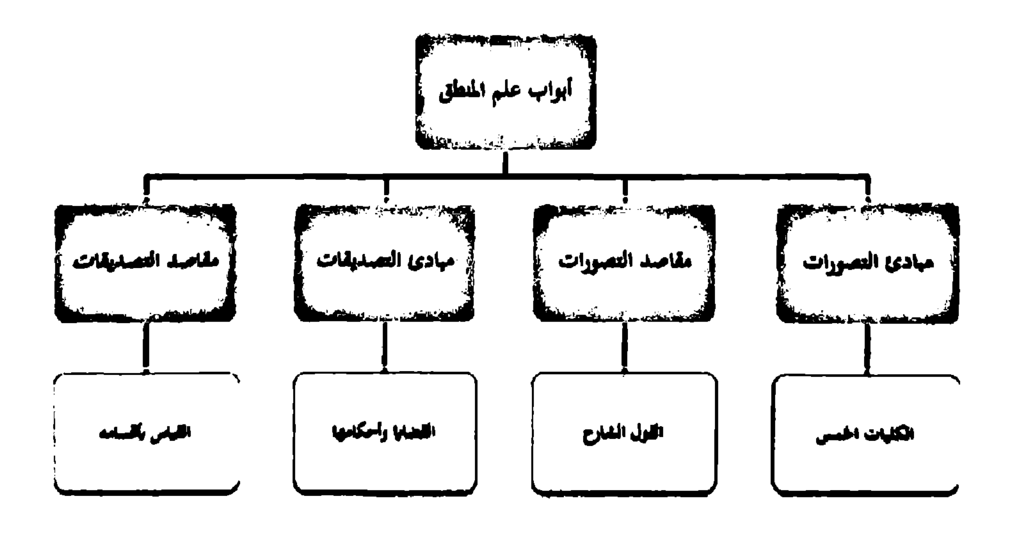
قولنا: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ»؛ (بِـ: «حُجَّةٍ» يُعْرَفُ عِنْدَ العُقَلَا) أي: يسمَّى عند المناطقة بـ«الحجَّة»؛ أي: الدَّليل؛ لأنَّ مَنْ تمسَّك به حَجَّ خصمَه؛ أي: غَلَبه.



أنواع العلم الحادث



أبواب علم المنطق



ثمَّ قال:

(أَنْوَاعُ الدَّلَالَةِ الوَضْعِيَّةِ)

● (٢٤) دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهْ   يَدْعُونَهَا دَلَالَةَ المُطَابَقَهْ

(٢٥) وَجُزْئِهِ تَضَمُّناً وَمَا لَزِمْ   فَهُوَ الْتِزَامٌ إِنْ بِعَقْلٍ الْتَزَمْ

القول المسلم

[أَنْوَاعُ الدَّلَالَةِ الوَضْعِيَّةِ]

● ولـمَّا كان غرضُ المنطقيِّ ـ على ما تقدَّم ـ بيانُ ضوابطَ تُرَاعى لِيُتوصَّل بها إلى العلم الصَّحيح تصوُّراً كان أو تصديقاً، وكان فهمُ تلك الضَّوابط وفهمُ المعاني منها لا يصحُّ بسهولةٍ إلَّا بدلالة الألفاظ واستِعمالها، احتيجَ إلى البحث عنِ الألفاظ من وجه الحاجة إليها، وهو: «دلالتها الوضعيَّةُ».

● ثمَّ إنَّ فَهْمَ هذا الخاصِّ ـ أعني: دلالة اللَّفظ المفيدة بالوضعيَّة ـ يتوقَّف على فَهم العامِّ وهو مُطلقُ الدَّلالة الشَّاملة للَّفظيَّة وغيرها، فيَنبغي أن تُفسَّر الدَّلالة المطلقة أوَّلاً، فنقولُ:

- الدَّلالةُ هي: «فَهْمُ أمرٍ من أمرٍ».

والفَهْمُ في الجملة يُوصَفُ به الفَاهِمُ من حيث إنَّه مصدرُ الفاعل، فيقالُ: «زَيْدٌ فَاهِمٌ»، ويُوصَفُ به المعنى المفهوم من حيثُ إنَّه مصدرُ المفعول بلا واسطة حرفٍ، فيقالُ مثلاً: «هَذَا اللَّفْظُ مَفْهُومٌ مِنْهُ»، فيكونُ وصفاً للدَّالِّ الَّذي هو اللَّفظُ أو غيرُهُ.

وهو في هذا التَّعريف أُريد به الاعتبارُ الأخيرُ، بدليل تعليقِه بالمجرور بـ«مِن»، وهذا كما يُقالُ في المصدر الَّذي هو «الأخذ» مثلاً: «أَنَا آخِذٌ، وَهَذَا المَالُ مَأْخُوذٌ، وَزَيْدٌ مَأْخُوذٌ مِنْهُ هَذَا المَالُ».

فإذا اعتُبِر مطابقاً للمصدر ـ الَّذي هو وصفُ المفهوم منه ـ، لم يَرِد: أنَّ الفَهم وصفُ الفَاهم، فكيف يفسَّرُ به وصف الدَّالِّ؟

لأنَّا نقول: أخذناه في التَّعريف على أنَّه وصفُ المفهوم منه، والمفهومُ منه هو الدَّالُّ، وذلك ظاهرٌ.

القويسني

[أَنْوَاعُ الدَّلَالَةِ الوَضْعِيَّةِ]

(أنواعُ الدَّلَالَةِ) اللَّفظيَّة (الوَضْعِيَّةِ).

القول المسلم

- ثمَّ الدَّلالةُ تنقسمُ إلى ستَّة أقسام؛ لأنَّها إمَّا أن تُضاف إلى اللَّفظ، أو إلى غيره، ودلالةُ كلٍّ من اللَّفظ وغيره: إمَّا وضعيَّةٌ، أو عقليَّةٌ، أو طبيعيَّةٌ، فالمجموعُ ستَّةٌ:

١ - أمَّا دلالةُ اللَّفظ الوضعيَّة فكدلالة «الرَّجُل» على الذَّكَرِ الإنسيِّ، و: «المَرْأة» على الأنثى الإنسيَّةِ.

٢ - وأمَّا دلالتُهُ العقليَّة فكدلالة «اللَّفظ» على اللَّافظ به؛ لأنَّ اللَّفظ عَرَضٌ لا بدَّ له عقلاً من جِرْمٍ يقومُ به، وهو اللَّافظُ به.

٣ - وأمَّا دلالته الطَّبيعيَّة فكدلالةِ لفظ «أحْ» على وجعٍ باللَّافظ، فإنَّ الطَّبع عند الوجع يَلجأ للنُّطق بذلك، وبعضُهُم جوَّز أن تسمَّى هذه: عاديَّةً.

٤ - وأمَّا دلالة غير اللَّفظ وضعاً فكدلالة «الإشارة» المخصوصة، كـ: الإشارة بالرَّأس مثلاً على معنى: «نَعَمْ»، وهو الإجابة، أو معنى: «لَا» وهو الامتناعُ من الإجابةِ.

٥ - وأمَّا دلالتُهُ عقلاً فكدلالة «مُلازمة الأعراض الحادِثة للجِرْم» على حُدُوثه؛ إذِ العقلُ يُحِيلُ قِدَمَ مُلازم الحادث.

٦ - وأمَّا دلالته طَبعاً فكدلالة «الصُّفرة» الحادثة في الحيِّ على الوَجَل، و«الحمرةِ» كذلك على الخَجَل، فإنَّ من طبع الوَجِل أن تحدُثَ له صفرةُ الوجه، والخَجِلِ أن تحدثَ له حمرةٌ. وجوَّز بعضهم أن تُسمَّى هذه أيضاً: عاديَّةً.

القويسني

● والدَّلالة[1]: «كَون أمرٍ بحيث يُفهَم منه أمرٌ آخر؛ سواءٌ فُهِم بالفعل أم لا».

والأمر الأوَّل: دالٌّ، والثَّاني: مدلولٌ.

● والدَّالُّ يَنقسم إلى: غير لفظ، وإلى لفظ.

فغير اللَّفظ[2]:

١ - إمَّا دالٌّ بالعقل؛ كـ: دلالة «التَّغيُّر» على الحُدوث.

---

(١) قوله: (والدَّلالة) أي: تُطلق على معنيين بالاشتراك: أحدهما: كون أمرٍ... إلخ كما ذكره الشَّارح، والثَّاني: فهم أمرٍ من أمرٍ؛ كذا حقَّقه العلَّامة ابن عَرَفَة. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٠٢).

(٢) قوله: (فغير اللَّفظ... إلخ) أي: ينقسم ثلاثة أقسامٍ.

القول المسلم

- ووجه انقسام الدَّلالة إلى ما ذُكر: أنَّ الدَّلالة إمَّا أن يكون للوَضْعِ دخلٌ فيها أو لا، فإن كان للوضع دخلٌ فيها فهي الوضعيَّة في اللَّفظ وغيره، وإن لم يكن للوضع دخلٌ فيها: فإن أمكن تغيُّرها في نفس الأمر فهي الطَّبيعيَّة في القسمَين، وإن لم يمكن تغيُّرها فهي العقليَّةُ فيهما.

فهذه ستَّةُ أقسامٍ، المعتبرُ منها في علم المنطق قسمٌ واحدٌ، وهي: «اللَّفظيَّة الوضعيَّة»، وإنَّما اعتُبرت لِعمومها وانضباطها وسهولةِ تناولها، بخلاف الطَّبيعيَّة؛ فإنَّها مخصوصةٌ ببعض الأمور، مع عدم الوُثوق بانضباطها؛ لإمكان اختلاف الطَّبائع، وتناولُها يتوقَّفُ على البحث عن مقتضى الطَّبع، وقد يَصعُبُ.

وكذا العقليَّةُ تختصُّ بما بينهما لزومٌ عقليٌّ، والعقولُ تتناقضُ فلا تنضبطُ أفهامُها باعتبار الفاهِمين، وهي متوقِّفةٌ على إدراك اللُّزوم، وقد يكون صعبَ التَّناول، بخلاف اللَّفظيَّة الوضعيَّة؛ فإنَّها لا تتوقَّفُ إلَّا على الاطِّلاع على الوضع، وهو سهلٌ، وكلَّما عُرِف الوضعُ انضبط في أفراد الموضوع له، وتَعمُّ العقليَّات والنَّقليَّات لإمكان الوضع لِكافَّتها بالضَّرورة.

القويسني

٢ - أو بالعادة؛ ك: دلالة «المَطر» على النَّبات، و«الحُمرة» على الخَجل، و«الصُّفرة» على الوَجَل.

٣ - أو بالوضع؛ ك: دلالة «الإشارة» باليد مثلاً على معنى «نَعم» أو «لا».

واللَّفظ[1]:

١ - إمَّا دالٌّ بالعقل؛ ك: دلالة «اللَّفظ» على وُجود لافِظه من وراء جدارٍ.

٢ - أو بالعادة[2]؛ ك: دلالة «أح» على وجع الصَّدر.

٣ - أو بالوضع؛ ك: دلالةِ «الأسد» على الحَيَوان المفترس، وهذه[3] هي المُعتبرة في المنطق، ولِذا بَوَّب لها فقط فقال: «أَنْوَاعُ الدَّلَالَةِ الوَضْعِيَّةِ»؛ أي: اللَّفظيَّة كما تقدَّم.

فخرج بـ«اللَّفظيَّة»: دلالة غيرِ اللَّفظ، وبـ«الوضعيَّة»: دلالة اللَّفظ غير الوضعيَّة، فلا يُعتبر شيءٌ من هذه الخَمسة عند المناطقة، وقد تقدَّم تمثيلها.

---

(١) قوله: (واللَّفظ) أي: ينقسم أيضاً إلى هذه الثَّلاثة.

(٢) قوله: (أو بالعادة) أي: وإن شئتَ قلتَ: «بالطَّبع». اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٠٧).

(٣) قوله: (وهذه) أي: أنواع الدَّلالة، فالمجموع من ذلك ستَّةٌ، وأهلُ المنطق إنَّما يبحثون عنِ الأخير المشار إليه بقوله: «وهذه» أي: الدَّلالة اللَّفظيَّة الوضعيَّة هي المعتبرة... إلخ. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٠٩).

(٢٤) دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهْ يَدْعُونَهَا دَلَالَةَ المُطَابَقَهْ
(٢٥) وَجُزْئِهِ تَضَمُّناً وَمَا لَزِمْ فَهُوَ الْتِزَامٌ إِنْ بِعَقْلٍ الْتَزَمْ

(٢٤ - ٢٥) - **أقولُ**: مُرادُه بـ«الدَّلَالَة الوَضْعيَّة»: اللَّفظيَّةُ، بدليل قوله في البيت: «**دَلَالَةُ اللَّفْظِ**»، ومُرادُه في البيت: «**دَلَالَةُ اللَّفْظِ الوَضْعِيَّةُ**»، بدليل قوله في التَّرجمة: «**الوَضْعِيَّةِ**»، فقد حَذفَ من كلٍّ منَ التَّرجمة والبيت ما أثبت نظيرَهُ في الآخر، وهو نوعٌ من الجِنَاس يُسمَّى: «**احْتِبَاكاً**».

القول المسلم

(٢٤) - ثمَّ إنَّ هذه الدَّلالة المعتبرة ـ وهي اللَّفظيَّة الوضعيَّة ـ تَنقسم إلى ثلاثة أقسام: دلالةُ المطابقة، ودلالةُ التَّضمُّن، ودلالةُ الالتزام. وإلى ذلك أشار النَّاظمُ بِقوله: (**أَنْوَاعُ الدَّلَالَةِ**) اللَّفظيَّة (**الوَضْعِيَّةِ**).

وزِدنا التَّقييدَ بـ«اللَّفْظِيَّة» لتخرج: «الوضعيَّةُ غيرُ اللَّفظيَّة»، فإنَّها غيرُ مقصودةٍ، ويدلُّ على قصد التَّقييد قوله: (**دَلَالَةُ اللَّفْظِ**) فدلَّ إضافةُ «الدَّلالة» إلى «اللَّفظ» على أنَّ المُترجَم له هو الدَّلالة اللَّفظيَّةُ، ويُزادُ هنا التَّقييدُ بـ«الوَضْعِيَّةِ»، فكأنَّه قال في التَّرجمة: «أنواعُ الدَّلالة اللَّفظيَّة الوضعيَّة»، وقال هنا: «**دَلَالَةُ اللَّفْظِ الوَضْعِيَّةِ**»، فحُذِف من التَّرجمة ما ذُكر هنا وهو التَّقييدُ بـ«اللَّفظ»، وحُذِف هنا التَّقييدُ بـ«الوَضْعِيَّة» لذكره في التَّرجمة، ويسمَّى الحذفُ من كلٍّ من الكلامين ما ذُكر في الآخر «الاحْتِبَاك»، وهو نوعٌ من البديع.

(**عَلَى مَا وَافَقَ**) وضعَ(هَ) أي: دلالةُ اللَّفظ الموضوع على المعنى الَّذي وافق وضعَهُ من حيث إنَّه وُضِع له (**يَدْعُونَهَا**) أي: يُسمُّونها في الاصطلاح: (**دَلَالَةَ المُطَابَقَهْ**).

القويسني

(٢٤) - (**دَلَالَةُ اللَّفْظِ**[1]) أي: الوضعيَّة؛ أخذاً منَ التَّرجمة، (**عَلَى مَا وَافَقَهْ**) أي: على المعنى الَّذي[2] وافق اللَّفظ؛ بأن وُضِع له ذلك[3] اللَّفظ لا لأقلَّ منه، ولا لزائدٍ عليه (**يَدْعُونَهَا**) أي: يسمُّونها؛ أي: تُسَمِّي المناطقة تلك الدَّلالة على المعنى الموضوع له اللَّفظ: (**دَلَالَةَ المُطَابَقَهْ**).

---

(١) قوله: (دلالة اللَّفظ . . . إلخ) أي: إمَّا بالعقل أو بالعادة.

(٢) قوله: (أي: على المعنى الَّذي) جعل «ما» موصولةً، موصوفها محذوفٌ؛ للعلم به، ويصحُّ كونها نكرةً. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢١١).

(٣) قوله: (بأن وضع له ذلك . . . إلخ) أي: وضعاً حقيقيًّا أو مجازيًّا؛ كـ: «الإنسان» لـ: «الحَيَوَان النَّاطِق»، و«الأسد» لـ: «الرَّجُل الشُّجاع». اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢١٢).

● والدَّلالة: «فَهْمُ أمرٍ من أمرٍ» كـ: فَهْمنا «الجِرْمَ المعهودَ» من لفظ «السَّماء»، فلفظ «السَّماء» يُسمَّى: «دالًّا»، و«الجِرْم المعهود»: «مدلولاً».

● والدَّلالةُ بحسب الدَّالّ ستَّةُ أقسامٍ؛ لأنَّ الدَّالَّ: إمَّا أنْ يكون لفظاً كالمثال المتقدِّم، أو غير لفظٍ كـ: الدُّخان الدَّالّ على النَّار، وكلٌّ منهما إمَّا أن يكون دالًّا بالوَضْع، أو بالطَّبْع، أو بالعَقْل.

- مثالُ دلالة غير اللَّفظ الوضعيَّة: دلالةُ «الإشارة» على معنى «نَعَمْ» أو «لَا»، ودلالةُ «النُّقُوش» على الألفاظ.

- ومثالُ الطَّبيعيَّة: دلالةُ «الحُمْرَة» على الخَجَل، و«الصُّفْرَة» على الوَجَل.

القول المسلم

● ومعنى «كَون المدلول باللَّفظ موافقاً لوضعه»: أنَّ ذلك المعنى المدلول لم يَزِد على ما وُضِعَ له اللَّفظُ ولم ينقص عنه، بل ذلك المعنى المدلول موافقٌ ـ أي: مطابقٌ ـ للموضوع له بأن كان نفسَه، فلم يزدِ المدلول على الموضوع له ولم ينقُص، ولا زاد الموضوعُ له على المفهوم حالَ الدَّلالة ولا نَقَصَ.

وإنَّما يتحقَّقُ ذلك باتِّحاد ما فُهِم حال الفَهم مع الموضوع له اللَّفظُ أوَّلاً، فخرج بذلك: دلالةُ اللَّفظ على جزء الموضوع له من حيث إنَّه جزءٌ وهو «التَّضمُّن» كما يأتي، وعلى لازم الموضوع له من حيث إنَّه لازمٌ وهو «الالتزام» كما يأتي أيضاً.

● وسمِّيت: «مطابقةً»؛ لِمطابقة المفهوم حال إطلاق اللَّفظ لِمَا وُضِع له، فلم يزدِ المدلولُ على الموضوع ولا نَقَصَ عنه، وكذا العكسُ كما قرَّرنا، وذلك كدلالة لفظ «الأَرْبَعَة» على ضِعف «الاثْنَيْن»؛ أي: على الحاصل من تكريرِهما، ودلالةِ لفظ «الإِنْسَان» على مجموع «الحَيَوَانُ النَّاطِقُ».

التوضيح

● سمِّيت الدَّلالة على الموضوع له بتمامه: «دلالة المطابقة»؛ لِمطابقة الدَّال للمدلول، من قولهم: «طَابَقَ النَّعْلُ النَّعْلَ» إذا توافقا[1]، والدَّالُّ والمدلولُ متوافقان ومتطابقان؛ بحيث لا يُفهم منَ اللَّفظ زيادةٌ على المعنى، ولا يُفهم المعنى من أقلُّ منَ اللَّفظ، وذلك كـ: دلالة «الإنسان» على «الحَيَوَان النَّاطق».

(١) قوله: (إذا توافقا) أي: لأنَّ «النَّعْل» مؤنَّثةٌ، كما في «القاموس» [(ص: ١٠٦٣)] و«المصباح» [(ص: ٢٣٤)]. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢١٣).

- ومثالُ العقليَّة: دلالةُ «العَالَم» على مُوجِده وهو الباري جلَّ وعلا، و«الدُّخان» على النَّار.

- ومثالُ دلالة اللَّفظ الوضعيَّة: دلالةُ «الأسَد» على الحيوان المُفترس، و«الإنسان» على الحَيَوَان النَّاطق.

- ومثالُ الطَّبيعيَّة: دلالةُ «الأنين» على المرض، و«أَحْ» على ألمٍ بالصَّدر.

- ومثالُ العقليَّة: دلالةُ «كلام المتكلِّم من وراء جدارٍ» على حياته، و«الصُّراخ» على مصيبةٍ نَزلت بالصَّارخ.

● والمختارُ من هذه الأقسام: الدَّلالة اللَّفظيَّة الوضعيَّة، فقولُنا: «اللَّفظيَّة» مُخْرِجٌ لغير اللَّفظيَّة بأقسامها الثَّلاثة، وقولُنا: «الوضعيَّة» مُخْرِجٌ لِلَّفظيَّة: الطَّبعيَّة، والعقليَّة.

● ثمَّ هذه الدَّلالة ثلاثةُ أقسامٍ: مُطابقيَّةٌ، وتضمُّنيَّةٌ، والتزاميَّةٌ.

القول المسلم

● وقولُنا: «من حيث إنَّه وُضِع له» تنبيهٌ على رعاية الحيثيَّة في الحدود، فخرج بذلك: دلالةُ اللَّفظ على ما وُضِع له لا من حيث الوضع، بل من حيث الجزئيَّةُ أوِ اللُّزوم.

- فالأوَّل كدلالة لفظ «الرَّكْعَة» على الرُّكوع إذا أُطلق على مجموع الرُّكوع والسُّجود؛ إذ يصدقُ على ذلك أنَّه دلالةُ اللَّفظ على ما وضع له؛ لأنَّ لفظ «الرَّكْعَة» موضوعٌ أيضاً لمعنى الرُّكوع وحده دون السَّجدتين، ولكن لا يصدُقُ أنَّه دلَّ من حيث الوَضع، بل من حيث الجزئيَّة؛ لأنَّ الرُّكوع وحده جزءٌ في الإطلاق.

- والثَّاني كدلالة لفظ «الشَّمْس» على ضوئها حين يُطلق على قُرْصِها، فإنَّه يصدقُ عليه أنَّه دلالةُ اللَّفظ على ما وُضِع له؛ لأنَّ لفظ «الشَّمْس» وُضِع للضَّوء كما وُضِع للقُرْص، لكن لم يَدُلَّ في ذلك الإطلاق على الضَّوء من حيث الوضع، بل من حيث اللُّزوم؛ إذِ الضَّوءُ لازمٌ للقُرْص الَّذي أُريد بلفظ «الشَّمْس» حينئذٍ.

- ويدخلُ في «دلالة المطابقة» بتلك الحيثيَّة: دلالةُ لفظ «الشَّمْس» على «الضَّوْء» إذا أُطلق عليه؛ لِكونه وُضِع له، فلم يدُلَّ عليه حينئذٍ من حيث اللُّزوم، بل من حيث الوضع.

- كما يدخُلُ فيها دلالة «الرَّكْعَة» على «الرُّكُوع» إذا أُطلق عليه فقط لكونه وُضِع له؛ إذ لم يَدُلَّ عليه من حيث الجزئيَّة، بل من حيث الوَضع، وذلك ظاهرٌ.

القويسني

---

١ - فالأولى: دلالةُ اللَّفظ على تَمام ما وُضِع له كـ: دلالة «الإنسان» على مجموع «الحَيَوَان النَّاطق».

٢ - والثَّانية: دلالتُه على جُزء المعنى في ضِمنه كـ: دلالته على «الحَيَوَان» أوِ «النَّاطق» في ضمن «الحَيَوَان النَّاطق».

٣ - والثَّالثة: دلالتُه على أمرٍ خارجٍ عنِ المعنى لازمٍ له كـ: دلالته على «قَبول العِلم، وصَنْعَةِ الكتابة» على ما فيه، وهذا معنى قوله: «دَلَالَةُ اللَّفْظِ . . . إلخ» البيتَين.

القول المسلم

(٢٥) - (وَ) دلالةُ اللَّفظ على (جُزْءِ) معنا(ه) من حيث إنَّه جُزؤُهُ يدعونها: (تَضَمُّناً) أي: يسمُّونها: «دلالة التَّضمُّن»؛ لتضمُّن المعنى الَّذي وُضِعَ له اللَّفظُ لذلك الجُزءِ المدلول، وذلك كدلالة لفظ «الأَرْبَعَة» على «اثْنَيْن» نصفِ معناه، أو على «وَاحِد» رُبُعِه، أو على «ثَلَاثَة» ثلاثةِ أرباعه.

القويسني

(٢٥) - (وَ) دلالة اللَّفظ على (جُزْئِهِ) أي: جزء المعنى الَّذي وَافق اللَّفظ[١]؛ كـ: دلالة «الإنسان» على «الحَيَوَان»، أوِ «النَّاطق»[٢] فقط؛ يَدعونها: (تَضَمُّناً) أي: دلالة[٣] تضمُّنٍ؛ لتضمُّنِ المعنى لِجزئه[٤].

● وقولُ النَّاظم: «وَجُزْئِهِ» بالجرِّ عطفٌ على «مَا» المجرورة بـ«عَلَى»، وقولُهُ: «تَضَمُّناً» عطفٌ على «دَلَالَةَ المُطَابَقَهْ» المنصوبة بـ«يَدْعُونَهَا»، ففيه العطف على معمولَين لعاملين مختلفين، واغتُفر؛ لأنَّ أحد العاملين جارٌّ، وقد تقدَّم، وذلك جائزٌ[٥]؛ نحو: «فِي الدَّارِ زَيْدٌ وَالحُجْرَةِ عَمْرٌو»؛ كما في كُتُب النَّحو.

---

(١) قوله: (وافق اللَّفظ . . . إلخ) فيه إشارةٌ إلى أنَّ الضَّمير البارز في قول المصنِّف: «وافقه» يرجعُ إلى «اللَّفظ»، فيكون الضَّميرُ المستتر فيه راجعاً إلى «ما».

(٢) قوله: (أوِ النَّاطق) أي: و«الإنسان» على «النَّاطق». اهـ

(٣) قوله: (أي: دلالة) فيه إشارةٌ إلى أنَّ المصنِّف حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وإضافة «دلالة» إلى «التضمُّن» من إضافة المسبَّب إلى السَّبب، وقوله: «التضمُّن» عِلَّةٌ لـ«يَدْعُونَهَا» اهـ. «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢١٤).

(٤) قوله: (لتضمُّن المعنى لجزئه) كما إذا شككت في شبحٍ هل هو حَيَوانٌ أو لا؟ فقيل لك: هو إنسانٌ، ففهمت أنَّه حَيَوانٌ؛ لأنَّه مقصودُك، ولم تلتفت إلى كونه ناطقاً. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢١٤).

(٥) قوله: (وذلك جائزٌ) أي: وهو جائزٌ عند الأخفش [ت: ٢١٥هـ] والكِسائيِّ [ت: ١٨٩هـ]، والفرَّاء [ت: ٢٠٧هـ]، والزَّجَّاج [ت: ٣١١هـ]. اهـ. «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢١٣).

- وسُمِّيت الأولى: «دلالة المُطابقة»؛ لمطابقة الفَهْم للوضع اللُّغويِّ؛ لأنَّ الواضع وضع اللَّفظ ليدلَّ على المعنى بتمامه، وقد فهمناه منه بتمامه.

- والثَّانيةُ: «دلالة تَضمُّنٍ»؛ لأنَّ الجُزء في ضمن الكُلِّ.

- والثَّالثةُ: «دلالة الْتِزَامٍ»؛ لأنَّ المفهوم خارجٌ عنِ المعنى لازمٌ له.

القول المسلم

● وخرج بـ«كون الدَّلالة على الجُزء»: الدَّلالةُ على نفس ما وُضِع له، كـ: مجموع أجزاء معنى «الأربعة» وهي المطابقة، وبالحيثيَّة المشار إليها بقولنا: «من حيث إنَّه جزءٌ» دلالةُ اللَّفظ على الجزء لا من حيث إنَّه جزءٌ، بل من حيث الوَضع أوِ اللُّزوم.

- فالأوَّلُ كدلالة لفظ «الرَّكْعَة» على «الرُّكُوع» فقط دون «السَّجْدَتَيْن» إذا أُطلق عليه لكونه وُضِع له، فإنَّه وإن كان جُزء المجموع الَّذي هو الرُّكوع والسَّجدتان الَّذي هو معنى لفظ «الرَّكْعَة» بوضعٍ آخر، لم يدلَّ عليه في هذا الإطلاق من حيث إنَّه جزءٌ، بل مِن حيث الوضع.

- والثَّاني كدلالة لفظ «الرَّكْعَة» على «السَّجْدَتَيْن» إذا أُطلق على الرُّكوع فقط، وفُهم السَّجدتان للزومهما للرُّكوع؛ إذ لا يصدُقُ أنَّه دلَّ عليهما من حيث إنَّهما جزءان في هذا الإطلاق، بل مِن حيث إنَّهما لازمٌ لِمَا أُطلق عليه اللَّفظ.

- ويَدخلُ في «دلالة التَّضمُّن» بالحيثيَّة: دلالةُ لفظ «الرَّكْعَة» على «الرُّكُوع» حيث يطلقُ على مجموع السَّجدتين والرُّكوع، فإنَّه دلَّ عليه في هذا الإطلاق من حيث الجزئيَّة، لا من حيث إنَّه وُضع له.

- وكذا يدخلُ دلالتُهُ على السَّجدتين إذا أُطلق على المَجموع المذكور؛ إذ لم يدلَّ على السَّجدتَين في هذا الإطلاق من حيث اللُّزوم، بل من حيث الجزئيَّة، وهو ظاهرٌ.

(وَ) دلالةُ اللَّفظ على (مَا لَزِمْ) معناه من حيث إنَّه لازمٌ لِمعناه (فَهْوَ الْتِزَامْ) بمعنى: أنَّ دلالة اللَّفظ على اللَّازم لمعناه تُسمَّى: «دلالةَ الالتزام».

القويسني

(وَ) أمَّا دلالة اللَّفظ[1] على (مَا) أيِ: المعنى اللَّازم الَّذي (لَزِمْ) معناه (فَهُوَ الْتِزَامٌ) أي:

---

(١) قوله: (وأمَّا دلالة ... إلخ) وإنَّما قدر «أمَّا»؛ لتكون «الفاء» غير زائدةٍ.
لكن فيه: أنَّه يصير الكلام عليه مُستأنفاً غير متعلِّقٍ بما قبله، فيَفُوت حُسْن سبك التَّقسيم، فالأحسن: أنَّ «الفاء» زائدةٌ، وأنَّ «مَا لَزِمْ» معطوفٌ على قوله: «مَا وَافَقَهْ»؛ أي: ودلالته على ما لزم هو التزامٌ؛ أي: مسمًّى بدلالة الالتزام؛ قرَّره شيخنا [أي: الملوي]. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢١٥).

وقوله: (إِنْ بِعَقْلٍ الْتَزَمْ) أشار به إلى أنَّ اللَّازم لا بدَّ أنْ يكون لازماً في الذِّهن؛ سواءٌ لَازَمَ مع ذلك في الخارج كـ: «الزوم الزَّوجيَّة للأربعة»، أم لا كـ: «لُزوم البصر للعمى».

القول المسلم

● وأدخلَ «الفاء» على خبر المبتدأ ـ الَّذي هو «الدَّلالة» كما قرَّرنا ـ لعموم المبتدأ، والمبتدأ العامُّ يجوزُ إدخالُ «الفاء» على خبره، ويحتملُ أن يكون وجودُ «الفاء» لتقدير «أمَّا»؛ أي: وأمَّا دلالةٌ.

● وإنَّما تسمَّى بذلك في هذا الفنِّ (إِنْ بِعَقْلٍ الْتُزِمْ) أي: إن كان لُزومه لمعنى اللَّفظ حاصلاً بالعقل؛ أي: بالذِّهن، وأشار بهذا إلى أنَّ أهل الفنِّ إنَّما يُسمُّونها «دلالة الالتزام» إن كان اللُّزومُ ذهنيًّا، واللُّزومُ الذِّهنيُّ عندهم: هو أن يكون المُسمَّى كلَّما فُهِمَ من اللَّفظ فُهِمَ ذِهناً لازمُهُ.

● ولا يخفى أنَّ التَّعبير عن هذا المعنى بما لم تُعتَد الدَّلالةُ به عنه اصطلاحاً ـ وهو اللُّزوم الذِّهنيُّ ـ لا يَخلو عن خفاءٍ؛ إذ مطلقُ اللُّزوم العقليِّ لا يكفي في ثبوت دلالة الالتزام، وإنَّما يكفي ما يُعبَّر عنه باللُّزوم الذِّهنيِّ، وقد بيَّناه، ولكنَّ النَّظم أحوَجَ لذلك.

ولا يُشترطُ في اللُّزوم الذِّهنيِّ ـ المُشترطِ معناه ـ أن يكون اللُّزومُ في الخارج أيضاً، بل يكفي أن يكون المُسمَّى ـ كما ذكرنا ـ كلَّما فُهِمَ فُهِمَ في الذِّهن لازمُهُ؛ سواءٌ لازمَ في الخارج أيضاً كـ: «الزَّوْجِيَّة» ـ وهي: الانقسام بمتساويَين ـ المفهومِ ذهناً من لفظ «الأربعة» عند فَهْم معناها، وهي لازمٌ لمعنًى في الخارج أيضاً، ويسمَّى هذا: «لازماً مطلقاً»، أو لازمَ في الذِّهن فقط دون الخارج كـ: «البَصَر» المفهومِ ذهناً من لفظ «العَمَى»؛ إذ معناه عدمُ البصر عمَّا من شأنه أن يكون بصيراً، فإنَّه لازمٌ في الذِّهن، منافٍ لمعنى «العَمَى» في الخارج، ويسمَّى بـ: «اللَّازم المقيَّد» لِتقييده بالذِّهن.

القويسني

دلالةُ التزامٍ؛ لالتزام المعنى؛ أي: استِلزامه له؛ كـ: دلالة «الأربعة» على «الزَّوجيَّة»، ودلالةِ «العمى» على «البَصر»[١].

● وقولُ النَّاظم: (إِنْ بِعَقْلٍ الْتَزَمْ) شرطٌ حُذِف جوابه لدلالة قوله: «فَهْوَ الْتِزَامٌ» عليه؛

(١) قوله: (ودلالة العمى على البصر) فإنَّها لازمةٌ في الذِّهن؛ أي: مهما تصوَّر العمى تصوَّر البصر؛ لأنَّه عدم البصر عمَّا من شأنه أن يكون بصيراً، أو بينهما مضادَّات في الخارج، وكلٌّ من دلالة التَّضمُّن والالتزام تستلزم دلالة المطابقة، فمتى تحققا تحققت؛ لأنهما تابعان لها، والتابع من حيث إنه تابع لا يتحقق بدون المتبوع، وهي لا تستلزمهما خلافاً للإمام الرازي. اهـ «حاشية الصَّبَّان» بتصرُّف (ص: ٢٢٥).

وأمَّا إذا كان لازماً في الخارج فقط كـ: «سواد الغُراب»، فلا يُسمَّى فَهمُه من اللَّفظ: «دلالةَ التِزَام» عند المناطقة، وإنْ سُمِّيَ بذلك عند الأصوليِّين، فـ«الباءُ» في قوله: «بِعَقْل» بمعنى: «في»، والمرادُ بـ«العقل»: الذِّهن؛ أي: القُوَّةُ المُدْرِكة.

القول المسلم

وأمَّا غيرُ الذِّهنيِّ، وهو: ما لا يلزمُ من فَهْمِ المعنى فَهْمُهُ؛ سواءٌ كان بحيث إذا فُهِم الملزومُ وفُهِم اللَّازمُ حُكِمَ باللُّزوم بينهما كـ: «الإنسان» و«مُغايرته للفرس»، فإنَّ مَن فهمَهُما حكمَ باللُّزوم بينهما، ولا يلزمُ من فَهم «الفرس» فهمُ المُغايرة؛ لصحَّة الغَفْلة عنِ «الفرس» و«مُغايرته»، أو كان بحيث لا يُحكَمُ باللُّزوم ولو فُهِم المُتلازمان كـ: «الجِرْم» و«حُدُوثه»؛ إذ لا يُحكم باللُّزوم بينهما ولو تُصُوِّرَا؛ لتوقُّف إدراك اللُّزوم بينهما على إدراك الأعراض ومُلازمتها، وفي ذلك خفاءٌ.

● وهذا في فنِّ المنطق، وأمَّا في غيره كالبَيان والأصول فلا يُشترطُ في دلالة الالتزام كونُ اللُّزوم ذهنيًّا بالمعنى الَّذي فُسِّر به.

● وزِدنا قولنا: «من حيث إنَّه لازمٌ لِمعناه» لإخراج الدَّلالة على اللَّازم لكن لا من حيث اللُّزوم، بل من حيث وضعُ اللَّفظ له، أو من حيث كونُه جزءاً لِمَا وُضِع له اللَّفظُ.

- فالأوَّل كـ: دلالة لفظ «الشَّمْس» على «نُورِ قُرْصِ الشَّمْس» حين يُطلق عليه، فإنَّه دلالةٌ على اللَّازم، لكن هو في هذا الإطلاق دلالةٌ على ما وُضِع له، وإنَّما يكون دلالةً على اللَّازم إذا أُطلق على القُرص بوضعٍ آخر وفُهِمَ لازمُ القُرص وهو الضَّوءُ.

- والثَّاني كدلالة لفظ «الرَّكْعَة» على «السَّجْدَتَيْن» إذا أُطلق على مجموع الرُّكوع والسَّجدتين، فإنَّه دلالةٌ على الجزء، وإنَّما يكون دلالته على اللَّازم إذا أُطلق على نفس الرُّكوع فقط، وفُهِم السَّجدتان بطريق اللُّزوم.

- ولإدخال نحو دلالة لفظ «الشَّمْس» على «الضَّوْء» حين يُطلَق على القُرْص وفُهِمَ الضَّوءُ لزوماً، فإنَّه دلالةٌ على ما وُضِعَ له لفظُ «الشَّمْس»، لكنْ بِوضعٍ وإطلاقٍ آخرَ، لا في هذا الإطلاق؛ لأنَّه فُهِمَ من طريق اللُّزوم.

- ولإدخال نحوِ دلالة لفظ «الرَّكعة» على «السَّجْدَتَيْن» حين يُطلَق على الرُّكوع فقط، فإنَّه دلالةٌ على اللَّازم في هذا الإطلاق، وإن كانتِ الدَّلالةُ على السَّجدتَين تضمُّناً حين يُطلَق على مَجموع الرُّكوع والسَّجدتين.

القويسني

والمعنى: أنَّ الدَّلالة على اللَّازم تُسمَّى التزاماً إنِ التُزِم ذلك اللَّازم في العقل؛ أي: الذِّهن، بأن لزم من تصوُّر الملزوم في الذِّهن تصوُّر ذلك اللَّازم فيه؛ سواءٌ لَزم مع ذلك في الخارج

• ثمَّ إنَّ كلًّا من «دلالة التَّضمُّن» و«الالتزام» يَستلزمُ «دلالة المطابقة»، وهي لا تستلزمُهما؛ كما إذا كان المعنى بسيطاً ولا لازمَ له.

القول المسلم

• وممَّا يَنبغي له التَّعرُّض هنا أمران: أحدُهما: ما بين الدَّلالات الثَّلاثة من نِسبة العموم والخصوص. والآخرُ: وجهُ تَسميتها وضعيَّةً.

أمَّا الأوَّل: فقد عُلِم أنَّ التَّضمُّنيَّة لا تكون إلَّا في ذي أجزاءٍ؛ إذِ التَّضمُّنُ: «فَهْمُ الجُزءِ في ضمن الكلِّ»، واللُّزوميَّةُ لا تكون إلَّا في لازمٍ ذهنيٍّ، فيكون بين هاتَين عمومٌ من وجهٍ؛ لجواز أن يكون المدلولُ للَّفظ مركَّباً له جزءٌ ولازمٌ ذهنيٌّ فتَجتمعان فيه، وأن لا يكونَ له إلَّا الجزءُ دون اللَّازم المذكور فتُوجد التَّضمُّنيَّةُ فيه دون اللُّزوميَّة، وأن لا يكون له إلَّا اللَّازمُ المذكورُ دون التَّركيب، فتكون فيه اللُّزوميَّة دون التَّضمُّنيَّة، فقد ظهر أنَّهما تَجتمعان وتفترقان، وذلك هو العموم من وجهٍ، والأمثلةُ واضحةٌ.

ولمَّا جاز أن يكون اللَّفظ موضوعاً لِمَا لا لازمَ له ولا جزءَ، جاز أن تنفردَ المطابقة عن هاتَين.

ولمَّا شُرِطَ الوضعُ في هاتين لم تَنفردا عنِ المطابقة، فتكون المطابقة أعمَّ من كلٍّ منهما؛ لصحَّة انفكاكِها عن كلٍّ، دُونَهُمَا.

فتحصَّل من هذا أنَّ بين التَّضمُّنيَّة واللُّزوميَّة باعتبار موردهما عموم من وجهٍ، وبين كلٍّ منهما والمطابقة عموم بإطلاقٍ.

وأمَّا الثَّاني: فلأنَّ الدَّلالات الثَّلاث شُرِطَ فيها استنادُهَا إلى الوَضع في الجملة، إلَّا أنَّ استناد المطابقة إلى الوضع بلا واسطةٍ، واستنادَ التَّضمُّنيَّة والالتزاميَّة إلى الوضع بواسطة المعنى المَوضوع له؛ لأنَّه كلَّما سُمِعَ اللَّفظُ الموضوع وقد عُرِفَ الوضعُ فُهِمَ معناه، وكلَّما فُهِم المعنى فُهِم جزؤُهُ ولازمُهُ، فهاتانِ مُقدِّمتان:

الأولى منهما: وضعيَّةٌ، وحاصلُها انتقالُ الذِّهن من الموضوع للموضوع له.

والثَّانية: عقليَّةٌ؛ إذ حاصلُها انتقالٌ من المعنى لِجزئه أو لازمه.

ومنهم مَن رأى أنَّ الوضعيَّة هي المطابقَةُ فقط؛ إذ لا توقُّف فيها إلَّا على الوضع، والأخريَان عقليَّتان لتوقُّفهما على الانتقال العقليِّ، وهو حاصلُ المقدِّمة الثَّانية.

القويسني

ك: «الزَّوجيَّة» لـ«الأربَع»، أو لم يَلزمه في الخارج بل كان منافياً له فيه ك: «البصر» لـ«العمى»، وخَرج بذلك: القيد اللَّازم في الخارج فقط دون الذِّهن ك: «السَّواد» لـ«الغراب»، فلا تُسمَّى

● و«دلالةُ التَّضمُّن» قد تجتمعُ مع «دلالة الالتزام» فيما إذا كان المعنى مركَّباً وله لازمٌ ذهنيٌّ، وتنفردُ «دلالة التَّضمُّن» فيما إذا كان المعنى مركَّباً ولا لازم له ذهنيًا، وتنفردُ «دلالة الالتزام» فيما إذا كان المعنى بسيطاً كـ: «النُّقْطة»، وله لازمٌ ذهنيٌّ، والله أعلم.

* * *

القول المسلم

ومنهم مَن جعل المطابِقيَّة والتَّضمُّنيَّة وضعيَّتين لدخول الجزء في المعنى الموضوع له، فليس ثَمَّ انتقالٌ عقليٌّ، بخلاف اللُّزوميَّة؛ لِخروج اللَّازم عنِ الملزوم، فلا بدَّ من انتقالٍ عقليٍّ فيها مِن الملزوم إلى اللَّازم.

والتَّحقيقُ: أنَّ فَهْمَ اللَّازم والجُزء إن شُرِط فيه الالتفاتُ من المعنى الموضوعِ له إلى خصوص الجزء واللَّازم، فثَمَّ انتقالٌ عقليٌّ كما قرَّر البيانيُّون والأصوليُّون في الألفاظ المجازيَّة الَّتي من شأنِها أن يَخطُرَ بها المعنى الموضوع له أوَّلاً، ثمَّ يلتفتُ الذِّهنُ بالقرينة إلى اللَّازم والجزء؛ لِكون أحدهما هو المراد باللَّفظ، فثَمَّ انتقالٌ عقليٌّ، فيصحُّ الاعتبارُ المذكور.

وإن لم يُشترط فلا يَخلو فَهْمُ الكلِّ من فهم الجزء واللَّازم؛ لأنَّ اللُّزوم ذهنيٌّ كما هو مذهب المناطقة، فليس ثَمَّ انتقالٌ عقليٌّ زائدٌ على الانتقال من اللَّفظ المَوضوع، فليُتأمَّل.

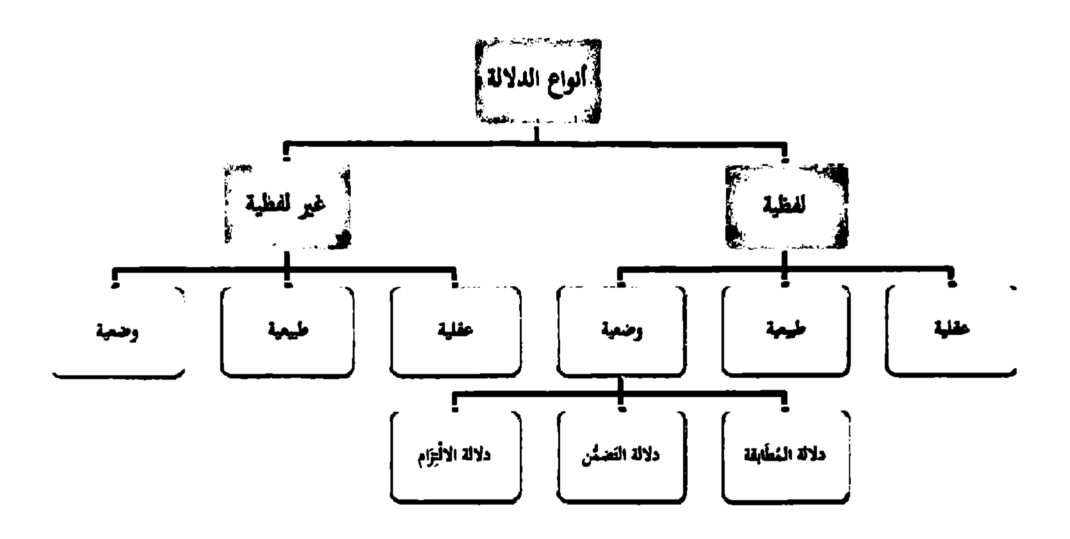
* * *

القويسني

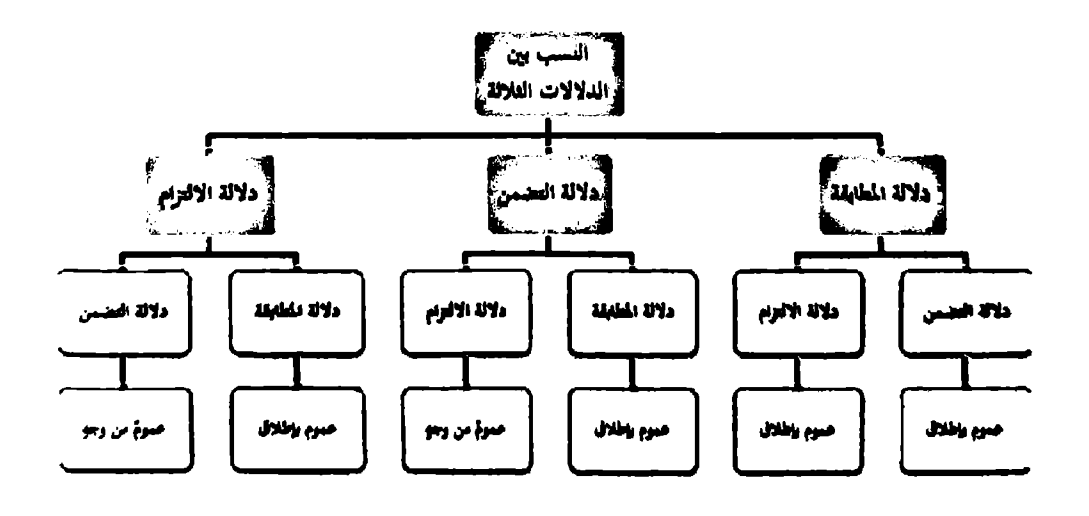
«دلالة لفظ الغراب على السَّواد» دلالة التزامٍ؛ لعدم لزوم السَّواد له في العقل، وإن لَزِمه في الخارج.



أنواع الدلالة



النسب بين الدلالات الثلاثة



ثمَّ قال:

(فَصْلٌ فِي مَبَاحِثِ الأَلْفَاظِ)

● (٢٦) مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ ... إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مُفْرَدُ

(٢٧) فَأَوَّلٌ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى ... جُزْءِ مَعْنَاهُ بِعَكْسِ مَا تَلَا

(٢٨) وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَعْنِي المُفْرَدَا ... كُلِّيٌّ اوْ جُزْئِيٌّ حَيْثُ وُجِدَا

(٢٩) فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكِ الكُلِّيُّ ... كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الجُزْئِيُّ

القول المسلم

(فَصْلٌ فِي مَبَاحِثِ الأَلْفَاظِ)

(فَصْلٌ فِي مَبَاحِثِ الأَلْفَاظِ) والمباحث جمع: «مَبْحَثٍ»، بمعنى: المَبحوث عنه؛ لأنَّ اسم المفعول يُتخيَّلُ في معناه كونه ظرفاً لوقوع الحدث، ويحتملُ أن يكون اسم مصدرٍ أُطلق على المفعول وأُريد به نفس البحث.

- فعلى الأوَّل يكون المعنى: «فصلٌ في الألفاظ المبحوث عنها»؛ يعني: مِن جهة التَّركيب والإفراد وما يلائم ذلك، وإلَّا فالبحثُ في الدَّلالة بحثٌ في الألفاظ؛ إلَّا أنَّه من جهة الدَّلالة.

- وعلى الثَّاني يكون المعنى: «فصلٌ في أبحاث الألفاظ»؛ أي: في الأبحاث المتعلِّقة بالألفاظ من الجهة المذكورة.

● والبحثُ في الأصل: «التَّفتيشُ عن باطن الشَّيء حسًّا»، استُعمل عرفاً في بيان المراد والكشف عن حقيقة القصد تركيباً أو إفراداً.

القويسني

(فَصْلٌ فِي مَبَاحِثِ الأَلْفَاظِ)

(فَصْلٌ فِي مَبَاحِثِ[1] الأَلْفَاظِ) اعلَم أنَّ المنطقيَّ لا بحث له إلَّا على المعاني، لكن لمَّا كانتِ المعاني مفتقرةً في فهمها إلى الألفاظ، عَقَد المنطقيُّون لها باباً، وقسَّموا المستعمل منها[2] إلى المركَّب والمفرد، كما قاله المصنِّف:

---

(١) قوله: (مباحث) جمع: «مَبْحَث»، وهو هنا اسمٌ لمكان البحث، بمعنى: المسائل المبحوث فيها عن الألفاظ؛ أي: من جهة الإفراد والتَّركيب وما يلائمهما. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٣٤).

(٢) قوله: (منها) إشارةٌ إلى أنَّ الإضافة على معنى «من». اهـ «شرح الباجوري على السُّلَّم» (ص: ٤٠).

(٢٦) مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مُفْرَدْ

(٢٦ - ٢٩) - أقولُ: اللَّفظ إمَّا أن يكون: مُهملاً كـ: «دَيْز»، أو مُسْتعملاً كـ: «زَيْد». ولا عِبْرةَ بالمهمل، ولذلك أهمله المصنِّف.

● ثمَّ المُسْتعمل: إمَّا أن يكون مُفرداً، وإمَّا أنْ يكون مُركَّباً.

فالأوَّلُ: ما لا يدلُّ جُزْؤه على جُزْء معناه، كـ: «زَيْد».

والثَّاني: ما دلَّ جُزْؤه على جُزْء معناه، كـ: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

القول المعلم

(٢٦) - (مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ) خرج به: مُهمَلُ الألفاظ كـ: «دَيْز»؛ بناءً على أنَّه يسمَّى: «لفظاً».

لا يَخلو ذلك المستعملُ (حَيْثُ يُوجَدُ) أي: حيث يطلقُ من أحد أمرَين، وهما: الإفراد، والتَّركيب، فاللَّفظُ المستعمل: (إِمَّا مُرَكَّبٌ، وَإِمَّا مُفْرَدٌ) ولا واسطةَ بين المركَّب والمفرد كما يَظهر من تعريفهما.

● والألف واللَّام في «الأَلْفَاظِ» يحتمل أن تكون للعهد، والمعهودُ: الألفاظ الوضعيَّة. فيكون التَّقدير: مستعملُ الألفاظ الوضعيَّة لا يَخلو من أن يكون مفرداً أو مركَّباً، فيقتضي: أنَّ المركَّبات موضوعةٌ ـ كما قيل ـ، لكن على القول بوضعها يتعيَّن أن يُراد بـ«وضعها»: نوعُ

القويسني

(٢٦ - ٢٧) - (مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ[1]) أي: المستعملُ منها، فخرج منها المهمل كـ: «دَيْز». وقوله: (حَيْثُ يُوجَدُ) أي: في أيِّ مكانٍ يوجد اللَّفظ المُستعمل فهو: (إِمَّا مُرَكَّبٌ) كـ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، (وَإِمَّا مُفْرَدٌ) كـ: «زَيْدٌ».

(فَأَوَّلٌ) أي: المركَّبُ، وسوَّغ الابتداء بالنَّكرة وقوعُها في مقام التَّفصيل. (مَا) أي: هو شيءٌ (دَلَّ جُزْؤُهُ[2]) خرج:

١- ما لا جزء له كـ: «باء» الجرِّ و«لامه».

---

(١) قوله: (مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ) أي: باعتبار دلالته التَّركيبيَّة والإفراديَّة، وقوله: (مَا) أي: لفظ. اهـ ملوي. انظر «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٣٥).

(٢) قوله: (مَا دَلَّ جُزْؤُهُ ... إلخ) كـ: رامي الحجارة؛ لأنَّ «الرَّامي» يدل على ذات مَن له الرَّمي، و«الحجارة» على جسم معيَّن.

وقوله: «دلَّ» أي: بالمطابقة. اهـ حاشية الصَّبَّان (ص: ٢٣٥).

والكلامُ على المركَّب بقسمَيه ـ أعني: ما هو في قوَّة المفرد، وما كان محضاً ـ يأتي في المعرِّفات والقضايا والأَقْيِسَة.

● والمقصودُ هنا: المُفْرَدُ، وهو قسمان:

- جزئيٌّ: إنْ منعَ تصوُّرُ معناه من وقوع الشَّرِكَة فيه كـ: «زَيْد».

- وكلِّيٌّ: إنْ لم يمنع تصوُّرُ معناه من وقوع الشَّرِكَة فيه كـ: «الأَسَد»، وهو ستَّةُ أقسامٍ:

القول المسلم

النَّوعيُّ، لا الشَّخصيُّ؛ لِلعلم الضَّروريِّ بأنَّ التَّركيب الَّذي ينطق به كلُّ شخصٍ لا يتعيَّن أن يكون موضوعاً للواضع الأوَّل.

وقيل: إنَّها غيرُ موضوعةٍ، وإنَّما وُضعتِ المفردات، ثمَّ تُركَّبُ المفرداتُ عند الاستعمال، وهو الَّذي صحَّحه بعضُ المحقِّقين.

القويسني

٢ - وما له جزءٌ لا يدلُّ كـ: «زيد» و«عبد الله، وتأبَّط شرًّا، والحَيَوَانُ النَّاطق» أعْلَاماً[١]، وما يُتوهَّم من دلالة أجزاء الأعلام[٢] الأخيرة فإنَّما كان قبل جعلها أعلاماً، أمَّا بعده[٣] فصارت أجزاؤها كـ: «زاي» زيد لا تدلُّ على شيءٍ، ودلالتُهَا السَّابقة صارت نسياً منسيًّا.

(عَلَى جُزْءِ) بضمِّ الزَّاي (مَعْنَاهُ) متعلِّقٌ بـ«دَلَّ»، فهو تكملةٌ[٤] له، فلا يخرج به شيءٌ.

وقوله: (بِعَكْسِ) أي: حالَ كون المركَّب ملتبساً بعكس (مَا) أيِ: المفرد الَّذي (تَلَا) المركَّب في الذِّكر؛ أي: تَبِعَه، فالمفردُ ما لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه؛ بأن لم يكن له جزءٌ كـ: «باء» الجرِّ، أو له جزءٌ[٥] لا يدلُّ على معنًى كالأَعْلَام المتقدِّمة.

---

(١) قوله: (أعلاماً) راجعٌ للثَّلاثة قبله ما عدا «زيد»، فإنَّ حاله غير مختلف.

(٢) قوله: (أجزاء الأعلام) أي: «عبد الله» وما بعده. اهـ

(٣) قوله: (أما بعده) أي: بعد جعلها؛ أي: تصييرها أعلاماً، فقد صارت دلالتها؛ أي: دلالة هذه الأجزاء الَّتي كانت قبل العَلَمية نسياً منسيًّا، فالدَّالُّ بعدها مجموع العَلَم على الذَّات. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٣٨).

(٤) قوله: (فهو تكملةٌ) أي: تتميمٌ لكلام بذكر متعلَّقه. وقدَّم تعريف المركَّب على تعريف المفرد؛ لأنَّ تعريف المركَّب بالإيجاب، والمفردِ بالسَّلب، ولا يعقلُ سلب أمرٍ إلَّا بعد تعقُّله، والقسمةُ عند المصنِّف ثنائيَّةٌ، وعند أهل المنطق ثلاثيَّةٌ. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٣٩).

(٥) قوله: (أو له جزءٌ) أي: لا معنى له كـ: «زيد» عَلَماً، أو له جزءٌ ذو معنًى لكن لا يدلُّ عليه نحو: «عبد الله» عَلَماً، أو له جزءٌ ذو معنًى دالٌّ عليه لكن لا يكون مراداً كـ: «الحَيَوَان النَّاطق» عَلَماً؛ لأنَّ معناه حينئذٍ الماهيَّةُ الإنسانيَّة. اهـ «ملوي» بتصرف. انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٤١).

(٢٧) فَأَوَّلٌ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ بِعَكْسِ مَا تَلَا

١ - كلِّيٌّ لم يُوجَد من أفراده فردٌ.

٢ - وكلِّيٌّ وُجِدَ منها فردٌ.

٣ - وكلِّيٌّ وُجِدَ منها أفرادٌ.

وكلُّ واحدٍ من هذه الثَّلاثة قسمان:

الأوَّل: وهو الَّذي لم يُوجد من أفراده فردٌ:

١ - إمَّا مع استحالة الوجود ك: «اجتماع الضِّدَّين».

٢ - أو مع جواز الوجود ك: «بَحْرٍ مِنْ زِئْبَقٍ».

والثَّاني: وهو الَّذي وُجِد من أفراده فردٌ:

١ - إمَّا مع استحالة التَّعدُّد ك: «المَعْبُودِ بِحَقٍّ».

٢ - أو مع جواز التَّعدُّد ك: «شَمْس».

والثَّالثُ: وهو ما وُجِدَ منه أفرادٌ:

١ - إمَّا مع التَّناهي ك: «الإِنْسَان».

٢ - أو مع عدم التَّناهي ك: «نَعِيمِ أَهْلِ الجَنَّةِ، أَوْ: كَمَالِ اللهِ تَعَالَى».

● **فائدةٌ:**

اللَّفظ يُوصَف بـ«الإفراد» و«التَّركِيب» حقيقةً، ووَصْفُ المعنى بهما مجازٌ. والمعنى يُوصَف بـ«الكلِّيَّة» و«الجزئيَّة» حقيقةً، ووَصْفُ اللَّفظ بهما مجازٌ.

القول المسلم

(٢٧) - **(فَأَوَّلٌ)** أي: والأوَّلُ من هذَين، وهو المركَّب: **(مَا)** أي: لفظٌ، وهو كالجنس في التَّعريف، خَرج عنه: ما ليس بلفظٍ ك: المعاني، فلا يتناولُها لفظ المركَّب عند الإطلاق في هذا الاصطلاح.

(دَلَّ) خرج: ما لا دلالةَ له أصلاً ك: «دَيْزٍ، ورُمَعُ».

(جُزْؤُهُ) خرج به: ما ليس له جزءٌ أصلاً، ك: «باء الجرِّ، ولام الأمر»، أو له جزءٌ ولا دلالةَ له أصلاً ك: «الزَّاي» من «زَيْد».

القويسني

● فإن قلتَ: كان الأوْلى للمصنِّف أنْ يُقدِّم «المفرد» على «المركَّب»؛ لأنَّه جُزؤُه، والجُزءُ مقدَّمٌ على الكُلِّ طبعاً.

فالجوابُ: أنَّ معنى «المركَّب» ثبوتيٌّ، ومعنى «المفرد» عَدَمِيٌّ، والإثْبَاتُ أشرفُ من النَّفي، فقدَّمه عليه لذلك، وبهذا يُجابُ عن تقديمه «الكلِّيِّ» على «الجزئيِّ».

وقوله: (عَلَى جُزُءِ مَعْنَاهُ) بتحريك الزَّاي بالضَّمِّ، كما قرأ به شُعْبَةُ من رواية عَاصِمٍ.

القول المسلم

(عَلَى جُزُءِ مَعْنَاهُ) خَرج به: ما له جزءٌ وله دلالةٌ لا على جزء معناه ك: «أبْكَم»، فإنَّ له جُزءاً وهو «أَبٌ»، وجزءاً آخر وهو «كَمْ»، والأوَّلُ وهو «أب» يدلُّ على الموصوف بالأبوَّة، وليس جزء معنى «أبْكَم»، وهو الشَّخص الموصوف بالبَكَم، والثَّاني وهو «كَمْ» يدلُّ على السُّؤال عنِ العدد أو على كثرته، وليس أحدهما جزءَ معنى «أبْكَم» أيضاً.

- وخرج به أيضاً نحو: «بَعْلَبَك» عَلَماً، فإنَّ لكلٍّ من جزئيه معنًى ليس جزءاً لِمعناه حال العَلَميَّة.

● وربَّما يزاد هنا: «دَلَالَةً مَقْصُودَةً»:

- لِيخرج نحو: «الحَيَوَانُ النَّاطِقُ» مُسمًّى به إنسانٌ، فإنَّ لكلٍّ مِن جزئيه معنًى هو جزءُ مسمَّاه، لكنَّه لم تُقصد دلالته على ذلك الجزء حال العَلَميَّة؛ لأنَّ الغرضَ من العَلَم الإشعارُ بالشَّخص، لا بما فيه من الأجزاء، ولو كان كلُّ جزءٍ من اللَّفظ دالًّا على جزء المسمَّى قبل العَلَميَّة.

- وليخرجَ أيضاً نحو: «عَبْدُ اللهِ» عَلَماً؛ لأنَّ جزءَهُ الَّذي هو «عَبْدُ» يدلُّ على مطلق العُبوديَّة، وهي موجودةٌ في الشَّخص المسمَّى، ويُسمَّى هذا: «جزءاً مادِّيًّا» وهو ما له وجودٌ لفظاً كهذا، أو تقديراً كالضَّمير في «أَقُومُ»، وجزؤُهُ الَّذي هو إضافتُهُ إلى الجلالة يدلُّ على تَقييد العبوديَّة بنِسبتها إلى مَولاها وهو الله تعالى، وهو موجودٌ في المسمَّى أيضاً، ويسمَّى هذا: «جزءاً صُوريًّا»، وهو ما كان هيئةً للَّفظ، لا لفظاً مَلفوظاً أو مقدَّراً.

● وبعضُهم يزيد هنا أيضاً لفظ: «خَالِصَةً»؛ لِيخرجَ من الأعْلَام ما وُضِع لِيُشعر بالشَّخص وبما فيه من بعض المعاني، ك: «الحَيَوَانُ النَّاطِقُ» إذا وضع للشَّخص وقُصِدَ إشعارُ اللَّفظ بكلٍّ من معنيَيه عند الاستعمال، فإنَّه وإن دلَّ جزؤُهُ على جزء معناهُ فهو معيَّنٌ للشَّخص لِكونه عَلَماً عليه، فدلالةُ جزءه على جزء معناه غيرُ خالصةٍ؛ لِشَوبها بالدَّلالة العَلَميَّة.

القويسني

(٢٨) وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَعْنِي الـمُفْرَدَا كُـلِّـيٌّ اوْ جُـزْئِـيٌّ حَـيْـثُ وُجِـدَا

القول المسلم

● وقوله: «عَلَى جُزُءِ» بضمِّ الزَّاي تبعاً للجيم، لغةٌ في «الجُزْء» بسكون الزَّاي.

● وإذا عُلِم المركَّب بأنَّه ما دلَّ جُزؤه على جزءِ مَعناه، فهو (بِعَكْسِ) أي: خلافِ (مَا) أيِ: المفرد الَّذي (تَلَا) المركَّبَ، أي: تبعَهُ في كلام النَّاظم.

● وإذا كان المركَّبُ بخلاف المفرد، فالمفردُ: «ما لم يدلَّ جزؤُهُ على جزءِ معناه»:

- إمَّا لكونه لا جُزءَ له أصلاً، كـ: «باء الجرِّ، ولام الأمر».

- أو له جزءٌ لا دلالة له أصلاً، كـ: «الزَّاي» من «زَيْد».

- أو له دلالةٌ لا على جزء معناهُ، كـ: «أب» من لفظ «أَبْكَم»، فكلُّ ذلك من قَبِيل المفرد كما تقدَّم.

● وعلى زيادة قيدِ بعضهم: «دلالةً مقصودةً خالصةً» يدخلُ في المُفرد نحو: «الحَيَوَانُ النَّاطِقُ»؛ سواءٌ قُصد الإشعارُ بِمدلول جُزءَيْه أو لا، على ما تقدَّم أيضاً.

● وإنَّما قدَّم «المركَّب» في التَّعريف على «المفرد»؛ لأنَّ قيودَ «المركَّب» ثبوتيَّةٌ، وقيودَ «المفرد» عدمُ تلك القيود، كما ظهر ذلك في تعريف كلٍّ منهما، والعدمُ المضاف لا يُعلَمُ إلَّا بمعرفة ما يُضَاف إليه؛ ولهذا يقال: المركَّب يُقدَّم من حيث وصفُهُ بالتَّركيب الَّذي هو مرجعُهُ إلى قيودٍ ثبوتيَّةٍ، على المفرد الَّذي مرجعُهُ إلى قيودٍ هي عَدَمَاتُ قيود المركَّب، وإن كان المفرد من حيث وجودُ ذاته يكون مقدَّماً على المركَّب؛ إذ لا بحثَ لنا عن ذات كلٍّ منهما، بل عن وصفِ كلٍّ منهما.

(٢٨) - ثمَّ نبَّه على تقسيمٍ في «المفرد» من حيث مَعناه بقوله: (وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَعْنِي المُفْرَدَا) يعني: أنَّ معنى المفرد قِسمان؛ لأنَّه إمَّا (كُلِّيٌّ اوْ جُزْئِيٌّ)، فمعنى اللَّفظ المفرد لا يَخلو (حَيْثُ وُجِدَا) مدلولاً للفظه من أن يكون كلِّيًّا أو يكون جزئيًّا.

القويسني

(٢٨) - (وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَعْنِي) بمصدوق الضَّمير[1] (المُفْرَدَا[2]: كُلِّيٌّ، اوْ) بوصل الهمزة[3]، (جُزْئِيٌّ) متروك التَّنوين للضَّرورة، (حَيْثُ وُجِدَا) الضَّمير لـ«المفرد»، والألفُ للإشباع.

---

(١) قوله: (بمصدوق الضَّمير) أي: بما صدق عليه الضَّمير؛ أي: وقع. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٤٦).

(٢) قوله: (أعني: المُفْرَدَا) هذا إيضاحٌ وتصريحٌ بما تُفيده قاعدة رجوع الضَّمير إلى أقرب مذكورٍ. اهـ «شرح الباجوري على السُّلَّم» (ص: ٤٢).

(٣) قوله: (بوصل الهمزة) يعني: إسقاطها بعد نقل حركتها إلى التَّنوين قبلها، وإلَّا فهمزة الوصل ليست في شيءٍ من الحروف إلَّا «أل» على قول. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٤٦).

(٢٩) فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكِ الكُلِّيُّ ... كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الجُزْئِيُّ

القول المسلم

● وإنَّما جَعلنا التَّقسيم في معنى المفرد؛ لأنَّ المعنى هو الموصوف حقيقةً بكونه كلِّيًا أو جزئيًا كما يَظهرُ من تفسير كلٍّ منهما، وأمَّا وصف اللَّفظ بهما فبالتَّبع.

(٢٩) - ثمَّ فسَّر «الكلِّيَّ» من القسمَين بقوله: (فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكٍ) أي: فالمعنى الَّذي إذا أُدرِك فُهِم منه صحَّةُ اشتراك أفرادٍ كثيرةٍ فيه هو (الكُلِّيُّ كَ: «أَسَدٍ»).

● ومعنى «إفهامه صحَّة الاشتِراك»: كونُه لا يَأبى الاشتراك لكونه حقيقةً ذهنيَّةً، لا معنًى خارجيًا؛ إذِ المعنى الذِّهنيُّ منقطعٌ عنِ المُشخَّصات، فيصحُّ تحقُّقه في كلِّ فردٍ له تشخُّصٌ خارجيٌّ، ولذلك يصحُّ حملُ الكلِّيِّ على كلِّ فردٍ، والمعنى الخارجيُّ تعيَّن بمشخَّصاته وصار بها فرداً تصحُّ الإشارةُ الحسِّيَّةُ إليه حيث كان.

● والفردُ المعيَّن لا تُتعقَّلُ له أفرادٌ تشتركُ فيه، ولِذلك لا يصحُّ حمله على أفرادٍ، وعلى هذا نبَّه بقوله: (وَعَكْسُهُ) أي: وخلاف الكلِّيِّ (الجُزْئِيُّ) فهو الَّذي إذا تُصُوِّرَ وُجِد مانعاً من شركة أفرادٍ كثيرةٍ فيه.

القويسني

(٢٩) - (فَمُفْهِمُ[١] اشْتِرَاكٍ) بين أفراده بمجرَّد تعقُّله (الكُلِّيُّ[٢]).

والمعنى: فالكلِّيُّ هو ما أفهم اشتراكاً بين أفراده بمجرَّد تعقُّله؛ (كَ: «أَسَدٍ»)، و«إِنْسَانٍ»، و«حَيَوَان»؛ سواءٌ:

---

(١) قوله: (فَمُفْهِمُ) خبرٌ مقدَّمٌ، وقوله: «بمجرد» متعلِّقٌ بـ«مفهم»، وقوله: «الكلي»: مبتدأ مؤخَّرٌ.

(٢) قوله: (الكُلِّيُّ) قسَّم الأقدمون الكلِّيَّ إلى ثلاثة أقسامٍ: ١ - ما لم يوجد منه شيءٌ. ٢ - وما وجد منه واحدٌ فقط. ٣ - وما وجد منه أفراد.
فجاء المتأخِّرون وقسَّموا كلَّ قسمٍ من الثَّلاثة إلى قسمين، فصارت الأقسام ستَّةً:
فقسَّموا الأوَّل: ١ - إلى ما يستحيل وجوده كـ: «الجمع بين الضِّدَّين». ٢ - وإلى ما يمكن كـ: «بحرٍ من زِئبقٍ».
وقسَّموا الثَّاني ـ وهو ما وجد منه واحدٌ فقط ـ: ١ - إلى ما يستحيل وجود غيره معه كـ: «الإله». ٢ - وإلى ما يمكن وجود غيره معه كـ: «شمس».
وقسَّموا الثَّالث: ١ - إلى ما وجد منه أفرادٌ متناهيةٌ كـ: «أسد». ٢ - وإلى ما وجد منه أفرادٌ غير متناهيةٌ كـ: «صفةٌ، وموجودٌ، وشيءٌ، وثابتٌ»، فإنَّ أفرادها غير متناهيةٍ؛ إذ منها «الصِّفات الوجوديَّة القديمة القائمة بذاته تعالى»، وقد دلَّ الدَّليل من السُّنَّة على أنَّها لا نهاية لها، واستحالةُ وجود ما لا نهاية له إنَّما ثبتت في حقِّ الحوادث. ولم نجد هذا التَّمثيل لأحدٍ، وإنَّما يمثِّلون له بـ «حَرَكَة الفَلَك» وهو باطلٌ. اهـ «ملوي» بتصرف. انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٥١).

القول المسلم

فالكلِّيُّ على هذا: «هو الَّذي لا يمنعُ نفسُ تصوُّره من وُقوع الشِّركة فيه». والجزئيُّ: «هو الَّذي يمنعُ نفسُ تصوُّره من وقوع الشِّركة فيه».

● هذا إذا جُعِل التَّقسيمُ في المعنى وتَبِعَهُ التَّفسيرُ، وأمَّا إنِ اعتبرَ ذلك في اللَّفظ كان معنى «مُفْهِمُ اشْتِرَاكٍ»: أنَّ اللَّفظ الَّذي يُفْهِمُ معنًى يصحُّ فيه الاشتراكُ هو الكلِّيُّ، والَّذي لا يُفْهِمُ معنًى يصحُّ فيه الاشتراكُ هو الجزئيُّ.

فالعَلَمُ جزئيٌّ وضعاً واستعمالاً، وسائرُ المعارف كـ: اسمِ الإشارة، والضَّمير، وغيرِها، جزئيَّاتٌ استعمالاً، لا وضعاً؛ لصحَّة الاشتراك في معانيها باعتبار أصل الوضع.

● وإذا كان مَنَاطُ منعِ التَّصوُّر وعدمِ منعه نفسَ التَّصوُّر دخل في «الكلِّيِّ»:

- ما امتَنَعَ في الخارج اشتراكُ الأفراد فيه لِعدم وجودها:

١ - إمَّا لاستحالتها عقلاً كـ: «أفراد الشَّريك في الألوهيَّة»، فإنَّ مفهومَهُ لا يمنع تصوُّرُه وجودَ الشَّركة فيه، ولكن يمتنع عقلاً وجودُ فردٍ واحدٍ منها فضلاً عن وجود أفرادٍ متعدِّدةٍ.

٢ - وإمَّا لاستحالتها عادةً فقط كـ: «بَحْرٍ مِنْ زِئْبَقٍ»، فإنَّ أفرادَهُ لم يُوجد منها ولو واحدٌ، والعقلُ لا يَمنعها؛ إذ لو وُجدت ما لَزِمَ محالٌ، وإنَّما امتنعت عادةً.

- ودخل في الكلِّيِّ أيضاً: ما امتنعت شركةُ الأفراد فيه في الخارج لِعدم تعدُّدها، ولو وُجِد منها فردٌ واحدٌ:

الأويسني

١ - لم يوجد[1] منه فردٌ مع استحالة أن يوجدَ منه شيءٌ كـ: «الجمع بين الضِّدَّين».

٢ - أو مع إمكان أن يوجد منه فردٌ كـ: «بَحْر مِنْ زِئبق[2]».

٣ - أو وُجد منه فردٌ مع استحالة غيره كـ: «الإلَه».

٤ - أو مع إمكان غيره كـ: «شَمس».

---

(١) قوله: (سواء لم يوجد) أي: في خارج الذِّهن.

(٢) قوله: (كـ: «بحر من زِئبق») بكسر الزَّاي وسكون الهمزة وكسر الباء وفتحها. مُعرَّبٌ، ومنه ما يؤخذ من معدنه، ومنه ما يُستخرجُ من حجارةٍ معدنيَّةٍ بالنَّار، ودُخَانُهُ يُهرِّبُ الحيَّات والعقاربَ من البيت، وما أقام منها قَتَلَهُ؛ كما في «القاموس» [«القاموس المحيط» (ص: ٨٨٩)]. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٥٢).

القول المسلم

١ - إمَّا مع امتِناع غيرِ ذلك الفرد كـ: «الإلَه» وهو المعبود بالحقّ، فإنَّ تصوُّره لا يمنعُ شركَةَ أفرادٍ فيه، ولكن يمتنعُ بالدَّليل العقليّ وجودُ تعدُّدٍ في أفرادِه، فلا اشتراكَ في الخارج للأفراد فيه.

٢ - أو مع عدم الامتِناع كـ: «الشَّمْس» فإنَّ مفهومها ـ وهو الكوكب النَّهاريُّ العامُّ الضوءِ الفائضِ ـ لا يمنعُ تعدُّدَ أفرادٍ تشتركُ فيه، وإنَّما منعَ الاشتراكَ عدمُ وجودِ غيرِ واحدٍ منها.

- كما دخل في الكلِّيّ: ما له أفرادٌ مُتعدِّدةٌ تشتركُ فيه:

١ - إمَّا مع تَناهيها كـ: أفرادِ «الإنسان».

٢ - أو بِدون التَّناهي كـ: «أفرادِ الحركات الفَلَكيَّة» على مذهب الفلاسفة القائِلِين بـ: وجود حوادثَ لا أوَّل لها.

فهذه ثلاثةُ أقسامٍ داخلةٌ في تعريف الكلِّيّ:

١ - ما لا أفرادَ له: إمَّا مع امتِناعها، أو لا.

٢ - وما ليس له إلَّا فردٌ واحدٌ: إمَّا مع امتِناع غيره، أو لا.

٣ - وما له أفرادٌ متعدِّدةٌ: إمَّا مع تَناهيها، أو لا.

القويسني

٥ - أو وجد منه أفرادٌ متناهيةٌ كـ: «الإنسان».

٦ - أو غير متناهيةٍ كـ: «صفة، وموجود، وشيء» فإنَّها تصدق بصفات الله تعالى القائمةِ بذاته الَّتي لا نهايةَ لأفرادها؛ كما دلَّت عليه السُّنَّة، واستحالةُ وجود ما لا نهاية له إنَّما تثبت في حقِّ الحوادث.

(وَعَكْسُهُ) أي: عكسُ الكلِّيّ (الجُزْئِيُّ) فهو: ما لا يفهم الاشتراك بين أفراده بحسب وضعه كـ: «زيد»، فإنَّه موضوعٌ لمعنًى مشخَّصٍ لا يتناول غيره، ولا يضرُّ عروض الاشتراك اللَّفظيّ عند تعدُّد وضعه لأشخاصٍ؛ لأنَّه باعتبار كلِّ وضعٍ لا يدلُّ إلَّا على معيَّنٍ مشخَّصٍ.

ثمّ قال:

● (٣٠) وَأَوَّلاً لِلذَّاتِ إنْ فِيهَا انْدَرَجْ فَانْسِبْهُ أَوْ لِعَارِضٍ إذَا خَرَجْ

(٣١) وَالكُلِّيَاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ جِنْسٌ وَفَصْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وَخَاصْ

(٣٢) وَأَوَّلُ ثَلَاثَةٌ بِلَا شَطَطْ جِنْسٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ أَوْ وَسَطْ

(٣٠ - ٣٢) - أقول: مُرَادُه بـ«الأوَّل»: «الكلِّيّ» في قوله: «كُلِّيٌّ أَوْ جُزْئِيٌّ»؛ يعني: أنَّ الكلِّيَّ:

القول المسلم

(٣٠) - ولمَّا كان «التَّعريفُ» وهو أوَّلُ المقصودَين من الفنِّ يكونُ حدًّا ويكون رسماً، والحدُّ يكون بالذَّاتيَّات، والرَّسمُ بالعَرَضيَّات، تعرَّض للذَّاتيِّ والعَرَضيِّ فقال:

(وَأَوَّلاً لِلذَّاتِ إنْ فِيهَا انْدَرَجْ فَانْسِبْهُ) بمعنى أنَّ الأوَّل من المذكورَين ـ وهو «الكلِّيُّ» ـ إنِ اندَرج - أي: دَخل في الذَّات - فانسِبه لها، وقُل: «ذَاتيٌّ».

● والمُراد بـ«الذَّات» هنا: الماهيَّةُ والحقيقةُ، والذَّاتُ في الأصل: لفظٌ يُرادُ به معنَى: الصَّاحبة، نَقله أهلُ العرف إلى الحقيقة، فحقيقةُ «الإنسان» مثلاً ـ وهي: «الحَيَوَانُ النَّاطِقُ» ـ ذاتٌ، فكلُّ كلِّيٍّ داخلٍ فيها فهو ذاتيٌّ، فـ«النَّاطقُ»: ذاتيٌّ، و«الحَيَوَان» كذلك.

القويسني

(٣٠) - (وَأَوَّلاً) مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ يفسِّرُهُ «انْسِبْهُ» الآتي؛ أيِ: انسب أوَّلاً[1]، وهو الكلِّيُّ (لِلذَّاتِ) أيِ: الماهيَّة (إنْ فِيهَا انْدَرَجْ) أيِ: اندرج فيها بأن كان جزءاً لها؛ جنساً كـ: «الحَيَوَان» لـ«الإِنْسَان»، أو فصلاً كـ: «النَّاطِق» له.

(فَانْسِبْهُ[2]) أيِ: انسب الأوَّل.

● وقد ذكر المصنِّف في «شرحه»: أنَّ «أَوَّلاً» مفعولُ فعلٍ محذوفٍ، كما قدرناه، وأنَّ «فَانْسِبْهُ» مفسِّرٌ لذلك المحذوف.

واعترض عليه: بأنَّ «انْسِبْهُ» واقعٌ بعد «فاء» الجواب، وما بعد «فاء» الجواب لا يعمل فيما قبلها، فلا يفسِّر عاملاً فيه.

وأجيب: بأنَّ «انْسِبْهُ» مؤخَّرٌ من تقديمٍ، والتَّقدير: «وأوَّلاً انسبه للذَّات إنِ اندرج فيها»،

---

(١) قوله: (انسب أوَّلاً) بأن يقال: «كلِّيٌّ ذاتيٌّ».

(٢) قوله: (فَانْسِبْهُ) أي: من نسبة الجزء إلى الكلِّ. وقوله: «الأوَّل» أي: الكلِّيّ.

١ - إن كان داخلاً في الذَّات، بأنْ يكون جُزءاً من المعنى المدلول للَّفظ، يُقال له: كُلِّيٌّ ذاتيٌّ كـ: «الحَيَوَان» و«النَّاطِق» بالنِّسبة إلى «الإنسان».

٢ - وإن كان خارجاً عنِ الذَّات، بأن لم يكن كذلك يُسمَّى: كلِّيًا عرضيًا كـ: «المَاشِي» و«الضَّاحِك» بالنِّسبة له.

٣ - وإن كان عبارةً عنِ الماهيَّة كـ: «الإِنْسَان»، فهو ذاتيٌّ؛ بناءً على أنَّ الذَّاتيَّ: ما ليس بعرضيٍّ.

القول المسلم

وهو منحصرٌ في الجنس والفَصل؛ لأنَّ الدَّاخل في الماهيَّة ـ بأنْ كان من أجزائها ـ إنْ كان أعمَّ منها فهو جنسُها؛ إمَّا قريبٌ أو بعيدٌ على ما يأتي، وإن كان مساوياً لها فهو فصلٌ لها، ولا يُتصوَّرُ أن يكون الجزءُ أخصَّ من الماهيَّة مُطلقاً أو من وجهٍ؛ لأنَّ الأخصَّ يَصحُّ صِدقُ الأعمِّ دونَهُ، فيلزَمُ صحَّةُ صِدق الماهيَّة مع انتِفاء بعض أجزائِهَا عنها.

● وقولُهُ: «أَوَّلٌ» يجبُ رفعُهُ على الابتداء؛ لأنَّ نصبَهُ إنَّما يكون على الاشتغال، وهو ممنوعٌ هنا؛ لأنَّ ما بعد «إنْ» لا يعملُ فيما قبلها فلا يُفسِّرُ عاملاً، وسوَّغ الابتداءَ بالنَّكرة التَّفصيلُ في الكلِّيِّ.

(**أَوْ لِعَارِضٍ إِذَا خَرَجْ**) أي: وأن يكون الأوَّل ـ وهو «الكلِّيُّ» ـ خارجاً عن أجزاء الذَّات، فانْسبْهُ لعَرَضٍ وقُل فيه: «عَرَضِيٌّ» كـ: «الضَّاحِك» باعتبار ماهيَّة «الإِنْسَان».

القويسني

وعلى هذا فيكون جواب الشَّرط محذوفاً؛ لدلالة «انسبه» المذكور عليه. قاله الملوي[1]، ولا يخفى بُعد الجواب لِمَا فيه منَ التَّكلُّفات.

وقوله: (**أَوْ لِعَارِضٍ**[2]) أي: انسب الأوَّل[3] لعارضٍ (**إِذَا خَرَج**) عنِ الذَّات، فلم يكن جزءاً لها، بل كان خاصًّا كـ: «الضَّاحِك» لـ«الإنسان»، أو كان عرضاً عامًّا كـ: «الماشي» له، فانسبه لعارضٍ بأن تقول: «كلِّيٌّ عرضيٌّ»، والنِّسبةُ على غير قياسٍ[4]، فعُلِم أنَّ ما كان جزء الماهيَّة جنساً أو فصلاً فهو كلِّيٌّ ذاتيٌّ، وما كان خارجاً عنها خاصَّةً أو عرضاً عامًّا فهو كلِّيٌّ عَرَضيٌّ.

(١) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للسلم» (ص: ٢٦١).

(٢) قوله: (أَوْ لِعَارِضٍ) «أو» بمعنى «الواو»؛ أي: وانسبه لعارضٍ. . . إلخ.

(٣) قوله: (الأوَّل) هو الكلِّيُّ.

(٤) قوله: (على غير قياسٍ) أي: في كلام المناطقة.

● والكلِّيُّ الذَّاتيُّ: إمَّا أن يكون مشتركاً بين الماهيَّة وبين غيرها، أو مختصًّا بها.

١ - فالأوَّلُ يُسمَّى: جِنْساً، كـ: «الحَيَوَان» بالنِّسبة لـ«الإِنْسَان».

٢ - والثَّاني يُسمَّى: فَصْلاً، كـ: «النَّاطِق» بالنِّسبة له.

القول المسلم

● ويُعرفُ كونُ الشَّيء جزءاً من الحقيقة أو لا - فيكونُ ذاتيًّا أو عَرَضيًّا - بأن يُعرَفَ ما اعتبَرَهُ الواضعُ في أصل الوضع، فما اعتُبِرَ دخولُهُ في المسمَّى الحقيقيِّ فهو جزءٌ وذاتيٌّ، وما لا فهو عرضيٌّ.

● وفُهِمَ من هذا: أنَّ ما ليس داخلاً في الحقيقة ولا خارجاً عنها، بل هو نفسُها كـ: مجموع «الحَيَوَان النَّاطِق» لـ«الإنسان» وهو النَّوع، لا يُسمَّى ذاتيًّا ولا عرضيًّا.

وقيل: إنَّه ذاتيٌّ؛ بناءً على أنَّ الذَّاتيَّ ما ليس خارجاً عنِ الحقيقة.

ورُدَّ: بأنَّ الذَّاتيَّ ما يُنسَبُ للذَّات، والمنسوبُ خلافُ المنسوبِ إليه، ومجموعُ الحقيقة هو الذَّاتُ، فكيف يُنسَبُ لنفسه؟! ولأجل هذا كان كونُ مجموع الحقيقة ليس ذاتيًّا ولا عَرَضيًّا مذهبَ الجمهور.

ولا يَرِدُ: أنَّ «النَّاطق» مثلاً لمطلق «الحَيَوَان»؛ لأنَّه غير داخلٍ فيه، وهو عارضٌ له في الحَيَوَان الإنسانيِّ.

لأنَّا نقول: الكلامُ في الحقائق الصَّادقِ بعضُهَا على بعضٍ، و«النَّاطِقُ» لا يصدقُ إلَّا على الحَيَوَان الإنسانيِّ، لا الفرسيِّ مثلاً، والحَيَوَانُ الإنسانيُّ يدخُلُ فيه «النَّاطِقُ».

القويسني

وقضيَّةُ ذلك خروجُ النَّوع كـ: «الإنسان» عنِ الذَّاتيِّ والعَرَضِيِّ، فيكونُ واسطةً بينهما[1]، وهو أحد أقوالٍ ثلاثةٍ.

● والقولُ الثَّاني: أنَّ النَّوع ذاتيٌّ، وفسَّر الذَّاتيَّ بما ليس خارجاً عنِ الماهيَّة بأن كان جزءَها[2] أو تمامها.

● والقولُ الثَّالث: أنَّ النَّوع عَرَضيٌّ، وفسَّر العَرَضيَّ بما ليس داخلاً فيها[3]، بأن كان تمامها أو خارجاً عنها.

---

(١) قوله: (فيكون) أي: النَّوع. وقوله: (بينهما) أي: بين الذَّاتيِّ والعرضيِّ.

(٢) قوله: (بأن كان) أي: الذَّاتيُّ كـ: «الإنسان»، وقوله: (جزؤها) أي: الماهيَّة.

(٣) قوله: (فيها) أي: الماهيَّة.

(٣١) وَالكُلِّيَاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ   جِنْسٌ وَفَصْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وَخَاصْ

● والكلِّيُّ العَرَضِيُّ: إمَّا أن يكون مشتركاً أو مختصًّا.

١ - فإن كان مُشتركاً بين الماهيَّة وغيرها يُسمَّى: عَرَضاً عامًّا، كـ: «المَاشِي» بالنِّسبة لـ«الإِنْسَان».

٢ - وإن كان خاصًّا بها يُسمَّى: خاصَّةً، كـ: «الضَّاحِك» بالنِّسبة له.

٣ - والكلِّيُّ الَّذي هو عبارةٌ عن نَفْس الماهيَّة، كـ: «الإِنْسَان»، فإنَّه عبارةٌ عن مجموع: «الحَيَوَان النَّاطِق»، يُسمَّى: نَوْعاً.

القول المسلم

(٣١) - ثمَّ نبَّهَ على أقسام الكلِّيِّ بقوله: (وَالكُلِّيَاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ) أي: تنحصرُ الكلِّيَّاتُ في خمسة أقسامٍ، ولا تنقُصُ عنِ الخمسة ولا تزيدُ عليها؛ لأنَّ الكلِّيَّ:

١ - إمَّا (جِنْسٌ) وهو ما صَدق في جواب «مَا هُوَ؟» على كثيرِين مُختلفين بالحقيقة كـ: «الحَيَوَان» الصَّادقِ على «الإنسان»، و«الفَرَس»، وغيرهما.

- فخَرج عن قولنا: «ما صَدق في جواب»: ما لا يصدقُ في الجواب أصلاً، وهو العَرَضُ العامُّ الَّذي لا يُقالُ في الجواب أصلاً.

- وبقولنا: «مَا هُوَ؟» الخاصَّةُ والفصل؛ لأنَّ كلًّا منهما إنَّما يقال في الجواب عند السُّؤال بـ: «أيُّ؟».

- وبقولنا: «على كثيرِينَ مختلفين بالحقيقة»: النَّوعُ؛ لأنَّه إنَّما يقالُ على المتَّفِقِينَ بالحقيقة.

- وربَّما يخرج بقولنا: «كثيرِين»: الكلِّيُّ الَّذي هو نوعٌ أو جنسٌ عند تفصيله وكونه حدًّا،

القويسني

(٣١) - (وَالكُلِّيَاتُ) بتخفيف «الياء» للضَّرورة[1]، جمع: «كُلِّيٍّ». (خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ) أي: من غير نقصٍ؛ أي: ولا زيادةٍ أيضاً.

● **أوَّلها: (جِنْسٌ) وهو: «الكلِّيُّ المَقول على كثيرِين مختلفين في الحقيقة في جواب مَا هُوَ؟» كـ: «الحَيَوَان» فإنَّه يقال على الإنسان والفرس والحمار، ويَصدق عليها في جواب قول القائل: «ما الإنسان والفرس والحمار؟» فقال في الجواب: «حَيَوَان»، وإن شئتَ قلتَ في تعريف «الجنس»: «هو جزء الماهيَّة الصَّادق عليها وعلى غيرها».**

(١) قوله: (للضَّرورة) أي: للوزن.

فهذه الكُلِّيَّات الخمس الَّتي هي مبادئ التَّصوُّرات المُشارُ إليها بقوله: (وَالكُلِّيَاتُ . . . إلخ) البيتَ.

القول المسلم

فإنَّه إنَّما يقالُ على متَّحدٍ عند السُّؤال عنه بـ: «مَا؟»، كما إذا قيل: «مَا الإِنْسَانُ؟» فيقال: «الحَيَوَانُ النَّاطِقُ»، أو قيل: «مَا الحَيَوَانُ؟» فيقال: «الجِسْمُ النَّامِي المُتَحَرِّكُ بِالإِرَادَةِ».

وقد يُستغنى عن إخراج الحدِّ؛ لأنَّه يَرجعُ إلى النَّوع أوِ الجِنس عند عدم تَفصيله في الجواب.

وقد يُعرَّفُ الجنس بأنَّه: «جزءُ الماهيَّة الصَّادقُ عليها وعلى غيرها».

٢ - (وَ) إمَّا (فَصْلٌ) وهو: ما صدق في جواب «أيُّ شَيْءٍ هُوَ؟» قولاً ذاتيًّا.

- فخرج بـ«ما صدق»: العَرَضُ العامُّ.
- وبـ«أيُّ شَيْءٍ هُوَ؟»: الجنسُ والنَّوع؛ لأنَّهما لا يصدُقان في جواب «أيُّ شَيْءٍ هُوَ؟».
- وبقولنا: «ذَاتِيًّا»: الخاصَّةُ؛ لأنَّها إنَّما تقالُ قولاً عَرَضِيًّا.

ويُعرَّفُ أيضاً بأنَّه: «جزءُ الماهيَّة الصَّادقُ عليها دُون غيرها» كـ: «النَّاطِق» لـ: «الإِنْسَان».

٣ - وإمَّا (عَرَضٌ) عامٌّ، وهو: الكلِّيُّ الَّذي لا يقالُ في الجواب أصلاً، ويعرَّفُ بأنَّه: الكلِّيُّ الخارجُ عنِ الماهيَّة، الصَّادقُ عليها وعلى غيرها كـ: «التَّنَفُّس» لـ: «الإِنْسَان».

٤ - وإمَّا (نَوْعٌ) وهو: ما صدق في جواب «مَا هُوَ؟» على كثيرين متَّفِقِينَ بالحقيقة.

القويسني

● (وَ) ثانيها: (فَصْلٌ[١]) وهو: «جزء الماهيَّة[٢] الصَّادق عليها في جواب أيُّ شَيْءٍ هُوَ؟ المميِّز لها عن غيرها»؛ كـ: «النَّاطق» بالنِّسبة لـ«الإنسان».

---

(١) قوله: (وثانيها: فَصْلٌ) وهو: جزء الماهيَّة الصَّادق عليها في جواب: «أيُّ شَيْءٍ هُوَ؟». فـ«جزء الماهيَّة» يخرج: النَّوع، والخاصَّة مطلقاً، والعَرَض العَامّ كذلك. و«الصَّادق عليها» مخرجٌ للجزء الماديّ كـ: «السَّقف» للبيت. و«في جواب: أيّ» مخرجٌ للجنس. مثاله: «النَّاطق»؛ لأنَّه إذا سُئل عن «الإنسان» بـ: «أيُّ شيءٍ هو في ذاته؟» كان «النَّاطق» جواباً عنه؛ لأنَّه يميِّزه عمَّا يشاركه في الجنس.

وهو - أي: الفصلُ - قسمان: ١ - قريبٌ: وهو ما يميِّز الشَّيء عن جنسه القريب كـ: «النَّاطق» لـ«الإنسان». ٢ - وبعيدٌ: وهو ما يميِّز الشَّيء عن جنسه البعيد كـ: «الحسَّاس» لـ«الإنسان». اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٦٦).

(٢) قوله: (وهو جزء الماهيَّة) قيدٌ يخرج النَّوع. وقوله: «الصَّادق» يخرج الجزء الماديّ كـ: «السقف» لـ«البيت». وقوله: «في جواب أيّ شيء» قيدٌ يخرج الجنس. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٦٧).

القول المسلم

- فخرج العَرَضُ العامُّ بقولنا: «صدق في الجواب»، والخاصَّةُ والفصلُ بقولنا: «في جواب ما هو؟»، والجنسُ بقولنا: «متَّفقين بالحقيقة»؛ لأنَّه إنَّما يصدقُ على المختلِفين فيها.

وإخراجُ الحدِّ عن هذه التَّعاريف الأربعة لا يَخفى إخراجه من الأوَّل على تقدير الحاجة إلى إخراجه.

٥ - (وَ) إمَّا (خَاصْ) أي: خاصَّةٌ، وحذَفَ «التَّاء» ترخيماً بلا نداءٍ له؛ لأنَّه يجوزُ ترخيمُ غيرِ المنادى إن صلحَ للنِّداء كما عُلِمَ في محلِّه.

● ويتبيَّنُ ما ذُكِر بِبيان الفرق بين «مَا» و«أيٌّ» المذكورتَين، وذلك أنَّ «مَا» إنَّما يُسألُ بها عن حقيقة الشَّيء في أصل وَضعها، فإذا سُئِل عن حقيقة مختلِفين أو مختلفاتٍ، فالحقيقةُ الجامعةُ للمختلفين أوِ المختلفاتِ هي الجنسُ.

وإذا سُئِلَ بها عن شيءٍ واحدٍ أو أكثرَ مع اتِّحاد الحقيقة، فيُجَابُ بحقيقة المسؤول عنه، وهو النَّوعُ الصَّادقُ على ذلك الواحد أو على تِلك المتَّحِدَات في الحقيقة؛ لأنَّ النَّوع هو حقيقةُ ذلك الواحد، وهو الجامعُ للمتعدِّدات المُتَّحدة الحقيقة.

و«أيٌّ» إنَّما يُسأل بها عن مُميِّز الشَّيء عمَّا يشاركه في أمرٍ يعمُّهُ هو وغيرُه، ومعلومٌ أنَّ المميِّز لا يكونُ إلَّا فصلاً أو خاصَّةً، وأمَّا العَرَضُ العامُّ فلا يُميِّزُ المسؤولَ عنه؛ لأنَّ الفرضَ أنَّه يَعمُّ المسؤول عنه وغيرَه، فلا يُفيد في التَّمييز ولا في بَيان الحقيقة، فلا يُجاب به أصلاً؛ لأنَّ النَّوعَ إن سُئِل عن حقيقة فردٍ واحدٍ أو عن أفرادٍ متعدِّدةٍ متَّحدةِ الحقيقة أُجيب به مُجمَلاً، وإن سُئل عن كلِّيٍّ أُجيب به مفصَّلاً، ويسمَّى حينئذٍ: «حدًّا».

- فمثالُ السُّؤال عنِ المُختلفات أن يقال: «مَا الإِنْسَانُ وَالفَرَسُ وَالطَّائِرُ؟» فيُجاب بـ«الحَيَوَان»؛ لأنَّه جنسها، وهو الحقيقة الجامعةُ لها، وكذا عنِ اثنَين.

- ومثالُ السُّؤال عنِ المتَّحدات أن يقال: «مَا زَيْدٌ وَعَمْرٌو وَخَالِدٌ؟»، أو: «مَا الصَّقِلِّيُّ

القويسني

● وثالثها: (عَرَضٌ) عامٌّ، وهو: «الكلِّيُّ الخارج عنِ الماهيَّة[1] الصَّادق عليها وعلى غيرها» كـ: «الماشي» بالنِّسبة لـ«الإنسان»، ولا يقع العَرَض العامُّ في الجواب.

(١) قوله: (وثالثها: «عَرَضٌ» عامٌّ، وهو الكلِّيُّ الخارج عنِ الماهية... إلخ) لـ«الكلِّيِّ» جنسٌ، و«الخارج عنِ الماهيَّة» مخرجٌ للجنس والفصل والنَّوع، و«الصَّادق... إلخ» مخرجٌ للخاصَّة. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٦٩).

القول المسلم

وَالزِّنْجِيُّ وَالرُّومِيُّ؟» فيُجاب بـ: «الإِنْسَان»؛ لأنه هو حقيقتُها الجامعةُ لها، وهو النَّوع، وكذا السُّؤال عن واحدٍ منها.

ولو سُئل عن كلِّيٍّ وقيل: «مَا الإِنْسَانُ؟» لقيل: «هُوَ الحَيَوَانُ النَّاطِقُ»، وهو حدُّهُ.

ومثالُ السُّؤال عنِ المميِّز أن يُقال: «أَيُّ شَيْءٍ هُوَ الإِنْسَانُ مِنْ أَنْوَاعِ الحَيَوَانَاتِ؟» فيقال: «النَّاطِقُ» منها، وهو الفصلُ، أوِ «الضَّاحِكُ»، وهو الخاصَّة.

● ووجهُ انحصار الكلِّيِّ في الخمسة: أنَّ المعنى الكلِّيَّ إمَّا نفسُ الحقيقة وهو النَّوع، وإن لم يكن نفسَها فهو إمَّا داخلٌ فيها، أو خارجٌ عنها:

والأوَّل ـ وهو الدَّاخل ـ: إمَّا أن يكون أعمَّ من تلك الحقيقة، أو أخصَّ منها، أو مُساوياً، أو مبايناً، والقسمة حاصرةٌ.

- لا جائزَ أن يكون مبايناً؛ لأنَّ الكلام في الجزء الدَّاخل الصَّادق على ما دَخل فيه؛ إذ هو الَّذي يمكن الجوابُ به، والمُباين لا يصدُقُ.

- ولا جائزَ أن يكون أخصَّ، وإلَّا صدقتِ الماهيَّةُ بدون بعض أجزائها، وهو محالٌ.

- فتعيَّن أن يكون أعمَّ أو مساوياً، والأعمُّ هو الجنسُ، والمساوي هو الفصلُ، وقد تقدَّمت الإشارة لهذا.

والثَّاني ـ وهو الخارج ـ: لا يَجوز أن يكون مبايناً، وإلَّا لم يَصدق على الماهيَّة، والكلامُ في الصَّادق، فتعيَّن أن يكون إمَّا أعمَّ وهو العَرَضُ العامُّ، أو أخصَّ أو مساوياً وهو الخاصَّةُ لاختِصاصها بحقيقةٍ واحدةٍ، إلَّا أنَّ المراد بالخاصَّة هنا المُساوي؛ لأنَّ التَّعريف لا يقع بالأخصِّ؛ لخروج بعض أفراد الماهيَّة عنه، فيكونُ التَّعريفُ به غيرَ جامعٍ.

● وينبغي أن يُعرَف أنَّ النَّوع المُعرَّف بأنَّه هو المقولُ على كثيرين متَّفقين في الحقيقة هو المسمَّى بـ«النَّوع الحقيقيِّ»، وأمَّا الَّذي يسمُّونه: «النَّوعَ الإضافيَّ» فيُعرَّفُ: بأنَّه هو الكلِّيُّ المندرجُ تحت جنسٍ.

القويسني

● ورابعها: (نَوْعٌ) وهو: «الكلِّيُّ المقول على كثيرين متَّحدين في الحقيقة في جواب مَا هُوَ؟»؛ كـ: «إنسان»؛ فإنَّه يصدق على «زيد» و«عمرو» و«بكر»، فيقع جواباً عنها في مثل قولك: «مَا زيد وعمرو وبكر؟» فيقال في الجواب: «إنسان».

(٣٢) وَأَوَّلُ ثَـلَاثَـةٌ بِـلَا شَـطَـطْ ... جِـنْـسٌ قَـرِيـبٌ أَوْ بَـعِـيـدٌ أَوْ وَسَـطْ

● ثمَّ إنَّ أوَّلها ـ وهو الجنسُ ـ ثلاثةُ أقسامٍ: ١ - قريبٌ، ك: «الحَيَوَان» بالنِّسبة لـ«الإنْسَان».

القول المسلم

- وبينَهُ وبين الحقيقيِّ عمومٌ وخصوصٌ من وَجْهٍ: يجتمعان في نحوِ «الإنسان»؛ لأنه كلِّيٌّ اندرج تحت جنسٍ، وهو كلِّيٌّ صادقٌ عند السُّؤال على المتَّفقين في الحقيقة، فهو حقيقيٌّ؛ وينفردُ الإضافيُّ في نحوِ «الحَيَوَان»؛ لأنَّه إنَّما يقالُ عند السُّؤال عنِ المختلِفين في الحقيقة، فلا يكونُ حقيقيًّا، وهو مندرجٌ تحت جنسٍ، فهو إضافيٌّ، وكذا ينفردُ فيما فوقه ك: النَّامي والجسم؛ وينفردُ الحقيقيُّ بما يقالُ في السُّؤال عنِ المتَّفِقين في الحقيقة، ولم يدخل تحت جنسٍ، فلا يكون إضافيًّا بل حقيقيًّا، ويُمثَّلُ له بـ«العقل» بناءً على أنَّه لم يدخُل تحت جنس الجوهر، ولا تحت جنس العَرَض، وإنَّما تحته أشخاصٌ تختلف بالمشخَّصات والعوارض، لا بالفُصول.

● وقد عُلِمَ أنَّ النَّاظم لم يرتِّب الخمس على ما اقتضته رتبةُ التَّقديم والتَّأخير، بل أتى بها على ما سَمح به النَّظمُ.

(٣٢) - ثمَّ أشار إلى تقسيم في الجنس فقال: (وَأَوَّلٌ) وهو الجنسُ فيه (ثَلَاثَةٌ) أقسامٍ (بِلَا شَطَطْ) أي: بلا زيادةٍ على الثَّلاثة:

١ - (جِنْسٌ قَرِيبٌ) وهو الَّذي لا جنسَ تحته كـ: «الحَيَوَان»؛ إذ ليس تحته إلَّا الأنواع ك: الإنسان والفَرس ونحوهما، ويسمَّى: «الجنسَ السَّافل».

٢ - (أَوْ) جنسٌ (بَعِيدٌ) وهو الَّذي لا جنسَ فوقه ك: «الجَوْهَر»؛ إذ ليس فوقه إلَّا العوارض ك: الموجود؛ لأنَّه مشتقٌّ من الوجود الَّذي هو عَرَضٌ عامٌّ للماهيَّة، ويسمَّى: «الجنسَ الأعلى» و«جنسَ الأجناس».

القويسني

● (وَ) خامسها: (خَاصْ) أي: خاصَّةٌ، فحُذِفت «التَّاء» للضَّرورة، وهو: «الكلِّيُّ الخارج عنِ الماهيَّة الخاصُّ بها»؛ ك: «الضَّاحِك» لـ«الإنسان».

(٣٢) - (وَأَوَّلٌ) أي: الجنسُ (ثَلَاثَةٌ بِلَا شَطَطْ) أي: بلا زيادة. (جِنْسٌ قَرِيبٌ) وهو ما لا جنسَ تحته[١]، بل تحته الأنواع؛ ك: «الحَيَوَان» فإنَّه لا جنس تحته، وإنَّما تحته الأنواع ك: «الإنسان» و«الفرس» ونحوهما. (أَوْ) جنسٌ (بَعِيدٌ) وهو ما لا جنسَ فوقه وتحته الأجناس[٢]؛ ك: «الجَوْهَر»[٣].

---

(١) قوله: (ما لا جنس تحته) أي: وفوقه الأجناس، ويسمَّى: «الجنس السَّافل».

(٢) قوله: (الأجناس) ويسمَّى: «العالي».

(٣) قوله: (ك: «الجَوْهَر») وترك الجنس المنفرد؛ لأنَّه لم يظفر له بمثالٍ، ومثَّل له بعضهم بـ«العقل»؛ بناءً على جنسيَّته. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٧٦).

٢ - وبعيدٌ، ك: «الجِسْم» بالنِّسبة له.

القول المسلم

٣ - (أَوْ) جنسٌ (وَسَطْ) وهو الَّذي تحته جنسٌ وفوقَه جنسٌ ك: «الجِسْم»؛ إذ تحته جنسٌ وهو «الحَيَوَان»، وفوقه جنسٌ وهو «الجَوْهَر».

● ثمَّ الجنسُ الأعلى والأسفلُ لا يصحُّ تعدُّدهما؛ لامتناع أن يكون للماهيَّة جنسان مُتساويان في العلوِّ أوِ السُّفل، فأحْرَى أكثرُ، كما يمتنعُ أن يكون لها فَصلان متساويان؛ لأنَّ حكمة الواضع عند ملاحظة الماهيَّة للوضع لها تَقتضي أن يكون ما يدخلُ في تلك الماهيَّة يُعتبَر للإخراج عنه أو به، ويعتبرُ في ذلك ما جَعله الحكيم في الخارج لتحصيل الفائدة النَّوعيَّة. والوحدةُ تكفي في الإخراج وللفائدة؛ إذِ الزَّائد المساوي محصِّلٌ ما حَصَلَ.

- مثلاً: إذا أراد الواضع أن يضعَ حدًّا للحقيقة الإنسانيَّة، اعتبر الأجزاء الَّتي بها تكمُلُ الحقيقةُ النَّوعيَّةُ، كما فعل الحكيم في إيجادها، ومعلومٌ أنَّ آثارها إنَّما تتحقَّق بالنَّفس العاقلة، والذَّاتِ الَّتي تُلابسها النَّفسُ وتُوجَدُ بها، وتلكَ الذَّاتُ إذا تُؤُمِّلَ فيها وُجِدت: جوهراً نامياً حسَّاساً، فتُضَمُّ إلى النَّفس العاقلة، وكلُّ واحدٍ من هذه الأجزاء كافٍ في إخراج ما لا يُوجَد هو فيه عنِ الحقيقة وكافٍ في فائدته، حتَّى لو فُرِض مساوٍ له كان في فائدته تحصيلُ الحاصل.

- ولا بدَّ من انتهاء الأجزاء في الحقيقة في التَّسفُّل والعلوِّ، وإلَّا لزم التَّركُّب ممَّا لا يَنتهي.

- ولمَّا كان الأعلى منها لشُمُول جميع الأنواع، لم يتعدَّد.

- ولمَّا كان الأسفلُ لإخراج جميع ما يخرُجُ بالتَّوسُّط، لم يتعدَّد، وإلَّا كان متوسِّطاً لا أسفلَ.

- وكذا الفصلُ، لمَّا كان لإخراج جميع ما سوى النَّوع لم يتعدَّد.

- ولـمَّا كان المتوسِّطُ لإخراج بعض الأنواع دون بعضٍ، جازَ تعدُّده على حسَب تعدُّد الأنواع.

- فالجوهرُ مثلاً هو الأعلى لِجمعه جميع الأنواع الَّتي ليست من جنس العَرَض، فامتنع تعدُّده؛ إذ لا يتعدَّد إلَّا بأعلى فَوْقَه، وهو غيرُ موجودٍ، أو بمساوٍ وهو مفقودٌ أيضاً؛ لكونه لو فُرِض كتحصيل الحاصل، فينتفي لِفقدانه في نفس الأمر، ولعدم الفائدة.

القويسني

(أَوْ) جنسٌ (وَسَطْ) أي: متوسِّط، وهو ما فوقه جنسٌ وتحته جنس ك: «الجسم» فوقه «الجَوْهَر» وتحته «الحَيَوَان».

❁ ❁ ❁

٣ - ومتوسّط، ك: «النَّامِي» بالنِّسبة له.

وهو المُشارُ إليه بقوله: (وَأَوَّلٌ... إلخ) البيتَ.

* * *

- والجسمُ تحته؛ إذ يخرُجُ به النَّوعُ الَّذي هو الجوهرُ الفَردُ.

- والنَّامي تحت الجسم؛ إذ يخرجُ به النَّوعُ الجامد ك: الحجر.

- والحسَّاس تحت النَّامي؛ إذ يخرج به النَّوع الَّذي هو الشَّجرُ، وبه كمالُ الجنس السَّافل؛ إذ ليس تحته إلَّا النَّاطقُ لإخراج سائر الأنواع.

● وإذا تحقَّق أنَّ الأجزاء المتوسِّطة كلٌّ يُخرج نوعاً لم يُخرجه ما فوقه لِتكون لها الفائدة، وجب انتهاؤها؛ لئلَّا يلزمَ وجودُ ما لا ينتهي من الأنواع، ووجودُ ما ينتهي من أجزاء الماهيَّة.

● وقد تحقَّق بهذا أنْ لا تعدُّد للعالي ولا للسَّافل، ولا لكلٍّ واحدٍ بخصوصه من الأجزاء المتوسِّطة؛ لانتِفاء فائدة التَّعدُّد، وإنَّما يتعدَّد المتوسِّط؛ لأنَّه لإخراج الأنواع المرتَّبة المتعدِّدة، فيتعدَّدُ على حسَبِها.

● فقدِ اتَّضح لك بهذا الكلام وجهُ عدم تعدُّد الفصل المُساوي، والجنس العالي والأسفل، ووجهُ تعدُّدِ المتوسِّط، والله الموفِّق بِمنِّه.

● ثمَّ الَّذي ظُفِرَ به من الأجناس ثلاثةُ أقسامٍ كما تقدَّم:

١ - ما تحته جنسٌ وفوقَه جنسٌ ك: «النَّامِي»، وهو المتوسِّطُ.

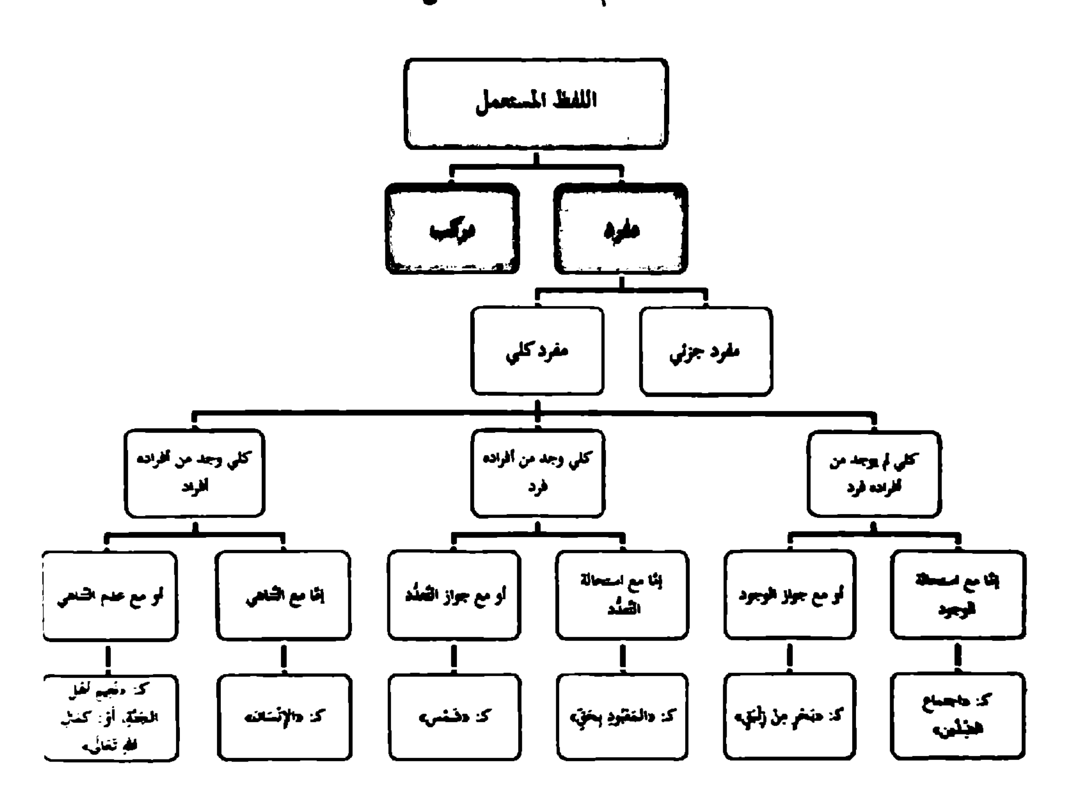
٢ - وما فوقَهُ جنسٌ وليس تحته جنسٌ ك: «الحَيَوَان»، وهو السَّافلُ.

٣ - وما تحته جنسٌ وليس فوقَه جنسٌ ك: «الجَوْهَر»، وهو العالي.

● وأمَّا ما ليس فوقَه ولا تحته جنسٌ، فلم يُظفر له بمثالٍ محقَّقٍ، وإن صحَّ عقلاً وجودُهُ، وقد يُمثِّلُ له بـ: «العَقْل»؛ بناءً على مذهب الفلاسفة من أنَّه لا يدخُلُ تحت جنس الجوهر ولا جنسِ العَرَض، وبناءً على أنَّ ما تحته من العُقُول أنواعٌ لا أفرادٌ.

* * *

أقسام اللفظ المستعمل

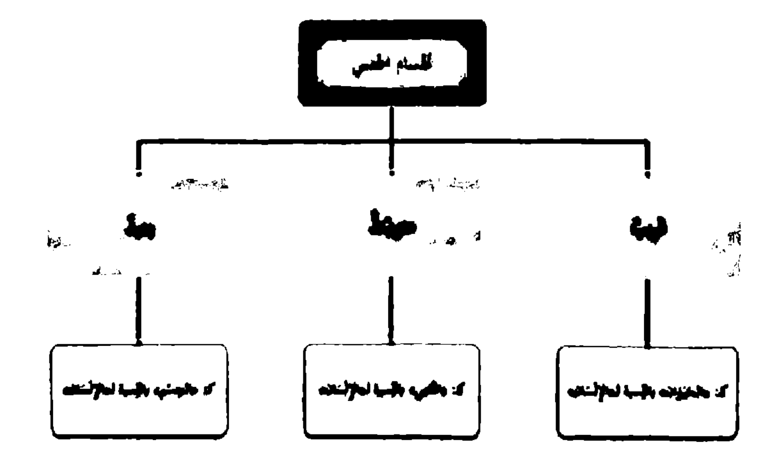


الكليات الخمس

الكليات الخمس

- الكلي الذاتي
  - الجنس
    - مشترك بين الماهيّة وبين غيرها
    - ك: «الحيوان» بالنسبة لـ«الإنسان»
  - الفصل
    - مختص بالماهية
    - ك: «الناطق» بالنسبة لـ«الإنسان»
- الكلي العرضي
  - العرض العام
    - مشترك بين الماهيّة وبين غيرها
    - ك: «الماشي» بالنسبة لـ«الإنسان»
  - الخاصة
    - مختص بالماهية
    - ك: «الضاحك» بالنسبة لـ«الإنسان»
- الكلي الذي هو نفس الماهية
  - النوع
    - ك: «الإنسان»
    - فإنّه عبارة عن مجموع: «الحيوان الناطق»

أقسام الجنس



ثمَّ قال:

(فَصْلٌ فِي بَيَانِ نِسْبَةِ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي)

- (٣٣) وَنِسْبَةُ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي ... خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلَا نُقْصَانِ
(٣٤) تَوَاطُؤٌ تَشَاكُكٌ تَخَالُفُ ... وَالاشْتِرَاكُ عَكْسُهُ التَّرَادُفُ

القول المسلم

[(فَصْلٌ فِي بَيَانِ نِسْبَةِ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي)]

(فَصْلٌ) في تقسيمٍ آخر في الألفاظ بالنِّسبة إلى المعاني الَّتي وُضِعت لها تلك الألفاظ في الجملة، وذلك باعتبار تعدُّد القسمين؛ أعني: اللَّفظ والمعنى، واتِّحادهما معاً، أوِ اتِّحادِ أحدهما دون الآخر.

- فإذا تعدَّدت الألفاظُ وكان كلُّ لفظٍ لمعنًى مبايناً لِمعنى الآخر في مفهومه كـ: «الإنسان» و«الفرس» و«الطَّائر»، فتِلك الألفاظ مُتباينةٌ؛ لتباين مفاهيمِها.

وقولنا: «مبايناً لمعنى الآخر في مفهومه» لِيدخل في التَّباين ما بينها الإطلاقُ على مصدوقٍ واحدٍ كـ: «السَّيف» و«المهنَّد» و«الصَّارم»؛ لاختلاف مفاهيمها، وما بينها مناسبةُ الاشتِقاق كـ: «العِلم، والعالِم» و«الحديد، والحدَّاد».

- وإن لم تتعدَّدِ الألفاظ والمعاني معاً، فإنِ اتَّحد اللَّفظ والمعنى معاً، وكان المعنى كلِّيًّا، فإنِ استوى المعنى في الأفراد الَّتي اشتركت فيه كـ: معنى «الإنسان» الَّذي هو: «الحَيَوان النَّاطِق»؛ لأنَّه في «زيد» كهو في «عمرو»، فاللَّفظ مُتواطئٌ؛ لتواطئ الأفراد في معناه.

- وإن لم يَستوِ فيها كـ: معنى «البياض» فإنَّه في «الثَّلج» أشدُّ منه في «العاج»، وكـ: «الوجود» فإنَّه في «القديم» أسبقُ منه في «الحادث»، وكـ: «النُّور» فإنَّه في «الشَّمس» أقوى منه في «السِّراج»، فاللَّفظُ مُشكِّكٌ؛ لتشكُّكِ النَّاظر في معناه هل لفظه متواطئٌ نظراً لِمَا به تماثلُ الأفراد فيه، أو مشتركٌ بين تلك المصاديق نظراً لِمَا به التَّخالُفُ.

- وإنِ اتَّحد اللَّفظ فقط والمعنى متعدِّدٌ، كـ: لفظ «العين» لـ: «الباصِرة» و«الذَّهب» و«الفِضَّة» و«الجاسوس»، فاللَّفظُ مشتركٌ؛ لتشارك المعاني المختلفة فيه.

القويسني

[(فَصْلٌ فِي نِسْبَةِ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي)]

(فَصْلٌ فِي نِسْبَةِ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي) ونسبة معنى لفظٍ إلى معنى لفظٍ آخر، ونسبة لفظٍ إلى لفظٍ آخر ليدخل التَّرادف.

(٣٣) وَنِسْبَةُ الألْفَاظِ لِلْمَعَانِي خَمْسَةُ أقْسَامٍ بِلَا نُقْصَانِ

(٣٣ - ٣٤) - أقول: اللَّفظُ: إمَّا أن يكون واحداً أو متعدِّداً، وعلى كلٍّ فالمعنى: إمَّا أنْ يكون واحداً، أو متعدِّداً، فالأقسامُ أربعةٌ.

القول المسلم

- وإنِ اتَّحد المعنى فقط واللَّفظُ متعدِّدٌ كـ: «الإنسان، والبشر»، و«القعود، والجلوس»، و«القيام، والوقوف»، فاللَّفظُ مترادفٌ؛ لأنَّ كلَّ فردٍ منه يعقُبُ الآخرَ في المعنى، ويأتي أثرُهُ كالرَّديف على الدَّابَّة.

● وقد تبيَّن بهذا:

- أنَّ التَّواطُؤَ والتَّشكُّك إنَّما هما عند اتِّحاد المعنى واللَّفظ الدَّالِّ عليه، وأنَّهما إنَّما يُتصوَّران في الكلِّيِّ لا في الجزئيِّ.

- وأنَّ التَّبايُنَ إنَّما هو عند تعدُّد اللَّفظ الدَّالِّ والمعنى المدلول، ويسمَّى أيضاً: «التَّخالُف».

- وأنَّ الاشتراكَ إنَّما هو عند اتِّحاد اللَّفظ الدَّالِّ وتعدُّدِ المعنى المدلول لذلك اللَّفظ.

- وأنَّ التَّرادُف إنَّما هو عند اتِّحاد المعنى وتعدُّد اللَّفظ الدَّالِّ عليه.

(٣٣) - وإلى هذا التَّقسيم أشار بقوله: (وَنِسْبَةُ الألْفَاظِ) الموضوعة (لِلْمَعَانِي) الَّتي وُضِعت لها تلك الألفاظُ في الجملة.

القويسني

(٣٣ - ٣٤) - (وَنِسْبَةُ الألْفَاظِ لِلْمَعَانِي[1]) أي: مع المعاني على أنَّ «اللَّام» بمعنى «مع»، والمرادُ بـ«المعنى» ما يُعنى؛ أي: يُقصد، فيشمل الأفراد.

---

(١) قوله: (ونسبة الألفاظ للمعاني) اعلم أنَّ النِّسب الخمسة الآتية أربعةُ أقسام؛ لأنَّ ثنتين منها بين معنى اللَّفظ وأفراده وهما: «التَّواطؤ» و«التَّشكُّك»، وواحدةٌ بين اللَّفظ ومعناه وهي: «الاشتراك»، وواحدةٌ بين اللَّفظ ولفظٍ آخر وهي: «التَّرادف»، وواحدةٌ بين معنى لفظٍ ومعنى لفظٍ آخر وهي: «التَّباين»، وما قد يقع من الحكم بالتَّباين بين الألفاظ فهو بالنَّظر إلى معانيها لا إليها نفسها.

إذا علمتَ ذلك علمت أنَّ في التَّرجمة قصوراً؛ لأنَّها لا تفي إلَّا بنسبتين، ولمَّا كان ظاهر قول المصنِّف: «وَنِسْبَةُ الألْفَاظِ لِلْمَعَانِي» لا يفي إلَّا بالَّتي بين اللَّفظ ومعناه، احتاج الشَّارح إلى التَّكلُّف الآتي.

وبقي على المصنِّف:

١ - التَّساوي وهو: الاتِّحاد ماصدقاً والاختلاف مفهوماً؛ كما في: «الكاتب بالقوَّة، والضَّاحك بالقوَّة».

٢- والعموم والخصوص الوجهيُّ وهو: اجتماع الشَّيئين في مادَّةٍ وانفرادُ كلٍّ منهما في أخرى؛ كما في: «الإنسان، والأبيض».

=

(٣٤) تَـوَاطُـؤٌ تَـشَـاكُـكٌ تَـخَـالُـفُ وَالاشْـتِـراكُ عَـكْـسُـهُ الـتَّـرَادُفُ

القول المسلم

● وإنَّما قُلنا كذلك؛ لأنَّه لا يُشترط فيما ذكر وضعُ المجموع للمجموع، ولأنَّ الألفاظ الَّتي قُوبِلت بما لم تُوضَع لها من المعاني أصلاً لا يُتصَوَّرُ فيها التَّقسيم.

(خَمْسَةُ أَقْسَامٍ) أي: تَنشأ عن تلك النِّسبة خمسةُ أقسامٍ، وإنَّما فسَّرناهُ بذلك؛ للعلم بأنَّ النِّسبة لا تنقسمُ بما ذُكر بنفسها، بل هي منشأ الأقسام الخمسة النَّاشئة عن نسبة الألفاظ الموضوعة للمعاني الَّتي وُضِعت لها تلك الألفاظ في الجملة كما ذكر سابقاً.

هي (بِلَا نُقْصَانِ) منها ولا زيادةٍ عليها:

(٣٤) - ١ - (تَوَاطُؤٌ) وتقدَّم ما يُفيد أنَّه هو كونُ معنى اللَّفظ مستوياً في أفراده كـ: معنى «الإنسان».

القويسني

ومتعلِّقُ النِّسبة محذوفٌ؛ أي: لبعضها، ففي الكلام حذفٌ؛ أي: ونسبةُ الألفاظ والمعاني بعضها لبعضٍ: (خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلَا نُقْصَانِ) ولا زيادة؛ لأنَّ اللَّفظ[1] إمَّا كلِّيٌّ أو جزئيٌّ.

- والأوَّل: إن كان معناه واحداً:

١ - فإن كان[2] مُستوياً في أفراده[3]، فالنِّسبة بينه وبين أفراده: (تَوَاطُؤٌ) وهو القسم الأوَّل من الخمسة؛ كـ: «الإنسان»، فإن معناه لا يختلف في أفراده[4]، ويسمَّى ذلك المعنى: «متواطئاً»؛ لتواطئ أفراده؛ أي: توافقهما فيه، فإنَّ أفراد «الإنسان» كلَّها متوافقةٌ في معناه من

= ٣- والعموم والخصوص المطلق وهو: اجتماع الشَّيئين في مادَّةٍ وانفرادُ أحدهما فقط في أُخرى؛ كما في: «الإنسان، والحيوان».

ويمكن إدراج هاتين النِّسبتين في «التباين»، بأن يُراد به ما يشمل التَّباين الجزئي، بل والَّتي قبلها في «التَّرادف» بأن يُراد به الاتِّحاد ماصدقاً؛ سواءٌ كان مع اتِّحاد المفهوم أو اختلافه. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٨٢).

(١) قوله: (اللَّفظ ... إلخ) أي: المفرد.

(٢) قوله: (فإن كان) أي: المعنى.

(٣) قوله: (في أفراده) أي: اللَّفظ.

(٤) قوله: (لا يختلف في أفراده) وإلَّا، بأن اختلف فيها، فالنِّسبة بينهما: «تَشَاكُكٌ» ويُقال: تَشَكُّك كـ: «النُّور»، فإنَّه في الشَّمس أقوى منه في القمر.

ويُسمَّى اللَّفظ في الأوَّل: «متواطئاً» كمعناه، وفي الثَّاني: «مشكِّكاً» كمعناه. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٨٦).

١ - فمثالُ اتّحاد اللّفظ والمعنى: «إنْسانٌ».

٢ - ومثالُ اتّحاد اللّفظ وتعدُّد المعنى: «عَيْنٌ»، فإنّه يُطلق على: البَاصِرَة، والجَارِيَة، وغيرهما.

فالقسمُ الأوّل: إنِ اتّحد المعنى في أفراده سُمّي: كلّيًّا مُتواطِئاً كـ: «الإنْسَان».

القول المسلم

٢ - و(تَشَاكُكٌ) وتقدّم ما يُفيد أنّه هو كون معنى اللّفظ متفاوتاً في مصدُوقاته كـ: معنى «البياض».

٣ - و(تَخَالُفٌ) أي: تباينٌ، وتقدّم ما يُفيد أنّه هو كونُ المعاني متعدّدةً لألفاظٍ متعدّدةٍ كـ: «الإنسان» و«الفرس» لِمعنيَيهما.

٤ - (وَالاشْتِرَاكُ) وتقدّم ما يُفيد أنّه كون اللّفظ الواحد تشتركُ فيه معانٍ أو مَعنيان، كـ: لفظ «العين» لِمعانيه.

القويسني

الحَيَوَانيَّة والنَّاطقيَّة، وإنّما الاختلافُ بينهما بعوارضٍ خارجيَّةٍ كـ: البياض، والسَّواد، والطُّول والقِصَر.

٢ - فإن كان معناه مختلفاً[1] في أفراده كـ: «النُّور»، فإنَّ معناه في «الشَّمس» أقوى منه في «القمر»، وكـ: «البياض» فإنَّ معناه في «العاج» أقوى منه في «الثَّوب»؛ فالنِّسبةُ بينه وبين أفراده: (تَشَاكُكٌ)، ويقالُ للمعنى: مُشَكِّكٌ؛ لأنَّ النَّاظر إذا نظر في الأفراد باعتبار أصل المعنى ظنَّه متواطئاً كمعناه، وفي الثَّاني مشكِّكاً كمعناه.

- وإذا نظر بين معنى اللّفظ وبين معنى لفظٍ آخر:

٣ - فإن لم يصدق أحدهما على شيءٍ ممَّا صدق عليه الآخر، فالنِّسبةُ بينهما (تَخَالُفٌ) أي: تباينٌ كـ: «الإنسان» و«الفرس»؛ ويسمَّى معناهما: «متبايِنَين» كلفظهما.

٤ - (وَ) اللّفظ المفرد إن تعدَّد معناه كـ: «عين» للباصرة والجارية، وكـ: «مِخْفَد»[2] بوزن «مِنْبَر» لطرف الثَّوب والقَدَح الَّذي يُكال به، فالنِّسبة بينه وبين ما له من المعاني: (الاشْتِرَاكُ)؛ لاشتراك المعنيَين في اللّفظ الواحد.

---

(١) قوله: (مختلفاً) أي: متفاوتاً. اهـ

(٢) قوله: (وكـ: «مِخْفَد») أي: وضع «المِخْفَد»، وضع لطرف الثّوب وللقدح، وسواءٌ تعدّد وضعه من لغةٍ واحدةٍ أو من لغات مختلفة، نصَّ عليه الفخر في «الملخص». اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٨٧).

وإنِ اختَلَف فيها بالشِّدَّة والضَّعف سُمِّي: كليًّا مُشَكِّكاً كـ: «البَيَاض»، فإنَّ معناه في الورق أقوى من معناه في القَميص مثلاً.

والقِسمُ الثَّاني: وهو ما اتَّحد فيه اللَّفظُ وتعدَّدَ المعنى؛ يُسمَّى: مُشْتَرَكاً.

٣ - ومثالُ ما تعدَّد فيه اللَّفظُ واتَّحَدَ المعنى: «إنْسَانٌ» و«بَشَرٌ»، فهما: مُتَرَادِفَان، والنسبة بينهما: التَّرادُف.

٤ - ومثالُ ما تعدَّد فيه اللَّفظُ والمعنى: «إنْسَانٌ» و«فَرَسٌ»، فهما: مُتَبَايِنَان، والنِّسبةُ بينهما التَّبَايُنُ.

فهذه الأقسامُ الخمسةُ الَّتي ذكرها في قوله: (وَنِسْبَةُ الأَلْفَاظِ ... إلخ) البيتين، ومُرادُهُ بـ«التَّخَالُف»: التَّبَايُنُ.

القول المسلم

٥ - و(عَكْسُهُ) أي: عكس الاشتراك هو: (التَّرَادُفُ) وتقدَّم ما يُفيد أنَّه هو كون اللَّفظ متعدِّداً والمعنى واحداً كـ: «الجلوس» و«القعود» لمعناهما.

وكونه عكس الاشتراك ظاهرٌ؛ لأنَّ الأوَّل مرجعُهُ لتعدُّد المعنى دون اللَّفظ، والثَّاني مرجعُهُ لتعدُّد اللَّفظ دون المعنى، فأشبَهَ ما وقع بينهما عكس القضيَّة في وصف ما تقدَّم من الأوَّل بوصف ما تأخَّر من الآخر، كالقضيَّة مع عكسها.

القويسني

٥ - وإن تعدَّد اللَّفظ واتَّحد المعنى كـ: «الإنسان» و«البشر»، فالنِّسبةُ بين اللَّفظين: «التَّرادف» كما قال: و(عَكْسُهُ) أي: وعكس الاشتراك وهو تعدُّد اللَّفظ مع اتِّحاد المعنى (التَّرَادُفُ) لترادف اللَّفظين على المعنى الواحد.

ثمَّ قال:

● (٣٥) وَاللَّفْظُ إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرُ   وَأَوَّلٌ ثَلَاثَةٌ سَتُذْكَرُ

(٣٦) أَمْرٌ مَعَ اسْتِعْلَا وَعَكْسُهُ دُعَا   وَفِي التَّسَاوِي فَالْتِمَاسٌ وَقَعَا

(٣٥ - ٣٦) - أقول:

اللَّفظُ: إنِ احتمل الصِّدق والكَذِب فهو: خَبَرٌ كـ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، وإن وُجِد معناه به فهو: طَلَبٌ؛ أي: إنشاءٌ؛ كقولك: «اعْلَمْ يَا زَيْدُ».

القول المسلم

(٣٥) - ثمَّ نبَّه على تقسيمٍ آخر في اللَّفظ المركَّب بعد أن فرغَ من الكلام على المفرد، وكان ينبغي له تأخيرُهُ إلى ما بعد المعرِّفات؛ لأنَّه أنسبُ بالقضايا منه بالمفردات، فقال: (وَاللَّفْظُ) المركَّبُ المفيدُ: (إِمَّا طَلَبٌ) للفعل بالقصد الأوَّل، (أَوْ) إمَّا (خَبَرٌ) وسيأتي تعريفه.

(وَأَوَّلٌ) وهو طلبُ الفعل بالقصد الأوَّل (ثَلَاثَةٌ) أقسامٍ (سَتُذْكَرُ) الآن:

(٣٦) - الأوَّل منها: (أَمْرٌ) أي: ما يسمَّى: «أمراً»، وهو طلب الفعل (مَعَ اسْتِعْلَا) أي: مع عدِّ الآمر نفسَهُ عالياً وإن لم يكن عالياً في نفسه، فالاستعلاءُ المطابقُ كقول السَّيِّد لعبده على وجه

القويسني

(٣٥ - ٣٦) - (وَاللَّفْظُ) أيِ: المستعمل:

١ - (إِمَّا طَلَبٌ): إن أفاد الطَّلب كـ: «اضْرِبْ»[1] و«لَا تَقُمْ».

٢ - (أَوْ خَبَرٌ): إنِ احتمل الصِّدق أوِ الكذب كـ: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

(وَأَوَّلٌ[2]) مبتدأ والمسوِّغ له إرادة التَّفصيل، (ثَلَاثَةٌ) خبره، (سَتُذْكَرُ) في البيت عَقِبه.

والتَّقسيمُ لطلب الفعل دون طلب التَّرك كما يفيده قوله: (أَمْرٌ) وهو ما دلَّ على طلب الفِعل بذاته كـ: «اضْرِبْ». (مَعَ اسْتِعْلَا[3]) أي: مع إظهار الطَّالب[4] العلوَّ على المطلوب منه،

---

(١) قوله: (كـ: «اضْرِبْ») إشارةٌ إلى أنَّ الطلب: طلبُ فعلٍ، وهو الَّذي قسَّمه المصنِّف بقوله: «وَأَوَّلٌ ثَلَاثَةٌ... إلخ»، وقوله: «ولَا تَقُمْ... إلخ» إشارةٌ إلى طلب التَّرك، وهو النَّهي كقولك: «لَا تَضْرِبْ». اهـ «ملوي» بتصرف. انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٨٨).

(٢) قوله: (وَأَوَّلٌ) وهو الطَّلب.

(٣) قوله: (مَعَ اسْتِعْلَا) أي: حالة كونه مع استعلاء؛ أي: طلب العلوّ. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٩٠).

(٤) قوله: (مع إظهار الطَّالب) أي: سواءٌ كان عالياً في نفس الأمر أو لا. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٩٠).

والأوَّل يأتي عند قوله: «مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذَاتِهِ جَرَى ... إلخ» البيتَ.

القول المسلم

الاستعلاء: «قُمْ لِخِدْمَتِكَ». والاستعلاءُ الغيرُ المطابق كقول العبد لسيِّده على وجه الاستعلاء: «أَطْعِمْنِي».

- (وَعَكْسُهُ دُعَا) أي: والثَّاني منها وهو المسمَّى: «دعاءً» عكسُهُ، أي: خلافُهُ، وهو طلب الفعل مع عدم الاستعلاء، بل مع الخضوع والتَّذلُّل.

وظاهرُهُ: أنَّ مجرَّدَ الطَّلب مع الخضوع والتَّذلُّل يُسمَّى: «دعاءً»، وإن كان الطَّالبُ عاليًا. فيشملُ قسمَين كما قبله، فقولُ السَّيِّد لعبده على وجه التَّذلُّل: «قُمْ» يكون دعاءً، كقول العبد لسيِّده على وجه الخضوع: «أَطْعِمْنِي».

- (وَفِي التَّسَاوِي، فَالْتِمَاسٌ وَقَعَا) أي: والثَّالث من تلك الأقسام ما يسمَّى: «الْتِمَاسًا». وهو طلبُ الفعل الواقع من مُساوٍ للمطلوب، وشرطُ التَّساوي في الالتماس يحتملُ أن يكون باعتبار عدِّ الطَّالب نفسَهُ كذلك وإن كان أعلى أو أدنى، فيشملُ ثلاثة أقسام: طَلبُ المساوي في نفس الأمر، وطلب الأدنى، وطلب الأعلى، ويحتملُ أن يكون باعتبار نَفْس الأمر فلا يشمل إلَّا القسم الأوَّل.

● وإنَّما حَملنا «الطَّلب» في كلامه على طلب الفعل بالقصد الأوَّل؛ لتقسيمه له إلى الأمر والدُّعاء والالتماس، والمُنقسِمُ لذلك هو الطَّلب المذكور.

● ويُحتمَلُ أن يُريدَ بالطَّلب مطلقه، فيشملُ الصَّريح؛ سواءً كان بصيغة «افْعَلْ» أو «لِتَفْعَلْ»، أو باسم الفعل كـ: «نَزَالِ»، ويشملُ: الاستفهام والعرض والتَّحضيض والتَّمنِّيَ والتَّرجِّي والنَّهي.

- وإنَّما لم يكن الاستفهام أمراً بالقصد الأوَّل؛ لأنَّه سؤالٌ عنِ الواقع أو عن ما سيقع.

القويسني

(وَعَكْسُهُ) أي: طلب الفعل لا مع استعلاء، بل مع خضوعٍ وإظهارِ الطَّالب[1] الانخفاض عن المطلوب منه: (دُعَا) أي: يسمَّى بذلك في الاصطلاح.

(وَ) الطَّلبُ (فِي) حال (التَّسَاوِي، فَالْتِمَاسٌ[2]) بزيادة «الفاء» في الخبر؛ أي: يسمَّى بذلك عند إظهار الطَّالب المساواة للمطلوب منه. (وَقَعَا[3]) أي: ثبت.

---

(١) قوله: (وإظهار الطَّالب) أي: كقول الخادم لسيِّده: «أَطْعِمْنِي بِرَحْمَتِكَ» فهو دعاء.

(٢) قوله: (فَالْتِمَاسٌ) أي: يسمَّى التماساً؛ كقول بعض الخَدَمة لبعض: «أَطْعِمْنِي بِعِمَامَتِي».

(٣) قوله: (وَقَعَا) بألف الإطلاق. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٩٠).

والثَّاني ثلاثة أقسام؛ لأنه:

١ - إن كان من مُسْتَعلٍ؛ كقول المَخْدُوم لِخَادِمِه: «اسْقِنِي مَاءً»، فهو: أمْرٌ.

٢ - وإن كان من الأدنى؛ كقول الخَادِمِ لسيِّده: «أَعْطِنِي دِرْهَماً»، فهو: دُعَاءٌ.

٣ - وإن كان من مُسَاوٍ يُسمَّى: الْتِمَاساً؛ كقول بعض الخَدَمَة لبعض: «أَعْطِنِي عِمَامَتِي».

القول المسلم

وصريحُهُ استخراجُ ما عند المُخاطب في أمرين جُهِل الواقعُ منهما، فليس كـ«افْعَلْ» في الدِّلالة على خصوص طلب إيجاد الفعل، ولكن يَتضمَّن عرفاً إظهارَ الرَّغبة في الإخبار عن ما وقع أو يقع، وفي ضمن ذلك طلبُ الإخبار.

- وأمَّا العَرْضُ والتَّحضيضُ فمدلولُهما إظهارُ الرَّغبة في الفعل، وأصلُهما الاستفهام، ويتضمَّنان عُرفاً طلب الفعل، فليسا دالَّين بالقصد الأوَّل على طلب الفعل كدلالة «افْعَلْ».

- وأمَّا النَّهيُ فإذا بُنِيَ على أنَّه لطلب نفيِ الفعل لم يدلَّ على طلب الفعل قصداً؛ إلَّا أنَّه يتضمَّن طلبه بناءً على أنَّ النَّهيَ عنِ الشَّيء يقتضي الأمر بضدِّه.

- وأمَّا التَّمنِّي والتَّرجِّي فإذا قيل: «لَيْتَكَ تَفْعَلُ»، «لَعَلَّكَ تَفْعَلُ»، فمدلولُهما بالقصد الأوَّل إظهارُ محبَّة الفعل وتَمنِّيه، أو رجاءُهُ، ويلزمُ ذلك عُرفاً طلبُهُ.

وإذا حُمِل الكلامُ على هذا كان قولُهُ: «وَأَوَّلٌ ... إلخ» تفصيلٌ في بعض ما اشتمل عليه، ويكونُ في الكلام شِبهُ الاستخدام: وهو أن يُعادَ الضَّميرُ على لفظٍ مراداً به خِلاف ما أُريد به أوَّلاً.

القويسني

وهذا التَّقسيمُ الَّذي مشى عليه النَّاظم طريقةٌ لبعضهم، والرَّاجحُ تسمية الكلِّ: «أمراً»، أوِ الغرضُ من التَّقسيم بيان الخبر[1]؛ لأنَّ المنطقيَّ لا يَبحث إلَّا عنِ الخبر، ولا بحث له عنِ الطَّلب بأقسامه.

* * *

---

(١) قوله: (أوِ الغرض من التَّقسيم بيان الخبر ... إلخ) أي: فذكر غير الخبر من الطَّلب، وأقسامه، والنِّسب الخمس استطراديٌّ.

وأقول: هذا غير ظاهر؛ أمَّا أوَّلاً: فلأنَّ المصنِّف قد ميَّز الخبر في باب القضايا بأتمِّ من تمييزه له هنا؛ لأنَّه ذكر هناك تعريفه، وأنَّه يرادف القضيَّة، فلو كان ذكر هذا الفصل لأجل تمييزه لاستغنى عنه بتمييزه هناك. وأمَّا ثانياً: فلأنَّه لا يظهر أنَّ ذكر النِّسب الخمس السَّابقة في هذا الفصل على سبيل الاستطراد والتَّبع، وإن ظهر أنَّ ذكر الطَّلب وأقسامه على سبيل الاستطراد والتَّبع. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٩٧).

وهذا معنَى قوله: (وَاللَّفْظُ إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرُ . . . إلخ) البيتَين، وفي هذا المبحثِ كلامٌ في علم الأصول.

* * *

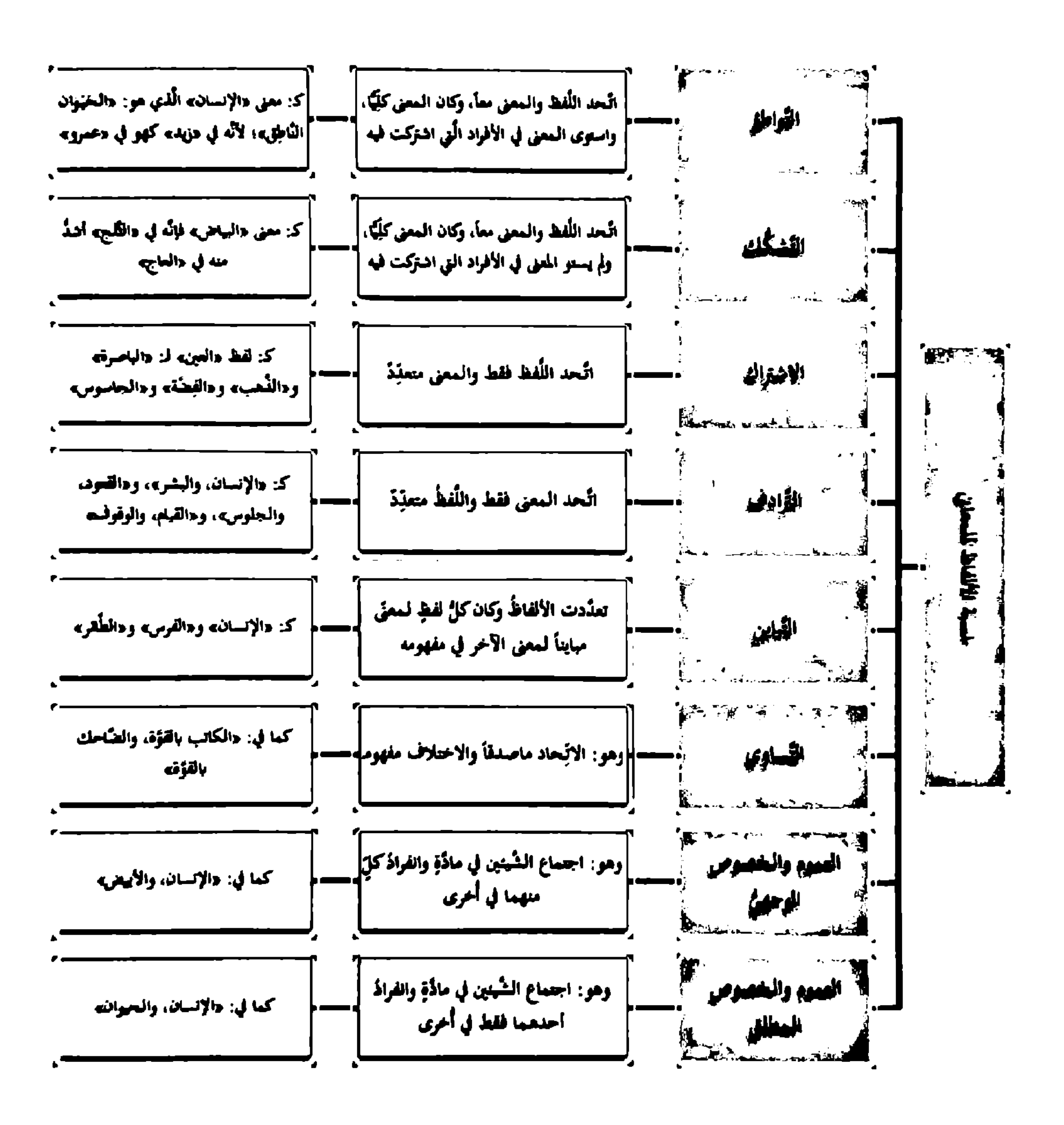
القول المسلم

● ثمَّ إنَّ هذا الحمل مع كونه فيه بُعدٌ ما، يَرِدُ عليه: أنَّ الحصر في كلامه لا يصحُّ أيضاً؛ لِخروج ما ليس أمراً ولا خبراً، كلفظ «بِعْتُ» و«اشْتَرَيْتُ»، وجملةِ القسم غير الجوابيَّة، ونحوِ ذلك؛ فإنَّه إنشاءٌ وتنبيهٌ، لا خبرٌ ولا طلبٌ.

* * *

القويسني

نسبة الألفاظ للمعاني



ثمَّ قال:

(فَصْلٌ فِي الكُلِّ وَالكُلِّيَّةِ وَالجُزْءِ وَالجُزْئِيَّةِ)

● (٣٧) الكُلُّ حُكْمُنَا عَلَى المَجْمُوعِ ... كَكُلُّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وُقُوعِ

(٣٨) وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِمَا ... فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عُلِمَا

(٣٩) وَالحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ الجُزْئِيَّهْ ... وَالجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّهْ

(٣٧ - ٣٩) - أقول:

الكُلُّ: هو المجموع المحكومُ عليه؛ كقولك: «أَهْلُ الأَزْهَرِ عُلَمَاءُ»؛ إذ فيهم مَنْ لم يَشُمَّ للعلم رائحةً.

القول المسلم

(فَصْلٌ فِي الكُلِّ وَالكُلِّيَّةِ وَالجُزْءِ وَالجُزْئِيَّةِ)

(فَصْلٌ فِي) بيان الفَرق بين (الكُلِّ وَالكُلِّيَّةِ، وَ) الفرقِ بين (الجُزْءِ وَالجُزْئِيَّةِ)؛ لأنَّ الأَوَّلَيْن اشتركا في المادَّة اللَّفظيَّة، فقد يُتوهَّمُ التَّرادفُ في ذلك.

● ثمَّ إنَّ لفظ «كُلٌّ» موضوعٌ لمجموع أشياءٍ كلٌّ واحدٍ من تلك الأشياء جُزءُ ذلك المجموع، فموضوعُهُ تصوُّريٌّ، ولفظُ «الكُلِّيَّةِ» موضوعٌ اصطلاحاً لقضيَّةٍ حُكِمَ فيها على كلِّ فردٍ من أفراد الموضوع، فموضوعُهُ تصديقيٌّ، والجزءُ بعضُ الكلِّ، فمدلولُهُ تصوُّريٌّ كالكُلِّ، والجزئيَّة موضوعُهَا قضيَّةٌ محكومٌ فيها على بعض أفرادِ الموضوع، فمدلولُه تصديقيٌّ.

(٣٧) - (الكُلُّ) أي: حكمُ الكلِّ هو (حُكْمُنَا عَلَى المَجْمُوعِ) أي: مجموع أشياءَ كلُّ واحدٍ منها لا يستقلُّ بالحكم، كقولنا: «هَؤُلَاءِ العَشَرَةُ يَحْمِلُونَ هَذِهِ الصَّخْرَةَ»، إذا فُرِضَ أنَّ بعض العشرة لا يَستطيع حملها، هذا حُكمُ الكلِّ في الإثبات.

القويسني

[فَصْلٌ فِي الكُلِّ وَالكُلِّيَّةِ وَالجُزْءِ وَالجُزْئِيَّةِ]

ولـمَّا ذكر الكلِّيَّ[1] والجزئيَّ استطرد فذكر ما يشاركهما في المادَّة، وهو الكلُّ والكلِّيَّة والجزءُ والجزئيَّة، فقال: (فَصْلٌ فِي الكُلِّ وَالكُلِّيَّةِ وَالجُزْءِ وَالجُزْئِيَّةِ).

(٣٧) - (الكُلُّ حُكْمُنَا عَلَى المَجْمُوعِ) أي: على جملة الأفراد من حيث كونها مجموعة؛

---

(١) قوله: (الكلِّيّ) هو ما أفهم الاشتراك، والجزئيّ: هو ما لم يفهم الاشتراك. اهـ

والكُلِّيَّةُ: الحكمُ على كلِّ فردٍ؛ كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ قَابِلٌ لِلْفَهْمِ».

والجزئيَّةُ: الحكمُ على بعض الأفراد؛ كقولك: «بَعْضُ أَهْلِ الأَزْهَرِ عُلَمَاءُ».

والجُزْءُ: ما تركَّب منه ومن غيره كلٌّ؛ كـ: «السَّمُرِ والخَيْطِ» للحَصِير، فكلٌّ منهما يُقال له: جُزْءٌ، والحصيرُ: كلٌّ.

وأشار المصنِّف بقوله: (كَكُلُّ ذَاكَ . . . إلخ) إلى حديث ذي اليَدين المشهور، لمَّا قال للمصطفى ﷺ: «أَقَصُرَتِ الصَّلاةُ أم نَسِيتَ يَا رَسُولَ الله؟»، فَقَال ﷺ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ»[1]

القول المسلم

وأمَّا حكمُهُ في السَّلب فهو النَّفيُ عنِ المجموع، كقولنا: «مَا أَعْطَيْتُ كُلَّ العَشرَةِ»، ولا يُنافي الثُّبوت للبعض، بلِ الغالبُ في استعماله الثُّبوتُ للبعض.

أمَّا الحكمُ الواقع في الكلِّيَّة فهو في الإثبات حكمٌ بالمحمول على كلِّ فردٍ فردٍ، بحيثُ يستقلُّ كلُّ فردٍ بذلك المحمول، كقولنا: «كُلُّ جَاهِلٍ مُفَرِّطٌ فِيمَا يَلْزَمُهُ».

وفي السَّلب نفيُ المحمول عن كلِّ فردٍ فردٍ، بحيثُ لا يتَّصفُ شيءٌ من أفراد الموضوع بالمحمول، كقولنا: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِطَائِرٍ».

● ثمَّ مثَّل المصنِّفُ بحكم السَّلب في باب الكُلِّ بقوله: (كَـ: كُلُّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وُقُوعِ) وأشار بذلك إلى ما قِيل فيما ورد من أنَّه ﷺ لمَّا سلَّم من اثنتَيْن قال له ذو اليدَين ﷺ: «أَقَصُرَتِ

القويسني

بحيث لا ينفرد فردٌ منها بالحكم، كقولنا: «كُلُّ بَنِي تَمِيمٍ يَحْمِلُونَ الصَّخْرَةَ العَظِيمَةَ»؛ أي: هيئتهم المجتمعة من الأفراد، لا كلُّ فردٍ منهم على حِدَته.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ[2] يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ[3]﴾ [الحاقة: ١٧]، فإنَّه حكمٌ بالحمل على الهيئة المركَّبة من كلٍّ من الثَّمانية مجتمعِين، لا على كلٍّ منهم باستقلاله.

ومثَّل المصنِّف الحكم على المجموع بقوله: (كَكُلّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وُقُوعِ) وهو معنى الحديث[4] المروي من قوله ﷺ:

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٥٧٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥٧٩)، من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٢) قوله: (فَوْقَهُمْ) أي: فوق الثَّمانية، فهو من عود الضَّمير على متأخرٍ لفظاً متقدِّمٍ رتبةً؛ أي: حال كونه فوق الثَّمانية يوم القيامة؛ لثقله حينئذٍ، بخلاف الدُّنيا فإنَّ الحامل له أربعةٌ. اهـ «حاشية الصَّبَّان» بتصرف (ص: ٣٠٠).

(٣) قوله: (ثَمَانِيَة) أملاكٍ، وقيل: ثمانية صفوفٍ. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٣٠٠).

(٤) قوله: (وهو معنى الحديث) وأما لفظه فقال أبو هُرَيْرَةَ ﷺ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ صَلَاةَ العَصْرِ، فَسَلَّمَ من =

والتَّحقيقُ أنَّه من باب الكلِّيَّة لا الكُلِّ، بدليل قوله للمصطفى ﷺ: «بَلْ بَعْضُ ذَلِكَ قَدْ كَانَ».

* * *

القول المسلم

الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟»، فقال له ﷺ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَقَعْ»؛ أي: لم يقع مجموع القصر والنِّسيان؛ أي: بلِ الواقع بعضُهُ، على ما هو طريق النَّفي في باب الكلِّ، وهو أنَّه لا يُنافي الثُّبوت للبعض، وأنَّ الثُّبوت له أغلبُ الاستعمال، وعليه عوَّل النَّاظمُ في التَّمثيل.

● ولكنَّ المحقِّقون على أنَّ الحديث من باب الكلِّيَّة، وأنَّ المرادَ: لم يقع شيءٌ من القَصْر والنِّسيان، وهو الَّذي فَهِم منه ذو اليدَين، ولذلك قال: «بَلْ بَعْضُ ذَلِكَ وَقَعَ يَا رَسُولَ اللهِ»، فقال ﷺ: «أَحَقٌّ مَا يَقُولُ ذُو اليَدَيْنِ؟» فقالوا: نعم. فرَجع رسول الله ﷺ إلى الصَّلاة فكمَّلها، ثمَّ سجد بعد السَّلام، فكان تشريعاً للسُّجود البعديِّ.

- ويُؤيِّد ذلك أيضاً أنَّ السَّائل بـ«أم» يعتقدُ أنَّه وقع أحد المتعادلين لا بِعينه، فيُجابُ بالتَّعيين بأن يُقال: وقع كذا، أو بنفي كلٍّ منهما تخطئةً للسَّائل في اعتقاده، ولا يُجاب بأنَّ المجموع لم يَقع، بل وقع أحدُ الأمرين على وجه الإبهام؛ لأنَّه لا يُفيدُ السَّائل جواباً؛ إذ هو معتقدُهُ.

القويسني

«كُلُّ ذَلِكَ[1] لَمْ يَكُنْ» حين قال له ذو اليدَين[2]: «أَقَصُرَتِ الصَّلاةُ أم نَسِيتَ؟».

وكون الحديث من باب الكلِّ يقتضي أن يكون المقصود نفيَ القصر والنِّسيان مجتمعَين، لا نفي كلٍّ على حِدَته، وهذا تأويلٌ مرجوحٌ.

= رَكْعَتَيْنِ، فَقَامَ ذُو اليَدَيْنِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ أَقُصِرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ»، فَقَالَ ذُو اليَدَيْنِ: بل بَعْضُ ذَلِكَ قَدْ كَانَ، فقال رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَصَدَقَ ذُو اليَدَيْنِ؟» فَقَالَ النَّاس: نَعَمْ، فقام رَسُولُ اللهِ ﷺ فصلى اثنتين أخريين، ثُمَّ سلم، ثمَّ كبَّر فسَجَدَ سجوده، أو كبر ثم رفع».

قال بعضهم [«حاشية العدوي على شرح الأخضري على السُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٦٩)]: فإن قلت: إنَّ المعصية لا تقع من الأنبياء لا عمداً ولا نسياناً، والسَّلامُ من ركعتين معصيةٌ وقعت نسياناً. فالجواب: أنَّ محلَّ ذلك ما لم يترتَّب على وقوعها حكمٌ شرعيٌّ، وهنا ترتَّب وهو السُّجود، ودلالةُ الفعل أقوى، والنِّسيانُ إنَّما يَستحيل على الأنبياء إذا كان من الشَّيطان، وهذا النِّسيان من الله تعالى لا دخل للشَّيطان فيه. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٣٠١).

(١) قوله: (كُلُّ ذَلِكَ) اسم الإشارة راجعٌ إلى ما ذكره له «ذو اليدين» من قصر الصَّلاة والنِّسيان. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٣٠١).

(٢) قوله: (ذو اليدين) لُقِّب به الصَّحابي المذكور؛ لطول يديه، واسمه: «الخِرْبَاقُ بن عمرو» بخاءٍ معجمة مكسورةٍ، فراء ساكنةٍ، فموحدة وقاف. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٣٠١).

القول المسلم

- ويؤيِّد ذلك أيضاً ما ذكره أهل اللِّسان من أنَّ لفظة «كُلّ» إذا تقدَّمه النَّفي أفاد النَّفيَ عنِ المجموع، ويكونُ من باب حكم الكلِّ؛ كقولنا: «مَا كُلُّ إِنْسَانٍ يُحْسِنُ صَنْعَةَ الحِسَابِ»؛ أي: بلِ البعض يُحسِنها، وإن تأخَّر عنه أفاد النَّفي عن كلِّ فردٍ، ويكونُ من باب الكلِّيَّة؛ كقولنا: «كُلُّ المُسْلِمِينَ لَا يَرْضَوْنَ بِغَيْرِ مِلَّةِ الإِسْلَامِ»؛ أي: لا يرضاها واحدٌ من المسلمين.

فإن قيل: إذا حُمِل الحديث على معنى: «أنَّ النِّسيان والقصر لم يقع واحدٌ منهما» كان غير مطابقٍ للواقع؛ لأنَّه وقع ما أوجب السُّجود البعديَّ وهو النِّسيان، ولذلك كمَّلَ الصَّلاةَ ﷺ ثمَّ سجد بعد أن أُخبِرَ بأنَّ ما قال ذو اليدَين حقٌّ، وأخبارُ النَّبيِّ ﷺ يجبُ مُطابقتها للواقع.

فالجوابُ بأحد أمرَين:

١ - إمَّا أن يكون المَعنى: أنَّ شيئاً من ذلك لم يقع في اعتقادي وظنِّي، فالخبرُ مطابقٌ لظنِّه قطعاً، وهذا بناءً على جواز الإخبارِ عنِ الظَّنِّ في حقِّ الأنبياء إذا قامت القرينةُ على المراد.

٢ - وإمَّا بأن يكون المَعنى: أنَّ القصر لم يقع، وهو ظاهرٌ، وكذا النِّسيان المعتادُ لكم وبه تتخاطبون، وهو الَّذي يكون عن غفلةٍ عنِ الصَّلاة بأمور الدُّنيا، وإنَّما وقع نسيانٌ آخر - إن وقع - وهو الَّذي يكونُ بالتَّنسِيَةِ الحاصلة بشهودِ عظمة الله تعالى ونحوِ ذلك للتَّشريع، ويطابقُ ما ورد: «إِنِّي لَا أَنْسَى، وَلَكِنْ أُنَسَّى لِأَسُنَّ»[1]، ولا يُنافي ذلك قوله ﷺ: «أَحَقٌّ مَا يَقُولُ

القويسني

والرَّاجحُ[2] أنَّ المقصود نفي كلٍّ من القصر والنِّسيان على حدَته، فيكون سلباً كلِّيًّا؛ لأنَّ السُّؤال بـ«أم» عن أحد الأمرَين لطلب التَّعيين، فجوابه: إمَّا بالتَّعيين وإمَّا بنفي كلٍّ منهما[3]، لا بنفي اجتماعهما؛ لأنَّ السَّائل لم يَعتقد الاجتماع، وإنَّما اعتقد ثبوت واحدٍ منهما، ولأنَّه قد روي أنَّ ذا اليدين قال له: «بَلْ بَعْضُ ذَلِكَ قَدْ كَانَ»، وهذا إنَّما يُناقض نفي كلٍّ منهما لا نفيَ اجتماعهما؛ لِمَا تقرَّر من أنَّ الموجبة الجزئيَّة إنَّما تُناقض السَّالبة الكلِّيَّة، ولأنَّ القاعدة الغالبة أنَّ «كلًّا» إذا تقدَّمت على النَّفي كان الكلام من عموم السَّلب[4]، و«كلُّ» متقدِّمةٌ هنا في: «كُلُّ ذَلِكَ

---

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (٣٣١).

(٢) قوله: (والرَّاجح) أي: فهو من باب الكلِّيِّ. (٣) قوله: (بنفي كلٍّ منهما) أي: على حِدَته.

(٤) قوله: (من عموم السَّلب) أي: عمومه لجميع أفراد الموضوع، بخلاف تقدُّم النَّفي على كلٍّ؛ فلسلب العموم؛ أي: عموم الحكم لجميع أفراد الموضوع، و«سلب العموم» صادقٌ بالثُّبوت للبعض وهو الغالب، وبعدم الثُّبوت أصلاً؛ لأنَّ السَّالبة تصدق بنفي الموضوع. اهـ «حاشية الصَّبَّان» بتصرف (ص: ٣٠٣).

(٣٨) وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِمَا فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عُلِمَا

القول المسلم

ذُو اليَدَيْنِ؟»؛ لأنَّه رجوعٌ للظَّواهر وسؤالٌ عنِ الحاصل في نفس الأمر؛ لأنَّه يصدُقُ عليه لفظ النِّسيان الموجود في كلام ذي اليدين، وإن كان على التَّنبِيَة المذكورة، فسأل عنه؛ إذ لم يتحقَّق عنده ﷺ، والجوابُ الأوَّلُ أسهلُ.

(٣٨) - ثمَّ أشار إلى حُكم الكلِّيَّة والجزئيَّة كما قرَّرناه بقوله: (وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِمَا) أي: وحيث حُكِم في القضيَّة على كلِّ فردٍ فردٍ، بحيث يستقلُّ كلُّ فردٍ بالمحمول، كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ»، (فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ) أي: فذلك الحكمُ حكمُ القضيَّة الكلِّيَّة، و(قَدْ عُلِمَا) ذلك في أحكام القضايا، وبه فارقَ حكمُ الكلِّيَّة حكمَ الكُلِّ.

القويسني

لَمْ يَكُنْ»، فيكون السَّلب عامًّا لكلِّ فردٍ بحسب الظَّنِّ لا بحسب الواقع، فلا كذب، وحينئذٍ تمثيل[1] المصنِّف للكلِّ بهذا المثال غيرُ صحيحٍ[2].

(٣٨) - (وَحَيْثُمَا لِكُلِّ) أي: على كلِّ (فَرْدٍ حُكِمَا، فَإِنَّهُ) أي: الحكمَ أوِ القضيَّةَ، وذكَّرَ الضَّمير لتأوُّلها بالقول، (كُلِّيَّةٌ[3] قَدْ عُلِمَا) نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ[4] ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، و: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»[5].

---

(١) قوله: (تمثيل) مبتدأ. وقوله: «غير صحيحٍ» خبرٌ له.

(٢) قوله: (غير صحيحٍ) أي: بل هو من باب الكلِّيَّة، وهي القضيَّة المحكوم فيها على كلِّ فردٍ، كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ قَابِلٌ لِلفَهْمِ»، ومنه هذا الحديث. اهـ «سحيمي».

(٣) قوله: (كُلِّيَّةٌ) ومثَّل للكلِّيَّة بمثالين وللجزئيَّة بمثالين؛ إشارةً إلى أنَّه لا فرق فيما ذكر بين الإيجاب والسَّلب. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٣٠٤).

(٤) قوله: (كلُّ نفس ... إلخ) هو على ظاهره إن كان مثالاً للكلِّيَّة بمعنى القضيَّة، والمراد: «الحكم في: ﴿كُلُّ نَفْسٍ﴾ ... إلخ» إن كان مثالاً للكلِّيَّة بمعنى الحكم، ومثلُ ذلك يقال في نحو: «بَعْضُ الإِنْسَانِ ... إلخ»، وفي كلامه إشارةٌ إلى أنَّ الكلِّيَّة والجزئيَّة كما يُطلقان اصطلاحاً على الحكم يطلقان كذلك على القضيَّة المشتملة عليه. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٣٠٤).

(٥) قوله: (و: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ») فيه جَريٌ على أنَّ هذه القضيَّة سالبةٌ كلِّيَّةٌ، وأنَّها من باب عموم السَّلب؛ أي: عمومه لجميع أفراد «الإله» غير «الذَّات العليَّة» المستثناة استثناءً متَّصلاً؛ لدخول المستثنى في المستثنى منه بحسَب الوضع؛ لأنَّه موضوعٌ لِمَا يعمُّ المستثنى وغيره، وإن كان خارجاً منه بحسب الإرادة؛ لإرادة المتكلِّم بهذه الجملة خروج الذَّات العليَّة من الآلهة المنفيَّة؛ بقرينة الاستثناء، فيكون من العامِّ الَّذي أُريد به الخصوص، فاندفع ما قيل: إنَّه يلزم المتكلِّم بهذه الجملة الكفر ثمَّ الإيمان.

(٣٩) وَالحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ الجُزْئِيَّهْ   وَالجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّهْ

القول المسلم

(٣٩) - (وَالحُكْمُ لِلْبَعْضِ) أي: والحكمُ في القضيَّة على بعض أفراد الموضوع كقولنا: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ» (هُوَ الجُزْئِيَّهْ) أي: ذلك الحكمُ حكمُ القضيَّة الجزئيَّة.

(وَ) أمَّا (الجُزْءُ) فليس له حكمٌ يكون به موضوعاً؛ لأنَّه كما تقدَّم بعضُ أجزاء الكلِّ، فـ«العشرةُ» مثلاً كلٌّ، وكلُّ فردٍ منه جزءٌ، فـ (مَعْرِفَتُهُ) كما أشرنا إليه (جَلِيَّهْ) من معرفة مصدوق الكلِّ؛ لأنَّه لا يتحقَّقُ إلَّا بأجزاءٍ، والجزءُ فردٌ من مجموعها.

❊ ❊ ❊

القويسني

(٣٩) - (وَالحُكْمُ لِلْبَعْضِ) أي: عليه (هُوَ الجُزْئِيَّهْ) نحو: «بَعْضُ الإِنْسَانِ كَاتِبٌ»، و«لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ».

(وَالجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّهْ) أي: ظاهرةٌ، فهو: ما تركَّب منه ومن غيره كلٌّ؛ كـ: «الحَيَوَان»، فهو جزءٌ بالنِّسبة لـ«الإِنْسَان»؛ لتركُّبه منه ومن «النَّاطِق»، ويسمَّى ذلك: «جزءاً طبيعيًّا»، وكـ: «السَّقف» بالنِّسبة إلى «البيت»؛ لتركُّبه منه ومن «الجُدْرَان»، ويسمَّى ذلك: «جزءاً ماديًّا».



= ويؤيِّدُ هذا التَّحقيق ما قرَّروه في نحو: «لِزَيْدٍ عَلَيَّ عَشَرَةٌ إِلَّا وَاحِداً» من أنَّه أُريد بـ«عشرة» تسعةٌ مجازاً، بقرينة «إلَّا واحداً»؛ لئلَّا يلزم التَّناقض، فاحفظ ذلك.

واسم «لا» هو «إِلَه» بمعنى: المعبود بحقٍّ في نفس الأمر، وخبرها محذوفٌ؛ أي: موجود، أو ممكن بالإمكان العامِّ، والاقتصارُ على الوجود على الأوَّل؛ لأنَّه محلُّ النِّزاع بين الموحِّدين والمشركين، لا لجواز إلهٍ غيرِه تعالى.

و«الله»: إمَّا مرفوعٌ على البدليَّة من الضَّمير في الخبر، ولا ضرر في تخالف البدل والمبدل منه إثباتاً ونفياً، أو من «إله» باعتبار محلِّه قبل دخول النَّاسخ؛ بناءً على ما ذهب إليه جماعة من النُّحاة: أنَّه لا يُشترط في مراعاة المحلِّ بقاء الطَّالب له كـ: الابتداء. وإمَّا منصوبٌ على الاستثناء من الضَّمير في الخبر، لا على البدليَّة من اسم «لا»؛ لئلَّا يلزم عمل «لا» في المعرفة؛ سواءٌ قلنا: العاملُ في البدل هو العامل في المبدل منه، أو قُلنا: العاملُ فيه مثله مقدَّراً كما هو الأصحُّ.

والقصرُ من قصر الصِّفة على الموصوف قصر إفراد؛ لأنَّ هذه الجملة الشَّريفة للرَّدِّ على معتقدي الشِّركة. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٣٠٤).

ثمَّ قال:

(فَصْلٌ فِي المُعَرِّفَاتِ)

● (٤٠) مُعَرِّفٌ عَلَى ثَلَاثَةٍ قُسِمْ ... حَدٌّ وَرَسْمِيٌّ وَلَفْظِيٌّ عُلِمْ
(٤١) فَالحَدُّ بِالجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعَا ... وَالرَّسْمُ بِالجِنْسِ وَخَاصَةٍ مَعَا
(٤٢) وَنَاقِصُ الحَدِّ بِفَصْلٍ أَوْ مَعَا ... جِنْسٍ بَعِيدٍ لَا قَرِيبٍ وَقَعَا
(٤٣) وَنَاقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَةٍ فَقَطْ ... أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدِ ارْتَبَطْ
(٤٤) وَمَا بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِمْ شُهِرَا ... تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرَا

القول المسلم

(فَصْلٌ فِي المُعَرِّفَاتِ)

(فَصْلٌ فِي المُعَرِّفَاتِ) وهي ما يُتوصَّلُ به إلى أحد قِسمي العلم وهو التَّصوُّر.

● وقدَّمه بعد الفراغ من المفردات على التَّكلُّم على المركَّبات؛ لأنَّه ـ وإن كان قد يُركَّبُ من جنسٍ وفصلٍ، أو من جنسٍ وخاصَّةٍ ـ في قوَّة المُفرد، والمفردُ مقدَّمٌ على المركَّب طبعاً، فيقدَّمُ عليه وضعاً كما تقدَّم.

- وإنَّما كان كذلك؛ لأنَّ قولَنا في تعريف معنى «الإنسان» مثلاً: «الحَيَوَانُ النَّاطِقُ» في قوَّة: «الإِنْسَانِ»، ولِذلك صَدَق عليه.

وما يُوصِلُ إلى التَّصوُّر يسمَّى: «مُعَرِّفاً» و: «قَولاً شارحاً»؛ سواءٌ كان حدًّا أو رسماً، ويُعرَّفُ بأنَّه: هو ما معرفَتُهُ سببٌ لمعرفة حقيقة الشَّيء المجهول، والمعرفةُ الأُولى أُريد بها الحضور بالبال، والثَّانية أُريد بها الحصول عن جهلٍ؛ بمعنى: أنَّ حضورَ الشَّيء بالبال محمولاً على المعرَّف ـ بفتح الرَّاء ـ سببٌ لحصول معرفة الشَّيء المجهول.

القويسني

[(فَصْلٌ فِي المُعَرِّفَاتِ)]

(فَصْلٌ[1] فِي المُعَرِّفَاتِ) جمع: «مُعَرِّفٍ»، ويسمَّى: «تَعْرِيفاً»؛ لتعريفه المخاطبَ بالماهيَّة، و«قَوْلاً شَارِحاً»؛ لشرحه الماهيَّة.

---

(١) قوله: (فَصْلٌ) لمَّا قدَّم المصنِّف الكلام على مبادئ التَّصوُّرات وعلى الكلِّيَّات الخمس، شرع يتكلَّم على مقاصدها وهي المعرِّفات.

(٤٠) مُعَرِّفٌ عَلَى ثَلَاثَةٍ قُسِمْ   حَدٌّ وَرَسْمِيٌّ وَلَفْظِيٌّ عُلِمْ

(٤٠ - ٤٤) - **أقول**: لـمَّا قدَّم الكلامَ على مبادئ التَّصوُّرات ـ وهي: الكلِّيَّات الخمس ـ أخذ يتكلَّم على مقاصدها، وهي القول الشَّارح.

القول المسلم

فإذا قيل: «الإِنْسَانُ: هُوَ الحَيَوَانُ النَّاطِقُ»، فحضورُ «الحَيَوَان النَّاطِق» المعلومَين أوَّلاً، محمولَين على «الإِنْسَان»، سببٌ لمعرفة حقيقة «الإِنْسَان» المجهولة.

- وإنَّما قُلنا كذلك؛ لأنَّه لو أُريد بالأُولَى الحصولُ عن جهلٍ لزم صحَّة التَّعريف بالمجهول؛ لأنَّ الكلام إنَّما هو في المعرفة الَّتي تكون حال التَّعريف؛ إذ هو حالُ السَّبب، فلو كان المعرِّف ـ بكسر الرَّاء ـ يُحتاجُ إلى تحصيله عن جهلٍ ـ أي: حالَ التَّعريف به ـ لَزم التَّعريف بالمجهول، ولو كان المعرَّف ـ بفتحها ـ لا يُحتاج إلى تحصيلِه عن جهلٍ حال التَّعريف لزم تعريفُ المعلوم، وهو عَبثٌ.

- إلَّا أنَّ ما ذُكِر ملزومٌ فيه استعمالُ لفظ المعرفة في معنيَين هو فيهما حقيقةٌ ومجازٌ، أو مشتركٌ، ومسوِّغُ ذلك الاتِّكالُ على ما عُلِم من أنَّ المجهول لا يُعرَّفُ به، والمعلومَ لا يُعرَّف، فكان ذلك كالقَرينة على المراد.

فإذا كان المعرِّف سبباً لِمعرفة الشَّيء لَزم:

- سبقُ معرفته؛ لأنَّ السَّبب سابقٌ.

- ولزم أيضاً أن يكون غيرَهُ؛ إذ لا يكون الشَّيءُ سبباً لِنفسه.

- وأن يكون مساوياً، لا أعمَّ ولا أخصَّ كما يأتي؛ لأنَّ الأعمَّ لا يكون سبباً تامًّا في معرفة الأخصِّ؛ إذ لا يلزمُ من معرفة «الحَيَوَان» مثلاً معرفةُ «الإِنْسَان»، والأخصُّ مُخرجٌ لِبعض الأفراد، فالتَّمسُّكُ به في معرفة الشَّيء يتضمَّن الجهلَ بدخول تلك الأفراد.

ومن ذِكر السَّببيَّة أيضاً يخرجُ بعضُ المتضايفَين بالنِّسبة للآخر؛ لأنَّ معرفة أحدهما ليست سبباً لِمعرفة الآخر؛ لِحصولهما معاً.

(٤٠) - ثمَّ نبَّه على أقسام المُعرِّف فقال: (مُعَرِّفٌ عَلَى ثَلَاثَةٍ قُسِمْ) أي: معرِّفُ الشَّيء في الجملة ينقسم أوَّلاً إلى ثلاثة أقسام:

القويسني

(٤٠) - (مُعَرِّفٌ) مبتدأ حُذفت منه «أل» للوزن. (عَلَى ثَلَاثَةٍ قُسِمْ) والمعنى: المعرِّف منقسمٌ إلى ثلاثة أقسام:

● فالمُعَرِّفاتُ جمع: «مُعَرِّفٍ» ـ بكسر الرَّاء ـ، ويُقال له: «تَعْرِيفٌ» و«قَوْلٌ شَارِحٌ» أيضاً، وهو: «ما كانت مَعرفتُه سبباً في معرفة المُعرَّف» ـ بفتح الرَّاء ـ؛ كـ: «الحَيَوَانُ النَّاطِقُ» في تعريف «الإِنْسَان»، فإنَّ معرفتَه سببٌ في معرفة «الإِنْسَان».

● وهو خمسةُ أقسامٍ: حَدٌّ تامٌّ، وناقصٌ، ورَسْمٌ تامٌّ، وناقصٌ، وتعريفٌ باللَّفظ.

القول المسلم

١ - (حَدٌّ) أي: أحدُ الأقسام ما يسمَّى: «حدًّا»؛ أخذاً من: «حَدِّ البَلَد» وهو: ما أحاط بها من السُّور، ووَجهُ الأخذ: أنَّ السُّورَ مثلاً مانعٌ للبلد من دخول غيرها فيها، ومِن خروج بعضها عنها، والتَّعريفُ المسمَّى بالحدِّ كذلك؛ لِمنع المحدود من خروج أفراده عنه ومِن دخول غيرها فيه.

وخُصَّ بهذا اللَّقب ـ وإن كان كلُّ تعريفٍ مُعتبرٍ جامعاً لأفراد المعرَّف مانعاً من دخول أفراد غيره فيه ـ؛ لأنَّ الحدَّ كما يأتي يكون بالذَّاتيَّات، والجمعُ والمنعُ بالذَّاتيَّات أقوى.

٢ - (وَرَسْمِيٌّ) أي: وثاني الأقسام ما يُسمَّى: «رَسْماً»، أخذاً من: «رَسم الدَّار» وهو علامتُها؛ لأنَّه ـ كما يأتي ـ ما يكون بالعَرَضيَّات الخاصَّة، والعَرَضِيُّ خارجٌ عنِ الحقيقة، كخُروج العلامة عن حقيقة الدَّار.

إلَّا أنَّ المصنِّف سمَّاه: «رسميًّا» بزيادة «ياء» النِّسبة؛ نظراً إلى أنَّ المُقسَّمَ وهو مطلق المعرِّف جنسٌ، فيصحُّ أن يُنسب إلى بعض أنواعه، كما يقال: «الحَيَوَانُ: إمَّا إِنْسَانِيٌّ، وإمَّا فَرَسِيٌّ»؛ أي: هذا الجنسُ ينقسمُ: إلى حصَّةٍ إنسانيَّةٍ، وإلى حصَّةٍ فرسيَّةٍ؛ ولا يَخفى ما فيه من التَّكلُّف، الَّذي أحوجَ إليه استقامةُ النَّظم.

٣ - (وَلَفْظِيٌّ) أي: وثالثُ الأقسام ما يُسمَّى: «لفظيًّا»؛ لأنَّه ـ كما يأتي ـ تبديلُ لفظٍ برديفٍ أشهرَ، فليس بينه وبين المعرَّف اختلافٌ معنويٌّ، بلِ اختلافٌ في ذات اللَّفظين، فسمِّي: «لفظيًّا» لذلك.

وقوله: (عُلِمْ) تكميلٌ للبيت، وكأنَّه أراد به أنَّ اللَّفظ المعرَّف به عُلِم معناه، وإنَّما جُهِل كونُه مسمًّى باللَّفظ الآخر.

القويسني

الأوَّلُ: (حَدٌّ) وهو: تامٌّ وناقصٌ، كما سيأتي.

(وَ) الثَّاني: (رَسْمِيٌّ) ويسمَّى: «رَسْماً»، وهو أيضاً: تامٌّ وناقصٌ.

(٤١) فَالحَدُّ بِالجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعَا ... وَالرَّسْمُ بِالجِنْسِ وَخَاصَةٍ مَعَا

(١) - فالحَدُّ التَّامُّ: هو التَّعريفُ بالجنس والفصل القريبَين؛ كتعريف «الإِنْسَان» بـ: «الحَيَوَان النَّاطِق».

القول المسلم

(٤١) - ثمَّ نبَّه على ما يُرادُ بـ«الحدِّ، والرَّسم، واللَّفظيِّ»، وعلى تقسيم كلٍّ من الأوَّلَين إلى قسمَين، فصار مجموع ما أشار إليه خمسةَ أقسام، فقال: (فَالحَدُّ بِالجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعَا) أي: فالمسمَّى بالحدِّ ينقسمُ إلى قسمَين: حدٌّ تامٌّ، وحدٌّ ناقصٍ.

● والحدُّ التَّامُّ: هو ما وقع ـ أي: تركَّب ـ من الجنس القريب والفَصل؛ كقولنا في تعريف «الإِنْسَان»: «الحَيَوَانُ النَّاطِقُ»، وسواءٌ عُبِّر في التَّعريف بالجنس كـ: «الحَيَوَان» في المثال، أو عُبِّر بجميع أجزائه مطابقةً؛ لأنَّ مجموعَ الأجزاء هي الجنس القريب؛ كقَولنا في تعريف «الإِنْسَان»: «هُوَ الجِسْمُ النَّامِي الحَسَّاسُ المُتَحَرِّكُ بِالإِرَادَةِ النَّاطِقُ».

وإنَّما سمِّي: «تامًّا»؛ لأنَّه يَثبُتُ فيه جميع أجزاء المحدود.

(وَالرَّسْمُ بِالجِنْسِ وَخَاصَةٍ مَعَا) أي: وينقسمُ الرَّسمُ كالحدِّ إلى: تامٌّ وناقصٍ.

● فالرَّسمُ التَّامُّ: هو ما تركَّبَ من الجنس القريب والخاصَّة الشَّاملة اللَّازمة، فالمركَّبُ

القويسني

(وَ) الثَّالثُ: (لَفْظِيٌّ[١]) أي: تعريفٌ لفظيٌّ منسوبٌ للَّفظ المطلق، وهو من نِسبة[٢] الخاصِّ إلى العامِّ.

وقوله: (عُلِمْ) تكملةٌ للبيت.

(٤١) - ثمَّ بيَّن الثَّلاثة بقوله: (فَالحَدُّ[٣]) التَّامُّ (بِالجِنْسِ) القريب (وَفَصْلٍ) قريبٍ (وَقَعَا) نحو: «الإِنْسَانُ: حَيَوَانٌ نَاطِقٌ».

(وَالرَّسْمُ) التَّامُّ (بِالجِنْسِ) القريب (وَخَاصَةٍ) ـ بتخفيف الصَّاد للوزن ـ شاملةٍ[٤] لازمةٍ (مَعَا) أي: حالة كونهما[٥] مجتمعَين كـ: «الحَيَوَانُ الضَّاحِكُ بِالقُوَّةِ» في تعريف «الإِنْسَان».

---

(١) قوله: (والثَّالث: لَفْظِيٌّ) أي: كتعريف «البُرّ» بـ: «القَمْح».

(٢) قوله: (من نسبة . . . إلخ) أي: من نسبة المقيَّد للمطلق؛ ليناسب كلامه قبله. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٣١١).

(٣) قوله: (فَالحَدُّ . . . إلخ) الحدُّ في اللُّغة: المنع، وهو لكونه مشتملاً على الذَّاتيَّات مانعٌ من دخول الغير فيه. اهـ ويُشترط في تمام الحدِّ تقديم الجنس على الفصل. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٣١٣).

(٤) قوله: (شاملة) أي: الخاصَّة. اهـ

(٥) قوله: (كونهما) أي: الجنس والخاصَّة الشَّاملة اللَّازمة. اهـ

(٤٢) وَنَاقِصُ الحَدِّ بِفَصْلٍ أَوْ مَعَا   جِنْسٍ بَعِيدٍ لَا قَرِيبٍ وَقَعَا

(٢) - والحَدُّ النَّاقِصُ: هو التَّعريفُ بالفصل وحده؛ كتعريفه بـ: «النَّاطِق»، أو به مع الجنس البَعيد؛ كتعريفه بـ: «الجِسْم النَّاطِق».

القول المسلم

منهما معاً كقولنا في تعريف «الإِنْسَان»: «هُوَ الحَيَوَانُ الضَّاحِكُ»، أو: «هُوَ الجِسْمُ النَّامِي الحَسَّاسُ المُتَحَرِّكُ بِالإِرَادَةِ الضَّاحِكُ بِالقُوَّةِ» على الوجهَين السَّابقين في الحدِّ.

وسُمِّي: «تامًّا»؛ لذكر جميع أجزاء المحدود فيه، إلَّا الفصلُ الَّذي قامتِ الخاصَّةُ مقامَهُ.

● وقيَّدنا الخاصَّةَ بـ«الشَّاملة»؛ لأنَّ غيرَ الشَّاملة كـ: «العِلم بِالكِتَابَةِ» لـ«الإِنْسَان» لا يُعرَّفُ بها؛ لِخروج كثيرٍ منَ الأفراد عنها، وبـ«اللَّازمة» لتخرج المُفارِقة كـ: «التَّنَفُّسِ بِالفِعْلِ» لـ«الحَيَوَان»؛ لِخروج أفراد المحمول عن كونها من أفراده حالَ المفارقة، وهو فاسدٌ.

(٤٢) - وأمَّا النَّاقصُ من الحدِّ والرَّسم فإليه أشار بقوله: (وَنَاقِصُ الحَدِّ بِفَصْلٍ اوْ مَعَا، جِنْسٍ بَعِيدٍ لَا قَرِيبٍ وَقَعَا) أي: والحدُّ النَّاقص: هو التَّعريفُ الَّذي وقع بالفصل وحدَه، أو وقع بالفصل مع جنسٍ بعيدٍ، لا مع جنسٍ قريبٍ.

● فالحدُّ النَّاقص قسمان:

١ - ما يقع بالفصل وحده كـ: تعريف «الإِنْسَان» بـ: «النَّاطِق».

٢ - وما يقع بالفصل والجنس البعيد كـ: تعريفه بـ: «الجِسْم النَّاطِق».

- ووجهُ تسمية الأوَّل: «ناقصاً» ظاهرٌ؛ لأنَّه لم يُذكر فيه من أجزاء المحدود إلَّا «النَّاطِق»، ووجهُ تسمية الثَّاني ظاهرٌ أيضاً؛ لأنَّ الجنس البعيد لا يتضمَّن ما تحته من الأجناس الَّتي هي من أجزاء المحدود؛ إذِ «الجِسْمُ» في المثال لا يَتضمَّن «النَّامِي» ولا «الحَسَّاس» ولا «المُتَحَرِّك بِالإِرَادَةِ».

القويسني

● وسُمِّي التَّعريف الأوَّل: «حدًّا»؛ لأنَّ الحدَّ هو المنع[١]، وهو مانعٌ من دخولِ أفراد غير المعرَّف فيه، ويسمَّى التَّعريف الثَّاني: «رسماً»؛ لأنَّ الرَّسم هو الأثر، والخاصَّة أثرٌ من آثار المعرَّف.

(٤٢) - (وَنَاقِصُ الحَدِّ بِفَصْلٍ) وحده كـ: «النَّاطِق» في تعريف «الإِنْسَان». (أَوْ) بفصلٍ (مَعَا، جِنْسٍ بَعِيدٍ لَا قَرِيبٍ وَقَعَا) كـ: «الجِسْمُ[٢] النَّاطِقُ» في تعريف «الإِنْسَان».

---

(١) قوله: (الحدّ هو المنع) أي: لغةً.

(٢) قوله: (كـ: الجسم) الأَوْلى: «كـ: الجوهر»؛ لأنَّ «الجسم» جنسٌ متوسّطٌ كما تقدَّم.

(٤٣) وَنَاقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَةٍ فَقَطْ   أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدِ ارْتَبَطْ

(٣) - والرَّسْمُ التَّامُّ: هو التَّعريفُ بالجنس القريب والخاصَّة؛ كتعريف «الإِنْسَان» بـ: «الحَيَوَان الضَّاحِك».

(٤) - والرَّسْمُ النَّاقِصُ: بالخاصَّة وحدها؛ كتَعريفه بـ: «الضَّاحِك»، أو بها مع الجنس البعيد؛ كتعريفه بـ: «الجِسْم الضَّاحِك».

القول المسلم

● وشرطَ بعضُهم في تمام الحدِّ التَّرتيبَ؛ بأن يتقدَّم الجنسُ على الفصل، فإن قيل في تعريف «الإِنْسَان»: «هُوَ النَّاطِقُ الحَيَوَانُ» كان حدًّا ناقصاً؛ لأنَّه وإن ذُكِرت فيه جميع أجزاء المحدود في حُكم ما لم يُذكر فيه إلَّا «النَّاطِقُ»؛ إذ يخرُجُ به ما سِوى «الإِنْسَان» أوَّلاً، فيصيرُ ذكر «الحَيَوَان» ضائعاً، فكأنَّه لم يُذكَر.

- ويحتملُ أن يُقال: إنَّه تامٌّ لاشتِماله على جميع الأجزاء، فهو مُتوقِّفٌ على أجزاءِ المحدود وإن لم تَجْرِ على التَّرتيبِ الطَّبيعيِّ وهو ذكرُ كلٍّ في محلٍّ يُخرجُ ما يقابلُهُ قبل أن يخرُجَ بغيره.

● ولا عِبرةَ بالتَّعريف الَّذي يُذكَرُ فيه الفصلُ والخاصَّةُ معاً، كأن يُقال في تعريف «الإِنْسَان»: «هُوَ النَّاطِقُ الضَّاحِكُ»؛ لأنَّ كلًّا منهما يُغني عنِ الآخر في الإخراج.

- ثمَّ لو استُعمِلَ فيَنبغي أن يُجرَى على السَّابق منهما، فإن سبقتِ الخاصَّةُ سمِّي: «رسماً ناقصاً» على ما يأتي، وإلَّا فـ: «حدٌّ ناقصٌ»، وبعضُهم يجزمُ بأنَّه حدٌّ ناقصٌ.

● وكذا لا عبرةَ بالعَرَض العامِّ مع الفصل؛ كأن يقالَ في تعريف «الإِنْسَان»: «هُوَ المُتَنَفِّسُ النَّاطِقُ»، وعدَّهُ بعضهم حدًّا ناقصاً كالَّذي قبلَهُ.

● وإنَّما لم يُعتَبر هذان؛ لأنَّ الغَرَض من التَّعريف التَّميزُ أو بيانُ الأجزاء، والعَرَضُ العامُّ ليس فيه أحدهما، والتَّعريفُ بالخاصَّة مع الفصل يُغني فيه الفصلُ عنِ الخاصَّة في التَّميِيز.

(٤٣) - ثمَّ أشار إلى الرَّسم النَّاقص بقوله: **(وَنَاقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَةٍ فَقَطْ، أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدِ ارْتَبَطْ)** أي: **والرَّسمُ النَّاقص**: هو التَّعريفُ الَّذي وقع بالخاصَّة فقط؛ كتعريف «الإِنْسَان»

القويسني

(٤٣) - **(وَنَاقِصُ الرَّسْمِ)** أي: الرَّسمُ النَّاقصُ **(بِخَاصَةٍ فَقَطْ)** كـ: «الضَّاحِكُ» في تعريف «الإِنْسَان»، **(أَوْ)** بخاصَّةٍ **(مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ)** بالصَّرف للضَّرورة **(قَدِ ارْتَبَطْ)** ذلك الجنس الأبعد بالخاصَّة، كـ: «الجِسْمُ[1] الضَّاحِكُ» في تعريف «الإِنْسَان».

(١) قوله: (كـ: الجسم) فيه ما تقدَّم.

(٤٤) وَمَا بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِمْ شُهِرَا ... تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرَا

(٥) - وأمَّا التَّعريفُ باللَّفظ: فهو أنْ تُبدِّل اللَّفظ بلفظٍ مُرادفٍ له أشهرَ منه؛ كتعريف «الغَضَنْفَر» بـ: «الأسَد».

القول المسلم

بـ: «الضَّاحِك» وحده، أوِ الَّذي ارتَبط فيه الجنسُ البعيدُ بالخاصَّة، بأنْ وَقع التَّعريف بهما معاً؛ كتعريف «الإِنْسَان» بـ: «الجِسْمِ الضَّاحِكِ».

- فالرَّسمُ النَّاقص قِسمان:

١ - ما وقع بالخاصَّة وحدَها كـ: «الضَّاحِكُ».

٢ - أو بها مع الجنس البعيد كـ: «الجِسْمُ الضَّاحِكُ».

وقيل: إنَّ الثَّانيَ رسمٌ تامٌّ، والتَّحقيقُ أنَّه ناقصٌ؛ إذ لم يُذكَر فيه من أجزاء المعرَّف ما تحت الجنس البعيد، وإنْ قامَتْ فيه الخاصَّة مقامَ الفصل.

- وزاد بعضُهُم في الرَّسم النَّاقص: ما يكون بالعَرَض العامِّ والخاصَّة؛ كتعريفِ «الإِنْسَان» بـ: «المُتَنَفِّسِ الضَّاحِكِ».

(٤٤) - (وَمَا بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِمْ شُهِرَا) أي: والتَّعريفُ الَّذي شُهِر عندهم باللَّفظيِّ هو (تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِـ)لفظٍ (رَدِيفٍ أَشْهَرَا) عند السَّامع من اللَّفظ المُبدَل وهو المعرَّفُ معناه؛ كتعريف «الغَضَنْفَر» بـ: «الأَسَدِ» الَّذي هو أشهر منه.

- وظاهِرُهُ أنَّ التَّعريف اللَّفظيَّ قسمٌ خارجٌ عنِ الحدِّ والرَّسم، والتَّحقيقُ دخولُهُ في الرَّسم؛ لأنَّ تسميةَ المعنى بهذا اللَّفظ الأشهر خاصَّةٌ من خواصِّه.

- وزاد بعضهم على الأقسام الخمسة ـ أعني: الحدَّ النَّاقص، والتَّامَّ، والرَّسمَ النَّاقص، والتَّامَّ، واللَّفظيَّ ـ قسمَين آخرين، فصار المجموع سبعةً، والقِسمان المزيدان هما:

- التَّعريفُ بالشَّبه، ويسمَّى: «التَّعريفَ بالتَّمثيل»؛ كتعريف «العِلْم» بأنَّه: «كَالنُّورِ فِي الِاهْتِدَاءِ بِهِ فِيمَا لَا تُؤْمَنُ مَعَاطِبُهُ».

- والتَّعريفُ بالتَّقسيم؛ كتعريف «العِلم التَّصديقيِّ» بتقسيم مُطلَق الإدراك إلى ما فيه جزمٌ وما

القويسني

(٤٤) - (وَمَا بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِمْ شُهِرَا) أي: والتَّعريفُ الَّذي اشتُهِر عند المناطقة بـ«اللَّفظيِّ» هو: (تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِـ) لفظٍ (رَدِيفٍ) للمعرَّف (أَشْهَرَا) منه، وذلك كقولنا في تعريف «البُرِّ»: «هُوَ القَمْحُ»، فإنَّه مرادفٌ للبُرِّ وأشهر منه؛ لِشهرة استعماله في ألسِنة العامَّة والخاصَّة.

● ومُرادُ المصنِّف بـ: «الحدّ» و«الرَّسم» في البيت الثَّاني: التَّامَّان؛ بدليل قوله بعد ذلك: «وَنَاقِصُ الحَدِّ . . . إلخ»، «وَنَاقِصُ الرَّسْمِ . . . إلخ».

القول المسلم

لا جزمَ فيه، وما فيه الجزمُ إلى المُطابِق وغيره، والمُطابقُ إلى ما يقبلُ التَّشكيك وما لا يقبله، وأنَّ ما لا يقبلُهُ هو العلمُ التَّصديقيُّ، فقد عُلِم بذلك التَّقسيم أنَّ ما لا يقبلُ التَّشكيك هو العِلمُ التَّصديقيُّ.

والتَّحقيقُ رجوعُ القسمين إلى التَّعريف بالخاصَّة، فهما من باب الرَّسم؛ لأنَّ كون المعرَّف شبيهاً بالشَّيء ـ إن صحَّ التَّعريفُ به وصحَّ الانتقالُ من الشَّبَه إلى إدراك المعرَّف ـ خاصَّةٌ من خواصِّه، وكونَ المعرِّف خارجاً عنِ الأقسام غيرَ واحدٍ لاختصاص معناه به خاصَّةٌ من خواصِّه أيضاً، وقد عُلِم أنَّ التَّعريف بالخاصَّة رسمٌ.

القويسني

ثمَّ قال:

● (٤٥) وَشَرْطُ كُلٍّ أَنْ يُرَى مُطَّرِدَا مُنْعَكِساً وَظَاهِراً لَا أَبْعَدَا
(٤٦) وَلَا مُسَاوِياً وَلَا تَجَوُّزَا بِلَا قَرِينَةٍ بِهَا تُحُرِّزَا
(٤٧) وَلَا بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ وَلَا مُشْتَرَكٍ مِنَ القَرِينَةِ خَلَا
(٤٨) وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ المَرْدُودِ أَنْ تَدْخُلَ الأَحْكَامُ فِي الحُدُودِ
(٤٩) وَلَا يَجُوزُ فِي الحُدُودِ ذِكْرُ أَوْ وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ فَادْرِ مَا رَوَوْا

(٤٥ - ٤٩) - أقولُ: شرطُ المُعَرِّف:

- أنْ يكون مُطَّرِداً مُنعكساً؛ أي: جامعاً لأفراد المعرَّف، مانعاً من دخول غيرها؛ كتعريف

القول المسلم

(٤٥) - ثمَّ نبَّه على شرط المعرِّفات فقال: (وَشَرْطُ كُلٍّ) تعريفٍ حدًّا كان أو رسماً أو لفظيًّا (أَنْ يُرَى مُطَّرِدَا) أي: مانعاً أن يدخُلَ فيه غيرُ أفرادِ المعرَّف ـ بفتح الرَّاء ـ، (مُنْعَكِساً) أي: جامعاً لجميع أفراد ذلك المعرَّف.

● ويتحقَّق ذلك بكون التَّعريف مساوياً لِمَا عُرِّف به؛ كتَعريف «الإِنْسَان» بـ: «الحَيَوَانُ النَّاطِقُ» حدًّا له، أو بـ: «الحَيَوَانُ الضَّاحِكُ» رسماً له، أو بـ: «البَشَر» تعريفاً لفظيًّا له، فإنَّ كلًّا من هذه التَّعاريف مُطَّرِدٌ مع «الإِنْسَان» منعكسٌ؛ أي: جامعٌ مانعٌ.

● فمعنى «الاطِّرَاد» على هذا: «أن يكون التَّعريفُ كلَّما وُجِدَ وُجِدَ المعرَّف» ـ بفتح الرَّاء ـ،

القويسني

(٤٥) - (وَشَرْطُ كُلٍّ) أي: من الحدِّ والرَّسم:

(أَنْ يُرَى مُطَّرِدَا) أي: كلَّما وُجِد التَّعريف وُجِد المعرَّف، فيكون[1] مانعاً من دخول أفراد غير المعرَّف فيه، و(مُنْعَكِساً) أي: كلَّما وُجِدَ المعرَّف وُجِد التَّعريف، فيكون جامعاً لأفراد المعرَّف لا يَخرج عنه[2] منها[3] شيءٌ، فلا يجوز[4] تعريف «الإِنْسَان» بـ: «الحَيَوَان»؛ لدخول غيره فيه، فليس بمانعٍ، ولا تعريفه بـ: «الحَيَوَانُ الكَاتِبُ بِالفِعْلِ»؛ لِخروج أفراد «غير الكاتب» عنه، فليس بجامعٍ.

(١) قوله: (فيكون) أي: التَّعريف.
(٢) قوله: (لا يخرج عنه) أي: عن التَّعريف.
(٣) قوله: (منها) أي: من أفراد المعرَّف.
(٤) قوله: (فلا يجوز) تفريعٌ على مفهوم الشَّرط في قوله: «وَشَرْطُ كُلٍّ... إلخ».

«الإِنْسَان» بـ: «الحَيَوَان النَّاطِق»، فلو كان غيرَ جامعٍ؛ كتعريف «الحَيَوَان» بـ: «النَّاطِق»، أو غير مانعٍ؛ كتعريف «الإِنْسَان» بـ: «الحَيَوَان»، لم يَصحَّ التَّعريفُ.

- وأنْ يكون ظاهراً؛ كتعريف «الحِنْطَة» بـ: «القَمْح»، وأمَّا إذا كان أبعدَ منه؛ كتعريف «الأَسَد» بـ: «الغَضَنْفَر»، أو مُساوياً؛ كتعريف «العَدَد الفَرْد» بـ: «مَا لَيْسَ بزَوْجٍ»، و«الزَّوْج» بـ: «مَا لَيْسَ بِفَرْدٍ»، فلا يَصحُّ.

القول المسلم

فيَلزمُ أن يكون مانعاً من دخول أفراد غير المعرَّف فيه؛ إذ لو دَخل فيه غيرُ أفراد المعرَّف لم يلزم من وُجوده وجودُ المعرَّف؛ لأنَّه عند صِدقه على غير أفراد المعرَّف لم يُوجد معه المعرَّف، فقد ظهر أنَّ الاطِّراد يَقتضي المنع.

- واحتُرزَ به من التَّعريف الَّذي يكونُ غيرَ مطَّردٍ؛ أي: غيرَ مانعٍ، وهو التَّعريفُ الَّذي هو الأعمُّ من المعرَّف؛ كتعريف «الإِنْسَان» بمعنى «الحَيَوَان» فقط؛ لأنَّه لعمومه يدخُلُ فيه أفرادُ غيرِ الإنسان، فلا يكون مانعاً.

● ومعنى «الانعِكاس»: «أن يكون التَّعريف كُلَّما وُجِدَ المُعرَّفُ - بفتح الرَّاء - وُجِدَ هُوَ»، فيلزمُ أن يكون جامعاً؛ لأنَّه لو خَرج عنه بعض أفراد المعرَّف لم يلزم من وجود ما عُرِّف به وجودُهُ؛ لوجود ما عُرِّف به في الأفراد الخارجة عنه دُون التَّعريف، فقد ظهر أنَّ الانعكاس يَقتضي الجمع.

- واحتُرز به عمَّا يكون غيرَ منعكسٍ؛ أي: غيرَ جامعٍ، وهو التَّعريفُ الَّذي هو أخصُّ من المعرَّف؛ كتعريف «الحَيَوَان» بـ: «الجِسْمُ النَّاطِقُ»؛ لأنَّه لِخصوصه يخرُجُ عنه كثيرٌ من أفراد الحيوان، كأفراد الفرس والطَّائر وغيرهما.

● وتفسير الاطِّراد والانعكاس بما ذُكِر هو المشهورُ، وقد يفسَّرُ «الاطِّراد» بالجمع، و«العكسُ» بالمنع، وذلك أنَّ الاطِّراد معناه الذَّهابُ النَّاشئُ عنِ الطَّرد، يُقال: «طَرَدْتُهُ فَذَهَبَ»، فلو استُعمل مطاوعُ «طَرَدَ» لقيل: «طَرَدْتُهُ فَانْطَرَدَ»، أو: «فَاطَّرَدَ»، فيكون مصدرُ الثَّاني ما ذُكِر.

القويسني

(وَ) أن يُرى[1] (ظَاهِراً لَا) أي: واضحاً، (لَا أَبْعَدَا) أي: أخفى مِن المعرَّف؛ كتعريف[2] «النَّار» بـ: «أَنَّهَا جِسْمٌ كَالنَّفْسِ».

---

(١) قوله: (وان يرى) أي: التَّعريف.

(٢) قوله: (كتعريف) هذا تمثيلٌ للخالي من القرينة.

- وبهذا عُلِمَ أنَّ الاطِّراد بهذا المعنى اصطلاحيٌّ لا لغويٌّ، ثمَّ استُعمل عرفاً لكون الشَّيء يذهبُ على وتيرةٍ تُرادُ منه، ومن هذا المعنى يقال: «هَذِهِ قَاعِدَةٌ مُطَّرِدَةٌ»؛ أي: تذهبُ فيما تصدُقُ عليه، وتتقرَّرُ كما أُريدَت بحُكمِها، بحيثُ لا تنخَرِمُ.

والمعرِّفُ ـ بكسر الرَّاء ـ أُريد منه ملازمَتُهُ لِمَا عُرِّف به وجوداً وعدماً، وذلك هو معنَى المساواة، والمتساويان كلَّما وُجِدَ أحدهما وُجِدَ الآخر، فقد يُرادُ بـ«الاطِّراد» كون التَّعريف كلَّما وُجِد وُجِد المعرَّف، فيكونُ الاطِّرادُ بمعنى المنع، وعكسُ قولِنا: «كلَّما وُجِد الأوَّل وُجِد الثَّاني» كنفسه: «كلَّما وُجِد الثَّاني وُجِد الأوَّل»، فيكون الانعكاسُ بمعنى الجمع.

وقد يُراد به أنَّ التَّعريف كلَّما وُجِد المعرَّفُ وُجِد هو، فيكون الاطِّرادُ بمعنى الجمع، والانعكاسُ بمعنى المنع، كهذا الاعتبار الَّذي قبله، لكن لا من طَريق استلزام التَّعريف للمعرَّف، بل مِن طريق استلزام المعرَّف للتَّعريف كما ظهر من التَّعبير، وكِلَا الاعتبارين صحيحان عند تحقُّق التَّساوي؛ لأنَّ التَّعريف في كِليهما اطِّراديٌّ ذهب على وَتيرة الاستلزام في كِلَيهما.

ولـمَّا كان التَّساوي يقتضي التَّلازم ثبوتاً ونفياً، عبَّر بعضُهم عنِ الاطِّراد بالاستلزام في الثُّبوت؛ أي: كلَّما وُجِد التَّعريف وُجِد المعرَّفُ، وعنِ الانعكاس بالاستلزام في النَّفي؛ لأنَّه يصحُّ معه عكسُ النَّقيض الموافق، أي: كلَّما انتفى الثَّاني انتفى الأوَّل.

(وَ) شرطُ كلٍّ من التَّعاريف أيضاً: أن يكون **(ظَاهِراً)** عند السَّامع، بحيث يستفيدُ منه ما عُرِّف به؛ واحتَرز به:

- ممَّا إذا كان التَّعريفُ أخفى من المعرَّف؛ كتعريف «النَّار» بـ: «أَنَّهَا جَوْهَرٌ كَالنَّفْسِ»؛ إذِ «النَّفسُ» أخفى من «النَّار».

- وممَّا إذا كان مساوياً؛ كتعريف «الزَّوْج» بـ: «أَنَّهُ عَدَدٌ يَزِيدُ عَلَى الفَرْدِ بِوَاحِدٍ»، أو تعريف «الفَرْد» بـ: «أَنَّهُ عَدَدٌ يَزِيدُ عَلَى الزَّوْجِ بِوَاحِدٍ»؛ لأنَّ زيادة كلٍّ منهما على الآخر بواحدٍ ليست بأَوْلى من زيادة الآخر به عليه، وإلى هذا أشار بقوله: **(لَا أَبْعَدَا)** في الخفاء، كما مثَّلنا.

(٤٦) وَلَا مُسَاوِياً وَلَا تَجَوُّزَا	بِلَا قَرِينَةٍ بِهَا تُحُرِّزَا
(٤٧) وَلَا بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ وَلَا	مُشْتَرَكٍ مِنَ الْقَرِينَةِ خَلَا

- وأنْ لا يكون بألفاظٍ مجازيَّةٍ من غير قرينةٍ تُعيِّنُ المُراد؛ كتعريف «البَلِيد» بـ: «الحِمَار»، فإنْ وُجِدَت قرينةٌ يُحْتَرَزُ بها عنِ المعنى الحقيقيِّ صَحَّ التَّعريفُ؛ كتعريف «البَلِيد» بـ: «حِمَارٌ يَكْتُبُ».

- وأنْ لا يتوقَّف معرفتُه على معرفة المَحدود؛ كتعريف «العَدَد الفَرْد» بما تقدَّم، وعَكْسِه.

القول المسلم

(٤٦ - ٤٧) - (وَلَا مُسَاوِياً) في الخفاء كما مثَّلنا أيضاً، فلا يُعرَّف بواحدٍ من الأبعد والمساوي، وذلك لأنَّ الغرض من التَّعريف استفادةُ المعرَّف، وغيرُ الظَّاهر للسَّامع لا يستفيدُ منه معرفةَ المعرَّف؛ سواءٌ كان أشدَّ خفاءً منه أو مساوياً في الخفاء، وقد علمتَ أنَّه يُغني عن هذا أن يقول: «لَا المَجْهُولُ» فلا يُعرَّفُ به.

ومنَ المجهول ما أشار إليه بقوله: (وَلَا تَجَوُّزَا، بِلَا قَرِينَةٍ بِهَا تُحُرِّزَا، وَلَا بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ وَلَا، مُشْتَرَكٍ مِنَ القَرِينَةِ خَلَا) أي: لا يصحُّ التَّعريف بأحد أمورٍ ثلاثةٍ:

القويسني

(٤٦) - (وَلَا مُسَاوِياً) للمعرَّف في الخفاء؛ كقَولنا في تعريف «المُتَحَرِّك»: «هُوَ مَا لَيْسَ بِسَاكِنٍ».

(وَلَا) أن يُرى التَّعريف (تَجَوُّزَا) بضمِّ «الواو»؛ أي: لفظ تجوُّزٍ؛ أي: لفظاً مجازيًّا، ومحلُّ امتناع المجاز إذا كان (بِلَا قَرِينَةٍ) مُعيِّنةٍ للمراد (بِهَا) أي: بتلك القرينة (تُحُرِّزَا) ـ بالبناء للمجهول ـ؛ يعني: محلُّ امتناع التَّعريف بالمجاز إذا كان خالياً عنِ القرينة المعيِّنة للمراد؛ الَّتي يُحترَز بها عن إرادة غير المراد، كتعريف «العَالِم»: «بِأَنَّهُ بَحْرٌ يَدْخُلُ الحَمَّامَ، أَوْ: يُصَلِّي وَيَصُومُ»، فيمتنع[1]؛ لالتباس المراد[2] بغيره، فإن كان مع المجاز قرينةً تعيِّنُ المراد كقَولنا في تعريف «البَلِيد»: «حَيَوَانٌ نَاهِقٌ يَدْخُلُ الحَمَّامَ وَيُصَلِّي» جاز التَّعريف به.

(٤٧) - (وَلَا) يكون التَّعريف (بِمَا) أي: بلفظٍ (يُدْرَى) أي: يُعلم معناه (بِمَحْدُودٍ[3]) أي: معرِّفٍ يتوقَّف معرفة ذلك التَّعريف على معرفة المعرَّف؛ لأداء ذلك إلى الدَّور، فيَمتنع؛ كتعريف

---

(١) قوله: (فيمتنع) أي: التَّعريف.

(٢) قوله: (لالتباس المراد . . . إلخ) لأنَّ البحر الجاري يشمل العالِم والكريم.

(٣) قوله: (بِمَحْدُودٍ) أي: من محدود.

- وأنْ لا يكون بالألفاظ المُشتركة من غير قرينةٍ؛ كتعريف «الشَّمس» بـ: «العَيْن»، فإن وُجِدَت قرينةٌ؛ كتعريفها بـ: «العَيْن المُضِيئَة»، صحَّ التَّعريف.

القول المسلم

أحدها: المجازُ بلا قرينةٍ يُحترَزُ بها عن أن يُفهمَ بالمجاز خلافُ المراد.

وثانيها: بما لا يُدرى إلَّا بالمحدود؛ أيِ: المعرَّف؛ لِتوقُّف فَهم كلٍّ منهما على فَهم الآخر.

وثالثها: المشتركُ الخالي من قرينةٍ تُعيِّنُ المراد.

● وإنَّما قيَّدنا «منعَ التَّعريف بالمجاز» بـ: «أن يكون بلا قرينةٍ يُحترَزُ بها عن فَهم خلاف المراد»؛ لأنَّ القرينة المُشترطة في المجاز لا تكفي في تعيين المراد؛ لأنَّها هي ما يُفيدُ أنَّ اللَّفظ لم يُرَد به المعنى الحقيقيُّ، ولا يَلزم من العلم بأنَّ المعنى الحقيقيَّ لم يُرَد به العِلمُ بأنَّ المراد هو المعنى الفُلانيُّ، فإنَّه لو قيل لمَن بمكَّة: «صَلِّ صَلَاةً لَا رُكُوعَ فِيهَا وَلَا سُجُودَ»، عَلِمَ أنَّ الصَّلاة لم يُرَدْ بها المعنى الحقيقيُّ في عُرف الشَّرع، وهي ذاتُ الأركان، وكفى ذلك في كون اللَّفظ مجازاً، مع احتمال أن يُراد به الطَّوافُ أوِ الدُّعاءُ.

- فإذا قيل: «مَا البَلِيدُ؟» فقيل: «هُوَ الحِمَارُ الَّذِي يَكُونُ بِدُونِ أَرْبَعِ قَوَائِمَ»، لم يصحَّ حتَّى يقال مثلاً: «هُوَ الَّذِي يُتعِبُ فِي الإِفْهَامِ وَلَا يَقِفُ عَلَى أَرْبَعِ قَوَائِمَ»، فيُفهَمُ أنَّه: الإنسان الَّذي ليست له غريزةُ فهم الدَّقائق؛ لأنَّ الاقتصار على الأوَّل وإن أَفْهَمَ إرادة الإنسان، يَبقى معه احتمالُ أن يُراد إنسانٌ مُنكَرُ الصَّوت كالحمار، لا مُنكَرُ الفَهْم.

القويسني

«العِلْم»: «بِأَنَّهُ مَعْرِفَةُ المَعْلُومِ»، مع أنَّ «المعلوم» تتوقَّفُ معرفته على معرفة «العلم»؛ لاشتِقاقه[١] منه[٢]، وأُجيب: بأنَّ المعلوم مرادٌ منه الذَّات[٣] بقطع النَّظر عن وَصفها[٤] بالمَعلوميَّة، فكأنَّه قيل: «العِلْمُ إِدْرَاكُ الشَّيْءِ».

(وَلَا مُشْتَرَكٍ مِنَ القَرِينَةِ خَلَا) أي: ولا يكون التَّعريف بلفظٍ مشتركٍ خالٍ من القَرينة المعيِّنة للمراد، كتعريف «الشَّمس» بـ: «أَنَّهَا عَيْنٌ»، ومحلُّ امتناع المشترك ما لم يُرد جميع المعاني الموضوع لها كتعريف «القَضِيَّة» بـ: «أَنَّهَا قَوْلٌ يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالكَذِبَ»، مع أنَّ «القول» مشتركٌ بين الملفوظ والمعقول، لكنْ لمَّا أُريد كلٌّ منهما صحَّ التَّعريف.

---

(١) قوله: (لاشتقاقه) أي: المعلوم.

(٢) قوله: (منه) أي: من العلم.

(٣) قوله: (الذَّات) أي: ذات المعلوم.

(٤) قوله: (عن وصفها) أي: وصف الذَّات.

(٤٨) وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ أَنْ تَدْخُلَ الأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ

- وإدخالُ الأحكام في الحدود لا يجوزُ؛ كتعريف «الفاعل» بـ: «أنَّه الإِسْمُ المَرْفُوعُ»؛ لأنَّ الرَّفع حُكْمٌ من أحكامه؛ لأنَّ المعرَّف ـ بفتح الرَّاء ـ يَتوقَّفُ على أجزاء التَّعريف، وإذا جعلنا الحكم جُزْءاً منها، والحالُ أنَّه يَتوقَّفُ على المعرَّف ـ بفتح الرَّاء ـ؛ لأنَّ الحكم على الشَّيء فَرْعٌ عن تَصوُّره، لَزِمَ الدَّورُ وهو ممنوعٌ.

القول المسلم

- ومثالُ التَّعريف بما تتوقَّفُ درايتُهُ على دِراية المحدود أن يقال لمَن لا يعرفُ النَّهار إلَّا بأنَّه زمانٌ تطلُعُ فيه الشَّمسُ، وهو يجهلُ معنى الشَّمس: «إنَّ الشَّمْسَ هِيَ كَوْكَبٌ نَهَارِيٌّ»؛ إذ لا يعرفُ على هذا معنى الشَّمس إلَّا بمعرفة النَّهار، ولا يَعرفُ النَّهار إلَّا بمعرفة الشَّمس.

- وكأن يُقال في تعريف العِلم: «هُوَ إِدْرَاكُ المَعْلُومِ»؛ إذ لا يُدرى المعلوم إلَّا بِدراية العلم، ولا يُدرى العلمُ إلَّا بدراية المعلوم الَّذي به وقع التَّعريفُ.

- ومثالُ المشترك الخالي من القرينة أن يُقال في تعريف النَّاضّ: «هُوَ عَيْنٌ تُحِبُّهَا النُّفُوسُ»، فإنَّه يحتملُ عينَ النَّقد وعينَ الماء؛ لأنَّ كلًّا منهما تحبُّها النُّفوس، فلو قيل: «هُوَ عَيْنٌ تُحِبُّهَا النُّفُوسُ وتَتَزَيَّنُ بِهِ، ويكُونُ ثَمَنَ الأَشْيَاءِ»، تعيَّن الذَّهب والفِضَّةُ.

● وإنَّما قُلنا: إنَّ الثَّلاثةَ من التَّعريف بالمجهول؛ لِمَا ظهر أنَّ المَجاز والمشترك ما دام كلٌّ منهما خالياً عنِ القرينة المعيِّنة للمُراد غيرُ معلومَي المعنى، وما لا يُدرَى إلَّا بالمحدود مجهولٌ قطعاً؛ لأنَّ المحدود مجهولٌ عند السَّامع، وما توقَّفت معرفتُهُ على معرفة المحدود المجهولِ مجهولٌ.

● ولا يَخفى أنَّ مراد النَّاظم بـ«المَحْدُود» هنا: مطلقُ المعرَّف كما هو اصطلاحُ الأصوليِّين؛ لأنَّ المعرَّف بالجنس والفصل الَّذي تقدَّم يُفيدُ أنَّه هو المسمَّى بالمحدود في هذا الاصطلاح.

(٤٨) - ثمَّ نبَّه على ضربٍ آخرَ من التَّعريف بالمجهول بقوله: (وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ المَرْدُودِ، أَنْ تَدْخُلَ الأَحْكَامُ فِي الحُدُودِ) أي: إن من جملة التَّعاريف الَّتي يَرُدُّها أهل الفنِّ ويَمنعونها

الدويسي

(٤٨) - (وَعِنْدَهُمْ) الظَّرفُ خبرٌ مقدَّمٌ (مِنْ جُمْلَةِ المَرْدُودِ) جارٌّ ومجرورٌ في محلِّ الحال من الضَّمير المستتر في الخبر، أو «عندهم» ظرفٌ متعلِّقٌ بـ«المَرْدُودِ»، و«مِنْ جُمْلَةِ المَرْدُودِ» هو الخبر، والمبتدأ قوله: (أَنْ تَدْخُلَ) لتأوُّله بمصدرٍ منسبكٍ من «أنْ» وما دخلتْ عليه (الأَحْكَامُ فِي الحُدُودِ).

القول المسلم

التَّعريفَ الَّذي أُدخِل فيه حكم المحدود؛ يعني: الحكمَ الَّذي جُهِل اختصاصُهُ بِالمحدود، فأَحْرَى إذا جُهِل ثبوتُهُ له أصلاً.

كما إذا جُهِل ثبوتُ النَّصب للمُعْرَبَات، فقُلنا في تعريف غير المرفوعات والمجرورات: «هِيَ مَا يُنْصَبُ مِنَ المُعْرَبَاتِ»؛ لأنَّه تعريفٌ بالمجهول.

وكذا إذا عَرَفنا ثبوتَ النَّصب للمُعْرَبَات، ولكن لا نميِّزُ المنصوبَ منها من المَرفوع والمجرور، فعرَّفنا المُعْرَبَات بالنَّصب منها بِأَنَّهَا: «هِيَ مَا يُعْرَبُ بِالنَّصْبِ»؛ لأنَّ ذلك في التَّحقيق يرجعُ إلى التَّعريف بالمجهول.

أمَّا إذا عُلِم ثبوتُ الحكم للشَّيء وعُلِم اختصاصُهُ به، جاز إدخالُ الحكم في حدِّ ذلك الشَّيء، فإذا عَلِمنا أشياءَ تَنصِبُ المُعرَبَات، وجَهلنا المسمَّى بـ«الحال» من تلك المُعْرَبَات، جاز أن يدخُلَ في حدِّ الحال النَّصبُ الَّذي هو حُكمٌ لإخراج ما ليس بمنصوبٍ من المُعرَبَات، ثمَّ نزيدُ قيداً آخر لإخراج ما سِوَاهُ منَ المنصوبات، ولِهذا أدخَلَهُ ابن مالك في حدِّ الحال فقال: «الحَالُ: وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنتصِبُ»، ولا يخفى أنَّ المرادَ بـ«الحدود» هنا أيضاً: مُطلقُ المعرِّف.

القويسني

والمَعنى على الإعراب الأوَّل: ودخول الأحكام في التَّعاريف كائنٌ عندهم حالةَ كونه من جملة المردود؛ أيِ: المُمتنع.

وعلى الثَّاني: ودخول الأحكام في التَّعاريف كائنٌ من جملة المردود عندهم؛ أيِ: المناطقة؛ وخصَّهم بالذِّكر؛ لأنَّهم الباحثُون عن ذلك.

● ودخولُ الحكم في التَّعريف كقولهم: «الفَاعِلُ: هُوَ الِاسْمُ المَرْفُوعُ»، فالرَّفعُ حكمٌ من أحكام الفاعل، والحكمُ على الشَّيء متوقِّفٌ على تصوُّره، فإذا أخذ الحكم جزءاً في التَّعريف توقَّف المعرِّف عليه، وحَصل الدَّور[1] الَّذي هو توقُّفُ كلٍّ منَ الشَّيئين على الآخَر.

---

(١) قوله: (وحصل الدَّور) أقول: لا دورَ من أصله؛ لأنَّ المحكوم عليه بالحكم المذكور في التَّعريف ليس هو المعرَّف، بلِ المأخوذ جنساً في التَّعريف؛ ألا ترى أنَّ المحكوم عليه بالرَّفع في مثال الشَّارح هو الاسم لا الفاعل، فالحكمُ بالرَّفع إنَّما يتوقَّف على تصوُّرِ مطلقِ الاسم، لا على تصوُّر خصوص الفاعل حتَّى يلزم الدَّور. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٣٠).

(٤٩) وَلَا يَجُوزُ فِي الحُدُودِ ذِكْرُ أَوْ ... وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ فَادْرِ مَا رَوَوْا

- ولا يجوزُ إدخالُ «أَو» الَّتي للشَّكِّ في الحدِّ؛ كقولك في تعريف «البَلِيد»: «هُوَ الَّذِي لَا يَفْهَمُ أَوْ لَا يَسْتَقِيمُ» على سبيل الشَّكِّ؛ أي: إمَّا هذا وإمَّا هذا.

القول المسلم

(٤٩) - ثمَّ نبَّه على أنَّ الحدَّ لا تُذكَرُ فيه لفظةُ «أَوْ» بقوله: (وَلَا يَجُوزُ فِي الحُدُودِ ذِكْرُ «أَوْ») أي: لا يَجوز ذِكْرُ «أَوْ» في التَّعريف الَّذي هو حدٌّ؛ سواءٌ أُرِيدَ بـ«أَوْ» الإبهام، أو كانت للشَّكِّ، أو أُرِيد بها التَّقسيمُ، أوِ التَّخييرُ أوِ الإضرابُ.

(وَجَائِزٌ) أي: ويَجوز ذكر «أَوْ» (فِي الرَّسْمِ) إذا لم تكن للشَّكِّ، ولا لِلإبهام، ولا للإضراب الإبطاليّ، (فَادْرِ) السِّرَّ في (مَا رَوَوْا) مِن منع ذكرها في الحدِّ مطلقاً، ومِن جواز ذكرها في الرَّسم بشرطه.

● أمَّا وجهُ منعها في الحدِّ مطلقاً: فلأنَّ الحقائق لا يُتصوَّرُ لكلِّ واحدٍ منها إلَّا فصلٌ واحدٌ كما تقدَّم، فإيرادُ «أَوْ» في حدٍّ واحدةٍ منها إن كان للشَّكِّ أوِ الإبهام فظاهرٌ؛ إذ لا تعريفَ بأحدهما، وذلك هو وجهُ المنع في الرَّسم إذا أُريد بـ«أو» فيه أحدُهما، والتَّخييرُ بين فصلين محالٌ؛ لعدم تعدُّده، والإضرابُ عن فصلٍ إلى فصلٍ إن كان لإبطال الأوَّل فالحدُّ هو ما فيه الثَّاني، وكأنَّ التَّعريف الأوَّلَ لم يُذكر، فلم يَصدُق أنَّ هنا حدًّا في ضمنه «أَوْ»، بل هي في

القويسني

(٤٩) - (وَلَا يَجُوزُ فِي الحُدُودِ) الحقيقيَّة (ذِكْرُ «أَوْ») الَّتي للتَّقسيم[1]؛ لأنَّ الماهيَّة المحدودة شيءٌ معيَّنٌ لا يتنوَّع، (وَجَائِزٌ) أي: وذكر «أو» التَّقسيميَّة جائزٌ (فِي الرَّسْمِ) أي: التَّعريف الرَّسميّ؛ كقولهم في تعريف «المعرِّف للشَّيء»: «هو ما يَقتضي[2] تصوُّره[3] أو امتيازه عن غيره»، واحترزنا بـ«أو» الَّتي للتَّقسيم عنِ الَّتي للشَّكِّ أوِ التَّشكيك، فلا يجوز دخولها في الحُدود ولا في الرُّسوم.

وقوله: (فَادْرِ مَا رَوَوْا) تكملةٌ للبيت.

* * *

(١) قوله: («أو» الَّتي للتقسيم) اقتصر عليها؛ لأنَّها الَّتي وقع فيها التَّفصيل، فمُنعت في الحدِّ وأجيزت في الرَّسم، أمَّا الَّتي للشَّكِّ أوِ الإبهام فممنوعةٌ مطلقاً. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٣٣١).

(٢) قوله: (هو ما يقتضي) «هو»؛ أي: المعرِّف.

(٣) قوله: (تصوُّره) أي: المعرَّف أيضاً.

وأمَّا «أوِ» الَّتي للتَّقسيم، فإنَّه يجوز إدخالُها، على معنى أنَّ المعرَّف قِسمان: قسمٌ كذا، وقسمٌ كذا، فيكونُ التَّعريفُ في الحقيقة تعريفَيْنِ لشيئَين متخالفَين؛ مثالُهُ: تعريف «النَّظر» بـ: «الفِكْرُ المُؤَدِّي إِلَى عِلْمٍ، أَوْ غَلَبَةِ ظَنٍّ»؛ يعني: أنَّ النَّظر قسمان: الأوَّلُ: الفِكْر المُؤدِّي إلى العلم، والثَّاني: الفِكْر المُؤدِّي إلى غَلَبَةِ ظنٍّ.

وأمَّا في الرَّسم فيجوزُ دخولُها؛ كقولك في تعريف «الإِنْسَان»: «هُوَ الحَيَوَانُ الضَّاحِكُ، أَوِ القَابِلُ لِلعِلْمِ وَصَنْعَةِ الكِتَابَةِ».

القول المسلم

ابتدائه لمجرَّد إنشاء تعريفٍ آخر حيثُ بَطَل الأوَّلُ، فهي بمنزلة «بَلْ»، ولا يُمنَعُ التَّعريفُ مع «بَلْ» الإبطاليَّة، وإن كان للسُّكوت عنِ الأوَّل اقتضى تعدُّدَ الفصل.

● وأمَّا التَّقسيم ويُسمَّى: «التَّنويع»، فإن أُريد به ذكر نوعين كلُّ نوعٍ يُباين بِفصله الآخر، كان الكلامُ حدَّين، والكلامُ في الحدِّ الواحد، وإن أُريد به تنويعُ نفس المحدود بفصلَين باعتبارهما تنوَّع؛ بمعنى: أنَّ له فصلَين وهو نفسُهُ واحدٌ، كان ذلك من تعدُّد الفصل، وهو ممنوعٌ.

فإن قِيل: لِمَ لا يجوز أن تكون «أوْ» للتَّخيير بين فصلَين، ويكونُ الفصل في الحقيقة أحدهما لا بِعينه؟

قُلنا: يعودُ ذلك في الحقيقة إلى تعدُّد الفصل؛ لأنَّ الحد لا بعَينه لا تتقوَّمُ به الحقائق إلَّا إذا اعتُبر في ضِمن أحد المعنيَين، فكلٌّ من المعنيين فصلٌ، وغيرُ هذه التَّقادير لا يُتصوَّرُ في معنى «أوْ».

وأمَّا الرَّسمُ فكونُها فيه للشَّكِّ أو للإبهام ظاهرُ المنع كما تقدَّم، وكذا الإضرابُ الإبطاليُّ؛ لأنَّ ذلك يعودُ إلى رسمٍ واحدٍ، و«أوْ» فيه وسيلةٌ له، والكلامُ فيما تكون فيه «أوْ» مقصودةً.

وكونها للتَّخيير في الخواصِّ على معنى: أنَّ أيّها وُجِدَت كَفَت ظاهرُ الجواز، وإن كان ذلك يعودُ إلى رسمَين، إلَّا أنَّها في شيء واحد.

وكونُها للتَّقسيم إلى صنفين كلٌّ منهما بخاصَّته ظاهرُ الجواز أيضاً؛ لأنَّ ذلك يعودُ في الحقيقة إلى التَّعريف بالخاصَّة الَّتي هي كونُ المقسَّم يَنقسمُ إلى قِسمين، فقولنا: «الفِكْرُ: هُوَ النَّظَرُ المُؤَدِّي إِلَى عِلْمٍ أَوْ ظَنٍّ» تعريفٌ للفِكر بما يختصُّ به من كونه ذا تَأدِيَيْن: تأديةٍ لعلمٍ، وتأديةٍ لظنٍّ.

القويسني

والفرقُ بين الحدِّ والرَّسم: أنَّ الماهيَّة يَستحيلُ أنْ يكون لها فَصلان على البدل، **ويجوزُ أنْ يكون لها** خاصَّتان كذلك.

* * *

القول المسلم

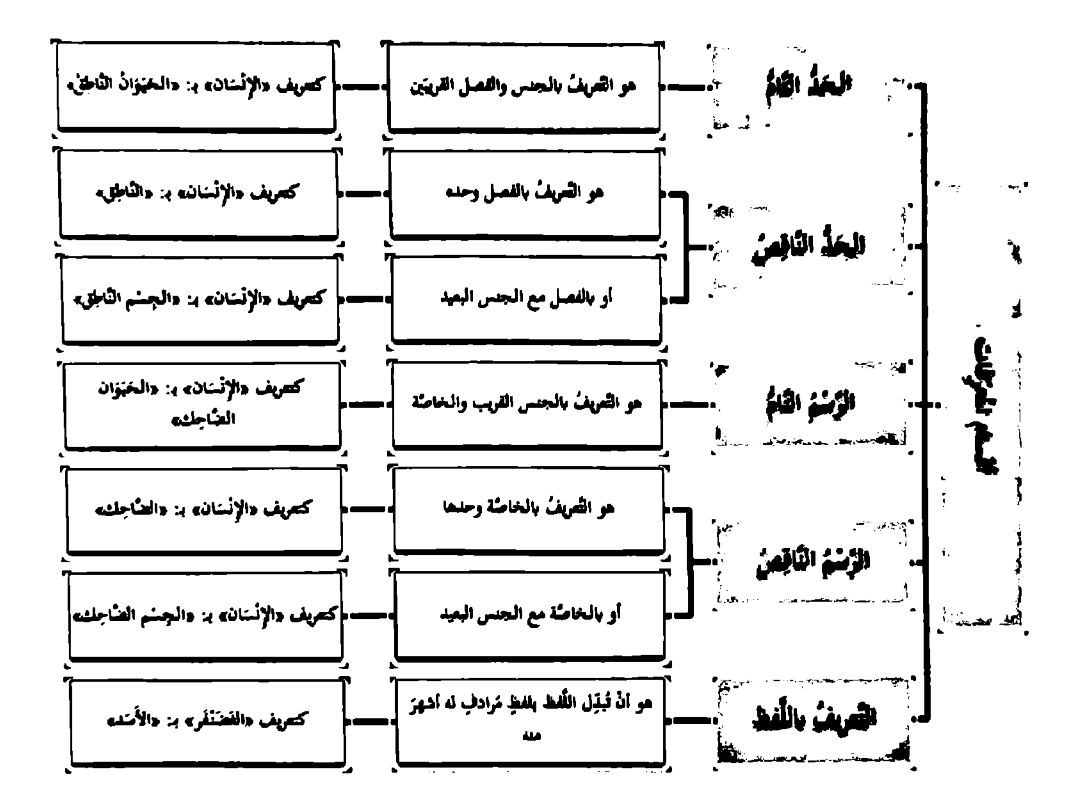
وكونُها للإضراب الَّذي يُفيدُ السُّكوتَ عن الأوَّل ظاهرُ الجواز أيضاً؛ إذْ حاصلُهُ جوازُ تعدُّد الخاصَّة، ولا يَمتنعُ.

● **والحاصلُ** أنَّ الفصل لمَّا امتنع تَعدُّده نافَتْه معاني «أوْ»، فلا تقعُ في الحدِّ الَّذي فيه يكونُ الفصلُ، والخاصَّةُ لمَّا جاز تعدُّدها لم تُنَاف التَّعريف بـ«أوْ» إلَّا في بعض معانيها، فليُتأمَّل هنا، وقد أطلنا فيه لقِلَّةِ مَن وفَّى الكلام حقَّهُ.

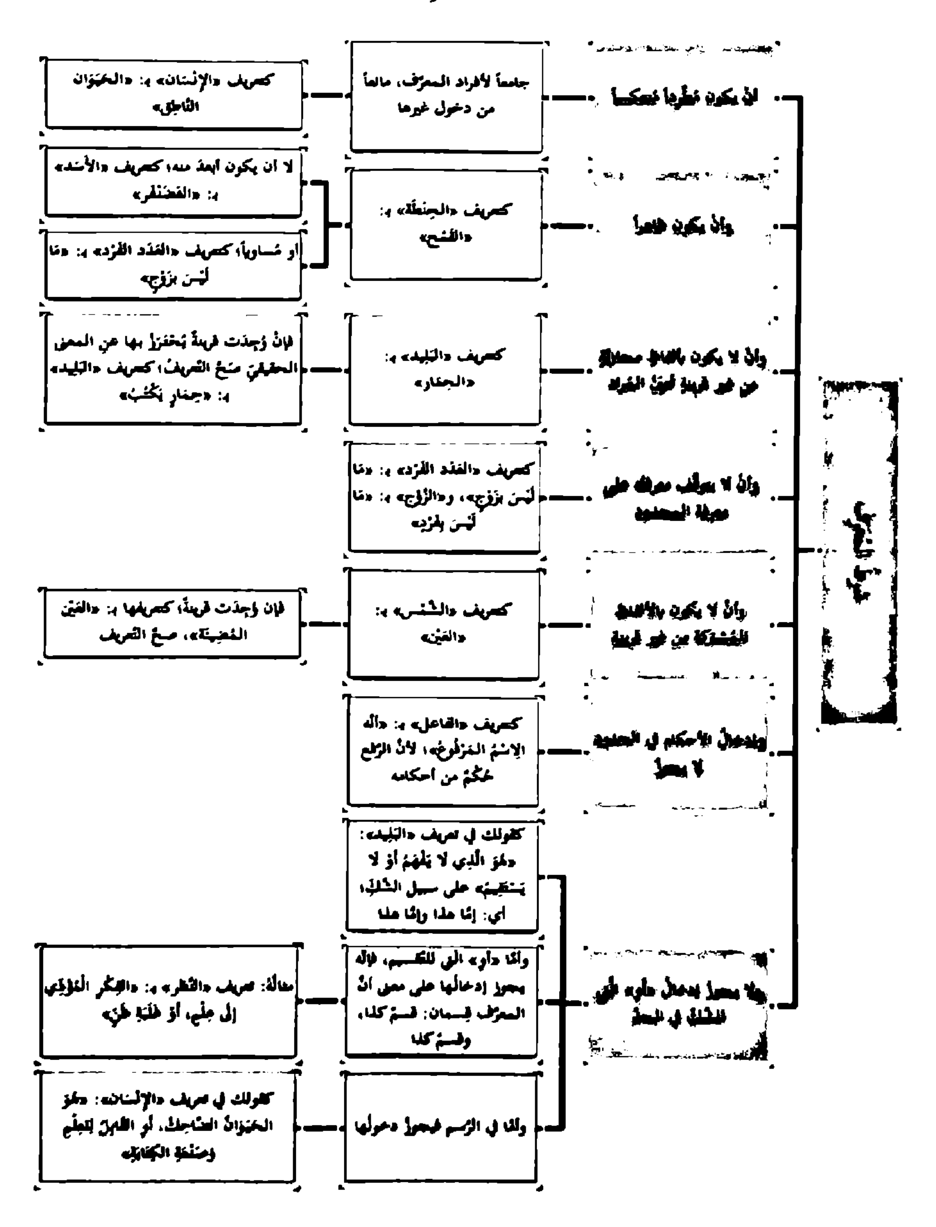


القويسني

أقسام المعرِّفات



شرطُ المُعَرِّف


أنْ يكون مطّرداً منعكساً
جامعاً لأفراد المعرَّف، مانعاً من دخول غيرها
كتعريف «الإنسان» بـ: «الحيوان الناطق»
وأنْ يكون ظاهراً
كتعريف «الحِنطة» بـ: «القمح»
لا أن يكون أبعدَ منه، كتعريف «الأسد» بـ: «الغضنفر»
أو مساوياً، كتعريف «العدد الفرد» بـ: «ما ليس بزوج»
وأنْ لا يكون بألفاظ مجازيّة من غير قرينة تبيّن المراد
كتعريف «البليد» بـ: «الحمار»
فإنْ وُجِدَت قرينةٌ يُحترَزُ بها عن المعنى الحقيقيّ صحّ التعريفُ، كتعريف «البليد» بـ: «حمارٍ يكتُبُ»
وأنْ لا يتوقّف معرفته على معرفة المحدود
كتعريف «العدد الفرد» بـ: «ما ليس بزوج»، و«الزوج» بـ: «ما ليس بفرد»
وأنْ لا يكون بالألفاظ المشتركة من غير قرينة
كتعريف «الشمس» بـ: «العَيْن»
فإن وُجِدت قرينةٌ، كتعريفها بـ: «العَيْن المضيئة»، صحّ التعريف
وإدخال الأحكام في الحدود لا يصحّ
كتعريف «الفاعل» بـ: «هو الاسمُ المرفوعُ»، لأنَّ الرفع حُكمٌ من أحكامه
ولا يجوز إدخال «أو» التي للشكّ في الحدّ
كقولك في تعريف «البليد»: «هو الذي لا يفهمُ أو لا يَستقيمه» على سبيل الشكّ، أي: إمّا هذا وإمّا هذا
وأمّا «أو» التي للتقسيم، فإنّه يجوز إدخالها على معنى أنّ المعرَّف قسمان: قسمٌ كذا، وقسمٌ كذا
مثاله: تعريف «النظر» بـ: «الفكر المؤدّي إلى علمٍ، أو غلبةِ ظنّ»
وأمّا في الرسم فيجوز دخولها
كقولك في تعريف «الإنسان»: «هو الحيوانُ الضاحكُ، أو القابل لتعلّم صنعة الكتابة»

ثمَّ قال:

(بَابٌ فِي القَضَايا وَأَحْكَامِهَا)

القول المسلم

[(بَابٌ فِي القَضَايا وَأَحْكَامِهَا)]

ثمَّ شرع في مبادئ المقصود الثَّاني من فنِّ المنطق، وهو الحجَّة الموصِلَةُ للتَّصديق، وتلك المبادئ هي القضايا وأحكامُها الَّتي هي نقائِضُها وعكوسُها، فقال: (**بَابٌ فِي القَضَايا وَأَحْكَامِهَا**).

● **القضيَّة**: «فَعِيلَةٌ» من: القَضَاء، وهو الحكم؛ سمِّيت بها الجملة المحتملَةُ للصِّدق والكَذب؛ لوجوب القضاءِ بثبوت المحمول أو سَلبه في الحمليَّة، والقضاءِ بثبوت اللُّزوم أوِ العِناد في الشَّرطيَّة، وسيأتي بيانُ القسمين وجميعِ الأحكام باعتبار أفراد القضايا، وإن كان الحكم نَوعين؛ أعني: النَّقضَ والعكسَ.

القويسني

[(بَابٌ فِي القَضَايا وَأَحْكَامِهَا)]

● هذا (**بَابٌ فِي القَضَايا**[1] **وَأَحْكَامِهَا**) القضايا جمع: «قَضِيَّة» من: القضاء وهو الحكم؛ لاشتمالها عليه[2]، و«أَحْكَامِهَا» بالجرِّ عطفٌ على «القَضَايَا»، والمرادُ بـ«الأَحْكَام»: التَّناقض[3]، والعكس[4].

---

(١) قوله: (بَابٌ فِي القَضَايا) لمَّا فرغ المصنِّف من مبادئ التَّصوُّرات ومقاصدها، شرع يتكلَّمُ على مبادئ التَّصديقات وهي القضايا. اهـ «سجيمي».

(٢) قوله: (لاشتمالها عليه) لأنَّه جزءٌ منها، لكنَّ الحكم هنا بمعنى النِّسبة بين الطَّرفين؛ لأنَّه هو الجزء من القضيَّة لا بمعنى الإيقاع والانتزاع؛ أي: إدراك الوقوع وعدم الوقوع؛ لأنَّ هذا ليس جزءاً منها، بل هو قائمٌ بنفس المدرك. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٢٣٦).

(٣) قوله: (التَّناقض) هو اختلاف القضيَّتين إيجاباً وسلباً.

(٤) قوله: (والعكس) هو قلب جزأي القضيَّة؛ بجعل المحمول موضوعاً والموضوع محمولاً.

(٥٠) مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذَاتِهِ جَرَى   بَيْنَهُمُ قَضِيَّةً وَخَبَرَا

(٥٠) - **أقول**: لمَّا فَرَغَ من مبادئ التَّصوُّرات ومقاصدِها، أخذَ يتكلَّمُ على مبادئ التَّصديقات، وهي: القضايا وأحكامُها.

● وواحدُ «القَضَايَا»: «قَضِيَّةٌ»، وهي مرادفةٌ للخَبَر، وتعريفُها: «**مُرَكَّبٌ احْتَمَلَ الصِّدْقَ وَالكَذِبَ لِذَاتِهِ**».

القول المسلم

(٥٠) - (**مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ**) أي: الكلام الَّذي يحتملُ الصِّدق والكَذِب (**لِذَاتِهِ جَرَى**) ذلك الكلامُ (**بَيْنَهُمْ**) أي: بين أهلِ الفنِّ (**قَضِيَّةً وَخَبَرَا**) أي: سمِّي عندهُم بالاسمين معاً، **أمَّا وجهُ تسميته خبراً فوصفُهُ** بالصِّدق والكَذِب.

القويسني

(٥٠) - (**مَا**) أي: اللَّفظ[1] الَّذي (**احْتَمَلَ الصِّدْقَ**[2]) والكذب (**لِذَاتِهِ جَرَى بَيْنَهُمْ**) أي: المناطقة (**قَضِيَّةً**[3] **وَخَبَرَا**[4]) أي: يسمَّى بهذَين الاسمين.

● فخرج بقوله: «مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ وَالكَذِبَ»: ما لا يحتملها من الإنشاءات[5] ك: «اضْرِبْ»، فلا يسمَّى: «قضيَّةً» ولا «جزءاً».

---

(١) قوله: (أي: اللَّفظ) الصَّادر من اللِّسان أو الملحوظ في الذِّهن؛ لأجل أن يشمل التَّعريف القضيَّة الملفوظة ك: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، والقضيَّة المعقولة ك: القول المعقول وهي النَّتيجة. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٣٣٦).

(٢) قوله: (الصِّدْقَ) لم يذكر المصنِّف «الكذب»؛ لقبحه، والعِلم به، وتأدُّباً في حقِّ كلام الله تعالى وكلام رسوله، وهذا مخرجٌ لنحو: «زيد» و«عمرو». اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٣٣٧).

(٣) قوله: (قَضِيَّة) وتسمى: «دعوى» إنِ افتقرت إلى دليلٍ. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٣٣٩).

(٤) قوله: (قَضِيَّةً وَخَبَراً) في «التلويح» [«شرح التلويح على التوضيح» للسعد التفتازاني (١/ ٢٠)]: اعلم أنَّ المركَّب التَّامَّ المحتملَ للصِّدق والكذب يسمَّى من حيث استعماله على الحكم: «قضيَّةً»، ومن حيث احتماله الصِّدق والكذب: «خبراً»، ومن حيث إفادته الحكم: «إخباراً»، ومن حيث كونه جزءاً من الدَّليل: «مقدِّمةً»، ومن حيث إنَّه يُطلَب بالدَّليل: «مطلوباً»، ومن حيث يحصل من الدَّليل: «نتيجةً»، ومن حيث يقع في العلم ويُسأل عنه: «مسألةً»، فالذَّاتُ واحدةٌ واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات. اهـ

قال الغُنَيْمِيُّ [«كشف اللثام عن شرح شيخ الإسلام» مخطوط (لوحة: ٢٥)]: هذا يدلُّ على أنَّ النَّتيجة اسمٌ للَّفظ المركَّب، وقد صرَّح بعضهم عند تعريف القياس بأنَّه قولٌ مؤلَّفٌ من قضايا متى سُلِّمَت لزم عنها لذاتها قولٌ آخر، بأنَّ المراد بـ«القول الآخر»: هو القول المعقول؛ إذ هو الَّذي يلزم، وهو النَّتيجة، بخلاف الملفوظ. اهـ

وقد يقال: لا بُعد في تسمية الملفوظ: «نتيجةً» باعتبار دلالته على المعقول. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٣٣٩).

(٥) قوله: (من الإنشاءات) من أمرٍ ك: «اضْرِبْ»، أو نهيٍ ك: «لَا تَضْرِبْ»، وغيرهما كالمركَّب تركيباً إضافيًّا؛ نحو: «غُلَامُ زَيْدٍ» فإنَّه يستلزم خبراً وهو: «زَيْدٌ لَهُ غُلَامٌ». اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٣٣٨).

- فـ«احتمال الصّدق والكذب» يُخرِجُ: الإنشاء.

- وقولُهُ: «لِذَاتِهِ» ليَدخُل فيه: ما يُقطَع بصدقه كـ: «خبر الله ورسوله»، وما يُقطَع بكذبه كـ: «كون الواحد نصف الثّمانية»؛ لأنّنا لو نظرنا إلى ذات الخبر لَرأيناه يحتملُ الصّدق والكذب، بقطع النّظر عنِ المُخْبِر والواقع، فالقطعُ بأحد الأمرَين من جهة المُخبِر أوِ المُخْبَرِ به.

القول المسلم

- فقوله: «ما» كالجنس في الحدِّ؛ أي: كلامٌ، فيدخُلُ فيه أقسامُ الإنشاء السَّابقة وغيرُها.

- وقولُهُ: «احْتَمَلَ الصِّدْقَ» يعني: والكَذِبَ، يُخرِجُ الإنشاءات بِأسرها؛ إذ لا تحتملُ صدقاً ولا كَذِباً.

- وزاد قولَهُ: «لِذَاتِهِ»؛ لِيَدْخُلَ الخبرُ الّذي لا يحتملُ إلّا الصّدق ولا يحتملُ الكَذِبَ أصلاً، لكنْ ذلك بالنّظر إلى مَن صَدر منه، كأخبار النّبيِّ بالحشر والنّشر؛ لأنّها بالنّظر إلى ذاتها - أعني: كون حاصلها إثباتَ موضوعٍ لمحمولٍ أو ربطٍ بين نسبتَين - تحتملُ ذلك، وإنّما تخلّصت للصّدق بالنّظر لمَن أخبر بها لا لِذاتها.

وليدخُلَ الخبر الّذي لا يحتملُ إلّا الكَذِب ولا يحتمِلُ الصّدق أصلاً، لكنْ ذلك بالنّظر إلى مَن صَدَرَ منه، كأخبار مُسَيْلِمَةَ الكذّاب - لعنةُ الله تعالى عليه -، فإنّها تحتملُ الصّدقَ والكَذِب بالنّظر لذاتها، وإنّما تخلّصت للكذب بالنّظر إلى مَن صَدَرَت منه ليُعارِض النُّبوءةَ الحقيقيَّة، وهي نُبُوّة نبيِّنا ﷺ.

القويسني

● وخرج بقولنا: «لِذَاتِهِ»: ما احتمل الصّدق والكذب لِلازمه كـ: «اسْقِنِي المَاءَ»، فإنّه وإنِ احتمل الصّدق والكذب لكن لِلازمه الّذي هو: «أَنَا عَطْشَانُ»[1] لا لِذاته؛ أي: مدلوله المطابقيّ الّذي هو طلب السّقي.

● ودخل في قولنا: «مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذَاتِهِ»: المقطوع بصدقه من الأخبار، كـ: خبر الله وخبر رسوله، فإنّه إنّما قُطِع بصدقه بالنّظر لقائله[2] لا بالنّظر لذاته، ودخل أيضاً: المقطوعُ بكذبه من الأخبار[3] نحو: «الجُزْءُ أَعْظَمُ مِنَ الكُلِّ»، فإنّه وإن قُطع بكذبه إنّما هو لتحقُّق خلافه بضرورة العقل.

---

(١) قوله: (الّذي هو «أَنَا عَطْشَان») اعترض: بأنّ الأَولى أن يجعل اللّازم: «أَنَا طَالِبٌ لِلمَاءِ»، أو: «المُخَاطَبُ مَطْلُوبٌ مِنْهُ المَاءُ»، أو: «المَاءُ مَطْلُوبٌ»؛ لاستغنائه عن اعتبار القرينة؛ إذ كلُّ إنشاءٍ يستلزمُ لذاته خبراً من غير افتقارٍ إلى قرينةٍ كما رأيت. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٣٣٩).

(٢) قوله: (بالنّظر لقائله) أوِ المعلوم صدقه بضرورة العقل؛ نحو: «الوَاحِدُ نِصْفُ الاِثْنَيْنِ».

(٣) قوله: (المقطوع بكذبه من الأخبار) بالنّظر لقائله أيضاً، كـ: خبر مُسيلمة الكذّاب في دعواه النُّبوّة، أو بالعقل كمثال الشّارح، أو كـ: «الوَاحِدُ نِصْفُ الاِثْنَيْنِ»، وهذا معنى قول الشّارح بضرورة العقل. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٣٣٩).

ثمَّ قال:

● (٥١) ثُمَّ القَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ ... شَرْطِيَّةٌ حَمْلِيَّةٌ وَالثَّانِي

(٥٢) كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ وَالأَوَّلُ ... إِمَّا مُسَوَّرٌ وَإِمَّا مُهْمَلُ

(٥٣) وَالسُّورُ كُلِّيًّا وَجُزْئِيًّا يُرَى ... وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى

(٥٤) إِمَّا بِكُلٍّ أَوْ بِبَعْضٍ أَوْ بِلَا ... شَيْءٍ وَلَيْسَ بَعْضُ أَوْ شِبْهٍ جَلَا

(٥٥) وَكُلُّهَا مُوجَبَةٌ وَسَالِبَهْ ... فَهْيَ إِذاً إِلَى الثَّمَانِ آيِبَهْ

(٥٦) وَالأَوَّلُ المَوْضُوعُ بِالحَمْلِيَّهْ ... وَالآخِرُ المَحْمُولُ بِالسَّوِيَّهْ

(٥١ - ٥٦) - أقول: القضيَّةُ قسمان: شرطيَّةٌ، وحمليَّةٌ؛ والأُولى يأتي الكلامُ عليها في المتن.

● والثَّانيةُ ـ وهي الحمليَّة ـ؛ أي: ما اشْتَمَلت على موضوعٍ ومحمولٍ ك: «زَيْدٌ كَاتِبٌ»-:

١ - إمَّا أنْ يكون موضوعُها كلِّيًّا ك: «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ».

٢ - أو جزئيًّا ك: «زَيْدٌ كَاتِبٌ».

فالثَّانية تُسمَّى: شخصيَّةً.

● والأُولَى:

١ - إنْ كانت مُهْمَلةً من السُّور سُمِّيت: **مُهْمَلَةً** ك: «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ».

القول المسلم

(٥١ - ٥٢) - (ثُمَّ القَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ):

١ - قسمٌ منها: (شَرْطِيَّةٌ) أي: يُسمَّى: «قضيَّةً شرطيَّةً»، والشَّرطيَّةُ في اصطِلاحهم: «ما تركَّب من قضيَّتين»، كقولك في الشَّرطيَّة المتَّصلة: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ»، فإذا أزلنا ما به التَّركيبُ وهو «كُلَّمَا» و«الفَاءُ» بقي: «الشَّمْسُ طَالِعَةٌ» و«النَّهَارُ مَوْجُودٌ» وهما قضيَّتان.

- وكقولك في الشَّرطيَّة المنفصلة: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ أَسْوَدَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الشَّيْءُ أَبْيَضَ»؛ لأنَّا إن أسقطنا آلة التَّركيب ـ وهي «إمَّا» و«إمَّا» ـ بقي: «يَكُونُ الشَّيْءُ أَسْوَدَ»، و«يَكُونُ ذَلِكَ الشَّيْءُ أَبْيَضَ» وهما قضيَّتان، وسيأتي وجهُ تسمية الأُولى بالمتَّصلة والثَّانية بالمنفصلة.

القويسني

(٥١ - ٥٢) - (ثُمَّ) للتَّرتيب الذِّكريِّ (القَضَايَا) جمع: «قَضِيَّةٍ» (عِنْدَهُمْ) أي: المناطقة (قِسْمَانِ):

القول المسلم

وأمَّا تسميتُهما: «شرطيَّتَين»؛ فلوجودِ حرفِ الشَّرط في الأُولى، ووجودِ ما يُشبهُه وهو حرف الرَّبط في الثَّانية، وإن كان الرَّبطُ على وجه المُنافاة بين مضمونَيْهما.

٢ - وقسمٌ منها: (حَمْلِيَّةٌ) أي: تُسمَّى: «قضيَّةً حمليَّةً»، والقضيَّةُ الحَمْليَّةُ عِندهم: «هي ما تركَّبت من مُفردين أو ما في قوَّتهما».

- والمرادُ بـ«المفرد» هنا: ما ليس قضيَّةً، لا ما يُقابلُ مطلق المركَّب، فما تركَّب من مفردين كقولك: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، أو «قَامَ زَيْدٌ»، وما تركَّب ممَّا في قوَّتهما كقولك: «القَائِمُ أَبُوهُ عَمْرٌو ضَارِبُهُ»؛ لأنَّهما في قوَّة قولك: «قَائِمُ الأَبِ مَضْرُوبُ عَمْرٍو»، وهما مُفردان مضافان، لا قضيَّتان.

- وسمِّيت: «حَمْلِيَّةً»؛ لوجود الحَمْل فيها على ما يأتي إن شاء الله تعالى.

● ثمَّ نبَّه على تقسيم آخر فقال: (وَ) القِسمُ (الثَّانِي) من قِسمي القضيَّة - وهي الحمليَّة - فيه قسمان: (كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ) أي:

١ - أحدُ قسميها: كلِّيَّةٌ؛ أي: ما موضُوعُها كلِّيٌّ، كقولك: «الإِنْسَانُ قَائِمٌ»، وتسميةُ ما موضُوعِها كلِّيٌّ: «كلِّيَّة» بمعنى أنَّها ذات كلِّيٍّ صحيحٌ في نفسه، وإن خالَف اصطلاحَهُم في الكلِّيَّة على ما يتقرَّرُ.

القويسني

● الأوَّل: (شَرْطِيَّةٌ[1]) وهي ما ليس طرفاها مفردين ولا في قوَّتهما[2]؛ نحو: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، كَانَ النَّهَارُ مَوجُوداً»، و: «إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ».

---

(١) قوله: (شَرْطِيَّة) سمِّيت بذلك؛ لوجود أداة الشَّرط فيها لفظاً أو تقديراً؛ ليشمل المنفصلة، فإنَّ قولنا: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ العَدَدُ زَوْجاً أَوْ فَرْداً» في قوَّة قولنا: «إِنْ كَانَ العَدَدُ زَوْجاً لَمْ يَكُنْ فَرْداً، وَإِنْ كَانَ فَرْداً لَمْ يَكُنْ زَوْجاً». اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٣٤١).

(٢) قوله: (ما ليس طرفاه مفردين، ولا في قوَّتهما) يرد عليه: أنَّ الشَّرطيَّة مؤلَّفةٌ من مفردين في القوَّة، فإنَّها إذا كانت متَّصلةً في قوَّة: «هَذَا ملزومٌ لذاك»، وإذا كانت منفصلةً في قوَّة: «هَذَا معاندٌ لذاك»، وحينئذٍ يرد على تعريف الحمليَّة: أنَّ الشَّرطيَّة داخلةٌ فيه، فيكون غير مانعٍ.

وما أجيب به عن ذلك غير ناهضٍ، فلو قالوا: القضيَّة إنْ حُكِم فيها بإسناد شيءٍ لشيءٍ أو رفعه عنه فهي حمليَّةٌ، أو بتعليق شيءٍ على شيءٍ أو رفعه فهي شرطيَّةٌ متصلةٌ، أو بمعاندة شيءٍ لشيءٍ أو رفعه فهي شرطيَّةٌ منفصلةٌ، وسكتُوا عن ذكر الإفراد والتَّركيب، لكان أسلم وأوضح؛ أفاده في «كبيره». اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٣٤١).

القول المسلم

٢ - وثانيهما: شخصيَّةٌ؛ أي: ما موضُوعُها شخصٌ معيَّنٌ، كقولك: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

ولمَّا كانتِ الشَّخصيَّةُ هو ما موضوعُها شخصاً معيَّناً ـ كما ذَكرنا ـ كانت مقابلَتُهَا هنا بالكلِّيَّة دليلاً على أنَّ الكلِّيَّة هنا أُريد بها ما موضوعُها غيرُ شخصٍ معيَّنٍ، وهو الكلِّيُّ كما ذكَرنا.

القويسني

و«الشَّرطيَّةُ» منسوبةٌ إلى «الشَّرط»، وهو إرادة التَّعليق؛ نحو: «كُلَّمَا» و«إِنْ» في المثالَين.

● والثَّاني: (حَمْلِيَّةٌ) وهي ما كان طرفاها مفردين؛ نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، أو في قوَّتهما؛ نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ»، فالجملةُ الواقعة خبراً في تأويل المفرد.

و«الحَمْلِيَّة» نسبةً إلى «الحمل» باعتبار طرفِها[1] المحكوم به؛ لأنَّه يسمَّى محمولاً تشبيهاً له بالشَّيء الَّذي حُمِل على غيره.

(وَ) القسم (الثَّانِي) وهو الحمليَّة قسمان:

١ - (كُلِّيَّةٌ) وأراد بها ما موضوعُها كلِّيٌّ؛ سواءٌ كانت مسوَّرةً بسورٍ كلِّيٍّ[2]، أو جزئيٍّ، أو مهملةً من السُّور؛ نحو: «الإِنْسَانُ[3] حَيَوَانٌ» ليصحَّ التَّقسيم الآتي.

٢ - و(شَخْصِيَّةٌ) وهي ما موضوعها معيَّنٌ، وتسمَّى: مخصوصةً كـ: «زَيْدٌ كَاتِبٌ».

(وَ) القِسم (الأَوَّلُ) من الحمليَّة (إِمَّا مُسَوَّرٌ) بالسُّور الكلِّيِّ أوِ الجزئيِّ[4]، (وَإِمَّا مُهْمَلٌ) أي: خالٍ[5] من السُّور.

---

(١) قوله: (باعتبار طرفها) أي: الأخير في التَّرتيب الطَّبيعيِّ، وإن كان متقدِّماً لفظاً وهو المحمول، ونُسبت إليه دون الموضوع؛ لأنَّه محطُّ الفائدة. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٣٤٢).

(٢) قوله: (بسورٍ كلِّيٍّ) ويقال لها حينئذٍ: «قضيَّةٌ حمليَّةٌ كلِّيَّةٌ»؛ كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ». وقوله: (أو جزئيٍّ) أي: بسورٍ جزئيٍّ، ويقال لها حينئذٍ: «قضيَّةٌ حمليَّةٌ جزئيَّةٌ»؛ كقولك: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ». وقوله: (أو مهملةً من السُّور) كقولك: «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ»، ويقال لها حينئذٍ: «قضيَّةٌ حمليَّةٌ مهملةٌ». أو شخصيَّةٌ وهي ما موضوعها معيَّنٌ مشخَّصٌ؛ كقولك: «زَيْدٌ كَاتِبٌ»؛ وعلى كلٍّ إمَّا موجبةٌ أو سالبةٌ، فتبلغ حينئذٍ ثمانية صورٍ، وهذا حاصلُ ما ذكره متناً وشرحاً.

(٣) قوله: (نحو: الإِنْسَانُ ... إلخ) تمثيلٌ للموضوع الكلِّيِّ.

(٤) قوله: (الكُلِّيِّ) أي: كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ». وقوله: (الجزئيِّ) أي: مسوَّرةٌ بسورٍ جزئيٍّ؛ كقولك: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ».

(٥) قوله: (أي: خالٍ) كقولك: «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ».

٢ - وإنْ كانت مُسَوَّرةً:

فإن كان السُّور «كُلًّا» أو ما في معناه، فالقضيَّةُ كلِّيَّةٌ كـ: «كُلُّ إِنْسَانٍ» أو: «عَامَّةُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ».

وإن كان «بعضاً» أو ما في معناه، فجزئيَّةٌ، كـ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ» أو: «وَاحِدٌ مِنَ الإِنْسَانِ حَيَوانٌ».

● **فتلخَّصَ أنَّ القضايا أربعةٌ:**

(١) - **شَخْصِيَّةٌ**: إن كان موضوعُها جزئيًّا، كـ: «زَيْدٌ كَاتِبٌ».

(٢) - **ومُهْمَلَةٌ**: إن كان كلِّيًّا ولم تُسَوَّر، كـ: «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ».

(٣) - **وكلِّيَّةٌ**: إن سُوِّرَت بالسُّور الكلِّيِّ، كـ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ».

(٤) - **وجزئيَّةٌ**: إن سُوِّرَت بالسُّور الجزئيِّ، كـ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ».

القول المسلم

(وَ) القسمُ (**الأَوَّلُ**) من هاتَين ـ وهي: ما موضوعُها كلِّيٌّ ـ (**إِمَّا مُسَوَّرٌ**) بأن يدخُلَ السُّورُ على موضوعِها الكلِّيِّ، (**وَإِمَّا مُهْمَلُ**) بأن لا يدخُل السُّورُ على موضوعِها الكلِّيِّ.

(٥٣ - ٥٤) - (**وَالسُّورُ كُلِّيًّا وَجُزْئِيًّا يُرَى**) أي: ثمَّ السُّور الَّذي تكون به القضيَّةُ مسوَّرةً قِسمان: ما يُرَى كلِّيًّا، وما يُرى جزئيًّا.

● **والسُّورُ الكلِّيُّ**: «وهو ما يدلُّ على إحاطة الحُكم بِجميع أفراد الموضوع»؛ قِسمان:

١ - **كلِّيٌّ في الإيجاب**؛ كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ».

٢ - **وكلِّيٌّ في السَّلب**؛ كقولك: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ».

القويسني

(٥٣ - ٥٤) - (وَالسُّورُ كُلِّيًّا) إن دلَّ على الإحاطة بِجميع أفراده، (وَجُزْئِيًّا) إن دلَّ على الإحاطة ببعضها (يُرَى) أي: يُعلَم.

(وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ) أي: أقسام السُّور أربعةٌ (حَيْثُ جَرَى) أي: وَقع؛ لأنَّه إمَّا سور إيجابٍ[1] كلِّيٍّ، أو جزئيٍّ، أو سور سلب كلِّيٍّ[2]، أو جزئيٍّ كما أشار إلى ذلك بقوله:

---

(١) قوله: (إمَّا سور إيجابٍ) كـ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ». وقوله: (أو جزئيٍّ) أي: كـ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ».

(٢) قوله: (سلب كلِّيٍّ) أي: كـ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ». وقوله: (أو جزئيٍّ) أي: كـ: «لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ».

القول المسلم

● والسُّورُ الجزئيُّ: «وهو ما يدلُّ على أنَّ الحكم لِبعض أفراد الموضوع»؛ قِسمان أيضاً:

١ - جزئيٌّ في الإيجاب؛ كقولنا: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ».

٢ - وجزئيٌّ في السَّلب؛ [كقولنا]: «لَيْسَ كُلُّ حَيَوَانٍ بِإِنْسَانٍ».

● فالسُّورُ في الحَمْلِيَّة أربعةُ أقسامٍ:

١ - ما يدلُّ على تَعميم الحكم في الإثبات.

٢ - وما يدلُّ على تعميمه في النَّفي.

٣ - وما يدلُّ على تَبعيضه في الإثبات.

٤ - وما يدلُّ على تبعيضه في النَّفي.

وإلى ذلك أشار بِقوله: (وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ) أي: أقسام السُّور أربعةٌ؛ لأنَّه (حَيْثُ جَرَى) في القضايا فهو:

١ - (إِمَّا بِـ) لفظ (كُلٍّ) أو ما يجري مَجراه؛ كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، و: «جَمِيعُ الجِرْمِ حَادِثٌ».

٢ - (أَوْ بِـ) لفظ (بَعْضٍ) أو ما يجري مَجراه؛ كقولك: «بَعْضُ الإِنْسَانِ فَقِيهٌ»، و: «وَاحِدٌ مِنَ النَّاسِ شُجَاعٌ».

وقد عُلِمَ أنَّ كلًّا من السُّورَين إنَّما هو سورُ الإثبات، إلَّا أنَّ الأوَّل للإثبات الكلِّيِّ، والثَّاني للجزئيِّ.

٣ - (أَوْ بِلَا شَيْءٍ) وما في معناه؛ كقولك: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، و: «لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ»، وقد عُلِمَ أنَّ هذا السُّور للسَّلب الكلِّيِّ.

القويسني

(إِمَّا بِكُلٍّ) نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، (أَوْ بِبَعْضٍ) نحو: «بَعْضُ الإِنْسَانِ كَاتِبٌ»، (أَوْ بِلَا شَيْءٍ) نحو: «لَا شَيْءَ[1] مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، (وَلَيْسَ بَعْضُ) «الواو» بمعنى «أو»؛ نحو: «لَيْسَ بَعْضُ[2] الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ».

---

(١) قوله: (نحو: لَا شَيْءَ ... إلخ) وتسمَّى القضيَّة بهذا الاعتبار: «مسوَّرة» و«كلِّيَّة».

(٢) قوله: (لَيْسَ بَعْضُ ... إلخ) وتسمَّى القضيَّة بهذا الاعتبار أيضاً: «مسوَّرة جزئيَّة»، وإلى بقيَّة الأسوار أشار بقوله: «أَوْ شِبْهِ جَلَا».

القول المسلم

٤ - (وَلَيْسَ بَعْضُ) وما في مَعناه؛ كقولك: «لَيْسَ بَعْضُ العَرَضِ بِبَيَاضٍ»، و: «لَيْسَ كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَاناً»، و: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ هُوَ بِإِنْسَانٍ»، وقد عُلِم أنَّ هذا للسَّلب الجزئيّ.

● والفرقُ بين «لَيْسَ كُلُّ» و«لَيْسَ بَعْضُ»: أنَّ «لَيْسَ بَعْضُ» يُفيدُ النَّفيَ عنِ البعض مُطابَقةً، و«لَيْسَ كُلُّ» يُفيدُهُ تضمُّناً.

● وأمَّا الفرقُ بين «لَيْسَ بَعْضُ» و«بَعْضُ... لَيْسَ» فهو: أنَّ «لَيْسَ بَعْضُ» قد يُستعملُ في السَّلب الكلِّيّ؛ كقولك: «لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»؛ أي: لا شيءَ من أبعاضه بحجرٍ؛ لأنَّ «بَعْضُ» لشدَّة إبهامه نكرةٌ في سياق النَّفي لِوروده بعد «لَيْسَ»، فصحَّ تعميمُهُ، بخلاف «بَعْضُ... لَيْسَ»؛ لأنَّه نكرةٌ في سياق الإثبات، فلا يتأتَّى فيه التَّعميمُ.

● وأشار بقوله: (أَوْ شِبْهِ جَلَا) إلى أنَّ كلَّ ما يُشبِهُ واحداً من الأسوار الأربعة وجَبَت دلالتُهُ على معناه، فهو بِمنزلته ـ كما قُلنا ـ، فلا يختصُّ السُّورُ بمعيَّن، بل ولا بما يُلفَظُ به، حتَّى لو دلَّ مثلاً على العمومِ التَّقديمُ أوِ التَّأخيرُ كان سوراً، ككون النَّكرة في سياق النَّفي.

فالأسوارُ أربعةٌ:

١ - ما يَدُلُّ على تعميم الحُكم في الإثبات.

٢ - وما يَدُلُّ على تبعيضه فيه.

٣ - وما يَدُلُّ على تعميمه في السَّلب.

٤ - وما يَدُلُّ على تَبعيضه في السَّلب.

وقد كرَّرنا أمثلتها للزِّيادة في البَيان.

● ثمَّ لا يَخفى أنَّ التَّعميم في الموضوع لا يتأتَّى إلَّا بكونه كلِّيًّا، وأمَّا الشَّخصُ كـ: «زَيْد»

القويسني

وقوله: (أَوْ شِبْهِ) عطفٌ على «كُلٌّ».

وقوله: (جَلَا) أي: أظهر السُّور الإحاطة بجميع الأفراد أو ببعضها[1]، فشِبْهُ «كُلٌّ»: «جميع» و«عامَّة»؛ نحو: «جَمِيعُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ»، و«عَامَّةُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ».

- وشِبْهُ «بَعْض»: «فريق»؛ نحو: «فَرِيقٌ مِنَ الإِنْسَانِ كَاتِبٌ».

- وشِبْهُ «لَا شَيْء»: «لَا أَحَدَ» و«لَا دِيَار»؛ نحو: «لَا أَحَدَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ».

(١) قوله: (بجميع الأفراد) أي: إن كان كلِّيًّا. (أو ببعضها) أي: إن كان جزئيًّا.

● وكلٌّ من هذه الأربعة:

- إمَّا أنْ يكون مُوجَباً؛ كما تقدَّم.

- أو سالباً؛ كـ: «زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ»، و: «الإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَجَرٍ»، و: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، و: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ»، فتكونُ الأقسامُ ثمانيةً.

القول المسلم

فلا يُمكنُ فيه ذلك، فتَنقسمُ القضيَّة الَّتي موضوعُها كلِّيٌّ إلى ما لم يدخل على مَوضوعها سورٌ، وإلى ما دخل على مَوضوعها ما يُعمِّمُهُ في الإثبات، وما يُعَمِّمُهُ في السَّلب، وإلى ما بَعضُهُ في الإثبات، وما بعضُهُ في السَّلب.

● ففُهِمَ من ذكر الأسوار أربعُ قضايا: كلِّيَّةٌ مُوجِبةٌ، وكلِّيَّةٌ سالبةٌ، وجزئيَّةٌ مُوجِبة، وجزئيَّةٌ سالِبة. وقد تقدَّمت أمثلتُها، فأقسامُ المسوَّرة الأربعةِ مستفادةٌ من ذِكر الأسوار الأربعة.

والـمُهملةُ: وهي الَّتي موضوعُهَا كلِّيٌّ ولم يَدخل عليها السُّور، والشَّخصيَّةُ: وهي الَّتي موضوعُهَا جزئيٌّ؛ كلٌّ منهما إمَّا موجبةٌ أو سالبةٌ.

- فموجبةُ المُهملة كقولك: «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ» إذا لم يُرَد بـ«الألف واللَّام» تبعيضٌ ولا تعميمٌ.

- وسالبتُها كقولك: «لَيْسَ الإِنْسَانُ بِحَيَوَانٍ».

- ومُوجبةُ الشَّخصيَّة كقولك: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

- وسالبتُهَا كقولك: «لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ».

(٥٥) - فمجموعُ ما أُشير إليه من القضايا ثمانيةٌ: شخصيَّتان، مُهملتان، كلِّيَّتان، جزئيَّتان؛ وإلى هذا أشار بقوله: (وَكُلُّهَا) أيِ: الشَّخصيَّةُ والكلِّيَّةُ والجزئيَّةُ والمُهملةُ:

إمَّا (مُوجَبَةٌ) كقولك في الأُولى: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، وفي الثَّانية: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، وفي الثَّالثة: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، وفي الرَّابعة: «الحَيَوَانُ إِنْسَانٌ».

القويسني

- وشِبْهُ «لَيْسَ بَعْض»: «لَيْسَ كُلُّ»، فهي من أسوار السَّلب الجزئيِّ؛ لأنَّها رفعٌ للإيجاب الكلِّيِّ؛ نحو: «لَيْسَ كُلُّ حَيَوَانٍ بِفَرَسٍ».

(٥٥) - وقوله: (وَكُلُّهَا) أي: جميعُ القضايا[1] الشَّخصيَّة والكلِّيَّة[2] المسوَّرة بالسُّور الكلِّيِّ والمسوَّرة بالسُّور الجزئيِّ والمهملة (مُوجَبَةٌ وَسَالِبَهْ، فَهْيَ إِذاً) أي: إذا علمتَ ما سبق من كونها

(١) قوله: (أي: جميع القضايا) أيِ: الأربعة وهي: الشَّخصيَّة، والكلِّيَّة، والجزئيَّة، والمهملة.

(٢) قوله: (والكلِّيَّة) أي: ما موضوعها كلِّيٌّ. وقوله: (بالسُّور الجزئيِّ) هي الجزئيَّة.

القول المسلم

(وَ) إمَّا (سَالِبَهْ) كقَولك في الأولى: «لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ»، وفي الثَّانية: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، وفي الثَّالثة: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ»، وفي الرَّابعة: «لَيْسَ الحَيَوَانُ إِنْسَاناً».

(فَهْيَ) أي: القَضايا المشارُ إليه (إِذاً إِلَى الثَّمَانِ آيِبَهْ) أي: آيلةٌ إلى ثمانِ قَضايا؛ بمعنى: أنَّها يَصِلُ عددُهَا إلى الثَّمان.

● ولا يَخفاك ما في النَّظم من بعض التَّداخُل؛ لأنَّ ذِكْرَ السُّور يتضمَّنُ بعضَ المُوجبات وبعضَ السَّوالب كما ذكَرنا، وقدِ اشتمل على ذلك قولُه: «وَكُلُّهَا مُوجَبَةٌ وَسَالِبَهْ».

● وكذا لا يخفى أنَّ الضَّمير في قولها: «كُلُّهَا» عائدٌ على بعض ما استُفيدَ ممَّا تقدَّم، وذلك البعضُ كما تقدَّم بيانُهُ هو: الشَّخصيَّةُ والكلِّيَّةُ والجزئيَّةُ والمُهملةُ، فلم يَخلُ النَّظمُ من تداخُلٍ وعنايةٍ، ولا يَضرُّ ذلك لظهور المراد، والنَّظمُ أحوَجَ لذلك.

● ووَجهُ تسمية ما يدلُّ على تعميم الحُكم أو تبعيضِه بـ«السُّور»: كونُهُ أحاط بما يُراد من أفراد المَوضوع كلًّا أو بعضاً، كسور البلد المُحيط بما يُرادُ منها.

- ووجهُ تسميةِ غير المسوَّرة «مُهملةً»: كونُها أُهمِلت من السُّور؛ أي: تُرِكَ معها الإتيانُ به.

- ووجهُ تسمية الَّتي موضوعُهَا جزئيٌّ «شَخصيةً»: كونُ موضوعِها شخصاً معيَّناً.

● وقد عُلِم أنَّ محلَّ السُّور هو الموضوع الكلِّيُّ؛ إذ هو الَّذي يقبلُ التَّعميمَ أوِ التَّبعيض كـ: «الإِنْسَان»، فإن كان موضوع القضيَّة جزئيًّا كـ: «زَيْد» لم يَدخُل عليه السُّور، ومتى دَخل عليه كأن يقال: «كُلُّ زَيْدٍ قَائِمٌ» مثلاً، كانت القضيَّةُ مُنحَرفةً؛ لانحراف السُّور عن محلِّه.

● وكذا لا يدخُلُ على المحمول مطلقاً؛ لأنَّه لـمَّا كان لِبيان مقدار الأفراد، والمحمولُ من شأنه أن يكون كلِّيًّا؛ إذ لا يُحكَمُ بالفرد على الفرد ولا على غيره، لم يَكن محلًّا للسُّور، فإن دخل السُّورُ على المحمول فالقضيَّةُ مُنحرفَةٌ، كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ كُلُّ نَاطِقٍ».

القويسني

موجبةٌ وسالبةٌ (إِلَى الثَّمَانِ آيِبَهْ) أي: راجعةٌ، وهي:

● الشَّخصيَّةُ الموجبة؛ نحو: «زَيْدٌ كَاتِبٌ»، والسَّالبةُ؛ نحو: «زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ»، والكلِّيَّةُ الموجبة؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، والسَّالبةُ؛ نحو: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، والجزئيَّةُ الموجبةُ؛ نحو: «بَعْضُ الإِنْسَانِ كَاتِبٌ»، والسَّالبةُ؛ نحو: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِكَاتِبٍ»، والمهملة الموجبة؛ نحو: «الحَيَوَانُ إِنْسَانٌ»، والسَّالبةُ؛ نحو: «الحَيَوَانُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ».

القول المسلم

● وتكذبُ المنحرفةُ إذا أثبتَت لجزئيٍّ أفراداً، كقولك: «كُلُّ زَيْدٍ إِنْسَانٌ»؛ لأنَّ «زيداً» لا أفرادَ له، و«كُلُّ» تقتضي أنَّ له أفراداً، وكذا إذا حَكمت باجتماع أفرادٍ في فردٍ واحدٍ كقولك: «زَيْدٌ كُلُّ إِنْسَانٍ»؛ لأنَّ اجتماع أفراد الإنسان في زيدٍ باطلٌ.

- وإن لم تَقتض أحد الأمرين فهي كغيرها مِن سائر القضايا، كقولك: «زَيْدٌ بَعْضُ إِنْسَانٍ»، فإنَّ السُّورَ دخل فيها على المَحمول، ولكن لا يُفيدُ اجتماع أفرادٍ في فردٍ واحدٍ ولا تعدُّدَ أفرادٍ له. ومتى كذبتِ المنحرفةُ بالإثبات صَدقت بالسَّلب والعكس، وكذلك سائرُ القضايا.

● ثمَّ السَّلبُ في القضيَّة شأنُهُ التَّقدُّم على المَوضوع أو ما هو بمنزلته، وهو الضَّميرُ المسمَّى بـ«الرَّابطة»، وإنَّما كان شأنُهُ ذلك؛ لأنَّ الغرضَ منه سلبُ نِسبة المحمول إلى الموضوع، والرَّابطةُ مقارنةٌ للنِّسبة؛ لأنَّها دالَّةٌ عليها، والسَّالبُ قبل المَسلوب، فيتقدَّمُ السَّالبُ الَّذي هو أداةُ السَّالب على المَسلوب الَّذي هو النِّسبة المدلولَةُ للرَّابطة.

● فإذا أُخِّر السَّلبُ عنِ الرَّابطة كأن يُقال: «زَيْدٌ هُوَ لَا عَالِمٌ» فقد عُدِل بحرف السَّلب عن محلِّه؛ إذ جُعِل جزءاً من المحمول، بل نفسَه، وتسمَّى القضيَّةُ الموجودُ فيها ذلك: «مَعْدُولَةً».

وقد يُطلق العُدُولُ عند أهل المَنطق على الَّتي جُعِلت أداةُ السَّلب جزءاً من موضوعها، كالَّتي جُعِلت جزء محمولها، وتسمَّى القضيَّة حينئذٍ: «معدولةَ الموضوع»، وذلك كقولك: «اللَّا عَالِمُ جَاهِلٌ».

فإن جُعِل حرف السَّلب جزء الطَّرفين كقولك في اللَّون: «اللَّا مُفَرِّقُ لِلْبَصَرِ هُوَ اللَّا بَيَاض» سُمِّيت: «معدولةَ الطَّرفين»، إلَّا أنَّهم إذا قالوا: «قضيَّةٌ مَعدولةٌ» ولم يقيِّدوا بالموضوع ولا بالطَّرفين، انصَرفَ اللَّفظُ إلى مَعدولة المحمول.

● وتقابلُ «المعدولةَ»: «المُحَصَّلَةُ»، وهي: الَّتي لم تُجعَل أداة السَّلب فيها نفسَ الموضوع ولا نفسَ المحمول، إمَّا لأنَّها لا أداة سلبٍ فيها، أو لأنَّها كانت إلَّا أنَّها قُصِدَ بها نفيُ النِّسبة، لا أنَّه حُكِم بمعناها أو حُكِم عليها.

- وسُمِّيت «مُحَصَّلَةً»؛ لتحصيل كلِّ جزءٍ منها في مَقرِّه، ولم يُعدَل به عمَّا يَنبغي له.

القويسني

● والمهملةُ في قوَّة الجزئيَّة، فلِذلك صدق قولنا: «الحَيَوَانُ إِنْسَانٌ»، و«الحَيَوَانُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»؛ لأنَّه في قوَّة قولنا: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، و«بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ».

● والأوَّلُ من كلِّ واحدٍ يُسمَّى: موضوعاً، والثَّاني يُسمَّى: محمولاً، وهو المُشارُ إليه بقوله: (وَالأَوَّلُ . . . إلخ) البيتَ.

● واعلَم أنَّ المصنِّف قال في تعريف القضيَّة: (مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ) ولم يَقُل: «والكَذِبَ»؛ للاكتفاء، وتعليمِ الأدب في التَّعبير.

القول المسلم

وكلٌّ من المعدولة والمحصَّلة تكون موجبةً وسالبةً، فالمَعدُولة الموجبة كقولك: «زَيْدٌ هُوَ لَا عَالِمٌ»، والمحصَّلةُ الموجبةُ كقولك: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

وكلاهما يَقتضي وجودَ الموضوع؛ أمَّا المحصَّلة فأمرُها في ذلك ظاهرٌ إذا كان المحمول وُجوديًا، وأمَّا المعدولة فلأنَّ معنى قولِنا مثلاً: «زَيْدٌ هُوَ لَا عَالِمٌ» في الاصطلاح: زَيْدٌ موجودٌ بصفةٍ غيرِ العِلم.

والمعدولَةُ السَّالبةُ كقولك: «لَيْسَ زَيْدٌ هُوَ لَا عَالِمٌ».

والمحصَّلةُ السَّالبةُ كقولك: «لَيْسَ زَيْدٌ بِعَالِمٍ».

والفرقُ بين السَّالبة المحصَّلة كقولك: «زَيْدٌ لَيْسَ هُوَ عَالِمٌ» والمعدولَة الموجبة كقولك: «زَيْدٌ هُوَ لَيْسَ بِعَالِمٍ» من جهة المعنى: أنَّ السَّالبة المحصَّلة لا تقتضي وجودَ الموضوع، بخلاف الموجبة المَعدولة، فيصحُّ أن يقال لمَن لا عبدَ له: «لَيْسَ عَبْدُكَ هُوَ فِي الدَّارِ»، ولا يُقال له: «عَبْدُكَ هُوَ لَا فِي الدَّارِ».

وأمَّا من جهة اللَّفظ: فيفرَّق بينهما تارةً بكون أداة السَّلب لا تُستعمَل إلَّا في العدول، كلفظ «غَيْرَ»؛ فإنَّه لا يُستعمل إلَّا في العدول، فإن كانت الأداةُ تستعملُ فيهما معاً كلفظ «لَيْسَ» فيفرَّقُ بينهما بتقدُّم الرَّابطة أو تأخُّرها، فإذا قلتَ: «زَيْدٌ هُوَ لَيْسَ بِعَالِمٍ» فهي معدولةٌ، وإن قلتَ: «زَيْدٌ لَيْسَ هُوَ بِعَالِمٍ» فهي محصَّلةٌ، وإن لم توجد الرَّابطة فُرِّقَ بينهما بالنِّيَّة، فإن قُصِدَ كون الأداة محكوماً عليها أو بِها فهي معدولةٌ، وإلَّا فهي مُحصَّلةٌ.

(٥٦) - ثمَّ نبَّه على ما يُسمَّى به كلٌّ من جزأيِ الحمليَّة فقال: (وَ) الجزءُ (الأَوَّلُ) من القضيَّة الحمليَّة هو (المَوْضُوعُ بِـ) تِلك (الحَمْلِيَّةْ)، والمرادُ بكونه الأوَّل: أنَّه هو المحكوم عليه

القويسني

(٥٦) - واعلم أنَّ للقضيَّة ثلاثةَ أجزاء أشار الى اثنين منها بقوله: (وَالأَوَّلُ[1]) في الرُّتبة وهو المحكوم عليه، وإن ذُكِر آخراً: (المَوْضُوعُ) أيِ: الجزء المحكوم عليه.

(١) قوله: (وَالأَوَّلُ) أي: وللقضيَّة ثلاثة أجزاءٍ: فالجزءُ الأوَّل. . . إلخ.

القول المسلم

والمنسوبُ له غيرُه، فاستحقَّ التَّقديم؛ لأنَّ المحكوم عليه مقدَّمٌ على المحكوم به، والمنسوبَ إليه مُقدَّمٌ على المنسوب؛ سواءٌ تقدَّم لفظاً كـ: «زَيْد» في قولك: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، أو تأخَّر لفظاً كهو في: «قَائِمٌ زَيْدٌ».

(وَ) الجزءُ (الآخِرُ) في الحمليَّة هو (المَحْمُولُ) فيها، والمرادُ أيضاً بكونه الآخِر أنَّه يستحقُّ التَّأخير؛ لأنَّه محكومٌ به وعارضٌ للمحكوم عليه، والعارضُ مؤخَّرُ الرُّتبة على المَعروض.

ويُسمَّى الأوَّل: «موضوعاً» في القضيَّة الحمليَّة؛ لأنَّه يُتخيَّلُ فيه أنَّه كشيءٍ وُضِع ـ أي: نُصِب ـ ليُحمَل عليه غيره، وسُمِّيَ الثَّاني: «محمولاً»؛ لتخيُّل أنَّه حُمِل على الأوَّل، وسببُ التَّخيُّل أنَّ المعروض ـ وهو الأوَّل ـ أصلُهُ أن يكون ذاتاً، والعارضُ أصلُهُ أن يكون وصفاً، والذَّاتُ أحقُّ بأن تكون حاملاً، فيكون الوصفُ أحقَّ بأن يكون محمولاً.

● وقوله: (بِالسَّوِيَّهْ) تكميلٌ للبيت، وقد يُشيرُ به إلى أنَّ المحمول مُساوٍ للموضوع في تحقُّق تسمية كلٍّ منهما بما سُمِّي به لِمَا يُوجِبُها.

● ثمَّ القضيَّةُ الحمليَّةُ تشتملُ على الموضوع والمحمول والنِّسبة بينهما؛ أعني: نسبةَ المحمول للموضوع بالثُّبُوت أوِ النَّفي.

فإن صُرِّحَ فيها بلفظ الموضوع والمحمول فقط سمِّيت: «ثنائيَّةً»؛ إذ لم يُذكَر فيها إلَّا لَفظان، كقولك في الثُّبوتيَّة: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، و: «قَائِمٌ زَيْدٌ»، وفي السَّلبيَّة: «مَا زَيْدٌ قَائِمٌ»، و: «مَا قَامَ زَيْدٌ».

القويسني

سمِّي: «موضوعاً» تشبيهاً له بشيءٍ وُضِع ليُحمَل عليه، كـ: «زَيْدٌ» من قولنا: «زَيْدٌ قَائِمٌ» أو: «قَامَ زَيْدٌ»؛ فـ«زَيْدٌ» موضوعٌ في المثالين وإن كان مؤخَّراً في الثَّاني. (بِالحَمْلِيَّهْ) أي: فيها.

(وَالآخِرُ[1]) في الرُّتبة وإن ذُكِر أوَّلاً هو: (المَحْمُولُ).

سمِّي: «محمولاً»؛ لأنَّه محكومٌ به، فشبِّه بـ«السَّقف» الَّذي حُمِل على «الجدار» مثلاً.

وقوله: (بِالسَّوِيَّهْ) أي: حالةَ كونهما[2] مستويين؛ أي: مصطحبَين في الذِّكر، فلا يُذكَرُ أحدهما إلَّا مع الآخر.

---

(١) قوله: (وَالآخِرُ) أي: والجزء الآخِر ـ بكسر الخاء ـ.

(٢) قوله: (كونهما) أي: المحمول والموضوع.

القول المسلم

وأُلغِيَ حرف السَّلب في التَّسمية بـ«الثُّنائيَّة»؛ لأنَّ معناه غيرُ لازمٍ للقضيَّة كالسُّور السَّابق، والمُقدَّرُ فيها من الطَّرفين كالمُصرَّح به، فإذا قيل: «مَنْ جَاءَكَ؟» وقيل: «زَيْدٌ» فهي ثنائيَّة، والتَّقديرُ: «جَاءَ زَيْدٌ»، والمقدَّر كالمَذكور.

وإن صُرِّح فيها بالدَّالِّ على النِّسبة سُمِّيت: «ثُلاثيَّةً»، والدَّالُّ على النِّسبة ـ وهو الرَّابطةُ في الاصطلاح ـ هو صورةُ الضَّمير، فإذا قيل: «زَيْدٌ هُوَ القَائِمُ»، فالقضيَّةُ ثلاثيَّةٌ.

● وقولُنا: «والدَّالُّ على النِّسبة هو الرَّابطةُ في الاصطلاح» إشارةٌ إلى أنَّ الضَّمير في العربيَّة لا يَنبغي أن يُسمَّى: «رابطةً»؛ لأنَّه عبارةٌ عنِ الموضوع، لا عنِ النِّسبة، ولكنْ لـمَّا تحقَّقتِ الرَّابطةُ في غير لُغة العرب كـ: «هست» في لغة الفُرْسِ، اصطَلحوا حين عرَّبوا المنطق على أنَّ صورة الضَّمير هو الرَّابطة؛ لأنَّه لا يُفيدُ إلَّا التَّأكيد، فهو أنسَبُ بالرَّبط، وإلَّا فاللُّغة العربيَّةُ أغنى الإعرابُ فيها عنِ الرَّابِطة.

● ثمَّ النِّسبةُ الإيقاعيَّةُ لا تخلُو من كيفيَّةٍ في نفس القضيَّة من وجوبٍ أو غيره؛ لأنَّك إذا قلتَ: «زَيْدٌ كَاتِبٌ» أو «لَيْسَ بِكَاتِبٍ» فإثباتُ الكتابة أو سَلبُها إنَّما كان لا على وجهِ الوجوب؛ إذ لا تجبُ الكتابة ولا سَلبُها لذات «زيد».

وإذا قلتَ: «زَيْدٌ إِنْسَانٌ» فإثباتُ الإنسانيَّة لـ«زَيْد» واجبةٌ، وإذا قلتَ: «لَيْسَ بِفَرَسٍ» فسَلبُ الفرسيَّة عنه واجبٌ، فكيفيَّةُ النِّسبة لا بدَّ منها في نَفس القضيَّة؛ إذ لا يخلو الثُّبوتُ أوِ السَّلب من وجوبٍ أو عدمِه.

القويسني

● والجزء الثَّالث من القضيَّة[1] هو: النِّسبة؛ أي: ثبوت المحمول للموضوع، كـ: ثبوت «القيام» لـ«زيد» مثلاً، ويسمَّى اللَّفظ الدَّالُّ عليها: «رَابِطةً»؛ لدلالته على النِّسبة الرَّابطة بين الجزأين.

---

(١) قوله: (والجزءُ الثَّالث من القضيَّة ... إلخ) اعلم أنَّ للقضيَّة جزأين آخرين غير الموضوع والمحمول، وهي: النِّسبة الَّتي هي تعلُّق أحد الطَّرفين بالآخر ثبوتاً أوِ انتفاءً، ووقوع تلك النِّسبة أو لا وقوعها؛ و«الرَّابطةُ» تدلُّ على الوقوع واللَّا وقوع مطابقةً، وعلى النِّسبة المتقدِّمة التزاماً؛ لاستلزام وقوع النِّسبة أو لا وقوعها تلك النِّسبة دون العكس، فالجزآن من القضيَّة أُدِّيا بعبارةٍ واحدةٍ؛ طلباً للاختصار، كذا في «شرح الشَّمسيَّة» [«تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية» (ص: ١٨٢) بتصرف]. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٣٥٧).

القول المسلم

إلَّا أنَّه إن لم يُصرَّح بما يدلُّ على تكيُّفِ النِّسبة بوجوبٍ ولا بغيره؛ فالقضيَّةُ ثنائيَّةٌ إن لم يُصرَّح بالرَّابطة، وثلاثيَّةٌ إن صُرِّح بها، وإن صُرِّح بما يدلُّ على وجوب النِّسبة مثلاً مع الرَّابطة كأن يقالَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ هُوَ حَيَوَانٌ بِالضَّرُورَةِ» سُمِّيت القضيَّة حينئذٍ: «رباعيَّةً»، وسُمِّيَت: «مُوجَّهةً» لِبيان جهة النِّسبة فيها، والقضايا الموجَّهات أقسامٌ ذُكرت في غير هذا المحلِّ.

القويسني

والرَّابطةُ: إمَّا غير زمانيَّة كـ: «هُوَ» في قولنا: «زَيْدٌ هُوَ قَائِمٌ»، أو زمانيَّةٌ كـ: «كَانَ»[1] في قولنا: «كَانَ زَيْدٌ قَائِماً».

- ولم يذكر المصنِّف الرَّابطة؛ لعدم لزومها في القضيَّة؛ إذ كثيراً ما يُستغنى عنها في لغة العرب بـ«الإعراب» و«الرَّابط اللَّفظيِّ»، وتسمَّى القضيَّة الحمليَّة عند عدم الرَّابطة: «ثنائيَّةً»؛ لتركُّبها من جزأين، وعند ذكر الرَّابطة: «ثلاثيَّةً»؛ لتركُّبها من ثلاثة أجزاءٍ.

(١) قوله: (كـ: «كان») مثلها سائر الأفعال النَّاسخة.

ثمَّ قال:

● (٥٧) وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمْ ... فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ وَتَنْقَسِمْ

(٥٨) أَيْضاً إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَهْ ... وَمِثْلِهَا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَهْ

(٥٩) جُزْآهُمَا مُقَدَّمٌ وَتَالِي ... أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الاِتِّصَالِ

(٦٠) مَا أَوْجَبَتْ تَلاَزُمَ الجُزْأَيْنِ ... وَذَاتُ الاِنْفِصَالِ دُونَ مَيْنِ

(٦١) مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُراً بَيْنَهُمَا ... أَقْسَامُهَا ثَلاَثَةٌ فَلْتُعْلَمَا

(٦٢) مَانِعُ جَمْعٍ أَوْ خُلُوٍّ أَوْ هُمَا ... وَهْوَ الحَقِيقِيُّ الأَخَصُّ فَاعْلَمَا

(٥٧ - ٦٢) - أقول: لمَّا تكلَّم على القضيَّة الحمليَّة، أخَذَ يتكلَّم على الشَّرطيَّة؛ لأنَّ الأُولَى جزءٌ من الثَّانية، والجزءُ مقدَّمٌ على الكُلِّ.

وعَرَّفها بقوله: (وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ ... إلخ) البيتَ؛ يعني: أنَّ القضيَّة الشَّرطيَّة: ما تركَّبت من جزأين، رُبِط أحدُهما بالآخر بأداة شرطٍ أو عنادٍ؛ كقولنا: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ»، و: «العَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ وَإِمَّا فَرْدٌ»؛ فالأُولى تُسمَّى: شرطيَّةً متَّصلةً، والثَّانيةُ تُسمَّى: شرطيَّةً منفصلةً.

القول المسلم

(٥٧ - ٥٨) - ثمَّ لمَّا فَرغ من الكلام على القضايا الحَمْليَّات شَرع في الشَّرطيَّات فقال: (وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمْ) أي: وإن حُكِم في القضيَّة على وجه التَّعليق؛ أي: على وجهٍ هو التَّعليق.

● والتَّعليقُ: «هو رَبطُ نسبةٍ بأخرى، بحيث لا يصحُّ السُّكوتُ على إحداهما دُون الأخرى».

(فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ) أي: إذا كان الحُكمُ في القضيَّة هو ربطُ نسبةٍ بأُخرى فتلك القضيَّة الَّتي وقع

القويسني

(٥٧ - ٥٨) - (وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا[١]) أي: القضيَّة (قَدْ حُكِمْ) أي: حكم بالتَّعليق؛ أي: ربطِ إحدى القضيَّتين[٢] بالأخرى، كقولنا: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً، كَانَ حَيَوَاناً».

---

(١) قوله: (وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ ... إلخ) لما تكلَّم المصنِّف على القضيَّة الحمليَّة، شَرَعَ يتكلَّم على القضيَّة الشَّرطيَّة؛ لأنَّ الأولى جزء الثَّانية، والجزءُ مقدَّمٌ على الكلِّ، وهي ما تركَّبت من جزأين رُبط أحدهما بالآخر بأداة شرطٍ؛ نحو: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ»، أو عنادٍ نحو: «العَدَدُ: إِمَّا زَوْجٌ وَإِمَّا فَرْدٌ»، والأولى تسمَّى: «شرطيَّةً متَّصلةً»، والثَّانية تسمَّى: «شرطيَّةً منفصلةً»، وأوَّلُ كلٍّ منهما يسمَّى: «مقدَّماً»، والثَّاني: «تالياً». اهـ «سجيمي».

(٢) قوله: (ربط إحدى القضيَّتين ... إلخ) أي: وليس المراد بـ«التَّعليق»: توقيفُ شيءٍ على شيءٍ؛ لعدم شموله المنفصلة.

القول المسلم

فيها ذلك الحكم تُسمَّى: «شرطيَّةً»، فإذا قُلتَ: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ»، فهذه قضيَّةٌ شرطيَّةٌ؛ لأنَّها حُكِم فيها بِرَبط نسبةٍ بأُخرى؛ أعني: نسبةَ الطُّلوع إلى الشَّمس، ونِسبةَ الوجود إلى النَّهار.

- وخرج بذلك ما إذ حُكم بمفردٍ أو ما في قوَّته على مُفردٍ أو ما في قوَّته، فإنَّ ذلك إنَّما يُتصوَّرُ في الحمليَّة كما تقدَّم، بِخلاف الشَّرطيَّة؛ فإنَّ الحكم فيها هو تعليقُ نسبةٍ بأخرى؛ أي: رَبطُها بها كما تقدَّم أنَّها مركَّبةٌ من قضيَّتين ذَوَاتَي نسبتَين.

● فالنَّاظمُ أراد بـ«التَّعليق» هنا: الرَّبطَ بين النِّسبتَين، وأراد بـ«خلافه»: الرَّبطَ بين مفردَين، ومِن ذلك التَّمثيلُ هنا وفيما تقدَّم؛ سواءٌ كان الرَّبط هنا اتِّصاليًّا كقولك: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ» كما تقدَّم، أوِ انفصاليًّا كقولك: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ العَدَدُ زَوْجاً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فَرْداً»، وسيأتي تحقيقُ كلٍّ منهما.

وإنَّما شَمِلَهما التَّعليقُ معاً؛ لأنَّ التَّعليق - أي: الرَّبطَ - وُجِدَ فيهما معاً؛ لأنَّا نعني بالرَّبط هنا كونَ إحدى النِّسبتَين لا يحسُنُ السُّكوتُ عليها بدون الأخرى، فالشَّرطيَّةُ تشتملُ على الَّتي فيها الاتِّصال وعلى التي فيها الانفصالُ.

القويسني

(فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ[١]) لاشتمالها على أداة الشَّرط؛ أيِ: الرَّابط لتشمل المنفصلة؛ نحو: «العَدَدُ: إِمَّا زَوْجٌ، أَوْ فَرْدٌ»، ولأنَّ القضيَّة مشتملةٌ على أداة الرَّبط وهي «إِمَّا» الدَّالةُ على العِناد[٢] بين الزَّوجيَّة والفرديَّة.

(وَتَنْقَسِم) القضيَّةُ الشَّرطيَّةُ (أَيْضاً[٣] إِلَى: شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَهْ) كقولنا: «كُلَّمَا[٤] كَانَ هَذَا إِنْسَاناً، كَانَ حَيَوَاناً»، و: «كُلَّمَا كَانَ الإِنْسَانُ نَاطِقاً، كَانَ الحِمَارُ نَاهِقاً».

---

(١) قوله: (شَرْطِيَّةٌ) سمِّيت «شرطيَّة»؛ لوجود حرف الشَّرط فيها لفظاً أو تقديراً، فدخلت المنفصلة؛ لأنَّ قولنا: «العَدَدُ: إِمَّا زَوجٌ، وَإِمَّا فَرْدٌ» في قوَّة قولنا: «إِنْ كَانَ العَدَدُ زَوْجاً فَلَا يَكُونُ فَرْداً، وَإِنْ كَانَ فَرْداً فَلَا يَكُونُ زَوْجاً». اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٣٧٦).

(٢) قوله: (على العناد) أي: التَّنافي.

(٣) قوله: (وتنقسم القضيَّة الشَّرطيَّة أيضاً) كما انقسمت الحمليَّة إلى ما مرَّ.

(٤) قوله: (كُلَّمَا) ظرفٌ لـ«كَانَ» في قوله: «كَانَ حَيَوَاناً»؛ أي: كَانَ حَيَوَاناً كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً.

● وأوَّلُ كلٍّ منهما يُسمَّى: **مُقَدَّماً**، والثَّاني يُسمَّى: **تَالِياً**.

● **فالشَّرطيَّةُ المتَّصلةُ**: ما أوجبت تلازمَ الجزأين، بأنْ يكون أحدُهما لازماً للآخر؛ كالمثال المتقدِّم، فإنَّ طلوعَ الشَّمس ملزومٌ لوجود النَّهار.

القول المسلم

وإلى ذلك أشار بقوله: (**وَتَنْقَسِمْ**) القضيَّةُ الشَّرطيَّةُ (**أَيْضاً**) أي: كما أنَّها هي الَّتي حُكِمَ فيها على وجه التَّعليق، تنقسمُ زيادةً على ذلك (**إِلَى: شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَهْ**).

● فزيادةُ «أَيْضاً» لتقديره أنَّه يقول: كما نبَّهتُ على أنَّ القضيَّة الشَّرطيَّة هي الَّتي حُكِم فيها على وجه التَّعليق، نُنَبِّهُ أيضاً على أنَّها تنقسمُ إلى شرطيَّةٍ متَّصلةٍ، وإلى شرطيَّةٍ منفصلةٍ، وعبَّر عن هذا التَّقسيم بقوله: (**وَمِثْلُهَا**) أي: ومثلُ الشَّرطيَّة المتَّصلة في الانقسام إليها (**شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَهْ**).

● ولا يخفى ما في التَّعبير بـ«أَيْضاً» هنا من التَّكلُّف، ولا ما في التَّعبير عن مُقابلة المتَّصلة بـ«المثليَّة» من التَّساهُل؛ إذ يكفي عن ذلك أن يقول كما قلنا: «وإلى شرطيَّةٍ منفصلةٍ»؛ إلَّا أنَّ ضرورة الوزن أَحْوَجَت إلى ذلك.

(٥٩ - ٦٠) - (**جُزْآهُمَا**) أي: جُزءا القضيَّتين ـ وهما المتَّصلةُ والمنفصلةُ ـ: (**مُقَدَّمٌ وَتَالِي**) أي: يُسمَّى أوَّلُهما: «مقدَّماً»، والآخرُ: «تالياً»، فإذا قلت: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً، كَانَ حَيَوَاناً»، فـ«كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً» مقدَّمٌ، و«كَانَ حَيَوَاناً» تالٍ، وكذا إذا قلتَ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ أَبْيَضَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ أَسْوَدَ»، فـ«كَانَ أَبْيَضَ» مُقدَّمٌ، و«كَانَ أَسْوَدَ» تالٍ.

القويسني

سمِّيت بذلك[1]؛ لاتِّصال طرفيها؛ أيِ: اجتماعهما في الوجود.

(**وَمِثْلِهَا**) بالجرِّ عطفٌ على مجرور «إِلَى». (**شَرْطِيَّةٌ**) بدلٌ منه (**مُنْفَصِلَهْ**) وذلك كقولنا: «العَدَدُ: إِمَّا زَوْجٌ، أَوْ فَرْدٌ»، فهذه قضيَّةٌ شرطيَّةٌ منفصلةٌ؛ لانفصال طرفَيها وتعاندهما؛ لعدم اجتماعهما في الوجود.

(٥٩ - ٦٢) - وقوله: (**جُزْآهُمَا**) أي: جزءا القضيَّتين[2] المتَّصلة والمنفصلة:

الأوَّلُ[3] منهما في الرُّتبة أوِ في الذِّكر: (**مُقَدَّمٌ**) لتقدُّم رتبته في المتَّصلة، وتقدُّم ذكره في المنفصلة.

---

(١) قوله: (سمِّيت بذلك ... إلخ) وتسمَّى أيضاً: «اتِّفاقيَّة»؛ لاتِّفاق الطَّرفين في الصِّدق.

(٢) قوله: (جزءا القضيَّتين) أي: الجزء الأوَّل والثَّاني من المتَّصلة والمنفصلة.

(٣) قوله: (الأوَّل) أي: الجزء الأوَّل.

● والشَّرطيَّةُ المنفصلةُ: ما أوجبت ـ أي: دلَّت على ـ التَّنافُر بينهما، فإنَّ الزَّوجيَّة في المثال المتقدِّم مُنافرةٌ للفرديَّة،

القول المسلم

هذا ظاهرُ النَّظم، ولكنَّ المشهور في الاصطلاح: أنَّ المقدَّم هو مدخولُ أداة الشَّرط في المتَّصلة، وأمَّا المنفصلة فلا مُقدَّم لها ولا تاليَ؛ لأنَّ المعنى لا يختلِفُ فيها بالتَّقدُّم ولا بالتَّأخُّر.

● ثمَّ إنَّ الشَّرطيَّة المتَّصلة منهما: هي الَّتي حُكِم فيها بِصُحبة معنى إحدى القضيَّتين لمعنى الأُخرى، كقولك: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً، كَانَ حَيَوَاناً»، فقد حُكِم بصحبة ثبوت الحَيَوَانيَّة لِثبوت الإنسانيَّة، فهي متَّصلةٌ.

إلَّا أنَّ الصُّحبة إن كانت لموجِبٍ سُمِّيت لزوميَّةً، والمُوجِبُ:

- ككون مَضمون إحداهما «كلًّا» ومضمون الأخرى «جزءاً» كما في المثال؛ إذ ثبوتُ الإنسانيَّة متضمِّنٌ لثبوتِ الحَيَوانيَّة.

القويسني

(وَ) الثَّاني منهما في الرُّتبة أوِ الذِّكر[1]: (تَالِي) لتلوِّه؛ أي: تبعيَّته؛ لأنَّه جوابٌ في المتَّصلة رتبته التَّأخير، ولتأخُّره في الذِّكر في المنفصلة.

(أَمَّا بَيَانُ) القضيَّة الشَّرطيَّة (ذَاتِ الِاتِّصَالِ) أي: المتَّصلة فهي: (مَا) أي: القضيَّة الَّتي (أَوْجَبَتْ) أيِ: اقتضت (تَلَازُمَ) أي: تصاحب (الجُزْأَيْنِ[2]) المقدَّمِ والتَّالي في الوجود: لزوماً بأن كان لعلاقةٍ، أوِ اتِّفاقاً بأن كان لا لعلاقةٍ[3]، فشمل الاتِّفاقيَّة.

---

(١) قوله: (والثَّاني) أيِ: الجزء الثَّاني. وقوله: (في الرُّتبة) أي: للمتَّصلة. وقوله: (أوِ الذِّكر) أي: للمنفصلة.

(٢) قوله: (تصاحب الجُزْأَيْنِ) سواءٌ كان تصاحبهما على وجه اللُّزوم وتسمَّى: «اللُّزوميَّة»، وهي الَّتي يحكم فيها بصدق قضيَّةٍ على تقدير صدق أخرى لعلاقةٍ ـ أي: لملاحظة علاقةٍ ـ بينهما توجب صدق قضيَّةٍ على تقدير صدق أخرى، وهي ما بسببه يستلزم المقدَّم التَّالي؛ ك: السَّببيَّة بأن يكون المقدَّم سبباً ـ أي: علَّةً ـ في التَّالي؛ نحو: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ»، أو مسبَّباً عنه ـ أي: معلولاً له ـ؛ كما لو عكست هذا المثال بأن تقول: «كُلَّمَا كَانَ النَّهَارُ مَوجُوداً، كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً»، فإنَّ وجود النَّهار معلولٌ لطلوع الشَّمس. اهـ «سحيمي».
أو يكونا مسبَّبين عن سببٍ آخر نحو: «إنْ كَانَ النَّهَارُ مَوجُوداً، فَالعَالَمُ مُضِيءٌ»؛ إذ وجود النَّهار وإضاءة العالَم مسبَّبان عن طلوع الشَّمس. اهـ من «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٣٨٢).

(٣) قوله: (أوِ اتِّفاقاً بأن كان لا لعلاقةٍ) نحو: «إنْ كَانَ الإنْسَانُ نَاطِقاً، فَالحِمَارُ نَاهِقٌ»؛ إذ لا علاقة بين ناطقيَّة الإنسان وناهقيَّة الحمار، بل لمجرَّد اتِّفاق الطَّرفين في الصِّدق. اهـ «سحيمي». وقوله: (لا لعلاقةٍ) أي: لا لملاحظة علاقةٍ.

القول المسلم

- أو ككون المضمونِ سبباً لمضمون الأخرى، كقولك: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ»؛ لأنَّ طلوع الشَّمس سببٌ في وجود النَّهار.

- أو ككون المضمون مُسبَّباً عن مضمونِ الأخرى كعكس هذا المثال، وهو قولُك: «كُلَّمَا كَانَ النَّهَارُ مَوْجُوداً، فَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ».

- أو ككون المضمونَين مسبَّبين عن سببٍ واحدٍ، كقولك: «كُلَّمَا كَانَ النَّهَارُ مَوْجُوداً، فَالكَوَاكِبُ خَفِيَّةٌ»، فخفاءُ «الكواكب» ووجودُ «النَّهار» مُسبَّبان معاً عن «طلوع الشَّمس»، فيلزمُ من وجود أحدِهما وجودُ الآخر؛ إذ لا يثبت أحدهما إلَّا بِسببه، والسَّببُ يُوجِبُ الآخر.

إلَّا أنَّ السَّببيَّة في هذه الأمثلة عاديَّةٌ، لا عقليَّةٌ؛ لصحَّة تخلُّف النَّهار وخفاءِ الكواكب عن طلوع الشَّمس عقلاً.

وقد تكون السَّببيَّةُ شرعيَّةً كقولك: «كُلَّمَا زَالَتِ الشَّمْسُ، وَجَبَ الظُّهْرُ»؛ لأنَّ الزَّوال نصبَهُ الشَّرعُ سبباً لوجوب الظُّهر.

وقد تكون عقليَّةً، كقَولك: «كُلُّ مَا أَرَادَهُ الرَّبُّ أَنْ يَكُونَ، فَهُوَ مَوْجُودٌ فِيمَا لَا يَزَالُ»؛ لأنَّ تعلُّق الإرادة لا يتخلَّفُ عنِ المراد عقلاً.

وكلَّما وُجِدَ شيءٌ من تلك الموجبات كانتِ القضيَّةُ: «لُزُومِيَّةً».

● وإن كانت الصُّحبةُ من جُزأَيِ الشَّرطيَّة المتَّصلة لا لموجبٍ، بلِ اتَّفق أنْ صَاحَبَ وقوعُ معنى إحداهما وقوعَ معنى الآخر، سُمِّيت تِلك القضيَّةُ: «اتِّفاقيَّةً»؛ كقولك: «كُلَّمَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ، كَانَ الإِنْسَانُ عَاقِلاً»؛ إذ لا لُزومَ بين طلوع الشَّمس وكونِ الإنسان عاقلاً، بلِ اتَّفق صدقُ أحدِهما عند صِدق الآخر.

هذا معنى الاتِّفاقيَّة بالتَّفسير الأخصِّ، وهو: أنَّها هي الَّتي اتَّفق وقوعُ طرفَيها، وأمَّا معناها بالتَّفسير الأعمِّ فهو: أنَّها هي الَّتي بُيِّنَ فيها أنَّ مُقدَّمها لا يُنافي تحقُّقَ تاليها، وإنَّما كانت بهذا المعنى أعمَّ لِصدقها بالَّتي وقع طرفاها معاً كما تقدَّم في قولنا: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، كَانَ الإِنْسَانُ عَاقِلاً»؛ إذ لا مُنافاةَ بين كون الإنسان عاقلاً وكون طلوع الشَّمس واقعاً، وبالَّتي لم يَقع مقدَّمُها أصلاً، إلَّا أنَّه لو وقع لم يُنافِ وجودَ التَّالي، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾ [لقمان: ٢٧]

القويسني

(وَ) القضيَّة (ذَاتُ الِانْفِصَالِ) حال كونها (دُونَ مَيْنِ) أي: كذبٍ (مَا) أيِ: القضيَّة الَّتي

القول المسلم

الآيَةَ؛ لأنَّ المقدَّمَ - وهو كونُ ما في الأرض من الشَّجرة أقلاماً - لم يقع، ولكنْ لو وقع لم يُنافِ التَّاليَ، وهو عدمُ نفادِ كلمات الله تعالى.

وكذا قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]؛ لأنَّ إسماعَهُم لم يقع على الوجهِ المخصوص، ولكنْ لو وقع لم يُنافِ التَّولِّيَ ولا الإعراض الدَّائم منهم.

ومِن ذلك قوله ﷺ: «نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ، لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ»[1]؛ لأنَّ عدم الخوفِ لم يقع، ولكنْ لو وقع لم يُنافِ عدم العِصيان.

والغرضُ منَ الاتِّفاقيَّة في الغالب هذا المعنى، وهو بيانُ أن لا منافاةَ بين المقدَّم والتَّالي عند توهُّم المنافاة، فإذا توهَّم إنسانٌ أنَّ عدوًّا من أعدائك مثلاً إذا أحسن واعتَذر قَبِلتَ منه، وأنَّ اعتذارَهُ وإحسانَهُ يُنافي عدم قَبُوله، قُلْتَ له دافعاً لهذا التَّوهُّم: «لَوْ أَحْسَنَ فُلَانٌ إِلَيَّ وَاعْتَذَرَ بِمَا أَمْكَنَ، مَا قَبِلْتُ مِنْهُ».

إلَّا أنَّ الاتِّفاقيَّة بهذا التَّفسير تشمَلُ اللُّزوميَّة أيضاً؛ لأنَّ اللُّزوميَّة يَصدُقُ عليها أنَّ مُقدَّمَهَا لا يُنافي تاليها.

● وأمَّا الشَّرطيَّةُ المنفصلة: فهي الَّتي حُكِمَ فيها بالتَّنافُر بين جزئَيها، وستأتي أقسامُها.

وإلى ما أشرنا إليه من تفسير المتَّصلة والمنفصلة أشار بقوله: **(أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الِاتِّصَالِ)** يعني: اللُّزوميَّةَ، فنَقول فيه: هي **(مَا)** أي: الَّتي **(أَوْجَبَتْ تَلَازُمَ الجُزْأَيْنِ)** أي: هي الَّتي حُكِم فيها باللُّزوم بين جُزأَيْها.

● وإنَّما فسَّرنا التَّلازمَ باللُّزوم؛ لِلعلم بأنَّ المتَّصلة اللُّزوميَّة لا يَجبُ ملازمةُ كلٌّ من جزأيها

القويسني

(أَوْجَبَتْ) أي: اقتضت **(تَنَافُراً)** أي: تعانُداً وتنافياً **(بَيْنَهُمَا[2])** أي: بين جزأيها في الصِّدق، أو في الكذب، أو فيهما.

(أَقْسَامُهَا) أي: القضيَّة المنفصلة **(ثَلَاثَةٌ فَلْتُعْلَمَا)** «الفاء» زائدةٌ، و«اللَّام» للأمر، و«تُعلم»: مضارعٌ مبنيٌّ على الفتح؛ لاتِّصاله بنون التَّوكيد المنقلبة ألفاً في الوقف.

---

(١) أورده أبو عبيد الهروي في «غريب الحديث» (٤/ ٢٨٤) على أنَّه قول لعمر بن الخطاب ﷺ.

(٢) قوله: **(بَيْنَهُمَا)** أي: المقدَّم والتَّالي. وقوله: **(في الصِّدق)** أي: في الوجود. وقوله: **(أو في الكذب)** أي: في الانتفاء.

وهي ثلاثةُ أقسامٍ:

(١) - مَانِعَةُ جَمْعٍ وهي: ما دلَّت على عدم صحَّة الاجتماع بين المقدَّم والتَّالي، وإن جَوَّزَتِ الخُلُوَّ؛ كقولنا: «الجِسْمُ: إِمَّا أَبْيَضُ، وَإِمَّا أَسْوَدُ»، فإنَّ الجمع بين البياض والسَّواد ممتنعٌ، ويجوزُ الخُلُوُّ عنهما بكونه أحمر مثلاً.

(٢) - وَمَانِعَةُ خُلُوٍّ وهي: ما دلَّت على امْتناع الخُلُوِّ من طرفيها، وإن جَوَّزَتِ الاجتماعَ؛

القول المسلم

للآخر؛ لصحَّة أن يكون اللَّازمُ فيها أعمَّ، كقولك: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً، كَانَ حَيَوَاناً»، وقد تقدَّم أنَّ اللُّزوميَّة هي الَّتي اقتَضتِ الصُّحبةُ بين جزأَيها مُوجِباً، ككون أحدِهما سبباً في الآخر، وتقدَّم تفصيلُ ذلك وأمثِلتُهُ، ولم يَتعرَّض في النَّظم للاتِّفاقيَّة لقِلَّة الحاجة إليها في العُلوم العقليَّة، وقد تقدَّم بيانُهَا.

(وَ) أمَّا بيانُ (ذَاتُ الِانْفِصَالِ) فنقول في بيانها (دُونَ مَيْنِ) أي: كذبٍ: هي:

القويسني

● أحدها: (مَانِعُ جَمْعٍ) أي: قضيَّة مانعة جمعٍ[1] بين طرفيها، فلا يجتمعان في الوجود، ويمكن ارتفاعهما، وتتركَّب من الشَّيء والأخصِّ من نقيضه؛ كقولنا: «هَذَا الشَّيْءُ: إِمَّا أَسْوَدُ أَوْ أَبْيَضُ»، فالسَّوادُ والبياضُ لا يجتمعان في المحلِّ الواحد، ويُمكن ارتفاعهما كأن يكون أحمر.

● (أَوْ) بمعنى «الواو»؛ أي: والثَّاني: مانع (خُلُوٍّ[2]) أي: قضيَّة مانعة خلوٍّ عن طرفيها، فلا يمكن ارتفاعهما، ويمكن اجتماعهما، وتتركَّبُ من الشَّيء والأعمِّ من نقيضه؛ كقولنا: «هَذَا: إِمَّا غَيْرُ أَسْوَدَ أَوْ غَيْرُ أَبْيَضَ»، فيمكن اجتماعهما في الأحمر، ولا يمكن ارتفاعهما بأن يكون أسودَ أبيض معاً.

● (أَوْ) بمعنى «الواو»؛ أي: والثَّالثُ: مانع(هُمَا[3]) أي: الجمع والخلوّ.

عطفٌ على «مانع»، وأقام المضاف إليه[4] مقام المضاف؛ أي: قضيَّة مانعة جمعٍ وخلوٍّ،

---

(١) قوله: (قضيَّة مانعة جمعٍ) أي: قضيَّةٌ منفصلةٌ مانعةُ جمعٍ، وهي ما دلَّت على عدم صحَّة الاجتماع بين المقدَّم والتَّالي في الصِّدق؛ أي: الثُّبوت فقط. اهـ «سحيمي».

(٢) قوله: (ومانع خلوٍّ) أي: لا تخلو عن أحد الطَّرفين، وهي ما دلَّت على امتناع الخلوِّ من طرفيها في الكذب فقط؛ أي: النَّفي، وإن جوَّزت الاجتماع نحو: «زَيْدٌ إِمَّا فِي البَحْرِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَغْرَقَ»، فيمكن الجمع بينهما بأن يكون في البحر ولا يغرق، ويمتنع خلوُّه عنهما بأن لا يكون في البحر، بأن يكون في البرِّ ويغرق. اهـ «سحيمي». وقوله: (أي: قضيَّة) أي: منفصلة مانعة خلوٍّ.

(٣) قوله: (مانعهما) أي: قضيَّة شرطيَّة منفصلة مانعة جمعٍ ومانعة خلوٍّ.

(٤) قوله: (وأقام المضاف إليه) وهو الضَّمير المنفصل. وقوله: (مقام المضاف) وهو «مانع».

كقولنا: «زَيْدٌ: إِمَّا فِي البَحْرِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَغْرَقَ»، فإنَّ الخُلُوَّ عنِ الطَّرفين ممتنعٌ، ويجوزُ الجمعُ بأن يكون في نحو مَرْكبٍ.

(٣) - وَمَانِعَةُ جَمْعٍ وَخُلُوٍّ وهي: ما دلَّت على امتناع الجمع والخُلُوِّ؛ كقولنا: «العَدَدُ: إِمَّا زَوْجٌ، أَوْ فَرْدٌ»، فالزَّوجيَّةُ والفرديَّةُ لا يجتمعان، ولا يخلو العَدَد عنهما، وهي أخصُّ من مانعة

القول المسلم

(٦١ - ٦٢) - (مَا) أيِ: الَّتي (أَوْجَبَتْ) أي: أوجب الحاكمُ فيها (تَنَافُراً بَيْنَهُمَا) أي: تعانُداً وتَنافياً بين جزأَيها.

وقد تبيَّن بما قرَّرنا أنَّه حذفَ «الفاء» من جواب «أمَّا» لِتقدير القول معه، وهو جائزٌ، وزدناها في بيان المُنفصلة على سبيل ما ذُكِر في المتَّصلة؛ ليتَّسِقَ الكلامُ ويجري على نمطٍ واحدٍ، ولا يخفى أنَّ قوله: «دُونَ مَيْنٍ» تكميلٌ للشَّطر فقط.

- ثمَّ التَّنافي المحكومُ به في القضيَّة المنفصلة لا يخلُو من ثلاثة أوجهٍ:

١ - تَنَافٍ في الثُّبوت فقط؛ بمعنى: أنَّ جزأَيها لا يثبُتان معاً.

٢ - وتَنَافٍ في النَّفي فقط؛ بمعنى: أنَّ الجزأَين فيها لا ينتفيان معاً.

٣ - وتَنَافٍ فيهما معاً؛ أعني: الثُّبوتَ والنَّفيَ معاً، فلا يثبتان معاً ولا ينتفيانِ معاً.

- ويسمَّى ما وُجِد فيه التَّنافي الأوَّل: «مَانِعَةَ جَمْعٍ»؛ لأنَّها حكمت بامتناع الاجتماع في جزأَيها في الثُّبوت، وهي أبداً مركَّبةٌ من شيئين أو أشياء، كلُّ واحدٍ فيها أخصُّ من نقيض

القويسني

فلا يمكن اجتماع طرفَيها[1]، ولا يمكن ارتفاعهما، وتتركَّب من الشَّيء ونقيضه؛ كقولنا: «هَذَا: إِمَّا حَيَوَانٌ، أَوْ غَيْرُ حَيَوَانٍ»، أو من الشَّيء والمساوي لِنقيضه[2]؛ كقولنا: «هَذَا العَدَدُ: إِمَّا زَوْجٌ، أَوْ فَرْدٌ»، فلا يمكن اجتماع الزَّوجيَّة والفرديَّة في العدد المعيَّن، ولا يُمكن ارتفاعهما.

(وَهْوَ) أي: مانعُ الجمع والخلوّ (الحَقِيقِيُّ[3])؛ لأنَّ التَّعاند[4] فيه بين الطَّرفين[5] في الصِّدق

(١) قوله: (فلا يمكن اجتماع طرفيها) أي: كمانعة الجمع. وقوله: (ولا يمكن ارتفاعهما) أي: كمانعة الخلوّ.

(٢) قوله: (والمساوي لنقيضه) لأنَّ نقيض «زوج»: «فرد»، وقوله: «أَوْ فَرْدٌ» مساوٍ لهذا النَّقيض.

(٣) قوله: (الحَقِيقِيُّ) أي: كمانعة الخلوّ كما تقدَّم.

(٤) قوله: (لأنَّ التَّعاند) أيِ: التَّنافي.

(٥) قوله: (بين الطَّرفين . . . إلخ) كمانعة الجمع؛ كقولنا: «هَذَا الشَّيْءُ: إِمَّا أَسْوَدُ، أَوْ أَبْيَضُ»، فالسَّواد والبياض لا يجتمعان في المحلّ الواحد.

الجمع؛ لمنعها الخُلُوَّ، ومن مانعة الخُلُوِّ؛ لمنعها الجمع، فبينها وبين كلٍّ منهما العمومُ والخصوصُ المطلق، وتُسمَّى: حقيقيَّةً؛ لأنَّها أحقُّ باسم الانفصال.

القول المسلم

مُصَاحبه، كقولك في المركَّبة من شيئين: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ أَسْوَدَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَبْيَضَ»، ولو زدتَ: «وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَحْمَرَ» لكانت مركَّبةً من أكثرَ من شيئين.

- ومعلومٌ أنَّ كون الشَّيء أسودَ أخصُّ من نقيض كونه أبيضَ أو أحمر، وكذا الاثنان الباقيان ضرورةَ أنَّه كلَّما صدقَ كونُهُ أسودَ صدقَ كونُهُ لَا أَبْيَضَ ولا أَحْمَرَ، ولا يلزمُ من صِدق نقيض كلٍّ من الجزأين صدقُ كونه أسود؛ لصحَّة أن لا يكون أسودَ ولا أحمرَ ولا أبيض، وذلك بأن يكون أخضرَ أو أصفرَ مثلاً، وكذا كلٌّ من الجزأين الآخَرين مع نقيض ما سِواه.

- فكلُّ اثنين ممَّا تركَّبت منه مانعةُ الجمع لا يَجتمعان في الثُّبوت، ويصحُّ اجتماعُ الجميع في النَّفي؛ لأنَّ كلَّ جزءٍ لمَّا كان أخصَّ من نقيضِ ما سِواه، فكلَّما صَدَقَ صدقَ نقيضُ الآخر، فيلزمُ انتفاءُ الآخَر، فلا يجتمعان في الثُّبوت.

- ولمَّا كان أخصَّ من النَّقيض لم يَلزم من انتفائه انتفاءُ نقيض الآخر، فلا يلزمُ ثبوتُ الآخر، فيصحُّ اجتماعُ نقيض الجزأين بنفيِهما معاً، فقولنا: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ أَسْوَدَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَبْيَضَ» لا يصحُّ اجتماعُ الجزأين فيه، ويصحُّ ارتفاعُهُما بكون الشَّيء أحمرَ أو غيرَ ذلك.

● وتسمَّى الَّتي وُجِد فيها التَّنافي الثَّاني ـ أعني: التَّنافي في النَّفي ـ فقط: «مَانِعَةَ خُلُوٍّ»؛ لأنَّها حَكمت بامتناع الخلوِّ عن جزأَيها، فلا يصحُّ نفيُهُمَا معاً، وهي مركَّبةٌ من شيئين أو أشياءَ، كلُّ واحدٍ فيها أعمُّ من نقيض ما سِواه.

- ويتحقَّقُ ذلك بتركيبهما من نقائضِ ما تركَّبت منه مانعةُ الجمع، فإذا قلتَ في مانعة الجمع: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ أَبْيَضَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَسْوَدَ»، فقُل في تركيب مانعة الخُلُوِّ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ غَيْرَ أَبْيَضَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ أَسْوَدَ»، فلا يصحُّ خُلُوُّ الشَّيء عن غير أبيضَ وغيرِ أسود؛ لأنَّهما نَقيضا البياض والسَّواد، فلوِ ارتفعا - أعني: الغيرين - لزمَ اجتماعُ البياض والسَّواد في الشَّيء، وهو محالٌ، فارتِفاعُهُما غيرُ صحيحٍ؛ لاستلزامه اجتماعَ ما تركَّبت منهما مانعةُ الجمع، وهو محالٌ كما تقدَّم، فالممنوعُ هو الخلوُّ عنِ الغيرَين.

القويسني

والكذب، بخلاف ما قبله، فإنَّ العِناد في أحدهما، وهو (الأَخَصُّ) من الأولين؛ لأنَّ كلَّ مانعة الجمع والخلوِّ منع الجمع فقط ومنع الخلوِّ فقط، فيلزمُ من وجود مانعة الجمع والخلوِّ وجود كلٍّ من الآخرين، ولا يلزمُ من وجود منع الجمع وحده أو منع الخلوِّ وحده منعهما معاً.

ولم يُبيِّنِ المصنِّف أقسامَ الشَّرطيَّة المتَّصلة والمنفصلة ولا أسوارَهما، كما فَعَلَ في الحمليَّة؛ تقريباً على المبتدئ، وذلك في المطوَّلات.

* * *

القول المسلم

- وأمَّا اجتماعُ الغيرين فصحيحٌ؛ إذ يَصحُّ أن يكون الشَّيء غيرَ أبيض وغير أسود معاً، وذلك بأن يكون أحمرَ أو أصفرَ أو نحو ذلك.

● وتُسمَّى الَّتي وُجِدَ فيها التَّنافي الثَّالثُ ـ أعني: التَّنافيَ في الثُّبوت والانتفاء معاً ـ حقيقةً؛ لأنَّ التَّنافي فيها أحقُّ باسم التَّنافر من غَيرها؛ لأنَّ طرفَيها لا أُلْفَةَ بينهما ثبوتاً ولا نَفياً، وهي تركَّبت من النَّقيضين أو ما يُساوي النَّقيضَين، كقولك: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ إِنْسَاناً»، فإنَّ الإنسانيَّة ونفيَها نَقيضان فلا يجتمعان ولا يرتفعان، وكقولك: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ قَدِيماً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ حَادِثاً»؛ لأنَّ القِدَم والحدوث يُساوي كلٌّ منهما نقيضَ الآخر، فكلَّما صدق القِدَم صَدَقَ لا حُدُوث والعكسُ، وكذا كلَّما صدَقَ الحدوث صَدَقَ لا قِدَم والعكسُ.

- ولـمَّا كان تركُّبُ الحقيقيَّة من النَّقيضين أو ما يُساويهما، لم تتركَّب إلَّا من جزأين؛ إذ لا واسطةَ بين النَّقيضين وما يساويهما، وأمَّا مانعةُ الجمع ومانعةُ الخُلُوِّ فيصحُّ تركُّبهما من أكثرَ من جزأين؛ لأنَّ مانعةَ الجمع تُركَّبُ من الضِّدَّين وما هو بمنزلة الضِّدَّين في التَّنافي، ومعلومٌ أنَّه يصحُّ أن يكون للشَّيء مُنافياتٌ كثيرةٌ، وكلَّما تتعدَّدُ أجزاءُ مانعةِ الجمع صحَّ تعدُّدُ أجزاء مانعة الخُلُوِّ؛ لأنَّها تركَّبَت من نقائضِ أجزاء مانعة الجمع، وقد تقدَّمتِ الإشارةُ إلى هذا.

● ثمَّ ما فُسِّرت به كلٌّ من مانعتَي الجمع والخُلُوِّ يقتضي مباينتَهُما للحقيقيَّة وتبايُنَهُمَا في أنفسهما؛ لأنَّ قولنا في تفسير مانِعة الجمع: «هي الَّتي اقتضتِ التَّنافرَ في الثُّبوت فقط» يُخرجُ الَّتي اقتضتِ التَّنافُرَ فيهما معاً، وهي الحقيقيَّة؛ إذ لم تقتض التَّنافُرَ في الثُّبوت فقط، كما تخرج مانعةَ الخُلُوِّ؛ إذ ليس فيها التَّنافُرُ في الثُّبوت أصلاً.

ومثل هذا يُفهَمُ في تفسير مانعة الخُلُوِّ، فإنَّها: «هي الَّتي حُكِمَ فيها بالتَّنافُر في النَّفي فقط»؛ إذ يَخرج عنه ما لا تنافُرَ فيها في النَّفي وهي مانعةُ الجمع، والَّتي فيها التَّنافُرُ في النَّفي والثُّبوت معاً.

القويسني

وقوله: (فَاعْلَمَا) كمَّل به البيت.

* * *

وأمّا إن أُسقِطَ قيدُ «فقط» من تفسير كُلٍّ منهما؛ فقيل في مانعة الجمع: «هي الّتي حُكِمَ فيها بالتّنافر في الثُّبوت»، وفي مانعة الخُلُوِّ: «هي الّتي حُكِم فيها بالتّنافرِ في النّفي»، صدقتا على الحقيقيَّة؛ لأنَّها حُكِمَ فيها بالتّنافر في النّفي وبالتّنافرِ في الثُّبوت، فيكون كلٌّ منهما أعمَّ من الحقيقيَّة بهذا التّفسير، ويكون بينهما في أنفسهما العموم من وَجْهٍ؛ لاجتماعهما في الحقيقيَّة وانفرادِ مانعة الجمع عن مانعة الخُلُوِّ بما فيه التّنافُرُ في الثُّبوت فقط، وانفرادِ مانعة الخُلُوِّ عن مانعة الجمع بما فيه التّنافُرُ في النّفي فقط.

وهذا التّفسير الآخَرُ هو الّذي أشارَ إليه بِقوله: (أَقْسَامُهَا) أي: أقسامُ المنفصلة (ثَلَاثَةٌ فَلْتَعْلَمَا) ذلك أيُّها المخاطب، والألفُ من «تَعْلَمَا» مُبدلةٌ من نون التّوكيد الخفيفة للوقف.

القسم الأوّل منها: (مَانِعُ جَمْعٍ) أي: تسمّى: «قضيَّةً مانعةَ الجمع»، (أَوْ خُلُوٍّ) أي: والقسمُ الثّاني منها ما تسمّى: «قضيَّةً مانعةَ الخُلُوِّ».

وأسقط «التّاء» من «مانِعة» لاعتبار القِسم وهو مذكَّرٌ.

وقد عَلمتَ أنَّ القسم الأوّل هي قضيَّةٌ حُكِمَ فيها بالتّنافُرِ بين ما رُكِّبَت منه في الثُّبوت؛ سواءٌ كان التّنافُرُ فيه في النّفي أيضاً ـ وهي الحقيقيَّة ـ أو لا، وأنَّ القسم الثّانيَ هي قضيَّةٌ حُكِمَ فيها بالتّنافُرِ بين ما رُكِّبَت منه في الانتِفاء؛ سواءٌ كان التّنافُرُ فيها في الثُّبوت أيضاً ـ وهي الحقيقيَّة ـ أو لا.

(أَوْ هُمَا) أيِ: القسمُ الثّالثُ هي قضيَّةٌ حُكِمَ فيها بالتّنافُر بين ما رُكِّبَت منه فيهما معاً؛ أعني: الثُّبوتَ والانتفاءَ، (وَهُوَ الحَقِيقِيُّ) أي: وهي القضيَّة الحقيقيَّة، وذَكَرَ الحقيقيَّ رعايةً للقِسم وإن كان قضيَّةً، (الأَخَصُّ) يعني: أنَّ القضيَّة الحقيقيَّة أخصُّ من كلٍّ من مانعَتَي الجمع والخُلُوِّ بهذا التّفسير لصدق كلٍّ منهما عليها، مع الزِّيادة بما لم يَجتمع فيه التّنافران.

ويلزمُ أن يكون كلٌّ من مانعَتَي الجمعِ والخُلُوِّ أعمَّ منَ الأخرى من وجهٍ؛ لاجتِماعهما في الحقيقيَّة، وانفرادِ كلٍّ منهما بما ليس فيه تنافُرُ الأخرى، وقد بيَّنّا ذلك آنفاً.

● ثمَّ القضيَّةُ الشّرطيَّةُ سواءٌ كانت متَّصلةً أو منفصلةً تنقسمُ كالحمليَّة إلى: كلّيَّةٍ، وإلى: جزئيَّةٍ، وإلى: مهملةٍ، وإلى: مخصوصةٍ؛ وكلُّ واحدةٍ من هذه الأربعة تكونُ: موجبةً وسالبةً،

القول المسلم

فمجموعُ ما في المتَّصلة ثمانيةٌ، وكذا ما في المنفصلة، فتَنتهي أقسامُ الشَّرطيَّة إلى ستَّة عشر، إلَّا أنَّ:

- الكلِّيَّة والجزئيَّة هنا ليستا باعتبار الموضوع، بل باعتبار عموم الاتِّصال في المتَّصلة جميعَ الأزمان والأحوال، وعمومَ العِناد في المنفصلة جميعَ الأزمان والأحوال.

- والخصوصَ ليس هنا بتشخُّص الموضوع كما في الحمليَّة، بل بجعل اللُّزوم أوِ العِناد مخصوصاً بحالٍ أو زمانٍ مُعيَّنٍ، وكذلك يصحُّ كونُ المخصوصة هنا كلِّيَّةً أو جزئيَّةً إنِ اتَّسع الزَّمانُ أوِ الحالُ، وذلك بِتعميم العِناد أوِ الاتِّصال أو بِتَجزئتهما في ذلك الزَّمان أو ذلك الحال.

● وتتبيَّنُ هذه الأقسامُ بذكر السُّور في أمثلَتِها:

- أمَّا الكلِّيَّةُ المتَّصلةُ فسورُها: «كُلَّمَا» وما في معناه؛ كقولك: «كُلَّمَا، وَمَتَى مَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ»؛ وأمَّا المنفصلة فسورُها «دَائِماً» وما في معناه؛ كقولك: «دَائِماً، أو: أَبَداً إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مَعْدُوماً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَوجُوداً».

وسورُ السَّلب الكلِّيِّ فيهما: «لَيْسَ البَتَّةَ» وما في معناه؛ كقولك: «لَيْسَ البَتَّةَ، أو: جَزْماً كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً، كَانَ فَرَساً»، و: «لَيْسَ البَتَّةَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ نَاطِقاً».

فقد ظهر أنَّ العموم بثبوت اللُّزوم أوِ العِناد في جميع الأزمان أوِ الأحوال كما في المثالين الأوَّلَين، أو سلبهما كذلك كما في المثالَين الثَّانيَين، إلَّا أنَّه يُشتَرطُ في الأحوال الَّتي يُعبَّرُ العمومُ فيها في المتَّصلة أن تكون مُمكنةَ المُلاقاة للمقدَّم، فإذا قلتَ: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً، كَانَ حَيَوَاناً» فالمعنى: أنَّ الحَيَوَانيَّة تلزم الإنسانيَّة في جميع الأحوال الممكنةِ الملاقاة للإنسانيَّة، لا المُستحيلة ككونه حجراً، وإلَّا لم تصدُق قضيَّةٌ شرطيَّةٌ أصلاً؛ لأنَّا نَنقُضُ هذه مثلاً بأن نقول: «قَدْ لَا يَكُونُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً، كَانَ حَيَوَاناً»؛ أي: قد لا يستلزمُ الإنسانُ الحَيَوَانَ، وذلك فيما إذا كان حَجَراً.

- وأمَّا الجزئيَّة المتَّصلةُ فسورُها «قَدْ يَكُونُ» وما في مَعناه في الإيجاب، و: «قَدْ لَا يَكُونُ» في السَّلب، كقولك: «قَدْ يَكُونُ، أو: رُبَّما يَكُونُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَاناً، كَانَ إِنْسَاناً»، و: «قَدْ،

القول المسلم

أو: «رُبَّمَا لَا يَكُونُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَاناً، كَانَ إِنْسَاناً»؛ بمعنى: أنَّ الحَيَوَانيَّة قد تستلزمُ الإنسانيَّة كما في ذات النَّاطق، وقد لا تَستلزمُها كما في ذات الصَّاهل.

وكذا المُنفصلة الجزئيَّة كقولك: «قَدْ يَكُونُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ حَيَوَاناً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ إِنْسَاناً»، و: «قَدْ لَا يَكُونُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ حَيَوَاناً، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ إِنْسَاناً»؛ بمعنى: أنَّ الإنسانيَّة والحيوانيَّة قد يَتعاندان كما في ذات الفرس؛ بِمعنى: أنَّهما لا يجتمعان فيها، وقد لا يَتعاندان بأن يَجتمعا كما في ذات الإنسان.

- والإهمالُ في الشَّرطيَّة المتَّصلة باستعمال «إِنْ» و«إِذَا» ونحوهما بلا قرينةٍ تدلُّ على التَّعميم أوِ التَّبعيض، كقولك: «إِنْ جَاءَنِي زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ»، وفي المنفصلة باستعمال «إمَّا» بلا قرينةٍ، كقولك: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ أَبْيَضَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ أَبْيَضَ»، والسَّلبُ فيهما ظاهرٌ.

- وأمَّا المخصوصةُ فكقولك في المُنفصلة: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الجِسْمُ إِذَا كَانَ حَيًّا عَالِماً أَوْ جَاهِلاً». وفي المتَّصلة: «إِذَا جِئْتَنِي اليَوْمَ، أو: رَاكِباً أَكْرَمْتُكَ».

ولو قلت في المتَّصلة: «كُلَّمَا جِئْتَنِي اليَوْمَ، أَوْ: رَاكِباً أَكْرَمْتُكَ»، وفي المنفصلة: «دَائِماً إِمَّا أَنْ يَكُونَ الجِسْمُ إِذَا كَانَ حَيًّا عَالِماً أَوْ جَاهِلاً» صارتا كلِّيَّتين.

ولو بدَّلت «كُلَّمَا» أو «دَائِماً» بـ«قَدْ يَكُونُ» عادت كلٌّ منهما جزئيَّةً، وإهمالُهُما بإطلاق «إِنْ» و«إمَّا» ونحوهما فيها كغيرها.

● والحاصلُ أنَّ الشَّرطيَّة اللُّزوميَّة تكون كلِّيَّةً وجزئيَّةً ومهملةً ومخصوصةً، وكلٌّ منهما إمَّا موجبةٌ أو سالبةٌ، المجموع ثمانيةٌ، وكذا المنفصلة، فيَنتهي المجموع ستَّة عشر، وأمثلتُها واضحةٌ ممَّا قرَّرنا، إلَّا أنَّ المخصوصة من هذه الأقسام إذا اتَّسع ما قُيِّدت به من حالٍ أو زمانٍ جاز كونُها كلِّيَّةً وجزئيَّةً ومهملةً موجبةً وسالبةً، وقد عَرفتَ أنَّ الكلِّيَّة والجزئيَّة في الشَّرطيَّات بِتَعميم زمان العِناد أوِ الاتِّصال، والخصوصَ بذكرِ زمانٍ أو حالٍ.

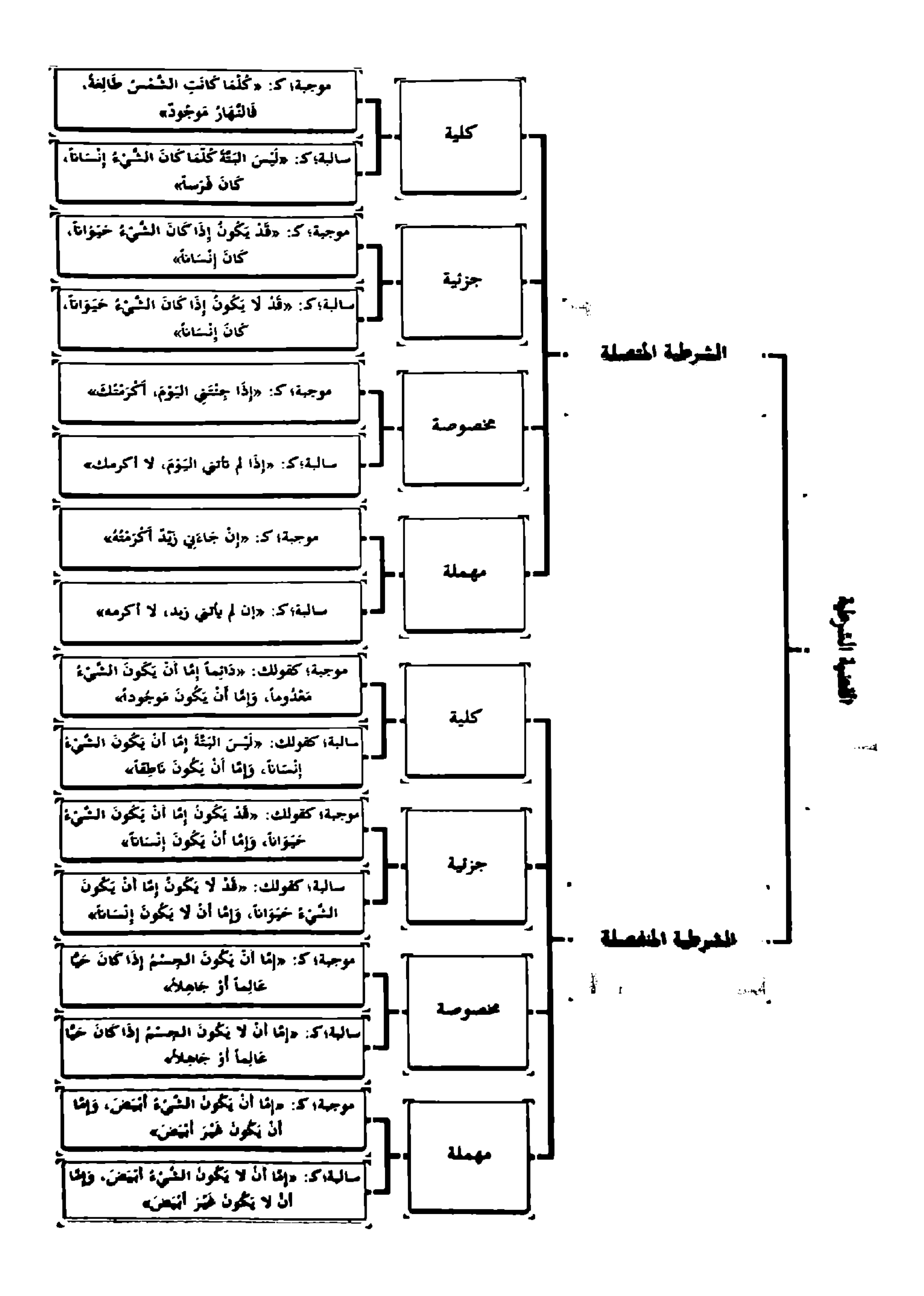
* * *

القويسني

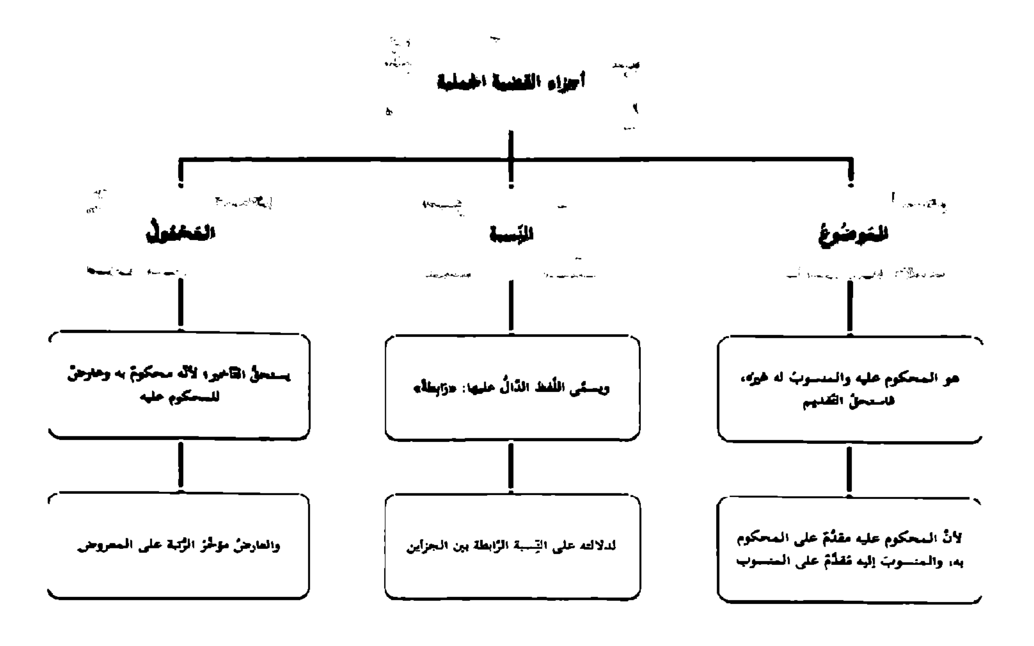
أقسام القضية

- أقسام القضية
  - القضية الحملية
    - شخصيّةٌ: إن كان موضوعُها جزئيًّا
      - موجبة، ك: «زَيْدٌ كاتِبٌ»
      - سالبة، ك: «زَيْدٌ لَيْسَ بِكاتِبٍ»
    - مُهمَلَةٌ: إن كان موضوعُها كليًّا ولم تُسَوَّر
      - موجبة، ك: «الإنسانُ حَيَوانٌ»
      - سالبة، ك: «الإنسانُ لَيْسَ بِحَجَرٍ»
    - كلّيّةٌ: إن سُوِّرَت بالسُّور الكلّيّ
      - موجبة، ك: «كُلُّ إنسانٍ حَيَوانٌ»
      - سالبة، ك: «لا شَيْءَ مِنَ الإنسانِ بِحَجَرٍ»
    - جزئيّةٌ: إن سُوِّرَت بالسُّور الجزئيّ
      - موجبة، ك: «بَعْضُ الإنسانِ حَيَوانٌ»
      - سالبة، ك: «بَعْضُ الإنسانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ»
  - القضية الشرطيّة
    - الشرطيّة المتّصلة
      - لزومية، كقولك: «إنْ كانَتِ الشَّمْسُ طالِعَةً، فالنَّهارُ مَوْجودٌ»
      - اتفاقية، كقولك: «كُلَّما طَلَعَتِ الشَّمْسُ، كانَ الإنسانُ عاقِلًا»
    - الشرطيّة المنفصلة
      - مانِعَةُ جَمْعٍ، كقولك: «الجِسْمُ: إمّا أبْيَضُ، وإمّا أسْوَدُ»
      - ومانِعَةُ خُلُوٍّ، كقولك: «زَيْدٌ: إمّا في البَحْرِ، وإمّا أنْ لا يَغْرَقَ»
      - ومانِعَةُ جَمْعٍ وخُلُوٍّ، كقولك: «العَدَدُ: إمّا زَوْجٌ، أوْ فَرْدٌ»

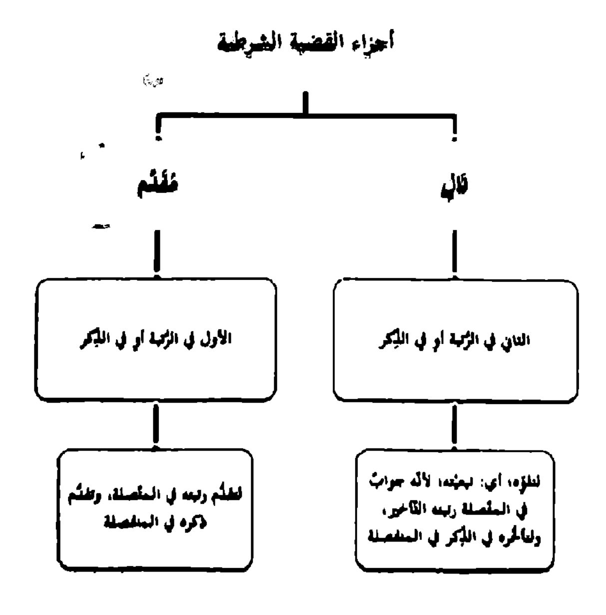
تقسيم آخر للقضية الشرطية



أجزاء القضية الحملية



أجزاء القضية الشرطية



ثمَّ قال:

(فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ)

- (٦٣) تَنَاقُضٌ خُلْفُ القَضِيَّتَيْنِ فِيْ ... كَيْفٍ وَصِدْقُ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِيْ
(٦٤) فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ ... فَنَقْضُهَا بِالكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ
(٦٥) وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ ... فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا المَذْكُورِ
(٦٦) فَإِنْ تَكُنْ مُوجَبَةً كُلِّيَّهْ ... نَقِيضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ
(٦٧) وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّهْ ... نَقِيضُهَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ

القول المسلم

[(فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ)]

ثمَّ شَرع في أحكام القضايا وهي تَناقضاتُها وعكوساتُها، وإنَّما احتِيج إلى بيان العكس والتَّناقض؛ لأنَّه قد يُتوصَّلُ بهما إلى إثبات المطلوب، فإذا أُقيم الدَّليل على إبطال شيءٍ كان نقيضُهُ ثابتاً، فإذا كان ذلك النَّقيضُ هو المدَّعى ثبتَ به المطلوبُ، وإذا أُقيمَ على إثبات حُكمٍ في قضيَّةٍ لزم ثبوتُ عكسه، فإذا كان ذلك العكسُ هو المدَّعى ثبَت به المطلوبُ.

القويسني

[(فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ)]

(فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ[١]) وقدَّمه على «العكس»؛ لأنَّه يعمُّ سائر القضايا.

وهو[٢] لغةً[٣]: إثباتُ شيءٍ ورفعه[٤].

واصطلاحاً ما ذكره المصنِّف بقوله:

(١) قوله: (فِي التَّنَاقُضِ) أي: في تعريف أحكام التَّناقض، أشار إلى التَّعريف بالبيت الأوَّل، وإلى الأحكام ببقيَّة الأبيات.

(٢) قوله: (وهو) أي: التَّناقض.

(٣) قوله: (لغةً) أي: في الأصل.

(٤) قوله: (إثباتُ شيءٍ ورفعه) شاملٌ للتَّناقض بين المفردين؛ كقولنا: «الإِنْسَانُ، لَا إِنْسَانَ»، وللتَّناقض بين القضيَّتين. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٠٢).

(٦٣ - ٦٧) - أقول: التَّناقضُ حكمٌ من أحكام القضايا كـ: «**العَكْس**»، ذكرَهُما المصنِّفُ للاحتياج إليهما.

● ومعنى «التَّناقُض» في الأصل: ثُبُوتُ الشَّيء وسَلْبُهُ كـ: «زَيْدٌ، ولَا زَيْدٌ»، و«زَيْدٌ كَاتِبٌ، وزَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ»، ومعناه هنا:

اختلافُ قضيَّتين بالإيجاب والسَّلب؛ بحيثُ تَصْدُقُ إحداهما، وتَكْذِبُ الأُخرى.

- فخرج بـ«اختلاف القضيَّتين»: اختلافُ المفردَين كـ: «زَيْدٌ، ولَا زَيْدٌ».

- وبـ«الإيجاب والسَّلب» ـ المعبَّر عنه عندهم بالكيف ـ: الاختلافُ بالكَمِّ ـ المعبَّر عنه عندهم بالكلِّيَّة والجزئيَّة ـ كـ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ».

- و«بحيثُ تَصْدُقُ إحداهما، وتَكْذِبُ الأُخرى»: قولُنا: «زَيْدٌ فَاضِلٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِفَاسِقٍ»؛ لاتِّفاقهما على الصِّدق.

- مثالُ ما انطبقَ عليه تعريفُ المصنِّف: «زَيْدٌ عَالِمٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِعَالِمٍ».

وهذا بالنِّسبة لغير المُسَوَّرة، أمَّا هي فلا بدَّ من الاختلاف في الكَمِّ أيضاً.

القول المسلم

---

(٦٣) - والنَّاظمُ بدأ بالتَّناقض فقال: (**فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ. تَنَاقُضٌ**) أيِ: التَّناقضُ في القضايا: هو (**خُلْفُ**) أيِ: اختلافُ (**القَضِيَّتَيْنِ**).

القويسني

---

(٦٣) - (**تَنَاقُضٌ**) مبتدأ، والمسوِّغ إرادة مفهوم اللَّفظ[1] (**خُلْفُ**) أيِ: اختلافُ (**القَضِيَّتَيْنِ فِيْ كَيْفٍ**[2]) أي: إيجابٍ وسلبٍ، (**وَصِدْقُ وَاحِدٍ**) أي: واحدٍ من القضيَّتين، والتَّذكيرُ باعتبار كونها قولاً، وكذبُ الأخرى[3] (**أَمْرٌ قُفِيْ**) أي: تبع دائماً[4].

---

(١) قوله: (إرادة مفهوم اللَّفظ) وقال بعضهم: «المسوِّغ التَّفصيل»؛ أي: تفصيله فيما يأتي إلى: تناقضٍ بين شخصيَّتين، وتناقضٍ بين مهملتين، إلى غير ذلك، لكن ما ذكره البعض فيه نظرٌ؛ لأنَّ التَّفصيل المسوِّغ هو الَّذي يكون في جملة النَّكرة الواقعة مبتدأ، وهذا التَّفصيلُ من كلامٍ آخر. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٠٢).

(٢) قوله: (فِيْ كَيْفٍ ... إلخ) وأمَّا الكمُّ فهو الكلِّيَّة والجزئيَّة، أو ما في حكمها وهو الإهمال، فإنَّ المهملة في حكم الجزئيَّة.

(٣) قوله: (وكذب الأخرى) أشار إلى أنَّ في كلام المصنِّف اكتفاءً.

وأقول: يرد عليه: أنَّ الخبر حينئذ يصير غير مطابقٍ؛ لكونه مفرداً، والمبتدأ متعدِّداً.

ويجاب: بأنَّ المبتدأ وإن تعدَّد لفظاً واحدٌ في الحقيقة؛ لأنَّ المقصود مجموع صِدق إحداهما وكذب الأخرى؛ أي: الهيئة المجتمعة منها. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٠٥).

(٤) قوله: (دائماً) يعني: أنَّه يكون أمراً مطَّرداً.

القول المسلم

- خرج به: اختلافُ مفردَين كـ: «إنْسَانٌ، وغَيْرُ إنْسَانٍ»، وخُلْفُ إنشاءَين كـ: «قُمْ، وَلَا تَقُمْ»؛ فلا يُسمَّى ذلك هنا تناقضاً.

(فِيْ كَيْفٍ) أي: في الإيجاب والسَّلب.

- خرج به: اختلافُ القضيَّتين في الموضوع كـ: «زَيْدٌ قَائِمٌ، وَعَمْرٌو قَائِمٌ»، وفي المحمول كـ: «زَيْدٌ قَاعِدٌ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ»، أو في غير ذلك من الاختلافات، كالاختلاف في العُدُول والتَّحصيل، والحمليَّة والشَّرطيَّة، والانحراف وعدمه، والتَّوجيه وعدمه، وغيرِ ذلك.

● ثمَّ نبَّه على شرط كون الاختلاف في الكيف تناقضاً بقولِه: (وَصِدْقُ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِيْ) أي: وإنَّما يكون الاختلافُ في الكيف تناقُضاً إن كان على هذه الحالة، وهي أن يكون ذلك الاختلافُ على وجهٍ يقتضي صِدق إحداهما وكَذِب الأخرى، ويدلُّ على هذا الاقتضاء قولُهُ: «أَمْرٌ قُفِي» أي: أمرٌ مُتَّبَعٌ دائماً؛ أي: وأمَّا إن كان على وجهٍ لا يقتضي صدق إحداهما وكذبَ الأخرى، بل يصحُّ معه صدقُهُما معاً كالجزئيَّتين؛ إذ يصحُّ صدقُهُما مع الاختلاف في الكيف، كقولك: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، و: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ»، أو كذبهما معاً كالكلِّيَّتين؛

القويسني

● والمعنى: أنَّ التَّناقض هو اختلاف القضيَّتين في الكيف[١]، والحالُ أنَّ صدق واحدةٍ منهما وكذب الأخرى أمرٌ لَزِم.

- فخرج بـ«اختلاف القضيَّتين»: اختلاف المفردين؛ نحو: «زَيْدٌ، لَا زَيْدٌ»[٢]، والمفرد والقضيَّة؛ نحو: «زَيْدٌ، عَمْرٌو قَائِمٌ».

- وبقولنا: «في كيف» ـ أي: إيجابٍ وسلبٍ ـ: اختلاف القضيَّتين في الكلِّيَّة والجزئيَّة؛

(١) قوله: (في الكيف) أي: الإيجاب والسَّلب.

(٢) قوله: (نحو: «زَيْدٌ، لَا زَيْدٌ») اختلفا إيجاباً وسلباً، فإنَّ مفهوم «زيد» إيجابيٌّ، ومفهوم «لا زيد» سلبيٌّ، فاختلافهما لا يسمَّى في الاصطلاح: «تناقضاً»؛ لأنَّ أهل هذا الفنِّ لا غرض لهم أصالةً في المفردات، فلهذا خُصَّ التَّناقض في اصطلاحهم بما بين القضايا.

وكونُ اختلاف المفردين السَّابق لا يسمَّى اصطلاحاً: «تناقضاً» هو ما صرَّح به في «الكبير»، وفي كلام بعضهم ما يُفيد أنَّه يُسمَّى بذلك اصطلاحاً، وإنَّما أخرجوه هنا من تعريف التَّناقض؛ لأنَّ الكلام هنا في أحكام القضايا، ولأنَّها مطمح نظرهم أصالةً. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٠٢).

القول المسلم

إذ يصحُّ كذبهما كقولك: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ»، و: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ»، فلا يُسمَّى ذلك الاختلافُ تناقضاً.

والوجهُ الَّذي يُوجِبُ كون إحدى القضيَّتين صادقةً والأُخرى كاذبةً مع الاختلاف في الكيف هو اختلافُهُما في الكمِّ إن كانتا غير شخصيَّتين، وسيأتي تنبيهُ النَّاظم عليه، واتِّحادُهما في ما سوى ذلك.

● وما يتَّحدان فيه ثمانيةُ أمورٍ:

أوَّلها: الموضوع فإنِ اختلفتَا في الموضوع فلا تناقض؛ كقولك: «زَيْدٌ قَائِمٌ، وعَمْرٌو لَيْسَ بِقَائِمٍ».

وثانيها: المَحمول فإنِ اختلفتا فيه فلا تناقضَ؛ كقولك: «زَيْدٌ قَائِمٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِقَاعِدٍ».

وثالثها: الزَّمان فإنِ اختلف زمانُ النَّفي والإثبات فلا تناقُضَ؛ كقولك: «زَيْدٌ صَائِمٌ» نعني أمسِ، و: «زَيْدٌ لَيْسَ بِصَائِمٍ» نعني اليوم، فلا تناقضَ.

ورابعها: المكان فإنِ اختلف مكانُ النَّفي والإثبات فلا تناقض؛ كقولك: «زَيْدٌ مُعْتَكِفٌ» تعني في المسجد، و: «زَيْدٌ لَيْسَ بِمُعْتَكِفٍ» تعني في الدَّار.

وخامسها: النِّسبةُ فإنِ اختلفتا في النِّسبة فلا تناقض؛ كقولك: «زَيْدٌ أَبٌ» تعني بالنِّسبة لزيدٍ، و: «لَيْسَ زَيْدٌ بِأَبٍ» تعني بالنِّسبة لعُمَرَ؛ إذ يصحُّ صدقُهُما معاً، وذلك فيما إذا كان أباً لزيدٍ ولم يكن أباً لعمر.

وسادسها: القوَّة والفعل فإنِ اختلفتا فيهما فلا تناقض؛ كقولك: «الخَمْرُ فِي الدَّنِّ مُسْكِرٌ» تعني بالقوَّة، تعني أنَّه من شأنه أن يُسكِرَ عند الشُّرب، و: «لَيْسَ الخَمْرُ فِي الدَّنِّ بِمُسْكِرٍ» تعني بالفعل، تعني أنَّه لم يقع منه إسكارٌ ما دام في الدَّنِّ لِعدم شُرْبه.

القويسني

نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ»، واختلافهما في الموضوع؛ نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ، عَمْرٌو قَائِمٌ»، واختلافهما في المحمول؛ نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ، زَيْدٌ جَالِسٌ».

- وبقولنا: «وَصِدْقُ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِي» اختلاف قضيَّتين لا يلزم صدق أحدهما، بل يجوز صدقهما أو كذبهما، فالأوَّل كقولنا: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، والثَّاني كقولنا: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ، لَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ».

القول المسلم

إلَّا أنَّ هذه الأربعة ـ أعني: الزَّمان، والمكان، والنِّسبة، والقوَّة والفِعل ـ يرجعُ اشتراطُ الاتِّحاد فيها إلى اشتراط الاتِّحاد في المحمول؛ لأنَّ القيام في زمانٍ أو مكانٍ خلافُهُ في زمانٍ ومكانٍ آخرَين، والأبوَّةُ المنسوبةُ لـ«زَيْدٍ» خلاف المنسوبة لـ«عُمَرَ»، والإسكارُ بالقوَّة معناه كونُ الخمر يصحُّ منه أن يُسكِر وبالفعل كونُهُ وقع منه الإسكار، وصحَّةُ وقوع الشَّيء خلافُ نفسِ الوقوع.

وسابعها: **الشَّرط** فإنِ اختلف شرطُ الحكم فلا تناقض؛ كقولك: «اللَّوْنُ بَيَاضٌ» أي: بشرط كونه مُفرِّقاً للبصر، و: «اللَّوْنُ لَيْسَ هُوَ بِبَيَاضٍ» أي: بشرط كونه غيرَ مُفرِّقٍ للبصر.

وثامنها: **الكُلُّ والجُزْء** فإنِ اختلفتا في الكلِّ والجزء فلا تناقض؛ كقولك: «الخَمْسَةُ فَرْدٌ» تعني كلَّها؛ أي: مجموعها، و: «لَيْسَ الخَمْسَةُ بِفَرْدٍ» تعني: الأربعة منها، وأطلقتَ الخمسة عليها مجازاً، وكقولك: «الزِّنْجِيُّ أَسْوَدُ» تعني: بعضَهُ وهو الجلد، و: «لَيْسَ الزِّنْجِيُّ بِأَسْوَدَ» تعني: مجموعَهُ الشَّاملَ للأسنان والعِظام والعين وفيها بياضٌ.

إلَّا أنَّ هذين ـ أعني: الشَّرطَ، والكلَّ والجزءَ ـ يرجعُ شرطُ الاتِّحاد فيهما إلى الاتِّحاد في الموضوع؛ لأنَّ اللَّون المُفرِّق للبصر وهو الموضوعُ خلافُ غيرِ المُفرِّق، ومجموعَ الخمسةِ خلافُ بعضها، وكذا مجموع الزِّنجيِّ وبعضُهُ.

ولأجل عَود هذين إلى الاتِّحاد في الموضوع والأربعةِ قبلَهُما إلى الاتِّحاد في المحمول، اقتصرَ بعضُهم على شرط الاتِّحاد في الموضوع والمحمول، ولمَّا كانتِ النِّسبةُ الَّتي هي مَورِدُ الإيجاب والسَّلب تستلزمُ إذا اتَّحدت اتِّحدَ موضوعُهَا ومحمولُها، اقتَصرَ بعضُهُم على شرط الاتِّحاد في النِّسبة.

القويسني

● مثالُ التَّناقض في القضايا الأربعة ـ على ما ذهب إليه المصنِّفُ ـ:

- في الشَّخصيَّة: «زَيْدٌ كَاتِبٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ».

- وفي المهملة: «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ، الإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ».

القول المسلم

(٦٤) - ولمَّا كان الاختلافُ في الكيف مع الاتِّحاد فيما ذُكِر لا يكفي في التَّناقض إلَّا في بعض القضايا كما أشرنا إليه، نبَّه على تفصيل ذلك فقال: **(فَإِنْ تَكُنْ)** القضيَّة الَّتي يُرادُ نقيضُها **(شَخْصِيَّةً)** وتقدَّم أنَّها هي الَّتي يكون موضوعُهَا شخصاً معيَّناً كقولك: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

(أَوْ) تكن **(مُهْمَلَهْ)** وتقدَّم أنَّها هي الَّتي يكون موضوعُهَا كلِّيًّا إلَّا أنَّه لم يَقترن بما يدلُّ على تعميم الحكم في أفراده ولا على تَبعيضه، كقولك: «الإِنْسَانُ قَائِمٌ» حيث لا يُرَادُ بالألف واللَّام عمومٌ ولا خصوصٌ، بل يُرَادُ بها الحقيقةُ في ضمنِ ما يَصدُقُ عليه الموضوع في الجُملة.

(فَنَقْضُهَا بِالكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ) أي: إن كانتِ القضيَّةُ إحدى المذكورتَين فنَقضُهَا يكفي فيه مجرَّدُ تبديلِ الكيف مع الوَحدة في الموضوع والمحمول على ما تقدَّم، فنقيضُ قولك: «زَيْدٌ قَائِمٌ»: «لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ»، وبالعكس، ونقيضُ «الإِنْسَانُ قَائِمٌ» حيث يُرادُ ما تُوجد فيه حقيقةُ الإنسان في الجملة: «لَيْسَ الإِنْسَانُ بِقَائِمٍ» وبالعكس.

● أمَّا الشَّخصيَّةُ فالنَّقيضُ فيها كما ذُكر؛ إذِ الأولى في المثال حكمت بثبوت القيام لـ«زيدٍ»، فإن ثبت فذلك، وإلَّا فقدِ انسَلب عنه، وذلك حكمُ الثَّانية، فجاء النَّقيضُ.

● وأمَّا المهملةُ فلا يصحُّ ما ذُكِرَ فيها إلَّا أن يُراد بـ«الإنسان» في المثال شخصٌ مُعيَّنٌ،

القويسني

(٦٤) - **(فَإِنْ تَكُنْ)** أي: القضيَّةُ **(شَخْصِيَّةً)** نحو[١]: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، **(أَوْ مُهْمَلَهْ[٢])** نحو: «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ» **(فَنَقْضُهَا[٣] بِـ)**حسب **(الكَيْفِ[٤] أَنْ تُبَدِّلَهْ[٥])** أي: كيفها.

فنقيضُ الأولى[٦]: «زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ»، ونقيضُ الثَّانية: «الإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»، وهذا

(١) قوله: (شَخْصِيَّةً نحو . . . إلخ) أي: بأن كان موضوعها مشخَّصاً معيَّناً.

(٢) قوله: (أَوْ مُهْمَلَهْ) أي: لم تسوَّر بسورٍ من الأسوار، لا كلِّيٌّ ولا جزئيٌّ.

(٣) قوله: (فَنَقْضُهَا . . . إلخ) أي: بإبقاء المصدر على معناه بدون تأويلٍ، أو نقيضها؛ على أنَّ المصدر بمعنى اسم الفاعل، أو منقوضها؛ على أنَّه بمعنى اسم المفعول، وهو الأشهر. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤١٠).

(٤) قوله: (الكَيْف) أي: الإيجاب والسَّلب.

(٥) قوله: (تُبَدِّلَهْ) أي: بأن تبدِّله.

(٦) قوله: (فنقيض الأولى) أي: «زَيْدٌ قَائِمٌ». وقوله: (ونقيض الثَّانية) أي: «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ».

- وفي الكلِّيَّة: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ».
- وفي الجزئيَّة: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ».

ولكنَّ الَّذي يدلُّ عليه كلامُه الآتي من: «أنَّ المهملة في قوَّة الجزئيَّة»، يوافقُ قولَ غيرِه من المحقِّقين: إنَّ نقيضَ المهملة سالبةٌ كلِّيَّةٌ، فنقيضُ «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ»: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ»، فتكونُ المهملةُ داخلةً في المسوَّرة بالسُّور الجزئيِّ.

القول المسلم

فتعودُ شخصيَّةً، فحينئذٍ يكون ذكرُها مع الشَّخصيَّة تكراراً، مع ظُهور إرادة خلاف المراد؛ لأنَّ حقيقةَ المهملة خلافُ ذلك.

وإنَّما لم يصحَّ في المهملة ما ذُكِر؛ لأنَّ المهملة في قوَّة الجزئيَّة عند أهل الفنِّ؛ لِدلالتها على أنَّ الحُكمَ لِمَا يصدُقُ عليه الموضوع في الجملة، والمحقَّقُ لما يصدقُ عليه بعضُ أفراده، فحملُوها على المحقَّق الَّذي هو بعضُ الأفراد في الجُملة.

وإذا كانت في قوَّة الجزئيَّة فنقيضُهَا نقيضُ الجزئيَّة، وهي الكلِّيَّةُ على ما يُذكَرُ ذلك، فالموجبةُ كقولك: «الإِنْسَانُ قَائِمٌ» نقيضُهَا سالبةٌ كلِّيَّةٌ وهي: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِقَائِمٍ»، والسَّالبةُ كقولك: «الإِنْسَانُ لَيْسَ هُوَ بِقَائِمٍ» نقيضُهَا موجبةٌ كلِّيَّةٌ وهي «كُلُّ إِنْسَانٍ قَائِمٌ».

(٦٥) - (وَإِنْ تَكُنِ) القضيَّةُ الَّتي أُريد نقضُها شخصيَّةً ولا مُهملةً على ما في النَّظم، بل كانت (مَحْصُورَةً بِالسُّورِ) الكلِّيِّ والجزئيِّ، (فَانْقُضْ)ـها (بِضِدِّ سُورِهَا المَذْكُورِ) أي: إن كانت مسوَّرةً

القويسني

في المهملة ضعيفٌ، والصَّحيح أنَّ نقيض المهملة: كلِّيَّةٌ تخالفها في الكيف، فنقيض «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ»: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ».

(٦٥) - (وَإِنْ تَكُنْ) أي: القضيَّةُ (مَحْصُورَةً) أي: مسوَّرةً (بِالسُّورِ) الكلِّيِّ والجزئيِّ[1] (فَانْقُضْ) أي: انقضها (بِضِدِّ سُورِهَا[2] المَذْكُورِ) بعد تبديل كيفها، فحينئذٍ يتفرَّع على ذلك ما ذكره بقوله:

---

(١) قوله: (بالسُّور الكلِّيِّ والجزئيِّ) أي: الموجب أو السَّالب.

(٢) قوله: (بِضِدِّ سُورِهَا) أي: فسورُ الإيجاب الكلِّيِّ ضدُّه سور السَّلب الجزئيِّ وبالعكس، وسورُ السَّلب الكلِّيِّ ضدُّهُ سور الإيجاب الجزئيِّ وبالعكس؛ يعني: أنَّ السَّالبة الجزئيَّة نقيضها موجبةٌ كلِّيَّةٌ؛ فالمرادُ بـ«العكس» هنا: عكس القاعدة المذكورة؛ أعني قول المصنِّف: «فَإِنْ تَكُنْ مُوجَبَةً... إلخ»؛ أي: ففي كلام المصنِّف اكتفاءٌ. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤١٢).

● واعلم أنَّ التَّناقض لا يتحقَّقُ بين القضيَّتين إلَّا مع اتِّفاقهما في وَحَداتٍ ثمانٍ مذكورةٍ في المطوَّلات، تَرجعُ إلى وَحْدَةٍ واحدةٍ، وهي: «اتِّحادُ النِّسبةِ الحُكْميَّة».

● فتلخَّص: أنَّ القضيَّتين الشَّخصيَّتين تناقُضُهما يتحقَّقُ بالاختلاف في الكيف مع الاتِّفاق

القول المسلم

فلا بدَّ في نَقضها مع الاختلاف في الكيف والاتِّحاد فيما ذُكِر من ذكر ضدِّ سُورِها المذكور فيها، فنقيضُ الموجبة الكلِّيَّة سالبةٌ كلِّيَّةٌ وبالعكس، ونقيضُ الموجبة الجزئيَّة سالبةٌ كلِّيَّةٌ وبالعكس.

وقد عرفتَ أنَّ الحقَّ في المهملة كونُهَا كالجزئيَّة، فنقيضُ موجبتها سالبةٌ كلِّيَّةٌ، وسالبتها موجبةٌ كلِّيَّةٌ كما تقدَّم.

(٦٦) - وعلى ما ذكرنا في نَقيض المحصورات نبَّه مُرتِّباً له على ما ذكر بقوله: (فَإِنْ تَكُنِ) القضيَّةُ المحصورة الَّتي أُريد نقضُهَا (مُوجَبَةً كُلِّيَّهْ، نَقِيضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ) لأنَّها هي الَّتي تُخالِفُهَا في الكيف وضدِّ الكمِّ، فقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» نقيضُهَا الكاذبُ: «لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ» وبالعكس.

● وإنَّما كانتِ السَّالبةُ الجزئيَّةُ نقيضتَهَا؛ لأنَّ الكلِّيَّة الموجبة حكَمت بثبوت المحمول لجميع الأفراد، والسَّالبةَ الجزئيَّة حكَمت بِسلبه عن بعض الأفراد، فإن ثبتَ للجميع في نفس الأمر بطَل سلبُهُ عنِ البعض، فتَصدُقُ الكلِّيَّةُ الموجبَةُ وتكذِبُ السَّالبةُ الجزئيَّةُ، وإن لم يثبُت للجميع فقدِ انسلبَ إمَّا عن كلِّ فردٍ أو عنِ البعض، وأيًّا ما كان تَصدقُ السَّالبةُ الجزئيَّةُ وتكذِبُ الموجبةُ الكلِّيَّةُ، فقدِ اقتسمتا الصِّدقَ والكذبَ.

● وإنَّما لم تُناقضها مساويَتُها في الكمِّ وهي السَّالبةُ الكلِّيَّةُ؛ لأنَّهما لا يَقتسمان الصِّدقَ والكَذِبَ؛ لصحَّة كذبهما معاً، فإنَّك لو قلتَ: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ»، و: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ» كذبَتا معاً.

(٦٧) - (وَإِنْ تَكُنِ) المحصورة الَّتي أُرِيدَ نقضُهَا (سَالِبَةً كُلِّيَّهْ، نَقِيضُهَا) مخالفَتُها في الكمِّ والكيف وهي (مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ) وبالعكس؛ أعني: أنَّ نقيضَةَ الموجبة الجزئيَّة هي السالبةُ الكلِّيَّة، فقولك: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ» نقيضُهُ الكاذبُ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَجَرٌ» وبالعكس.

القويسني

(٦٦ - ٦٧) - (فَإِنْ تَكُنْ مُوجَبَةً كُلِّيَّهْ) نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، (نَقِيضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ) نحو: «لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ».

(وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّهْ) نحو: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ»، (نَقِيضُهَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ) نحو: «بَعْضُ الإِنْسَانِ فَرَسٌ».

* * *

في الوَحَدَات، وأنَّ المسوَّرتَين يتحقَّقُ تناقُضهما بالاختلاف في الكيف والكمِّ، مع الاتِّفاق فيما ذُكر، والله أعلم.



القول المسلم

● وإنَّما اقتَسمتا الصِّدق والكذب؛ لأنَّ الكلِّيَّة السَّالبة حكَمت بسلب المحمول عن جميع الأفراد، والموجبةَ الجزئيَّةَ حَكمت بثبوته لبعض الأفراد، فإن كان مسلوباً في نفس الأمر عنِ الجميع صدقَتِ السَّالبة الكلِّيَّة وكذبَ ثبوتُهُ للبعض، فتكذِبُ الموجبةُ الجزئيَّةُ؛ لأنَّ ذلك حُكمها، وإن لم يَنسلب عنِ الجميع فقد ثبت إمَّا لكلِّ فردٍ أو للبعض، وأيًّا ما كان تصدُقُ الجزئيَّة الموجبةُ لِدخول البعض في الكلِّ.

● وإنَّما لم تُناقِضها مساويَتُها في الكمِّ ـ وهي الجزئيَّةُ السَّالبةُ ـ لِعدم اقتسامهما الصِّدقَ والكَذِب؛ إذ يصحُّ صدقُهُما معاً، كقولك: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، و: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ».

● وإنَّما لَزِمَ من كون القضيَّة نقيضةَ أُخرى كونُ الأخرى كذلك، وهو الَّذي نبَّهنا عليه بِقولنا: «وَالعَكْسُ»؛ لأنَّ التَّناقُضَ نسبةٌ لا تُعقَلُ إلَّا بين شيئَين، فيَستحيلُ كون القضيَّة نقيضةً ولا تكون مَنقوضَتُها نقيضتَها، وذلك مُقتضى تعريفه كما تقدَّم.

* * *

القويسني

الوحدات المشترطة لتحقق التناقض

الوحدات المشترطة لتحقق التناقض

الوحدة	الحكم	المثال
الموضوع	فإنِ اختلفا في الموضوع فلا تناقض	كقولك: «زَيْدٌ قائِمٌ، وعَمْرٌو لَيسَ بِقائِمٍ»
المحمول	فإنِ اختلفا فيه فلا تناقض	كقولك: «زَيْدٌ قائِمٌ، زَيْدٌ لَيسَ بِقاعِدٍ»
الزّمان	فإنِ اختلف زمانُ النّفي والإثبات فلا تناقضَ	كقولك: «زَيْدٌ صائِمٌ» تعني أمس، و: «زَيْدٌ لَيسَ بِصائِمٍ» تعني اليوم، فلا تناقض
المكان	فإنِ اختلف مكانُ النّفي والإثبات فلا تناقض	كقولك: «زَيْدٌ مُعْتَكِفٌ» تعني في المسجد، و: «زَيْدٌ لَيسَ بِمُعْتَكِفٍ» تعني في الدّار
النِّسبة	فإنِ اختلفا في النِّسبة فلا تناقض	كقولك: «زَيْدٌ أبٌ» تعني بالنِّسبة لزيدٍ، و: «لَيسَ زَيْدٌ بأبٍ» تعني بالنِّسبة لعَمْرٍو؛ إذ يصحّ صدقُهُما معاً، وذلك فيما إذا كان أباً لزيدٍ ولم يكن أباً لعمرٍو
القوّة والفعل	فإنِ اختلفا فيهما فلا تناقض	كقولك: «الخَمْرُ فِي الدَّنِّ مُسْكِرٌ» تعني بالقوّة، و: «لَيسَ الخَمْرُ فِي الدَّنِّ بِمُسْكِرٍ» تعني بالفعل
الشّرط	فإنِ اختلف شرطُ الحكم فلا تناقض	كقولك: «اللَّوْنُ بَيَاضٌ» أي: بشرط كونه مُفرِّقاً للبصر، و: «اللَّوْنُ لَيسَ هُوَ بِبَيَاضٍ» أي: بشرط كونه غيرَ مُفرِّقٍ للبصر
الكُلّ والجزء	فإنِ اختلفا في الكلّ والجزء فلا تناقض	كقولك: «الخَمْسَةُ فَرْدٌ» تعني كلَّها، أي: مجموعها، و: «لَيسَ الخَمْسَةُ بِفَرْدٍ» تعني: الأربعة منها، وأطلقتَ الخمسة عليها مجازاً
		وكقولك: «الزِّنْجِيُّ أَسْوَدُ» تعني: بعضَهُ وهو الجلد، و: «لَيسَ الزِّنْجِيُّ بِأَسْوَدَ» تعني: مجموعَهُ الشّامِلَ للأسنان والعظام والعين وهيها بياضٌ



التناقض في القضايا

التناقض في القضايا

القضية	نقيضها	المثال
الشخصية الموجبة	نقيضها: شخصية سالبة	«زَيْدٌ كَاتِبٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ»
الشخصية السالبة	نقيضها: شخصية موجبة	«زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ، زَيْدٌ كَاتِبٌ»
الكلية الموجبة	نقيضها: جزئية سالبة	«كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»
الكلية السالبة	نقيضها: جزئية موجبة	«بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ، كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»
الجزئية الموجبة	نقيضها: كلية سالبة	«بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ»
الجزئية السالبة	نقيضها: كلية موجبة	«لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ»
المهملة الموجبة	نقيضها: مهملة سالبة (عند الناظم)	«الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ، الإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»
	نقيضها: كلية سالبة (التحقيق)	كقولك: «الإِنْسَانُ قَائِمٌ»، نقيضُها: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِقَائِمٍ»
المهملة السالبة	نقيضها: مهملة موجبة (عند الناظم)	«الإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ، الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ»
	نقيضها: كلية موجبة (التحقيق)	كقولك: «الإِنْسَانُ لَيْسَ هُوَ بِقَائِمٍ» نقيضُها: «كُلُّ إِنْسَانٍ قَائِمٌ»

ثمَّ قال:

(فَصْلٌ فِي العَكْسِ المُسْتَوِي)

● (٦٨) العَكْسُ قَلْبُ جُزأي القَضِيَّةْ ... مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالكَيْفِيَّةْ

(٦٩) وَالكَمِّ إِلَّا المُوجَبَ الكُلِّيَّةْ ... فَعَوضُوهَا المُوجَبَ الجُزْئِيَّةْ

(٧٠) وَالعَكْسُ لَازِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ ... بِهِ اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ

(٧١) وَمِثْلُهَا المُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّةْ ... لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الجُزْئِيَّةْ

(٧٢) وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ ... وَلَيْسَ فِي مُرَتَّبٍ بِالوَضْعِ

- أقول:

العكسُ في اللُّغة: التَّحويل.

وفي الاصطلاح ثلاثةُ أقسام: عكسٌ مستوٍ، وعكسُ نقيضٍ موافقٌ، وعكسُ نقيضٍ مخالفٌ.

● ومتى أُطْلق العكس فالمرادُ به الأوَّل، فَتَقييدُ المصنِّف «العَكْسَ» بـ: «المُسْتَوِي» زيادةُ إيضاح للمبتدئ.

القول المسلم

[(فَصْلٌ فِي العَكْسِ المُسْتَوِي)]

(فَصْلٌ فِي العَكْسِ المُسْتَوِي) احتَرز بـ«المُسْتَوِي» من: عكس النَّقيض الموافق والمُخالف، فلم يتعرَّض لهما في النَّظم لقِلَّة استعمالهما بالنِّسبة للمُستوي، وسنَذكرهُما عند الفراغ من تقريرِ ما ذكر في المُستوي.

القويسني

[(فَصْلٌ فِي العَكْسِ المُسْتَوِي)]

(فَصْلٌ فِي العَكْسِ[1] المُسْتَوِي) هو لغةً: التَّبديل والقلب[2].

واصطلاحاً ما ذكره المصنِّف بقوله[3]:

---

(١) قوله: (في العكس) أي: في تعريفه وأحكامه.

(٢) قوله: (والقلب) عطف تفسير، وهو جعل السَّابق لاحقاً واللَّاحق سابقاً. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١١٨).

(٣) قوله: (واصطلاحاً ما ذكره المصنِّف ... إلخ) وهو ثلاثة أقسام: عكسُ نقيضٍ موافق، وعكسُ نقيضٍ مخالف، وعكسٌ مستوٍ، وهو الَّذي اقتصر عليه المصنِّف؛ لأنَّه أكثر استعمالاً، ولذا قيَّده بقوله: «المُسْتَوِي». اهـ «ملوي».
انظر «حاشية الصَّبَّان» (ص: ١١٨).

(٦٨ - ٧٢) - وعَرَّفه المصنِّف بقوله: (**العَكْسُ . . . إلخ**) يعني: أنَّ العكس هو: أنْ يُصَيَّرَ المحمولُ موضوعاً، والموضوعُ محمولاً، مَعَ بَقاء الصِّدق والكيف والكمِّ؛ مثالُ ذلك: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ» عكسُهُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، فالقضيَّة الأُوْلى مُوجبةٌ جزئيَّةٌ صادقةٌ، والثَّانيةُ كذلك.

القول المسلم

(٦٨) - وقد عرَّفه بقوله: (**العَكْسُ**) في اصطِلاح المناطقة (**قَلْبُ جُزأَيِ القَضِيَّةْ**) ذاتِ التَّرتيب الطَّبيعيِّ، وذلك بأن يُجعَل كلٌّ من جزأَيِ القضيَّة مَكانَ الآخر.

- وخرج بذلك: «عكسُ النَّقيض الموافق، والمُخالف»؛ لأنَّ الموافق إنَّما فيه تبديلُ كلٍّ من طرفَي القضيَّة بنقيض الآخَر، والمُخالف إنَّما فيه تبديلُ الأوَّل بنقيض الثَّاني، والثَّاني بِعَينِ الأوَّل.

- ويُحتمَلُ أن يُريد بـ«القَلْب»: مطلقَ التَّبديل، فيخرجُ الموافقُ بالتَّرجمة، والمخالِفُ بقوله بعدُ: «والكيفيَّة»؛ لأنَّ المخالفَ لا يبقى فيه الكيفُ على ما يأتي تحقيقُ ذلك.

- وخرج بذلك أيضاً: قلبُ جُزأَي جملة الجواب مثلاً؛ إذ ليست قضيَّةً وحدَها، كأن يُقال في جوابِ: «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو قَائِمٌ»، فـ«قَائِمٌ عَمْرٌو».

- وخرج بذلك أيضاً: قَلبُ المتضايفَين، كأن يُقال في «ضَارِبُ الصَّاحِبِ»: «صَاحِبُ الضَّارِبِ»، ونحو ذلك. وكذا قلبُ ـ أي: تبديل ـ واحدٍ من طرفَي القضيَّة فقط، كقولك في «زَيْدٌ قَائِمٌ»: «عَمْرٌو قَائِمٌ» أو «زَيْدٌ جَالِسٌ».

القويسني

(٦٨ - ٦٩) - (**العَكْسُ**) أيِ: المستوي؛ أيِ: المساوي للأصل، وهو احترازٌ عن عكس النَّقيض[١]، وسيأتي.

هو: (**قَلْبُ جُزْأَيِ**) أي: طرفي (**القَضِيَّةْ**) بجعل الموضوع محمولاً، والمحمولِ موضوعاً في الحمليَّة[٢]، وبجعل المقدَّم تالياً والتَّالي مقدَّماً في الشَّرطيَّة[٣] المتَّصلة حالة كونه (**مَعَ بَقَاءِ**

---

(١) قوله: (النَّقيض) أي: الموافق والمخالف.

(٢) قوله: (في الحمليَّة) مثاله فيها قولنا في عكس «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ». اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤١٩).

(٣) قوله: (في الشَّرطيَّة) مثاله فيها قولنا في عكس «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً، كَانَ حَيَوَاناً»: «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَاناً، كَانَ إِنْسَاناً». اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤١٩).

(٦٩) وَالكَمّ إِلَّا المُوجَبَ الكُلِّيَّهْ فَعَوَضُوهَا المُوجَبَ الجُزْئِيَّهْ

- ويُستثنى من هذا الضَّابط: «الموجبة الكلِّيَّة»، فإنَّ عكسَها: «موجبةٌ جزئيَّةٌ»؛ كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، عكسُهُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ».

القول المسلم

- ودَخل في كلامه جُزْءَا القضيَّة الحمليَّة، كقَولك في «زَيْدٌ قَائِمٌ»: «القَائِمُ زَيْدٌ»، وجُزْءَا القضيَّة الشَّرطيَّة المتَّصلة كقَولك في «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ جَاءَ عَمْرٌو»: «إِنْ جَاءَ عَمْرٌو جَاءَ زَيْدٌ»، بِخلاف المنفصلة؛ فإنَّ قَلْبَ جزأَيها لا يُسمَّى عَكساً؛ لِعدم التَّرتيب الطَّبيعيِّ بين جُزأَيها، وسيأتي ذلك في النَّظم.

(مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ) الَّذي كان في القضيَّة المعكوسة، كقولك في «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، فهو عكسٌ لِبقاء الصِّدق، بخلاف قولك فيه: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ» فلا يُسمَّى عكساً في الاصطلاح، وإنْ كان فيه قَلْبُ جزأَي القضيَّة؛ لِعدم بقاء الصِّدق الَّذي كان في الأصل.

● ويُزادُ هنا: «عَلَى وَجْهِ اللُّزُومِ»؛ ليخرجَ ما لا يلزمُ صدقُهُ وإنِ اتَّفق صدقُهُ في بعض القضايا، فعكسُ الكلِّيَّة الموجبة كنفسها في قولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» - إذ يصدُقُ فيها: «كُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ» - لا يُسمَّى عكساً لِعدم لزومه، فإنَّ قولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» لا يصدُقُ فيه «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ».

(وَ) مع بقاء (الكَيْفِيَّهْ).

- وخرج به: ما لا تبقى معه الكيفيَّةُ وإن بقيَ الصِّدقُ، كقولك في «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ»، فإنَّ الصِّدقَ باقٍ مع التَّبديل دُون الكيف.

- وخرج به أيضاً: عكسُ النَّقيض المخالف؛ لأنَّه كما يأتي لا تبقى معه الكيفيَّةُ.

(٦٩) - وإلى ما يتحقَّقُ به اللُّزومُ كما ذكرنا أشارَ بقوله: (وَ) مع بقاء (الكَمّ) بمعنى: أنَّ لزومَ العكس يتحقَّقُ ببقاء الكمِّ في جميع القَضايا (إِلَّا) في (المُوجَبَ)ة (الكُلِّيَّهْ) فيتحقَّقُ لزومُ

القويسني

الصِّدْقِ[١] في العكس؛ أي: إن كان الأصل صادقاً لزم صدق العكس، (وَ) بقاء (الكَيْفِيَّهْ[٢]) الَّتي كانت في الأصل، فإن كان الأصل موجباً فالعكسُ موجبٌ، وإن كان سالباً فسالبٌ.

---

(١) قوله: (مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ ... إلخ) بمعنى: أنَّه لو فرض وكان الأصل صادقاً كان العكس كذلك؛ لأنَّ العكس لازمٌ للقضيَّة، وصدقُ الملزوم يستلزم صدقَ اللَّازم. وليس المراد صدقهما في الواقع، ولذا عبَّر بعضهم بـ«التَّصديق»؛ لأنَّ التَّصديق لا يقتضي وقوع الصِّدق. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٢١).

(٢) قوله: (الكَيْفِيَّهْ) أي: الإيجاب والسَّلب؛ بمعنى: أنَّ الأصل إن كان موجباً... إلخ ما ذكره الشَّارح. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٢٣).

القول المسلم

العكس فيها بأن لا يَبقى كمُّها في عكسها، (فَ) لذلك (عَوَّضُوهَا) أي: أعطاها أهلُ الفنِّ بدلاً من كون عكسها كنفسِها (المُوجَبَ)ةَ (الجُزْئِيَّهْ).

● فالعكسُ اللَّازمُ للكلِّيَّة الموجبة حمليَّةً كانت أو شرطيَّةً متَّصلةً هو: «الموجبةُ الجزئيَّةُ»، فقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» عكسُهُ اللَّازمُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»؛ إذ لا يصدُقُ عكسُهَا كنفسِها بأن يقال: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ» وإنْ صدق في قولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» على ما تقدَّم؛ لأنَّه اتِّفاقيٌّ لا لزوميٌّ.

- وكذا قولُك: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً، كَانَ حَيَوَاناً» عكسُهُ اللَّازمُ هو الجزئيَّةُ؛ أي: «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَاناً، كَانَ إِنْسَاناً»، لا عكسُهَا كنفسها؛ إذ لا يصدُقُ «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَاناً، كَانَ إِنْسَاناً»، وإنِ اتَّفَقَ صدقُهَا كنفسها في قولك: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً، كَانَ نَاطِقاً».

● ويدخُلُ فيما حُكِم عليه بـ«أنَّ عكسه يكون مع بقاء الكمِّ»: الكلِّيَّةُ السَّالبةُ، والمهملةُ والجزئيَّةُ المُوجبتان، والشَّخصيَّةُ موجبةً وسالبةً.

- وأمَّا الجزئيَّة السَّالبةُ والمهملةُ السَّالبةُ فسيأتي أنَّهما لا تنعكسان أصلاً.

- أمَّا الكلِّيَّةُ السَّالبةُ فهي كما قال، فإذا صدق «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ» صَدَقَ عكسُهُ كنفسِهِ وهو «لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ»؛ لأنَّ الأصل حَكَمَ بأنَّ المحمول والموضوع لا يَجتمعان

القويسني

(وَ) مع بقاء (الكَمِّ[1]) أي: إن كان الأصل كلِّيًّا فالعكسُ كلِّيٌّ، وإن كان جزئيًّا فجزئيٌّ، وسيأتي أمثلة ذلك.

واستثنى المصنِّف من بقاء الكمِّ قولَه: (إِلَّا المُوجَبَ[2]) محذوف «التَّاء» للضَّرورة؛ أي: الموجبة (الكُلِّيَّهْ) فلا يبقى فيها الكمُّ، بل تنعكس جزئيَّةً كما أشار إلى ذلك بقوله: (فَعَوَضُوهَا) أي: المناطقة (المُوجَبَ الجُزْئِيَّهْ).

● والمعنى: أنَّه يُشترط بقاء الكمِّ في العكس كما كان في الأصل؛ إلَّا في الموجبة الكلِّيَّة؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، و«كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً، كَانَ حَيَوَاناً» فلا يبقى فيهما الكمُّ

---

(١) قوله: (الكَمّ) أي: الكلِّيَّة والجزئيَّة.

(٢) قوله: (إلَّا المُوجَبَ) أي: القضيَّة الموجبة الحمليَّة والشَّرطيَّة.

القول المسلم

في شيءٍ، فلا فرقَ في إفادة هذا المعنى بين جعل أحدِ الطَّرفين محمولاً والآخرِ موضوعاً وبين العَكس.

- وأمَّا الجزئيَّةُ الموجبةُ ومثلُهَا المهملةُ الموجبةُ ـ لأنَّها في قوَّة الجزئيَّة ـ فكذلك أيضاً، فإذا صَدَقَ «بَعْضُ الإِنْسَانِ، أو: الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ» صَدَقَ «بَعْضُ الحَيَوَانِ، أو: الحَيَوَانُ إِنْسَانٌ»؛ لأنَّ الأصل حَكَمَ باجتماع الموضوع والمحمول في شيءٍ واحدٍ، فيصحُّ إفادةُ هذا الاجتماع الصَّادق بالتَّعبير عن ذلك الشَّيء بالمحمول حالَ كونه موضوعاً، ويَصِيرُ الموضوع محمولاً.

- وأمَّا الشَّخصيَّةُ فإن كانت موجبةً كقولك: «زَيْدٌ قَائِمٌ» انعكست جُزئيَّةً، فنقول: «بَعْضُ القَائِمِ زَيْدٌ»، ولا يصحُّ «كُلُّ القَائِمِ زَيْدٌ»؛ لأنَّ «القائم» لا يصدُقُ إلَّا على بعض القائمين.

وإن كانت سالبةً فإن كان مَسلوبُهَا جزئيًّا انعكست كنفسِها، فقولك: «لَيْسَ زَيْدٌ بِعَمْرٍو» ينعكسُ إلى قولك: «لَيْسَ عَمْرٌو بِزَيْدٍ».

وإن كان مسلوبُهَا كلِّيًّا انعكست كلِّيَّةً، فقولك: «لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ» عكسُهُ: «لَا شَيْءَ مِنَ القَائِمِ بِزَيْدٍ»؛ لأنَّ الأصل حكم بمنافاة القائميَّة للزَّيديَّة، فلَزِمَ نفيُ الزَّيديَّةِ عن كلِّ قائميَّةٍ.

القويسني

في العكس، بل تعكسهما جزئيَّتَين، فتقول في عكس الأولى: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، وفي عكس الثَّانية: «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ هَذَا حَيَواناً، كَانَ إِنْسَاناً»، ولا يصحُّ عكسها كلِّيَّتين؛ لأنَّ المحمول الأعمَّ يثبتُ لجميع أفراد الموضوع[1] الأخصِّ، ولا يثبت ذلك الموضوع إلَّا لبعض أفراد ذلك المحمول الأعمِّ، وكذا المقدَّم الأخصُّ يستلزم التَّاليَ الأعمَّ[2] كلِّيًّا، ولا يستلزم الأعمَّ الأخصَّ إلَّا جزئيًّا.

● ثمَّ اعلم أنَّ القضايا: شخصيَّةٌ، وكلِّيَّةٌ، وجزئيَّةٌ، ومهملةٌ؛ وهي: موجباتٌ أو سوالبُ:

- فالموجبات الأربع تنعكس إلى موجبةٍ جزئيَّةٍ، فقولك: «زَيْدٌ حَيَوَانٌ» عكسه: «بَعْضُ الحَيَوَانِ زَيْدٌ»، وقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» أو: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ»، أو: «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ» عكسُ هذه الثَّلاثة: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ».

- والسَّوالب لا ينعكس منها إلَّا الكلِّيَّة؛ نحو: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، وعكسها[3]

(١) قوله: (الموضوع) أي: في الحمليَّة؛ كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ».

(٢) قوله: (الأعمّ) أي: في الشَّرطيَّة المتَّصلة.

(٣) قوله: (وعكسها) أي: الحمليَّة الكلِّيَّة والشَّرطيَّة الكلِّيَّة.

(٧٠) وَالعَكْسُ لَازِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ   بِهِ اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ

● والعكسُ لازمٌ لكلِّ قضيَّةٍ لم يجتمع فيها خِسَّتان، وهما: «السَّلب والجزئيَّة»، فتخرجُ: السَّالبة الجزئيَّة، والمهملة السَّلبيَّة؛ لأنَّها في قوَّتها. ويبقى: الشَّخصيَّة بقسميها؛ أعني: الموجبة والسَّالبة، والكلِّيَّة كذلك، والجزئيَّةُ الموجبة، والمهملةُ الموجبة.

- فالشَّخصيَّةُ الموجبةُ: «زَيْدٌ كَاتِبٌ» عكسُها: «بَعْضُ الكَاتِبِ زَيْدٌ».

والسَّالبةُ: إنْ كان محمولُها جزئيًّا انعكست كنفسها؛ كقولنا: «زَيْدٌ لَيْسَ بِعَمْرٍو»، وعكسُهُ: «عَمْرٌو لَيْسَ بِزَيْدٍ»، وإنْ كان كلِّيًّا انعكست إلى سالبةٍ كلِّيَّةٍ؛ نحو: «زَيْدٌ لَيْسَ بِحِمَارٍ» عكسُهُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الحِمَارِ بِزَيْدٍ».

- والكلِّيَّةُ الموجبةُ عكسُها جزئيَّةٌ موجبةٌ؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» عكسُهُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ».

والسَّالبةُ تنعكس كنفسها؛ نحو: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ» عكسُهُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ».

القول المسلم

فقد ظَهر أنَّ بقاءَ الكمِّ في الشَّخصيَّة ليس على إطلاقه.

(٧٠) - ثمَّ نبَّه على ما لا ينعكسُ من القضايا، وعلى أنَّ العكس لازمٌ كما قرَّرنا؛ إذ لا عِبرة بغير اللَّازم فقال: (وَالعَكْسُ) للقضيَّة (لَازِمٌ) لها، ولا عِبرةَ بما فيه التَّبديلُ المذكور مع بقاء الصِّدق دون اللُّزوم، فقولُك في الموجبة الكلِّيَّة: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» لا يكون عكسُهُ: «كُلُّ نَاطِقٍ

القويسني

كنفسها وهو: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ»؛ والشَّخصيَّةُ؛ نحو: «لَيْسَ زَيْدٌ بِحَجَرٍ» وعكسها كلِّيَّةٌ نحو: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِزَيْدٍ»، وهذا إذا كان محمولها كلِّيًّا، فإن كان محمولها جزئيًّا انعكست كنفسها نحو: «لَيْسَ زَيْدٌ بِعَمْرٍو» ينعكس إلى قولنا: «عَمْرٌو لَيْسَ بِزَيْدٍ».

(٧٠) - وإلى هذا أشار بقوله: (وَالعَكْسُ[١] لَازِمٌ) لكلِّ قضيَّةٍ (لِغَيْرِ مَا وُجِدْ[٢] بِهِ) الضَّمير لـ«مَا»، وذُكِّرَ[٣] باعتبار لفظ «ما»، وإن كانت واقعةً على «قضيَّة»؛ أي: حصل (اجْتِمَاعُ

(١) قوله: (وَالعَكْسُ) أي: المستوي.

(٢) قوله: (مَا وُجِدْ) قضيَّة سالبة جزئيَّة.

(٣) قوله: (وذُكِّرَ . . . إلخ) وأنَّث بعد ذلك في قوله: «وَمِثْلُهَا» مراعاةً لمعناها؛ إذ هي واقعةٌ على القضيَّة. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٢٦).

- والجزئيَّةُ الموجبةُ تنعكسُ كنفسها؛ نحو: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ» عكسُهُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ».

- والمهملةُ الموجبةُ تنعكسُ كنفسها، أو إلى موجبةٍ جزئيَّةٍ؛ نحو: «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ» عكسُهُ: «الحَيَوَانُ إِنْسَانٌ»، أو: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ».

- وأمَّا الجزئيَّةُ السَّالبةُ؛ نحو: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، والمهملةُ السَّالبةُ؛ نحو: «الحَيَوَانُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، فلا عكسَ لهما كما تقدَّم.

القول المسلم

إِنْسَانٌ»؛ لأنَّه ـ وإن صدق ـ غيرُ لازمٍ، بدليل أنَّه لا يصدُقُ في قولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ»، وقد تقدَّم ذلك، وتقدَّم بيانُ ما يُلازم كلَّ قضيَّةٍ، وأنَّ الكلِّيَّة والجزئيَّة والمهملة والشَّخصيَّة المُوجبات عكسهنَّ موجبةٌ جزئيَّةٌ.

نعم؛ إن كان مَحمول الشَّخصيَّة جزئيًّا انعكست كنفسِها، فقولُك: «زَيْدٌ بَدْرُ الدِّينِ» عكسُهُ: «بَدْرُ الدِّينِ زَيْدٌ».

- وتقدَّم أنَّ الكلِّيَّة السَّالبة والشَّخصيَّة الَّتي محمولها كلِّيٌّ تَنعكسان كلِّيَّتين سالبتين، فـ«لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ» عكسُهُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ»، و: «لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ» عكسُهُ: «لَا شَيْءَ مِنَ القَائِمِ بِزَيْدٍ».

- وتقدَّم أنَّ الشَّخصيَّة السَّالبة الَّتي محمولُها جُزئيٌّ تنعكسُ كنفسِها، فقولك: «لَيْسَ زَيْدٌ بِعَمْرَو» عكسُهُ: «لَيْسَ عَمْرٌو بِزَيْدٍ».

● فإذا عُرِفَ العكسُ كما قرَّرنا هنا وآنفاً، عُرِف أنَّه إنَّما يكون (لِغَيْرِ مَا وُجِدْ، بِهِ اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ) أي: فارتكبِ القصد وهو عدمُ التَّغالي في ادِّعاء عكس ما ذُكر، وهو تكميلٌ للبيت.

وخِسَّةُ الكمِّ: الجزئيَّة؛ لأنَّ الكلِّيَّة أجودُ منه.

وخِسَّةُ الكيف: السَّلب؛ لأنَّ الإثبات أجودُ منه.

القويسني

الخِسَّتَيْنِ) أي: السَّلب والجزئيَّة؛ نحو: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ» فلا عكس لها؛ لأنَّه يصحُّ سلب الأخصِّ عن بعض أفراد الأعمِّ، ولا يصحُّ سلب الأعمِّ عن بعض أفراد الأخصِّ، فيصدقُ قولنا: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، ولا يصدق: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ».

(فَاقْتَصِدْ) تكملةٌ للبيت؛ أي: توسَّطْ في الأمور.

(٧١) وَمِثْلُهَا المُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّهْ   لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الجُزْئِيَّهْ
(٧٢) وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ   وَلَيْسَ فِي مُرَتَّبٍ بِالوَضْعِ

● ثمَّ إنَّ العكس لا يكونُ إلَّا في القضايا ذاتِ التَّرتيب الطَّبيعيِّ، وهي: الحمليَّاتُ والشَّرطيَّاتُ المتَّصلةُ، وأمَّا القضايا المرتَّبةُ بحسب الوضع فقط، وهي: الشَّرطيَّاتُ المنفصلةُ، فلا عكسَ لها، وهذا معنى قوله: (وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ . . . إلخ) البيتَ.

القول المسلم

والَّذي وُجِد فيه الخسَّتان فلا ينعكسُ هو القضيَّةُ الجزئيَّةُ السَّالبةُ.

(٧١ - ٧٢) - (وَمِثْلُهَا المُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّهْ، لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الجُزْئِيَّهْ) ويكفي في عدم انعكاسها أنَّه يصدُقُ: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ، أو: لَيْسَ الحَيَوَانُ فِي الجُمْلَةِ إِنْسَاناً»، ولا يصدُقُ: «لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ»، وهو ظاهرٌ.

● ثمَّ ما ذُكِر إنَّما هو بالنِّسبة للعكس المُستوي المُبوَّب له؛ وأمَّا عكسُ النَّقيض الموافق

القويسني

(٧١) - (وَمِثْلُهَا) أي: السَّالبةُ الجزئيَّةُ في عدم لزوم العكس[1] لها القضيَّةُ (المُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّهْ) كقولنا: «الحَيَوَانُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»؛ فإنَّه صادقٌ، ولا يصدقُ عكسه وهو: «الإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»؛ لِمَا تقدَّم[2] من بيان صحَّة نفيِ الأخصِّ عن بعض أفراد الأعمِّ، وعدم صحَّة نفي الأعمِّ عن بعض أفراد الأخصِّ.

وقد أشار إلى ذلك بقوله: (لِأَنَّهَا) أي: المهملة السَّلبيَّة (فِي قُوَّةِ الجُزْئِيَّهْ) فكما لا تنعكس الجزئيَّة السَّالبة[3] لا تنعكس المهملة السَّالبة.

(٧٢) - ثمَّ إنَّ العكس لا يكون إلَّا في الحمليَّات والشَّرطيَّات المتَّصلة كما تقدَّم تمثيلُ ذلك[4]، وإليه أشار بقوله: (وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ) أي: ثابتٌ في قضيَّةٍ مرتَّبةٍ (بِالطَّبْعِ).

---

(١) قوله: (في عدم لزوم العكس) فيه إشارةٌ إلى أنَّه قد يتَّفق صدق عكس السَّالبة المهملة، كعكس «الإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَجَرٍ» إلى: «الحَجَرُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ». اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٢٧).

(٢) قوله: (لِمَا تقدَّم) أي: في قوله: «لأنَّه يصحُّ سلب الأخصِّ عن بعض أفراد الأعمِّ، ولا يصحُّ . . . إلخ».

(٣) قوله: (الجزئيَّة السَّالبة) نحو: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ» فلا تنعكس؛ أي: فلا يقال: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»، فكذلك المهملة السَّالبة كقولنا: «الحَيَوَانُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ» لا تنعكس، فلا يقال: «الإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ».

(٤) قوله: (كما تقدَّم تمثيل ذلك) مثاله في الحمليَّة: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» فتقول في عكسها: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، وفي الشَّرطيَّة المتَّصلة: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً، كَانَ حَيَوَاناً» وتقول في عكسها: «إِذَا كَانَ هَذَا حَيَوَاناً، كَانَ إِنْسَاناً».

القول المسلم

والمخالف، فالأمرُ فيهما بالعكس في جميع ما تقدَّم، بمعنى أنَّ ما ينعكسُ بالمستوي جُزئيًّا - وهي الموجبةُ الكلّيَّةُ - ينعكسُ بهما كلّيًّا، وما ينعكِسُ به كلّيًّا - وهي الشّخصيَّةُ السَّالبةُ الَّتي محمولُهَا كلّيٌّ - والكلّيَّةُ السَّالبةُ ينعكسُ بهما جزئيًّا، والجزئيَّةُ الموجبةُ مع المهملة الموجبة تنعكسان كأنفسهما، دون سالبتهما، وهما بعكس النَّقيض بخلاف ذلك، بمعنى أنَّهما تنعكسان بهما سالبتين ولا تنعكسان موجبتَين.

وعكسُ النَّقيض الموافق: هو تبديلُ كلِّ واحدٍ من طرفي القضيَّة ذات التَّرتيب الطَّبيعيِّ بنقيض الآخَر، مع بقاء الصِّدق والكيف على وجه اللُّزوم.

- فإذا قلتَ في الحمليَّة: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» فعكسُهُ بالموافق: «كُلُّ مَا لَيْسَ حَيَوَاناً، فَلَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، فقد بدَّلنا «الإنسان» الَّذي هو الطَّرف الأوَّل بنقيض الثَّاني وهو «مَا لَيْسَ حَيَوَاناً»، وبدَّلنا «الحَيَوَان» وهو الطَّرف الثَّاني فيها بـ«مَا لَيْسَ بِإِنْسَانٍ» وهو نقيضُ الأوَّل.

- وإذا قُلتَ في الشَّرطيَّة المتَّصلة: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً، كَانَ حَيَوَاناً» فعكسُهُ بالموافق: «كُلَّمَا لَمْ يَكُنِ الشَّيْءُ حَيَوَاناً، لَمْ يَكُنْ إِنْسَاناً».

- وإنَّما انعكستِ الكلّيَّةُ الموجبة هنا كنفسها؛ لأنَّ صدقها إمَّا بكون المحمول مساوياً للموضوع، أو بكونِه أعمَّ في الحمليَّة، وإمَّا بكون التَّالي في الشَّرطيَّة مساوياً للمقدَّم أو أعمَّ، فإذا أتينا بنقيض المحمول أوِ التَّالي وقدَّمناه انسَلب عنه الموضوع في الحمليَّة، وانسلب عنه المقدَّم في الشَّرطيَّة، فصدقَ العكسُ؛ لأنَّ نفيَ المساوي أوِ الأعمِّ يستلزمُ نفيَ مساوِيه أو أخصَّ منه.

القويسني

● والتَّرتيبُ الطَّبيعيُّ هو ما اقتضاه المعنى بحيث يتغيَّرُ[١] بتغيُّره[٢]؛ ألا ترى أنَّ معنى القضيَّة الحمليَّة[٣] ثبوتُ مفهوم المحمول لأفراد الموضوع، فإذا غُيِّر ترتيبها أفادت ثبوت مفهوم الموضوع لأفراد المحمول، ومعنى الشَّرطيَّة لزوم التَّالي للمقدَّم، فإذا غُيِّر التَّرتيب أفادت لزوم المقدَّم للتَّالي؟

● هذا هو المرتَّب بالطَّبع، وأمَّا المرتَّب بالوضع فهو الشَّرطيَّة المنفصلة؛ لأنَّ ترتيبها ذكريٌّ

(١) قوله: (يتغيَّر) أي: المعنى. (٢) قوله: (بتغيُّره) أي: التَّرتيب.

(٣) قوله: (معنى القضيَّة الحمليَّة) هي قولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، وعكسها: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، فعكسُها هو تغيُّر ترتيبها.

القول المسلم

فقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» يستلزمُ أنَّ كلَّ ما انتفت عنه الحيوانيَّة فلا إنسانيَّة له، وهو حاصلُ عكس الموافق، وذلك ظاهرٌ.

- والسَّالبةُ الكلِّيَّةُ هنا تنعكس جزئيَّةً، فإذا صَدق: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، لم يصدق: «لَا شَيْءَ مِنْ لَا حَجَرٌ بِلَا إِنْسَانٌ»، وإنَّما يصدق جزئيًّا؛ أي: «لَيْسَ بَعْضُ لَا حَجَرٌ بِلَا إِنْسَانٌ»، وإنَّما لم يصدق؛ لأنَّ «لَا حَجَر» يصدقُ بـ«لَا إِنْسَان» كـ: «الفَرَس»، فلا يصحُّ سلب «الإنسان» عنه؛ وإلَّا صدق على «الفرس» مثلاً أنَّه إنسانٌ، فلم يَلزم إلَّا صدقُ الجزئيَّة، وإذا لم تنعكس الكلِّيَّة السَّالبة إلَّا جزئيَّةً فالجزئيَّة السَّالبة أَحْرى.

- وإنَّما انعكست هنا الجزئيَّةُ السَّالبةُ؛ لأنَّا إذا قلنا: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَاناً» فقد عرفنا اجتماع سلب الإنسانيَّة مع الحيوانيَّة في فردٍ ما، فـ«لَا إِنْسَان» يُسلَبُ عنه «لَا حَيَوَانٌ» في ذلك الفرد ليكون حيواناً لا إنساناً كما حَكَمَ به الأصلُ، فيصدقُ: «لَيْسَ بَعْضُ لَا إِنْسَانٌ بِلَا حَيَوَانٌ»؛ أي: بل هو حيوانٌ كما حكم الأصل، وهو العكسُ.

القويسني

بحيث لا يتغيَّر معناها بتغيُّر طرفيها، فقولك: «العَدَدُ: إِمَّا زَوْجٌ، أَوْ فَرْدٌ» لو قدَّمتَ فيه الثَّاني على الأوَّل وقلتَ: «العَدَدُ: إِمَّا فَرْدٌ، أَوْ زَوْجٌ» لا يتغيَّر معناه، فعُلِمَ أنَّ التَّرتيب إنَّما هو في مجرَّد الوضع والذِّكر، وهذا معنى قول المصنِّف: (وَلَيْسَ) أيِ: العكس ثابتاً (فِي مُرَتَّبٍ بِالوَضْعِ) وذلك هو القضيَّة الشَّرطيَّة المنفصلة، فلا عكسَ لها.

● وقد عُلِم من تقييد المصنِّف «العكس» بـ«المستوي» أنَّ كلامه قيدٌ فقط، وخرج به:

- عكسُ النَّقيض الموافق وهو: «تبديل كلٍّ من الطَّرفين بنقيض الآخر[١] مع بقاء الكمِّ والكيف[٢]»، فقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» عكس نقيضِه الموافق: «كُلُّ مَا لَيْسَ بِحَيَوَانٍ هُوَ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، ويسمَّى: «موافقاً»؛ لِموافقة الأصل للعكس في الكيف[٣].

- وخرج به أيضاً: عكس النَّقيض المخالف وهو: «تبديل الأوَّل بنقيض الثَّاني[٤]، والثَّاني

---

(١) قوله: (تبديل كلٍّ من الطَّرفين بنقيض الآخر) كتبديل الموضوع وهو «إِنْسَان» بنقيض المحمول وهو «لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»، وتبديلِ المحمول وهو «حَيَوَان» بنقيض الموضوع وهو «لَيْسَ بِإِنْسَانٍ».

(٢) قوله: (الكمّ) أيِ: الكلِّيَّة والجزئيَّة، (والكيف) هو الإيجاب والسَّلب.

(٣) قوله: (في الكيف) أي: إيجاباً قبل العكس، وسلباً بعده.

(٤) قوله: (تبديل الأوَّل) هو «إِنْسَان». وقوله: (بنقيض الثَّاني) وهو «حيوان»: «لَيْسَ بِحَيَوَانٍ».

القول المسلم

- وأمَّا الجزئيَّة الموجبة فيكفي في عدم عكسها هنا نقضُ عكسِها في قولك: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، فلا يصحُّ فيه «بعضُ لَا حَيَوَان لَيْسَ هُوَ بِلَا إِنْسَانٍ»؛ أي: بل هو إنسانٌ، وذلك باطلٌ؛ لأنَّ نفيَ الحيوانيَّة لا يصحُّ معه سلبُ نفي الإنسانيَّة لِتثبُتَ الإنسانيَّة فيه.

- وأمَّا الشَّخصيَّةُ فحكمها حُكم الكلِّيَّة موجبةً وسالبةً؛ لأنَّ الحكم فيها ليس جزئيًّا، بل محيطٌ بالموضوع، وذلك ظاهرٌ.

وإذا عرفتَ حُكم عكس النَّقيض الموافق سَهُلَ عليك إدراكُ حكم المخالف؛ لأنَّه قريبٌ منه، فهو: تبديلُ الطَّرف الأوَّل من القضيَّة ذات التَّرتيب الطَّبيعيِّ بنقيضِ الثَّاني، وتبديلُ الثَّاني بعين الأوَّل، مع بقاء الصِّدق دون الكيف على وجه اللُّزوم.

فقولك في الحمليَّة: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» عكسُهُ بالمخالف: «لَا شَيْءَ مِنْ لَا حَيَوَانٌ بِإِنْسَانٍ»، فلم يبقَ الكيف، فهو كعكس النَّقيض الموافق، إلَّا أنَّ السَّلب الَّذي يكون في المحمول قُدِّم فيه على الموضوع لتكون القضيَّةُ سالبةً حيث كان الأصل موجباً.

ولو كان الأصلُ سالباً كان العكسُ موجباً، فإذا قلتَ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ» فعكسُهُ بالمخالف كما في المُوافق: «بَعْضُ لَا حَجَرٌ إِنْسَانٌ»، كما تقول في الموافق ليبقى الكيف: «لَيْسَ بَعْضُ لَا حَجَرٌ بِلَا إِنْسَانٌ»؛ أي: بل هو إنسانٌ؛ لأنَّ سلب السَّلب إثباتٌ، وذلك حاصلُ المخالف.

فالموافقُ والمخالفُ مُتقاربان في المعنى، والموافقُ أخصُّ، وكلَّما صَدق صدق المخالف، ولا يخفى عليك إجراؤُهُ في بقيَّة القضايا، والله الموفِّق.

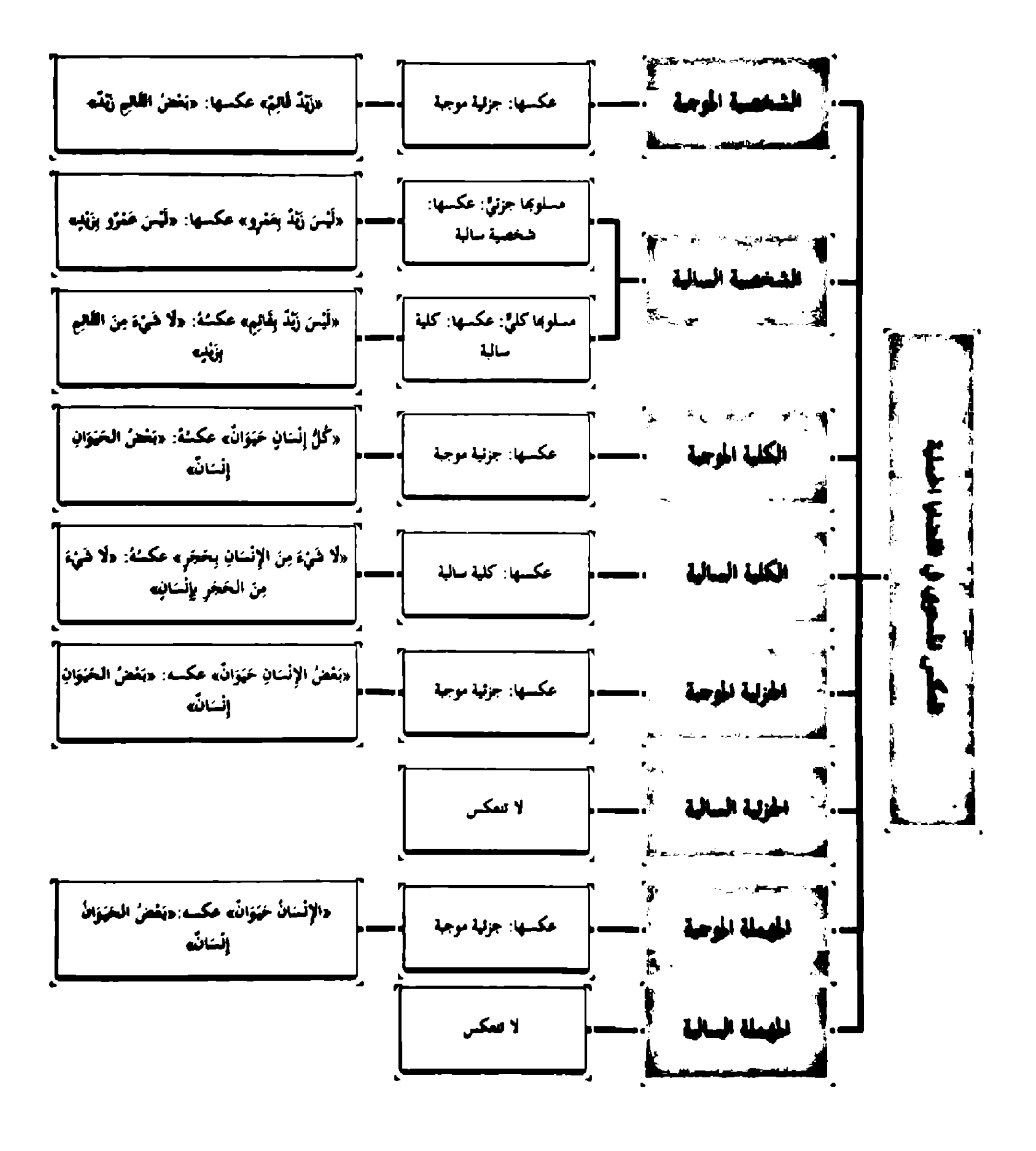
* * *

القويسني

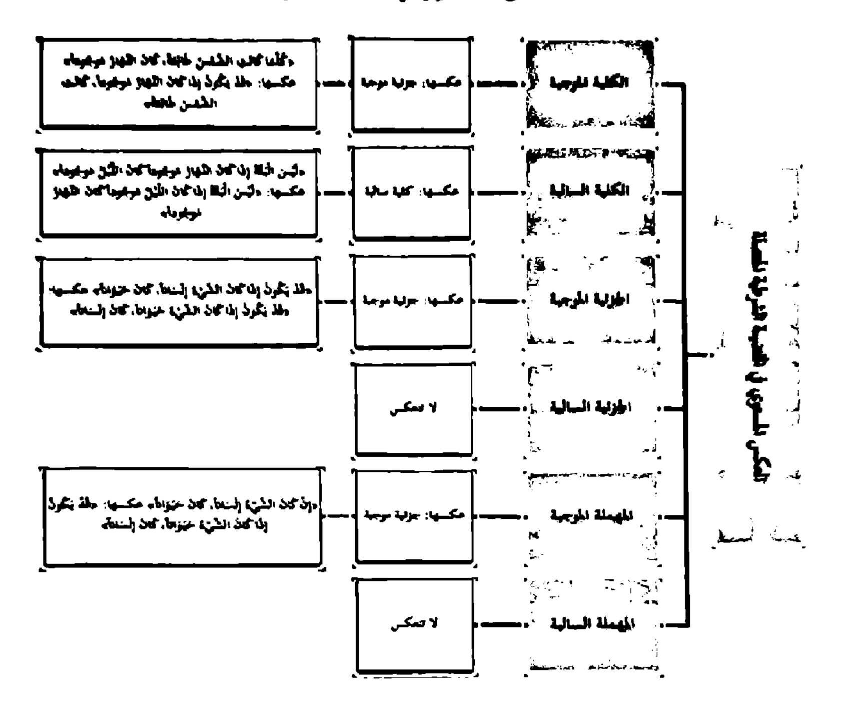
بعين الأوَّل مع الاختلاف في الكيف»؛ فقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» عكس نقيضه المخالف: «لَا شَيْءَ مِمَّا لَيْسَ بِحَيَوَانٍ إِنْسَانٌ»، وسمِّي: «مخالفاً»؛ لِمخالفة العكس للأصل في الكيف.



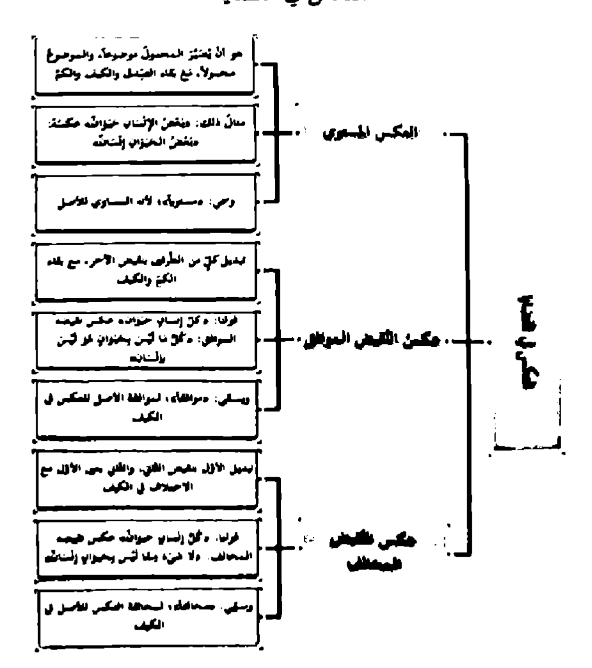
العكس المستوي في القضايا الحملية



العكس المستوي في القضية الشرطية المتصلة



العكس في القضايا



ثمَّ قال:

(بَابٌ فِي القِيَاسِ)

● (٧٣) إِنَّ القِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا ... مُسْتَلْزِماً بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرَا
(٧٤) ثُمَّ القِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ ... فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالاقْتِرَانِي
(٧٥) وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ ... بِقُوَّةٍ وَاخْتَصَّ بِالحَمْلِيَّةِ
(٧٦) فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَرَكِّبَا ... مُقَدِّمَاتِهِ عَلَى مَا وَجَبَا
(٧٧) وَرَتِّبِ المُقَدِّمَاتِ وَانْظُرَا ... صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا
(٧٨) فَإِنَّ لَازِمَ المُقَدِّمَاتِ ... بِحَسَبِ المُقَدِّمَاتِ آتِ
(٧٩) وَمَا مِنَ المُقَدِّمَاتِ صُغْرَى ... فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي الكُبْرَى
(٨٠) وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ صُغْرَاهُمَا ... وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ كُبْرَاهُمَا
(٨١) وَأَصْغَرٌ فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجِ ... وَوَسَطٌ يُلْغَى لَدَى الإِنْتَاجِ

القول المسلم

[(بَابٌ فِي القِيَاسِ)]

ولمَّا فَرغ من القضايا وأحكامها، شرع فيما يتركَّب من القضايا وهو الأقْيِسَة، فقال: (بَابٌ فِي القِيَاسِ) وهو الَّذي يُتَوَصَّلُ به إلى أشرف العِلْمَيْن وهو التَّصديقُ؛ لأنَّ فيه ما في العِلم التَّصوُّريِّ وزيادةٌ، ولذلك كان هو المقصدَ الأعظمَ من هذا الفنِّ.

القويسني

[(بَابٌ فِي القِيَاسِ)]

(بَابٌ فِي القِيَاسِ[(١)]) وهو لغةً: «تقديرُ شيءٍ على مثالٍ آخر»[(٢)] ك: تقدير المذروع على آلة الذَّرع[(٣)]. واصطلاحاً ما ذكره المصنِّف بقوله:

---

(١) قوله: (بَابٌ فِي القِيَاسِ) هذا شروعٌ في مقصد التَّصديقات، وهو القياس.

(٢) قوله: (على مثال آخر) بالإضافة؛ أي: بمثال آخر، و«على» بمعنى «باء» الآلة، ويدلُّ عليه قول الشَّارح في «كبيره»: ك: تقدير الثَّوب بالآلة الحسِّيَّة. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٣٥).

(٣) قوله: (على آلة الذَّرع) أي: بالآلة الحسِّيَّة الَّتي هي مثالٌ لِمَا في الذِّهن؛ الَّذي هو الذِّراع الكلِّيُّ مثلاً. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٣٦).

● (٧٣) إِنَّ القِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا مُسْتَلْزِماً بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرَا

(٧٣ - ٨١) - **أقول**: هذا شروعٌ في مقاصد التَّصديقات، وهو القياس.

ومعناه لغةً: «تقديرُ شيءٍ على مثال شيءٍ آخر».

واصطلاحاً: «لفظٌ تركَّبَ من قضيَّتين فأكثرَ، يلزمُ عنهما لذاتهما قولٌ آخرُ».

● والأوَّل يُسمَّى: قياساً بسيطاً، والثَّاني يُسمَّى: قياساً مركَّباً ـ وسيأتي في كلامه ـ وأنَّه يَرجِعُ إلى البسيط.

- مثالُ الأوَّل: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ»، يلزمُ عنه: «العَالَمُ حَادِثٌ».

- ومثالُ الثَّاني: «النَّبَّاشُ آخِذٌ لِلمَالِ خُفْيَةً، وَكُلُّ آخِذٍ لِلمَالِ خُفْيَةً سَارِقٌ، وَكُلُّ سَارِقٍ تُقْطَعُ يَدُهُ» يلزمُ عنه: «النَّبَّاشُ تُقْطَعُ يَدُهُ».

- فخرج بقيد «التَّركيب من قضيَّتين»: اللَّفظُ المفرد، والقضيَّةُ الواحدة.

- وخرج بـ«القول الآخر»: ما إذا كان القولُ أحدَ المقدِّمتَين؛ كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ بَشَرٌ»، فإنَّ النَّتيجة ـ وهي: «كُلُّ إِنْسَانٍ بَشَرٌ» ـ هي إحدى المقدِّمتَين.

- وخرج بقولنا: «لذاته» ما إذا كان القولُ الآخرُ لا لذات القضيَّتين؛ كقولنا: «زَيْدٌ مُسَاوٍ لِعَمْرٍو، وَعَمْرٌو مُسَاوٍ لِبَكْرٍ» فالنَّتيجةُ ـ وهي: «زَيْدٌ مُسَاوٍ لِبَكْرٍ» ـ ليست لازمةً لذات المقدِّمتين، بل بواسطة مقدِّمةٍ أجنبيَّةٍ، وهي: «مُسَاوِي المُسَاوِي لِشَيْءٍ مُسَاوٍ لِذَلِكَ الشَّيْءِ».

القول المسلم

---

(٧٣) - ونبَّه على ما يُعرَّف به بقوله: **(إِنَّ القِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا، مُسْتَلْزِماً بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرَا)** فالقياسُ في هذا الاصطلاح: ما صُوِّر ـ أي: ركِّب ـ من جنس القضايا حالَ كونه مستلزماً لذاته قولاً آخرَ.

- فخرج بكونه «مركَّباً من جنس القضايا»: ما تركَّب من مفردين أو ما في قوَّتهما وهو القضيَّة، فلا تُسمَّى قياساً باستلزامها لعكسها، وكذلك كلُّ مركَّبٍ غير القضيَّة كما في الحدِّ، والرَّسم، والمُتضايفَين، والشَّرطِ وَحْدَه، والجوابِ وَحْدَه؛ لأنَّ تركُّبَ ذلك من جنس المفردات.

القويسني

---

(٧٣) - **(إِنَّ القِيَاسَ)**: قولٌ **(مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا)** أي: رُكِّبَ تركيباً خاصًّا حالة كونه **(مُسْتَلْزِماً**[1] **بِالذَّاتِ)** أي: بذاته **(قَوْلاً آخَرَا**[2]**)**.

---

(١) قوله: (مُسْتَلْزِماً) حالٌ من ضمير «صُوِّرا». اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٣٩).

(٢) قوله: (قَوْلاً آخَرا) المراد به النَّتيجة؛ لأنَّها قولٌ مغايرٌ لقضيَّتي القياس.

القول المسلم

- وخرج بكونه «مُستلزماً»: ما تركَّب من قضيَّتين ولا يستلزمُ شيئاً، كقياس التَّمثيل والاستقراء؛ لأنَّهما لا يستلزمان شيئاً؛ لإمكان تخلُّف مَدلولهما.

كذا قيل، وفيه نظرٌ؛ لأنَّهما إن رُكِّبا على صورة الإنتاج استَلزمَا قولاً آخرَ مظنوناً، وإن لم يُركَّبا كذلك خَرجا من قوله: «رُكِّبَ مِنْ جِنْسِ القَضَايَا»، أو مِن قوله: «مُسْتَلْزِماً»، وأمَّا إمكانُ تخلُّف المدلول فليس من جِهة صورة القياس، بل من جِهة المادَّة، والكلامُ هنا في الصُّورة لا في المادَّة كما سنُحقِّقُهُ.

- وخرج بكونه «مستلزماً قولاً آخر»: ما تركَّب من قضيَّتين خاليتَين عنِ الحدِّ الوسط، كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ»، و: «كُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ»، فإنَّه يستلزم قولاً هو أحدُ مقدِّمتيه، فلا يُسمَّى باستلزامه إحداهما قياساً؛ لأنَّ اللَّازم ليس قولاً آخر.

- وخرج بكون «الاستلزام لِذات القياس» ـ أي: لصورته ـ: ما لا يستلزمُ بالذَّات، بل بواسطة قولٍ أجنبيٍّ عن صورة القياس، وهو القياسُ الَّذي كان الحدُّ الوسطُ فيه متعلَّقَ محمولِ الصُّغرى، لا نفسَ المحمول، كقولك: «الإِنْسَانُ مُسَاوٍ لِلْفَرَسِ فِي الحَيَوَانِيَّةِ، وَالفَرَسُ مُسَاوٍ لِلْحُوتِ فِيهَا» فإنَّه ينتج: «الإِنْسَانُ مُسَاوٍ لِلْحُوتِ فِي الحَيَوَانِيَّةِ»، ولكن لا لذات القياس، بل

القويسني

- فقولنا: «قَولٌ» جنسٌ يخرج به[1] المفرد، فإنَّه لا يسمَّى: «قولاً»؛ لأنَّ «القول» عند المناطقة خاصٌّ بالمركَّب.

- وقولنا: «صُوِّرا مِنْ قَضَايَا» يُخرج: القضيَّة الواحدة، والمرادُ بـ«القضايا»: قضيَّتان أو أكثر؛ ليشمل القياس البسيط وهو: المركَّبُ من مقدِّمتين[2]؛ كقولنا: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ[3] حَادِثٌ»، والقياس المركَّب من أكثر من مقدِّمتين؛ كقولنا: «النَّبَّاشُ آخِذٌ لِلْمَالِ[4] خُفْيَةً، وَكُلُّ آخِذٍ لِلْمَالِ خُفْيَةً سَارِقٌ، وَكُلُّ سَارِقٍ تُقْطَعُ يَدُهُ».

(١) قوله: (يخرج به ... إلخ) «الباء» بمعنى: «عن»، فاندفع ما يقال: لا شيء قبله دخل فيه ما ذكر حتَّى يخرج به، ولا يخفى أنَّ المصطلح عليه أنَّ الجنس للإدخال لا للإخراج؛ إلَّا إذا كان بينه وبين فصله عمومٌ وخصوصٌ، فانظر.

(٢) قوله: (من مقدِّمتين) أي: قضيَّتين.

(٣) قوله: (وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ ... إلخ) يلزم عنهما قولٌ آخر وهو: «العَالَمُ حَادِثٌ».

(٤) قوله: (النَّبَّاشُ آخِذٌ لِلْمَالِ ... إلخ) هذا مؤلَّفٌ من ثلاث قضايا، يلزمُ عنها قولٌ آخر وهو: «النَّبَّاشُ تُقْطَعُ يَدُهُ»، ويسمَّى: مركَّباً. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٣٨).

القول المسلم

بواسطة قضيَّةٍ أجنبيَّةٍ، وهي: «أنَّ المُسَاوِي لِلمُسَاوِي لِلشَّيْءِ مُسَاوٍ لِذَلِكَ الشَّيْءِ»، وإن شئتَ قلت: «وَهِيَ أَنَّ المُسَاوَاةَ تَتَّحِدُ فِيهَا المُسَاوَاةُ».

وإنَّما افتَقر فيه إلى مقدِّمةٍ أجنبيَّةٍ متى لم تَصدق لم يُنتج؛ لأنَّ التَّركيب المذكور لو أنتجَ لم يختلف في مادَّةٍ صَدَقَ فيها، وليس كذلك، فإنَّك إذا قلتَ: «الأَرْبَعَةُ نِصْفُ الثَّمَانِيَةِ، وَالثَّمَانِيَةُ نِصْفُ السِّتَّةَ عَشَرَ» لم ينتج: «الأَرْبَعَةُ نِصْفُ السِّتَّةَ عَشَرَ»، مع أنَّه على صورة قياس المُساواة؛ لأنَّ الوسط فيه متعلَّقُ محمول الصُّغرى؛ إذِ الثَّمانيةُ تتعلَّقُ بمحمول الصُّغرى وهو النِّصف، كـ: «الفَرس» المتعلِّقِ بالمساوي الَّذي هو محمولٌ في قياس المُساواة.

- وفي قوله: «مُسْتَلْزِماً بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرَ» إشعارٌ بأنَّ القياس لا يُشترطُ فيه صدقُ مقدِّماتِه في نفس الأمر؛ لأنَّه إنَّما شُرِطَ الاستلزامُ، والاستلزامُ لا يَقتضي صدقاً ولا عدمَه، بل أن يكون المَلزوم متى صدق صدق اللَّازم، فيشملُ التَّعريفُ القياسَ الصَّادقَ في نفس الأمر والكاذبَ؛ لأنَّ

القويسني

- وقوله: «مُسْتَلزِماً» خرج به: ما صُوِّر من قضيَّتين ولم يستلزم قولاً آخر، كالقضيَّتين المركَّبتين على وجهٍ لا يُنتج؛ لعدم تكرُّر الحدِّ الوسط[1]، كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ»، وكالقضيَّتين المركَّبتين من ضربٍ عقيمٍ[2] لا ينتج، كقولنا: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، وَكُلُّ حَجَرٍ جِسْمٌ» لا يستلزم شيئاً؛ لعدم إيجاب الصُّغرى.

- وقولنا: «بِالذَّاتِ» خرج: ما يَستلزم لا لذاته كـ«قياس المساواة»[3] وهو: «المركَّب من قضيَّتين متعلِّق محمول إحداهما موضوعُ الأخرى»، كقولنا: «زَيْدٌ مُسَاوٍ لِعَمْرٍو، وَعَمْرٌو مُسَاوٍ لِبَكْرٍ» فإنَّه يستلزم: «زَيْدٌ مُسَاوٍ لِبَكْرٍ»، لكن هذا الاستلزام ليس لذات القياس، بل بواسطة صدق مقدِّمةٍ أجنبيَّةٍ وهي: «أنَّ مُسَاوِي المُسَاوِي لِشَيْءٍ مُسَاوٍ لِذَلِكَ الشَّيْءِ»؛ ألا ترى أنَّك لو قلتَ:

---

(١) قوله: (الحدِّ الوسط) هو المحمول في الصُّغرى وهو «حيوان» في قولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، وهو غير مكرَّرٍ في قول الشَّارح: «كُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ»، وعلى هذا الوجه لا يكون مستلزماً قولاً آخر، وهو الإنتاج.

(٢) قوله: (من ضربٍ عقيمٍ) أي: فاسدٍ من جهة الصُّورة؛ كقول الشَّارح: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ... إلخ»، وسمِّي: «عقيماً» لعدم إنتاجه؛ تشبيهاً له بالمرأة الَّتي لا تَلد. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٤١).

(٣) قوله: (كـ: قياس المساواة) أي: مثل قياس المساواة في الخروج بقوله: «بِالذَّاتِ» الضُّروب العقيمة؛ الَّتي يُقطع بصدق لازمها لخصوص المادَّة؛ نحو: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ» فإنَّه يستلزم: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِصَهَّالٍ»، لكن لا بالذَّات، بل لصحَّة ذلك في المادَّة اتِّفاقاً. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٤٣).

القول المسلم

الكاذب متى سُلِّمَ لَزِمَ قولٌ آخر؛ فقولُك: «كُلُّ إِنْسَانٍ فَرَسٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ» قياسٌ؛ لأنَّه لو سُلِّمَ أنتج: «كُلُّ إِنْسَانٍ صَهَّالٌ»، ولهذا قُلنا: إنَّ المُعتبر هنا الصُّورةُ لا المادَّةُ، فالمعتبرُ هو كونُ الصُّورة متى سُلِّمَت لَزِم القولُ، وعلى هذا فلم يشتمل التَّعريفُ على القياس العادم لشُرُوط الإنتاج.

● ثمَّ اللَّازمُ للقياس يُسمَّى قبل الشُّروع في تركيب القياس: «دَعْوَى»، وعند الشُّروع فيه: «مَطْلُوباً»، وعند الفراغ منه: «نَتِيجَةً»؛ فإذا قُلت: «العَالَمُ حَادِثٌ» فهو: دَعْوَى، وإذا شرعتَ في إقامة دليله وهو قولك: «العَالَمُ أَجْرَامٌ مُلَازِمَةٌ لِلأَعْرَاضِ الحَادِثَةِ، وَكُلُّ مُلَازِمٍ لِلْحَادِثِ حَادِثٌ» فهو: مَطْلُوبٌ، وإذا فرغتَ من إقامة دليله صُورةً وإثباتاً فهو: نَتِيجَةٌ.

القويسني

«الإِنْسَانُ مُبَايِنٌ لِلْفَرَسِ، وَالفَرَسُ مُبَايِنٌ لِلنَّاطِقِ» لم يلزم منه: «أَنَّ الإِنْسَانَ مُبَايِنٌ لِلنَّاطِقِ»؛ لأنَّ مباين المباين لشيءٍ لا يلزم أن يكون مبايناً[1] لذلك الشَّيء.

- وقولنا: «قَوْلاً آخَرَ[2]» المراد به: النَّتيجة، فإنَّها قولٌ مغايرٌ لقضيَّتي القياس، فيخرج به: القضيَّتان[3] المستلزمتان لإحداهما، كقولنا: «زَيْدٌ قَائِمٌ، وَعَمْرٌو جَالِسٌ»، فهاتان القضيَّتان يستلزمان إحداهما[4] ولا يسمَّيان: «قياساً»؛ لأنَّ إحداهما[5] ليست قولاً آخر.

- والمرادُ بقولنا: «مُسْتَلزِماً بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرَ»: أنَّ القياس متى سُلِّم استلزم النَّتيجة؛ سواءٌ كان صادقاً كما مرَّ، أو كاذباً كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حِمَارٌ، وَكُلُّ حِمارٍ صَهَّالٌ»، فإنَّه يستلزم بحيث لو سُلِّم: «أَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ صَهَّالٌ»، وإنَّما قلنا ذلك[6]؛ لأنَّ التَّعريف[7] يجب صِدقه على القياس

---

(١) قوله: (لا يلزم أن يكون مبايناً . . . إلخ) بل يكون تارةً مبايناً؛ كما في قولنا: «الإِنْسَانُ مُبَايِنٌ لِلفَرَسِ، وَالفَرَسُ مُبَايِنٌ لِلحِمَارِ»، وتارةً لا يكون مبايناً؛ كما في مثال الشَّارح. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٤٥).

(٢) قوله: (قَولاً آخر) خرج به ما إذا كان القول إحدى المقدِّمتين، كقول الشَّارح: «زَيْدٌ قَائِمٌ، وَعَمْرٌو جَالِسٌ»، فالنَّتيجة إحدى المقدِّمتين. اهـ ملخصاً.

(٣) قوله: (فيخرج به: القضيَّتان) أي: مجموع القضيتين. (المسلتزمتان) أي: المستلزم مجموعهما. (لإحداهما) أي: لكلٍّ منهما على حِدَته استلزامَ الكلِّ لجزئه؛ لأنَّ اللَّازم ليس قولاً آخرَ. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٤٦).

(٤) قوله: (إحداهما) أي: المقدِّمتين.

(٥) قوله: (لأنَّ إحداهما) أي: القضيَّتين.

(٦) قوله: (وإنَّما قلنا ذلك) هو قول: «متى سُلِّم استلزم. . . إلخ».

(٧) قوله: (لأنَّ التَّعريف . . . إلخ) عِلَّةٌ للتَّسليم، ولأنَّ لزوم الشَّيء للشَّيء كون الشَّيء بحيث لو وُجد وجد لازمه، وإن لم يوجد في الواقع. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٤٧).

(٧٤) ثُمَّ القِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالاقْتِرَانِي
(٧٥) وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ بِقُوَّةٍ وَاخْتَصَّ بِالحَمْلِيَّةِ

- ثمَّ إنَّ القياس ينقسمُ إلى قسمين: اقترانيٌّ، وشرطيٌّ.

والثَّاني يأتي عند قوله: «وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالاسْتِثْنَائِي... إلخ».

- والأوَّلُ هو: «ما دلَّ على النَّتيجة بالقوَّة»؛ أي: بالمعنى، بأن تكون النَّتيجةُ مذكورةً فيه بمادَّتها لا بصورتها كـ: «العَالَمُ حَادِثٌ» فيما تقدَّم.

- وخرج بذلك: القياس الشَّرطيُّ؛ فإنَّه دالٌّ على النَّتيجة بالفعل؛ أي: ذُكِرت فيه النَّتيجة بمادَّتها وصورتها؛ كقولنا: «لَوْ كَانَ هَذَا إِنْسَاناً لَكَانَ حَيَوَاناً، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ» ينتجُ: «فَهُوَ حَيَوَانٌ»، وهذه النَّتيجةُ ذُكِرت في القياس بمادَّتها وهيئَتها، كذا قالُوا، والَّذي يظهر أنَّ هذا بحسب الظَّاهر؛ لأنَّ النَّتيجة لازمُ القياس، ولا يصحُّ أن يكون اللَّازم جزءاً من الملزوم، بل هو مغايرٌ له، فافهم.

- ويتركَّبُ هذا القياسُ من الحَمليَّات والشَّرطيَّات، وأمَّا قولُ المتن: (وَاخْتَصَّ بِالحَمْلِيَّةِ) فَجَريٌ على الغالب.

القول المسلم

(٧٤ - ٧٥) - ثمَّ أشار إلى تقسيمٍ في القياس بقوله: (ثُمَّ القِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ: فَمِنْهُ مَا يُدْعَى) أي: يُسمَّى (بِالاقْتِرَانِي) وقدَّمَهُ على مُقابله وهو الاستثنائيُّ كما يأتي لِقِلَّة الكلام على الاستثنائيِّ.

القويسني

الصَّادق والكاذب كالسَّفسطة[1].

(٧٤) - (ثُمَّ) للتَّرتيب الذِّكريِّ، (القِيَاسُ عِنْدَهُمْ) أي: المناطقة (قِسْمَانِ) هما: الاقترانيُّ[2]، والشَّرطيُّ[3].

---

(١) قوله: (كالسَّفسَطة) أي: ومثلها الجدل والخطابة والشِّعر والبرهان؛ لأنَّ هذه كلَّها أقيسةٌ. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٤٧).

(٢) قوله: (الاقترانيُّ) ويكون في الحمليَّة.

(٣) قوله: (والشَّرطيُّ) ويسمَّى بـ«الشَّرطيّ»؛ لاشتمال القضيَّة الأُولى المسمَّاة بـ«الكبرى» على الشَّرط، نحو: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ، لَكِنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةٌ» ينتج: «فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ»، وهذه النَّتيجة ذكرت في القياس بمادَّتها وهَيئتها؛ وهو قسمان: قياسُ شرطٍ متَّصلٍ، وقياسُ شرطٍ منفصلٍ.
فالأوَّلُ: ما رُكِّب من القضايا المتَّصلة؛ نحو: «لَوْ كَانَ هَذَا إِنْسَاناً لَكَانَ حَيَوَاناً، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ» ينتج: «فَهُوَ حَيَوَانٌ»، فاستثناءُ عين المقدَّم وهو «إنسان» ينتج عين التَّالي وهو «حيوان».

=

القول المسلم

وعرَّف الاقترانيَّ بقوله: (وَهُوَ) أي: القياسُ الاقترانيُّ هو (الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ بِقُوَّةٍ). خرج بـ«الدَّلالة بالقوَّة»: الاستثنائيُّ؛ لأنَّه يدلُّ على النَّتيجة بالفعل.

- والمرادُ بـ«الدَّلالة بالقوَّة»: أن يشتمل الدَّليلُ على ما تُركَّبُ منه النَّتيجة مُفرَّقاً.

والمرادُ بـ«الدَّلالة بالفعل»: أن يشتمل الدَّليلُ على صورة النَّتيجة، وذلك بأن تُوجدَ فيه مجموعةً لا مُفرَّقةَ الأجزاء.

فالأوَّلُ كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ» ينتج: «كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ»، فهذه النَّتيجةُ وُجِدت أجزاؤها مُفرَّقةً في القياس، فهو الاقترانيُّ.

والثَّاني وهو الَّذي دلَّ على صورة النَّتيجة كقولك: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً فَهُوَ حَيَوَانٌ، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ» ينتج: «فَهُوَ حَيَوَانٌ»، فهذه النَّتيجة وُجدت صورتُها في القياس فليس باقترانيٍّ، بل هو استثنائيٌّ كما سيأتي.

القويسني

(فَمِنْهُ مَا يُدْعَى) أي: يسمَّى (بِـ) القياس (الاقْتِرَانِي) لاقتران الحدود[1] فيه، وعدم فصلها بأداة استثناءٍ؛ كقولنا: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ».

(٧٥) - وعرَّفه بقوله: (وَهُوَ: الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ بِقُوَّةٍ) بأن كانت فيه متفرِّقةَ الأجزاء؛ الا ترى أنَّ قولنا: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حادِثٌ» يدلُّ على النَّتيجة وهي: «العَالَمُ حَادِثٌ» لكن بالقوَّة؛ بمعنى: أنَّ أجزاءَها متفرِّقةٌ فيه[2]؛ لأنَّ موضوعها موضوعُ الصُّغرى، ومحمولَها محمولُ الكبرى.

(وَاخْتَصَّ) القياسُ الاقترانيُّ (بِـ)القضايا (الحَمْلِيَّةِ) فلا يركَّبُ إلَّا منها لا من الشَّرطيَّة، وهذا رأيٌ مرجوحٌ، والصَّحيحُ أنَّ القياس الاقترانيَّ يؤلَّفُ من القضايا الحمليَّات[3] كما تقدَّم، ومن

= والثَّاني: ما رُكِّب من القضايا المنفصلة؛ نحو قولك: «العَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ، لَكِنَّهُ زَوْجٌ» ينتج: «أَنَّهُ لَيْسَ بِفَرْدٍ»، و: «لَكِنَّهُ فَرْدٌ» ينتج: «أَنَّهُ لَيْسَ بِزَوْجٍ». اهـ «سحيمي».

(١) قوله: (الحدود) المراد بها: «حدوده الثَّلاثة»: الأصغر والأوسط والأكبر، وسمِّيت حدوداً؛ لأنَّها أطرافٌ. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٤٨).

(٢) قوله: (أنَّ أجزاءَها . . . إلخ) أي: النَّتيجة (متفرِّقةٌ فيه) أي: في القياس الاقترانيِّ.

(٣) قوله: (من القضايا الحمليَّات) وهو إمَّا مؤلَّفٌ ومركَّبٌ من قضيَّتين حمليَّتين، كقولنا: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ. . . إلخ»، أو من ثلاث قضايا كقولنا: «النَّبَّاشُ آخِذٌ لِلْمَالِ خُفْيَةً. . . إلخ».

القول المسلم

- وقولُنا: «على صورة النَّتيجة» فيه إشعارٌ بأنَّها في القياس خلافُهَا نتيجةً، وإنَّما تُماثل ما أنتجَ وما كان في القياس في الصُّورة الاجتماعيَّة، وأمَّا في القصد فمُختلفان؛ لأنَّها في القياس لازمٌ، واللَّازمُ لا يُدرَى ثبوتُهُ ولا عدمُهُ، ولا يُقالُ للآتي به في التَّركيب صَدَقَ في مدلوله ولا كذب من حيث إنَّه لازمٌ، وإذا ثبت بالاستثنائيَّة ملزومُ ذلك اللَّازم صار اللَّازمُ ثابتاً، فيكون نتيجةً، وأمَّا لو اتَّحدا في القصد، صار الكلامُ من الاستدلال على الشَّيء بنفسه.

وقولُهُ: (وَاخْتَصَّ بِالحَمْلِيَّةِ) إشارةٌ إلى أنَّ القياس الاقترانيَّ يختصُّ بأنَّه لا يُركَّبُ إلَّا منَ الجنس المُسمَّى بالحمليِّ من القضايا، بخلاف الاستثنائيِّ؛ فإنَّه يُركَّبُ من الشَّرطيَّة والحمليَّة على ما سيتقرَّرُ.

- ويعني بـ«الاقترانيِّ المختصِّ بالقضايا الحمليَّة»: الاقترانيَّ المشهورَ الكثيرَ الاستعمال، وهو الَّذي وُجِدَ في كُتُب الأقدمين، وهو الَّذي يُقابلُ الاستثنائيَّ في كُتبهم.

وأمَّا الحمليُّ القليلُ الاستعمال - ولا يُوجَدُ في كتب الأقدمين، بل في كتب المتأخِّرين كابن سينا وأتباعه - فلا يختصُّ بالقضايا الحمليَّات، بل يُركَّبُ من الشَّرطيَّات وحدها، أو مع الحمليَّات، كقولك: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الحَيَوَانُ إِنْسَاناً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فَرَساً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ كَذَا» ... إلخ أنواعه، ثمَّ تقولُ: «وَكُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ جِسْمٌ» ... إلخ أنواعه، فينتج: «الحَيَوَانُ جِسْمٌ»، فلا شكَّ أنَّ هذا اقترانيٌّ، لكنَّه شرطيٌّ.

والاقترانَاتُ الشَّرطيَّةُ يُذكَرُ أنَّ ابن سينا هو الَّذي استَنبطها في سنينَ كثيرة، وكان يفتخرُ بذلك.

القويسني

القضايا الشَّرطيَّات كقولنا: «**كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ النَّهَارُ مَوجُوداً، وَكُلَّمَا كَانَ النَّهَارُ مَوجُوداً كَانَتِ الأَرْضُ مُضِيئَةً**»، فينتج: «**كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَتِ الأَرْضُ مُضِيئَةً**».

(٧٦) فَــإِنْ تُــرِدْ تَــرْكِـيـبَـهُ فَـرَكِّـبَـا   مُـقَـدِّمَـاتِـهِ عَـلَـى مَـا وَجَـبَـا

● فإن أردت تركيبَ القياس الاقترانيِّ، فركِّبه على الوجه المعتبرِ عندهم:

١ - من الإتيان بوصفٍ جامعٍ بين طرفي المطلوب، كـ: «التَّغيُّر» في المثال المتقدِّم.

القول المسلم

(٧٦) - ثمَّ أشار إشارةً إجماليَّةً إلى كيفيَّة تركيب القياس الصَّحيح الَّذي هو أخصُّ من مطلق القياس الَّذي تقدَّم تفسيرُهُ بما يعُمُّ صَحيحَ المقدِّمات وفاسدها؛ لأنَّا بيَّنَّا أنَّ الواجب فيه هو أن يكون على صورةٍ لو سُلِّم بها أنتج؛ سواءٌ كانتِ المقدِّماتُ في نفسها صحيحةً أو فاسدةً، فقوله: (فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ) أي: تركيبَ القياس (فَرَكِّبَا، مُقَدِّمَاتِهِ عَلَى مَا وَجَبَا).

وتركيبُ المقدِّمات على ما يجبُ هو أن تشتمل المقدِّمتان على الوسط الجامع بين الأصغر والأكبر، ولا بدَّ مع ذلك من تقديم الصُّغرى على الكبرى، ويأتي الآن تفسيرُ الصُّغرى والكُبرى.

القويسني

(٧٦) - (فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ) أي: القياس[1] الاقترانيَّ (فَرَكِّبَا مُقَدِّمَاتِهِ) أي: مقدِّمتَيه إن تركَّبَ من مقدِّمتين، أو من مقدِّمات[2] إن تركَّب من أكثر. (عَلَى مَا وَجَبَا) أي: على الوجه الَّذي وجب؛ من الإتيان بوصفٍ جامعٍ[3] بين طرفي النَّتيجة وهو الحدُّ المكرَّر[4]، وبه حَصلت المقدِّمتان، إحداهما مشتملةٌ على موضوع النَّتيجة[5] أو مقدَّمها، والأخرى على محمولها أو تاليها، ومن اندراج الأصغر[6] تحت الأوسط في الاقترانيِّ، كما سيأتي.

---

(١) قوله: (أي: القياس) أي: مطلقاً، لا بقيد «كونه اقترانيًّا»؛ لأنَّ ما سيذكره المصنِّف غير مختصٍّ بالاقترانيِّ، وإن كان لكلٍّ شروطٌ غير شروطِ الآخر. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٥٢).

(٢) قوله: (من مقدِّمتَين) كقولنا: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ... إلخ». (أو من مقدِّمات) كقولنا: «النَّبَّاشُ آخِذٌ لِلْمَالِ خُفْيَةً... إلخ» كما تقدَّم.

(٣) قوله: (بوصفٍ جامعٍ) أي: مناسبٍ.

(٤) قوله: (وهو الحدُّ المكرَّر) أي: الوصف الجامع.

(٥) قوله: (على موضوع النَّتيجة) أي: في الحمليَّة.

(٦) قوله: (ومن اندراج الأصغر) أي: الَّذي هو موضوع النَّتيجة، (تحت الأوسط) الَّذي هو أوسط الكبرى؛ مثلاً إذا قلتَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ» الأصغر هو «إنسان»، وقد اندرج في «الحَيَوَان» لينسحب عليه ـ أي: على الأصغر الَّذي هو «إنسان» ـ حكم الأوسط الَّذي هو «حيوان».

(٧٧) وَرَتِّبِ الـمُـقَـدِّمَـاتِ وَانْـظُـرَا ‏ ‏ ‏ ‏ صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا

٢ - ومن ترتيب المقدِّمات - جمعُ: «مُقَدِّمَةٍ»؛ أيِ: القضيَّةِ الَّتي جُعلت جزءَ دليلٍ، سُمِّيت بذلك لتقدُّمها على المطلوب، فإن لم تكن جزءَ دليلٍ فلا تُسمَّى: «مقدِّمةً» -، بأنْ تُقدِّمَ المقدِّمة الصُّغرى على الكبرى.

٣ - ومن تمييز الصَّحيح من الفاسد؛ لأنَّ النَّتيجة لازمٌ، واللَّازمُ بحسَبِ ملزومه: إن صحيحاً فصحيحٌ، وإن فاسداً ففاسدٌ، فالنَّتيجةُ صحيحةٌ إن كان كلٌّ من المقدِّمتين صحيحاً، وإلَّا ففاسدةٌ.

القول المسلم

(٧٧) - وإلى هذا التَّقسيم أشار بقوله: (**وَرَتِّبِ المُقَدِّمَاتِ**) أيِ: اجعل الصُّغرى قبل الكُبرى؛ ليَسهلَ إدراكُ المطلوب منها.

وأطلق «المقدِّمات» على المقدِّمتين فأكثر على ما يأتي من أنَّ التَّركيب اللَّازم هو ما يكون في مقدِّمتين، وذلك بناءً على أنَّ أقلَّ الجمع اثنان، والألفُ في «رَكِّبَا» بدلٌ من نون التَّوكيد الخفيفة.

وقولُهُ: (**وَانْظُرَا، صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا**) إشارةٌ إلى ما ذكرنا من تركيب القياس الصَّحيح، فكأنَّه يقول: إذا أردت تركيبَ القياس الصَّحيح فراعِ ما يلزمُ في صورته من وجود الحدِّ الأوسط، وترتيبَ المقدِّمتين؛ يعني: مع رعايةِ شروط الإنتاج الآتية، وراعِ أيضاً ما يلزمُ

القويسني

(٧٧) - (**وَرَتِّبِ المُقَدِّمَاتِ**) بأن تقدِّم الصُّغرى منها، وهي المشتملة على موضوع النَّتيجة أو مقدَّمها، على الكبرى وهي المشتملة على محمولها أو تاليها، ويكون ذلك على الوجه الخاصِّ، ك: كون الصُّغرى موجبة والكبرى كلِّيَّة[1] في الشَّكل الأوَّل مثلاً.

(**وَانْظُرَا**) أيِ: انظُرَن (**صَحِيحَهَا**) أيِ: المقدِّمات متميِّزاً (**مِنْ فَاسِدٍ**) أي: من فاسدها من جهة النَّظم، بأن كانتا سالبتين أو جزئيَّتين؛ إذ لا إنتاج لسالبتين أو جزئيَّتين، ومن جهة المادَّة، بأن كانتا كاذبتين أو إحداهما كاذبة.

(**مُخْتَبِرَا**) أي: حالةَ كونك مختبراً للمقدِّمات بالاستدلال عليها إن كانت نظريَّةً هل هي يقينيَّةٌ أو لا؟ وهذا بيانٌ للوجه الخاصِّ الَّذي ذكره سابقاً في قوله: «عَلَى مَا وَجَبَا»، فلا يقال: هذا تكرارٌ لِمَا تقدَّم.

(١) قوله: (ككون الصُّغرى موجبة) سواءٌ كانت كلِّيَّةً أو جزئيَّةً. وقوله: (والكبرى كلِّيَّة) سواءٌ كانت موجبةً أو سالبةً.

(٧٨) فَــإِنَّ لَازِمَ الــمُــقَــدِّمَــاتِ ... بِــحَــسَــبِ الــمُــقَــدِّمَــاتِ آتِ

القول المسلم

في مادَّة المقدِّمتين، من كونهما صحيحتَي المعنى، وميِّز صحيحها من فاسدها، وصادِقَها من كاذبها لتترك الكاذب، وتُركِّبَ من الصَّادق الصَّحيح.

(٧٨) - (فَإِنَّ لَازِمَ المُقَدِّمَاتِ) أي: وإنَّما قُلنا: «تُرَاعِ الصَّحيح لتُركِّبَ منه»؛ لأنَّ لازمَ المقدِّمات وهو النَّتيجةُ (بِحَسَبِ المُقَدِّمَاتِ آتِ) أي: يأتي ذلك اللَّازم في صحَّته وفساده على حسَب صحَّة المقدِّمات وفسادها، فإن صحَّتا صحَّ قطعاً، وإلَّا فلا تُحقَّقُ الصِّحَّةُ.

- فإذا قلتَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ» كان اللَّازمُ نتيجةً صحيحةً وهي قولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ»؛ لأنَّ المقدِّمات صحيحةٌ، ولو قلتَ بدل الكبرى: «وَكُلُّ حَيَوَانٍ جَمَادٌ» كان اللَّازمُ: «وَكُلُّ إِنْسَانٍ جَمَادٌ»، فيكون فاسداً لفساد الكبرى، فأَحْرى إذا فسدَتا معاً.

- والمرادُ كما أشرنا إليه: أنَّه لا يُؤمَنُ من فساده عند فساد المقدِّمتين، وإنَّما يُؤمَنُ إذا صحَّتا كالمثال الأوَّل، وإنَّما قُلنا كذلك؛ لصحَّة أن يكون اللَّازمُ لصورة الدَّليل صحيحاً ولو فسدتِ المقدِّمتان، كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ فَرَسٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ نَاطِقٌ» فـ: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» فهذا لازمٌ صحيحٌ مع فساد المقدِّمتين؛ إلَّا أنَّه لا يَطَّرِدُ.

● ثمَّ التَّنبيه على أنَّه يَجِبُ رعايةُ مادَّة القضايا ليصحَّ الدَّليلُ، واللَّازمُ تبرُّعٌ من النَّاظم هنا؛

القويسني

(٧٨) - (فَإِنَّ لَازِمَ المُقَدِّمَاتِ بِحَسَبِ المُقَدِّمَاتِ آتِ) أي: لازم المقدِّمات وهو النَّتيجة آتٍ بحسَبها، فإن كانتِ المقدِّمات صحيحةً صادقةً كانتِ النَّتيجة صادقةً، وإن كانتِ المقدِّمات فاسدةً أو كاذبةً لم يَلزم صدق النَّتيجة، بل تَضطرب فتصدقُ تارةً وتكذب أخرى.

مثلاً إذا قُلنا: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ» فهذا قياسٌ صحيحٌ، مقدِّمتَاه صادقتان، فنتيجتُهُ كذلك، وإن قلتَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ فَرَسٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ» فهو قياسٌ كاذبُ إحدى المقدِّمتين[1]، فلا يلزم صدق النَّتيجة، بل تكذب تارةً كهذا المثال، فإن نتيجته: «كُلُّ إِنْسَانٍ صَهَّالٌ» وهي كاذبةٌ، وتصدقُ تارةً كما لو أبدلتَ الكبرى بقولك: «كُلُّ فَرَسٍ نَاطِقٌ» فإنَّ نتيجته: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» وهي صادقةٌ، لكن صدقها اتِّفاقيٌّ.

---

(١) قوله: (كاذب إحدى المقدِّمتين . . . إلخ) أو كان القياس كاذب المقدِّمتين؛ كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ جَمَادٌ، وَكُلُّ جَمَادٍ حِمَارٌ»، فهاتان كاذبتان، ونتيجتهما كاذبةٌ وهي: «كُلُّ إِنْسَانٍ حِمَارٌ»، فإذا بدِّلت الكبرى بقولك: «كُلُّ جَمَادٍ نَاطِقٌ» كانتِ النَّتيجة صادقةً، وهي: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» مع كذب المقدِّمتَين. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٥٧).

(٧٩) وَمَا مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ صُغْرَى   فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي الْكُبْرَى

٤ - ومنِ اندراج المقدِّمة الصُّغرى في الكبرى.

القول المسلم

لأنَّ الغَرَضَ هنا تصحيحُ صورة القياس، وسينبِّه في آخر النَّظم على لزوم رعاية المادَّة في «لَواحق القياس».

(٧٩) - ثمَّ أشار إلى ما إذا كان عليه القياسُ أنتجَ كما نصَّ على رعايته، وهو ما يحقِّقُهُ شرطُ الإنتاج، فقال: (وَمَا مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ صُغْرَى) أي: والمقدِّمةُ الَّتي هي الصُّغرى من مقدِّمَتَي القياس الاقترانيِّ، وهي أُولاهما، (فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي الْكُبْرَى) أي: يجب دخولها تحت حكم الكُبرى، وأدخلَ «الفاء» على خبر «ما»؛ لأنَّها شبيهةٌ بالشَّرطيَّة.

● والاندراجُ في الحقيقة إنَّما هو لموضوع الصُّغرى، والمُندَرَجُ فيه هو موضوع الكُبرى؛ إلَّا أنَّ ذلك يستلزمُ الاندراج في حُكمها، وقد يكون المُنْدَرَجُ فيه هو نفسُ الحكم بواسطة المحمول، ويتبيَّنُ ذلك في كلِّ شكلٍ بحسبه.

- فالشَّكلُ الأوَّل يكون الاندراج فيه بين الموضوعَين، فإذا قلتَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ»، أو: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِجَمَادٍ»، فقدِ اندَرج موضوعُ الأولى في موضوع الثَّانية، ولزم من ذلك اندراجُ موضوع الصُّغرى في حُكم الكبرى، فينتجُ الأوَّل: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، والثَّاني: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِجَمَادٍ».

- وكذا الثَّالثُ، فإذا قلتَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» فقدِ اندرجَ موضوعُ الأُولى في موضوعِ الثَّانية؛ بمعنى: أنَّ الثَّانيَ صادقٌ على نفس ما صدقَ عليه الأوَّلُ؛ لاتِّحادهما معنًى ولفظاً، ولزمَ من ذلك تناولُ حُكم الكبرى لِمَا صدقَ عليه موضوعُ الأولى وهو «الحَيَوَان»

القويسني

(٧٩) - (وَمَا مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ صُغْرَى) أي: وما هي صغرى من المقدِّمات، (فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا) أي: اندراج أصغرها الَّذي هو موضوع المطلوب (فِي) أوسط (الكُبْرَى[1]).

مثلاً إذا قلنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ»، الأصغر هو «إِنْسَان» وقد اندرج في «الحَيَوَان» لِينسحب عليه[2] حكمه[3].

---

(١) قوله: (في أوسط الكُبْرَى) أي: موضوع الكبرى وهو «حَيَوَان» في المثال المذكور؛ سمِّي: «أوسط»؛ لأنَّه مكرَّرٌ في المقدِّمتين، ويترك عند الإنتاج.

(٢) قوله: (لينسحب عليه) أي: على «الإنسان».   (٣) قوله: (حكمه) أي: «الحَيَوَان».

في الجملة، فأنتَج: «بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ»، ولم ينتج الكلِّيَّةَ لاحتمال كون موضوع الأُولى أخصَّ مِن محمولها، فلم يَتناول حكمُ الكبرى إلَّا بعضَه؛ وبهذا عُلِمَ أنَّ معنى الاندِراج ما يعمُّ المصادقةَ في الجملة، لا ما يكونُ فيه المندرِجُ أخصَّ من المندرَجِ فيه.

- وأمَّا الشَّكل الثَّاني فلم يَندرج فيه أحدُ الموضوعين في الآخر، ولكنِ اندرج موضوعُ الصُّغرى في حكم الكُبرى، فإذا قلتَ فيه: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الجَمَادِ بِحَيَوَانٍ»، فلم يندرج «الإنسانُ» الَّذي هو موضوع الأُولى في موضوع الثَّانية وهو «الجماد»، ولكنَّ سَلْبَ «الحَيَوَان» عن كلِّ «جماد» يَستلزمُ سَلْبَ «الإنسان» عن كلِّ «جمادٍ»، فيلزمُ سَلْبُ «الجماد» عن كلِّ «إنسان»، فتكون النَّتيجة: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِجَمَادٍ»، فقد اندرج الأصغرُ في حكم النَّفي الَّذي هو حُكم الكبرى في الجملة.

- وأمَّا الرَّابع فإذا قلتَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ»، فقدِ اندرج «الإنسانُ» في «النَّاطق» بواسطة محمول الكبرى، فلَزِم اندراجُهُ في حكم الكُبرى الَّذي هو الثُّبوتُ في الجملة.

● وهذا غايةُ ما يُتكلَّفُ في تصحيح كلامه على ظاهره، والحقُّ أنَّ الاندراج إنَّما هو لِموضوع الصُّغرى في موضوع الكبرى، وذلك في الشَّكل الأوَّل فقط، ولا يتحقَّقُ في سائر الأشكال إلَّا عند ردِّها للأوَّل، ففي الكلام تجوُّزٌ من هذا الوجه.

ومن جهة الاندراج لا يتحقَّقُ إلَّا عند عموم الثَّاني للأوَّل، لا عند المساواة، كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ حَيَوَانٌ».

والعذرُ كما أشرنا إليه أنَّ الأشكال تُردُّ للأوَّل مع زيادة أنَّ الغالب كون الثَّاني أعمَّ، والنَّاظمُ تَبِعَ ابن الحاجب في مقدِّمته، واعتُرِضَ عليه، وأُجيب بما ذُكِر.

ولو صُرِف الاندراجُ إلى الأصغَر وهو موضوعُ المطلوب، فيكونُ المندرَجُ فيه هو محمولَهُ سلباً وإثباتاً، أمكن أيضاً، وذلك في الشَّكل الأوَّل ظاهرٌ، وفي سائر الأشكال بِبيان الاندراج كما يأتي، وهو الَّذي يدلُّ عليه قوله بعد: «وَأَصْغَرٌ فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجِ».

(٨٠) وَذَاتُ حَـدٌّ أَصْـغَـرٍ صُـغْـرَاهُـمَـا ۞ وَذَاتُ حَـدٌّ أَكْـبَـرٍ كُـبْـرَاهُـمَـا

● والمرادُ بـ«المقدِّمة الصُّغرى»: المشتملةُ على «الحدِّ الأصغر»؛ الَّذي هو موضوعُ النَّتيجة كـ: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ» في المثال المتقدِّم.

- وبـ«الكبرى»: المشتملةُ على الحدِّ الأكبر، الَّذي هو محمولُ النَّتيجة كـ: «كُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ».

القول المسلم

(٨٠) - ثمَّ نبَّه على الحدود المقترنة في القياس الاقترانيِّ، ومن أجل ذلك سُمِّي اقترانيًّا فقال: (وَ) المقدِّمةُ (ذَاتُ حَدٌّ أَصْغَرٍ) وهو موضوع النَّتيجة، هي (صُغْرَاهُمَا) أي: هي المسمَّاةُ بـ«الصُّغرى» من المقدِّمتين؛ لاشتمالها على الأصغر من المطلوب وهو موضوعُهُ.

(وَ) المقدِّمةُ (ذَاتُ حَدٌّ أَكْبَرٍ) هي (كُبْرَاهُمَا) أي: تسمَّى: «كبرى المقدِّمتين»؛ لاشتِمالها على الأكبر، وهو محمولُ المطلوب الَّذي هو النَّتيجة.

القويسني

(٨٠) - (وَذَاتُ حَدٌّ أَصْغَرٍ[١]) صُرِفَ للضَّرورة (صُغْرَاهُمَا) أيِ: الصُّغرى من المقدِّمتين هي ذات الحدِّ الأصغر الَّذي هو موضوع المطلوب، كقولنا في المثال المتقدِّم: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، فإنَّها مشتملةٌ على الحدِّ الأصغر وهو «إنسان» الَّذي يكون موضوعاً في النَّتيجة[٢].

(وَذَاتُ حَدٌّ أَكْبَرٍ كُبْرَاهُمَا) أي: وكبرى المقدِّمتين هي المشتملة على الحدِّ الأكبر الَّذي هو محمول النَّتيجة، كقولنا في المثال السَّابق: «وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ»، فإنَّها مشتملةٌ على الحدِّ الأكبر وهو «جسم» الَّذي يكون محمولاً في النَّتيجة.

وسمِّي موضوع النَّتيجة: «أصغر»؛ لأنَّه أقل أفراداً[٣] غالباً من محمولها؛ الَّذي سمِّي: «أكبر»؛ لكثرة أفراده، وسمِّي كلٌّ منهما: «حدًّا»؛ لأنَّه طرف القضيَّة.

---

(١) قوله: (وَذَاتُ حَدٌّ أَصْغَرٍ) أي: ومقدِّمة ذات حدٍّ أصغر، وهو موضوع المطلوب في الحمليَّة، وهو «إنسان» في المثال المتقدِّم في الشَّرح.

(٢) قوله: (الَّذي يكون موضوعاً في النَّتيجة) واعلم أنَّ موضوع النَّتيجة يسمَّى: «أصغر» لكونه في الغالب أقلَّ أفراداً من الأوسط والأكبر، ومحمولها يسمَّى: «أكبر» لكونه في الغالب أكثر أفراداً، والمكرَّر في المقدِّمتين يسمَّى: «أوسط، ووسطاً» لتوسُّطه وجمعه بين الطَّرفين، ومثل الموضوع والمحمول في الحمليَّة المقدَّم والتَّالي في الشَّرطيَّة. والمقدِّمةُ الَّتي فيها الأصغر تسمَّى: «الصُّغرى» لاشتمالها على الأصغر، والَّتي فيها الأكبر تسمَّى: «الكبرى» لاشتمالها على الأكبر. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٥٧).

(٣) قوله: (لأنَّه أقلُّ أفراداً ... إلخ) كـ: «الإنسان» بالنِّسبة لـ«الأجسام»، وكـ: «العالَم» بالنِّسبة لـ«الحوادث».

(٨١) وَأَصْــغَــرٌ فَــذَاكَ ذُو انْــدِرَاجِ   وَوَسَــطٌ يُــلْــغَــى لَــدَى الإِنْــتَــاجِ

- والمتكرِّرُ بين الحدِّ الأصغر والأكبر يُسمَّى: «حدًّا أوسط»، وهو الَّذي يُحذف عند أخذ النَّتيجة كـ: «المُتَغيِّر» فيما تقدَّم.

فقول المصنِّف: (وَأَصْغَرٌ ... إلخ) يُستغنى عنه بقوله: (وَمَا مِنَ المُقَدِّمَاتِ ... إلخ) البيتَ.

* * *

القول المسلم

(٨١) - ثمَّ نبَّه على أنَّ الاندراج الَّذي ذُكِرَ في الصُّغرى إنَّما هو اندراجُ الحدِّ الأصغر في الأكبر، بأن يَثبتَ له أو يَنسلب عنه ـ كما أشرنا إليه ـ فقال: (وَأَصْغَرٌ) أي: والحدُّ الأصغرُ وهو موضوعُ النَّتيجة كما ذكَرنا (فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجٍ) في الحُكم بالأكبر سَلباً وثبوتاً؛ لأنَّ «الوسط» ـ وهو الحدُّ المكرَّر ـ يقتضي ذلك كما يُفيدُهُ ما يأتي في شُروط الإنتاج.

● وأدخل «الفَاءَ» في خبر «أَصْغَر» لِتقدير «أَمَّا»؛ أي: «وأمَّا الأصغرُ فذاك إلخ»، ويحتملُ أن تكون «الفاء» زائدةً كما هو واردٌ على وجه القِلَّة.

● ثمَّ الوسطُ إذا حقَّق الإنتاج بأنِ اقتضى ثبوتَ الأكبر للأصغر أو سَلبه عنه، وذلك هو المعنيُّ بـ«الاندراج» على ما قرَّرنا من المعنى؛ لأنَّ المطلوب هو إثباتُ الأكبر للأصغر أو سلبُهُ عنه، وعلى ذلك نبَّه بقوله: (وَوَسَطٌ يُلْغَى لَدَى الإِنْتَاجِ) أي: يُرمَى به ولا يُؤخذُ من أجزاء المطلوب كما يُؤخَذُ فيه الأصغرُ والأكبرُ.

القويسني

(٨١) - (وَأَصْغَرٌ) صُرِفَ للضَّرورة (فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجٍ) الأصغر مندرجٌ في مفهوم الأكبر بسبب اندراجه في الأوسط كما تقدَّم[١].

(وَوَسَطٌ يُلْغَى لَدَى الإِنْتَاجِ) أي: الحدُّ الوسط وهو المكرَّر في المقدِّمتين[٢] يُترك عند الإنتاج، فهو كالآلة يؤتى به عند الاحتياج إليه في التَّوصُّل إلى المطلوب، ويُترك عند حصوله[٣].

* * *

(١) قوله: (كما تقدَّم) أي: في قوله: «ليجب اندراج أصغرها الَّذي هو موضوع المطلوب»، أي: النَّتيجة «في أوسط الكبرى»؛ كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ»، فإنَّ الأصغر «إنسان» مندرجٌ في «حَيَوَان».

(٢) قوله: (وهو المكرَّر في المقدِّمتين) سواءٌ كان موضوعاً أو محمولاً، أو مقدَّماً أو تالياً.

(٣) قوله: (ويترك عند حصوله) أي: المطلوب.

● وقد تقدَّم أنَّ الاندراجَ بين الأصغر والأكبر إنَّما يظهر في الشَّكل الأوَّل، فيَندرجُ في ثبوته له أو سلبه عنه، وأمَّا في سائر الأشكال فيَظهرُ فيها بردِّها للأوَّل بعكس بعضِ المقدِّمات أو كِليهما، أو عكسِ ترتيب المقدِّمتين ثمَّ عكسِ النَّتيجة على ما يظهرُ في تحقيق الإنتاج بذلك الرَّدِّ، وأمَّا حَمْلُ الاندراج على ثُبوت الأكبرِ للأصغر ثبوتاً أو نفياً كما يُفِيده الحدُّ الأوسطُ ففيه تكلُّفٌ.

● ويَتبيَّنُ ما أشار إليه المؤلِّفُ من بيان الحدود الثَّلاثة ـ أعني: الأصغرَ والأكبر والوسط ـ؛ بأن يُعلَمَ أنَّ المطلوب الَّذي هو النَّتيجةُ ـ وهو الَّذي يُسمَّى كما تقدَّم: «دعوى» قبل الشُّروع في الاستِدلال، و: «مطلوباً» بعد الشُّروع فيه، و: «نتيجةً» بعد الفراغ منه ـ، لا بدَّ فيه إن كان قضيَّةً حمليَّةً من موضوعٍ ومحمولٍ، فمَوضوعُهُ هو الأصغرُ، ومحمولُهُ هو الأكبرُ، ويسمَّى موضوعُ النَّتيجة: «أصغر»، والمحمولُ: «أكبر»؛ لأنَّ الغالبَ كونُ المحمول أعمَّ، والأعمُّ أكبرُ؛ أي: أكثرُ أفراداً من الأخصِّ.

- وحيثُ كان المطلوب هو إثباتَ ذلك المحمول لذلك الموضوع أو سَلبه عنه، احتيجَ إلى سببٍ يُحقِّقُ بينهما ذلك الثُّبوتَ أو ذلك النَّفيَ، وذلك السَّببُ هو الوسطُ، فيُضَمُّ لكلٍّ منهما ثبوتاً أو نفياً حتَّى يتحقَّق به المدَّعى الَّذي هو المطلوبُ، فحينئذٍ يُرْمَى به، فضمُّهُ للموضوع تتحقَّقُ به قضيَّةٌ هي الصُّغرى لاشتِمالها على الأصغر كما ذكَرنا، وضمُّهُ للأكبر تتحقَّق به قضيَّةٌ هي الكبرى لاشتِمالها على الأكبر كما ذكرنا أيضاً.

● ويُسمَّى كلٌّ من الأصغر والأكبر والوسَط: «حدًّا»؛ لأنَّ كلًّا حدٌّ؛ أي: طرفٌ في إحدى المقدِّمتين مُقدَّماً أو مؤخَّراً، فالحدودُ في أنفسها ثلاثةٌ، وعند الضَّمِّ تصيرُ أربعةً؛ لأنَّ الحدَّ الوسط يتكرَّرُ فيحصُلُ به عند التَّكرُّر حَدَّان في القضيَّتين.

- مثلاً إذا حاولنا إثباتَ معنى قولنا: «العَالَمُ حَادِثٌ»، فموضوعُ هذا المطلوب هو «العَالَم»، وهو الحدُّ الأصغرُ، ومحمولُهُ «حَادِثٌ» وهو الحدُّ الأكبر، فإذا جلبنا الوسط وركَّبناه مع «العَالَم» فقلنا: «العَالَمُ أَجْرَامٌ مُلَازِمَةٌ لِلْأَعْرَاضِ الحَادِثَةِ» تحقَّقتِ الصُّغرى، وإذا ركَّبناهُ مع الأكبر وقلنا: «وَكُلُّ مَا هُوَ مُلَازِمٌ لِلْحَادِثِ حَادِثٌ» تحقَّقتِ الكبرى، فإذا ضَممنا الكبرى إلى الصُّغرى وقُلنا: «العَالَمُ أَجْرَامٌ مُلَازِمَةٌ لِلْأَعْرَاضِ الحَادِثَةِ، وَكُلُّ مَا هُوَ مُلَازِمٌ لِلْحَادِثِ حَادِثٌ»

القول المسلم

أنتَج الدَّليل المطلوب وهو: «العَالَمُ حَادِثٌ»؛ فقد أُلْغِيَ الوسطُ عندَ الإنتاج.

- وكذا في السَّلب، فإذا حاوَلنا إثبات قولنا: «لَا شَيْءَ مِنَ الجِرْمِ بِقَدِيمٍ»، قلنا: «الأَجْرَامُ مُلَازِمَةٌ لِلْحَوَادِثِ، وَلَا شَيْءَ مِنْ لَازِمِ الحَادِثِ بِقَدِيمٍ» ينتجُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الجِرْمِ بِقَدِيمٍ»، وأُلغِيَ الوسط، وعلى هذا فقِس.

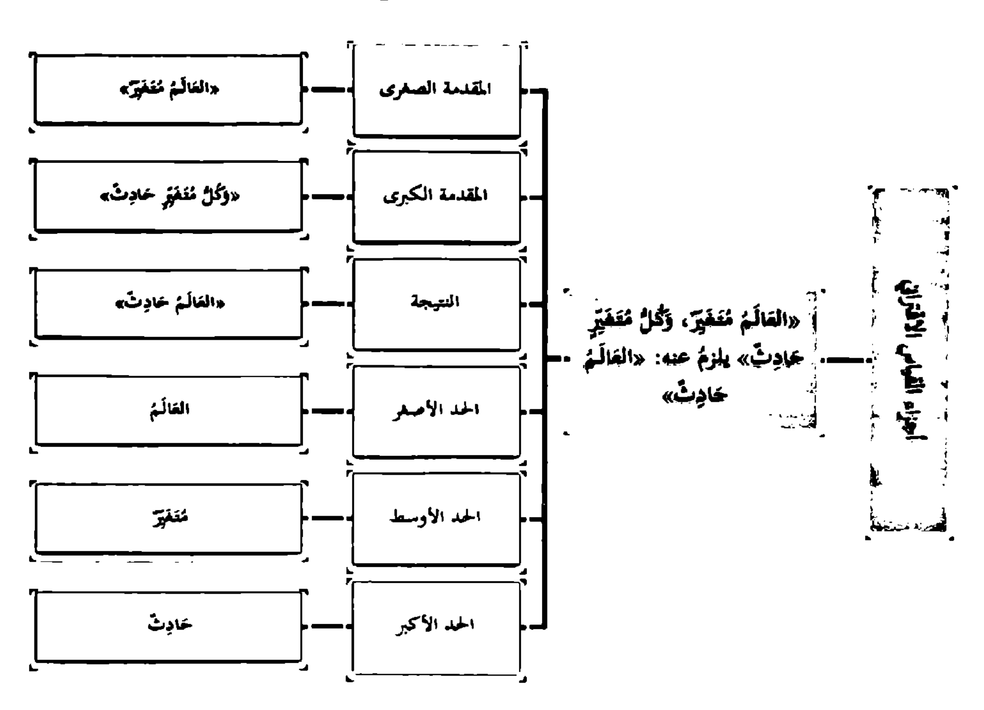
* * *

القويسني

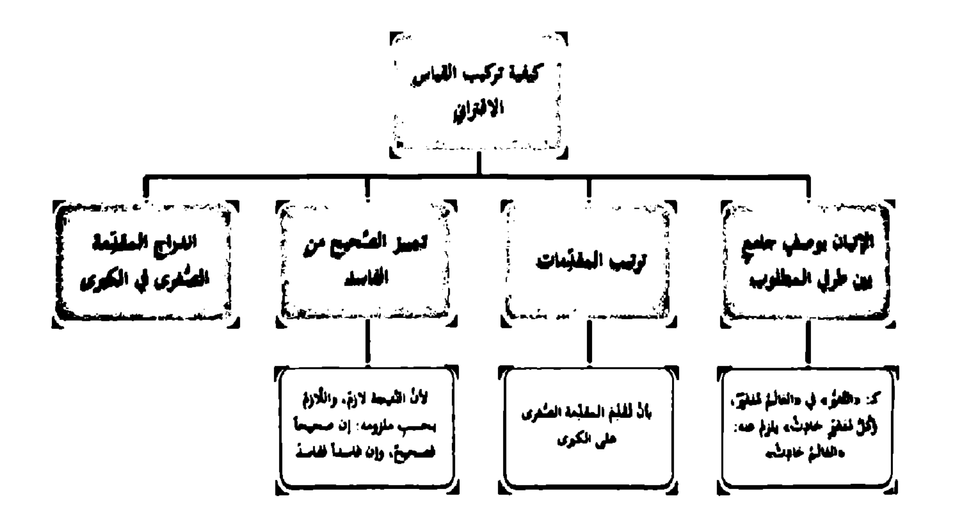
تقسيم القياس

- تقسيم القياس
  - حسب التركيب
    - بسيط
      - «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ» يلزمُ عنه: «العَالَمُ حَادِثٌ»
    - مركب
      - «النَّبَّاشُ آخِذٌ لِلمَالِ خُفْيَةً، وَكُلُّ آخِذٍ لِلمَالِ خُفْيَةً سَارِقٌ، وَكُلُّ سَارِقٍ تُقْطَعُ يَدُهُ» يلزمُ عنه: «النَّبَّاشُ تُقْطَعُ يَدُهُ»
  - حسب الصورة
    - اقترانيٌّ
      - ما دلَّ على النَّتيجة بالقوّة
      - «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ» يلزمُ عنه: «العَالَمُ حَادِثٌ»
    - شرطيٌّ
      - ما دلَّ على النَّتيجة بالفعل
      - «لَوْ كَانَ هَذَا إِنْسَانًا لَكَانَ حَيَوَانًا، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ» ينتجُ: «فَهُوَ حَيَوَانٌ»

أجزاء القياس الاقتراني



كيفية تركيب القياس الاقتراني



ثمَّ قال:

(فَصْلٌ فِي الأَشْكَالِ)

● (٨٢) الشَّكْلُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْ قِيَاسِ
(٨٣) مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوَارُ إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ
(٨٤) وَلِلْمُقَدِّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الحَدِّ الوَسَطْ
(٨٥) حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضْعُهُ بِكُبْرَى يُدْعَى بِشَكْلٍ أَوَّلٍ وَيُدْرَى
(٨٦) وَحَمْلُهُ فِي الكُلِّ ثَانِياً عُرِفْ وَوَضْعُهُ فِي الكُلِّ ثَالِثاً أُلِفْ
(٨٧) وَرَابِعُ الأَشْكَالِ عَكْسُ الأَوَّلِ وَهْيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَمُّلِ
(٨٨) فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ يُعْدَلُ فَفَاسِدُ النِّظَامِ ....

القول المسلم

[(فَصْلٌ فِي الأَشْكَالِ)]

ثمَّ أشار إلى تفصيل أقسام القياس الاقترانيِّ فقال: (فَصْلٌ) في بيان أقسام القياس الاقترانيِّ، وهي الأشكال الأربعة.

القويسني

(فَصْلٌ فِي الأَشْكَالِ[١])

(٨٢ - ٨٣) - (الشَّكْلُ[٢] عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ) أي: المناطقة، فهو عامٌّ[٣] أُريد به الخصوص. (يُطْلَقُ عَنْ) أي: [على] هيئة[٤] (قَضِيَّتَيْ قِيَاسِ[٥]، مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوَارُ) كقولنا: «الإِنْسَانُ

---

(١) قوله: (فَصْلٌ فِي الأَشْكَالِ) أي: في ذكر الأشكال وشروطها، وعدد ضروبها المنتجة، وما يتعلَّق بذلك؛ أي: من تعريف الشَّكل والضَّرب، ومن قول المصنِّف: «وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ الأَخَسَّ مِنْ تِلْكَ المُقَدِّمَاتِ»... إلى آخر الفصل. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٦٩).

(٢) قوله: (الشَّكْلُ ... إلخ) هو في اللُّغة: يطلق على هيئة الشَّيء. وفي الاصطلاح ما ذكره المصنِّف.

(٣) قوله: (فهو عامٌّ) أي: بحسب الأصل.

(٤) قوله: (أي: على هيئة) أشار إلى أنَّ في كلامه مجازاً لغويًّا، ومجازاً بالحذف. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٦٩).

(٥) قوله: (على هيئة قَضِيَّتَيْ قِيَاسٍ) أي: على الهيئة الحاصلة من اجتماع الصُّغرى والكبرى باعتبار طرفي المطلوب مع الحدِّ الوسط. واحترز عن: «قضيَّتي غيرِ القياس»؛ كما لو قلتَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَاهِلٌ»، فلا يسمَّيان: «شكلاً» ولا «ضرباً». اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٦٩).

(٨٢) الـشَّـكْـلُ عِـنْـدَ هَـؤُلَاءِ الـنَّـاسِ يُـطْـلَـقُ عَـنْ قَـضِـيَّـتَـيْ قِـيَـاسِ

(٨٢ - ٨٨) - أقول: لفظ «فَصْلٌ» ساقطٌ في بعض النُّسخ.

● والشَّكل يُطلق لغةً: على هيئة الشَّيء.

ومعناه عند المناطقة: هيئةُ قضيَّتي قياسٍ.

فـ«عن» في كلام المصنِّف بمعنى «على»، وهناك مضافٌ محذوفٌ؛ أي: يُطلق على هيئة قضيَّتي قياسٍ من حيث اقترانُ الحدود فيه، لا من حيث السُّور؛ إذ بالنَّظر لذلك تُسمَّى أنواعُ القياس: ضُرُوباً.

القول المسلم

(٨٢) - وعرَّف مطلق الشَّكل الصَّادق على الأربعة بقوله: (الشَّكْلُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ) أي: عند المناطقة (يُطْلَقُ) أي: يُعبَّرُ به (عَنْ قَضِيَّتَيْ قِيَاسِ) أي: من حيث إنَّهما قضيَّتان في كلٍّ منهما موضوعٌ ومحمولٌ، ولا يُشترَطُ في تسمية مقدِّمتي القياس شكلاً كونهما موجبتين أو إحداهما، ولا كونُهما سالبتين أو إحداهما، ولو كانتا لا تَخلوان عن ذلك، وأمَّا تفصيلُ شكل المقدِّمتين إلى الأربعة الآتية فإنَّما هو كما يَأتي باعتبار موضع الحدِّ الوسط فيهما.

نعم؛ كلُّ شكلٍ من تلك الأربعة ينقسمُ باعتبار الإيجاب والسَّلب في مقدِّمتَيه والكلِّيَّة والجزئيَّة فيهما إلى ضروبٍ يأتي قَدرها.

القويسني

حَيَوَانٌ، وَالحَيَوَانُ جِسْمٌ» فهيئة هاتين القضيَّتين تسمَّى: «شكلاً»؛ أي: نوعاً خاصًّا[1] من القياس؛ (إِذْ) تعليليَّةٌ؛ أي: لأنَّ (ذَاكَ) الَّذي اعتبر فيه الأسوار (بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ) أي: يسمَّى: «ضرباً خاصًّا من الشَّكل».

فالقضيَّتان المتقدِّمتان قريباً: «شكلٌ»، فإن سوَّرتهما بالكلِّيَّة قلتَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ» كانا: «ضرباً خاصًّا من الشَّكل الأوَّل»[2].

---

(١) قوله: (خاصًّا) وجهُ الأخصيَّة: اعتبارُ الأسوار فيه، بخلاف الشَّكل.

(٢) قوله: (كان ضرباً خاصًّا من الشَّكل الأوَّل) لأنَّه إذا اعتبر مطلق ضرب مع مطلق شكل كانا مُتساويين ماصدقاً؛ بمعنى أنَّ كلَّ ما يصلح أن يكون ضرباً يصلح لأنْ يكون شكلاً وبالعكس. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٧٠).

(٨٣) مِـنْ غَـيْـرِ أَنْ تُـعْـتَـبَـرَ الأَسْـوَارُ إِذْ ذَاكَ بِـالـضَّـرْبِ لَـهُ يُـشَـارُ
(٨٤) وَلِـلْـمُـقَـدِّمَـاتِ أَشْـكَـالٌ فَـقَـطْ أَرْبَـعَـةٌ بِـحَـسَـبِ الـحَـدِّ الـوَسَـطْ

القول المسلم

(٨٣) - وعلى هذا نبَّه بقوله: (**مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ**) فيه (**الأَسْوَارُ، إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ**) أي: ويتحقَّقُ الشَّكلُ بمجرَّد وجود مقدِّمتَين مركَّبتَين من الحدود الثَّلاثة السَّابقة من غير اعتبار الأسوار؛ إذِ اعتبارُها فيما هي فيه يُشارُ إليه بالضُّروب، بمعنى أنَّ ما فيه تلك الأسوار يُسمَّى باعتبارها ضرباً؛ أي: نوعاً منَ الشَّكل.

واستغنى عن ذكر الإيجاب والسَّلب بِذكر الأسوار؛ لأنَّ الأسوار منها ما هو للإيجاب ومنها ما هو للسَّلب، فالأسوارُ تدلُّ على الكيفيَّة وعلى الكمِّيَّة.

وإنَّما سُمِّيت قضيَّتا القياس مقدِّمتين ـ كما تقدَّم ـ؛ لتقدُّمهما على النَّتيجة.

(٨٤) - ثمَّ أشار إلى تقسيم الشَّكل إلى أربعة أقسام كما ذكرنا، وإلى مراتبِ تلك الأربعة فقال: (**وَلِلْمُقَدِّمَاتِ**) أي: ولِمقدِّمتي القياس فأكثرَ (**أَشْكَالٌ فَقَطْ، أَرْبَعَةٌ**) أي: أربعةُ أشكالٍ فقط، لا زائدَ عليها.

وإطلاقُ الجمع على اثنَين فأكثر موجودٌ وإن قلَّ كما هنا، وتقسيمُ الشَّكل إلى الأربعة يكون (**بِحَسَبِ**) موضع (**الحَدِّ الوَسَطْ**) من المقدِّمتَين.

فإن كان الوسطُ محمولاً في الصُّغرى موضوعاً في الكبرى فذلك هو الشَّكلُ الأوَّل، وإن كان محمولاً فيهما فهو الثَّاني، وإن كان موضوعاً فيهما فهو الثَّالث، وإن كان موضوعاً في الصُّغرى محمولاً في الكبرى عَكْسَ الأوَّل فهو الرَّابع.

القويسني

(٨٤) - (**وَلِلْمُقَدِّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ**) اسم فعلٍ بمعنى: «انتهِ»؛ مقدَّمٌ من تأخير.

(**أَرْبَعَةٌ**) بلا زيادةٍ عليها، وهذه الأشكال الأربعة تحصل من القياس (**بِحَسَبِ**) تكرار (**الحَدِّ الوَسَطْ**[1]) فيه.

---

(١) قوله: (**بِحَسَبِ تكرار الحَدِّ الوَسَطْ**) لأنَّ المكرَّر يُلغى ويُترك عند الإنتاج؛ لأنَّ الحدَّ الوسط إن كان محمولاً في الصُّغرى موضوعاً في الكبرى، فهو الشَّكلُ الأول، كقولنا: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ... إلخ».

(٨٥) حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضْعُهُ بِكُبْرَى ... يُدْعَى بِشَكْلٍ أَوَّلٍ وَيُدْرَى
(٨٦) وَحَمْلُهُ فِي الكُلِّ ثَانِياً عُرِفْ ... وَوَضْعُهُ فِي الكُلِّ ثَالِثاً أُلِفْ

● وأنواعُ الشَّكل أربعةٌ؛ لأنَّ الحدَّ الوسط:

١ - إن كان محمولاً في الصُّغرى موضوعاً في الكبرى فهو الشَّكل الأوَّل؛ كقولنا: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ».

٢ - وإن كان محمولاً في القضيَّتين فهو الثَّاني؛ كقولنا: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ القَدِيمِ بِمُتَغَيِّرٍ».

٣ - وإن كان موضوعاً فيهما فهو الثَّالث؛ كقولنا: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، العَالَمُ حَادِثٌ».

القول المسلم

(٨٥) - وإلى هذا أشار بقوله: (حَمْلٌ بِصُغْرَى) القياس، و(وَضْعُهُ) أي: مع وضعه (بِكُبْرَا)هُ؛ كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ»، فـ«الحَيَوَان» وهو الحدُّ المكرَّرُ، له حَمْلٌ بالصُّغرى ووَضْعٌ بالكبرى كما رأيتَ، فهذا القياس الَّذي حصل فيه للحدِّ الأوسط ما ذُكِر (يُدْعَى) أي: يُسمَّى (بِشَكْلٍ أَوَّلٍ وَيُدْرَى) أي: يُعلَمُ بتلك التَّسمية، وسيأتي وجه تقدُّمه أوَّلاً، كوَجه كون الثَّاني ثانياً، والثَّالث ثالثاً، والرَّابع رابعاً.

(٨٦) - (وَ) إمَّا أن يكون (حَمْلُهُ فِي الكُلِّ) أي: في كلٍّ منَ المقدِّمتَين، كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِحَيَوَانٍ»، فـ«الحيوان» الَّذي هو الحدُّ الأوسط محمولٌ في

القويسني

(٨٥) - (حَمْلٌ بِصُغْرَى، وَضْعُهُ بِكُبْرَى) أي: حمل الحدِّ الوسط في الصُّغرى، ووضعه في الكبرى كالمثال المتقدِّم[1] قريباً؛ (يُدْعَى بِـ: شَكْلٍ أَوَّلٍ، وَيُدْرَى) أي: يسمَّى عندهم بالشَّكل الأوَّل.

(٨٦) - (وَحَمْلُهُ فِي الكُلِّ[2] ثَانِياً عُرِفْ) أي: حمل الحدِّ الوسط في كلٍّ منَ الصُّغرى والكبرى عُرِف عندهم بـ: «الشَّكل الثَّاني»؛ كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ[3]، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِحَيَوَانٍ».

---

(١) قوله: (كالمثال المتقدِّم) وهو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ... إلخ» ينتجُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ»، ومثلُهُ: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ» ينتجُ: «العَالَمُ حَادِثٌ».

(٢) قوله: (وَحَمْلُهُ فِي الكُلِّ) أي: إن كان الحدُّ الوسط محمولاً في القضيَّتين فهو الثَّاني. اهـ «دمنهوري».

(٣) قوله: (كقولنا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ... إلخ) ينتجُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، ومثلُهُ: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ القَدِيمِ بِمُتَغَيِّرٍ»، ينتجُ: «لَا شَيْءَ مِنَ العَالَمِ بِقَدِيمٍ». اهـ «دمنهوري».

(٨٧) وَرَابِعُ الأَشْكَالِ عَكْسُ الأَوَّلِ وَهْيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَمُّلِ

٤ - وإنْ كان عكس الأوَّل، بأنْ كان الحدُّ الوسط موضوعاً في الصُّغرى محمولاً في الكبرى، فهو الرَّابع؛ كقولنا: «المُتَغَيِّرُ حَادِثٌ، العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ».

● واعلم أنَّ المؤلِّفين جرت عادتُهم بالتَّمثيل بالحروف؛ كقولهم في الضَّرب الأوَّل من الشَّكل الأوَّل: كلُّ «ج ب»، وكلُّ «ب أ»، مكان: «كلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ حَسَّاسٌ»؛ قصداً للاختصار، وقد أعرضتُ عن ذلك ومثَّلتُ بالمواد للإيضاح، وإن كان الأوضحُ منه التَّمثيل بنحو: «كُلُّ صَلَاةٍ عِبَادَةٌ، وَكُلُّ عِبَادَةٍ تَفْتَقِرُ إِلَى النِّيَّةِ»؛ للاقتصار؛ أي: التَّوسُّط.

القول المسلم

كِلا المقدِّمتين وإن كان منفيًّا في الثَّانية، فهذا القياسُ الَّذي كان فيه الحدُّ الأوسطُ محمولاً في المقدِّمتين معاً (ثَانِياً عُرِفْ) أي: عُرِفَ بِتَسميته ثانياً.

(وَ) إمَّا أن يكون له (وَضْعُهُ) أي: وَضْعُ (فِي الكُلِّ) أي: في كلٍّ من المقدِّمتَين، كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ»، فـ«الإِنْسَان» وهو الحدُّ الأوسط موضوعٌ فيهما معاً، فهذا القياس الَّذي كان فيه الوسط موضوعاً في كِلا المقدِّمتين (ثَالِثاً أُلِفْ) أي: أُلِفَ وعُرِف بتَسميته ثالثاً.

(٨٧) - (وَ) أمَّا (رَابِعُ الأَشْكَالِ) فهو (عَكْسُ الأَوَّلِ) في مكان الحدِّ الوسط؛ لأنَّه في الأوَّل محمولٌ في الصُّغرى موضوعٌ في الكبرى، وفي الرَّابع موضوعٌ في الصُّغرى محمولٌ في الكبرى، كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ»، فـ«الإِنْسَان» موضوعٌ في الصُّغرى محمولٌ في الكبرى، وهو الحدُّ الأوسط، وذلك عكسُ الأوَّل، فهو الرَّابع.

فهذه أشكالٌ أربعةٌ تَساوت في وجود الحدِّ الأوسَط واختلفت في مكانه، (وَهِيَ عَلَى) هذا

القويسني

(وَوَضْعُهُ فِي الكُلِّ[1] ثَالِثاً أُلِفْ) أي: وضعُ الحدِّ الوسط في كلٍّ منَ الصُّغرى والكبرى يسمَّى عندهم: «الشَّكل الثَّالث»؛ كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ»[2].

(٨٧) - (وَرَابِعُ الأَشْكَالِ عَكْسُ الأَوَّلِ[3]) أي: والشَّكلُ الرَّابعُ هو عكس الشَّكل الأوَّل،

(١) قوله: (وَوَضْعُهُ فِي الكُلِّ) أي: إن كان الحدُّ الوسط موضوعاً في القضيَّتين فهو الثَّالث.

(٢) قوله: (كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ») ينتجُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ»، ومثلُ ذلك: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، العَالَمُ حَادِثٌ»، ينتجُ: «المُتَغَيِّرُ حَادِثٌ».

(٣) قوله: (وَرَابِعُ الأَشْكَالِ عَكْسُ الأَوَّلِ) أي: إن كان الحدُّ الوسط موضوعاً في الصُّغرى محمولاً في الكبرى فهو الرَّابع.

● وهذه الأشكال في الكمال على هذا التَّرتيب؛ فالأوَّل أكملُها، ويليه الثَّاني . . . إلخ.

فإن وُجِدَ قياسٌ ليس على هيئةٍ من هذه الهيئات الأربع فنَظْمُهُ فاسدٌ؛ كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ»، فقولُه فيما يأتي: «وَالثَّانِ كَالخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ» تكرارٌ مع هذه؛ لزيادة الإيضاح للمُبتدئ.

● ثمَّ إنَّ كلَّ شكلٍ من هذه الأشكال الأربعة يُتصوَّرُ فيه ستَّة عشر ضرباً؛ لأنَّ لكلٍّ من مُقدِّمتَيْه باعتبار الكلِّيَّة والجزئيَّة والإيجاب والسَّلب أربعةَ أحوالٍ، وكلُّ حالةٍ من حالات الأُولى تُؤخَذُ مع أربع حالات الثَّانية، وليست كلُّها منتجةً،

القول المسلم

(التَّرْتِيبِ) المذكور في النَّظم (فِي التَّكَمُّلِ) فالأوَّل أكمَلُها، ولذلك سُمِّي أوَّلاً لأنَّه أكمل، فاستحقَّ أن يكون في المرتبة الأُولى وضعاً وتسميةً، وكمالُهُ من وجهَين:

أحدهما: سهولَة إدراك إنتاجه، فإذا قيل: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ»، أنتج: «كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ»، بلا تكلُّف في إدراك وجه الإنتاج، وذلك أنَّ الوسط صادقٌ في الصُّغرى على الأصغر، وقد حُكِم على جميع ما يصدُقُ عليه في الكبرى، ومن جملة ما يصدُقُ عليه: الأصغر، فيُعلَمُ أنَّ حُكم الكبرى ثابتٌ للأصغر؛ سواءٌ كان ذلك الحكم ثبوتاً كما في المثال، أو كان سلباً

القويسني

فيكون الحدُّ الوسط[1] فيه موضوعاً في الصُّغرى محمولاً في الكبرى؛ كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ»[2].

(وَهْيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَمُّلِ) أي: وهذه الأشكال الأربعة على التَّرتيب في الأكمليَّة، فأكملُها الأوَّل[3]، ثمَّ الثَّاني[4]، ثمَّ الثَّالث، ثمَّ الرَّابع؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ أوضحُ في الإنتاج ممَّا بعده.

---

(١) قوله: (فيكون الحدُّ الوسط . . . إلخ) كقولنا: «المُتَغَيِّرُ حَادِثٌ، وَالعَالَمُ مُتَغَيِّرٌ» نتيجتُهُ: «العَالَمُ حَادِثٌ».

(٢) قوله: (كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ) نتيجةُ ذلك: «كُلُّ نَاطِقٍ حَيَوَانٌ» أو: «بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ».

(٣) قوله: (فأكملُها الأوَّل) ويسمَّى: «الكامل»؛ لأنَّه المنتجُ للمطالب الأربعة: الموجبة الكلِّيَّة والجزئيَّة، والسَّالبة الكلِّيَّة والجزئيَّة. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٧٢).

(٤) قوله: (ثمَّ الثَّاني)؛ لأنَّه أقرب الأشكال الباقية إليه؛ لمشاركته إيَّاه في صغراه الَّتي هي أشرف المقدِّمتين، ثمَّ الثَّالث؛ لأنَّ له قُرباً ما إليه؛ لمشاركته إيَّاه في أخسِّ المقدِّمتين، بخلاف الرَّابع، فلا قُرب له أصلاً؛ لمخالفته إيَّاه فيهما، وبُعده عن الطَّبع جدًّا. اهـ «ملوي».

ولهذا لم يوجد في القرآن بخلاف الثَّلاثة، فإنَّها موجودةٌ فيه بطريق الإشارة. . . إلخ ما ذَكَرَ. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٧٣).

القول المسلم

كما لو قلتَ بدلاً عن الكبرى: «وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِحَجَرٍ»، وَثُبُوتُ حُكم الكبرى للأصغر هو معنى النَّتيجة، ولِظهور إنتاجه يسمَّى النَّظم الكامل.

وثانيهما: إنتاجُهُ للمطالب الأربعة؛ أعني: الإيجاب الكلِّيَّ، والسَّلبَ الكلِّيَّ، والإيجابَ الجزئيَّ، والسَّلبَ الجزئيَّ، وليس شيءٌ من الأشكال كذلك، وسيأتي ذلك في شُروط الإنتاج.

● **ووليَهُ الثَّاني** لموافقته إيَّاه في الصُّغرى الَّتي هي أشرفُ منَ الكبرى؛ لاشتمالها على الحدِّ الأصغر الَّذي هو أرفَعُ من الحدِّ الأكبر، وإنَّما كان الحدُّ الأصغر أرفع؛ لأنَّه موضوع النَّتيجة، والموضوعُ موصوفٌ وذاتٌ غالباً، والمحمولُ وصفٌ وعرضٌ غالباً، والذَّاتُ والموصوفُ أشرفُ منَ الوصف والعارض.

ولأنَّه يُنتجُ السَّلب الكلِّيَّ الَّذي هو أشرفُ من الإيجاب الجزئيِّ الَّذي هو أشرفُ ما يُنتجُهُ الثَّالثُ، ولأنَّه أسهلُ من الثَّالث في ظهور الإنتاج، فإذا قيل: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِحَيَوَانٍ» أنتج: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»؛ أمَّا بعكس الكبرى فقط كنفسها فتعودُ للأوَّل، وهو ظاهرٌ، وأمَّا بملاحظة أنَّ الأصغر استلزم إثباتَ الشَّيء والأكبرَ استلزمَ نفيَهُ، وذلك الشَّيء هو الحدُّ الأوسطُ، فتنافى اللَّازمان للأصغر والأكبر، فيكونان مُتنافيين، فيُنفى أحدهما عنِ الآخر، وهو معنى النَّتيجة في المثال، ولو كانتِ الصُّغرى هي استلزامُ الأصغر السَّلبَ والأكبرِ الثُّبوتَ تنافَيا أيضاً.

● **ووَلِيَ الثَّالثُ الثَّاني**؛ لأنَّه موافقٌ في الكبرى للنَّظم الكامل، بخلاف الرَّابع، فلا يُوافقُهُ في شيءٍ من المقدِّمتَين، ولأنَّه أسهلُ في الإنتاج من الرَّابع؛ إذ إنتاجُهُ بعكس صُغراه فيعودُ للأوَّل، بخلاف الرَّابع، أو بملاحظة أنَّ الأصغر والأكبر في إيجاب المقدِّمتَين تلاقَيا في الأوسط فثبت أحدهما للآخر، وتلاقى سَلْبُ الأكبر مع ثُبوت الأصغر فيه عند عدم إيجابهما، فيَنسلِبُ الأكبرُ عنِ الأصغر، وذلك هو معنى النَّتيجة فيه، فلم يَبقَ لغيره إلَّا المرتبةُ الرَّابعةُ.

● **ولبُعدِ الرَّابع وصعوبَةِ إنتاجِهِ أسقطَهُ بعضُ الأقدمين، واقتصرُوا على الثَّلاثة؛ إسقاطاً لِكُلفةِ التَّأمُّل في وجه إنتاجه.**

القزويني

بلِ المُنتجُ منها ما وُجِدَ فيها الشُّروطُ الَّتي ذكرها المصنِّف في قوله:

● (٨٨) .... أَمَّا الأَوَّلُ

(٨٩) فَشَرْطُهُ الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ ... وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ

(٩٠) وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الكَيْفِ مَعْ ... كُلِّيَّةِ الكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ

(٩١) وَالثَّالِثُ الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا ... وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا

(٩٢) وَرَابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْنْ ... إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينْ

(٩٣) صُغْرَاهُمَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ ... كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّهْ

القول المسلم

(٨٨ - ٨٩) - ولمَّا ذَكَرَ أنَّ كلَّ شكلٍ لا بدَّ فيه من الحدِّ الأوسط والأكبر والأصغر، نبَّه على أنَّه إن لم يكنِ الشَّكلُ كذلك فهو فاسدٌ، فقال: (فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ يُعْدَلُ) أي: وحيثُ عُدِلَ؛ أي: مِيلَ في نظم الشَّكل عمَّا ذُكِر، وذلك بأن لا يُذكَرَ فيه الحدُّ الأوسط، كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ جَمَادٍ جِسْمٌ»، (فَ) ذلك الشَّكل (فَاسِدُ النِّظَامِ) أي: فاسدٌ في نَظمه، وكذا إن لم يُذكَر موضوعُ النَّتيجة أو مَحمولها، كما لو أَردنا إنتاج: «كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ» ولم يُذكَر أحدُهما في النَّظم فهو فاسدٌ.

● هذا ظاهرُ كلامه؛ إلَّا أنَّ التَّنبيه على هذا ممَّا يُستغنَى عنه؛ لأنَّه إذا لم يُذكَر أحدُ الحدود الثَّلاثة فمَعلومٌ أنْ لا إنتاجَ بالضَّرورة، وإنَّما ينبغي أن يُذكرَ هذا الكلامُ بعد ذِكر شرط الإنتاج ليُعلَم أنَّ شرطَ الإنتاج إذا انتفى فلا إنتاج قطعاً، ولكنَّ هذا المعنى أيضاً يُغني عنه ذِكرُ شروط الإنتاج؛ لأنَّ الشَّرطَ إذا انتفى انتفى المشروط.

القويسني

(٨٨ - ٨٩) - (فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ يُعْدَلُ) أي: وحيث يُعدل عن هذا التَّرتيب[1]؛ بأن لم يتكرَّر الحدُّ الوسط، (فَ)القياسُ (فَاسِدُ النِّظَامِ[2]) كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ»، بل لا يسمَّى قياساً؛ لأنَّ القياس عندهم ما استلزم النَّتيجة، وهذا لا نتيجة له؛ لِعدم تكرار وسطٍ فيه.

---

(١) قوله: (عن هذا الترتيب) أي: على الوجه المتقدِّم.

(٢) قوله: (فالقياس فَاسِدُ النِّظَامِ) فيه إظهارٌ في مقام الإضمار لأجل النَّظم. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٧٥).

(٨٩) فَشَرْطُهُ الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ ۞ وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ

(٨٩) - أقولُ:

- يُشترطُ لإنتاج الشَّكل الأوَّل شرطان:

الأوَّلُ: أن تكون صُغراهُ موجبةً؛ سواءٌ كانت كليَّةً أو جزئيَّةً.

والثَّاني: أن تكون الكبرى كلِّيَّةً؛ سواءٌ كانت موجبةً أو سالبةً.

- والحاصلُ من ضرب حالتي الأُولى في حالتي الثَّانية أربعةٌ، وهي الضُّروبُ المنتجةُ من هذا الشَّكل:

١ - الضَّربُ الأوَّلُ: موجبتان وكلِّيَّتان، والنَّتيجةُ: موجبةٌ كلِّيَّةٌ؛ كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ حَسَّاسٌ» ينتجُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَسَّاسٌ».

القول المسلم

- ولـمَّا كان كلُّ شكلٍ تَنعقدُ فيه ستَّة عشر ضرباً باعتبار السُّور الكلِّيِّ والجزئيِّ والسَّلبيِّ والإيجابيِّ في مقدِّمتيه كما أشار إلى ذلك بقوله: «إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ»، شرعَ في بيان ما يُنتجُ من تلك الضُّروب وما لا يُنتج، بادِئاً بشرط الشَّكل الأوَّل فقال:

(أمَّا) الشَّكلُ (الأوَّلُ) فتنعقِدُ فيه كغيره من سائر الأشكال ستَّةَ عشر ضرباً؛ لأنَّ القضايا ثمانية: الكلِّيَّةُ موجبةً وسالبةً، والجزئيَّةُ موجبةً وسالبةً، والمهملةُ موجبةً وسالبةً، والشَّخصيَّةُ موجبةً وسالبةً.

القويسني

- ثمَّ شرع في شروط إنتاج الأشكال مبتدئاً بالأوَّل، فقال: (أمَّا) الشَّكلُ (الأَوَّلُ فَشَرْطُهُ[1]) أي: شرط إنتاجه (الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ) كلِّيَّةً كانت أو جزئيَّةً، (وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ) موجبةً أو سالبةً، فيحصل من ذلك[2] أربع صورٍ من ضرب الموجبتين[3] الصُّغريين في الكلِّيَّتين[4] الكبريَين؛ فضروبُهُ المنتجة أربعة:

١ - الأوَّل: من موجبتين كلِّيَّتين؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ»، والنَّتيجةُ: موجبةٌ كلِّيَّةٌ وهي: «كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ».

---

(١) قوله: (فَشَرْطُهُ... إلخ) أي: يُشترط لإنتاج الشَّكل الأول شرطان:

الأوَّل: أن تكون صغراه موجبةً؛ سواءٌ كانت كلِّيَّةً أو جزئيَّةً. والثَّاني: أن تكون الكبرى كلِّيَّةً؛ سواءٌ كانت موجبةً أو سالبةً.

(٢) قوله: (فيحصل من ذلك) أي: فالحاصل من ذلك... إلخ.

(٣) قوله: (الموجبتين) كلِّيَّةً أو جزئيَّةً.

(٤) قوله: (في الكلِّيَّتين) موجبةً أو سالبةً.

٢ - الضَّربُ الثَّاني: كلِّيَّتان والكبرى سالبةٌ، والنَّتيجةُ: سالبةٌ كلِّيَّةٌ؛ كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِحَجَرٍ» ينتجُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ».

القول المسلم

إلَّا أنَّ المُهملة يُستغنى عن ذكرها في الضُّروب بالجزئيَّة بقسمَيها؛ لأنَّها في قوَّة الجزئيَّة، ويُستغنى عنِ الشَّخصيَّة بقسمَيها بالكلِّيَّة؛ لأنَّها كهي في عدم احتمال زيادة موضوعهما على المحمول؛ إذ لا يصدُقُ على غيره، كما أنَّ موضوع الكلِّيَّة لا يتناولُ غير المحمول فتسدُّ مسدَّ الكلِّيَّة، ولذلك يَصِحُّ أن تكون كُبرى في الشَّكل الأوَّل كقَولك: «هَذَا زَيْدٌ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ» فيَنتج: «هَذَا قَائِمٌ»، ومع ذلك ينذُرُ استعمالُها في الأشكال، فيُستغنَى عنها بالكلِّيَّة.

فإذا كان ما يُعتبَرُ في الضُّروب أربعَ قضايا وهي: الكلِّيَّةُ الموجبةُ، والكلِّيَّةُ السَّالبةُ، والجزئيَّةُ المُوجبةُ، والجزئيَّةُ السَّالبةُ، فنفرضُ كلَّ واحدٍ صُغرى، وتُعرَضُ عليها تلك الأربع كُبرَيات، فتنعقدُ بسبب ذلك ستَّة عشر ضرباً في كلِّ شكلٍ، من ضرب أربعةٍ في أربعةٍ.

(**فَشَرْطُهُ**) أي: فشرطُ إنتاج الشَّكل الأوَّل في تلك الضُّروب (**الإِيْجَابُ فِي صُغْرَاهُ**) أي: تكون صُغراهُ موجبةً؛ سواءٌ كانت جزئيَّةً أو كلِّيَّةً، فلو كان صغراهُ إحدى السَّالبتَين فلا إنتاج.

(**وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ**) أي: وأن تكون كبراه كلِّيَّةً؛ سواءٌ كانت موجبةً أو سالبةً، فلو كانت كُبراه إحدى الجزئيَّتين فلا إنتاج.

● ومُقتضى هذا الشَّرط أن لا يَنتج من تلك الضُّروب السِّتَّةَ عشر ضرباً إلَّا أربعةٌ؛ لأنَّا شرطنا إيجابَ الصُّغرى، فإذا كانتِ الصُّغرى سالبةً كلِّيَّةً لم ينتج مع الأربع كبريات، وكذا إن كانت سالبةً جزئيَّةً، ومجموع ذلك ثمانيةٌ.

● ويدخلُ فيما ذُكِرَ السَّلبُ الصَّريحُ والسَّلبُ الضِّمنيُّ كقولك: «الإِنْسَانُ وَحْدَهُ ضَاحِكٌ،

القويسني

٢ - الثَّاني: من موجبةٍ كلِّيَّةٍ صغرى وسالبةٍ كلِّيَّةٍ كبرى؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِحَجَرٍ»، والنَّتيجةُ: سالبةٌ كلِّيَّةٌ[1] وهي: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ».

٣ - الثَّالث: من موجبةٍ جزئيَّةٍ صغرى وموجبةٍ كلِّيَّةٍ كبرى؛ نحو: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ»، والنَّتيجةُ: موجبةٌ جزئيَّةٌ وهي: «بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ».

---

(١) قوله: (والنَّتيجةُ: سالبةٌ كلِّيَّةٌ) وإنَّما كانتِ النَّتيجة سالبةً في الثَّاني والرَّابع، وجزئيَّةً في الثَّالث والرَّابع أيضاً؛ لأنَّ النَّتيجة تَتبعُ المقدِّمتين في الخِسَّة وهي: السَّلب والجزئيَّة، ووجه ترتيب هذه الضُّروب مذكورٌ في المطوَّلات. وقد أنتج هذا الشَّكل المطالبَ الأربع، وبهذا كان أفضل الأشكال.

٣ - الضَّربُ الثَّالثُ: مُوجبتان والكبرى كلِّيَّةٌ، والنَّتيجةُ: موجبةٌ جزئيَّةٌ؛ كقولنا: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ حَسَّاسٌ» ينتجُ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَسَّاسٌ».

القول المسلم

وَكُلُّ ضَاحِكٍ حَيَوَانٌ» ينتج: «الإِنْسَانُ وَحْدَهُ حَيَوَانٌ»؛ لأنَّ معناه: الإنسانُ حيوانٌ دُون غيره من سائر الحيوانات.

وإنَّما لم يُنتج؛ لأنَّ معنى الصُّغرى على أن يكون لفظ «وَحْدَهُ» قيداً في الموضوع: «لَا شَيْءَ مِنْ غَيْرِ الإِنْسَانِ بِضَاحِكٍ»، وهي قضيَّةٌ سالبةٌ لا تُنتج في الشَّكل الأوَّل، ولذلك بطَلَ إنتاجُهَا، ولو كان «وَحْدَهُ» قيداً في المحمول أنتج.

والحاصلُ أنَّ «وَحْدَهُ» إن كان قيداً في الموضوع كان المعنى: «الإِنْسَانُ لَا غَيْرُهُ ضَاحِكٌ»، فيكون الإنسانُ في زاوية الإهمال لِصيرورة القصد إلى: «لَيْسَ غَيْرُ الإِنْسَانِ ضَاحِكاً»؛ إذ لا فرقَ بينه وبين «لَا غَيْرُ الإِنْسَانِ ضَاحِكٌ» في المعنى، وهي قضيَّةٌ سالبةٌ؛ إلَّا أنَّه تُكُلِّفَ في إدخال «الإنسان» في الحكم لفظاً وإن كان المعنى: «ضَاحِكٌ وَحْدَهُ».

فإن كان «وَحْدَهُ» قيداً في المحمول الَّذي هو الوسَط، أنتج: «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ» وهو صحيحٌ، وهذه من الأغاليط بإدخال غير المحكوم عليه في الحكم.

وبعد كون الصُّغرى إحدى الموجبتَين فقد شَرطنا أن تكون الكبرى كلِّيَّةً، فإذا كانتِ الصُّغرى موجبةً كلِّيَّةً لم تُنتِج مع كبرى جزئيَّةٍ سالبةٍ، ولا معها جزئيَّةً موجبةً، فهذان اثنانِ.

وكذلك إذا كانتِ الصُّغرى موجبةً جزئيَّةً لا تُنتج مع كبرى جزئيَّةٍ موجبةٍ، ولا معها جزئيَّةً سالبةً، فهذان اثنان آخران تُضَمُّ إلى الثَّمانية الَّتي تنعقدُ في الصُّغرى بين السَّالبتين، فيكونُ المجموع اثني عشر، فتبقى أربعةٌ من السِّتَّة عشر مُنتجةً، وينبغي لنا أن نمثِّلَ بها جميعاً على هذا التَّرتيب، ثمَّ نَختمها بالمنتج.

● واعلَم أنَّ أهل الفنِّ اصطلحوا في تمثيل القضايا على أن يُعبِّروا عنِ الموضوع بحرفٍ من حروف الهجاء، وعنِ المحمول كذلك، فيقولون مثلاً: «كُلُّ (ج ب)»، ويُنزِّلون ذلك منزلة: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، وقصدُهُم بذلك الاختصار مع إسقاط كُلفة تطلُّب مواد القضايا الصَّادقة عند الحاجة إليها، ومع دفع توهُّم أنَّ المعنى المراد مخصوصٌ بمادَّةٍ قضيَّةٍ دون أُخرى، ونعني

القويسني

٤ - الرَّابع: من موجبةٍ جزئيَّةٍ صغرى وسالبةٍ كلِّيَّةٍ كبرى؛ نحو: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ»، والنَّتيجةُ: سالبةٌ جزئيَّةٌ وهي: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِفَرَسٍ».

٤ - **الضَّربُ الرَّابعُ**: صغرى موجبةٌ جزئيَّةٌ وكبرى سالبةٌ كلِّيَّةٌ، والنَّتيجةُ: سالبةٌ جزئيَّةٌ؛ كقولنا: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِحَجَرٍ» ينتجُ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ».

القول المسلم

بـ«مادَّة القضيَّة»: معناها في نفس الأمر، ونحن تركنا ذلك الاصطلاح في أمثلةِ هذا الشَّرح دفعاً للتَّغريب وارتكاباً للتَّقريب.

● فلنَبدأ بسوالب الصُّغرى: فالصُّغرى السَّالبةُ الكلِّيَّة:

- مع الكلِّيَّة الموجبة كقولنا: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، وَكُلُّ حَجَرٍ جِسْمٌ» فلا ينتج: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِجِسْمٍ» الَّذي هو مقتضى وجود السَّلب؛ لأنَّ النَّتيجة تتبعُ الأخسَّ كما يأتي.

- ومع الموجبة الجزئيَّة كقولك: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، وَبَعْضُ الحَجَرِ جِسْمٌ» فلا ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِجِسْمٍ».

- ومع الكلِّيَّة السَّالبة كقولك: ««لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الفَرَسِ بِنَاطِقٍ» فلا ينتج: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِنَاطِقٍ».

- ومع الجزئيَّة السَّالبة كقولك: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَلَيْسَ بَعْضُ الفَرَسِ بِنَاطِقٍ» فلا ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِنَاطِقٍ» الَّذي هو حقُّ النَّتيجة؛ لأنَّها تتبع الأخسَّ حيث كان.

فهذه أربعةٌ في الصُّغرى الكلِّيَّة السَّالبة، ولو بدَّلتها بجزئيَّتها وركَّبتها مع تلك الكُبريات لم ينتج أيضاً؛ لأنَّ الكلِّيَّة إذا لم تُنتج فالجزئيَّة أحرَى؛ لأنَّ ما لا يُنتجُهُ الأخصُّ لا يُنتجُهُ الأعمُّ، وذلك ظاهرٌ.

● **وأمَّا مُوجبات الصُّغرى مع جزئيَّات الكبرى: فالكلِّيَّةُ الموجبة الصُّغرى:**

- مع الكبرى الجزئيَّة الموجبة كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الحَيَوَانِ فَرَسٌ» فلا ينتج: «بَعْضُ الإِنْسَانِ فَرَسٌ».

- ومع الكبرى الجزئيَّة السَّالبة كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِنَاطِقٍ» فلا ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِنَاطِقٍ» الَّذي هو حقُّ الإنتاج؛ لأنَّ النَّتيجة تتبعُ الأخسَّ.

القويسني

- وخرج بـ«اشتراط إيجاب الصُّغرى»: ما لو كانت سالبةً كلِّيَّةً أو جزئيَّةً، فلا إنتاج لها مع الكبرَيات الأربع، فهذه ثمانيةٌ كلُّها عقيمةٌ.

فقد أنتج هذا الشَّكلُ المطالبَ الأربعة، وبهذا كان أفضلَ الأشكال.

القول المسلم

ولو بدَّلت الصُّغرى بجزئيَّاتها في الضَّربين وقلتَ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الحَيَوَانِ فَرَسٌ، وَلَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِنَاطِقٍ» لم ينتج أيضاً؛ لأنَّ ما تُنتِجه الكبرى مع الكلِّيَّة الَّتي هي أخصُّ لا تُنتجُهُ مع الجزئيَّة؛ إذِ النَّتيجة لازمةٌ، وما لا يلزمُ الأخصَّ لا يلزمُ الأعمَّ.

● هذا تمامُ الكلام على الضُّروب العقيمة، وقد بيَّنَّا عدم إنتاجها بعدم استلزامها للنَّتيجة في تلك الموادِّ مع صحَّة الموادِّ نفسِها، فيُعلَمُ أنَّ النَّتيجة لا تستلزمُهَا ولو سُلِّمت بنفسها، وما لا تلزمُهُ النَّتيجةُ إذا سُلِّمَ عقيمٌ.

● وأمَّا الضُّروبُ المُنتجةُ الأربعةُ:

١ - فأوَّلُها: ما كانت صُغراه موجبةً كلِّيَّةً مع مثلِها، يُنتجُ موجبةً كلِّيَّةً، وهي أشرفُ القضايا لكلِّيَّتها وإيجابها؛ كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ» فينتج: «كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ».

٢ - وثانيها: ما كانت صغراه موجبةً كلِّيَّةً، مع سالبةٍ كلِّيَّةٍ؛ كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِحَجَرٍ» فينتج سالبةً كلِّيَّةً وهي: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، وهي أشرف من الجزئيَّة وإن كانت موجبةً؛ لأنَّ السَّلب الكلِّيَّ أنفعُ وأزيَدُ عِلماً من الإثبات الجزئيِّ، ولذلك وَلِيَ الأوَّل.

٣ - وثالثها: ما كانت صغراه موجبةً جزئيَّةً مع موجبةٍ كلِّيَّةٍ؛ كقولك: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» ينتج موجبةً جزئيَّةً وهي: «بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ».

٤ - ورابعها: ما كانت صغراه موجبةً جزئيَّةً أيضاً مع سالبةٍ كلِّيَّةٍ؛ كقولك: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ» ينتج سالبةً جزئيَّةً وهي: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِفَرَسٍ».

● ووجهُ الإنتاج في الأربعة أنَّ الحدَّ الوسط صَدَقَ على الأصغر في الصُّغرى، وقد حُكِمَ على جميع ما يصدُقُ عليه في الكُبرى، والأصغرُ من جملة ما يصدُقُ عليه، فيتناولُ حكمُ الكبرى ذلك الأصغرَ إيجاباً أو سلباً، وذلك واضحٌ.

القويسني

- وخرج بـ«اشتراط كلِّيَّة الكبرى»: ما لو كانتِ الكبرى جزئيَّةً موجبةً أو سالبةً، فلا إنتاجَ لها مع الموجبتين الصُّغريين، فهذه أربعةُ أضربٍ عقيمةٌ أيضاً.

فعُلم أنَّ المنتج من الشَّكل الأوَّل: أربعةُ أضربٍ، وأنَّ العقيم منه: اثنا عشر؛ ثمانيةٌ خارجةٌ باشتراط إيجاب الصُّغرى، وأربعةٌ خارجةٌ باشتراط كلِّيَّة الكبرى.

(٩٠) وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الكَيْفِ مَعْ كُلِّيَّةِ الكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ

(٩٠) - ويُشترطُ لإنتاج الشَّكل الثَّاني شرطان:

الأوَّلُ: أنْ تختلف المقدِّمتان في الكيف، بأنْ تكون إحداهما موجبةً والأخرى سالبةً.

والثَّاني: أنْ تكون الكبرى كلِّيَّةً، فالكبرى إنْ كانت موجبةً فالصُّغرى سالبةٌ كلِّيَّةٌ أو جزئيَّةٌ، وإنْ كانتِ الكبرى سالبةً فالصُّغرى موجبةٌ كلِّيَّةٌ أو جزئيَّةٌ.

القول المسلم

فقد ظهر أنَّ الشَّكل الأوَّل يُنتجُ المطالب الأربعة كما ذكَرنا فيما تقدَّم؛ أعني: الإيجاب الكلِّيَّ، والسَّلب الكلِّيَّ، والإيجاب الجزئيَّ، والسَّلب الجزئيَّ، وأنَّه أسهلُ في الإنتاج.

(٩٠) - ثمَّ أشار إلى شرط إنتاج الشَّكل الثَّاني فقال: **(وَ)** أمَّا شرطُ إنتاج الشَّكل **(الثَّانِ)** فهو **(أَنْ يَخْتَلِفَا)** أي: أن يختلف المقدِّمتان فيه **(فِي الكَيْفِ)** بأن تكون إحداهما موجبةً والأخرى سالبةً، فإنِ اتَّفقتا في الإيجاب والسَّلب فلا إنتاج، **(مَعْ كُلِّيَّةِ الكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ)** أي: ويُشترط أيضاً مع اختلافِهما في الكيف أن تكون الكبرى كلِّيَّةً، فلو كانت جزئيَّةً موجبةً أو سالبةً فلا إنتاجَ.

فسقطَ بمقتضى شرطِ الإنتاج اثنا عشر من الضُّروب السِّتَّة عشر كلُّها عقيمةٌ، وبقي المُنتج منها وهو أربعةٌ، وبيانُ ذلك أنَّا شرطنا كلِّيَّةَ الكبرى، فإن لم تكنِ الكبرى كلِّيَّةً كانت جزئيَّةً موجبةً أو جزئيَّةً سالبةً، وكلاهما لا تُنتجُ، مع أربع صغرياتٍ، مجموعُ ذلك ثمانية.

ثمَّ إن كانتِ الكبرى كلِّيَّةً فإن كانت موجبةً فلا تُنتجُ مع مماثلتَيها الموجبتين على مقتضى شرط الاختلاف في الكيف، وإن كانت سالبةً فلا تُنتجُ أيضاً مع مماثلتَيها السَّالبتين، فهذه أربعٌ تُضَمُّ للثَّمانية الأُولى فيكون المجموع اثني عشر، فتبقى أربعةٌ هي المنتجةُ.

القويسني

(٩٠) - **(وَ)** الشَّكلُ **(الثَّانِ**[1] **أَنْ يَخْتَلِفَا)** مقدِّمتاه؛ أي: اختلافهما **(فِي الكَيْفِ)** بأن تكون إحداهما موجبةً والأخرى سالبةً، **(مَعْ كُلِّيَّةِ الكُبْرَى لَهُ)** أي: للشَّكل الثَّاني **(شَرْطٌ وَقَعْ)** أي: واقعٌ له.

● فيصدقُ ذلك بكون الكبرى كلِّيَّةً موجبةً أو سالبةً، فإن كانت موجبةً لم تنتج إلَّا مع السَّالبتين الصُّغريَين، وإن كانت سالبةً لم تنتج إلَّا مع الموجبتَين الصُّغريين، فضروبُهُ المنتجةُ حينئذٍ أربعةٌ:

---

(١) قوله: (والشَّكل الثَّانِ) ويُشترط لإنتاجه شرطان أيضاً:
الأوَّل: أن تختلف المقدِّمتان الصُّغرى والكبرى في الكيف؛ بأن تكون إحداهما موجبةً والأخرى سالبةً. الثَّاني: أن تكون الكبرى كلِّيَّةً. اهـ «سحيمي».

● والحاصلُ من ضرب حالتَي الكبرى في حالتي الصُّغرى أربعةٌ، وهي الضُّروبُ المنتجةُ من هذا الشَّكل، كالشَّكل الَّذي قبلَه.

١ - الضَّربُ الأوَّلُ: كلِّيَّتان والكبرى سالبةٌ؛ كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِحَيَوَانٍ» ينتجُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ».

القول المسلم

وهذا على طريق الإسقاط، وإن شئتَ قلت: إذا حصل شرطُ كون الكبرى كلِّيَّةً فهي إمَّا موجبةٌ فلا تُنتجُ بمقتضى شرط الاختلاف إلَّا مع السَّالبتَين، وإمَّا سالبةٌ فلا تُنتجُ إلَّا مع الموجبتين، فمجموعُ ما يُنتجُ أربعةٌ.

ونحن نمثِّلُ على سبيل ما تقدَّم في الشَّكل الأوَّل بالعقيمة في مادَّةٍ تَخَلَّفَ فيها الإنتاجُ؛ لِيظهر عُقْمُهَا كما هو القاعدة في بيان العقم، وهو أن يُؤتَى بمادَّة تَخَلَّفَ فيها الإنتاج، ثمَّ نُمثِّلُ بالمُنتج مع بيان وجه إنتاجه، وأنَّه يلزمُهُ الإنتاج في أيِّ مادَّةٍ.

● أمَّا العقمُ الحاصل بتخلُّف كون الكبرى كلِّيَّةً، وهو في ثمانية أضرُبٍ:

١ - فأوَّلُها: ما كانت صغراه موجبةً كلِّيَّةً مع الموجبة الجزئيَّة؛ كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الفَرَسِ حَيَوَانٌ» فلا ينتج: «بَعْضُ الإِنْسَانِ فَرَسٌ» وهو حقُّ الإنتاج.

٢ - وثانيها: ما كانت صغراه كذلك مع السَّالبة الجزئيَّة؛ كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَيْسَ بَعْضُ الجِسْمِ بِحَيَوَانٍ» فلا ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِجِسْمٍ» وهو حقُّ الإنتاج؛ لأنَّها تتبعُ الأخسَّ كما يأتي.

٣ - وثالثها: ما كانت صغراه سالبةً كلِّيَّةً مع موجبةٍ جزئيَّةٍ؛ كقولك: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَبَعْضُ الجِسْمِ فَرَسٌ» فلا ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِجِسْمٍ».

القويسني

١ - الأوَّل: من موجبةٍ كلِّيَّةٍ صغرى وسالبةٍ كلِّيَّةٍ كبرى؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِحَيَوَانٍ»، والنَّتيجةُ: سالبةٌ كلِّيَّةٌ وهي: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ».

٢ - الثَّاني: عكسُهُ؛ نحو: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِحَيَوَانٍ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، والنَّتيجةُ: سالبةٌ كلِّيَّةٌ وهي: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ».

٣ - الثَّالث: من موجبةٍ جزئيَّةٍ صغرى وسالبةٍ كلِّيَّةٍ كبرى؛ نحو: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، ولَا شَيْءَ مِنَ الفَرَسِ بِإِنْسَانٍ»، والنَّتيجةُ: سالبةٌ جزئيَّةٌ وهي: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِفَرَسٍ».

٢ - **الضَّربُ الثَّاني**: كلِّيَّتان والكبرى موجبةٌ؛ كقولنا: «**لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِحَيَوَانٍ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ**» ينتجُ: «**لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ**».

فالنَّتيجةُ في هذين الضَّربين سالبةٌ كلِّيَّةٌ.

٣ - **الضَّربُ الثَّالثُ**: موجبةٌ جزئيَّةٌ صغرى وسالبةٌ كلِّيَّةٌ كبرى؛ كقولنا: «**بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِحَيَوَانٍ**» ينتجُ: «**بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ**».

القول المسلم

---

٤ - **ورابعها**: ما كانت صُغراه كذلك مع سالبةٍ جزئيَّةٍ؛ كقولك: «**لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَلَيْسَ بَعْضُ الجِسْمِ بِفَرَسٍ**» فلا ينتج: «**لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِجِسْمٍ**».

٥ - **وخامسها**: ما كانت صغراه موجبةً جزئيَّةً مع مثلها؛ كقولك: «**بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الفَرَسِ حَيَوَانٌ**» فلا ينتج: «**بَعْضُ الإِنْسَانِ فَرَسٌ**».

٦ - **وسادسها**: ما كانت صغراه كذلك مع سالبةٍ جزئيَّةٍ؛ كقولك: «**بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَلَيْسَ بَعْضُ الجِسْمِ بِحَيَوَانٍ**» فلا ينتج: «**لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِجِسْمٍ**».

٧ - **وسابعها**: ما كانت صغراه سالبةً جزئيَّةً مع موجبةٍ جزئيَّةٍ؛ كقولك: «**لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ، وَبَعْضُ الجِسْمِ إِنْسَانٌ**» فلا ينتج: «**لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِجِسْمٍ**».

٨ - **وثامنها**: ما كانت صغراه كذلك مع مثلها؛ كقولك: «**لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ، وَلَيْسَ بَعْضُ الجِسْمِ بِإِنْسَانٍ**» فلا ينتج: «**لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِجِسْمٍ**».

فهذه ثمانيةٌ ظهر عقمها لتخلُّف ما يحقُّ لها في الإنتاج، ولا يخفى أنَّ ما تَساوى فيه المقدِّمتان بالكيف عَقِمَ بالشَّرطين معاً، وما اختلفتا فيه كيفاً فإنَّما عَقِمَ بانتفاء شرط كلِّيَّة الكُبرى.

القويسني

---

٤ - **والرَّابع**: من سالبةٍ جزئيَّةٍ صغرى وموجبةٍ كلِّيَّةٍ كبرى؛ نحو: «**لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ**»، والنَّتيجةُ[1]: سالبةٌ جزئيَّةٌ وهي: «**لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِنَاطِقٍ**».

- وخرج بـ«شرط اختلافهما في الكيف»: ما لوِ اتَّفقا بأن كانتا موجبتين أو سالبتين كلِّيَّتين أو جزئيَّتين، أوِ الأولى كلِّيَّةً والثَّانيةُ جزئيَّةً أو بالعكس، فلا إنتاج لها، فهذه ثمانيةُ أضربٍ خرجت باختلاف الكيف كلُّها عقيمةٌ.

---

(١) قوله: (والنَّتيجةُ) فقد أنتج هذا الشَّكل الثَّاني السَّلب فقط، كلِّيًّا في الضَّرب الأوَّل والثَّاني، وجزئيًّا في الثَّالث والرَّابع، فينتجُ مطلبين من الأربعة، والكلِّيُّ أشرف من الجزئيِّ، والإيجابُ أشرف من السَّلب. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٤٨٤).

٤ - الضَّربُ الرَّابعُ: سالبةٌ جزئيَّةٌ صغرى وموجبةٌ كلِّيَّةٌ كبرى؛ كقولنا: «بَعْضُ الحَجَرِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» ينتجُ: «بَعْضُ الحَجَرِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ».

القول المسلم

● وأمَّا العقمُ الحاصل بتخلُّف الاختلاف في الكيف فقط، فهو كما تقدَّم في أربعة أضرُبٍ:

١ - أوَّلها: ما كانت كبراه موجبةً كلِّيَّةً مع مثلها؛ كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ حَيَوَانٌ»، فلا ينتج: «بَعْضُ الإِنْسَانِ فَرَسٌ».

٢ - وثانيها: ما كانت كبراه كذلك مع موجبةٍ جزئيَّةٍ؛ كقولك: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ حَيَوَانٌ» فلا ينتج: «بَعْضُ الإِنْسَانِ فَرَسٌ».

٣ - وثالثها: ما كانت كبراه سالبةً كلِّيَّةً مع مثلها؛ كقولك: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَلَا شَيْءَ مِنَ النَّاطِقِ بِفَرَسٍ» فلا ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِنَاطِقٍ».

٤ - ورابعها: ما كانت كُبراه كذلك مع سالبةٍ جزئيَّةٍ؛ كقولك: «لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَلَا شَيْءَ مِنَ النَّاطِقِ بِفَرَسٍ» فلا ينتج كما قبله: «لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِنَاطِقٍ».

● هذا تمامُ العقيم، وأمَّا المنتج وهو أربعةٌ كما تقدَّم:

١ - فأوَّلها: ما كانت صغراه موجبةً كلِّيَّةً، وكبراه سالبةً كلِّيَّةً؛ كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِحَيَوَانٍ» ينتج: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ».

ويتبيَّنُ بعكس الكبرى كنفسها؛ لأنَّها سالبةٌ كلِّيَّةٌ، فتصيرُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِحَجَرٍ»، فيعود لضربٍ من الشَّكل الأوَّل البيِّن.

٢ - وثانيها: ما كانت صُغراه موجبةً جزئيَّةً، كهذا المثال بتبديل الصُّغرى بقولك: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ» فينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، ويتبيَّن كما قبله بعكس الكبرى فيعودُ للأوَّل.

٣ - وثالثها: ما كانت صغراه سالبةً كلِّيَّةً مع موجبةٍ كلِّيَّةٍ؛ كقولك: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِجَمَادٍ، وَكُلُّ حَجَرٍ جَمَادٌ» فينتج: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ».

ويتبيَّن بعكس الصُّغرى إلى قولك: «لَا شَيْءَ مِنَ الجَمَادِ بِإِنْسَانٍ»، ثمَّ جعلها كبرى، فيصيرُ

القويسني

- وخرج بـ«اشتراط كلِّيَّة الكبرى»: ما لو كانت جزئيَّةً موجبةً، فلا إنتاجَ لها مع السَّالبتين الصُّغريين، أو جزئيَّةً سالبةً فلا إنتاج لها مع الموجبتين الصُّغريين، فهذه أربعةٌ عقيمةٌ أيضاً خرجت باشتراط كلِّيَّة الكبرى، فجملةُ عقيمه اثنا عشر كالأوَّل.

فالنَّتيجةُ في هذين الضَّربين سالبةٌ جزئيَّةٌ.

فقد أنتج هذا الشَّكل السَّلب فقط: كليًّا في الضَّربين الأوَّلين، وجزئيًّا في الأخيرَيْنِ.

القول المسلم

إلى ضربٍ من الشَّكل الأوَّل هكذا: «كُلُّ حَجَرٍ جَمَادٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الجَمَادِ بِإِنْسَانٍ» فينتج: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ»، ثمَّ تعكس هذه النَّتيجة لصيرورة الأصغر أكبر والعكسِ بسبب تقديم الكبرى على الصُّغرى، فتصيرُ إلى: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، وهو المطلوب.

٤ - ورابعها: ما كانت صغراه سالبةً جزئيَّةً مع موجبةٍ كلِّيَّةٍ؛ كقولك: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ» ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِنَاطِقٍ»، وهذا لا يُردُّ إلى الأوَّل بعكس ترتيب المقدِّمتين، ولا بعكس إحدى مقدِّمتيه؛ لأنَّ الصُّغرى سالبةٌ جزئيَّةٌ لا تنعكسُ، والكبرى تنعكسُ جزئيَّةً لإيجابها، فيفُوتُ بذلك كونها كلِّيَّةً، وهو شرط الإنتاج، وعكسُ التَّرتيب يُفوِّتُ كون الكبرى كلِّيَّةً، ولكن يتبيَّنُ بطريق الخُلْفِ وهو أن يُضَمَّ نقيضُ النَّتيجة الصَّادق على تقدير عدم صحَّتها إلى الكبرى، فينتُجُ نقيضُ الأخرى، وهو باطلٌ؛ لأنَّها مُسلَّمةٌ، فيكون ما أدَّى إليه وهو صحَّةُ نقيض النَّتيجة باطلاً، فتكون النَّتيجةُ حقًّا.

وكيفيَّةُ ذلك أن تقولَ في المثال: إذا صدق «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ» صدقتِ النَّتيجة وهي: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِنَاطِقٍ»، وإلَّا لَصَدق نقيضُها وهو: «كُلُّ حَيَوَانٍ نَاطِقٌ».

فتضمُّ صغرى لكبرى القياس هكذا: «كُلُّ حَيَوَانٍ نَاطِقٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ» ينتجُ من الأوَّل: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ»، وهو نقيض الصُّغرى الَّتي هي: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ»، ولا خلل إلَّا من نقيض النَّتيجة فيكون باطلاً، وتكون النَّتيجة حقًّا.

وطريقُ الخُلْف يصحُّ أن يُبيَّنَ به الإنتاجُ في كلِّ ما يحتاجُ إلى البيان، حتَّى في المُخْتَلِطَات، وهي الأقيسةُ المركَّبةُ من المُوَجَّهَاتِ.

القويسني

(٩١) وَالثَّالِثُ الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا ... وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا

(٩١) - ويشترطُ لإنتاج الشَّكل الثَّالث شرطان:

الأوَّلُ: أنْ تكون الصُّغرى موجبةً.

القول المسلم

(٩١) - ثمَّ أشار إلى شرط الإنتاج في الشَّكل الثَّالث فقال: (وَ) أمَّا شرطُ إنتاج الشَّكل **(الثَّالِثِ)** فهو **(الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا)** أي: في صغرى مقدِّمتَيه، فإن كانتِ الصُّغرى فيه إحدى السَّالبتَين فلا إنتاج، **(وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا)** أي: وأن تكون إحدى مقدِّمتيه كلِّيَّةً؛ سواءٌ كانت تلك الكلِّيَّةُ صغرى أو كُبرى، فإن كانتا معاً جزئيَّتين فلا إنتاجَ له، وإن كانت صغراهما موجبةً فيَعْقَمُ.

فمقتضى هذا الشَّرط في الشَّكل الثَّالث عشرةُ أضربٍ من الضُّروب السِّتَّة عشر، وذلك أنَّا شَرطنا إيجاب الصُّغرى، فإن كانتِ الصُّغرى إحدى السَّالبتَيْن كلِّيَّةً أو جزئيَّةً لم تُنتِج كلُّ واحدةٍ منهما مع الأربع كبريات، فتعقَمُ بذلك ثمانيةٌ.

وبعد كون الصُّغرى موجبةً فلا بدَّ من كلِّيَّة إحداهما، فلا تُنتجُ الصُّغرى الجزئيَّة الموجبة كُبرى، ولا مع السَّالبة الجزئيَّة كُبرى، فهذان اثنان إلى الثَّمانية، فمجموعُ ذلك عشرةٌ، فتبقى ستَّةٌ منتجةٌ.

القويسني

(٩١) - (وَ) الشَّكلُ **(الثَّالِثُ**[1]**)** شرطُهُ[2]: **(الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا)** أي: المقدِّمتين؛ سواءٌ كانت كلِّيَّةً أو جزئيَّةً، **(وَأَنْ تُرَى**[3] **كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا)** أي: المقدِّمتين الصُّغرى أوِ الكبرى، فإن كانتِ الصُّغرى موجبةً كلِّيَّةً أنتجت مع الكبريات الأربع؛ لِوجود الشَّرطين فيها، وإن كانت موجبةً جزئيَّةً لم تُنتج إلَّا مع الكلِّيَّتين الكبرين، فضروبُهُ المنتجة ستَّةٌ:

١ - **الأوَّل**: من موجبتين كلِّيَّتين؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ»، والنَّتيجةُ: جزئيَّةٌ[4] وهي: «بَعْضُ الحَيَوَانِ جِسْمٌ».

---

(١) قوله: (والشَّكلُ الثَّالث) ويُشترط لإنتاجه شرطان:

الأوَّل: أن تكون المقدِّمة الصُّغرى موجبةً. والثَّاني: أن تكون إحدى المقدِّمتين كلِّيَّةً. اهـ «سحيمي».

(٢) قوله: (شرطُهُ) أي: بحسَب الكيف.

(٣) قوله: (وَأَنْ تُرَى) أي: وبحسب الكمِّ أن تُرى كلِّيَّةً... إلخ.

(٤) قوله: (جزئيَّةٌ) الصَّوابُ: «كلِّيَّةٌ» وهي: «كُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ».

والثَّاني: أنْ تكون إحدى المقدِّمتين كلِّيَّةً، فالصُّغرى إنْ كانت كلِّيَّةً أنتجت مع الكبرى بأحوالها الأربع، وإنْ كانت جزئيَّةً أنتجت مع الكبرى الكلِّيَّةِ موجبةً وسالبةً.

القول المسلم

هذا طريقُ الإسقاط، وإن شئت قلتَ على طريق الإثبات: قد شرطنا إيجاب الصُّغرى مع كلِّيَّة إحداهما، فإن كانت صغراه موجبةً كلِّيَّةً حصلَ الشَّرطُ بها، فتنتجُ مع الأربع كُبرياتٍ، وإن كانت موجبةً جزئيَّةً فلا تُنتجُ مع الجزئيَّتين كبريَين، ولكن تُنتجُ مع الكلِّيَّتين؛ أعني: السَّالبة والموجبة الكلِّيَّتين، فمجموعُ ذلك ستَّةٌ، ولا إنتاجَ لغيرها.

● فلنمثِّل للعقيم من الضُّروب، ثمَّ بالمنتج على سبيل ما تقدَّم في الشَّكلَين، **فأمَّا الضُّروب الَّتي عُقْمُها من عدم إيجاب الصُّغرى وهي ثمانيةٌ**:

١ - **فأوَّلها**: ما كانت صغراه سالبةً كلِّيَّةً مع كلِّيَّةٍ موجبةٍ؛ كقولك: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» فلا ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الفَرَسِ بِحَيَوَانٍ» الَّذي هو حقُّ الإنتاج؛ لأنَّها تتبَعُ السَّلب.

٢ - **وثانيها**: ما كانت صُغراه كذلك مع موجبةٍ جزئيَّةٍ؛ كقولك: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَبَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ» فلا ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الفَرَسِ بِحَيَوَانٍ» كما قبلَه.

٣ - **وثالثها**: ما كانت صغراه كذلك مع سالبةٍ كلِّيَّةٍ؛ كقولك: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِصَاهِلٍ» فلا ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الفَرَسِ بِصَاهِلٍ».

٤ - **ورابعها**: ما كانت صُغراه كذلك مع سالبةٍ جزئيَّةٍ.

٥ - **وخامسها**: كأوَّل هذه الأربعة مع تبديل الصُّغرى بجزئيَّتها.

القويسني

٢ - **الثَّاني**: من موجبةٍ كلِّيَّةٍ صغرى وسالبةٍ كلِّيَّةٍ كبرى؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، والنَّتيجةُ: سالبةٌ جزئيَّةٌ[1] وهي: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِحَجَرٍ».

٣ - **الثَّالث**: من موجبةٍ جزئيَّةٍ صغرى وموجبةٍ كلِّيَّةٍ كبرى؛ نحو: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ»، والنَّتيجةُ: موجبةٌ جزئيَّةٌ وهي: «بَعْضُ الإِنْسَانِ جِسْمٌ».

٤ - **الرَّابع**: من موجبةٍ كلِّيَّةٍ صغرى وموجبةٍ جزئيَّةٍ كبرى؛ نحو: «كُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ، وَبَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، والنَّتيجةُ: موجبةٌ جزئيَّةٌ وهي: «بَعْضُ الجِسْمِ إِنْسَانٌ».

---

(١) قوله: (جزئيَّةٌ) الصَّوابُ: «كلِّيَّةٌ»، ونتيجتها: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِحَجَرٍ».

● فالحاصلُ: ستَّةُ أضربٍ، وهي المنتجةُ من هذا الشَّكل:

١ - **الضَّربُ الأوَّلُ**: كلِّيَّتان موجبتان؛ كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» ينتجُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ».

القول المسلم

٦ - **وسادسها**: كثاني الأربعة، مع تبديل الصُّغرى بجزئيَّتها أيضاً.

٧ - **وسابعها**: كثالث الأربعة مع تبديل الصُّغرى أيضاً بجزئيَّتها.

٨ - **وثامنها**: كرابع الأربعة مع تَبديل صغراه بجزئيَّتها.

وعدمُ الإنتاج في هذه الأربعة الأخيرة معلومٌ من عدم إنتاج الأربعة الأُوَلِ؛ لأنَّ الأربع الأُوَل اشتملت على سالبةٍ كلِّيَّةٍ، وهي أخصُّ من الجزئيَّة، وقد عُلِمَ أنَّ ما لا يُنتِجُهُ الأخصُّ لا يُنتِجُهُ الأعمُّ؛ لأنَّ النَّتيجة لازمةٌ، وما لا يلزمُ الأخصَّ لا يلزمُ الأعمَّ، وقد نبَّهنا على هذا، ولا يخفى أنَّ ما تركَّب من جزئيَّتين من هذه الضُّروب يَعْقُمُ بالشَّرطين معاً، وما ليس كذلك يَعْقُمُ بالأوَّل فقط.

● **وأمَّا الضَّربان اللَّذان تَكمُلُ بهما العشرةُ العقيمةُ - وهما اللَّذان عُقمهما من عدم كلِّيَّة إحداهما -:**

١ - **فأوَّلهما**: ما كانت صغراه جزئيَّةً موجبةً مع جزئيَّةٍ موجبةٍ؛ كقولك: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَبَعْضُ الحَيَوَانِ فَرَسٌ» فلا ينتج: «بَعْضُ الإِنْسَانِ فَرَسٌ».

٢ - **وثانيهما**: ما كانت صغراه كذلك مع جزئيَّةٍ سالبةٍ؛ كقولك: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَلَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِنَاطِقٍ» فلا ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِنَاطِقٍ».

● هذا تمام الكلام على العشرة العقيمة من هذا الشَّكل، **وأمَّا السِّتَّةُ المنتجة:**

القويسني

٥ - **الخامس**: من موجبةٍ جزئيَّةٍ صغرى وسالبةٍ كلِّيَّةٍ كبرى؛ نحو: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِحَجَرٍ»، والنَّتيجةُ[1]: «لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ».

٦ - **السَّادس**: من موجبةٍ كلِّيَّةٍ صغرى وسالبةٍ جزئيَّةٍ كبرى؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِكَاتِبٍ»، والنَّتيجةُ: سالبةٌ جزئيَّةٌ[2] وهي: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِكَاتِبٍ».

---

(١) **قوله**: (والنَّتيجةُ) أي: والنَّتيجة سالبةٌ جزئيَّةٌ؛ نحو: «لَيْسَ... إلخ».

(٢) **قوله**: (والنَّتيجةُ: سالبةٌ جزئيَّةٌ... إلخ) فعُلِمَ أنَّ هذا الشَّكل لا يُنتج إلَّا الجزئيَّةَ؛ موجبةً في الثَّلاث الأُوَل، وسالبةً في الثَّلاث بعدها.

٢ - **الضَّربُ الثَّاني**: مُوجبتان والكبرى كلِّيَّةٌ، كقولنا: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» ينتجُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ».

٣ - **الضَّربُ الثَّالثُ**: موجبتان والصُّغرى كلِّيَّةٌ، كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الإِنْسَانِ نَاطِقٌ» ينتجُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ».

فهذه الأضربُ الثَّلاثةُ فيها النَّتيجةُ موجبةٌ جزئيَّةٌ.

٤ - **الضَّربُ الرَّابعُ**: كلِّيَّتان والكبرى سالبةٌ، والنَّتيجةُ سالبةٌ؛ كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ» ينتجُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ».

٥ - **الضَّربُ الخامسُ**: صغرى موجبةٌ جزئيَّةٌ وكبرى سالبةٌ كلِّيَّةٌ؛ كقولنا: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ» ينتجُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ».

القول المسلم

---

١ - **فأوَّلها**: ما كانت صغراه موجبةً كلِّيَّةً؛ كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» ينتج: «بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ».

ولم يُنتج كلِّيَّةً لصحَّة كون الأصغر أعمَّ منَ الأوسط المُساوي للأكبر كما في المثال، فلا يثبُتُ الأكبرُ لجميع الأصغر لكونه أعمَّ منه، ويتبيَّن بعكس الصُّغرى وهي موجبةٌ، فتنعكسُ جزئيَّةً، ويصيرُ إلى الأوَّل البيِّن الإنتاج.

٢ - **وثانيها**: ما كانت صُغراه كذلك مع موجبةٍ جزئيَّةٍ، كما في: «بَعْضُ النَّاطِقِ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» فينتج من الأوَّل: «بَعْضُ النَّاطِقِ حَيَوَانٌ»، ثمَّ تعكس هذه النَّتيجة إلى: «بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ» وهو المدَّعى.

٣ - **وثالثها**: ما كانت صغراه كذلك مع سالبةٍ كلِّيَّةٍ؛ كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِصَاهِلٍ»، فينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِصَاهِلٍ»، ويتبيَّن بعكس الصُّغرى إلى جزئيَّةٍ، فيعودُ إلى ضربٍ من الشَّكل الأوَّل هكذا: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِصَاهِلٍ» ينتج من الأوَّل: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِصَاهِلٍ» وهو المطلوب.

٤ - **ورابعها**: ما كانت صغراه كذلك مع سالبةٍ جزئيَّةٍ، كهذا المثال بتبديل كبراه بجزئيَّتها، فيصيرُ هكذا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِصَاهِلٍ»، فينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ

القويسني

- وخرج بـ«اشتراط إيجاب الصُّغرى»: ما لو كانت سالبةً كلِّيَّةً أو جزئيَّةً، فلا تنتج مع الكبريات الأربع، فهذه ثمانيةٌ كلُّها عقيمةٌ.

٦ - الضَّربُ السَّادسُ: موجبةٌ كلِّيَّةٌ صغرى وسالبةٌ جزئيَّةٌ كبرى؛ كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ» ينتجُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ».

فالنَّتيجةُ في هذه الأضرب الثَّلاثة سالبةٌ جزئيَّةٌ.

فعُلِمَ أنَّ هذا الشَّكل لا يُنتجُ إلَّا الجزئيَّة موجبةً في الثَّلاثة الأُوَل، وسالبةً في الثَّلاثة بعدها.

القول المسلم

بِصَاهِلٍ»، ويتبيَّنُ هذا بطريق الخُلْفِ لا بعكس في مُقدِّمتيه كما هو ظاهرٌ، فتقول: إذا صَدق القياسُ المذكور صدَقت نتيجتُهُ، وإلَّا صَدق نقيضُها وهو «كُلُّ حَيَوَانٍ صَاهِلٌ»، يُضَمُّ إلى صغرى القياس هكذا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ صَاهِلٌ» ينتج من الأوَّل: «كُلُّ إِنْسَانٍ صَاهِلٌ»، وهو نَقيض كبرى القياس المسلَّمةِ الصِّدقِ وهي «لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِصَاهِلٍ»، ونقيضُ الصَّادق كاذبٌ، ولا خَللَ إلَّا من نقيض النَّتيجة، فالنَّتيجةُ حقٌّ.

٥ - وخامسها: ما كانت صغراه جزئيَّةً موجبةً مع موجبةٍ كلِّيَّةٍ؛ كقولك: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» ينتج: «بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ»، ووجهُ إنتاجه الجزئيَّةَ ظاهرٌ، ويتبيَّنُ بعكس الصُّغرى فيصيرُ إلى الأوَّل.

٦ - وسادسها: ما كانت صغراه كذلك مع سالبةٍ كلِّيَّةٍ كقولك: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ»، ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِفَرَسٍ»، ويتبيَّنُ بعكس الصُّغرى أيضاً، فيعودُ للأوَّل، وهو ظاهرٌ.

وقد ظهر أنَّ ضروب الشَّكل الثَّالث لا تُنتجُ إلَّا جزئيَّةً كما هو ظاهرٌ ممَّا تقدَّم.

القويسني

- وبـ«اشتراط كلِّيَّة إحداهما»: ما لو كانتِ الصُّغرى موجبةً جزئيَّةً مع الجزئيَّتين الكبرَيين الموجبة والسَّالبة، فلا إنتاج لها، فهذان ضربان عقيمان، فجملةُ عقيم هذا الشَّكل: عشرةٌ، والمنتجُ منه: ستَّةٌ قد تقدَّمت.

(٩٢) وَرَابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْنْ إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينْ
(٩٣) صُغْرَاهُمَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّهْ

(٩٢ - ٩٣) - ويُشترطُ لإنتاج الشَّكل الرَّابع شرطٌ واحدٌ: وهو عدم اجتماع الخِسَّتَيْنِ؛ **إلَّا** في صورةٍ واحدةٍ، والمرادُ بـ«الخِسَّتين»: السَّلب والجزئيَّة، وعدمُ اجتماع الخِسَّتين صادقٌ بأربعة أضربٍ، ويُزادُ على ذلك الصُّورةُ المُستثناة.

القول المسلم

(٩٢ - ٩٣) - ثمَّ أشار إلى شرط الإنتاج في الشَّكل الرَّابع فقال: (وَ) **أمَّا شرطُ إنتاج** الشَّكل ال(رَّابِعِ) فهو (عَدَمُ جَمْعِ) أي: عدمُ اجتماع (الخِسَّتَيْنْ) فكلُّ ضربٍ اجتمعت فيه الخسَّتان من جنسٍ واحدٍ أو من جنسين؛ في مقدِّمةٍ واحدةٍ أو في مقدِّمتَين، فلا إنتاج له، (إِلَّا) إذا اجتمعتا (بِصُورَةٍ) من تلك الضُّروب السِّتَّة عشر، (فَ)إنَّ اجتماعَهُما (فِيهَا) أي: في تلك الصُّورة (يَسْتَبِينْ) الإنتاجُ، وتلكَ الصُّورة هي الضَّرب الَّذي (صُغْرَاهُمَا) أي: صغرى مقدِّمتيه (مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ) وتشملُ هذه الصُّورة أربعَ صُوَرٍ؛ لأنَّ الكبرى فيها إمَّا موجبةٌ كلِّيَّةٌ أو سالبةٌ كلِّيَّةٌ أو موجبةٌ جزئيَّةٌ أو سالبةٌ جزئيَّةٌ، ولكنْ لا يُنتجُ من هذه الأربع مع الموجبة الجزئيَّة صغرى إلَّا في الضَّرب الَّذي (كُبْرَاهُمَا) أي: كبرى مقدِّمتَيه (سَالِبَةٌ كُلِّيَّهْ) فما كانت كُبراه غيرَ ذلك لا إنتاج له.

القويسني

(٩٢ - ٩٣) - (وَرَابِعٌ) أي: وشكلٌ رابعٌ[١] شرطُهُ: (عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَينْ[٢]) من جنسٍ كـ: سالبتين أو جزئيَّتين، أو من جنسين كـ: سالبةٍ[٣] وجزئيَّةٍ[٤] ولو في مقدِّمةٍ واحدةٍ[٥].

● ومحلُّ هذا الشَّرط: إن لم تكن الصُّغرى موجبةً جزئيَّةً، فإن كانت موجبةً[٦] جزئيَّةً فشرطُهُ: كون الكبرى سالبةً كلِّيَّةً كما يأتي.

---

(١) قوله: (وشكلٌ رابعٌ) ويُشترط لإنتاجه شرطٌ واحدٌ وهو: عدم اجتماع الخسَّتين - وهي: السَّلب والجزئيَّة -؛ إلَّا في صورةٍ واحدةٍ، وهي مركَّبةٌ من موجبةٍ جزئيَّةٍ صغرى وسالبةٍ كلِّيَّةٍ كبرى؛ نحو: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِحَيَوَانٍ» والنَّتيجةُ: سالبةٌ جزئيَّةٌ وهي: «لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ».

(٢) قوله: (شرطُهُ: عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْنْ) أشار إلى أنَّ «عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْنِ» خبرُ مبتدأ محذوفٍ، لولا تقديرُهُ لم يستقِم الكلام.

(٣) قوله: (كـ: سالبة) «الكاف» للتَّمثيل.

(٤) قوله: (وجزئيَّةٍ) أو بالعكس.

(٥) قوله: (ولو في مقدِّمةٍ واحدةٍ) أي: سواءٌ كان الجمع في مقدِّمتين، أو في مقدِّمةٍ واحدةٍ.

(٦) قوله: (فإن كانت موجبةً) أي: الصُّغرى.

● فالأضرُبُ المنتجةُ من هذا الشَّكل خمسةٌ:

القول المسلم

فتقرَّر بهذا أنَّ ما كانت صغراه موجبةً جزئيَّةً من ضروب الشَّكل الرَّابع لا يُنتجُ منها إلَّا ما كانت كُبراه سالبةً كلِّيَّةً، وما لم تكن صغراه موجبةً جزئيَّةً لا يُنتجُ منها ما اجتمعت فيه الخسَّتان، فاشتراطُ عدم اجتِماع الخسَّتين إنَّما هو فيما لم تكن صغراه موجبةً جزئيَّةً، وهي اثنا عشر ضرباً.

وأمَّا ما كانت صُغراه موجبةً جزئيَّةً وهي أربعةٌ، فشرطُ إنتاجه أن تكون كُبراه سالبةً كلِّيَّةً، وخسَّةُ الكيف السَّلبُ، وخسَّةُ الكمِّ الجزئيَّةُ، فيَعْقُمُ بمقتضى ما شُرِطَ في الشَّكل الرَّابع أحدَ عشر، فيكون المُنتجُ خمسةً، وذلك أنَّا شرطنا في الضُّروب الَّتي صغراها موجبةٌ جزئيَّةٌ وهي أربعةٌ أن تكون الكبرى سالبةً كلِّيَّةً، فتسقُطُ الثَّلاثةُ وهي ما كانت كبراها كلِّيَّةً موجبةً أو جزئيَّةً موجبةً أو سالبةً جزئيَّةً، وشَرَطْنَا في الاثني عشر الباقيةِ أن لا تجتمعَ فيه الخِسَّتان، فإذا كانتِ الصُّغرى موجبةً كلِّيَّةً، لم تُنتِج مع السَّالبة الجزئيَّة؛ لاجتِماع الخسَّتين في كُبراها، هذا واحدٌ.

وإن كانتِ الصُّغرى سالبةً كلِّيَّةً لم تُنتج مع السَّالبتين، ولا مع الجزئيَّة الموجبة، هذه ثلاثةٌ إلى الواحد مجموعُهَا أربعةٌ.

وإن كانتِ الصُّغرى سالبةً جزئيَّةً لم تُنتج مع أربع كُبرياتٍ؛ لاجتِماع الخسَّتَين فيها بنفسها، فهذه أربعةٌ إلى أربعةٍ قبلها مجموعُهَا ثمانيةٌ، إلى الثَّلاثة الأُوَل الَّتي تَعْقُمُ عند كونِ الصُّغرى موجبةً جزئيَّةً، مجموعُ ذلك إحدى عشر ساقطةً، فتبقى خمسةٌ هي المنتجةُ، وهذا طريقُ الإسقاط.

القويسني

- فإن كانتِ الصُّغرى موجبةً كلِّيَّةً أنتجت مع غير السَّالبة الجزئيَّة الكبرى، وإن كانتِ الصُّغرى سالبةً كلِّيَّةً أنتجت مع الموجبة[1] الكلِّيَّة الكبرى، وإن كانت سالبةً جزئيَّةً لم تنتج[2]؛ لاجتماع الخسَّتين فيها، فحصل من ذلك أربعة أضربٍ: ثلاثةٌ مع الموجبة الكلِّيَّة الصُّغرى، وواحدٌ مع السَّالبة الكلِّيَّة الكبرى أيضاً.

وهذا ـ كما عرفت ـ في غير الصُّورة الَّتي استثناها المصنِّف بقوله: **(إلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينْ)** أي: يظهر فيها جمع الخسَّتين من جنسين في مقدِّمتين؛ **(صُغْرَاهُمَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّةْ، كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّةْ)** فعُلِم من ذلك أنَّ ضروبَه المنتجة خمسةٌ:

---

(١) قوله: (أنتجت مع الموجبة) أي: الصُّغرى.

(٢) قوله: (لم تنتج) أي: الصُّغرى.

١ - **الضَّربُ الأوَّلُ**: كلِّيَّتان موجبتان؛ كقولنا: «**كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ**» ينتج: «**بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ**».

القول المسلم

وأمَّا طريقُ الإثبات فتقولُ: إذا كانتِ الصُّغرى جزئيَّةً موجبةً لم تُنتج إلَّا مع السَّالبة الكلِّيَّة، هذا ضربٌ واحدٌ، وإن كانت موجبةً كلِّيَّةً أنتجت مع غير السَّالبة الجزئيَّة، وهي ثلاثةٌ، إلى واحدٍ المجموعُ أربعةٌ، وإن كانت سالبةً كلِّيَّةً لم تُنتج إلَّا مع الموجبةِ الكلِّيَّة، فهذا واحدٌ إلى أربعٍ المجموعُ خمسةٌ، وإن كانت سالبةً جزئيَّةً لم تُنتج مع شيءٍ.

فلنُمثِّل للعقيم منها على سبيل ما تقدَّم من كون ذلك في مادَّةٍ يتخلَّف فيها الإنتاج، ثمَّ المنتج، مع بيان وَجه إنتاجه.

● **أمَّا الضُّروب الأُوَلُ من العقيمة الَّتي صغراها موجبةٌ جزئيَّةٌ - وهي ثلاثةٌ -:**

١ - **فأوَّلها**: ما كانت كبراه مُوجبةً كلِّيَّةً؛ كقولك: «**بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ حَيَوَانٌ**» فلا ينتج: «بَعْضُ الإِنْسَانِ فَرَسٌ» الَّذي هو حقُّ الإنتاج.

٢ - **وثانيها**: ما كانت كبراه مُوجبةً جزئيَّةً، كما لو بدَّلتَ الكبرى في المثال بقولك: «**وَبَعْضُ الفَرَسِ حَيَوَانٌ**»، وعدم إنتاجه ظاهرٌ.

٣ - **وثالثها**: ما كانت كبراه سالبةً جزئيَّةً، كما لو بَدَّلت الكبرى في المثال بقولك: «**وَلَيْسَ بَعْضُ الجِسْمِ بِحَيَوَانٍ**» فلا ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِجِسْمٍ» وهو حقُّ الإنتاج؛ لأنَّ النَّتيجة تتبعُ الأخسَّ.

القويسني

١ - **الأوَّل**: من موجبتين كلِّيَّتين؛ نحو: «**كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ**»، والنَّتيجةُ: موجبةٌ جزئيَّةٌ وهي: «**بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ**».

٢ - **الثَّاني**: من موجبتين الصُّغرى كلِّيَّةٌ والكبرى جزئيَّةٌ؛ كقولنا: «**كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الجِسْمِ إِنْسَانٌ**»، والنَّتيجةُ: جزئيَّةٌ وهي: «**بَعْضُ الحَيَوَانِ جِسْمٌ**».

٣ - **الثَّالث**: من سالبةٍ كلِّيَّةٍ صغرى وموجبةٍ كلِّيَّةٍ كبرى؛ نحو: «**لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ**»، والنَّتيجةُ: سالبةٌ كلِّيَّةٌ وهي: «**لَا شَيْءَ مِنَ الفَرَسِ بِنَاطِقٍ**».

٤ - **الرَّابع**: من موجبةٍ كلِّيَّةٍ صغرى وسالبةٍ كلِّيَّةٍ كبرى؛ نحو: «**كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الفَرَسِ بِإِنْسَانٍ**»، والنَّتيجةُ: سالبةٌ جزئيَّةٌ وهي: «**لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِفَرَسٍ**».

٢ - **الضَّربُ الثَّاني**: موجبتان والصُّغرى كلِّيَّةٌ، كقولنا: «**كُلُّ إنسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ النَّاطِقِ إِنْسَانٌ**» ينتجُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ»، فالنَّتيجةُ في هذين الضَّربين: **موجبةٌ جزئيَّةٌ**.

٣ - **الضَّربُ الثَّالثُ**: كلِّيَّتان والكبرى موجبةٌ، كقولنا: «**لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ**» ينتجُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ نَاطِقٌ».

القول المسلم

● **وأمَّا الضُّروب العقيمةُ الَّتي ليست صُغراها موجبةً جزئيَّةً، وهي الَّتي عُقمُهَا مِن اجتماع الخسَّتَين**:

١ - **فأوَّلها**: ما كانت صغراه موجبةً كلِّيَّةً مع سالبةٍ جزئيَّةٍ؛ كقولك: «**كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ، وَلَيْسَ بَعْضُ الجِسْمِ بِإِنْسَانٍ**» فلا ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ النَّاطِقِ بِجِسْمٍ».

٢ - **وثانيها**: ما كانت صغراه سالبةً كلِّيَّةً مع مثلها؛ كقولك: «**لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الصَّاهِلِ بِإِنْسَانٍ**» فلا يُنتج: «لَيْسَ بَعْضُ الفَرَسِ بِصَاهِلٍ».

٣ - **وثالثها**: ما كانت صغراه كذلك وكبراه موجبةً جزئيَّةً، كما لو بدَّلتَ الكبرى بقولك: «وَبَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ» فلا ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الفَرَسِ بِحَيَوَانٍ».

٤ - **ورابعها**: ما كانت صغراه كذلك مع سالبةٍ جزئيَّةٍ، كما لو بدَّلتَ الكبرى بقولك: «وَلَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ» فلا ينتجُ: «لَيْسَ بَعْضُ الفَرَسِ بِحَيَوَانٍ».

٥ - **وخامسها**: ما كانت صغراه سالبةً جزئيَّةً مع موجبةٍ كلِّيَّةٍ؛ كقولك: «**لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ، وَكُلُّ نَاطِقٍ حَيَوَانٌ**» فلا ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِنَاطِقٍ».

٦ - **وسادسها**: ما كانت صغراه كذلك مع موجبةٍ جزئيَّةٍ، كما لو بدَّلتَ الكبرى في المثال بقولك: «وَبَعْضُ النَّاطِقِ حَيَوَانٌ»، فلا يُنتج: «لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِنَاطِقٍ».

٧ - **وسابعها**: ما كانت صغراه كذلك مع سالبةٍ كلِّيَّةٍ؛ كقولك: «**لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِصَاهِلٍ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الفَرَسِ بِإِنْسَانٍ**»، فلا ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ الصَّاهِلِ بِفَرَسٍ».

٨ - **وثامنها**: ما كانت صغراه كذلك مع سالبةٍ جزئيَّةٍ، كما لو بدَّلتَ الكبرى بقولك: «**لَيْسَ بَعْضُ الفَرَسِ بِإِنْسَانٍ**»، فلا ينتج كما قبله: «لَيْسَ بَعْضُ الصَّاهِلِ بِفَرَسٍ».

القويسني

٥ - **الخامس ـ وهو صورة الاستثناء ـ: من موجبةٍ جزئيَّةٍ صغرى وسالبةٍ كلِّيَّةٍ كبرى؛ نحو: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِحَيَوَانٍ»، والنَّتيجةُ: سالبةٌ جزئيَّةٌ وهي: «لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»**.

٤ - **الضَّربُ الرَّابعُ**: كلِّيَّتان والكبرى سالبةٌ، كقولنا: **«كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ»** ينتجُ: **«بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ»**.

القول المسلم

وهذا تمامُ أمثلة العقيم من الضُّروب السِّتَّةَ عشر، وهو أحد عشر، وقد مثَّلنا بها مرتَّبةً على ما ينبغي لها منَ التَّقديم والتَّأخير، بأن قدَّمنا ما فيه الإيجابُ الكلِّيُّ، ثمَّ الجزئيُّ، ثمَّ السَّلبُ الكلِّيُّ، ثمَّ الجزئيُّ، وكذلك فَعلنا في العقيم من غير هذا الشَّكل.

● وبقي خمسةٌ منتجةٌ، فَلنمثِّل بها على ما ينبغي لها من التَّرتيب كما فعلنا في مُنتج ما قبلَهُ، وذلك بتقديم ما فيه الإيجاب الكلِّيُّ ثمَّ الجزئيُّ، ثمَّ السَّلبُ الكلِّيُّ ثمَّ الجزئيُّ، إلَّا ما فيه إنتاجُ السَّلب الكلِّيِّ، فهو مقدَّمٌ على ما فيه إنتاجُ الإيجاب الجزئيِّ كما تقدَّم في الشَّكل الثَّاني والأوَّل، فنقول:

١ - **أوَّلُ** المنتج ما تركَّب من سالبةٍ كلِّيَّةٍ صغرى مع موجبةٍ كلِّيَّةٍ كبرى؛ كقولك: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ»، ينتج: «لَا شَيْءَ مِنَ الفَرَسِ بِنَاطِقٍ»، وبيانُهُ بعكس الصُّغرى كنفسها، فيعودُ إلى ضربٍ من الشَّكل الثَّاني، وقد تقدَّم وجهُ إنتاجه.

٢ - **وثانيها**: ما كانت صغراه موجبةً كلِّيَّةً مع سالبةٍ كلِّيَّةٍ؛ كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الفَرَسِ بِإِنْسَانٍ»، ينتج سالبةً جزئيَّةً وهي: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِفَرَسٍ»، وبيانُهُ بعكس كلٍّ من المقدِّمتين فيعود إلى ضربٍ من الأوَّل، وهو ما كانت صغراه موجبةً جزئيَّةً، أو بعكس الصُّغرى فيعود إلى ضربٍ من الثَّاني كذلك، وقد تقدَّم بيانُه.

٣ - **وثالثها**: ما كانت صغراه كذلك مع موجبةٍ كلِّيَّةٍ؛ كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ».

٤ - **ورابعها**: ما كانت صغراه كذلك مع موجبةٍ جزئيَّةٍ، كما لو بدَّلتَ الكبرى بقولك: «بَعْضُ الجِسْمِ إِنْسَانٌ»، وبيانُهُ بعكس ترتيب المقدِّمتين بتقديم الكبرى على الصُّغرى ثمَّ عكس النَّتيجة لصيرورة الأصغر أكبرَ والعكس، فيرجعُ إلى ضربين من الأوَّل، فيُنتجان: «بَعْضُ الإِنْسَانِ جِسْمٌ»، ثمَّ يُعْكَسُ إلى «بَعْضُ الحَيَوَانِ جِسْمٌ»، وهو المطلوب.

٥ - **وخامسها**: ما كانت صغراه موجبةً جزئيَّةً مع سالبةٍ كلِّيَّةٍ؛ كقولك: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الفَرَسِ بِإِنْسَانٍ»، ينتج سالبةً جزئيةً وهي: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِفَرَسٍ»، وبيانُهُ بعكس كلٍّ من المقدِّمتين، فيعودُ إلى الأوَّل، وهو ظاهرٌ.

القويسني

- وخرج بـ«اشتراط عدم جمع الخسَّتين» - إن لم تكن الصُّغرى موجبةً جزئيَّةً والكبرى سالبةً كلِّيَّةً -: ما لو اجتَمعا، فلا إنتاج، وذلك صادقٌ بكون الصُّغرى موجبةً كلِّيَّةً والكبرى سالبةً

٥ - الضَّربُ الخامسُ: موجبةٌ جزئيَّةٌ صغرى وسالبةٌ كلِّيَّةٌ كبرى ـ كما ذكره المصنِّف ـ؛ كقولنا: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ» ينتجُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ».

القول المسلم

● واعلَم أنَّ من عادتهم أن يَضعُوا هنا شكلاً مربَّعاً فيه أربعُ طبقاتٍ، وكلُّ طبقةٍ تتضمَّنُ ضروب أحدِ الأشكال الأربعةِ مكتوباً على كلِّ طبقةٍ تسميةُ ضروب أيِّ شكلٍ هي له، ويُقدِّمون المنتج ثمَّ العقيمَ تحتهُ، ويُميِّزون كلَّ أربعةٍ متناسبةٍ بخطٍّ يَحولُ بينها وبين غيرها، ويكتبون على العقيم حرف «العين»، وعلى المنتج حرفَ «التَّاء»، ويكونُ التَّمثيلُ بحروف الهجاء، ونحن بيَّنَّا العقيم بتخلُّف الإنتاج في موادِّ ذلك والمنتجَ بدليله، ومثَّلنا بالموادِّ تقريباً، ورأينا أن نَضع ذلك الشَّكل ولو كان مستغنًى عنه بعد إدراك المُنتج من غيره؛ لِتحضر بمرأى العين لِمريد إحضار الضُّروب من كلِّ شكلٍ، وهذه صورتُهُ:

«ضروب الشَّكل الأوَّل»

كل «ج ب»	وكل «ب أ»	منتج	لا شيء من «ج ب»	وكل «ب أ»	عقيم
كل «ج ب»	ولا شيء من «ب أ»	منتج	لا شيء من «ج ب»	ولا شيء من «ب أ»	عقيم
كل «ج ب»	وبعض «ب أ»	عقيم	لا شيء من «ج ب»	وبعض «ب أ»	عقيم
كل «ج ب»	وليس بعض «ب أ»	عقيم	لا شيء من «ج ب»	وليس بعض «ب أ»	عقيم
بعض «ج ب»	وكل «ب أ»	منتج	ليس بعض «ج ب»	وكل «ب أ»	عقيم
بعض «ج ب»	ولا شيء من «ب أ»	منتج	ليس بعض «ج ب»	ولا شيء من «ب»	عقيم
بعض «ج ب»	وبعض «ب أ»	عقيم	ليس بعض «ج ب»	وبعض «ب أ»	عقيم
بعض «ج ب»	وليس بعض «ب أ»	عقيم	ليس بعض «ج ب»	وليس بعض «ب أ»	عقيم

القويسني

جزئيَّةً، وبكون الصُّغرى سالبةً كلِّيَّةً والكبرى غير الموجبة الكلِّيَّة[١]، وبكون الصُّغرى سالبةً جزئيَّةً مع الكبرَيات الأربع[٢]، فهذه ثمانيةٌ كلُّها عقيمةٌ.

(١) قوله: (غير الموجبة الكلِّيَّة) بأن كانت موجبةً جزئيَّةً أو سالبةً جزئيَّةً أو سالبةً كلِّيَّةً، فهذه ثلاث صورٍ، والرَّابعةُ المتقدِّمة هي: كون الصُّغرى موجبةً كلِّيَّةً والكبرى سالبةً جزئيَّةً.

(٢) قوله: (مع الكبريات الأربع) وهي إمَّا موجبةٌ كلِّيَّةٌ أو جزئيَّةٌ أو سالبةٌ كلِّيَّةٌ أو جزئيَّةٌ، فضروبُ الأشكال الأربعة: أربعةٌ وستون ضرباً، فالمنتج منها: تسعة عشر، والعقيمُ منها: خمسة وأربعون؛ كما عُلِم ممَّا تقدَّم في كلِّ شكلٍ.

فعُلِمَ أنَّ النَّتيجةَ في الضَّربين الأولين: الإيجابُ الجزئيُّ، وفي الأخيرَيْن: السَّلبُ الجزئيُّ، وفي الثَّالث: السَّلبُ الكلِّيُّ.

القول المسلم

«ضروب الشَّكل الثَّاني»

كل «ج ب»	وكل «أ ب»	عقيم	لا شيء من «ج ب»	وكل «أ ب»	منتج
كل «ج ب»	ولا شيء من «أ ب»	منتج	لا شيء من «ج ب»	ولا شيء من «أ»	عقيم
كل «ج ب»	وبعض «أ ب»	عقيم	لا شيء من «ج ب»	وبعض «أ ب»	عقيم
كل «ج ب»	وليس بعض «أ ب»	عقيم	لا شيء من «ج ب»	وليس بعض «أ ب»	عقيم
بعض «ج ب»	وكل «أ ب»	عقيم	ليس بعض «ج ب»	وكل «أ ب»	منتج
بعض «ج ب»	ولا شيء من «أ ب»	منتج	ليس بعض «ج ب»	ولا شيء من «أ ب»	عقيم
بعض «ج ب»	وبعض «أ ب»	عقيم	ليس بعض «ج ب»	وبعض «أ ب»	عقيم
بعض «ج ب»	وليس بعض «أ ب»	عقيم	ليس بعض «ج ب»	وليس بعض «أ ب»	عقيم

«ضروب الشَّكل الثَّالث»

كل «ب ج»	وكل «ب أ»	منتج	لا شيء من «ب ج»	وكل «ب أ»	عقيم
كل «ب ج»	ولا شيء من «ب أ»	منتج	لا شيء من «ب ج»	ولا شيء من «ب أ»	عقيم
كل «ب ج»	وبعض «ب أ»	منتج	لا شيء من «ب ج»	وبعض «ب أ»	عقيم
كل «ب ج»	وليس بعض «ب أ»	منتج	لا شيء من «ب ج»	وليس بعض «ب أ»	عقيم
بعض «ب ج»	وكل «ب أ»	منتج	ليس بعض «ب ج»	وكل «ب أ»	عقيم
بعض «ب ج»	ولا شيء من «ب أ»	منتج	ليس بعض «ب ج»	ولا شيء من «ب»	عقيم
بعض «ب ج»	وبعض «ب أ»	عقيم	ليس بعض «ب ج»	وبعض «ب أ»	عقيم
بعض «ب ج»	وليس بعض «ب أ»	عقيم	ليس بعض «ب ج»	وليس بعض «ب أ»	عقيم

القزويني

- وبـ«اشتراط كون الكبرى سالبةً كلِّيَّةً» - فيما إذا كانتِ الصُّغرى موجبةً جزئيَّةً -: ما لو كانتِ الكبرى غير السَّالبة الكلِّيَّة، بأن كانت موجبةً كلِّيَّةً أو جزئيَّةً أو سالبةً جزئيَّةً، فلا إنتاجَ حينئذٍ، فهذه ثلاثة أضرُبٍ عقيمةٌ أيضاً، فجملةُ عقيم هذا الشَّكل: أحد عشر.

ودليلُ إنتاج الشَّكل الثَّاني خصوصَ السَّلب، وإنتاجِ الثَّالث خصوصَ الجزئيَّة، وإنتاجِ الرَّابع ما تقدَّم في المطوَّلات.

القول المسلم

«ضروب الشَّكل الرَّابع»

كل «ب ج»	وكل «أ ب»	منتج	لا شيء من «ب ج»	وكل «أ ب»	منتج
كل «ب ج»	ولا شيء من «أ ب»	منتج	لا شيء من «ب ج»	ولا شيء من «أ ب»	عقيم
كل «ب ج»	وبعض «أ ب»	منتج	لا شيء من «ب ج»	وبعض «أ ب»	عقيم
كل «ب ج»	وليس بعض «أ ب»	عقيم	لا شيء من «ب ج»	وليس بعض «أ ب»	عقيم
بعض «ب ج»	وكل «أ ب»	عقيم	ليس بعض «ب ج»	وكل «أ ب»	عقيم
بعض «ب ج»	ولا شيء من «أ ب»	منتج	ليس بعض «ب ج»	ولا شيء من «أ ب»	عقيم
بعض «ب ج»	وبعض «أ ب»	عقيم	ليس بعض «ب ج»	وبعض «أ ب»	عقيم
بعض «ب ج»	وليس بعض «أ ب»	عقيم	ليس بعض «ب ج»	وليس بعض «أ ب»	عقيم

القويسني

• ثمَّ قال:

• (٩٤) فَمُنْتِجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَةُ ... كَالثَّانِ ثُمَّ ثَالِثٌ فَسِتَّةُ

(٩٥) وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا ... وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتِجَا

(٩٤ - ٩٥) - **أقول**: هذا نتيجةُ ما تقدَّم من الشُّروط، وهو ظاهرٌ غنيٌّ عنِ الشَّرح، غيرَ أنَّ المصنِّف لم يُبيِّن ما تركَّب منه هذه الضُّروبُ المنتجةُ من الأشكال الأربعة، وقد بيَّنتُها في «الشَّرح»، وقد كُنتُ نظمتُ ذلك في أبياتٍ، فلنذكرها هنا؛ لتسهُلَ الإحاطةُ بحفظها، وهي هذه:

القول المسلم

(٩٤ - ٩٥) - وقد عُلِمَ ممَّا تقرَّر في شرط الإنتاج في الأشكال الأربعة كما هو ظاهرٌ في أضرب كلٍّ من هذا المربَّع، أنَّ المُنتج منَ الضُّروب السِّتَّة عشر للأوَّل أربعةٌ، وكذا الثَّاني، وأنَّ الثَّالث تُنتجُ له ستَّةٌ، وأنَّ الرَّابع تُنتجُ له خمسةٌ، وإلى ذلك أشار بقوله: (**فَمُنْتِجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَةٌ**) أضربٍ كما عُلِم ممَّا تقدَّم، (**كَالثَّانِ**) أي: كما أنَّ المنتج للثَّاني منَ الأشكال أربعةُ أضربٍ، (**ثُمَّ**) نقول: وأمَّا (**ثَالِثٌ**) الأشكال (**فَـ**) منتجٌ له (**سِتَّةُ**) أضربٍ، (**وَ**) أمَّا (**رَابِعٌ**) تلك الأشكال (**بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا**) أي: فاختصَّ بإنتاج خمسة أضربٍ، ولتضمُّن أنتجَ معنى اختصَّ عدَّاهُ بـ«الباء».

(**وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ**) من ضروب كلِّ شكلٍ (**لَنْ يُنْتِجَا**) كما عُلِمَ من شرط الإنتاج، وعُلِم بتخلُّف استلزامه للنَّتيجة حسَبما بيَّنَّا ذلك فيما تقدَّم بما أغنى عن إعادته.

القويسني

(٩٤ - ٩٥) - وقد أشار المصنِّف إلى منتج كلِّ شكلٍ، ويُعلم منه عقيمُه بأنَّ ضروب كلِّ شكلٍ بحسَب القسمة العقليَّة ستَّة عشر؛ من ضرب الصُّغريات الأربع الموجبات والسَّالبات في الكبريات الأربع كذلك، فإذا ذكر منتجها عُلِم أنَّ الباقي من السِّتَّة عشر عقيمٌ، فقال:

(**فَمُنْتِجٌ لِأَوَّلٍ**) أي: فالمنتجُ للشَّكل الأوَّل: (**أَرْبَعَةٌ كَالثَّانِ**) أي: وهو كالثَّاني، فيكون منتجه: أربعة، وعقيمُ كلٍّ منهما: اثني عشر.

(**ثُمَّ ثَالِثٌ، فَـ**) منتجه: (**سِتَّةٌ**[1]) وعقيمه: عشرةٌ.

(**وَ**) شكلٌ (**رَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا**) أي: أنتج خمسةً، فعقيمه: أحد عشر.

(**وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ**) من الضُّروب الَّتي لم تَستوف شروط الإنتاج (**لَنْ يُنْتِجَا**) أي: بل هو عقيمٌ، وقد تقدَّم بيان ذلك مستوفىً في كلِّ شكلٍ.

---

(١) قوله: (فمنتجُهُ ستَّةٌ) أشار إلى أنَّ «ستَّةٌ» خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ.

وَمُنْتِجٌ مِنْ أَوَّلِ الأَشْكَالِ أَرْبَعَةٌ، خُذْهَا عَلَى التَّوَالِي:
«كُلٌّ فَكُلٌّ مُنْتِجٌ: كُلًّا»، «وَإِنْ يَلِيهِ لَا شَيْءَ: فَلَا شَيْءَ» فَمِنْ
«بَعْضٌ فَكُلٌّ نُتْجُهُ: بَعْضٌ»، «وَمَا بَعْضٌ فَلَا يُنْتِجُ: لَيْسَ»، فَاعْلَمَا
وَالثَّانِ أَيْضاً أَرْبَعٌ: «كُلٌّ فَلَا» «وَعَكْسُهُ» نَتْجُهُمَا: «لَا»، فَاعْقِلَا
«بَعْضٌ فَلَا»، «وَلَيْسَ كُلٌّ»: لَهُمَا لَيْسَ نَتِيجَةٌ، فَكُنْ مُسْتَفْهِمَا
وَثَالِثٌ سِتٌّ، وَهِيْ: «كُلٌّ فَكُلْ» «بَعْضٌ فَكُلٌّ»، «عَكْسُهُ»: «بَعْضٌ» فَقُلْ
«كُلٌّ فَلَا»، «بَعْضٌ فَلَا»، «كُلٌّ فَفِيْ بِلَيْسَ» فِيهَا النُّتْجُ: «لَيْسَ» فَاقْتَفِ
وَرَابِعٌ خَمْسٌ وَهِيْ: «كُلٌّ فَكُلْ» «كُلٌّ فَبَعْضٌ»: «بَعْضُ» نُتْجٍ، لَا تَحُلْ
«لَا كُلُّ: لا»، «وَالعَكْسُ»: «لَيْسَ»، «بَعْضُ لا» يُنْتِجُ: «لَيْسَ»، فَافْهَمَنْ وَحَصِّلَا

وقدِ اقتصرتُ في بعض الأبيات على «لَا» من «لَا شَيْءَ»، و«لَيْسَ» من «لَيْسَ بَعْضُ»، وأشرتُ لـ«الموجبة الكلِّيَّة» بـ: «كُلٌّ»، ولـ«الجزئيَّة» بـ: «بَعْضٍ»، ومَن فَهِمَ ما قدَّمته في الشَّرح فَهِمَ معنى هذه الأبيات.

وبِفَهمك الضُّروبَ المنتجة من الأشكال الأربعة تفهمُ أنَّ ما عداها من الضُّروب الَّتي تُتصوَّرُ في كلِّ شكلٍ عقيمٌ، وقد وضعوا لذلك جدولاً في المطوَّلات يُعرفُ منه العقيمُ من غيره، واللَّبيبُ يقدرُ على استخراج ذلك الجدول من فَهْمِه ما تقدَّم، والله أعلمُ.

القول المسلم

القويسني

● ثمَّ قال:

● (٩٦) وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ الأَخَسَّ مِنْ تِلْكَ المُقَدِّمَاتِ هَكَذا زُكِنْ

(٩٧) وَهَذِهِ الأَشْكَالُ بِالحَمْلِيِّ مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ

(٩٨) وَالحَذْفُ فِي بَعْضِ المُقَدِّمَاتِ أَوِ النَّتِيجَةِ لِعِلْمٍ آتِ

(٩٩) وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ لِمَا مِنْ دَوْرٍ اَوْ تَسَلْسُلٍ قَدْ لَزِمَا

(٩٦) - أقولُ: **الخِسَّةُ**: السَّلبُ والجزئيَّةُ، والشَّرفُ: الإيجاب والكلِّيَّة.

فإذا اشتملت مقدِّماتُ القياس على خِسَّةٍ، فالنَّتيجةُ تابعةٌ لذلك:

- فخسَّةُ السَّلب وُجِدت في الضَّرب الثَّاني من الشَّكل الأوَّل في المقدِّمة الثَّانية، ولذلك كانتِ النَّتيجةُ: سالبةً كلِّيَّةً.

- وخسَّةُ الجزئيَّة في الضَّرب الثَّالث منه في المقدِّمة الأُولى، ولذلك كانتِ النَّتيجةُ: موجبةً جزئيَّةً.

القول المسلم

(٩٦) - ثمَّ نبَّه على أنَّ النَّتيجة تتبعُ في الكمِّ والكيف أخسَّهُمَا - وقد تقدَّم أنَّ خِسَّةَ الكيفِ السَّلبُ، وخسَّةَ الكمِّ الجزئيَّةُ - بقوله: (**وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ**) في كيفِها وكمِّها (**الأَخَسَّ مِنْ تِلْكَ المُقَدِّماتِ**) أي: تتبَعُ النَّتيجةُ المقدِّمة المشتملةَ على أخسِّ الكمِّ وأخسِّ الكيف؛ سواءٌ كانا في مقدِّمةٍ واحدةٍ أو في مقدِّمتَين، وإطلاقُ المقدِّمات على المقدِّمتَين من باب إطلاق الجمع على المثنَّى، وقرَّبهُ هنا على ما فيه من الخلاف صحَّةُ كونِ القياس من ثلاثِ مقدِّماتٍ كما يأتي.

القويسني

(٩٦) - (**وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ الأَخَسَّ**[1] **مِنْ تِلْكَ المُقَدِّماتِ**) أي: من مقدِّمتي القياس، وهو ما فيه سلبٌ أو جزئيَّةٌ.

- فإذا كانت إحدى المقدِّمتين سالبةً كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ النَّاطِقِ بِصَاهِلٍ» كانتِ النَّتيجةُ سالبةً وهي: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِصَاهِلٍ».

- وإن كانت إحدى المقدِّمتين جزئيَّةً كقولنا: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ»، كانت النَّتيجةُ جزئيَّةً وهي: «بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ».

(١) قوله: (وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ) أي: في جميع الأشكال الاقترانيَّة. وقوله: (الأَخَسَّ) أي: الخسيسَ من تلك المقدِّمات، وما ألطف ما قيل:

إِنَّ الزَّمَانَ لَتَابِعٌ لِلأَنْذَلِ تَبَعَ النَّتِيجَةِ لِلأَخَسِّ الأَرْذَلِ

- واجتمعَ الخِسَّتان في الضَّرب الرَّابع منه: الجزئيَّةُ في المقدِّمة الأُولى، والسَّلبُ في الثَّانية، ولذلك كانتِ النَّتيجةُ: سالبةً جزئيَّةً.

وقوله: (زُكِن) بمعنى: «عُلِم».

القول المسلم

(هَكَذا زُكِنْ) أي: هكذا عُلِم في أمر النَّتيجة، بمعنى أنَّ مَن تتبَّعَ وجه الإنتاج عَلِمَ أنَّ النَّتيجةَ لا تكونُ إلَّا تابعةً للأخسِّ أينَما كان، وقد بيَّنَّا وجهَ الإنتاجِ فيما تقدَّم، فيُعلَمُ به ما ذُكِرَ.

أيضاً الوَسطُ هو الَّذي يُوصِلُ نسبةَ الأكبر إلى ألاصغر ثبوتاً أو نفياً، وهو في الضُّروب المنتجة إمَّا ثابتٌ للأصغر ثابتٌ له الأكبرُ كما في الشَّكل الأوَّل، أو هما ثابِتان له كما في الثَّالث، أو أحدُهُما ثابتٌ له وهو ثابتٌ للآخَر كما في الرَّابع، فيَلزمُ ثبوتُ أحدهما للآخر لاجتماعِهما فيه.

ولذلك يُقال: ضابطُ إيجاب النَّتيجة إيجابُ المقدِّمتين معاً، وإمَّا أن يقع بينه وبين أحدهما سلبٌ وبينه وبين الآخَر ثبوتٌ؛ إذ لا يقع إنتاجٌ عند وقوع السَّلب بينه وبينهما معاً؛ إذ لا تُنتِجُ السَّالبتان معاً، فيلزمُ استلزامُ ثبوتِ أحدهما ثبوتَهُ والآخرِ نفيَهُ، فيَلزم تنافيهما؛ أعني: الأكبر والأصغر؛ لتنافي لازمَيهما وهما سلبُ الأوسط وثبوتُهُ، وإذا تحقَّق تنافيهما كان المحقَّقُ سلبَ الأكبر عنِ الأصغر؛ إذ لا معنى لإثباته له مع أنَّ المحقَّق تنافيهما، فالسَّلب متى وُجِد في إحدى المقدِّمتين أوجب التَّنافي، فلا يُنتجُ ذلك الضَّربُ إلَّا السَّلب، ولِذلك يقال: ضابطُ سلب النَّتيجة وجودُ السَّلب في إحدى المقدِّمتين.

وأمَّا اتِّباعُهُ للجزئيَّة فالقياسُ لا يشهدُ بالحكم سلباً وإثباتاً إلَّا لِمَا وُجد فيه، فإذا كان الموجود في بعض المحكوم عليه لم يتعدَّ الحكمُ على وجه التَّيقُّن إلَّا لذلك البعض، وقد تُتُبِّعَ ما وُجِدَ فيه الإنتاج الكلِّيُّ فوُجِدَ في كلِّ ضربٍ كان فيه الأصغرُ موضوعاً للأوسط على وجه العموم، إمَّا بالفعل كما في بعض ضروب الأوَّل والثَّاني، وإمَّا بالقوَّة كما إذا كان الأوسطُ هو الموضوع إلَّا أنَّه في سالبةٍ كلِّيَّةٍ؛ لأنَّها تنعكسُ كنفسها، فيلزمُ عند العكس صيرورتُهُ موضوعاً للأوسط على وجه العموم كما في ضربٍ من الرَّابع، وهو ما كانت صغراه سالبةً كلِّيَّةً وكبراه موجبةً كلِّيَّةً، وقد عُلِمَ أنَّ الشَّكل الأوَّل والثَّاني لا تكون كبراهما إلَّا كلِّيَّةً، وهذا الضَّربُ من الرَّابع كبراه كلِّيَّةً، ولِذلك يقال: ضابطُ إنتاج الكلِّيَّة عمومُ وضعِ الأصغر للأوسط بالفعل أو بالقوَّة، مع كلِّيَّة الكبرى، إلَّا أنَّ قَيْدَ كلِّيَّة الكبرى، إنَّما يُزَادُ لزيادة البيان؛ لأنَّ العموم المذكور قد علمتَ أنَّه لا يُتصوَّرُ إلَّا فيما كانت كبراه كلِّيَّةً، فافهَم.

القويسني

(هَكَذا زُكِنْ) أي: عُلِم.

(٩٧) وَهَـذِهِ الأَشْـكَـالُ بِـالـحَـمْـلِـيِّ   مُـخْـتَـصَّـةٌ وَلَـيْـسَ بِـالـشَّـرْطِـيِّ

(٩٧) - ثمَّ إنَّ هذه الأشكالَ الأربعة خاصَّةٌ بالقياس الحمليِّ، أي: ما تركَّب من القضايا الحمليَّة، ولا تكونُ في القياس الشَّرطيِّ، أي: ما تركَّبَ من القضايا الشَّرطيَّة، على ما ذهب إليه المصنِّفُ تبعاً لبعض المناطقة، والَّذي عليه المحقِّقون منهم: أنَّه يكونُ في المركَّب من القضايا الشَّرطيَّة أيضاً؛ نحو: «إِنْ كَانَ هَذَا إِنْسَاناً فَهُوَ حَيَوانٌ، وَكُلَّمَا كَانَ حَيَواناً فَهُوَ حَسَّاسٌ» ينتجُ: «إِنْ كَانَ إِنْسَاناً فَهُوَ حَسَّاسٌ».

القول المسلم

(٩٧) - ثمَّ نبَّه على أنَّ الأشكال الأربعة لا تكون في القياس الشَّرطيِّ، وإنَّما تكون في الحمليِّ فقال: (وَهَذِهِ الأَشْكَالُ بِالحَمْلِيِّ، مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ) أي: هذه الأشكالُ الأربعة مختصَّةٌ بالقياس الحمليِّ، ولا تُتَصوَّرُ في القياس الشَّرطيِّ؛ بمعنى: أنَّها لا تَتركَّب إلَّا من القضايا الحمليَّة، ولا يُتصوَّرُ تركُّبُها من القضايا الشَّرطيَّة وحدها، ولا مع حمليَّةٍ.

● وكونُها مختصَّةً بالحمليِّ ذكَره ابن الحاجب وتبعَهُ النَّاظم كغيره، مع أنَّها تُتصوَّرُ في القياس الشَّرطيِّ، لا سيَّما المركَّب من متَّصلتَين، فإنَّ الأشكال ظاهرةٌ فيه، فإذا كان الحدُّ الوسط تالياً في الصُّغرى مقدَّماً في الكبرى فهو الأوَّل؛ كقولك: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً كان حيواناً، وَكُلَّمَا كَانَ حَيَوَاناً كَانَ جِسْماً».

وإذا كان تالياً فيهما فهو الثَّاني؛ كقولك: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً كَانَ حَيَوَاناً، وَلَيْسَ البَتَّةَ إِذَا كَانَ حَيَوَاناً كَانَ حَجَراً».

وإذا كان مقدَّماً فيهما فهو الثَّالث؛ كقولك: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً كَانَ حَيَوَاناً، وَكُلَّمَا كَانَ إِنْسَاناً كَانَ نَاطِقاً».

القويسني

(٩٧) - (وَهَذِهِ الأَشْكَالُ[١] بِالحَمْلِيِّ[٢]) أي: وهذه الأشكالُ الأربعة (مُخْتَصَّةٌ) بالحمليِّ من القضايا، (وَلَيْسَ) ما ذكر من الأشكال الأربعة (بِالشَّرْطِيِّ[٣]) وهذا رأيٌ ضعيفٌ، **والصَّحيحُ:**

---

(١) قوله: (وَهَذِهِ الأَشْكَالُ... إلخ) تصريحٌ بما عُلِمَ من قوله: «وَاخْتَصَّ بِالحَمْلِيَّه»؛ لأنَّ الجنس إذا اختصَّ بشيءٍ اختصَّت به أنواعُهُ. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥٠٤).

(٢) قوله: (بِالحَمْلِيِّ) قال في «الكبير»: أي: بالحمليَّة، واللَّام للجنس، ولم يؤنِّث لتأوُّلها ـ أي: القضيَّة ـ بالقول. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥٠٤).

(٣) قوله: (بِالشَّرْطِيِّ) أي: كائناً بالشَّرطيِّ؛ أي: فيه.

(٩٨) وَالحَذْفُ فِي بَعْضِ المُقَدِّمَاتِ ... أَوِ النَّتِيجَةِ لِعِلْمٍ آتِ

(٩٨) - ثمَّ إنَّه يصحُّ حَذْفُ إحدى المقدِّمتين: **الأُولى أوِ الثَّانية، أوِ النَّتيجة؛ للعِلْم بالمحذوف:**

- فَمِن حَذْفِ المقدِّمة الأُولى قولُك: «النَّبَّاشُ آخِذٌ لِلمَالِ خُفْيَةً، وَكُلُّ آخِذٍ لِلمَالِ خُفْيَةً سَارِقٌ، وَكُلُّ سَارِقٍ تُقْطَعُ يَدُهُ»، فقولنا: «وَكُلُّ سَارِقٍ . . . إلخ» كبرى لصغرى محذوفةٍ وهي: «النَّبَّاشُ سَارِقٌ».

القول المسلم

وإذا كان مقدَّماً في الصُّغرى تالياً في الكُبرى فهو الرَّابع؛ كقولك: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً كَانَ حَيَواناً، وَكُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ نَاطِقاً كَانَ إِنْسَاناً».

والعُذرُ للنَّاظم فيما ذكر كما اعتُذر عن غيره: أنَّ استعمال الأقيسة الشَّرطيَّة قليلٌ، ولم تُذكَر في كتب الأقدَمين، فعُدَّتِ الأشكالُ منها كالعدم.

(٩٨) - ثمَّ إنَّه قد يُذكَرُ الدَّليل مُنتِجاً من غير تركُّبٍ من المقدِّمتين، فقد يُتوهَّمُ عدم اشتراط التَّركُّب من مقدِّمتين، كما لو قيل: ما دليلُ حدوث العالَم؟ فقيل: «العَالَمُ مُلَازِمٌ لِلصِّفَاتِ الحَادِثَةِ، فَهُوَ حَادِثٌ»، فقولُهُ: «فَهُوَ حَادِثٌ» نتيجةُ قوله: «العَالَمُ مُلَازِمٌ لِلصِّفَاتِ الحَادِثَةِ»، فنبَّه على أنَّ الدَّليل لا بُدَّ من تركُّبه من مقدِّمتين؛ إلَّا أنَّه قد تُحذَفُ إحداهما للعلم بها، فيُقدَّر في المثال: «وَكُلُّ مُلَازِمٍ لِلصِّفَاتِ الحَادِثَةِ حَادِثٌ» وهي الكُبرى، واتُّكِلَ في حذفها على ظهور «أنَّ مُلَازِمَ الحَادِثِ حَادِثٌ»، فقال: **(وَالحَذْفُ فِي بَعْضِ المُقَدِّمَاتِ، أَوِ النَّتِيجَةِ لِعِلْمٍ آتِ)** بمعنى: أنَّ حذف بعض مقدِّمتَي القياس كما مثَّلنا آتٍ؛ أي: جَاءٍ في كلام المُستدلِّين.

القويسني

جَرَيان الأشكال الأربعة في الحمليَّات والشَّرطيَّات كما تقدَّم التَّنبيه عليه[١]، والتَّمثيل له.

(٩٨) - **(وَالحَذْفُ فِي بَعْضِ المُقَدِّمَاتِ[٢])** أي: حذف إحدى المقدِّمتين، **(أَوِ النَّتِيجَةِ[٣] لِعِلْمٍ[٤])** بالمحذوف **(آتٍ[٥])** أي: جائزٌ.

---

(١) قوله: (كما تقدَّم التَّنبيه عليه) أي: في باب القياس عند قوله: «وَاخْتَصَّ بِالحَمْلِيَّةْ» إلى أن قال: «ومن القضايا الشَّرطيَّات كقولنا . . . إلخ». اهـ

(٢) قوله: (المُقَدِّمَاتِ) صغرى أو كبرى.

(٣) قوله: (أَوِ النَّتِيجَةِ) أي: أو هما معاً.

(٤) قوله: (لِعِلْمٍ) أي: لأجل العلم بالمحذوف.

(٥) قوله: (آتٍ) خبرٌ عنِ الحذف.

- وَمِن حَذْفِ الثَّانية قولُك: «الإِنْسَانُ نَاطِقٌ، فَهُوَ حَيَوَانٌ»، فالمحذوفُ: «وَكُلُّ نَاطِقٍ حَيَوَانٌ».

- ومِن حَذْف النَّتيجة: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ» في جواب: «مَا الدَّلِيلُ عَلَى حُدُوثِ العَالَمِ؟».

- وقد تُحذفُ المقدِّمةُ والنَّتيجةُ معاً؛ كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] الآيةَ؛ إذِ التَّقديرُ: «لَكِنَّهُمَا لَمْ تَفْسَدَا، فَلَمْ يَكُنْ فِيهِمَا آلِهَةٌ غَيْرُ اللهِ تَعَالَى».

القول المسلم

وكذلك حَذْفُ ذكر النَّتيجة الَّتي هي ثمرةُ الاستدلال واردٌ في كلامهم أيضاً: إمَّا مع حذفِ بعض المقدِّمات، كما لو قيل: ما دليلُ حدوث العالَم؟ فقيل: «لِأَنَّهُ مُلَازِمٌ لِلْحَوَادِثِ»؛ لأنَّ التَّقدير: «إِنَّهُ مُلَازِمٌ لِلْحَوَادِثِ، وَكُلُّ مُلَازِمِ الحَادِثِ حَادِثٌ، فَالعَالَمُ حَادِثٌ»، أو بدون حذف المقدِّمة، كأن يقالَ: «إِنَّهُ مُلَازِمُ الحَادِثِ، وَكُلُّ مُلَازِمٍ لِلْحَادِثِ حَادِثٌ»، فتحذَفُ النَّتيجةُ لِلعلم بها وإن كانت هي المَقصودة بالاستدلال.

القويسني

كقولنا: «هَذَا يُحَدُّ[1]؛ لِأَنَّهُ زَانٍ»، فإنَّ المعنى: «وَكُلُّ زَانٍ يُحَدُّ»، فقد حُذفتِ الكبرى[2].

وكقولنا: «هَذَا زَانٍ، وَكُلُّ زَانٍ يُحَدُّ» فقد حُذفتِ النَّتيجة؛ لأنَّ المعنى: «هَذَا يُحَدُّ»، فحذفت للعلم بها من القياس.

---

(١) قوله: (كقولنا: هَذَا يُحَدُّ) مثالٌ لحذف الكبرى.

(٢) قوله: (فقد حُذفتِ الكبرى) ومثالُ حذف الصُّغرى: «هَذَا يُحَدُّ؛ لِأَنَّ كُلَّ زَانٍ يُحَدُّ»، فإنَّ المعنى: «هَذَا زَانٍ» وهي الصُّغرى وقد حُذِفت.

(٩٩) وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ لِمَا ... مِنْ دَوْرٍ اَوْ تَسَلْسُلٍ قَدْ لَزِمَا

(٩٩) - ثمَّ إنَّ المقدِّمات لا بدَّ أنْ تنتهي إلى الضَّرورة، بحيث لا يُحتاج في فَهْمِ معناها إلى تأمُّلٍ؛ لأنَّها لو كانت نظريَّةً يتوقَّفُ العلمُ بها على غيرها، وذلك الغيرُ يحتاجُ للنَّظر، فيتوقَّفُ على غيره . . . إلخ، لَلَزِمَ على ذلك الدَّورُ أوِ التَّسلسلُ إنْ رَجَعنا للمتوقِّف عليه الأوَّلِ، أو ذهبنا لا إلى نهايةٍ، فيتعيَّنُ أن تكون المقدِّماتُ ضروريَّةً أو تنتهيَ إلى ضروريَّةٍ.

- مثالُ الأوَّل: «الأَرْبَعَةُ تَنْقَسِمُ بِمُتَسَاوِيَيْنِ، وَكُلُّ مُنْقَسِمٍ بِمُتَسَاوِيَيْنِ زَوْجٌ» ينتجُ: «الأَرْبَعَةُ زَوْجٌ».

- ومثالُ الثَّاني: ما إذا أردنا الاستدلالَ على وجوب وجوده تعالى، فنقولُ مُستدلِّين بالقياس الاستثنائيِّ: «لَوْ لَمْ يَكُنْ سُبْحَانَهُ وَاجِبَ الوُجُودِ لَكَانَ جَائِزَهُ، وَلَوْ كَانَ جَائِزَهُ لَكَانَ حَادِثاً، وَلَوْ كَانَ حَادِثاً لَافْتَقَرَ إِلَى مُحْدِثٍ، وَلَوِ افْتَقَرَ إِلَى مُحْدِثٍ لَتَعَدَّدَ الإِلَهُ، وَلَوْ تَعَدَّدَ الإِلَهُ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ، لَكِنْ فَسَادُهُمَا مُنْتَفٍ، فَانْتَفَى مَا أَدَّى إِلَيْهِ مِنْ جَوَازِ الوُجُودِ، وَمَا يَتَرَتَّبُ

القول المسلم

(٩٩) - ثمَّ نبَّه على شرطٍ في مقدِّمات الدَّليل لا بقيد كونِه من الأشكال الأربعة، فقال: (وَتَنْتَهِي) مقدِّماتُ كلِّ دليلٍ منطقيٍّ (إِلَى ضَرُورَةٍ) أي: إلى ما يكون ضروريًّا لا يَفتقرُ إلى دليلٍ؛ بمعنى: أنَّ مقدِّمتَي الدَّليل إن كانتا نظريَّتين تَفتقران إلى دليلٍ يحقِّقهُما فدليلهما لا بدَّ أن تكون مقدِّمتاه ضروريَّتَين، أو يَنتهي ما افتقر إليه إلى ما يكون ضروريًّا؛ لأنَّه لو كان كلُّ دليلٍ تَفتقرُ إليه مقدِّمتا الدَّليل نظريًّا لَزم الدَّورُ أوِ التَّسلسلُ في الاستدلال، فلا يَتحقَّقُ الاستدلالُ.

وبيانُ لزوم ما ذُكِرَ أنَّ ما افتقر إليه الدَّليلُ النَّظريُّ إن كان متوقِّفاً بدون واسطةٍ أو مع الواسِطة على ذلك الدَّليل النَّظريِّ لَزِمَ الدَّورُ، وإلَّا بِأَنِ افتقر كلُّ دليلٍ إلى غيرِ ما توقَّف عليه لَزِم التَّسلسُلُ، وهو وجودُ ما لا ينتهي مرتَّباً بالزَّمان لا دُفعةً واحدةً، وكلاهما مُحالٌ بالضَّرورة.

القويسني

(٩٩) - (وَتَنْتَهِي) أي: المقدِّمات (إِلَى) ذي (ضَرُورَةٍ) إن لم تكن[1] ضروريَّةً؛ (لِمَا) يلزم[2] على تقدير عدم انتهائها إلى ضرورةٍ (مِنْ دَوْرٍ) وهو توقُّف الآخر على ما يتوقَّف عليه، (اَوْ تَسَلْسُلٍ) وهو ترتُّب أمرٍ على أمرٍ إلى ما لا نهاية له.

---

(١) قوله: (إن لم تكن) أي: المقدِّمات.

(٢) قوله: (لِما يلزم . . . إلخ) تعليلٌ لمفهوم قوله: «وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ»؛ أي: ولا يجوز أن لا تنتهيَ إليها لِما يلزم. . . إلخ.

عَلَيْهِ، فَثَبَتَ وُجُوبُ وُجُودِهِ تَعَالَى»، فانتهينا إلى مقدِّمةٍ ضروريَّةٍ، وهي: «لَوْ تَعَدَّدَ الإِلَهُ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ».

* * *

القول المسلم

وإلى هذا أشار بقوله: (لِمَا مِنْ دَوْرٍ اَوْ تَسَلْسُلٍ قَدْ لَزِمَا) أي: إنَّما شُرِط كون مقدِّمتي الدَّليل ضروريَّةً أو تنتهي إلى الضَّروريَّة؛ لأنَّه لو كان كلُّ دليلٍ عند المستدلِّ نظريًّا، لَزم إمَّا الدَّورُ أوِ التَّسلسلُ كما بيَّنَّاه، وهو محالٌ، فتبطلُ فائدة الاستدلال.

* * *

القويسني

(قَدْ لَزِمَا) فلزومُ الدَّور فيما إذا استدلَّ على المتأخِّر بما يتوقَّف عليه ذلك المتأخِّر، ولزومُ التَّسلسل فيما إذا توقَّف الأوَّل على أدلَّةٍ مترتِّبةٍ لا غاية لها، فإنِ انتهى الأمر إلى دليلٍ غير ضروريٍّ مقدِّماتُهُ ولا مسلَّمةٍ لم يَكف.

- مثالُ ما مقدِّماته ضروريَّةٌ: «هَذَا العَدَدُ يَنْقَسِمُ إِلَى مُتَسَاوِيَيْنِ، وَكُلُّ مُنْقَسِمٍ كَذَلِكَ زَوْجٌ[1]».

- ومثالُ ما مقدِّماته نظريَّةٌ قولك: «العَالَمُ صِفَاتُهُ حَادِثَةٌ، وَكُلُّ مَنْ صِفَاتُهُ حَادِثَةٌ فَهُوَ حَادِثٌ»، فنستدلُّ على الصُّغرى بقولنا: «العَالَمُ صِفَاتُهُ مُتَغَيِّرَةٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ»، والأولى من هاتين المقدِّمتين ضروريَّةٌ للمشاهدة، ونستدلُّ على الثَّانية منهما بـ«أَنَّ التَّغَيُّرَ إِنْ كَانَ مِنْ عَدَمٍ إِلَى وُجُودٍ كَانَ الوُجُودُ طَارِئاً، أَوْ مِنْ وُجُودٍ إِلَى عَدَمٍ كَانَ الوُجُودُ جَائِزاً، وَالجَائِزُ لَا يَقَعُ إِلَّا حَادِثاً»، ونستدلُّ على الكبرى من القياس الأوَّل بقولنا: «كُلُّ مَنْ صِفَاتُهُ حَادِثَةٌ لَا يَعْرَى عَنِ الحَوَادِثِ، وَكُلُّ مَنْ لَا يَعْرَى عَنِ الحَوَادِثِ لَا يَسْبِقُهَا، وَكُلُّ مَنْ لَا يَسْبِقُ الحَوَادِثَ فَهُوَ حَادِثٌ»، فقد انتهينا إلى الضَّرورة، ولا عبرةَ باعتراضات الفلاسفة على بعض تلك المقدِّمات، فإنَّ ذلك مكابَرةٌ.

* * *

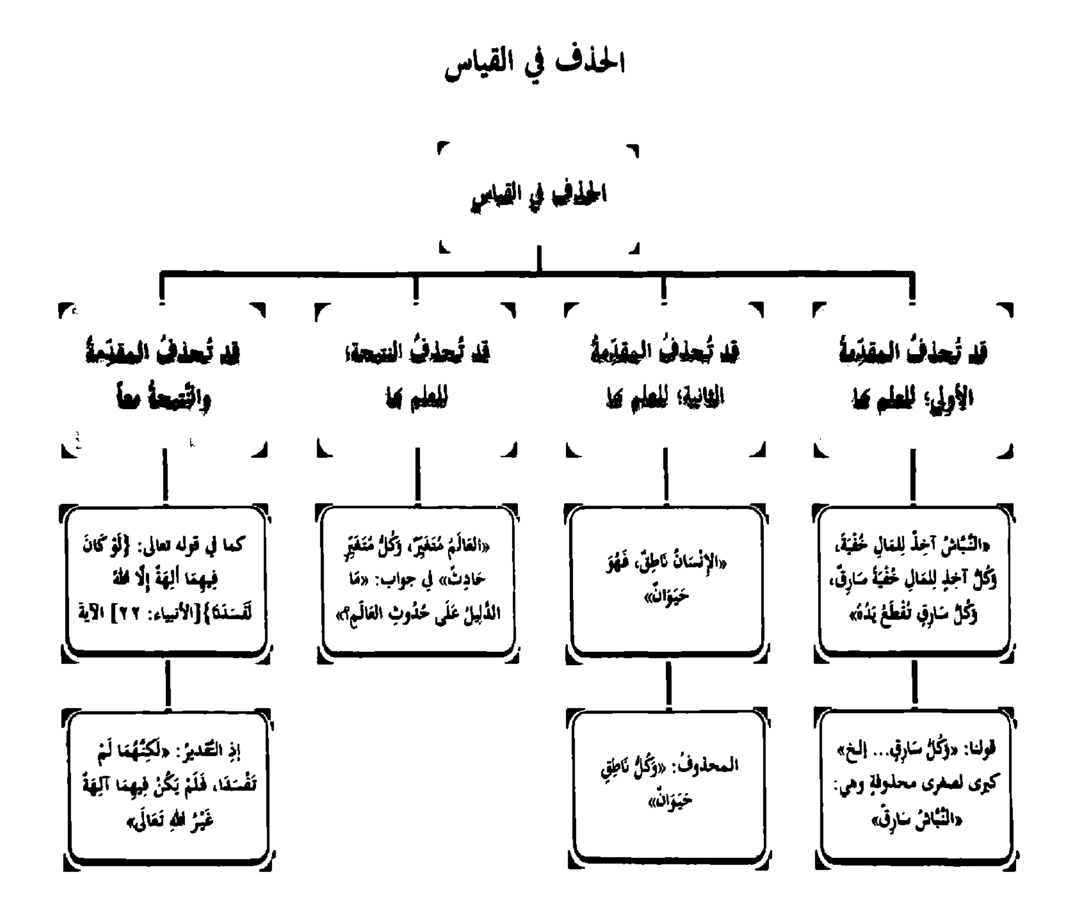
(١) قوله: (كَذَلِكَ زَوْجٌ) ينتج: «العَدَدُ زَوْجٌ».



أنواع الشكل

- **الشكل الأول: الحدّ الأوسط: محمول في الصغرى موضوع في الكبرى**
  - شروط إنتاجه:
    - صغراه موجبة، سواء كانت كليّة أو جزئيّة
    - الكبرى كليّة، سواء كانت موجبة أو سالبة
  - ضروبه المنتجة:
    - موجبتان وكليّتان، والنتيجة: موجبة كليّة — «كلّ إنسانٍ حيوانٌ، وكلّ حيوانٍ حسّاسٌ» ينتج: «كلّ إنسانٍ حسّاسٌ»
    - كليّتان والكبرى سالبة، والنتيجة: سالبة كليّة — «كلّ إنسانٍ حيوانٌ، ولا شيءَ من الحيوانِ بحجرٍ» ينتج: «لا شيءَ من الإنسانِ بحجرٍ»
    - موجبتان والكبرى كليّة، والنتيجة: موجبة جزئيّة — «بعضُ الإنسانِ حيوانٌ، وكلّ حيوانٍ حسّاسٌ» ينتج: «بعضُ الإنسانِ حسّاسٌ»
    - صغرى موجبة جزئيّة وكبرى سالبة كليّة، والنتيجة: سالبة جزئيّة — «بعضُ الإنسانِ حيوانٌ، ولا شيءَ من الحيوانِ بحجرٍ» ينتج: «بعضُ الإنسانِ ليس بحجرٍ»
- **الشكل الثاني: الحدّ الأوسط: محمول في المقدّمتين**
  - شروط إنتاجه:
    - أن تختلف المقدّمتان في الكيف
    - أن تكون الكبرى كليّة
  - ضروبه المنتجة:
    - كليّتان والكبرى سالبة، والنتيجة: سالبة كليّة — «كلّ إنسانٍ حيوانٌ، ولا شيءَ من الحجرِ بحيوانٍ» ينتج: «لا شيءَ من الإنسانِ بحجرٍ»
    - كليّتان والكبرى موجبة، والنتيجة: سالبة كليّة — «لا شيءَ من الحجرِ بحيوانٍ، وكلّ إنسانٍ حيوانٌ» ينتج: «لا شيءَ من الحجرِ بإنسانٍ»
    - موجبة جزئيّة صغرى وسالبة كليّة كبرى، والنتيجة: سالبة جزئيّة — «بعضُ الإنسانِ حيوانٌ، ولا شيءَ من الحجرِ بحيوانٍ» ينتج: «بعضُ الإنسانِ ليس بحجرٍ»
    - سالبة جزئيّة صغرى وموجبة كليّة كبرى، والنتيجة: سالبة جزئيّة — «بعضُ الحجرِ ليس بحيوانٍ، وكلّ إنسانٍ حيوانٌ» ينتج: «بعضُ الحجرِ ليس بإنسانٍ»
- **الشكل الثالث: الحدّ الأوسط: موضوع في المقدّمتين**
  - شروط إنتاجه:
    - أن تكون الصُّغرى موجبة
    - أن تكون إحدى المقدّمتين كليّة
  - ضروبه المنتجة:
    - كليّتان موجبتان، والنتيجة: موجبة جزئيّة — «كلّ إنسانٍ حيوانٌ، وكلّ إنسانٍ ناطقٌ» ينتج: «بعضُ الحيوانِ ناطقٌ»
    - موجبتان والكبرى كليّة، والنتيجة: موجبة جزئيّة — «بعضُ الإنسانِ حيوانٌ، وكلّ إنسانٍ ناطقٌ» ينتج: «بعضُ الحيوانِ ناطقٌ»
    - موجبتان والصُّغرى كليّة، والنتيجة: موجبة جزئيّة — «كلّ إنسانٍ حيوانٌ، وبعضُ الإنسانِ ناطقٌ» ينتج: «بعضُ الحيوانِ ناطقٌ»
    - كليّتان والكبرى سالبة، والنتيجة سالبة جزئيّة — «كلّ إنسانٍ حيوانٌ، ولا شيءَ من الإنسانِ بحجرٍ» ينتج: «بعضُ الحيوانِ ليس بحجرٍ»
    - صغرى موجبة جزئيّة وكبرى سالبة كليّة، والنتيجة: سالبة جزئيّة — «بعضُ الإنسانِ حيوانٌ، ولا شيءَ من الإنسانِ بحجرٍ» ينتج: «بعضُ الحيوانِ ليس بحجرٍ»
    - موجبة كليّة صغرى وسالبة جزئيّة كبرى، والنتيجة: سالبة جزئيّة — «كلّ إنسانٍ حيوانٌ، وبعضُ الإنسانِ ليس بحجرٍ» ينتج: «بعضُ الحيوانِ ليس بحجرٍ»
- **الشكل الرابع: الحدّ الأوسط: موضوع في الصغرى، محمول في الكبرى**
  - شروط إنتاجه:
    - وهو عدم اجتماع الخسّتين، إلّا في صورة واحدة
  - ضروبه المنتجة:
    - كليّتان موجبتان، والنتيجة: موجبة جزئيّة — «كلّ إنسانٍ حيوانٌ، وكلّ ناطقٍ إنسانٌ» ينتج: «بعضُ الحيوانِ ناطقٌ»
    - موجبتان والصُّغرى كليّة، والنتيجة: موجبة جزئيّة — «كلّ إنسانٍ حيوانٌ، وبعضُ الناطقِ إنسانٌ» ينتج: «بعضُ الحيوانِ ناطقٌ»
    - كليّتان والكبرى موجبة، والنتيجة: سالبة كليّة — «لا شيءَ من الإنسانِ بحجرٍ، وكلّ ناطقٍ إنسانٌ» ينتج: «لا شيءَ من الحجرِ بناطقٍ»
    - كليّتان والكبرى سالبة، والنتيجة: سالبة جزئيّة — «كلّ إنسانٍ حيوانٌ، ولا شيءَ من الحجرِ بإنسانٍ» ينتج: «بعضُ الحيوانِ ليس بحجرٍ»
    - موجبة جزئيّة صغرى وسالبة كليّة كبرى، والنتيجة: سالبة جزئيّة — «بعضُ الإنسانِ حيوانٌ، ولا شيءَ من الحجرِ بإنسانٍ» ينتج: «بعضُ الحيوانِ ليس بحجرٍ»

الحذف في القياس



ثمَّ قال:

(فَصْلٌ فِي الاسْتِثْنَائِي)

● (١٠٠) وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالاسْتِثْنَائِي ... يُعْرَفُ بِالشَّرْطِيْ بِلَا امْتِرَاءِ
(١٠١) وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ ... أَوْ ضِدِّهَا بِالفِعْلِ لَا بِالقُوَّةِ
(١٠٢) فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالِ ... أَنْتَجَ وَضْعُ ذَاكَ وَضْعَ التَّالِي
(١٠٣) وَرَفْعُ تَالٍ رَفْعَ أَوَّلٍ وَلَا ... يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَى

(١٠٠ - ١٠٣) - **أقول**: التَّرجمةُ ساقطةٌ في بعض النُّسخ.

● وهذا شروعٌ في القسم الثَّاني من قسمَي القياس، وهو القياسُ الاستثنائيُّ؛ المُسمَّى أيضاً بـ: «الشَّرطيّ»؛ باعتبار اشتمال القضيَّة الأُوْلى المسمَّاة بـ: «الكبرى» على شرط، وبِاعتبار اشتمال الثَّانية المُسمَّاة بـ«الصُّغرى» على حرف الاستثناء، وهو «لَكِنْ».

● فقوله: (وَمِنْهُ) معطوفٌ على قوله: «فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالاقْتِرَانِي» فيما تقدَّم، كما أشرتُ إليه هناك.

القول المسلم

[(فَصْلٌ فِي الاسْتِثْنَائِي)]

(١٠٠) - ثمَّ أشار إلى القسم الثَّاني وهو الاستثنائيُّ فقال: **(فَصْلٌ فِي الاسْتِثْنَائِي، وَمِنْهُ)** أي: من القياس المنطقيِّ **(مَا يُدْعَى)** أي: يُسمَّى **(بِالاسْتِثْنَائِي)** لوجود قضيَّةٍ فيه تُسمَّى استثنائيَّةً؛ لاشتِمالها على حرف الاستدراك الشَّبيه بحرف الاستثناء في إحداثه فيما قبلَهُ شيئاً لم يُوجَد فيه.

القويسني

(فَصْلٌ فِي الاسْتِثْنَائِي[1])

(١٠٠) - **(وَمِنْهُ)** أيِ: القياس **(مَا)** أيِ: الَّذي **(يُدْعَى)** أي: يسمَّى **(بِالاسْتِثْنَائِي)** لاشتِماله[2] على أداة الاستثناء، وهي «لَكِن» كما سيأتي.

(١) **قوله: (فَصْلٌ فِي الاسْتِثْنَائِي)** وهو المؤلَّفُ من مقدِّمتين: إحداهما: شرطيَّةٌ، وتسمَّى: «كُبْرَى». والأخرى: تدلُّ على وضع ـ أي: إثبات ـ أحد طرفَيها أو رفعه ـ أي: نفيه ـ، وطرفاها: مقدَّمها وتاليها، وتسمَّى: «صُغْرَى». اهـ «ملوي».
انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥١٢).

(٢) **قوله: (لاشتماله . . . إلخ)** أيِ: القضيَّة الاستثنائيَّة، وهي الَّتي فيها حرف الاستثناء، وهو «لَكِن».

(١٠١) وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ أَوْ ضِدِّهَا بِالفِعْلِ لَا بِالقُوَّةِ

● وعرَّفه المصنِّف بأنَّه: «ما دلَّ على النَّتيجة أو ضِدِّها بالفعل»، بأنْ ذُكرت فيه النَّتيجة بمادَّتها وهيئتها على ما تقدَّم، فخرج: القياس الاقترانيُّ؛ فإنَّه دالٌّ على النَّتيجة بالقوَّة، كما تقدَّم.

مثالُ ما دلَّ على النَّتيجة: قولُنا في الاستدلال على حَيَوانيَّة الشَّيء: «لَوْ كَانَ هَذَا إِنْسَاناً لَكَانَ حَيَوَاناً، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ» ينتجُ: «فَهُوَ حَيَوَانٌ»، فهذه النَّتيجةُ هي تالي الشَّرطيَّة.

القول المسلم

- فإذا قلتَ مثلاً: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ، لَكِنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةٌ»، فقد أحدثت في القضيَّة الشَّرطيَّة إثباتَ مُقدَّمها، ولا إشعار لها به، كما إذا قلتَ في الاستثنائيِّ: «جَاءَ النَّاسُ إِلَّا زَيْدٌ» فقد أحدثتَ إخراج «زيد» ولم يُشعِر به ما قبله.

● وأصلُ الاستدراك أن يكون بعد كلامٍ قد يُوهِمُ خلاف ما بعده، فيُؤتى بـ«لَكِنْ» دفعاً لذلك الإيهام، فإذا قلتَ: «زَيْدٌ شُجَاعٌ» فقد يُوهِمُ أنَّه كريمٌ لملازمتهما غالباً؛ لأنَّ السَّخاء بالنَّفس أقوى من السَّخاء بالمال، فإذا قلتَ: «لَكِنَّهُ بَخِيلٌ» دفعت ما يُوهِمُهُ ما قبله.

والمشابهةُ بين الاستثناء والاستدراك باعتبار الأصل ظاهرةٌ؛ لأنَّ كلًّا منهما يرفَعُ ما قد يُؤخَذُ خلافُهُ من الكلام الأوَّل، فكلٌّ منهما لا يأتي إلَّا بعد كلامٍ لرفع ما يُلائمُهُ.

و(يُعْرَفُ) هذا الاستثنائيُّ أيضاً (بِـ)القياس (الشَّرْطِيْ بِلَا امْتِرَاءِ) أي: بلا شكٍّ، وهو تكميلٌ للبيت، وسمِّي شرطيًّا؛ لاشتماله على قضيَّةٍ شرطيَّةٍ كما اشتمل على الاستثنائيَّة، فسمِّي باللَّقبين باعتبار القضيَّتين.

(١٠١) - ثمَّ عرَّفَهُ بقوله: (وَهْوَ) أي: الاستثنائيُّ المعروف بالشَّرطيِّ (الَّذِي دَلَّ) أي:

القويسني

(يُعْرَفُ) ذلك القياس الاستثنائيُّ (بِالشَّرْطِيْ[١]) لاشتماله على مقدِّمةٍ شرطيَّةٍ[٢] وتسمَّى: «الكبرى»، والمشتملةُ على أداة الاستثناء: «صُغرى».

(بِلَا امْتِرَاءِ) أي: شكٍّ، كمَّل به البيت.

(١٠١) - وعرَّف القياس الاستثنائيَّ بقوله: (وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ، أَوْ ضِدِّهَا[٣]) أي:

---

(١) قوله: (بِالشَّرْطِيْ) بإسكان الياء مخفَّفةً للوزن؛ لأنَّ إحدى مقدِّمتيه شرطيَّةٌ. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥١٣).

(٢) قوله: (على مقدِّمةٍ شرطيَّةٍ) هي الأولى.

(٣) قوله: (أَوْ ضِدِّها) ومثالُ ما دلَّ على ضِدِّ النَّتيجة ـ أي: نقيضها ـ: قولُنا في الاستدلال على الحَيَوانيَّة أيضاً: «لَوْ لَمْ =

ومثالُ ما دلَّ على ضِدِّ النَّتيجة ـ أي: نقيضِها ـ: قولُنا في الاستدلال على الحَيَوَانيَّة أيضاً: «لَوْ لَمْ يَكُنْ حَيَوَاناً لَمْ يَكُنْ إِنْسَاناً، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ» ينتجُ: «فَهُوَ حَيَوَانٌ»، فنقيضُ هذه النَّتيجة مذكورٌ في القياس، وهو مُقدَّمُ الشَّرطيَّة.

القول المسلم

اشتملت ألفاظُهُ (عَلَى النَّتِيجَةِ) أي: على صورتها، (أَوْ) لم يشتمل على النَّتيجة بنفسها، لكنِ اشتمل على (ضِدِّها بِالفِعْلِ لَا بِالقُوَّةِ) متعلِّقٌ بـ«دَلَّ»، وهو عائدٌ لـ«النَّتيجة».

● ودلالتُهُ بالفعل على النَّتيجة بأن تُوجَد صورتُها فيه كما قُلنا؛ فإذا قلت: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً فَهُوَ حَيَوَانٌ، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ» ينتج: «فَهُوَ حَيَوَانٌ»، وقولنا: «هُوَ حَيَوَانٌ» موجودٌ بصورته في القياس.

وكذا إذا قلتَ في الاستثنائيَّة: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ» وأنتج: «فَلَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، فقدِ اشتمل على ضدِّ هذه النَّتيجة، وهو ثبوتُ الإنسانيَّة؛ لأنَّ النَّتيجة نفيُها.

- وأراد بـ«الضِّدِّ» هنا: النَّقيض، ونبَّهنا على أنَّ قوله: «بِالفِعْلِ» عائدٌ لـ«النَّتيجة»؛ لأنَّ عودَهُ لـ«النَّقيض» لا يُحتاج إليه وإن كان صحيحاً؛ إذ لا يخرج به شيءٌ، بخلاف عوده لـ«النَّتيجة»، فيخرجُ الاقترانيُّ لعدم دلالته - أيِ: اشتماله - على صورة النَّتيجة بالفعل، بلِ اشتمل على أجزائها مفرَّقةً، فهي فيه بالقوَّة لا بالفعل، بِمنزلة الخشب والمسامير للسَّرير، فإنَّها نفسُ السَّرير بالقوَّة، فإذا رُكِّبَت صارت سريراً بالفعل، وتقدَّم بيانُ ذلك في الاقترانيِّ.

- وأشرنا بِقولنا: «عَلَى صُورَةِ النَّتِيجَةِ» إلى أنَّ النَّتيجة لم توجد بنفسها في القياس؛ لأنَّ قولنا: «هُوَ حَيَوَانٌ» في القياس وهو النَّتيجة إنَّما كان فيه على أنَّه تالٍ وجزءُ قضيَّةٍ لا يحتملُ صدقاً ولا كذباً، وعند كونه نتيجةً صار قضيَّةً تحتملُ الصِّدقَ والكَذِب، وإلَّا فلو كان هو في القياس كما هو عند كونه نتيجةً صار الاستدلالُ فاسداً؛ لأنَّه منَ الاستدلال على الشَّيء بنفسه، وهو المصادرةُ.

- وقولُنا: «يخرج الاقترانيُّ بكون النَّتيجة فيه بالقوَّة» هو المشهورُ في كلامهم، ولك إخراجُهُ

القويسني

نقيضِها؛ بأن تكون مذكورةً فيه، أو نقيضِها (بِالفِعْلِ[1]) أي: بصورتها، (لَا بِالقُوَّةِ) أي: لا تكون متفرِّقة الأجزاء كما في القياس الاقترانيِّ، فإنَّ نتيجته قد ذكرت، لكنَّها متفرِّقةُ الأجزاء

= يَكُنْ حَيَوَاناً لَمْ يَكُنْ إِنْسَاناً، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ» ينتجُ: «فَهُوَ حَيَوَانٌ»، فنقيضُ هذه النَّتيجة مذكورٌ في القياس، وهو مُقدَّمُ الشَّرطيَّة. اهـ «دمنهوري».

(١) قوله: (بِالفِعْلِ) مثالُ الدَّلالة على النَّتيجة بالفعل قولُنا: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ النَّهَارُ مَوْجُوداً، لَكِنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةٌ» ينتج: «النَّهَارُ مَوْجُودٌ»، وهو مذكورٌ بصورته في القياس. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥١٤).

(١٠٢) فَـإِنْ يَـكُ الـشَّـرْطِـيُّ ذَا اتِّـصَـالِ أَنْـتَـجَ وَضْـعُ ذَاكَ وَضْـعَ الـتَّـالِـي
(١٠٣) وَرَفْـــعُ تَـــالٍ رَفْـــعَ أَوَّلٍ وَلَا يَـلْـزَمُ فِـي عَـكْـسِـهِـمَـا لِـمَـا انْـجَـلَـى

● ثمَّ إن كان مركَّباً من القضايا الشَّرطيَّة المتَّصلة أنتج منه ضَربان، وهما: استثناءُ عين المقدَّم ونقيضِ التَّالي، وأمَّا استثناءُ عين التَّالي أو نقيضِ المقدَّم فلا يُنتِجان شيئاً.

مثالُ ذلك: «لَوْ كَانَ هَذَا إِنْسَاناً لَكَانَ حَيَوَاناً»، فاستثناءُ عينِ المقدَّم وهو «إِنْسَانٌ» ينتجُ: عين التَّالي وهو «حَيَوَانٌ»، واستثناءُ نقيض التَّالي وهو «حَيَوَانٌ» ينتجُ نقيض المقدَّم وهو «إِنْسَانٌ».

وأمَّا استثناءُ عينِ التَّالي وهو «حَيَوَانٌ» فلا يُنتجُ شيئاً؛ لأنَّه لازمٌ، ولا يلزمُ من ثبوت اللَّازم ثُبوتُ الملزوم، وكذلكَ نقيضُ المقدَّم لا يُنتجُ شيئاً؛ لأنَّه ملزومٌ، ونفيُ المَلزوم لا يقتضي نفيَ اللَّازم، بخلافه في الضَّربين الأوَّلين، فإنَّ نفيَ اللَّازم ـ الَّذي هو التَّالي ـ يقتضي نفيَ الملزوم ـ الَّذي هو المقدَّم ـ، وثبوتُ الملزوم ـ الَّذي هو المقدَّم ـ يقتضي ثُبوتَ اللَّازم ـ الَّذي هو التَّالي ـ.

وهذا معنى قول المصنِّف: (**لِمَا انْجَلَى**) أي: لِمَا اتَّضح عندهم من أنَّ نفي اللَّازم يقتضي

القول المسلم

باشتماله على أحدِ أمرين؛ أعنِي: النَّتيجة ونقيضَها؛ لأنَّ الاقترانيَّ لا يَشتملُ على أحدهما لا بِعينه، بل على النَّتيجة فقط.

- وأشرنا بتفسير الدَّلالة بالاشتمال دون تفسيرها بالإفادة الَّذي هو الأصلُ في الدَّلالة، إلى دفعِ ما قد يقالُ من أنَّ الاقترانيَّ يُفيدها بالفعل أيضاً بعد تمامه، فيُدفَعُ بأنَّه لم يشتمل على صورتها ولا على صورة نَقيضها، فليُتأمَّل.

(١٠٢ - ١٠٣) - ثمَّ أشار إلى كيفيَّة الإنتاج في الاستثنائيِّ إذا كانتِ الشَّرطيَّةُ فيه متَّصلةً بقوله: (**فَإِنْ يَكُ**) القياسُ (**الشَّرْطِيُّ**) المذكورُ (**ذَا اتِّصَالٍ**) أي: ذا قضيَّةٍ شرطيَّةٍ متَّصلةٍ، (**أَنْتَجَ وَضْعُ ذَاكَ وَضْعَ التَّالِي، وَرَفْعُ تَالٍ رَفْعَ أَوَّلٍ**) أي: إذا كانتِ الشَّرطيَّة فيه متَّصلةً فله نَتيجتان، إحداهما: نتيجةُ الوضع، والأخرى: نتيجةُ الرَّفع.

القويسني

في مقدِّمتيه؛ موضوعُها في الصُّغرى ومحمولُها في الكبرى، وأمَّا القياس الاستثنائي ففيه عين النَّتيجة أو نقيضها بصورتِه كما يأتي.

(١٠٢ - ١٠٣) - (فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ) أي: القضيَّة الشَّرطيَّة، وذَكَّر باعتبار كونها قولاً. (ذَا اتِّصَالٍ) أي: هي ذات اتِّصالٍ؛ أي: متَّصلةً (أَنْتَجَ وَضْعُ ذَاكَ) المقدَّم؛ أي: إثباتُهُ (وَضْعَ التَّالِي) أي: إثباتَهُ. (وَ) أنتج (رَفْعُ تَالٍ رَفْعَ أَوَّلٍ).

نفي الملزوم، وثبوتَ الملزوم يقتضي ثبوت اللّازم، فقول المصنِّف: **(أَنْتَجَ وَضْعُ ذَاكَ)** أيِ: المقدَّم؛ بدليل ذِكر «التَّالي» بعده.

والمرادُ بـ«الوَضْعِ»: الثُّبوت، وبـ«الرَّفْعِ»: النَّفيُ، وبـ«العَكْسِ»: استثناءُ عينِ التَّالي أو نقيضِ المقدَّم، فالضُّروبُ أربعةٌ: اثنان مُنتجان، واثنان عَقِيمان.

القول المسلم

● **فأمَّا نتيجةُ الوضع فهي ثبوت التَّالي**؛ بمعنى: أنَّك إذا وَضَعتَ ـ أي: أثبت ـ بالاستثنائيَّة المقدَّمَ كانتِ النَّتيجةُ وضعَ التَّالي، أي: ثبوتَه. ولمَّا قابل بالتَّالي المشار إليه بقوله: «ذَاكَ» عُلِم أنَّ ذلك المشار إليه هو المقدَّمُ؛ ومثالُ ذلك قولك: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً فَهُوَ حَيَوَانٌ، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ»، ينتج: «فَهُوَ حَيَوَانٌ»، فقد وضعتَ - أي: أثبت - المقدَّمَ، فأنتجَ ثبوتَ التَّالي.

● **وأمَّا نتيجةُ الرَّفع فهي**: سَلب المقدَّم؛ بمعنى: أنَّك إذا رفعت في الاستثنائيَّة تاليَ الشَّرطيَّة أنتج رفع المقدَّم، فإذا قلتَ: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً فَهُوَ حَيَوَانٌ، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ» أنتج: «فَهُوَ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ».

● **وبيانُ النَّتيجة الأُولى الوضعيَّة**: أنَّ المقدَّم في الشَّرطيَّة ملزومٌ للتَّالي، فإذا استَثنيت ثبوتَهُ لزم ثبوتُ التَّالي، وإلَّا لَزم ثبوتُ الملزوم بلا لازمٍ، وهو محالٌ، ضرورةَ أنَّ حقيقة اللَّازم هو ما يلزمُ من ثبوت مَلزومه ثبوتُهُ؛ إذ لا معنَى للزومه إنْ لم يَلزم من ثبوتِ مَلزومه ثبوتُهُ.

● **وبيانُ نتيجة الرَّفع، وهي الثَّانية**: أنَّ التَّاليَ لازمٌ للمقدَّم، فإذا رفعتَ التَّالي بالاستثنائيَّة لَزِمَ رفع المقدَّم، وإلَّا بأن صحَّ ثبوتُ المقدَّم مع رفع التَّالي لَزِمَ صحَّةُ ثبوت المَلزوم بلا لازمِه، وهو محالٌ كما علمتَ.

● وأمَّا رفعُ المقدَّم بالاستثنائيَّة كأن يقالَ في المثال: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، فلا يلزمُ كونُهُ

القويسني

- مثال ذلك[1]: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً كَانَ حَيَوَاناً، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ» ينتج: «فَهُوَ حَيَوَانٌ»، فقد أنتج إثبات المقدَّم[2] إثبات التَّالي[3]؛ لأنَّ المقدَّم ملزومٌ والتَّالي لازمٌ[4]، ويلزمُ من وجود الملزوم وجود اللَّازم.

---

(١) قوله: (مثال ذلك) أي: إنتاج إثبات المقدَّم إثباتَ التَّالي، وإنتاج نفي التَّالي نفي الأوَّل.

(٢) قوله: (إثبات المقدَّم) وهو «إِنْسَان».

(٣) قوله: (إثبات التَّالي) وهو «حَيَوَان».

(٤) قوله: (لأنَّ المقدَّم ملزومٌ) وهو «إنسان». (والتَّالي لازمٌ) وهو «حَيَوَان».

القول المسلم

ليس بحيوانٍ، ولا كونُهُ حيواناً؛ لأنَّ المقدَّم قد يكون أخصَّ من التَّالي كما في المثال؛ إذ كونُهُ إنساناً أخصُّ من كونه حيواناً، ولا يَلزمُ من رفع الأخصِّ رفعُ الأعمِّ ولا ثبوتُهُ.

- وكذا وضعُ التَّالي لا يستلزمُ ثبوتَ المقدَّم ولا رفعَه؛ لأنَّ التَّاليَ قد يكون أعمَّ من المقدَّم، كما في المثال، فلا يَستلزم وضعه - أي: إثباتُهُ - ثُبوتَ المقدَّم ولا رفعَه.

وإلى هذا أشار بقوله: (وَلَا يَلْزَمْ) الإنتاجُ (فِي عَكْسِهِمَا) أي: عكسِ الرَّفع والوضع المذكورين (لِما انْجَلَى) أي: ظَهر من أنَّ وضعَ الأعمِّ لا يُنتجُ رفعَ الأخصِّ ولا ثبوتَهُ، ورَفْعَ الأخصِّ لا يُنتجُ رَفْعَ الأعمِّ ولا ثبوتَهُ كما قرَّرنا.

وعكسُ وضع المقدَّم - أي: خلافُهُ - وضعُ التَّالي، وعكسُ رفع التَّالي هو رفعُ المقدَّم.

● وحاصلُهُ أنَّ القضيَّة الشَّرطيَّة يصحُّ فيها باعتبار استثنائيَّتها أربعةُ أوجهٍ:

الأوَّلُ: وَضْعُ مقدَّمِها بالاستثنائيَّة يُنتجُ وَضْعَ التَّالي؛ لأنَّه يَلزم من ثبوت الملزوم ثبوتُ اللَّازم.

والثَّاني: رَفْعُ تاليها بالاستثنائيَّة يُنتجُ رَفْعَ المقدَّم؛ لأنَّه يلزمُ من رَفْعِ اللَّازم رفعُ المَلزوم، وإلَّا ثبتَ المقدَّمُ بلا لازم.

والثَّالث: رَفْعُ المقدَّم، ولا يُنتجُ شيئاً؛ لأنَّ رفعَ الملزوم لا يُوجِبُ رفعَ اللَّازم ولا ثبوتَهُ؛ لصحَّة أن يكون الملزومُ أخصَّ، ولا يَلزمُ من رفع الأخصِّ رفعُ الأعمِّ.

القويسني

- ولو قلتَ في هذا المثال: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ» أنتج: «فَهُوَ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»؛ لأنَّ رفع اللَّازم يُوجب رفع الملزوم[1]، فعُلم أنَّ المنتجَ منه ضربان[2].

(وَلَا يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا) أي: لا يَلزم الإنتاج من عكسهما؛ أي: من وضع التَّالي أو رفع المقدَّم.

فلو قلتَ في المثال المتقدِّم[3]: «لَكِنَّهُ حَيَوَانٌ» لم ينتج: «أَنَّهُ إِنْسَانٌ»؛ لأنَّ اللَّازم قد يكون أعمَّ من الملزوم، ولا يَلزم من إثبات الأعمِّ إثباتُ الأخصِّ.

---

(١) قوله: (لأنَّ رفع اللَّازم) أي: نفيَه، وهو «حَيَوَان». (يوجب رفع الملزوم) أي: نفيه، وهو «إِنْسَان».

(٢) قوله: (ضربان) أي: إثباتاً ونفياً.

(٣) قوله: (فلو قلت في المثال المتقدِّم) أي: في قوله: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً... إلخ».

القول المسلم

والرَّابع: وَضْعُ التَّالي، ولا يُنتجُ أيضاً؛ لصحَّة أن يكون أعمَّ، ولا يَلزمُ من وضعِ الأعمِّ وضعُ الأخصِّ ولا رفعُهُ.

● وشَرْطُ إنتاج الاستثنائيِّ مع المتَّصلة ـ بعد كونِ الرَّفع والوضع كما ذكر ـ ثلاثةُ شروطٍ:

١ - أحدها: كونُها موجبةً، فإن كانت سالبةً فلا إنتاج؛ لأنَّ معنى السَّالبة المتَّصلة: سَلْبُ اللُّزوم بين طرفَيها، وسلبُ اللُّزوم لا يقتضي ثبوتَ أحدِ الطَّرفين عند ثبوت الآخر ولا رفعَهُ عندَ رفعه؛ لصحَّة أن يتَّفِقَ الثُّبوتُ أوِ السَّلبُ عند ثبوتِ الآخرِ أو سَلبه.

- فإذا قيل: «لَيْسَ البَتَّةَ إِذَا كَانَ الإِنْسَانُ نَاطِقاً، كَانَ الحِمَارُ نَاهِقاً» أي: لا لزومَ بين هذين، فلا يلزمُ من قولك: «لَكِنَّ الإِنْسَانَ نَاطِقٌ» أنَّ الحمار ناهقٌ ولا أنَّه غيرُ ناهقٍ؛ إذ لا لزومَ بينه وبين الأوَّل ثبوتاً ولا نفياً.

- وكذا إذا قلتَ: «لَكِنَّ الحِمَارَ لَيْسَ بِنَاهِقٍ» لا يلزمُ أنَّ الإنسانَ ناطقٌ ولا غيرُ ناطقٍ؛ إذ لا لزوم بين سلب الحماريَّة وبين ثبوت النَّاطقيَّة، ولا بينه وبين سَلبها، وهو ظاهرٌ.

٢ - وثانيها: كونُها لزوميَّةً، فإن كانتِ اتِّفاقيَّةً فلا إنتاج، فإذا قلتَ: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، كَانَ الإِنْسَانُ نَاطِقاً» لم ينتج بقولك: «لَكِنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةٌ»، ولا بِقولك: «لَكِنْ لَيْسَ الإِنْسَانُ نَاطِقاً».

وإنَّما لم يُنتج مع الاتِّفاقيَّة؛ لأنَّ العِلم بِمقدِّمتَي القياس سابقٌ على العِلم بالنَّتيجة، والعِلم بالاتِّفاقيَّة الَّتي هي إحدى مُقدِّمتَي القياس إنَّما هو العِلم بوقوع طرفَيها في الخارج، وعند ذلك العِلم لا معنى لإنتاج علمٍ آخرَ في أحدِ الطَّرفين، مع أنَّ استثناءَ سَلب التَّالي باطلٌ حينئذٍ.

٣ - وثالثها: كون المتَّصلة كلِّيَّةً، فإن كانت جزئيَّةً فلا إنتاجَ، فإذا قيل: «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَاناً، كَانَ إِنْسَاناً» لم ينتج قولك: «لَكِنَّهُ حَيَوَانٌ» كونه إنساناً؛ لاحتمال أن يكون ثبوتُه في بعض أحوال غير كونه إنساناً، وإذا لم ينتج هذا لم ينتج الرَّفع؛ إذ لا يلزمُ من رفع الأخصِّ رفعُ الأعمِّ.

ولأجل اشتراط كون المتَّصلة كلِّيَّةً ليشملَ لزومها جميع الأحوال الَّتي من جُملتها حالُ ثبوت

القويسني

وكذا لو قلتَ: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ» لا ينتج شيئاً؛ لأنَّ رفع الأخصِّ لا يُوجب رفعَ العامِّ، والملزومُ هنا أخصُّ من لازمِه، وهذا معنى قوله: (لِما انْجَلَى) أي: لِمَا اتَّضح من أنَّ التَّالي

القول المسلم

الاستثنائيَّة، قيل: إنَّ الشَّرطيَّة هنا هي الكُبرى؛ لِتناولها حال ثبوت الاستثنائيَّة كما تشتملُ الكُبرى على الصُّغرى؛ إذ لو لم تتناول حالَ ثبوت الاستثنائيَّة لم يصحَّ الإنتاجُ كما في الجزئيَّة؛ إذ لا يلزم من ثُبوت المقدَّم بها ثبوتُ التَّالي؛ لِصحَّة أن يكون اللُّزوم فيها في غير حال ثبوت الاستثنائيَّة كما ظَهر في المثال.

القويسني

لازمٌ، وقد يكون أعمَّ من ملزومه، فلا يَلزم من إثباته إثبات ملزومه، ولا مِن نفي ملزومه نفيُه، فهذان الضَّربان عَقيمان.

ثمَّ قال:

● (١٠٤) وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلاً فَوَضْعُ ذَا ... يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ وَالعَكْسُ كَذَا
(١٠٥) وَذَاكَ فِي الأَخَصِّ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ ... مَانِعَ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذَا زُكِنْ
(١٠٦) رَفْعٌ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ وَإِذَا ... مَانِعَ رَفْعٍ كَانَ فَهْوَ عَكْسُ ذَا

(١٠٤ - ١٠٦) - أقولُ:

القياسُ المركَّبُ من الشَّرطيَّات المنفصلة: إمَّا أن يكون مركَّباً من مانعة الجمع والخُلُوِّ، أو من مانعة الجمع فقط، أو من مانعة الخُلُوِّ فقط.

● فإن كان مُركَّباً من الأُوْلى فأَضْرُبُه المنتجةُ أربعةٌ: اثنان من جانِب الوضع، واثنان من جانب الرَّفع.

مثالُ ذلك: «العَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ وَإِمَّا فَرْدٌ»، فاستثناءُ «زَوْجٌ» منتجٌ لنقيض «فَرْدٌ»، واستثناءُ «فَرْدٌ» منتجٌ لِنقيض «زَوْجٌ»، واستثناءُ نقيض كلٍّ منهما مُنتجٌ لِعين الآخر.

القول المسلم

(١٠٤) - ثمَّ أشار إلى نتائج الاستثنائيِّ مع المنفصلة بقوله: **(وَإِنْ يَكُنْ)** الشَّرطيُّ **(مُنْفَصِلاً)** أي: ذا قضيَّةٍ منفصلةٍ، ويحتملُ: وإن تكن قضيَّتُهُ الشَّرطيَّةُ منفصلةً، وعليه يكون تذكيرُ الفعل وتذكيرُ الوصف باعتبار تأويل القضيَّة بالكلام أو بالخبر، فكأنَّه يقول: وإن يكن الخبرُ الَّذي تركَّب منه الاستثنائيُّ منفصلاً، فلذلك الاستثنائيِّ أربعُ نتائج، أشار لاثنين من الأربع بقوله: **(فَوَضْعُ ذَا، يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ)** ولمَّا لم يعيِّن مُشاراً إليه عُلِمَ أنَّ المقصود أنَّ وضع كلٍّ من الطَّرفين في القضيَّة المنفصلة يُنتجُ رفعَ الآخر، فهاتان نتيجتان في الوضع باعتبار كلٍّ من الطَّرفين بخصوصه.

القويسني

(١٠٤) - **(وَإِنْ يَكُنِ)** القياسُ الشَّرطيُّ **(مُنْفَصِلاً)** أي: إن تكن القضيَّةُ الشَّرطيَّةُ منفصلةً، **فهي على ثلاثة أقسامٍ**: حقيقيَّةٍ، ومانعةِ جمعٍ، ومانعةِ خلوٍّ.

فإن كانت حقيقيَّةً[1] **(فَوَضْعُ ذَا[2])** أي: أحد طرفيها **(يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ)** الآخر، **(وَالعَكْسُ كَذَا)** أي: ورفعُ أحد طرفيها ينتج وضع الآخر؛ كقولنا: **«المَوْجُودُ: إِمَّا قَدِيمٌ أَوْ حَادِثٌ؛ لَكِنَّهُ قَدِيمٌ»** ينتجُ: **«أَنَّهُ لَيْسَ بِحَادِثٍ»**، أو: **«لَكِنَّهُ حَادِثٌ»** ينتجُ: **«أَنَّهُ لَيْسَ بِقَدِيمٍ»**.

(١) قوله: **(حقيقيَّةً)** أخذه من قول المصنِّف بعده: «وَذَاكَ فِي الأَخَصِّ». اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥١٨).
(٢) قوله: **(فَوَضْعُ ذَا ... إلخ)** أي: إثباته. وقوله: **(يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ ... إلخ)** أي: نفيه.

(١٠٥) وَذَاكَ فِي الأَخَصِّ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ   مَانِعَ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذَا زُكِنْ
(١٠٦) رَفْعٌ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ وَإِذَا   مَانِعَ رَفْعٍ كَانَ فَهْوَ عَكْسُ ذَا

● وإن كان مركَّباً من مانِعة الجمع فالمنتجُ منه ضربان، وهما: استثناءُ عين كلٍّ من الطَّرفين؛ ليحصُلَ نقيضُ الآخر، وأمَّا استثناءُ النَّقيض فلا يُنتجُ شيئاً.

مثالُ ذلك: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الشَّيْءُ أَبْيَضَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَسْودَ»؛ فاستثناءُ «أَبْيَضَ» منتجٌ لنقيض «أَسْوَدَ»، واستثناءُ «أَسْوَدَ» منتجٌ لنقيض «أَبْيَضَ»، وأمَّا استثناءُ نقيض كلٍّ منهما فلا يُنتجُ شيئاً.

القول المسلم

● ثمَّ أشار إلى الاثنتَين الأخيرتين بقوله: (وَالعَكْسُ كَذَا) بمعنى أنَّ عكس ما ذُكِرَ يُنتجُ اثنين، وعكسُ ما ذُكر هو أنَّ رفع كلٍّ من طرفي المنفصلة يُنتجُ وضع الآخر، فهاتان نَتيجتان في الرَّفع باعتبار كلٍّ من الطَّرفين بخصوصه.

(١٠٥ - ١٠٦) - (وَذَاكَ) أي: إنتاجُ الأربع المشار إليها إنَّما هو (فِي) الكلام المنفصل (الأَخَصِّ) والأخصُّ هو القضيَّةُ الحقيقيَّةُ، وهي الَّتي لا يجتمعُ طرفاها على الصِّدق ولا على

القويسني

فلو قلتَ: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِقَدِيمٍ» أنتج: «أَنَّهُ حَادِثٌ»، أو: «إِنَّهُ لَيْسَ بِحَادِثٍ» أنتج: «أَنَّهُ قَدِيمٌ».

(١٠٥) - فقد أنتج وضع أحدِ الطَّرفين رفع الآخر، ورفع أحد الطَّرفين وضع الآخر، وهو المراد بقوله: (وَذَاكَ[١] فِي الأَخَصِّ) أي: في الحقيقيَّة[٢].

فإن كانتِ المنفصلة مانعةَ جمعٍ فقد أشار إليها بقوله: (ثُمَّ إِنْ يَكُنْ) أيِ: الشَّرطيُّ بمعنى القضيَّة الشَّرطيَّة (مَانِعَ جَمْعٍ[٣] فَبِوَضْعِ ذَا) أي: أحد طرفَيها (زُكِنْ) أي: عُلِم.

(١٠٦) - (رَفْعٌ لِذَاكَ) أيِ: الطَّرف الآخر لِمنعها الجمع بينهما، (دُونَ عَكْسٍ) فلا يلزم من رفع أحد طرفيها وضعُ الآخر؛ لجواز الخلوِّ عنهما[٤].

---

(١) قوله: (وَذَاكَ) أي: كون وضع ـ أي: إثبات ـ أحد الطَّرفين ينتج رفع ـ أي: نفي ـ الآخر، والعكس.

(٢) قوله: (أي: في الحقيقيَّة) لأنَّها أخصُّ من مانعة الخلوِّ ومانعةِ الجمع؛ لأنَّ فيها منع الجمع ومنع الخلوِّ، وحينئذٍ تسمَّى: «مانعة جمعٍ ومانعة خلوٍّ».

(٣) قوله: (مَانِعَ جَمْعٍ) أي: قضيَّةً مانعةَ جمعٍ بين طرفيها؛ أي: فلا يَجتمعان ويمكن ارتفاعهما، وتتركَّب من الشَّيء والأخصِّ من نقيضه كمثال الشَّارح.

(٤) قوله: (لجواز الخلوِّ عنهما) أي: عنِ الطَّرفين.

● وإن كان مركَّباً من مانعة الخُلوّ أنتج منه ضربان، وهما: استثناءُ نقيض كلٍّ من الطَّرفين؛ ليحصُلَ عينُ الآخر، وأمَّا استثناءُ العينِ فلا يُنتجُ شيئاً، عكسَ المركَّب من مانِعة الجمع.

مثالُ ذلك: «زَيْدٌ إِمَّا فِي البَحْرِ وَإِمَّا أَنْ لَا يَغْرَقَ»، فاستثناءُ نقيض «فِي البَحْرِ» منتجٌ لـ«لَا

القول المسلم

الكذب، ويُشترطُ فيها للإنتاج أن تكون عناديَّةً حقيقيَّةً لا اتِّفاقيَّةً، وأن تكون مركَّبةً من المساويَين للنَّقيضين، وأن لا تكون سالبةً وأن تكون كلِّيَّةً.

- مثالُ ذلك: «دَائِماً إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ قَدِيماً وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ حَادِثاً»، فإن قُلتَ في الاستثنائيَّة: «لَكِنَّهُ قَدِيمٌ» أنتج: «فَلَيْسَ بِحَادِثٍ»، وإن قلت: «لَكِنَّهُ حَادِثٌ» أنتج: «فَلَيْسَ بِقَدِيمٍ»، فهاتان نتيجتان في وضع كلٍّ من الطَّرفين.

وإن قُلت: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِقَدِيمٍ» أنتج: «فَهُوَ حَادِثٌ»، وإن قلت: «لَكِنَّهُ لَيْسَ حَادِثاً» أنتج: «فَهُوَ قَدِيمٌ».

● فهاتان نَتيجتان في رفع كلٍّ من الطَّرفين بالاستثنائيَّة، ووجهُ الإنتاج واضحٌ؛ لأنَّ الطَّرفين لمَّا كانا لا يجتمعان ولا يرتفعان، لَزِم من وضع كلٍّ منهما رفعُ الآخر، ومن رفع كلٍّ منهما وضعُ الآخر، فيتصوَّرُ في النَّتائج أربعٌ؛ إذ لو لم يلزم من الوضع الرَّفعُ لَزِمَ صحَّةُ اجتماع الوضعين أوِ الرَّفعين، وهو خلافُ المفروض في القضيَّة الشَّرطيَّة.

● وإنَّما شُرِطَ أن لا تكون اتِّفاقيَّةً؛ لأنَّ العلم بالاتِّفاقيَّة هو العلم بعِناد طرفيها، والعلمُ بالعناد الاتِّفاقيِّ هو العِلمُ بثبوت أحدِ الطَّرفين ونفيِ الآخر، وذلك سابقٌ على العلم بالنَّتيجة، فلا يؤخذ العلم بالنَّتيجة الَّتي هي العلم بِصدق أحدِ طرفيها أوِ العلم بنفيه؛ لأنَّه سابقٌ في العلم بالاتِّفاقيَّة.

القويسني

مثال ذلك[1] أن تقول: «هَذَا إِمَّا أَسْوَدُ أَوْ أَبْيَضُ، لَكِنَّهُ أَسْوَدُ»، ينتج: «أَنَّهُ غَيْرُ أَبْيَضَ»، أو: «لَكِنَّهُ أَبْيَضُ» ينتج: «أَنَّهُ غَيْرُ أَسْوَدَ».

ولو قلتَ: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِأَسْوَدَ» لم ينتج: «أَنَّهُ أَبْيَضُ» ولا: «غَيْرُ أَبْيَضَ»، وكذا لو قلت: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِأَبْيَضَ» لم ينتج: «أَنَّهُ أَسْوَدُ» أو: «غَيْرُ أَسْوَدَ».

وإن كانتِ القضيَّة المنفصلة مانعة خلوٍّ فقد أشار إليها بقوله: (**وَإِذَا مَانِعَ رَفْعٍ[2] كَانَ**) أي: وإن كانتِ القضيَّة الشَّرطيَّة مانعة خلوٍّ، (**فَهُوَ عَكْسُ ذَا**) أي: فالقضيَّة مانعة الخلوِّ عكس مانعة

(١) قوله: (مثال ذلك) وهو وضع أحد طرفيها.

(٢) قوله: (مَانِعَ رَفْعٍ) أي: خلوٌّ.

يَغْرَقُ»، واستثناءُ نقيض «لَا يَغْرَقُ» منتجٌ لـ«فِي البَحْرِ»، فنقول: «لَكِنَّهُ لَيْسَ فِي البَحْرِ فَلَا يَغْرَقُ» أو: «لَكِنَّهُ يَغْرَقُ فَهُوَ فِي البَحْرِ».

* * *

القول المسلم

وأيضاً لا يصحُّ رفعُ الَّذي عُلِمَ صدقُهُ منهما ولا رفعُ الَّذي عُلِم نفيه منهما، وإنَّما شَرْطُ تركُّبها من المساويَين للنَّقيضين؛ لأنَّ تركُّبها منَ النَّقيضين لا يُفيدُ فيه الاستثناءُ، فإذا قُلت: «إمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ إِنْسَاناً، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ» أنتج: «فَهُوَ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، ونفيُ النَّفي هو ثبوت الإنسانيَّة بالضَّرورة، فيكون التَّقدير: «فَهُوَ إِنْسَانٌ»، وهو نفس الاستثنائيَّة فلا يُفيدُ.

● وإنَّما شُرِط أن تكون كلِّيَّةً؛ لأنَّ الجزئيَّة لا تتناولُ جميع الأحوال الَّتي من جُملتها حالُ الاستثنائيَّة، فإذا قيل: «قَدْ يَكُونُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ حَيَوَاناً»، بمعنى: أنَّ بينهما عناداً حقيقيًّا في بعض الأحوال وهو حالُ الفَرَسِيَّةِ مثلاً؛ إذ لا يصحُّ اجتماعُهُمَا فيها ولا رفعهما معاً فيها، لم ينتج قولنا: «لَكِنَّهُ حَيَوَانٌ» أنَّه «لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»؛ لِصحَّة كونه حيواناً وإنساناً في حال النَّاطِقيَّة.

● وإنَّما شُرِطَ أن لا تكون سالبةً؛ لأنَّ سَلب العناد لا يُشعِرُ باللُّزوم بين الطَّرفين، لا في النَّفي ولا في الإثبات، فلا يتحقَّقُ الإنتاجُ لِنفي اللُّزوم، وهو ظاهرٌ.

● هذا إذا كانت القضيَّة المنفصلة في القياس حقيقيَّةً وهي الأخصُّ، وأمَّا إن كانت مانعةَ جمعٍ فقط أو مانعةَ خلوٍّ فقط فأشار إليها بقوله: (ثُمَّ إِنْ يَكُنْ) الكلامُ المنفصلُ الَّذي هو القضيَّةُ الشَّرطيَّةُ المنفصلةُ (مَانِعَ جَمْعٍ) فقط؛ أي: ليس فيها إلَّا عنادُ الجمع دون عنادِ الرَّفع، وهي الَّتي يصدُقُ عليها التَّعريفُ المباينُ لِتعريف الحقيقيَّة، دون التَّعريف الَّذي به تكون أعمَّ، وقد تقدَّم بيانُ

القويسني

الجمع؛ بمعنى: أنَّ رفع أحد طرفيها يُنتِج رفع الآخر؛ لمنعها الخلوَّ عنها، ووضع[1] أحد طرفيها لا يُنتج شيئاً؛ لِجواز الجمع بينهما.

مثالُها[2] أن تقول: «هَذَا الشَّيْءُ إِمَّا غَيْرُ أَبْيَضَ أَوْ غَيْرُ أَسْوَدَ، لَكِنَّهُ أَبْيَضُ» ينتجُ: «أَنَّهُ غَيْرُ أَسْوَدَ» أو: «لَكِنَّهُ أَسْوَدُ» ينتجُ: «أَنَّهُ غَيْرُ أَبْيَضَ»، فقد لَزم من رفع أحد طرفيها ثبوتُ الآخر.

---

(١) قوله: (وضع) أي: ثبوت.

(٢) قوله: (مثالُها) أي: مانعة الخلوّ.

القول المسلم

ذلك، (فَبِوَضْعِ ذَا زُكِنْ، رَفْعٌ لِذَاكَ) أي: فإنتاجُهُ يَحصل بوضع أحد الطَّرفين لِينتج رفعَ الآخر؛ لأنَّهما لا يجتمعان في الثُّبوت، فمتى وُضع - أي: أُثْبِتَ - أحدهما ارتفع الآخر.

وقولُهُ: «زُكِنْ» أي: عُلِمَ تكميلٌ للبيت.

ولمَّا لم يُعيِّنِ المشار إليه هنا من الطَّرفين أيضاً، أفاد أنَّ وضعَ كلٌّ من الطَّرفين يُنتجُ رفعَ الآخر، فيشتملُ على نتيجتَي الوضع كما في الحقيقيَّة، وقد عُلِمَ أنَّ مانعة الجمع بالتَّفسير المُباين هي الَّتي تتركَّبُ من الضِّدَّين أو ممَّا هو بمنزلتهما ممَّا لا يصحُّ اجتماعهما ويصحُّ ارتفاعهما كالنَّوعين، فالقِسمُ الأوَّلُ كقولك: «دَائِماً إِمَّا أَنْ يَكُونَ الجِسْمُ أَسْوَدَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَبْيَضَ»، فإذا قلتَ: «لَكِنَّهُ أَسْوَدُ» أنتج: «فَلَيْسَ بِأَبْيَضَ»، وهو رفعُ الآخر، وإذا قلتَ: «لَكِنَّهُ أَبْيَضُ» أنتج: «فَلَيْسَ بِأَسْوَدَ».

والثَّاني كقولك: «دَائِماً إِمَّا أَنْ يَكُونَ الجِسْمُ حَجَراً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ شَجَراً»، فاستثناءُ كونه حجراً يُنتجُ سلب الشَّجريَّة، واستثناءُ الشَّجريَّة يُنتجُ سلبَ الحجريَّة.

ولا بدَّ أن يكون عنادُهَا غير اتِّفاقيٍّ، وإلَّا لم يُنتج، كما تقدَّم في الحقيقيَّة، وأن تكون موجبةً، فإن كانت سالبةً فلا إنتاج لِمَا تقدَّم بيانُه في الحقيقيَّة، وأن تكون كلِّيَّةً وإلَّا لم تُنتِج لصحَّة أن يكون العِنادُ في غير حال الاستثنائيَّة كما تقدَّم في الحقيقيَّة أيضاً، ولا يُنتجُ رفعُ أحدهما؛ إذ لو قلتَ: «لَكِنَّهُ غَيْرُ أَبْيَضَ» لم ينتج: «أَنَّهُ أَسْوَدُ، ولا غَيْرُ أَسْوَد»؛ إذ رفعُ أحدِ الضِّدَّين أو ما هو بمنزلتهما لا يُوجِبُ رفع الآخَر ولا ثبوتَهُ، وهو ظاهرٌ، وهو معنى قولِه: (دُونَ عَكْسٍ) أي: لا يُنتجُ رفعُ أحدهما ثبوتَ الآخر كما لا يُنتجه رفعُهُ.

(وَإِذَا مَانِعَ رَفْعٍ كَانَ) أي: وإذا كان الكلامُ المنفصلُ الَّذي هو القضيَّةُ الشَّرطيَّةُ في الاستثنائيِّ مانعَ رفعٍ فقط؛ أي: قضيَّةً مانعة خلوٍّ فقط، (فَهْوَ) في الإنتاج (عَكْسُ ذَا) أي: عكسُ مانعة الجمع فقط في قياسِها، فالقياسُ مع مانعة الجمع فقط يُنتجُ وضعُ - أي: إثباتُ - كلٍّ من

القويسني

ولو قلتَ: «لَكِنَّهُ غَيْرُ أَبْيَضَ» لم ينتج: «أَنَّهُ أَسْوَدُ» ولا غيره، ولو قلتَ: «لَكِنَّهُ غَيْرُ أَسْوَدَ» لم ينتج: «أَنَّهُ أَبْيَضُ» ولا غيره.

* * *

القول المسلم

الطَّرفين رفع الآخر، وهو مع مانعة الخلوِّ فقط يُنتج رفع كلٍّ من طرفيها فيه وضعَ الآخر، ففي الأوَّل نتيجتي الوضع، وفي الثَّاني نتيجتي الرَّفع كما تقدَّم.

وقد علمت أنَّ مانعة الخلوِّ فقط - وهي الَّتي تُفسَّرُ بالمعنى الَّذي تُنافي به الحقيقيَّة، لا بالمعنى الَّذي تكونُ به أعمَّ منها، وقد تقدَّم بيانُ ذلك - إنَّما تُركَّبُ من نَقيضَي ما تُركَّبُ منه مانعةُ الجمع فقط، وذلك كقولك: «دَائِماً إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ غَيْرَ أَبْيَضَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ أَسْوَد»، فإذا قلتَ في الاستثنائيَّة: «لَكِنَّهُ لَيْسَ غَيْرَ أَبْيَضَ» أنتج: «أَنَّهُ غَيْرُ أَسْوَد»، وإذا قلتَ: «لَكِنَّهُ لَيْسَ غَيْرَ أَسْوَد» أنتج: «أَنَّهُ غَيْرُ أَبْيَض».

وبيانُهُ أنَّ نفيَ «غَيْر أَبْيَضَ» يُوجبُ أن يكون «أَبْيَض»؛ لأنَّ نفي النَّفي إثباتٌ، وإذا كان «أَبْيَضَ» فهو «غَيْرُ أَسْوَد» قطعاً، وهو النَّتيجةُ.

وكذلك نفيُ «غَيْر أَسْوَد» يقتضي ثبوت «أَسْوَد»؛ لأنَّ نفي كلِّ ما هو «غَيْرُ أَسْوَد» يُحقِّقُ كون الشَّيء «أَسْوَد»، وإذا كان «أَسْوَدَ» فهو «غَيْرُ أَبْيَض» قطعاً، وهو معنى النَّتيجة في الطَّرف الآخر.

ويُشترطُ هنا أيضاً أن لا تكونَ اتِّفاقيَّةً ولا سالبةً ولا جزئيَّةً؛ لِمَا تقدَّم بيانُهُ في الحقيقيَّة، وقد أشرنا إليه في منع الجمع أيضاً.

● **والحاصلُ ممَّا ذُكِر أنَّ القياس الاستثنائيَّ:**

- إن كانتِ الشَّرطيَّةُ فيه متَّصلةً شُرِطَ لزومها وإيجابها وكلِّيَّتُها، وقد تقدَّم بيانُ ذلك، فتُنتج نتيجتين: وضع التَّالي بوضع المقدَّم بالاستثنائيَّة، ورفعَ المقدَّم برفع التَّالي، ولا تنتج برفع المقدَّم ولا بوضع التَّالي، فإذا قلت: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً، فَهُوَ حَيَوَانٌ»، أنتج: «فَهُوَ حَيَوَانٌ» بقولك: «لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ»، و«لَيْسَ بِإِنْسَانٍ» بقولك: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»، ولا ينتج بقولك: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، ولا بقولك: «لَكِنَّهُ حَيَوَانٌ»؛ إلَّا أنَّ الغالب في إنتاج سلب المقدَّم أن يُستعمل في الشَّرطيَّة «لو»، وفي إنتاج ثبوت التَّالي أن يستعمل فيها «إنْ».

- وإن كانت منفصلةً شُرِط فيها أيضاً أن لا تكون اتِّفاقيَّةً ولا سالبةً ولا جزئيَّةً، وقد تقدَّم بيانُهُ.

ثمَّ إن كانت حقيقيَّةً أنتجت أربع نتائج؛ لأنَّ طرفيها لا يَجتمعان ولا يرتفعان، فإذا قلت:

القويسني

القول المسلم

«دَائِماً إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ قَدِيماً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ حَادِثاً»، فإن قلت في الاستثنائيَّة: «لَكِنَّهُ قَدِيمٌ» أنتج: «فَلَيْسَ بِحَادِثٍ»، وإن قلتَ فيها: «لَكِنَّهُ حَادِثٌ» أنتج: «فَلَيْسَ بِقَدِيم»، وإن قلتَ: «لَكِنَّهُ لَيْسَ قَدِيماً» أنتج: «فَهُوَ حَادِثٌ»، أو قلتَ: «لَكِنَّهُ لَيْسَ حَادِثاً» أنتج: «فَهُوَ قَدِيمٌ».

وإن كانت مانعةَ جمعٍ فقط أنتجت الأوَّلَين فقط لِمَا فيها من منعِ الجمع، فإذا قلتَ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الجِسْمُ أَبْيَضَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَسْوَدَ»، فإن قلتَ: «لَكِنَّهُ أَبْيَض» أنتج: «فَلَيْسَ بِأَسْوَدَ»، أو: «لَكِنَّهُ أَسْوَدُ» أنتج: «فَلَيْسَ بِأَبْيَضَ»، ولا ينتج: «لَيْسَ بِأَبْيَضَ»، ولا «لَيْسَ بِأَسْوَدَ».

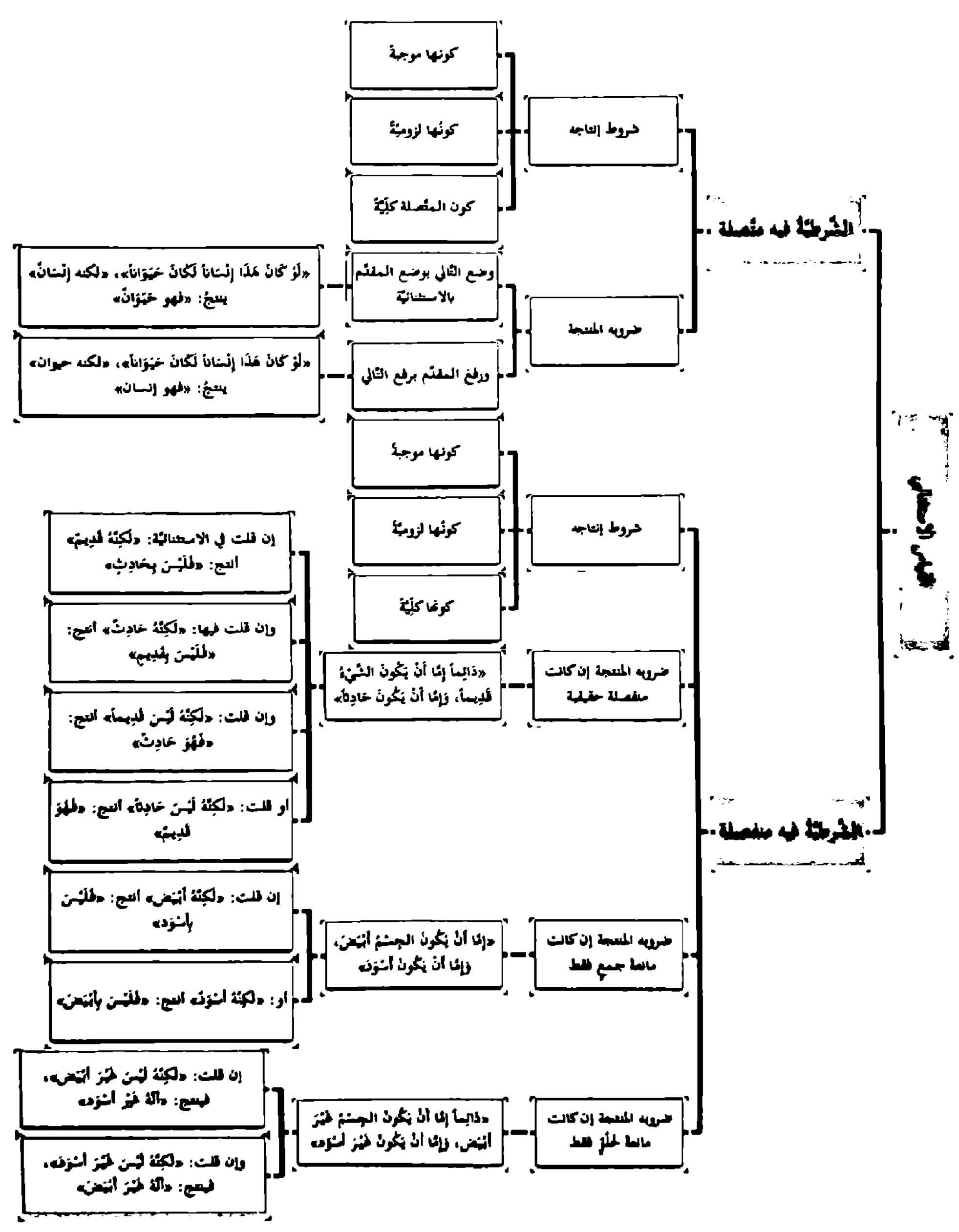
وإن كانت مانعةَ خُلُوٍّ فقط أَنتجت الأخيرين لِمَا فيها من منع معنى الخُلُوِّ، فإذا قلتَ: «دَائِماً إِمَّا أَنْ يَكُونَ الجِسْمُ غَيْرَ أَبْيَض، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ أَسْوَد»، فإن قلتَ: «لَكِنَّهُ لَيْسَ غَيْرَ أَبْيَض»، كان أبيضَ، فينتج: «أَنَّهُ غَيْر أَسْوَد»، وإن قلت: «لَكِنَّهُ لَيْسَ غَيْرَ أَسْوَدَ»، كان أسود، فينتج: «أَنَّهُ غَيْرُ أَبْيَضَ».

وكلُّ هذا قد تقدَّم بيانُه، وكرَّرناه على وجه الإيجاز لقِلَّة إِلْفِ النَّفس للمعقُولات.



القويسني

القياس الاستثنائي



ثمَّ قال:

(لَوَاحِقُ القِيَاسِ)

● (١٠٧) وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُرَكَّبَا ... لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا

(١٠٨) فَرَكِّبَنْهُ إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ ... وَاقْلِبْ نَتِيجَةً بِهِ مُقَدِّمَهْ

(١٠٩) يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَى ... نَتِيجَةٌ إِلَى هَلُمَّ جَرًّا

(١١٠) مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ الَّذِي حَوَى ... يَكُونُ أَوْ مَفْصُولَهَا كُلٌّ سَوَا

القول المسلم

[(لَوَاحِقُ القِيَاسِ)]

ولمَّا فرغ من الكلام على القياس المنطقيِّ، شَرَعَ في لواحِق القياس مطلقاً فقال: **(لَوَاحِقُ القِياسِ)** أيِ: الأمور الَّتي تلحقُ القياس؛ أيِ: الدَّليلَ في الجملة؛ سواءٌ كان قياساً منطقيًّا أو غيره.

● وذلك أنَّ الدَّليل في الجملة تَعرِضُ له أشياءُ:

أحدها: أنَّه ينقسمُ إلى عقليٍّ ونقليٍّ.

وثانيها: أنَّ العقليَّ ينقسمُ باعتبار صورته إلى منطقيٍّ وتمثيليٍّ واستقرائيٍّ.

وثالثها: أنَّ المنطقي ينقسمُ إلى مركَّبٍ وبسيطٍ.

ورابعها: أنَّ المنطقيَّ ينقسمُ أيضاً إلى بُرهانٍ وجَدَلٍ وغيرهما.

وخامسها: أنَّه يَعرِضُ للقياس في الجملة التَّحرُّزُ عنِ المغالطات والخطأ بإبعاد مقدِّماته عن ذلك، وفي ضِمن ذلك استطراد ذكر أوجُهِ الغلط وشروط الصِّحَّة باعتبار المادَّة والصُّورة.

- فسمِّيت هذه الأشياءُ لواحقَ القياس؛ لأنَّها ممَّا يَعرِضُ له ويلحقُهُ؛ إلَّا أنَّ النَّاظم لم يُرتِّبها هكذا، ولكن أشار لها حسَب ما اتَّفقَ له.

القويسني

[(لَوَاحِقُ القِياسِ)]

فصلٌ في **(لَوَاحِقِ القِياسِ**[1]**)** وقد عرفتَ أنَّه لا يتمُّ قياسٌ إلَّا من مقدِّمتين، لكن ذلك

(١) قوله: (فصلٌ في لَوَاحِقِ القِياسِ) وقد ذكر المصنِّف الآتيةَ جميعها ما عدا «قياس الخلف»، وحاصلُهُ: إثباتُ المطلوب بإبطال نقيضه، ويسمَّى: «قياس الخلف»؛ لأنَّه يؤدِّي إلى الخلف؛ أيِ: المحال على تقدير عدم حقيَّة =

(١٠٧ - ١١٠) - **أقول**: القياسُ:

١ - إنْ تركَّب من قضيَّتين سُمِّيَ: **قياساً بسيطاً**؛ نحو: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ».

٢ - وإنْ تركَّب من أكثرَ من قضيَّتين سُمِّيَ: **قياساً مركَّباً**؛ نحو: «النَّبَّاشُ آخِذٌ لِلمَالِ خُفْيَةً، وَكُلُّ آخِذٍ لِلمَالِ خُفْيَةً سَارِقٌ، وَكُلُّ سَارِقٍ تُقْطَعُ يَدُهُ»، والنَّتيجةُ: «النَّبَّاشُ تُقْطَعُ يَدُهُ».

القول المسلم

(١٠٧) - فأشار إلى تركُّبِ القياس وعدمِهِ بقوله: (وَمِنْهُ) أي: ومن القياس المنطقيِّ (مَا يَدْعُونَهُ) أي: يسمُّونَهُ (مُرَكَّبًا) ومنه ما يسمُّونَهُ: «بسيطاً»، وهو ضدُّ المركَّب.

● وإنَّما سمِّي الأوَّل: «مركَّباً»؛ (لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا) أي: لكونه قد رُكِّبَ من حُجَجٍ؛ يعني: حجَّتين فأكثرَ، فأطلق الجمع على ما يعمُّ الاثنين؛ إذ لا يُشترطُ في التَّركيب ثلاثُ حُجَجٍ.

القويسني

يسمَّى: «قياساً بسيطاً»، وقد يكون القياس مِن أكثر من مقدِّمتين ويسمَّى: «قياساً مركَّباً»، وقد ذكَره بقوله:

(١٠٧) - (وَمِنْهُ) أيِ: القياس (مَا) أيِ: الَّذي (يَدْعُونَهُ) أي: يسمُّونه (مُرَكَّبًا) وهو ما أُلِّف من أكثر من مقدِّمتَين؛ (لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ) أي: أقيسةٍ بسيطةٍ (قَدْ رُكِّبَا) أي: أُلِّف؛ كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ حَسَّاسٌ، وَكُلُّ حَسَّاسٍ نَامٍ، وَكُلُّ نَامٍ جِسْمٌ، وَكُلُّ جِسْمٍ مُرَكَّبٌ».

= المطلوب، وقيل: لأنَّ المطلوب يأتي من خلفه الَّذي هو نقيضُه.

ويتركَّبُ من قياسين: أحدهما اقترانيٌّ والآخر استثنائيٌّ؛ تلخيصُهُما: «لو لم يتحقَّق المطلوب لتحقَّق نقيضه، ولو تحقَّق نقيضه لتحقَّق محالٌ» ينتج: «لو لم يتحقَّق المطلوب لتحقَّق نقيضه، ولو تحقَّق نقيضه لتحقَّق محالٌ» ينتج: «لو لم يتحقَّق المطلوب لتحقَّق محالٌ، لكنَّ المحال ليس بمتحقِّقٍ فالمطلوب متحقِّقٌ».

مثلاً تقول: «لَوْ لَمْ يَتَحَقَّق انْتِفَاءُ وُجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَى الصَّبِيِّ لَتَحَقَّقَ وُجُوبُهَا عَلَيْهِ، وَلَوْ تَحَقَّقَ وُجُوبُهَا عَلَيْهِ لَتَحَقَّقَ وُجُوبُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ»، ينتج: «أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَحَقَّق انْتِفَاءُ وُجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَى الصَّبِيِّ لَتَحَقَّقَ وُجُوبُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ الَّذِي هُوَ مُحَالٌ»، فتجعل هذه النَّتيجة إحدى مقدِّمتي الاستثناء، والمقدِّمة الثَّانية قولك: «لَكِنَّ وُجُوبَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ غَيْرُ مُتَحَقِّقٍ» ينتج: «أَنَّ انْتِفَاءَ وُجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَى الصَّبِيِّ مُتَحَقِّقٌ» وهو المطلوب.

وإنَّما كان القياس المركَّب وقياس الخلف ملحقَين بالقياس البسيط؛ لأنَّهما لمَّا كانا في الظَّاهر مخالفين للقياس البسيط جُعِلا ملحقين به، وإن كانا في الحقيقة يرجعان إليه. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥٢٤).

وقوله: (لواحق) جمع: «لاحقٍ» أي: ما يلحقُ بالقياس البسيط في الاستدلال، وهو أربعةٌ: القياس المركَّب، وقياس الخلف، وقياس الاستقراء، وقياس التَّمثيل. وسيأتي ذلك في كلامه ما عدا قياس الخلف، فالإضافةُ في لواحق القياس جنسيَّةٌ لا استغراقيَّةٌ. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥٢٤).

القول المسلم

(١٠٨ - ١٠٩) - (فَرَكِّبْنَهُ إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ) أي: إن أردتَ أن تعلم صورة المركَّب فاعلَم الكيفيَّةَ الَّتي أُبيِّنُها لك، وإنَّما قلنا كذلك؛ لأنَّ المرتَّب على إرادة علم التَّركيب علمُ الكيفيَّة، لا إيجادُها الَّذي هو مدلولُ قوله: «فَرَكِّبْنَهُ».

- والكيفيَّةُ هي أن تأتيَ بقياسٍ مركَّبٍ من مقدِّمتَين مسلَّمتَين أو تنتهيان إلى ما يُسلَّمُ، ثمَّ تأخُذُ نتيجتها وتجعلها مقدِّمةً صغرى أو كبرى لمقدِّمةٍ أُخرى، وهذا القدرُ من الكيفيَّة يكفي في تَسمية القياس مركَّباً.

- ثمَّ إنِ احتجتَ إلى زيادةٍ في التَّركيب لِكون المقصود في الإنتاج لم تَصِل إليه بعد، فخُذ نتيجةَ التَّركيب الثَّاني واجعلها مقدِّمةً صغرى أو كبرى لقياسٍ آخر، ثمَّ تأخُذُ نتيجةَ الثَّالثِ ونتيجةَ ما بعدَهُ إنِ احتجتَ لذلك، حتَّى تنتهيَ إلى إنتاجِ المقصود.

- وإنَّما يحتاجُ لذلك التَّركيب إن كان الخصمُ بعد تسليمه النَّتيجةَ الأُولى لا تقومُ عليه الحُجَّةُ ولا يحصلُ مقصودُ المستدلِّ من إقامة الحجَّة عليه بإثبات المُدَّعى، فيؤتَى بالكلام على وجه التَّدريج حتَّى تنتهيَ إلى المقصود.

● وإلى هذا أشار بقوله: (وَاقْلِبْ نَتِيجَةً بِهِ مُقَدِّمَهْ) أي: إذا أردتَ أن تعلمَ المركَّبَ فاعلَم هذه الكيفيَّةَ الَّتي أمرتُكَ بالإتيان بها، وهي أن تركِّبَهُ ثمَّ تأخذَ النَّتيجةَ الَّتي كانت به؛ أي: كانتْ في ذلك القياس وتقلبَهَا؛ أي: تُصيِّرَها مقدِّمةً لقياسٍ آخر، وقد علمتَ أنَّ تلك النَّتيجة إذا جُعلَت مقدِّمةً (يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِـ)ـمقدِّمةٍ (أُخْرَى نَتِيجَةٌ) أيضاً، ثمَّ تلك النَّتيجة تجعلها مقدِّمةً تُركَّبُ مع مقدِّمةٍ أخرى فتلزمُ نتيجة ثالثة، وهكذا إلى أن يتمَّ المقصودُ بالنَّتيجة الأخيرة الَّتي هي المقصودُ، وهذا معنى (إِلَى هَلُمَّ جَرَّا).

القويسني

(١٠٨ - ١٠٩) - (فَرَكِّبَنْهُ إِنْ تُـرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ) أي: إن تُرِد معرفةَ القياس فركِّبه من أكثر من مقدِّمتين كما تقدَّم، (وَاقْلِبْ نَتِيجَةً بِهِ) أي: في القياس المركَّب (مُقَدِّمَهْ) أي: اجعل النَّتيجة الحاصلة من المقدِّمتين الأوليَّين مقدِّمةً لقياسٍ ثانٍ، فقُل: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ حَسَّاسٌ» فـ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَسَّاسٌ»، فهذه نتيجةُ المقدِّمتين الأوليَّين، فاجعلها مقدِّمةً صغرى وضُمَّها لما بعدها، فقل: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَسَّاسٌ، وَكُلُّ حَسَّاسٍ نَامٍ»، واستخرج من هاتين نتيجةً فقل: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَامٍ»، ثمَّ اجعل هذه مقدِّمةً لقياسٍ ثانٍ فقل: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَامٍ، وَكُلُّ نَامٍ جِسْمٌ»، . . . وهكذا.

القول المسلم

• وأصلُ «هَلُمَّ» أن تُستعمَل لطلب الإقبال، ثمَّ استُعيرَت لمجرَّدِ الأمر بالاستمرار، فكأنَّه يقول هنا: «وليستمرَّ التَّركيبُ هكذا استمراراً»، وعبَّر عن هذا الاستمرار بالجَرِّ؛ لأنَّ الأمرَ المنجرَّ إليه استمرَّ؛ أي: لم ينقطع.

• و«إلى» في كلامه إمَّا مقدَّرةُ الدُّخول على أمرٍ محذوفٍ موصوفٍ بقولٍ محذوفٍ؛ أي: إلى أن يحصُلَ أمرٌ يقالُ فيه: ليستمرَّ الأمرُ هكذا إلى حصوله، وهو المقصودُ المستدلّ، أو مقدَّرةُ الدُّخول على محذوفٍ بلا قولٍ يكون وصفاً له، وتكون «هَلُمَّ» للإخبار لا للطَّلب، فكأنَّه يقول: إلى نهايةٍ يستمرُّ التَّركيبُ إلى حصولها، فلا يُحتاجُ لتقدير قولٍ، بل لتقدير محذوفٍ، ولا يخلُو منَ التَّكلُّف.

• ومثالُ هذا التَّركيب أن يكون المطلوبُ مثلاً: «العَالَمُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ خَالِقٍ»، فتقول: «العَالَمُ مُلَازِمٌ لِلصِّفَاتِ الحَادِثَةِ، وَكُلُّ مُلَازِمٍ لِلْحَادِثِ حَادِثٌ»، «فَالعَالَمُ حَادِثٌ، وَكُلُّ حَادِثٍ مُمْكِنٌ»، «فَالعَالَمُ مُمْكِنٌ، وَكُلُّ مُمْكِنٍ يَحْتَاجُ إِلَى خَالِقٍ»، «فَالعَالَمُ يَحْتَاجُ إِلَى خَالِقٍ» وهو المطلوب، ويسمَّى هذا: «موصولَ النَّتائج» لِذكرها.

• ولو أسقطتَها للعلم بها وقلت: «العَالَمُ مُلَازِمٌ لِلْحَوَادِثِ، وَكُلُّ مُلَازِمٍ لِلْحَوَادِثِ حَادِثٌ، وَكُلُّ حَادِثٍ مُمْكِنٌ، وَكُلُّ مُمْكِنٍ يَحْتَاجُ إِلَى خَالِقٍ»، أنتج النَّتيجة الأُولى بعينها، ويسمَّى هذا: «مفصولَ النَّتائج»؛ لأنَّها لم تُذكَر متَّصلةً بالقياس، وهو مركَّبٌ على كِلَا الحالَين، والمفصولُ النَّتائج وموصولُها مستوِيان في النَّتيجة والمآل.

القويسنّي

• وهذا معنى قوله: (يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا) أيِ: النَّتيجة (بِأُخْرَى) أي: مع مقدِّمةٍ أخرى؛ أي: فيَحصل منهما (نَتِيجَةٌ إِلَى هَلُمَّ جَرًّا[1]) اسم فعلٍ بمعنى: «أَقْبِل»، يستوي فيه الواحد والأكثرُ، فتقول: «هَلُمَّ يَا زَيْدُ، وَيَا زَيْدَانِ، وَيَا زَيْدُونَ». و«جرًّا» مصدر «جرَّه» إذا سحَبه.

هذا أصل معناه، ثمَّ تُجوِّز بـ«هَلُمَّ» عن طلب الإقبال إلى الإخبار بالاستمرار، وبـ«جرًّا» عنِ السَّحب الحسِّيِّ إلى التَّعميم المعنويِّ؛ والمعنى هنا: وانتَهِ إلى أن يستمرَّ قلبُ النَّتيجة مقدِّمةً استمراراً عامًّا شاملاً لِجميع الأقيِسة البسيطة الَّتي تُؤخذ من القياس المركَّب.

(١) قوله: (إِلَى هَلُمَّ جَرًّا) أدخل «إِلَى» على «هَلُمَّ» مع أنَّها اسمُ فعلٍ، وهو لا يدخل عليه عاملٌ، واعتذر الشَّارح في «كبيره» عنه: بأنَّه كأنَّه استعمل «هَلُمَّ» في غير ما وضعت له؛ أي: أطلقها على الاستمرار. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥٢٦).

● وهذا القياسُ ينقسمُ:

١ - إلى مُتَّصل النَّتائج: إن ذُكِرَت فيه النَّتيجةُ، وجُعلت مقدِّمةً صُغرى، ورُكِّبت مع مقدِّمةٍ كبرى، وأُخِذتِ النَّتيجةُ منه وجُعلت مقدِّمةً كذلك، وهَلُمَّ جرًّا ـ كما قال المصنِّف ـ؛ كقولنا: «النَّبَّاشُ آخِذٌ لِلمَالِ خُفْيَةً، وَكُلُّ آخِذٍ لِلمَالِ خُفْيَةً سَارِقٌ» ينتجُ: «النَّبَّاشُ سَارِقٌ»، وتقول: «النَّبَّاشُ سَارِقٌ، وَكُلُّ سَارِقٍ تُقْطَعُ يَدُهُ» ينتجُ: «النَّبَّاشُ تُقْطَعُ يَدُهُ» . . . إلخ ما تريدُ.

٢ - وإلى مَفصُولها: وهو ما لم تُذكَر فيه النَّتائجُ، كالمثال قبل هذا.

● والتَّحقيقُ: أنَّه يَرجعُ إلى القياس البَسيط؛ لأنَّه أَقْيِسةٌ طُويَت نتائجُها في الذِّكر، وهي مُرادةٌ في المعنى.

وسُمِّي الأوَّل: «متَّصِلَ النَّتائِجِ»؛ لاتِّصال نتائجه بمقدِّماته، بخلاف الثَّاني.

القول المسلم

(١١٠) - وإلى القسمين أشار بقوله: (مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ الَّذِي حَوَى يَكُونُ) أي: يكون القياسُ المركَّبُ متَّصِلَ النَّتائج الَّتي احتوى عليها واقتضاها تركيبُهُ، وذلك بأن تذكَرَ النَّتائجُ وتجعلَ مقدِّماتٍ لقضايا أُخَر.

(أَوْ مَفْصُولَها) أي: ويكون مفصولَ النَّتائج بأن لا تُذكَرَ في اللَّفظ، ويُؤتى بالقضايا الَّتي تُركَّب معها كأنَّها مركَّبةٌ على كُبريات ما قبلها، (كُلٌّ سَوَا) أي: كِلا القسمين متساويان فيما يَحصلُ من الإنتاج في المعنى، وقد تقدَّم تمثيلُ ذلك.

● وهذا القياس المركَّب عند التَّحقيق أقيِسةٌ بسيطةٌ اجتَمعت، أو قياسان بسيطان اجتمعا؛ سواءٌ ذكرت النَّتيجةُ أو قدِّرت؛ لأنَّ المقدَّرَ كالمذكور؛ إلَّا أنَّ تلك الأقيِسة أوِ القياسَيْن لـمَّا احتاجَ بعضُهَا إلى بعضٍ ورتِّب بعضُها على بعضٍ سمِّي المجموعُ: «قياساً مركَّباً»، ولو قال قائلٌ بأنَّ المركَّب هو ما رُكِّبَ فيه أكثرُ من قضيَّتين بلا تقدير نتيجةٍ لكلِّ مقدِّمتَين وإن كانت صحيحةً؛

القويسني

(١١٠) - (مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ[1]) بالنَّصب خبر «يكون» (الَّذِي حَوَى) النَّتائج بأن ذُكرت فيه[2] (يكُونُ) أي: يسمَّى بذلك؛ لاتِّصال نتائجه بالمقدِّمات، (أَوْ) بمعنى: «الواو»، (مَفْصُولَها) معطوفٌ على «متَّصل النَّتائج»؛ أي: ويكون القياس مُنفصلها إن لم يحوِ النَّتائج؛ أي: لم تُذكَر

(١) قوله: (مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ) أي: القياس المركَّب.

(٢) قوله: (بأن ذكرت فيه) أي: بالفعل مرَّتين: أوَّلاً نتيجةً وثانياً مقدِّمةً لقياسٍ آخر؛ كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ حَسَّاسٌ» فَـ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَسَّاسٌ»، ثمَّ تقول: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَسَّاسٌ، وَكُلُّ حَسَّاسٍ نَامٍ» فَـ: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَامٍ»، وهكذا. سمِّي بذلك؛ لوصل النَّتائج بالمقدِّمات. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥٢٩).

القول المسلم

لأنَّ الغرض لا يتمُّ إلَّا بتقديرها، كأن يُقال: «كُلُّ إِنْسَانٍ حيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ، وَكُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ»، فينتج: «كُلُّ إِنْسَانٍ مُؤَلَّفٌ» بلا تقدير نتيجةٍ أصلاً؛ لأنَّها غيرُ كافيةٍ في الغرض، ما بَعُدَ.

القويسني

فيه، بل طُويت، كقولنا[1]: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ حَسَّاسٌ»، وهكذا إلى آخِر القياس المتقدِّم من غير استخراج نتيجةٍ لكلِّ مقدِّمتين، وسمِّي: «منفصل النَّتائج»؛ لعدم ذِكرها فيه.

(كُلٌّ) من متَّصل النَّتائج ومُنفصلها (سَوَا) في إفادة المطلوب.

(١) قوله: (كقولنا) تمثيلٌ لمنفصل النَّتائج وعدم ذكرها في القياس.

ثمَّ قال:

● (١١١) وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلٍّ اسْتُدِلْ ... فَذَا بِالاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ

(١١٢) وَعَكْسُهُ يُدْعَى: القِيَاسَ المَنْطِقِي ... وَهْوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ فَحَقِّقِ

(١١٣) وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ حُمِلْ ... لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمْثِيلٌ جُعِلْ

(١١٤) وَلَا يُفِيدُ القَطْعَ بِالدَّلِيلِ ... قِيَاسُ الاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ

(١١١ - ١١٤) - أقول: المُفيدُ للمطلوب التَّصديقيِّ ثلاثةُ أقسامٍ: استقراءٌ، وقياسٌ، وتمثيلٌ.

١ - فالأوَّلُ: هو الاستدلالُ على الكلِّيِّ بالجزئيِّ؛ كقولنا: «كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَسْفَلَ؛ بِدَلِيلِ: أَنَّ الفَرَسَ وَالإِنْسَانَ وَالحِمَارَ مَثَلاً كَذَلِكَ».

القول المسلم

(١١١) - ثمَّ أشار إلى أقسام الدَّليل العقليِّ باعتبار صورتِه بقوله: (وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلٍّ اسْتُدِلْ) أي: وإنِ استُدلَّ بقضيَّةٍ جزئيَّةٍ على قضيَّةٍ كلِّيَّةٍ، والمراد بـ«الجزئيَّة» هنا: ما ليس موضوعُهَا مسوَّراً بالسُّور الكلِّيِّ، فأطلقَ النَّاظمُ على ما ذكرنا الجزئيَّ، وعلى مُقابلها الكلِّيَّ تسامُحاً.

(فَذَا بِالاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ) أي: فذلكَ الدَّليلُ الَّذي استُدلَّ به كذلك عُقل؛ أي: عُرِفَ بالدَّليل الاستقرائيِّ لنشأته عنِ استقراءٍ؛ أي: تتبُّعِ أحكام مفرداتٍ.

● وأصلُ الاستقراء تتبُّعُ قُرَى البلد، يقال: «اسْتَقْرَأْتُ البَلَدَ»؛ أي: تتبَّعتُ قُرَاها، ثمَّ استُعمِلَ في مطلقِ التَّتبُّع، وهو: «تتبُّعُ مفرداتٍ لتُدرَكَ أحكامُهَا المتَّحدَةُ».

القويسني

(١١١) - (وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلٍّ) خفِّفت «ياؤه» للضَّرورة، (اسْتُدِلْ) أي: استُدلَّ بجزئيٍّ على كلِّيٍّ؛ بأن تصفَّحتَ الجزئيَّات، وحكمتَ بحكمها على الكلِّيِّ.

(فَذَا[1] بِالاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ) أي: عُلِم كما إذا تصفَّحنا جزئيَّاتٍ منَ «الحَيَوَان» كـ: «الإنسان»، و«الفرس»، و«الحمار»، فوجدناها[2] تُحرِّك فكَّها الأسفل عند المَضغ، فحكمنا بحكم تلك الجزئيَّات على كلِّيِّها وهو «الحيوان»، وقُلنا: «كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَسْفَل عِنْدَ

---

(١) قوله: (فَذَا) أي: الاستدلال المذكور المفهوم من استدلَّ، فالاستقراء على كلامه الاستدلال بحكم الجزئيِّ على حكم الكلِّيِّ.

(٢) قوله: (فوجدناها) أي: أكثرها تحرِّك فكَّها الأسفل... إلخ.

(١١٢) وَعَكْسُهُ يُدْعَى: القِيَاسَ المَنْطِقِي وَهْــوَ الَّــذِي قَــدَّمْــتُــهُ فَــحَــقِّــقِ

٢ - والثَّاني: هو الاستدلالُ على الجزئيِّ بالكلِّيِّ، عكسُ الاستقراء؛ كقولنا: «العَالَمُ حَادِثٌ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ مِنْ أَفْرَادِ المُتَغَيِّرِ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ»، وقد تقدَّم ذلك بأشكاله.

القول المسلم

- ويُشترَطُ في الاستدلال على هذه الكلِّيَّة: أن تكون الجزئيَّةُ الحاصلةُ بالاستقراء متعدِّدةً كثيرةً، بحيثُ يغلِبُ على الظَّنِّ أنَّ ما لم يُدرَك حُكمُهُ من تلك الجزئيَّات كما أُدرِكَ.

- مثالُ ذلك أن يقال: «الغَنَمُ تُحَرِّكُ فَكَّهَا الأَسْفَلَ عِنْدَ الأَكْلِ، وَكَذَا الإِبِلُ، وَالبَقَرُ، وَالإِنْسَانُ، وَالوَحْشُ، وَالظِّبَاء، وَبَقَرةُ الوَحْشِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا أَدْرَكْنَا من الحيوانات، فَكُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَسْفَلَ».

فقدِ استدلَلْنَا بأحكام الجزئيَّات الَّتي استقرأناها على قضيَّةٍ كلِّيَّةٍ وهي قولنا: «كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَسْفَلَ»، وتلك القضيَّةُ تشتملُ على الجزئيَّات الَّتي بها استُدِل على اعتقاد صحَّةِ حُكمها، ولهذا يقالُ: «الدَّليلُ الاستقرائيُّ: هو ما اشتمل المطلوبُ عليه»، وذلك الاشتمالُ هو المناسبةُ بينَهُ وبين الدَّليل، ويُسمَّى ذلك إلحاقَ الفَرد بالأغلب، وأكثرُ مسائل النَّحوِ من هذا القَبيل كـ: «رفع كلِّ فاعلٍ، ونصب كلِّ مفعولٍ»؛ فإنَّه إنَّما أفادَهُ تتبُّعُ كلِّ ما سُمِعَ منهما، فوُجِدَ الأوَّلُ مرفوعاً والثَّاني منصوباً، فأُلحِقَ بذلك ما لم يُسمَع، فحصلَت قاعدةٌ كلِّيَّةٌ ظنِّيَّةٌ؛ لأنَّه يُظَنُّ من تساوي الكثير من المُفردات في الحُكمِ أنَّ ما لم يُدرَك كذلك؛ لِجريان العادة بأنَّ ما يَطَّرِدُ في الكَثير يتناولُ ما سِوَاهُ.

(١١٢) - (وَعَكْسُهُ) أي: وعكسُ ما ذُكِرَ، وذلك العكسُ هو الاستدلالُ بالكلِّيِّ على

القويسني

المَضغ»، ثمَّ إن كان المتصفِّح[1] أكثر الجزئيَّات سمِّي الاستقراء: «ناقصاً»، كالمثال المتقدِّم، وإن كان المتصفِّح جميع الجزئيَّات؛ كأنِ استقرأنا جزئيَّات «الحيوان» فوجدنا بعضها ماشياً وبعضها غير ماشٍ، ووجدنا الماشيَ يموت وغير الماشي كذلك، وحكمنا على كلِّيِّه وهو «الحَيَوَان» وقُلنا: «كُلُّ حَيَوَانٍ يَمُوتُ» سمِّي: «استقراءً تامًّا».

(١١٢) - (وَعَكْسُهُ[2]) أي: الاستقراءُ الَّذي تقدَّم أنَّه الاستدلال بحكم الجزئيِّ على الكلِّيِّ،

(١) قوله: (ثمَّ إن كان المتصفِّح) أي: المتتبِّع أكثر... إلخ.

(٢) قوله: (وَعَكْسُهُ) لا بدَّ من تقدير مضافين؛ أي: مجموع مقدِّمتي عكسه؛ لأنَّ العكس الَّذي هو الاستدلال ليس هو القياس المنطقيّ؛ إذ هو قولٌ مؤلَّفٌ، والاستدلال مصدرٌ؛ كذا في «الكبير». اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥٣٤).

القول المسلم

الجزئيّ؛ (يُدْعَى) أي: يسمَّى الدَّليلُ الَّذي وقع في ذلك الاستدلال: (القِيَاسَ المَنْطِقِي، وَهْوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ) حيث بيَّنتُ أنَّه يُركَّبُ من مقدِّمتين صغرى وكبرى، وأنَّه متى سُلِّم لَزِمَ قولٌ آخرُ، وأنَّه يكونُ اقترانيًّا واستثنائيًّا.

(فَحَقِّق) ذلك، واعلَم الفرق بينه وبين ما قبلَه، فإنَّ ما قبلَهُ حاصلُهُ: «أخذُ قضيَّةٍ كلِّيَّةٍ من جزئيَّاتٍ كثيرةٍ»، وهذا حاصلُهُ: «أخذُ قضيَّةٍ يصحُّ أن تكون جزئيَّةً من كلِّيَّةٍ تشملُها وغيرَها»، وقد بيَّنَّا حاصلَ ما قبلَهُ.

● وبيانُ هذا ـ كما عُلِم ممَّا تقدَّم ـ: أنَّك إذا حاولتَ مثلاً مطلوباً هو «أنَّ الجِرْمَ حَادِثٌ»، استخرجت قضيَّةً صغرى بفكرك وهي «أنَّ الجِرْمَ يُلَازِمُ الأَعْرَاضَ الحَادِثَةَ كـ: الحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ»؛ إذ لا يُعقل بدونهما، ثمَّ تستخرجُ قضيَّةً كلِّيَّةً تكون كبرى لهذه وهي قولُك: «وَكُلُّ مُلَازِمٍ لِلْحَادِثِ حَادِثٌ»، فإذا ركَّبتَ القياسَ المنطقيَّ هكذا: «الجِرْمُ مُلَازِمٌ لِلْحَادِثِ، وَكُلُّ مُلَازِمٍ لِلْحَادِثِ حَادِثٌ» أنتج: «الجِرْمُ حَادِثٌ».

- وهذه النَّتيجةُ باعتبار موضوعِها من جملة ما يدخُلُ في قولك: «وَكُلُّ مُلَازِمٍ لِلْحَادِثِ حَادِثٌ»، فقدِ استدللت بهذه الكبرى الكلِّيَّة على النَّتيجة المذكورة الَّتي هي كالجزئيَّة بالنِّسبة لهذه الكبرى، والكبرى بها تمَّ الاستدلالُ، فهي الدَّليلُ في الحقيقة، وإن توقَّفَ الإنتاجُ على الصُّغرى أيضاً؛ لأنَّها هي المُدخِلَةُ للجِرمِ في الحكم المذكور الَّذي هو المطلوب ثبوتُهُ للأصغَر.

القويسني

وهو الاستدلال بحكم الكلِّيّ على الجزئيِّ؛ (يُدْعَى) أي: يسمَّى: (القِيَاسَ المَنْطِقِي) فالقياسُ المنطقيُّ (وَهْوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ[1]) أوَّلَ باب القياس عند قوله: «إِنَّ القِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا»، (فَحَقِّقِ) المعلوم.

فالقياسُ: «استدلالٌ بحكم الكلِّيِّ على الجزئيِّ»؛ كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ»، فإنَّه استدلَّ بثبوت الجسميَّة لـ«الحيوان» الكلِّيِّ على ثُبوتها لـ«الإنسان» الَّذي هو جزئيٌّ من جزئيَّات الحيوان، والاستِقراءُ: «استدلالٌ بحكم الجزئيِّ على الكلِّيِّ» كما عُلِم ممَّا سَبق.

(١) قوله: (وَهْوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ) أيِ: المعرَّف بأنَّه: قولٌ مؤلَّفٌ من أقوالٍ متى سُلِّمت لزم عنها لذاتها قولٌ آخر. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥٣٤).

(١١٣) وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ حُمِلْ   لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمْثِيلٌ جُعِلْ

٣ - **والثَّالثُ**: الاستدلالُ على جزئيٍّ بجزئيٍّ؛ كـ: «الاستدلال على حُرْمَةِ النَّبِيذِ بحُرْمَةِ الخَمْرِ»؛ للجامع بينهما وهو: «الإِسْكَارُ»، وهما جزئيَّان من مُطلق المُسْكِر.

القول المسلم

(١١٣) - (وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ حُمِلْ) أي: وحيثُ حُمِل جزئيٌّ على جزئيٍّ؛ أي: أُلْحِقَ به في حكمه (لِجَامِعٍ) موجودٍ فيهما معاً، وذلك الجامعُ هو عِلَّةُ حكمِ المحمول عليه، (فَذَاكَ تَمْثِيلٌ جُعِلْ) أي: فذلك القياسُ الحاصلُ من حَمْلِ أحدِ الأمرَين على الآخر يُسمَّى: «قياس التَّمثيل»؛ لأنَّ حاصلَه إلحاقُ أحدِ الأمرين بالآخَرِ لِتَماثُلهما في علَّةِ الحكم.

● والمرادُ بـ«الجزئيّ» هنا: أمرٌ مُتصوَّرٌ؛ سواءٌ كان كلِّيًّا أو جزئيًّا، مثالُهُ أن يقالَ: «النَّبَّاشُ كَالسَّارِقِ، فَتُقْطَعُ يَدُهُ؛ بِجَامِعِ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا آخِذٌ لِلْمَالِ خُفْيَةً»، فَقد حَملنا «النَّبَّاشَ» وهو أمرٌ معلومٌ؛ أي: مُتصوَّرٌ على «السَّارِقِ» في حكم قَطع اليد؛ بِجامعٍ هو «أخذ المال خُفْيَةً».

وتساهَلَ النَّاظمُ في إطلاق الجزئيِّ على مُطلق المتصوَّر، كما تساهَل في إسقاط الياء من الجزئيِّ الثَّاني.

● **والحاصلُ ممَّا ذُكِر أنَّ هنا أقيِسةً ثلاثةً**:

١ - **أحدها**: المنطقيُّ: وهو المركَّبُ من قضيَّتين لإنتاج ثالثةٍ، يشتملُ ذلك القياسُ عليها بكُبراه مع صغراه، ويقالُ فيه استدلالٌ بكلِّيَّةٍ على جزئيَّةٍ؛ أي: بأمرٍ عامٍّ على أمرٍ خاصٍّ؛ كقولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ مُتَحَرِّكٌ بِالإِرَادَةِ»، فـ: «الإِنْسَانُ مُتَحَرِّكٌ بِالإِرَادَةِ».

٢ - **وثانيها**: الاستِقراء، ويُقال في تحقيقه: استدلالٌ بجزئيَّاتٍ؛ أي: بقضايا جزئيَّاتٍ على قضيَّةٍ كلِّيَّةٍ، وتلكَ الجزئيَّاتُ حاصلةٌ بتتبُّع أحكام المفردات، كما إذا تتبَّعنا أحكام الحيوانات

القويسني

(١١٣) - (وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ) خفِّفت «ياؤه» للضَّرورة، (حُمِلْ) أي: حيث حُمل جزئيٌّ على جزئيٍّ آخرَ في حكمه؛ (لِجَامِعٍ) مشتركٍ بينهما كـ: «حَمل النَّبيذ على الخمر في الحُرمة»؛ للإسكار. (فَذَاكَ) الحمل (تَمْثِيلٌ جُعِلْ) أي: يسمَّى هذا الدَّليل: «تمثيلاً».

● وقد عرَّفه السَّعد [ت:٧٩٢هـ] بقوله: «هو تشبيه جزئيٍّ بجزئيٍّ في معنًى مشتَرَكٍ[١] بينهما؛ لِيثبت في المشبَّه الحكمُ الثَّابت في المشبَّه به المعلَّل بذلك المعنى». [اهـ][٢]

---

(١) قوله: (في معنًى مشترَكٍ) وهو «الإسكار» في مثال الشَّارح المذكور.

(٢) انظر: «شرح الرسالة الشمسية» للسعد التفتازاني (ص: ٣٦٥).

(١١٤) وَلَا يُفِيدُ القَطْعَ بِالدَّلِيلِ   قِيَاسُ الاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ

● والمفيدُ للقطع من هذه الثّلاثة: القياسُ، وأمّا الاستقراءُ والتّمثيلُ فلا يُفيدانه؛ لاحتمال أنْ يكون هناك فردٌ لم يُسْتَقْرَأ، كـ: «التِّمْسَاح»، وأنَّ العلّة في الجزئيِّ المحمولِ عليه غيرُ العِلّة في الجزئيِّ المحمولِ.

القول المسلم

وهي تحريكها فكّها الأسفل عند الأكل، فوَجدنا ما أدركنا منها كذلك، فينتجُ لنا ذلك: «أنَّ حَرَكَةَ الفَكِّ الأَسْفَلِ عِنْدَ الأَكْلِ عَامٌّ لِجَمِيعِ الحَيَوَانَاتِ»، فنقول: «كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَسْفَلَ»؛ لِأنَّ ما أدركنا من الحيوانات كذلك.

ويسمَّى: «إلحاقَ الفَرد بالأغلب»، ولا يُفيدُ إلَّا الظَّنَّ؛ لاحتمال أن يكون ثَمَّ فردٌ ليس كذلك، كما قيل: إنَّ التِّمْسَاح ليس كذلك.

٣ - وثالثُها: التَّمثيليُّ، ويُقال في تحقيقه: استدلالٌ بجزئيٍّ على جزئيٍّ، أيِ: استدلالٌ بأمرٍ معلومٍ على أمرٍ معلومٍ لجامعٍ بينهما، ويُسمَّى: «قياسَ التَّمثيل»، كما إذا نظرنا في أمرِ «الخَمْر» فوجدناه حراماً لعِلَّةٍ هي «الإسكار»، فنحملُ عليه «النَّبيذَ» في التَّحريم لوجود الجامع فيه، وعلَّةِ التَّحريم الَّتي هي الإسكارُ.

والغالبُ أنَّه لا يُفيدُ إلَّا الظَّنَّ؛ لأنَّ الفَرْعَ ـ وهو المَقِيسُ ـ يَحتملُ أن يُوجدَ فيه مانعٌ من الحكم لم يُطَّلع عليه، أو تكون العِلَّةُ ناقصةً فيه.

ويصحُّ أن يكون قطعيًّا إن قُطِعَ بوجود العِلَّة بتمامها، وأنَّها هي العلَّةُ المستلزِمَةُ، وأنَّه لا مُعارضَ لها في الفَرْع.

● وقد تبيَّن بتصوير هذه الأقيسة أنَّها مختلفةُ الصُّورة، ويصحُّ أن تَرِدَ صُورةُ المنطقيِّ في مادَّة التَّمثيليِّ، كأن يقالَ: «النَّبِيذُ مُسْكِرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»، ويسمَّى حينئذٍ: «منطقيًّا».

(١١٤) - وقد تبيَّن بما قرَّرنا أيضاً أنَّ التَّمثيليَّ والاستقرائيَّ لا يُفِيدان القطع إلَّا بشرطٍ قليلِ الوجود في التَّمثيليِّ كما ذكَرنا، وأمَّا المنطقيُّ فهو على حسَب المادَّة، فإن كان مادَّتُهُ قطعيَّةً فهو قطعيٌّ، وإلَّا فلا، إلَّا أنَّ الغالب إيرادُهُ لِلقطع، وعلى هذا نبَّه بقوله: (وَلَا يُفِيدُ القَطْعَ بِالدَّلِيلِ) أي: بصحَّة المدلول (قِيَاسُ الاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ) وقد تقدَّم بيانُ ما في ذلك، وإطلاقُ الدَّليل على

القويسني

(١١٤) - (وَلَا يُفِيدُ القَطْعَ) أيِ: اليقين (بِالدَّلِيلِ) أي: بنتيجة الدَّليل (قِيَاسُ الاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ)، والدَّليل إظهارٌ في محلِّ الإضمار؛ أي: بنتيجته.

القول المسلم

المدلول كما هنا تجوُّزٌ، ومفهومُهُ: أنَّ المنطقيَّ يُفيدُ القطع بالمَدلول، وهو كذلك إن كانت مادَّةُ مقدِّماته قطعيَّةً، وتقدَّم أنَّ التَّمثيليَّ قد يُفيدُ القطعَ على وجه القِلَّة لِوجود ما ذكرنا من الشُّروط.

* * *

القويسني

● أمَّا قياس الاستقراء[1]، فلِجواز أن يكون قد بقي جزئيٌّ من الجزئيَّات على خلاف ما استقرأتَه، قالوا: وقد وُجد أنَّ «التِّمساح» يحرِّكُ فكَّه الأعلى عند المَصغ، فلم تكن النَّتيجة في الاستقراء وهي: «كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَسْفَل عِنْدَ المَضغ» قطعيَّةً.

● وأمَّا قياسُ التَّمثيل، فلأنَّه يَلزم من تشابه أمرين في معنًى تشابُهما في جميع الأحكام.

* * *

(١) قوله: (أمَّا قياس الاستقراء) أي: أمَّا عدم إفادته القطع، فلجواز... إلخ.

المُفيدُ للمطلوب التَّصديقيِّ

ثمَّ قال:

(أَقْسَامُ الحُجَّةِ)

● (١١٥) وَحُجَّةٌ نَقْلِيَّةٌ عَقْلِيَّهْ ... أَقْسَامُ هَذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّهْ

(١١٦) خَطَابَةٌ شِعْرٌ وَبُرْهَانٌ جَدَلْ ... وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلْتَ الأَمَلْ

(١١٥ - ١١٦) - أقول: المراد بـ«الحُجَّة»: القياس.

● ولمَّا كان الواجبُ على المنطقيِّ أن يَنظُرَ في مادَّة القياس وصُورته؛ لِيعرفَ جهة الخطأ في القياس- كما يأتي في قول المصنِّف: «وَخَطَأُ البُرْهَانِ إلخ» البيتَ - احتاجَ إلى بيان مادَّته، فذكرَ أنَّ القياس قِسمان:

١ - نقليٌّ: وهو ما كانت مادَّته مأخوذةً من الكتاب والسُّنَّة والإجماع.

٢ - وعقليٌّ: وأقسامُهُ خمسةٌ:

القول المسلم

[(أَقْسَامُ الحُجَّةِ)]

● ثمَّ أشار إلى أقسام الحُجَّة في الجملة على وجهٍ آخرَ مع ما يتبَعُ ذلك، وقد عُلِم ممَّا قدَّمنا أنَّه من اللَّواحق فقال: (أَقْسَامُ الحُجَّةِ) أي: الدَّليلِ في الجملة؛ يعني: لا باعتبارِ كونها منطقيَّةً أو تمثيلاً أوِ استقراءً، بل من جهة العقل والنَّقل، مع تقسيم العقليِّ وما يتبَعُ ذلك من بيان كيفيَّة بعض الخطأ مادَّةً وصورةً.

(١١٥) - (وَحُجَّةٌ نَقْلِيَّةٌ عَقْلِيَّهْ) أي: والحجَّة تنقسمُ إلى نقليَّةٍ وإلى عقليَّةٍ.

- فالنَّقليَّةُ: ما يُتلقَّى من الكتاب والسُّنَّة والإجماع وما يرجعُ لذلك، مثالُها أن يقال: البَعْثُ حَقٌّ بدليل قوله تعالى: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧].

القويسني

[(أَقْسَامُ الحُجَّةِ)]

فصلٌ في (أَقْسَامِ الحُجَّةِ) أيِ: الدَّليل.

سمِّي بذلك؛ لأنَّ مَن تمسَّك به حجَّ خَصمَه؛ أي: غلبه.

(١١٥) - (وَحُجَّةٌ) مبتدأ؛ سوَّغ الابتداء به قصدُ الجنس[1]؛ وهي:

---

(١) قوله: (قصد الجنس) أي: أوِ التَّفصيل.

(١١٦) خَطَابَةٌ شِعْرٌ وَبُرْهَانٌ جَدَلْ وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلْتَ الأَمَلْ

القول المسلم

- والعقليَّةُ ينقسمُ المنطقيُّ منها إلى خمسة أقسامٍ، أشار إليها بقوله:

(أَقْسَامُ هَذِي) يعني: العقليَّة (خَمْسَةٌ جَلِيَّهْ) أي: ظاهرةٌ عند أربابِها، وهو تكميلٌ للبيت.

(١١٦) - (خَطَابَةٌ، شِعْرٌ، وَبُرْهَانٌ، جَدَلْ، وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ) أي: وتلك الخمسة هي ما يسمَّى: «خطابةً»، وما يسمَّى: «شِعراً»، وما يسمَّى: «برهاناً»، وما يسمَّى: «جَدَلاً»، وما يسمَّى: «سَفْسَطَةً».

● وتقسيمُ المنطقيِّ إلى هذه الأقسام إنَّما هو باعتبار مادَّة القضايا المركَّبِ منها كما سيظهَرُ.

● وأسقط النَّاظمُ حرف العطف للضَّرورة من هذه المعطوفات، ولم يرتِّبها بحسَب القوَّة والضَّعف، بل أتى بها على حسَب ما سَمح له الوزن، ولم يذكُر ما تتركَّبُ منه الَّذي هو أصلُ تباينها، إلَّا البُرهانَ منها كما يأتي.

وأقواها البُرْهَانُ كما سيذكره، ثمَّ الجَدَلُ، ثمَّ الخَطَابَةُ، ثمَّ الشِّعْرُ، ثمَّ السَّفْسَطَةُ.

القويسني

إمَّا (نَقْلِيَّةٌ[١]) وهي ما كانت من الكتاب والسُّنَّة والإجماع.

وإمَّا (عَقْلِيَّهْ[٢]) وقد ذكرها بقوله: (أَقْسَامُ هَذِي) الحُجَّة العقليَّة (خَمْسَةٌ جَلِيَّهْ) أي: ظاهرةٌ.

(١١٦) - أوَّلها: (خَطَابَةٌ) وهي قياسٌ مؤلَّفٌ:

من مقدِّماتٍ مقبولةٍ؛ لصدورها عن مُعْتَقَدٌ فيه كـ: وليٍّ.

أو من مقدِّماتٍ مظنونةٍ؛ كقولنا: «كُلُّ حَائِطٍ[٣] يَنْتَثِرُ مِنْهُ التُّرَابُ يَنْهَدِمُ»، ونحو: «فُلَانٌ يُسَارُّ العَدُوَّ[٤]، فَهُوَ مُسَلِّمٌ لِلثَّغْرِ»، ونحو: «فُلَانٌ يَطُوفُ بِاللَّيلِ بِالسِّلَاحِ، فَهُوَ مُتَلَصِّصٌ».

والغرض منها: ترغيب النَّاس فيما يَنفعهم كما يفعله الخُطَّاب والوُعَّاظ.

(١) قوله: (نَقْلِيَّةٌ) منسوبةٌ إلى النَّقل لاستنادها إليه، وإن كان العقل هو المدرك لها، ونسبت إلى النَّقل؛ ليتميَّز ما يتوقَّف على النَّقل عن غيره. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥٣٨).

(٢) قوله: (عَقْلِيَّهْ) منسوبةٌ إلى العقل؛ لأنَّ العقل لا يتوقَّف في إثباتها على نقلٍ.

(٣) قوله: (كُلُّ حَائِطٍ ... إلخ) الأمثلة الثَّلاثة للنَّوع الثَّاني، والتَّمثيلُ إن كان للخطابة المركَّبة من المقدِّمات المظنونة كان في كلامه حذف بعض المقدِّمات، وإن كان للمقدِّمات المظنونة فلا حذف، وكذا يقال في نظائره. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥٤٢).

(٤) قوله: (فُلَانٌ يُسَارُّ العَدُوَّ) أي: يعلِّمه السِّرَّ. و«الثَّغرُ»: طرف بلاد الإسلام. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥٤٢).

- أوّلها: البرهان، وسيأتي في كلام المصنِّف.

- ثانيها: الجَدَلُ: وهو ما تركَّب من:

القول المسلم

● فالبرهان منها: هو ما تركَّب من مقدّماتٍ يقينيَّةٍ، وسيأتي.

● والجَدَلُ: «ما تركَّبَ من مقدّماتٍ مشهورةٍ أو مُسَلَّمةٍ».

- فالمشهورةُ: ما اعتَرف به الجمهور لأمرٍ يعمُّ كـ: مصلحةٍ؛ كما يقال: «هَذَا الفِعْلُ عَدْلٌ، وَكُلُّ عَدْلٍ مَمْدُوحٌ» فـ: «هَذَا الفِعْلُ مَمْدُوحٌ»، وكَـ: رِقَّةٍ؛ كما يقال: «هَذَا مِسْكِينٌ، وَكُلُّ مِسْكِينٍ تُحْمَدُ مُوَاسَاتُهُ» فـ: «هَذَا تُحْمَدُ مُوَاسَاتُهُ»، وكـ: حَمِيَّةٍ؛ كما يقال: «هَذَا كَاشِفٌ لِعَوْرَتِهِ، وكُلُّ كَاشِفٍ لِعَوْرَتِهِ فَهُوَ مَذْمُومٌ» فـ: «هَذَا مَذْمُومٌ».

القويسني

وثانيها: (شِعْرٌ) وهو قياسٌ مؤلَّفٌ:

من مقدّماتٍ تنبسط منها النَّفس؛ نحو: «الخَمْرُ يَاقُوتَةٌ سَيَّالَةٌ».

أو تنقبض منها النَّفس؛ نحو: «العَسَلُ مِرَّةٌ مُهَوَّعَةٌ»[1]، ونحو: «الوَرْدُ صِرْمُ بَغْلٍ قَائِمٍ فِي وَسَطِهِ رَوْثٌ».

والغرضُ منه: انفعال النَّفس بالتَّرغيب والتَّرهيب، ويَزيدُ الانفعال بأن يكون على وزنٍ من أوزان الشِّعر، أو بصوتٍ طيِّبٍ.

(وَ) ثالثها: (بُرْهَانٌ) وهو قياسٌ مؤلَّفٌ[2] من مقدّماتٍ يقينيَّةٍ كما يأتي.

ورابعها: (جَدَلْ) وهو قياسٌ مؤلَّفٌ:

من مقدّماتٍ مشهورةٍ تختلف[3] باختِلاف الأزمنة والأمكنة، فقد يكون الشَّيء مشهوراً عند قومٍ دون آخرين.

ومن مقدّماتٍ مسلَّمةٍ عند النَّاس وعند الخصمَين؛ كقولنا: «هَذَا ظُلْمٌ[4]، وَكُلُّ ظُلْمٍ قَبِيحٌ»، وكقولنا: «هَذِهِ مُرَاعَاةٌ لِلضُّعَفَاءِ، وَكُلُّ مُرَاعَاةٍ لِلضُّعَفَاءِ مَحْمُودَةٌ».

---

(١) قوله: (مُهَوِّعَةٌ) بفتح الواو المشدَّدة؛ أي: مقيِّئة؛ أي: هي قيء النَّحل. وضبطها بعضهم بالكسر، وهو أيضاً صحيح. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥٤٣).

(٢) قوله: (وهو قياسٌ مؤلَّفٌ... إلخ) أي: لإنتاج اليقين.

(٣) قوله: (تختلف) أي: المقدِّمات المشهورة؛ أي: تختلف شهرتها، فربَّما كانت مشهورةً في زمانٍ دون زمانٍ، وفي مكانٍ دون مكانٍ، وعند قومٍ دون آخرين. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥٤٤).

(٤) قوله: (كقولنا: هَذَا ظُلْمٌ... إلخ) ينتج: «هَذَا قَبِيحٌ».

١ - قضايا مشهورةٍ؛ نحوُ: «العَدْلُ حَسَنٌ، وَالظُّلْمُ قَبِيحٌ».

٢ - أو مُسلَّمةٍ بين الخصمَين؛ سواءٌ كانت صادقةً أم كاذبةً؛ ليَنبني عليها الكلامُ في دفع كلٍّ من الخصمَين صاحبَه.

والمقصودُ منه: قَهْرُ الخصم، وإقناعُ مَنْ لا قُدرةَ له على فَهْمِ البرهان.

- ثالثها: **الخَطَابَةُ**: وهو ما تركَّب من مقدّماتٍ مقبولةٍ أو مظنونةٍ.

١ - فالأُوْلى: كالصَّادرة من شخصٍ يُعتقدُ صلاحُهُ.

٢ - والثَّانية: هي الَّتي يحكمُ بها العقلُ بواسطة الظَّنِّ مع تجويز النَّقيض؛ نحوُ: «هَذَا لَا يُخَالِطُ النَّاسَ، وَكُلُّ مَنْ لَا يُخَالِطُ النَّاسَ مُتَكَبِّرٌ، فَهَذَا مُتَكَبِّرٌ».

والغرضُ من الخَطابة: ترغيبُ السَّامع فيما يَنفعُه دنيًا وأُخرى.

القول المسلم

- **والمُسلَّمة**: هي ما يعترفُ به الخَصم ويُسلِّمُهُ؛ سواءٌ كان صحيحاً في نفسه أو فاسداً، مشهوراً كان أو غيرَه، ولهذا يقال: قياسُ التَّسليم أعمُّ من غيره، وذلك كأن يقالَ للفَقِيه الَّذي يُسلِّم العملَ بخبر الآحاد في حُلِيِّ الصَّبيِّ: «هَذَا حُلِيٌّ، وَكُلُّ حُلِيٍّ تَجِبُ زَكَاتُهُ» فـ: «هَذَا تَجِبُ زَكَاتُهُ». دليلُ الصُّغرى: المشاهدة، ودليلُ الكبرى لا تَحتاج إليه؛ لأنَّك تُسلِّمُها لعلمك بأنَّه وردَ فيها خبرُ آحادٍ وهو قوله ﷺ: «فِي الحُلِيِّ زَكَاةٌ»، وخبرُ الآحادِ يجب العملُ به عندك.

- **والغرضُ من الجدل**: إقناعُ قاصرٍ عنِ البرهان، وقد يكون ارتكابُهُ لعدم حضورِ غيره.

● **والخَطَابَةُ**: «ما تركَّب من مقدِّماتٍ شأنُها أن تُظَنَّ لأمرٍ عارضٍ، أو تُقبَلَ لِصدورها من مقبولٍ كلامُهُ».

- **فالمظنونة** كما يقال: «هَذَا يَدُورُ فِي اللَّيْلِ بِالسِّلَاحِ، وَكُلُّ مَنْ يَدُورُ فِي اللَّيْلِ بِالسِّلَاحِ فَهُوَ لِصٌّ» فـ: «هَذَا لِصٌّ»، فالكبرى شأنُها أن يُظَنَّ صدقُها لِعارض أنَّ الغالب مِمَّن يدُورُ بالسِّلاح ليلاً كونه كذلك.

- **والمقبولَةُ** من مقبولٍ لا ضابط لها، ولم يتعيَّن لها مثالٌ لاختلافها بِوقائع الأشخاص، إلَّا أنَّ قَبُولها من الشَّخص إمَّا لِسرٍّ لا يعلمُهُ إلَّا اللهُ تعالى، ولِهذا يقال: عليك بما يقولُ فلانٌ فإنَّ كلامَهُ مقبولٌ عند النَّاس، أو لخصلَةٍ جميلةٍ كزيادة علمٍ ووَرَعٍ، فيقال مثلاً: هذا قولُ فلانٍ، وكلُّ ما يقول فلانٌ فهو حقٌّ.

القويسني

والغرضُ منه: إلزامُ الخصم وإقناع القاصر عن إدراكه البرهان.

- رابعها: الشِّعْرُ: وهو ما تألَّف من قضايا تَنْبَسِطُ منها النَّفسُ أو تنقبضُ؛ نحو: «الخَمْرُ يَاقُوتَةٌ سَيَّالَةٌ»، و: «العَسَلُ مِرَّةٌ مُهَوِّعَةٌ»؛ أي: مُقَيِّئَةٌ.

والغرضُ منه: انفعالُ النَّفس لِترغيبها في شيءٍ، أو تنفيرِها عنه.

- خامسها: السَّفْسَطَةُ: وهي ما تألَّف من مقدِّماتٍ باطلةٍ شبيهةٍ بالحقِّ؛ كقولنا في صورة فرسٍ في حائطٍ: «هَذَا فَرَسٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ، فَهَذَا صَهَّالٌ».

القول المسلم

- ولا يخفى أنَّ المظنونة والمتقبَّلة متداخلةٌ؛ لأنَّ القَبُول يستلزمُ ظنَّ الصِّحَّة، وظنَّ الصِّحَّة قد يكونُ لا باعتبار الصُّدور من شَخصٍ، ثمَّ إن كانت لإقامة الحجَّة وسلِّمت دَخلت في المسلَّمات، وإلَّا فهي لِمجرَّد التَّنبيه على ما يُظَنُّ لِيُعمل بمقتضاه، فكأنَّها أعمُّ من الجدل.

ولمَّا كان كلامُ الخطيب للتَّنبيه على المراشد، والظَّنُّ والقَبولُ في ذلك كافٍ، سُمِّيت الحجَّة المركَّبة من مَظنونٍ أو مقبولٍ خطابةً.

● والشِّعْرُ: «هو ما تركَّب من مقدِّماتٍ تُوجِبُ بَسطاً أو قبضاً»؛ سواءٌ كان البسطُ إلى حَسَنٍ أو إلى قبيحٍ، وسواءٌ كان القبضُ عن حَسَنٍ أو عن قبيحٍ، ويزيدُهَا في هذا المعنى كونُها بوزن الشِّعر؛ إذِ الشِّعرُ شأنُهُ تقبيحُ الحَسن وتحسينُ القبيح، ولهذا سُمِّي الدَّليلُ المركَّبُ ممَّا يُوجِبُ ذلك شعراً، وذلك كما يقال في «تَقبيح العسل» وإن كان حسناً: «هَذِهِ مُرَّةٌ مُتَهَوِّعَةٌ وَقِيْءُ الذُّبَابِ، وَكُلُّ مَا هُوَ كَذَلِكَ فَهُوَ قَبِيحٌ»؛ وفي «تزيين الخمر» وإن كان قبيحاً: «هَذِهِ يَاقُوتَةٌ سَيَّالَةٌ، وَكُلُّ يَاقُوتَةٍ سَيَّالَةٍ فَهِيَ رَفِيعَةٌ»، فـ: «هَذِهِ رَفِيعَةٌ».

● والسَّفْسَطَةُ: «ما تركَّب من مقدِّماتٍ شبيهةٍ بالحقِّ وليس بحقٍّ»، كما يُقال في صورة فرسٍ في حائطٍ: «هَذَا فَرَسٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ» فـ: «هَذَا صَهَّالٌ».

القويسني

(وَخَامِسٌ) أي: خامسها (سَفْسَطَةٌ) وهو قياسٌ مؤلَّفٌ:

من مقدِّماتٍ وهميَّةٍ[١] كاذبةٍ؛ نحو: «هَذَا مَيِّتٌ، وَكُلُّ مَيِّتٍ جَمَادٌ»، فـ: «هَذَا جَمَادٌ».

وشبيهةٍ بالحقِّ وليست به؛ كقولنا في صورة فرسٍ على حائطٍ[٢]: «هَذَا فَرَسٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَاهِلٌ».

(نِلْتَ الأَمَلْ) جملةٌ دعائيَّةٌ تكملةٌ للبيت.

---

(١) قوله: (وهميَّةٍ) يعني: أنَّ الوهم حكم بها في غير المحسُوسات، وإنَّما قلنا: «في غير المحسُوسات»؛ لأنَّ أحكام الوهم في المحسُوسات حقَّةٌ يصدِّقها العقل، بخلافها في المعقولات الصِّرفة، فكاذبةٌ. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥٤٥).

(٢) قوله: (في صورة فرسٍ على حائطٍ) أي: مصوَّرة عليه.

والغرضُ منها: الإيقاعُ في الشُّكوك والشُّبَهِ الكاذبة، ويُقال لها: «مُغالطةٌ»، و«مُشاغبةٌ»، واستعمالُها حرامٌ بِجميع أنواعها.

- ومِن أقبح تلك الأنواع: «المُغَالَطَةُ الخَارِجِيَّةُ»، وهي: أنْ يُشْغِلَ المُنَاظِرُ - الَّذي لا فَهْمَ له ولا انقيادَ للحقِّ - فَهْمَ خَصْمِه بما يُشَوِّشُ عليه، ككلامٍ قبيحٍ؛ ليُظهر للنَّاس أنَّه غَلَبَه، ويَسْتُرَ بذلك جَهْلَهُ، وهو كثيرٌ في زماننا، بل هو الواقعُ.

فهذا النَّوع من القياس ينبغي معرفتُه ليُتَّقى، لا ليُستعملَ إلَّا لضرورةٍ له، كـ: دفع كافرٍ معاندٍ، كالسُّمِّ لا يُستعمل إلَّا في الأمراض الخَبيثة.

ولم يُرتِّب المصنِّفُ بين أقسام الحُجَّة العقليَّة، بل ذكَرها على ما سمح به النَّظْمُ، وترتيبُها على ما ذكرتُه.

القول المسلم

إلَّا أنَّ مُستعمِلَ السَّفسطة إن قابل بها صاحب البرهان سمِّي: «سُوفِسْطَائِيًّا»؛ أي: ذو حِكمةٍ مُمَوَّهَةٍ؛ لأنَّ «سُوف» هو الحكمة، و«سطا» هو التَّمويهُ والتَّلبيسُ، وإنْ قابل بها المجادل سُمِّي: «مُشَاغِباً».

القويسني

● ثمَّ قال:

● (١١٧) أَجَلُّهَا البُرْهَانُ مَا أُلِّفَ مِنْ ... مُقَدِّمَاتٍ بِاليَقِيْنِ تَقْتَرِنْ

(١١٨) مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتِ ... مُجَرَّبَاتٍ مُتَوَاتِرَاتِ

(١١٩) وَحَدَسِيَّاتٍ وَمَحْسُوسَاتِ ... فَتِلْكَ جُمْلَةُ اليَقِينِيَّاتِ

(١١٧ - ١١٩) - أقولُ: أعظمُ هذه الخمسة: «البرهانُ»، وهو: ما تألَّف من مقدِّماتٍ يقينيَّةٍ، بأنْ يكون اعتقادُها جازماً مطابقاً ثابتاً لا يتغيَّرُ.

القول المسلم

(١١٧) - وهذه الأربعةُ لا يُشترَطُ في تَسميتها بأسمائها كونُ كِلتا المقدِّمتين فيها من جنس ما شُرِطَ فيها، بل يَكفي في التَّسمية كونُ إحدى المقدِّمتين من جنسِ ما شُرِط، ولهذا قيل في قول القائل: «هَذَا يَدُورُ فِي اللَّيْلِ بِالسِّلَاحِ إلخ»: إنَّه خَطابيٌّ مع أنَّ الصُّغرى فيه قد تكون يقينيَّةً، بخلاف البُرهان، فيُشترَطُ في كِلَا مقدِّمتَيه أن تكون يقينيَّةً؛ وإليه أشار بقوله: **(أَجَلُّهَا)** أي: أكملُها في قطع حُجَّةِ الخَصم: **(البُرْهَانُ)** وهو مأخوذٌ من «بَرَهْتُ العُودَ» إذا قَطعتُهُ؛ لأنَّه يَقطعُ حُجَّةَ الخصم ويُوجِبُ بإذن الله تعالى القطعَ بِثبوت المطلوب.

● وهو **(مَا أُلِّفَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ بِاليَقِيْنِ تَقْتَرِنْ)** أي: هو الَّذي يُشترَطُ في مُقدِّماته أن تكونَ مقترنةً باليقين؛ أي: مُتيقَّنَةً.

● واليقينُ: «هو الاعتقادُ المطابِق لموجبٍ».

- فخرج عنِ «الاعتقاد»: الظَّنُّ والشَّكُّ والوَهْمُ.

القويسني

(١١٧) - **(أَجَلُّهَا**[١]**)** أي: أقسامِ الحجَّة **(البُرْهَانُ)** فالجدل[٢]، فالخَطابة[٣]، فالشِّعر، فالسَّفسطة[٤].

وعرَّف البرهان بقوله: وهو **(مَا أُلِّفَ)** أي: ركِّب **(مِنْ مُقَدِّمَاتٍ بِاليَقِيْنِ تَقْتَرِنْ)** أي: يقينيَّةٍ، فخرج به باقي أقسام الحجَّة من الجدل وغيره.

---

(١) قوله: (أَجَلُّهَا) أي: أقواها البرهان؛ لأنَّه يُفيد القَطع بخلاف غيره. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥٤٩).

(٢) قوله: (فالجدل) أي: لأنَّه يتركَّب من مقدِّماتٍ قريبةٍ من اليقين، وهي: المشهورات والمُسلَّمات. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥٤٩).

(٣) قوله: (فالخطابة) أي: لأنَّها تُفيد الظَّنَّ.

(٤) قوله: (فالسَّفسطة) معناها: الحكمة المموَّهة.

● واليقينيَّات على ما ذَكَر المصنِّف ستَّةٌ:

١ - الأُوْلى: الأَوَّلِيَّاتُ - أي: «البَدِيهيَّاتُ» - جمعُ: «أَوَّليّ»، وهو: ما حَكَمَ فيه العقلُ من غير واسطةٍ تتوقَّفُ على تأمُّلٍ، ك: «السَّماءُ فَوْقَنا، وَالأَرْضُ تَحْتَنَا».

القول المسلم

- وخرج بـ«المطابق»: الاعتِقاد الفاسد، كاعتقاد المُعتزليّ أنَّ العبد يَخلقُ أفعالَهُ والله تعالى يقول: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢].

- وخرج بـ«المُوجب»: الاعتقادُ المطابقُ بلا موجبٍ؛ أي: مُثْبِتٍ، كاعتقاد المقلِّد أنَّ العالَم حادثٌ بلا دليلٍ ولا ضرورةٍ، فإنَّه حيث لم يكُن بموجبٍ - أي: مُثبتٍ - يَقبلُ الانتفاء بتشكيك المُشكِّك.

ولهذا يُقال: إنَّ اليقين لا بدَّ فيه من الجزم والمُطابقة والثَّبات لضرورةٍ أو برهانٍ، فإن كانت مقدِّماتُ الدَّليل غيرَ يقينيَّةٍ كالمشهورات والمظنونات والمُسلَّمات بلا يقينٍ، لم يُسَمَّ كما تقدَّم برهاناً.

(١١٨ - ١١٩) - ثمَّ نبَّه على اليقينيَّات وأنَّها ستَّةُ أنواعٍ فقال: (مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ) هو وما بعده بدلُ مفصَّلٍ من مجملٍ، وهو قوله: «مِنْ مُقَدِّمَاتٍ تَقْتَرِنُ بِاليَقِينِ»، ومن (مُشَاهَدَاتٍ)، ومن (مُجَرَّبَاتٍ)، ومن (مُتَوَاتِرَاتٍ، وَ) من (حَدَسِيَّاتٍ، وَ) من (مَحْسُوسَاتٍ فَتِلْكَ) أي: فهذه الأنواع السِّتَّة هي (جُمْلَةُ) أي: مجموعُ القضايا (اليَقِينِيَّاتِ).

● أمَّا الأَوَّلِيَّاتُ فهي: «القضايا الَّتي لا يَتوقَّف العقلُ في الحكم بنسبتها إلَّا على تصوُّر الطَّرفين، مع الالتِفات إلى المحمول هل هو ثابتٌ للموضوع أو لا؟»؛ ك: الحكم بأنَّ «الكُلَّ أَعْظَمُ مِنَ الجُزْءِ»، و: «أَنَّ الجُزْءَ دَاخِلٌ فِي الكُلِّ»، و: «أَنَّ الكُلَّ لَهُ جُزْءٌ»، و: «أَنَّ البَيَاضَ وَالسَّوَادَ غَيْرُ مُجْتَمِعَيْنِ»، و: «أَنَّ الجِرْمَ لَا يَحُلُّ مَحَلَّيْنِ فِي آنٍ وَاحِدٍ».

القويسني

(١١٨ - ١١٩) - وبيَّن اليقينيَّات بقوله:

(مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ) أي: المقدِّمات اليقينيَّة هي الأوَّليَّات؛ أي: الضَّروريَّات الَّتي لا يتوقَّفُ حكم العقل فيها على استعانةٍ بحسِّيٍّ أو غيره، بل بمجرَّد تصوُّر الطَّرفين يَحكم العقل فيها؛ كقولنا: «الوَاحِدُ نِصْفُ الاثْنَيْنِ»، و«الكُلُّ أَعْظَمُ مِنَ الجُزْءِ»[1].

(١) قوله: (والكُلُّ أَعْظَمُ مِنَ الجُزْءِ) أي: جزء ذلك الكلِّ، فلا يُنافي أنَّ هذا الجزء قد يكون أعظم من كلِّ غيرِ كلِّه. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥٥٦).

٢ - الثَّانيةُ: المُشَاهَدَاتُ، وتُسمَّى: «الوُجْدَانِيَّاتِ»، وهي: ما تُدرَكُ بالحواسِّ الباطنة من غير توقفٍ على عقلٍ، ك: «جُوعِ الإِنْسَانِ، وَعَطَشِهِ، وَلَذَّاتِهِ، وَأَلَمِهِ».

٣ - والثَّالثةُ: المُجَرَّبَاتُ، وهي: ما حَكم به العقلُ والحِسُّ مع التَّكرُّرِ؛ كقولنا: «السَّقَمُونِيَا مُسْهِلَةٌ»، و«الخَمْرُ مُسْكِرٌ».

القول المسلم

- فإذا قيل: «هَذَا كُلٌّ لَهُ جُزْءٌ، وَكُلُّ كُلٍّ فَهُوَ أَعْظَمُ مِنْ جُزْئِهِ» ف: «هَذَا أَعْظَمُ مِنْ جُزْئِهِ» كان قياساً مركَّباً من الأوَّليَّات.

● وأمَّا المُشاهدات فهي: «القضايا الَّتي يَجزمُ بها العقلُ بواسطة الحسِّ الظَّاهر»؛ ك: الحُكمِ بأنَّ النَّار حارَّةٌ، والشَّمسَ مُشرِقَةٌ.

- فإذا قيل: «هَذِهِ نَارٌ، وَكُلُّ نَارٍ مُحْرِقَةٌ» ف: «هَذِهِ مُحْرِقَةٌ»، كان قياساً من المُشاهَدات.

● وأمَّا المُجرَّباتُ فهي: «القضايا الَّتي حُكمُهَا بواسطة تجريب متكرِّرٍ مع وسطٍ حاضرٍ في الذِّهن»؛ ك: «الحُكم بأنَّ السَّقَمُونِيَا» ـ وهي نباتٌ يُستخرجُ من تجاويفه رطوبةٌ تُجفَّف وتدعى باسم نباتها، نحو هذا في «القاموس» ـ «تُسهِّلُ الصَّفراءَ» بواسطة تجريبٍ وتكرُّرٍ، مع وسطٍ حاضرٍ في الذِّهن، وهو أنَّ التَّسهيل المذكورَ لو لم يكن لسببٍ يوجبُهُ ما تكرَّر في كلِّ استعمالٍ.

- فإذا قيل: «هَذِهِ سَقَمُونِيَا، وَكُلُّ سَقَمُونِيَا تُسَهِّلُ الصَّفْرَاءَ» ف: «هَذِهِ تُسَهِّلُ الصَّفْرَاءَ»، كان قياساً في المُجرَّبات.

- وفي كون الحكم التَّجريبيِّ يَقينيًّا نظرٌ؛ لصحَّة أن يكونَ الحكم عند المجرِّب لا به، ومع ذلك فلا يكون حجَّةً على الخَصم؛ لِصحَّة أن لا يثبُتَ عنده ذلك التَّجريبُ.

القويسني

(مُشَاهَدَاتٍ) وهي ما لا يحكم العقل فيها بمجرَّد تصوُّر الطَّرفين، بل يَحتاج إلى المشاهدة بالحسِّ الباطن[1]، وتسمَّى: «وجدانيَّات»، ك: العِلم بأنَّك جائعٌ أو غضبان أو مُتلذِّذٌ أو متألِّمٌ.

و(مُجَرَّبَاتٍ) وهي ما يحتاج العقل في الجزم بِحكمه إلى تكرار المشاهدة مرَّةً بعد أُخرى؛ كقولنا: «السَّقَمُونِيَا مُسَهِّلَةٌ لِلصَّفْرَاءِ».

(١) قوله: (بالحسِّ الباطن) وأمَّا الَّتي يحكم بها العقل بواسطة الحواسِّ الظَّاهرة ك: الحكم بأنَّ الشَّمس مضيئةٌ، فهي المحسوسات، وهي السَّادسة في كلام المصنِّف. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥٥٦).

٤ - والرَّابعةُ: المُتَوَاتِرَاتُ، وهي: ما حَكم بها العقلُ مع حاسَّة السَّمع، ك: «عِلْمِنَا بِغَزَّةَ، وَالشَّافِعِيِّ»؛ بسبب كَثْرة المُخبرين بذلك الَّذين يُؤمَنُ تواطُؤُهم على الكَذِب.

٥ - الخامسةُ: الحَدْسِيَّاتُ، وهي: ما حَكَمَ بها العقلُ والحسُّ من غير توقُّفٍ على تكرُّرٍ، ك: «العِلْمِ بِأَنَّ نُورَ القَمَرِ مُسْتَفَادٌ مِنْ نُورِ الشَّمْسِ»؛ أيِ: الظَّنِّ بذلك ظنًّا قويًّا.

القول المسلَّم

● وأمَّا المُتواترات فهي: «الَّتي حُكمُها بواسطة حسِّ سمعٍ، مع وسَطٍ حاضرٍ في الذِّهن»؛ ك: العِلم بوجود مكَّة وبغداد بواسطة سماعٍ من أفرادٍ كثيرةٍ، مع وسَطٍ حاضرٍ في الذِّهن، وهو أنَّ هذا خَبَرُ جمعٍ عن مَحسوسٍ يستحيلُ تواطؤُهم على الكذب عادةً.

- فإذا قيل: «بَغْدَادُ أَخْبَرَ بِوُجُودِهِ جَمْعٌ يَسْتَحِيلُ كَذِبُهُمْ، وَكُلُّ مَا أَخْبَرَ بِهِ كَذَلِكَ فَهُوَ مَوْجُودٌ قَطْعاً» ف: «بَغْدَادُ مَوجُودٌ قَطْعاً»، كان قياساً من المُتواترات، إلَّا أنَّه لا يقومُ حُجَّةً على الخصم إلَّا ما اعتَرف بعلمه، والمتواترُ لا يلزم أن يَعلمَهُ إلَّا السَّامِعُ، والخصمُ قد لا يَسمَعُ.

● وأمَّا الحَدْسِيَّاتُ فهي: «الَّتي حكمُهَا بواسطة تكرُّر شهودٍ خاصٍّ، مع وسطٍ حاضرٍ في الذِّهن»؛ ك: الحكمِ بأنَّ نورَ القمر مُستفادٌ من نور الشَّمس بواسطة شُهودِ نوره عند مُقابلة أجزائه الشَّمس على قَدر المقابلة في الزِّيادة والنُّقصان، مع وسطٍ حاضرٍ في الذِّهن، وهو أنَّ النُّورَ لو لم يَحصل من الشَّمس بالمقابلة ما رُؤيَ كذلك.

- فإذا قيل: «هَذَا نُورُ القَمَرِ، وَكُلُّ نُورِ قَمَرٍ مُسْتَفَادٌ مِنْ نُورِ الشَّمْسِ»، كان قياساً من الحَدْسِيَّات.

- ولا يَقومُ أيضاً حجَّةً على الخَصم؛ لصحَّة أن لا يُسلِّمَه الخصمُ؛ لاختصاص الشُّهود بالمُستدِلِّ مثلاً.

- وكونُ حكم الحَدْس يقينيًّا محلُّ نظرٍ؛ لصحَّة أن يكون الحكمُ عندما شُوهِدَ، لا بِهِ عقلاً.

القويسني

و(مُتَوَاتِرَاتٍ) وهي ما يَحكم العقل فيها بواسطة السَّماع من جمعٍ يُؤمَن تواطؤهم على الكذب؛ كقولنا: «سَيِّدُنَا مُحَمَّدٌ ﷺ ادَّعَى النُّبوَّةَ وَظَهَرَتِ المُعْجِزَةُ عَلَى يَدَيهِ».

(وَحَدَسِيَّاتٍ) بتحريك الدَّال للضَّرورة، وهي ما يَحكم العقل فيه بواسطة حَدْس أو ظنٍّ مستندٍ إلى أمارةٍ[1]، كقولنا: «نُورُ القَمَرِ مُسْتَفَادٌ مِنْ نُورِ الشَّمْسِ»؛ لاختلاف تشكُّلاته النُّوريَّة بحسَب قُربه من الشَّمس وبُعده عنها.

---

(١) قوله: (أمارةٍ) أي: تجربةٍ.

٦ - السَّادسةُ: المَحْسُوسَاتُ، وهي: ما يُدرَكُ بإحدى الحواسِّ الخمس الظَّاهرة؛ الَّتي هي: السَّمْعُ والبصرُ والشَّمُّ والذَّوقُ واللَّمسُ، وكلُّها في الرَّأس خاصَّةٌ به إلَّا اللَّمسَ، فإنَّه يتعدَّى إلى بقيَّة البَدن.

- وبعضُهم أدخل «المَحسوسات» في «المشاهدات» بجَعْلِها شاملةً لما يُدركُ بالحواسِّ الظَّاهرة، فعدَّ اليقينيَّات خمسةً.

● ووجْهُ حَصْر اليقينيَّات في السِّتَّة: أنَّ المعنى إمَّا أنْ يَسْتَقِلَّ العقلُ به فهو الأَوَّلِيَّاتُ،

القول المسلم

- وحُكمُ الحَدْس لا يُشترَطُ فيه كثرةُ التَّكرار، بل يكفي فيه ما يُوجبُ مُسارعةَ النَّفس للإدراك، بل ربَّما تكفي فيه المرَّةُ الواحدةُ، ولهذا يُقال فيه: هو سُرعةُ الانتقالِ من المبادئ لِلمَنَاهي.

- وقضيَّتُهُ غايةٌ في القِلَّة، ولذلك تَجدهم لا يكادون يمثِّلون بغير قضيَّة نور القمر، وما ذلك إلَّا لِقلَّته، ولكن هذا إن أُريد ما يُحصِّلُ يقيناً كما زُعِمَ في نور القمر، وأمَّا إن أُريد بالحَدس ما يحصُلُ عن مجرَّد حدسٍ وتخريصٍ في قرينةٍ ما - وإنْ كان الحاصل ظنًّا - فهو كثيرٌ.

● وأمَّا المَحْسُوسَات فيَعني بها: «ما حصَل بغير الحسِّ الظَّاهر»؛ لأنَّ المُشاهد منَ الحسِّ الظَّاهريِّ كما أشرنا إليه فيما تقدَّم، والَّذي حَصل بغير الحسِّ الظَّاهريِّ وهي الَّتي أراد هُنا هي الوُجْدَانِيَّةُ.

● والوُجْدَانِيَّاتُ هي: «الَّتي حُكمُها بِواسطة الحسِّ الباطنيِّ»؛ كـ: الحُكم بحصول جُوعِنا وفرحنا وصِحَّتنا وأَلَمنا وحُزننا ونحو ذلك.

- فإذا قيل: «هَذَا فَرَحٌ مَوْجُودٌ، وَكُلُّ فَرَحٍ مَوْجُودٍ فَهُوَ مَحْسُوسٌ فِي البَاطِنِ» كان قياساً من الوُجدانيَّات.

- والوجدانيَّاتُ أيضاً لا تقومُ حجَّةً على الخصم؛ إذ لا يَلزمُ العِلمُ بها إلَّا واجِدَهَا، ويمكن أن يختصَّ.

القويسني

(وَمَحْسُوسَاتٍ) وهي ما يحكم به العقل بواسطة الحسِّ الظَّاهر[1] من غير توقُّفٍ على شيءٍ آخر؛ كقولنا: «الشَّمْسُ مُشْرِقَةٌ، وَالنَّارُ مُحْرِقَةٌ».

(فَتِلْكَ) المذكورات (جُمْلَةُ اليَقِينِيَّاتِ) الَّتي يتألَّف البرهانُ منها لإنتاج اليقين.

---

(١) قوله: (بواسطة الحسِّ الظَّاهر) أي: البصر أو غيره، ولذلك مثَّل بمثالين. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥٦٠).

أو لا يُحتاجُ إليه فهو الوُجْدانِيَّاتُ والمَحْسُوسَاتُ، أو يُحتاجُ له ولغيره فهو التَّجْرِيبيَّاتُ والمُتَوَاتِراتُ والحَدْسِيَّاتُ.

● والعلمُ الحاصلُ من الثَّلاثة المتأخِّرة لا يقومُ حُجَّةً على الغير؛ بسبب أنَّه قد لا تكونُ له تجربةٌ ولا تواترٌ ولا حَدْسٌ؛ لِعدم مشاركته في ذلك للمُسْتَدِلِّ، قاله بعضُهم.

القول المسلم

● ومَثَّلنا بأقيسةِ هذه القضايا وإن كانت في موادَّ غيرِ مفيدةٍ؛ لأنَّ فائدة إيرادِها كونُها تُركَّبُ منها الأقيسةُ، وهم لا يُمثِّلون بأقيستها اتّكالاً على عدم الحاجة إليها، والنُّفوسُ قد تَتشوَّفُ لكيفيَّة التَّركيب.

القويسني

● ثمَّ قال:

(١٢٠) وَفِيْ دَلالَةِ الـمُقَدِّمَاتِ ... عَلَى النَّتِيْجَةِ خِلَافٌ آتِ

(١٢١) عَقْلِيٌّ اوْ عَادِيٌّ اوْ تَوَلُّدُ ... أَوْ وَاجِبٌ وَالأَوَّلُ الـمُؤَيَّدُ

(١٢٠ - ١٢١) - **أقول**: في إفادة النَّظر الصَّحيح للنَّتيجة أربعةُ مذاهبَ:

١ - **الأوَّل**: أنَّ النَّتيجة لازمةٌ للنَّظر لزوماً عقليًا لا تَنفكُّ عنه؛ بمعنى أنَّ مَن عَلِمَ المقدِّمتين امتنعَ أنْ لا يَعلمَ النَّتيجة، فالعلمُ بالنَّتيجة لازمٌ للمقدِّمتين كلزوم الرُّؤية للمرئيِّ، وهو مذهب إمام الحَرَمين [ت:٤٧٨هـ].

القول المسلم

(١٢٠ - ١٢١) - ثمَّ أشار إلى الخلاف في دلالة الدَّليل على النَّتيجة فقال: (وَفِيْ دَلالَةِ المُقَدِّمَاتِ) أي: المقدِّمتين فأكثرَ، وقد تقدَّم استعمالُ ذلك في غير ما مكان، (عَلَى النَّتِيجَةِ خِلَافٌ) بين العُقلاء (آتِ) الآن؛ بمعنى: أنَّ العُقلاء اختلفوا في استلزام الدَّليل للنَّتيجة:

- فقيل: يَستلزمها عقلاً بلا تولُّدٍ ولا تعليلٍ، فلا يَصحُّ عقلاً تخلُّفُ عِلمها عن علمه.

- وقيل: يَستلزمُها عادةً، فيصحُّ تخلُّف عِلمها عن علمه. وهذان القَولان لأهل الحقِّ.

- وقيل: يَستلزمُها عقلاً أيضاً، لكن بطريق التَّولُّد وسيَتبيَّنُ.

- وقيل: يستلزمُها عقلاً أيضاً، لكن بطريق التَّعليل، وهذان القَولان الأخيران لغير أهل الحقِّ، الأوَّل منهما لِلمعتزلة، والثَّاني للفلاسفة.

● وإلى هذا أشار بقوله: (عَقْلِيٌّ) أي: قيلَ: إنَّ دلالة الدَّليل على النَّتيجة تحصُلُ بالاستلزام العقليِّ، ولتأويل الدَّلالة بالاستلزام أتى بقولِه: «عَقْلِيٌّ اَوْ عَادِيٌّ» بصيغة التَّذكير.

القويسني

(١٢٠ - ١٢١) - (وَفِيْ دَلالَةِ المُقَدِّمَاتِ) العلم أوِ الظَّنِّ بها[١] (عَلَى) العِلم أوِ الظَّنِّ بـ(النَّتِيْجَةِ) أي: في الارتباط بينهما[٢] (خِلَافٌ آتِ) ذكرُه في البيت بعده، ولمَّا كان للدَّليل ارتباطٌ بالمدلول سمَّى ذلك الارتباط: «دلالةً»، ثمَّ ذكر الخلاف بقوله:

(١) - (عَقْلِيٌّ) أي: الارتباط بينهما عقليٌّ لا يمكن تخلُّفه، فلا يمكن تخلُّف العلم أوِ الظَّنِّ[٣] بالنَّتيجة عنِ العلم أوِ الظَّنِّ بالمقدِّمتَين؛ بمعنى: أنَّ الله إن شاء أوجَد بقدرته العلم

(١) قوله: (أوِ الظَّنِّ بها) أي: بالمقدِّمات.

(٢) قوله: (بينهما) أي: بين العلم أوِ الظَّنِّ بالمقدِّمات، والعلم أوِ الظَّنِّ بالنَّتيجة. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥٦٢).

(٣) قوله: (فلا يمكن تخلُّف العلم أوِ الظَّنِّ ... إلخ) اعترض: بأنَّه فعل القادر المختار الَّذي إن شاء فعل وإن شاء =

٢ - الثَّاني: أنَّ العلم بالنَّتيجة عاديٌّ يُمكن تخلُّفه عنِ النَّظر؛ لأنَّ النَّظر مخلوقٌ لله تعالى، والعلمُ بالنَّتيجة يُوجَدُ عندَه لا به، وهذا مذهب الشَّيخِ الأشْعَرِيِّ [ت: ٣٢٤هـ].

القول المسلم

- ومرادُهُ بـ«كونه عقليًّا»: كونُ الاستلزام لا يصحُّ عقلاً تخلُّفُهُ، لكن بلا تولُّدٍ ولا تعليلٍ كما أشرنا إليه، ويدلُّ على ذلك مقابلتُهُ بالتَّولُّد الَّذي هو عند القائلين به عقليٌّ أيضاً، وسنبيِّنُ أنَّه أدخلَ في التَّولُّد التَّعليل.

- والقائلُ بهذا يَرَى أنَّ مَن أدرك الكُبرى وتَنبَّه لدخول الأصغَر في حكمها، استحالَ أن لا يُدرِك أنَّ الأصغر له حكمُ الكبرى، وإلَّا لَزم وجودُ علم الكلِّيَّة بلا علم عمومِ حكمها، وهو تدافُعٌ.

- فإذا قيل: «هَذِهِ بَغْلَةٌ، وَكُلُّ بَغْلَةٍ عَاقِرٌ»، وأدركَ القائل دخولَ هذه في موضوع حكم الكبرى، استحال أن لا يُدرِكَ أنَّ: «هَذِهِ عَاقِرٌ»؛ وإلَّا لزم أنَّ الكبرى لم تُعلَم على أنَّها كلِّيَّةٌ؛ لِخروج بعض أفرادها عن حكمها، فيكونُ على هذا بين علم الدَّليل وعلم النَّتيجة لزومٌ عقليٌّ، فلا يمكن خلقُ الأوَّل بِدون الثَّاني، كما لا يمكن خلقُ العَرَضِ بدون الجَوهر.

● (أَوْ عَادِيٌّ) أي: وقيل: إنَّ اللُّزوم عاديٌّ؛ أي: جَرت به العادةُ بأنَّ مَن عَلِم مقدِّمتي الدَّليل عَلِم نتيجتَهما، ويمكنُ أن يُعلَم الدَّليلُ دون علم النَّتيجة؛ لأنَّهما علمان يصحُّ وجودُ أحدِهما دون الآخَر كسائر أفراد العِلم، فيَصحُّ خلقُ أحدهما دُون الآخر.

القويسني

أوِ الظَّنَّ بالمقدِّمتين، أوِ العِلمَ أوِ الظَّنَّ بالنَّتيجة، ولا تتعلَّق القُدرة بالعلم أوِ الظَّنِّ بالمقدِّمتين بدون العلم أوِ الظَّنِّ بالنَّتيجة، فهما مُتلازمان تلازماً عقليًّا كتلازم العَرَض أوِ الجوهر، لا يُمكن وجود أحدهما بدون الآخَر، وهذا لإمام الحرمَين [ت: ٤٧٨هـ].

(٢) - (أَوْ) بمعنى: «الواو»؛ أي: والثَّاني: أنَّ الرَّبط بينهما (عَادِيٌّ) بمعنى: أنَّه يجوز تخلُّف العِلم أوِ الظَّنِّ بالنَّتيجة عنِ العِلم أوِ الظَّنِّ بالمقدِّمتين؛ بأن ينتهيَ شخصٌ في البَلادة إلى أن يعلم المقدِّمتين ولا يعلم النَّتيجة؛ لعدم تفطُّنه لاندراج الأصغر تحت الأوسط، وفي التَّصوير

= تَرك، فكيف يكون واجباً؟ واجيب: بأنَّ عدم انفكاك اللَّازم عنِ الملزوم لا يُنافي جوازه، بمعنى أنَّ الفاعل المختار إن شاء خلق الملزوم وخلق اللَّازم، وإن شاء تركهما معاً، لا أن يخلق الملزوم ولا يخلق اللَّازم، وهكذا كلُّ متلازمين عقلاً كـ: الجوهر والأعراض المتلازمَين، ولو توجَّه هذا الاعتراض لم يثبت لازمٌ عقليٌّ في الكائنات. وحاصله: أنَّ ترك اللَّازم مع خلق الملزوم محالٌ، لا تتعلَّق به القدرة، فلا يَلزم نفي الاختيار، قاله في «الكبير». اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥٦٣).

٣ - **الثَّالثُ**: أنَّ العلم بالنَّتيجة متولِّدٌ عنِ النَّظر، بجعل النَّظر مَقدوراً للنَّاظر مباشرةً، فالنَّتيجةُ مُتولِّدةٌ عنه؛ كتولُّد حركة الخاتَم عن حركة الإصبع، وهذا مذهبُ المُعْتَزِلَة البانِينَ له على أصلٍ مَهدومٍ، وهو: أنَّ العبد يخلُقُ أفعال نفسه.

القولُ المسلَّم

- قال بعضهم: ولأنَّ الدَّليل علمُهُ نظريٌّ، والنَّظريُّ لا يُجامعُ العلمَ بالمنظور فيه - وهو علمُ النَّتيجة، ولو كان اللُّزومُ عقليًّا - اجتَمعا في آنٍ واحدٍ.

وفي هذا نظرٌ؛ لأنَّ النَّظر الَّذي لا يُجامِعُ النَّتيجة العِلمُ بكلٍّ من إحدى المقدِّمتين على حِدَةٍ عند محاوَلة اكتسابهما طلباً لِعلم ما حصل من النَّتيجة، وأمَّا بعد كمال النَّظر وتركيبِهما في العقل وتمامِ جميع ما يُحتاجُ إليه في الاستدلال، فالعِلمُ بذلك الكلِّ لا يستلزمُ عدمَ مُقارنَته لعلم النَّتيجة.

- **والحقُّ**: أنَّه إن أُريد بِعلم النَّتيجة علمُها في ضمن الكلِّيَّة، فهو مقارنٌ، ولا يُمكن تخلُّفُهُ، وإن أُريد علمُ نسبتِها غيرَ مقترنةٍ بنسبةِ المفردات الَّتي اشتملَ عليها موضوعُ الكبرى، فهو غيرُ مقترنٍ، ويَصحُّ أن يكون عاديًّا.

نعم؛ إذا تفطَّن هل دخل موضوعُهَا في حُكم الكبرى أو لا؟ وَجَبَ حكمُهُ بدخوله، وإلَّا فلم يُدرِك المقدِّمتين ولا ارتباطَهُما، وهذا التَّفطُّن لا بدَّ منه في كمالِ الاستدلال، وعندَهُ لا يتخلَّفُ العلمُ بالنَّتيجة، ولِهذا تأيَّد هذا القولُ وهو العقليُّ على ما يأتي.

● **(أَوْ تَوَلُّدُ)** أي: وقيل: إنَّ الاستلزام المذكور تولُّدٌ؛ أي: عقليٌّ متولِّدٌ عنِ النَّظر التَّامِّ، وهو العِلمُ بالدَّليل بشروطه.

القويسني

نظرٌ؛ إذ من الشُّروط[1] التَّفطُّن لاندراج الأصغر تحت الأوسط، وهذا القول للشَّيخ الأشْعَرِيِّ [ت: ٣٢٤هـ].

(٣) - **(أَوْ)** بمعنى: «الواو»؛ أي: والثَّالث: أنَّ الارتباط بينهما **(تَوَلُّدُ)** بمعنى: أنَّ القدرة الحادثة أثَّرت في العِلم أوِ الظَّنِّ بالنَّتيجة بواسطة تأثيرها في العِلم أوِ الظَّنِّ بالمقدِّمتَين؛ إذِ التَّولُّد

---

(١) قوله: (إذ من الشُّروط) أي: شروط القياس المنتج (التَّفطُّن للاندراج) أي: وهو هنا مفقودٌ، فتخلُّف العلم أوِ الظَّنِّ بالنَّتيجة لفقد شرط القياس، والكلامُ هنا إنَّما هو في القياس المستوفي للشُّروط. والجواب عنه بإمكان أنَّ الأشْعَرِيَّ صاحبَ هذا المذهب لا يشترط التَّفطُّن للاندراج لا يخفى بُعده، فالأَوْلى تصويره بأن يخلق الله العلم أوِ الظَّنَّ بالمقدِّمتين دون العلم أوِ الظَّنِّ بالنَّتيجة؛ خرقاً للعادة. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥٦٥).

٤ - الرَّابع: أنَّ النَّتيجة معلولٌ للنَّظر، وهو عِلَّةٌ، وهذا مذهب الفلاسفة القائلين بتأثير العِلَّة، وهو باطلٌ؛ لأنَّ العِلَّة لا تُفارقُ معلولَها، والنَّظرُ لا يُجامعُ النَّتيجةَ؛ لأنَّه ضِدُّ العلم، فلا يُجامِعُه.

❁ ❁ ❁

القول المسلم

- وإطلاقُ التَّولُّد على المُوَلَّد مجازٌ لا مانعَ منه، وأراد بـ«التَّولُّد» النَّشأة؛ أي: نَشأة العلم بالنَّتيجة عنِ العلم بالدَّليل الَّذي هو النَّظرُ التَّامُّ، ويعني بالنَّشأة نشأةً لزوميَّةً لا يُمكن تخلُّفُها، ولِهذا قلنا: إنَّ العقليَّ يصدُقُ على هذا أيضاً، وأنَّه أراد بـ«العقليِّ» في كلامه ما ليس بالتَّولُّد، فشمِلَ قولَ المعتزلةِ القائلين بأنَّ النَّظر اختياريٌّ للعبد يَحصلُ عن قدرته، فيتولَّدُ من العِلم بمقدِّمتَيه العِلمُ بالنَّتيجة، كما تتولَّدُ حركةُ الحجر عن حركة اليَد عند الرَّمي بها، والتَّولُّد عندهم أن يُوجِبَ فعلٌ للفاعل بالاختيار فِعلاً آخرَ، وهو ـ أعني: الفعل المتولِّد ـ اختياريٌّ كالتَّولُّد.

- وإنَّما قالُوا: إنَّه مختارٌ؛ لأنَّه يكون على حسَب ما يُريدُ الفاعلُ، فإنَّ رميةَ الحجر تكونُ في مَسافتها ومُنتهاها وقوَّتها وضعفها وجِهتها على حسَب ما يختار فاعل المُولِّد، والمُولِّدُ هو حركةُ يدِ الرَّامي، وكذا النَّتيجة تكونُ على حسبِ ما يُرِيدُ النَّاظرُ من كونها كلِّيَّةً أو جزئيَّةً موجبةً وسالبةً قطعيَّةً أو ظنِّيَّةً، فيولِّدُها على حسبِ الاختيار النَّظرُ المناسبُ، فالعِلمُ عندهم لازمٌ عقلاً، إلَّا أنَّه اختياريٌّ، ولذلك عبَّروا فيه بالإيجاب.

● وشَمِلَ قولَ الفلاسفة القائلين بأنَّ علمَ الدَّليل علَّةٌ لعلم النَّتيجة، يَستحيلُ تخلُّفُ علمها عنه كما يستحيلُ تخلُّفُ المعلول عن العِلَّة، كـ: حركة الخَاتَم مع حركة الإصبَع؛ إذ يستحيل حركةُ الإصبع دون حركة الخاتَم، فقولُ المعتزلة والفلاسفة مُشتركان في إيجاب العلم بالدَّليل للعلم بالنَّتيجة على وجه التَّأثير، ولذلك جَمع النَّاظمُ بينهما في التَّعبير بـ«التَّولُّد» المرادِ به النَّشأةُ اللُّزوميَّةُ، ويَفترقان باعتبار أنَّ المعتزلة يجعلون النَّشأة اختياريَّةً والفلاسفةَ يَجعلونها معلولةً، وهما مُتقاربان؛ لأنَّ الحاصل النَّشأة اللُّزوميَّة بالتَّأثير، وكِلَا القولين باطلان؛ لِمَا تقرَّرَ في أصول الدِّين بغَير ما دليلٍ قاطعٍ أنَّ التَّأثيرَ ليس إلَّا لله تعالى.

القويسني

أن يُوجد فعل لفاعله فعل آخَر، وهذا القول للمعتزلة، وهو باطلٌ؛ لقيام البرهان على أنَّه لا تأثير للعبد في شيءٍ من الأفعال الاختياريَّة.

(٤) - (أَوْ) بمعنى: «الواو»؛ أيِ: الرَّابع: أنَّ الارتباط بينهما (وَاجِبٌ) بالتَّعليل، بمعنى: أنَّ العِلم أوِ الظَّنَّ بالمقدِّمتين علَّةٌ أثَّرت بذاتها في العِلم أوِ الظَّنِّ بالنَّتيجة، وهذا لِلفلاسفة، وهو باطِلٌ؛ لقيام البرهان على انتفاء تأثير العِلَّة والطَّبيعة، وأنَّه تعالى هو الفاعل المختار.

القول المسلم

● ثمَّ نبَّه على أنَّ كون الدَّلالة عقليَّةً بلا تولُّدٍ ولا تأثيرٍ هو المؤيَّدُ - أيِ: المُرتضى - عند الكثير من أهل النَّظر بقوله: (وَالأَوَّلُ) وهو القولُ بأنَّ اللُّزومَ عقليٌّ بلا تأثيرٍ هو (المُؤَيَّدُ) وقد قرَّرْنا وجه التَّأييد.

* * *

القويسني

(وَالأَوَّلُ[1]) من هذه الأقوال هو (المُؤَيَّدُ[2]) القويُّ؛ لِعدم ورود شيءٍ عليه.

* * *

---

(١) قوله: (وَالأَوَّلُ) وهو أنَّه عقليٌّ بلا تعليلٍ ولا تولُّدٍ. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥٦٦).

(٢) قوله: (المُؤَيَّدُ) لأنَّه اختاره الإمام الرَّازيُّ أيضاً، وشهره حُجَّةُ الإسلام وغيره، ولأنَّ ما احتجَّ به الشَّيخ الأشْعَرِيُّ يمكن القدح فيه، كما بسَطه في «الكبير». اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥٦٦).

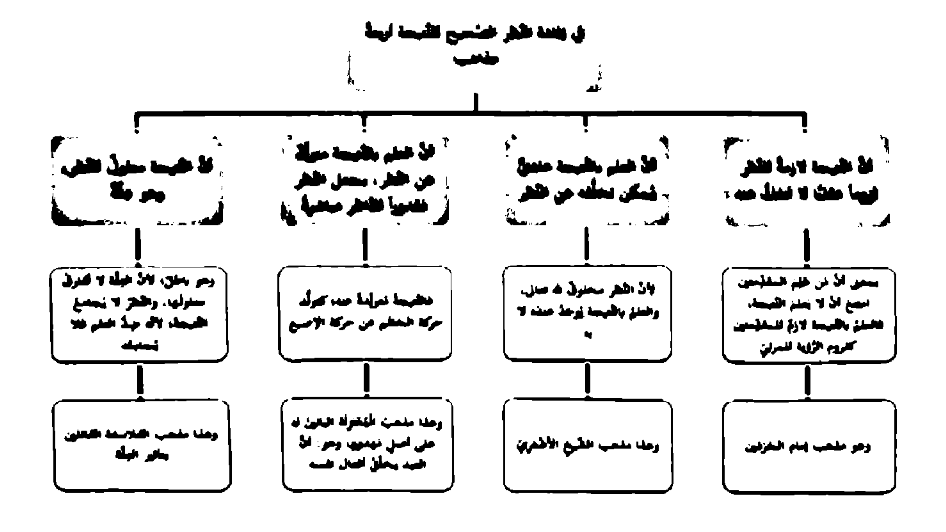
أقسام الحجة

- أقسام الحجة
  - نقلية
    - ما كانت من الكتاب والسُّنَّة والإجماع
      - البَعْثُ حقٌّ بدليل قوله تعالى: {قل بلى وربي لتبعثن} [التغابن: ٧]
  - عقلية
    - البرهان
      - ما تألف من مقدِّماتٍ يقينيةٍ، بأنْ يكون اعتقادُها جازماً مطابقاً ثابتاً لا يتغيَّرُ
    - الجدل
      - وهو ما تركَّب من: قضايا مشهورةٍ، أو مُسلَّمةٍ بين الخصمين؛ سواءٌ كانت صادقةً أم كاذبةً
      - نحوُ: «العَدلُ حسَنٌ، وَالظُّلمُ قَبيحٌ»
      - والمقصودُ منه: قَهرُ الخصمِ، وإقناعُ مَنْ لا قُدرة له على فَهمِ البرهان
    - الخَطَابَةُ
      - وهو ما تركَّب من مقدِّماتٍ مقبولةٍ أو مظنونةٍ
      - نحوُ: «هَذَا لا يُخَالِطُ النَّاسَ، وَكُلُّ مَنْ لا يُخَالِطُ النَّاسَ مُتَكَبِّرٌ، فَهَذَا مُتَكَبِّرٌ»
      - والغرضُ من الخَطَابة: ترغيبُ السَّامع فيما ينفعه دنيا وأخرى
    - الشِّعْرُ
      - وهو ما تألَّف من قضايا تَنبَسِطُ منها النَّفسُ أو تنقبضُ
      - نحو: «الخَمرُ يَاقُوتَةٌ سَيَّالَةٌ»، و: «العَسَلُ مِرَّةٌ مُهَوِّعَةٌ»
      - والغرضُ منه: انفعالُ النَّفس لترغيبها في شيءٍ، أو تنفيرها عنه
    - السَّفْسَطَةُ
      - وهي ما تألَّف من مقدِّماتٍ باطلةٍ شبيهةٍ بالحقِّ
      - كقولنا في صورة فرسٍ في حائطٍ: «هذا فرسٌ، وكلُّ فرسٍ صَهَّالٌ، فهذا صَهَّالٌ»
      - والغرضُ منها: الإيقاعُ في الشُّكوك والشُّبَهِ الكاذبة

اليقينيات

القسم	التعريف	المثال
الأوَّليَّاتُ (البديهيَّاتُ)	ما حَكَمَ فيه العقلُ من غير واسطةٍ تتوقَّفُ على تأمُّلٍ	ك: «السَّماءُ فوقَنا، والأرضُ تحتَنا»
المُشاهَداتُ (الوِجدانيَّاتُ)	ما حَكَمَ فيه العقلُ من غير واسطةٍ تتوقَّفُ على تأمُّلٍ	ك: «السَّماءُ فوقَنا، والأرضُ تحتَنا»
المُجرَّباتُ	ما حكم به العقلُ والحِسُّ مع التكرُّرِ	كقولنا: «السَّقمُونيا مُسهِلةٌ»، و«الخمرُ مُسكِرٌ»
المُتواتِراتُ	ما حكم بها العقلُ مع حاسَّة السَّمع	ك: «علمنا بغزَّةَ، والشَّافعيِّ»، بسبب كثرة المُخبِرين بذلك الَّذين يُؤمَن تواطُؤهم على الكذِب
الحَدْسيَّاتُ	ما حكمَ بها العقلُ والحسُّ من غير توقُّفٍ على تكرُّرٍ	ك: «العِلْم بأنَّ نُورَ القمرِ مُستفادٌ مِن نُورِ الشَّمسِ»، أي: الظَّنّ بذلك ظنًّا قويًّا
المَحسُوساتُ	ما يُدرَكُ بإحدى الحواسِّ الخمس الظَّاهرة	هي: السَّمعُ والبصرُ والشَّمُّ والذَّوقُ واللَّمسُ، وكلُّها في الرَّأس خاصَّةً به إلَّا اللَّمسَ، فإنَّه يتعدَّى إلى بقيَّة البدن

دلالة المقدمات على النتيجة



ثمَّ قال:

(خَاتِمَةٌ)

● (١٢٢) وَخَطَأُ الْبُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا ... فِيْ مَادَةٍ أَوْ صُورَةٍ فَالمُبْتَدَا
(١٢٣) فِيْ اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكٍ اَوْ كَجَعْلِ ذَا ... تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيْفِ مَأْخَذَا
(١٢٤) وَفِيْ المَعَانِيْ لِالْتِبَاسِ الكَاذِبَهْ ... بِذَاتِ صِدْقٍ فَافْهَمِ المُخَاطَبَهْ
(١٢٥) كَمِثْلِ جَعْلِ العَرَضِيْ كَالذَّاتِيْ ... أَوْ نَاتِجٍ إِحْدَى المُقَدِّمَاتِ
(١٢٦) وَالحُكْمِ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ ... وَجَعْلِ كَالقَطْعِيِّ غَيْرِ القَطْعِيْ
(١٢٧) وَالثَّانِ كَالخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ ... وَتَرْكِ شَرْطِ النَّتْجِ مِنْ إِكْمَالِهِ

(١٢٢ - ١٢٧) - أقول: الواجبُ في صحَّة النَّتيجة: الاحترازُ عنِ الخطأ في القياس، والخطأُ تارةً يكون من جِهة مادَّة القياس، وتارةً من جهة صُورته.

والأوَّلُ: إمَّا من جهة اللَّفظ، أو من جهة المعنى.

● أمَّا من جهة اللَّفظ:

- فكاستعمال اللَّفظ المشترك في القياس، فيَشْتَبِهُ المرادُ بغيره؛ كقولك: «هَذِهِ عَيْنٌ» أي: شمسٌ، «وَكُلُّ عَيْنٍ» أي: تُنْبِعُ الماء «سَيَّالَةٌ» ينتجُ: «هَذِهِ سَيَّالَةٌ»، وهو باطلٌ؛ لعدم تكرُّر الحدِّ الوسط؛ إذ محمولُ الصُّغرى غيرُ موضوع الكبرى.

- أوِ استعمالِ اللَّفظ المُباين كالمُرادف؛ كقولنا: «هَذَا سَيْفٌ، وَكُلُّ سَيْفٍ صَارِمٌ» ينتجُ: «هَذَا صَارِمٌ»، وهو باطلٌ من جهة جعل «صَارِم» الَّذي هو «السَّيْف» بقيد كونه قاطعاً، مُرادفاً للسَّيف الَّذي هو الآلةُ المعلومةُ لا بِهذا القيد، وهو مُباينٌ له.

القول المسلم

[(خَاتِمَةٌ)]

(١٢٢ - ١٢٣) - ولمَّا فرغَ من لواحق القياس الَّتي هي أقسامُهُ ودلالتُهُ، أشارَ إلى أوجُهِ الخطأ فيه ليُتَّخذَ الحذر منها فقال: (وَخَطَأُ الْبُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا فِيْ مَادَةٍ أَوْ صُورَةٍ) أي: حيث

القويسني

[(خَاتِمَةٌ)]

(خَاتِمَةٌ) في بيان خطأ البرهان.

(١٢٢ - ١٢٣) - (وَخَطَأُ الْبُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا) أي: في أيِّ مكانٍ وُجِدَ، فهو إمَّا (فِيْ مَادَةٍ)

القول المسلم

وُجِد الخطأ في البرهان فهو:

١ - إمَّا من جهة مادَّته، ومادَّتُهُ: معاني مُقدِّماته.

٢ - وإمَّا من جهة صورته، وهي أن لا يكون على صورة الإنتاج المشترَطة فيما تقدَّم.

(فَالمُبْتَدَا) أي: أمَّا الخطأ الَّذي يكونُ من جهة المادَّة وهو القِسمُ الأوَّلُ من الخطأ فهو قِسمان:

● أحدهما: ما يكون (فِيْ اللَّفظِ) أي: من ألفاظِ القياس، وذلك:

- (كَاشْتِرَاكٍ) أي: كلفظٍ مشتركٍ يكونُ في ألفاظ القياس، فيُرادُ به في إحدى المقدِّمتَين معنًى وفي الآخر معنًى آخر، فيُنتجُ بحسب الظَّاهر نتيجةً، وتلك النَّتيجةُ فاسدةٌ.

مثلُ أن يقالَ في العين الباصرة: «هَذِهِ عَيْنٌ، وَكُلُّ عَيْنٍ سَيَّالَةٌ»، ويُراد بـ«العين» الثَّانية: العين المائيَّة، فينتج: «هَذِهِ سَيَّالَةٌ»، وهي نتيجةٌ فاسدةٌ، وسببُها عدم اتِّحاد الوسط من جهة المعنى وإنِ اتَّحد اللَّفظُ.

وكأن يُقال في حَجَرٍ جامد: «هَذَا مُخْتَارٌ» بمعنى أنَّه اختارَهُ مَنِ احتاج إليه لبناءٍ أو غيره. ثمَّ يُقال: «وَكُلُّ مُخْتَارٍ حَيٌّ»، ويُرادُ بـ«المختار» الثَّاني: مَن له الاختيار والإرادة؛ فينتج: «هَذَا حَيٌّ»، وهو فاسدٌ، وسببُهُ عدمُ اتِّحاد الوسط أيضاً؛ لأنَّ الأوَّل اسمُ مفعولٍ والثَّاني اسمُ فاعلٍ وإن كان اللَّفظ واحداً.

- (أَوْ كَجَعْلِ ذَا تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيْفِ مَأْخَذَا) أي: ومن الخطأ اللَّفظيِّ أن يستعمل في القياس لفظٌ مباينٌ للفظٍ آخرَ في مقام ذلك المُباين، وإذا استعملَهُ كذلك فقد أخذ المُباين كما يُؤخذ المُرادفُ.

القويسني

بتخفيف الدَّال للضَّرورة، وهي كلٌّ من مقدِّمتَيه.

(أَوْ) في (صُورَةٍ) أي: هيئة المقدِّمتين.

(فَالمُبْتَدَا) أي: الأوَّل منهما وهو خطأ المادة:

● إمَّا (فِيْ اللَّفظِ؛ كَـ: اشْتِرَاكٍ) مثل قولك: «هَذَا قُرْءٌ» وتُريد الحيض، «وَكُلُّ قُرْءٍ يَجُوزُ الوَطْءُ فِيهِ» تريد الطُّهر، فلم يَتكرَّر الحدُّ الوسط، فكذبتِ النَّتيجة.

(أَوْ كَجَعْلِ ذَا) بالألف؛ قال المؤلِّف: «على لغةِ القصر في الأسماء السِّتَّة».

(تَبَايُنٍ) مع لفظٍ آخر، (مِثْلَ الرَّدِيْفِ) له (مَأْخَذَا) أي: من جهة المأخذ، كقولك:

القول المسلم

مثلاً: «السَّيْفُ» هو الحديدُ المصنوع بالصُّورة المعلومة للسَّيف، و: «الصَّارِمُ» منه هو المصنوعُ كذلك بشرطِ أن يكون قاطعاً جيِّدَ الحديد، وقد عُلِمَ أنَّ الموصوفَ كالسَّيف في المثالِ مباينٌ في مفهومه لصفته كالصَّارم، فإذا اعتُقِدَ أنَّ «السَّيفَ» و«الصَّارم» مُترادفان بمعنًى واحدٍ، وإنَّما اختلف اللَّفظُ فرُكِّبَ القياسُ في سيفٍ رديءٍ فقيل: «هَذَا سَيْفٌ، وَكُلُّ سَيْفٍ يُسَاوِي لِصَرَامَتِهِ أَلْفَ دِينَارٍ» أنتج: «هَذَا يُسَاوِي لِصَرَامَتِهِ أَلْفَ دِينَارٍ» وهو فاسدٌ، وسببُهُ أخذُ المتباينَين في مكان الآخر لتوهُّم أنَّهما مُترادفان، وأنَّ معناهما واحدٌ، وهو يرجعُ إلى عدم اتِّحاد الوسط؛ لأنَّ السَّيف في الكبرى أُريد به الموصوف بالصَّرامة، وفي الصُّغرى أُريد به مطلقُ السَّيف الصَّادق بغيرِ الصَّارم.

وهذان مثالان للخطأ الَّذي يكون في الألفاظ، وهو في التَّحقيق يرجعُ إلى اختلاف معنى الوسط كما علمتَ، إلَّا أنَّه لمَّا كان سببُهُ اختلافَ وضعِ اللَّفظ نُسِبَ إلى الألفاظ.

● و«ذا» في قوله: «كَجَعْلِ ذَا تَبَايُنٍ» بمعنى: صاحب، واستعملَهُ مقصوراً في حال الجَرِّ قياساً على «مِضْرَابٍ» ونحوه، ولكن نصُّوا على امتناع القصر فيه، فكان صوابُهُ أن يقول: «كَجَعْلِ ذِي»، ولذا أصلحَهُ بعضُهُم بقوله: «كَاشْتِرَاكٍ أَوْ كَجَعْلِ ذِي تَبَايُنٍ مُرَادِفاً فِي المَأْخَذِ»، ويصحُّ ما ارتكب النَّاظمُ بناءً على جواز القياس في إثبات اللُّغة، والله أعلم.

القويسني

«هَذَا صَارِمٌ» مشيراً إلى سيفٍ غير قاطعٍ، «وَكُلُّ صَارِمٍ سَيْفٌ»[(١)]، فحقيقةُ «السَّيف» تُباين حقيقة «الصَّارم»[(٢)]؛ لأنَّ السَّيف ما كان على الهيئة المخصوصة قاطعاً أو لا، والصَّارم هو السَّيف بقيد القطع، فكانتِ النَّتيجة كاذبةً؛ لأنَّ الصَّارم في الصُّغرى أُريد به غير القاطع، فلم يَصِحَّ حمل السَّيف عليه في الكبرى، بل هو محمولٌ على الصَّارم الَّذي هو القاطع من جِنس السَّيف، فلم يتكرَّر الحدُّ الوسَط.

---

(١) قوله: (وَكُلُّ صَارِمٍ سَيْفٌ) هكذا أيضاً في «الشَّرح الكبير»، وقد وقع في بعض نسخ «شرح الملوي» تبديلٌ في هذا المثال فليطرح.

والفسادُ في هذا المثال في صغراه، حيث أطلق فيها «الصَّارم» على «السَّيف غير القاطع» توهُّماً أنَّ الصَّارم مرادفٌ للسَّيف، وأنَّه اسمٌ للهَيئة المخصوصة، وإن لم يَقطع. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥٧٥).

(٢) قوله: (فحقيقةُ «السَّيف» تُباين حقيقة «الصَّارم») عبارة «شرح الملوي»: فالصَّارم حقيقته تُباين حقيقة السَّيف، والسَّيفُ ما كان على الهيئة. اهـ «ملوي». انظر: «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥٧٥).

● وأمَّا من جهة المعنى:

- فبأن تَلتَبِسَ قضيَّةٌ كاذبةٌ بقضيَّةٍ صادقةٍ؛ كقولنا: «الجَالِسُ فِي السَّفِينَةِ مُتَحَرِّكٌ، وَكُلُّ مُتَحَرِّكٍ لَا يَثْبُتُ فِي مَوضِعٍ وَاحِدٍ» ينتجُ: «الجَالِسُ فِي السَّفِينَةِ لَا يَثْبُتُ فِي مَوضِعٍ وَاحِدٍ»، والنَّتيجةُ باطلةٌ من جهة جعل الحركة العَرَضيَّة الَّتي هي محمولُ القضيَّة الأُولى كالحركة الذَّاتيَّة الَّتي هي موضوعُ الثَّانية.

- أو من جهة جعل النَّتيجة إحدى المقدِّمتين بتغييرٍ ما؛ كقولنا: «هَذِهِ نُقْلَةٌ، وَكُلُّ نُقْلَةٍ حَرَكَةٌ» ينتجُ: «هَذِهِ حَرَكَةٌ»، وهذه النَّتيجةُ إحدى المقدِّمتين، ويُسمَّى ذلك: «مُصَادَرَةً عَنِ المَطْلُوبِ»، وهو مردودٌ من جهة أنَّ النَّتيجة ليست مُغايرةً للمقدِّمتين، فلم يحصل علمٌ زائدٌ عليهما.

القول المسلم

(١٢٤) - (وَ) أمَّا الخطأ الَّذي يكون (فِي المَعَانِيْ) أي: مِن جهة معاني المقدِّمات، فإنَّه يتحقَّقُ (لِالْتِبَاسِ) أي: عند التباس المقدِّمة (الكَاذِبَهْ بِـ) مقدِّمةٍ(ذَاتِ صِدْقِ) فـ«اللَّامُ» في «لالتباس» بمَعنى «عند».

● وقولُهُ: (فَافْهَمِ المُخَاطَبَهْ) تكميلٌ للبيت؛ أي: فافهَم خطابي بمعاني الأمثلة الَّتي فيها التباسُ الكلام الصَّادق بالكاذب، وعند وجود ذلك الالتباس يَصحُّ التَّغليطُ فيقعُ الخطأ في فهم البرهان، فتُوهَّمُ صحَّتُهُ.

(١٢٥) - ثمَّ أشار إلى تلك الأمثلة بقوله: (كَمِثْلِ جَعْلِ العَرَضِيْ كَالذَّاتِيْ) أي: وممَّا يقعُ به الالتباسُ المذكورُ أن يجعلَ المعنى العرضيِّ كالذَّاتيِّ، فيتوهَّمُ إنتاجُ القياس، وهو إنَّما يصحُّ لو كان ذلك المَعنى ذاتيًّا.

القويسني

(١٢٤ - ١٢٦) - (وَ) الخطأ للبرهان (فِيْ المَعَانِيْ[١] لـ:) أجل (الْتِبَاسِ[٢]) القضيَّة (الكَاذِبَهْ بِـ) قضيَّةٍ (ذَاتِ صِدْقِ).

وقوله: (فَافْهَمِ المُخَاطَبَهْ[٣]) تكملةٌ للبيت.

(كَـ: مِثْلِ[٤] جَعْلِ العَرَضِيْ) بإسكان «الياء» للضَّرورة (كَالذَّاتِيْ[٥]) كقولنا: «الجَالِسُ

---

(١) قوله: (فِي المَعَانِيْ) أي: من جهة المعاني، فهو مقابل قوله: «في اللَّفظ»؛ أي: الخطأ في المادَّة إمَّا في اللَّفظ، وإمَّا في المعنى، فـ«أل» في المعاني للجنس، فتبطل جمعيَّتها. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥٧٥).

(٢) قوله: (لأجل الْتِبَاسِ ... إلخ) علَّةٌ للخطأ في المعنى.

(٣) قوله: (فَافْهَمِ المُخَاطَبَهْ) أي: المخاطَب به، فالمصدر بمعنى اسم المفعول.

(٤) قوله: (كَـ: مِثْلِ) تمثيلٌ للخطأ في المعنى، ولفظ «مثل» صلةٌ لتأكيد معنى «الكاف».

(٥) قوله: (جَعْلِ العَرَضِيْ كَالذَّاتِيْ) أي: مثله في حكمه.

القول المسلم

مثالُهُ أن يقال: «السَّقْمُونِيَا - وقد تقدَّم معناها - مُبَرِّدٌ، وَكُلُّ مُبَرِّدٍ بَارِدٌ»، ينتج: «السَّقْمُونِيَا بَارِدٌ»، وهو باطلٌ؛ لأنَّها دواءٌ حارٌّ.

- وسببُ الخطأ اختلافُ المبرِّد في الصُّغرى والكبرى؛ لأنَّ معنى التَّبريد في الصُّغرى عرضيٌّ؛ أي: عرضَ للسَّقمونيا بسبب تسهيلِها للصَّفراء، فإذا انتفضتِ الصَّفراءُ عنِ البدن صار بارداً، فليس تبريدُ السَّقمونيا بمُلاقاة ذاتها من أوَّل الأمر للبدن، بل ثانياً بسبب تسهيل الصَّفراء، ومعناهُ في الكبرى المُبرِّدُ بالذَّات؛ أيِ: المبرِّدُ بنفسه وبملاقاته كالثَّلج، لا بفعلٍ يقتضيه يترتَّبُ عليه التَّبريدُ.

- فقدِ استعملَ المبرِّدُ الذَّاتيُّ وحُكِمَ على صاحبه بأنَّه باردٌ مكانَ مطلق المبرِّد الشَّاملِ للعرضيِّ، ولا تصدُقُ القضيَّةُ باعتبار هذا العموم؛ إلَّا أنَّ لفظها وإن كان كاذباً يُوهِمُ صحَّتها؛ لأنَّه يتبادَرُ أنَّ المُبرِّد مطلقاً لا يكون إلَّا بارداً، ولو قيل: إنَّهُ من باب استعمال الخاصِّ في موضع العامِّ ـ كالحُكم على أفراد الجنس بحكم أفراد النَّوع كما سيأتي ـ ما بَعُدَ، بل لو قيل: إنَّ هذا من باب شِبْهِ المشترك وهو المجازُ والحقيقةُ؛ بناءً على أنَّ المبرِّد بالواسطة مجازٌ وبالذَّات حقيقةٌ؛ لأنَّ الواسطة هي المبرِّدةُ في الحقيقة؛ أعني: تسهيلَ الصَّفراء، بل نُقصانها في المثال، ما بَعُدَ.

- وقد تبيَّن بهذا أنَّ المراد بـ«الذَّاتيِّ» هنا: ما يتَّصف بالوصف بلا حاجةٍ لواسطةٍ، و«العَرَضِيِّ»: ما يتَّصفُ به بالواسطة، لا الذَّاتيُّ والعَرَضيُّ بالمعنى السَّابق في أوَّل الكتاب.

(أَوْ نَاتِجِ إِحْدَى المُقَدِّمَاتِ) أي: مِن جملة ما يكون به الخطأ من جهة المعنى للالتباس المذكور، أنْ تُجعَلَ النَّتيجةُ إحدى مقدِّمتَي القياس بتغييرٍ ما، كأن يقال: «هَذِهِ نُقْلَةٌ، وَكُلُّ نُقْلَةٍ حَرَكَةٌ» ينتج: «هَذِهِ حَرَكَةٌ»، وهو نفس قولك: «هَذِهِ نُقْلَةٌ»؛ إذ معنى النُّقلة والحركة شيءٌ واحدٌ،

الدويسني

فِي السَّفِينَةِ مُتحرِّكٌ، وَكُلُّ مُتحرِّكٍ لَا يَثْبُتُ فِي مَوضِعٍ وَاحِدٍ»، فإحدى المقدِّمتين كاذبةٌ إن أُريد بـ«المتحرِّك» فيهما معنًى واحد فيهما، وإن أُريد بـ«المتحرِّك» في الأولى: المتحرِّك بالعَرَض، وفي الثَّانية: المتحرِّك بالذَّات كانتا صادقتَين، لكن لم يوجد تكرُّر، فلم تَصدق النَّتيجة.

(أَوْ) كجعل (نَاتِجِ إِحْدَى المُقَدِّمَاتِ) أي: جعل النَّتيجة عينَ إحدى المقدِّمتين، كقولنا: «هَذِهِ نُقْلَةٌ، وَكُلُّ نُقْلَةٍ حَرَكَةٌ» فَـ: «هَذِهِ حَرَكَةٌ»، فالنَّتيجة عين الصُّغرى؛ لأنَّ «الحركة» مُرادفةٌ لـ«النُّقلة».

- أو من جهة الحكم على الجنس بحكم النَّوع؛ كقولنا: «الفَرَسُ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ نَاطِقٌ» ينتجُ: «الفَرَسُ نَاطِقٌ»، وهو باطلٌ من جهة الحكم على «الحَيَوَان» الَّذي هو جنسٌ، بحكم «الإِنْسَانِ» الَّذي هو نوعٌ.

- أو من جهة جعل الأمر الوَهْمِيِّ غير القطعيِّ كالقطعيِّ؛ كقولك في رجلٍ يَخْبِطُ في البحث، وهو بعيدٌ عن الفَهْم: «هَذَا يَتَكَلَّمُ بِأَلْفَاظِ العِلْمِ، وَكُلُّ مَنْ يَتَكَلَّمُ بِأَلْفَاظِ العِلْمِ عَالِمٌ» ينتجُ: «هَذَا عَالِمٌ»، وبُطلان النَّتيجة من جهة جعل توهُّم عالِمِيَّته كالمقطوع بها.

القول المسلم

وإنَّما اختلف اللَّفظُ فلا ينتجُ من إحداهما الأخرى؛ لأنَّها نفسها في المعنى، والغرضُ إنتاجُ المعاني لا التَّسامي.

- وكأن يقال: «هَذَا ابْنٌ لِأَنَّهُ ذُو أَبٍ، وَكُلُّ ذِي أَبٍ ابْنٌ»، ينتج: «هَذَا ابْنٌ»، وهو نفسُ المقدِّمة الصُّغرى؛ إلَّا أنَّه علَّل حكمُهَا بأنَّه ذو أبٍ، فأَوهم حيث كرَّر العِلَّة في الكبرى أنَّ العلَّة هي الحدُّ الأوسط، وأنَّ العِلَّة خلافُ المعلول، وليس كذلك؛ لِظهور معنى الابن مِن معنى ذي الأب والعكس، وإنَّما اختَلف اللَّفظ، ويسمَّى هذا: «مصادرةً عنِ المَطلوب».

- ومن مواطن ذلك أن يَستدلَّ المستدلُّ بمقدِّمةٍ يتوقَّفُ ثبوتها على ثبوت النَّتيجة بواسطةٍ أو بدونها.

- وإنَّما قُلنا: «بِتَغْيِيرٍ مَا»؛ لأنَّ ذلك هو الَّذي يقع فيه الالتباسُ، وأمَّا إن أراد الاستدلال على أنَّ «العَالَمَ حَادِثٌ» فقال: «هَذَا عَالَمٌ، وَالعَالَمُ حَادِثٌ»، لم يُمْتَر في عدم صحَّة هذا الاستدلال؛ لعدم الالتباس.

- ثمَّ المراد بـ«التباس الصَّادق بالكاذب في جعل النَّتيجة إحدى المقدِّمتين»: التباس كونِ مقدِّمته ممَّا ينبغي سَوقُهَا في القياس أو ليس ممَّا ينبغي، وإلَّا فالنَّتيجةُ لا التباسَ فيها بكاذبٍ آخر.

(١٢٦) - (وَ) كـ: (الحُكْمِ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ) أي: ومِن التباس الصَّادق بالكاذب الَّذي يقعُ به الخطأ والغلط في البرهان، أن يُحكَمَ للجنس بحكم النَّوع، فيتوهَّم أنَّ الحكم تعدَّى

القويسني

(وَ) من الخطأ في المعنى: (الحُكْمُ لِلْجِنْسِ[1]) أي: عليه (بِحُكْمِ النَّوْعِ[2]) كقولنا: «كُلُّ

(١) قوله: (الحُكْمِ لِلْجِنْسِ) أي: على كلِّ فردٍ من أفراده.

(٢) قوله: (بِحُكْمِ النَّوْعِ) أي: الخاصِّ به.

القول المسلم

إلى الأصغر الَّذي هو نوعٌ آخرُ لذلك الجنس، كأن يقالَ: «الفَرَسُ حَيَوَانٌ، وَالحَيَوَانُ نَاطِقٌ» فينتج: «أَنَّ الفَرَسَ نَاطِقٌ»، وهذا فاسدٌ، والسَّببُ أنَّ الحكم في الكبرى حكمُ نوعٍ لجنس «الحَيَوَان»، وهو «الإنسان» جُعِل ثابتاً للجنس الَّذي هو الحَيَوَان الصَّادق على نوعٍ آخرَ له، فيتوهَّمُ تعدِّي النَّاطقِ إلى الفرس، وثبوتُ النَّاطق لجنس الحيوان إنَّما هو عند كونه في ضِمن الإنسان، لا مطلقاً كما أوهمَته الكبرى.

- ومن أمثلته أن يقال: «البَيَاضُ لَوْنٌ، وَاللَّوْنُ سَوَادٌ» ينتج: «أَنَّ البَيَاضَ سَوَادٌ»؛ لأنَّ القضيَّة يجبُ أن تكون عامَّةً، وحُكمُ النَّوع فيها لا يعمُّ، فالقضيَّةُ الكبرى كاذبةٌ؛ إلَّا أنَّها استُعمِلت استعمالَ صادقةٍ لتوهُّم أنَّ الجنس يثبتُ له حُكمُ نوعه مطلقاً.

- هكذا مثَّلُوا، والصَّوابُ أن يقال في المثال الأوَّل: «وَكُلُّ حَيَوَانٍ نَاطِقٌ»، وفي الثَّاني: «وَكُلُّ لَوْنٍ بَيَاضٌ»، ويُعتذرَ عن كلِّيَّتهما بأنَّ الجنس حُكِمَ على أفراده بحكم نَوع أفراد نوعه؛ لأنَّه يُسمَعُ كثيراً أنَّ الحيوان في الجُملة ناطقٌ.

- وإنَّما قُلنا كذلك؛ لأنَّ الكلام هنا فيما كَمُلَت فيه الصُّورة، و«الحَيَوَانُ» في المثال الأوَّل و«اللَّونُ» في الثَّاني إنَّما صحَّ الحكمُ عليهما لكونِ القضيَّة مهملةً، وهي في حكم الجزئيَّة، ولا تُنتجُ في الشَّكل الأوَّل، وإن أُرِيد الكلِّيَّة رجع لِمَا قُلنا، فيكونُ صوابُ العبارة كما قُلنا، والحكمُ لأفراد الجنس بحكم أفراد النَّوع، فليتأمَّل؛ لأنَّ هذه الأمثلة لم تُحرَّر في الأصل ولا في الفَرع.

القويسني

فَرَسٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ نَاطِقٌ» فـ: «كُلُّ فَرَسٍ نَاطِقٌ»، وهو كذبٌ، ويسمَّى مثله[1]: «إيهامَ العكس[2]»؛ لأنَّه لمَّا رأى أنَّ «كُلَّ نَاطِقٍ حَيَوَانٌ» توهَّم أنَّ «كُلَّ حَيَوَانٍ نَاطِقٌ»، وليس كذلك، فجاءَ الخطأ.

---

(١) قوله: (ويسمَّى مثله) أي: مثل الحكم على الجنس بحكم النَّوع.

(٢) قوله: (إيهام العكس) أي: إيقاع صحَّة العكس في الوَهم؛ أي: وهم نفسه؛ أي: إن كان غالطاً، ووهم غيره إن كان مغالطاً. اهـ

القول المسلم

(وَ) كـ: (جَعْلِ كَالقَطْعِيِّ غَيْرِ القَطْعِيْ) أي: ومن الالتباس المذكور أن يَجعل المستدلُّ في دليله مقدِّمةً غيرَ قطعيَّةٍ في مقام القطعيَّة، فـ«غَيْر» في كلامه هو المفعولُ الأوَّل لـ«جَعْل».

- فإذا ساق المستدلُّ المقدِّمات المشهورة أوِ الخطابيَّة أوِ المظنونة أوِ السَّفْسطائيَّة فيما يجب أن يكون قطعيًّا؛ لأنَّ المطلوب فيه القطعُ، فإنَّ تلك المقدِّمات كاذبةٌ في القطع الَّذي سِيقت له والتَبَست بالقطعيَّة.

- فقولُ المستدِلِّ مثلاً في طلب ثبوتِ الصَّاهليَّة لِصورة الفَرَس مشيراً لصورته في الحائط: «هَذِهِ صُورَةُ فَرَسٍ، وَكُلُّ صُورَةِ فَرَسٍ صَهَّالَةٌ» فـ: «هَذِهِ صَهَّالَةٌ» فاسدٌ؛ لسَوقِها السَّفْسَطَة الكاذبةَ مساقَ القطعيَّة.

وكذا قولُ القائل في إثبات النُّبوءَة لشخصٍ: «هَذَا لَهُ عُلُومٌ بِلَا قِرَاءَةٍ عَلَى أَحَدٍ، وَكُلُّ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ نَبِيٌّ» باطلٌ أيضاً؛ لأنَّه ساق في مقام القطع بالنُّبوَّة مقدِّمةً خطابيَّةً تحتملُ الكذب؛ لِصحَّة أن تكون علومُه بمجرَّد الفِكر.

- وينبغي أن يُعلمَ أنَّ الخطأ اللَّفظيَّ هو أيضاً منِ التباسِ الصَّادق بالكاذب، فإن قولَك: «هَذِهِ عَيْنٌ» تعني: الباصِرة «وَكُلُّ عَيْنٍ سَيَّالَةٌ» التبَست هذه الكبرى الكاذبةُ بالصَّادقة؛ إذ لا تَصحُّ الكلِّيَّةُ على ظاهرها إلَّا لالتباس مُسمَّى اللَّفظ، إلَّا أنَّ ذلك لمَّا كان سببُهُ وضعَ اللَّفظ سُمِّي لفظيًّا، وقد تقدَّم ما يُشيرُ لذلك.

القويسني

(وَ) من الخطأ في المعاني: (جَعْلُ كَالقَطْعِيِّ غَيْرِ القَطْعِيْ) بالجرِّ[1] بإضافة «جعل»[2] وفصلٍ بين المتضايفين[3] بالجارِّ والمجرور[4] الَّذي هو مفعول ثانٍ للمصدر؛ أي: وجعلِ غير القطعيِّ مثلَ القطعيِّ؛ كـ: «هَذَا مَيِّتٌ، وَكُلُّ مَيِّتٍ جَمَادٌ[5]».

(١) قوله: (بالجرّ) أي: جر «غير».

(٢) قوله: (بإضافة «جعل») أي: إضافتها إلى «غير».

(٣) قوله: (المتضايفَين) هما: «جعل» و«غير».

(٤) قوله: (بالجارّ والمجرور) وهو: «كالقطعيّ».

(٥) قوله: (وَكُلُّ مَيِّتٍ جَمَادٌ) الكبرى وهميَّةٌ؛ لأنَّ الوهم يحكم بجماديَّة الميِّت؛ لكونه كالجماد في عدم الرُّوح والإحساس والحركة، فجعلت في هذا القياس كالقطعيَّة، ونُزِّلت منزلتها في أخذها جزءاً له. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥٧٩).

● **وأمّا الخطأُ الواقع في القياس من جِهة صورته:**

- فبأن لا يكونَ على هيئة شكلٍ من الأشكال الأربعة؛ كقولنا: «**كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَجَرٍ جَمَادٌ**»، وقد تَقدَّم التَّنبيه على أنَّ هذا تكرارٌ؛ لزيادة الإيضاح للمبتدئ.

- أو يكون فاقدَ شرطٍ من شروط الإنتاج المتقدِّمة للأشكال الأربعة؛ **كأنْ تكون صغرى** الشَّكل الأوَّل المُشتَرطُ إيجابُها سالبةً، أو تكونَ كبراه المُشترَطُ كلِّيَّتُها جزئيَّةً؛ كقولنا في الأوَّل: «**لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، وَكُلُّ حَجَرٍ جِسْمٌ**» ينتجُ: «**لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِجِسْمٍ**»، وهو باطلٌ؛ لفقد الشَّرط، وهو إيجابُ الصُّغرى، وفي الثَّاني: «**كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الحَيَوَانِ فَرَسٌ**» ينتجُ: «**بَعْضُ الإِنْسَانِ فَرَسٌ**»، وهو باطلٌ؛ لفقد الشَّرط، وهو كلِّيَّةُ الكبرى، وقِسْ على ذلك فَقْدَ أيِّ شرطٍ من شروط الأشكال الباقيَة.

* * *

القول المسلم

(١٢٧) - ثمَّ أشار إلى الخطأ الصُّوريِّ فقال: **(وَالثَّانِ)** أي: والخطأ الثَّاني وهو الَّذي يكون من جهة الصُّورة **(كَالخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ)** أي: كخُروج القياس عن صُورة أشكاله السَّابقة، بأن لا يكونَ فيها الحدُّ الأوسَطُ أوِ الأصغرُ أوِ الأكبرُ، **(وَ)** كـ: **(تَرْكِ شَرْطِ النَّتْجِ)**.

- ففي الاقترانيِّ هو أن لا تكون صغرى الشَّكل الأوَّل والثَّالث موجبةً، أو لا تكون الكبرى في الأوَّل أو إحداهما في الثَّالث كلِّيَّةً، وفي الثَّاني بأن لا يَختلف كيف المقدِّمتَين، أو لا تكون كبراه كلِّيَّةً، وفي الرَّابع بأن تجتمع الخسَّتان في غير ضروب ما تكون فيه الصُّغرى جزئيَّةً موجبةً، وبأن لا تكونَ الكبرى فيما كانت صغراهُ جزئيَّةً موجبةً كلِّيَّةً سالبةً.

- وفي الاستثنائيِّ بأن لا تكون الشَّرطيَّة كلِّيَّةً لزوميَّةً موجبةً، أو لا يُستثنى عينُ المقدَّم، أو نفيُ التَّالي في الاستثنائيَّة، وقد تقدَّم تفصيلُ ذلك، فإذا لم يكنِ القياسُ على صورة الأشكال الأربعة أو لم يَحصل فيه شرطُ الإنتاج كان خطأً، ولا تلزمُ نتيجتُهُ صحيحةً.

وقوله: **(مِنْ إِكْمَالِهِ)** تكميلٌ للبيت؛ أي: هذا المذكورُ الَّذي هو تركُ شرطِ النَّتج من كمال

القويسني

(١٢٧) - **(وَالثَّانِ)** حُذفت منه «الياء» تخفيفاً، وهو خطأ الصُّورة؛ أي: هيئة المقدِّمتين؛ **(كَالخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ)** أي: أشكالِ القياس الأربعة؛ نحو: «**كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ جِسْمٌ**»، فهذا خطأ في هيئة المقدِّمتين؛ لِعدم تكرُّر الوسط فيهما، والقياس الاقترانيُّ لا بدَّ فيه من مكرَّر.

(وَ) كـ: **(تَرْكِ شَرْطِ النَّتْجِ)** الإنتاجِ الَّذي هو **(مِنْ إِكْمَالِهِ)** أي: إكمال خطأ الصُّورة؛ مثل كون

القول المسلم

الخطأ الصُّوريّ، وفيه براعةُ الاختِتام، وهو ختمُ الكلام بما يُشعِرُ بتمامه.

* * *

القويسني

الصُّغرى في الشَّكل الأوَّل سالبةً، أوِ الكبرى فيه جزئيَّةً؛ نحو: «لَا شَيْءَ[1] مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَكُلُّ فَرَسٍ جِسْمٌ»، ونحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الحَيَوَانِ صَاهِلٌ».

وفي التَّعبير بـ«الإكمال» حسنُ اختِتامٍ، وهو أن يذكر[2] شيئاً يُشعِر بالإتمام والانقضاء المقصود.

* * *

(١) قوله: (نحو: لَا شَيْءَ ... إلخ) تمثيلٌ على وجه اللَّف والنَّشر المرتَّب.

(٢) قوله: (وهو أن يذكر) أي: المتكلِّم ناظماً كان أو ناثراً.

الخطأ في القياس

- **من جهة مادة القياس**
  - **من جهة اللفظ**
    - استعمال اللفظ المشترك في القياس، فيشتبه المراد بغيره
      - كقولك: «هذه عينٌ» أي: شمس «وكلّ عينٍ» أي: منبع الماء «سيّالةٌ» ينتج: «هذه سيّالة»
      - وهو باطلٌ؛ لعدم تكرّر الحدّ الوسط، إذ محمولُ الصّغرى غيرُ موضوع الكبرى
    - استعمالُ اللّفظ المباين كالمُرادف
      - كقولنا: «هذا سيفٌ، وكلّ سيفٍ صارمٌ» ينتج: «هذا صارمٌ»
      - وهو باطلٌ من جهة جعل «صارم» الّذي هو «السّيف» بقيد كونه قاطعاً، مُرادفاً للسّيف الّذي هو الآلة المعلومة، لا بهذا القيد، وهو مباينٌ له
  - **من جهة المعنى**
    - بأن تلتبس قضيّةٌ كاذبةٌ بقضيّةٍ صادقةٍ
      - كقولنا: «الجالسُ في السّفينةِ مُتحرّكٌ، وكلّ مُتحرّكٍ لا يَثبُتُ في موضعٍ واحدٍ» ينتج: «الجالسُ في السّفينةِ لا يَثبُتُ في موضعٍ واحدٍ»
      - والنّتيجةُ باطلةٌ من جهة جعل الحركة العَرَضيّة الّتي هي محمولُ القضيّة الأُولى كالحركة الذّاتيّة الّتي هي موضوعُ الثّانية
    - جعل النّتيجة إحدى المقدّمتين بتغيير ما، ويُسمّى ذلك: «مُصادَرةً عَنِ المَطْلوبِ»
      - كقولنا: «هذهِ نُقلَةٌ، وكُلّ نُقلَةٍ حَرَكَةٌ» ينتج: «هذهِ حَرَكَةٌ»
      - وهو مردودٌ من جهة أنّ النّتيجة ليست مُغايرةً للمقدّمتين، فلم يحصل علمٌ زائدٌ عليهما
    - الحكم على الجنس بحكم النّوع
      - كقولنا: «الفَرَسُ حَيَوانٌ، وكُلّ حَيَوانٍ ناطِقٌ» ينتج: «الفَرَسُ ناطِقٌ»
      - وهو باطلٌ من جهة الحكم على «الحَيَوان» الّذي هو جنسٌ، بحكم «الإنسان» الّذي هو نوعٌ
    - جعل الأمر الوَهْميّ غير القطعيّ كالقطعيّ
      - كقولك في رجلٍ يَخبِطُ في البحث، وهو بعيدٌ عن الفَهم: «هذا يَتَكَلّمُ بِألفاظِ العِلمِ، وكُلّ مَنْ يَتَكلّمُ بِألفاظِ العِلمِ عالِمٌ» ينتج: «هذا عالِمٌ»
      - وبُطلان النّتيجة من جهة جعل توهّم عالِميّته كالمقطوع بها
- **من جهة صورة القياس**
  - بأن لا يكون على هيئة شكلٍ من الأشكال الأربعة
    - كقولنا: «كُلّ إنسانٍ حَيَوانٌ، وكُلّ حَجَرٍ جَمادٌ»
  - بفقد شرطٍ من شروط الإنتاج المختلفة للأشكال الأربعة
    - «لا شَيْءَ مِنَ الإنسانِ بِحَجَرٍ، وكُلّ حَجَرٍ جِسْمٌ» ينتج: «لا شَيْءَ مِنَ الإنسانِ بِجِسْمٍ»
      - وهو باطلٌ؛ لفقد الشّرط، وهو إيجابُ الصّغرى
    - «كُلّ إنسانٍ حَيَوانٌ، وبَعضُ الحَيَوانِ فَرَسٌ» ينتج: «بَعضُ الإنسانِ فَرَسٌ»
      - وهو باطلٌ؛ لفقد الشّرط، وهو كلّيّة الكبرى

● ثمَّ قال:

● (١٢٨) هَذَا تَمَامُ الغَرَضِ المَقْصُودِ ... مِنْ أُمَّهَاتِ المَنْطِقِ المَحْمُودِ

(١٢٩) قَدِ انْتَهَى بِحَمْدِ رَبِّ الفَلَقِ ... مَا رُمْتُهُ مِنْ فَنِّ عِلْمِ المَنْطِقِ

(١٣٠) نَظَمَهُ العَبْدُ الذَّلِيْلُ المُفْتَقِرْ ... لِرَحْمَةِ المَوْلَى العَظِيْمِ المُقْتَدِرْ

(١٣١) الأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمَنِ ... المُرْتَجِيْ مِنْ رَبِّهِ المَنَّانِ

(١٣٢) مَغْفِرَةً تُحِيْطُ بِالذُّنُوبِ ... وَتَكْشِفُ الغِطَا عَنِ القُلُوبِ

(١٣٣) وَأَنْ يُثِيْبَنَا بِجَنَّةِ العُلَى ... فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلَا

(١٢٨ - ١٣٣) - أقول: (الأُمَّهَات) جمع: «أُمّ»، وأُمُّ كلِّ شيءٍ: أصلُه، وتقدَّم مُرادَفةُ «الأصل» لـ«القاعدة»، و(المَحْمُود): الخالصُ من كلام الفلاسفة، والعقائدِ المنابِذة للشَّريعة.

القول المسلم

(١٢٨) - ثمَّ أخبر بأنَّ الغَرَض من النَّظم قد كَمُلَ فقال: (**هَذَا تَمَامُ الغَرَضِ المَقْصُودِ مِنْ أُمَّهَاتِ**) أي: ذلك الغرضُ المقصود هو نظمُ أمَّهات (**المَنْطِقِ المَحْمُودِ**).

● **وأمَّهات المنطق**: أوائلُ مسائله الَّتي يُتوصَّلُ بفهمها لِفهم ما بعدها عادةً عند طلب ذلك، وما يُتوصَّلُ للشَّيء نشأ فهمُهُ عن فهمه كما تنشأُ الأجِنَّةُ عنِ الأمَّهات، فلذلك سمَّى أوائل المَسائل: «أمَّهاتٍ».

القويسني

(١٢٨) - (**هَذَا تَمامُ**[١] **الغَرَضِ**[٢] **المَقْصُودِ**) صفةٌ كاشفةٌ[٣]؛ أي: هذا آخر التَّأليف الَّذي قَصدناه. (**مِنْ**) بيانيَّةٌ أو تبعيضيَّةٌ[٤]، (**أُمَّهَاتِ**[٥]) أي: قواعد (**المَنْطِقِ المَحْمُودِ**) أيِ: الخالي عنِ شُبَه الفلاسفة.

---

(١) قوله: (هَذَا تَمامُ) اسم الإشارة يصحُّ رجوعه إلى «الخاتمة» إن جعل «تمام» بمعنى: متمِّم، وإلى «جميع المسائل المنطقية المذكورة في هذا الكتاب» إن جعل بمعنى: جميع، ومقتضى تفسير الشَّارح الأوَّل.

(٢) قوله: (الغَرَضِ) أي: ذي الغرض؛ لأنَّ المؤلِّف ليس غرضاً لشيءٍ آخر، بل هو ذو غرضٍ؛ أي: حاصلٍ عليه، وهو حصول القبول؛ أي: أن يحصل له الرِّضا من الله تعالى، وهذه المرتبة أعلى من أن يعمل لحصول ثوابٍ غير الرِّضا، أو أنَّه لا حذف، ويكون أطلق السَّبب وأراد المسبَّب. اهـ «حاشية الصَّبَّان» (ص: ٥٨٣).

(٣) قوله: (صفةٌ كاشفةٌ) لأنَّ ما يُفعل للغرض لا يكون إلَّا مقصوداً.

(٤) قوله: (بيانيَّةٌ أو تبعيضيَّةٌ) ويؤيِّد الثَّاني أن هذا التَّأليف ليس أمَّهات المنطق جميعاً؛ إلَّا أن يدَّعى: أنَّه جميعها باعتبار أنَّ مَن حصَّله حصلت له مَلَكةٌ يُحصِّل بها ما بقي من أمَّهاته.

(٥) قوله: (أُمَّهاتِ) أي: دوالّ أمَّهات، إن كانت الإشارة إلى الألفاظ، فإن كانت إلى المعاني فلا حاجة إلى التَّقدير.

● و(الفَلَق): الصُّبح.

● و(نَظَمَهُ) من «النَّظْم»، وهو: «الكلام المُقفَّى الموزُونُ قصداً»، وهذا النَّظْمُ من بحر الرَّجز، وأجزاؤه: «مُسْتَفْعِلُنْ» سِتَّ مرَّاتٍ.

القول المسلم

● وكونُ المنطق محموداً ممَّا لا يُمتَرى فيه؛ لأنَّه يحقِّقُ ما يُوصِلُ للعلم الَّذي به شَرُفَ الإنسان دنيا وأخرَى، والاختلافُ في ذلك من أغرَب ما يقعُ في الوجود بين الطَّالبين لِلعلم، ولله درُّ القائل:

حِكْمَةُ المَنْطِقِ شَيْءٌ عَجِيبُ وَاخْتِلَافُ النَّاسِ فِيهِ أَعْجَبُ

ومن الدَّليل على صحَّة اختلاف العقلاء في الأمر الواضح شرفُهُ، وصِحَّةِ غَلطهم في مثل شمس الضُّحى وضوحاً اختلافُهُم في المَنطق.

(١٢٩) - ثمَّ أكَّد هذا المعنى الَّذي هو تمامُ الغرض بقوله: (قَدِ انْتَهَى بِحَمْدِ رَبِّ الفَلَقِ مَا رُمْتُهُ مِنْ فَنِّ عِلْمِ المَنْطِقِ) أي: قدِ انتهى ما حاولتُ نظمَهُ وقصدتُ جمعه من مسائل فنِّ المنطق، مع حَمدي لله تعالى على ذلك التَّمام والانتهاء، وهو ربُّ فَلَقِ الصُّبح؛ إذ لا يدُورُ اللَّيلُ والنَّهارُ إلَّا بِقدرته.

وذَكَرَ النَّاظم في «شرحه» أنَّ هذا البيت ممَّا أُلقِيَ على أبيه في المنام فأمرَهُ بإلحاقه للتَّبرُّك، وفي بعض النُّسخ إلحاقُهُ آخِراً.

(١٣٠) - ثمَّ ذكر نفسَهُ معرِّفاً بها بأوصاف الاستعطاف طالباً للعفو والثَّواب بقوله: (نَظَمَهُ) أي: نظَم هذا المقصود (العَبْدُ الذَّلِيلُ) لعظمة سيِّده (المُفْتَقِرْ لِرَحْمَةِ المَوْلَى) أيِ: الوليِّ النَّاصر،

القويسني

(١٢٩) - (قَدِ انْتَهَى) مُتلبساً (بِحَمْدِ رَبِّ الفَلَقِ) أيِ: الصُّبح (مَا رُمْتُهُ) أي: قصدتُه (مِنْ فَنِّ عِلْمِ المَنْطِقِ) إضافة «العِلم» إلى «المنطق» من إضافة المسمَّى إلى الاسم، وهذا البيت لوالد المصنِّف[١] أمره بإدخاله، فأدخله رجاءَ بركته.

(١٣٠) - (نَظَمَهُ العَبْدُ الذَّلِيلُ[٢] المُفْتَقِرْ) أبلغُ من «الفقير»[٣] (لِرَحْمَةِ) أي: إنعامِ (المَوْلَى العَظِيمِ المُقْتَدِرْ) أيِ: التَّامِّ القُدرة، فهو أبلغ من «القادر»[٤].

---

(١) قوله: (وهذا البيت لوالد المصنِّف) هذا اعتذارٌ عنِ التَّكرار؛ حيث ذكر حديث تمام مقصوده في البيت قبله.

(٢) قوله: (العَبْدُ الذَّلِيلُ) «الذَّليل» صفةٌ كاشفةٌ.

(٣) قوله: (أبلغ من «الفقير») أي: عرفاً، لا لغةً.

(٤) قوله: (فهو أبلغ من «القادر») ووجهه: أنَّ زيادة البناء تدلُّ على زيادة المعنى في متَّحدَي النَّوع كما هنا، ولا يقال ذلك في «الفقير» و«المفتقر»؛ لأنَّه ليس متَّحد النَّوع.

● و(العَبْدُ): المتَّصفُ بالعبوديَّة، وهي: «غايةُ التَّذلُّل والخضوع»، وليس للعبد وصفٌ أشرف منها، ولهذا قَدَّم موصوفَها على غيره.

و«رحمة الله»؛ أي: إحسانُه، أو إرادةُ إحسانه، فهي من صفات الأفعال على الأوَّل، ومن صفات المعاني على الثَّاني.

● و(المُرْتَجِي): المُؤمِّلُ، و(المَنَّان) «فَعَّالٌ» من المَنِّ، وهو: تَعْدَادُ النِّعم، وهو محمودٌ من الله، مذمومٌ من الخَلق.

القول المسلم

أوِ القريبِ رحمتُهُ لخلقه، (العَظِيمِ) الَّذي يصغُرُ كلُّ شيءٍ عندَ ذكره (المُقْتَدِرْ) على كلِّ شيءٍ، فله أن يَرحمَ مَن شاء ويُعذِّبَ مَن شاء، فلا اعتراض عليه، نسألُهُ سبحانه أن يتجاوزَ عن عظيم ذنوبنا ويُسدِلَ السِّترَ السَّابغ المتين دنيا وأُخرى على قبيح عُيوبنا، بجاه سيِّدنا ومولانا محمَّدٍ ﷺ.

(١٣١ - ١٣٢) - (الأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمَنِ) والأخضري نسبتُهُ المشهورة، وذَكَرَ في «الشَّرح» أنَّ نسبته الَّتي أخذَ عن أسلافه إنَّما هي للعبَّاس بن مِرْدَاس الصَّحابيِّ المعروف، و«عابدُ الرَّحمن» اسمه.

(المُرْتَجِيْ) أيِ: الرَّاجي (مِنْ رَبِّهِ المَنَّانِ) أيِ: المعطي بلا وجوبٍ عليه مِنَناً لا تُحصى

القويسني

(١٣١) - (الأَخْضَرِيُّ[١]) قال المؤلِّف في «شرحه»: هو تعريفٌ لِنسبنا؛ بناءً على ما اشتهر في ألسِنة النَّاس[٢]، وليس كذلك، بلِ المتواتر من أسلافنا وأسلافهم أنَّ نسبَنا للعباس بن مرداس[٣].

(عَابِدُ الرَّحْمَنِ) إشارةٌ إلى أنَّ اسم المصنِّف: «عبد الرَّحمن». (المُرْتَجِيْ) أي: المؤمِّل (مِنْ رَبِّهِ) أي: مالكِه ومُربِّيه (المَنَّانِ) أيِ: المنعم بجميع النِّعم، أوِ المعدِّد للنِّعم، وأمَّا النَّهي عنِ المنَّة فلِلمخلوق[٤]، وأمَّا الخالق فيَفعل ما يشاء.

(١٣٢) - (مَغْفِرَةً) من «الغَفر» وهو: السَّتر، والمرادُ: عدم المؤاخذة[٥]. (تُحِيْطُ) تلك

---

(١) قوله: (الأَخْضَرِيُّ) نسبةٌ إلى «الأخضر»؛ جبلٌ بالمغرب.

(٢) قوله: (بناءً على ما اشتهر في ألسنة النَّاس) حالٌ من «النَّسب»؛ أي: حال كونه جارياً على ما اشتهر.

(٣) قوله: (للعباس بن مرداس) هو صحابيٌّ مشهورٌ.

(٤) قوله: (وأمَّا النَّهي عنِ المنَّة فللمخلوق) لا ما استثني، وهو: منَّةُ النَّبيِّ على أمَّته، والوالدِ على ولده، والأستاذِ على تلميذه، والزَّوجِ على زوجته.

(٥) قوله: (والمرادُ: عدم المؤاخذة) إنَّما قال: «والمراد»؛ لأنَّ السَّتر لا يقتضي عدم المؤاخذة.

- و(المَغْفِرَة): السَّتر، ومعنى «إحاطتها بالذُّنوب»: سَتْرُ جميعها.
- و(كَشْفُ الغِطَاءِ عَنِ القُلُوبِ) عبارةٌ عن زوال الرَّان عنها.
- و(الثَّواب): جزاءُ العمل، والعملُ لأجلِ الثَّواب غيرُ مذمومٍ، وإنْ كان العملُ لذات الله تعالى تعظيماً له أكملَ منه.
- وقولُهُ: (فَإِنَّهُ أَكْرَمُ ... إلخ) عِلَّةٌ لقوله: (المُرْتَجِي) إلى هُنا؛ أي: إنَّما أمَّلتُ منه هذه

القول المسلم

(مَغْفِرَةً تُحِيطُ بالذُّنُوبِ) فلا يكون ذنبٌ إلَّا ويُمحى بها، وصار مستوراً لا يُذكَرُ للعقوبة عليه.

(وَتَكْشِفُ) تلك المغفرةُ (الغِطَا عَنِ القُلُوبِ) لأنَّ غِطاء القلب عن كمال اليقين والعلم بالله تعالى إنَّما يكون من الذُّنوب، فإذا غُفِرَت زال رينُهَا وكُشِفَ عنِ البصائر غطاؤُها.

(١٣٣) - (وَأَنْ يُثِيبَنَا) عطفٌ على «مغفرةً»؛ أي: نرجوه سبحانه أن يغفرَ لنا ويُثيبنا على قِلَّة أعمالنا الصَّالحة (بِجَنَّةِ العُلَا) أي: جنَّة الرِّفعة والعزِّ بالكرامة الدَّائمة، (فَإِنَّهُ) تعالى (أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلَا) بل لا كريم إلَّا هو، وغيرُهُ تفضَّل على يَده، ونَسَبَ له تكرُّماً عليه بجعله متفضِّلاً.

(١٣٤ - ١٣٥) - ثمَّ تخضَّع واعتذر عمَّا عسى أن يوجد من الخطأ الَّذي لا يَخلو عنه كتابٌ غير كتابِ الله تعالى وحديثِ رسوله فقال: (وَكُنْ أَخِيْ) أي: يا أخي (لِلْمُبْتَدِيْ مُسَامِحَا) إن رأيتَ

القويسني

المغفرة (بِالذُّنُوبِ[1]) جميعاً، فإنَّ الله ربٌّ كريمٌ لا يُخيِّب قاصده؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ﴾ [الزمر: ٥٣].

(وَتَكْشِفُ) تلك المَغفرة (الغِطَا عَنِ القُلُوبِ) أي: تُزيل حُجب رين الذُّنوب المُحدقةَ بأنوار القلوب الحائلةَ بينها وبين علَّام الغُيوب[2].

(١٣٣) - (وَأَنْ يُثِيبَنَا) أي: يُجازِيَنا (بِجَنَّةِ العُلَى[3]) أي: بدخولها مع السَّابقِين، (فَإِنَّهُ) سبحانه وتعالى (أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلَا) أنعمَ، وإنعامُهُ تعالى على العباد تفضُّلاً منه، لا وجوباً عليه.

(١٣٤) - (وَكُنْ) المراد به النَّاظر في هذا الكتاب (أَخِيْ) ناداه بِالأخوة استعطافاً له لِيخفِّف الاعتراض واللَّوم، ويَلتمس له المعذرة. (لِلْمُبْتَدِيْ) هو الآخذ في التَّعليم (مُسَامِحَا) أي: كن

---

(١) قوله: (تُحِيطُ بالذُّنوبِ) أي: تتعلَّق بكلِّ فردٍ منها.

(٢) قوله: (رين الذُّنوب) الرَّيْنُ: الطَّبْعُ والدَّنَسُ. و(المحدقةَ) بالنَّصب صفةٌ لـ«الحجب»، وكذا «الحائلة»، وقوله: (وبين علَّام الغيوب) على تقدير مشاهدة علَّام الغيوب الثَّابتة لأهل الله.

(٣) قوله: (بِجَنَّةِ العُلَا) أي: بجنَّة الغُرف العُلى؛ جمع: «عُلْيَا» بالضَّمِّ كـ: «كُبْرَى وكُبَر».

الأمور؛ لأنَّه أكرمُ مَنْ تفضَّل بها، و«أفعلُ» التَّفضيل ليس على بابه؛ إذِ الكرمُ حقيقةً ليس إلَّا له سبحانه وتعالى، ولا يخفى ما في طلب المغفرة أوَّلاً، وطلبِ الثَّواب ثانياً من التَّخلية والتَّحلية.

القول المسلم

في نَظْمِه ما لا يُعجِبُك، وذلك بأن تطلبَ لِمَا رأيت مخرجاً يصحُّ به، (وَكُنْ لِإِصْلاحِ الفَسَادِ) فيه إن ظهر لك (نَاصِحَا) بأن تتأوَّلَهُ على وجهٍ يصحُّ ما أمكن، وتظُنُّ أنَّ ذلك هو المقصودُ للنَّاظم، (وَ) إذا لم يمكن لك التَّأويل فيما ظهر فـ (أَصْلِحْ) ذلك (الفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ) أي: مع التَّأمُّل، فتُنبِّه على صوابه بشرحٍ أو حاشيةٍ.

● ويحتملُ أن يريد: أنِّي أَذِنت لك في التَّبديل في نفس النَّظم، ويدلُّ على ذلك قوله: (وَإِنْ بَدِيهَةً فَلا تُبَدِّلِ) أي: لا تبدِّل كلامي بما تراه صلاحاً بمجرَّد البديهة؛ لأنَّ الخطأ فيما يقعُ بالبَديهة كثيرٌ، بل مع التَّأمُّل المُخلِّ فأَحْرَى بِدونه.

القويسني

مسامحاً للمبتدي غيرَ معترضٍ عليه، بلِ التمس له المعذرة، وأصلِح ما ينبغي إصلاحه؛ بأن تُلحق بهامشه في المحلِّ الَّذي تُوهِّم الخطأ فيها، كقولك: «لعلَّ المراد كذا»؛ إذ ربَّما يكون ما جعلته صواباً هو الخطأ، فلا يهجم بادئ الرَّأي على التَّخطئة.

هذا تواضعٌ من المصنِّف حيث وصف نفسه بكونه مبتدئاً، ولم يَأمن[١] من وقوع الخطأ.

(وَكُنْ لِإِصْلاحِ) «اللَّام» بمعنى: «الباء»[٢] أو «في» (الفَسَادِ) الَّذي يظهر لك (نَاصِحَا) لا تأتِ بعباراتٍ فيها سوء أدبٍ.

(١٣٥) - (وَأَصْلِحِ الفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ[٣]) هذا إذنٌ من المصنِّف لمَن رأى خللاً أن يُصلِحه بعد التَّأمُّل وإمعان النَّظر لمَن يكون أهلاً لذلك[٤]. (وَإِنْ بَدِيْهَةً) أي: وإن كان الإصلاحُ ذا بَداهةٍ ببادئ الرَّأي (فَلا تُبَدِّلِ) ولا تأت بما يدلُّ على الصَّواب خلاف ما ذُكر.

---

(١) قوله: (ولم يامن) أي: وبكونه لم يأمن.

(٢) قوله: (بمعنى «الباء») أي: السَّببيَّة، أو الَّتي لتصوير النُّصح هنا.

(٣) قوله: (وَأَصْلِحِ الفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ) هذا ليس مكرَّراً مع ما قبله؛ لأنَّ الأوَّل إذنٌ بالإصلاح على الهامش، والثَّاني إذنٌ به في صلب المتن مع التَّأمُّل الوافر. وقوله: (وَإِنْ بَدِيهَةً) راجعٌ لكلٍّ منهما، والمعنى: وكن لإصلاح الفساد ناصحاً بأن تأتي بعبارةٍ ليس فيها سوء أدبٍ، وأصلح الفساد بالتَّأمُّل؛ أي: ائت بها في صلب المتن بعد التَّأمُّل وإمعان النَّظر. (وَإِنْ بَدِيْهَةً فَلا تُبَدِّلِ) أي: وإن كان الإصلاح ـ أي: الإتيان بعبارةٍ تردُّ الفساد ـ ببادئ الرَّأي؛ أي: من غير تأمُّلٍ وإمعان نظرٍ، أو من غير نصحٍ في الإصلاح، فلا تأتِ بعبارةٍ على الهامش تدلُّ على ذلك.

(٤) قوله: (لمَن يكون أهلاً لذلك) لا يصحُّ تعلُّقه بقوله: «إذن» لِمَا يلزم على ذلك من تعلُّق حرفي جرٍّ بمعنًى واحدٍ بعاملٍ =

● ثمَّ قال:

● (١٣٤) وَكُنْ أَخِيْ لِلْمُبْتَدِيْ مُسَامِحَا ... وَكُنْ لِإِصْلاحِ الفَسَادِ نَاصِحَا

(١٣٥) وَأَصْلِحِ الفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ ... وَإِنْ بَدِيْهَةً فَلا تُبَدِّلِ

(١٣٦) إِذْ قِيْلَ كَمْ مُزَيِّفٍ صَحِيْحَا ... لأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيْحَا

(١٣٧) وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِيْ: ... العُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِيْ

(١٣٨) وَلِبَنِيْ إِحْدَى وَعِشْرِيْنَ سَنَهْ ... مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ

(١٣٩) لَا سِيَّمَا فِيْ عَاشِرِ القُرُونِ ... ذِيْ الجَهْلِ وَالفَسَادِ وَالفُتُونِ

(١٣٤ - ١٣٩) - أقول: طلب المصنِّفُ مُتعطِّفاً ممَّن نَظَر في كتابه: أن يُسامحَه من زللٍ

القول المسلم

(١٣٦) - (**إِذْ قِيلَ**) أي: إنَّما أمرتك بالتَّأمُّل وشرطتُهُ في الإصلاح لأجل أنَّه قيل: (**كَمْ**) من واحدٍ (**مُزَيِّفٍ صَحِيْحَا**) أي: مرتكبٍ تزييفَ المعنى الصَّحيح (**لأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحَا**)، فإذا تحقَّق

القويسني

(١٣٦) - (**إِذْ قِيْلَ**) لأنَّه قيل: (**كَمْ**[١]) خبريَّةٌ مبتدأ مضافةٌ إلى (**مُزَيِّفٍ**[٢]) قولاً (**صَحِيْحَا**) أي: كم شخصٍ جاعل الصَّحيح مزيَّفاً؛ أي: معيباً رديئاً؛ (**لأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيْحَا**) علَّةٌ لـ«مُزَيِّف»[٣]، وخبر «كَمْ» محذوف[٤]؛ أي: موجود، وهذا إشارةٌ إلى قول الشَّاعر: [٥] [من الوافر]

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلاً صَحِيحاً ... وَآفَتُهُ مِنَ الفَهْمِ السَّقِيمِ

= واحدٍ، بل إمَّا أن يُعرب بدلاً من قوله: «لمن رأى خللاً»، أو تجعل «اللَّام» بمعنى: «من»، ويكون بياناً لـ«مَن» في قوله: «لمَن رأى خللاً».

(١) قوله: (كَمْ) هي لإنشاء التَّكثير مبنيَّةٌ على السُّكون لتضمُّنها معنى «رُبَّ» الَّتي للتَّكثير، وتسمَّى: «خبريَّةً»؛ لأنَّ إنشاء التَّكثير يستلزم الإخبار بالكَثْرة، بخلاف الاستفهاميَّة.

(٢) قوله: (مضافةٌ إلى مُزَيِّفٍ) لأنَّه تمييزها، والخبرُ محذوفٌ على ما سيذكره، ويصحُّ أن يكون التَّمييز محذوفاً والخبرُ هو «مُزَيِّف»، والتَّقدير: وكم شخصٍ مزيِّفٍ، وحينئذٍ لا حاجة إلى تقدير خبر.

(٣) قوله: (علَّةٌ لـ«مُزَيِّف») فهو متعلِّقٌ به.

(٤) قوله: (وخبر «كم» محذوفٌ) والأَوْلى تقديره مؤخَّراً عن قوله: «لأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيْحَا»، لتكون العِلَّة متَّصلةً بالمعلول؛ أي: غير مفصولٍ بينهما بالخبر.

(٥) البيت للمتنبي في «ديوانه» (ص: ٢٣٢).

وقع له فيه، وأنْ يَنصح في إصلاحه، وأنْ يتأمَّل في ذلك، ولا يَعْجَلَ؛ لأنَّ الغالب على المُستعجل عدمُ الإصابة، وتزييفُ الصَّحيح لقُبح فهمه؛ إذ لو كان فهمُه حسناً لَمَا اسْتَعْجَل.

القول المسلم

أنَّه وقع كثيراً إبطالُ المعاني الصَّحيحة بالدَّعوى لأجلِ الفهم القَبيح من ذلك المُبطل، فيجبُ التَّأنِّي والتَّأمُّل حتَّى تتحقَّق الصِّحَّةُ من الفساد، وإلَّا خاف الإنسانُ أن يُبطل العِلم بالجهل ويُبدِّلَ الصَّحيحَ بالفاسد، وذلك مَسْخٌ للعلم بدناءَة الفَهْم.

(١٣٧) - (وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِيْ: العُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِيْ) أي: قل لمَن لم يقبَل قولي في الاعتذار ولم يُنصِف لكونِ قصدي في الاعتذار حقًّا، بل رأى أنَّ طلب الاعتذار منِّي باطلٌ؛ لأنَّه يرى أن لا يُسامِحَ في التَّأليف أحداً أيًّا كان: العُذرُ لِمَن هو مثلي واجبٌ حقٌّ ممَّن هو أعلى منِّي أو أدنى.

(١٣٨) - ثمَّ أكد ذلك بقوله: (وَلِبَنِيْ إِحْدَى وَعِشْرِيْنَ سَنَهْ مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ) أي: لمَن كان في هذا السِّنِّ أن يعتذر بصِغَرِ سنِّه؛ لأنَّه مظنَّةُ عدم التَّمهُّر فيما ألَّف فيه، فصِغرُهُ عذرُهُ، فله أن يَعتذر به فيُقبَلُ منه عذرُهُ، فلا يُنكر عليه ما يُرَى من النُّقصان في تأليفه.

● ويحتملُ أنَّ مَن كان في إحدى وعشرين سنةً في سنِّه حقٌّ على غيره عذرُهُ؛ أي: قَبُولُ عذره، وهما مُتلازمان متقابلان، فالمعذرةُ إمَّا بمعنى إيراد العذر، وإمَّا بمعنى قَبُوله.

(١٣٩) - ثمَّ أكَّد مَعذرته بقوله: (لَا سِيَّمَا) أي: لا مثل مَن كان في هذا السِّنِّ وهو مع ذلك

القويسني

(١٣٧ - ١٣٩) - (وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِيْ[١]) بل لَامَنِي: (العُذْرُ[٢] حَقٌّ وَاجِبٌ[٣] لِلْمُبْتَدِيْ[٤]، وَلِبَنِيْ إِحْدَى[٥] وَعِشْرِيْنَ سَنَهْ مَعْذِرَةٌ)

---

(١) قوله: (وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِيْ) أي: يَعدِل فيما قصدتُه؛ الَّذي هو هذا النَّظم؛ بأن اعترض عليَّ فيه، فـ«اللَّام» بمعنى: «في»، و«مَقْصِد» مصدرٌ ميميٌّ بمعنى اسم المفعول، أو اسمُ مكانٍ؛ أي: مكان قصدي بجعل المسائل ظرفاً للقصد.

قوله: (لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِيْ) بل لَامَني.

(٢) قوله: (العُذْرُ) أي: الاعتذار، فالمقصودُ المعنى المصدريُّ، لا بمعنى ما يُعذَر به.

(٣) قوله: (وَاجِبٌ) أي: متأكِّدٌ، أو بمعنى: ما يُثاب على فعله ويُعاقب على تركه، فإنَّ مَن سمع اعتراضاً على أحدٍ في فعلٍ، وعَلِمَ أنَّ له عذراً، وَجب عليه ردُّ الاعتراض والاعتذارُ إن لم يخشَ ضرراً.

(٤) قوله: (لِلْمُبْتَدِيْ) ليس قيداً؛ لأنَّ الاعتذار مطلوبٌ لغير المبتدئ أيضاً، لكنِ اقتصر على المبتدئ؛ لأنَّ طلبه له أشدُّ.

(٥) قوله: (وَلِبَنِيْ إِحْدَى) جمع: «ابْنٍ».

● ثمَّ إنَّ المصنِّف أمَر أنْ يُقال لمَن لم يحاول الصَّواب ـ أيِ: المقصود من كلامه ـ: «العُذرُ حقٌّ للمبتدئ مُتأكِّدٌ، ينبغي أنْ يُلتمس له»، فإنَّه ابن إحدى وعشرين سنةً، ومَنْ هذا سِنُّهُ معذرَتُه مُستحسَنٌ قَبُولُها، خصوصاً وهو في القَرن العاشر المُشتملِ أهلُه على الجهل والفساد والفِتن.

● و«القَرْن»: مئة سنةٍ، وقيل غير ذلك.

● فإنْ قلت: قوله: «وَكُنْ لإِصْلاحِ الفَسَادِ ... إلخ»، يُغني عن قوله: «وَأَصْلِحِ الفَسَادَ»، فما فائدةُ ذِكْرِه بعدُ؟

قلتُ: إنَّه لا يُغني عنه؛ لأنَّ الأوَّل أمرٌ بإصلاح الفساد، والثَّاني أمرٌ بإصلاحه مع التَّأمُّل لا مع السُّرعة، فمُفادُ الأوَّل غيرُ مُفاد الثَّاني.

القول المسلم

(فِيْ عَاشِرِ القُرُونِ) فإنَّه أحقُّ بقَبُول عُذره، والقرنُ هو مئةُ سنةٍ، وقرنُ النَّاظم هو العاشرُ من الهجرة النَّبويَّة.

(ذِي الجَهْلِ) الكثير (وَالفَسَادِ) الشَّائع في أهله، (وَالفُتُونِ) الشَّاغل لأهله، فيتقوَّى مُوجِبُ قَبُول المعذرة بالكون في القَرن الكثير الجهل العامِّ الفساد والفِتن، إذ هي شاغلةٌ عنِ الفروض فضلاً عنِ العلوم الَّتي هي نوافلُ.

القويسني

أي: عذرٌ[(١)].

(مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ) لكون هذه السِّنِّ يقلُّ فهم مَن فيه العلم[(٢)].

(لا سِيَّمَا) أي: مثل الشَّخص الَّذي هو (فِيْ عَاشِرِ القُرُونِ[(٣)]) وفي «القُرون» أقوالٌ أشهرها أنَّها مئةُ سنة، فهذا القرن يَنبغي أن يُعذر فيه الشَّخص أكثرَ ممَّا كان قبله[(٤)]، (ذِيْ الجَهْلِ) وهو انتفاء العلم بالمقصود؛ أي: صاحبِ الجهل؛ لكثرة جهل أهله بسبب تأخُّر الزَّمان وتتابُع الفتن الَّتي لم تكن في العُصُر الخالية، (وَالفَسَادِ وَالفُتُونِ) جمع: «فِتْنَةٍ».

---

(١) قوله: (أي: عذرٌ) أشار إلى أنَّه مصدرٌ ميميٌّ بمعنى: «اعتذار»، والتَّأنيثُ في «مقبولة» و«مستحسنة» باعتبار لفظ «معذرة»، والمعذرةُ إذا كانت مصدراً كانت بكسر الذَّال وفتحها.

(٢) قوله: (فهم مَن فيه العلم) من إضافة المصدر لفاعله، و«العلم»: مفعوله.

(٣) قوله: (أي: مثل الشَّخص الَّذي هو فِيْ عَاشِرِ القُرُونِ) أي: من الهجرة، وأشار إلى أنَّه اسم «لا» النَّافية للجنس، و«ما» موصولةٌ أو موصوفةٌ، فما بعدها صلةٌ أو صفةٌ لها بحذف الصَّدر، وخبر «لا» محذوفٌ تقديره: موجودٌ.

(٤) قوله: (أكثر ممَّا كان قبله) مفعولٌ مطلقٌ؛ أي: عذراً أكثر ممَّا كان قبله، و«ما» واقعةٌ على «قَرن»، ويقدَّر مضاف؛ والمعنى: عذراً أكثر من عُذر القرن الَّذي كان قبل هذه القُرُون.

● ثمَّ قال:

● (١٤٠) وَكَانَ فِي أَوَائِلِ المُحَرَّمِ تَأْلِيفُ هَذَا الرَّجَزِ المُنَظَّمِ
(١٤١) مِنْ سَنَةٍ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنَ المِئِينَ
(١٤٢) ثُمَّ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ سَرْمَدَا عَلَى رَسُولِ اللهِ خَيْرِ مَنْ هَدَى
(١٤٣) وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الثِّقَاتِ السَّالِكِينَ سُبُلَ النَّجَاةِ
(١٤٤) مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجَا وَطَلَعَ البَدْرُ المُنِيرُ فِي الدُّجَى

(١٤٠ - ١٤٤) - أقول: أخبر المصنِّف: أنَّ تأليفَ هذا الرَّجز كان في أوَّل المُحرَّم سنة إحدى وأربعين وتسع مئةٍ من الهجرة النَّبويَّة، على صاحبها أفضلُ الصَّلاة والسَّلام.

القول المسلم

(١٤٠ - ١٤١) - ثمَّ بيَّن تاريخ النَّظم بقوله: **(وَكَانَ فِي أَوَائِلِ المُحَرَّمِ)** الحرام **(تَأْلِيفُ هَذَا الرَّجَزِ المُنَظَّمِ)** أي: وكان الفراغُ من تأليف هذا الرَّجَزِ المَنظوم في أوائل المحرَّم، ووصفُ الرَّجَزِ بالمنظَّم تأكيدٌ.

وذلك المحرَّمُ **(مِنْ سَنَةٍ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ)** أي: فاتح سنةٍ هي إحدى وأربعين **(مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنَ المِئِينَ)** أي: بعد تسع مئة سنةٍ من الهجرة النَّبويَّة، فالتَّأليفُ في المئة العاشرة من سنة إحدى وأربعين منها، وتقدَّم أنَّ كلَّ مئةٍ قرنٌ، فالتَّأليفُ كما قال في القرن العاشر.

(١٤٢ - ١٤٣) - ثمَّ ختم نظمَهُ بالصَّلاة على النَّبيِّ ﷺ تبرُّكاً بها فقال: **(ثُمَّ الصَّلاةُ)** وقد تقدَّم في أوَّل الكتاب معناها، **(وَالسَّلامُ سَرْمَدَا)** وتقدَّم أيضاً معناه **(عَلَى رَسُولِ اللهِ خَيْرِ مَنْ هَدَى)** إلى الله تعالى، فهو خيرُ الرُّسل الَّذين هَدوا إلى الله تعالى، فإذا كان خيرَ الرُّسل الخِيَار

القويسني

(١٤٠ - ١٤١) - **(وَكَانَ فِي أَوَائِلِ المُحَرَّمِ، تَأْلِيفُ هَذَا الرَّجَزِ)** الَّذي وزنه «مستفعِلن» ستَّ مرَّاتٍ، **(المُنَظَّمِ، مِنْ سَنَةٍ[١])** بالتَّنوين للوزن، **(إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ[٢] مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنَ المِئِينَ)** من الهجرة النَّبويَّة.

(١٤٢ - ١٤٤) - **(ثُمَّ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ)** تقدَّم معناهما[٣]. **(سَرْمَدَا)** أي: دائماً **(عَلَى رَسُولِ اللهِ)** ﷺ **(خَيْرِ مَنْ هَدَى)** أي: دلَّ الخلقَ على طريق الحقِّ. **(وَآلِهِ وَصَحْبِهِ)** تقدَّم معناهما أيضاً.

---

(١) قوله: (مِنْ سَنَةٍ) إمَّا حالٌ من «أوائل»، أو من «المحرَّم».

(٢) قوله: (إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ) إمَّا بدل أو عطف بيانٍ، لكن لا بدَّ وأن يُراد أوَّلها؛ لئلا يلزم أنَّ السَّنة هي إحدى وأربعون.

(٣) قوله: (تقدَّم معناه) لم يتقدَّم معنى «السَّلام».

- وتقدَّم معنى «الصَّلاة».
- و(السَّلامُ): الأمان من النَّقائص.
- و(السَّرْمَد): الدَّائم.

وتقدَّم معنى «الآل» و«الصَّحب»، وتقدَّم وجهُ تقديم «الآل» على «الصَّحب».

- وقولُهُ: (مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ . . . إلخ) المقصودُ منه: التَّعميمُ في جميع الأوقات، كما في قوله فيما تقدَّم: «مَا دَامَ الحِجَا . . . إلخ».
- و(الأَبْرُج) جمع: «بُرْجٍ»، وهو اسمٌ لجزءٍ من اثنَي عشر جزءاً من الفلك الثَّامن، وهو

القول المسلم

على الخلق فهو خيرُ الخلق، وهذا أمرٌ مجمعٌ عليه من هذه الأمَّة المعصومة مِنَ الخطأ.

● والجملةُ اسميَّةٌ، والمرادُ بها الدُّعاءُ؛ أي: اللَّهمَّ صلِّ وسلِّم على رسول الله خيرِ مَن هدَى إلى الله تعالى، (وَ) على (آلِهِ) وهم كما تقدَّم: المُؤمنون من بني هاشم، (وَصَحْبِهِ) جمع: «صَاحِبٍ» على غير قياسٍ، والصَّاحبُ بمعنى الصَّحابيِّ وهو مَن لقي النَّبيَّ ﷺ وآمَن به ومات على ذلك.

● ثمَّ وصفَ الصَّحابة بما هُم أهله فقال: (الثِّقَاتِ) في أخبارهم وفيما رَووا من سُنَّة نبيِّهم ﷺ، (السَّالِكِيْنَ) في أعمالِهم واعتقادهم (سُبُلَ النَّجَاةِ) من ظُلمات الدُّنيا ومهالك الآخرة،

(١٤٤) - ثمَّ أبَّدَ الصَّلاة والسَّلام بمدَّة دَوران الفَلَكِ وهو دوام الدُّنيا فقال: (مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجَا) أي: مُدَّةَ كون الشَّمس قاطعةً للأبرُج الاثني عشر وهي: الحمل، والثَّور، والجوزاء، والسَّرطان، والأسد، والسُّنْبُلَة، والميزانُ، والعقربُ، والقوس، والجديُ، والدَّلو، والحوت.

القويسني

(الثِّقَاتِ) جمع: «ثِقَةٍ» بمعنى: الموثوق به الَّذي لا يُشَكُّ في أخباره، والصَّحابةُ كلُّهم عُدولٌ[١].

(السَّالِكِيْنَ سُبُلَ) أي: طُرُق، (النَّجَاةِ[٢]) الَّتي هي سببٌ لِنَجاة سالكها، وهي طريق النَّبيِّ ﷺ وشريعتُه الَّتي لا يَزيغ عنها إلَّا هالكٌ.

(مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ) أي: مدَّة قطع شمسِ النَّهار[٣]، (أَبْرُجَا) وهو جمع قلَّةٍ أُريد منه

---

(١) قوله: (والصَّحابة كلُّهم عدولٌ) أشار إلى أنَّها صفةٌ لازمةٌ، فلا مفهومَ لها.

(٢) قوله: (سُبُلَ النَّجَاةِ) وهي امتثال الأوامر واجتناب المنهيَّات، فشبَّه امتثال الأوامر واجتناب المنهيَّات بالطُّرُق الحسِّيَّة، واستعير لها لفظ «السُّبل» استعارةً تصريحيَّةً، أو شُبِّهت «النَّجاة» بما له سبيلٌ حسِّيٌّ على طريق الاستعارة بالكناية، والسُّبل تخييلٌ، والسُّلوك على كلِّ حالٍ ترشيحٌ.

(٣) قوله: (أي: مدَّة قطع شمس النَّهار) أشار إلى أنَّ «ما» ظرفيَّةٌ مصدريَّةٌ.

مقسومٌ ثلاثين جزءاً، كلُّ جزءٍ يُسمَّى: «درجةً»، والشَّمسُ تقطعُ في كلِّ يومٍ درجةً، فتقطعُ الفلكَ في ثلاث مئةٍ وستين يوماً، وهي عدد السَّنة الشَّمسيَّة.

- و(البَدْر): اسمٌ للقمر ليلة أربعةَ عشر يوماً من الشَّهر العربيِّ.
- و(الدُّجَى) جمع: «دُجْيَةٍ»، وهي الظُّلمة.

القول المسلم

وتلك البروجُ قسمٌ من الفلك الأعظم وهو التَّاسع، فسَمُّوه إليها اصطلاحاً، فعند مُسَامَتَةِ الشَّمس وهي في فلكها واحدةً من تلك الأقسام يُقالُ: «حَلَّت في البُرج الفلاني»، وإذا فارقت مُسَامَتَتَهُ وابتدأت في مُسَامَتَةِ ما يليه قيل: «قطعتْهُ ودخلت فيما يَليه»، وقدَّرُوا في كلِّ برجٍ ثلاثين درجةً، فتقطعُ البُرجَ في ثلاثين يوماً مقدارَ الشَّهر، والفَلَكُ تقطعُهُ في اثني عشر شهراً، فمجموعُ ما في الفَلَكِ من الأبراج ثلاث مئةٍ وستُّون درجةً، من ضربِ اثني عشر برجاً في ثلاثين درجةً.

والقمرُ يقطع البُرج في ليلتين وثُلُثٍ، ويقطعُ الفلكَ في شهرٍ، وإليه أشار بقوله: (وَطَلَعَ البَدْرُ المُنِيرُ فِيْ الدُّجَى) أي: في الظُّلمة، وسَيْرُ الشَّمس والقمر الطَّبيعيُّ إنَّما هو إلى الجنوب والشَّمال، وأمَّا سيرهُما إلى المشرق والمغرب فهو قَسرِيٌّ بِدوران الفَلَك المحرِّكِ لجميع

القويسني

الكَثْرة؛ لأنَّ «البُروج» الَّتي في السَّماء اثنا عشر بُرجاً: الحمل، والثَّور، والجوزاء، والسَّرطان، والأسد، والسُّنبلة، والميزان، والعقرب، والقوس، والجدي، والدَّلو، والحوت.

وتقطع الشَّمس الفلك في سنةٍ[1]، وتقطع كلَّ يومٍ[2] درجةً، وتقيم في كلِّ برجٍ ثلاثين يوماً.

(وَ) ما (طَلَعَ البَدْرُ[3]) أي: مدَّة طلوعِ البدر؛ أيِ: القمر (المُنِيْرُ فِيْ الدُّجَى[4]) ويقطع الفلك

---

(١) قوله: (في سنةٍ) أي: سنةٍ شمسيَّةٍ، وهي من انتقال الشَّمس إلى أوَّل جزءٍ من الحمل إلى انتقالها إليه، ومقدارُ أيامها ثلاث مئةٍ وخمسةٌ وستون وربعُ يومٍ.

(٢) قوله: (وتقطع كلَّ يومٍ) أي: وليلةٍ. وقوله: (درجةً) أي: تقريباً، وإلَّا فقد ينقص ما تقطعه في اليوم واللَّيلة عنِ الدَّرجة بدقيقة وبدقيقتين وبثلاث دقائق، وقد يزيد بدقيقة وبدقيقتَين فقط، فجانبُ النَّقص أكثر. وكذا الحكم بأنَّها تُقيم في كلِّ برجٍ ثلاثين يوماً تقريبيٌّ أيضاً، وإلَّا فالغالب أنَّها تقطعه في أكثر من ثلاثين يوماً بكسرٍ، ولهذا كلِّه زادت السَّنة الشَّمسيَّة على ثلاث مئة وستين يوماً بخمسة أيَّام ورُبع، فاحفظه.

(٣) قوله: (البَدْر) هو القمر ليلة تمام نُوره عند استقباله لنا بجميع نصفه النَّيِّر. وقوله: (المنير) صفةٌ لازمةٌ؛ إذِ البدر لا يكون إلَّا منيراً، والمخسوف لا يسمَّى: «بدراً».

(٤) قوله: (في الدُّجَى) جمع: «دُجْيَةٍ» بضمِّ الدَّال وسكون الجيم، وهي: الظُّلمة، كذا في «القاموس» [«القاموس المحيط» (ص: ١٢٨٢)].

● وهذا آخِرُ ما أردْنا كتابتَهُ، نسألُ مَن وفَّقنا له أن يَنفَعَ به، إنَّه على ذلك قديرٌ، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم.

* * *

القول المسلم

الأفلاك، فعند رجوع الشَّمس للأفُقِ المائل الشَّماليِّ يطُولُ قوسُ النَّهار، فيطُولُ النَّهار على حَسَب قُربها من سَمت رؤوس أهله، ويقصرُ اللَّيلُ لقصور قَوسه على ذلك الحسب، وعند رُجوعها للأفق المائل الجنوبي يكون أمرُ اللَّيل والنَّهار بالعكس، فإذا كَمُلَ ميلانُهَا انقَلبت، ولها منقَلبان: منقلبٌ شتويٌّ، ومنقلبٌ صيفيٌّ، والله تعالى يقدِّرُ اللَّيل والنَّهار، وله التَّدبيرُ المحكَمُ في خَلقه، والإحسانُ التَّامُّ إليهم في رِفْقِهِ.

● انتهى الشَّرحُ المباركُ بحمد الله وحُسْنِ عونه وتَوفيقه، وكان الفراغُ من تأليفه بمكْنَاسَةَ المحروسة، ضَحوة يوم السَّبتِ التَّاسع عشر من ذي الحجَّة عام عشرين بعد المئة والألف، والله تعالى يَجعلُهُ من الأعمال المقبولة بمنِّه، ويجعلُهُ نافعاً لكلِّ طالبٍ بفضله ويُمْنِهِ، بِجاه نبيِّنا ومولانا محمَّد ﷺ، وعلى آله وصحبه وسلَّم.

كَمُلَ بحمد الله تعالى وحُسن عونه وتوفيقه الجميل، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وآله وصحبه وسلَّم تسليماً.

* * *

القويسني

في كلِّ شهرٍ، ويقيم في كلِّ برجٍ ليلتين وثلثاً[1].

فسُبحان مُكوِّن الأكوان[2]، والحمدُ لله ربِّ العالمِين.

* * *

---

(١) قوله: (ويقيم في كلِّ برجٍ ليلتين وثلثاً) هذا أيضاً تقريبيٌّ؛ لأنَّه مبنيٌّ على أنَّ مسيره في اليوم واللَّيلة ثلاثة عشرة درجةً إلَّا شيئاً يسيراً، وهو تقريبٌ؛ فإنَّه قد يَنقص مسيره في اليوم واللَّيلة عن ذلك وقد يزيد، ومُنتهى النَّقص إحدى عشرة درجةً وكسر، ومُنتهى الزِّيادة أربع عشرة درجة وكسر، هكذا يَنبغي تقرير هذه المواضع، فاحفَظه.

(٢) قوله: (مكوِّن الأكوان) أي: مُوجد الموجودات، فـ«الأكوان» جمع: «كَوْنٍ» بمعنى الكائن، أو بمعنى: المكوَّن ـ بفتح الواو ـ؛ أي: الموجَد ـ بفتح الجيم ـ. والله سبحانه وتَعالى أعلم.

القسم الثاني

١ - «شرح الأخضري على السُّلَم المرونق»، ومعه: منظومة «السُّلَّم المرونق».

٢ - «شرح سعيد قدورة على السُّلَّم».

٣ - «حاشية السجلماسي على شرح سعيد قدورة».

٤ - تعليقات التَّحقيق.

[مُقَدِّمَةُ الشَّارِحِ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله الَّذي جعل قلوب العلماء سمواتٍ تتجلَّى فيها شموسُ المعارف، ووسَّع دوائر أفهامهم فأوْلَجَهُم قِبَابَ المخدَّرات من عرائس المعاني واللَّطائف، وحَبَاهم بحدائق العقول، فتناولوا من ثمراتها، فأصبحتْ آفاق قلوبهم مشرقةً بأقمار العلوم، ففاقُوا مَنْ عَدَاهُم من الورى، واستقرُّوا على ذُرَى المجد وعَلَوا منابرَ العزِّ بما سَبق لهم في الكتاب المَرقوم، فتاهوا في رِحَاب العلم وعَرَصَات الفَهْم على بِسَاط حُجج المعقول، مُتَّبِعِينَ آثار الأصول طلباً لتحقيق المَنقول، فأصبحوا على بصيرةٍ من الدِّين، وفي أنجح السُّبل سالِكين.

وأشهدُ أن لا إله إلَّا اللهُ وحده لا شريك له الرَّبُّ الكريم؛ الَّذي تقدَّس وتعالى عن أنْ يُحاط برفيع مَجْدِه وعظيم جلاله وكبريائه، وأشهدُ أنَّ سيِّدنا ومولانا وحبيبَنا وشفيعنا وذُخْرَنا مُحمَّداً عبده ورسوله، قُطْب الجمال، وتاج الكمال، وديوان الشَّرف، وبدر التَّرف، خاتم رسله وأنبيائه، وسيِّد أصفيائه وأزكى أوليائه، صلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابه، صلاةً أرْقَى بها مراقِيَ الإخلاص، وأنال بها غايةَ الاختصاص؛ أمَّا بعدُ:

فلمَّا وضعتُ الأرجوزة المسمَّاة بـ: «السُّلَّمِ المُرَوْنَقِ فِي عِلْمِ المَنْطِقِ»، وجاءت ـ بحمد الله ـ جملةً كافيةً، ولمقاصدَ من فنِّها حاويةً، رَاوَدَني بعض الإخوان من الطَّلبة ـ أكرمهم الله ـ المَرَّةَ

سعيد قدورة

[مُقَدِّمَةُ الشَّارِحِ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله الَّذي علَّم الإنسان من حقائق التَّصوُّرات ما لم يكن يَعْلَم، وأطلَعه على دقائق التَّصديقات المُوصلة إلى طريق الرَّشاد فهَدَى وألْهَم، والصَّلاةُ والسَّلامُ الأتمَّان الأكملان على سيِّدنا محمَّدٍ النَّاطق بجوامع الكَلِم، الآتي بالحُجج الظَّاهرةِ النَّتائج في المبدأ والمُختَم، وتمَّم به النُّبوَّة وخَتم، وعلى آله وأصحابه الَّذين يُستضاء بأنوارهم في غياهب الظُّلَم؛ وبعدُ:

حاشية السجلماسي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وآله وصحبه وسلَّم تسليماً

بعد المَرَّة على أنْ أضع عليها شرحاً مفيداً، يَبُثُّ ما انطوت عليه منَ المعاني، ويُشَيِّد ما تقاصر فيها من المَباني، فأجبتُه لذلك طالباً من الله تعالى حُسْنَ التَّوفيق إلى مَهَايعِ التَّحقيق، وإن كنتُ لست أهلاً لذلك، ولكن حملني عليه تفاؤلي، ولم أَضعه لمَنْ هو أعلى منِّي، بل لأمثالي من المبتدئين، فاللهَ الله يا أخي في الاعتذار وترك الاعتراض، فالمُؤمنُ يَلتمس العذر لأخيه المُؤمن، واللهَ الله في الدُّعاء لي ولوالديَّ بالمغفرة والرَّحمة يَرحمك الله تعالى، وبالله التَّوفيق.

* * *

سعيد قدورة

فإنِّي استخرت الله تعالى في وضع تقييدٍ على الأرجوزة الموسومة بـ: «السُّلَّم المُرَوْنَقِ فِي عِلْمِ المَنْطِقِ»، بحيث يكون مضافاً لشرح المصنِّف كالتَّذييل لِما أهمله وأغفله النَّاظم في «شرحه»، مُظهراً لمقاصده، ومستخرجاً بعون الله بعض فوائده، والله المَسؤول في بلوغ المأمول.

* * *

حاشية السجلماسي

● بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

(١) الحَمْدُ للهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا   نَتَائِجَ الفِكْرِ لِأَرْبَابِ الحِجَا

(١) - قال المحقِّقون: الحمدُ: «هو الثَّناء بالكلام على المَحمود بجميل صفاته مطلقاً؛ سواءً كانت من باب الإحسان أوِ الكمال». والشُّكر: «هو الثَّناء بالكلام وغيره على المُنعِم بسبب إنعامه على الشَّاكر».

● فتبيَّن من هذا: أنَّ بينهما عموماً وخصوصاً من وجهٍ: يَجتمعان في صورةٍ، وينفردُ كلُّ قسمٍ بصورةٍ، فالحمدُ أعمُّ سبباً وأخصُّ محلًّا، والشُّكر بالعكس.

● وإنَّما عبَّرنا بـ«الكلام» دون «اللِّسان» ـ كما فعل بعضٌ ـ؛ لِيَشمل الحمدُ المحامدَ الأربعة.

● وفي كون «أل» في «الحَمْدُ»: جنسيَّةً أو عهديَّةً اضطرابٌ، والأصحُّ أنَّها جنسيَّةٌ، واختار بعضهم العهديَّة؛ محتجًّا بما يُخرجنا بَسْطُه عنِ الغرض من الإيجاز والاختصار.

● ولمَّا كان اسم الجلالة أعظمَ الأسماء؛ لكونه جامعاً للذَّات والصِّفات، اقْتَرَن به الحمد دون غيره من الأسماء.

سعيد قدورة

- قال الشَّيخ -رَحِمَهُ اللهُ-: (الحَمْدُ للهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا، نَتَائِجَ الفِكْرِ لِأَرْبَابِ الحِجَا):
«الحمد» وما يتعلَّق به معلومٌ، فلا نُطيل به.

● و«أَخْرَجَا» بمعنى: أَبْرَزَ وأَظْهَرَ. و«النَّتَائِج» جمع: «نَتِيجَةٍ»، وهي: «ما يحصل عقب النَّظر من العِلم بالمَنظور فيه».

● وإسنادُ «الإخراج» إليه تعالى هو مذهب أهل الحقِّ في: «أنَّ النَّتيجة الَّتي تظهر عقب الاستدلال إنَّما هي بفعل الله تعالى»، خلافاً للمعتزلة القائلين بالتَّولُّد، وسينبِّه النَّاظم على ذلك في آخِرِ الأرجوزة حيث يقول:

وَفِي دَلَالَةِ المُقَدِّمَاتِ   عَلَى النَّتِيجَةِ خِلَافٌ آتِ

● و«الفِكْر»: «هو حركةُ النَّفس في المعقولات»، فإن تحرَّكت في المحسوسات فهو: «تخييلٌ». وقال إمام الحَرَمين [ت:٤٧٨هـ] في «الشَّامل»: الفِكر قد يكون لطلب علمٍ أو ظنٍّ، فيسمَّى: «نظراً»، وقد لا يكون فلا يسمَّى به؛ كأكثرِ حديث النَّفس.

حاشية السجلماسي

• وإنَّما افتتحنا هذا الرَّجز بـ«الحَمْد»؛ اقتداءً بالقرآن العظيم، وبالنَّبيِّ ﷺ؛ إذ كان يَفعله في خطبه، ولِما روي عنه عليه الصَّلاة والسَّلام أنَّه قال: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالحَمْدِ للهِ فَهو أَبْتَرُ»[1].

وبعضهم يكتفي بالبسملة عنِ الحمدلة؛ بناءً على أنَّ المراد بـ«الحمد» في الحديث معناه بأيِّ لفظٍ كان، وبه أُجيب عن مَالِكٍ [ت: ١٧٩هـ] وغيره من المصنِّفين كابْنِ الحَاجِبِ [ت: ٦٤٦هـ].

• وفي البيت براعةُ الاستهلال، ومعناها عند أهل البلاغة: «أن يَذْكُر المؤلِّف في طَالِعة كتابه ما يُشْعِر بمقصوده»، وتُسمَّى بـ: «الإلماع».

و«الحِجَا»: العقل، وبالله التَّوفيق.

سعيد قدورة

• و«الحِجَا» بكسر الحاء مقصوراً؛ بمعنى: العقل، والألفُ واللَّامُ فيه للكمال؛ أي: لأصحاب العقول الكاملة.

• وتقديرُ البيت: الحمدُ لله الَّذي أظهر لأهل العقول نتائجَ أفكارهم المتحرِّكة لطلب علمٍ أو ظنٍّ.

• وفي البيت: براعةُ الاستهلال، وتسمَّى: «براعة المطلع»؛ وهي: «أن يأتي المتكلِّم في الابتداء بما يُناسب المقصود، متضمِّناً معنًى ما سيق الكلام له»؛ كقوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النور: ١]، تضمَّن هذا المطلع معنى ما سيقت السُّورة لأجله من الأحكام، وإليه أشار الضَّرير المراكشي [ت: ٨٠٧هـ] بقوله: [من الرجز]

وَبَرَّعُوا أَيْضاً بِالاسْتِهْلَالِ ... وَأَوَّلُ «النُّورِ» بِهَذَا الحَالِ

ومنه: قول أبي محمَّد الخازن في أوَّل قصيدته في التَّهنئة للصَّاحب بِوَلد ابنته: [من البسيط]

بُشْرَى فَقَدْ أَنْجَزَ الإِقْبَالُ مَا وَعَدَا ... وَكَوْكَبُ المَجْدِ فِي أُفْقِ العُلَا صَعَدَا

ومنه في المرثية: مطلع قصيدة لأبي الفرج السَّاوي يَرثي فخر الدَّولة: [من الوافر]

هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِمِلْءِ فِيهَا: ... حَذَارِ حَذَارِ مِنْ بَطْشِي وَفَتْكِي

فَلَا يَغْرُرْكُمُ مِنِّي ابْتِسَامِي ... فَقَوْلِي مُضْحِكٌ وَالفِعْلُ مُبْكِي

حاشية السجلماسي

---

(١) أخرجه «أبو داود» (٤٨٤٠) بلفظ: «فهو أجذم» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

● (٢) وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ العَقْلِ　　كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الجَهْلِ

(٢) - وَ«حَطَّ» معطوفٌ على «أَخْرَجَا»، والضَّميرُ في «عَنْهُمْ» يعود على «أَرْبَابِ الحِجَا».

● وسمَّى «العقل»: «سماءً» مجازاً؛ لكونه محلًّا لطلوع شمس المعارف المَعنويَّة، كما أنَّ السَّماء محلٌّ لظهور شمس الإشراق الحسِّيَّة، وسمَّى «الجهل» أيضاً: «سحاباً» مجازاً؛ لكونه يحجُبُ العقلَ عنِ الإدراكات المعنويَّة؛ كما أنَّ السَّحاب يحجُبُ النَّاظرَ عن مطالعة الشَّمس الحسِّيَّة؛ هذا وجه المُشَاكَلَة بينهما.

● فإن قلتَ: إنَّ «السَّحاب» أمرٌ وجوديٌّ، و«الجهلَ» أمرٌ عدميٌّ؛ إذ هو نفي العلم، وتشبيه الوجوديِّ بالعدميِّ غيرُ سديدٍ، فلا مشاكَلَة إذن.

قلتُ: سقوط هذا السُّؤال لا يخفى على كلِّ ذي بال؛ إذ لا نُسَلِّمُ أنَّ «الجهل» أمرٌ عدميٌّ، بل هو أمرٌ وجوديٌّ؛ بدليل أنَّ الإنسان ـ أي: الرُّوحَ ـ قبل حَجْبِهِ بالحجاب النَّاشئ عنِ التُّراب كان مُدركاً لدقائق المعاني، وهو الأصلُ في نفوس الأحياء، وإنَّما عاقها عن ذلك وجود الحُجُب الجسمانيَّة والنَّفسانيَّة الَّتي على عدد الأطوار، ويَدلُّك على إدراكه قبل الحجاب: إقرارُه في الظُّهور يوم: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] بالوحدانيَّة؛ لانتفاء الحجاب الحائل بينه وبين الصَّواب، وذلك أنَّ الأرواح من العوالم المَلكوتيَّة، والأبدانَ من العوالم الملكيَّة، فوُضِع العالَمُ الرُّوحانيُّ في القالَب الجسمانيِّ ليَتِمَّ الوعدُ الرَّبانيُّ، فصارت أطوارُ البدن حُجُباً للرُّوح، فنَسيت ما أدركته بسبب تلك الحُجُب، فخُوطِبت بعد الظُّهور بما أقرَّت به في الظُّهور.

فتبيَّن من هذا: أنَّ الجهلَ أمرٌ وجوديٌّ، وهو النَّاشئ عنِ الحجاب الحائل بين الرُّوح والمعاني الدَّقيقة، حتَّى صارت لا تدركها إلَّا بالتَّفكُّر وخرق الحُجُب العاديَّة لمَنْ وفَّقه الله تعالى، وبه أستَعين.

سعيد قدورة

[قوله:] (وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ العَقْلِ ... إلخ البيتَين) إضافةُ «السَّماء» إلى «العقل» من إضافة المشبَّه به إلى المشبَّه بعد حذف أداة التَّشبيه؛ كقول الشَّاعر: [من الكامل]

وَالرِّيحُ تَعْبَثُ بِالغُصُونِ وَقَدْ جَرَى　　ذَهَبُ الأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ المَاءِ

أي: أَصِيلٌ كالذَّهب على ماءٍ كاللُّجَين ـ بضمِّ اللَّام وفتح الجيم ـ: الفِضَّة.

وكذا يُقَال في إضافة «السَّحَاب» إلى «الجَهْل» سواءً.

حاشية السجلماسي

● (٣) حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ المَعْرِفَهْ   رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَهْ

(٣) - هذا البيت من تمام ما قبله، بَيَّنَ فيه ثمرة رفع الحجاب عن قُلوب أولي الألباب.

● والمعنى: حطَّ عنهم ذلك حتَّى انتهى بهم الأمرُ إلى أنْ ظهرت لهم شموسٌ من الأفهام والمَعارف، فنظروا مُخدَّرات عرائس المعاني واللَّطائف.

● وقولنا: «رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا» على حذف مضافٍ؛ أي: رأوا مُخدَّرات عرائس المعرفة مُنكشفةً، وهذا النَّوع من المجاز الَّذي يُعرَف بلزوم تقييده كـ: ﴿جَنَاحَ الذُّلِّ﴾ [الإسراء: ٢٤].

- و«الخِدْرُ»: السِّتْر؛ قال امرؤ القيس:[1] [من الطويل]

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ   فَقَالَتْ: لَكَ الوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

سعيد قدورة

● وأنشد في «الشَّرح» قولَ امرئ القيس:

وَلَمَّا دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ

كذا في النُّسخ الَّتي بأيدينا بلفظ: «وَلَمَّا دَخَلْتُ»، وإنَّما الصَّواب: «وَيَوْمَ دَخَلْتُ»، وكذا في ديوان الشُّعراء، ولأنَّ الأفصح في جواب «لَمَّا» أن لا يَقترن بـ«الفاء»؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾ [هود: ٥٨] وهو كثيرٌ. وقبل هذا البيت: [من الطويل]

أَلَا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ   وَلَا سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ
وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي   فَيَا عَجباً مِنْ رَحْلِهَا المُتَحَمَّلِ
يَظَلُّ العَذَارَى يَرْتَمِينَ بِلَحْمِهَا   وَشَحْمٍ كَهُدَّابِ الدِّمَقْسِ المُفَتَّلِ
وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ   فَقَالَتْ: لَكَ الوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي
تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الغَبِيطُ بِنَا معاً:   عَقَرتَ بَعيرِي يَا امرأَ القَيْسِ فَانْزِلِ
فَقُلْتُ لَهَا: سِيرِي وَأَرْخِي زِمَامَهُ   وَلَا تُبْعِدِينِي مِنْ جَنَاكِ المُعَلَّلِ

ومعنى «مُرْجِلي»: تاركي راجلةً؛ أي: ماشيةً، و«الغَبِيط» بالغين المعجمة: الرَّحل، وهو للنِّساء شيءٌ تُشدُّ عليه الهوادج، و«يوم دَارَة جُلجُل»: هو يوم دخوله خِدر عُنَيزة ويوم عقره للعذارى مطيَّته، و«دَارَة جُلجُل»: اسمٌ لغدير ماء.

حاشية السجلماسي

. . . .

(١) انظر: «ديوان امرئ القيس» (ص: ١١).

• والضَّمير في قوله: «رَأَوْا» عائدٌ أيضاً لـ«أَرْبَابِ الحِجَا»، وهذا البيت نظيرُ قولنا في الأرجوزة المَوسُومة بـ«الزَّهرة السَّنيَّة»:

فَأَصْبَحَتْ شَمْسُ القُلُوبِ مُشْرِقَهْ وَبِجَلَالِ رَبِّهَا مُحَقَّقَهْ

• (٤) نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الإِنْعَامِ بِنِعْمَةِ الإِيمَانِ وَالإِسْلَامِ

(٤) - عبَّر بالمضارع في «نَحْمَدُهُ» دون الماضي؛ إشعاراً منه بِدوام الحمد واستمراره؛ إذ هو مُشْعِرٌ بالثُّبوت، والماضي بالانقطاع، وقولُه: «عَلَى الإِنْعَامِ» متعلِّقٌ بـ«نَحْمَدُهُ»، و«جَلَّ» بمعنى: عَظُم.

• والحمدُ هنا مقيَّدٌ، ولا شكَّ أنَّ من أجلِّ النِّعم الَّتي يجب أنْ يُحْمَد عليها ـ تبارك وتعالى ـ نِعْمَةَ الإيمان والإسلام؛ إذ هي محلُّ الفائدة ومَنْجَاة العائدة، فنَسأله ـ سبحانه ـ أنْ يختمَ لنا بأكمل حالات الإيمان والإسلام، وبالله التَّوفيق.

• (٥) مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا وَخَيْرِ مَنْ حَازَ المَقَامَاتِ العُلَا

(٥) - هذا إقرارٌ بنعمةٍ أُخْرَى من أعظم النِّعم الَّتي يجب علينا أنْ نَحمدَ الله تعالى عليها، وهي أنْ جعلنا من أُمَّة سيِّد أهل السَّموات والأرض، رئيسِ الأشراف، وسلطان المَوْقِف ﷺ؛ لأنَّه خِيرَة المرسلين، وأمَّتُه خير الأمم، قال الله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] الآيةَ، وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] الآيةَ.

• و«مَنْ» في قولِنا: «مَنْ خَصَّنَا» موصولةٌ؛ خبرُ مبتدأ محذوفٍ؛ أي: هو الَّذي خصَّنا.

• ثمَّ فسَّره ﷺ باسمه الأعظم بقولِه:

سعيد قدورة

حاشية السجلماسي

● (٦) مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى ... العَرَبِيِّ الهَاشِمِيِّ المُصْطَفَى

(٦) - «مُحَمَّد» بدلٌ من لفظ: «خَيْرِ» في البيت المتقدِّم، و«سَيِّدِ» نعته، و«المُقْتَفَى»: المُتَّبع، والمرادُ: المرسلون، ولا شكَّ أنَّه ﷺ أشرف المرسلين؛ لقوله ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ»[١]، وقوله ﷺ: «وَأَنَا العَاقِبُ»[٢]

● وتقديمُهُ «العَرَبِيّ» في البيت على «الهَاشِمِيّ» من حُسْن التَّرتيب العقليّ؛ لأنَّ بني هاشم نوعٌ من العرب، وتقديمُ الجِنس على نَوعه أَوْلى. ثمَّ قال: «المُصْطَفَى»؛ أي: من بني هاشم؛ إشارةً إلى قوله ﷺ: «إِنَّ اللهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى قُرَيْشاً مِنْ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، فَأَنَا خِيَارٌ مِنْ خِيَارٍ مِنْ خِيَارٍ»[٣].

● (٧) صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ مَا دَامَ الحِجَا ... يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ المَعَانِي لُجَجَا

(٧) - لمَّا ذكرنا اسمه ﷺ في البيت المتقدِّم، وَجَب أنْ نُصلِّيَ عليه ﷺ؛ لأنَّ مَنْ ذكره أو ذُكِر بين يديه ولم يُصلِّ عليه بخيلٌ.

● والصَّلاةُ على النَّبيِّ ﷺ واجبةٌ على كلِّ مسلم مرَّةً في عُمُره، وتبقى بعد ذلك مُؤكَّدةً، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، وقال ﷺ: «أَوْلَى النَّاسِ بِي يَوْمَ القِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً»[٤]، وقال ﷺ: «[وَ]صَلُّوا عَلَيَّ؛ فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُ كُنْتُمْ»[٥]، وقال عليه الصَّلاة

سعيد قدورة

[قوله:] (نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الإِنْعَامِ ... إلخ الأبيات): قال في «الشرح»: تقديم «العَرَبِيّ» على «الهَاشِمِيّ» من حُسْن التَّرتيب ... إلخ.

حاشية السجلماسي

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ ابن ماجه في «السنن» (٤٣٠٨) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه. وفي رواية مسلم في «صحيحه» (٢٢٧٨)، والترمذي في «السنن» (٣١٤٨) بزيادة: «يَوْمَ القِيَامَةِ»، وفي رواية أبي داود في «السنن» (٤٦٧٣) بإسقاط لفظ: «وَلَا فَخْرَ».

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٥٣٢)، ومسلم في «صحيحه» (٢٣٥٤)، والترمذي في «السنن» (٢٨٤٠)؛ من حديث جبير بن مُطْعِم رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٢٧٦)، والترمذي في «السنن» (٣٦٠٦)، من حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه.

(٤) أخرجه الترمذي في «السنن» (٤٨٤) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٥) أخرجه أبو داود في «السنن» (٢٠٤٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

والسَّلام: «الصَّلَاةُ عَلَيَّ نُورٌ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَنُورٌ فِي القَبْرِ، وَنُورٌ فِي القَلْبِ، وَنُورٌ عَلَى الصِّرَاطِ»(١)، وقال ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِكُمْ يَوْمَ الجُمُعَةِ، فَأَكْثِرُوا عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ»(٢).

● والأحاديثُ في فضلها جَمَّةٌ لا تُحْصَى، وخصائصُها لا تَنضبط، فمن ذلك: قضاءُ الحاجات، وكَشْفُ الكُرَب المُعضِلات، ونزول الرَّحمة في جميع الأوقات، واتَّفق العلماء على أنَّ جميع الأعمال منها مَقبولٌ ومردودٌ إلَّا الصَّلاة عليه ﷺ؛ فإنَّها مقطوعٌ بقَبُولها إكراماً له عليه الصَّلاة والسَّلام، ورُوي: «إِنَّ كُلَّ دُعَاءٍ مُفْتَتَحٍ ومُخْتَتَمٍ بِهَا لَا يُرَدُّ»(٣)، ونَاهِيكَ بهذا شرفاً وكفى به تفضيلاً.

● والصَّلاةُ من الله تعالى: زيادةُ تشريفٍ وإكرامٍ، ورَفعُ درجةٍ ومقامٍ؛ ومن الملائكة: تسبيحٌ؛ ومنَّا: دعاءٌ.

● و«مَا» من قولنا: «مَا دَامَ الحِجَا» مصدريَّةٌ ظرفيَّةٌ؛ أي: مُدَّةَ دوام الحِجَا يخوض لُجَجاً من بحر المعاني، و«اللُّجَج» جمع: «لُجَّةٍ»، وهي البِرْكَة، وفي هذا تنبيهٌ على أنَّه لا يحتوي على جميع المعاني إلَّا الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] الآيةَ، وقال: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، وقال تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤].

سعيد قدورة

قال السُّيُوطيُّ [ت: ٩١١هـ]: الصِّفة العامَّة لا تأتي بعد الخاصَّة؛ لا يُقال: «رَجُلٌ فَصِيحٌ مُتَكَلِّمٌ»، بل: «مُتَكَلِّمٌ فَصِيحٌ»، ولا يُشكلُ على هذا قولُه تعالى في إسماعيل: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٥٤]، وأُجيب: بأنَّه حالٌ لا وصفٌ؛ أي: مُرْسَلاً في حالِ نبوَّتِه(٤).

حاشية السجلماسي

قوله: (وأجيب: بأنَّه حالٌ) الجوابُ بأنَّه حالٌ ليس بتامٍّ؛ إذِ الحالُ وصفٌ من الأوصاف.

والصَّوابُ في الجواب: أنَّه لو قدَّم وصف النُّبوَّة على وصف الرِّسالة لتُوهِّم أنَّ نبوَّة إسماعيل سابقةٌ على رسالته، مع أنَّ الفرض أنَّ نبوَّته مقارنةٌ لرسالته، فلِذا أخَّرها.

---

(١) لم أجده بهذا اللَّفظ.

(٢) أخرجه أبو داود في «السنن» (١٥٣١)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٦٧٨)، وابن ماجه في «السنن» (١٠٨٥)، من حديث أوس بن أوس ﷺ.

(٣) لم أجده بهذا اللَّفظ.

(٤) انظر: «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي (٥/ ١٦٦٢).

● وهذا البيتُ من تمام البراعة المذكورة في أوَّل بيتٍ، وبالله تعالى التَّوفيق.

● (٨) وَآلِـهِ وَصَـحْـبِـهِ ذَوِي الـهُـدَى   مَـنْ شُـبِّـهُـوا بِـأَنْـجُـمٍ فِـي الِاهْـتِـدَا

(٨) - ورد في الحديث: أنَّهم قالوا: أَمَّا السَّلَامُ عَلَيْكَ فَقَدْ عَرَفْنَاهُ، فَكَيْفَ الصَّلَاةُ عَلَيْكَ؟ فَقَالَ: «قُولُوا: اللهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ؛ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ»[١]، فلِذلك وَجَب علينا أنْ نصلِّيَ عليه وعلى آله كما أُمرنا.

● واخْتُلِف في معنى «الآل»: فقِيل: هم أهل بيته وعشيرته، وقيل: هم بنو هاشمٍ، وقيل: بنو عبد المطلب.

- واختُلِف في إضافته للضَّمير: فمَنعه الكِسَائِيُّ [ت:١٨٩هـ] والنَّحَّاس [ت:٣٣٨هـ]، وأجازه الجمهور، وزَعَم الزُّبَيْدِيُّ [ت:٣٧٩هـ] أنَّ إضافته إلى الضَّمير من لحن العامَّة، قال المُرَادِيُّ: والصَّحيح أنَّها من كلام العرب.

- واختُلِف في الصَّلاة على غيره ﷺ على أقوالٍ ثلاثةٍ: الثَّالثُ الأصحُّ: تجوز بالتَّبعيَّة.

● وأمَّا «صَحبه» فهم: «كلُّ مَنِ اجتمع معه مؤمناً به»، وعبارة «مَنِ اجتمع» أَوْلى مِن: «مَنْ رأى»؛ ليدخلَ مثل: ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ.

ولفظُ «الصَّحب» اسم جمعٍ لـ«صَاحِبٍ».

● وقولُنا: «مَنْ شُبِّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي الاهْتِدَا» إشارةٌ إلى قوله ﷺ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ، بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ»[٢].

سعيد قدورة

حاشية السجلماسي

وقيل: إنَّما أخَّر قوله: «نبيًّا»؛ ليطابق الفواصل اليائيَّة الَّتي قبله وبعده.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٣٧٠)، ومسلم في «صحيحه» (٩٠٨)، وأبو داود في «السنن» (٩٧٦)، والترمذي في «السنن» (٤٨٩) واللفظ له، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٢١١)، وابن ماجه في «السنن» (٩٠٤)، من حديث كعب بن عُجْرَة ﷺ.

(٢) انظر تفصيل تخريجه في: «تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشّاف» للزيلعي (٢/ ٢٢٩)، و«البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشّرح الكبير» لابن الملقن (٩/ ٥٨٤)، و«التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» (٤/ ٣٥٠).

● وفي البيت: العطفُ على ضمير الخفض من غير إعادة حرف الجرِّ، وهو ممنوعٌ عند جمهور البصريِّين، وأجازه الكوفيُّون والشَّلَوْبِينُ [ت: ٦٤٥هـ] والأَخْفَشُ [ت: ٢١٥هـ]، وهو الصَّحيح عند المحقِّقين كابْنِ مَالِكٍ [ت: ٦٧٢هـ]، أمَّا دليله عندهم فقراءة حمزة: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِۚ﴾ [النساء: ١] بخفض ﴿ٱلْأَرْحَامِ﴾، وقولُهم: «مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ» بخفض «فرسه»، وأمَّا نظماً؛ فكقوله: [1] [من البسيط]

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا ... فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

● (٩) وَبَعْدُ فَالْمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ ... نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِّسَانِ

(١٠) فَيَعْصِمُ الأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الخَطَا ... وَعَنْ دَقِيقِ الفَهْمِ يَكْشِفُ الغِطَا

في هذين البيتَين إشارةٌ إلى تعريف المنطق وثمرته، وفيه خلافٌ:

– فمَن قال: إنَّه آلةٌ عرَّفه بأن قال: المنطق: «**آلةٌ قانونيَّةٌ تَعْصِمُ مُراعَاتُها الذِّهْنَ عَنِ الخَطَأ فِي الفِكْرِ**»، فقولهم: «مُراعاتها» تنبيهٌ على أنَّ المنطق نفسه لا يَعصِم، بل بقيد المُراعاة؛ إذ قد يُخطئ المنطقيُّ لذهوله عنِ المُراعاة، كما أنَّ النَّحويَّ قد يَلحقه الخطأ لذهوله أيضاً.

سعيد قدورة

قوله: (وَبَعْدُ: فَالْمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ . . . إلخ البيتَين) ذكر ـ (رحمه) ـ في هذين البيتين بعضَ ما ينبغي تقديمُهُ في ابتداء التَّعليم، فإنَّهم يقولون: حقٌّ على مَن أراد النَّظر في علمٍ أن يعرف مبادئه وحدَّه وفائدته ونسبتَه وموضوعه وحُكمه.

– فبالحدِّ يَعرف ما هو ساعٍ في طلبه، وبالفائدة يتقوَّى الباعث على الطَّلب، وبالموضوع يمتازُ له ذلك العلم عن غيره؛ لأنَّ العلوم كلَّها جنسٌ، وإنَّما تفترق بالموضوعات، وموضوعُ كلِّ علمٍ ما يُبحَثُ فيه عن عَوارضه الذَّاتيَّة؛ كما يقال: موضوعُ الفقه أفعال المكلَّفين باعتبار ما يَعرض لها من الأحكام الخمسة، وموضوع الفرائض التَّركات، وموضوع عِلم الحساب الأعداد.

حاشية السجلماسي

قوله: (وموضوعُ كلِّ علمٍ ما يُبحَثُ فيه عن عوارضه . . . إلخ) العوارض الذَّاتيَّة: ما يَلحق الشَّيء:

١ – لِذاته ك: «إدراك الغرائب» اللَّاحقة لـ«الإنسان» بواسطة ذاته.

٢ – أو لِمساويه ك: «الضَّحك» اللَّاحق لـ«الإنسان» بواسطة التَّعجُّب الَّذي هو مساوٍ للإنسان.

٣ – أو لأعمَّ داخلٍ ك: «الجسميَّة» اللَّاحقة لـ«الإنسان» بواسطة الحيوان الَّذي هو أعمُّ من الإنسان، وهو داخلٌ في حقيقته.

---

(١) من شواهد سيبويه الَّتي لا يُعلم قائلها. انظر: «الكتاب» (٢/ ٣٨٣).

- ومَن قال: إنَّه علمٌ قال: المنطقُ: «عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ كَيْفِيَّةُ الانْتِقَالِ مِنْ أُمُورٍ حَاصِلَةٍ فِي الذِّهْنِ لِأُمُورٍ مُتَحَصِّلَةٍ فِيهِ».

سعيد قدورة

ويَلغ بعضهم المبادئ ثمانية، وبعضهم عشرة، وممَّا زادوه: معرفة الواضع وحكم الشَّارع، وعلى أنَّها عشرةٌ درج شيخُ شيوخنا أبو العباس سيدي أحمد بن محمَّد بن زِكْرِي في أرجوزته المسمَّاة: «مُحَصِّلَ المَقَاصِدِ» حيث قال:

حاشية السجلماسي

واحترز بـ«الذَّاتيَّة» من الغريبة وهي ما يَلحق الشَّيء:

١ - لأعمَّ خارجٍ كـ: «الحدوث» اللَّاحق لـ«الإنسان» بواسطة أنَّه موجودٌ، والموجودُ أعمُّ من الإنسان، وهو خارجٌ عن حقيقته.

٢ - أو لأخصَّ كـ: «الحيض» اللَّاحق لـ«الإنسان» بواسطة الأنوثة الخاصَّة.

٣ - أو لِمباينٍ كـ: «الحرارة» اللَّاحقة لـ«الماء» بواسطة النَّار.

فهذه ستَّةُ أقسامٍ: ثلاثةٌ منها أعراضٌ ذاتيَّةٌ، وثلاثةٌ أعراضٌ غريبةٌ.

وموضوعُ العلم ما يُبحَثُ فيه عن العوارض الذَّاتيَّة، وهي الثَّلاثة الأولى، وأمَّا الغريبة وهي الثَّلاثة الثَّانية فلا بحث عنها في ذلك العلم.

قلتُ: فإن كان موضوعُ العلم هو التَّصوُّرات والتَّصديقات، وجب أن يُبحَث في علم المنطق عمَّا يلحق التَّصوُّرات - مثلاً - لذاتها أو لِمساويها أو لأعمَّ داخلٍ، ولا بحث فيه عمَّا يلحقها لأخصَّ الَّذي هو من جُملة الأعراض الغريبة، مع أنَّك إذا حقَّقت المبحوث عنه في علم المنطق وجدتَه يرجع إلى أمرين:

أحدهما: ما يلحق التَّصوُّرات لذاتها كـ: كونها تنقسم إلى حدٍّ تامٍّ وناقصٍ ورسمٍ كذلك، وكونها - أيِ: التَّصوُّرات - لا تتركَّب إلَّا من الكلِّيَّات ولا تتركَّب من الجزئيَّات، وكونها مركَّباً في قوَّة المفرد؛ ونحو ذلك، فهذه أعراضٌ لاحقةٌ لذات التَّصوُّرات لا غير. ثانيها: ما يلحق التَّصوُّرات لأخصَّ كـ: كون الحدِّ التَّامِّ يتركَّب من الجنس والفصل القريب، وكون النَّاقص يتركَّب من الفصل أو منه ومن الجنس البعيد، وكذلك يقال في الرَّسم، فهذه أعراضٌ تلحق التَّصوُّرات لما هو أخصُّ منها، وهو الحدُّ وما ذكر معه.

فإن قلتَ: الحدُّ التَّامُّ وما ذُكر معه هو عين التَّصوُّرات، فلَاحِقُ ذاته لَاحِقُ ذاتها.

قلتُ: الحدُّ التَّامُّ وحده أخصُّ من التَّصوُّرات؛ إذِ المراد هو مطلق التَّصوُّر، وأمَّا البحث عن كون الجنس ينقسم إلى قريبٍ وبعيدٍ، والفصل كذلك، والخاصَّة إلى شاملةٍ وغيرِ شاملةٍ، والنَّوع ينقسم إلى أقسامه الأربعة، وكون الكلِّيِّ ينقسم إلى خمسة أقسامٍ، فيحتمل أن يقال: إنَّها من الأعراض اللَّاحقة للمساوي، فإنَّ الجنس والفصل والخاصَّة والنَّوع والكلِّيَّ لا توجد في غير التَّصوُّر، فهي مساويةٌ له، ويحتملُ أن يقال: إنَّها

وهذا الخلاف حكاه في «المطالب»[(١)]، وهو لفظيٌّ[(٢)]، وبالله سبحانه وتعالى التَّوفيق.

سعيد قدورة

فَأَوَّلُ الأَبْوَابِ فِي المَبَادي ... وَتِلْكَ عَشْرَةٌ عَلَى مُرَادِي

الحَدُّ وَالمَوضُوعُ ثُمَّ الوَاضِعْ ... وَالِاسْمُ الِاسْتِمْدَادُ حُكْمُ الشَّارِعْ

تَصَوُّرُ المَسَائِلِ الفَضِيلَهْ ... وَنِسْبَةٌ فَائِدَةٌ جَلِيلَهْ

حَقٌّ عَلَى طَالِبِ عِلْمٍ أَنْ يُحِيطْ ... بِفَهْمِ ذِي العَشْرَةِ مَيْزُهَا يُنِيطْ

بِسَعْيِهِ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الطَّلَبْ ... بِهَا يَصِيرُ مُبْصِراً لِمَا طَلَبْ

- أمَّا حدُّه فقد عرَّفوا المنطق بأنَّه: «آلةٌ قانونيَّةٌ تَعصِمُ مُراعاتُهَا الذِّهن عنِ الخطأ في الفِكر».

وهذا التَّعريف رسمٌ لا حدٌّ؛ لأنَّ الحدَّ يكونُ بالذَّاتيَّات، وكونُ المنطق آلةٌ لغيره من العلوم ليس من ذاتيَّاته، بل هو عَرَضٌ، ومن العَرَضيَّات يكون الرَّسم.

فـ«الآلةُ»: هي الواسطةُ بين الفاعل ومُنفعله في حصوله، كـ: المنشار للنَّجَّار، فإنَّه واسطةٌ بينه وبين الخشب في وُصول أثره إليه؛ وهو جنسٌ يتناولُ الآلة الحسيَّة والمَعنويَّة.

فأخرج الحسيَّة بقوله: «قانونيَّة»، و«الياء» فيه للنِّسبة إلى «القانون» وهو: «أمرٌ كلِّيٌّ ينطبقُ على جزئيَّاته لِتعرف أحكامها منه»؛ كقول النُّحاة: «الفَاعِلُ مَرْفُوعٌ»، فإنَّه أمرٌ كلِّيٌّ ينطبق على جزئيَّاته حتَّى تعرف أنَّ «زَيْدٌ» مرفوعٌ في قولك: «قَامَ زَيْدٌ»، وكذا قانون المَنطق ينطبق على

حاشية السجلماسي

اللَّاحقة لأخصَّ؛ لأنَّه قد سبق أنَّ تركُّب الحدِّ من الجنس القريب لاحقٌ لأجل الحدِّ الَّذي هو أخصُّ من مطلق التَّصوُّر، فكذا تقسيم الجنس إلى قريبٍ وبعيدٍ إنَّما احتيج له لأجل التَّركيب المذكور، فالبحثُ عن قرب الجنس وبعده إنَّما هو لأجل الحدِّ، وكذا تقسيم الفصل إلى قريبٍ وبعيدٍ إنَّما هو لأجل الحدِّ، وكذا تقسيم الخاصَّة إلى شاملةٍ وغيرِ شاملةٍ إنَّما هو لأجل الرَّسم، وكذا تقسيم الكلِّيِّ إلى الأقسام الخمسة إنَّما هو لتميز الجنس والفصل والخاصَّة من بقيَّة الأقسام، فهو أيضاً لأجل التَّركيب المذكور، وهذا الاحتمال هو الظَّاهر عندي، فليس المنطق إلَّا البحث عن أمرين: ما يلحق الذَّات، وما يلحق أقسام الذَّات.

وأمَّا البحث عن أقسام الدَّلالة والمفرد والمركَّب فليس من المنطق، وكذا الفِقه إذا تأمَّلته وجدتَه يبحث عنِ الأمرين المذكورين، وكذا الأصول والبيان وغيرهما.

---

(١) لعلَّه: «المطالب العالية من العلم الإلهي» للفخر الرَّازي.

(٢) في «العدوي على شرح الأخضري» مخطوط (لوحة: ٤١) ما نصُّه: أي الخلاف لفظيٌّ لا حقيقيٌّ؛ وذلك لأنَّ مَنْ قال: «إنَّه علمٌ» أراد أنَّه علمٌ في نفسه، ومَنْ قال: «إنَّه آلةٌ» أراد أنَّه آلةٌ لغيره من العلوم. اهـ.

سعيد قدورة

جزئيّاته، كقولنا: «المُوْجَبَةُ الكُلِّيَّةُ لا تنعَكِسُ إِلَّا جُزْئِيَّةً» حتَّى تعرف أنَّ قولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوانٌ» عكسُهُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ».

وإنَّما قيل: «قَانُون» ـ مع أنَّ المنطق قوانين مُتعدِّدةٌ؛ أي: قواعد وضوابط ـ؛ إشارةً إلى أنَّه جنسٌ منفردٌ عن سائر القوانين، وعلمٌ واحدٌ اشتركت مسائله في مفهومه القانونيِّ، فكان تَعريفه بـ«القانون» من تلك الحيثيَّة؛ قاله التَّفْتَازَاني [ت: ٧٩٣هـ] في «شرح الشَّمسيَّة»[(١)].

قوله[(٢)]: (تعصم مراعاتها الذِّهن . . . إلخ) مخرجٌ للعلوم القانونيَّة الَّتي لا تَعصم مراعاتها عنِ الضَّلال في الفِكر، بل في المقال كـ: العلوم العربيَّة.

وأسندَ العصمة للمراعاة؛ تنبيهاً على أنَّ المنطق لا يَعصم بنفسه، بل بمراعاة قواعده، وإلَّا لم يعرض للمنطق خطأ أصلاً، وقد ضلَّ كثيرٌ ممَّن يَعرف المنطق كَالفلاسفة.

والذِّهنُ: «عبارةٌ عن قوَّة النَّفس المستعدة لاكتساب الحدودِ والآراء».

قال ابن النَّفيس [ت: ٦٨٧هـ]: إنَّما سُمِّي المنطق منطقاً؛ لأنَّه يُعين القوَّة النَّاطقة الَّتي بها يتمُّ تكوين الإنسان. [اهـ]

وقال الشَّيخ شمس الدِّين بن الأكفاني: المشهور أنَّ واضع هذا العلم ومُبدعه أرسطو، وأنَّه لم يجد لمَن تقدَّمه غير كتاب «المقولات»، وأنَّه تنبَّه لِوضعه[(٣)].

وقد اختلف في المنطق هل هو آلةٌ أو عِلمٌ؟ قيل: والتَّحقيقُ أنَّه عِلمٌ في نفسه وآلةٌ لِغيره.

والتَّعريفُ السَّابق هو على أنَّه آلةٌ، وأمَّا على أنَّه عِلمٌ فقيل فيه: **«إنَّه عِلمٌ يُعرف به كيفيَّة الانتقال من أمورٍ حاصلةٍ في الذِّهن لأمورٍ مُستحصلةٍ»**.

فقوله: «عِلم» بمعنى معلوم؛ أي: ما من شأنه أن يُعلم، وهو جنسٌ يتناول جميعَ العلوم.

حاشية السجلماسي

---

(١) انظر: «شرح الرسالة الشمسية» للسعد التفتازاني (ص: ١٠٩) بتصرُّف، وعبارة السعد: وإنَّما قال: «قانون»، مع أنَّ المنطق قوانين متعدِّدة؛ إشارةً إلى أنَّ التَّعريف له من حيث إنَّه جنسٌ من القوانين، وعِلمٌ من العلوم، وله صورةٌ وِجْدانيَّة، وذلك القانون هو المَنطق. اهـ

(٢) أي: الأخضري في «الشرح».

(٣) انظر: «إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد» لشمس الدين السنجاري (ص: ٤٤).

سعيد قدورة

وقوله: «يُعرف به ... إلخ» فصلٌ أخرج به ما عدا المنطق؛ والمعنى: أنَّه علمٌ يعرف كيفيَّة الانتقال من معلومٍ إلى مجهول، فالأمورُ الحاصلة هي المعلوم، والمُستحصلة ـ أي: الَّتي يطلب حصولها ـ هي المجهول، وهذا المجهول الَّذي يُطلب علمه: إمَّا علمٌ بمفردٍ ويسمَّى «تصوُّراً»، أو مع حُكم وهو «التَّصديق».

فمثالُ الأوَّل: إذا أردنا تحصيلَ معرفة «الإنسان»، وعرفنا «الحَيَوان» و«النَّاطق»، فهما أمران حاصلان في الذِّهن، فكيفيَّةُ الانتقال بهما إلى معرفة «الإنسان» هو أن تقدِّم «الحَيَوان» وتؤخِّر «النَّاطق» فتقول: «هُوَ الحَيَوَانُ النَّاطِقُ»، وهذه الكيفيَّة مأخوذةٌ من فصل المعرِّفات كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

ومثال الثَّاني ـ وهو التَّصديق ـ: كما إذا أردنا الحكم بأنَّ: «العَالَمَ مُحْدَثٌ»، فتأتي بوصفٍ مناسبٍ لطرفي المطلوب كـ: «التَّغيُّر» ونحوه، فتُوسِّطه بين طرفي المطلوب على أنَّه يَجمع بينهما، فتقول: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وكُلُّ مُتَغيِّرٍ حَادِثٌ»، وهذه أمورٌ حاصلةٌ في الذِّهن يُطلب بها حصول عِلمٍ آخر وهو النَّتيجة، وهي قولنا: «العَالَمُ مُحْدَثٌ»، ومعرفةُ كيفيَّة التَّركيب تُؤخذ من هذا العلم من باب القياس كما سيأتي.

- **وأمَّا موضوع هذا العلم** فالتَّصوُّرات والتَّصديقات؛ لأنَّ المنطقيَّ يَبحث فيه عنِ التَّصوُّرات من حيث إنَّها تُوصل إلى تصوُّرٍ مجهولٍ إيصالاً قريباً؛ أي: بلا واسطة، وبهذا الاعتبار يسمَّى: «القول الشَّارح»، وهو إمَّا حدٌّ أو رسمٌ أو تمثيلٌ، ويبحثُ أيضاً عنها من حيث إنَّها توصل إلى تصوُّراتٍ إيصالاً بعيداً؛ كالبحث عنها من حيث إنَّها كلِّيٌّ وجزئيٌّ، وذاتيٌّ وعرضيٌّ، وجنسٌ وفصلٌ ونوعٌ وخاصَّةٌ وعَرَضٌ عامٌّ إلى غير ذلك.

ويبحث أيضاً عنِ التَّصديقات من حيث إنَّها تُوصل إلى تصديقٍ مجهولٍ إيصالاً قريباً، وبهذا الاعتبار تسمَّى: «حجَّة»، وهي إمَّا قياسٌ أو استقراءٌ أو تمثيلٌ، ويبحث عنها أيضاً من حيث إنَّها تُوصل إلى التَّصديق إيصالاً بعيداً، كالبحث عنها من حيث إنَّها قضيَّةٌ، وعكسُ قضيَّةٍ، ونقيضُ قضيَّةٍ، ومقدَّمٌ وتالٍ. اهـ مختصراً من «شرح السنوسي لِمنطق ابن عرفة»[1].

حاشية السجلماسي

(١) انظر: «شرح السنوسي لمنطق ابن عرفة» مخطوط لوحة (١٣).

سعيد فدورة

- وأمَّا نسبته فقد أشار إليها النَّاظم بقوله: «كَالنَّحْوِ لِلِّسَانِ».

- وأشار إلى فائدته بقوله: «فَيَعْصِمُ الأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الخَطَا البيت»، وقال بعضهم: فائدةُ علم المَنطق معرفةُ استخراج الأمور النَّظريَّة من الأمور الضَّروريَّة، ومعرفةُ التَّاليفات الصَّحيحة والفاسدة منها.

- وأمَّا حكم الشَّارع فسيَأتي في قول المصنف: «وَالخُلْفُ فِي جَوَازِ إلخ».

● وقوله: «عَنْ غَيِّ الخَطَا» الغَي ـ بفتح الغين ـ بمعنى: الضَّلال والخَيبة؛ قاله الجَوْهَرِيُّ [ت: ٣٩٣هـ][(١)].

والإضافةُ فيه من إضافة العامِّ إلى الخاصِّ، ك: «شَجَرُ أَرَاكٍ». و«الغِطا» بكسر الغين، ومنه: ﴿فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ﴾ [ق: ٢٢].

* * *

حاشية السجلماسي

قوله: (وأمَّا نسبته: فقد أشار إليها النَّاظم بقوله ... إلخ) فيه نظرٌ؛ إذ هذه فائدتهُ لا نسبته. وقوله: «فَيَعْصِمُ الأَفْكَارَ» هو بيانٌ لكون نسبته للأذهان مثل نسبةِ النَّحو للِّسان.

وأمَّا نسبة المنطق فهو أنَّ المنطق كلِّيٌّ بالنِّسبة إلى سائر العلوم، وهي جزئيَّاتٌ بالنِّسبة إليه؛ إذ أعلى العلوم الشَّرعيَّة علمُ التَّوحيد؛ لأنَّه يُثبت الرِّسالة بالمعجزة الَّتي هي القرآن، فيتكلَّم على القرآن باعتبار تفسير معناه، وهذا علم التَّفسير، وباعتبار استنباط الأحكام منه وهذا علم الفقه والأصول، وباعتبار ضبط ألفاظه وتفسير غريبه وهذا علم النَّحو واللُّغة، وهكذا فصارتِ العلومُ الشَّرعيَّة مفرَّعةً عن علم الكلام، وهو مفرَّعٌ عن علم المنطق؛ إذ حاصل علم الكلام إنَّما هو استدلالٌ خاصٌّ بالله تبارك وتعالى وبرسله عليهم الصَّلاة والسَّلام، وعلمُ المنطق يبحث عن مُطلق الاستدلال، فصار أعمَّ.

وبقي على الشَّارح الاستمداد: وعلم المنطق لا يمكن أن يُستمد من علمٍ فوقه؛ لأنَّه أعلى العلوم، وإنَّما يستمد من العلوم الضَّروريَّة البديهيَّة والفطريَّة والحسِّيَّة والمجربات وغيرها، كما أشار إليه بقوله: «أَجَلُّها البرهان ما أُلِّف من ... إلخ».

وبقيتِ الفضيلة: وفضيلةُ كلِّ علمٍ بقدر شرف معلومه، وإذا كان معلوم علم المنطق الأنظار الصَّحيحة والأفكار السَّليمة، والأفهام المستقيمة الَّتي لا تتمُّ سائر العلوم إلَّا بها، فكيف لا تكون فضيلتُه من أعلى الفضائل.

---

(١) انظر: «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» (٦/ ٢٤٥٠).

● (١١) فَهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَواعِدَا   تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوائِدَا
(١٢) سَمَّيْتُهُ بِالسُّلَّمِ الْمُرَوْنَق   يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ الْمَنْطِقِ

- «هَاكَ» بمعنى: خُذْ، و«القاعدة»: ما يُبْنى عليها الشَّيء، و«الفُنُون»: الفروع، والضَّميرُ في «سَمَّيْتُهُ» عائدٌ على التَّأليف المفهوم من السِّياق.

● و«السُّلَّم»: المعراج، وهو في الحسِّ: «ما له أدراجٌ ليُتوصَّل به إلى سطحٍ وشبهِه»؛ قال تعالى: ﴿أَوْ سُلَّمًا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ٣٥]، وهو في المعاني: «كلُّ ما يُتوصَّل به من قريبٍ إلى بعيدٍ»، وهو المراد هنا، على أنَّه حقيقةٌ في الحسِّ مجازٌ في المعاني.

ووجهُ العلاقة هنا: أنَّ هذا التَّأليف لِصِغَرِ جِرْمِه وقُرْبه وسُهُولة فَهْمه بالنِّسبة إلى غيره من مصنَّفات المنطق الصَّعبة المُطوَّلة، بمثابة السُّلم الَّذي يُرْقَى به من الأرض إلى السَّماء؛ لأنَّه يُعِين على فَهْمِها والدُّخول في عِلْمها.

● فإنْ قلتَ: هذا التَّأليف من المنطق، فكيف جعلته سلَّماً للمنطق؛ لأنَّ جُزْء الشَّيء لا يكون سلَّماً له؟

قلتُ: المراد أنَّ هذا الكتاب سلَّمٌ لغيره من كتب المنطق ـ كما مرَّ ـ، وأيضاً فإنَّ المنطق: منه سهلٌ ومنه صعبٌ، فالمعاني السَّهلة سلَّمٌ للصَّعبة، فلا اعتراض.

● و«المُرَوْنَق»: المُزَيَّن، قال الشَّاعر: [من الطويل]

فَهَذَا عَلَيْهِ رَوْنَقُ الخَطِّ وَحْدَه   وَهَذَا عَلَيْهِ رَوْنَقُ الخَطِّ والمُلْك

● (١٣) وَاللهَ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا   لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصَا
(١٤) وَأَنْ يَكُونَ نَافِعاً لِلْمُبْتَدِي   بِهِ إِلَى المُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي

- اسم الجلالة منصوبٌ على التَّعظيم بـ«أَرْجُو»، و«القَالِص»: النَّاقص.

● ولـمَّا كان هذا الكتاب سبيلاً إلى المطوَّلات، وسُلَّماً يُرْقَى به من هذا الفنِّ درجات، وباباً يُدخَل به من هذا الفنِّ على المُخدَّرات، قلتُ: في آخر البيت الثَّاني: «إِلَى المُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي»، ولا شكَّ أنَّ مَن حَفِظه وفَهِمه يكون له سبباً في الدُّخول في هذا الفنِّ، ويَضْمن مُهمَّاته، ويُعِينه على فَهْم مطوَّلاته.

* * *

سعيد قدورة

حاشية السجلماسي

(فَصْلٌ فِي جَوازِ الاشْتِغَالِ بِهِ)

(١٥) وَالخُلْفُ فِي جَوَازِ الاشْتِغَالِ ... بِهِ عَلَى ثَلَاثَةٍ أَقْوَالِ
(١٦) فَابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَاوِيْ حَرَّمَا ... وَقَالَ قَوْمٌ: يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَا
(١٧) وَالقَوْلَةُ المَشْهُورَةُ الصَّحِيحَةْ: ... جَوَازُهُ لِكَامِلِ القَرِيحَةْ
(١٨) مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالكِتَابِ ... لِيَهْتَدِيْ بِهِ إِلَى الصَّوَابِ

(١٥ - ١٨) - هذا الفصل موضوعٌ لِذكر الخِلاف في جواز الاشتغال بِعلم المنطق؛ ليكون المُبتدئ على بصيرةٍ من مقصوده، وقدِ اختلف فيه على ثلاثة أقوالٍ كما ذكره:

سعيد فدورة

(فَصْلٌ فِي جَوازِ الاشْتِغَالِ بِهِ)

[قوله:] (وَالخُلْفُ فِي جَوَازِ الاشْتِغَالِ . . . إلخ الأبيات): ذكر في هذه الأبيات حكمَ الشَّارع في هذا العلم؛ لِيكون طالبه على بصيرةٍ فيما هو ساعٍ فيه.

وهذه الأقوال الثَّلاثة ذكرها الزَّركَشِيُّ [ت: ٧٩٤هـ] في مقدِّمته الموسومة بـ«لُقَطَة العَجْلَان» ونصُّه: وَهل يُمْنَعُ منَ الاشتغال به؟ فيه ثلاثةُ مذاهبَ:

١ - قال ابنُ الصَّلَاحِ [ت: ٦٤٣هـ] والنَّوَوِيُّ [ت: ٦٧٦هـ] (رحمهما): يَحرمُ الاشتغال به.

٢ - وقال الغَزَالِيُّ [ت: ٥٠٥هـ]: مَن لا يعرفُهُ لا يُوثَقُ بعلومه.

٣ - والمختارُ: جوازُهُ لمَنْ وَثِقَ بصحَّة ذِهنِهِ ومارس الكتابَ والسُّنَّةَ.

قال شارحه الشَّيخ زكريا [ت: ٩٢٦هـ]: هذا القول الثَّالث مأخوذٌ من قول الشَّيخ تقي الدِّين السُّبْكِيّ [ت: ٧٥٦هـ] لمَّا سُئِل عنه: ينبغي أن يُقدِّم على الاشتغال به الاشتغالَ بالكتاب والسُّنَّة والفِقه، فإذا رسخ في الذِّهن تعظيم الشَّريعة ولقي شيخاً حسنَ العقيدة، فهو من أحسن العلوم وأنفعها في كلِّ بحثٍ. [اهـ][1][2]

حاشية السجلماسي

(١) انظر: «فتح الرحمن شرح لقطة العجلان» (ص: ١٦٧).

(٢) في المطبوع الحجري (ص: ٢٤) زيادة لم أجدها في النُّسخ الخطيَّة وهي: وأنشد الشَّيخ الغزالي في مدحه قوله:

حِكْمَةُ المَنْطِقِ شَيْءٌ عَجَبُ ... وَاخْتِلَافُ النَّاسِ فِيهِ أَعْجَبُ
كُلُّ عِلْمٍ هُوَ قَانُونٌ لَهُ ... وَبِهِ يُدْرَكُ مَا يُسْتَصْعَبُ

=

١ - فمنعه النَّوَوِيُّ [ت: ٦٧٦هـ] وابنُ الصَّلَاحِ [ت: ٦٤٣هـ].

٢ - واسْتَحَبَّه الغَزَالِيُّ [ت: ٥٠٥هـ] ومن تَبِعه قائلاً: «مَنْ لا يَعرفه لا يُوثَق بعلمه»[1].

٣ - والمُختار الصَّحيح: جَوَازُه لذكيِّ القريحة، صحيح الذِّهن، سليم الطَّبع، ممارس الكتاب والسُّنَّة؛ لئلَّا يَؤُول به إلى اتِّباع بعض الطُّرق الوهميَّة، فيُفسِد المقدِّمات والأقيسَة النَّظريَّة، فَتَزِلُّ قَدَمُهُ في بعض الدَّركات السُّفليَّة، ومنه ضَلَّت المُعْتَزِلَة والقَدَرِيَّة وغيرهم من

سعيد قدورة

● و«النَّوَاوي» منسوبٌ إلى «نوى» قريةٌ من قرى مصر[2]، والنِّسبةُ إليها «نَوَوِيٌّ» من غير ألفٍ، وزيادةُ الألف هنا إمَّا لضرورة النَّظم أو للإشباع، كـ: «السَّخَاوِي» و«الدَّرَاوِي» نسبةٌ إلى: «سخا» و«درا» قريتان مَعروفتان، وقد قيل به في قوله تعالى: ﴿وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا﴾ [آل عمران: ١٤٦] أنَّه «افْتَعَل» من «السُّكون»، وأُشبعت الفتحة ألفاً؛ كقوله: [3] [من الرَّجز]

أَعُـــوذُ بِـــاللهِ مِـــنَ الـــعَـــقْـــرَاب

ولو قدَّم النَّاظم «النَّوويّ» فقال: «فالنَّوويّ وابن الصَّلاح حرَّمَا» لَسلم من هذا، وإن كان ابن الصَّلاح سَبق في الوفاة بنحو عشرين سنة.

● وكلامُ النَّاظم ومتبوعِه يُوهم أنَّه لم يقل بالتَّحريم غير الشَّيخين المذكورين، والَّذي عند الحافظ السُّيُوطيِّ [ت: ٩١١هـ] أنَّ أكثر أهل العلم من المُحدثين والفقهاء على التَّحريم، فإنَّه قال

حاشية السجلماسي

قوله: (والَّذي عند الحافظ السُّيُوطيِّ ... إلخ) اعلَم أنَّ السيوطي سُئل عن رجلٍ يدعي: أنَّ توحيد الله تعالى متوقِّفٌ على معرفة علم المنطق، فتكون مَعرفة علم المنطق فرض عينٍ على كلِّ مسلمٍ، وأنَّ لكلِّ متعلِّمٍ منه بكلِّ حرفٍ منه عشر حسناتٍ، ولا يصحُّ توحيدُ مَن لا يعلَمُهُ، ومَن أفتى وهو لا يعلَمُهُ فما يُفتي به باطلٌ.

= وَلَـهُ فِـي نَـفْـسِ مَـنْ لَـمْ يَـرَهُ ... نَـفْـرَةٌ تُـوجِـبُ مَـا لَا يُـوجَـبُ
وَكَـذَا يَـنْـفُـرُ مَـنْ لَـيْـسَ لَـهُ ... أَدَبٌ عَـمَّـنْ لَـدَيْـهِ أَدَبُ

ولبعضهم في التَّنفير عن تعلُّمه:

قَـالُـوا: تَـعَـلَّـمْ مَـنْـطِـقـاً تَـسْـمُـو بِـهِ ... وَبِـهِ إِلَـى أَعْـلَـى الـمَـرَاتِـبِ تَـرْتَـقِـي
فَـأَجَـبْـتُـهُـمْ مَـا لِـي بِـذَلِـكَ حَـاجَـةٌ ... إِنَّ الـبَـلَاءَ مُـوَكَّـلٌ بِـالـمَـنْـطِـقِ

(١) انظر: «المستصفى من علم الأصول» للغزالي (١/ ٢٠).

(٢) سبق قلمٍ من الشَّارح ـ رحمه الله ـ، والصَّحيح: (من قرى الشام).

(٣) بلا نسبة في «لسان العرب» (١/ ٤٦٠)، وتمامه:

الـــشَّـــائِـــلَاتِ عُـــقَـــدَ الأَذْنَـــابِ

الطَّوائف البِدْعيَّة، فخَلَطُوا في ذلك حتَّى بدَّلوا وغيَّروا في السُّنَّة الشَّرعيَّة والملَّة المحمَّديَّة، فباءوا بضلالةٍ جليَّةٍ وجَهالةٍ غبيَّةٍ، اللَّهم وفِّقنا لاتِّباع النَّبيِّين، وتوفَّنا مسلمين لا مبدِّلين ولا مغيِّرين يا ربَّ العالمين.

* * *

سعيد قدورة

في شرح أرجوزته المسمَّاة «عُقود الجمان في علمي المعاني والبيان» في آخِر بحث المسند إليه ما نصُّه: إنَّا معاشر أهل السُّنَّة لا ننجِّس تصانِيفنا بقذر المنطق؛ الَّذي اتَّفق أكثرُ المُعتبرين خصوصاً المحدِّثين والفقهاء من كلِّ المذاهب خصوصاً الشَّافعيَّة وأهل المغرِب على تحريمه والتَّغليظ على المُشتغلين به دون غيره من العلوم وعُقوبتهم، وقد جمعتُ من ذلك تأليفاً نَقلت فيه كلام الأئمة [في الحطِّ عليه]، وهو كتابٌ مُهمٌّ، وقد نصَّ أئمَّة الحديث على عدم قَبول رواية المشتغل به، وقد تركتُ الأخذ عن جماعة لِذلك. اهـ بلفظه[١]

وهذا الكتاب الَّذي ألَّفه سمَّاه: «القول المُشرِق في تحريم المنطق»، ولمَّا أكمله بَعث به إلى الشَّيخ المتَّقي أبي عبد الله محمَّد بن عبد الكريم المَغيلي [ت: ٩٠٩هـ] - رحمهما الله تعالى -، فأجابه المَغيلي بهذه الأبيات: [من الطويل]

حاشية السجلماسي

فأجاب بقوله: المنطقُ فنٌّ خبيثٌ مذمومٌ، يَحرمُ الاشتغال به، مبنيٌّ بعضُ ما فيه على القول بالهَيُولَى الَّذي هو كفرٌ، يجرُّ إلى الفلسفة والزَّندقة، وليس له ثمرةٌ دينيَّةٌ أصلاً، ولا دنيويَّة؛ نصَّ على مجموع ما ذكرناه أئمَّةُ الدِّين وعلماء الشَّريعة، وأوَّلُ مَن نصَّ على ذلك الشَّافعيُّ، ونصَّ عليه من أصحابه إمامُ الحرمين والغزاليُّ في آخر أمره، وابن الصَّباغ، وابن القُشيريِّ، والمقدسي، وابن يونس، وحفيده، والسِّلَفِيُّ، وابن بندار، وابن عساكر، وابن الأثير، وابن الصَّلاح، وابن عبد السَّلام، وأبو شامة، والنَّووي، وابن دقيق العيد، والجعبري، وأبو حيان، والشَّرف الدِّمياطي، والذَّهبيُّ، والطيبيُّ، والأسنوي، والملوي، والأذرُعيُّ، والولي العراقي، وابن المقري، وأفتى به شيخُنا شرف الدِّين المناوي.

ونصَّ عليه من أئمَّة المالكيَّة ابنُ أبي زيدٍ - صاحب «الرِّسالة» -، وابن العربي، والباجِيُّ، والطُّرْطُوشِيُّ، وصاحب «قُوتِ القلوب»، وأبو الحسن بن الحصَّار، وأبو عامر بن الرَّبيع، وابن حبيب، وأبو حبيب المالقي، وابن المنير، وابن رشد، وابن أبي جمرة، وعامَّةُ أهل المغرب.

ونصَّ عليه من أئمَّة الحنفيَّة أبو سعيد السِّيرافيُّ، والسِّراج القزويني، وألَّف في ذمه كتاباً سمَّاه: «نصيحة المسلم المشفق لمَن ابتُلي بحبِّ عِلم المنطق».

---

(١) انظر: «شرح عقود الجمان في المعاني والبيان» للسيوطي (ص: ٨٩).

سعيد قدورة

سَمِعْتُ بِأَمْرٍ مَا سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ ... وَكُلُّ حَدِيثٍ حُكْمُهُ حُكْمُ أَصْلِهِ
وَدِدْتُ وَرَبِّ الْبَيْتِ أَنِّيَ حَاضِرٌ ... وَإِذْ لَمْ، فَوِدِّي أَنْ أُجِيدَ لِأَهْلِهِ
أَيُمْكِنُ أَنَّ الْمَرْءَ فِي الْعِلْمِ حُجَّةٌ ... وَيَنْهَى عَنِ الْفُرْقَانِ فِي بَعْضِ قَوْلِهِ؟
هَلِ الْمَنْطِقُ الْمَعْنِيُّ إِلَّا عِبَارَةٌ ... عَنِ الْحَقِّ أَوْ تَحْقِيقِهِ حِينَ جَهْلِهِ؟!
مَعَانِيهِ فِي كُلِّ الْكَلَامِ فَهَلْ تَرَى ... دَلِيلاً صَحِيحاً لَا يُرَدُّ لِشَكْلِهِ؟!
أَبِنْ لِي - هَدَاكَ اللهُ! - مِنْهُ قَضِيَّةً ... عَلَى غَيْرِ هَذِي تَنْفِهَا عَنْ مَحَلِّهِ
وَدَعْ عَنْكَ مَا أَبْدَى كَفُورٌ وَذَمَّهُ ... رِجَالٌ وَإِنْ أَثْبَتَتْ صِحَّةَ نَقْلِهِ
خُذِ الْعِلْمَ حَتَّى مِنْ كَفُورٍ وَلَا تُقِمْ ... دَلِيلاً عَلَى شَخْصٍ بِمَذْهَبِ مِثْلِهِ
عَرَفْنَاهُمُ بِالْحَقِّ لَا الْعَكْسُ فَاسْتَبِنْ ... بِهِ لَا بِهِمْ؛ إِذْ هُمْ هُدَاةٌ لِأَجْلِهِ
لَئِنْ صَحَّ عَنْهُمْ مَا ذَكَرْتَ فَكَمْ هُمُ ... وَكَمْ عَالِمٍ بِالشَّرْعِ بَاحَ بِفَضْلِهِ
فَكُلٌّ عَنَى مَا يَنْبَغِي لِكَلَامِهِ ... فَهَذَا هُوَ التَّحْقِيقُ فَارْجِعْ لِعَدْلِهِ
وَإِلَّا فَرُمْ بُرْهَانَ تَضْلِيلِ بَعْضِهِمْ ... عَلَى مَنْهَجٍ يُنْجِيكَ مِنْ سَمِّ نَبْلِهِ

حاشية السجلماسي

ونصَّ عليه من أئمَّة الحنابلة ابن الجوزي، وسعد الدِّين الحارثي، وابن تيمية، وألَّف في ذمِّه ونقضِ قواعده مجلداً كبيراً سمَّاه: «نصيحة ذوي الإيمان في الرَّدِّ على مَنطق اليونان»، وقد اختصرتُه في نحو ثلث، وألَّفتُ في ذمِّ المنطق مجلداً سُقتُ فيه نصوص الأئمَّة.

وقولُ هذا الجاهل: «المنطق فرض عينٍ على كلِّ مسلمٍ» يقال له: إنَّ علم التَّفسير والحديث والفقه الَّتي هي أشرف العلوم ليست فرضَ عينٍ بالإجماع، وإنَّما هي فرضُ كفايةٍ، فكيف يَزيد المنطق عليها؟ فقائلُ هذا الكلام: إمَّا كافرٌ، أو مبتدعٌ، أو معتوهٌ لا يعقِلُ.

وقوله: «إنَّ توحيد الله متوقِّفٌ على معرفته» مِن أكذب الكذب، وأبلغِ الافتراء، ويلزمُ عليه تكفير غالب المسلمين المقطوع بإسلامهم، ولو قدِّر أنَّ المنطق في نفسه حقٌّ لا ضررَ فيه لم ينفع في التَّوحيد أصلاً، ولا يُظَنُّ أنَّه ينفعُ فيه إلَّا مَن هو جاهلٌ بالمنطق لا يعرفُهُ؛ لأنَّ المنطق إنَّما براهينُهُ على الكلِّيَّات، والكلِّيَّاتُ لا وجودَ لها في الخارج، ولا تدلُّ على جزئيٍّ أصلاً؛ كذا قرَّره المحقِّقون والعارفون بالمنطق، فهذا الكلام الَّذي قاله هذا القائل استَدللنا به على أنَّه لا يعرف المنطق ولا يُحسِنُهُ، فيلزمُ بمقتضى قوله أنَّه مشركٌ؛ لأنَّه قال: «التَّوحيدُ متوقِّفٌ على معرفته» وهو لم يَعرفه بعد. فإن قال: أردتُ بذلك أنَّ إيمان المقلِّد لا يصحُّ، وإنَّما يصحُّ إيمان المستدلِّ. قُلنا: لم يريدوا بالاستدلال ما يكون على قواعد المنطق، بل أرادوا مطلق

سعيد قدورة

قيل: ولأجل هذا صنَّف الشَّيخ المَغيلي في المنطق كتابه المسمَّى: «لُبُّ اللُّباب في ردِّ الفِكر إلى الصَّواب»، وله أيضاً أرجوزةٌ مختصرةٌ قريبةٌ من هذا «السُّلَّم»، ولعلَّنا نَنقل منها إن شاء الله عند الحاجة إليها.

● واحتجَّ بعض مَن قال بالمنع: بأنَّ المنطق يُشوِّش العقول ويفسدها، ويَعضد علوم الفلاسفة، وقد شنَّع العلماء على مَن عرَّبها وأَدخلها في علوم الإسلام، حتَّى حُكي أنَّ المأمون [ت:٢١٨هـ] لمَّا هادن النَّصارى طَلب من ملكهم أن يُرسل إليه كتب اليونان، وكانت عندهم مجموعةً في بيتٍ لا يظهر عليه أحد، فجمع خواصَّه وشاوَرهم على ذلك، فأشاروا عليه بِحفظها وعدم إرسالها، إلَّا واحداً من كُبرائهم قال: يا أمير جهِّزها وأَرسلها إليهم، فما دخلتْ هذه العلوم على دولةٍ شرعيَّةٍ إلَّا أفسدتها وأوقعتْ بين علمائها الشَّحناء.

ونقل الشَّيخ الأديب صلاح الدين الصَّفدي [ت:٧٦٤هـ] بِسنده عنِ العالم العلَّامة أحمد بن تيميَّة [ت:٧٢٨هـ] أنَّه كان يقول: ما أظنُّ الله يغفل عنِ المأمون، ولا بدَّ أن يُعاقبه بِما أدخلَ على هذه الأمَّة. أو كلاماً هذا معناه، ونَقله بعض المتأخِّرين في «شرح إيساغوجي».

وذكر الحافظ السُّيُوطيُّ [ت:٩١١هـ] في «شرح النقاية» له عن بعض الحنفية: أنَّ الغَزَالِيَّ [ت:٥٠٥هـ] رجع إلى تحريمه بعد ثنائه عليه في أوَّل «المستصفى»، وذكر أيضاً: أنَّ ابن رشدٍ [ت:٥٢٠هـ] من المالكيَّة أفتى بأنَّ المُشتغل به لا تُقبل روايتُه، والله أعلم[١]

* * *

حاشية السجلماسي

الاستدلال الَّذي طُبع في كلِّ أحدٍ حتَّى العجائز والأعراب والصِّبيان، ك: الاستدلال بالنُّجوم على أنَّ لها خالقاً، أو بالسَّماء والأنهار والثِّمار وغيرها، وهذا لا يحتاج إلى منطقٍ ولا غيره، والعوامُّ والأجلافُ كلُّهم مؤمنون بهذا الطَّريق.

فقوله: «إنَّ للمتعلِّم منه بكلِّ حرفٍ عشر حسناتٍ» فهذا لا يُعرَف إلَّا للقرآن؛ الَّذي هو كلام الله جلَّ جلاله، فإن أراد هذا الجاهل أن يُلحِقَ المنطق به، فقد ضلَّ ضلالاً بعيداً وخسر خُسراناً مبيناً، والعجبُ من حُكمِه على الله بالباطل، ومقاديرُ الثَّواب لا تُعلم إلَّا من الشَّارع.

وقوله: «مَن لا يعرف المنطق لا تصحُّ فَتواه» يلزمُ عليه أنَّ الصَّحابة والتَّابعين لا تصحُّ فتواهم، كالأئمَّة

(١) انظر: مناقشة كلام ابن تيمية والسيوطي (ص: ٧٥).

سعيد فودة

حاشية السجلماسي

الأربعة الَّذين قام الدِّين بهم، وانتصب عليهم شريعة الإسلام، لا تصحُّ فتواهم، ولا يخفى بطلانه. اهـ كلامه قاله أحمد، وفيه أبحاثٌ تكلَّم عليها العلَّامة اليوسي في «حاشية الكبرى» [انظر: «حواشي اليوسي على شرح العقيدة الكبرى» (١/ ٢٨٠)].

(أَنْواعُ العِلْمِ الحَادِثِ)

سعيد فدورة

(أَنْواعُ العِلْمِ الحَادِثِ)

ذكر في هذه التَّرجمة أقسامَ العلم الحادث، وأنَّه: إمَّا تصوُّرٌ وإمَّا تصديقٌ، وكلٌّ منهما: إمَّا ضروريٌّ وإمَّا نظريٌّ، فالأقسامُ أربعةٌ، وسيأتي تَمثيلها.

وقيَّد «العلم» بـ«الحادث»؛ لِيخرج «علم الله»، فلا يُقال فيه: «ضروريٌّ»، ولا: «نظريٌّ»، ولا: «إدراكيٌّ»؛ لِما يقتضي لفظ «إدراك» من تقدُّم الجهل بالشَّيء، كما لا يُقال فيه: «كسبيٌّ»؛ أي: يحصل عن دليلٍ أو نظرٍ، وكذا لا يُقال فيه: «تصوُّريٌّ».

قال ابن التلمساني [ت:٦٥٨هـ] في «شرح المَعالم»: لا يسوغ إطلاق التَّصوُّر على علم الله، فإنَّه يوهم انطباع صورة الشَّيء في النَّفس، وهو ممتنعٌ في حقِّ الله تعالى، وإنْ أُريد به معنًى صحيحٌ، فلا يجوز إطلاقُه مع إيهامه؛

حاشية السجلماسي

قوله: (وقيَّد «العِلم» بـ«الحادث» ... إلخ) فيه نظرٌ؛ إذ ذكر «الأنواع» أوَّلاً يُخرج «العلم القديم»، فذكر «الحادث» زيادةٌ في البيان، لا للاحتراز.

قوله: (فلا يُقال فيه: ضروريٌّ، ولا نظريٌّ) قاعدة: ذاته تعالى مخالفةٌ لذواتنا، وصفاتُهُ مخالفةٌ لِصفاتنا، وأسماؤُهُ عبارةٌ عن ذاته أو عن صفاته:

- فإن ورد ما يُوهم كـ: «المكر» و«المخادعة» نُزِّه عنِ الظَّاهر.
- وإن ورد ما لا يُوهم كـ: «القدير» قُبِل.
- وإن لم يَرد ما لا يوهم كـ: «المنَّان» و«صانع العالَم»، فقال الأشاعرة: لا يُطلق، والمعتزلة: يُطلق، والغزاليُّ: على أنَّه وصفٌ لا اسمٌ.

إذا علمتَ هذا، فعلمُهُ تعالى وجملةُ صفاته لا يُطلق عليه:

- **تصوُّرٌ؛ لأنَّه يُوهم التَّكلُّف؛ لأنَّ التَّفعُّل للتكلُّف، ويوهم الانطباع الخاصَّ في الأجرام.**
- **ولا تصديقٌ؛ لأنَّه يُوهم قابليَّة الكذب.**
- **ولا نظريٌّ؛ لاستلزامه سبقيَّة الجهل، وكذا الإدراك والاكتساب.**
- **ولا ضروريٌّ؛ لأنَّ الضَّروريَّ له معانٍ ثلاثة: «ما لا يحتاج إلى دليلٍ» وهذا لائقٌ به تعالى، و: «ما قارنه افتقار»، و: «ما قارنه ألمٌ ووجعٌ» وهذان محالان، فاستحال لذلك إطلاق الضَّروريِّ.**
- **ولا بَديهيٌّ؛ لأنَّها المفاجأة والمباغتة.**

سعيد فودة

لأنَّه لم يَرِد فيه توقيفٌ من الشَّرع. اهـ(١)

● وتعرَّض النَّاظم لِتقسيم العلم دون تعريفه؛ إشارةً لقول إمام الحرمَين [ت:٤٧٨هـ] والغَزَاليِّ [ت:٥٠٥هـ]: لا يعرَّفُ العِلم بالحقيقة لِعُسره، بل بالقسمة والمثال.

- **أمَّا القسمة**: فهو أن تميِّزه عمَّا يَلتبِس به من الاعتقادات، فتقول مثلاً: «الاعتقاد»: إمَّا جازمٌ أو غيرُ جازمٍ، و«الجازمُ»: إمَّا مطابقٌ أو غيرُ مطابقٍ، و«المطابقُ»: إمَّا ثابتٌ أو غيرُ ثابتٍ؛ فقد خرج عنِ القسمة: اعتقادٌ جازمٌ مطابقٌ ثابتٌ وهو «العِلم» بمعنى: «اليقين»، وقد تميَّز عنِ «الظَّنِّ» بالجزم، وعنِ «الجهل» بالمطابقة، وعنِ «التَّقليد المصيب الجازم» بالثَّابت الَّذي لا يَزول بالتَّشكيك.

- **وأمَّا المثال**: فكأن يُقال: العلمُ إدراك البصيرة المشابه لإدراك الباصرة، أو يُقال: هو كاعتقادنا أنَّ الوَاحِدَ نِصْفُ الِاثْنَيْنِ، كذا بيَّنه غيرُ واحدٍ كالجُرْجَانيِّ [ت:٨١٦هـ] في «شرح المواقف»(٢).

حاشية السجلماسي

قوله: (لأنَّه لم يرد فيه توقيفٌ منَ الشَّارع) أسماؤُهُ تعالى أربعةُ أقسامٍ:

الأوَّل: ما لا إيهامَ فيه، وورد به التَّوقيف؛ أيِ: النَّصُّ منَ الشَّارع كـ: «القدير» و«العالِم» و«المريد» ونحوها.

الثَّاني: ما فيه إيهامٌ، وورد به النَّصُّ؛ نحو: «الماكر» و«الخادع» في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤]، ﴿وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، و«الرَّحمن الرَّحيم»، ونحو ذلك.

الثَّالث: ما لا إيهام فيه، ولا نصَّ فيه، نحو: «صانع العالَم» و«المنَّان» على قولٍ فيهما، وفي قولٍ آخر: أنَّهما ممَّا ورد بهما النَّصُّ؛ لوروده بفعلهما في قوله تعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٨٨]، وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ [إبراهيم: ١١]، ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٧].

الرَّابع: ما فيه إيهامٌ، ولم يرد به نصٌّ؛ نحو: «الماشي» و«المتحرِّك» و«الآكل» و«الشَّارب» و«المتزوِّج» ونحوها، فهذا القسم أجمَعوا على أنَّه لا يجوز إطلاقه عليه تعالى؛ لإيهامه وعدم ورود النَّصِّ به، كما أجمعوا على إطلاق القسمين الأولين عليه تعالى لكن مع وجوب صرف الثَّاني منهما عن ظاهره، ويؤوَّل على معنًى صحيحٍ لائقٍ به تعالى، ويفوَّض معناه إلى الله، والأوَّل مذهب الخلف والثَّاني مذهب السَّلف، واختلفوا في القسم الثَّالث: فمنعه جمهور الأشاعرة، وأجازه بعضهم كالباقلَّاني ومَن تبعه، وإليه ذهب المُعتزلة.

(١) انظر: «شرح معالم أصول الدِّين للفخر الرازي» لابن التلمساني (ص: ٢٧٨).

(٢) انظر: «شرح المواقف» للسيد الجرجاني (١/ ٦٧).

سعيد قدورة

● وقيل: لا يُحَدُّ العِلم؛ لأنَّه ضروريٌّ، واختاره الإمام الرَّازِيُّ [ت: ٦٠٦هـ]، واحتجَّ بما يطول جَلبه.

حاشية السجلماسي

قوله: (واحتجَّ بما يَطُولُ جَلبه) وهو وجهان:

أحدهما: علم وجوده ضروريٌّ، فيكون جزأه، وهو العلم الضَّروريُّ.

وأجيب: بأنَّه من حيث الاتِّصاف لا من حيث التَّصوُّر الَّذي كلامنا فيه.

وثانيهما: أنَّ العِلم لو عُرِّف فإمَّا بنفسه وهو دورٌ، وإمَّا بغيره وهو أيضاً دورٌ؛ لأنَّ الغير يتوقَّف على العِلم من حيث إنَّه لا يُعلَم إلَّا به، وقد فُرض أنَّ العلم متوقِّفٌ عليه، وهو دورٌ.

وأجيب: بأنَّ الغير يتوقَّف على اتِّصاف العلم من جهة التَّصوُّر، فلا دور.

والحاصل أنَّ تصوُّر العلم يتوقَّف على تصوُّر الغير، وتصوُّر الغير يتوقَّف على وجود العلم، لا على تصوُّره، فلا دَور.

قوله: (واحتجَّ بما يَطُولُ جَلبه) وذلك أنَّه احتجَّ بوجهين:

أحدهما: أنَّ علم كلِّ واحدٍ بوجوده ضروريٌّ، وهذا علمٌ خاصٌّ، والعلمُ المطلق جزءٌ منه، والعلمُ بالجزء سابقٌ على العلم بالكلِّ، والسَّابقُ على الضَّروريِّ أَوْلى أن يكون ضروريًّا، فالعلمُ المطلق ضروريٌّ.

وأجيب: بأنَّ العلم له حصولٌ اتِّصافيٌّ وحصولٌ تصوريٌّ، وعلمُ كلِّ واحدٍ بوجوده ضروريٌّ من حيث حصوله اتِّصافاً، لا من حيث تصوُّره، ولا شكَّ أنَّ بين الحصول التَّصوريِّ والحصول الاتِّصافيِّ عموماً وخصوصاً من وجهٍ؛ يجتمعان في المؤمن العالِم بحقيقة الإيمان، فالإيمانُ حاصلٌ فيه اتِّصافيٌّ وتصوريٌّ، وينفردُ الاتِّصافيُّ بالمؤمن الجاهل بحقيقة الإيمان، فالإيمانُ حاصلٌ له لا متصوَّرٌ، وينفردُ التَّصوريُّ في الكافر العالِم بحقيقة الإيمان، فالإيمانُ متصوَّرٌ له وليس بحاصلٍ فيه اتِّصافاً، فإذا علمتَ هذا فلا يلزم من كون الحصول الاتِّصافي ضروريًّا أن يكون التَّصوريُّ ضروريًّا؛ ألا ترى أنَّ كلَّ واحدٍ يجزم بأنَّ فيه روحاً وهو يجهل حقيقتَها؟

وثانيهما: أنَّ غير العلم لا يُعلم إلَّا بالعلم، فلو عُلِم العلم بغيره لزم الدَّور.

وأجيب: بأنَّ غير العلم لا يُعلم إلَّا بالعلم الحاصل حصولاً اتِّصافيًّا لا تصوُّريًّا، والعلمُ من حيث التَّصوُّر يتوقَّف على غير العلم، فلا دور؛ لأنَّ الَّذي يتوقَّف على غير العلم هو التَّصوريُّ، والَّذي يتوقَّف عليه العلم هو الاتِّصافيُّ. انظر «المواقف» (١/ ٦١).

سعيد فدورة

● **والمختارُ** قول القاضي أبي بكر البَاقِلّاني [ت:٤٠٣هـ] أنَّ العلم: «معرفةُ المَعلوم».

فيَخرج: «علم الله»؛ إذ لا يسمَّى: معرفةً، وقال: «معرفة المعلوم» بدل قول غيره: «معرفة الشَّيء»؛ ليدخل فيه الموجود والمعدوم ولو كان مستحيلاً، ك: عِلمنا باستحالة اجتماع الضِّدَّين والنَّقيضين، والمعدوم ليس بشيءٍ على الأصحِّ وهو معلومٌ.

حاشية السجلماسي

قوله: (والمختارُ قول القاضي أبي بكر الباقلّاني) اعلم أنَّهم عرَّفوا العلم بتعاريف عديدة:

الأوَّل لبعض المعتزلة: أنَّه اعتقاد الشَّيء على ما هو به. ورُدَّ بأنَّ الاعتقاد يشمل غير الجازم من ظنٍّ وشكٍّ ووهمٍ، وليست بعلمٍ، ويشمل التَّقليد وليس بعلمٍ، وبأنَّ ذكر الشَّيء يُوجب خروج المستحيل، فإنَّه ليس بشيءٍ عندهم.

الثَّاني للقاضي: معرفة المعلوم على ما هو به. ورُدَّ بخروج علم الله؛ إذ لا يقال فيه: معرفة، وبأنَّ ذكر «المعلوم» فيه دورٌ، وبأنَّ قوله: «على ما هو به» تطويلٌ؛ إذِ المعرفة لا تكون إلَّا كذلك، وإلَّا فهي جهلٌ.

الثَّالث للشيخ الأشعري: هو الَّذي يُوجب لمَن قام به كونه عالماً. ورُدَّ بأنَّ فيه دوراً، وبأنَّه تعريفٌ بالحكم.

الرَّابع له: إدراك المعلوم على ما هو به. ورُدَّ بأنَّ فيه دوراً ومجازاً؛ إذِ الإدراك مجازٌ عنِ العلم، وتطويلاً في قوله: «على ما هو به».

الخامس لابن فورك: صفةٌ تصحِّح لمَن قامت به إتقان الفعل. ورُدَّ بدخول المصحِّحات للفعل، وبخروج عِلمنا؛ إذ لا إتقان عندنا.

السَّادس للإمام الرَّازيِّ: اعتقادٌ جازمٌ مطابقٌ لموجب. ورُدَّ بأنَّه يخرج عنه التَّصوُّرات بأسرها.

السَّابع للفلاسفة: حصولُ صورة الشَّيء في العقل. ورُدَّ بأنَّه مبنيٌّ على الوجود الذِّهنيِّ، وبأنَّ المعلوم معلومٌ ولا ضرورةَ له.

الثَّامن لابن الحاجب ـ وهو أصحُّها ـ: صفةٌ تُوجِب تمييزاً بين المعاني لا يحتمل النَّقيض. واعترض عليه بخمس اعتراضاتٍ ضاق المحلُّ عن بَسطها.

قوله: (فيخرج علم الله؛ إذ لا يُسمَّى: معرفةً ... إلخ) ذكره غيره على أنَّه اعتراضٌ، وظاهره أنَّه ليس باعتراضٍ، وليس كذلك، بل هو اعتراضٌ.

سعيد قدورة

● قيل[1]: ولا يضرُّ الاشتقاق حتَّى يلزم الدَّور لِوجهين:

أحدهما: أنَّ توقُّف العِلم على المعلوم من جهة التَّصوُّر، وتوقُّف المعلوم على العِلم من جهة الاشتقاق، فانفكَّت الجهة.

حاشية السجلماسي

قوله: (إنَّ توقُّف العِلم على المعلوم ... إلخ) لا نُسلِّم انفكاك الجهة؛ لأنَّ توقُّف العلم على المعلوم من حيث التَّصوُّر، ولا خفاء في ذلك، وتوقُّف المعلوم على العلم من جهة الاشتقاق، وتوقُّف الاشتقاق معيٌّ، فلا انفكاك أيضاً. وكذا قوله: «الدَّور هنا معيٌّ لا سبقيٌّ»، والمستحيلُ إنَّما هو الثَّاني، جعله هذا من المعيّ غيرُ مسلَّمٍ؛ لأنَّ معرفة المعرِّف ـ بالكسر ـ سابقةٌ على معرفة المعرَّف ـ بالفتح ـ، فلا انفكاك.

قوله: (أحدهما: أنَّ توقُّف العلم على المعلوم من جهة التَّصوُّر ... إلخ) فيه نظرٌ؛ أمَّا الأوَّل فلأنَّ التَّوقُّف ليس من جهة الاشتقاق خاصَّة، بل هو أيضاً من جهة التَّصوُّر، كما إذا قيل لك: ما المعلوم؟ فتقول: هو الَّذي انكشف بالعلم، فانظر العلم كيف أُخِذ في تعريف المعلوم أيضاً.

وأمَّا الثَّاني فلأنَّ الدَّور المعيَّ خاصٌّ بالموجود، كالَّذي بين الجوهر والعَرَض، وبين الشَّاخص والظِّلِّ وغيرهما، والسَّبقيَّ هو الرَّاجعُ إلى التَّعاريف، فهو سبقيٌّ؛ لأنَّ العلم متأخِّرٌ سابقٌ، والمعلوم سابقٌ متأخِّرٌ، فالإشكال باقٍ.

والجواب الصَّحيح ويَجري في جميع المشتقَّات إذا أخذت في تعاريف مصادرها: أن يُراد بالمشتقِّ ذاته لا بقيد وَصفه العنوانيّ، فيراد هنا بالمعلوم ذاته مجرَّدة عن وصف العلم؛ إذ ذاك هو الَّذي يجب في الصَّحيح، حيث يقال: معرفة المعلوم، فإنَّه لا يُراد بالمعلوم ما سبق علمه على المعرفة، أو ما عُلم، فإنَّه يلزم عليه تحصيل الحاصل وهو باطلٌ، ويلزمُ عليه أنَّ العلم حينئذٍ لا يصدق إلَّا على العلم الكائنِ بالمعرفة، لا على العلم الَّذي قبلها وهو باطلٌ؛ إذ لا علم قبلها أصلاً، فالمرادُ حينئذٍ بـ«المعلوم» ذاته لا بقيد وصفه العنوانيّ، ومثاله إذا قُلنا: «كُلُّ نَائِمٍ مُسْتَيقِظٌ» فإمَّا أن نريد بـ«النَّائم» لا بقيد وصفه بالنَّوم، وإلَّا ما صحَّ قولنا في المحمول: إنَّه مستيقظٌ، فكذلك هنا المعلوم، فالمراد به ذاته لا بقيد وصفه بالعلم، وإلَّا ما صحَّ قولنا: معرفة المعلوم، والله أعلم.

قوله: (فانفكَّت الجهة) أورد عليه: أنَّ المعلوم يتوقَّف على العلم أيضاً من جهة التَّصوُّر؛ إذ المعلوم هو الَّذي قام به العلم، أو تعلَّق به العلم.

---

(١) هذا جواب سؤال مقدَّر؛ تقديره: إنَّ تعريف العلم بأنَّه «معرفة المعلوم» فيه دورٌ؛ إذ المعلوم مشتقٌّ من العلم، فلا يُعرَف إلَّا بعد معرفته.

سعيد فدورة

والثَّاني: أنَّ هذا الدَّور معيٌّ لا سبقيٌّ، والمستحيلُ إنَّما هو الدَّور السَّبقيُّ دون المعيِّ، فالسَّبقيُّ ك: توقُّف المسبَّب على السَّبب، والمعلول على العِلَّة، وهذا هو المحال لِدوره، ك: تقدُّم معرفة المعرَّف ـ بالفتح ـ على معرفة المعرِّف ـ بالكسر ـ؛ لأنَّ معرفة المعرَّف سببٌ في معرفة المعرِّف. والثَّاني ك: توقُّف وجود الجوهر على وجود العَرَض وبالعكس؛ للتَّلازم الَّذي بينهما، وهذا لا محال فيه، بل هو واجبٌ، وهو المراد.

حاشية السجلماسي

وأجيب: بأنَّ هذا التَّعريف لا يقال إلَّا لِمَن عرف المعلوم؛ قاله القرَّافي والزَّركشي.

فاعترض: بأنَّ الحدَّ يجب كونه مستقيماً في نفسه، ولا ينبغي أن تتوقَّف صحته على المخاطَب به.

فأجيب: بأنَّ المراد بـ«المعلوم» ما من شأنه أن يُعلَم، وهذا لا يتوقَّف على العلم. فاعتُرِض بالمنع.

والحقُّ في الجواب هو أنَّ المراد بـ«المعلوم» ذاته لا بقيد وصفه العنوانيِّ الَّذي هو العلم، وذلك أنَّ قولنا: «معرفة المعلوم» لا نعني به معرفة الشَّيء الَّذي سبق علمه، فيكون العلم هو معرفته ثانياً، بل نعني به معرفة الشَّيء الَّذي عُلِم الآن، فالمرادُ بـ«المعلوم» ذاته، وهي لا تتوقَّف على العلم، فاندفع الدَّور. وبه يُجاب عنِ الدَّور الوارد على التَّعاريف الَّتي في تعريف الحال والإعراب ونحوهما، والله أعلم.

قوله: (ك: توقُّف المسبَّب على السَّبب ... إلخ) هذا سهوٌ أو تصحيفٌ؛ إذِ الدَّور إنَّما هو توقُّف السَّبب على المسبَّب والعِلَّة على المعلول، أمَّا إذا توقَّف المسبَّب على سببه والمعلولُ على علَّته، فذلك واجبٌ، ويدلُّ على السَّهو قوله: «مستحيل... إلخ»، فهذا إنَّما يأتي في توقُّف العلَّة والسَّبب لا العكس، والله أعلم.

● (١٩) إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّراً عُلِمْ وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَصْدِيقٍ وُسِمْ
(٢٠) وَقَدِّمِ الأَوَّلَ عِنْدَ الوَضْعِ لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ

(١٩ - ٢٠) - وَصَفَ العلم بـ«الحَادِث» إخراجاً للعلم القديم؛ إذ لا يُوصَف بضرورةٍ ولا نظرٍ.

● والإدراك: «وُصُول النَّفس للمعنى بِتمامه من نسبةٍ أو غيرها»، وهو قسمان: إدراك مفردٍ، وإدراك نسبةٍ.

١ - فالأوَّل يُسمَّى: تصوُّراً، وهو: «حُصُول صورة الشَّيء في الذِّهن» كـ: إدراكنا معنى «العَالَم» أوِ «الحُدُوث».

٢ - والثَّاني يُسمَّى: تصديقاً، وفيه خلاف:

- فمَذهب الإمام: أنَّ التَّصديق إدراك الماهيَّة مع الحُكم عليها بالنَّفي أوِ الإثبات.

- ومذهب الحكماء: أنَّه مجرَّد إدراك النِّسبة خاصَّةً، والتَّصوُّرات الثَّلاثة عندهم شروطٌ.

وهذا معنى قولهم: «التَّصديق بسيطٌ على مذهب الحكماء، ومركَّبٌ على مذهب الإمام»، فمذهبُ الحكماء أنَّ التَّصديق من قولك: «العَالَمُ حَادِثٌ» مجرَّد إدراك نِسبة «الحدوث» إلى «العالَم»، ومذهبُ الإمام أنَّه المجموع من: إدراك وقوع النِّسبة، وتصوُّر: «العالَم»، و«الحُدوث»، و«النِّسبة».

● ثمَّ التَّصديق: جازمٌ وغيرُ جازمٍ:

١ - فالأوَّل: إنْ لم يقبل التَّغيُّر فـ«عِلْمٌ»، كـ: الحكم بأنَّ الجبل حجرٌ، والإنسان يتحرَّك.
وإنْ قَبِل فـ«اعْتِقَادٌ»: إمَّا «صحيحٌ» إنْ طَابَق، كـ: توحيد المقلِّدين من المسلمين. وإمَّا «فاسدٌ» إنْ لم يُطابق، كـ: اعتقاد المُعْتَزِلَة بمَنع الرُّؤية، والفلاسفة قِدم العالَم.

٢ - وغيرُ الجازم: ما قارنه احتمالٌ: إمَّا «ظنٌّ» إنْ ترجَّح على مُقابله. أو «وهمٌ» وهو مقابله. أو «شكٌّ» إنْ تساويَا.

● تنبيه: قال إمام الحرمين [ت:٤٧٨هـ]: لا يُعرَّف العلم بالحقيقة؛ لتعذُّره، بل بالقسمة والمثال. وقال الرَّازِيُّ [ت:٦٠٦هـ]: هو ضروريٌّ يَستحيل أنْ يكون غيره كاشفاً له، واختِير أنَّه: معرفة المعلوم، فيَشمل الموجود والمعدوم، وقيل: ولا يضرُّ الاشتقاق هنا حتَّى يلزم الدَّور. اهـ

سعيد قدورة

قوله: (إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّراً عُلِمْ، وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَصْدِيقٍ وُسِمْ) المرادُ بـ«إِدْرَاك المُفْرَد» - هنا -

حاشية السجلماسي

سعيد فودة

هو: حصولُ صورةُ المُدَرك في الذِّهن مجرَّداً عنِ الحكم عليه بنفيٍ أو إثباتٍ؛ سواءٌ كان لا نِسبةَ فيه أصلاً كـ: «الإنسان»، أو فيه نسبةٌ تقييديَّةٌ كـ: «الحَيَوَان النَّاطِق»، أو إنشائيَّةٌ نحو: «اضْرِبْ»، أو نسبةٌ خبريَّةٌ لـم يُحكم بأحد طرفيها كما لو شككت في «زَيْدٌ قَائِمٌ»، فإنَّ هذه علومٌ خاليةٌ من الحُكم؛ كذا في «شرح المواقف»(١).

● ويُقابل هذا «المفرد»: المركَّب المجموع من إدراك الصُّورة مع الحكم عليها، وإليه الإشارة بقوله: «وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَصْدِيقٍ وُسِمْ»، فـ«دَرْك»: اسم مصدرٍ بمعنى: إدراك، وفي الحديث: «أَعُوذُ بِاللهِ مِنْ دَرْكِ الشَّقَاءِ وَسُوءِ القَضَاءِ»(٢)

والمتبادرُ من عبارة النَّاظم: أنَّ التَّصديق هو إدراك النِّسبة المقارنة للحكم، والحكمُ هو إيقاعُ النِّسبة أوِ انتزاعها، وهو الَّذي تقتضيه عبارة المتأخِّرين، لا أنَّ التَّصديق هو الحكمُ فقط كما هو مذهب الحكماء، ولا المجموع المركَّب منه ومن تصوُّرات النِّسبة وطرفَيها كما هو عند الإمام الرَّازي [ت:٦٠٦هـ]، وبنحو هذا قرَّر الجُرْجَانِيُّ [ت:٨١٦هـ] كلامَ العَضُد [ت:٧٥٦هـ](٣).

حاشية السجلماسي

قوله: (والحكمُ هو إيقاع النِّسبة أوِ انتزاعها) اختلف في الحكم هل هو فعلٌ أوِ انفعالٌ؟

واستدلَّ الأوَّل بأمرين: [الأوَّل:] قولهم: «إنَّ الحكم هو الإيقاع والانتزاع، أوِ الإيجاب والسَّلب»، فهذه العبارة تقتضي أنَّه فعل، الثَّاني: قولهم: «العلم تابعٌ للوقوع واللَّا وقوع، فإنَّ تبعيَّة العلم تأثُّر، ومتبوعيَّة الحكم تأثير، فهو على هذا فعلٌ من الأفعال؛ لأنَّ الوقوع واللَّا وقوع هو الحكم، فالعلمُ متأثِّرٌ والحكم مؤثِّر.

وأجيب عنِ الأوَّل: بأنَّ تلك العبارات لا يوقف عند ظاهرها، ولا يتمُّ الاستدلال إلَّا لو لم تعارضها الأدلَّة الآتية، أمَّا حيث عارضتها فلا؛ لأنَّ المعاني لا تُؤخذ من الألفاظ، بلِ الواجب أن يشخص المعنى في الذِّهن أوَّلاً، ثمَّ يُشار إليه بالألفاظ، ولذا يقول الغزالي في كتاب «المستصفى» (١/٣٦): من طلب المعاني من الألفاظ، يكون كمَن استدبر المغرب وهو يطلبُهُ.

وعنِ الثَّاني: بأنَّا لا نُسلِّم أنَّ الوقوع أوِ اللا وقوع هو الحكم، بل هو ما في الخارج؛ أي: العلم تابعٌ

(١) انظر: «شرح المواقف» للسيد الجرجاني (١/٨٧).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٣٤٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) انظر: «شرح المواقف» للسيد الجرجاني (١/٨٧).

سعيد قدورة

وهذا الاختلاف إنَّما هو في مجرَّد الاصطلاح؛ نبَّه عليه ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ] في «شرح مختصر ابن الحاجب الأصولي»، وكذا تسميةُ الحكم تصديقاً هو أيضاً محضُ اصطلاحٍ من أهل المنطق؛ لأنَّ التَّصديق مصدر: «صَدَّقَهُ» إذا نسَبه للصِّدق أو سمَّاه صادقاً.

قال ابن هارون: فإن قلتَ: لِمَ سميت القضيَّة: «تصديقاً» مع احتمالها للصِّدق والكذب؟ قلتُ: تسميتها به تسميةٌ لها بأشرف احتماليها: الصِّدق والكذب، أو لأنَّ الغالب الصِّدق، فحُملت القضيَّة عليه. اهـ

حاشية السجلماسي

لما في الخارج، سلَّمناه لكن مقولة الفعل والانفعال قد تتَّحدان في الخارج، وتختلفان اعتباراً، فالحكمُ باعتبار تبعيَّة العلم له مَقولة فعل، وباعتبار تبعيَّته لما في الخارج مقولة انفعال، ونحن نتكلَّم فيه بحسب الاعتبار الثَّاني.

واستدلَّ الثَّاني بأمرين: الأوَّل أنَّ الشَّاكَّ بالنِّسبة عالمٌ بها، وإلَّا ما شكَّ فيها، فإذا زال شكُّه حَصل له علمٌ آخر بها مغايرٌ للأوَّل؛ لأنَّ هذا يحتمل الصِّدق والكذب، والأوَّل لا يحتملهما، وتنافي اللَّوازم يقضي بتنافي الملزومات، وليس إلَّا الحكم، فلو كان الحكم فعلاً من الأفعال لم يحصل له علمٌ آخر بها، كيف وهو حاصلٌ بمراجعة الوجدان. والثَّاني: أنَّه لو كان فعلاً اختياريًّا لكان للشَّخص أن يقبله أوَّلاً، وذلك لا يتأتَّى في الحكم، فدلَّ على أنَّه علمٌ؛ لأنَّ العلم هو الَّذي لا يمكن دَفعه.

(٢٠) وَقَــدِّمِ الأَوَّلَ عِــنْــدَ الــوَضْــعِ لِأَنَّـــهُ مُــقَــدَّمٌ بِــالــطَّــبْــعِ

● قوله: (وَقَدِّمِ الأَوَّلَ . . . البيت) هذا من التَّرتيب العقليِّ؛ يعني: أنَّه يجب تقديم التَّصوُّر على التَّصديق وضعاً، كما أنَّه مُقَدَّمٌ عليه طبعاً؛ لأنَّ كلَّ تصديقٍ لا بدَّ معه من تصوُّرٍ؛ إذِ الحكمُ على الشَّيء فرعٌ عن تصوُّره.

فإن قلتَ: ما ذَكرت من منع تقديم التَّصديق على التَّصوُّر قد نقله ابْنُ الحَاجِبِ [ت:٦٤٦هـ] في تأليفه الفرعيِّ، والشَّيخ ابْن أبي زيدٍ [ت:٣٨٦هـ]، وغيرهما.

قلتُ: أجابوا عن ذلك بأجوبةٍ؛ منها: أنَّ المطلوب إنَّما هو مُطلق الشُّعور، لا تحصيل كلِّ الماهيَّة، وذلك يحصل بالحكم، ومنها: أنَّ المطلوب إنَّما هو التَّصوُّر الذِّهنيُّ، وقد حصل، وبالله التَّوفيق.

سعيد قدورة

وقوله: (وَقَدِّمِ الأَوَّلَ عِنْدَ الوَضْعِ؛ لأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ) المراد بـ«التَّقدُّم عند الوضع»: هو باعتبار الذِّكر والكتابة والتَّعلُّم والتَّعليم؛ قاله الشَّيخ السَّنُوسيُّ [ت:٨٩٥هـ] في «شرح منطق ابن عرفة»[1].

● والمرادُ بـ«التَّقدُّم»: الطَّبيعي، وهو أن يكون المتقدِّم يَحتاج إليه المتأخِّر، والتَّصوُّر كذلك بالنِّسبة إلى التَّصديق؛ لأنَّ كلَّ تصديقٍ لا بدَّ فيه من ثلاث تصوُّراتٍ: تصوُّر المحكوم عليه، وتصوُّر المحكوم به، وتصوُّر الحكم؛ إذ لا يصحُّ الحكم ممَّن جَهل أحد هذه التَّصوُّرات الثَّلاث؛ وهل هذه الثَّلاثة أجزاءٌ للتَّصديق وهو مذهب الإمام، أو شروطٌ له وهو مذهب الأقدمين، ويحتاجُ على مذهب الإمام إلى جزءٍ رابعٍ يُضَمُّ إلى الثَّلاثة وهو: إيقاع الحكم المتصوَّر، وحينئذٍ توجد حقيقة التَّصديق، وهذا الأمر الرَّابع هو التَّصديق عند الأقدمين، والتَّصوُّرات الثَّلاثة شروطٌ له خارجةٌ عن ماهيَّته، فظَهر بهذا أن احتياج التَّصديق للتَّصوُّرات الثَّلاثة متَّفقٌ عليه بين الإمام والأقدمين، لكن هل يحتاج إليها احتياج الكلِّ إلى أجزائه؟ أم احتياجَ المشروط إلى شروطه؟ اختلفا فيه على ما عرفتَ؛ قاله السَّنُوسيُّ [ت:٨٩٥هـ][2].

لكن ليس معنى «تصوُّر المحكوم عليه»: أنَّه لا بدَّ أن يكون بكُنْه الحقيقة حتَّى لو لم يتصوَّر

حاشية السجلماسي

---

(١) انظر: «شرح السنوسي لمنطق ابن عرفة» مخطوط لوحة (١٥).

(٢) انظر: «شرح السنوسي لمنطق ابن عرفة» مخطوط لوحة (١٥).

● (٢١) وَالنَّظَرِيْ مَا احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ   وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّرُورِيُّ الجَلِي

(٢١) - يعني: أنَّ العلم الحادث قسمان: ضَروريٌّ، ونظريٌّ.

١ - فالضَّروريُّ: ما يُدرك بديهةً بلا تأمُّلٍ؛ كالعلم بأنَّ الوَاحِدَ نِصْفُ الِاثْنَينِ، وَالنَّارَ مُحرِقَةٌ.

٢ - والنَّظريُّ: ما يحصل بالنَّظر والاستدلال؛ كالعلم بأنَّ الوَاحِدَ عُشْرُ عُشْرِ المِئَةِ، وَبِأنَّ العَالَمَ حَادِثٌ.

● تنبيه: في العلوم مذاهبُ: ثالثها: أنَّ بعضها ضروريٌّ وبعضها كسبيٌّ، وفَصَّل في «المطالع» بين التَّصوُّر فجعله ضروريًّا، وبين التَّصديق فجوَّز فيه الأمرين.

والنَّظر: «ترتيب أمورٍ معلومةٍ على وجهٍ يؤدِّي إلى استِعلام ما ليس بمعلومٍ».

● و«الياء» في قوله: «وَالنَّظَرِي» للنِّسبة، وسُكِّنت للضَّرورة.

سعيد قدورة

حقيقة الشَّيء لمنع الحكم عليه، بلِ المراد أن يتصوَّره بوجهٍ مَّا: إمَّا بكُنْه حقيقته، أو بأمرٍ صادقٍ عليه، فإنَّا نحكم على أشياءَ لا نَعرف حقائقها، كالحُكم على واجب الوجود بالقدرة والعلم والحياة، وكالحُكم على الملائكة بأنَّهم معصومون وأنَّهم عبادٌ مُكرمون، لا يَعصون الله ما أمرهم ويَفعلون ما يُؤمرون، وأنَّ الشَّيطان يَرانا هو وقبيلُه من حيث لا نراه، وكالحُكم على شبحٍ نراه من بعيدٍ بأنَّه شاغلٌ لحيِّزه، فلو كان الحكم مستدعياً تصوُّر المحكوم عليه بكُنْه الحقيقة، لم يصحَّ منَّا أمثال هذه الأحكام؛ كذا قرَّره غيرُ واحدٍ من الحُذَّاق، وبهذا يُجابُ عن ابن الحاجب [ت: ٦٤٦هـ] وغيره ممَّن قدَّمَ الحكم على التَّصوُّر.

قوله: (وَالنَّظَرِيْ مَا احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ، وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّرُورِيُّ الجَلِي) لمَّا قسَّم العِلم الحادث إلى: تصوُّرٍ وإلى تصديقٍ؛ قسَّمه الآن إلى: ضروريٌّ وإلى نظريٌّ، فالتَّقسيمُ الأوَّل في العِلم هو بحسَب متعلَّقه، وتقسيمه هنا هو بحسب طريقه المُوصل إليه، وباعتبارهما معاً تكون أقسام العلم أربعةً: علمٌ تصوُّريٌّ ضروريٌّ، وعلمٌ تصوُّريٌّ نظريٌّ، وعلمٌ تصديقيٌّ ضروريٌّ، وعلمٌ تصديقيٌّ نظريٌّ.

حاشية السجلماسي

قوله: (فالتَّقسيم الأوَّل في العلم هو بحسب متعلَّقه ... إلخ) اعلم أنَّ طريق العلم الموصلة إليه هو المدرك، وذلك المدرك هو متعلَّق العلم، فإن كان في ذلك المدرك حكمٌ فهو التَّصديق، وإن لم يكن فيه حكمٌ فهو التَّصوُّر، والطَّريقُ الموصلة إليه إمَّا ضروريَّةٌ أو نظريَّةٌ، وذلك كما إذا أردتَ شيئاً؛ فإمَّا أن تفهمه بلا تدبُّر ولا تخمين، فهذا يسمَّى: «ضروريًّا»، وإمَّا أن لا تفهمه إلَّا بعد تدبُّرٍ وتخمينٍ، فهذا يسمَّى: «نظريًّا»، وهذا معنى قوله: «قسَّم العلم الحادث إلى تصوُّرٍ وتصديقٍ، ثمَّ قسَّمه إلى ضروريٌّ ونظريٌّ».

سعيد فدورة

فالأوَّل ك: إدراك حقيقة «الوجود» و«الشَّيء».

والثَّاني ك: إدراك حقيقةِ «الإنسان».

والثَّالث وهو التَّصديق الضَّروريُّ ك: «كَونِ الوَاحِد نِصْفَ الِاثْنَيْنِ»، و: «أَنَّ النَّفِيَ وَالإِثْبَاتَ لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ»، وك: «الحُكْمِ بِأَنَّكَ مَوجُودٌ».

والرَّابع وهو التَّصديق النَّظريُّ ك: «حُكْمِكَ بِأَنَّكَ مَبْعُوثٌ»، وكقولنا: «العَالَمُ حَادِثٌ»؛ فإنَّه يتوقَّف على ثبوت التَّغيُّر له.

● **تنبيهٌ**: درج النَّاظم في تقسيم العُلوم الحادثة إلى: ضروريٌّ وإلى نظريٌّ على مذهب المحقِّقين، وهو الأصحُّ، وفيها مذاهب أخرى ضعيفةٌ:

١ - **أحدها**: أنَّها كلَّها ضروريَّةٌ يمتنع توقُّفها على نظرِ العبد؛ لعدم حصول شيءٍ منها بقُدرتنا؛ إذ لا تأثير لها عندنا، بل يَخلق الله العلم فِينا عقب النَّظر.

٢ - **ثانيها**: أنَّ جميعها نظريٌّ؛ إذِ الضَّروريُّ يمتنع خلوُّ النَّفس منه، وما مِن علمٍ إلَّا والنَّفس خاليةٌ منه في مبدأ الفِطرة، ثمَّ يحصل لها علومٌ بالتَّدريج بحسَب ما يتَّفق من الشُّروط؛ ك: الإحساس والتَّجربة والتَّواتر، فيكون الجميع نظريًّا.

٣ - **ثالثها**: قول القطب الرَّازيّ [ت:٧٦٦هـ] في «المطالع»[1]: إنَّ التَّصوُّر ضروريٌّ، وإنَّ التَّصديق يجوز فيه الأمران؛ لأنَّ المطلوب التَّصوُّريَّ: إمَّا مشعورٌ به مطلقاً من جميع الوُجوه،

حاشية السجلماسي

قوله: (لعدم حصول شيءٍ منها ... إلخ) جوابه: إن أراد ولو كسبيًّا فباطلٌ؛ إذ هذا مذهبٌ جبريٌّ، وإن أراد اختراعاً فمسلَّمٌ ولا يفيد؛ إذِ الكسب الَّذي يتوقَّف عليه النَّظريُّ يوجب كونه نظريًّا ويدفع كونه ضروريًّا؛ إذِ الضَّروريُّ هو الَّذي لا يتوقَّف على شيءٍ أصلاً، والنَّظريُّ بخلافه، فإذا وجدنا علماً توقَّف على طريقٍ، وتلك الطَّريقُ مِن كسبنا، قطعنا بكونه نظريًّا لا ضروريًّا. اهـ ففي قوله: «إذِ الضَّروريُّ لا يتوقَّف على شيءٍ» نظرٌ؛ إذِ الضَّروريُّ قد يتوقَّف على حدسٍ وتجربةٍ؛ اللَّهمَّ إلَّا أن يفسَّر «شيء» بـ: «نظر» مع ما فيه من التَّفسير بأعمَّ الممنوعِ التَّفسير به بأصل.

قوله: (إذِ الضَّروريُّ يمتنع خلوّ النَّفس منه ... إلخ) هذا غلطٌ؛ إذِ الضَّروريُّ لا نُسلِّم أنَّه كذلك، بلِ الضَّروريُّ هو الَّذي لا يتوقَّف على دليلٍ وإن كانت النَّفس خاليةً منه في مبدأ الفِطرة.

قوله: (إمَّا مشعورٌ به مطلقاً) وجوابه: أنَّ القسمة فيه ليست بحاصرةٍ؛ إذ بقي قسمٌ ثالثٌ، وهو المشعور

(١) انظر: «شرح المطالع» للقطب الرازي (١/ ٤٠).

(٢٢) وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وُصِلْ يُدْعَى بِقَوْلٍ شَارِحٍ فَلْتَبْتَهِلْ
(٢٣) وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوُصِّلَا بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ الْعُقَلَا

(٢٢ - ٢٣) - اعلم ـ رحمك الله ـ أنَّ:

- المُوصلَ إلى التَّصوُّرات يُدعى بـ«القول الشَّارح»، كـ: الحدِّ والرَّسم والمثال، وسيأتي بَيانه في فصل المعرِّفات إن شاء الله تعالى.

- والمُوصلَ إلى التَّصديقات يُسمَّى: «حُجَّةً»، كـ: القياس والاستقراء والتَّمثيل، وسيأتي أيضاً في محلِّه إن شاء الله تعالى.

● و«مَا» في البيتَين: موصولةٌ، عائدُها الضَّمير المجرور بالباء، و«بِهِ» في البيت الأوَّل يتعلَّق بـ«وُصِل»، وفي الثَّاني بـ«تُوُصِّلَا»، وهو بضمِّ التَّاء والواو وكسر الصَّاد مبنيٌّ للمفعول.

❊ ❊ ❊

سعيد قدورة

فلا يُطلب حصوله؛ لأنَّ تحصيل الحاصل محالٌ، أو لا يكون مشعوراً به، فلا يُمكن توجُّه النَّفس لطلبه؛ إذ لا تتوجَّه النَّفس لِمغفولٍ عنه، وأجوبةُ هذه الأقوال تُنظر في المطوَّلات.

قوله: (وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وُصِلْ . . . إلخ البيتَين) لـمَّا كان غرض المنطقيِّ استحصالَ المجهولات من تصوُّرٍ أو تصديقٍ، انحصر نظره فيما يُوصل إليهما.

- فسمَّوا الموصل إلى التَّصوُّر: «قولاً شارحاً»؛ لأنَّه في الأغلب مركَّبٌ يَشرح ماهيَّة الأشياء ويوضِّحها.

- وسمَّوا المُوصل إلى التَّصديق: «حجَّةً»؛ لأنَّ مَن تمسَّك به مُستدلًّا على مطلوبه غلب خصمَه؛ من: «حَجَّ يَحُجُّ» إذا غَلَبَ، وسيأتي الكلام على المُوصل إلى كلٍّ من التَّصوُّر والتَّصديق.

❊ ❊ ❊

حاشية السجلماسي

به من وجهٍ دون وجهٍ؛ أي: مشعورٌ به إجمالاً مجهولٌ تفصيلاً، وليس مغفولاً عنه مطلقاً حتَّى يمتنع توجُّه النَّفس إليه، وليس معلوماً له من كلِّ وجهٍ حتَّى يلزم من توجهها إليه تحصيل الحاصل.

قوله: (وأجوبةُ هذه الأقوال تُنظر في المطوَّلات) أمَّا الأوَّل فيُجاب عنه بأنَّه ليس المراد بـ«النَّظري»: ما يخترع بالقدرة الحادثة حتَّى يقال: «لا نظري» حيث لا اختراع، بلِ المراد ما يُكتَسَب بها، ولا نزاع في ثبوت الكسب للقدرة الحادثة في بعض العلوم ونفيه في بعضها، فإذا توجَّهت النَّفس إلى معلومٍ وأرادت استحصاله

سعيد فودة

حاشية السجلماسي

فتعاصى عليها، واحتاجت إلى موصلٍ يوصلها إليه، فتحيَّلت بأن تحرَّكت من المطالب إلى المبادئ، ومن المبادئ إلى المطالب، فهذا كسبٌ لها ثابتٌ في حصول هذا العلم، فيقال: «نظريٌّ» وإن لم تحتج إلى موصل، بل بنفس ما توجَّهت إليه حصل لها فجأة، فهذا علمٌ ليس لها فيه كسبٌ فيقال فيه: «ضروريٌّ»، فإن سلَّم صاحب هذا القول هذه التَّفرقة انتهضت الحجَّة عليه، وإلَّا فهو جبريٌّ.

وأمَّا الثَّاني فجوابه أن يقال: ليس المراد بـ«الضَّروري»: ما لا يغيب عنِ النَّفس، بحيث لا تخلو عنه أصلاً في وقتٍ من الأوقات حتَّى يقال: «لا ضروري» حيث وجد الخلوُّ، بلِ المراد به ما لا يحصل بكسب النَّفس، ولا شكَّ أنَّ من المعلوم ما لا يحصل بكسب النَّفس، كـ: «الوَاحِدُ نِصْفُ الِاثْنَيْنِ» ونحوه، فإن سلَّم صاحب هذا القول هذا انتهضت الحجَّة عليه، وإن قال: أنا أصطلح على أنَّ الضَّروريَّ ما لا تخلو منه النَّفس رأساً، وينفي بذلك وجود علمٍ ضروريٍّ، فيقال له: خالفتَ غيرك في الاصطلاح بلا فائدةٍ.

وأمَّا الثَّالث فجوابه أنَّ قوله: «المطلوب التَّصوريُّ... إلخ ما ذكره» فيه نظرٌ؛ إذِ القسمة فيه ليست بحاصرةٍ؛ لأنَّه بقي قسمٌ ثالثٌ، وهو المشعور به من وجهٍ دون وجهٍ... إلخ، وتقدَّم الكلام عليه.

(أنْواعُ الدَّلَالَةِ الوَضْعِيَّةِ)

سعيد فدورة

[(أَنْواعُ الدَّلَالَةِ الوَضْعِيَّةِ)]

قوله: (أَنْواعُ الدَّلَالَةِ الوَضْعِيَّةِ) لمَّا كانتِ المعاني الَّتي يُطلب حصولها من تصوُّرٍ أو تصديقٍ متوقِّفةً على دالٍّ يدلُّ عليها من لفظٍ أو غيره، احتِيج إلى تقديم معرفة الدَّلالة وأقسامها، وما يُعتبر منها في فنِّ المنطق وما لا يُعتبر؛ لأنَّ الدَّالَّ إن كان لفظاً فالدَّلالة لفظيَّةٌ، وإلَّا فغيرُ لفظيَّةٍ؛ كـ: الخَطِّ، والإشارة، والنَّصْب.

وكلٌّ مِن اللَّفظيَّة وغيرها يَنقسم إلى ثلاثة أقسامٍ: وضعيَّة وعقليَّة وطبيعيَّة، فالمجموعُ ستَّة أقسامٍ.

- فمثالُ دلالة غير اللَّفظ وضعاً ـ ويُقال لها: دلالة فعليَّة ـ؛ كـ: «دلالة الخطِّ والإشارة» على ما جَرَى به الاصطلاح أن تدلَّ عليه، وكـ: «دلالة الزَّوال، وقامة الظِّل، والغروب، والشَّفق، والفجر» على أوقاتِ الصَّلوات.

- ومثالُ غير اللَّفظ طبعاً ـ وإن شئتَ قُلت: عادَةً ـ؛ كـ: «دلالة الحُمْرَة» على الخَجَل، و«الصُّفرة» على الوَجَل، و«المطر» على النَّبات.

حاشية السجلماسي

قوله: (احتيج إلى تقديم معرفة الدَّلالة . . . إلخ) يقال: لِمَ احتيج إلى معرفة الدَّلالة مع أنَّ المتوقِّف عليه في إدراك المعاني هو الدَّالُّ لا الدَّلالة؟ لكن يُجاب: بأنَّه لـمَّا كان الدَّالُّ بنفسه متوقِّفاً على الدَّلالة لاشتقاقه منها، احتيج إلى معرفتها؛ لِيعلم أنَّ الدَّالَّ هو المرشد إلى المدلول موجوداً أو لا، وسواءٌ كان تصوُّريًّا أو تصديقيًّا.

قوله: (وغيرها ينقسم . . . إلخ) وجه انحصار انقسامها في الثَّلاثة أن نقول: الدَّلالة إمَّا اختياريَّة أم لا، الثَّاني إمَّا أن لغيرها أم لا، الثَّالث عقليٌّ والثَّاني طبعيٌّ، والأوَّل وضعيٌّ، وهي تعيين أمرٍ للدَّلالة على أمرٍ، ومعنى الاختيار أنَّ للواضع أن يضع هذا اللَّفظ لهذا المعنى أو لغيره.

فإن قلتَ: هذا ظاهرٌ إن قلنا: إنَّ الأوضاع توقيفيَّةٌ أو اصطلاحيَّةٌ، ولم نشترط المناسبة بين اللَّفظ والمعنى كما هو المشهور، وأمَّا إن قُلنا: إنَّها اصطلاحيَّةٌ مع اشتراط المناسبة، فقد يُمنَع الاختيار مع عدم المناسبة.

فالجواب: أنَّه يصحُّ أن يوجد لفظٌ مناسبٌ لمعنيين فصاعداً؛ لانحصار الألفاظ دون المعاني عند الإمام، وحينئذٍ لكلٍّ أن يضع، فهو مختارٌ في الجملة، أو نقول: معنى الاختياريَّة فيه أنَّ له أن يضع وأن لا يضع شيئاً.

سعيد فدورة

- **ومثالُها عقلاً** ك: «دلالة تغيُّر الحوادث» على حُدُوثها.

- **ومثالُ دلالة اللَّفظ وضعاً**: «دلالة الأسد» على الحَيَوان المفترس.

- **ومثالُها عقلاً**: «دلالة اللَّفظ» على لافِظٍ به.

- **ومثالُ دلالتها طَبْعاً** ـ وإن شئتَ قلت: عادةً ـ؛ ك: «دلالة الأنين» على الوَجَع، و«الصُّرَاخ» على مصيبةٍ نزلت بالصَّارخ.

● والمعتبرُ من هذه الأقسام السِّتَّة في علم المنطق قسمٌ واحدٌ، وهو: **دلالة اللَّفظ الوضعيَّة**، ولذلك ترجم له النَّاظم؛ إلَّا أنَّه ترك وَصْفاً لا بدَّ منه، وهو كون الدَّلالة «لفظيَّة»، فيقول مثلاً: «أنواع الدَّلالة اللَّفظيَّة الوضعيَّة»، ولعلَّه اكتفى عنه في التَّرجمة بذكره في أوَّل البيت الآتي حيث قال: «**دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهْ**»، كما أنَّه حذف في هذا البيت لفظ «الوضعيَّة»؛ اكتفاءً بذكره في التَّرجمة، فحذف في كلٍّ من التَّرجمة والبيت ما أثبت نظيرَهُ في الآخر.

وانظر هل يكون هذا من النَّوع المسمَّى بـ«الاحتباك» من أنواع البَديع؟ وهو من زيادات

حاشية السجلماسي

قوله: (ومثالها عقلاً: «دلالة اللَّفظ» على لافِظٍ به) إنَّما كانت دلالته عليه عقليَّةً؛ لأنَّ العقل إذا سمع مثلاً لفظاً فَهِم بالضَّرورة أنَّ هناك مَن لفظ به؛ لأنَّه معلومٌ عنده أنَّ اللَّفظ عَرَضٌ، ولا شيء من العَرَض يقوم بنفسه، وإنَّما كان عَرَضاً لحصوله من تقطعات الأصوات، والأصواتُ بأنفسها أعراضٌ، وتقطعاتها كيفيَّات، واللَّفظُ يحصل لتقطع الصَّوت، فهو داخلٌ في الكيفيَّات المحسوسات الَّتي هي أحد أجناس الأعراض كما عُلِم من محلِّه.

فإن قيل: ربَّما يوهم هذا التَّركيب في التَّضمُّن لا اللَّفظ الواحد.

قلنا: ذلك ممنوعٌ؛ بأنَّه إنَّما تضمَّنها بحسَب التَّابع بحيث لا يوجد شيءٌ إلَّا والَّذي قبله قد ذهب، وهذه الدَّلالة تعمُّ جميع الألفاظ؛ أي: مُستعملها ومهملها، بخلاف الوضعيَّة، فإنَّها تختصُّ بالمستعمل، والطَّبيعيَّة أيضاً لا تعمُّ إلَّا الألفاظ، بل وقد تكون العقليَّة فيما ليس بلفظٍ كالأصوات.

فائدة: اعلَم أنَّ غرض المنطقيِّ المعاني، وإنَّما يذكر الألفاظ لاضطراره إليها؛ لأنَّها آلاتٌ لاستعمال المعاني، وحيث كان الأمر كذلك لا يختصُّ نظرُه بلغةٍ دون أخرى، بل هو تابعٌ للمعاني بأيِّ عبارةٍ عبِّر عنها.

قوله: (وانظر هل يكون هذا من النَّوع المسمَّى بـ«الاحتباك») الظَّاهر في المثالين: أنَّه لا يدخل فيه؛ لأنَّه حَذَفَ من كلٍّ ما أثبت ملزومه من الثَّاني، مثل ما في الآية؛ إلَّا أنَّ هناك ما يدلُّ على المحذوف وهو فعل الاحتباك، مع أنَّ ما في الآية والتَّرجمة يحتمل أن يكون مراداً به شيءٌ واحدٌ، ويكون التَّغيُّر في العبارة لا غير.

سعيد قدورة

الحافظ السُّيُوطيّ [ت: ٩١١هـ]، وَذكر: أنَّه لم يَقف عليه لأحد؛ إلَّا أنَّه خَطَر له في هذه الآية، وهي قوله تعالى: ﴿لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٣]؛ على أنَّ المراد بـ«الزمهرير»: البرد؛ أي: لا يَرون فيها شمساً ولا قمراً ولا حرًّا ولا زمهريراً، ثمَّ ذكر: أنَّه وقف عليه بعد ذلك في «شرح بديعيَّة» ابن جابر [ت: ٧٨٠هـ]؛ وقال: ومِن ألطفه قوله تعالى: ﴿خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢] أي: صالحاً بسيءٍ وآخر سيئاً بصالح، ومأخذُهُ من «الحَبْك»؛ الَّذي هو: الشَّدُّ والإحكام. اهـ مختصَراً[١]

- فخرج بقيد «اللَّفظ»: دلالة غير اللَّفظ، وهي ثلاثة أقسام: وضعيَّةٌ، وعقليَّةٌ، وطبيعيَّةٌ.

- وخرج بقيد «الوضعيَّة»: قِسمان من أقسام دلالة اللَّفظ، وهما: العقليَّة والطَّبيعيَّة، وقد تقدَّمت أمثلتُهما، وبقي قسم واحدٌ وهو المعتبر هنا، وهو: «دلالة اللَّفظ الوضعيَّة» كما سبق التَّنبيه عليه، وإنَّما اعتبَروه وحده لانضِباطِهِ، وعمومِ نفعه في العقليَّات والنَّقليَّات وغيرهما، والتَّعلُّم والتَّعليم؛ قاله السَّنُوسيُّ [ت: ٨٩٥هـ] في «شرح مختصره»[٢]

حاشية السجلماسي

فإن قلت: كيف يحتمل بينهما التَّساوي مع أنَّ بينهما العموم من وجهٍ؛ بدليل اجتماعهما وانفراد كلٍّ واحدٍ عنِ الآخر؟

قلتُ: لا يكون كذلك إلَّا حيث تعتبر «الوضعيَّة» من حيث هي قطعاً، و«اللَّفظيَّة» كذلك، وذلك خروجٌ عنِ الفنِّ؛ لأنَّ المصطلح عليه فيه إنَّما هو: «اللَّفظيَّة الوضعيَّة»، وأيضاً لو أراد دخول الدَّلالة من حيث هي، خرج عنِ الاختصار المناسب لهذا الكتاب.

والحاصلُ: أنَّ فهم الاحتباك من هذا الكلام بعيدٌ؛ إذِ المحذوف من الاحتباك هناك ما يدلُّ عليه قطعاً، بِخلافه هنا؛ إذْ لقائلٍ أن يقولَ بعدم الحذف هنا أصلاً كما سَبق، بل هو الظَّاهر؛ تأمَّل.

قوله: (وإنَّما اعتبروه وحده لانضباطه، وعموم نفعه) ولا كذلك العقليَّة والعاديَّة، فإنَّ العقول تختلف والعادات تختلف، والوضع لا يختلف.

وقوله: «وعموم نفعه» هذا انضباطه.

والمراد بـ«العقليَّات»: العقليَّات العرفيَّة؛ مثل: «الوَاحِدُ نِصْفُ الِاثْنَيْنِ»،

---

(١) انظر: «شرح عقود الجمان في المعاني والبيان» للسيوطي (ص: ٣٠٣).

(٢) انظر: «حاشية الباجوري على شرح مختصر السنوسي في المنطق» (ص: ٢٧).

سعيد قدورة

● والدَّلالة مُثلثة الدَّال؛ ذكره الأزهَرِي [ت: ٩٠٥هـ] في أوائل «تصريحه»[1].

وهي: «فَهْمُ أمرٍ من أمرٍ»، وقيل: «هي كون أمرٍ بحيث يصحُّ أن يُفهم منه أمرٌ؛ سواءٌ فُهِمَ ذلك الأمر أم لا».

حاشية السجلماسي

والمراد بـ«النَّقليَّات»: ما نُقل تواتراً أو آحاداً أو استفاضةً.

والمراد بـ«غيرها»: ما عدَا ذلك من المحسوسات والمجربات والحَدسيَّات؛ خطابٍ أو شعرٍ، أو سفسطةٍ، أو غير ذلك.

قوله: (وهي: فَهْمُ أمرٍ من أمرٍ) تعريفها بالفهم للقدماء.

واورد عليه: أنَّ الفهم غير الدَّلالة؛ لأنَّها وصفٌ للَّفظ، وهو وصفٌ للشَّخص، وهي متقدِّمةٌ لمقارنتها الوضع، وهو متأخِّرٌ لتوقُّفه على وجود الفاهم، وهي علَّةٌ فيه وهو معلولٌ لها؛ لأنَّه يقال: فهم المعنى من اللَّفظ؛ لأنَّه يدلُّ عليها، فيجعل الدَّلالة علَّةً، والعلَّةُ غيرُ المعلول، فلهذا اختاروا الحيثيَّة لثبوتها للَّفظ ومقارنتها للوضع، وعدم كونها معلولةً للدَّلالة.

وقوله: «أنَّ الحيثيَّة لا تدلُّ على الحصول» لا يضرُّ إلَّا لو كان التَّعريف يطلب فيه الحصول دائماً، وليس كذلك؛ فإنَّ منه ما يطلب فيه عدم الحصول كما هنا، وحينئذٍ فلا تَصلح له الحيثيَّة.

قوله: (وقيل: هي كون أمرٍ بحيث يصحُّ أن يُفهم منه أمرٌ . . . إلخ) اعتُرض هذا التَّفسير بأمورٍ:

الأوَّل: أنَّ الفهم وصفٌ للشَّخص، وقد جعله هو وصفاً للَّفظ، وذلك تفسيرٌ لوصف أمرٍ بما هو وصفٌ لغيره.

الثَّاني: الدَّالُّ يُوصف بالدَّلالة قبل الفهم وبعده، فكيف يصحُّ تَفسيره؟

الثَّالث: أنَّ الدَّلالة علَّةٌ في الفهم، والعلَّةُ خلافُ المعلول، فلا تفسَّر به.

وأجيب عنِ الأوَّل بأنَّ المعترض وقع له غلطٌ ناشئٌ من تفصيل المركَّب، وهو اعتبار الفهم وحده دون متعلَّقه، قال الشيخ زكريا في «شرح إيساغوجي» [(ص: ٨٢)]: ولمَّا كانت الدَّلالة نسبةً بين اللَّفظ والمعنى، بل بينهما وبين السَّامع، اعتبرت إضافتها تارةً إلى اللَّفظ، وتارةً إلى المعنى فتفسَّر بإفهامه، وتارةً إلى السَّامع فتفسَّر بفهمه المعنى لانتقال ذهنه إليها. اهـ قال في «شرح المختصر»: فإنَّ الفهم الَّذي فُسِّرت به الدَّلالة فهمٌ مقيَّدٌ بالمجرور بـ«من» الَّذي هو الأمر الدَّالُّ؛ أيِ: الدَّلالة هي فهم أمرٍ من أمرٍ، ولا شكَّ أنَّ الَّذي فهم منه

---

(1) انظر: «شرح التصريح على التوضيح» للأزهري (١/ ٢٤).

(٢٤) دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهْ يَدْعُونَهَا دَلَالَةَ المُطَابَقَهْ
(٢٥) وَجُزْئِهِ تَضَمُّناً وَمَا لَزِمْ فَهْوَ الْتِزَامٌ إنْ بِعَقْلٍ الْتُزِمْ

(٢٤ - ٢٥) - هذا الفصل موضوعٌ لذكر أنواع الدَّلالة الوضعيَّة، وهي الَّتي يكون للوضع فيها مدخلٌ، وهي ثلاثة أنواعٍ؛ لأنَّ اللَّفظ:

سعيد قدورة

واعتُرض: بأنَّ الحدَّ يُجتنب فيه الحيثيَّات؛ لأنَّها لا تدلُّ على الحصول، وإنَّما تدلُّ على القابليَّة فقط.

قوله: (**دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهْ... إلخ البيتَين**) قد تقدَّم أنَّ المعتبر في فنِّ المنطِق من أنواع الدَّلالات السِّتَّة قسمٌ واحدٌ وهو دلالة اللَّفظ الوضعيَّة، وأشار النَّاظم في هذين البيتَين إلى أنَّ ذلك القسم يَنقسم إلى ثلاثة أقسامٍ: دلالة مطابقة، ودلالة تضمُّن، ودلالة التِزام.

وقد تقدَّم أنَّ في كلامه حَذفاً، فالتَّقدير: «دلالة اللَّفظ الوضعيَّة» نِسبةً للوضع، وهو: تعيين أمرٍ للدَّلالة على أمرٍ آخَر.

فإذا عيَّن الواضع لفظاً لمعنًى في اللُّغة قيل: إنَّ ذلك اللَّفظ موضوعٌ لذلك المعنى؛ كما إذا عيَّن لفظ «الإنْسَان» لـ«الحَيَوان الَّذِي يَنْطِقُ»، ولفظ «الفَرَس» لـ«الحَيَوان الَّذِي يَصْهَلُ»، فإذا سمعَهُ السَّامعُ العالِمُ بمعناه، وخَطر بِباله ذلك المعنى عند سماعه، قيل في ذلك اللَّفظ: إنَّه دالٌّ

حاشية السجلماسي

أمرٌ هو الأمر الدَّالُّ لا غيره، والَّذي اتَّصف به غيره الفهم لا أمر؛ أي: كونه فاهماً له لا الفهم منه، ومثَّل بعين ماء توصف بالشُّرب منها، فإنَّ الشُّرب بهذا في المعنى وصفٌ لها، وما اتَّصف به الشَّارب الشُّرب الغير المقيَّد بالمجرور بـ«من».

وأجيب عنِ الثَّاني: بأنَّ وصف الدَّالِّ بالدَّلالة قبل الفهم مجازٌ.

لكن اعترض هذا الجواب بتسويَتهم بين الدَّلالة القبليَّة والبعديَّة، فإنَّها تؤذن بأنَّ كلًّا منهما حقيقةٌ، وإلَّا أبطلنا المساواة.

قلت: الظَّاهر أنَّ التَّسوية لا تؤذن بذلك؛ إذ ليستِ التَّسوية متسلِّطة على الفهم حتَّى يحكم بتسويتها بالفعل مع غيره، فإنَّه لا يُؤخذ من الكلام إلَّا أنَّ الدَّالَّ يوصف بالدَّلالة مطلقاً؛ سواءٌ فُهم منه المعنى بالفعل وهو الفهم حقيقةً، أم لا وهو المجاز.

قوله: (واعتُرض: بأنَّ الحدَّ يُجتنب فيه الحيثيَّات) ويجاب: بأنَّ ذلك في حدٍّ يُطلَب فيه الحصول، وأمَّا في حدٍّ لا يُطلَب فيه الحصول فلا تصحُّ فيه إلَّا الحيثيَّة.

١ - إمَّا أنْ يَدُلَّ على جميع المعنى الموضوعِ له، فـ«دلالةُ المطابقة»؛ لمطابقة الدَّالِّ للمدلول.

٢ - أو على جزء معناه، فـ«دلالة التَّضمُّن» سُمِّيت بذلك؛ لتضمُّن المعنى لجزء المَدلول.

٣ - أو على لازم معناه الذِّهنيِّ؛ لَزِم مع ذلك في الخارج أم لا، فـ«دلالةُ الالتزام»؛ لاستلزام المعنى للمدلول.

فالأوَّل ك: دلالة «الإِنْسَان» على: «الحَيَوَان النَّاطِق»؛ إذ هو موضوعٌ لذلك المعنى.

والثَّاني ك: دلالة «الإِنْسَان» على: «الحَيَوَان».

والثَّالث ك: دلالة «الإِنْسَان» على: «قَابِل العِلْم، وَصَنعَة الكِتَابَة»، وهذا لازمٌ ذهناً وخارجاً، ولا يُشترط فيه اللُّزوم الخارجيُّ لحصول الفَهم بدونه، ك: دلالة «العَمَى» على «البَصَر»، وهذا لازمٌ له في الذِّهن؛ أي: مهما ذُكِر ذُكِر معه، فهو مُنافٍ له في الخارج.

ودلالةُ المطابقة نقليَّةٌ اتِّفاقاً، وفي الأَخِيرين أقوالٌ؛ ثالثها: الالتزاميَّةُ عقليَّةٌ، والتَّضمُّنيَّة نقليَّةٌ.

سعيد قدورة

على ذلك المعنى، وقيل في تلك الدَّلالة: إنَّها دلالة مطابقة؛ لأنَّ اللَّفظ طابق مَعناه، وإليه أشار النَّاظم بقوله: «دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهْ، يَدْعُونَهَا دَلَالَةَ المُطَابَقَهْ»؛ أي: دلالة اللَّفظ الوضعيَّة على المعنى الموافق لِذلك اللَّفظ؛ أيِ: المساوي له فيما عُيِّن له في أصل الوضع، مِن غير زيادةٍ ولا نقصانٍ يدعونها - أي يسمُّونها -: دلالة المُطابقة، ك: دلالة لفظ «الإنسان» على مَجموع معناه الَّذي هو «الحَيَوان النَّاطق».

فإذا خَطر بذهن السَّامع معنًى آخرُ من ذلك اللَّفظ، وكان بعضاً من ذلك المعنى المطابق للَّفظ؛ قيل في ذلك اللَّفظ: إنَّه دالٌّ على ذلك البعض بالتَّضمُّن، وهو: فَهْم الجزء في ضِمن الكلِّ، ك: دلالة لفظ «الإنسان» على أحد جزأَي معناه «الحَيَوان» أوِ «النَّاطق»، وإليه أشار الناظم بقوله: «وَجُزْئِهِ تَضَمُّناً»؛ أي: ودلالة اللَّفظ على جزءِ معنى ذلك اللَّفظ تضمُّن؛ أي: دلالةُ تضمُّن.

وإن خَطر بذهن السَّامع معنًى آخرُ ليس بعضاً من المعنى المطابق، بل هو خارجٌ عنه؛ قيل

حاشية السجلماسي

والتَّضمُّنُ والالتزامُ يَستلزمان المطابقة دون العكس، خلافاً للإمام.

● وقولُنا: (دَلَالَةُ اللَّفْظِ) البيتَ؛ أي: دلالة اللَّفظ على المعنى الَّذي وافقه لكونه موضوعاً له تُدعى: «دلالة المطابقة» في اصطلاحهم.

● وقولُنا: (وَجُزْئِهِ تَضَمُّناً) مجرورٌ معطوفٌ على «مَا وَافَقَهْ»؛ أي: ودلالة اللَّفظ على جزء المعنى الموضوع له تُسمَّى: «تضمُّناً».

● وقولنا: (ومَا لَزِمْ) معطوفٌ أيضاً؛ أي: ودلالة اللَّفظ على ما لَزِم معناه تُسمَّى: «التزاماً».

سعيد قدورة

في ذلك اللَّفظ: إنَّه دالٌّ على المعنى الخارجيّ بالتزام، وهو: فَهْم اللَّازم في ضِمن الملزوم، وإليه أشار النَّاظم بقوله: «وَمَا لَزِمْ فَهْوَ الْتِزَامْ»؛ أي: ودلالة اللَّفظ على معنًى ملازمٍ للمعنى الَّذي وُضع له اللَّفظ، ك: دلالة لفظ «الإنسان» على «قابِل العلم» وعلى «قابل صَنعة الكتابة»، وإنَّما قُلنا: «قابل صنعة الكتابة» ولم نقل: «الكاتب»؛ لأنَّ الأوَّل يَلزم الإنسان دون الثَّاني.

ومثالٌ آخر: لفظ «السَّقف» عيَّنتْه اللُّغة في الجسم الكثيف الَّذي يكون فوق رؤوسنا، نستظلُّ به من الشَّمس ويُكِنُّنا في الشِّتاء، فيقال: إنَّ لفظ «السَّقف» موضوعٌ لِذلك الجسم الكثيف، فإذا سمعه السَّامِعُ وخَطر بِباله ذلك الجسم الكثيف قيل: إنَّ ذلك اللَّفظ دالٌّ على ذلك الجسم الكثيف دلالةَ مطابقة، فإذا انتَقل ذهنه إلى أبعاض ذلك الجسم الكثيف من خشبٍ أو قصبٍ أو ترابٍ قيل: إنَّ لفظ «السَّقف» دالٌّ على ذلك الخشب أوِ القصب أوِ التُّراب بالتَّضمُّن، وإذا انتَقل ذهن السَّامع إلى الجُدران الَّتي يعتمد عليها قيل: إنَّ لفظ «السَّقف» دالٌّ على تلك الجدران بالالتزام.

ومثالٌ آخر: إذا سمعتَ لفظ «الأسد» فهمتَ جملة ذاته، وفهمت أيضاً «الحَيَوانيَّة» الَّتي هي جزءٌ منه، وفهمت «الشَّجاعة» الَّتي هي خارجةٌ عن ذاته، لازمٌ فهمِها لِفَهمه، وقِسْ على هذا.

● وإنَّما كانت الدَّلالاتُ الثَّلاث وضعيَّةً لاستِناد جميعها للوضع، فهو السَّبب فيها، إلَّا أنَّ هذه السَّببية تامَّةٌ بالنِّسبة إلى فهم جُملة المعنى الَّذي وُضع له اللَّفظ أي: عُيِّنَ له بالوضع، وأمَّا الدَّلالتان الأُخريان فليس الوضع سبباً تامًّا لهما، بل هو سبب السَّبب؛ لأنَّ ذكر اللَّفظ سببٌ في فَهم معناه، وفهمَ معناه سببٌ في فهم جزئه، فذِكر اللَّفظ بالنِّسبة إلى فهم معناه هو السَّبب في فهم جزئه، فذكر اللَّفظ بالنِّسبة إلى فهم معناه هو السَّبب المباشر، وبالنِّسبة إلى فهم جُزئه هو سبب السَّبب، وتخيَّل مثل هذا بِعينه في دلالة الالتزام، فإنَّ حضور اللَّفظ بالبال لا أثر له مباشرةً في فهم اللَّازم، بل بواسطة فهم الملزوم الَّذي وُضع اللَّفظ له.

حاشية السجلماسي

● وقولنا: (إِنْ بِعَقْلٍ الْتُزِمْ) أي: يُشترط في الدَّلالة الالتزاميَّة أنْ يكون اللُّزوم ذهناً؛ سواءٌ لزم مع ذلك في الخارج كـ: «الأَرْبَعَة» لـ«الزَّوجيَّة»، أو عقليًا خاصَّةً كما في: «الضِّدَّين»، أمَّا إذا كان اللُّزوم خارجيًّا فقط كـ: «السَّوَاد» لـ«الغُرَاب»، فليس بدلالة الالتزام.

وترتيبُ هذه الدَّلالات في القوَّة بحسب ترتيبها في البداءة، فالأُوْلى أقواها، وهَلُمَّ جرًّا.

* * *

سعيد قدورة

● واعلَم أنَّه لمَّا كانت دلالة المطابقة تتوقَّف على مقدِّمةٍ واحدةٍ وضعيَّةٍ، وهي قولنا: «كلَّما أطلق اللَّفظ فُهِم مسمَّاه»، اتَّفق جميعهم على أنَّها وضعيَّةٌ، ولمَّا توقَّفت دلالة التَّضمُّن والالتزام على مقدِّمتين إحداهما المقدِّمة الوضعيَّة المذكورة وهي قولُنا: «كلَّما أطلق اللَّفظ فُهِم مسمَّاه»، والأخرى مقدِّمةٌ عقليَّةٌ وهي قولنا في التَّضمُّن: «وكلَّما فهم المسمَّى فُهِم جُزؤه»، وفي الالتزام: «كلَّما فُهِم المسمَّى فُهِم لازمه»، فيَنتج: «كلَّما أطلق اللَّفظ فُهِم منه جزؤه أو لازمه»، اختلفُوا في الدَّلالتين المذكورتين فقيل: هما وضعيَّتان؛ نظراً إلى المقدِّمة الوضعيَّة، وقيل: هما عقليَّتان؛ نظراً إلى المقدِّمة العقليَّة.

قال الشَّيخ أبو عبد الله الشَّريف [ت: ٧٧١هـ]: والحقُّ أنَّ الخلاف في ذلك لفظيٌّ، فإنَّه إن عُنِيَ بـ«الدَّلالة الوضعيَّة» أنَّها الَّتي تتوقَّف على الوضع؛ سواءٌ كان الوضع فيها كافياً أو لم يكن كافياً، فالتضمُّن والالتزام وضعيَّتان، وإن عُنِيَ بـ«الدَّلالة الوضعيَّة» ما يكون الوضع فيها كافياً في فَهم المعنى، فالدَّلالتان عقليَّتان، وأمَّا مَن ذهب إلى أنَّ دلالة التَّضمُّن وضعيَّةٌ دون دلالة الالتزام، فإنَّه لمَّا رأى أنَّ أجزاء المعنى لمَّا لم تكن خارجةً عمَّا وُضع له اللَّفظ، صار اللَّفظ موضوعاً لها. وبالجملة فهذا خلافٌ لفظيٌّ لا طائلَ تحته. اهـ بِلفظه.

● قوله: «إِنْ بِعَقْلٍ الْتُزِمْ» يعني: أنَّه يُشترط في الدَّلالة الالتزاميَّة أن يكون اللُّزوم فيها بالعقل؛ أي: في الذِّهن، ويقال له: اللَّازم الذِّهنيُّ، وهو أن يكون المسمَّى كلَّما فُهِم من اللَّفظ فُهِم منه ذهناً لازمُهُ؛ سواءٌ لَزم مع ذلك في الخارج أم لا؛ احترازاً من اللَّازم في الخارج، فتحصَّل من هذا أنَّ اللَّوازم ثلاثةٌ:

حاشية السجلماسي

قوله: (فيتنج: كلَّما ذكر اللَّفظ فُهِم منه معنى جزئه أو لازمه) صوابُه: «أطلق».

جوابُهُ: أنَّه لمَّا كان المراد بإطلاق اللَّفظ سماعه مع الفهم، لذلك فلا تصويب.

قوله: (في الدَّلالتين المذكورتين) لهم في دلالة التَّضمُّن طريقان:

الأولى: أنَّها وضعيَّةٌ، وإليه ذهب الحُذَّاق كابن التِّلمساني وغيره.

سعيد قدورة

١ - الأوَّل: لازمٌ في الذِّهن والخارج كـ: «الزَّوجيَّة للاثنين والأربعة» و«الفردية للثَّلاثة»، فإنَّ «الاثنين» و«الأربعة» لا يُوجدان في العقل ولا في الخارج إلَّا وهما زوجٌ، وكذلك «الثَّلاثة» لا توجد في العقل ولا في الخارج إلَّا وهي فردٌ؛ ويسمَّى: «اللَّازم المطلق»؛ أيِ: الَّذي لم يقيَّد بعقلٍ ولا خارجٍ.

٢ - الثَّاني: لازمٌ في الذِّهن لا في الخارج كـ: «البَصر للعمى»، فإنَّه لا يمكن أن يتصوُّر «العمى» في الذِّهن ولا يتصوُّر معه «البصر»، وهما في الخارج مُتنافيان.

٣ - الثَّالث: لازمٌ في الخارج فقط كـ: «سواد الغراب والزِّنجيِّ»؛ لأنَّ الذِّهن لا يتخيَّل غراباً أبيض، ولا زنجيًّا كذلك، وهذا اللَّازم الثَّالث لا يُطلق عليه في عِلم المنطق دلالة التزام.

حاشية السجلماسي

الثَّانية: على الخلاف، وإليه ذهب الجمهور.

ومبنى الخلاف فيهما على وجود الانتقال وعدمه، فذهب أرباب الطَّريقة الأولى إلى أنَّه لا انتقال فيها أصلاً؛ يعني: أنَّه لا ينتقل من فهم المعنى بتمامه - الَّذي هو المطابقة - إلى فهم الجزء الَّذي هو التَّضمُّن، بل ليس هناك إلَّا فهمٌ واحدٌ؛ إن قِيس إلى المجموع كان مطابقةً، وإن قيس إلى بعض الأجزاء كان تضمُّناً.

والدَّليلُ على بطلان الانتقال: أنَّه قد عُلم أنَّ الجزء سابقٌ على الكلِّ في الوجودين؛ أعني: الوجود الذِّهنيّ والوجود الخارجيّ، فإنَّ «الأربعة» مثلاً لا توجد إلَّا إذا وجد «الواحد» مثلاً قبلها في الخارج، ولا تُفهم إلَّا بعد فهمه، فلو كان الانتقال من فهم «الأربعة» إلى فهم أجزائها لكان فهم «الأربعة» وهي كلٌّ سابقاً على فهم أجزائها، وهو باطلٌ، وإذا بطل الانتقال ثبَت مقابله.

ودليلٌ ثانٍ وهو أنَّ التَّضمُّن إنَّما قيل فيه: «تضمُّن»؛ بناءً على أنَّ الجزء فهم في ضمن الكلِّ، وإذا انتقل إليه فُهم وحده لا في ضمن الكلِّ.

وأجاب الجمهور عن تقدُّم الجزء على الكلِّ في الوجودين: بأنَّ ذلك إذا اعتبر فهم الكلِّ في حدِّ ذاته لا من اللَّفظ الَّذي وُضِع للكلِّ ولم يوضع للجزء، فلا نُسلِّم تقدُّم الجزء، كيف وهو مخالفٌ لوضع اللَّفظ للكلِّ؟ وأيضاً: فَهم الكلِّ من اللَّفظ إنَّما هو فهمٌ إجماليٌّ، والجزءُ لا يتقدَّم إلَّا في الفهم التَّفصيليِّ، ولذا قالوا: إنَّ النَّوع قد يحضر في الذِّهن ولا يحضر الجنس؛ يَعنون بحضور النَّوع الحضور الإجمالي لا التَّفصيليّ.

وعن وجه التَّسمية: بأنَّ الفهم في ضمن الكلِّ إمَّا مباشرةً أو بواسطة انتقالٍ، وكلٌّ منهما يجامع التَّسمية، فتبيَّن أنَّ فيها انتقالاً، وأنَّه لا يَلزم عليه ما ذكر.

سعيد فودة

● وأمَّا في فنِّ الأصول وفنِّ البيان فلا يَشترطون في «دلالة الالتزام» أن يكون اللُّزوم ذهنيًّا، بل مطلق اللُّزوم بأيِّ وجهٍ أمكن، ولِذلك كثرت الفوائد الَّتي يستنبطونها من الكتاب والسُّنَّة وألفاظ الأئمَّة، ك: دلالة قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥] مع قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٣] على أنَّ أقلَّ الحمل ستَّة أشهرٍ؛ لأنَّ هذا

حاشية السجلماسي

قوله: (فلا يشترطون في دلالة الالتزام أن يكون اللُّزوم ذهنيًّا) هذا انتقالٌ من تقسيمٍ إلى تقسيمٍ.

والحاصلُ: أنَّ اللَّازم ينقسم أوَّلاً: إلى مطلق، وإلى لازمٍ في الخارج فقط.

ثمَّ ينقسم المطلق:

١ - إلى ما يكفي فيه تصوُّر الملزوم من فهم اللَّازم، ك: «الزَّوجية للأربعة».

٢ - وإلى ما لا يكفي فيه ذلك حتَّى يُتصوَّر اللَّازم فيحكم بعد ذلك باللُّزوم، ك: «مُغايرة الإنسان للفرس».

٣ - وإلى ما لا يكفي فيه تصوُّر الملزوم واللَّازم معاً في العلم باللُّزوم، ك: تمام الأعداد ونُقصانها ومساواتها، وحُدوث الأجرام، ودلالة قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥].

ثمَّ اختلفوا على طريقين:

أحدهما: أنَّ الأوَّل يسمَّى: «ذهنيًّا»، والثَّاني يسمَّى: «بيِّناً»، والثَّالث: غيرهما.

وثانيهما: أنَّ الأوَّل يسمَّى: «ذهنيًّا بيِّناً»، والثَّاني والثَّالث: «غير ذهنيٍّ وغير بيِّنٍ».

والشَّارحُ أشار أوَّلاً إلى التَّقسيم الأوَّل حيث قال: «فخرج من هذا أنَّ اللَّوازم ثلاثةٌ»، ثمَّ لمَّا بلغ إلى القسم الثَّالث أدمج حيث أشار إلى ما يعتبر في الأصول والبيان في التَّقسيم الثَّاني؛ وحاصله أنَّ الأصوليين والبيانيِّين يعتبرون اللُّزوم في الأقسام الثَّلاثة في الزَّوجيَّة والمُغايرة والتَّمام، وهي مع ذلك كلّها ملازمةٌ في العقل وفي الخارج، خلاف ما يُفهم منه في الاحتراز من «سواد الغراب»، ثمَّ لمَّا بلغ إلى قوله: «وليست بدلالة التزام عند المنطقيِّين لاشتراطهم... إلخ» أشار إلى الطَّريقة الثَّانية في التَّقسيم الثَّاني، وبقي عليه القسم الثَّاني في قوله: «وأمَّا غير البيِّن فهو الَّذي لا يلزم... إلخ»؛ إذِ اللُّزوم فيه مغايرة الإنسان للفرس، ثمَّ لمَّا بلغ إلى قوله: «فتمثيلنا» اعتبر في اللَّازم الخارجيِّ ما لم يَعتبروه أوَّلاً؛ إذِ اللَّازم في الخارج أوَّلاً ما لم يلزم في الذِّهن ك: «سواد الغراب»، واللَّازم في الخارج ثانياً كل ما لا يُعتبر في علم المنطق، فكان المراد بـ«الخارج»: ما هو خارجٌ عن عِلم المنطق.

سعيد قدورة

المدلول لازمٌ عنِ اللَّفظين، ويَصدقُ عليه دلالة اللَّفظ على معنًى خارجٍ عمَّا وضع له اللَّفظ، وليست بدلالة الالتزام عند المنطقيِّين؛ لاشتراطهم فيها كونَ اللُّزوم ذهنيًّا بحيث لا يمكن أن يَحصل الشَّيء في العقل إلَّا ويحصل معه شيءٌ آخر لازمٌ لِذلك الشَّيء من غير تدبُّرٍ ولا تفكُّرٍ، ويقالُ له: «اللَّازم البيِّن».

وأمَّا غيرُ البيِّنِ فهو الَّذي لا يلزم من تصوُّر الملزوم واللَّازم العلمُ بالملزوم؛ ومثالُه: ما يلزم بعض الأعداد من كونها تامَّةً وزائدةً وناقصةً، فإنَّا نتصوَّر تلك الأعداد ونتصوَّر معاني تلك الصِّفة، ولا نَعلم هل هي حاصلةٌ لها أم لا؛ إلَّا بعد استدلالاتٍ واستنباطاتٍ، فليس كلُّ مَن تصوَّرَ الثَّمانية والعشرين وتصوَّر مع ذلك كون العدد مساوياً لجملة أجزائه، حَكم على الثَّمانية والعشرين بكونها تامَّةً، بل ولا في السِّتَّة الَّتي هي أقربُ للفهم من الثَّمانية والعشرين؛ كذا في «شرح العقباني».

ومثلُ هذا: «الحدوثُ للجِرْم»، فإنَّه لازمٌ عقلاً لكلِّ جِرمٍ، لكنَّه ليس ببيِّنٍ؛ إذ يُفهم مسمَّى الجِرم ويَغيب عنِ الفِكر حدوثه، ولا يحكم به عليه إلَّا بعد نظرٍ صحيحٍ، بل ربما غَلطت فيه بعض الأذهان، فحكمت بقِدَمه، فتمثيلُنا اللَّازم الخارج بـ«سَواد الغراب» ليس بمتعيِّن، بل نظيره الحدوث للأجرام، وكلُّ لازمٍ ليس ذهنيًّا على ما تقدَّم في تفسير اللُّزوم الذِّهنيِّ من أنَّه الَّذي إذا تُصوِّر الملزوم تُصوِّر لازمه كـ: «الزَّوجية للاثنين والأربعة»، ويتبيَّن لك ذلك من المقدِّمة العقليَّة المذكورة في دلالة الالتزام، وهي قولُنا: «كلَّما فُهِم المسمَّى فُهِم لازمه»، فإنَّه معنى اللُّزوم الذِّهنيِّ؛ قاله الشَّيخ الشَّريف [ت: ٧٧١هـ].

حاشية السجلماسي

قوله: (فتمثيلنا اللَّازم الخارج بـ«سواد الغراب»... إلخ) اعلم أنَّ لهم هنا تقسيمين:

أحدهما: تقسيم اللَّازم إلى: بيِّنٍ وغير بيِّنٍ، والبيِّنِ: إلى ذهنيٍّ، وغير ذهنيٍّ؛ فالأقسامُ ثلاثةٌ: بيِّنٌ ذهنيٌّ، وبيِّنٌ غير ذهنيٍّ، وغير بيِّنٍ. ووجه التَّقسيم أنَّ اللَّازم له ملزومٌ، وبينه وبين الملزوم ربطٌ ولزومٌ:

١ - فإن كان علم الملزوم يستلزم علم اللَّازم واللُّزوم فهو الأوَّل، ومثاله: «الزَّوجيَّة للأربعة».

٢ - وإن لم يكف وحده بل مع علم اللَّازم - وحينئذٍ يُعلم اللُّزوم - فهو الثَّاني، كـ: «مُغايرة الإنسان للفرس».

٣ - وإن لم يكفيا معاً بل لا بدَّ من وسط فهو الثَّالث، كـ: «حُدوث الإجرام»، و«تمام العدد وضِده».

وبقي قسمٌ آخر: وهو أن يُعلم الملزوم واللَّازم، ولا يمكن علم اللُّزوم لا بوسط ولا بغيره؛ لعدم اللُّزوم

سعيد فدورة

● تنبيهات:

الأوَّل: دلَّ قول النَّاظم: «وَجُزْئِهِ تَضَمُّناً» أنَّ دلالة التَّضمُّن إنَّما تكون فيما له جزءٌ، وهي المركَّبات، وكذا دلالةُ الالتزام تختصُّ بما له لازمٌ، بخلاف دلالة المطابقة فإنَّها تعمُّ الجميع؛ أي: تكون فيما له جزءٌ، وما لا جزءَ له ك: النُّقطة والجوهر الفرد، وكذا واجبُ الوجود سبحانه

حاشية السجلماسي

العقليّ دون الخارج، ك: سواد الغراب والزِّنجيّ ونحوهما، فهذا القسم لا يُمكن اندراجه في شيءٍ من هذه الأقسام.

ثانيهما: تقسيم اللَّازم: إلى ذهنيٍّ فقط، وإلى خارجيٍّ فقط، وإلى مطلق، ثمَّ هذا لا يخفى أنَّه ينقسم إلى الثَّلاثة الأُوَل، كما أنَّه لا يخفى أنَّ الخارجيَّ فقط ك: «سواد الغراب» لا يُمكن صدقه على «حدوث الجرم» و«تمام العدد»، وكلُّ لازمٍ غير بيِّنٍ؛ لأنَّ هذا من اللَّازم المطلق لا من الخارجيِّ فقط، فكلامُ الشَّارح مشكلٌ.

ويَبعد الجواب بأنَّ الخارج يطلق على ما سبق وعلى ما خرج عنِ الاعتبار في علم المنطق، فكلُّ ما لا يعتبر عندهم فهو خارجيٌّ بهذا المعنى، فيَصدقُ على الحدوث والتَّمام ونحوهما؛ لأنَّ هذا المعنى ليس له ذكرٌ في كلامه أصلاً.

قوله: (وما لا جزءَ له ك: النُّقطة والجوهر الفرد) الجِسم عند الحكماء على قسمين: جسمٌ تعليميٌّ، وجسمٌ طبيعيٌّ.

فالجسمُ التَّعليميُّ: هو الَّذي ينقسم قسمةً حقيقيَّةً يحصل فيها تفريق أجزائه حقيقةً، وذلك ظاهرٌ في سائر الأجرام.

والجسمُ الطَّبيعيُّ: هو الَّذي ينقسم قسمةً وهميَّةً يحصل فيها تفريق أجزائه في الوَهم، وهو عندهم محيطٌ بالجسم التَّعليميِّ، مركَّبٌ من أجزاءٍ تسمَّى في اصطلاحهم: «سُطوحاً»، ويقبل القسمة طولاً وعرضاً وعمقاً. و«الخطُّ» مركَّبٌ من النُّقطة، فالنُّقطة مبدأ الخط، والخطُّ مبدأ السَّطح، والسَّطح هو الجسم الطَّبيعيُّ، والجسمُ الطَّبيعيُّ محيطٌ بالجسم التَّعليميِّ.

والقسمة تدخل في الجميع إلَّا في النُّقطة والجوهر الفرد، والفرقُ بينهما: أنَّ النُّقطة راجعةٌ إلى الطَّبيعيِّ، والجوهر الفرد راجعٌ إلى التَّعليميِّ؛ لأنَّا إن قَسمناه إلى آخر جزء لا ينقسم، فإن كان طبيعيًّا قيل فيه: نقطة، وإلَّا قيل فيه: جوهر، والقسمةُ وإن دخلت فيما عداهما فهي مختلفةٌ؛ لأنَّ قسمة التَّعليميِّ حقيقيَّةٌ، وقسمةَ الطَّبيعيِّ وهميَّةٌ طولاً وعرضاً وعمقاً، وقسمةَ السَّطح وهميَّةٌ أيضاً طولاً وعرضاً، وقسمةَ

سعيد قدورة

وتعالى عن أن يكون له جزءٌ، فلا تضمُّن إذاً، وتكون المطابقة أيضاً فيما له لازمٌ بيِّنٌ وما ليس له لازمٌ بيِّنٌ، فهي أعمُّ منهما، فكلَّما وُجدت دلالة التَّضمُّن أوِ الالتزام وجدت دلالة المطابقة، ولا يَلزم من وجود دلالة المطابقة وجودهما؛ لإمكان أن يُوضع اللَّفظ لمعنًى بسيطٍ لا لازمَ له بيِّناً، فبينهما وبين المطابقة عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ، وبين دلالة التَّضمُّن ودلالةِ الالتزام عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ، فيجتمعان إذا كان المسمَّى مركَّباً وله لازمٌ ذهنيٌّ بيِّنٌ، وتنفردُ دلالة التَّضمُّن إذا كان المسمَّى مركَّباً ولا لازم له بيِّنٌ، وتنفردُ دلالة الالتزام إذا كان المسمَّى بسيطاً وله لازمٌ بيِّنٌ.

حاشية السجلماسي

الخطّ وهميَّةٌ طولاً فقط، والجسمُ التَّعليميُّ ك: «الكتاب» له سطوحٌ ستَّةٌ منها يتركَّب الجسم الطَّبيعيُّ.

هذا مذهب الحكماء، وأهلُ السُّنَّة لا يَرون وجود الجسم الطَّبيعي ولا ما يتركَّب منه، فلا طبيعيَّ ولا سطح ولا خطَّ ولا نقطة، والمشاهدةُ تدلُّ على ذلك؛ إذ لا نرى شيئاً فوق الكتاب يُدرك بالحسِّ، والسُّطوح السِّتَّة اعتباريَّةٌ لا وجودَ لها حتى يُدَّعى ثبوتها خارجاً، ولا يثبتون إلَّا الجوهر الفرد، ومنه يتركَّب الجسم.

قوله: (**ك: النُّقطة، والجوهر، وكذا: واجب الوجود**) فيه سوء أدبٍ؛ لإيهامه المُماثلة بينه وبينهما.

والنُّقطة: شيءٌ لا يقبل القسمة. والجوهر الفرد: هو الَّذي لا يقبل القسمة أيضاً، فهو شيءٌ واحدٌ.

قوله: (**لإمكان أن يُوضع اللَّفظ لمعنًى بسيطٍ**) وذلك ك: «النُّقطة» فإنَّها بسيطةٌ، ولا لازم لها أصلاً، أو لها لازمٌ غير بيِّنٍ، وهو كون الخطِّ يتركَّب منها، أو مغايرتها لغيرها.

ويُعترض: بأنَّ لها لازماً بيِّناً وهو عدم قبول الانقسام.

ويُجاب: بأنَّ في المثال مسامحةً، وهي أنَّ «النُّقطة» لما اختُلف في أصل ثبوتها صار ثبوتها نظريًّا لا ضروريًّا، وإذا كان ثبوتها نظريًّا كانت لوازمها نظريَّةً؛ إذِ اللَّوازم لا تثبت لها حتَّى يُسلَّم ثبوتها، ولمَّا كانت من حيث هي نظريَّة قيل في لوازمها: إنَّها غير بيِّنةٍ، وإن كانت على تقدير ثبوتها ضروريَّةً.

فإن قلتَ: لا نُسلِّم أنَّ اللَّوازم لا ثبوت لها حتَّى يُسلَّم ثبوتها؛ لأنَّ ذلك إنَّما هو في لوازم الوجود لا في لوازم الماهيَّة.

قلتُ: ما وقع به الاعتراض - وهو عدم قبول الانقسام - مِن لوازم الوجود، لا من لوازم الماهيَّة، فصحَّ أن لا يثبت لها حتَّى يسلَّم ثبوتها.

سعيد فدورة

وادَّعى الفخرُ [ت: ٦٠٦هـ] أنَّ دلالة الالتزام من لوازم دلالة المطابقة؛ أي: كلَّما وُجدت دلالة المطابقة وجدت دلالة الالتزام؛ قال: لأنَّ كلَّ شيءٍ لا بدَّ له من لازمٍ ولو كونه مغايراً لِغيره.

وردَّ بأنَّ المعتبر في دلالة الالتزام إنَّما هو اللَّازم البيِّن بالمعنى الأخصِّ، وهو ما يَلزم من فهم المسمَّى فهمُهُ، وهذا ليس منه؛ لأنَّا نَفهم كثيراً من الحقائق ونَغفل عن سلب ما سواها عنها.

التَّنبيه الثَّاني: أشكل على جماعة من الفضلاء دلالة العامِّ على بعض أفراده من أيِّ

حاشية السجلماسي

قوله: (**أشكل على جماعةٍ من الفضلاء... إلخ**) اعلم أنَّك إذا قُلت: «المشركون مأمورٌ بقتلهم»، فإنَّه لا يكون عامًّا إلَّا إذا كانت «أل» للاستغراق بمنزلة «كُلّ»، فيكون المعنى: كلُّ مشرك مأمورٌ بقتله، وحينئذٍ فههنا أمورٌ ثلاثةٌ:

١ - أفراد المشركين.

٢ - ووصف الموضوع؛ الَّذي هو الإشراك العامُّ المنصبُّ على الأفراد انصبابةً واحدةً.

٣ - ووصف المحمول؛ الَّذي هو الأمر بالقتل الصَّادق على تلك الأفراد صِدْقَ المطلق على أفراده؛ إذِ الأمر بالقتل لا عموم فيه؛ لِفقد أداته، بخلاف وصف الإشراك، ففيه العموم لوجود أداته، وقد علمتَ أنَّ العامَّ لا يثبت لأفراده استقلالاً، فيكون كلًّا وهي أجزاؤه، ووصف المطلق يثبت لأفراده استقلالاً، فهو كلِّيٌّ لها وهي جزئيَّاتٌ له، فـ«المشركون» على هذا فيه العموم ويَثبت لأفراده من غير استقلالٍ، فيكون كلًّا، ووصف الأمر بالقتل لا عموم فيه وفيه الاستقلال، فيكون كلِّيَّةً.

فخرج من هذا: أنَّ وصف الموضوع الَّذي فيه العموم كلٌّ لا كلِّيَّةٌ، ووصف المحمول الَّذي لا عموم فيه كلِّيَّةٌ لا كلٌّ؛ فقوله: «لا يصحُّ أن يدلَّ على أفراده بالتَّضمُّن»؛ لأنَّ التَّضمُّن ما دلَّ على جزءٍ، وهذا جزئيٌّ غير مسلَّمٍ؛ إذ «زيد» جزء من وصف الموضوع لا جزئيٌّ.

وقوله: «ومسمَّى صيغة العموم كلِّيَّة» غير مسلَّمٍ إن عنى: من حيث وصف الموضوع الَّذي فيه العموم، وإن عنى: من حيث وصف المحمول فقد خرج عنِ المفردات إلى المركَّبات، والصَّوابُ: أنَّ العامَّ يدلُّ على أفراده بالتضمُّن؛ لأنَّ كلَّ فردٍ منها فهو جزءٌ منه حيث ثبت أنَّه لا استقلال فيه، ولا يُلتفت إلى أنَّ مسمَّى صيغة العموم كلِّيَّة؛ لأنَّ ذلك من حيث وصف المحمول الَّذي هو من أحكام المركَّبات، وكلامُنا في المفردات، وأيضاً: فإنَّ وصف المحمول لا عموم فيه، وكلامُنا في الوصف الَّذي فيه العُموم.

سعيد قدورة

الدَّلالات الثَّلاث هي؛ لأنَّ صيغة «المشركين» مثلاً لا تدلُّ على «زيد» المُشرك بالمطابقة؛ إذِ المطابقة ما دلَّ على كمال المعنى، وهذا بعضٌ. ولا بالتضمُّن؛ لأنَّ التَّضمُّن ما دلَّ على جزء المعنى، وهذا جزئيٌّ، والجزئيُّ إنَّما يقابله الكلِّيُّ، ومسمَّى صيغة العموم كلِّيَّةٌ لا كلِّيٌّ، والَّذي يقابل الكلِّيَّة: الجزئيَّةُ، لا الجزء. ولا بالالتزام؛ لأنَّ الالتزام ما دلَّ على خارجٍ، وهذا داخلٌ، ولأنَّ هذا الفرد إذا كان لازماً للمسمَّى وبقيَّة الأفراد مِثله، فأين المسمَّى حينئذٍ؟ فثبت أنَّ العامَّ لا يصحُّ أن يدلَّ على فردٍ من أفراده بواحدةٍ من الدَّلالات الثَّلاث؛ قال القرافيُّ [ت: ٦٨٤هـ]: وهذا سؤالٌ صعبٌ أوردتُه في «شرح المحصول».

حاشية السجلماسي

وجوابُ ابن هارون قد علمتَ ما فيه، وأمَّا جواب القلشاني فقد كتبت عليه ما ترى، ولنزده بياناً:

فقوله: «وكذا على الجزئيَّة» إن عنى: أنَّ زيداً جزئيَّته باعتبار وصف الموضوع الَّذي فيه العموم فلا يقول به أحدٌ؛ إذِ الجزئيَّة قضيَّةٌ والموضوع وحده ليس بقضيَّةٍ، وإن عنى: من حيث وصف المحمول ففيه أمران: أحدهما: أنَّه خرج عنِ المفردات إلى المركَّبات؛ لأنَّ وصف المحمول خاصٌّ بالقضايا، وثانيهما: أنَّ وصف المحمول لا عموم فيه، فلا ينبغي اعتباره.

وقوله: «وأيضاً فإنَّ أفراد العامِّ جزئيٌّ باعتبار كون العامِّ يدلُّ على كلِّ فردٍ» إن عنى: استقلالاً فلا يصحُّ؛ إذِ العامُّ لا استقلال فيه، وحينئذٍ فـ«زيد» جزءٌ لا جزئيٌّ، وإن عنى: من غير استقلالٍ، فهو مسلَّمٌ، لكن لا يصحُّ كون «زيد» جزئيًّا بهذا الاعتبار، هذا كلُّه إن عنى: من حيث وصف الموضوع، وإن عنى من حيث وصف المحمول فقد علمتَ أنَّه لا عموم فيه، فلا يصحُّ اعتباره.

وقوله: «وأجزاء باعتبار ما صدق عليه العامُّ» إن أراد بقوله: «صدق عليه العامُّ»؛ أي: دلَّ عليه العامُّ باعتبار أنَّه يدلُّ على كلِّ فردٍ فردٍ فهو عين ما قبله، وإن أراد أنَّه - أي: العامَّ - باعتبار وصف المحمول يدلُّ على المجموع، فيكون «زيد» أجزاء فلا يصحُّ؛ لأنَّ وصف المحمول لا عموم فيه، ولأنَّه لا يصحُّ إلَّا في القضايا وكلامنا في المفردات، ولأنَّه حينئذٍ يلزم على الاعتبار الأوَّل أن يكون «زيد» جزئيَّة لا جزأ؛ إذِ الحكم على «زيد» بأنَّه مأمورٌ بقتله لا يصحُّ أن يُقال فيه: جزئيٌّ، بل قضيَّةٌ جزئيَّةٌ لا شخصيَّةٌ. فتبيَّن بهذا أنَّ ما ذكره القلشاني غير ظاهرٍ. اهـ

وقال المحشي مرَّةً ثانيةً ـ استشكاله دلالة العامِّ على أفراده ـ: «بأنَّها ليست تضمُّناً ولا غيرها» سهوٌ نشأ عن تركيب المفصَّل، فإنَّ قولنا: «المشركون مأمورٌ بقتلهم» قضيَّةٌ ذات أفرادٍ متَّصفةٌ أفرادها بوصفين:

أحدهما: الإشراك العامُّ المستغرق المنصبُّ على أفراده انصبابةً واحدةً.

سعيد قدورة

حاشية السجلماسي

وثانيهما: الأمر بالقتل، وهذا لا عموم فيه شموليًا، وإنَّما عمومه بدليٌّ، فيثبت في كلِّ فردٍ استقلالاً.

فخرج أنَّ مجموع القضيَّة عبارةٌ عن أفرادٍ ثبت لها وصفان:

الأوَّل: عامٌّ لا يستقلُّ به واحدٌ دون آخر.

والثَّاني: مطلقٌ ثابتٌ فيه الاستقلال.

وأنَّ الأوَّل يدلُّ على أفراده بالتَّضمُّن؛ لأنَّه فرضٌ عامٌّ، والعامُّ كلٌّ، وآحادُ الكلِّ أجزاءٌ؛ أمَّا أنَّه فرضٌ عامٌّ فظاهرٌ، وأمَّا أنَّ العامَّ كلٌّ فلأنَّ العامَّ لا يثبت لآحاده استقلالاً، والكلُّ كذلك، والعامُّ كلٌّ، وأمَّا أنَّ آحاد الكلِّ أجزاءٌ فظاهرٌ، وأنَّ الثَّاني لا أفراد له أصلاً حتَّى نطلب خصوصيَّة دلالته عليها هل بالتَّضمُّن أو غيره؛ لأنَّه محمولٌ، والمقصودُ من المحمول مفهومه لا أفراده، وإلَّا بطل الحمل بقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»؛ إذ لو أريد من «الحيوان» جميع أفراده الصَّادقة بالفرس وغيره لبطل حمله على «الإنسان»، لكنَّه وإن لم تكن له أفرادٌ يصدق على أفراد الموضوع العامِّ صدقاً استقلاليًا، ومِن صدقه عليها استقلالاً نشأت الكلِّيَّة، فظهر أنَّ العامَّ إنَّما هو الوصف الأوَّل، وأنَّه من حيث ذاته يدلُّ على أفراده بالتضمُّن، وأنَّه من هذه الحيثيَّة كلٌّ لا كلِّيَّةٌ، وأنَّ آحاده من هذه الحيثيَّة أجزاءٌ لا جزئيَّاتٌ، وأنَّ توهُّم انتفاء التَّضمُّن بناءً على أنَّ العامَّ كلِّيَّةٌ لا كلٌّ غلطٌ نَشأ من اعتبار وصف المحمول ثابتاً لأفراد العامِّ، وهو تركيب العامِّ مع غيره، أوجب ما أوجب.

فدفعُهُ أن يقال: ما تعني بالعامِّ المسؤول عنه: وصف المحمول أو وصف الموضوع أو مجموعهما؟ فإن عنيتَ وصف المحمول فلا نُسلِّم أنَّه عامٌّ، بل مطلقٌ كما سبق، وإن عنيتَ المجموع فهو غيرُ تامٍّ؛ لأنَّه مركَّبٌ من العامِّ وغيره، والمركَّبُ من العامِّ وغيره ليس بعامٍّ، وأيضاً فذلك المجموع قضيَّةٌ وهي مركَّبٌ، والكلامُ في المفردات لا في المركَّبات، وإن عنيتَ وصف الموضوع فلا نُسلِّم التَّضمُّن فيه، وقوله: «أنَّه كلِّيَّةٌ» غير مسلَّمٍ، بل هو كلٌّ؛ إذِ الكلُّ هو الَّذي لا يستقلُّ، ووصف الموضوع لا يستقلُّ، فهو كلٌّ، وإنَّما نشأت الكلِّيَّة من وصف المحمول الثَّابت استقلالاً، وهو ليس بعامٍّ بما هو عامٌّ، وما هو منشأ الكلِّيَّة فليس بعامٍّ، والغلطُ نشأ من إهمال هذا التَّفصيل، واعتبارِ مجموع القضيَّة وهو معنى قولنا: «غَلط نشأ من تركيب المفصل».

وتقريبُه بالأمثلة: أنَّك إذا قلتَ: «العشرة أقررت بها» فهذه قضيَّةٌ ذات أفرادٍ ثبت لها وصف «العشرة» بالاستقلال، ووصف الإقرار استقلالاً، فهي كلِّيَّةٌ من حيث الإقرار، وكلٌّ من حيث وصف العشرة، وإن لم تكن عامًّا اصطلاحاً لكنَّها مساويةٌ في الاستغراق الَّذي هو خاصيَّة العموم.

ومثالٌ آخر: إذا قلتَ: «أهل مصر يَموتون كسائر النَّاس» فهذه قضيَّةٌ ذات أفرادٍ ثبت لها وصفُ أهل

سعيد قدورة

وأجاب عنه ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ] في «شرح مختصر ابن الحاجب الأصلي»: بأنَّ دلالة العامِّ على فردٍ من أفراده مطابقةٌ؛ لأنَّه مطابقٌ للمعنى الكلِّيِّ الَّذي وُضع له لفظ العموم؛ لأنَّ الواضع وضع مثلاً لفظ «المشركين» لصورةٍ ذهنيَّةٍ، وهي الذَّات المتَّصفةُ بالشِّرك، ثمَّ هذه الصُّورة لها أمثالٌ في الخارج، فما طابقها في الخارج صَدق عليه اللَّفظ، وذلك مثل النَّكرة كـ: «رجل» فإنَّه أيضاً وُضع لمعنًى كلِّيٍّ في الذِّهن، وله أمثالٌ في الخارج، فما وافق تلك الصُّورة الذِّهنيَّة دلَّ عليه اللَّفظ بالمطابقة. اهـ باختصار.

وقال بعض الفضلاء المتأخِّرين في «شرح إيساغوجي»: كان شيخُنا العلَّامة أبو حفص عمر القلشاني [ت: ٨٤٧هـ] رحمه الله يقول: هي دلالة التَّضمُّن، وقولهم في التَّضمُّن: هي الدَّلالة على الجزء تَقوُّلٌ، وكذا الدَّلالة على الجزئيَّة، وأيضاً فإنَّ أفراد العامّ جزئيَّاتٌ باعتبار كون العامِّ يدلُّ على كلِّ فردٍ فردٍ، وأجزاء باعتبار ما صدق عليه العامُّ، فصحَّ أنَّ دلالة اللَّفظ على جزء المعنى، والشَّيءُ الواحد قد يكون له اعتباراتٌ، ويُحكم له بحسَبها. اهـ جواب شيخنا فتدبره، وهذا آخِر لفظ هذا الفاضل المتأخِّر.

حاشية السجلماسي

مصر لا بالاستقلال؛ إذ لا يقال في «زيد»: إنَّه أهل مصر، بل هو من أهل مصر، ووصف الموت استقلالاً، وكذا قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١] فهو قضيَّةٌ ذات أفرادٍ ثبت لها وصف الوَلدية المستغرقة المجموعة لا بالاستقلال، ووصف الإيصاء استقلالاً، وكذا قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [الأنبياء: ٣٥] قضيَّةٌ ذات أفرادٍ ثبت لها وصف النَّفس العامِّ المستغرق لا بالاستقلال، ووصف ذوق الموت استقلالاً، وقِس على هذا سائر قضايا العامِّ، فالإشكال منشؤه أنَّه لمَّا كانت قضيَّة العامِّ كلِّيَّة لا كلّ، تُوهِّم أنَّ العامَّ كلِّيَّةٌ أيضاً، وقد تبيَّن خلافه.

قوله: (وأجاب ابن هارون في «شرح مختصر» ابن الحاجب الأصلي) فيه نظرٌ؛ لأنَّه يلزم عليه أن يكون العامُّ مطلقاً لا استغراق فيه؛ لأنَّ جميع ما ذكره من البيان من خواصِّ المطلق لا من خواصِّ العامِّ، والكلامُ في دلالة العامِّ لا في دَلالة المطلق.

قوله: (تقوُّل، وكذا الدَّلالة على الجزئيَّة) الجزئيَّة والكلِّيَّة من القضايا، وكلامُنا في المفردات.

قوله: (أفراد العامِّ جزء وجزئية باعتبارين) فيه: أنَّ الاعتبارين المذكورين متَّحدان؛ إذ دلالته على كلِّ فردٍ فردٍ هي عين اعتبار ما صدق عليه، فهما متعدِّدان عبارةً لا معنًى، وإذا اتَّحد المعنى فلا عبرة بتعدُّد العبارات.

سعيد فودة

التَّنبيه الثَّالث: قال الحافظ السُّيُوطيّ [ت: ٩١١هـ] في أوَّل فنِّ البيان: إن تقسيم الدَّلالة للمطابقة والتَّضمُّن والالتزام ليس هو مِن علم المنطق، بل هو أمرٌ لغويٌّ، وهم مصرِّحون بأنَّه ليس من علمهم، وأنَّهم يقولون: إنَّما يذكرونه في كُتبهم لاحتياجهم إليه. اهـ[1]

* * *

حاشية السجلماسي

---

(١) انظر: «شرح عقود الجمان في المعاني والبيان» للسيوطي (ص: ١٩٢).

(فَصْلٌ فِي مَبَاحِثِ الأَلْفَاظِ)

● (٢٦) مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ ... إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مُفْرَدُ

(٢٧) فَأَوَّلٌ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى ... جُزْءِ مَعْنَاهُ بِعَكْسِ مَا تَلَا

(٢٨) وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَعْنِي المُفْرَدَا ... كُلِّيٌّ اوْ جُزْئِيٌّ حَيْثُ وُجِدَا

(٢٩) فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكِ الكُلِّيُّ ... كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الجُزْئِيُّ

(٣٠) وَأَوَّلاً لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْدَرَجْ ... فَانْسِبْهُ أَوْ لِعَارِضٍ إِذَا خَرَجْ

(٢٦ - ٣٠) - هذا الفصل في مباحث الألفاظ.

● اعلم أنَّ اللَّفظ قسمان:

١ - مُهملٌ ك: أسماء حروف الهجاء.

٢ - ومُستعملٌ وهو قِسمان:

- مركَّبٌ: وهو ما دلَّ جُزؤه على جزء معناه، وهو:

تقيديٌّ نحو: «الحَيَوان النَّاطِق»، وهو المفيدُ في اكتساب التَّصوُّر، فهو في قوَّة المفرد.

وخبريٌّ في نحو: «زيدٌ قائمٌ».

- ومفردٌ: وهو عكس المركَّب؛ أي: ما لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه، ك: «زيد، وقام، وهل»، وهي أقسام المفرد الثَّلاثة؛ لأنَّه إمَّا أن لا يَستقلَّ بالمفهوميَّة فالحرف والأداة، وإلَّا فإن دلَّ على زمانٍ معيَّنٍ فالفعل، وإلَّا فالاسم.

● ثمَّ المفرد: إمَّا كلِّيٌّ، أو جزئيٌّ.

فالكلِّيُّ: «هو الَّذي لا يَمنع نفس تصوُّر معناه من وقوع الشَّرِكة فيه»؛ سواءٌ:

- استحال وجوده في الخارج، ك: «اجْتِمَاع الضِّدَّين»، أو أمكن ولم يُوجد، ك: «بَحْرٍ مِنْ زِئْبَقٍ»، و: «جَبَلٍ مِنْ يَاقُوتٍ».

- أو وُجد منه واحدٌ مع إمكان غيره، ك: «الشَّمْس»، أو استحالتِه ك: «البَارِي».

- أو كان كثيراً متناهياً، ك: «الإِنْسَان»، أو غيرَ متناهٍ ك: «العَدَد».

سعيد فودة

حاشية السجلماسي

والجزئيُّ: «ما يَمنع نفس تصوُّر معناه من وقوع الشُّركة فيه»، ويُسمَّى: الحقيقيَّ ك: «زيد»، فإنَّ ذاته يَستحيل جَعلُها لغيره.

● ثمَّ الكلِّيُّ:

- إنْ كان مُندرجاً في حقيقة جزئياته سُمِّي: «ذاتيًّا» ك: «الحَيَوَان» بالنِّسبة ل: «زيد، وعمرو» مثلاً؛ إذ هو جزء حقيقتها.

- وإنْ لم يَندرج، بل كان خارجاً عنِ الحقيقة سُمِّي: «عَرَضيًّا» ك: «الكاتب» مثلاً، فإنَّه ليس داخلاً في حقيقة «زيدٍ، وعمرٍو».

- وأمَّا ما كان عبارةً عن مجموع الحقيقة، فلا يُسمَّى ذاتيًّا ولا عَرَضيًّا، بل: «واسطةً ونوعاً» ك: «الإنسان»، فإنَّه عبارةٌ عن مجموع الحقيقة من جنسٍ وفصلٍ، وهي: الحَيَوانيَّة والنَّاطقيَّة.

سعيد فودة

حاشية السجلماسي

(٢٦) مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ إِمَّـــا مُـــرَكَّـــبٌ وَإِمَّـــا مُـــفْـــرَدُ

وقولُنا: (**مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ** ..) البيتَ؛ احترازٌ من «المهمل»، و(**أوَّلٌ**) في البيت الثَّاني: مبتدأٌ، وسَوَّغ الابتداء بالنَّكرة وقوعه في مَعرض التَّفصيل.

سعيد قدورة

[قوله:] (**مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ ... إلخ البيتَ**) لمَّا ذكر الدَّلالة اللَّفظيَّة الوضعيَّة وأقسامها، وكان ذلك من مباحث الألفاظ أيضاً لكنْ باعتبار دلالتها بالمطابقة أوِ التَّضمُّن أوِ الالتزام، ذَكر هنا في هذا الفصل مباحث الألفاظ باعتبارٍ آخر، وهو كون اللَّفظ في نفسه إمَّا مركَّباً وإمَّا مفرداً، والمفردُ إمَّا كلِّيٌّ وإمَّا جزئيٌّ، والكلِّيُّ إمَّا داخلٌ في حقيقة جزئيَّاته أو لا، وذلك أنَّ اللَّفظ يُنظَر فيه باعتباراتٍ كثيرةٍ، ولذلك قال: «مَبَاحِثِ الأَلْفَاظِ» بصيغة الجمع؛ جمعُ: «مَبْحَثٍ» بمعنى: البحث، وهو: التَّفتيش والاستِقصاء.

● واعلم أنَّه يمكن أن تكون الألف واللَّام في «الألفاظ» للعهد، والمعهودُ: اللَّفظُ الدَّالُّ بالوضع، وهو المُقسم هنا: إلى مركَّبٍ وإلى مفردٍ، فيؤخذُ منه على هذا وضع المركَّبات، وأنَّ دلالة المركَّب وضعيَّةٌ تنقسم إلى الدَّلالات الثَّلاث الوضعيَّات؛ كذا قرَّر ابن فائد [ت:٨٥٧هـ] كلامَ الخونجي [ت:٦٤٦هـ] قال: «ويُؤيِّده قولهم: المعرفة إذا أُعيدت فالثَّانيةُ عين الأُولى». اهـ

وكونُ دلالة المركَّبات وضعيَّةً قال ابن عرفة [ت:٨٠٣هـ]: «هو المشهور»، فانظُر بسطه في «شرح السَّنوسي»[1] له.

وقال ابن هارون [ت:٧٥٠هـ] في «شرح ابن الحاجب»: «الصَّحيح أنَّ دلالة المركَّب عقليَّةٌ، وأنَّ الوضع اختصَّ بالمفردات». انظر تَمامه.

حاشية السجلماسي

(١) انظر: «شرح السنوسي لمنطق ابن عرفة» مخطوط لوحة (٢٤).

(٢٧) فَأَوَّلٌ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ بِعَكْسِ مَا تَلَا

وقولنا: (جُزْءِ مَعْنَاهُ) هو بضمِّ الزَّاي لغةٌ في «الجزء»، وبه قُرئ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزُءًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وهي سبعيَّةٌ.

وقولنا: (بِعَكْسِ مَا تَلَا) عائدُ «ما» محذوفٌ؛ لأنَّه متَّصلٌ منصوبٌ بفعلٍ، و«تَلَا»؛ أي: تَبع.

سعيد فودة

قوله: (فَأَوَّلٌ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى ... إلخ البيت) يعني: أنَّ حقيقة المركَّب عند المناطقة: «هو اللَّفظُ الدَّالُّ الَّذي يُرادُ بجزئه الدَّلالة على جزء معناه»؛ نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ» فإنَّ جملة هذا اللَّفظ تدلُّ على معنى تركيبيٍّ، وهو كون «زيد» حَصل له القيام في الماضي، أو يحصل في الحال، أوِ الاستقبال، وجزء هذا اللَّفظ وهو «زيد» مثلاً يدلُّ على جزء هذا المعنى وهو ذات «زيد»، وكذا قولُنا: «عبد زيد» ونحوه ممَّا لم يُقصد به العَلَميَّة، فإنَّ جزء هذا اللَّفظ وهو «عبد» يدلُّ على مطلق «عبد» غير مقيَّدٍ بإضافته إلى «زيدٍ» ولا غيره، وهو جزءٌ من المعنى المركَّب وهو «عبد زيد».

فقوله: (مَا دَلَّ جُزْؤُهُ) «ما» كالجنس في الحدِّ واقعةٌ على اللَّفظ. وقولُه: «دَلَّ» توطئةٌ لما بعده، واحتَرز به عن المهمل كـ: «ديز» ونحوه على رأي مَن يُسميه لفظاً.

وقوله: «جُزْؤُهُ» مخرجٌ لِمَا لا جزء له كـ: «همزة» الاستفهام، و«باء» الجرِّ و«لامِه»، ولِمَا له جزءٌ ولكن لا دلالة لشيءٍ من أجزائه كـ: «ديز» و«رجل».

وقوله: (عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ) يخرج ما له جزءٌ وله دلالة، لكنْ لا على معنى اللَّفظ الَّذي تركَّب منه؛ نحو: «أَبْكَم» فإنَّ جزءه وهو «أب» يدلُّ على ذاتٍ متَّصفة بالأبوة، وكذا جزؤه الآخر وهو

حاشية السجلماسي

قوله: (كالجنس في الحدِّ) قالوا: «كالجنس»، ولم يقولوا: «جنساً حقيقةً».

والفرقُ بين العبارتين: أنَّ ما جعل جنساً من «الحيوان» يُشترط كونه داخلاً في حقيقة المحدود كـ: «الحيوان» بالنِّسبة إلى «الإنسان» و«الفرس» وغيره؛ إذ هو جزءُ حقيقةِ ما ذُكِر، وما جُعل كالجنس كلفظة «ما» لا يُشترط فيه ذلك، فإنَّ «ما» بمعنى: «شيء»، كما يَصدق على ما هو داخلٌ كـ: «الحيوان» يصدق على ما هو خارجٌ كـ: «الخاصَّة» و«العَرَض العامّ»، وكذا على ما هو تمام الماهيَّة كالنَّوع، فلمَّا كانت تصدق على ما ذكر سُمِّيت كالجنس؛ نظراً لصدقها على ما هو داخلٌ وخارجٌ. اهـ

وقيل: إنَّما قيل فيها: «كالجنس»، ولم يقل فيها: «جنس»؛ لأنَّها بمعنى: «شيء»؛ و«شيء» يقال في الجنس والفصل والخاصَّة والعَرَض العامّ والنَّوع؛ لأنَّها كلُّها شيءٌ من الأشياء، فلمَّا كانت «ما» لفظاً مشتركاً بين هذه الحقائق ولم تختصَّ بواحدٍ منها، قيل فيها: «كالجنس».

سعيد فدورة

«كم» على سؤالٍ عن عددٍ أو على إخبارٍ بكَثْرة، لكنْ لا واحدَ من هذين المدلولين بجزءٍ من معنى «أبكم».

ويخرج أيضاً نحو: «بَعلبك» و«عبد شمس» و«امرؤ القيس» ممَّا له جزءٌ دالٌّ على شيءٍ غير مقصودٍ؛ إذِ المراد الشَّخص المسمَّى، لا ما دلَّ عليه أجزاء الاسم، فـ«عبد» مثلاً يدلُّ على العبوديَّة، والعبوديَّة ليست جزءَ شخصٍ.

قوله: (بِعَكْسِ مَا تَلَا) يعني: أنَّ المفرد وهو التَّالي للمركَّب ـ أيِ: المذكور بعده ـ هو بعكس المركَّب؛ أي: بخلافه؛ فيقالُ في تعريفه: هو اللَّفظُ الَّذي لا يدلُّ جزؤه على جُزء معناه:

- بأن لا يكون له جزءٌ أصلاً كـ: «همزة» الاستفهام.
- أو له جزءٌ لا معنى له كـ: حرف من حُروف «زيد» مثلاً.
- أو له معنًى غير مقصودٍ كـ: «أبكم» و«بعلبك» كما سبق.

فالعكسُ في كلام النَّاظم بالمعنى اللُّغويِّ، وهو مُطلق التَّحويل والمخالفة، لا العكس في اصطلاح أهل المنطق.

● وإنَّما بدأ النَّاظم بذكر «المركَّب» وتعريفه مع أنَّ «المفرد» سابقٌ في الوجود؛ لأنَّ قيود «المركَّب» وجوديَّةٌ وقيودَ «المفرد» عدميَّةٌ سلبيَّةٌ، ولا يُعقل سلبُ أمرٍ إلَّا بعد تعقُّل ذلك الأمر المسلوب؛ فالتَّقابلُ بينهما تقابلُ العدم والمَلَكة، ولا تُعقل الأعدام إلَّا بملكاتها، و«المركَّب» هو ذو الملكة، فلِذا قدَّمه؛ قاله في «نَسج الحلل».

حاشية السجلماسي

قوله: (وإنَّما بدأ النَّاظم بذكر «المركَّب» ... إلخ) حاصل ما زاده على ما ذكَره في «شرح المختصر» وغيره: أنَّ المركَّب متأخِّرٌ عنِ المفرد؛ لتركُّبه منه، والمفردُ متأخِّرٌ عنِ المركَّب؛ لأنَّ قيوده عدميَّةٌ فجاء الدَّور.

وحاصلُ الجواب: أنَّ ذات المركَّب - أي: مصدوقَه كـ: «زيد قائم» ونحوه - متأخِّرٌ عن مصدوق المفرد كـ: «زيد، وعمرو» وغيرهما، ومفهومُ المركَّب ـ وهو ما دلَّ جزؤه على جزء معناه ـ سابقٌ على مفهوم المفرد ـ وهو ما لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه ـ؛ لأنَّ الثَّاني سلبُ الأوَّل، وسلبُ الشَّيء فرعٌ عن وجوده، فنخرج من ذلك أنَّ المركَّب له مصدوقٌ ومفهومٌ، وأنَّ مصدوق المركَّب متأخِّرٌ عن مصدوق المفرد، ومفهومُ المركَّب متقدِّمٌ على مفهوم المفرد فلا دورَ.

قال القطب [«تحرير القواعد المنطقيَّة» (ص: ١٢٦) بتصرف]: ولـمَّا كان التَّعريف راجعاً إلى المفهوم،

(٢٨) وَهْوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَعْنِي الْمُفْرَدَا ... كُلِّيٌّ اوْ جُزْئِيٌّ حَيْثُ وُجِدَا
(٢٩) فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكِ الكُلِّيُّ ... كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الجُزْئِيُّ

و(جُزْئِيٌّ) في البيت الثَّالث محذوفُ التَّنوين للضَّرورة.

وقولنا في البيت الرَّابع: (فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكٍ) خبرٌ مقدَّمٌ على «الكلِّيُّ»، وقولنا: (وَعَكْسُهُ الجُزْئِيُّ) كذلك، ويحتمل العكس. و(كَأَسَدٍ) مثالُ الكثير المُتناهي.

سعيد قدورة

وفاعل «تلا» ضميرٌ مستترٌ يعود على «ما»، وهو الرَّابط بين الصِّلة والموصول، ومفعول «تلا» ضميرٌ محذوفٌ يَعود على «المركَّب»، والتَّقدير: بعكس المفرد الَّذي تبع المركَّب حيث ذكره بعده، فعائدُ «ما» مرفوعٌ لا منصوبٌ، ومستتر «لا» محذوفٌ، خِلافاً لِمَا وقع في «شرح النَّاظم» ممَّا هو سبقُ قَلم، والله أعلم.

قوله: (وَهْوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَعْنِي المُفْرَدَا ... إلخ البيتَين) هذا تقسيمٌ للَّفظ المفرد من حيث النَّظر إلى معناه؛ إذِ الكلِّيَّةُ والجزئيَّةُ من عوارض المعاني، وأمَّا الألفاظُ فقد تسمَّى: كلِّيَّةً وجزئيَّةً تبعاً للمعنى؛ تسميةً للدَّالِّ باسم المدلول؛ قال معناهُ شارح «الشَّمسيَّة»[1] وغيره، فكأنَّ النَّاظم ذكر فيما سبق الدَّليل ـ أي: الدَّالَّ ـ، وذكر هنا المدلول.

والدَّالُّ هو المُرشد، وقد تقدَّم أنَّ أقسامه ستَّةٌ، وأنَّ المعتبر منها في علم المنطق واحدٌ، وهو دلالة اللَّفظ الوضعيَّة.

والمدلولُ هو المُرشد إليه، وهو قسمان: كلِّيٌّ وجزئيٌّ؛ لأنَّه إمَّا أن يمنع نفس تصوُّره عن وقوع الشَّركة فيه، أو لا؛ فإنْ مَنع قيل له عند المناطقة: جزئيٌّ، وعند النُّحاة: «عَلَمٌ» ك: «زَيْد»، وإلَّا فهو كلِّيٌّ ك: «إِنْسَان».

● واعلَم أنَّ المفرد على ثلاثة أقسامٍ: اسم، وفعل، وحرف.

١ - فالفعلُ كلِّيٌّ أبداً؛ لصحَّة حمله على كثيرِين من الفاعلين، وتشخُّصُ فاعله لا يُوجب تشخُّصه؛ لجواز حمل الكلِّيِّ على الجزئيِّ كقولنا: «زَيْدٌ إِنْسَانٌ».

حاشية السجلماسي

قُدِّم تعريف المركَّب على تعريف المفرد؛ لتقدُّم مفهومه على مفهوم المفرد، ولمَّا كان التَّقسيم راجعاً إلى الذَّات والمصدوق، قُدِّم تقسيم المفرد في قوله: «وهو على قسمين أعني المفرد... إلخ» على تقسيم المركَّب إلى: طلب وخبر وغيرهما، والله أعلَم.

---

(١) انظر: «شرح السعد على الشمسية» (ص: ١٣٣).

سعيد قدورة

٢ - والحرفُ ليس بكلِّيٍّ ولا جزئيٍّ؛ إذ لا معنى له في نفسه، وإنَّما معناه في مَدخوله.

٣ - والاسم هو الَّذي ينقسمُ إلى: كلِّيٍّ وجزئيٍّ؛ فـ«الكلِّيُّ»: هو الَّذي لا يمنع نفس تصوُّره من وقوع الشِّركة فيه، فيشملُ بذلك أقسام الكلِّيِّ، وهي ثلاثةٌ:

الأوَّل: ما يتصوَّر منه العقل أفراداً كثيرةً، وليس منها في الخارج شيءٌ:

١ - إمَّا لأنَّها ممتنعةُ الوجود في الخارج، كـ: «الجمع بين الضِّدَّين»، فهو كلِّيٌّ؛ لأنَّه لا يمنع نفس تصوُّره من صدقه على كثيرين، فإنَّ الجمع بين السَّواد والبياض جمعٌ بين الضِّدَّين، والجمعُ بين القيام والقعود جمعٌ بين الضِّدَّين، والجمعُ بين التَّرقِّي والتَّدلي جمعٌ بين الضِّدَّين، فتبيَّن أنَّ الجمع بين الضِّدَّين واقعٌ على كثيرين، وأفرادُهُ كلُّها ممتنعةُ الوجود في الخارج.

٢ - وإمَّا لأنَّها لم توجد في الخارج لكنَّها ممكنة الوجود، كـ: «جبل من ياقوتٍ» مثلاً، و: «بحر من زئبقٍ»؛ فإنَّا نتصوَّر منها بعقولنا جبالاً وبحاراً كثيرةً، ووقوعُها ليس بمستحيلٍ؛ إلَّا أنَّها لم يقع منها شيءٌ، وكذا: «العنقاء» فإنَّها لم توجد لكنَّها ممكنةُ الوجود.

الثَّاني: ما يمكن للعقل أن يتصوَّر منه أفراداً كثيرةً، وليس في الوجود منها إلَّا فردٌ واحدٌ:

١ - إمَّا لأنَّ غيره ممتنعٌ كـ: «الإله، والخالق، والرَّازق، والمحيي، والمميت» ونحوها، فإنَّها ألفاظٌ كلِّيَّةٌ لا يمنع مجرَّد تعقُّلها منَ التَّعدُّد؛ إلَّا أنَّ الدَّليل القاطع قام على نَفيه، والله سبحانه وتعالى هو الواحد الموجود.

٢ - وإمَّا أن يكون غيره ممكن الوجود ولا يَلزم من وجوده محالٌ؛ إلَّا أنَّه لم يتَّفق له وجود، كـ: «الشَّمس» مثلاً، فإنَّ الموجود منها واحدٌ، ويمكن أن تكون شُموس كثيرة.

الثَّالث: ما يتصوَّر العقل منه أفراداً كثيرةً وقد وُجدت في الخارج كذلك، إلَّا أنَّ هذه الأفراد الخارجيَّة:

١ - تارةً تكون متناهيةً كـ: «الكواكب»، فإنَّها كثيرة مُتناهية.

٢ - وتارةً تكون غير متناهيةٍ كـ: «عدد نِعم الله سبحانه وتعالى»، و: «نعيم أهل الجنَّة» كذا مثَّله بعضهم.

حاشية السجلماسي

سعيد فودة

ورُدَّ بأنَّ ما دَخل منها في الوجود فهو مُتناهٍ، ولذا أسقط كثيرٌ من المحقِّقين هذا القسم ـ وهو غير المتناهي ـ، وأنَّه يستحيل تصوُّره على مذهب أهل الحقِّ، وإنَّما يمثَّل بـ«حركة الفلك» على مذهب الفلاسفة القائلين بقدم الأفلاك.

● وهذه الأقسام الثَّلاثة تبسط إلى ستَّةٍ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منها فيه قسمان كما تقدَّم؛ وبيانُهُ أنَّ الكلِّيَّ:

- الَّذي لم يوجد من أفراده شيءٌ ينقسم: إلى ما يُمكن وجوده، وإلى ما لا يمكن.

- والَّذي وجد منه فردٌ واحدٌ فقط يَنقسم: إلى ما يمكن فيه التَّعدُّد كـ: «الشَّمس»، وإلى ما لا يمكن فيه التَّعدُّد أصلاً كـ: «الإله».

- والكلِّيّ الَّذي وجد منه أفرادٌ كثيرةٌ ينقسم: إلى ما تناهتْ أفراده كـ: «الإنسان، والحيوان»، وإلى ما لم تَتناه كـ: «الزَّمان، وحركة الأفلاك» عند الفلاسفة.

● وإذا عرفتَ أنَّ معنى الكلِّيِّ هو ما يفهم الاشتراك عرفتَ أنَّ الجزئيَّ يقابله، وهو الَّذي لا يفهم الاشتراك كـ: «زيد، وعمرو» ونحوِهما من الأعْلَام الموضوعة لشخصٍ معيَّنٍ، وإن شاركه غيره في اسمه فليس ذلك لاشتراكهما في مدلولٍ واحدٍ، بل لتعدُّد الوضع، وإليه أشار النَّاظم بقوله: «وَعَكْسُهُ الجُزْئِيُّ»، والعكسُ هنا أيضاً بالمعنى اللُّغويِّ كما مرَّ؛ أي: والجزئيُّ خلاف الكلِّيّ في حَقيقته.

واختلف هل يختصُّ الجزئيُّ بـ«العَلَم» دون سائر المعارف كـ: «الضَّمير»، و«اسم الإشارة»، و«الموصول» ونحوها، أو يَعمُّها؛ بناءً على أنَّ هذه الأشياء موضوعةٌ لكلِّيٍّ أو لجزئيٍّ؟

فأكثرُ النَّحويين على أنَّها موضوعةٌ لجزئيٍّ؛ لأنَّها معارف، وأكثرُ المحقِّقين على أنَّها في أصل وضعها كلِّيَّةٌ، وإنَّما عرضتْ لها الجزئيَّة عند الاستعمال بواسطة أمورٍ صاحبَتها، فهي كلِّيَّةٌ وضعاً وجزئيَّةٌ استعمالاً.

حاشية السجلماسي

قوله: (ولذا أسقط كثيرٌ ... إلخ) يمكن أن يمثَّل له بـ: «كمالاته تعالى»؛ إذ لا نهايةَ لها، والدَّليلُ على استحالة دخول ما لا نهاية له في الوجود خاصٌّ بالحادث، وفي «العلم» على مذهب أبي سهل الصعلوكي، فإنّه قال يتعدَّد بتعدُّد المعلومات، والمعلومات لا نهاية لها، فأفرادُ العِلم القديم لا نهاية لها.

قوله: (فأكثر النَّحويِّين على أنَّها موضوعةٌ ... إلخ) ورُدَّ القول الأوَّل: بأنَّه يلزم عليه الاشتراك في هذه المعارف، فـ«أنا» مثلاً إن فُرض وضعه لهذا المتكلِّم، ثمَّ لهذا المتكلِّم الآخر، وهكذا لسائر المتكلِّمين، لزم كونه مشتركاً، ولو كان مشتركاً لاحتاج إلى قرينةٍ، ولا قائل به.

(٣٠) وَأَوَّلاً لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْدَرَجْ ... فَانْسِبْهُ أَوْ لِعَارِضٍ إِذَا خَرَجْ

وقولنا: (وَأَوَّلَا لِلذَّاتِ . .) البيتَ: «أوَّلاً» منصوبٌ على الاشتغال وهو الأرجح؛ لكونه قبل فعلٍ ذي طلبٍ؛ والمعنى: آنْسُب الأوَّل وهو الكلِّيُّ للذَّات إنِ اندَرج فيها، أو للعَرَض إنْ لم يندرج فيها، بل خَرج.

سعيد قدورة

قوله: (وَأَوَّلاً لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْدَرَجْ . . . إلخ البيت) مرادُهُ بـ«الأوَّل»: الكلِّيُّ، وهو المنقسم إلى ذاتيٍّ وغيره، ويَنقسم أيضاً باعتبارات أُخر كما سيأتي بعضها، وأمَّا الجزئي كـ: «زيد» و«عمرو» فلا يُبحث عنه في العُلوم.

وقد عرفتَ أنَّ الغرض من وَضع علم المنطق معرفة كيفيَّة استخراج المجهولات التَّصوُّريَّة والتَّصديقيَّة، والجزئيُّ لا يجدي شيئاً من ذلك، ولِذلك لا يُبرهن به ولا عليه، فصار نظر المنطقيّ مقصوراً على بيان الكلِّيَّات وضبط أقسامها؛ لأنَّها مادَّة الحُدود والبراهين وسائر المطالب.

● ولمَّا كانتِ الحدود التَّامَّة إنَّما تكون بالذَّاتيَّات، والرُّسومُ بالعَرَضيَّات، احتِيج إلى بيان الذَّاتيّ والعَرَضيّ فقال النَّاظم: إنَّ الكلِّيَّ:

- إذا اندرج في الذَّات وهي الماهيَّة؛ أي: ماهيَّة جزئيَّاته نُسب للذَّات فقيل فيه: «ذاتيٌّ».
- وإن كان خارجاً عنها نُسب للعَرَض فقيل فيه: «عَرَضيٌّ».

فالكلِّيُّ المُندرج هو: «الجنس»، و«الفصل»؛ لأنَّهما جُزءان لحقيقة الشَّيء، والكلِّيُّ الخارج عن ماهيَّة الشَّيء هو: «العَرَض العامُّ»، و«الخاصَّةُ».

● وفُهم من كلامه أنَّ الكلِّيَّ إذا لم يكن داخلاً في الماهيَّة ولا خارجاً عنها، بل هو مجموعها وهو «النَّوع» فلا يُقال فيه: ذاتيٌّ ولا عَرَضيٌّ؛ إذ ليس بجزء ماهيَّةٍ حتَّى يقال فيه: «ذاتيٌّ»، ولا خارجاً عنها حتَّى يقالَ فيه: «عَرَضيٌّ»، بل هو واسطةٌ، وهذا مذهب الجمهور.

حاشية السجلماسي

ورُدَّ القول الثَّاني: بأنَّه يلزم عليه وجودُ المجاز بلا حقيقة مع كثرته في هذه المعارف، والَّذين جوَّزوه إنَّما جوَّزوه مع النُّدور والقِلَّة، وبيانُ اللُّزوم أنَّ «أنا» مثلاً إن كان وضع لكلِّيٍّ كان هو المعنى الحقيقيَّ، فإن كان لا يستعمل إلَّا في جزئيٍّ كان مجازاً بلا حقيقة.

والتَّحقيقُ: أنَّها وُضعت بالوضع العامِّ، وحقيقته: أن يوضع لفظٌ خاصٌّ لمعنًى خاصٍّ بملاحظة أمرٍ عامٍّ، وإن شئتَ قلتَ: أن يوضع لفظٌ خاصٌّ لخصوصيَّة معانٍ شتَّى بملاحظة أمرٍ عامٍّ من غير تعدُّد في الوضع

سعيد فودة

وقال بعضهم: «إنَّه ذاتيٌّ»؛ بناءً على أنَّ الذَّاتيَّ ما ليس بِخارجٍ عن ماهيَّة أفراده، والعَرَضيَّ ما كان خارجاً، والجمهورُ ينكرون ذلك لكون الذَّاتيِّ منسوباً إلى الذَّات بمعنى الماهيَّة،

حاشية السجلماسي

البتَّة، فـ«أنا» مثلاً وضع، وهو لفظٌ خاصٌّ لخصوصيَّة المتكلِّمين بملاحظة أمرٍ عامٍّ وهو كونها متكلِّمة، فيكون موضوعاً للجزئيَّات، فينتفي وجود المجاز، وباتِّحاد الوضع ينتفي الاشتراك المُحوِجِ إلى القرينة، وبذلك الأمر العامّ الملاحظ استُعين على حضور الجزئيَّات كلِّها حتَّى اتَّحد الوضع ولم يتعدَّد.

قوله: (وقال بعضهم: إنَّه ذاتيٌّ؛ بناءً ... إلخ) اعلم أنَّهم فرَّقوا بين الذَّاتيِّ والعَرَضيِّ بثلاثة فروقٍ:

الأوَّل: أنَّ الذَّاتيَّ هو الَّذي لا يمكن فهم الذَّات بدونه، والعرضيّ بخلافه؛ مثاله: «المثلَّث» هو: ما له أضلاعٌ ثلاثةٌ، وله وجودٌ، فضلعه لكونه ذاتيًّا لا يمكن فهمه بدونه، ووجوده لكونه عرضيًّا يمكن فهمه بدونه؛ لأنَّ المثلَّث يُفهم ثمَّ يُطلب وجوده، ولا يمكن فهمه ثمَّ يُطلب ثبوت الضِّلع له.

الثَّاني: أنَّ الذَّاتيَّ هو الَّذي لا تبقى الذَّات مع توهُّم رفعه، والعرضيُّ بخلافه؛ مثاله: «الثَّلاثة» لا بقاء لها مع توهُّم رفع الواحد منها، ولها بقاءٌ مع توهُّم رفع الفرديَّة عنها؛ لأنَّ الثَّلاثة حقيقة، والفرديَّة حقيقة، وللعقل أن يتصوَّر الانفكاك بينهما؛ إذ لا حِجر على العقل في التَّصوُّر.

وأورد أنَّ رفع الجزء مع بقاء الكلِّ محالٌ؛ ك: «رفع اللَّازم مع بقاء الملزوم»، وكلُّ محالٍ فإنَّه متصوَّرٌ، فرفعُ الجزء مع بقاء الكلِّ متصوَّرٌ ك: رفع اللَّازم مع بقاء الملزوم، فبَطل الفرق.

وأجيب: بأنَّ رفع الجزء رفعٌ للكلِّ، فرفعُ الواحد رفعٌ للثَّلاثة، فمِن المحال تصوُّر الثَّلاثة بلا واحدٍ، بخلاف تصوُّرها بلا فرديَّة، فإنَّ الفرديَّة خارجةٌ عنِ الحقيقة، فمن الجائز تصوُّر أحدهما دُون الآخر.

ورُدَّ بأنَّه إن أُريد التَّصوُّر المطابق للواقع فهو باطلٌ في الجزء واللَّازم، وإن أُريد الَّذي بمعنى الفرض والتَّقدير فللعقل أن يتصوَّر كلَّ شيءٍ ولا حِجر عليه في ذلك، حتَّى إنَّهم قالوا: له أن يتصوَّر عدمه وعدم عدمه وسائر المُحالات.

وأجيب: باختيار الأوَّل مع التَّفصيل في التَّصوُّر المطابق للواقع، فإنَّ الواقع يشمل: «الخارج العياني، ومرتبة الأحوال، ومرتبة الاعتبارات العقليَّة، ومرتبة السُّلوب»، فالتَّصوُّر الَّذي في الجزء لا يصحُّ باعتبار الخارج العياني، ولا باعتبار نفس الأمر الَّذي من جملته مرتبة الاعتبارات العقليَّة الَّتي من جملتها الماهيَّات، فإنَّ الثَّلاثة لا يمكن وجودها في الخارج ولا في نفس الأمر بدون الواحد؛ لأنَّ جزءَها داخلٌ فيها باعتبارهما، وأمَّا الفرديَّة فلا يمكن انتفاؤها في الخارج عنِ الثَّلاثة، وأمَّا في نفس الأمر فبينهما انفكاكٌ قطعاً؛ إذِ الثَّلاثة في نفس الأمر ماهيَّةٌ، والفرديَّةُ ماهيَّةٌ، فهما ماهيَّتان، فإذا تصوَّر العقل الثَّلاثة بدون الفرديَّة بهذا المعنى فهو تصوُّرٌ صادقٌ.

سعيد قدورة

والمنسوبُ غير المنسوب إليه ضرورةً، فلو كان نفس الحقيقة ذاتيًا لكان فيه نسبة الذَّات إلى نفسها، وهو فاسدٌ؛ كذا قاله بعض مَن شرح «إيساغوجي».

● تنبيهات:

الأوَّل: استعمال الذَّات بمعنى الماهيَّة والحقيقة ليس من وضع اللُّغة، بل هو أمرٌ اصطلاحيٌّ. وأمَّا قولُ ابن هشام [ت: ٧٦١هـ]: «إنَّ قول المتكلِّمين في النِّسبة إلى الذَّات: ذاتيٌّ، بإثبات تاء التَّأنيث لحنٌ؛ أي: لخروجه عنِ القاعدة من أنَّ تاء التَّأنيث تُحذف لأجل النِّسب»، فقال شارحُه الأزهري [ت: ٩٠٥هـ]: هذا مبنيٌّ على أنَّ «ذاتيّ» منسوبٌ إلى «ذات» لغةً، وهم لا يَقولون ذلك، فقد قال الكاتي [ت: ٧٦٠هـ]: «هذه نسبةٌ ليست بلغويَّةٍ، بلِ

حاشية السجلماسي

نعم؛ إذا اعتبر الفرديَّة موصوفةً باللَّازميَّة موصوفةً بالملزوميَّة، فالانفكاك لا يتصوَّر، فخرج من هذا أنَّ تصوُّر الانفكاك ممكنٌ مع قطع النَّظر عن وصف اللُّزوم، وغير ممكنٍ مع اعتباره، ولا كذلك في الجزء؛ فإنَّه ليس له في نفس الأمر ماهيَّةٌ مباينةٌ لماهيَّة الكلِّ حتَّى يتصوَّر الانفكاك مع قطع النَّظر عن وصف الجزئيَّة والكلِّيَّة، وهو ظاهرٌ.

الثَّالث: أنَّ الذَّاتيَّ هو الَّذي لا يعلَّل، والعرضيَّ هو الذَّي يعلَّل؛ مثاله: «النَّاطق» ثبت لـ«الإنسان» بلا علَّة، و«الضَّاحك» ثبت بعلَّةٍ، فإنَّه معلولٌ بالتَّعجُّب، المعلولِ بإدراك الغرائب، المسبوق بمطلق الإدراك، المسبوق بالقوَّة العاقلة؛ الَّتي هي عبارةٌ عنِ النَّاطق، ويمثَّل بـ«النَّاطق» للوجهين السَّابقين، فإنَّه لا يمكن فهم «الإنسان» بلا «ناطق»، ويمكن فهمه بلا «ضاحك»، كما أنَّه لا يمكن رفع «النَّاطق» مع بقاء حقيقة «الإنسان»، كما يمكن توهُّم رفع «الضَّاحك» مع بقاء الحقيقة المذكورة، والله أعلم.

والمسألةُ مبسوطةٌ في المطوَّلات، فعليك بالقول الفصل في الفرق بين الخاصَّة والفصل، وبكلام حواشي العضد للسعد والسَّيِّد والأبهري، وكلام الغزالي في «محك النَّظر» و«معيار العلوم» و«المستصفى» وغير ذلك، وإنَّما أشرنا لهذه النُّبذة؛ لأنَّها نافعةٌ في كلام هذا الشَّارح، وبالله التَّوفيق.

قوله: (لكان فيه نسبة الذَّات إلى نفسها، وهو فاسدٌ ... إلخ) وجوابه: أنَّهما يختلفان في الإجمال والتَّفصيل، ولذا صحَّ تعريفه، فلا محذورَ في النِّسبة؛ لأنَّ مطلق المخالفة حاصلةٌ، والنِّسبةُ تقع بأدنى مخالفة، فهي أولى من التَّعريف.

قوله: (وأمَّا قول ابن هشام: إنَّ قول المتكلِّمين في النِّسبة إلى «ذات»: «ذاتي») محصل الاعتراض: أنَّ «التَّاء» في «ذات» للتَّأنيث، فتحذف في النَّسب، ويُرَدُّ المحذوف.

سعيد فودة

اصطلاحيَّةٌ»[(١)]؛ قال الأزهري: والدَّليلُ على أنَّها اصطلاحيَّةٌ أنَّ استعمال «ذات» مُراداً بها الحقيقة لا أصلَ له في اللُّغة كما قاله ابن الخشَّاب [ت: ٥٦٧هـ] وابن بَرهان [ت: ٥٢٠هـ]، وإنَّما المعروف فيها ذاتٌ بمعنى: صاحبة، وحيث نُسب إليها فلا بدَّ من حذف تائها، ثمَّ رَدِّ لامِها المحذوفة، وإذا رُدَّت عادت العين إلى الصِّحة، فتَصير على تقدير: «ذوا»، ثمَّ تُقلب الألف واواً فتقول: «ذوو» ثمَّ تنسب إليها فتصير: «ذَوَوِي». اهـ[(٢)]

التَّنبيه الثَّاني: فيما يُعرف به الكلِّيُّ الدَّاخل في الماهيَّة والخارج عنها:

قال القرافيُّ [ت: ٦٨٤هـ]: وقد أشكل على كثيرٍ من الفُضلاء حتَّى قال بعضهم: «النَّاطق» و«الضَّاحك» سِيَّان؛ لأنَّهما صِفتان لـ«الإنسان»، فلِمَ قُلتَ: أحدُهما فصلٌ والآخر خاصَّة؟ قال: ويتعيَّن الخارج من الدَّاخل بأحد طريقَين:

أحدهما: أن يُعلَم من وضع اللَّفظ أنَّه وُضع لأمرين، فيعلم أنَّ كلَّ واحدٍ منهما داخلٌ في المسمَّى، وأنَّ ما عداهما خارجٌ؛ كما فُهم عن العرب أنَّهم وضعوا «الإنسان» لـ: «الحَيَوَان النَّاطق» فقط، فلذلك كان «النَّاطق» داخلاً و«الضَّاحك» خارجاً.

الطَّريقُ الثَّاني: أن يقترح العقل ويَفرض حقيقةً مركَّبةً من شيئين، فيكون ما عداهما خارجاً عنها، فإذا لم يوجد فرضٌ عقليٌّ ولا وضعٌ لغويٌّ انسدَّ باب مَعرفة الدَّاخل والخارج.

فإن قيل: «ما مسمَّى السَّكنجبيل؟» فتقول: «إنَّه جزآن الخلُّ والسُّكر»، وأمَّا نَفعه للصَّفراء وغيرها فأمورٌ خارجةٌ، وذلك إنَّما جاء من وضع «السَّكنجبيل» لِهذين الجزأين على الصِّفة

حاشية السجلماسي

ومحصل الجواب: أنَّ ذلك في «ذات» بمعنى: صاحبة، مقابل «ذا» بمعنى: صاحب، وهذا ليس من تلك، بل من «الذَّات» بمعنى: الحقيقة اصطلاحاً لا لغةً؛ كما قال ابن الخشَّاب وابن برهان.

ومنهم مَن قال: إنَّها لغويَّةٌ؛ إذِ «الذَّات» بمعنى: الحقيقة موجودٌ في اللُّغة: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١]، ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١١٩]،

فنعم ابنُ أخت القوم من ذات ماله

وغير ذلك، فتكون «التَّاء» أصليَّةً لا للتَّأنيث، فلا تُحذف.

---

(١) انظر: «شرح الكاتي على إيساغوجي» لحسام الدين الكاتي (ص: ٢١).

(٢) انظر: «التصريح على التوضيح» لخالد الأزهري (٢/ ٥٩٠).

سعيد قدورة

المخصوصة، فلو فرضناه موضوعاً لأربعين عقاراً كان كلُّ واحدٍ منها داخلاً في المسمَّى، فهذا تحريرُ الفرق بين الدَّاخل والخارج. [اهـ]

وكذا لو قيل لَك: «ما هو الحبر؟» لقلتَ: «إنَّه يتألَّف من: الزَّاج، والقرظ، والعفص؛ إذا خُلط الجميع بالماء».

وكذا قال السَّيِّد الشَّريف [ت: ٧٧١هـ] في «شرح جمل الخونجي»: إنَّ الإنسان مثلاً مركَّبٌ من جسدٍ ونفس، فالجسدُ وَحده بدون النَّفس لا يسمَّى إنساناً، والنَّفس وحدها بدون الجسد لا تسمَّى إنساناً، فالإنسانُ هو المجموع من الجسد والنَّفس، وإنَّما يكون الجسد حيواناً بالنَّفس، ونفسُ الإنسان هي النَّفس النَّاطقة الَّتي تُدرك الأشياء بفكرها بِخلاف نُفوس الحيوانات، فإنَّها غير ناطقةٍ؛ لأنَّها لا تشعر إلَّا بِمحسوساتها، وبِما يتبع محسوسها من العاديات، وأمَّا المعقولات ك: «علمنا بوجوب الواجبات واستِحالة المستحيلات» فإنَّها تُدركها النُّفس النَّاطقة. اهـ

وقال بعد هذا: إنَّما كان «النَّاطق» جزءاً من «الإنسان»؛ لأنَّا بيَّنا أنَّ «النَّاطق» يُشارُ به إلى نفسه، ونفسُ الإنسان جزءٌ منه، وبه يتميَّز الإنسان عن غيره. ولِذا قال القرافيُّ: إنَّ النَّاطق عندهم معناه المحصِّل للعلوم بقوَّة الفِكر، وليس مرادهم النَّاطق باللِّسان؛ لأنَّ الأخرس والسَّاكت عندهم إنسان، وعلى هذا يَبطل الحدُّ بالجنِّ والملائكة؛ لأنَّهم أجسامٌ حيَّةٌ لها قوَّةٌ لتحصيل العِلم والفكر، فيكون الحدُّ غيرَ مانعٍ.

التَّنبيه الثَّالث: قول النَّاظم: «وَأَوَّلاً لِلذَّاتِ» قال في «شرحه»: «أَوَّلاً» منصوبٌ على الاشتغال لِكونه قبل فعلٍ ذي طلب. [اهـ] أي: انسب الأوَّل - وهو الكلِّيُّ - للذَّات . . . إلخ.

والَّذي يظهر أنَّه يتعيَّن فيه الرَّفع على الابتداء؛ لأنَّ الفعل المَشغول تَبع هنا أداةً لا يكون ما قبلها معمولاً لما وُجد بعدها، كما أشار إليه ابن مالك [ت: ٦٧٢هـ]، وهي هنا «إن» الشَّرطيَّة و«فاء» الجواب كما عيَّنها شرَّاحه، وحينئذٍ فالمسوِّغ للابتداء بالنَّكرة إمَّا التَّفصيل، أو عَودُ الضَّمير، والله تعالى أعلم.

حاشية السجلماسي

● (٣١) وَالكُلِّيَاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ جِنْسٌ وَفَصْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وَخَاصْ
(٣٢) وَأَوَّلٌ ثَلَاثَةٌ بِلَا شَطَطْ جِنْسٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ أَوْ وَسَطْ

(٣١ - ٣٢) - أعني: أنَّ الكلِّيَّ على خمسة أقسام: «جنسٌ»، و«فصلٌ»، و«عَرَضٌ»، و«نوعٌ»، و«خاصَّةٌ»؛ لأنَّه إمَّا أنْ يكون تمامَ ما تحته منَ الجزئيَّات، أو مندرجاً فيها، أو خارجاً عنها:

- فالأوَّل: النَّوع، وهو: المَقُولُ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بالعَدَدِ في جواب: «مَا هُوَ؟».

- والثَّاني: الجنس إنْ كان مقولاً على كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بالحقيقة في جواب: «مَا هُوَ؟» في حال الشَّركة.

والفصل إنْ كان مقولاً على كَثِيرِينَ متَّفِقِينَ بالحقيقة في جواب: «أيُّ شَيْءٍ هُوَ؟» في ذاته.

- والثَّالثُ: إنْ كان مقولاً على كَثِيرِينَ متَّفِقِينَ بالحقيقة فـ: الخاصَّة.

وإنْ كان مقولاً على كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بالحقيقة فـ: العَرَض العامُّ.

فمثالُ الجنس: «الحَيَوَان» لـ«الإنسان»، والفصل كـ: «النَّاطق»، والنَّوع كـ: «الإنسان» بالنِّسبة إلى «الحَيَوَان»، والخاصَّة كـ: «الضَّاحِك»، والعَرَض العامِّ كـ: «المُتَحَرِّك»، وهو ثلاثةُ أقسامٍ:

١ - لازمٌ كـ: «التَّنفس» و«التَّحرُّك» لـ«الإنسان».

٢ - وسريعُ الزَّوال كـ: «حُمرة الخجل»، و«صُفرة الوَجل».

٣ - وبطيءٌ كـ: «الشَّيب»، و«الشَّباب».

● ثمَّ الجنس على ثلاثة أقسامٍ:

١ - بعيدٌ لا جنسَ فوقه، كـ: «الجوهر»، ويُسمَّى: «الجنسَ العالي»، و«جنسَ الأجناس».

٢ - وقريبٌ لا جنس تحته، وهو: الأسفل والأخير، كـ: «الحَيَوَان» لـ«الإنسان».

٣ - ومتوسِّط وهو ما بينهما كـ: «الجِسم».

وقولنا: (وَالكُلِّيَاتُ) البيتَ؛ أي: والكلِّيَّاتُ خمسةٌ بلا نَقصٍ ولا زيادةٍ، بدليل السَّبْر المتقدِّم.

سعيد قدورة

قوله: (وَالكُلِّيَاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ ... إلخ البيت) الكلِّيَّات جمع: «كلِّيٍّ»، وصرَّح في هذا البيت بأسماء الكلِّيَّات الخمس، وأنَّها محصورةٌ في خمسٍ، وإن كان البيت الَّذي قبله

حاشية السجلماسي

قوله: (وَالكُلِّيَاتُ خَمْسَةٌ ... إلخ) هذه هي الكلِّيَّات الخمس، وتسمَّى بلغة اليونان: «إيساغوجي».

- و«جِنْسٌ» وما بعده خبرُ مبتدأ محذوفٍ؛ أي: «وهو جنسٌ   إلخ».
- وحذف لفظ «العامُ» الَّذي هو نعتٌ لـ«عَرَض»؛ لِلعلم به.
- وحُذفت تاء «الخاصَّة» للتَّرخيم وإنْ لم يكن مُنادىً؛ لأنَّها تصلح للنِّداء، فرُخمت ضرورةً؛ كقول امرئ القيس:[1] [من الطويل]

لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ   طَرِيفُ بْنُ مَالِ لَيْلَةَ الجُوعِ وَالخَصَرْ

سعيد قدورة

تضمَّن جميعها منطوقاً ومفهوماً؛

حاشية السجلماسي

ودليلُ حصر الكلِّيّ فيها: أنَّه إمَّا أن يكون خارجاً عن حقيقته أم لا، الثَّاني إمَّا تمامها أم لا، الثَّاني إمَّا أعمُّ أو مساوٍ، والأوَّل إمَّا خاصٌّ بها أم لا، فالتَّامُّ نوعٌ، وما بعده جنسٌ وفصلٌ، والأوَّل خاصَّةٌ وعَرَضٌ عامٌّ.

ثمَّ اعلم أنَّ السَّائل تارةً يسأل عن حقيقةٍ، وتارةً يسأل عن تمييز شيءٍ عن ملتبسٍ به، وللحقيقة حدٌّ وللتَّمييز آخر.

ثمَّ السَّائل عنِ الحقيقة إمَّا أن يسأل عن متعدِّدٍ أم لا، وكلٌّ إمَّا كلِّيٌّ أو جزئيٌّ، وأجوبتُها منحصرةٌ في الحدِّ والجنس والنَّوع؛ لأنَّ الكلِّيَّ الواحد يُجاب عنه بالحدِّ كـ: «الإنسان» مثلاً، والجزئي إمَّا أن يكون وحده، أو مع جزئيٍّ، أو مع صنفٍ من نوعه، أو أصنافٍ منه أم لا؛ الأوَّل يُجاب عنه بالنَّوع، والثَّاني بالجنس.

وإنَّما لم يفصلوا في غير الكلِّيِّ الواحد؛ لأنَّه كما احتمل أن يكون قصده السُّؤال عنِ التَّفصيل، احتمل أن يكون قصده إيضاح الحقيقة، وهم يقتصرون في أجوبتهم على قَدر الحاجة، فإن بقي للسَّائل شيءٌ بعد، فليراجع السُّؤال.

فإن قيل: ما ذكرت من أنَّ ما يقتصر على السُّؤال عن تمام الحقيقة مخالفٌ لكثيرٍ من الأجوبة؛ إذ قد يجاب عنها بالرَّسم والحدِّ النَّاقص أيضاً، وقد يُسأل بها عنِ المعدوم ولا حقيقة له على الأصحِّ، وأيضاً ذكر هذا ابن التِّلمساني في «شرح المعالم»، والسَّكاكي من البيانيِّين قائلاً: يُسأل بها أيضاً عنِ الوصف كقولهم: «ما زيد أكريم أم بخيل؟».

قلتُ: الجواب: أنَّ أصل «ما» السُّؤال عنِ الحقيقة، فإذا سُئل عمَّن لا حقيقة له، أو أجيب بغير حقيقة، فذلك على خلاف الأصل، والدَّليلُ على أنَّه خلاف الأصل إنكار فرعون على موسى عليه السَّلام جوابه بالمميزات حتَّى نسبه إلى الجنون جهلاً منه أو تجاهلاً.

(١) انظر: «ديوان امرئ القيس» (ص: ١٤٢)، والبيت من قصيدة قالها في طريف بن مالك.

سعيد فودة

لأنَّ الكلِّيَّ المندرج تحت حقيقةٍ إمَّا أن يكون مشتركاً بين حقائقَ مُختلفة، أو مُختصًّا بواحدة.

فالأوَّل: هو الجنس؛ ويقال فيه: «الجزء الذَّاتيُّ المشترك»، وهو الصَّادقُ على كثيرين مُختلفين بالحقيقة كـ: «الحَيَوان»، فإنَّه مشتركٌ بين «الإنسان، والفرس، والطَّير» وغيرها، وحقائقُها الثَّلاث مختلفة.

والثَّاني: هو الفصل؛ ويُقال له: «الجزء المختصُّ»، وهو جزء الماهيَّة الصَّادق عليها فقط كـ: «النَّاطق» بالنِّسبة إلى حقيقة «الإنسان».

● **وأمَّا الكلِّيُّ الخارج عنِ الماهيَّة:**

- فإن كان أيضاً مشتركاً بين حقائقَ مُختلفة كـ: الجنس فهو: «العَرَضُ العامُّ» كـ: «المتحرِّك، والمتنفِّس»، فإنَّه عامٌّ لـ«الإنسان» وغيره، ويُعرَّفُ بأنَّه: الكلِّيُّ الخارج عنِ الماهيَّة الصَّادق عليها وعلى غيرها.

- وإن لم يكن مشتركاً فهو: «الخَاصَّة»، وتُعرَّفُ بأنَّها: الكلِّيُّ الخارج عنِ الماهيَّة الخاصُّ بها كـ: «الضَّحك» لـ«الإنسان».

● **وأمَّا الكلِّيُّ الَّذي ليس بداخلٍ في الحقيقة ولا خارجٍ عنها:**

بل هو مجموعها، فهو: «النَّوع»، ويُعرَّفُ بأنَّه: الكلِّيُّ الَّذي هو تمامُ الحقيقة كـ: «الإنسان»، فإنَّه إنَّما يَصدق على حقيقةٍ واحدةٍ تامَّةٍ بجنسها وفَصلها، وهي «الحَيَوان النَّاطق».

حاشية السجلماسي

قوله: **(لأنَّ الكلِّيَّ المندرج تحت حقيقةٍ)** فإن قِيل: كونه مندرجاً تحت حقيقةٍ يقتضي أنَّه أخصُّ منها؛ لأنَّ الأخصَّ مندرجٌ في الأعمِّ، وكونُهُ أفراداً غيرها يقتضي أنَّه أعمُّ منها، وهذا تناقضٌ؛ لأنَّ كون الشَّيء أعمَّ وأخصَّ من شيءٍ ممنوعٌ.

لا يقال: اللَّذان بينهما العموم من وجهٍ كذلك، فلا يُمنع.

لأنا نقول: ذلك ليس هكذا؛ لأنَّ ذلك بالجهة الَّتي عمَّ منها أحد المفهومين، ينحصر منها الآخر بخلاف هذا، فإنَّك تجعل كلًّا أعمَّ من الآخر ممَّا هو أعمُّ منه، وهذا لا يعقل.

قلنا: الجواب: أنَّه لا محذور في كونه مندرجاً فيه، وهو أعمُّ منه؛ لأنَّ الأعمَّ هو الَّذي يوجد بدون الأخصِّ، وهذا كذلك، ولا يَلزم من كونه مندرجاً أن يكون أخصَّ؛ لأنَّ الجزء مندرجٌ في كلِّه، وقد يكون أعمَّ منه؛ لأنَّ الكلَّ لا يوجد إلَّا به، بخلافه هو.

وإن شئتَ قلتَ في «النَّوع»: هو ما يَصدق على كثيرين متَّفقين بالحقيقة مختلفين بالعوارض والعدد؛ أي: أفراده مُختلفة بالعوارض والتَّشخُّصات متَّفقِين بالحقيقة، فأفرادُ النَّوع أصنافٌ له ك: «الذَّكر والأنثى» من «الإنسان»، اتَّفقا في حقيقة الإنسانيَّة واختَلفا بالعوارض الَّتي هي الذُّكورة والأُنوثة، بِخلاف أفراد الجنس، فإنَّها أنواعٌ له، والاختلاف فيها اختلافٌ بالحقيقة، كالاختلاف بين نَوعي الإنسان والفرس وقد تقدَّم.

● فالحاصلُ أنَّ أقسام الشَّيء إن كانت مختلفةَ الحقائق فهي من تَقسيم الجنس إلى أنواعه، وإن كانت متَّفقةً فهي من تَقسيم النَّوع إلى أصنافه، فلو قسَّمت «الحَبَّ» مثلاً إلى: «قمح، وشعير» فهو من تَقسيم الجنس إلى أنواعه، ولو كانت قسمةُ «القمح» إلى: «سمراء، ومَحمولة» لكان من تقسيم النَّوع إلى أصنافه، فاعرف ذلك.

● واعلم أنَّ النَّوع قسمان: إضافيٌّ وحقيقيٌّ.

- فالإضافيُّ: هو المندرج تحتَ الجنس ك: «الإنسان»، فإنَّه كلِّيٌّ تحت «الحَيَوَان»، وك: «الحَيَوَان» فإنَّه كلِّيٌّ تحت «النَّامِي»، وك: «النَّامِي» فإنَّه كلِّيٌّ تحت «الجِسْم»، فكلُّ كلِّيٍّ اندرج تحت جنسٍ فوقَه يقال له: «نوعٌ إضافيٌّ»؛ سواءٌ صدق على متَّفقِين أو مختلفين.

- وأمَّا الحقيقيُّ: فهو ما تقدَّم تعريفه من أنَّه المَقول على كثيرِين متَّفقِين بالحقيقة؛ سواءٌ كان مندرجاً تحت جنسٍ أو لا.

● فبينَه وبين الإضافيِّ عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ:

- يَجتمعان في النَّوع السَّافل المسمَّى بـ«نوع الأنواع»، وهو الَّذي لا نوعَ تحته وفوقه الأنواع الإضافيَّة، ك: «الإنسان»؛ فإنَّه نوعٌ إضافيٌّ؛ لاندراجه مع غيره تحت «الحَيَوَان»، ونوعٌ حقيقيٌّ؛ لأنَّه ليس تحته جنسٌ ولا نوعٌ؛ إذ لا يقال على أفرادٍ متَّفقة الحقيقة والماهيَّة، وإنَّما تحته الأشخاصُ ك: زيد وعمرو ونحوهما، والأصنافُ ك: الصقلبي والزِّنجي ونحوهما.

- ويَنفردُ الإضافيُّ بالجنس السَّافل ك: «الحَيَوَان»، وكذا كلُّ جنسٍ اندرج فيما فَوقه فليس بحقيقيٍّ؛ لأنه مقولٌ على أفرادٍ مختلفةٍ.

- ويَنفردُ الحقيقيُّ بـ«النُّقطة، والوحدة» ونحوهما من البَسائط؛ لأنَّ أشخاص «النُّقطة»

[(٣٢) وَأَوَّلُ ثَـــلَاثَـــةٌ بِـــلَا شَـــطَـــطْ جِـنْـسٌ قَـرِيـبٌ أَوْ بَـعِـيـدٌ أَوْ وَسَـطْ]

و(أَوَّلٌ) في البيت الثَّاني: مبتدأ نكرة، والمُسوِّغ التَّفصيل.

● و«لا» في قوله: (بِلَا شَطَطْ) زُحلِقت عن محلِّها، و«الشطط»: الزِّيادة؛ كما في الحديث: «لَهَا كَمَهْرِ نِسَائِهَا، لَا وَكْسَ وَلَا شَطَطَ»[1] أي: لا نقصَ ولا زيادة. و«أو» للتَّقسيم.

* * *

سعيد فودة

متماثلةً، وكذا أشخاص «الوحدات»، فـ«النُّقطةُ»: شيءٌ لا جزء له ولا يَنقسم لا حسًّا ولا عقلاً، ولذلك لم يَندرج تحت جنسٍ منَ الأجناس العالية، و«الوحدة» مثل النُّقطة فهما ماهيَّتان بسيطتان، وكلُّ واحدٍ منهما نوعٌ حقيقيٌّ؛ لصدق الحقيقيِّ عليه، وهو أنَّه كلِّيٌّ حقيقيٌّ مقولٌ على كثيرين متَّفقين بالحقيقة.

قوله: (وَأَوَّلُ ثَلَاثَةٌ بِلَا شَطَطْ ... إلخ البيت) لمَّا كانتِ الماهيَّة الواحدة يجوز أن يكونَ لها أجناسٌ مختلفةٌ بعضها فوق بعضٍ كما مرَّ تَمثيله، وكانتِ التَّعريفات التَّامَّة يُطلَب لها القريب من

حاشية السجلماسي

قوله: (فـ«النُّقطةُ»: شيءٌ لا جزء له ... إلخ) «النُّقطة» عندهم هي مبدأ الخطِّ، فإذا جُمِعت نقطةٌ إلى نقطةٍ أو إلى ألفٍ كانت خطًّا، وإذا جُمِع الخطُّ إلى خطٍّ أو أكثر كان سطحاً، وإذا جُمِع السَّطح إلى سطحٍ أو أكثر كان جسماً تعليميًّا، فمِن النُّقطة تتركَّب الخطوط، ومن الخطوط تتركَّب السُّطوح، ومن السُّطوح تتركَّب الأجسام التَّعليميَّة، والأجسام التَّعليميَّة محيطةٌ بالأجسام الطَّبيعيَّة الَّتي هي الجواهر الموجودة خارجاً؛ أمَّا الأجسام التَّعليميَّة وما قبلها فهي عندهم من الأعراض الكميَّة.

وأنكر أهلُ السُّنَّة ذلك فقالوا: ليس عندنا شيءٌ إلَّا الجواهر الخارجيَّة وأوصافها، أمَّا النُّقطة والخط والسَّطح والجسم التَّعليميُّ فهي منفيَّةٌ في الخارج.

نعم؛ إن أُريد بـ«النُّقطة»: الجوهر الفرد، وبـ«الخطِّ»: ما تركَّب من جوهرين، وبـ«السَّطح»: ما تركَّب من جواهر وكان طويلاً، وبـ«الجسم التَّعليميِّ»: ما وجد فيه ذلك وزاد بالعمق فهو صحيحٌ، ولكنَّه راجعٌ إلى الجواهر.

قوله: (والوحدة مثل النقطة) كأنَّه يعني بـ«الوحدة»: الجوهر الفرد عند أهل السُّنَّة وإلَّا فهي النُّقطة.

وقوله [في قوله سابقاً: «وينفردُ الحقيقيُّ بالنُّقطة والوحدة ونحوهما»]: «ونحوهما» يعني: كالوجود،

---

(١) أخرجه أبو داود في «السنن» (٢١١٦)، والترمذي في «السنن» (١١٤٥)، والنسائي في «السنن» (٣٣٥٤) واللفظ له؛ من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ.

سعيد فودة

الأجناس دُون البعيد منها، فإنَّ التَّعريف به يكون ناقصاً كما تقدَّم، احتِيج إلى معرفة قريب الأجناس وبعيدها ومتوسطِها.

وقد رتَّب القوم «الكلِّيَّات»؛ تسهيلاً للمتعلِّم، فوضعُوا: الإنسان، ثمَّ الحَيَوَان، ثمَّ الجِسْم النَّامي، ثمَّ الجِسم بإطلاقٍ، ثمَّ الجوهر.

- فـ«الإنسان»: نوعٌ كما عرفتَ.

- و«الحَيَوَان»: جنسٌ؛ لأنَّه الجزء المُشترك بين الإنسان والفرس.

- وكذا «الجسم النَّامي»: جنسٌ للإنسان؛ لأنَّه تمام الجزء المشترك بين الإنسان والنَّبات، حتَّى لو سُئل عنها بـ«ما هو؟» كان الجواب بـ«الجسم النَّامي».

- وكذا «الجسم المطلق»؛ لأنَّه تمامُ الجزء المشترك بينه وبين الحجر مثلاً.

- وكذا «الجوهر» تمامُ الماهيَّة المشتركة بينه وبين العقل؛ بناءً على جنسيَّة الجوهر، وأنَّ العقل نوعٌ له يقال فيه: إنَّه جوهرٌ لطيفٌ تُدرَك به المغيَّبات والمَحسوسات.

فـ«الجنسُ» إذاً: إمَّا قريبٌ منَ الماهيَّة، أو بعيدٌ عنها بمرتبةٍ، أو بمراتبَ، أو متوسِّط.

- فأمَّا «الجنس القريب» فهو: ما يكون فوقه جنسٌ ولا يكون تحت جنس، ويقالُ له:

حاشية السجلماسي

فإنَّه بسيطٌ؛ لأنَّه لو تركَّب فإمَّا من وجودَين أو من عدمَين أو من وجودٍ وعدمٍ، والأقسامُ كلُّها باطلةٌ؛ لأنَّه لو تركَّب من وجودَين لزم عليه مساواة الكلِّ للجزء في الحقيقة، وهو محالٌ، وإلَّا صار الكلُّ هو عينَ الجزء، ولو تركَّب من عدمين لزم تركُّب الشَّيء من نقيضه؛ إذِ العدم نقيض الوجود، والشَّيءُ لا يتركَّب من نقيضه، ولو تركَّب من عدم ووجود للزم عليه المحالان السَّابقان، وهما مُساواة الكلِّ للجزء في الحقيقة وتركُّب الشَّيء من نقيضه، فتبيَّن بهذا أنَّ الوجود يستحيل تركُّبه، فوجب أن يكون بسيطاً، وهو المطلوب.

قوله: (وأنَّ العقل نوعٌ له . . . إلخ) فيه نظرٌ ظاهرٌ؛ إذ هذا تفسيرٌ لـ«العقل» بمعنى: النُّفوس البشريَّة، وليس هذا بمرادٍ، بلِ المراد به العقل الَّذي يشتمل على العقول العشرة، وذلك لأنَّ الجوهر: إمَّا حالٌّ، أو محلٌّ، أو مركَّبٌ منهما، أو لا حالٌّ ولا محلٌّ، وحينئذٍ إمَّا أن يتعلَّق بالبدن تعلُّق التَّدبير أو لا يتعلَّق؛ فهذه أقسام الجوهر الَّذي هو جنسٌ لها، فالحالُّ هو الصُّورة، والمحلُّ هو الهَيُولَى، والموضوعُ والمركَّب منهما هو الجسم، والمتعلِّق بالبدن تعلُّق التَّدبير وليس حالًّا ولا محلًّا هو النُّفوس البشريَّة، والَّذي لا علاقة له بالبدن هي العقول العشرة، فالعقلُ على هذا جوهرٌ مجرَّدٌ عنِ المادَّة وعلائقها، وليس المراد أنَّه جوهرٌ لطيفٌ يدرك المغيَّبات وغيرها، فإنَّ هذا له تعلُّقٌ بالمادَّة.

سعيد فودة

«الجنس السَّافل» و: «الأخير»؛ لأنَّه آخر الأجناس في التَّنزُّل، كـ: «الحَيَوَان»؛ فإنَّ فوقه جنساً وهو «الجسم النَّامي»، وليس تحته إلَّا الأنواع كـ: «الإنسان، والفرس» ونحوِهما.

- وأمَّا «الجنس البعيد» فهو: الَّذي يكون تحته جنسٌ ولا يكون فوقه جنسٌ، وهذا يقال له: «الجنس العالي» و: «جنسُ الأجناس»؛ لأنَّه جنسٌ لكلِّ جنسٍ تحته، وهذا كـ: «الجَوهر»، فإنَّه لا جنس فوقه، وتحتَه: «الجسم، والنَّامي، والحَيَوَان»؛ كذا مثَّلوه بـ«الجوهر».

حاشية السجلماسي

قوله: (وهذا كـ: «الجوهر» . . . إلخ) حقيقةُ «الجوهر» عندهم: هو ماهيَّةٌ إذا وُجدت في الخارج كانت لا في موضوعٍ؛ بأن كانت لا في شيء كالموضوع والهَيُولى، أو كانت في هَيُولى وهو الصُّورة، فالموضوعُ محلٌّ والعَرَضُ حالٌّ، والهَيُولى محلٌّ والصُّورة حالَّةٌ، فالموضوع والهَيُولى ليسا في شيءٍ، والصُّورة هي وإن كانت في هَيُولى، لكنَّها ليست في موضوعٍ، فثلاثةٌ جوهرٌ وواحدٌ عَرَضٌ.

والفرقُ بين الموضوع والهَيُولى، وبين العرض والصُّورة: أنَّ الحالَّ إمَّا أن يتغيَّر به المحلُّ في ذاته أو لا يتغيَّر؛ الثَّاني كـ: «سواد الثَّوب» عَرَضٌ والمعروض فيه موضوعٌ، والأوَّلُ كـ: «احتراق الحطب بالنَّار ورماديَّته»، وكـ: «الصُّورة الإنسانيَّة للنُّطفة» فعارضه صورة ومعروضه هَيُولى، فالهَيُولى تُعتبر بالقبول والموضوع يُعتبر بالحصول، والعرض بعدم التَّغيُّر، والصُّورة بالتَّغيُّر.

وقال المحشي ثانياً: الجوهر عندهم ماهيَّةٌ إذا وُجدت في الخارج كانت لا في موضوعٍ، وذلك أنَّهم قسَّموا الموجود إلى حالٍّ وإلى محلٍّ وإلى غيرهما، ثمَّ الحالُّ إمَّا أن يكون سبباً في وجود الحالِّ، ويسمَّى المحلُّ: «موضوعاً» والحالُّ فيه: «عَرَضاً»، فالأقسامُ أربعةٌ: صورة، وهَيُولى، وموضوع، وعرض.

فالصُّورة جوهرٌ؛ لأنَّها في هَيُولى، وليست في موضوع، والهَيُولى والموضوع جوهر؛ لأنَّهما ليسا في شيءٍ.

والفرقُ بين الصُّورة والعَرَض: أنَّ الصُّورة يذهب معها الاسم والمسمَّى، والعَرَض يذهب معه الاسم فقط دون المسمَّى؛ مثالُ العرض: ثوبٌ أبيضُ وردت عليه حمرةٌ أو بالعكس، فمسمَّى الثَّوب باقٍ ووصفه ذهب، ومثال الصُّورة: صورة الرَّماد الواردةُ على الحطب، والصُّورة الإنسانيَّة الواردة على النُّطفة، والصُّورة الدُّوديَّة الواردة على العُفونة، فهذه الأشياء يذهب معها الاسم والمسمَّى.

كما أنَّه ظهر الفرق بين الموضوع والهَيُولى؛ إذِ الموضوع هو الَّذي لا يتغيَّر بما يَرد عليه، والهَيُولى بخلافه.

وأمَّا الَّذي ليس بحالٍّ ولا محلٍّ، فإن تعلَّق بالبدن على وجه التَّدبير سُمِّي: «نفساً»، فهو عندهم جوهرٌ

سعيد فودة

قال في «نَسج الحُلَل»: وإنَّما تركوا الجنس الَّذي فوقه ـ والله أعلم ـ تأدُّباً، لكن لم يقولُوا هو الحادث فيَشمل الجواهر والأعراض، والجنس الَّذي فوق الجوهر هو الموجود والشَّيء،

حاشية السجلماسي

مجرَّدٌ عنِ المادَّة، وله علاقةٌ بها، وإن لم يتعلَّق بالبدن سمِّي: «عقلاً»، فهو عندهم جوهرٌ مجرَّدٌ عنِ المادَّة وعلائِقها، ومرادهم بـ«العقل»: العقل الملكي، لا العقل الإنسانيُّ، فإنَّهم ـ لَعنهم الله ـ زعموا أنَّه تعالى ـ تعالى عن ذلك علوًّا كبيراً ـ فاعلٌ بالتَّعليل، قالوا: فلا يَصدر عنه تعالى إلَّا عقلٌ واحدٌ، ثمَّ نظروا في هذا العقل من حيث إنَّه عقلٌ واحدٌ، وممكنٌ في ذاته، وصادرٌ عنِ الغير، فقالوا: يَصدر عنه بهذه الاعتبارات أربعةٌ: عقلٌ ونفسٌ وصورةٌ ومادَّةٌ. ثمَّ العقل الثَّاني والثَّالث كذلك، وهكذا إلى العاشر وهو العقل الفعَّال عندهم، سمَّوه ـ لعنهم الله ـ بذلك؛ لكونه يفعل في عالم الكون والفساد، وهو ما تحت فلك القمر، فالعقولُ عشرةٌ، والنُّفوسُ تسعةٌ، والصُّوَر تسعة، ثمَّ ركَّب الصُّور مع المواد، فدخلت فيهما النُّفوس، فصار المجموع فلكاً، فكانت بذلك الأفلاك تسعة.

إذا فهمتَ هذا، فقد اختلفوا في أفراد العقل هل هي كأفراد الإنسان فيكون نوعاً، أو كأفراد الحيوان فيكون جنساً؟ واختلفوا أيضاً في العقل هل هو داخلٌ تحت جنس الجوهر، فيكون نوعاً إضافيًّا أو جنساً إضافيًّا، أو ليس داخلاً بناءً على أنَّ الجوهر خاصٌّ بالحالِّ والمحلِّ، وعليه فيكون العقل نوعاً مفرداً؟ فحاصلُ ذلك أربعة أقوالٍ.

قوله: (لكن لم يقولوا ... إلخ) إنَّما لم يقولوا؛ لأنَّ الحدوث عندهم من لوازم الوجود لا مِن لوازم الماهيَّة، والذَّاتيَّات ما له دخلٌ في الماهيَّة، فالمراتبُ ثلاثةٌ: أسفلها لوازم الوجود، وأوسطها لوازم الماهيَّة، وأعلاها الذَّاتيَّات، فكيف مع هذا يكون الحدوث الَّذي هو في المرتبة السَّافلة جنساً، والجنسُ في المرتبة العالية؛ لأنَّ الجنس من الذَّاتيَّات، ومثل هذا يقال في الموجود والشَّيء، فإنَّهما من لوازم الوجود، بل هما عين الوجود، والماهيَّةُ تعتبر من حيث إنَّها ماهيَّةٌ لا بقيد وجودٍ ولا ضدِّه، فإنَّها تعقل ماهيَّة ولا وجود، أو وجود ولا ماهيَّة، فهما غيران، فلا يكون الوجود جنساً، ولِذا لم يعدُّوه.

وفي كلام الشَّارح مسامحةٌ في تعليله تركهم ذكر «الموجود» بالتَّأدُّب؛ لشموله لواجب الوجود سبحانه، ومُقتضى هذا اندراج واجب الوجود الَّذي يوهم أنَّه لا يندرج تحته، فإن صحَّ معنًى فلا معنى لهذا النَّفي، والصَّواب في المسألة ما قُلناه من أنَّ الحادث والموجود والشَّيء لا يصحُّ كونها أجناساً؛ لأنَّ مرتبتها مرتبةُ الأجناس، ومرتبة الأجناس مرتبة الذَّاتيَّات، فبطَل جعلها أجناساً.

قوله: (هو الموجود ... إلخ) الشَّيء هو الموجود، فهو عطف تفسيرٍ؛ بناءً على أنَّ الشَّيء خاصٌّ بالموجود.

سعيد فودة

فتركوهما ـ والله أعلم ـ؛ لِشمولهما واجب الوجود، وقد مثَّل ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ] في «شرح ابن الحاجب» للجنس العالي بالموجود والشَّيء، فيَتناول الجواهر والأعراض فقط، ولا يجوز في واجبِ الوجود أن يقال له: جِنس، فافهم.

- وأمَّا «الجنس المتوسِّط» فهو: أن يكون فوقه جنسٌ وتحته جنس؛ لأنَّه توسَّط بين جنسَين؛ فيكون جنساً بالنِّسبة لِما تحته، ونوعاً بالنِّسبة لِما فوقه، وهو كـ: «الجسم النَّامي»؛ فإنَّ فوقه جنسٌ وهو «الجسم المطلق»، وتحته جنس وهو «الحَيَوَان».

وأمَّا ما لا جنسَ فوقه ولا جنسَ تحته فلم يُظفر له بمثال، ومثَّله بعضهم بـ«العقل»؛ بناءً على جنسيَّته، واختِلاف أفراده بالفصول لا بالخواص، وهي أنواع تحته وليس فوقه جنس، وهذا على رأي الفلاسفة في إثبات العقول،

حاشية السجلماسي

قوله: (ولا يجوز في واجب الوجود أن يقال له: جنسٌ) أي: لأنَّه لو كان جنساً لكان له فصلٌ، ولو كان له فصلٌ لكان مركَّباً من جنسٍ وفصلٍ، والتَّركيبُ محالٌ. اهـ

اعلم أنَّ الغزالي ذكر في «المستصفى» و«معيار العلوم» و«محك النَّظر» وغيرها من كتبه: أنَّ الوجود لا يصحُّ كونه من الذَّاتيَّات، فلا يكون من الأجناس العالية قائلاً: لأنَّ الحقيقة تُتصوَّر بدونه، وكلُّ ما تتصوَّر الحقيقة بدونه فليس من الأجناس، وأنت إذا قيل لك: «تصوَّر الشَّكل المثلث بدون الضِّلع الثَّالث منه» لم يمكنك ذلك؛ لأنَّ الضِّلع داخلٌ في حقيقته، ولو قيل لك: «تصوَّره بدون الوجود» لأمكنك ذلك، فدلَّ ذلك على أنَّ الوجود خارجٌ، فيكون الموجود خارجاً عنِ الأجناس، فلذا لم يعدُّوه، لا ما ذكره هذا الشَّارح من أنَّهم تركوه تأدُّباً؛ لأنَّ ذلك لا يقال إلَّا لو صحَّ كونه جنساً، ومثلُهُ يُقال في الحادث؛ لأنَّ الحدوث من توابع الوجود، وإذا لم يكن الوجود جنساً من الأجناس فأحرى الحدوث، وما ذكره هذا الشَّارح في الهَيُولَى من أنَّه جنسٌ للعقل على قولٍ، فهو أمرٌ لم نَقف عليه لغيره، وكيف يصحُّ والهَيُولَى ليست مجرَّدة، والعقولُ بالاتِّفاق من الفلاسفة على أنَّها مجرَّدة من المادة ومن علائقها.

قوله: (وهذا على رأي الفلاسفة ... إلخ) العقول العشرة مبنيَّةٌ على أنَّ صانع العالم ـ تعالى الله عمَّا يقول الكافرون علوًّا كبيراً ـ فاعلٌ بالتَّعليل، ويسمَّى: «العقل الأوَّل»، وهذا ـ أي: العقل الأوَّل ـ يصدرُ عنه أربعة أمورٍ: نفس الفلك، وصورة له، ومادَّة له، وعقل؛ وهذا العقل الثَّاني يصدرُ عنه أربعة أخرى أيضاً إلى أن ينتهي إلى الَّذي في المرتبة العاشرة، ويسمُّونه: «العقل الفعَّال» و«العقل الفيَّاض»؛ أي: يُفيض على العالم الكون والفساد، وهو العالم السُّفلي، ومعنى «الكون والفساد»؛ أي: التَّغيُّر في هذا العالم السُّفلي يحدث

سعيد قدورة

وأنَّ الجوهر ليس بجنسٍ، وأنَّ الجنس عندهم هو الهَيُولَى والصُّورة لا الجوهر؛ كذا في «نَسج الحُلل».

* * *

حاشية السجلماسي

كثيراً فيه ويعقبه حالة أخرى ك: الرَّبيع يفسد ثمَّ في عامٍ آخر يتكوَّن، وهذا العقل العاشر هو آخِر العقول، هذا مرادهم بالعقول العشر حيث ذكروها.

ثمَّ اختلفوا في جنسها وهو المجرَّد عنِ المادَّة وعلائقها، هل هو مندرجٌ تحت الجوهر أم لا؟ على قولَين، واختلفوا في العقول العشرة هل اختلفت بالحقيقة والفصول فتكون أنواعاً، ويكون العقل جنساً لها، أو اختلفت بالعوارض والخواصِّ فيكون العقل نوعاً لها، وتكون هي أفراده؟ وهذه العقولُ العشرة كلُّها كفرٌ.

قوله: (وأنَّ الجوهر ليس بجنسٍ) سبق أنَّ «الجوهر»: ماهيَّةٌ إذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع، وأنَّه ينقسمُ إلى حالٍّ وإلى محلٍّ وإلى مركَّبٍ منهما وإلى ما ليس بحالٍّ ولا محلٍّ ولا مركَّبٍ منهما، وأنَّ الحال هو الصُّورة، والمحلُّ هو الهَيُولَى والموضوع، وأنَّ المركَّب من الحالِّ والمحلِّ هو الجسم، وأنَّ ما ليس بحالٍّ ولا محلٍّ ولا مركَّبٍ يَنقسم إلى ما يتعلَّق بالبدن وهو النَّفس، وإلى ما لا يَتعلَّق به وهو العقول العشرة.

فإذا فهمتَ هذا فاعلم أنَّ الجوهر جنسٌ لهذه الأشياء اتِّفاقاً فيما علمتَ، وأنَّ الهَيُولَى نوعٌ منه، والصُّورة نوعٌ منه، والموضوع نوعٌ منه، وأنَّ العقل فيه خلافٌ؛ فقيل: نوعٌ منه بناءً على أنَّه ينقسم إلى حالٍّ وإلى محلٍّ وإلى مركَّب وإلى غيرها. وقيل: ليس نوعاً منه؛ بناءً على أنَّه لا ينقسم إلى غيرها، بل ينقسم إلى الحالِّ والمحلِّ والمركَّب فقط، فقد خرج من هذا أنَّ الجوهر اتُّفق على جنسيَّته لِما تحته، واختُلف في دخول العقل تحته، فعلى دخوله فهو نوعٌ له من الأنواع الإضافيَّة، وعلى هذا فإن قُلنا: أفراده - أيِ: العقل - اتَّحدت في الحقيقة فيكون حقيقيًّا أصلاً، وإن اختلفت في الحقيقة فهو إضافيٌّ فقط، ولا يكون حقيقيًّا، وعلى خروجه عنه فإن قُلنا: إنَّ أفراده اتَّفقت بالحقيقة فهو نوعٌ منفردٌ، فيكون هذا مبنيًّا على اختلاف أفراده بالخواصِّ لا بالفصول. وإن قُلنا: أفراده اختلفت بالحقيقة فهو جنسٌ منفردٌ؛ بناءً على جنسيَّته واختلاف أفراده بالفصول لا بالخواصِّ، فقوله: «أنَّ الجوهر ليس بجنسٍ» مخالفٌ لِمَا قلنا. وقوله: «وأنَّ الجنس عندهم هو الهَيُولَى والصُّورة لا الجوهر» مخالفٌ أيضاً لِمَا قلناه، وحاصلُه: أنَّ الجوهر جنسٌ على كلِّ حالٍ، وإنَّما الخلاف هل تداخل العقول يكون جنساً لها، أو لا تداخل، فلا يكون جنساً لها.

(فَصْلٌ فِي بَيَانِ نِسْبَةِ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي)

[● (٣٣) وَنِسْبَةُ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلَا نُقْصَانِ
(٣٤) تَوَاطُؤٌ تَشَاكُكٌ تَخَالُفُ وَالِاشْتِرَاكُ عَكْسُهُ التَّرَادُفُ]

(٣٣ - ٣٤) - اعلَم أنَّ نسبة الكلِّيّ إلى معناه خمسة أقسامٍ، وهي: التَّواطؤ، والتَّشاكك، والتَّخالف، والاشتراك، والتَّرادف؛ لأنَّه:

١ - إمَّا أن تستوي أفراده فيه، كـ: «الإنسان» بالنِّسبة إلى أفراده، **فمتواطئ**؛ لتوافق أفراد معناه فيه.

٢ - وإمَّا أنْ يكون بعض معانيه أَوْلى به من البعض، كـ: «البَياض»، فإنَّ معناه في الثَّلج

سعيد قدورة

(فَصْلٌ فِي بَيَانِ نِسْبَةِ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي)

قوله: (وَنِسْبَةُ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي ... إلخ البيتَين) هذا تقسيمٌ آخر للكلِّيِّ باعتبار وَحدته ووحدة مدلوله وتعدُّدِهما، وهو بهذا المعنى أربعة أقسامٍ؛ لأنَّ اللَّفظ: إمَّا واحدٌ أو متعدِّدٌ، وكلُّ واحدٍ منهما معناه: إمَّا واحدٌ أو متعدِّدٌ، فهي أربعة أقسامٍ:

١ - **القسم الأوَّل**: لفظٌ واحدٌ لمعنًى واحدٍ، وهو على قسمَين؛ لأنَّ أفراده: إمَّا أن تكون مستويةً فيه فهو: «المُتواطئ»، وإمَّا أن تكون متفاوتةً فهو: «المشكِّك».

فالمتواطئ: هو الكلِّيُّ الموضوع لمعنًى مستوٍ في محالِّه، كـ: «الإنْسَان»، فإنَّ حظَّ «زيد» من الإنسانيَّة مساوٍ لِحظ «عمرو» منها، وهو مأخوذٌ مِنَ التَّواطؤ بمعنى: التَّوافق، ومنه: ﴿لِّيُوَاطِـُٔوا۟ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٣٧] أي: لِيوافقوا.

والمشكِّك: هو الكلِّيُّ الموضوع لمعنًى مختلفٍ في محالِّه:

إمَّا بالكَثرة والقِلَّة كـ: «النُّور» بالنِّسبة للسِّراج والشَّمس.

أو بالقِدَم والحدوث كـ: «الوجود» لِلواجب والمُمكن.

أو بالاستغناء والافتِقار كـ: «الوجود» بالنِّسبة للجوهر والعَرَض.

وهو مأخوذٌ من الشَّكِّ؛ لأنَّه يشكِّكُ النَّاظر فيه هل هو مشتركٌ أو مُتواطئ؟

٢ - **القسم الثَّاني من الأقسام الأربعة مُقابل الأوَّل، أي: لفظٌ كثيرٌ لمعنًى كثيرٍ كـ: «رجل»**

حاشية السجلماسي

أوْلى منه في العاج، وإمَّا أن يكون بعضُ مَعانيه أقدم من بعضٍ، كـ: «الوجود» فإنَّ معناه في الواجب قبلَه في المُمكن، فمشكِّكٌ؛ لتشكيكه النَّاظر في أنَّه متواطئٌ؛ نظراً لاشتراك الأفراد في أصل المعنى، أو غير متواطئٍ؛ نظراً إلى جهة الاختلاف.

سعيد قدورة

و«فَرس» و«كتاب»، وهي الألفاظ المُتباينة، والمباينةُ: المخالفة، فمتى اختلف المعنى تحقَّقت المفاوتة بين اللَّفظين؛ هكذا ذَكر ابن الحاجب [ت:٦٤٦هـ] هذا القِسم، وكذا السُّبكي ونحوه للنَّاظم في «شرحه».

وقد أُورد عليه: أنَّ الألفاظ إذا كان كلُّ لفظٍ منها لمعنًى دخل فيها اتَّحد لفظه ومعناه، وهو القسم الأوَّل، وذلك يُخِل بالتَّقسيم؛ ذكره ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ]، ونبَّه أيضاً عليه القرافيُّ [ت: ٦٨٤هـ] في كلام السُّبكي قال: «فيَدخل أحد القسمين في الآخر». قال السَّيِّد الشَّريف [ت: ٧٧١هـ] في «شرح الخونجي»: التَّباين قد يقعُ في أشياء مختلفة المَوضوعات كـ: «الإنسان،

حاشية السجلماسي

قوله: (قال السَّيِّد الشَّريف في «شرح الخونجي»: التَّباين ... إلخ) اعلم أنَّ المعنيَين:

١ - تارةً يكون بينهما التَّساوي كـ: «الإنسان، والنَّاطق»، وعلامتهما: صلاحيَةُ كلِّيَّةٍ موجبةٍ فيهما من الجانبين، فتقول: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ».

٢ - وتارةً يكون بينهما التَّباين، كـ: «الإنسان، والحجر» وعلامتهما: صلاحيَةُ كلِّيَّةٍ سالبةٍ فيهما من الجانبين، فتقول: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ».

٣ - وتارةً يكون بينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ، كـ: «الإنسان، والأبيض»، وعلامتهما: صلاحيَةُ جزئيَّتين موجبتين من الجانبين وجزئيَّتين سالبتين كذلك، فتقول: «بَعْضُ الإِنْسَانِ أَبْيَضُ، بَعْضُ الأَبْيَضِ إِنْسَانٌ»، «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِأَبْيَضَ، بَعْضُ الأَبْيَضِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ».

٤ - وتارةً يكون بينهما عمومٌ وخصوصٌ بإطلاقٍ، كـ: «الحَيَوَان، والإنسان»، وعلامتهما: صلاحيَةُ كلِّيَّةٍ موجبةٍ من جانب الأخصِّ وجزئيَّةٍ موجبةٍ مع جزئيَّةٍ سالبةٍ من جانب الأعمِّ، فتقول: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَبَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ». فهذه أربعُ نِسَبٍ بين المعاني.

وأمَّا التَّرادف فهو نسبةٌ بين الألفاظ لا بين المعاني؛ لأنَّ التَّرادف يشترط فيه اتِّحاد المعنى مفهوماً ومصدوقاً، كـ: «الحِنطة، والبُرِّ».

فإذا فهمتَ فاعلم أنَّ التَّباين يُطلق تارةً ويُرادُ به ما عدا التَّرادف، فتكون الأقسام الأربعة كلُّها متباينة بهذا المعنى، فكلُّ معنيين تخالفا مفهوماً كـ: «الإنسان، والنَّاطق» فهما مُتباينان؛ إذ مفهوم «الإنسان»: «الحيوان النَّاطق»، ومفهوم «النَّاطق»: «المتفكِّر بالقوَّة»، فهما متباينان بهذا المعنى، وإن كانا متساويَين بالمعنى

سعيد قدورة

والحجر»، وقد يقع في شيءٍ واحدٍ متَّفق الموضوع مختلف بالاعتبار، فمِن ذلك أن يكون أحد الاسمَين له من حيث موضوعه، والآخر من حيث هو وصفٌ له؛ كقَولنا: «سيف، صارم»، فإنَّ أحدهما بحسب ذاته والآخَر بحسَب الوصف، وقد يكون كلُّ واحدٍ منهما صفةً لموضوعٍ واحدٍ ك: «الصَّارم، والمهند»، وقد يكون أحدُهما صفة والآخَر صفة الصِّفة ك: «النَّاطق، والفصيح».

ومِن جملة الأشياء المتباينة الألفاظ المشتقَّة مع المشتقِّ منها، وإن كان بين الاسمين مشاركة ومشاكلة؛ إذ لا يُشترط في المتباينة أن تختلف من كلِّ وجهٍ، بل قد يكون بينهما نسبة؛ أيُّ نسبةٍ كانت، بأن يكون المعنى المُشتقُّ منه منسوباً إلى المشتقِّ إمَّا بأنَّه قائمٌ به ك: «العلم، والعالم»، أو مُوجد له ك: «المال، والمتموّل»، أو موضوع لِعملٍ من أعماله ك: «الحديد للحداد»، ولأجل المخالفة بينهما في المعنى اشترط التَّخالف بين اللَّفظين بوجهٍ ما؛ لأنَّهما إن لم يَختلفا كان اللَّفظ مشتركاً بينهما لا مشتقًّا أحدهما من الآخَر، ولمَّا كان المشتقُّ فرعاً من المشتقِّ منه احتاج المشتقُّ إلى اسم موضوع لمعنى وهو المثال الأوَّل، وإلى معنًى ثانٍ يتضمَّن المعنى الأوَّل، فحينئذٍ يوضع للمعنى الثَّاني لفظ مُشارك للمثال الأوَّل في المادَّة، ويُخالفه في الصُّورة تحقيقاً أو تقديراً. اهـ

وقال شارح «الشَّمسيَّة»: مِن النَّاس مَن ظنَّ أنَّ مثل «السَّيف، والصَّارم»، ومثل «النَّاطق،

حاشية السجلماسي

السَّابق، وهذا التَّباين بالمعنى الثَّاني هو الَّذي فرَّع عليه الشَّريف ما قال، وهو تفريعٌ حسنٌ لمَن ذكر التَّرادف، أمَّا مَن لم يذكره فلا يَحسن منه، فكان من حقِّ الشَّارح أن يؤخِّرَ هذا الكلام إلى نسبة التَّرادف، أمَّا ذكره هنا فهو استِعجالٌ.

فعلى هذا فـ«سيفٌ، صارمٌ» من المُتساويين إن كان وصف «الصارم» خاصًّا بـ«السَّيف»، أو من العموم المُطلق إن كان «الصَّارم» أعمَّ، وكذا: «الصَّارم، والمهند» إن اختصَّا بـ«السَّيف»، وإلَّا فالعموم والخصوص من وجهٍ؛ لأنَّ «الصَّارم» قد يكون مهنداً وقد لا يكون، و«المهند» قد يكون صارماً، وقد يكون غيرَ صارم، وأمَّا «النَّاطق، والفصيح» فالعموم بإطلاق بينهما، و«النَّاطقُ» أعمُّ، وأمَّا المشتقُّ والمشتقُّ منه ك: «العالم والعلم»، و«المال والمتموّل» و«الحديد والحدَّاد» فمتباينةٌ لا يحمل أحدها على الآخر.

قوله: (قال السَّيِّد الشَّريف في «شرح الخونجي»: التَّباين قد يقع في أشياء مختلفة الموضوعات) أي: الَّذي هو ضدُّ التَّرادف، لا التَّباين الَّذي هو أحد النِّسَب الأربع، فإنَّه لا يكون إلَّا في الأشياء المختلفة الموضوعات، وقد يكون في شيءٍ متَّفق الموضوع، كأن يكون بين المعنيين تساوٍ أو عموم من وجهين أو بإطلاق، والأمثلة تدلُّ على ذلك، وقد بيَّناه في الصُّورة الأخرى.

٣ - وإمَّا أنْ يتعدَّد اللَّفظ والمعنى كـ: «الإنسان والفرس»، فمتباينٌ؛ أي: أحد اللَّفظين مُباينٌ للآخر؛ لِتباين معناهما.

٤ - وإمَّا أنْ يتَّحد المعنى دون اللَّفظ، كـ: «الإنسان والبشر»، فمُترادفٌ؛ لترادفهما؛ أي: لتواليهما على معنًى واحدٍ.

٥ - وإمَّا أنْ يتَّحد اللَّفظ دون المعنى، كـ: «العين»، فمشتركٌ؛ لاشتراك المعنى فيه.

● (٣٥) وَاللَّفْظُ إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرُ ... وَأَوَّلٌ ثَلَاثَةٌ سَتُذْكَرُ

(٣٦) أَمْرٌ مَعَ اسْتِعْلَا وَعَكْسُهُ دُعَا ... وَفِي التَّسَاوِي فَالْتِمَاسٌ وَقَعَا

(٣٥ - ٣٦) - يعني: أنَّ اللَّفظ المركَّب قسمان: خبرٌ، وطلبٌ.

سعيد قدورة

والفصيح» من الألفاظ المُترادفة لِصدقها على ذاتٍ واحدةٍ، وهو فاسدٌ؛ لأنَّ التَّرادف هو الاتِّحاد في المفهوم لا الاتِّحاد في الذَّات.

نَعم؛ الاتِّحاد في الذَّات مِن لوازم الاتِّحاد في المفهوم دُون العكس. اهـ[1]

٣ - القسم الثَّالث من الأقسام الأربعة: أن يتَّحد اللَّفظ ويَتعدَّد معناه، وهو: «المشترك»؛ لاشتراكه بين معانٍ كـ: «العين» فإنَّها موضوعةٌ للباصرة ولِعين الماء والذَّهب والجاسوس، وكـ: «القُرء» فإنَّه موضوعٌ للطُّهر والحيض.

٤ - القسم الرَّابع: أن يتعدَّد اللَّفظ ويتَّحد المعنى، وهو: «المُترادف» كـ: «القعود، والجلوس»، و«الأسد، والسبُع»، و«الخمر، والعُقار»؛ سمِّي بذلك أخذاً منَ التَّرادف الَّذي هو ركوب واحدٍ خَلف آخر؛ كأنَّ المعنى مركوبٌ واللَّفظان راكبان عليه، فيكونان مُترادفين.

ولـمَّا كان القسم الأوَّل ينقسم إلى: متواطئ وإلى مُشكك، جاءت الأقسام خمسة عند النَّاظم؛ إلَّا أنَّه سَرد أسماءها ولـم يفسِّرها، فاحتجنا إلى بيان كلِّ واحدٍ منها، وبالله التَّوفيق.

قوله: (وَاللَّفْظُ إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرُ ... إلخ البيتَين) لـمَّا ذكر النَّاظم فيما سبق: «أنَّ اللَّفظ

حاشية السجلماسي

قوله: (لأنَّ التَّرادف هو الاتِّحاد في المفهوم) أي: والذَّات، وليس المراد أنَّ التَّرادف هو الاتِّحاد في المفهوم فقط، بلِ الاتِّحاد فيه مع الاتِّحاد في الذَّات الَّتي أريد بها هنا المصدوق الَّذي هو الأفراد. وقوله: «لا الاتِّحاد في الذَّات» أي: فقط دون المفهوم، ينتج أنَّ التَّرادف هو الاتِّحاد في الذَّات مع المفهوم.

(١) انظر: «تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية» للقطب الرازي (ص: ١٣٢).

- والطَّلب إنْ كان فعلاً: كان مع الاستعلاء أمراً، ومع الخُضوع دعاءً، ومع التَّساوي الْتِمَاساً. وإلَّا فإن لم يحتمل صدقاً ولا كذباً كان تنبيهاً.

وكلُّ ذلك إنشاءٌ، ولا كلام للمناطقة في الإنشاء؛ لأنَّ الصِّدق والكذب لا يَعرضان له، ومَدَارُ فنِّهم عليهما.

- والخبرُ: ما يحتمل الصِّدق والكذب لِذاته، وسيأتي إنْ شاء الله تعالى.

* * *

سعيد فنورة

حيث يوجد: إمَّا مركَّبٌ، وإمَّا مفردٌ»، وفَرغ من ذكر أقسام المفرد، شَرَعَ الآن في المركَّب فقسَّمه إلى: طلب وخبر، ثمَّ قسَّم الطَّلب إلى ثلاثة أقسام: أمر، ودُعاء، والتماس.

فقوله: «وَاللَّفْظُ»؛ أيِ: المركَّب، فحذف الصِّفة لدلالة سياق الكلام عليها؛ لأنَّ الطَّلب والخبر لا يكونان في المفردات، وإنَّما يكونان في المركَّبات، كما أنَّه حذف من كلٍّ واحدٍ منهما شرطه الَّذي يتميَّز به، والتَّقدير: واللَّفظ المركَّب إمَّا طلبٌ إن أفاد طلباً، وإمَّا خبرٌ إنِ احتمل الصِّدق والكذب؛ لأنَّه إذا فُقد الشَّرطان كان تنبيهاً وإنشاءً.

● ثمَّ المقصود من هذا التَّقسيم إنَّما هو تمييز الخبر عن غيره من المركَّبات؛ إذ هو الَّذي تتركَّب منه الحُجج، ولا تتركَّب من الطَّلب ولا من سائر الإنشاءات، وإنَّما ذكرت لِتمييز الخبر عن غيره، فليست مقصودةً في هذا العلم، ولمَّا لم يمكن تمييز الخبر الَّذي هو المقصود إلَّا بذكر أقسام اللَّفظ المركَّب ذكرها، فصار ذِكره لها بالعرض، والمقصود ما تتركَّب منه الحجج وهو الخبر كما سيذكره النَّاظم بعد هذا في قوله: «مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذَاتِهِ جَرَى، بَيْنَهُمُ قَضِيَّةً وَخَبَرَا إلخ»، وقد نبَّه السَّيِّد الشَّريف [ت: ٧٧١هـ] على هذا.

وقد ذهب قومٌ إلى أنَّ الخبر لا يعرَّف كـ: «العلم، والوجود، والقِدم»، فهي أربعةٌ ذكرها ابن السُّبكي.

وكان الأنسب أن يؤخِّر النَّاظم هذا التَّقسيم إلى هنالك، ويُقدِّم فصل المعرِّفات كما فعل الخونجي وغيره؛ لأنَّ المعرِّفات وإن كانت مركَّبةً، لكن تركيبها تقييديٌّ، فهو في قوَّة المفرد، وسيأتي التَّنبيه عليه.

ودخل في «الطَّلب»: طلب الفعل، وطلب الكفِّ وهو النَّهي، وطلبُ العلم بالماهيَّة وهو الاستفهام.

حاشية السجلماسي

سعيد قدورة

ثمَّ طلب الفعل إن كان على وجه الاستعلاء؛ أي: على طريق طلب العُلو وجعل الطَّالب نفسه عالياً على المطلوب؛ سواءٌ كان كذلك في نفس الأمر أو لا، سُمِّي: «أمراً». وإن كان على وجهِ الخُضوع وهو ضدُّ الاستعلاء سمِّي: «دعاءً» و«سؤالاً»، وإن كان الطَّلب مجرَّداً عنِ الاستعلاء والخضوع سُمِّي: «التماساً»، هذا معنى ما ذكره النَّاظم.

ثمَّ إنَّ اشتراطَه الاستعلاء في الأمر هو أحدُ الأقوال الأربعة، واختاره جماعة لِتبادر الفَهم عند سماع صيغته إلى ذلك، والتَّبادرُ علامةُ الحقيقة.

وقيل: يُشترط العلو في نفس الأمر، وعليه الشِّيرازيُّ [ت: ٤٧٦هـ] والسَّمعانيُّ [ت: ٤٨٩هـ] والمعتزلة.

وقيل: يُشترط العلوُّ والاستعلاء معاً.

وقيل: لا يُشترط علو ولا استعلاء، وهو الَّذي صدَّر به السُّبكيُّ، وعطف عليه غيره بـ«قيل»، وهو الأصحُّ عند علماء الأصول، مُستدلِّين بقوله تعالى ـ حكايةً عن فرعون ـ: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الأعراف: ١١٠]. وأُجيب: بأنَّ «الأمر» بمعنى: المشورة في الفعل، وبأنَّ فرعون إذ ذاك كان مُستغلًّا لهم.

وشَمَل «الأمر»: صيغة الأمر عند النُّحاة كـ: «أَكرِم»، واسم الفعل كـ: «نَزال»، والمضارع باللَّام نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧].

● وقد ظَهر لك من هذا أنَّ «المقسم إلى: أمر، ودعاء، والتماس» إنَّما هو طلبُ الفعل، لا كل طلب، وعليه يُحمل قوله: «وَأَوَّلٌ ثَلَاثَةٌ سَتُذْكَرُ إلخ»؛ أي: والأوَّل وهو طلب الفعل ثلاثة . . . إلخ، فيكون الطَّلب المقابل للخبر متناولاً للطلبات الثَّلاث: طلبِ الفعل، وطلب التَّرك، وطلب العلم بالماهيَّة. والطَّلبُ المقسم إلى أمرٍ ودعاءٍ والتماسٍ خاصٌّ بطلب الفعل، وبهذا يستقيم الكلام، والله أعلَم.

ويحتمل ـ وهو الظَّاهر ـ أنَّه أراد بقوله: «إمَّا طَلَبٌ»: طلب الفعل فقط، ثمَّ قسَّمه إلى أمر ودعاء والتماس، ويكون سَكت عن طلب التَّرك بخصوصه وهو النَّهي، بل أدرجه في قسم الأمر بناءً على أنَّ تعلُّق الفعل بطلب النَّهي هو طلب فعل الضِّدِّ، ولذا قيل: النَّهي عنِ الشَّيء أمرٌ بضدِّه المقابل له، والاستفهامُ مندرجٌ في قسم التَّنبيه.

حاشية السجلماسي

سعيد فودة

ومنهم مَن جَعله في قسم الطَّلب، وبِنحو هذا فسَّر السَّيِّد الشَّريف [ت: ٧٧١هـ] كلام الخونجي، فيُفهم من هذا التَّقسيم أنَّ ما لا يقبل الصِّدق والكذب، ولا يتقضي طلبَ فعل بالقصد الأوَّل لا يُقال فيه: «طلب» ولا «خبر»، بل يقالُ فيه: «إنشاء وتنبيه»، كذا للسُّبكي وغيره.

وبعضهم يفرِّق بين الإنشاء والتَّنبيه، فيقول: «الكلام الَّذي لا يحتمل الصِّدق والكذب يسمَّى: إنشاءً»، فإن دلَّ بالوضع الأوَّل على طلب فعلٍ سمِّي: «أمراً»، أو على طلب الكفِّ سمِّي: «نهياً»، وإلَّا سمِّي: «تنبيهاً»؛ لأنَّك نبَّهت به على مقصودك، فيَدخل فيه كلُّ ما يدلُّ على الطَّلب التزاماً لا وضعاً، ك: التَّمنِّي والتَّرجِّي والنِّداء والعرض والتَّحضيض والاستفهام والقَسم؛ أي: الجملة الأولى من جملتي القسم، وأمَّا الثَّانية الَّتي تقع جواباً للقسم فخبريَّةٌ، كذا ذكر ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ]؛ قال: والتَّعجُّب يرجع إلى الخبر، ويَدخل فيه أيضاً ما لا طلب فيه لا وضعاً ولا التزاماً نحو: «أنتِ طالق»، و«بعتُ» و«اشتريت». قال ابن الحاجب [ت: ٦٤٦هـ]: والصَّحيح أن «بعتُ» و«اشتريت» و«طلقت» و«أعتقتُ» ونحوها من صيغ العقود إنشاءٌ؛ لأنَّه لا خارج لها؛ أي: لا نسبةَ لها في الخارج ولا تقبل صدقاً ولا كذباً، ولو كان خبراً لكان ماضياً. اهـ بمعناه.

* * *

حاشية السجلماسي

قوله: (قال ابن الحاجب: والصَّحيح) لهم في تقسيم الكلام إلى خبر وغيره ثلاثة طرق:

الأولى لابن مالك وابنِه: أنَّه ينقسم إلى خبر وطلب. قال ابن هشام في «شرح اللمحة»: وليس بشيءٍ؛ يعني: أنَّ القِسمة إمَّا غير حاصرة، أو لأنَّه أطلق الطَّلب على ما فيه الطَّلب، وعلى ما لا طلب فيه، وهو الإنشاء، فيكون الطَّلب مرادفاً للإنشاء.

الثَّانية: أن ينقسم إلى خبر وطلب وإنشاء؛ لأنَّ مدلوله إن تحقَّق بدونه فخبر، وإن لم يتحقَّق إلَّا به، فإن قرب زمان التَّكلُّم فإنشاء، وإن تأخَّر فطلب.

الثَّالثة: أنَّه ينقسم إلى خبر وإنشاء، ثمَّ الإنشاء تارةً يسند حدثه للمتكلِّم؛ نحو: «بعتُ» و«طلقت»، وهو الَّذي يقع في الحال، وتارةً يُسند حدثه للمخاطب، وهو الَّذي يتأخَّر إلى زمن الاستقبال.

وعلى هذا فالطَّريقة الأولى - كما قال ابن هشام - ليست بشيء، والتَّعويلُ على الثَّانية والثَّالثة.

وقد اختُلف في الطَّلب هل هو قسمٌ برأسه أو داخلٌ تحت الإنشاء؟ **ووجه الخلاف هو: أنَّ الطَّلب** فيه شائبة حالٍ وشائبة استقبالٍ، فنفسُ الطَّلب الَّذي وقع في الحال والمطلوب يتأخَّر إلى زمن الاستقبال، فمَن نَظر إلى شائبة الحال أدرجه في الإنشاء، ومَن نظر إلى شائبة الاستقبال جَعله قسماً برأسه.

سعيد فدورة

حاشية السجلماسي

وإلى الطريقتَين أشار الشَّارح، فأشار إلى الأُولى بقوله: «أنه إذا فقد الشَّرطان كان تنبيهاً وإنشاء»، فهو يشير إلى أنَّ القسمة ثلاثيَّة: خبر وطلب وإنشاء، وإلى الثَّانية أشار بقوله: «أنَّهم يفرقون بين الإنشاء والتَّنبيه. . . إلخ»، فأشار إلى أنَّ القسمة ثنائيَّة: خبر وإنشاء، ثمَّ الإنشاء ينقسم إلى أمر ونهي واستفهام وتَنبيه. اهـ

وقال فيه ثانياً: قيل في «تقسيم الكلام إلى: خبر، وإنشاء، وطلب»: إن الكلام أمَّا أن يتقدَّم مدلولُه عليه أو يقارن أو يتأخَّر، فإن تقدَّم فهو الخبر، نحو: «قام زيد»؛ فإنَّ قيام زيد حاصلٌ قبل هذا الكلام، وإن قارن فهو الإنشاء نحو: «بعت» و«طلقتُ»، فإنَّ البيع والطَّلاق لا يقعان إلَّا عند التَّكلُّم بهاتين الصِّيغتين، وإن تأخَّر فهو طلبٌ نحو: «اضرِب»؛ فإنَّ الضَّرب متأخِّرٌ عنِ الأمر به.

واعترض: بأنَّ الخبر ينقسم لهذه الأقسام الثَّلاثة، فإنَّه يتقدَّم عليه مدلوله كـ: «قام زيد»، ويُقارنه كـ: «أقوم الآن»، ويتأخَّر عنه كـ: «أقوم غداً».

والصَّواب في التَّقسيم أن يقال: الكلامُ إمَّا أن يكون سبباً في وجود مدلوله، أو لا يكون، فإن كان سبباً في وجود مدلوله فإن قارَنه فهو إنشاء كـ: «بعت»، وإن تأخَّر عنه فهو طلب كـ: «اضرِب»، وإن لم يكن سبباً في وجود مدلوله فهو الخبر؛ سواءٌ تقدَّم عليه مدلوله أو قارن أو تأخَّر، كالأمثلة الثَّلاثة المتقدِّمة.

وقال فيه ثالثاً: «مقابل الصَّحيح مذهب الحنفيَّة»، فإنَّ صيغ العقود عندهم أخبارٌ باقيةٌ على أصلها، ويقدِّرون وقوع مدلولها قبلها في لحظةٍ من الزَّمان، فـ: «بعت» مثلاً عند المالكيَّة والشَّافعيَّة إنشاءٌ مقارنٌ لمدلوله الَّذي هو حصول البيع، فإنَّ البيع لم يقع من المتكلِّم قبل نُطقه، فإذا قال: «بعت» فهو إخبارٌ عن ذلك البيع المقدَّر، ولمَّا كان فيه من التَّكلُّف ما لا يخفى جعل مقابله صحيحاً، فيكون هو فاسداً.

(فَصْلٌ فِي الكُلِّ وَالكُلِّيَّةِ وَالجُزْءِ وَالجُزْئِيَّةِ)

سعيد فودة

قوله: (فَصْلٌ فِي) بيان (الكُلِّ وَالكُلِّيَّةِ وَالجُزْءِ وَالجُزْئِيَّةِ) لمَّا تقدَّم في كلام النَّاظم ذكر «الكلِّيّ» و«الجزئيّ» استتبعه بإفادة معنى: «الكلّ» و«الكلِّيَّة» و«الجزء» و«الجزئيَّة»؛ لاشتراك «الكلّ» و«الكلِّيَّة» مع «الكلِّيّ» في المادَّة، واشتراكِ «الجزء» و«الجزئيَّة» مع «الجزئيّ» في مادَّته، وإلَّا فمَعانيها مُتباعدة، ولهذا الاشتراك اللَّفظيّ ذكرها القرافي [ت: ٦٨٤هـ] والزَّركشي [ت: ٧٩٤هـ] مجموعةً في محلٍّ واحدٍ.

قال القرافي ـ بعد ذكر «الكلِّيّ» و«الجزئيّ» ـ: ويَنبغي أن يعلمَ مع ذلك «الكلِّيَّة» و«الكلّ» و«الجزئيَّة» و«الجزء». فذكرها ثمَّ قال: وهذه الحقائق يحتاج لها كثيراً في أصول الفقه، فيَنبغي أن تعلم.

حاشية السجلماسي

(٣٧) الكُلُّ حُكْمُنَا عَلَى المَجْمُوعِ ... كَـ«كُلُّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وُقُوعِ»
(٣٨) وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِمَا ... فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عُلِمَا
(٣٩) وَالحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ الجُزْئِيَّهْ ... وَالجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّهْ

(٣٧ - ٣٩) - قد تقدَّم بيان الكلِّيِّ والجزئيِّ، ونتكلَّم هنا على اصطلاحهم في: الكلِّ، والكلِّيَّة، والجزء، والجزئيَّة.

- فالكُلُّ: «هو الحكمُ على المجموع»؛ كقولنا: «كُلُّ بَنِي تَمِيمٍ يَحْمِلُونَ الصَّخْرَةَ»، وكقوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧].

سعيد قدورة

قوله: (الكُلُّ حُكْمُنَا عَلَى المَجْمُوعِ ... إلخ الأبياتِ) يعني: أنَّ الكلَّ عبارةٌ عنِ الحكم على المجموع من حيث هو مجموعٌ، لا باعتبار كلِّ فردٍ فردٍ؛ سواءٌ كان الحكم ثابتاً لبعضٍ دون بعضٍ آخر، أو لِجميعهم.

فالأوَّل نحو: «كُلُّ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ البَلْدَةِ يَحْمِلُ الصَّخْرَةَ العَظِيمَةَ»؛ أي: مجموعُهم، لا جميعهم، فقد يكون فيهم مَن لا يقدر على حمل الصَّخرة.

والثَّاني كـ: «أسماء العدد» فإنَّها موضوعةٌ للكلِّ كـ: «عشرة، ومئة، وألف»؛ أي: مدلولها «كلٌّ»، والحكمُ ثابتٌ لجميع العدد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧].

ويقابلُ «الكلَّ»: «الجزءُ»، وهو: ما تركَّب منه ومن غيره كلٌّ، فآحادُ الكلِّ أجزاءٌ له بحيث لا يصحُّ إطلاق اسم الكلِّ على كلِّ جزءٍ من أجزائه؛ فـ«العَشرة» مثلاً مركَّبةٌ من خمسة وخمسةٍ، فلا يصح إطلاق اسم «العشرة» على جزءٍ من أجزائها.

حاشية السجلماسي

قوله: (يعني: أنَّ الكلَّ عبارةٌ عنِ الحكم ... إلخ) اعلم أنَّ الكلَّ:

- يُطلق تارةً على الماهيَّة المركَّبة من أجزاء، وهذا المعنى يقابله: «الجزء».

- ويطلق تارةً على الحكم الثَّابت للمجموع أو للبعض من غير استقلالٍ، ويقابله بهذا المعنى: «الكليَّة والجزئيَّة»، وذلك:

أنَّ الحكم إذا ثبت لكلِّ الأفراد: فإمَّا أن لا يستقل به واحدٌ نحو: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧]، فإنَّ الحمل ثابتٌ للأفراد الثَّمانية من غير استقلالٍ، ويسمَّى هذا: «كلًّا مجموعيًّا»، ويقابله: «الكلُّ الجميعيُّ»، وإمَّا أن يَثبت الحكم لكلِّ فردٍ، نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وهذا هو: «الكليَّة».

- والكلِّيَّةُ: «هي الحكمُ على كلِّ فردٍ»، ك: «كُلُّ بَنِي تَمِيمٍ يَأْكُلُونَ الرَّغِيفَ».
- والجزئيَّةُ: «هي الحكم على بعض الأفراد».
- والجُزْءُ: «ما تركَّب منه ومن غيره كلٌّ».

وقولُنا: (كـ«كُلُّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وُقُوعِ») إشارةٌ إلى ما تُؤوِّل به حديث ذي اليَدين: أَقَصُرَتِ الصَّلاةُ أم نَسِيتَ يَا رَسُولَ الله؟ فَقَال ﷺ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ»[1]؛ أي: مجمُوعه، وإلَّا فبعضه وقع، ويُروى أنَّ الرَّاوي قال: «بَلْ بَعْضُهُ وَقَعَ».

سعيد فنورة

وأمَّا «الكلِّيَّة» فهي: القضيَّة المحكومُ فيها على كلِّ فردٍ فردٍ من أفرادها، واللَّفظُ الموضوع لها صِيغ العموم ك: «كُلّ» و«مَن» و«مَا» الموصولات، ونحوها، وهي القضيَّة الكلِّيَّة موجبةً كانت أو سالبةً؛ نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، و: «لَا إِلَهَ إِلَّا الله».

ويقابل «الكلِّيَّة»: «القضيَّة الجزئيَّة»، وهي: القضيَّة الَّتي يكون الحكم فيها على بعض الأفراد، واللَّفظُ الموضوع لها: «بعض» و«واحد» ونحوهما؛ موجبةً أو سالبةً؛ نحو: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، و: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ كَاتِباً».

● فالحاصل أنَّ الكلِّيَّة والجزئيَّة هي القضيَّتان المسوَّرتان بـ«كل» و«بعض» وما في مَعناهما، وسيأتي بيانهما في أقسام القضايا، وأمَّا الكلِّيُّ والجزئيُّ فقد تقدَّما في قوله: «فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكٍ الكُلِّيُّ . . . البيتَ».

حاشية السجلماسي

وإذا ثبَت للبعض: فإمَّا أن لا يستقل به واحدٌ دون آخر، نحو: «كُلُّ بَنِي تَمِيمٍ يَحْمِلُونَ الصَّخْرَةَ العَظِيمَةَ»، فإنَّ الحمل لا يستغرق جميعهم، بل يخصُّ بعضهم، ثمَّ هذا البعض لا يقدر كل واحد منهم على حمل الصَّخرة المذكورة، بل لا بدَّ من تعاوُن، وهذا هو الكلُّ الَّذي لم يثبت الحكم فيه لكلِّ الأفراد، ولك أن تسميَه: بعضاً مجموعيًّا، ويقابله البعض الجميعيُّ، وهو ما يثبت فيه الحكم لكلِّ واحدٍ من أفراد ذلك البعض استقلالاً، نحو: «بعض الحيوان إنسان»، وهذا هو الجزئيَّة.

فخرج من هذا أنَّ القِسمة سداسيَّةٌ: «كلٌّ مطلقٌ على الماهيَّة» ويقابله: «جزء»، «وكلٌّ مجموعيٌّ» ويقابله: «الكلِّيَّة»، وهو الكلُّ الجميعيُّ، و«بعضٌ مجموعيٌّ» ويقابله: «الجزئيَّة»، وهي البعض الجميعيُّ.

ثمَّ اعلم أنَّ الفرق بين قِسمي «الكلّ» وهما ما ثبت الحكم للكلِّ أو للبعض فيه إنَّما هو من حيث وصف المحمول، كالحمل في المثالين؛ لأنَّه استغرق في مثالٍ ولم يستغرق في مثالٍ، وأمَّا وصف الموضوع

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٥٧٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥٧٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

و«اللَّام» في قولنا: (لِكُلِّ فَرْدٍ) بمعنى: «على»؛ أي: وحيثما حَكمنا على كلِّ فردٍ فتلك الكلِّيَّة، و«اللَّام» في (لِلْبَعْضِ) كذلك أيضاً.

وفي البيت الأوَّل روايةُ الحديث بالمعنى، والجمهورُ على جوازه للعارف، وقال المَاوَرديُّ [ت: ٤٥٠هـ]: إنْ نَسي اللَّفظ جاز، وإلَّا فلا.

سعيد قدورة

● تنبيه: تمثيل النَّاظم لـ«الكلّ» بقوله ﷺ لِذي اليدين: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ» هو جارٍ على تأويلٍ مرجوحٍ، والرَّاجحُ عند المحقِّقين أنَّه من باب الكلِّيَّة؛ أي: لم يقع واحدٌ منهما، لا القصرُ ولا النِّسيان، والدَّليلُ على ذلك من وجهَين:

أحدهما أنَّ السُّؤال إذا وقع بـ«أم» يكون لِتعيين أحد أمرين مبهمين عند السَّائل يَعتقد ثبوت أحدهما، فجوابُهُ إمَّا بتعيين أحدهما، وإمَّا بنفي كلٍّ منهما ردًّا على السَّائل وتخطئةً له في اعتقاده ثبوتَ أحدهما، لا بنفي الجمع بينهما؛ لأنَّ ذا اليدين لم يَعتقد ثبوتهما جميعاً حتَّى يُجاب بنفي المجموع؛ إذ لو اعتقد ذلك لقال مثلاً: «أقُصرت الصَّلاة ونسيت؟» بالعطف بـ«الواو» لا بـ«أم»، فكيف يجاب بشيءٍ لم يُستفهم عنه، ولا توهَّمه؟ فتعيَّن أن يكون قوله: «كلُّ ذلك لم يقع» نفياً لكلٍّ منهما.

حاشية السجلماسي

فلا يَفترقان فيه؛ إذ هو وصفٌ مستغرقٌ لجميع أفراده الَّتي هي كالأجزاء له؛ ألا تَرى أنَّ «ثمانية» و«بُنوة تميم» ـ اللَّذان هما وصفا موضوعِي القضيَّتين في المثالين السَّابقين ـ فإنَّهما ثابتان لسائر الأفراد.

إذا فهمتَ هذا ففي كلام الشَّارح ثلاث إيرادات:

الأوَّل: في قوله: «وقد يكون فيهم مَن لا يقدر على حمل الصَّخرة»؛ إذ حقُّه أن يقول: أنَّ فيهم مَن لا يحضر للحمل؛ إذ عدم القدرة شرطٌ في الجميع؛ لأنَّه لو قدر البعض لكانت جزئيَّةً.

الثَّاني: تفريقه بين قسمي «الكلّ»، وتمثيلُهُ للثَّاني بـ«أسماء الأعداد»، وقوله: «أنَّ أحكامها ثابتةٌ لجميع الأفراد»؛ فإنَّه إن عنى حكم الموضوع، فهذا لا يحصل به فرقٌ كما سبق، وإن عنى وصف المحمول على معنى: أنَّ كلَّ عددٍ فلا بدَّ أن يكون وصف محموله ثابتاً لجميع الأفراد، فليس بصحيحٍ؛ إذ وصف المحمول في «العدد» تارةً يثبت لكلِّ فردٍ استقلالاً، نحو: «العشرة أقررت بها»، وهذا في المعنى كالكلِّيَّة، فإنَّ كلَّ واحدٍ من آحاد «العشرة» يستقلُّ بالإقرار، وهذا ليس من الكلِّ في شيءٍ، وتارةً يثبت للجميع من غير استقلالٍ، نحو: ﴿وَيَحْمِلُ﴾ الآية، وتارةً يثبت للبعض من غير استقلالٍ، نحو: «هذه العشرة قتلت فلاناً» إذا تولى القتل منهم خمسة.

الثَّالث: في قوله: «ويقابل الكلّ الجزء»؛ لأنَّه يُفهم منه أنَّ الكلَّ الَّذي تقابله الكلِّيَّة والجزئيَّة هو الَّذي بعينه يقابله الجزء، وليس كذلك لِما سبق.

وقيل بجوازه بلفظٍ مُرادفٍ. وقيل: يجوز إن كان موجَبُه عِلماً. وقيل: يَمتنع مطلقاً، والله الهادي إلى الصَّواب.

* * *

سعيد قدورة

والثَّاني: ما روي أنَّه لـمَّا قال النَّبيُّ ﷺ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ». قال له ذو اليَدين: «بَعْضُ ذَلِكَ قَدْ كَانَ»، فلو كان قوله: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ» من باب الكلِّ؛ أي: لنفي المجموع وثبوتِ البعض، لم يَحسن من ذي اليدَين أن يقول: «بعض ذلك قد كان» ردًّا للكلام السَّابق؛ لأنَّ الثُّبوت للبعض إنَّما ينافي النَّفي عن كلِّ فردٍ لا النَّفيَ عنِ المجموع.

وعلى هذا التَّأويل دَرج صاحب «المفتاح»، ونبَّه الأُبِّيُّ [ت:٨٢٧هـ] وغيره على ضعف التَّأويل الَّذي درج عليه النَّاظم؛ لأنَّ المقرَّر عند علماء اللِّسان أنَّ «كُلًّا» إذا لم يقع بعد نفي، فهي كلِّيَّةٌ موجبةٌ تدلُّ على نفي كلِّ فردٍ من أفراد ما أُضيف إليه لفظ «كل»؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ لَمْ يَقُمْ»، فإنَّه يُفيد نفي القيام عن كلِّ واحدٍ من أفراد الإنسان، ومنه قوله في الحديث: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ»، وإن وقعتْ بعد نفي فهي الَّتي للكلِّ؛ أي: لنفي العموم؛ نحو: «لَمْ يَقُمْ كُلُّ إِنْسَانٍ»، و«لَمْ آخُذْ كُلَّ الدَّرَاهِمِ»، ومنه قوله:[1] [من البسيط]

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى المَرْءُ يُدْرِكُهُ ... تَجْرِي الرِّيَاحُ بِمَا لَا تَشْتَهِي السُّفُنُ

وقول العرب: «مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٌ»، والله أعلم.

* * *

حاشية السجلماسي

(١) البيت للمتنبي في «ديوانه» (ص: ٤٧٢).

(فَصْلٌ فِي المُعَرِّفَاتِ)

لمَّا فَرغ من الكلام على مبادئ التَّصوُّرات وما يتعلَّق بها، شَرَع الآن يتكلَّمُ على مقاصد التَّصوُّرات.

ولمَّا كان التَّصديق مسبوقاً بالتَّصوُّر طبعاً، بدأنا بمبادئ التَّصوُّرات ومقاصدها وضعاً، وسيأتي الكلام على التَّصديقات إن شاء الله تعالى.

● واعلَم أنَّ مدار هذا الفنّ على العلم؛ إذِ العلم: تصوُّرٌ، أو تصديقٌ معه تصوُّر؛ ولا يُتوصَّل إلى التَّصوُّر إلَّا بالقول الشَّارح وهو الحُدود، كما أنَّه لا يُتوصَّل إلى التَّصديق إلَّا بالحُجَّة وهي البراهين.

ثمَّ تلك «الحدود والبراهين» لها صورةٌ ومادَّةٌ وغايةٌ.

فمادَّتُها: معرفة الكلِّيَّات الخمس وما يتعلَّق بها، وتقدَّم الكلام عليها.

وغايتُها: مَعرفة المحدود.

وها نحن نتكلَّم على صورته وكيفيَّة تركيبه في هذا الفصل.

سعيد قدورة

(فَصْلٌ فِي المُعَرِّفَاتِ)

[قوله: (فَصْلٌ فِي المُعَرِّفَاتِ)] لمَّا قدَّم الكلام على المفردات، شَرَعَ في الكلام على ما يتركَّب منها، وعلى كيفيَّة تركيبها، والمركَّبات قِسمان:

أحدهما: ما يُفيد حقائق الأشياء وتصوُّراتها، وهي المعرِّفات، وهي في قوَّة المفرد؛ لأنَّ قولنا: «الجِسم النَّامي النَّاطق» يقوم مَقام قولنا: «إنسان» وهو مفردٌ.

والثَّاني: ما ليس في قوَّة المفرد، وهو الَّذي يُفيد الحكم نحو: «زيد قائم»، وسيأتي.

ولهذا كان الأنسَب أن يذكر هذا الفصل بإثر المفردات؛ لأنَّ المعرِّفات ناشئةٌ عنها؛ إذ هي مركَّبةٌ من الكلِّيَّات الخمس، ثمَّ يذكر المركَّب المحض ويُقسمه إلى طلب وخبر، وقد سبق التَّنبيه على مثل هذا.

● واعلَم أنَّ الموصل إلى التَّصوُّر يقال فيه: «القول الشَّارح»، ويقال له: «المعرِّف» بكسر الرَّاء. والمُوصل إلى الحكم يقال له: «حُجَّة» كما أشار إليه النَّاظم فيما سبق بقوله:

حاشية السجلماسي

وذكر الغَزَاليُّ [ت: ٥٠٥هـ] في «المُستصفى» قولين، هل الحدُّ عين المحدود أو خلافُه؟

وجعله القَرَافيُّ [ت: ٦٨٤هـ] لفظيًّا قائلاً: هو غيره إن أُريد به اللَّفظ، وعينُه إن أُريد به المعنى، والمعرِّف للشَّيء هو الَّذي يلزم من تصوُّره تصوُّرُه أوِ امتيازه عن غيره؛ قال: ولا يجوز أن يكون نفسَ الماهيَّة؛ لأنَّ المعرَّف موجودٌ قبل المعرِّف، والشَّيءُ لا يُعلَم قبل نفسه، ولا أعمَّ لقصوره على إفادة التَّعريف، ولا أخصَّ لكونه أخفى، فهو مُساويه في العموم والخصوص. اهـ كلام القَرَافيِّ.

سعيد قدورة

وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وُصِلْ ... يُدْعَى بِقَوْلٍ شَارِحٍ فَلْتَبْتَهِلْ

وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوُصِّلَا ... بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ الْعُقَلَا

وذلك أنَّا قد نعرِّف الشَّيء ونجهل تصوُّره كـ: «عِلمِنا بوجود الملائكة والجنِّ»، وإن كنَّا لا نتصوَّرُهما، وقد نعلم تصوُّر الشَّيء ونجهل الحكم عليه، كما نتصوَّر «الجسم» ونَجهل كونه قديماً أو حادثاً، حتَّى ينكشفَ لنا بالبرهان القاطع أنَّه حادثٌ، فإذا جهلنا التَّصوُّر ثمَّ أدركناه بسببٍ من الأسباب، قيل لذلك السَّبب الَّذي أدركناه به: «مُعرِّف» و«قول شارح»، وإن جَهلنا التَّصديق ثمَّ أدركناه بسببٍ من الأسباب، قيل لذلك السَّبب الَّذي أدركناه به: «حجَّة»، فالأسبابُ الَّتي تُدرك بها المجهولات تنقسم إلى معرِّفٍ وإلى حجَّة.

ولمَّا كانت التَّصوُّرات سابقةً على التَّصديقات؛ إذِ الحكم على الشَّيء فرعٌ عن تصوُّره، وكانتِ التَّصوُّرات تُقتنص بالحدود والرُّسوم، لا طريقَ لها إلَّا ذلك، بدأ النَّاظمُ بالكلام عليها كما فعل غيره، وتَرجم لها بـ«المعرِّفات» بصيغة الجمع ليشملَ جميع أنواعها: حدوداً أو رسوماً؛ تامَّةً أو ناقصةً، ويشمل المعرِّف اللَّفظيَّ.

ولم يذكرِ النَّاظم للمعرِّف حدًّا ولا رسماً، وقد رَسمه صاحب «الشَّمسيَّة»[1] بقوله: «المعرِّف للشَّيء: هو الَّذي يستلزم تصوُّره تصوُّر ذلك الشَّيء، أوِ امتيازَه عن كلِّ ما عداه»؛ يعني: أنَّ المعرِّف هو الَّذي يلزم من العلم به العلم بالمعرَّف ـ بفتح الرَّاء ـ، وذلك في الحدِّ التَّامّ كـ: «الحَيَوَان النَّاطِق» في تعريف «الإنسان»، أو هو الَّذي يلزم من العلم به تَمييز المعرَّف فقط دون العلم بحقيقته، وذلك في الحدِّ النَّاقص والرَّسم بِنوعيه،

حاشية السجلماسي

(١) انظر: «تحرير القواعد المنطقيَّة في شرح الرِّسالة الشَّمسيَّة» للقطب الرازي (ص: ١٧١).

سعيد قدورة

و«أو» في مثل هذا يقولون: للحكم في التّرديد لا للتّردّد في الحكم، يعنون أيّ قسم من القسمين وقع فالحكم ثابتٌ معه، لا على معنى أنّ الحكم وقع على أحد شِقي التّردُّد دون الآخر، فإنّ هذا مُجتنبٌ في التّعريفات.

وبالجملة فـ«أو» هنا للتّقسيم، لا للشّكّ ولا للإبهام.

واعترض هذا الرّسم بأنّه صادقٌ على المُتضايفين كـ: «الأبوّة والبنوّة»، فإنّ تصوُّر أحدهما مستلزمٌ لتصوُّر الآخر مع أنّه ليس أحدهما معرّفاً للآخر.

ومنهم مَن عدل عنِ التّعبير بـ«اللُّزوم» إلى التّعبير بـ«السّبب»، فقال: المعرّف للشّيء المجهول هو ما كانت معرفته سبباً في معرفة ذلك المجهول.

فيَخرج: المتضايفان؛ إذ ليس تصوُّر أحدهما سبباً في الآخر، ولَزم من ذلك أن يكون المعرّف غير المعرَّف؛ لاستحالة أن يُعرّف الشّيء نفسه؛ كأن يقولَ: «البشر هو الإنسان»؛ إلّا أن يقصد به التّعريف اللّفظيّ بأن يكونَ اسم «الإنسان» أقلّ استعمالاً في العُرف من اسم «البشر»، واسم «البَشر» أشهَر منه، فيَرجع الأمر إلى المدلولات اللُّغويّة.

ولَزم منه أيضاً أن يكون المعرَّف سابقاً في المعرفة على المعرّف؛ إذِ السّبب سابقٌ

حاشية السجلماسي

قوله: (و«أو» في مثل هذا يقولون: للحكم في التّرديد لا للتّردد) لعلّه مقلوبٌ، وصوابُهُ: «للترديد في الحكم لا للتّردُّد»؛ لِتَحسن المماثلة بينه وبين ما بعده.

قوله: (واعترض . . . إلخ) ويجاب: بأنّا لا نُسلّم صدق ذلك التّعريف على المتضايفَين؛ إذِ اللُّزوم يستدعي ملزوماً، والملزومُ سابقٌ في العلم على اللّازم، ومن المحال تفهُّم الأبوة أوّلاً، ثمّ ينتقل منها إلى البنوّة كما يقتضيه اللُّزوم.

فإن قلتَ: لا نسلّم أنّ اللّازم يتأخّر عن الملزوم في الفهم، بل كلّما أريد فهم الملزوم وحصل فُهم اللّازم معه.

قلت: إنّما يكون من الذّاتيّات؛ لأنّ هذه الخاصّة لا تُنسب إلّا للذّاتيّات، وذلك باطلٌ.

فإن قلتَ: فالبنوّة ليست بذاتيّةٍ للأبوّة، وقد زعمتَ أنّ فهمهما لا يتأخّر.

قلتُ: هي كالذّاتيّات لها؛ لأنّ الأبوة نسبةٌ بين الأب والابن، فهي لا تُعقل ولا توجد في الذّهن، ولا في الخارج بِدون البنوّة، ولا كذلك اللّازم، فعلى هذا فالتّعبير بالسّببيّة كالتّعبير باللُّزوم، فلا فرق بين التّعريفين بين المعدول عنه والمعدول إليه.

● (٤٠) مُعَرِّفٌ عَلَى ثَلَاثَةٍ قُسِمْ حَدٌّ وَرَسْمِيٌّ وَلَفْظِيٌّ عُلِمْ
(٤١) فَالحَدُّ بِالجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعَا وَالرَّسْمُ بِالجِنْسِ وَخَاصَةٍ مَعَا
(٤٢) وَنَاقِصُ الحَدِّ بِفَصْلٍ أَوْ مَعَا جِنْسٍ بَعِيدٍ لَا قَرِيبٍ وَقَعَا
(٤٣) وَنَاقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَةٍ فَقَطْ أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدِ ارْتَبَطْ
(٤٤) وَمَا بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِمْ شُهِرَا تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرَا

(٤٠ - ٤٤) - اعلَم أنَّ المعرِّف على ثلاثة أقسامٍ: حقيقيٌّ، ورسميٌّ، ولفظيٌّ.

سعيد قدورة

على المسبَّب، وهذا أيضاً ممَّا يقتضي عدم صحَّة تعريف أحد المُتضايفين بالآخر؛ لأنَّه لا يُعرف أحدهما قبل الآخر، بل يُعرفان معاً، وأن يكون مساوياً له في العموم والخصوص، فلو لم يكن مساوياً له لكان إمَّا أعمَّ منه، أو أخصَّ.

لا جائز أن يكون أعمَّ منه؛ لأنَّ معرفة الأعمّ لا تكون سبباً في معرفة الأخصّ؛ لأنَّا إذا علمنا أن وراء الحائط حيواناً لا يَلزم من ذلك أن نعلمَ أنَّه إنسان؛ إذِ الأعمُّ لا إشعارَ له بالأخصّ المعيَّن، كما لو قيل: «ما الإنسان؟» فتقول: «هو الحَيَوان»، وقد يكون ذلك الحيوان فرساً أو حماراً، فأين الإنسان؟!

ولا جائز أيضاً أن يكون المعرِّف أخصَّ من المعرَّف؛ لأنَّه لو كان أخصَّ لكان المعرَّف ـ بالفتح ـ أجلى منه؛ لأنَّ مَعرفة الأعمِّ أجلى من معرفة الأخصّ، وإنَّما كان أجلى؛ لأنَّه أكثرُ أفراداً من الأخصّ، وما كان أكثر أفراداً كان أكثرَ وجوداً، وما كان أكثر وجوداً كان أعرف ممَّا هو أقلُّ وجوداً، فكان الأعمُّ أعرف من الأخصّ، ومِن شرط المُعرِّف أن يكون أجلى من المعرَّف ـ بالفتح ـ.

ثمَّ قال: (مُعَرِّفٌ عَلَى ثَلَاثَةٍ قُسِمْ ... إلخ الأبيات).

حاشية السجلماسي

وقال فيه مرَّة ثانية: ويُمكن أن يُجاب عنه: بأنَّ ألفاظ الحدّ قُيوديَّةٌ تُفيد الحصر كما هو معلومٌ عند أربابه، فقوله: «ما يلزم من تصوُّره تصوره فقط» يعني: أنَّ اللُّزوم من جانبٍ واحدٍ لا من الجانبين مخرجٌ للمتضايفَين؛ لأنَّ اللزوم فيهما من الجانبين، أو بأن الحيثيَّة مرادةٌ في الحدود على ما هو معروفٌ أيضاً، فيكون المعنى: ما يَلزم من تصوُّره تصوره من حيث ذلك التَّصوُّر؛ يعني: أنَّ ذلك التَّصوُّر الأوَّل هو المعرِّف للتَّصور الثَّاني، والشَّارح له؛ لِتطابقهما فهو هو، ولا كذلك المتضايفان، فإنَّ الأبوَّة ليست هي البنوَّة قطعاً، وكذلك تصوُّر أحدهما مضافاً إلى تصوُّر الآخر إنَّما هو لأجل اللُّزوم المتصوَّر الخارجي بينهما، وبالجملة

● فالحقيقيُّ قسمان: تامٌّ وناقصٌ.

- فـ«التَّامُّ»: ذكر الجنس القريب والفصل، كـ: «الحَيَوَان النَّاطق» لـ«الإِنْسَان».

- و«النَّاقص»: ذكر الفصل فقط، أو مع جنسٍ بعيدٍ.

ويُسمَّى هذا النَّوع: «حقيقيًا»؛ لأنَّه مُشتملٌ على الأوصاف الذَّاتيَّة الَّتي تركَّبت منها الحقيقة، ونُسب للحقيقة لهذا المعنى.

● والرَّسم قسمان: تامٌّ وناقصٌ.

سعيد قدورة

● الحدُّ في اللُّغة: هو المنع، ومنه سمِّيت الحدود الشَّرعيَّة: «حدوداً»؛ لأنَّها سببٌ في منع المَحدود من ارتكاب مُوجبها، وكذا سمِّيت حدود الدَّار: «حدوداً»، وهو منتهاها من جميع جهاتها؛ لأنَّها تَمنع ما يجاورها من الدُّخول فيها، وتمنع ما هو منها أن يُحكم له بحكم ما هو خارجٌ عنها، ومنه سمِّيت الحدود في المنطق؛ لأنَّها تمنع غير المطلوب من الدُّخول في المطلوب، وتَمنعُ أجزاء المطلوب من الخروج عنه، ولِذلك اشترط في الحدِّ أن يكون جامعاً مانعاً.

● والرَّسم في اللُّغة: الأثر والعلامة، و«رُسوم الدَّار»: آثارها وعلاماتها، والعلامة للشَّيء خارجةٌ عن حقيقته، كما لو قلتَ: «دار زيد قُبالة دار الأمير»، فإنَّ هذا علامةٌ لها، ولا يعلم منه ما يُحيط بالدَّار، ولا مقاديرها منها، فسمَّوا التَّعريف باللَّوازم الخارجيَّة: «رسماً» لِذلك.

● تنبيه: لم يَذكر النَّاظم التَّعريف بالمثال، وهو التَّعريف بالشبه، كقولك: «العِلْمُ كَالنُّورِ، وَالجهلُ كَالظُّلْمَة»، وكقولك: «الاسم كـ: زيد، والفعل كـ: ضرب»؛ لأنَّ ذلك الشبه خاصَّة من خواصِّ المسؤول عنه، وهو المعرَّف ـ بالفتح ـ فهو من التَّعريف بالخاصَّة، فيكون التَّعريف بها رسماً ناقصاً داخلاً في الأقسام الأربعة الآتية، فليس التَّعريف بالمثال قسماً على حِدة، ولمَّا كان استئناس العقول القاصرة بالأمثلة أكثرَ، شاع مُخاطبة المتعلِّمين بالتَّعريف بها، قال معناه الجرجاني في «شرح المواقف»[1]، ونحوُه لابن عَرفة [ت: ٨٠٣هـ].

ولذلك لم يَذكر كثيرٌ من أهل المنطق «التَّعريف باللَّفظ المرادف». قال السَّنوسيُّ: لأنَّه تعريفٌ له بكونه مسمًّى بهذا اللَّفظ، وذلك في الحقيقة خاصَّةٌ من خواصِّه.

حاشية السجلماسي

فتصوُّر كلٌّ منهما طرفٌ لتصوُّر الآخر؛ أي: يوجد في طرَفه لا أنَّه عينه، ولا كذلك التَّعريف؛ فإنَّ تصوُّره غير تصوُّرِ المعرَّف بحيث لا يزيد عليه ولا ينقص.

---

(١) انظر: «شرح المواقف» للسيد الجرجاني (٢/ ٧).

- فـ«التَّامُّ»: ذكر الجنس القريب والخاصَّة، ك: «الحَيَوَان الضَّاحك» لـ«الإِنْسَان».

- و«النَّاقص»: ذكر الخاصَّة وحدها، أو مع جنسٍ بعيدٍ، ك: «الضَّاحِك» بالقابليَّة لا بالفعل.

والخاصَّةُ: معنًى كلِّيٌّ يلزم الشَّيء ولا يوجد في غيره، وهي خارجيَّةٌ، بخلاف الفصل والجنس، فإنَّهما ذاتيَّان ـ كما تقدَّم ـ، ويُعرف ذلك بوضع اللُّغة وفرضِ العقل.

سعيد قدورة

وممَّن عدَّ اللَّفظيَّ في المعرِّفات القرافي [ت: ٦٨٤هـ] في «تنقيحه»، والزَّركشي [ت: ٧٩٤هـ] في «مقدِّمته»[1]، وزاد بعضهم في المعرِّفات التَّعريف بالتَّقسيم كما تقدَّم في تعريف العلم بالقسمة والمثال، فمجموع المعرِّفات على هذا سبعةٌ ذكر النَّاظم منها خمسة: الحدُّ تامًّا وناقصاً، والرَّسم تامًّا وناقصاً، واللَّفظيُّ، وإلى مجموع السَّبعة أشار الشَّيخ أبو العباس بن زكري في «أرجوزته»، فقال:

وَزِيْدَ فِي المُعَرِّفَاتِ: المِثْلُ ... كَذَلِكَ التَّقْسِيمُ فِيمَا يُعْمَلُ
فَذَانِ، وَاللَّفْظِيُّ ذُو التَّمَامِ ... وَالنَّقْصُ سَبْعَةٌ مِنَ الأَقْسَامِ

● وقد أشار النَّاظم إلى الحدِّ التَّامِّ بقوله: «فَالحَدُّ بِالجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعَا»؛ يعني: أنَّ الحدَّ التَّامَّ هو ما كان بالجنس القريب والفصل، فحذف الوصف في الحدِّ والجنس لدلالة ما بعده عليه، وهو قوله: «وَنَاقِصُ الحَدِّ بِفَصْلٍ أَوْ مَعَا، جِنْسٍ بَعِيدٍ لَا قَرِيبٍ وَقَعَا».

وإنَّما قيل فيه: «حدٌّ تامٌّ»؛ لاشتماله على جميع الأوصاف الذَّاتيَّة الَّتي هي أجزاء الشَّيء، كقولنا في حد «الإنسان»: «إنَّهُ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ»، فإنَّ هذا شاملٌ لجميع أجزاء الإنسان من الجسميَّة والنُّمو والحسِّ، وكلُّها أجزاء لـ«الإنسان» وهي داخلةٌ في «الحَيَوَان»، فذكر «الحَيَوَان» يُغني عن ذكرها؛ لأنَّ الجنس القريب للإنسان هو الحيوان.

وقد يؤتى بها في مكان الجنس القريب، فيقال: «الإِنْسَانُ: هُوَ الجِسْمُ النَّامِي الحَسَّاسُ النَّاطِقُ»، فقولنا: «الجِسْمُ النَّامِي الحَسَّاسُ» مجموعه حدٌّ للجنس القريب وهو «الحَيَوَان» وجنسٌ له، و«النَّاطق» فصلٌ له، فلا فرقَ بين أن تقول في حدِّ «الإنسان»: «هُوَ الحَيَوَانُ النَّاطِقُ»، وبين أن تقول: «هُوَ الجِسْمُ النَّامِي الحَسَّاسُ النَّاطِقُ»، فإنَّ كلًّا منهما مفيدٌ للإحاطة بالحقيقة المحدودة وهي حقيقة «الإنسان».

حاشية السجلماسي

(١) انظر: «اللقطة العجلان» للزركشي (ص: ٦٧).

● واللَّفظيُّ: تبديل اللَّفظ بلفظٍ مُرادفٍ له أشهرَ منه عند السَّامع، كـ: «القَمْح» لـ«البُرِّ»، والتَّقييدُ بـ«السَّامع» زاده القَرَافيُّ [ت: ٦٨٤هـ]؛ لِعروض انعكاس الشُّهرة في اللُّغة.

● تنبيه: الحدُّ لغةً: المَنع. والرَّسمُ: العلامة، ومنه قول جَميل بن مَعمر: [1] [من الخفيف]

رَسْـمِ دَارٍ وَقَـفْـتُ فِـي طَـلَـلِـهْ ... كِـدْتُ أَقْـضِـي الـحَـيَـاةَ مِـنْ جَـلَـلِـهْ

أي: علاماتِها وآثارها من رمادٍ ونحوه.

سعيد قدورة

● فتلخَّص من هذا: أنَّ الحدَّ التَّامَّ ـ وهو المشتمل على جميع الذَّاتيَّات ـ:

- إمَّا أن تأتي فيه بالجنس القريب وبالمميز الذَّاتيِّ وهو الفصل القريب.

- وإمَّا أن تأتيَ فيه بالمميز الذَّاتيِّ وبحدِّ الجنس وهو جنس الجنس وفصله، فتقول: «هو الجسم النَّامي الحسَّاس النَّاطق» كما تقدَّم، والمُميز الذَّاتي أبداً هو الفصل القريب؛ كذا قرَّره الشَّريف [ت: ٧٧١هـ] في «شرح جمل الخونجي».

واشترط بعضهم في «تمام الحدِّ»: التَّرتيب؛ أي: تقديم الجنس على الفصل؛ لأنَّ الأوصاف العامَّة سابقةٌ في الذِّكر على الأوصاف الخاصَّة، وعليه دَرج ابن الحاجب [ت: ٦٤٦هـ]، وإلَّا كان ناقصاً.

● وأشار النَّاظم إلى الحدِّ النَّاقص بقوله: «وَنَاقِصُ الحَدِّ بِفَصْلٍ أَوْ مَعَا . . .» البيت؛ يعني: أنَّ الحدَّ النَّاقص هو الَّذي يقتصر فيه على الفصل، وهو المميز الذَّاتيُّ، ويسكت فيه عن بقيَّة الذَّاتيَّات كقولنا في حدِّ «الإنسان»: «إنَّه الناطق».

أو يُؤتى فيه بالمميز الذَّاتيِّ وهو «النَّاطق» وببعض الذَّاتيَّات، ويسكت عن بقيَّتها، كما تقول في حدِّ «الإنسان»: «إنَّهُ الجِسْمُ النَّاطِقُ»، فقد أتينا بالمميز الذَّاتيِّ وهو «النَّاطق» وببعض الذَّاتيَّات وهو «الجِسْم» وهو جنسٌ بعيدٌ، وسَكتنا عنِ «النَّامي» وعنِ «الحسَّاس»، وهما بقيَّة الذَّاتيَّات.

وزاد بعضهم في الحدِّ النَّاقص مِثالين وهما: الفصل مع الخاصة أو مع العرض العامِّ؛ فالأوَّل نحو: «الإِنْسَانُ: هُوَ النَّاطِقُ الضَّاحِكُ»، والثَّاني نحو: «الإِنْسَانُ: هُوَ المَاشِي النَّاطِقُ»،

حاشية السجلماسي

---

(١) انظر: «ديوان جميل بثينة» (ص: ١٠٥)، على أنَّ روايته في «الدِّيوان»:

رَسْـمِ دَارٍ وَقَـفْـتُ فِـي طَـلَـلِـهْ ... كِـدْتُ أَقْـضِـي الـغَـدَاةَ مِـنْ جَـلَـلِـهْ

وسُمِّي الحدُّ التَّامُّ: «تامًّا»؛ لكونه باللَّوازم الذَّاتيَّة.

والنَّاقصُ: ما نقص منه بعض الأجزاء؛ سُمِّي ناقصاً؛ لِنقص بعضها.

والتَّامُّ هو الكاشف للحقيقة كلِّها.

والرَّسمُ إنَّما هو باللَّوازم الخارجيَّة، سُمِّي بذلك؛ لِكونه علامةً على الحقيقة لا كاشفاً لها، وفي هذا المحلِّ كلامٌ وبحثٌ يطول تتبُّعه، فليُطالع في محلِّه من المطوَّلات.

وقولُنا: (مُعَرِّفٌ) في البيت الأوَّل: مبتدأ، وحُذفت منه «أل» للضَّرورة.

سعيد قدورة

والأكثرُ على عدم اعتبارِهما، قالوا: لأنَّ المقصود منَ التَّعريف منحصرٌ في أمرين لا ثالثَ لهما، وهما: التَّمييز والاطِّلاع على ذاتيَّات الشَّيء، والعرضُ العامُّ لا يفيد شيئاً منهما.

وأمَّا الفصل مع الخاصَّة فإنَّ التَّمييز حصل بالفصل مع زيادة الاطِّلاع على بعض الذَّاتيَّات، فتبقى الخاصَّة بعد ذلك ضائعة، ولِذا لم يعتبروا العرض العامَّ مع الخاصَّة في المعرِّفات، خلافاً لقومٍ، نحو: «الإِنْسَانُ: هُوَ المَاشِي الضَّاحِكُ»، وهو عندهم رسمٌ ناقصٌ.

● وأشار النَّاظم إلى الرَّسم التَّامِّ بقوله: «وَالرَّسْمُ بِالجِنْسِ وَخَاصَةٍ مَعَا» يعني: أنَّ التَّعريف إذا كان بالجنس مع خاصَّةٍ من خواصِّ الحقيقة المعرفة يسمَّى: «رسماً» لا حدًّا؛ لأنَّ الخاصَّة ليست من الذَّاتيَّات، بل هي من العَرَضيَّات الخارجة عنِ الحقيقة كما تقدَّم في قوله: «وَأَوَّلاً لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْدَرَجْ، فَانْسِبْهُ أَوْ لِعَارِضٍ إِذَا خَرَجْ»، لكنَّها تُمَيِّزُ كما يُمَيِّزُ الفصل، وذلك أنَّ المعرِّف للشَّيء لا بدَّ أن يؤتى فيه بعد ذكر جنسه بما يميزه عن غيره؛ لأنَّ الجنس وحده لا يكفي في التَّمييز، ثمَّ هذا المميز إمَّا أن يكون من الذَّاتيَّات لذلك الشَّيء الَّذي يُطلب تعريفه، وليس ذلك إلَّا الفصل، وإمَّا أن لا يكون من ذاتيَّاته لكنَّه من أوصافه الخاصَّة به، وليس ذلك إلَّا الخاصَّة؛ لأنَّ العرض العام لا حظَّ له في التَّمييز، فانحصر المميز في الفصل وفي الخاصَّة، فجعل الفصل في الحدِّ، وجعل في الرَّسم الخاصَّة كـ: «الكتابة» أو: «الضَّحك» لـ«الإنسان»، أو: «القابليَّة للعلم».

● وأشار النَّاظم إلى الرَّسم النَّاقص بقوله: «وَنَاقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَةٍ فَقَطْ، أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدِ ارْتَبَطْ» فذكر للرَّسم النَّاقص صورتَين:

الأولى: أن يُقتصر في التَّعريف على ذكر الخاصَّة، وهذه متَّفق فيها على أنَّها رسمٌ ناقصٌ.

حاشية السجلماسي

وقولُنا: (وَنَاقِصُ الحَدِّ) و(وَنَاقِصُ الرَّسْمِ) دليلٌ على أنَّ المراد في البيت الثَّاني: الحدُّ التَّامُّ والرَّسم التَّامُّ، وهذا من الحذف من الأوائل لدلالة الأواخر، وهو واقعٌ في العربيَّة كعكسه.

وأزَلنا تضعيف الصَّاد من «الخاصَّة» للضَّرورة؛ كقول ابن البَنَّا[1]: [من الرجز]

مَـهْـمَـا تَـرَقَّـى مَـادَةَ الـمَـوْضُـوعِ

خفَّف دال «المادَّة» للضَّرورة.

وقولنا: (مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ) صرَف «أبعد» للضَّرورة، و(ارْتَبَط) معناه: اقترن.

وقولنا: (وَمَا بِلَفْظِيٍّ . .) البيتَ؛ «ما» موصولةٌ: مبتدأ، صِلتها «شُهِرَا»، وفُصِلَ بين الصِّلة والموصول بالظَّرف والمجرور؛ لأنَّ العرب توسَّعت في الظُّروف والمجرورات ما لم تتوسَّع في غيرها، والخبرُ «تَبْدِيلُ. . . إلخ»، و«رَدِيفٍ» صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ؛ أي: بلفظٍ رديفٍ، و«أَشْهَرَا» صفةٌ لـ«رَديف»، وحُذف لفظ «منه» لِلعلم به.

● وتقدير البيت: والمعرِّف الَّذي اشتهر في اصطلاحهم باللَّفظيِّ هو تبديلُ لفظٍ بلفظٍ مرادفٍ له أشهرَ منه.

● تنبيه: ما ذكرنا من التَّعريف بالفصل وحده أوِ الخاصَّة وحدها مبنيٌّ على القول بجواز التَّعريف بالمفرد، وقال الزَّرْكَشِيُّ [ت:٧٩٤هـ]: والأصحُّ خلافه، ولذلك عدُّوا التَّعريف من الأقوال المؤلَّفة.

سعيد قدورة

الثَّانية: أن تُذكر الخاصَّة مع جنسٍ بعيدٍ، وهذه مختلفٌ فيها هل هي رسمٌ تامٌّ؟ وهو ظاهر كلام الخونجي واقتَصر عليه السَّنوسي في «مختصره»، أو هي من الرَّسم النَّاقص، وعليه درج النَّاظم، وهو مذهب الأكثر.

واحتَرز في اللَّفظيِّ بقوله: «تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرَا» عنِ التَّعريف بالفصل أوِ الخاصَّة كـ: «النَّاطق» أوِ: «الضَّاحك» في تعريف «الإنسان»، فإنَّه تبديل لفظ برديفٍ أشهرَ منه عند السَّامع؛ إلَّا أنَّه ليس مرادفاً له؛ لأنَّ أحدهما جامدٌ والآخر مشتقٌّ؛ قاله ابن هارون [ت:٧٥٠هـ].

حاشية السجلماسي

قوله: (واقتصر عليه السَّنوسيُّ في «مختصره») فيه نظرٌ؛ لأنَّه في المتن اقتصر على أنَّه رسمٌ ناقصٌ، كظاهر كلام النَّاظم، وفي «الشَّرح» حكى الخلافَ.

---

(١) في «العدوي على شرح الأخضري» مخطوط (لوحة: ٧٥): «قوله: (كقول ابن البنا)؛ أي: في منظومته في الطِّب». اهـ

● فائدة:

قِيل: أربعةٌ لا يُقام عليها برهانٌ ولا تُطلب بدليلٍ، وهي: الحدود، والعوائد، والإجماع، والاعتقادات الكامنة في النَّفس، فلا يُقال: ما الدَّليل على صحتها في نفس الأمر؟ ولا يُقال: ما الدَّليل على صِحَّة هذا الحدِّ؟ وإنَّما يُردُّ بالنَّقض والمعارضة، والله الموفِّق للصَّواب.

● (٤٥) وَشَـرْطُ كُـلٍّ أَنْ يُـرَى مُـطَّـرِدَا ... مُـنْـعَـكِـسـاً وَظَـاهِـراً لَا أَبْـعَـدَا

(٤٦) وَلَا مُـسَـاوِيـاً وَلَا تَـجَـوُّزَا ... بِـلَا قَـرِيـنَـةٍ بِـهَـا تُـحُـرِّزَا

(٤٧) وَلَا بِـمَـا يُـدْرَى بِـمَـحْـدُودٍ وَلَا ... مُـشْـتَـرَكٍ مِـنَ الـقَـرِيـنَـةِ خَـلَا

(٤٨) وَعِـنْـدَهُـمْ مِـنْ جُـمْـلَـةِ الـمَـرْدُودِ ... أَنْ تَـدْخُـلَ الأَحْـكَـامُ فِـي الـحُـدُودِ

(٤٩) وَلَا يَـجُـوزُ فِـي الـحُـدُودِ ذِكْـرُ أَوْ ... وَجَـائِـزٌ فِـي الـرَّسْـمِ فَـادْرِ مَـا رَوَوْا

(٤٥ - ٤٩) - اعلَم ـ رحمك الله ـ أنَّه يُشترط في كلِّ واحدٍ من المعرِّفات:

- أن يكون جامعاً لأفراد المحدود، وهو معنى «مُطَّرِداً»، ومانعاً من دخول غيره في الحدِّ، وهو معنى «مُنْعَكِساً»؛ هذا معناه عند القَرَافِيِّ [ت: ٦٨٤هـ]، وقال الغَزَالِيُّ [ت: ٥٠٥هـ] وابنُ الحَاجِبِ [ت: ٦٤٦هـ]: المطَّرد المانِع، والمُنعكس الجامع، وهو الجاري على ألسِنة الفقهاء.

سعيد قدورة

قوله: (وَشَرْطُ كُلٍّ أَنْ يُرَى مُطَّرِدَا ... إلخ الأبيات) أي: شرطُ كلٍّ من الحدِّ والرَّسم واللَّفظيِّ.

وقد تقدَّم أنَّ مِن شرط المعرِّف للشَّيء مساواتَه له في المدلول، بحيث لا يكون أعمَّ منه ولا أخصَّ منه؛ ليكون جامعاً مانعاً، كـ: تعريف «الإنسان» بـ: «الحَيَوَانُ النَّاطِقُ»، فإنَّه مساوٍ له؛ بخلاف تعريفه بـ: «الحَيَوَان» فقط فإنَّه أعمُّ منه، فلا يكون مانعاً؛ إذ يدخل فيه غير «الإنسان» كـ: «الفرس، والبَغل»، وبخلاف تعريف «الحَيَوَان» بأنَّه: «النَّاطق» فإنَّه أخصُّ من «الحَيَوَان» المعرَّف، فلا يكون جامعاً لجميع أفراده؛ لِخروج غير النَّاطق عنه كـ: «الفرس»، وهو معنى كون المعرِّف مطرداً منعكساً، غير أنَّه اختُلف في تطبيقه على العبارة الأُولى؛ أعني: كونه جامعاً مانعاً:

فقيل: «المطَّرد هو الجامع، والمنعكس هو المانع»، وبه قال القرافيُّ [ت: ٦٨٤هـ].

وقيل: عكسه؛ أي: إنَّ المطَّرد هو المانع والمُنعكس هو الجامع، وبه قال الغزاليُّ [ت: ٥٠٥هـ] وابن الحاجب [ت: ٦٤٦هـ]، قال القرافيُّ: وهو المشهور.

حاشية السجلماسي

سعيد قدورة

وقال ابن زكرياء: [من الرجز]

شَرْطُ الجَمِيعِ: «العَكْسُ الاِطِّرَادُ» وَالمَنْعُ وَالجَمْعُ هُمَا المُرَادُ

هَذَا الَّذِي فَسَّرَهُ الجُمْهُورُ وَالعَكْسُ فِي ذَاكَ هُوَ المَهْجُورُ

أي: مهجورٌ في اصطلاح الجمهور.

وفسَّروا «الاطِّراد» بالتَّلازم في الثُّبوت؛ أي: كلَّما وُجد المعرِّف ـ بكسر الرَّاء ـ وجد المعرَّف ـ بفتحها ـ، فيكون مانعاً. و«الانعكاس» المراد به عكسُ المراد بالاطِّراد، فقيل: هو التَّلازم في الانتفاء؛ أي: كلَّما انتفى الحدُّ انتفى المحدود، فيكون جامعاً، وعليه جماعةٌ كابن الحاجب، وهو تفسيرٌ باللَّازم؛ لأنَّ المنع غير وصف للاطِّراد؛ إذ معنى الاطِّراد كما تقدَّم: كلَّما وجد الحدُّ وجد المحدود، لكنَّه لازمٌ له، وكذا الجمع ليس وصفاً للانعكاس بل هو لازمٌ له.

وقال العَضد [ت:٧٥٦هـ]: الانعكاس هو أنَّه كلَّما وجد المحدود وجد الحدُّ، ويلزمه كلَّما انتفى الحدُّ انتفى المحدود، فلا يَخرج عنه شيءٌ من أفراد المحدود فيكون جامعاً. اهـ بلفظه[١] فالانعكاس عنده بالمستوي، وهو تبديلُ كلٍّ من طرفي القضيَّة بالآخر مع بقاء الصِّدق والكيف، ولمساواة الحدِّ للمحدود انعكستِ القضيَّة كنفسها، نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» وبالعكس؛ أي: «كُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ»، وأشار بقوله: «ويلزمه كلَّما انتفى الحدُّ انتفى المحدود» إلى عكس نَقيضه.

واختار الجلال المحليُّ [ت: ٨٦٤هـ] في «شرح السُّبكي» تقسيم العضد وقال: إنَّه أظهر من تفسير ابن الحاجب وغيره؛ لِموافقته في إطلاق العكس للعُرف، حيث يقال: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» وبالعكس[٢].

حاشية السجلماسي

قوله: (وكذا الجمع ليس وصفاً للانعكاس؛ بل هو لازمٌ له) وجه اللُّزوم أنَّ «كلَّما» في جانب النَّفي لا تدخل إلَّا على الأعمّ أوِ المساوي، والتَّعريف بكلٍّ منهما جامعٌ.

قوله: (لموافقته في إطلاق العكس) جوابه: أنَّا لا نُسلِّم مُوافقته للعرف الَّذي يُراد في باب الحدّ، فإنَّ العكس الَّذي يُراد فيه هو وصفٌ للحدِّ، كعكس العِلَّة الَّذي هو وصفٌ لها لا لعكس القضيَّة، فهذا اشتباه لا ظاهر. فضلاً عن أن يكون أظهر.

---

(١) انظر: «شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي» (ص: ١٧).

(٢) انظر «البدر الطَّالع شرح جمع الجوامع» للمحلي (١/ ١٢٠).

- وأن يكون أظهرَ من المحدود، لا أخفى منه ولا مُساوياً له، فالأخفى كقولنا: «ما هو البُرُّ؟»، فتقول: «الحِنْطَة»، والمُساوي كقولنا: «المُتَحَرِّكُ: مَا لَيْسَ بِسَاكِنٍ».

سعيد فدورة

قيل: تفسير ابن الحاجب [ت:٦٤٦هـ] لا يُوافق الاصطلاح المنطقيَّ ولا العُرفيَّ.

وقال القرافي [ت:٦٨٤هـ]: اعلم أنَّ استعمال المطَّرد مردودٌ في العربيَّة، وقد نصَّ على ذلك سيبويه فقال: يقولون: «طَرَدْتُهُ فَذَهَبَ» ولا يقولون: «فَانْطَرَدَ» ولا: «فَاطَّرَدَ». وفي «الصِّحاح»: أنَّه يقال في لغةٍ رديئةٍ. اهـ

والَّذي في «الصِّحاح» ما نصُّه: «الطَّرْدُ: الإبعادُ، وكذا الطَّرَدُ بالتَّحريك، تقول: طَرَدْتُهُ فَذَهَبَ. ولا تقول منه: انفعل ولا افتعل إلَّا في لغةٍ رديئةٍ، والرَّجل مطرودٌ وطَرِيد. اهـ[1].

● وقوله: «وَظَاهِراً» أي: شرط كلٌّ أن يرى ظاهراً؛ أي: أظهر منَ المحدود؛ أي: أعْرَف منه، ولذا قال: «لَا أَبْعَدَا وَلَا مُسَاوِياً» أي: لا أخفى منَ المحدود ولا مساوياً له في الخفاء.

فالأخفى كتعريف «النَّار» بأنَّهُ: «جِسْمٌ كَالنَّفْسِ»، والنَّفْسُ أخفى عند العقل.

والمساوي كتعريف «الزَّوج» بأنَّهُ: «عَدَدٌ يَزِيدُ عَلَى الفَرْدِ بِوَاحِدٍ»، وبالعكس؛ أي: تعريف «الفرد» بأنَّهُ: «عَدَدٌ يَنْقُصُ عَنِ الزَّوْجِ بِوَاحِدٍ»، وتعريف «المُتَحَرِّك» بـ: «مَا لَيْسَ بِسَاكِنٍ»، وبالعكس.

حاشية السجلماسي

قوله: (لموافقته في إطلاق العكس) ذكر العلَّامة المحشي في شرحه على «جمع الجوامع» ما مُلخصه: أنَّ العكس يطلق باعتبارين: بمعنى عكس العلَّة المقابل لطردها، وبمعنى عكس القضيَّة اللَّازم لها؛ فعلى الأوَّل معنى الانعكاس: كلَّما انتفى الحدُّ انتفى المحدود، كما أنَّ الاطِّراد: كلَّما وُجد الحدُّ وجد المحدود؛ كما كنَّا نقول: معنى طرد العلَّة أنَّه مهما وُجدت وجد المعلول، ومعنى عكسها كلَّما انتفت انتفى المعلول، فالاطِّراد إذا فُسِّر بالمنع يَصدق بكون العرف أخصَّ أو مساوياً، والانعكاس إذا فُسِّر بالمنع يَصدق بكونه أعمَّ أو مساوياً، ولِذا اشترطناهما معاً؛ إذ لو اقتصرنا على الأوَّل لَدخل التَّعريف بالأخصِّ، أو على الثَّاني لدخل التَّعريف بالأعمِّ، فَيخرج الأخصُّ بالانعكاس، والأعمُّ بالاطِّراد.

وعلى الثَّاني يكون الاطِّراد: كلَّما وُجد الحد وجد المحدود، والانعكاس عكس هذه القضيَّة؛ أي: كلَّما وُجد المحدود وجد الحدُّ، فالأولى تقتضي أن لا يكون أعمَّ، وعكسها يقتضي أن لا يكون أخصَّ.

قال: والاعتبار الأوَّل أنسَب بالفنِّ؛ يعني: فنَّ الأصول، بخلاف القضيَّة.

الثَّاني: أنَّ الوصفين لازمان للعلَّة لا للقضيَّة؛ إذ لا يقال: اطَّردت القضيَّة وانعكست.

---

(١) انظر: «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» للجوهري (٢/ ٥٠٢).

- ويُجتنب فيها أيضاً: الألفاظ الغريبة، والمشتركة، والمجازيَّة، وكلُّ ما فيه إجمالٌ؛ قال الغَزَالِيُّ: إلَّا أن يكون قرينةٌ تدلُّ على تفصيله، فيَجوز.

سعيد قدورة

● قوله: «وَلَا تَجَوُّزَا بِلَا قَرِيْنَةٍ ... إلخ» أي: ولا يكون التَّعريف بألفاظٍ مجازيَّةٍ عند عدم ظهور القرينة.

قال العلَّامة التَّفتازاني [ت:٧٩٣هـ]: فإن قِيل: المجاز لا يكون إلَّا مع قرينةٍ؛ لِكونها مأخوذةً في تعريفه. قُلنا: المجاز لا يكون إلَّا مع قرينةٍ دالَّةٍ على أنَّ اللَّفظ لم يُستعمَل فيما وضع له، وهي غير القرينة الدَّالَّة على تعيين المراد. اهـ بِلفظه[1]؛ لأنَّهم عرَّفوا المجاز بأنَّه اللَّفظ المُستعمل في غير ما وُضع له مع قرينةٍ عدم إرادة الموضوع له، كما أشار إليه في «التَّلخيص»[2].

ومَثَّلَ ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ] المجازَ بقوله ﷺ: «الطَّوَافُ صَلَاةٌ»[3].

ومثَّل غيره بنحو: «مَا البَلِيدُ؟» فيُقال: «الحمار»، و: «ما زيد؟» فيُقال: «الأسد»؛ لِمَا بينهما من الشَّجاعة.

حاشية السجلماسي

الثَّالث: أنَّ العلَّة بمعنى العُرف، وهو من قبيل المفردات بخلاف القضيَّة، فكان اعتبار العلَّة أنسب.

الرَّابع: أنَّ الوصفين ثابتان في العلَّة اصطلاحاً، ولا كذلك في القضيَّة كما رأيتَ.

قلت: الرَّابع والخامس قريبان من الثَّاني، وأمَّا الأوَّل فإنَّ المناسب لفنِّ المنطق اعتبار القضيَّة لا العلَّة، فعلى هذا فما ذكره سيِّدي سعيد قدورة من أنَّ الاعتبار الثَّاني هو الأَوْلى لكونهم لاحظوا العكس الاصطلاحيَّ - أعني: عكس القضيَّة - إنَّما يجيء على مذهب المناطقة لا على مذهب الأصوليين، بلِ المناسبُ للأصولي الاعتبار الأوَّل، وهو الَّذي اعتبره ابن الحاجب دون الثَّاني الَّذي اعتبره المحلي، فالصَّوابُ على مذهب الأصولي مع ابن الحاجب لا مع المحلي، والمحليُّ من الأصوليِّين لا من المناطقة.

واعترض أيضاً قدورة استعمال المطَّرد بما هو مقرَّر في شرحه على «السُّلَّم»، قال الفاضل المحشي في ذاك الشَّرح: وأنا أقول: إنَّما يتَّجه الاعتراض لو أريد بالاطِّراد المذكور مطاوعُ الطَّرد، ولا يلزم، بل لا يَحسن، ولو أريد ذلك لوصف الحد بالطَّرد؛ لأنَّه يمنع، لا بالاطِّراد؛ إذ لا معنى لكونه مطروداً، وإذا لم يكن من هذا الاعتبار فقد تقدَّم أنَّه يقال: اطَّرد الأمرُ: استقام، واطَّرد الشَّيء: تتابع، وهذا هو المناسب، فسَقط الاعتراض.

---

(١) انظر: «شرح الشمسية» للسعد (ص: ١٩٩).

(٢) انظر: «مختصر المعاني» للسعد (ص: ٢٩١).

(٣) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٣٩٣٠) مرفوعاً.

- ولا يجوز أيضاً: بما تتوقَّف معرفته[1] على معرفة المَحدود؛ للزوم الدَّور؛ قالوا: كـ«العِلم»، لا يُقال فيه: «معرفة المَعلوم»؛ لأنَّ المعلوم مشتقٌّ من العلم، والمشتقُّ لا يُعرف إلَّا بعد معرفة المشتقِّ منه، فمَعرفة المعلوم إذن توقَّفت على معرفة العلم، والعلمِ على معرفة المعلوم، فجاء الدَّور، وقال الزَّرْكَشِيُّ [ت:٧٩٤هـ]: لا يَلزم الدَّور من الاشتقاق؛ يعني: لاختلاف جهة التَّوقُّف، أو لكونه معيَّةً، وذلك يُخرج عنِ الدَّور.

سعيد فودة

● قوله: «وَلَا بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ» مثاله: تعريف «الشَّمس» بأنَّه: «كوكبٌ نهاريٌّ» مع أنَّ النَّهار يتوقَّف على طلوع الشَّمس، وتعريف «النَّهار» بأنَّه: «وقت تكون فيه الشَّمس فوق الأُفق»، فقد توقَّف كلٌّ منهما على الآخر.

قال ابن هارون: وأشار القرافي إلى أنَّ المنع من هذا ليس على سبيل اللُّزوم، بل يختلف بحسب المخاطب، فإذا كان المخاطب يَعلم النَّهار ويجهل الشَّمس صحَّ أن يقال له: «هو الكوكب المُضيء نهاراً»، وإذا كان يعلم الشَّمس ويجهل النَّهار صحَّ أن يقال له: «هو الوقت الَّذي تَطلع فيه الشَّمس من أُفق المشرق». قال: والأصلُ في هذا الباب إنَّما هو تعريف السَّامع ما يَجهله بما يَعلمه.

● وظاهر قول النَّاظم: «بِمَحْدُودٍ» وقوله: «وَشَرْطُ كُلٍّ ... إلخ» أنَّ هذا ممَّا يُمكن إدخاله في الحدود، والَّذي عند ابن الحاجب أنَّ هذا والتَّعريف بالأبعد والمساوي يختصُّ بالرُّسوم؛

حاشية السجلماسي

فإن قلتَ: «الاطِّراد» افتِعال من: «الطرد»، فلا محالةَ يكون مطاوعاً.

قلتُ: لا يلزم، فإنَّ الافتعال يَكثر بدون مطاوعة؛ ألا ترى أنَّك لا تقول: «ضربت زيداً فاضطرب» ولا: «ذكرته فاذكر»، ومع ذلك تقول: «اضطَرب زيد»؛ أي: تحرَّك، و«اذَّكر»؛ أي: تذكَّر، ومثل هذا كثيرٌ، ثمَّ إنَّ اللَّفظ قد ورد كما سمعتَ في بيت مطرف: [من الكامل]

وَكَأَنَّ مُطَّرَدَ النَّسِيمِ إِذَا جَرَى ... بَعْدَ الكَلَالِ خَلِيَّتَا زُنْبُورِ

أنشده في «الصحاح»، فلا معنى للإنكار، على أنَّه لو كان من الأوَّل - وهو لغةٌ وإن ضعُفت - وجرى به الاصطلاح، لم يكن به بَأس.

قوله: (صحَّ أن يقال له: هو الَّذي تطلع فيه الشَّمس ... إلخ) أي: فيكون حينئذٍ من التَّعريف اللَّفظيِّ الَّذي هو: «تبديل لفظ برَديفٍ أشهر»، كما أشار إليه العبادي وجماعة من المحقِّقين، وبه يُعلم ما في كلام

---

(١) هذا تفسير قول المصنف: «وَلَا بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ».

- ويُجتنب أيضاً في الحدود: الحكم؛ لأنَّ التَّصديق فرع التَّصوُّر، والتَّصوُّر فرع الحدِّ، فيلزم الدَّور.

سعيد قدورة

لأنَّه قال: «ويختصُّ الرَّسميُّ باللَّازم الظَّاهر، لا بخفيٍّ مثله، ولا أخفَى، ولا بما [لا] تتوقَّف مَعقوليَّته عليه»[(١)]

قال ابنُ المحلي: هذه المحظورات لا يمكن إدخالها في الحدِّ، فلِذلك جعل المؤلِّف التَّحرُّز عنها من خواصِّ الرَّسم، وأمَّا التَّحرُّز عن المجاز والمشترك والألفاظ الغريبة فيَشترك فيه الحدود والرُّسوم؛ لأنَّه يجب أن يكون بألفاظٍ ظاهرةِ الدَّلالة على المعنى المراد، وإلَّا لاشتَغل السَّامع بالنَّظر في اللَّفظ، وصرَفه ذلك عنِ الاشتغال بالمعنى؛ ذكر ذلك ابن هارون، ومثَّل للمشترك بقوله: «الشَّمس عينٌ»، قال بعضهم: إلَّا أن يكون في الكلام قرينةٌ تُعيِّن أحد مفهومَي المشترك، فيصحُّ إدخاله في الحدِّ، وهو ظاهرٌ، ومثالُ التَّعريف بالألفاظ القريبة قولُه في الذَّهب: «إنَّه النُّضار والعَسْجَد»، وفي القمر: «إنَّه الزِّبْرِقان»، وفي الأسد: «إنَّه الهِرْمَاس».

قال في «نَسج الحُلل»: لأنَّ الحدود ليست بمحلِّ إطنابٍ فيُؤتى فيها بما يَحتاج إلى القرينة، ولا بمحلِّ إظهار الفصاحة وهو التَّأنُّق، فيَنبغي أن يقتصر فيها على أقلِّ الألفاظ وأبيَنِها.

● وقوله: «وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ المَرْدُودِ» يعني ـ والله أعلم ـ: إذا جُعل الحكم جزءاً من أجزاء ماهيَّة المحدود بحيث يتوقَّف معرفته على معرفةِ جميع أجزائه ومن جُملتها الحكم، فيَلزم الدَّور، وأمَّا إذا لم يُجعل جزءاً من المحدود، وكان المحدود معروفاً بوجهٍ ما، جاز ذِكره في الحدِّ على الوجه المذكور، ويَصير كأنَّ الحكم ذُكِر بعد تمام الحدِّ، وبِنَحو هذا يُجاب عن قول ابن مالك [ت: ٦٧٢هـ]:

حاشية السجلماسي

الشَّيخ يحيى الشَّاوي حيث اعترض كلام القرافي بقوله: «إنَّ الحدَّ يجب أن يكون صحيحاً في نفسه، مع قطع النَّظر عن مخاطبٍ دون مخاطبٍ، وإلَّا كانت صحته متوقِّفةً على غيره». اهـ

ووجهُ الدَّفع: أنَّه مبنيٌّ على أنَّه تعريفٌ حقيقيٌّ لا لفظيٌّ، وليس كذلك.

قوله: (ومن جملتها الحكم، فيَلزم الدَّور) وجه الدَّور: أنَّ الحكم يجب تأخُّره؛ لأنَّه جزء التَّصوُّر، والتَّصوُّر كلٌّ، فالحكم على هذا متقدِّمٌ متأخِّرٌ، وهو دورٌ؛ لأنه من حيث تأخُّره يتوقَّف عليه التَّصوُّر، فصار كلُّ واحدٍ منهما يتوقَّف على الآخر، وذلك دورٌ.

قوله: (وأمَّا إذا لم يجعل جزءاً ... إلخ) فيه نظرٌ؛ لأنَّ ذكره لا يخلو من أحد وجهين: إمَّا أنَّه جزءٌ

(١) انظر: «مختصر منتهى السُّول والأمل في علمي الأصول والجدل» لابن الحاجب (١/ ٢١٠).

- ولا يجوز أيضاً: دخول «أو» في الحقيقيّ، قال الأصْبَهَانِيُّ [ت:٧٤٩هـ]: لئلَّا يلزم أنْ يكون للنَّوع الواحد فَصلان على البدل، وذلك محالٌ، وأمَّا في الرَّسم فجائزٌ[1].

سعيد قدورة

الـحَـالُ وَصْـفٌ فَـضْـلَـةٌ مُـنْـتَـصِـبُ .... البيتَ

وقد قدَّمنا عند قوله: «وَقَدِّمِ الأَوَّل عِنْدَ الوَضْعِ ... إلخ» أنَّه لا يُشترط تصوُّر المحكوم عليه بِكُنْه الحقيقة حتَّى لو لم يتصوُّر لَمنع الحكم، بلِ المراد تصوُّره بما أمكن، فإذا جاز تقديم الحكم على التَّصوُّر إذا كان المحكوم عليه مشعوراً به، فلأن يجوز ذكر الحكم مع التَّصوُّر بالأحرى إذا لم يُجعل جزءاً من أجزاء التَّصوُّر، والله أعلَم.

● قوله: «وَلَا يَجُوزُ فِي الحُدُودِ ذِكْرُ أَوْ، وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ فَادْرِ مَا رَوَوْا» يعني: إذا كانت «أو» للشَّكِّ أو للإبهام؛ لأنَّ ذلك يُنافي التَّحديد الَّذي قُصد به البيان، وأمَّا إذا كانت للتَّقسيم فذلك جائزٌ؛ بمعنى: «أنَّ قسماً من المحدود حَدُّه كذا، وقسماً آخرَ حدُّه كذا»، فهما في الحقيقة حدَّان لِقسمين متخالفين من الحقيقة المخصوصة، مُتشاركين في مطلق الماهيَّة، كما قالوا في تعريف «النَّظر»: «إنَّه الفِكْرُ المُؤَدِّي إلى علمٍ أو غلبة ظنٍّ»، فقدِ اشترك العلم والظَّنُّ في مطلق النَّظر، ولم يُرَد: «أنَّ الحدَّ إمَّا هذا، وإمَّا هذا» على سبيل الشَّكِّ أوِ التَّشكيك؛ ذَكره الجرجاني في «شرح المواقف العضدية»[2]، وكذا الشَّيخ زكريا في «شرح مقدِّمة الزَّركشي»[3].

وكذا ما تقدَّم في المعرِّف الَّذي يَلزم من تصوُّره تصوره أو امتيازُه عن غيره؛ إلَّا أنَّهم صرَّحوا بأنَّ هذا رسمٌ لا حدٌّ، فانظر ذلك.

حاشية السجلماسي

من الحدّ فيلزم الدَّور؛ أو لأنَّه خارجٌ عنِ الحدّ وذكر في أثنائه على أنَّه أجنبيٌّ منه، فيكون حشواً مفسداً، فالاعتراض باقٍ على كلّ حالٍ.

قوله: (فلأن يجوز ذكر الحكم مع التَّصوُّر ... إلخ) الفارق موجودٌ، فإنَّه ذكر مع التَّقدُّم لا على أنَّه جزءٌ من التَّصوُّر، فلا دور، وذكره في أثناء الحدود يؤدِّي إلى أن يكون جزءاً أو حشواً، وهذا حشو مفسدٌ، ولا سبيل إلى ادِّعائه، فتعيَّنت الجزئيَّة، وبها يتحقَّق الدَّور، فلا حجَّة لذلك فضلاً عنِ الجواز، فضلاً عن الأحرويَّة.

---

(١) انظر: «فتح الرحمن شرح لقطة العجلان» لزكريا الأنصاري (ص: ١٣٥).

(٢) انظر: «شرح المواقف» للسيد الجرجاني (١/ ١٨٩).

(٣) انظر: «فتح الرحمن شرح لقطة العجلان» لشيخ الإسلام (ص: ١٣٦).

وقولنا: (وَشَرْطُ كُلٍّ . .) البيتَ؛ مبتدأ، وتنوين «كلٌّ» للعوض عن «قسم»، و«أنْ» وَصِلتها: خبر، و«مُطَّرِدًا» حالٌ من ضمير «يُرَى»، و«مُنْعَكِساً» كذلك، وقولنا: «لَا أَبْعَدَا»؛ أي: لا أبعد منه في الفَهْم لكونه أخفَى، وتقديم «الأبعد» أوْلى من تقديم «مساوياً»؛ لأنَّه إذا كان يُتحرَّز فيه من التَّحديد بالمساوي، فلأن يُتحرَّز فيه من التَّحديد بالأخفى أحْرَى.

وقولنا: (وَلَا تَجَوُّزَا) أي: ولا بلفظ تجوُّز، فهو على حذف مضافٍ، و«تُحُرِّزَا» على صيغة المجهول نعتٌ لـ«قَرِينَةٍ».

و(يُدْرَى) أي: يُعرف.

وقولُنا: (أَنْ تَدْخُلَ الأَحْكَامُ) مرفوعٌ على الابتداء، و«مِنْ جُمْلَةِ» خبرٌ مقدَّمٌ.

وقولُنا: (وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ) خبر مُبتدأ محذوفٍ؛ أي: وهو جائزٌ، وقولنا: «فَادْرِ مَا رَوَوْا»؛ أي: فاعلَم ما رَووه من التَّعليل.

سعيد قدورة

وهذا الَّذي ذَكره النَّاظم تَبع فيه الزَّركشي [ت: ٧٩٤هـ] في «مقدِّمته» ونصُّه: قال الأصفهانيُّ: ويجوز ذكرُ «أو» في الرَّسم بخلاف الحقيقيِّ؛ لأنَّ النَّوع يَستحيل أن يكون له فَصلان على البدل، بخلاف الخاصَّتين على البَدل. اهـ بِلفظه[1]

فقال الشَّيخ زكريا في «شرحه» له: بل ويَجوز أيضاً ذكر «أو» في الحقيقيِّ بِجعلها للتَّقسيم والتَّنويع كما في تعريفهم للنَّظر، فذَكر نحو ما تقدَّم كما قال في «المواقف» وغيرها، وإذا كان كذلك فالظَّاهر لا فرقَ بين الحدِّ والرَّسم في جوازِ ذِكر «أو» الَّتي للتَّقسيم، ومنعِها إذا كانت للشَّكِّ أوِ التَّشكيك لانتفاء التَّمييز معهما، فانظُر ذلك، والله أعلم.

● تنبيه: الحُدود من الأشياء الَّتي لا تُطلب بالدَّليل ولا يقام عليها برهان، ولا تُقابَل بالمنع بأن يقال: «لا نُسلِّم أنَّ الإنسان هو الحَيَوَان النَّاطق» مثلاً، وإلَّا لوجب على الحادِّ إقامة الدَّليل

حاشية السجلماسي

قوله: (بل ويجوز أيضاً ذكر «أو» ... إلخ) هذا ليس بصحيحٍ؛ لأنَّ الفصل علَّةٌ عقليَّةٌ لتخصيص الجنس، وإزالة إبهامه، فلو كان له فصلٌ آخر لكان علَّةً عقليَّةً له في ذلك أيضاً، والعلل العقليَّة يستحيل تعدُّدها، فالفصلُ يستحيلُ تعدُّده، فـ«أو» الَّتي للتَّقسيم يستحيل دخولها في الحدِّ الحقيقيِّ؛ لأنَّها تؤذن بتعدُّد الفصل، وهو مستحيلٌ، فالصَّوابُ ما قاله الأصبهاني.

قوله: (وإلَّا لوجب على الحادِّ إقامة الدَّليل ... إلخ) لكن إقامة الدَّليل عليه مستحيلةٌ؛ للزوم الدَّور؛ لأنَّ الحدَّ تصوُّرٌ، والفرض أنَّه توقَّف على الدَّليل، والدَّليل تصديقٌ، والتَّصديق فرعٌ للتَّصوُّر، أو لأنَّ الدَّليل

(١) انظر: «فتح الرحمن شرح لقطة العجلان» لشيخ الإسلام (ص: ١٣٦).

والفرقُ بين الحقيقيِّ والرَّسميِّ هو ما تقدَّم من أنَّ النَّوع الواحد لا يكون له فَصلان، ويكون له خواصُّ كثيرةٌ، فيَجوز في قولِنا: «الحَيَوَانُ الضَّاحِكُ، أوِ الكَاتِبُ» لا في: «الحَيَوَانُ النَّاطِقُ»، ولا يجوز أيضاً جعل جزء المَحدود جنساً له، كـ: «العَشَرَةُ: خَمْسَةٌ وَخَمْسَةٌ»، وبالله التَّوفيق.

* * *

سعيد فودة

عليه؛ لأنَّ المنع استدعاءُ الدَّليل، وطريق المنازعة فيه أن تُعارضه بحدٍّ آخر راجحٍ عليه أو مساوٍ له، أو يبين أنَّه غير مطَّرِدٍ أو غير منعكسٍ، أو في لفظه إجمالٌ أو غرابة كما تقدَّم هذا في الحدود الحقيقيَّة.

أمَّا الحدود اللَّفظيَّة كمَن يقول: الإنسان في اللُّغة: هو الحيوان النَّاطق، والصَّلاةُ في الشَّرع هي الأقوال والأفعال المخصوصة، فيَرد عليه المنع، ويَحتاج هو إلى إقامة الدَّليل على ما ذكر وهو النَّقل عن أهل اللُّغة أوِ الشَّرع لأنَّ الأمر كذلك، بخلاف ما إذا أرادَ تعريف الماهيَّة وبيانَ حقيقتها. اهـ من ابن هارون.

وقال الزَّركشي في «مقدّمته»[1]: الحدُّ لا يُكتسَبُ بالبرهان؛ لأنَّه ليس بِدعوى، ولا يُطلَبُ عليه دليلٌ، بل إن قُصِدَ إفسادُهُ عُورِض بحدٍّ آخرَ، أو نُقِض بأنَّه غير جامعٍ أو غير مانعٍ.

* * *

حاشية السجلماسي

قياسٌ، والقياسُ قضايا، والقضايا لا بدَّ من تصوُّر أطرافها قبل الحكم عليها، والحكمُ بالكُنْه، فلا بدَّ أن يكون التَّصوُّر قبله بالكُنْه، فيَلزم تحصيل الحاصل، ولأنَّ الدَّليل لا بدَّ فيه من حدٍّ وسطٍ، وهو إن كان عين الأصغر والأكبر فسد الدَّليل، وإلَّا لزم عليه تعريف الشَّيء بمُباينه وذلك جهلٌ، فظهر أنَّ الحدَّ لا يمكن يقام عليه دليلٌ.

وقد تعرَّض لهذه المسألة ابن الحاجب والغزالي، وأوضح ذلك صاحبُ «القول الفصل» في المبحث العاشر، قال: وقد بيَّن ذلك ابن الحاجب بوجهين:

الأوَّل: أنَّه لو استدلَّ على الحدِّ لكان الدَّليل محتاجاً إلى وسط يثبت المطلوب المحكوم عليه، ومعلومٌ أنَّ المطلوب المثبت الَّذي هو الحدُّ هو عين المحدود الَّذي هو الأصغر المحكوم عليه، فيَلزم عليه ثبوت الشَّيء لنفسه، وهو لا يعقل، وتحصيل الحاصل وهو محالٌ، وعدمُ الفائدة في الإخبار.

والوجه الثَّاني: أنَّ الدَّليل يستدعي تعقُّل حدوده، وهي مفرداته؛ إذ الحكم مسبوقٌ بتعقُّل الطَّرفين حتماً،

---

(١) انظر: «فتح الرحمن شرح لقطة العجلان» لشيخ الإسلام (ص: ١٣٦).

سعيد فدورة

حاشية السجلماسي

ولا شكَّ أنَّ الأصغر هو المحدود، فلا يثبت له الحدُّ حتَّى يتعقَّل في نفسه، وأنَّه لا يتعقَّل في نفسه إلَّا بعد ثبوت الحدِّ له، فقد توقَّف تعقُّله على الحدِّ، والحدّ على تعقُّله، وهو دورٌ.

وقد اعترض الأوَّل: بأنَّ الحدَّ غير المحدود بالإجمال والتَّفصيل، فلا يلزم فيه ثبوتُ الشَّيء لنفسه ولا تحصيل الحاصل. اهـ

وأجيب: بأنَّ الحقيقة هي الحقيقة، واعتبار الإجمال والتَّفصيل لا يدفع اللَّازم.

واعترض الثَّاني: بأنَّ الدَّور المذكور لو صحَّ اعتباره لَلزم مثله في التَّصديق؛ لأنَّ النِّسبة أيضاً لا تثبت بالدَّليل حتَّى تُتعقَّل، ولا تتعقَّل إلَّا بدليلٍ، فلَزم الدَّور.

وأجيب: بأنَّ المطلوب في النِّسبة بالدَّليل ليس تعقُّلها وتصوُّرها، بل إثباتها أو سلبها، فالدَّليل موقوفٌ على تصوُّر النِّسبة، وثبوت النِّسبة أو لا ثبوتها موقوفٌ على الدَّليل، ولا دور، بخلاف الحدِّ مع المحدود، فإنَّ المطلوب تعقُّله وتصوُّره.

واعترض الثَّاني أيضاً: بأنَّ الدَّليل يتوقَّف على تصوُّر المحدود والشُّعور به بوجهٍ ما، والموقوف على الدَّليل هنا إنَّما هو تصوُّره بالكُنْه المستفاد من الحدِّ.

وأجيب: بأنَّ إثبات الحدِّ للمحدود يَستدعي تصوُّره من حيث إنَّه محدودٌ بذلك الحدِّ، وذلك يقتضي إدراك كُنهه قبل الدَّليل، فلو توقَّف على الدَّليل المذكور لزم الدَّور، وذلك لأنَّ التَّصوُّر على طبق الحكم، فإن كان الحكم كنهيًّا كان التَّصوُّر السَّابق عليه كنهيًّا، والحكمُ كنهيٌّ، فالتَّصوُّر يجب أن يكون بكنهه.

(بَابٌ فِي القَضَايا وَأَحْكَامِهَا)

لمَّا فَرغ من الكلام على مبادئ التَّصوُّرات ومَقاصدها وهو الجزء الأوَّل، طَفِقَ الآن يتكلَّم على مبادئ التَّصديقات، وسيأتي الكلام على مقاصدها إنْ شاء الله تعالى.

● **واعلَم** أنَّه لا يُتوصَّل إلى التَّصديق إلَّا بالحُجَّة ـ كما مرَّ ـ، ولها أيضاً مادَّةٌ وصورةٌ وغايةٌ؛ **فغايتُها**: أنَّها تُفيد معرفة صحيح التَّصديق من سَقيمه، كما أنَّ القول الشَّارح يُفيد معرفة صحيح التَّصوُّر من سقيمه، وسيأتي الكلام إنْ شاء الله تعالى على صُوَر الحُجج، ولنتكلَّم الآن على موادِّها، وبالله التَّوفيق.

● (٥٠) مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذَاتِهِ جَرَى   بَيْنَهُمُ قَضِيَّةً وَخَبَرَا

(٥٠) - قد تقدَّم أنَّ اللَّفظ المركَّب قسمان: طلبٌ وخبرٌ، وقدَّمنا الكلام على الطَّلب، وها نحن نتكلَّم على الخبر.

سعيد قدورة

(بَابٌ فِي القَضَايَا وَأَحْكَامِهَا)

قوله: (بَابٌ فِي القَضَايَا وَأَحْكَامِهَا) لمَّا فرغ من ذكر المعرِّفات - وكانت من قسم المركَّبات، الَّذي في قوَّة المفرد كما نبَّهنا عليه فيما سبق - شَرَعَ الآن يتكلَّم على المركَّب المَحض المُشتمل على المحكوم والمحكوم عليه، وهو مبادئ التَّصديقات ومادَّة الأقيِسَة والحُجَج.

● **والقضايا** جمع: «قَضِيَّةٍ» كـ: «مَطَايَا» جمع: «مَطِيَّةٍ»، ويقالُ فيها: «خبر» و«قضيَّة».

أمَّا تَسميته: «خبراً» فلِما فيه قابلية الصِّدق والكذب، وأمَّا تسميته: «قضيَّةً» فباعتبار الحكم الَّذي تضمَّنته؛ لأنَّ القضيَّة مأخوذةٌ من القضاء وهو الحُكم.

وإلى هذا أشار النَّاظم بقوله: (مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذَاتِهِ جَرَى ... إلخ البيت) يعني: أنَّ الكلام الَّذي يحتمل الصِّدق والكذب جرَى بين المناطقة تسميتُه: «قضيَّةً»، وتسميته: «خبراً»، وقد تقدَّم توجيهه.

- فـ«ما» كالجنس في الحدِّ، يدخل فيه الخبر وغيره من الإنشاءات، **كالأمر والنَّهي والتَّمنِّي والاستفهام.**

حاشية السجلماسي

● اعلَم ـ رحمك الله ـ أنَّ ما يحتمل الصِّدق والكذب لذاته يُسمَّى في الاصطلاح: «خبراً» و«قضيَّةً»، وإنَّما قُلنا: «لِذَاتِهِ» ليدخل نحو: «السَّمَاءُ تَحْتَنَا، وَالأَرْضُ فَوْقَنَا»، فإنَّ هذا بالنَّظر إلى تركيبه يحتملهما، وإنَّما جزمنا بكذبه لِمشاهدة نقيضه، والله الموفِّق للصَّواب.

● (٥١) ثُمَّ القَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ	شَرْطِيَّةٌ حَمْلِيَّةٌ وَالثَّانِي
(٥٢) كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ وَالأَوَّلُ	إِمَّا مُسَوَّرٌ وَإِمَّا مُهْمَلُ
(٥٣) وَالسُّورُ كُلِّيًّا وَجُزْئِيًّا يُرَى	وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى
(٥٤) إِمَّا بِكُلٍّ أَوْ بِبَعْضٍ أَوْ بِلَا	شَيْءٍ وَلَيْسَ بَعْضُ أَوْ شِبْهٍ جَلَا
(٥٥) وَكُلُّهَا مُوجَبَةٌ وَسَالِبَهْ	فَهْيَ إِذاً إِلَى الثَّمَانِ آيِبَهْ

(٥١ - ٥٥) - يعني: أنَّ القضيَّة قسمان: شرطيَّةٌ، وحمليَّةٌ.

● والحمليَّة:

- إمَّا شخصيَّةٌ وهي: الَّتي يكون المحكوم عليه فيها جزئيًّا معيَّناً، ك: «زَيْدٌ كَاتِبٌ».

سعيد قدورة

- و«احتمل الصِّدق» أي: والكذب، مخرجٌ لجميع الإنشاءات.

- وزاد قوله: «لذاته» ليدخل فيه ما يُقطع بصدقه من الأخبار، وما يُقطع بكذبه منها.

فالأوَّل ك: أخبار الله تعالى، وأخبار رُسله، وما يعلم صدقه ضرورةً، ك: «كون الواحد نصف الاثنين»، فهذا لا يحتمل إلَّا الصِّدق.

والثَّاني ك: خبر مسيلمة الكذَّاب في دعواه النُّبوَّة، وكذا الخبر المقطوع بكذبه، ك: «كون الواحد ربع الاثنين»، فهذا لا يحتمل إلَّا الكذب، ومع هذا فلا يخرج هذان القسمان عن كونهما خبراً؛ لأنَّ القطع بالصِّدق أوِ الكذب ليس من جهة الخبر، بل مِن جهة المخبر أو المخبر به.

قوله: (ثُمَّ القَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ ... إلخ البيت).

القضيَّة الشَّرطيَّة: هي الَّتي تتركَّب من قضيَّتين.

والحمليَّة: هي الَّتي تتركَّب من مُفردين.

مثال الشَّرطيَّة: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ»، و: «إِمَّا أَنْ تَكُونَ الشَّمْسُ طَالِعَةً، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ النَّهَارُ مَوجُوداً»؛ لأنَّك إذا حذفت أدوات الرَّبط في الأولى وهي:

حاشية السجلماسي

(٥٢) كُـلِّـيَّـةٌ شَـخْـصِـيَّـةٌ وَالأَوَّلُ إِمَّـا مُـسَـوَّرٌ وَإِمَّـا مُـهْـمَـلُ

- وإمَّا أن تتميَّز جزئيَّته بذكر السُّور، كـ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ كَاتِبٌ»، فهي المحصورة الجزئيَّة.

- أو تتميَّز كليَّةً بذكره، كـ: «كُلُّ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ»، فـ: المَحصورة الكلِّيَّة.

- وإمَّا أنْ تكون مهملةً، كـ: «الإِنْسَانُ كَاتِبٌ»، وهي في قوَّة الجزئيَّة؛ لتحقُّقها فيها.

فتلك أربعٌ، وكلُّها: إمَّا موجبةٌ أو سالبةٌ، فصارت ثمانيةً.

● واعلم أنَّ السُّور هو: «اللَّفظ الدَّالُّ على كميَّة الأفراد»، وهو أربعة أقسامٍ:

١ - سور إيجابٍ كلِّيٍّ، كـ: «كُلُّ إِنْسانٍ حَيَوَانٌ».

٢ - وسور إيجابٍ جزئيٍّ، كـ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ».

٣ - وسور سلبٍ كلِّيٍّ، كـ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ».

٤ - وسور سلبٍ جزئيٍّ، كـ: «لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، فهذه الأربع هي معاني السُّور.

سعيد قدورة

«كُلَّمَا» و«الفَاء» بقي: «الشَّمْسُ طَالِعَةٌ» و«النَّهَارُ مَوجُودٌ»، وهما حمليَّتان، وكذا إذا حُذفت أداة العناد في الثَّانية وهي «إمَّا»، بقي كذلك حمليَّتان.

ومثال الحمليَّة: «زَيْدٌ قَائِمٌ» و«قَامَ زَيْدٌ» فهاتان قضيَّتان؛ كلُّ واحدةٍ منهما مركَّبةٌ من مفردين، والمراد بـ«المفرد» هنا: ما يُقابل الجملة، لا ما قابل المركَّب ليدخل في ذلك نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ»، فإنَّه في قوَّة قولك: «زَيْدٌ قَائِمُ الأَب» أو: «أَبُو زَيْدٍ قَائِمٌ».

قوله: (كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ وَالأَوَّلُ . . . إلخ الأبيات) أي: والقسم الثَّاني وهي الحملية تنقسم إلى كلِّيَّةٍ وإلى شخصيَّةٍ.

● ومرادُهُ بـ«الكلِّيَّة»: ما موضوعها كلِّيٌّ، لا جزئيٌّ، بدليل مقابلتها بالشَّخصيَّة، ولا يصحُّ حمله على الكلِّيَّة المسوَّرة بـ«كُلّ»؛ لأنَّه يَتهافت مع ما بعده من التَّقسيم؛ إذ يصير الكلام: «الكلِّيَّة تنقسم إلى مسوَّرةٍ وإلى مهملةٍ، والسُّورُ كلِّيًّا وجزئيًّا يرى»، فيلزمُ أن تكون الجزئيَّة والمهملة من أقسام الكلِّيَّة، بل قد يلزم أنَّ الكلِّيَّة تنقسم إلى نفسها؛ لأنَّها مسوَّرةٌ، وإلى غيرها، وهذا شيءٌ لا يُعقل، بلِ الحمليَّة أربعة أقسام، كلُّ قسمٍ برأسه غيرُ داخلٍ في غيره، وهي: الشَّخصيَّة، والمهملةُ، والكلِّيَّةُ، والجزئيَّةُ. وكلُّها موجبةٌ أو سالبةٌ، فتنتهي إلى ثمانية، فلو أُريد السَّلامة من الإيهام المذكور مع الاختصار لقيل مثلاً بعد قوله: «والثَّاني»:

حاشية السجلماسي

وغلب التَّعبير باللَّفظ المذكور، ويجوز التَّعبير بغيره مع حِفظ معناه، ولذا قال: «أَوْ شِبْهٍ جَلَا»؛ أي: ظَهَر معناه فيه.

وقوله: (ثُمَّ القَضَايَا . .) البيتَ؛ «ثمَّ» للتَّرتيب الذِّكريِّ خاصَّةً، و«حَمْلِيَّةٌ» معطوفٌ على «شَرْطِيَّةٌ»، وحُذِف العاطف ضرورةً، و«الثَّانِي»؛ أي: والقسم الثَّاني من قِسمي القضايا ـ وهو الحمليَّة ـ أيضاً قسمان: «كُلِّيَّةٌ» و«شَخْصِيَّةٌ»، وحُذِف العاطف أيضاً للضَّرورة، و«الأَوَّلُ»؛ أي: والقسم الأوَّل من قسمي الحمليِّ وهو الكلِّيُّ قسمان أيضاً: «إِمَّا مُسَوَّرٌ»؛ أي: تقدَّمه سورٌ كلِّيٌّ أو جزئيٌّ، «وَإِمَّا مُهْمَلُ» أي: لم يسبقه سورٌ كلِّيٌّ أو جزئيٌّ.

وقولُنا: (وَأَرْبَعٌ) حُذفتِ «التَّاء» من «أربعة» ـ وإنْ كان المعدود مذكَّراً ـ للضَّرورة؛ أي: وأقسام السُّور أربعةٌ حيث وُجد.

وقولنا: (وَكُلُّهَا . .) البيتَ؛ أي: وكلُّ تلك القضايا الأربع: إمَّا موجبةٌ أو سالبةٌ، صارت ثمانيةً من ضرب اثنين في أربعةٍ، و«آيِبَهْ»؛ أي: راجعة، والله أعلم.

سعيد قدورة

شَخْصِيَّةٌ مُهْمَلَةٌ مُسَوَّرَه ... بِكُلٍّ أَوْ بَعْضٍ وَلَفْظٍ فَسَّرَه

ثمَّ يقول: «وَكُلُّهَا مُوجَبَةٌ وَسَالِبَهْ . . . البيت».

وما حملنا عليه «الكلِّيَّة» في كلام النَّاظم وإن كان خارجاً عن اصطلاحهم، هو صحيحٌ في المعنى، وبه يستقيمُ الكلام ولا يحتاج إلى إصلاح؛ إلَّا أنَّه يبقى في كلامه شيءٌ من التَّداخل؛ حيث قسَّم السُّور إلى أربعةٍ، وذلك باعتبار الإيجاب والسَّلب، وإلَّا فهما سُوران فقط يدخلان في قوله: «وكلُّها موجبةٌ وسالبه»؛ **إلَّا أن يقال**: إنَّه حاول أن يحصر الأسوار وحدها في أربعة، وحَصر القضايا وحدها، ولا يخفى ما فيه، فلو أريد السَّلامة من هذا لقيل مثلاً بعد البيت الثَّاني:

وَسُورُهُمْ بِكُلٍّ أَوْ بَعْضٍ وَمَا ... ضَاهَاهُمَا مَعْنًى فَكُنْ مُسْتَعْلِمَا

ثمَّ يقول: «وَكُلُّهَا مُوجَبَةٌ . . . البيتَ».

● **فسورُ الكلِّيَّة الموجبة: «كُلُّ» و«جَمِيعُ» وما في معناهما؛ كقولك: «كُلُّ جِرْمٍ مُتَغَيِّرٌ»، وَ: «جَمِيعُ المُتَغَيِّرِ حَادِثٌ».**

● **وسورُ السَّالبة الكلِّيَّة: «لَا شَيْءَ» و«لَا وَاحِدَ» وما في معناهما؛ نحو: «لَا شَيْءَ مِنَ الجِرْمِ بِقَدِيمٍ»، وَ: «لَا وَاحِدَ مِنَ الجَائِزِ يُغْنِي عَنِ الفَاعِلِ».**

حاشية السجلماسي

سعيد قدورة

● **وسورُ الإيجاب الجزئيِّ**: «بَعْضُ» و«وَاحِدٌ»؛ نحو: «بَعْضُ الذَّاتِ جِرْمٌ»، و: «وَاحَدٌ مِنَ الصِّفَاتِ عَرَضٌ».

● **وسورُ السَّلب الجزئيِّ**: «لَيْسَ كُلُّ» و«بَعْضُ لَيْسَ» و«لَيْسَ بَعْضُ»؛ نحو: «لَيْسَ كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَاناً»، و: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، و: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَاناً»، وقد يستعمل هذا الأخير للسَّلب الكلِّيِّ؛ كقولك: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِحَجَرٍ»؛ أي: لا شيءَ من أبعاضه بحجرٍ.

- **والفرقُ بين هذه الأسوار الثَّلاثة**: أنَّ «لَيْسَ كُلُّ» يدلُّ على نفي الحكم عنِ الكلِّ؛ أيِ: المجموع من حيث هو مجموعٌ مطابقةً، وعنِ البعض التزاماً، والأخيران بالعكس.

- **وأمَّا الفرقُ بين الأخيرَين** وهما «لَيْسَ بَعْضُ» و«بَعْضُ . . لَيْسَ»: فمن جهة أنَّ «بَعْضُ لَيْسَ» لا تكون معه القضيَّة إلَّا جزئيَّةً سالبةً، ولا تكون سالبةً كلِّيَّةً، و«لَيْسَ بَعْضُ» قد يكون معه القضيَّة سالبةً كلِّيَّةً إذا قُصِد تعميم الحكم في أبعاض الموضوع، كما إذا قيل: «لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»؛ أي: ليس فردٌ من أفراده بحجرٍ، وقد تقدَّم؛ قاله السَّنوسيُّ في «شرح إيساغوجي».

● وإنَّما سمِّي اللَّفظُ الدَّالُّ على التَّعميم أوِ التَّبعيض: «سُوراً»؛ لإحاطته بجميع الأفراد أو بِبَعضها كإحاطة السُّور الحسِّيِّ بكلِّ المدنية أو ببعضها، فإنَّه أيضاً يسمَّى: «سوراً» وإن لم يُحِط بجميعها.

وقال التَّفتازاني [ت: ٧٩٣هـ] ـ لمَّا ذكر الأسوار كلَّها كما تقدَّم ـ: هذا على سبيل التَّمثيل واعتبار الأكثر، لا على سبيل التَّعيين، فإنَّ كلَّ ما يُفهَم منه [بحسَب لغة من اللغات] أنَّ الحكم على الكلِّ أو على البعض فهو سُورٌ، كـ«لام» الاستغراق، والنَّكرة في سياق النَّفي، والتَّنوين كقوله: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾ [التكوير: ١٤] في الإثبات، ولفظِ «اثنان» و«ثلاثة»، ونحو ذلك ممَّا يُفهم منه الكلِّيَّة أوِ البعضيَّة. اهـ[1]

هذا كلُّه إذا ذكر السُّور، وأمَّا إذا لم يذكر في القضيَّة سورٌ فلا تخلُو القضيَّة إمَّا أن تكون

حاشية السجلماسي

(١) انظر: «شرح الشمسية» للسعد (ص: ٢١١).

سعيد قدورة

صالحةً للكلِّيَّة والجزئيَّة أم لا، فإن كانت صالحةً لذلك سمِّيت: «مهملة»؛ لإهمالها من السُّور المبيِّن للمراد منها أهي الكلِّيَّة أم الجزئيَّة؟ أو لإهمال استعمالها في الدَّلالة استغناءً عنها بالجزئيَّة، وإن لم تكن القضيَّة صالحةً للكلِّيَّة والجزئيَّة؛ لعدم الحكم فيها على ما صَدق عليه الكلِّيُّ، بل على مفهومه سُمِّيت: «طبيعيَّةً»، كقولنا: «الحَيَوَانُ جِنْسٌ»، و: «الإِنْسَانُ نَوْعٌ»، فالحكمُ فيهما على الطَّبيعة لا على الأفراد الَّتي تَعرض لها الكلِّيَّة والجزئيَّة؛ إذ لا شيء من أفراد «الإنسان» بنوعٍ، ولا شيءَ من أفراد «الحيوان» بجنسٍ.

قال الشَّيخ السَّنوسي في «شرح إيساغوجي»: وإنَّما لم يتعرَّض المصنِّف للقضيَّة الطَّبيعيَّة؛ لأنَّ غرضَه أن يذكر من القضايا ما يتركَّب منه الأدلَّة، والطَّبيعيَّة لا تستعمل في الأدلَّة، والمهملةُ وإن كانت يستغنى عنها بالجزئيَّة، لكن لمَّا كانت في قوَّتها سمح أن تستعمل في الحجَّة على أنَّها جزئيَّةٌ، فلِذلك تعرَّض المؤلِّف وغيره لذكرها، ويحتمل أنَّه إنَّما لم يتعرَّض لذكر الطَّبيعيَّة لِرجوعها للمهملة أوِ الشَّخصيَّة؛ بناءً على رأي مَن قال ذلك فيها. اهـ

حاشية السجلماسي

قوله: (ويحتمل أنَّه إنَّما لم يتعرَّض لذكر الطَّبيعيَّة ... إلخ) لكنَّه مردودٌ؛ لأنَّ الطَّبيعيَّة نسبةٌ للطبيعة، وهي حقيقةٌ من الحقائق، والمهملةُ موضوعها أفراد، والشَّخصيَّة موضوعها فردٌ جزئيٌّ، والطَّبيعيَّة موضوعها الحقيقة، فهي مباينةٌ لهما، فكيف ترجع إليهما؟

وقال أبو علي اليوسي في حاشيته على «شرح المختصر»: وحكي عنِ القدماء أنَّهم ثلَّثوا القِسمة وأهملوا الطَّبيعيَّة كما فعل المصنِّف، وأورد عليهم الطَّبيعيَّة، وأجيب بوجوهٍ:

منها: أنَّها داخلةٌ في الشَّخصيَّة؛ لأنَّ نفس الماهيَّة من حيث إنَّها صورةٌ حاصلةٌ شخصيَّةٌ، وإلَّا فجميع المحصورات موضوعها شخصيٌّ بهذا الاعتبار.

الثَّاني: أنَّها داخلةٌ في المهملة من جهة أنَّه حكمٌ كلِّيٌّ أهمل بيان كلِّيَّته، ورُدَّ: بأنَّهم جَعلوا المهملة في قوَّة الجزئيَّة، وهذا لا تصدق جزئيَّته؛ إذ ليس بعضٌ من أفراد الإنسان نوعاً.

الثَّالث: أنَّ المعتبر تقسيم القضيَّة المعتبرة في العلوم، وهذه خارجةٌ عن ذلك، والمخصوصة إنَّما بحث عنها لمشاركتها الكلِّيَّة في الحكم على الأفراد لا لِذاتها، فلأجل ذلك ربَّع المتأخِّرون القضيَّة، وقد حصل لك ممَّا ذكرنا أنَّ في الطَّبيعيَّة ثلاثةُ مذاهب: كونها شخصيَّةً، ومهملة، وكونها واسطةً، وهو المشهور، والمصنِّف يحتمل أنَّه إنَّما تركها لدخولها في الشَّخصيَّة والمهملة على رأيِ مَن يقول به.

سعيد قدورة

● ثمَّ اعلم أنَّ كلَّ واحدةٍ من القضايا الثَّمانية: إمَّا محصَّلةٌ وإمَّا معدولةٌ؛ فالمجموعُ ستَّ عشرة قضيَّة؛ من ضرب ثمانية في اثنين.

وحقيقة التَّحصيل أن يكون المحمول - وهو ما بعد الرَّابطة - ليس سلبيًّا، والعدول أن يكون سلبيًّا؛ نحو: «زَيْدٌ هُوَ عَالِمٌ» فهذه موجبةٌ محصَّلةٌ، و«زَيْدٌ لَيْسَ بِعَالِمٍ» فهذه سالبةٌ محصَّلةٌ، وإن قلتَ: «زَيْدٌ هُوَ لَا عَالِمٌ» أو: «زَيْدٌ لَيْسَ هُوَ لَا بِعَالِمٍ» فالأولى قضيَّةٌ موجبةٌ معدولةٌ، والثَّانيةُ سالبةٌ معدولةٌ.

وهذا كلُّه باعتبار التَّحصيل والعُدول في محمولات القضايا، وهو المعتبر عندهم كما قاله الخونجي وغيره، بحيث إنَّ القضيَّة إنَّما تسمَّى: «معدولةً» تسميةً مطلقةً من غير تقييدٍ إذا كانت مَعدولة المحمول؛ سواءٌ كان الموضوع معدولاً أو محصَّلاً، وأمَّا إذا كان الموضوع معدولاً، فإنَّما يقولون: «قضيَّة معدولةُ الموضوع» أو: «معدولةُ الطَّرفين» بالتَّقييد لا بالإطلاق، وكذا في جانب التَّحصيل المقيَّد.

● فالحاصل أنَّ أهلَ هذا العلم إذا أطلقوا «المعدولة» فمُرادهم ما في طرف المحمول، وإذا أطلقوا «المحصَّلة» فمرادهم ما ليس فيها عدولٌ أصلاً، وليس إلَّا محصَّلة الطَّرفين، وإلَّا قيل: محصّلة الموضوع أو المحمول.

قال الشَّيخ سيِّدي سعيد العقباني [ت:٨١١هـ] في «شرح الخونجي»: ومِن اصطلاحهم في هذا العلم أنَّ الموضوع والمحمول الَّذي لا يكون حرف السَّلب جزءاً منه يسمُّونه: «وجوديًّا» و«محصَّلاً»، والَّذي يكون حرف السَّلب جزءاً منه فيهما يسمُّونه: «عدميًّا» و«معدولاً»، ويَنسبون القضيَّة من هذا المعنى فيقولون: محصَّلة الطَّرفين، ومعدولة الطَّرفين، ومحصَّلة الموضوع، ومحصَّلة المحمول، ومعدولة كلٍّ منهما، هذا تعريف الاصطلاح. اهـ

وقال بعض الفضلاء ممَّن شرح «إيساغوجي»: القضيَّة المحصَّلة هي الوجوديَّة، والمَعدولة ما ليس كذلك، وسُمِّيت: «محصَّلةً»؛ لكونها وجوديَّةً حصل بها المقصود، وسمِّيت الأخرى: «معدولةً»؛ لكونها عدميَّةً عُدِل بها عنِ الوجود، أو لأنَّ ما فيها من حرف السَّلب عُدِل به عن أصل مَدلوله الَّذي هو السَّلب، وجُعِل حكمه حكمَ ما بعده، فقيل في الموجبة المعدولة: موجبةٌ؛ لتغيير ما تقتضيه أداة السَّلب الموجودة فيها.

حاشية السجلماسي

سعيد قدورة

فمثال محصَّلة الطَّرفين: «كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ» فهذه محصَّلة الطَّرفين؛ أي: طَرفاها وجوديَّان.

ومثال محصَّلة الموضوع فقط: «كُلُّ إِنْسَانٍ هُوَ لَا كَاتِبٌ»، فهذه قضيَّةٌ موجبةٌ محصَّلةُ الطَّرف الأوَّل؛ لأنَّه وجوديٌّ حُكِم عليه بأمرٍ عدميٍ.

ومثال محصَّلة المحمول فقط: «كُلُّ لَا حَيَوَانٍ جَمَادٌ»، فهذه موجبةٌ أيضاً محصَّلة المحمول، وهو المحكوم به؛ لأنَّه وجوديٌّ حُكم به على أمرٍ عدميٍّ.

ومثال معدولة الطَّرفين: «كُلُّ لَا إِنْسَانٍ هُوَ لَا كَاتِبٌ»، فهذه قضيَّةٌ موجبةٌ معدولةُ الطَّرفين؛ أي: حُكم فيها بأمرٍ عدميٍّ وهو مَحمولها على أمرٍ عدميٍّ وهو موضوعها.

وقد تكون معدولة الموضوع فقط، كقَولنا: «كُلُّ لَا حَيَوَانٍ جَمَادٌ»، فـ«لا حيوان» عدميٌّ حكم عليه بأمرٍ وجوديٍّ.

وقد تكون معدولةَ المحمول فقط، كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ هُوَ لَا جَمَادٌ»، فقولُنا: «لا جماد» أمرٌ عدميٌّ حكم فيه على أمرٍ وجوديٍّ، وهذا كلُّه ظاهرٌ من أمثلة المحصَّلة، وإنَّما كرَّرتُه زيادةً في الإيضاح، واللهَ أسأل أن يُثيبنا ويقبل سَعينا.

ثُمَّ قال ـ رحمه الله ـ: والقضيَّة السَّالبة إذا كانت معدولة المحمول لا بدَّ فيها من حرفي سلبٍ، أحدهما من أجزاء المحمول، وبه صار المحمول عدميًّا، والآخرُ خارجٌ عنِ المحمول، وهو الَّذي يدلُّ على قَطع النِّسبة بينه وبين الموضوع، كقَولنا: «الإِنْسَانُ لَيْسَ غَيْرَ كَاتِبٍ»، فهذه قضيَّةٌ سالبةٌ محصَّلةُ الموضوع وهو «الإنسان»، مَعدولة المحمول وهو «غير كاتب»، ولفظُ «ليس» يدلُّ على سلب هذا الأمر العدميِّ وهو «غير كاتب» عنِ الأمرِ الوجوديِّ وهو «الإنسان»، ومثالُها في الحروف: «لَا شَيْءَ مِنْ (ج) لَا (ب)»، فقدِ اجتمع فيه حرفا سلبٍ أحدُهما جزءٌ من المحمول وهو حرف «لا»، والآخَر «لا» من «لا شيء» الدَّالُّ على سلب هذا الأمر العدميِّ عن أمرٍ وجوديٍّ، وهو الموضوع. اهـ

● **واعلَم أنَّ حرف السَّلب المتأخِّر عنِ الرَّابطة وهو جزءٌ من المحمول كـ: «الزاي» من «زيد»؛ لأنَّ الرَّابطة نسبةٌ بين الطَّرفين، فما تأخَّر عنها محمولٌ، وإن تقدَّم فسالبٌ، فلا لَبس بين الموجبة المعدولة والسَّالبة المحصَّلة إذا كانتا ثُلاثيَّتين؛ أي: ذكر فيهما كلٌّ منَ الموضوع**

حاشية السجلماسي

قوله: **(فلا لبس بين الموجبة المعدولة ... إلخ)** بيان اللَّبس أنَّ الملبِّس يقول: قولكم: «زيد

[● (٥٦) وَالأَوَّلُ الـمَوضُوعُ بِالحَمْلِيَّهْ   وَالآخِرُ الـمَحْمُولُ بِالسَّوِيَّهْ]

(٥٦) - لمَّا فَرَغ من تقسيم الحمليَّة، أَخَذ يتكلَّم على تسمِية جُزئها؛ يعني: أنَّ المناطقة اصطلحوا على تسمِيَة المحكوم عليه وهو الجزء الأوَّل: موضوعاً، والمحكوم به وهو الأخير: مَحمولاً، وهذا معنى قولنا: (**وَالأَوَّلُ المَوضُوعُ** . .) البيتَ؛ أي: والجزء الأوَّل وهو المحكوم عليه يُسمَّى: موضوعاً، والجزء الأخير وهو المحكوم به يُسمَّى: محمولاً.

سعيد قدورة

والمحمول والرَّابطة، وأمَّا إذا كانتا ثنائيَّتين، فلا فرقَ بينهما إلَّا بالنِّيَّة في تقديم حرف السَّلب أو تأخيره، فيُميِّز المتكلِّم أو مَن عَرف نيَّته بينهما بهذه النِّيَّة، وكذا يُميِّز الاصطلاح على تخصيص بعض الألفاظ بالإيجاب وبعضِها بالسَّلب، كتَخصيص لفظة «غير» في لَفظة العرب بالعدول، ولفظةِ «ليس» بالسَّلب؛ قاله السَّنوسيُّ في «شرح مَنطق ابن عرفة»[1]

وقال الشَّيخ أبو إسحاقَ الشَّاطبي [ت: ٧٩٠هـ]: قال لنا الشَّيخ القاضي أبو عبد الله المقري: إنَّ أهل المنطق وغيرهم يَزعمون أنَّ الأسماء المعدولة لا تكادُ توجد في كلام العرب، وهي موجودة في القرآن، كقَوله تعالى: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]، قال: فإنْ زعم زاعمٌ أنَّه على حذف المبتدأ، ودَخلت «لا» على الجملة وتقديره: لا هي فارضٌ ولا هي بكرٌ، قيل: إنْ ساغ ذلك هنا لم يَسغ في قوله تعالى: ﴿لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ [النور: ٣٥]، فصحَّ أنَّ الاسم المعدول موجودٌ في فصيح الكلام. [اهـ][2]

قوله: (وَالأَوَّلُ المَوضُوعُ فِي الحَمْلِيَّهْ . . . إلخ البيت) يعني بـ«الأوَّل»: المحكومَ عليه؛ سواءٌ ذُكِرَ أوَّلاً؛ نحو: «زَيْدٌ كَاتِبٌ»، أو آخراً؛ نحو: «عِنْدِي دِرْهَمٌ»، و: «لِي وَطَرٌ»، و: «جَاءَ زَيْدٌ».

حاشية السجلماسي

هو لا عالم» معناه: أنَّه جاهل، وقولكم: «زيد ليس هو عالم» معناه: أنَّه انتفى عنه العلم، وذلك معنى كونه جاهلاً، فقدِ اتَّحد معناهما.

وجوابه: أنَّا لا نسلِّمه، والفرقُ بينهما من وجهين: أحدهما: لفظيٌّ، وهو أنَّه إن تقدَّم السَّلب على الرَّابطة فهي محصَّلةٌ، وإن تأخَّر فهي معدولةٌ. الثَّاني: أنَّه معنويٌّ، وهو أنَّ السَّالبة المحصَّلة أعمُّ من الموجبة المعدولة، فإنَّ انتفاء العلم في المحصَّلة يصدق بالجهل وبحالة الموت، فلا يكون جاهلاً كما لا يكون عالماً.

---

(١) انظر: «شرح السنوسي لمنطق ابن عرفة» مخطوط لوحة (٨٠).

(٢) انظر: «الإفادات والإنشادات» لأبي إسحاق الشاطبي (ص: ١١٦ - ١١٧).

● فإنْ قُلتَ: فلِمَ سُمِّي هذا أوَّلٌ وهذا آخِرٌ، مع أنَّا نجد المحكوم به مقدَّماً ك: «قَامَ زيدٌ»؟

فالجواب: أنَّه وإنْ كان متقدِّماً وضعاً، فهو متأخِّرٌ طبعاً.

● تنبيه: الحمليَّة هي الَّتي يَنحلُّ طرفاها إلى مفردَين، وهي ثمانيةٌ ـ كما تقدَّم ـ، والشَّرطيَّةُ هي الَّتي يَنحلُّ طرفاها إلى جُملتين، وإليه الإشارة بقولِه:

سعيد قدورة

– ويعني بـ«الآخر»: المحكوم به؛ سواءٌ قُدِّم أيضاً أو أُخِّر.

● وإنَّما سُمِّي اللَّفظُ الدَّالُّ على الأوَّل: «موضوعاً» لأنَّا لمَّا حَكمنا عليه صِرنا كأنَّا وضعناه لأنْ يحمل عليه الحكم، وسُمِّي الآخر: «محمولاً» لأنَّه لمَّا وَقع على الموضوع قُدِّر كأنَّ الموضوع حاملٌ له.

● ثمَّ إن ذُكرت الرَّابطة بين الموضوع والمحمول سمِّيت القضيَّة: «ثلاثيَّةً»؛ لاشتمالها على ثلاثة أطراف؛ نحو: «زَيْدٌ هُوَ كَاتِبٌ»، فـ«زَيْدٌ»: موضوع القضيَّة، والضَّمير هو الرَّابطة، و«كاتب» مَحمولها، فإن لم يذكر الرَّابطة سمِّيت القضيَّة: «ثنائيَّةً»؛ لأنَّها من جُزئين موضوعٍ ومحمولٍ.

واستَشكل غير واحدٍ كون لفظ «هو» رابطةً؛ لأنَّه مبتدأ خبره «كاتب»، والمجموع قضيَّةٌ حمليَّةٌ محمولةٌ على «زيد»، والرَّابطة لا تكون محمولاً ولا جزءاً من المَحمول؛ إذ موضوعها الطَّبيعيُّ أن تكون قبل المَحمول بينه وبين الموضوع.

قال ابنُ واصل في «شرح جمل الخونجي»: التَّصريحُ بالرَّابطة موجودٌ في كثيرٍ منَ اللُّغات، وخصوصاً في اللُّغة الفارسيَّة، وأمَّا اللُّغة العربيَّة فالأظهرُ عدم الإتيان بها فيها، فإنَّهم اجتزؤا عنها برابطة الإعراب، وما يتمسَّك به بعضهم من لَفظة «هو» في قولك: «زيد هو كاتب» فالتَّحقيقُ أنَّ لفظة «هو» ليست برابطةٍ، بل هي مبتدأ خبره «كاتب»، قال: وهذا ما تَقتضيه لغة العرب، والمنطقيُّ لا يلزمه البحث في خصوص اللُّغات، وإنَّما يَذكر أمراً كلِّيًّا يعمُّ اللُّغات، ويسمَّى ما صرَّح فيه بلفظٍ دالٍّ على النِّسبة: «ثلاثيًّا»، وما لم يصرَّح فيه بذلك: «ثنائيًّا»، ونحن نَجعل مثال لفظ الرَّابطة لفظة «هو»، ولا نلتفت إلى أنَّ ذلك اصطلاح العرب أو لا. اهـ

وصوَّبه ابن عرفة [ت: ٨٠٣هـ] وغيره، ونحوه للتَّفتازانيّ في «شرح الشَّمسيَّة»، قال: وَقِدَماً كنت متأمِّلاً في حلِّ هذا الإشكال، حتَّى وجدتُ في كتاب «الألفاظ والحروف» للفيلسوف المحقِّق أبي نصر الفارابيِّ [ت: ٣٣٩هـ] ما يدلُّ على أن ليس مرادهم أنَّ لفظة «هو» موضوعةٌ في لغة العرب

حاشية السجلماسي

(٥٧) وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمْ	فَـإِنَّـهَـا شَـرْطِـيَّـةٌ وَتَـنْـقَـسِـمْ
(٥٨) أَيْـضـاً إِلَـى شَـرْطِـيَّـةٍ مُـتَّـصِـلَـهْ	وَمِـثْـلِـهَـا شَـرْطِـيَّـةٌ مُـنْـفَـصِـلَـهْ
(٥٩) جُـزْآهُـمَـا مُـقَـدَّمٌ وَتَـالِـي	أَمَّـا بَـيَـانُ ذَاتِ الِاتِّـصَـالِ
(٦٠) مَـا أَوْجَـبَـتْ تَـلَازُمَ الـجُـزْأَيْـنِ	وَذَاتُ الِانْـفِـصَـالِ دُونَ مَـيْـنِ
(٦١) مَـا أَوْجَـبَـتْ تَـنَـافُـراً بَـيْـنَـهُـمَـا	أَقْـسَـامُـهَـا ثَـلَاثَـةٌ فَـلْـتُـعْـلَـمَـا
(٦٢) مَـانِـعُ جَـمْـعٍ أَوْ خُـلُـوٍّ أَوْ هُـمَـا	وَهْـوَ الـحَـقِـيـقِـيُّ الأَخَـصُّ فَـاعْـلَـمَـا

(٥٧ - ٦٢) - القضيَّةُ الشَّرطيَّة هي: الَّتي يُحكم فيها على التَّعليق؛ أي: وجود إحدى قضيَّتيها معلَّقٌ على وجود الأخرى أو على نفيِها، وهي قسمان: متَّصلةٌ ومنفصلةٌ، والجزءُ الأوَّل منهما يُسمَّى: مقدَّماً، والثَّاني: تالياً.

سعيد قدورة

للرَّبط، ولا أنَّها مستعملةٌ عندهم لذلك، بلِ المراد أنَّ الفلاسفة نَقلوها لذلك، قال: فلمَّا انتقلتِ الفلسفة إلى العرب واحتاجُوا إلى لفظة تقوم مَقام «هَسْت» في الفارسيَّة و«نَست» في اليونانيَّة، وهي الَّتي تدلُّ على ربط المحمول بالموضوع، ولم يَجدوا في العربيَّة في أوَّل وضعها لفظاً يقوم مَقام ذلك، التمسوا في لغة العرب ما يجعلونه يقوم مقام «هَسْت» و«نَست»، فاختار بعضهم لفظةَ «هو»؛ لأنَّها قد تستعمل كنايةً كما في قولنا: «هو يفعل». انظر تَمامه[1]

وقال الشَّيخ السَّنوسيُّ في «شرح إيساغوجي»: لعلَّ المصنِّف ترك قِسم الرَّابطة؛ لعدم لزوم ذكرها في جميع اللُّغات، وإنَّما يلتزم ذكرَها الفرس، ولهذا المعنى أيضاً ترك بيان الجهة، وهو كيفيَّة النِّسبة من ضرورةٍ ودوامٍ ومقابلهما، وتسمَّى القضيَّة حينئذٍ: «موجَّهةً». اهـ

● ولذا ترك القضيَّة المُنحرفة، وهي أن يقترن لفظ السُّور بالمحمول، وسُمِّيت: «منحرفةً» لانحراف السُّور عن محلِّه، وهو الموضوع، وتَحوله للمحمول، والقضايا المنحرفة تنتهي إلى نحو مئة قضيَّة، قال بعض الفضلاء: ولا طائل تحتَها، وإنَّما ذكرها مَن ذكرها تدريباً للطلبة وامتِحاناً لأفكارهم.

قوله: (وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمْ... إلخ الأبيات) قد علمتَ فيما سبق أنَّ القضيَّة الشَّرطيَّة مركَّبةٌ من قضيَّتين؛ أي: مِن جملتين رَبط بينهما حرف الشَّرط أوِ العناد، فصارا كالجملة

حاشية السجلماسي

(١) انظر: «شرح الشمسية» للسعد (ص: ٢٠٨).

- والمتَّصلة هي: الَّتي يُحكم فيها بلزوم قضيَّةٍ لأخرى أو لا لزومِها، وهي الَّتي تُوجب التَّلازم بين جزأيها؛ نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وكقولنا: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ»، فجزآهما مُتلازمان.

- والمُنفصلة هي: الَّتي يُحكم فيها بامتناع اجتماع قضيَّتين فأكثر في الصِّدق، وهي الَّتي جزآها متعانِدان؛ نحو: «العَالَمُ: إِمَّا قَدِيمٌ، أَوْ حَادِثٌ»، وَ: «زَيْدٌ: إِمَّا حَيٌّ، أَوْ مَيِّتٌ»، وهي على ثلاثة أقسامٍ:

١ - مانعة الجمع؛ نحو: «هَذَا العَدَدُ: إِمَّا مُسَاوٍ لِذَلِكَ، أَوْ أَكْثَرُ»، فيمتنع اجتماعهما، ويمكن الخُلُوُّ عنهما بأنْ يكون أقلَّ.

٢ - ومانعة الخُلُوِّ؛ نحو: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ فِي البَحْرِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَغْرَقَ»، فيمكن الجمع بينهما بأنْ يكون في البحر ولا يغرق، ويمتنع خُلُوُّه عنهما بأنْ لا يكون في البحر ويغرق.

٣ - ومانعتهما؛ كـ: «العَدَدُ: إِمَّا زَوْجٌ، أَوْ فَرْدٌ»، فيمتنع اجتماع الزَّوج والفرد في عددٍ

سعيد فدورة

الواحدة، والرَّبطُ المذكور هو الَّذي أشار إليه النَّاظم بقوله: «وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ». ثمَّ الشَّرطيَّة قسمان: متَّصلةٌ ومنفصلةٌ.

● فالمتَّصلة: هي الَّتي فيها أداة الشَّرط، وسيُعرِّفها النَّاظم، والجملة الَّتي يدخل عليها حرف الشَّرط تسمَّى: «مقدَّماً»، وإن كانت متأخِّرة في اللَّفظ؛ والَّتي دخل عليها حرف الجزاء وهو «الفاء» تسمَّى: «تالياً»؛ أي: تابعاً وإن كانت متقدِّمة في اللَّفظ؛ نحو: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً» فهذا المقدَّم، وقولك: «فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ» هو التَّالي، والمجموعُ هو المسمَّى: «قضيَّةً شرطيَّةً»، فتَسميتها: «شرطيَّةً»؛ لوجود حرف الشَّرط فيها، وسُمِّيت: «متَّصلةً»؛ لاتِّصال مقدَّمها بتاليها صدقاً ومعيَّةً؛ لأنَّ أحد طرفيها يلازم الآخر ويَتبعه لتعليقه عليه.

● وأمَّا المنفصلة: فتسميتها: «شرطيَّةً» مجازاً؛ لأجل الرَّبط الواقع بين طرفيها بالعناد والانفصال، وأمَّا تسميتُها: «منفصلةً»؛ فلوجود حرف الانفصال فيها، وهو «إمَّا»؛ لأنَّ أحد طرفَيها يعاند الآخر ويُباينه.

وبسطُ ذلك في المثال؛ نحو: «العَدَدُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ زَوْجاً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ العَدَدُ فَرْداً»، فقولك: «العَدَدُ زَوْجٌ» قضيَّةٌ هي المقدَّم لهذه الشَّرطيَّة، وقولك: «العَدَدُ فَرْدٌ» قضيَّةٌ أخرى

حاشية السجلماسي

واحدٍ، ويمتنع خُلُوُّه عنهما، وهذا القسم هو الحقيقيُّ، وهو أخصُّ من قسيميه؛ لأنَّه مهما حُكم فيه بالتَّنافر بين طرفيه وضعاً ورفعاً، فإنَّه يُشاركه في مثاله مانع الجمع لِصدقه عليه، ومانع الرَّفع لِصدقه عليه، ويبقى كلُّ قسمٍ منهما مختصًّا بمثاله، فهما أعمُّ وهو أخصُّ منهما.

وقولنا: (**وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ** . .) البيتَ؛ «إنْ» شرطيَّة و«حُكِمْ» شرطها، والجواب «فَإِنَّهَا»، ولذلك قُرن بالفاء وجوباً؛ لأنَّه لا يصلح لأن يكون شرطاً، و«أَيْضاً» منصوبٌ على المصدريَّة من: «آضَ يَئِيضُ أيضاً»: إذا رَجع.

سعيد فدورة

هي التَّالي لهذه الشَّرطيَّة، وحَصل الرَّبط بين هاتين القضيَّتين بحرف الانفصال وهو «إمَّا»، وصيَّرهما قضيَّةً واحدةً.

ولأجل ذلك لا يصحُّ أن تقول: «العَدَدُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ زَوْجاً» وتسكتَ؛ لأنَّه كلامٌ غيرُ مفيدٍ، بل لا يتمُّ معنى الكلام إلَّا بذكر القضيَّة الأخيرة وهي التَّالي.

فظَهر بهذا أنَّ مجموع القضيَّتين هو المسمَّى بالقضيَّة المنفصلة على نحوِ ما قرَّرناه في المتَّصلة؛ إلَّا أنَّ المذكور أوَّلاً في الشَّرطيَّة المنفصلة هو المسمَّى: «مقدَّماً»، والمذكور ثانياً هو المسمَّى: «تالياً»، وإنَّما رُوعيَ فيه التَّقديم والتَّأخير باعتبار اللَّفظ؛ لأنَّ أجزاءها متشابهة بحسَب الصُّورة لا يتميَّز مقدَّمها من تاليها بالتَّقديم والتَّأخير لفظاً، وعلى هذا التَّفصيل يُنزل قول النَّاظم: «جُزْآهُمَا مُقَدَّمٌ وَتَالِي»؛ أي: جزءا المتَّصلة والمنفصلة أحدُهما يقال له: «مقدَّم» والآخر «تَال»:

فالمقدَّم في المتَّصلة: هو ما دَخل عليه حرف الشَّرط، وإن تأخَّر لفظاً، **والتَّالي**: ما دخل عليه حرفُ الجواب وهو «الفاء» وإن تقدَّم لفظاً.

والمقدَّم في المنفصلة: هو المتقدِّم لفظاً، **والتَّالي فيها هو المتأخِّر لفظاً، كما بيَّنَّا هذا كلَّه.**

وإنَّما لم يبيِّن النَّاظم هذا التَّفصيل اعتماداً **على ما يَقتضيه فهم السَّامع اللَّبيب، وهذا بناء على تسمية جزأي المنفصلة مقدَّماً وتالياً كما هو ظاهر النَّظم.**

وصرَّح به بعض شرَّاح «إيساغوجي»، والسَّيِّد الشَّريف [ت: ٧٧١هـ] في «شرح الخونجي»، والَّذي اعتمده السَّنوسي في «شرح إيساغوجي» اختصاصُ التَّسمية بالمقدَّم والتَّالي بجزأي المتَّصلة؛ قال: فإن كانتِ الشَّرطيَّة منفصلة لم يخصَّ أحد طرفيها باسم؛ لأنَّ نسبة التَّعاند بينهما على حدٍّ سواء.

حاشية السجلماسي

وقولُنا: (أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الاِتِّصَالِ..) البيتَ؛ جواب «أمَّا»: «مَا أَوْجَبَتْ تَلَازُمَ»، وحُذفتِ الفاءُ من جوابها، وذلك واقعٌ نثراً ونظماً؛ كما في خُطبته ﷺ: «أَمَّا بَعْدُ: مَا بَالُ رِجَالٍ»[١]، وأمَّا نظماً فكقول الشَّاعر[٢]: [من الطويل]

فَـأَمَّـا الـقِـتَـالُ لَا قِـتَـالَ لَـدَيْـكُـمُ ... وَلَـكِـنَّ سَـيْـراً فِـي عِـرَاضِ الـمَـوَاكِـبِ

فحُذفتِ الفاء من قوله: «لا قتالَ» وهو جوابها.

سعيد قدورة

● وظاهر قول النَّاظم: «وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمْ» أنَّه أراد المتَّصلة والمنفصلة، بدليل تقسيمه لهما بعدُ؛ أمَّا التَّعليق في المتَّصلة فظاهرٌ؛ لأنَّ الجزاء معلَّقٌ على الشَّرط، وأمَّا في المنفصلة فباعتبار رَبط إحدى القضيَّتين بالأخرى بحيث لا يصحُّ حمل الكلام إلَّا بهما معاً، كما مرَّ تقريره.

● ثمَّ لمَّا ذكر اشتراكهما في التَّعليق، ذكر ما تتميَّز به كلُّ واحدةٍ منَ الأخرى، فقال: (أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الاِتِّصَالِ: مَا أَوْجَبَتْ تَلَازُمَ الجُزْأَيْنِ) يعني: أنَّ المتَّصلة هي الَّتي يحكم فيها بلزوم إحدى القضيَّتين بالأخرى، ك: كونِ إحداهما سبباً والأخرى مسبَّباً عنها، أو يكونان معاً مسبَّبين لأمرٍ ثالثٍ.

فالأوَّل نحو: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ»، فإنَّ طلوع الشَّمس سببٌ في وجود النَّهار، والنَّهارُ مسبَّبٌ.

والثَّاني نحو: «إِنْ كَانَ النَّهَارُ مَوجُوداً، فَالعَالَمُ مُضِيءٌ» أو: «فَالكَوَاكِبُ خَفِيَّةٌ»، فوجود النَّهار وإضاءةُ العالم مسبَّبان لأمرٍ آخر وهو طلوع الشَّمس، وكذا أيضاً وجود النَّهار وخفاء الكواكب مسبَّبان أيضاً عن طلوع الشَّمس.

● واعلم أنَّ القضيَّة المتَّصلة ضربان:

١ - لزوميَّةٌ: وهي الَّتي ذكرها النَّاظم كما قرَّرنا.

٢ - واتِّفاقيَّةٌ: وهي الَّتي تكون الصُّحبة بين طرفَيها لا لسببٍ ولا لعلاقةٍ بينهما، بلِ اتَّفقا في الوجود بأن وُجد أحدهما عند وجود الآخر؛ كقولنا: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، كَانَ الإِنْسَانُ نَاطِقاً» أوِ: «الحِمَارُ نَاهِقاً»؛ أي: اتَّفق في الوجود طلوع الشَّمس ونُطق الإنسان ونَهق الحمار.

حاشية السجلماسي

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢١٦٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) البيت للحارث بن خالد المخزومي. انظر: «شعر الحارث بن خالد المخزومي» (ص: ٤٥).

وقولنا: (أَوْ هُمَا) أي: أو مانعتهما؛ أي: مانعة الجمع والخُلوّ، والله أعلم.

* * *

سعيد قدورة

هذا معنى الاتِّفاقيَّة بالمعنى الأخصّ، وهو توافق الطَّرفين في الصِّدق، وأمَّا تفسيرها بالأعمّ فهي الَّتي يُحكم فيها بأنَّ التَّاليَ لا يُنافي بقاء صدقه تقدير وقوع المقدَّم؛ سواءٌ كان المقدَّم واقعاً أم لا، كذا لأبي عبد الله الشَّريف [ت: ٧٧١هـ]، قال: ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]. اهـ

قال بعض الفُضلاء: هذه القضيَّة الصَّادقة مقدَّمها مُمكن الوقوع، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾، لكنَّه لم يقع، وتاليها وهو قوله تعالى: ﴿مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ واقعٌ؛ يقال: «نَفِد الزَّاد»: إذا فَني، فنفى الله تعالى هذا المعنى عن كلماته المنزَّهة عمَّا لا يليق بجلاله سبحانه، فالتَّالي في هذه القضيَّة واقعٌ مستمرٌّ لا يَدفعه تقدير وقوع المقدَّم ولا يُنافيه. اهـ

وقال الشَّيخ السَّنوسي: ومثل هذا موجودٌ كثيراً، كقوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وكقوله ﷺ: «نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ، لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ». وهو كثيرٌ في كتاب الله تعالى، ومُخاطبات النَّاس. اهـ

وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]، فقال التَّفتازاني [ت: ٧٩٣هـ] في «مطوَّله» - بعد أن زيَّف قول مَن قال: إنَّه على صورة قياسٍ اقترانيٍّ - ما نصُّه: بلِ الحقُّ أنَّ قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾ واردٌ على قاعدة اللُّغة؛ يعني: أنَّ سبب عدم الإسماع عدمُ العلم بالخير فيهم، ثمَّ ابتدأ قوله تعالى:

حاشية السجلماسي

قوله: (فقال التَّفتازانيُّ في «مطوَّله» بعد أن زيَّف ... إلخ) حاصله: أنَّ بعضهم أوَّل الآية على صورة قياسٍ اقترانيٍّ هكذا: «ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم، ولو أسمعهم لتولَّوا وهم معرضون»، فالحدُّ الوسط هو: «لأسمعهم ولو أسمعهم»، فإذا حذف عند الإنتاج قيل هكذا: «ولو علم الله فيهم خيراً لتولَّوا وهم معرضون» وهذا محالٌ، فالنَّتيجة باطلةٌ مع صدق القضيَّتين، وإنَّما جاء البطلان للنَّتيجة من حيث إنَّه يُشترط في الشَّكل الأوَّل كلِّيَّة الكبرى، وهي هنا مهملة، كقولنا: «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ، وَالحَيَوَانُ فَرَسٌ» ينتج: «الإِنْسَانُ فَرَسٌ»، هذا حاصل ما قاله ذلك القائل.

فردَّ عليه السَّعد: بأنَّ هذا تخريجٌ شنيعٌ بشنيعٍ، وكيف يقال: إنَّ الله تعالى أتى بقياسٍ فاتَه فيه شروط الإنتاج؛ لأنَّه إن لم يعلمها فهو جاهلٌ، والجهلُ عليه تعالى محالٌ، وإن علمها وأتى بها مختلفةً فهذا سَفَهٌ، وهو عليه تعالى محالٌ، فهذا تزييف السَّعد في «مطوَّله» لهذا القول، ثمَّ ذكر الصَّواب الَّذي نقله هذا الشَّارح عنه، وبالله التَّوفيق.

سعيد قدورة

﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا﴾ كلاماً آخر على طريقة «لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ»؛ يعني: أنَّ التَّولي لازمٌ على تقدير الإسماع، فكيف على تقديرِ عدم الإسماع، فهو دائمُ الوجودُ. اهـ[1]

● ثمَّ أشار النَّاظم إلى حقيقة المُنفصلة فقال: (**وَذَاتُ الِانْفِصَالِ - دُونَ مَيْنِ -: مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُراً بَيْنَهُمَا**) يعني: أنَّ الشَّرطيَّة المنفصلة: هي الَّتي توجب بين طرفيها تنافراً - أي: تنافياً - بحيث يكونان مُتعاندين ينافي كلٌّ واحدٍ منهما صاحبه، وبذلك سمِّيت: «منفصلةً»؛ لانفصال كلِّ طرفٍ عنِ الآخر، ومباعدته عنه؛ إمَّا في الاجتماع أوِ الارتفاع أو فيهما معاً.

- فقوله: «مَا» كالجنس في الحدِّ يتناول المتَّصلة والمنفصلة.

- وقوله: «أوجبت تنافراً بنيهما» مخرجٌ للمتَّصلة؛ لأنَّها لا توجب التَّنافر بينهما، بل تُوجب بينهما اصطحاباً واتِّصالاً، فأحدُ طرفَيها طالبٌ لصحبة الآخر واتِّصاله به، وبذلك سمِّيت: «متَّصلةً» كما سبق بيانُه.

● **ثمَّ هذا التَّنافر الَّذي يكون بين طرفَي المنفصلة على ثلاثة أقسامٍ:**

١ - **أحدها**: أن يكون التَّنافر بينهما في طرف الوجود فقط، وتسمَّى هذه القضيَّة: «مانعة الجمع»؛ لأنَّ جزأيها لا يجتمعان وقد يرتفعان، ولا تتركَّب هذه إلَّا منَ الشَّيء والأخصِّ من نقيضه؛ كقولك: «الجِسْمُ: إمَّا جَمَادٌ، أَوْ حَيَوَانٌ»، فإنَّ نقيض «الجَماد»: «لا جماد»، و«الحيوان» أخصُّ منه، وهي مانعة الجمع؛ لأنَّ هذا الجسم لا يكون جماداً وحيواناً معاً، وقد يخلو عنهما بأن يكون نباتاً.

وكقولنا: «الجِسْمُ: إمَّا أَبْيَضُ، وَإِمَّا أَسْوَدُ»، فكلُّ واحدٍ منَ الطَّرفين أخصُّ من نقيض الآخر، فـ«أسود» أخصُّ من نقيض أبيض وهو «لا أبيض»؛ إذ قد يكون: «لا أسود ولا أبيَض»، بل يكون «أحمر»، وافهَم مثل هذا في كون «أبيض» أخصَّ أيضاً من نقيض أسود.

٢ - **القسم الثَّاني: أن يكون التَّنافي بينهما في طرف العدم فقط، فهذه تسمَّى: «مانعةَ**

حاشية السجلماسي

قوله: (القسم الثَّاني: أن يكون ... إلخ) فيه نظرٌ؛ لأنَّه يصحُّ أن تكون مباينةً للمنفصلة، وسيأتي في المتن أنَّها أعمُّ من المنفصلة، وكذا يقال في زيادة «فقط» في مانِعة الجمع، فالصَّواب حذفها منهما؛ لأنَّ هذا التَّفسير الأعمُّ لهما.

(١) انظر: «المطول شرح تلخيص المفتاح» للسعد (ص: ٣٣٧).

سعيد قدورة

الخلوّ»؛ لأنَّ جزأيها لا يرتفعان وقد يجتمعان، ولا تتركَّب هذه إلَّا منَ الشَّيء والأعمِّ من نقيضه، كقولك: «الخُنْثَى: إِمَّا لَا رَجُلَ، وَإِمَّا لَا امْرَأَة»، فإنَّ نقيض «لا رجل»: «رجل»، و«لا امرأة» أعمُّ منه؛ لاحتمال أن يكون: «لا رجل ولا امرأة»، وإنَّما سمِّيت هذه القضيَّة: «مانعة الخلوّ»؛ لأنَّ جزأيها قد يجتمعان وقد يعدم أحدهما، ولا يُمكن الخلوُّ عنهما معاً؛ لأنَّ الخنثى قد يكون لا رجل ولا امرأة، وهو المشكل، وقد ينفرد أحدهما بأن تترجَّح فيه آلة الذُّكوريَّة أوِ الأنوثة، ولا يُتصوَّر الخلوُّ عنهما معاً، بأن يحكم له بأنَّه رجل وامرأة في حالةٍ واحدةٍ؛ كذا مثَّل ابن الحاجب [ت:٦٤٦هـ] لِهذا القسم.

وجَرت عادة أهل الفنِّ أن يقولوا في مثاله: «زَيْدٌ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي البَحْرِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَغْرَقَ»، فإنَّه لا يخلُو عنهما البتَّة، وقد يجتمعان فيه بأن يكون في البحر ولا يغرق، والمراد بـ«البحر»: الماء المستبحر الَّذي يمكن الغرقُ فيه، ولو كان بئراً أو حوضاً.

ومثالٌ آخر: «الحَائِطُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ ذَا أَساسٍ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُخْتَلًّا»، و: «الإِنْسَانُ: إِمَّا حَيٌّ، أَوْ صَامِتٌ».

٣ - **القسم الثَّالث**: أن يكون التَّنافي بينهما في طرفَي الوجود والعدم معاً، وتسمَّى هذه القضيَّة: «مانعة الجمع والخلوّ»، ولا تتركَّب إلَّا من الشَّيء ونقيضِه؛ كقولك: «العَدَدُ: إِمَّا زَوْجٌ، أَوْ لَا زَوْج»، أوِ المساوي لنقيضه؛ كقولك: «العَدَدُ: إِمَّا زَوْجٌ، أَوْ فَرْدٌ»، فإنَّ «فرداً» مُساوٍ لنقيض زوج وهو «ليس بزوج».

وإنَّما تركَّبت منَ النَّقيضين أو مساويهما؛ لأنَّ النَّقيضين هما اللَّذان لا يجتمعان ولا يرتفعان، وهذه القضيَّة تسمَّى: «منفصلةً حقيقيَّةً»؛ لأنَّ التَّنافي بين طرفَيهما أتمُّ منه في الأخرَيين وأشدُّ، فهي أحقُّ باسم الانفصال، وهي أيضاً أخصُّ من الأخريين، فبينها وبين كلِّ واحدةٍ منهما عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ، فمانعةُ الجمع تشارك الحقيقيَّة في مثالها بوصف منع الجمع، وتنفردُ عنها بنحو: «الثَّوْبُ: إِمَّا أَبْيَضُ، أَوْ أَسْوَدُ»، فلا يقال فيها: حقيقيَّة، وهي مانعةُ الجمع.

وكذا مانعة الخلوّ تشارك الحقيقيَّة أيضاً في مثالها في وصف منع الخلوّ، وتَنفرد عنها بنحو: «الإِنْسَانُ: إِمَّا حَيٌّ، أَوْ صَامِتٌ»، فافهَم.

حاشية السجلماسي

سعيد قدورة

وإلى جميع ذلك أشار النَّاظم بقوله: (**أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ فَلْتُعْلَمَا: مَانِعُ جَمْعٍ، أَوْ خُلُوٍّ، أَوْ هُمَا؛ وَهْوَ الحَقِيقِيُّ الأَخَصُّ فَاعْلَمَا**).

● تنبيه:

اعلَم أنَّ كلَّ واحدةٍ من الشَّرطيَّة المتَّصلة والمنفصلة تكون: كلِّيَّةً وجزئيَّةً ومهملةً وشخصيَّةً؛ وموجبةً وسالبةً، كما أنَّ الحمليَّة كذلك؛ إلَّا أنَّ سُور الشَّرطيَّة مخالفٌ لسور الحمليَّة كما ستراه إن شاء الله تعالى.

فكلِّيَّةُ الشَّرطيَّة اللُّزوميَّة ليست لأجل أنَّ مقدَّمها أو تاليها كلِّيٌّ، بل بحسَب الحكم بالاتِّصال والانفصال، فإنَّ قولنا: «كُلَّمَا كَانَ زَيْدٌ يَكْتُبُ، فَهُوَ يُحَرِّكُ يَدَهُ» كلِّيَّةٌ، مع أنَّ مقدَّمها شخصيٌّ، فكلِّيَّةُ الشَّرطيَّة اللُّزوميَّة أوِ العناديَّة هو بعموم اللُّزوم والعناد لجميع الفروض والأزمِنة والأحوال الَّتي يمكن اجتماعها مع المقدَّم المفروض، فإذا قُلتَ: «كُلَّمَا كَانَ زَيْدٌ إِنْسَاناً، كَانَ حَيَوَاناً» أردتَ أنَّ لزوم الحيوانيَّة للإنسانيَّة ثابتٌ في جميع الأزمنة وعلى جميع الأحوال الَّتي أمكن اجتِماعها مع وضع إنسانيَّة زيد، كـ: كونه قائماً أو قاعداً أو كاتباً، أو كون الشَّمس طالعة أو كون الحمار ناهقاً إلى غير ذلك ممَّا لا يتناهى، فليست كلِّيَّةُ المتَّصلة والمنفصلة بِعموم المقدَّم، بل بعموم اللُّزوم والعِناد كما عرفتَ.

وأمَّا جزئيَّة المتَّصلة والمنفصلة فليست أيضاً تَحصل بجزئية المقدَّم أوِ التَّالي، بل بجزئيَّة الفروض أوِ الأزمان أوِ الأحوال، حتَّى يكون الحكم بالاتِّصال والانفصال في بعض الأزمان وعلى بعض الأوضاع المذكورة؛ كقولنا: «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَاناً، كَانَ إِنْسَاناً»، فإنَّ الإنسانيَّة إنَّما تلزم الحيوانَ على وضعٍ جزئيٍّ وهو كونه ناطقاً، وقولنا: «قَدْ يَكُونُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ نَامِياً، أَوْ جَمَاداً» على سبيل الانفصال الحقيقيِّ، فإنَّ العناد فيهما إنَّما هو على وضعٍ جزئيٍّ، وهو كون ذلك الشَّيء من العنصريَّات؛ إذ لا يُطلق النَّامي والجماد إلَّا على الأجساد العنصريَّة.

وأمَّا الشَّرطيَّة الشَّخصيَّة ويقال لها: «المخصوصة»، فهي الَّتي خُصَّ لزومها أو عنادها ببعض الأزمان أوِ الأوضاع؛ كقولنا: «إِنْ جِئْتَنِي اليَوْمَ مَاشِياً أَوْ رَاكِباً، أَكْرَمْتُكَ»، وكقولنا: «إِمَّا أَنْ تَكُونَ إِذَا كُنتَ حَيًّا عَالِماً، أَوْ جَاهِلاً».

حاشية السجلماسي

سعيد قدورة

وأمَّا إهمالها فبإهمال الأزمان والأوضاع؛ كقولنا: «إنْ كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً، كَانَ حَيَوَاناً».

وبالجملة فالأوضاعُ والأزمنة في الشَّرطيَّة بمنزلة الأفراد في الحمليَّة، فكما أنَّ الحكم فيها إن كان على فردٍ معيَّنٍ فهي مخصوصة، وإن لم يكُن فإن بين كميَّة الحكم أنَّه على كلِّ الأفراد أو بعضها فهي المَحصورة، وإلَّا فهي المهملة، كذلك الشَّرطيَّة إن كان الحكم بالاتِّصال أوِ الانفصال فيها على وضعٍ معيَّنٍ فهي مخصوصةٌ، وإلَّا فإن بين كميَّة الحكم أنَّه على جميع الأوضاع أو على بعضها فهي المحصورة، وإلَّا فالمهملةُ.

وسورُ المتَّصلة الكلِّيَّة الموجبة ـ وهو اللَّفظ الدَّالُّ على عموم اللُّزوم في الأزمنة والأوضاع والأحوال ـ لفظةُ «كُلَّمَا»، وما رادفها كـ: «مَهْمَا» و«مَتى»؛ ومنه قولنا: «كُلَّمَا أو: مَهْمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ».

وسور المنفصلة الكلِّيَّة الموجبة ـ وهو اللَّفظُ الدَّالُّ على عموم العناد للأزمنة والأوضاع والأحوال ـ لفظة «دَائِماً»؛ كقولنا في مانِعة الجمع مثلاً: «دَائِماً إِمَّا أَنْ يَكُونَ الجِسْمُ أَبْيَض أَوْ أَسْوَد».

وسور السَّالبة الكلِّيَّة فيهما أي: في المتَّصلة والمنفصلة ـ وهو اللَّفظ الدَّالُّ على سلب لزوم التَّالي أو عِناده في جميع الأزمنة والأوضاع ـ لفظةُ: «لَيْسَ البَتَّةَ»؛ كقولنا: «لَيْسَ البَتَّةَ كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، كَانَ النَّهَارُ مَوجُوداً»؛ كذا مثَّل شارح «الشَّمْسِيَّة»، ومثَّل غيره بقوله: «لَيْسَ البَتَّةَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الجِسْمُ أَبْيَضَ، أَوْ مُتَحَرِّكاً»، ومعنى «السَّلب» فيهما: رفع اللُّزوم أوِ العِناد.

وسور الإيجاب الجزئيِّ فيهما ـ وهو اللَّفظ الدَّالُّ على ثبوت اللُّزوم أوِ العناد في بعض الأزمنة أوِ الأوضاع ـ لفظةُ: «قَدْ يَكُونُ»؛ كقولنا: «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَاناً كَانَ إِنْسَاناً»، و«قَدْ يَكُونُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ الشَّمْسُ طَالِعَةً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ اللَّيْلُ مَوجُوداً».

حاشية السجلماسي

قوله: (وإن لم يكن، فإن بين كميَّة الحكم ... إلخ) فيه نظرٌ؛ لأنَّ المخصوصة الَّتي عينت فيها الحالة؛ نحو: «إِذَا جِئْتَنِي رَاكِباً أَكْرَمْتُكَ» تَنقسم: إلى كلِّيَّة كقولنا في هذا المثال: «كُلَّمَا جِئْتَنِي رَاكِباً أَكْرَمْتُكَ»، وإلى جزئيَّة نحو: «قَدْ يَكُونُ إِذَا جِئْتَنِي رَاكِباً أَكْرَمْتُكَ»، وإلى مهملة نحو: «إِذَا جِئْتَنِي رَاكِباً أَكْرَمْتُكَ».

فكلامُهُ يُوهم أنَّ الكلِّيَّة والجزئيَّة والإهماليَّة لا تجري في الشَّخصيَّة إذا كانت شرطيَّة، وليس كذلك، ويُمكن أن يجاب: بأنَّه لم يدَّعِ حصراً، ولم يتعرَّض لنفي هذه الأقسام عنِ الشَّخصيَّة، وإنَّما اعتناؤه ببيان وجه الشَّبه في الجملة. وهل هو تامٌّ أو ناقصٌ؟ يُطلب في المطوَّلات.

سعيد قدورة

وسور السَّلب الجزئيِّ في المتَّصلة لفظة: «لَيْسَ كُلَّمَا»؛ كقولنا: «لَيْسَ كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَاناً، كَانَ إِنْسَاناً»؛ لأنَّك إذا قلتَ: «كُلَّمَا كَانَ كَذَا، كَانَ كَذَا» فهو إيجابٌ كلِّيٌّ، فإذا قلت: «لَيْسَ كُلَّمَا» كان مَعناه رفع الإيجاب الكلِّيِّ لا محالة، وإذا ارتفع الإيجاب الكلِّيُّ تحقَّق السَّلب الجزئيّ.

ونظيرُ «لَيْسَ كُلَّمَا»: «قَدْ لَا يَكُونُ»؛ إلَّا أنَّ هذا مشتركٌ بين المنفصلة والمُتَّصلة، بخلاف «لَيْسَ كُلَّمَا»، فإنَّه خاصٌّ بالمتَّصلة الجزئيَّة كما اختصَّ «لَيْسَ دَائِماً» بالمنفصلة الجزئيَّة.

وإطلاقُ لفظة «إِنْ» و«لَوْ» و«إِذَا» في الاتِّصال للإهمال، و«إِمَّا» وحدها في الانفصال؛ كقولنا: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ»، و: «إِمَّا أَنْ تَكُونَ الشَّمْسُ طَالِعَةً، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ النَّهَارُ مَوجُوداً». فإن قُيِّدت القضيَّة بوقتٍ أو حالٍ صارت شخصيَّةً؛ كقولك: «إِنْ جِئْتَنِي اليَوْمَ رَاجِلاً أَوْ رَاكِباً أَكْرَمْتُكَ»، وقد تقدَّم.

قال التَّفتازاني [ت: ٧٩٣هـ]: لفظة «مَهْمَا» بحسَب اللُّغة إنَّما هي لعموم الأفراد، حتَّى تصلح سوراً للكلِّيَّة الحمليَّة، وهم قد نَقلوها إلى عموم الأوضاع، وجعلوها سُوراً للكلِّيَّة المتَّصلة. اهـ[1]

● وإنَّما يحتاج إلى معرفة أسوار الشَّرطيَّة مَن يتصرَّف بها في القياسات وغيرها، والنَّاظم لم يَذكر شيئاً من ذلك في نظمه، وإنَّما أشار لانعكاسها في قوله: «وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ» كما سيأتي إن شاء الله، ولِذلك احتَجنا إلى ذكر أسوارها، فقدَّمناها هاهنا، والله أعلم.

* * *

حاشية السجلماسي

قوله: (كما اختصَّ «ليس دائماً» بالمنفصلة . . . إلخ) وجه ذلك: أنَّ السَّلب تابعٌ للإيجاب، وكما أنَّ «كلَّما» خاصٌّ بالمتَّصلة، فسلبُهُ وهو «ليس كلَّما» يكون خاصًّا، وكما أنَّ «دائماً» خاصٌّ بالمُنفصلة، فكذا سلبه وهو «قَدْ لَيْسَ دَائِماً».

(١) انظر: «شرح الشمسية» للسعد (ص: ٢٦٩).

(فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ)

لمَّا فرغ منَ القضايا وأقسامها، طَفِقَ يتكلَّم على أحكامها، فمِن ذلك: **التَّناقض**، وهو: اختلاف قضيَّتين بالإيجاب والسَّلب، بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقةً والأخرى كاذبةً، وبالله التَّوفيق.

سعيد قدورة

[(فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ)]

قوله: (فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ) لمَّا فَرغ من بيان القضايا وأقسامها، أخذ يذكر بعض أحكامها، كاختلافها بالإيجاب والسَّلب، وهو المسمَّى بـ«التَّناقض»، ثمَّ يذكر بعده التَّلازم بينهما، وهو المسمَّى بـ«العكس».

● **ووجهُ الحاجة إليهما**: أنَّ المقصود من هذا العلم ـ كما تقدَّم ـ اكتسابُ المطالب التَّصديقيَّة المجهولة، وكان في بعض المواضع لا يُتوصَّل إلى إقامة الدَّليل على الشَّيء المقصود، لكن يمكن إقامته على إبطال نقيضه وعلى صِدق عكسه، وإذا بطل أحد النَّقيضين تعيَّن الآخر، وكذا إذا صدق أحد العكسين تعيَّن صِدق الآخر؛ لأنَّ كلًّا منهما ملزومٌ لصاحبه، وصدقُ الملزوم يَستلزمُ صدق لازمه، فلِذا تعرَّضوا للكلام على التَّناقض والعكس، وهما فَصلان محتاجٌ إليهما في القضايا.

وإلى هذا أشار ابنُ الحاجب [ت: ٦٤٦هـ] بقوله: ولمَّا كان الدَّليل قد يقوم على إبطال النَّقيض، والمطلوبُ نقيضُهُ، وقد يقوم على الشَّيء، والمطلوبُ عكسُهُ، احتِيج إلى تعريفهما. [اهـ][(١)]

حاشية السجلماسي

قوله: (وكان في بعض المواضع لا يتوصَّل إلى إقامة الدَّليل ... إلخ) نحو: «**لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدِيماً لَكَانَ حَادِثاً، وَلَوْ كَانَ حَادِثاً لَلَزِمَ الدَّورُ أَوِ التَّسَلْسُلُ، وَهُمَا بَاطِلَان، فَالحُدُوثُ بَاطِلٌ، فَتَعَيَّنَ: أَنَّه قَدِيمٌ**»، وهو المطلوب، فقدِ استدلَّ على «القِدَم» المطلوب بِبُطلان نقيضه، والله أعلم.

(١) **قوله: (وعلى صدق عكسه ... إلخ)** مثاله كأن يقال: إذَا صَدَقَ قَوْلُنَا: «**كُلُّ مُمْكِنٍ فَهُوَ مَعْدُومٌ**»، صَدَقَ عَكْسُهُ وَهُوَ: «**بَعْضُ المَعْدُومِ مُمْكِنٌ**»، وَلَا يَصْدُقُ نَقِيضُهُ وَهُوَ: «**لَا شَيْءَ مِنَ المَعْدُومِ بِمُمْكِنٍ**» منعكسةً إلى قولنا: «**لَا شَيْءَ مِنَ المُمْكِنِ بِمَعْدُومٍ**»؛ لأنَّ السَّالبة الكلِّيَّة تنعكس كنَفسها، **وهذا العكس يكذب الأصل** المفروض الصَّادق، فهو كاذبٌ، فملزومُه الَّذي هو نقيض العكس كاذبٌ، والعكسُ صادقٌ، وهو المطلوب، فتبيَّن الدَّليلُ على صحَّة عكس الأصل.

---

(١) انظر: «مختصر منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل» لابن الحاجب (١/ ٢١٢).

سعيد قدورة

قال ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ]: مثالُ المطلوب الَّذي يقوم الدَّليل على إبطال نَقيضه قياس الخلف، فإنَّه ينتج نقيض المطلوب، ومثالُ المطلوب الَّذي يقوم الدَّليل على إبطال عكسه ما يَقع في الأشكال الثَّلاثة غير الأوَّل، فإنَّها عند ردِّها إلى الأوَّل قد تُنتج غير المطلوب على ما ذكروه. اهـ

وقياسُ الخلف سيأتي عند قول النَّاظم: «وَرَفْعُ تَالٍ رَفْعَ أَوَّلٍ إلخ».

● **والتَّناقض بالمعنى العامِّ**: «ثبوت الشَّيء أو سَلبه»، فقد يكون في المفردات كقولنا: «إِنْسَان، وَلَا إِنْسَان» و: «فَرَس، وَلَا فَرَس»، وقد يكون في القضايا وهو المذكور هنا، وهو المراد عند المناطقة.

● **واعلم أنَّ التَّقابل بين شيءٍ وشيءٍ لا يَخلو من أربعة أوجهٍ:**

١ - **إمَّا تقابل الضِّدَّين** كـ: «البَيَاض والسَّوَاد».

٢ - **أو تقابل المتضايِفَين** كـ: «فَوْق وتَحْت»، فإنَّهما متقابلان لا متوافقان، وكـ: «الأُبُوَّة وَالبُنُوَّة»؛ فإنَّه يستحيل أن يكون الشَّيء الواحد أباً وابناً من جهةٍ واحدةٍ.

٣ - **وتقابل العدم والمَلَكة**: وهو أن يكون أحد المتقابِلين وجوديًّا والآخر عدميًّا، لكن يكون العدميُّ سالباً للطَّرف الوجوديِّ عنِ المحلِّ الَّذي شأنُه أن يتَّصف به، كـ: «العَمَى والبَصَر»، فإنَّ العمى سَلب البصر عمَّن يَقبل البصر كـ: الحيوان، لا سلبُ البصر على الإطلاق، وإلَّا لَصدق على الحائط أنَّه أعمى وعلى الشَّجر أنَّه أعمى.

٤ - **أو تقابل النَّقيضَين** وهما الإيجاب والسَّلب؛ سواءٌ كان السَّلب عن مَحلٍّ يقبل الإيجابَ أو عن محلٍّ لا يَقبله؛ كما تقول في الحائط: ليس بصيراً، وعلى هذا النَّوع الرَّابع من أنواع التَّقابل اقتَصر المنطقيُّون؛ لأنَّه المحتاج إليه في القضايا.

حاشية السجلماسي

قوله: (ومثال المطلوب الَّذي يقوم الدَّليل على إبطال نقيضه قياس الخلف ... إلخ) قياس الخلف علامته استعمال «لو» فيه غالباً كبراهين الصُّغرى، وحاصله: أنَّه لو لم يصدق الأصل لَصدق نقيضه، وصدقُ النَّقيض يجرُّ إلى المحال، وما جرَّ إلى المحال فهو محالٌ، والمحالُ يُرمى إلى الخلف وإلى وراء ويُنبذ لعراء، فهو من الخَلف - بالفتح - نقيض: قُدام، ويجوز أن يُضمَّ فيكون من الخُلف بمعنى: الكذب؛ لأنَّ المحال من الكذب.

قوله: (ومثال المطلوب الَّذي يقوم الدَّليل على إبطال عكسه ... إلخ) مثاله قولك في الشَّكل الثَّاني: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِحَيَوَانٍ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، فإنَّه لا يمكن ردُّه للأوَّل إلَّا بجعل الكبرى صغرى،

(٦٣) تَنَاقُضٌ خُلْفُ القَضِيَّتَيْنِ فِيْ ... كَيْفٍ وَصِدْقٍ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِيْ
(٦٤) فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ ... فَنَقْضُهَا بِالكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ
(٦٥) وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ ... فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا المَذْكُورِ
(٦٦) فَإِنْ تَكُنْ مُوجَبَةً كُلِّيَّهْ ... نَقِيضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ
(٦٧) وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّهْ ... نَقِيضُهَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ

(٦٣ - ٦٧) - يعني: أنَّ التَّناقض عبارةٌ عنِ اختلاف قضيَّتين في: الصِّدق والكذب، والكيف وهو: الإيجاب والسَّلب.

فشرطه: أن لا يَختلفا إلَّا بالإيجاب والسَّلب، ولا بدَّ أنْ تكون إحدى القضيَّتين صادقةً والأُخرى كاذبةً.

فقولنا: (تَنَاقُضٌ) مبتدأ، وسوَّغ الابتداء بالنَّكرة التَّفصيل.

سعيد قدورة

وقد أشار المصنف إلى تَعريفه بقوله: (تَنَاقُضٌ خُلْفُ القَضِيَّتَيْنِ فِيْ ... إلخ البيت).

حاشية السجلماسي

والصُّغرى كبرى، ثمَّ عكس الصُّغرى الَّتي جعلت كبرى هكذا نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِحَجَرٍ»، ينتج من الأوَّل: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ» وهو عكس النَّتيجة، والمقصود صحَّتها.

ومثالُه في الثَّالث قولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الإِنْسَانِ رَجُلٌ» بأن لم يمكن ردُّه للأوَّل إلَّا بجعل الصُّغرى كبرى والكبرى صغرى، ثمَّ عكس الصُّغرى الَّتي كانت كبرى هكذا نحو: «بَعْضُ الرَّجُلِ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، ينتج: «بَعْضُ الرَّجُلِ حَيَوَانٌ» وهي عكس نتيجةِ الأصل الَّتي هي: «بَعْضُ الحَيَوَانِ رَجُلٌ»، فقد أقمنا الدَّليل على صحَّة عكس النَّتيجة، والمقصود صحَّتها.

وقال فيه مرَّة أخرى: مثالُهُ في الثَّاني: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَكُلُّ صَاهِلٍ فَرَسٌ»، فإذا رُدَّ إلى الأوَّل بعكس الصُّغرى وجعلها كبرى، فيصير: «كُلُّ صَاهِلٍ فَرَسٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الفَرَسِ بِإِنْسَانٍ»، ينتج: «لَا شَيْءَ مِنَ الصَّاهِلِ بِإِنْسَانٍ»، وهي عكس نتيجة القياس الأوَّل الَّتي هي: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِصَاهِلٍ».

ومثاله من الثَّالث: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الإِنْسَانِ أَبْيَضُ»، ينتج: «بَعْضُ الحَيَوَانِ أَبْيَضُ»، فإذا ردَّ إلى الأوَّل بعكس الكبرى وجعلها صغرى، فيصير: «بَعْضُ الأَبْيَضِ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» ينتج: «بَعْضُ الأَبْيَضِ حَيَوَانٌ»، و«بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ»، ينتج: «بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ»، فإذا ردَّ إلى الأوَّل بجعل الصُّغرى كبرى والكبرى صغرى يصير هكذا: «كُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، ينتج: «كُلُّ نَاطِقٍ حَيَوَانٌ» وهو عكس النَّتيجة الأولى.

سعيد قدورة

- فقوله: «خُلْف» هو اسم مصدرٍ بمعنى: اختلاف، وهو جنسٌ شاملٌ لجميع أنواع الاختلاف، كالأنواع الأربعة المتقابلة، وغيرِها من المختلفات.

- وقوله: «القَضِيَّتَيْنِ» خرج به اختلافُ المفردين، كقولنا: «فَرَس، لَا فَرَس».

- وقوله: «فِي كَيْفٍ»؛ أيِ: الإيجاب والسَّلب؛ مخرجٌ لبقيَّة الأنواع المتقابلة، وأخرج به أيضاً: اختلاف القضيَّتين بغير ذلك، كالكلِّيَّة والجزئيَّة، والحمليَّة والشَّرطيَّة، والاتِّصال والانفصال، والتَّحصيل والعُدول.

- وقوله: «وَصِدْقُ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِيْ»: «الواو»: واو الحال، والجملةُ حاليَّةٌ قيدٌ فيما قبلها، فهي من تمام التَّعريف؛ أي: ولا بدَّ أن تكون إحدى القضيَّتين صادقةً والأخرى كاذبةً؛ إذ لا يتمُّ التَّناقض إلَّا بذلك، واحترز بهذا من نحو قولنا: «زَيْدٌ عَالِمٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِجَاهِلٍ»، فإنَّ القضيَّتين وإن اختلفا في الإيجاب والسَّلب فلم يَختلفا صدقاً وكذباً، بلِ اتَّفقتا على الصِّدق.

● وفُهم من كلام النَّاظم أن تحقُّق التَّناقض إنَّما يكون بالاختلاف بالإيجاب والسَّلب فقط، لا في أمرٍ آخر إلَّا ما سيذكر في السُّور، بل لا بدَّ من توافق القضيَّتين في ثمانية أشياء هي شروطٌ في ثبوت التَّناقض، لا يتحقَّق إلَّا بها:

١ - الشَّرط الأوَّل: الاتِّحاد في الموضوع إذا كانت حمليَّةً، أو في المقدَّم إذا كانت شرطيَّةً؛ إذ لو تعدَّد موضوع القضيَّتين كقولنا: «زَيْدٌ عَالِمٌ، عَمْرٌو لَيْسَ بِعَالِمٍ» لم يكن بينهما تناقضٌ؛ لاجتماعهما على الصِّدق أوِ الكذب.

٢ - الشَّرط الثَّاني: الاتِّحاد في المحمول إن كانت حمليَّةً، أو في التَّالي إن كانت شرطيَّةً؛ إذ لو تعدَّد محمول القضيَّتين كقولنا: «زَيْدٌ عَالِمٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِضَاحِكٍ» لم يكن بينهما تناقضٌ؛ لأنَّ الشَّيء الواحد يُوصف بأوصاف ثبوتيَّةٍ وأخرى سلبيَّةٍ في وقتٍ واحدٍ.

٣ - الشَّرط الثَّالث: الاتِّحاد في الزَّمان، فلو اختلف الزَّمان؛ كقولنا: «زَيْدٌ صَائِمٌ» ونَعني يوم الخميس، «وَزَيْدٌ لَيْسَ بِصَائِمٍ» ونَعني يوم الجمعة مثلاً لم تَتناقضا؛ لاجتماعهما على الصِّدق أوِ الكذب. وكذا قولنا مثلاً: «نَبِيُّنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٌ ﷺ صَلَّى إِلَى بَيْتِ المَقْدِسِ» ونُريد قبل أن يؤمر بالتَّوجُّه إلى الكعبة، «نَبِيُّنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٌ ﷺ لَمْ يُصَلِّ إِلَى بَيْتِ المَقْدِسِ» ونُريد في الزَّمان الَّذي أُمر فيه بالتَّوجُّه إلى الكعبة.

حاشية السجلماسي

سعيد فدورة

٤ - **الشَّرط الرَّابع**: الاتِّحاد في المكان؛ إذ لو اختلف المكان كقولنا: «زَيْدٌ جَالِسٌ» ونعني: في المسجد، «زَيْدٌ لَيْسَ بِجَالِسٍ» ونعني: في السُّوق؛ لم يكن بينهما تناقضٌ؛ لاجتماعهما على الصِّدق أوِ الكذب. وكذا قولنا: «نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ ﷺ فُرِضَ عَلَيْهِ الجِهَادُ» ونريد في المدينة، «نَبِيُّنَا ﷺ لَمْ يُفْرَضْ عَلَيْهِ الجِهَادُ» ونريد في مكَّة.

٥ - **الشَّرط الخامس**: الاتِّحاد في الإضافة؛ إذ لو اختلفتِ الإضافة؛ كقولنا: «زَيْدٌ عَالِمٌ» ونعني بالعلوم: الشَّريعة، «زَيْدٌ لَيْسَ بِعَالِمٍ» ونعني بالعلوم: الفلسفة والسِّحر، لم يكن بينهما تناقضٌ؛ لجواز اجتماعهما على الصِّدق أوِ الكذب، وكذا لو قلتَ: «زَيْدٌ ابْنٌ» وتريد لعمرو، «زَيْدٌ لَيْسَ بِابْنٍ» تريد لخالد، فإن كان ابناً لعمرو صدَقتا، وإلَّا كذَبتا.

٦ - **الشَّرط السَّادس**: الاتِّحاد في الشَّرط؛ إذ لو اختلفا فيه؛ كقَولنا: «الزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ فِي مَالِ الصَّبِي» وأُريد: إذا كان فيه نصابٌ، «وَالزَّكَاةُ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ فِي مَالِ الصَّبِي» وأريد: إذا لم يكنْ فيه نصابٌ لم يكن بينهما تناقضٌ؛ لاتِّفاقهما على الصِّدق.

٧ - **الشَّرط السَّابع**: الاتِّحاد في القوَّة والفعل؛ إذ لو اختَلفا في ذلك كقولنا: «الخَمْرُ فِي الدَّنِّ مُسْكِرٌ» ونعني: بالقوَّة، «الخَمْرُ فِي الدَّنِّ لَيْسَ بِمُسْكِرٍ» ونعني: بالفعل، لم يَكن بينهما تناقضٌ؛ لاجتماعهما على الصِّدق.

٨ - **الشَّرط الثَّامن**: الاتِّحاد في الكلِّ والجزء، والمراد بـ«الكل»: مَجموع الأجزاء، فلو قيل: «الزِّنْجِيُّ أَسْوَدُ» وأريد: جِلده، «الزِّنْجِيُّ لَيْسَ بِأَسْوَدَ» وأريد: جميع أجزائه؛ أي: ليست بِأجمعها سوداءَ لم يكن بينهما تناقضٌ، وكذا لوِ اختلف الجُزءان كما لو أُريد أسود البشرة، ليس بأسودِ العظام.

● ونقل عن أبي نصر الفارابي أنَّ هذه الشُّروطَ كلَّها ترجع إلى ثلاثة: **اتِّحادِ الموضوع والمحمول والزَّمان.**

ونُقل عنه أيضاً: أنَّها ترجع كلُّها إلى شرطٍ واحدٍ وهو اتِّحاد النِّسبة الحكميَّة، حتَّى يكون السَّلب

حاشية السجلماسي

قوله: (ونقل عن أبي نصر الفارابي أنَّ هذه الشُّروط كلَّها ترجع ... إلخ) اتِّحاد الكل والجزء واتِّحاد الشَّرط يرجعان لاتِّحاد الموضوع، واتِّحاد القوَّة والفعل والإضافة واتِّحاد المكان ترجع لاتِّحاد المحمول، واتِّحاد الزَّمان لا يرجع إليه شيءٌ، بل هو راجعٌ إلى اتِّحاد المحمول، فالصَّواب إسقاطه كما قيل به.

(٦٤) فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ ... فَنَقْضُهَا بِالكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ
(٦٥) وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ ... فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا المَذْكُورِ

وقولنا: (فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً... إلخ) هذه قاعدةٌ تُعين في كيفيَّة التَّناقض على ما اشتهر تقريره وصَعُب تحصيله، وهي أنَّ القضيَّة:

- إمَّا أن تكون عاريةً عنِ السُّور، فهذه إن كانت سالبةً فنقيضها موجبةٌ، ك: «زَيْدٌ قَائِمٌ. لَيْس زَيْدٌ بِقَائِمٍ»، و: «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ، الإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»، وهذا معنى قولنا: (فَنَقْضُهَا بِالكَيْفِ) البيتَ؛ أي: فإن كانت القضيَّة شخصيةً أو مهملةً، فتناقضها بحسَب الكيف وهو الإيجاب والسَّلب، بأن تبدِّله، فإن كان إيجاباً فتناقضها بأن تبدِّله سلباً، وبالعكس.

- وإمَّا أن تكون مسوَّرةً، فتناقضها بضدِّ سورها؛ بأن تعوِّض عن سُورها سوراً يُناقضه، وإليه الإشارة بقولنا: (وَإِنْ تَكُنْ مُحْصُورَةً) البيتَ؛ أي: وإن كانت القضيَّة محصورةً بأن تَقدَّمها سورٌ: فتناقضها بذكر نقيض سورها،

سعيد قدورة

وارداً على عين النِّسبة الَّتي وَرد عليها الإيجاب؛ لأنَّه إذا اختَلف شيءٌ من الأمور الثَّمانيَّة اختلفتِ النِّسبة الحكميَّة لاختلافه، فتَختلف لاختلاف الموضوع؛ ضرورةَ أنَّ نسبة شيءٍ لأحد المُتغايِرين غير نسبته للآخر، وكذا اختِلاف المحمول؛ إذ نسبة أحدِ المتغايرَين إلى شيءٍ غير نسبة الآخَر إليه، وكذا اختلاف الزَّمان؛ لأنَّ نسبة أحدِ الشَّيئين إلى الآخر في زمانٍ غيرُ نسبته إليه في زمانٍ آخرَ، وعلى هذا القياس في باقي الشُّروط؛ كذا قرَّره الشَّيخ السَّنوسيُّ في «شرح ابن عَرفة»[1]

قوله: (فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ ... إلخ البيتَين) لمَّا دلَّ التَّعريف السَّابق منطوقاً ومفهوماً على ما يَثبت به التَّناقض بين القضيَّتين اختلافاً واتِّفاقاً، بيَّن في هذين البيتين أنَّ من القضايا ما يكتفي بذلك في تناقضها، وذلك غير المسوَّرة، وهي الشَّخصيَّة والمهملة على ما ذكر النَّاظم أنَّ نقيضها بتبديل الكيف؛ أي: بالاختلاف في الإيجاب والسَّلب، يُريد مع الاتِّفاق في الشُّروط الثَّمانيَّة المتقدِّم ذِكرها.

وأمَّا المسوَّرة فلا بدَّ أن يُزاد على «الاختلاف في الكيف»: الاختلافُ في الكمِّ؛ أعني: الكلِّيَّة والجزئيَّة؛ أي: مع الاتِّفاق في الأمور المتقدِّمة.

حاشية السجلماسي

---

(١) انظر: «شرح السنوسي لمنطق ابن عرفة» مخطوط لوحة (٩٨).

سعيد قدورة

ولمَّا كان هذا كالتَّفصيل لِما اشتمل عليه التَّعريف المذكور، قرَنه بـ«الفاء» المُؤذنة بالتَّعقيب والتَّسبُّب في قوله: «فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ»، ثمَّ عَطف عليها المسوَّرة بـ«الواو».

فالشَّخصيَّةُ: هي الَّتي موضوعها مشخَّصٌ معيَّنٌ، ويقال لها: «قضيَّة مخصوصة»؛ نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ» فهذه شخصيَّةٌ موجبةٌ نقيضُها: شخصية سالبة وهي: «زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ». وإن كانت شخصيَّةً سالبةً نحو: «زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ» فنقيضُها: شخصيَّة مُوجبة وهي: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

ومثالُ المهملة: «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ، الإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ».

فأمَّا الشَّخصيَّة فيكتفي في نَقيضها بتبديل الكيف كما قال، وأمَّا المهملة فلا يكتفي فيها بذلك، بل حكمها حكمُ الجزئيَّة؛ إذ هي في قوَّتها كما أطبق عليه أهل الفنِّ، ولا يصحّ غيره عقلاً ولا نقلاً، فنقيضُ المهملة نقيضُ جزئيَّتها، فقولك: «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ» والألف واللَّام فيه للحقيقة لا للاستغراق، في قوَّة قولك: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ»، فنقيضُها نقيضُ هذه الجزئيَّة الموجبة وهو: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ».

حاشية السجلماسي

قوله: (فنقيضُ المهملة نقيض جزئيَّتها ... إلخ) ليس بصحيح، فإنَّها إذا كانت للحقيقة تكون كعلم الجنس، فتكون شخصيَّةً؛ لأنَّ موضوعها شخصيٌّ، لا مهملة، فضلاً عن أن تكون في قوَّة الجزئيَّة، وتفصيل المسألة: أنَّ «أل» إن كانت للحقيقة من حيث هي كان مدخولها كعلم الجنس، وإن كانت للحقيقة من حيث وجودها في ضمن مفردٍ؛ فتارةً تقوم القرينة على إرادة سائر الأفراد، وهي لام الاستغراق الحقيقي والعرفي والادِّعائي، وتارةً على إرادة البعض للبعض لا الجميع، وهي لام العهد الذِّهنيّ، ومدخولها كالنَّكرة، وهي جزئيَّة حقيقة لا مهملة؛ نحو: «ادخل السُّوق واشتر اللَّحم»، ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣]، وتارةً لا تقوم القرينة على شيء، وحينئذ فإن كان المقام مقامَ الخطاب نحو قوله ﷺ في الحديث: «المؤمن غر كريم، والمنافق خب لئيم» فتحتمل الاستغراق، وإن كان المقام استدلاليًا نحو قوله ﷺ في الحديث «الطَّعام بالطعام ربًا»، فإذا أراد الشَّافعيُّ حمله على العموم منعه المالكيُّ، والمنع لكون الرِّبا لا يثبت في كلِّ مطعومٍ عندنا، فلا يحمل على الاستغراق، بل على البعض، فتكون جزئيَّة، وإن لم يكن المقام لا خطابيًا ولا استدلاليًا حملت على الإهمال، وتحتمل الكلِّيَّة والجزئيَّة؛ نحو: «الإنسانُ كاتب» ونحوه، فهذه أقسام «أل»؛ فلام الحقيقة القضيَّة معها شخصيَّة، ولام الاستغراق القضيَّة معها كلِّيَّة، ولام العهد الذِّهنيِّ القضيَّة معها

(٦٦) فَإِنْ تَكُنْ مُوجَبَةً كُلِّيَّهْ نَقِيضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ

وأقسام السُّور أربعةٌ ـ كما تقدَّم ـ، فالمسوَّرات أربعٌ:

١ - موجبةٌ كلِّيَّةٌ، كـ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، فنقيضها سالبةٌ جزئيَّةٌ، كـ: «لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ».

سعيد قدورة

ومثالُ المهملة السَّالبة قولك مثلاً: «الحَيَوَانُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، والألف واللَّام أيضاً للحقيقة لا للاستغراق، فهي أيضاً في قوَّة قولك: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، فنقيضُها نقيض هذه الجزئيَّة السَّالبة وهي الكلِّيَّة الموجبة، وهي قولك: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ»، وهكذا قرَّره غير واحدٍ.

وأيضاً لو قلتَ: «الإِنْسَانُ كَاتِبٌ، الإِنْسَانُ لَيْسَ بِكَاتِبٍ» أي: بالفعل فيهما، لَمَا كان بينهما تناقضٌ؛ لأنَّ بعض الإنسان كاتبٌ، وبعضَه ليس بكاتبٍ، إنَّما نقيض «الإِنْسَانُ كَاتِبٌ»: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ»، فلِذلك كانتِ المهملة في قوَّة الجزئيَّة؛ لأنَّه القدر المحقَّق المطَّرد في جميع المواد، وأهلُ هذا العلم بنَوا قواعدهم على ما كان لازماً في جميع المواد لا ما كان يَختلف، وسيقول النَّاظم في باب العكس:

وَمِثْلُهَا المُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّهْ لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الجُزْئِيَّهْ

فلو قال هنا:

فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً فَيُكْتَفَى بِالخُلْفِ فِي الكَيْفِ كَمَا قَدْ عُرِفَا

ثمَّ يقول: «وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ إلخ» لَكان موافقاً لكلام غيره، ويكون سَكت عنِ المهملة استغناءً بالجزئيَّة؛ لأنَّها في قوَّتها.

ومعنى قوله: «فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا المَذْكُورِ» أنَّ نقيض القضيَّة المسوَّرة يُزاد فيه على الاختلاف في الكيف الاختلافُ في الكمِّ، وهو الكلِّيَّة والجزئيَّة، فنقيضُ «الكلِّيَّة الموجبة»: جزئيَّة سالبة وبالعكس.

وإليه أشار بقوله: (فَإِنْ تَكُنْ مُوجَبَةً كُلِّيَّهْ ... إلخ البيت) وقرَنه بـ«الفاء»؛ لأنَّه مفرَّعٌ على المحصورة؛ يريد: «وكذا العكس»؛ أي: إذا كانت سالبةً جزئيَّةً فنقيضُها موجبةٌ كلِّيَّةٌ؛ لأنَّ التَّناقض بين اثنين لا بدَّ أن يكون مُشتركاً بينهما، لا ينفرد به أحدهما عنِ الآخر.

حاشية السجلماسي

جزئيَّة، ولام الخطابة القضيَّة معها كلِّيَّة، ولام الاستدلال القضيَّة معها مشتملة الكلِّيَّة والجزئيَّة دون الشَّخصيَّة، فلو كانت «أل» للحقيقة السَّاذجة لكانت القضيَّة معها شخصيَّة لا مهملة.

(٦٧) وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّهْ   نَقِيضُهَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ

٢ - وسالبةٌ كلِّيَّةٌ، كـ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، فنقيضها موجبةٌ جزئيَّةٌ، كـ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَجَرٌ».

● و«إِنْ» في البيتَين: شرطيَّةٌ؛ جوابها: «نَقِيضُهَا»، وحُذفت «الفاء» من جوابها للضَّرورة؛ كقول حسان ﷺ[1]: [من البسيط]

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا   وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ سِيَّانِ

وكان من حقِّه أن يقول: «فاللهُ»، لكنْ حُذفت للضَّرورة، وورد حذفها نثراً؛ كما في «الصَّحيح»: «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا اسْتَمْتِعْ بِهَا»[2]؛ أي: فاستمتع بها، والله الموفِّق.

❁ ❁ ❁

سعيد قدورة

وكذا قوله: (وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّهْ ... إلخ البيت) يريد: وبالعكس، وهو أن تكون موجبةً جزئيَّةً فنقيضُها سالبةٌ كلِّيَّةٌ، فإذا قلتَ في الكلِّيَّة الموجبة: «كُلُّ حَادِثٍ فَهُوَ فِعْلُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى»؛ أي: مخلوقٌ له، فهذه كلِّيَّةٌ صادقةٌ، ونقيضُها الكاذب: «بَعْضُ الحَادِثِ لَيْسَ فِعْلَ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى». وإذا قلتَ في السَّالبة الكلِّيَّة: «لَا شَيْءَ مِنَ المُمْكِنِ بِوَاجِبٍ عَلَى مَوْلَانَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى» كانت كلِّيَّةً صادقةً، ونقيضُها الكاذب: «بَعْضُ المُمْكِنِ وَاجِبٌ عَلَى مَوْلَانَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى»، وهو ما كان صلاحاً للعبد كما يقول المُعتزلة.

قال ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ]: ولصحَّة هذه القاعدة قال الله عزَّ وجلَّ ردًّا على اليهود: ﴿إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ ۗ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [الأنعام: ٩١] فناقض السَّلب الكلِّيَّ بالإيجاب الجزئيِّ. اهـ

يريد أنَّ قولهم: ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾ في معنى: «لَا شَيْءَ مِنَ البَشَرِ أَنْزَلَ اللهُ عَلَيْهِ الكِتَابَ»، وقوله تعالى في الرَّدِّ عليهم: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا﴾ إلى قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ في معنى: «بَعْضُ البَشَرِ أَنْزَلَ اللهُ عَلَيْهِ الكِتَابَ وَهُوَ مُوسَى».

حاشية السجلماسي

---

(١) لم أجده في «ديوانه»، واختلف في قائله على ثلاثة أقوال، ثانيها: عبد الرحمن بن حسان، وثالثها: كعب بن مالك، على أنه روي بإبدال «سيان» بـ«مثلان».

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٤٣٧).

سعيد قدورة

● تنبيه:

تلخَّص ممَّا تقدَّم: أنَّ القضيَّتين الشَّخصيَّتين يُشترط في تناقضهما باعتبار الاختلاف شرطٌ واحدٌ وهو الاختلاف في الكيف؛ أيِ: الإيجابِ والسَّلب مع الاتِّفاق في الأمور الثَّمانيَة.

وأنَّ المسوَّرات يُشترط في تناقُضها شرطان: الاختلاف في الكيف، والاختلاف في الكمْ وهو الكلِّيَّة والجزئيَّة؛ أي: مع الاتِّفاق في الأمور السَّابقة أيضاً.

وأمَّا المُهملتان فهما عند النَّاظم كالشَّخصيَّتين، فيكون ذكر تناقض القضايا الثَّمانيَة كلِّها، والَّذي عند غيره أنَّهما كالجزئيَّتين، وقد تقدَّم التَّنبيه عليه.



حاشية السجلماسي

(فَصْلٌ فِي العَكْسِ المُسْتَوِي)

تكلَّم في هذا الفصل على حكمٍ من أحكام القضايا، وهو العكس المستوي، فالعكس المستوي: «عبارةٌ عن تحويل جُزأيِ القضيَّة مع بقاء الصِّدق والكيف والكمِّ؛ إلَّا الإيجاب الكلِّيَّ فيقوم عنه الجزئيُّ»، وإلى هذا المعنى أشرنا بقولنا:

● (٦٨) العَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّهْ	مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالكَيْفِيَّهْ
(٦٩) وَالكَمِّ إِلَّا المُوجَبَ الكُلِّيَّهْ	فَعَوَضُوهَا المُوجَبَ الجُزْئِيَّهْ
(٧٠) وَالعَكْسُ لَازِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ	بِهِ اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ
(٧١) وَمِثْلُهَا المُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّهْ	لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الجُزْئِيَّهْ
(٧٢) وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ	وَلَيْسَ فِي مُرَتَّبٍ بِالوَضْعِ

(٦٨ - ٧٢) - اعلَم أنَّ المقصود من العكس ما كان لازماً من جهة التَّرتيب، لا ما يتَّفق في بعض الأمور وإن لم يَلزم في القانون الكلِّيِّ، وكلُّ قضيَّةٍ يلزمها العكس، فعكسُها تحويل طرفيها خاصَّةً من غير تغيير الكيف ولا الكمِّ؛ إلَّا الموجبة الكلِّيَّة فتُعكس موجبةً جزئيَّةً؛ لأنَّنا لو عكسناها مثل نفسها لم تَصْدق، والمقصودُ من هذا الفصل إنَّما هو ما كان لازماً على جهة الصِّدق؛ فنقول في عكس «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، فلو عكستَها مثل نفسها فقلت: «كلُّ حَيَوَانٍ إنسانٌ» لم تَصدق.

سعيد قدورة

(فَصْلٌ فِي العَكْسِ المُسْتَوِي)

قيَّده بـ«المُسْتَوِي» لِيخرج عكس النَّقيض، فإنَّه لم يتعرَّض له، وإنَّما اقتصر على المستوي لكَثْرة استعماله، ولأنَّه إذا أُطلق العكس ولم يُقيَّد فالمقصود به المستوي، كما نبَّه عليه بعض الشُّيوخ، وسنَذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى حقيقة «عكس النَّقيض» بِقِسميه؛ أعني: الموافق والمخالف.

والعكس في اللُّغة: هو القلب والتَّحويل.

وأمَّا في الاصطلاح فقد أشار النَّاظم إلى تعريف العكس المستوي منه بقوله: (العَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّهْ . . . إلخ البيتين).

حاشية السجلماسي

سعيد قدورة

- فقوله: «قَلْبُ» جنسٌ، وقوله: «جُزْأَيِ القَضِيَّهْ» احترازٌ من تبديل أحدهما فقط، فلا يسمَّى: «عكساً مستوياً»، ودخل فيه الحمليَّة والشَّرطيَّة المتَّصلة.

- وأمَّا المنفصلة فلا عكسَ لها كما سينبِّه عليه النَّاظم بقوله: «وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّبِ بِالطَّبْعِ البيت».

مثال الحمليَّة: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» فعكسه المستوي: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ» لما قال النَّاظم: «فَعَوَّضُوهَا المُوجَبَ الجُزْئِيَّهْ».

ومثال المتَّصلة: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً، كَانَ حَيَوَاناً»، فعكسه المُستوي: «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ هَذَا حَيَوَاناً، كَانَ إِنْسَاناً» على ما قدَّمناه في أسوار الشَّرطيَّة.

قال بعضُ الأفاضل: ولا بدَّ أن يكون التَّبديل في كلِّ واحدٍ من الجزأين بِكماله، فلو قيل: «الوَتِدُ فِي الحَائِطِ» لم يكن عكسُه: «الحَائِطُ فِي الوَتِدِ»؛ لأنَّ الحائط ليس هو في الأصل كلَّ المحمول؛ إذِ المحمول هو استقرار الوتد في الحائط، كأنَّا قلنا: «الوَتِدُ مُسْتَقِرٌّ فِي الحَائِطِ»، فيكون العكس: «المُسْتَقِرُّ فِي الحَائِطِ الوَتِدُ». اهـ

- ومرادُ النَّاظم بـ«قَلْبِ جُزْأَيِ القَضِيَّة»: تبديل كلِّ واحدٍ من طرفي القضيَّة بعين الآخَر، ليخرج عكس النَّقيض؛ لأنَّ التَّبديل فيهما ليس في عين الطَّرفين.

فأمَّا عكس النَّقيض الموافق فحَقيقته: تبديل كلِّ واحدٍ من طرفي القضيَّة بِنقيض الآخر مع بقاء الصِّدق والكيف كما في العكس المستوي؛ إلَّا أنَّ التَّبديل هنا بالنَّقيض، فيُجعل نقيض المحمول موضوعاً ونقيض الموضوع محمولاً في الحمليَّات، ويُجعل نقيض التَّالي مقدَّماً ونقيضُ المقدَّم تالياً في الشَّرطيَّات المتَّصلات؛ مثاله في الحمليَّات: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، فعكسُ نقيضه الموافق: «كُلُّ مَا لَيْسَ حَيَوَاناً لَيْسَ إِنْسَاناً»، ومثالُهُ في الشَّرطيَّات: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً كَانَ حَيَوَاناً»، فعكسُ نقيضه: «كُلَّمَا لَمْ يَكُنْ هَذَا حَيَوَاناً لَمْ يَكُنْ إِنْسَاناً»، والكلِّيَّةُ الموجبة تَنعكس كنفسها في عكس النَّقيض كما رأيتَه في المثال.

حاشية السجلماسي

قوله: (والكلِّيَّة الموجبة تنعكس كنفسها ... إلخ) اعلم أنَّ الكلِّيَّة الموجبة تنعكس جزئيَّةً موجبةً في المستوي، وكلِّيَّةً موجبةً في الموافق، وكلِّيَّةً سالبةً في المخالف؛ فمثال ذلك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ» بالعكس المستوي، «كُلُّ مَا لَيْسَ بِحَيَوَانٍ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ» بالعكس الموافق، «لَا شَيْءَ مِنْ غَيْرِ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ» بالعكس المخالف.

سعيد قدورة

وأمَّا عكسُ النَّقيض المخالف فحقيقته: تبديلُ الطَّرف الأوَّل بنقيض الثَّاني، والثَّاني بعين الأوَّل، مع بقاء الصِّدق دُون الكيف؛ مثاله في الحمليَّات: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، فعكسُ نقيضه المخالف: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، ومثاله في الشَّرطيَّات: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا الشَّيْءُ إِنْسَاناً كَانَ حَيَوَاناً» فعكسُ نَقيضه المخالف: «لَيْسَ البَتَّةَ إِذَا لَمْ يَكُنِ الشَّيْءُ حَيَوَاناً كَانَ إِنْسَاناً»، فقد خالَف هذا العكس العكسَين السَّابقين في شيئَين:

أحدهما: أنَّ الكيفَ فيه مخالفٌ لِكيف الأصل.

والثَّاني: أنَّ التَّبديل فيه ليس بعين الطَّرفين ولا بِنقيضهما معاً، بل بعين أحدهما ونقيضِ الآخر، ولِذا سمِّي: «مخالفاً»؛ لِمخالفة أصله في الكيف؛ أيِ: الإيجاب والسَّلب، وسُمِّي الَّذي قبله: «موافقاً»؛ لِموافقته لأصله في الكيف، فأشبَه المستوي.

ومثالُهُ في الحروف: «كُلُّ (ج ب)» فعكسُ نقيضه الموافق: «كُلُّ (لَا ب) (لَا ج)»، وعكس نقيضه المخالف: «لَا شَيْءَ مِنَ (لَا ب) (ج)».

واحترز بقوله: «مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ» من تبديل كلِّ واحدٍ من الطَّرفين بعين الآخَر مع عدم بقاء الصِّدق؛ كقولنا مثلاً في عكس «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ»، فالصِّدقُ الَّذي كان في الأصل قد انتفى في العكس؛ إذ هو كاذبٌ، فلا يُسمَّى هذا: «عكساً».

وهذا الشَّرط لازمٌ في العكوسات الثَّلاثة؛ أعني: بقاءَ الصِّدق الَّذي كان في أصلها؛ لأنَّ

حاشية السجلماسي

والكلِّيَّة السَّالبة تنعكس كنفسها في المستوي، وجزئيَّةً سالبةً في الموافق، وموجبةً جزئيَّةً في المخالف؛ مثالُ ذلك: «لَا شَيْءَ مِنَ الفَرَسِ بِإِنْسَانٍ»: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ» في المستوي، «بَعْضُ غَيْرِ الفَرَسِ لَيْس بِغَيْرِ إِنْسَانٍ» في الموافق، و«بَعْضُ غَيْرِ الفَرَسِ إِنْسَانٌ» في المخالف.

وقال فيه ثانياً: قوله: «الكلِّيَّة الموجبة تنعكس جزئيَّةً موجبةً في المستوي»، **وكنفسها في النَّقيض**، والكلِّيَّة السَّالبة على العكس؛ أي: تنعكس جزئيَّةً في النَّقيضين، وكنفسها في المُستوي، **والله أعلم**.

وسرُّه: أنَّ أداة العموم تدخل على الأخصِّ، ولا تدخل على الأعمِّ، **فإذا قلتَ في الكلِّيَّة الموجبة: «كُلُّ** إِنسانٍ حيوانٌ» فـ«حَيَوَان» إذا جُعل في العكس موضوعاً امتنع أن تدخل عليه «كُلُّ»؛ **لأنَّه أعمُّ، فلهذا انعكست** جزئيَّةً في المساوي، ونقيضُ «حيوان» أخصُّ من نقيض «إنسان»، **فلذلك تدخل أداة العموم عليه في عكس** الموافق، وانعكست كنفسها، ولمَّا كان نقيض الأعم مبايناً لعين الأخصِّ مباينةً كلِّيَّةً، **أتى بما قيَّد ذلك في** عكس المخالف، فقيل: «لَا شَيْءَ مِنْ غَيْرِ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ» فانعكست كلِّيَّةً؛ **انظر تمامه في المطوَّلات**.

سعيد قدورة

العكس لازمٌ لأصله، ويستحيلُ أن يصدق الملزوم دون لازمه، وبيانُ كون العكس لازماً لأصله من وجوهٍ مذكورةٍ في المطوَّلات.

● والمرادُ بـ«بَقَاءِ الكَيْفِ» ـ وهو: الإيجاب والسَّلب ـ: أنَّ الأصل إن كان موجباً كان العكس موجباً، وإن كان سالباً كان سالباً؛ احترازاً ممَّا إذا اختلفا فيه؛ بأن يكون أصل القضيَّة موجبةً، وعكسها سالبةٌ أو بالعكس؛ لعدم استوائهما في الصِّدق.

- وكذا احترز بـ«بَقَاءِ الكَمِّ» ـ وهو: الاتِّفاق في الكلِّيَّة والجزئيَّة ـ: عمَّا إذا اختلفا فيه، إلَّا ما استثناه بقوله: «إِلَّا المُوجَبَ الكُلِّيَّهْ، فَعَوَّضُوهَا المُوجَبَ الجُزْئِيَّهْ»؛ يعني: أنَّه يُستثنى من اشتراط بقاء الكمِّ: الكلِّيَّة الموجبة؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»؛ فإنَّها لا تَنعكس كنفسها، بل تنعكس جزئيَّة، فتقول: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»؛ لأنَّ المحمول إذا كان أعمَّ من الموضوع كما في المِثال المذكور، لا يُمكن فيه عكسه بنفسه بأن تقول: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ» لِكذبه، ومِن شروط صحَّة العكس صِدقُه مع أصله.

قال ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ]: والحقُّ عندي أنَّ محمولَ القضيَّة إن كان مساوياً لموضوعها انعكستِ الكلِّيَّة الموجبة كنفسها؛ مثل قولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ»، فتنعكسُ: «كُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ»، وإن كان المحمول أعمَّ كالمثال المتقدِّم انعَكست جزئيَّةً؛ قال:

فإن قُلتَ: إنَّما لم تُعتبر الكلِّيَّة في العكس؛ لأنَّها غير لازمةٍ؛ إذ قد تَصدق تارةً وتكذب أخرى. بِخلاف الجزئيَّة، فإنَّها صادقةٌ بكلِّ حالٍ، فلِذلك اعتَبروها.

قلتُ: الصَّواب التَّفصيل كما ذكرناه؛ لأنَّ الكلِّيَّة لازمةٌ لعكس المحمول المُساوي، والجزئيَّةَ لازمةٌ للمحمول الأعمِّ. اهـ

ورأيُ الجمهور: أنَّ التَّبديل الَّذي يسمَّى: «عكساً» هو ما كان الصِّدقُ لازماً له في أيِّ مادَّةٍ فُرضت، كـ: عكسنا الكلِّيَّة الموجبة إلى جزئيَّةٍ موجبةٍ، فهذا العكس لازمُ الصِّدق للأصل دائماً، وأمَّا ما كان الصِّدقُ فيه في بعض المَوادِّ فلا يسمُّونه عكساً، بل هو أمرٌ اتِّفاقيٌّ.

● وظاهرُ كلام النَّاظم: أنَّ سائر القضايا تَنعكس كنفسها إلَّا الكلِّيَّةَ الموجبة، وفي هذا تفصيلٌ. فقد علمت أنَّ أصول القضايا أربعةٌ: كلِّيَّةٌ، وجزئيَّةٌ، ومهملةٌ، وشخصيَّةٌ، وكلُّها موجبةٌ أو سالبةٌ. فالمجموعُ ثمانيةٌ:

حاشية السجلماسي

سعيد قدورة

- فأمَّا الكلِّيَّة الموجبة فتنعكس جزئيَّةً كما قال النَّاظم تبعاً للجمهور، وقد تقدَّم.

- وأمَّا الكلِّيَّة السَّالبة فتنعكس كنفسها؛ نحو: «لَا شَيْءَ مِنَ الجَائِزِ بِقَدِيمٍ»، فعكسُها: «لَا شَيْءَ مِنَ القَدِيمِ بِجَائِزٍ»، وبرهانُ لزوم صِدق العكس في هاتين القضيَّتين: أنَّهما لمَّا اجتمعا على مُنافاة موضوعهما لحقيقة محمولهما لزم العكس؛ إذ لا تُتصوَّر المنافاة من إحدى الجهتين دون الأخرى.

- وأمَّا الجزئيَّة والمهملة فإن كانتا سالبتَين فلا عكس لهما، كما سيأتي في قوله: «وَالعَكْسُ لَازِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ، بِهِ اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ».

- وإن كانتا موجبتين فتنعكسان جزئيَّةً؛ نحو «بَعْضُ الحَيَوَانِ أَبْيَضُ»، وعكسُه: «بَعْضُ الأَبْيَضِ حَيَوَانٌ»، وتقول في المهملة: «الحَيَوَانُ أَبْيَضُ» فعكسه: «بَعْضُ الأَبْيَضِ حَيَوَانٌ»، وإن شئتَ عكستها إلى مهملةٍ وهي: «الأَبْيَضُ حَيَوَانٌ»؛ إذ هي في قوَّة الجزئيَّة.

- وأمَّا الشَّخصيَّة ويقال لها: «المَخصوصة»: فإن كانت موجبةً نحو: «زَيْدٌ حَيَوَانٌ» فعكسُهُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ زَيْدٌ»، فإن قلتَ: «زَيْدٌ عَالِمٌ» فعكسه: «بَعْضُ العَالِمِ زَيْدٌ»، هذا هو المنصوص خلافَ ما هو ظاهر كلام النَّاظم من أنَّها تنعكس كنفسها؛ إلَّا أن يقال: قد ذكروا أنَّ الشَّخصيَّة تُنزل منزلة الكلِّيَّة؛ لإنتاجها في كبرى الشَّكل الأوَّل في مثل قولك: «هَذَا زَيْدٌ، وَزَيْدٌ إِنْسَانٌ» ينتج بالضَّرورة: «هَذَا إِنْسَانٌ»، وإذا كانت بمنزلة الكلِّيَّة فتدخل في قوله: «إِلَّا المُوجَبَ الكُلِّيَّهْ، فَعَوَّضُوهَا المُوجَبَ الجُزْئِيَّهْ»، وإن كانتِ الشَّخصيَّة سالبةً: فإن كان محمولها جزئيًّا؛ نحو: «زَيْدٌ لَيْسَ بِعَمْرٍو» فعكسه: «عَمْرٌو لَيْسَ بِزَيْدٍ»، وإن كان محمولها كلِّيًّا؛ نحو: «زَيْدٌ لَيْسَ بِفَرَسٍ» انعكس إلى قولك: «لَا شَيْءَ مِنَ الفَرَسِ بِزَيْدٍ».

فإن قُلتَ: هذا خلافُ ما يُعطيه كلام النَّاظم من أنَّها تنعكس كنَفسها.

حاشية السجلماسي

قوله: (فإن قلتَ: هذا خلاف ما يعطيه كلام النَّاظم من أنَّها تنعكس ... إلخ) هذا يُطلقونه على معنيين:

أحدهما: أن يكون التَّشبيه تامًّا، فتنعكس كنفسها في المعنى وفي القضيَّة، كقولنا: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»؛ فإنَّه ينعكس إلى قولك: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ»، فإنَّه موافقٌ للقضيَّة الأولى في المعنى، فإنَّها دلَّت على مُنافاة الإنسان للحجر، وهذه دلَّت على منافاة الحجر للإنسان، والمعنى واحدٌ في القضيَّة، فإنَّ الأولى كلِّيَّةٌ سالبةٌ والثَّانية كلِّيَّةٌ سالبةٌ.

(٧٠) وَالعَكْسُ لَازِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ	بِهِ اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ
(٧١) وَمِثْلُهَا المُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّهْ	لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الجُزْئِيَّهْ

● ثمَّ إنَّ العكس لازمٌ لكلِّ قضيَّةٍ طبيعيَّة التَّرتيب؛ إلَّا الَّتي تجتمع فيها الخِسَّتان وهما: السَّلب والجزئيَّة، كـ: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَاناً» فلا يَصدق عكسها، وتلحق بها المهملة السَّالبة؛ لأنَّها في قوَّتها؛ لتحقُّقها فيها ـ كما مضى ـ.

- فالسَّالبةُ الكلِّيَّةُ تنعكس صادقةً مثل نفسها، كـ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ».
- والموجبةُ الكلِّيَّةُ تنعكس صادقةً موجبةً جزئيَّةً ـ كما تقدَّم ـ.
- والموجبةُ الجزئيَّةُ تنعكس صادقةً مثل نفسها أيضاً، كـ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ».
- والموجبةُ المهملةُ كالجزئيَّة الموجبة، تنعكس مثل نفسها، كـ: «الإِنْسَانُ كَاتِبٌ، الكَاتِبُ إِنْسَانٌ».

سعيد قدورة

فالجواب أن تقولَ: ليس مخالفاً له، ولكن ليس معنى «أنَّها تنعكس كنفسها»: كونَها تنعكس إلى مخصوصةٍ سالبةٍ، وإنَّما معناه: أنَّها كما دلَّت على سَلب محمولها عمَّا صدق عليه موضوعها، فإنَّها تنعكس إلى ما يدلُّ على سَلب موضوعها عمَّا صدق عليه محمولها، فإن كان محمولها جزئيًّا فالَّذي صَدق عليه ذاته المعيَّنة، وإن كان محمولها كلِّيًّا فالَّذي صدق عليه جميعُ أفراده، فيحتاج حينئذٍ في العكس إلى إدخال السُّور الكلِّيِّ السَّلبيِّ عليه ليدلَّ على سَلب موضوع المخصوصة السَّالبة عن جميع ما صَدق عليه محمولها، وبهذا فسَّر الشَّيخ السَّنوسيُّ رحمه الله في «مختصره»[1]، والله أعلَم.

قوله: (وَالعَكْسُ لَازِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ ... إلخ البيتَين) يعني: أنَّ العكس لازمٌ لكلِّ قضيَّةٍ، إلَّا الَّتي وُجِد فيها السَّلب والجزئيَّة، وهو المراد بـ«الخِسَّتين»، وهي الجزئيَّة السَّالبة؛ نحو: «بَعْضُ

حاشية السجلماسي

وثانيهما: أن يكون التَّشبيه ناقصاً، فتنعكس القضيَّة إلى ما يوافقها في المعنى ويخالفها في القضيَّة؛ كقولك: «زَيْدٌ لَيْسَ بِفَرَسٍ»؛ فإنَّه ينعكس إلى قولك: «لَا شَيْءَ مِنَ الفَرَسِ بِزَيْدٍ»، ووجهه: أنَّ الأولى دلَّت على مُنافاة زيد لحقيقة الفرس، ويلزمُ أنَّه منافٍ لجميع أفراد الفرس؛ إذ لو وافق بعضها لم يباين حقيقة الفرس، فهو منافٍ لجميعها، وكذلك: «لَا شَيْءَ مِنَ الفَرَسِ بِزَيْدٍ» يدلُّ على مُنافاة أفراد الفرس كلِّها لزيد، وهو معنى القضيَّة الأولى، فقدِ اتَّفقا معنًى لا قضيَّةً؛ لأنَّ الأولى شخصيَّةٌ والثَّانية كلِّيَّةٌ.

---

(١) انظر: «حاشية الباجوري على مختصر المنطق» (ص: ١٤٦).

(٧٢) وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ وَلَيْسَ فِي مُرَتَّبٍ بِالوَضْعِ

● واعلم أنَّ العكس لا يجوز إلَّا في القضايا ذات التَّرتيب الطَّبيعيِّ، وإليه الإشارة بقولنا: (**وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ**) احترازاً من المُنفصلات، فإنَّ تحويل طرفيها ليس عكساً؛ لأنَّ كلًّا من طرفيها صالحٌ لأن يكون مقدَّماً أو تالياً، فلا يتعيَّن ترتيبها إلَّا بالوضع، بخلاف الحمليَّة والمتَّصلة، فإنَّ ترتيبها طبيعيٌّ وإن انعكس طرفاها، فهي مرتَّبةٌ بالقوَّة، واحترزنا بـ«المُسْتَوِي» من عكس النَّقيض، والله أعلَم، وهو الموفِّق.

❁ ❁ ❁

سعيد فدورة

الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، فهذه قضيَّةٌ صادقةٌ، ولا يَصدق عكسها وهو: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ».

وفُهم من استثنائها من اللُّزوم أنَّها قد تَنعكس في بعض المواد، نحو: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ» وعكسها: «بَعْضُ الحَجَرِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ».

ومثل الجزئيَّة السَّالبة المهملة السَّالبة؛ لأنَّها في قوَّة الجزئيَّة، كقولنا: «الحَيَوَانُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، فهذه قضيَّةٌ صادقةٌ في قوَّة قولك: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، ولا يصحُّ عكسه وهو: «الإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ».

قوله: (وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ . . . إلخ البيت) يعني: أنَّ العكس إنَّما يكون فيما يُعرف فيه قلب جزأَي القضيَّة حتَّى يتميَّز به العكس من الأصل، وذلك في القضايا الحمليَّة والشَّرطيَّة المتَّصلة، فإنَّ التَّرتيب بين طرفَيها طبيعيٌّ، بِحيث لو أُزيل ذلك التَّرتيب تغيَّر ذلك المعنى، بخلاف القضيَّة المُنفصلة؛ نحو: «إِمَّا أَنْ تَكُونَ الشَّمْسُ طَالِعَةً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ النَّهَارُ مَفْقُوداً»، فلا ترتيبَ فيها طبيعيٌّ؛ أي: يَقتضيه المعنى؛ إذ لو أبدل كلُّ واحدٍ من طرفَيها بالآخر لما تغيَّر المعنى، فتقول: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ النَّهَارُ مَفْقُوداً، أَوْ إِمَّا أَنْ تَكُونَ الشَّمْسُ طَالِعَةً»، فهو المعنى الأوَّل لا غيره، وإن تغيَّرتِ العبارة والاعتبار بالمعنى لا باللَّفظ، فلا فائدةَ في عكسها، وحينئذٍ لا يسمَّى هذا التَّبديل: «عكساً».

فعكس المتَّصلة كعكس الحمليَّة، فإنَّها إذا كانت كلِّيَّةً موجبةً انعكست جزئيَّةً؛ نحو: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً، كَانَ حَيَوَاناً»، فعكسُهُ: «قَدْ يَكُونُ كُلَّمَا كَانَ هَذَا حَيَوَاناً، كَانَ إِنْسَاناً» على ما قدَّمناه في أسوار الشَّرطيَّات.

حاشية السجلماسي

سعيد قدورة

وإن كانت كلِّيَّةً سالبةً انعَكست كنفسها سالبةً كلِّيَّةً؛ كقولنا: «لَيْسَ البَتَّةَ كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، كَانَ اللَّيْلِ مَوجُوداً»، وعكسُهُ: «لَيْسَ البَتَّةَ كُلَّمَا كَانَ اللَّيْلُ مَوجُوداً، كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً».

وأمَّا السَّالبة الجزئيَّة والمُهملة فلا عكسَ لهما كما تقدَّم في الحمليَّة.

وهذا كلُّه على المَشهور من صحَّة عكس الشَّرطيَّات كالحمليَّات، ونَقل ابن عرفة [ت: ٨٠٣هـ] قولاً آخرَ عن السَّرَّاج [ت: ٦٨٢هـ] بمنع عكس الشَّرطيَّات مطلقاً؛ أي: سواءٌ كان العكس بالمستوي، أو عكس النَّقيض بقِسميه، واحتجَّ بما يَطول جلبه هنا.



حاشية السجلماسي

(بَابٌ فِي القِيَاسِ)

لمَّا فَرَغْتُ مِنَ الكلام على ما يتعلَّق بمبادئ التَّصديقات، شَرَعْتُ هنا أتكلَّم على مقاصد التَّصديقات وهي: القياس وما يتعلَّق به.

فالقياسُ: «قولٌ مؤلَّفٌ من قضايا مُستلزمٌ بالذَّات لقولٍ آخر»، وهو قِسمان:

- **الأوَّل**: ما يَشمل على النَّتيجة أو على نقيضها بالقوَّة، ويُسمَّى: **اقترانيًّا وحمليًّا**.

- **والثَّاني**: ما يَشمل على النَّتيجة أو على نقيضها بالفعل، ويُسمَّى: **استثنائيًّا وشرطيًّا**، والله الموفِّق.

سعيد فدورة

(بَابٌ فِي القِيَاسِ)

[قوله: (بَابٌ فِي القِيَاسِ)] هذا هو المقصود الأعظَم من هذا الفنِّ؛ إذ به تُدرك الأحكام العقليَّة والشَّرعيَّة، وكيفيَّة استنتاجها واستثمارها، وأمَّا معرفة الماهيَّات في أنفسها برسُومها وحدودها، وهي التَّصوُّرات، فإنَّما جيء بها في الحقيقة لأجل هذا المقصد، فتقديم فصل التَّصوُّرات عليه من باب تقديم الوسائل على المقاصد، وذلك أنَّ التَّصديق في نفسه لا بدَّ أن يتقدَّمه تصوُّر؛ إذِ الحكم على مجهولٍ لا يُفيد، والتَّصوُّرات مُكتسبة بالحدود والرُّسوم، وهي متوقِّفة على معرفة الكلِّيَّات الخمس كما تقدَّم، فوَجب تقديمها عليها.

فلمَّا فرغ النَّاظم من ذلك كلِّه، شرع فيما يُوصل إلى التَّصديق، والموصل إليه التَّصديق يسمَّى: «حجَّةً» كما تقدَّم، وهو ثلاثة أشياء: قياس، واستقراء، وتمثيل.

● وبدأ النَّاظم بالقياس؛ لأنَّه أشرفُ الثَّلاثة وأقواها، وهو كفيلٌ بحصول المطالب التَّصديقيَّة على سبيل القطع، لا يُشاركه فيه غيره، بخلاف الاستقراء والتَّمثيل، فإنَّهما لا يفيدان القطع واليقين كما سيقوله النَّاظم بعد هذا، ولِهذا اقتصر على القياس غيرُ واحد من أهل الفنِّ.

● ثمَّ لمَّا كان القياس متوقِّفاً على معرفة القضايا؛ إذ منها يتركَّب، قدَّم النَّاظم الكلام عليها وعلى ما يعرض لها من تناقض وعكس، ثمَّ أخذ في المقصود.

● **واعلم أنَّ نظر المنطقيِّ في الحجَّة باعتبارين:**

أحدهما: معرفة صورتها وكيفيَّة ترتيبها وتأليفها.

حاشية السجلماسي

● (٧٣) إنَّ القِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا مُسْتَلْزِماً بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرَا
(٧٤) ثُمَّ القِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالِاقْتِرَانِي
(٧٥) وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ بِقُوَّةٍ وَاخْتَصَّ بِالحَمْلِيَّةِ

(٧٣ - ٧٥) - أي: إنَّ القياس عند المناطقة هو: المركَّب من قضايا يستلزم لذاته قولاً آخر،

سعيد قدورة

والثَّاني: النَّظر في موادِّها، من كون الحجَّة نقليَّة أو عقليَّة؛ يقينيَّة أو لا، كما سيأتي في أقسام الحجَّة.

وإلى النَّظر الأوَّل أشار النَّاظم بقوله: (إِنَّ القِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا مُسْتَلْزِماً بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرَا).

القياس لغةً: «تقدير شيءٍ على مثال شيءٍ آخر».

وفي الاصطلاح ما أشار إليه النَّاظم في هذا البيت؛ يعني: أنَّ القياس: «لفظٌ مركَّبٌ من قضيَّتين فأكثر».

- وإنَّما قدَّرنا «لفظاً»؛ لأنَّه لمَّا قال: «مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا» وهي ألفاظٌ، احتيج إلى تقدير: «لفظ» أو «قول» ونحوهما، وهو جنسٌ يتناول المركَّب وغيره.

- وقوله: «مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا» أي: ركِّب من قضايا، أخرج به: اللَّفظ المفرد، والقضيَّة الواحدة الحمليَّة، فإنَّها مركَّبةٌ من مفردَين، ويخرج به أيضاً: المركَّبات التَّقييديَّة كـ: الحدود والرُّسوم؛ لأنَّها مؤلَّفةٌ من مفردات لا مِن قضايا.

● وإنَّما قلنا: «مركَّبةٌ من قضيَّتين فأكثر»؛ لأنَّ القياس:

- قد يتركَّب من قضيَّتين فقط، ويقال له: «القياس البسيط»؛ نحو: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ» ينتج: «العَالَمُ حَادِثٌ»، فهذا اللَّفظ صُوِّر من قضيَّتين لزم منهما لذاتهما قولٌ آخر وهو: «العَالَمُ حَادِثٌ».

- وقد يتركَّب من أكثر من قضيَّتين، ويقال له: «القياس المركَّب»؛ نحو: «النَّبَّاشُ آخِذٌ لِلْمالِ خُفْيَةً، وَكُلُّ آخِذٍ لِلْمَالِ خُفْيَةً سَارِقٌ، وَكُلُّ سَارِقٍ تُقْطَعُ يَدُهُ»، فهذه ثلاث قضايا يَلزم عنها: «أنَّ النَّبَّاشَ تُقْطَعُ يَدُهُ».

حاشية السجلماسي

سعيد قدورة

على أنَّ النَّاظم سيذكر القياس المركَّب في قوله: «وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُرَكَّبَا لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا إلخ»، فينبغي أن يُحمل قوله هنا: «مِنْ قَضَايَا صُوَرَا» على ما تركَّب منَ القضيَّتين فقط؛ بناءً على أنَّ التَّثنية جمعٌ في المعنى، فعبَّر عنِ المثنَّى بصيغة الجمع؛ لئلَّا يكون في كلامه تكرارٌ مع ما سيأتي له.

- والصَّحيح عند المحقِّقين: أنَّ القياس المركَّب يَرجع إلى البسيط، وأنَّه قياساتٌ طُويت نتائجها؛ أي: لم تُذكر، واستغني عنها للعلم بها، وهي صغريات لما بقي من المقدِّمات، ولذلك سمِّي: «قياساً مركَّباً»، ولكونه يرجع إلى البسيط لم يذكره كثيرٌ من أهل الفنِّ، فكان من حقِّ من بَنى تأليفه على الاختصار أن يستغني عنه، والله أعلم.

- وخرج بقوله: «مُسْتَلْزِماً» قياس الاستقراء والتَّمثيل، فإنَّ قضاياهما لا تستلزم شيئاً؛ لإمكان تخلُّف مدلولهما.

- ومعنى قوله: «بِالذَّاتِ» أن يكون الاستلزام المذكور لِذات تأليف القضايا، واحترز به عمَّا يلزم لا لذات القضايا، بل بواسطة مقدِّمةٍ أخرى أجنبيَّةٍ عن قضيَّتي القياس، فيخرج عن هذا: **قياس المساواة**، فإنَّه يستلزم قولاً آخر، وهي النَّتيجة، كقولنا: «(أ) مساوٍ لـ(ب)، و(ب) مساوٍ لـ(ج)»، فإنَّه يلزم منه: «(أ) مساوٍ لـ(ج)»، لكن لا لِذات هذا التَّأليف، بل بواسطة مقدِّمةٍ أجنبيَّةٍ وهي قولنا: «كُلُّ مساوٍ لـ(ب) مساوٍ لكل ما يساويه (ب)»، وكقولنا: «زَيْدٌ مُسَاوٍ لِعَمْرٍو، وَعَمْرٌو مُسَاوٍ لِبَكْرٍ»، فإنَّهما يستلزمان: «زَيْدٌ مُسَاوٍ لِبَكْرٍ» لكن بواسطة العلم بأنَّ الأشياء المساوية لشيءٍ واحدٍ هي في نفسها متساوية، أو بأنَّ مساويَ المساوي لشيءٍ مساوٍ لذلك الشَّيء.

وكذا قياس المقدَّميَّة؛ كقولنا: «نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ ﷺ مُقَدَّمٌ عَلَى الرُّسُلِ فِي الفَضِيلَةِ، وَهُمْ مُقَدَّمُونَ عَلَى المَلَائِكَةِ عَلَى الصَّحِيحِ»، فيلزم منه: «نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ ﷺ مُقَدَّمٌ فِي الفَضِيلَةِ عَلَى المَلَائِكَةِ»؛ بواسطة مقدِّمةٍ أجنبيَّةٍ وهي قولنا: «كُلُّ مقدَّمٍ على الرُّسل، مقدَّمٌ على ما الرُّسل مقدَّمون عليه في الفضيلة».

- وخرج بقوله: «قَوْلاً آخَرَ» ما يتألَّف من قضيَّتين لا يشتركان في وسطٍ، فإنَّه يستلزم قولاً هو إحدى المقدِّمتين؛ لأنَّ المركَّب مستلزمٌ لجزئه، فلو قُلنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ

حاشية السجلماسي

سعيد قدورة

صَهَّالٌ» لَصدق عليه أنَّه صوَّر من قضايا، مُستلزمٌ لقولٍ، وذلك القول هو إحدى المقدِّمتين لا قولٌ آخر، فلو لم يقل: «آخر» لكان كل ما صوَّر من قضايا ـ أيَّ قضايا كانت ـ تصير قياساً، والمراد أنَّ القول اللَّازم - وهو النَّتيجة - يجب أن يكون مغايراً لكلٍّ واحدةٍ من القضايا.

- ومعنى «لزوم النَّتيجة للقياس»: أنَّ الإنسان إذا سلَّم صحَّة القضايا يلزمه تسليم صحَّة النَّتيجة، ويَحصل له اليقين بها، ولا يمكنه الامتناع من ذلك، فإذا سلَّم مثلاً: «أَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» وسلَّم مع ذلك: «أَنَّ كُلَّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ»، وكان معنى القولين حاضراً في ذهنه على هذه الهيئة، وله أهليَّةٌ في التَّفطُّن لدخول الموضوع وهو «إنسانٌ» في مَحموله وهو «حيوان»، جَزم بـ: «أنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ»، واضطُرَّ إلى الإقرار به إمَّا بلسانه أو بِقلبه.

● وشمل هذا التَّعريف: القياس الاقترانيَّ والاستثنائيَّ، كما سيُقسمه النَّاظم إليهما، وشمل أيضاً: ما كان من القياس صادق القضايا كما تقدَّم تمثيله، وما كان كاذب المقدِّمات؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ فَرَسٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ»؛ لأنَّ القياس من حيث هو قياسٌ إنَّما يجب أن يُؤخذ بحيث يشمل: البرهانيَّ والجدليَّ والخطابيَّ والشعريَّ والسفسطائيَّ، وذلك أنَّ معنى «لزوم الشَّيء للشَّيء»: هو كون الشَّيء بحيث لو وُجد وجد لازمه، وإن كان لا يوجد هو ولازمه، قال الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فالفسادُ لازمٌ لتعدُّد الآلهة، مع أنَّ التَّعدُّد معدومٌ والفسادُ اللَّازم له معدومٌ.

● واعلم أنَّ النَّتيجة تسمَّى قبل الشُّروع في الاستدلال: «دَعوى»، وبعد الشُّروع فيه وقبل تكميله تسمَّى: «مطلوباً»، وبعد تكميل الاستدلال تسمَّى: «نتيجةً».

● واعلم أيضاً أنَّ استلزام مقدِّمات القياس للنَّتيجة عند أهل السُّنَّة هو: بِجري عادة الله بخلقها عند استحضار مقدِّمتين، ولو شاء لم يَخلقها. وعند الحكماء: بالاضطرار. وعند المعتزلة: بالتَّولُّد، وسيأتي بيان هذا في قول النَّاظم: «وَفِي دَلَالَةِ الْمُقَدِّمَاتِ . . . إلخ».

حاشية السجلماسي

(٧٤) ثُمَّ القِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالِاقْتِرَانِي
(٧٥) وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ بِقُوَّةٍ وَاخْتَصَّ بِالحَمْلِيَّةِ

والاقترانيُّ: ما كان مُشتملاً على النَّتيجة أو نقيضها بالقوَّة؛ نحو: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ»، وهو خاصٌّ بالقضايا الحمليَّة، فلذا سُمِّي: حمليًّا.

و«مُسْتَلْزِماً» حالٌ من ضمير «صُوِّرَا»، و«قَوْلاً» معمولٌ للحال، والله الموفِّق.

سعيد قدورة

قوله: (ثُمَّ القِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ ... إلخ البيتَين) يعني: أنَّ القياس الَّذي سبق تعريفه ينقسم عند المناطقة إلى قسمين: اقترانيٌّ، وشرطيٌّ. فالشَّرطيُّ يأتي، والاقترانيُّ بدأ به فعرَّفه بقوله: «وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ بِقُوَّةٍ».

- فقوله: «الَّذِي دَلَّ» جنسٌ يتناول كلَّ دالٍّ.

- وقوله: «عَلَى النَّتِيجَةِ» مخرجٌ لما عدا القياس الاستثنائيَّ، فأخرجه بقوله: «بِقُوَّةٍ»، فإنَّ الاستثنائيَّ يدلُّ بالفعل على النَّتيجة أو نقيضها، لا بالقوَّة، وذلك أنَّ النَّتيجة لازمةٌ للقياس، والقياسُ ملزومٌ كما دلَّ عليه التَّعريف السَّابق في قوله: «مُسْتَلْزِماً بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرَ»، فلا بدَّ أن يكون الملزوم دالًّا على لازمه، فإن دلَّ القياس على النَّتيجة بالمعنى لا بالتَّصريح فهو الاقترانيُّ، وهو معنى دلالته بالقوَّة؛ إذ قوَّة اللَّفظ هي معناه، وإن دلَّ على النَّتيجة أو على نقيضها بالفعل؛ أي: بذكر مادَّتها وصورتها فهو الاستثنائيُّ.

ومادَّةُ النَّتيجة: هي طرفاها، والتَّرتيب الَّذي فيها هو صُورتها، وسيأتي بيان ذلك وتمثيله في فصلِه إن شاء الله تعالى.

قال السَّيِّد الشَّريف [ت: ٧٧١هـ]: إذا وجدت مادَّة المركَّب وصورته فقد وُجد بالفعل، وإن لم توجد صورته لم يكن موجوداً بالفعل، والنَّتيجة في القياس الاقتراني وجدت مادَّتها دون صورتها، فلذلك قيل: إنَّ النَّتيجة فيه موجودةٌ بالقوَّة لا بالفعل. اهـ

فإذا استدللنا على حرمة النَّبيذ بقولنا: «هَذَا مُسْكِرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» أنتج هذا: «أَنَّ النَّبِيذَ حَرَامٌ»، فهذه النَّتيجة لم تُذكر في القياس بالفعل؛ أي: بمادَّتها وصورتها وهي هيئتها وترتيبها، بل ذكرت فيه المادَّة فقط وهما طرفا النَّتيجة، فموضوعُها وهو «النَّبيذ» ذكر في صغرى القياس، ومحمولها هو «حرامٌ» ذكر في كبرى القياس، فقد ذكر في القياس طرفا النَّتيجة بلا ترتيبٍ،

حاشية السجلماسي

سعيد قدورة

وهو المراد بكون القياس يدلُّ على النَّتيجة بقوَّةٍ، ويدلُّ عليها أيضاً من اشتمال الكبرى عليها، وهي قولنا: «وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»، فكأنَّه قيل: «وَالنَّبِيذُ حَرَامٌ؛ لِأَنَّه مِنْ أَفْرَادِ المُسْكِرِ»، والله أعلم.

● وسمِّي الاقترانيُّ: «اقترانيًّا»؛ لاقتران حدود القياس الثَّلاثة فيه؛ من حيث إنَّ الوسط يَقترن بكلٍّ واحدٍ من طرفي المطلوب، بخلاف الاستثنائيِّ.

● وأمَّا قوله: «وَاخْتَصَّ بِالحَمْلِيَّةِ» فمقتضاه: أنَّ الاقترانيَّ لا يكون في القضايا الشَّرطيَّة، وفيه نظرٌ، فقد ذَكر غير واحدٍ أنَّه يوجد في الشَّرطيَّات كما في الحمليَّات، وأنَّه يتركَّب من متَّصلتين ومنفصلتَين، ومن متَّصلةٍ ومنفصلةٍ، ومن إحداهما مع حمليَّةٍ، كما في مُختصر «إيساغوجي» وغيره، وتوسَّعوا فيه وفي تقسيماته توسُّعاً كثيراً ممَّا لا يجدي كبيرَ نفعٍ للمبتدئ؛ لقلَّة استعماله.

قال بعض الفُضلاء: وإنَّما هو من باب التَّفنُّن والتَّوسُّع في هذا العلم، قال: وهو ممَّا افتخر الشَّيخ ابن سينا باستنباطه واستخراج فوائده، وأنَّه لم يُسبَق لذلك، وأنَّه حصَّله بعد سنينَ كثيرةٍ. اهـ

وظاهر كلام ابن الحاجب [ت:٦٤٦هـ] كظاهر كلام النَّاظم، فإنَّه أشار إلى أنَّ القياس الاقترانيَّ يكون بغير شرطٍ ولا تقسيمٍ؛ أي: ليس فيه مقدِّمةٌ مشتملةٌ على شرطٍ وهي المتَّصلة، ولا تقسيمٍ وهي المنفصلة، فاعتَرض عليه بعض شرَّاحه بما ذكرنا، وتلطَّف له الشَّيخ العضد [ت:٧٥٦هـ] في تقرير كلامه بما يَدفع الاعتراض، فقال ما نصُّه: الاقترانيُّ بغير شرطٍ ولا تقسيمٍ؛ أي: يقتصر على هذا القسم، ويسمَّى: «الاقترانيات الحمليَّة»، ولم يتعرَّض للقسم الآخر وهو ما فيه تقسيمٌ أو شرطٌ، ويسمَّى: «الاقترانيَّات الشَّرطيَّة»؛ لقلَّة جدواها وكَثْرة تشعُّبها، وبُعد أكثرها عنِ الطَّبع. اهـ بلفظه[1]

وزاد ابن هارون [ت:٧٥٠هـ] جواباً آخر وهو: أنَّ الاقترانيَّ الشَّرطيَّ لـمَّا كان غيرَ مذكورٍ في كتب المتقدِّمين؛ لِكونه غير يقينيِّ الإنتاج مع قلَّة الحاجة إليه، لم يَعتبره المصنِّف، ولم يَعُدَّه من القياسات الاقترانيَّة، ولهذا خصَّ الاقترانيَّ بالحمليِّ. اهـ بلفظه، وبِنحو هذا يعتذر عنِ النَّاظم، والله أعلم.

حاشية السجلماسي

(١) انظر «شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي» (ص: ٢٢).

● (٧٦) فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَرَكِّبَا ... مُقَدِّمَاتِهِ عَلَى مَا وَجَبَا
(٧٧) وَرَتِّبِ الْمُقَدِّمَاتِ وَانْظُرَا ... صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا
(٧٨) فَإِنَّ لَازِمَ الْمُقَدِّمَاتِ ... بِحَسَبِ الْمُقَدِّمَاتِ آتِ

(٧٦ - ٧٨) - أي: إذا أردت أن تَعرف كيفيَّة تركيب القياس، فركِّب مقدِّماته على ما يجبُ: من اندراج الصُّغرى تحت الكبرى ـ كما سيأتي ـ، ومن دلالتها على النَّتيجة، وتأمَّل تلك المقدِّمات هل هي صحيحةٌ أم لا؟ لئلَّا يفسد القياس، فإنَّ اللَّازم بحسَب ملزومه.

سعيد فدورة

قوله: (فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَرَكِّبَا . . . إلخ الأبيات) الضَّميرُ في قوله: «تَرْكِيبَهُ» عائدٌ إلى الاقترانيِّ الحمليِّ، والمعنى: أنَّك إذا أردتَ تركيب هذا القياس الاقتراني، فاجمَع مقدِّماته - وهي القضايا الَّتي يتركَّب منها - على ما يجب جمعُه وترتيبه، منَ الاتيان بوصفٍ جامعٍ بين طرفي المطلوب، وهو الحدُّ المكرَّر، وبه صار قضيَّتين: إحداهما مشتملةٌ على موضوع المطلوب وتسمَّى: «الصُّغرى»، والأخرى على محموله وتسمَّى: «الكبرى»، ولا بدَّ من تقديم الصُّغرى على الكبرى، وإليه أشار بقوله: «وَرَتِّبِ الْمُقَدِّمَاتِ».

● وأمَّا قوله: «وَانْظُرَا صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا» فيعني به: أنَّه لا بدَّ بعد ترتيب المقدِّمات من النَّظر في صحَّتها؛ إذ لا تصحُّ النَّتيجة إلَّا بصحَّة مقدِّماتها، ولا بدَّ أيضاً من اختبارها هل هي قطعيَّةٌ يقينيَّةٌ أوِ اعتقاديَّةٌ أو ظنيَّةٌ؟ فإن كانت المقدِّمات أو بعضُها فاسداً فسدت النَّتيجة، فإنَّ لازم الحقِّ حقٌّ، ولازمَ الفاسد فاسدٌ، وإليه أشار بقوله: «فَإِنَّ لَازِمَ الْمُقَدِّمَاتِ بِحَسَبِ الْمُقَدِّمَاتِ آتِ».

- فلو قلتَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ فَرَسٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ جَمَادٌ» ينتج: «كُلُّ إِنْسَانٍ جَمَادٌ» وهي كاذبةٌ؛ لكذب المقدِّمتين معاً.

- ولو قلتَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ فَرَسٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ» لأنتج: «كُلُّ إِنْسَانٍ صَهَّالٌ»، وهي كاذبةٌ أيضاً؛ لكذب الصُّغرى، وقس على هذا.

والمقدِّمة: هي القضيَّة الَّتي جُعلت جزء الدَّليل، سُمِّيت بذلك لتقدُّمها على المطلوب، فإن لم تكن جزءَ الدَّليل لم تسمَّ القضيَّة: «مقدِّمةً»؛ كذا للسَّيِّد الشَّريف [ت: ٧٧١هـ] وغيره.

حاشية السجلماسي

واعلَم أنَّه لا بدَّ أنْ يشتمل على مقدِّمتين صغرى وكبرى، والصُّغرى مندرجةٌ في الكبرى؛ أي: داخلةٌ فيها، وإلى هذا المعنى أشرنا بقولِنا:

(٧٩) وَمَا مِنَ المُقَدِّمَاتِ صُغْرَى	فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي الكُبْرَى
(٨٠) وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ صُغْرَاهُمَا	وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ كُبْرَاهُمَا
(٨١) وَأَصْغَرٌ فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجِ	وَوَسَطٌ يُلْغَى لَدَى الإِنْتَاجِ

(٧٩ - ٨١) - أي: لا بدَّ أن تكون الكبرى أعمَّ من الصُّغرى، وإلَّا لم يَحصل اللُّزوم؛ إذ يلزم من الحكم على الأعمِّ الحكم على الأخصِّ، لا العكس.

سعيد فدورة

قوله: (وَمَا مِنَ المُقَدِّمَاتِ صُغْرَى . . . إلخ البيت) يعني: لمَّا كان القياس مركَّباً من مقدِّمتين: إحداهما صغرى والثَّانية كبرى كما سيقوله النَّاظم، وجب أن تكون الصُّغرى مندرجةً في الكبرى؛ لأنَّ الصُّغرى أخصُّ من الكبرى في الأغلَب، واندراجُ الخصوص في العموم واجبٌ؛ نحو: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ»، فـ«العَالَمُ» أخصُّ من «المتغيِّر»، فلِذلك تقول: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ» حكمٌ خاصٌّ بـ«العالم»، و«كُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ» حكمٌ عامٌّ للعالَم وغيره، فَينتج: «العَالَمُ حَادِثٌ»؛ إلَّا أنَّ هذا الاندراج خاصٌّ بالشَّكل الأوَّل، ولا يستقيم في غيره.

وقد وقع لابن الحاجب [ت:٦٤٦هـ] نحوُ ما ذكره النَّاظم من وجوب الاندراج، فأورد عليه مثل ما ذكرنا من أنَّ ذلك في الشَّكل الأوَّل فقط، وأُجيب بأنَّ غير الشَّكل الأوَّل يرجع للأوَّل بطرقٍ مذكورةٍ في «المطوَّلات»، فكأنَّ الاندراج يُوجد في جميعها.

وأيضاً فيخصُّ الاندراج بما إذا كان المحمول في المقدِّمتين أعمَّ من الموضوع كما مثَّلنا، وأمَّا إذا كان فيهما مساوياً للموضوع؛ كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ بَشَرٌ» لم يَصح أن يقال: إنَّ الصُّغرى أخصُّ من الكبرى. وقد يُجاب: بأنَّ الغالب المحمول أن يكون أعمَّ من الموضوع.

حاشية السجلماسي

قوله: (نحو: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ» فـ«العَالَمُ» أخصُّ . . . إلخ) قوله: «العَالَمُ أخصُّ من المتغيِّر» أورد عليه: أنَّ «العالم»: كلُّ موجودٍ سوى الله وصفاته، فإذا كان «المتغيِّر» أعمَّ من «العالم» وجب انفراده بمحلٍّ لا يكون من العالم، وليس إلَّا ذات الله وصفاته، والتَّغيُّر عليها محالٌ. فالصَّواب أنَّ «المتغيِّر» مساوٍ لـ«العالَم».

فأجيب بأن «المتغيِّر» من حيث هو أعمُّ من «العالم»؛ إذِ المتغيِّر يجوز أن يكون عالماً وغيرَ عالم.

وردَّ: بأنَّه إن أريد بقوله: «من حيث هو» أنَّه أعمُّ مفهوماً فهو باطلٌ؛ إذِ العموم لا يعتبر من حيث المفهوم، وإنَّما يُعتبر من حيث المصدوق، فالمفهوم الَّذي كثرت أفراده أعمُّ، والَّذي قلَّت أفراده أخصُّ، فالعمومُ والخصوصُ مَنشأهما الأفراد لا الحقائق.

(٨٠) وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ صُغْرَاهُمَا وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ كُبْرَاهُمَا
(٨١) وَأَصْغَرٌ فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجِ وَوَسَطٌ يُلْغَى لَدَى الإِنْتَاجِ

• ثمَّ اعلم أنَّ الصُّغرى هي المشتملةُ على موضوع النَّتيجة المسمَّى بـ«الحدِّ الأصغر»، والكبرى هي المشتملة على محمولها المسمَّى بـ«الحدِّ الأكبر»، والطَّرف المكرَّر المشترك بينهما يسمَّى: «الحدَّ الوسط»، وهو الجامع بينهما، والحدُّ الأصغر مندرجٌ في الأكبر، وعند الإنتاج يُلغى الحدُّ الأوسط ويبقى الأصغر والأكبر؛ هذا مضمون الأبيات.

فقولنا: (وَمَا مِنَ المُقَدِّمَاتِ) البيت؛ «مَا» موصولةٌ مبتدأ، وخبرها «فَيَجِبُ»، و«صُغْرَاهُمَا» خبر مبتدأ محذوفٍ، وتنوين «أَصْغَرٍ» و«أَكْبَرٍ» للضَّرورة، وبالله التَّوفيق.

* * *

سعيد قدورة

قوله: (وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ صُغْرَاهُمَا إلخ البيتَين) لمَّا ذكر أنَّ المقدِّمة الصُّغرى يجب اندراجها في الكبرى، كان ذلك مَظنَّة سؤال سائلٍ يقول: ما هي الصُّغرى الَّتي حكمت عليها بالاندراج؟ وما هي الكبرى الَّتي تَندرج فيها الصُّغرى؟ فعرَّفهما بما ذكر.

ولِذا كان ينبغي تقديم هذا البيت على الَّذي قبله؛ لأنَّ الحكم على الشَّيء فرعٌ عن تصوُّره.

ويعني: أنَّ المنطقيِّين اصطلحوا على تسمية مقدِّمتي القياس كلٍّ واحدةٍ باسمٍ يخصُّها، فسمَّوا إحداهما: «صغرى» وهي المُشتملة على الحدِّ الأصغر، والأخرى: «كبرى» وهي المشتملة على الحدِّ الأكبر؛ والحدُّ الأصغر: هو موضوع المطلوب، والأكبرُ: هو محموله.

حاشية السجلماسي

وايضاً: فإنَّا لا نُسلِّم أنَّ مفهوم «المتغيِّر» أعمُّ من مفهوم «العالم»، ولِمَ لا يجوز العكس، أو يكون بينهما التَّباين مفهوماً والتَّساوي مصدوقاً على قاعدة المتساويَين، وإن أُريد أنَّه أعمُّ مصدوقاً لَزم عليه المحذور السَّابق من ثُبوت التَّغيُّر للقديم، وهو محالٌ.

واجيب: بأنَّ المراتب متعدِّدة: مرتبة الوجود الخارجي، وهي مرتبة الأجرام والأعراض، ومرتبةُ الأحوال على القول بثبوتها، وهاتان المرتبتان هما العالَم، ومرتبة الاعتبارات العقليَّة كـ: القبليَّة والبعديَّة والمعيَّة والأبوة والبنوَّة، ومرتبةُ السّلوب، فالتَّغيُّر يجري في هذه المراتب الأربعة، فإنَّ الأجرام والأعراض بدخلهما التغيُّر، وكذا الأحوال الحادثة، وكذا الاعتبارات كالقبليَّة فإنَّها تزول بالمعيَّة، والمعيَّة تزول بالبعديَّة وهكذا، وكذا السُّلوب الحادثة فإنَّها تتغيَّر، فإنَّ الصَّبيَّ ليس ببالغٍ، فإذا بلغ زال هذا السَّلب، وليس بزانٍ فإذا زنى زال هذا السَّلب، وليس بحاجٍّ ولا صائم فإذا حجَّ وصام زال هذا السَّلب وهكذا، والعالم خاصٌّ بالمرتبتين المتقدِّمتَين، فيكون المتغيِّر أعمَّ؛ لانفراده بالمرتبتَين الأخيرتين.

سعيد قدورة

● وإنَّما سمَّوا موضوع المطلوب: «أصغر»؛ لأنَّه في الأغلب أخصُّ من المحمول، فيكون أقلَّ أفراداً، وسمِّيت المقدِّمة المشتَملة عليه: «صغرى»؛ لأنَّها ذات الأصغر، وسَمَّوا محمول المطلوب: «حدًّا أكبر»؛ لأنَّه في الأغلب أعمُّ فيكون أكثر أفراداً، وقيل للمقدِّمة المشتملة عليه: «كبرى»؛ لأنَّها ذات الأكبر، وحدودُ الشَّيء: أطرافه وأجزاؤه الَّتي تركَّب منها.

● واعلم أنَّ الأصل في المطلوب الَّذي يستنتج أن يكون من قضيَّةٍ ذات طرفَين؛ أي: جزأين محكوم به ومحكوم عليه؛ فالمحكوم عليه هو موضوعها ويسمَّى: «الأصغر»، والمحكوم به هو محمولها ويسمَّى: «الأكبر»، ولمَّا كان هذا المطلوب مجهولَ النِّسبة؛ إذ لو كان معلوم النِّسبة لم يحتج إلى الاستدلال، احتِيج أبداً في القياس إلى أمرٍ ثالثٍ زائدٍ على طرفي المطلوب يكون هذا الزَّائد معلوم النِّسبة لكلٍّ واحدٍ من طرفَي المطلوب، فيَنشأ من نسبته إلى موضوع المطلوب قضيَّة تسمَّى: «مقدِّمة صغرى»، ومن نِسبته إلى محمول المطلوب قضيَّة تسمَّى: «مقدِّمة كبرى».

- والأمر الثَّالث الَّذي عُلمت نسبته لكلٍّ منهما يسمَّى: «حدًّا وسطاً»؛ لتوسُّطه بينهما، وهو الَّذي يجمع بين طرفي المطلوب، ويقال له: «الحدُّ المكرَّر»؛ لتكرُّره في المقدِّمتين؛ إذ لو لم يُكرَّر لم يكن بين المقدِّمتين ارتباطٌ، ولم تكن النِّسبة فيهما لشيءٍ واحدٍ.

فلأجل ذلك كانت أطراف مقدِّمتي القياس أربعةً في اللَّفظ، وثلاثةً في المعنى، والثَّالث هو الوسط الَّذي يُلغى في الإنتاج، وإليه أشار بقوله: «وَوَسَطٌ يُلْغَى لَدَى الإِنْتَاجِ».

● فسبكُ البيت: والصُّغرى من مقدِّمتي القياس هي المقدِّمة صاحبة الحدّ الأصغر؛ أيِ: المشتملة عليه، والكبرى منهما هي المقدِّمة صاحبة الحدِّ الأكبر؛ أيِ: المشتملة عليه، فيكون قوله: «صُغْرَاهُمَا» مبتدأ خبره قوله: «وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرَ»، وكذا قوله: «كُبْرَاهُمَا»، ويصحُّ العكس.

فحصل من هذا أنَّهم اصطلحوا على تسمية مقدِّمتي القياس: صغرى وكبرى، وعلى تسمية

حاشية السجلماسي

وردَّ بأنَّ ذلك صحيح لو لم يقيّد المتغيِّر بالحادث، حيث قيل: «وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ»، أمَّا حيث قُيِّد به فإنَّه يجب قصره على المرتبتين الأوليَين؛ لأنَّ الحدوث خاصٌّ بما يكون موجوداً أو ثابتاً، نصَّ عليه ابن عرفة في «علم الكلام»، قال: «والمتغيِّر أعمُّ» يريد حيث لم يُقيَّد بالحادث، أمَّا إذا قيِّد به كما هنا فإنَّه يُساوي العالم، فتَعذرت الحمليَّة؛ اللَّهمَّ إلَّا أن يقال: إنَّ الحدوث هنا أُطلق على معنًى عامٍّ يشمل به المراتب الأربعة، فيكون مساوياً للمتغيِّر، ويكون العالم أخصَّ منهما، والله أعلَم.

سعيد قدورة

أجزائهما: الحدَّ الأصغر والأكبر والوسط، فهي ثلاثة أجزاء، وإن كانت أربعة في اللَّفظ، وهذه الأجزاء تسمَّى: «حدوداً» و«أطرافاً» على ما تقدَّم بيانه.

وأمَّا قوله: «وَأَصْغَرٌ فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجِ» فيستغنى عنه بالبيت الَّذي قبل هذا، ويَجري فيه من البحث ما قدَّمناه، والله تعالى أعلم.

* * *

حاشية السجلماسي

(فصلٌ في الأَشْكَالِ)

● (٨٢) الشَّكْلُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْ قِيَاسِ
(٨٣) مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوَارُ إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ

(٨٢ - ٨٣) - يعني: أنَّ المناطقة اصطلحوا على تسمِيَة قضيَّتي القياس من غير اعتبار الأسوار: شكلاً، ومع اعتبارها: ضرباً؛ أي: نوعاً من أنواع الشَّكل.

وقولنا: (عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ) البيتَ؛ «النَّاس»: بدلٌ، أو نعتٌ، أو عطف بيانٍ على الوجه في المحلَّى بـ«أل» بعد اسم الإشارة، و«عَنْ» بمعنى: «على».

وقولنا: (إِذْ ذَاكَ) البيتَ؛ أي: وقتَ اعتبار الأسوار يُشار لمجموع القضيَّتين بالضَّرب، فيسمَّى: «ضرباً».

سعيد قدورة

(فَصْلٌ فِي الأَشْكَالِ)

[قوله:] (الشَّكْلُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ ... إلخ البيت) لمَّا تكلَّم النَّاظم على حقيقة القياس وعلى مقدِّمتيه وأجزائهما، شرع الآن يتكلَّم على أشكال ذلك القياس، وهي أنواعه باعتبار جمع طرفي المطلوب مع الطَّرف الثَّالث المشترك بين طرفَي المطلوب، وهو الحدُّ الوسط، وأين موضعه منهما، فالكيفيَّة الاجتماعيَّة هي «الشَّكل»، وإليه أشار النَّاظم بالبيت المذكور.

- فقوله: «يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْ قِيَاسِ» معناه: أنَّ الشَّكل عند المنطقيِّين هو اجتماع قضيَّتين جُمعتا لقصد قياسٍ؛ احترازاً من جمع قضيَّتين لا لذلك، فليس بشكلٍ، والمراد بـ«قضيَّتي القياس»: الصُّغرى والكبرى، وبجعلهما جزأي قياس يسمَّيان: «مقدِّمتين»، وقد تقدَّم بيان ذلك.

قوله: (مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوَارُ ... إلخ البيت) يعني: أنَّه لا يُشترط في تسميته «شكلاً» أن تعتبر فيه الكلِّيَّة والجزئيَّة، ولا الإيجاب والسَّلب، وباعتبار ذلك يسمَّى: «ضرباً» و«قرينةً».

ولمَّا كانتِ الأسوار أربعةً ذكرها بصيغة الجمع؛ لأنَّها سورٌ كلِّيٌّ موجبٌ وسالبٌ، وسورٌ جزئيٌّ موجبٌ وسالبٌ، وقد تقدَّم بيانُها.

● والحاصلُ أنَّ القياس يُنظر فيه باعتبارين: تارةً ينظر إلى هيئته التَّأليفيَّة؛ أيِ: الهيئة الحاصلة من تأليف الحدِّ الوسط مع الحدَّين الآخرَين، وهذا يسمَّى: «شكلاً»، وتارةً ينظر

حاشية السجلماسي

ثمَّ اعلم أنَّ الأشكال أربعةٌ باعتبار الأوسط، وبعضها أقوى من بعض، بيَّنتُها بقولي:

● (٨٤) وَلِلْمُقَدِّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ ... أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الحَدِّ الوَسَطْ
(٨٥) حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضْعُهُ بِكُبْرَى ... يُدْعَى بِشَكْلٍ أَوَّلٍ وَيُدْرَى
(٨٦) وَحَمْلُهُ فِي الكُلِّ ثَانِياً عُرِفْ ... وَوَضْعُهُ فِي الكُلِّ ثَالِثاً أُلِفْ
(٨٧) وَرَابِعُ الأَشْكَالِ عَكْسُ الأَوَّلِ ... وَهْيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَمُّلِ

(٨٤ - ٨٧) - يعني: أنَّ الأشكال بحسب الحدِّ المكرَّر أربعة أقسام؛ لأنَّه:

١ - إمَّا أن يكون موضوعاً في الكبرى محمولاً في الصُّغرى، كـ: «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ، وَالحَيَوَانُ حَادِثٌ»، فهو الشَّكل الأوَّل المُسمَّى بـ: «النَّظم الكامل»؛ لأنَّه أقواها، وهي تَرجع إليه في الحقيقة.

سعيد قدورة

إلى نفس اقتران الصُّغرى بالكبرى في الإيجاب والسَّلب، وفي الكلِّيَّة والجزئيَّة، وهذا يسمَّى: «قرينةً» و«ضرباً».

قوله: (وَلِلْمُقَدِّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ . . . إلخ البيت) لمَّا عرَّف الشَّكل بما تقدَّم ذكره، زادَه هنا بياناً ووضوحاً بحصره بالعدِّ بعد ضبطه بالحدِّ.

واحترز بقوله: «بِحَسَبِ الحَدِّ الوَسَط» من اعتبار المقدِّمات من وجهٍ آخر، كـ: الكم والكيف أو غيرهما، وهو قريبٌ من قوله قبل: «مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوَارُ»، وإنَّما أعاده ليرتِّب عليه وجه انحصار الأشكال في الأربعة.

● وبَيان انحصارها في أربعة: أنَّ الحدَّ الأوسط إن جعل محمولاً في الصُّغرى موضوعاً في الكبرى فهو الشَّكل الأوَّل، وإن كان بالعكس فهو الشَّكل الرَّابع، وإن كان محمولاً فيهما فهو الثَّاني، وإن كان موضوعاً فيهما فهو الثَّالث، هذا ما يقتضيه التَّقسيم العقلي.

وإليه أشار بقوله: (حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضْعُهُ بِكُبْرَى . . . إلخ الأبيات).

قوله: «وَهيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَمُّلِ» إشارةٌ إلى تفاوت هذه الأشكال الأربعة في القوَّة والضَّعف.

● فالأوَّل أفضلُها وأقواها فجُعِل في المرتبة الأولى؛ لأنَّه بيِّن الإنتاج، وامتاز عن غيره بخاصيَّتين:

٢ - وإن كان محمولاً فيهما كـ: «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ، وَالفَرَسُ حَيَوَانٌ»، فهو الشَّكل الثَّاني القريب من الأوَّل؛ لِكونه وافقه في طرف الحمل الَّذي هو أقوى من طرف الوضع.

٣ - وإمَّا أن يكون موضوعاً فيهما، كـ: «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ، الإِنْسَانُ حَادِثٌ»، فهو الشَّكل الثَّالث؛ لِموافقته من طرف الوضع.

سعيد قدورة

---

١ - إحداهما: أنَّه ينتج المطالب الأربعة؛ أعني: الموجب الكلِّيَّ، والسَّالب الكلِّيَّ، والموجب الجزئيَّ، والسَّالب الجزئيَّ، كما سيأتي.

٢ - وثانيتهما: أنَّ إنتاجه قريبٌ منَ الطَّبع، يكاد الذِّهن الصَّحيح يدركه بأوَّل وهلةٍ من غير احتياجٍ إلى فكرٍ ورويةٍ.

● ويَتلوه الشَّكل الثَّاني؛ لأنَّه يوافق الشَّكل الأوَّل في الصُّغرى؛ لأنَّ الوسط في صغرى الشَّكل الأوَّل محمولٌ، كما أنَّه في صغرى الشَّكل الثَّاني محمولٌ أيضاً، والصُّغرى هي أشرَفُ مقدِّمتي القياس؛ لأنَّها مشتملةٌ على الموضوع الَّذي هو الذَّات، وأمَّا الكبرى فهي مشتملةٌ على المحمول الَّذي هو الصِّفة، والذَّاتُ أشرف من الصِّفة، والمشتملُ على الأشرَف أشرف، فكانتِ الصُّغرى أشرفَ من الكبرى، فلذلك كان هذا الشَّكل ثانياً للأوَّل.

لا يقال: إنَّ الثَّالث يُنتج الإيجاب بخلاف الثَّاني، فإنَّه لا ينتج إلَّا السَّلب.

لأنَّا نقول: فضل الكلِّيَّة على الجزئيَّة أكثرُ من فضل الإيجاب على السَّلب؛ لأنَّ من السَّوالب ما هو في قوَّة الإيجاب، وليس من الجزئيِّ ما هو في قوَّة الكلِّيِّ، وأيضاً فهذا الشَّكل الثَّاني قريبٌ من الأوَّل في بيان الإنتاج، فلِذا جعل موالياً له.

● ويتلوه الثَّالث؛ لموافقته للأوَّل في الكبرى، أو لأنَّه في بيان الإنتاج أقرب من الرَّابع.

حاشية السجلماسي

---

٤ - وإمَّا أن يكون موضوعاً في الصُّغرى محمولاً في الكبرى، وهو عكس الأوَّل، كـ: «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ، الكَاتِبُ إِنْسَانٌ»، فهو الشَّكل الرَّابع، وهو أضعفها؛ لبعده عنِ الأوَّل؛ لكونه لم يُوافقه لا في حملٍ ولا في وضعٍ، وهذا معنى قولنا: (وَهِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ) البيت.

و«أَرْبَعَةٌ» نعتٌ لـ«أَشْكَالٌ»، وقدَّم «فَقَطْ» للضَّرورة، وبالله التَّوفيق لا ربَّ غيره.

سعيد فودة

● وجعل الرَّابع آخرها؛ لمخالفته للأوَّل في مقدِّمتَيه معاً، وهو في غاية البعد من الطَّبع، ولذلك أسقطه الفارابي وابن سينا والغزالي، وقال السَّيِّد الشَّريف [ت: ٧٧١هـ]: وقد أنكر الأوَّلون الشَّكل الرَّابع لبُعده عنِ الطِّباع جدًّا، وعدُّوا الأشكال ثلاثةً، ثمَّ ذكره جالينوس، ورَدَّ عليه مَن بعده، حتَّى ذكره الإمام الرَّازي وقال: لا ينبغي أن يُردَّ على ذاكره كلَّ الرَّدِّ، فتبع الإمامَ مَن بعده. اهـ

● ولهذا كانتِ الثَّلاثة موجودةً في القرآن دون الرَّابع:

أمَّا الشَّكل الأوَّل: ففي احتجاج خليل الله تعالى إبراهيم على نبيِّنا وعليه أفضل الصَّلاة والسَّلام على انفِراد مولانا عزَّ وجلَّ بالرُّبيوبيَّة، ونفيِها عنِ النَّمرود المدَّعي لها جهلاً وعناداً بقوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِي بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، فإنَّ هذا الدَّليل في قوَّة قوله: «أنت لا تقدر على أن تأتي بالشَّمس من المغرب، وكلُّ مَن لا يَقدر على أن يأتي بالشَّمس من المغرب فليس بربي» ينتج من الأوَّل: «أنت لست بربِّي».

وأمَّا الثَّاني: ففي استدلال الخليل عليه الصَّلاة والسَّلام بالأُفُول على عدم ألوهيَّة النَّجم والقمر والشَّمس في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْأَفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]؛ لأنَّه في قوَّة قوله: «هذا أفل أو: هذه آفِلة، وربِّي جلَّ وعلا ليس بآفلٍ»، ينتج من الثَّاني: «هذا أو: هذه ليست بربي أو: ليس بربِّي».

وأمَّا الثَّالث: ففي ردِّ الله تعالى على اليهود القائلين: ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ بقوله عزَّ وجلَّ: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [الأنعام: ٩١]، ونَظمه من الثَّالث أن يقال: «موسى عليه الصَّلاة والسَّلام بشرٌ، موسى عليه الصَّلاة والسَّلام أنزل الله عليه الكتاب» ينتج: «بعض البشر أنزل الله عليه الكتاب»، وهذه النَّتيجة جزئيَّةٌ موجبةٌ تُكذب الكلِّيَّة السَّالبة في قوله تعالى حكايةً عنِ اليهود: ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾؛ لأنَّها نقيضُها كما بيَّنَّاه في فصل التَّناقض، وأصلُ النَّتيجة: «بشرٌ أنزل عليه الكتاب» وهي مهملةٌ موجبةٌ لا سور لها، فهي في قوَّة الجزئيَّة وهي: «بعضُ البشر أنزل عليه الكتاب»، وسيأتي أنَّ الشَّكل الثَّالث لا ينتج إلَّا جزئيًّا.

حاشية السجلماسي

(٨٨) فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ يُعْدَلُ ... فَفَاسِدُ النِّظَامِ أَمَّا الأَوَّلُ
(٨٩) فَشَرْطُهُ الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ ... وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ
(٩٠) وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الكَيْفِ مَعْ ... كُلِّيَّةِ الكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ
(٩١) وَالثَّالِثُ الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا ... وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا
(٩٢) وَرَابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْنْ ... إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينْ
(٩٣) صُغْرَاهُمَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ ... كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّهْ

(٨٨ - ٩٣) - أي: إذا عُدِل عن هذه الأشكال وذلك التَّرتيب، فذلك فاسدٌ؛ كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

سعيد قدورة

قوله: (فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ يُعْدَلُ ... إلخ البيتَين) يعني: أنَّه متى رُكِّب القياس الاقترانيُّ تركيباً آخر خارجاً عن هذه الأشكال الأربعة، ولم يكُن على الهيئة المشترَطة فيه، فهو فاسدٌ لا ينتج شيئاً.

ولمَّا كان كلُّ شكلٍ من الأشكال الأربعة يُتصوَّر فيه ستَّةَ عشر ضرباً؛ منها منتجٌ ومنها عقيمٌ، احتيج إلى معرفة ما يَضبط المنتج ويميِّزه عنِ العقيم، وذلك بذكر ما يشترط في إنتاج كلٍّ منها، كما سيذكره النَّاظم.

• وبيانُ كون كلِّ شكلٍ يُتصوَّر فيه ستَّة عشر ضرباً: أنَّ القضايا أربعةٌ: شخصيَّةٌ، ومهملةٌ، ومسوَّرةٌ بالكلِّ أوِ بالبعض؛ فأمَّا الشَّخصيَّة فتنزَّل منزلةَ الكلِّيَّة لإنتاجها في كبرى الشَّكل الأوَّل في مثل قولك: «هَذَا زَيْدٌ، وَزَيْدٌ إِنْسَانٌ» ينتج: «هَذَا إِنْسَانٌ»، وأمَّا المهملة فهي في قوَّة الجزئيَّة، فتبيَّن أنَّه لا يُعتبر من القضايا إلَّا المحصورة؛ أيِ: المسوَّرة، ومنها يتركَّب القياس. والمحصورةُ تتنوَّع بحسَب الكمِّ إلى كلِّيَّةٍ وجزئيَّةٍ، وبحسَب الكيف إلى موجبةٍ وسالبةٍ، فصارت المحصورات أربعاً: كلِّيَّةً موجبةً وسالبةً، وجزئيَّةً موجبةً وسالبةً، وهي الأسوار الأربعة الَّتي بها يُعتبر الضَّرب كما أشار إليه النَّاظم قبل هذا بقوله في تعريف الشَّكل: «مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوَارُ؛ إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ».

فإذا نظرتَ إلى كلِّ شكلٍ من الأشكال الأربعة بهذا الاعتبار، وجدتَ صغراه قابلة للمحصورات الأربع وكبراه كذلك، فتضرب الأربع الصُّغريات في الأربع الكبريات، فيخرج مقدَّراته: ستَّة عشر ضرباً، لكن منها ما هو منتجٌ، ومنها ما هو عقيمٌ، ويتميَّزُ المنتج من العقيم بالشُّروط الَّتي ذكرها النَّاظم لكلِّ شكلٍ.

حاشية السجلماسي

ثمَّ ذكر شرط إنتاج كلِّ شكلٍ، واستغنى عن ذكر ضُروبه بذكر شرطه؛ لاستلزامه لتلك.

والضَّرب عبارةٌ عن نوع الشَّكل بحسَب تعاقب الأسوار عليه، وها نحن نذكر ضروب كلِّ شكلٍ؛ أعني: المنتجة منها؛ لِيبدو لك ما كان حاصلاً بالقوَّة حاصلاً بالفعل:

● فشرط إنتاج الشَّكل الأوَّل: إيجاب الصُّغرى وكلِّيَّة الكبرى،

سعيد فدورة

● وقد أشارَ إلى شرط الشَّكل الأوَّل بقوله: (أَمَّا الأَوَّلُ فَشَرْطُهُ: الإِيْجَابُ فِي صُغْرَاهُ، وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ) يعني: أنَّ القياس الَّذي على هيئة الشَّكل الأوَّل، يُشترط في إنتاجه شرطان:

١ - أحدُهما: أن تكون صغراه موجبةً؛ أي: سواءٌ كانت كلِّيَّةً أو جزئيَّةً؛ إذ بذلك يَندرج الأصغر تحت الأوسط بحيث يكون من أفرادِه، فلو كانتِ الصُّغرى سالبةً لم يَصدق الأوسط على الأصغر، فلا يتعدَّى حكمَ الكبرى إليه؛ كقولنا مثلاً: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ».

وسواءٌ كان السَّلب بأداة نفيٍ كالمثال المذكور، أو بكلمةٍ تتضمَّن السَّلب كقَولنا: «الإِنْسَانُ وَحْدَهُ ضَحَّاكٌ، وَكُلُّ ضَحَّاكٍ حَيَوَانٌ» ينتج: «الإِنْسَانُ وَحْدَهُ حَيَوَانٌ»، وهو كاذبٌ؛ لأنَّ «وَحْدَهُ» في معنى «لَا شَيْءَ مِنْ غَيْرِ الإِنْسَانِ بِضَحَّاكٍ»، فهي قضيَّةٌ دخلت في قضيَّةٍ، وهو مذكورٌ في أنواع المغالَطات، ويسمَّى: «جمع المسائل في مسألةٍ واحدةٍ»، ولو جُعِل «وَحْدَهُ» جزءاً من المحمول لكان قياساً صحيحاً، فتقول: «الإِنْسَانُ هُوَ وَحْدَهُ ضَحَّاكٌ، وَكُلُّ مَا هُوَ وَحْدَهُ ضَحَّاكٌ فَهُوَ حَيَوَانٌ» ينتج: «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ»، وهو صادقٌ؛ ذكَره بعض الفُضلاء، وفي معنى «وَحْدَهُ»: «الإِنْسَانُ فَقَطْ» و«لَا غَيْرُ»، والله أعلم.

٢ - الشَّرطُ الثَّاني: أن تكون كبراه كلِّيَّةً؛ أي: سواءٌ كانت موجبةً أو سالبةً؛ إذ بذلك يتعدَّى حكمها إلى الأصغر؛ لأنَّه من جُملة ما صدق عليه الأوسط، فلو كانتِ الكبرى جزئيَّةً لجاز كون البعض الَّذي ثبَت له الأكبر غيرَ الأصغر؛ لعدم تعيين ذلك البعض؛ كقَولنا مثلاً: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الحَيَوَانِ فَرَسٌ».

● وإذا عرفتَ هذا فبِمجموع الشَّرطين المذكورين تكون الضُّروب المنتجة من الشَّكل الأوَّل أربعةً؛ لأنَّ شرط إيجاب الصُّغرى يَثبُت لها كلِّيَّةً وجزئيَّةً، وشرط كلِّيَّة الكبرى يثبت لها موجبةً وسالبةً، فاضرب حالتي الصُّغرى في حالتي الكبرى يَخرج لك أربعة أضربٍ.

حاشية السجلماسي

فضروبه المنتجة إذن أربعةٌ:

١ - **الأوَّل**: موجبتان كلِّيَّتان، ك: «كُلُّ (ج ب)، وَكُلُّ (ب أ)»، ينتج: «كُلُّ (ج أ)».

٢ - **الضَّرب الثَّاني**: كلِّيَّتان، الصُّغرى موجبةٌ ك: «كُلُّ (ج ب)، ولَا شَيْءَ مِنْ (ب أ)»، ينتج: «لَا شَيْءَ مِنْ (ج أ)».

سعيد قدورة ______

هذا بطريق التَّحصيل، وأمَّا بطريق الإسقاط: فالشَّرط الأوَّل يسقط من الصُّغرى السَّالبة الكلِّيَّة والجزئيَّة، فتَضربهما في الأربع الكبريات بثمانية، والشَّرط الثَّاني يسقط من الكبرى الجزئيَّة موجبةً وسالبةً، فتضربهما في باقي الصُّغريات، وهو اثنان: الموجبة الكلِّيَّة والموجبة الجزئيَّة، فالخارج أربعةٌ، تُسقطها أيضاً من الثَّمانية الباقية، فَيَبقى أربعة منتجة.

وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله بعد هذا: «فَمُنْتِجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَةٌ»؛ إلَّا أنَّه لم يبيِّن ما يتركَّب منه كلُّ ضربٍ من الضُّروب المنتجة ولا نتائجها، وفَعل ذلك في الأشكال الأربعة، فرأيتُ أن أتمِّمَ كلام النَّاظم في كلِّ شكلٍ ببيان ما يتركَّب منه كلُّ ضربٍ من ضروبها المنتجة، وأعتَمد في ذلك على نظم الشَّيخ سيِّدي محمَّد المغيلي، فإنَّه أجاد وأفاد في بيان الضُّروب المنتجة وبيان نتائجها، ثمَّ نُتبعه إن شاء الله تعالى بتمثيل كلِّ ضربٍ منها تكميلاً للفائدة.

● قال الشَّيخ المغيلي رحمه الله تعالى في «أُرجوزته»:

فَأَضْرُبُ الأَوَّلِ أَعْنِي المُنْتِجَا ... أَرْبَعَةٌ وَغَيْرُهَا لَنْ يُنْتِجَا
كُلٌّ فَكُلٌّ، ثُمَّ كُلٌّ يَلِهِ ... لَا شَيْءَ، ثُمَّ البَعْضُ كُلًّا أَوَّلَه
وَرَابِعٌ: بَعْضٌ فَلَا شَيْءَ، وَقَدْ ... يُنْتِجُ أَوَّلٌ: بِـ«كُلٌّ»، وَوَرَدْ
لِلثَّانِ: «لَا شَيْءَ»، وَثَالِثٌ لَهُ: ... «بَعْضٌ»، وَفِي الرَّابِعِ: «لَيْسَ قَبْلَهُ»

اهـ

١ - فأشار إلى أنَّ **الضَّرب الأوَّل**: يتركَّب من كلِّيَّتين موجبتين، وإليه أشار بقوله: «كُلٌّ فَكُلٌّ»، وينتج: كلِّيَّةً موجبةً، وإليه أشار بقوله: «وَقَدْ يُنْتِجُ أَوَّلٌ بِكُلٍّ»، و«قَدْ» للتَّحقيق. ومثاله: «كُلُّ وُضوءٍ عِبادَةٌ، وَكُلُّ عِبَادَةٍ بِنِيَّةٍ» ينتج: «كُلُّ وُضوءٍ بِنِيَّةٍ».

٢ - **الضَّرب الثَّاني**: من كلِّيَّتين الصُّغرى موجبة والكبرى سالبة، وإليه أشار بقوله: «ثُمَّ كُلٌّ يَلِهِ لَا شَيْءَ»، وينتج: سالبةً كلِّيَّةً، وإليه أشار بقوله: «وَوَرَد لِلثَّانِ لَا شَيْءَ»، ومثالُهُ: «كُلُّ وُضوءٍ

حاشية السجلماسي ______

٣ - الضَّرب الثَّالث: موجبتان، والصُّغرى جزئيَّةٌ، كـ: «بَعْضُ (ج ب)، وكُلُّ (ب أ)»، ينتج: «بَعْضُ (ج أ)».

٤ - الضَّرب الرَّابع: الصُّغرى موجبةٌ جزئيَّةٌ، والكبرى سالبةٌ كلِّيَّةٌ، كـ: «بعضُ (ج ب)، وَلَا شَيْءَ مِنْ (ب أ)»، ينتج: «لَيْسَ بَعْضُ (ج أ)».

وإنَّما كانت نتيجة الضَّرب الأوَّل: «كُلٌّ»، والثَّاني: «لَا شَيْءَ»، والثَّالث: «بَعْضٌ»، والرَّابع: «لَيْسَ بَعْضُ»؛ لأنَّ النَّتيجة تتبع أخسَّ المقدِّمتين كما سيأتي.

سعيد قدورة

عِبَادَةٌ، وَكُلُّ عِبَادَةٍ لَا تَصِحُّ بِغَيْرِ نِيَّةٍ»، كذا مثَّل ابن الحاجب [ت:٦٤٦هـ]، ولك أن تقولَ في الكبرى: «وَلَا شَيْءَ مِنَ العِبَادَةِ بِمُسْتَغْنٍ عَنِ النِّيَّةِ»، فينتج: «لَا شَيْءَ مِنَ الوُضُوءِ بِمُسْتَغْنٍ عَنِ النِّيَّةِ».

وظهر من تمثيلات ابن الحاجب أنَّه لا فرقَ في السَّلب بين «لَا شَيْءَ» و«لَا يَصِحُّ»؛ لأنَّ المقصود نفي الحكم، والله أعلَم.

٣ - الضَّربُ الثَّالث: من موجبتين الصُّغرى جزئيَّة والكبرى كلِّيَّة، وإليه أشار بقوله: «ثُمَّ البَعْضُ كُلًّا أَوَّلُه»، وينتج: موجبةً جزئيَّةً، وإليه أشار بقوله: «وَثَالِثٌ لَهُ بَعْضٌ»، ومثاله: «بَعْضُ الوُضُوءِ عِبَادَةٌ، وَكُلُّ عِبَادَةٍ بِنِيَّةٍ» ينتج: «بَعْضُ الوُضُوءِ بِنِيَّةٍ».

٤ - الضَّرب الرَّابع: من جزئيَّةٍ موجبةٍ وكلِّيَّةٍ سالبةٍ، وإليه أشار بقوله: «وَرَابِعٌ: بَعْضٌ فَلَا شَيْءَ»، وينتج: سالبةً جزئيَّةً، وإليه أشار بقوله: «وَفِي الرَّابِعِ: لَيْسَ قَبْلَهُ»؛ أي: ونتيجة الضَّرب الرَّابع: «بَعْضٌ قَبْلَهُ لَيْسَ»، ومثالُهُ: «بَعْضُ الوُضُوءِ عِبَادَةٌ، وَكُلُّ عِبَادَةٍ لَا تَصِحُّ بِدُونِ نِيَّةٍ» ينتج: «بَعْضُ الوُضُوءِ لَا يَصِحُّ بِدُونِ نِيَّةٍ» أو: «لَيْسَ بَعْضُ الوُضُوءِ يَصِحُّ بِدُونِ نِيَّةٍ»، كما أشار إليه المغيلي، ونحوه في «شرح» النَّاظم، والمعنى سواءٌ؛ لأنَّهما سُوران للجزئيَّة السَّالبة فاعلَمه.

- فظهر من هذا أنَّ الشَّكل الأوَّل ينتجُ المطالبَ الأربعة، وهي الأسوار الأربعة.

واتَّبعتُ في التَّمثيل بمسائلَ شرعيَّةٍ الشَّيخَ أبا عمرو ابن الحاجب رحمه الله؛ قال الشَّيخ ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ] في «شرحه» له: هذا أحسنُ مِن تمثيل المنطقيِّين بحروف المعجم؛ لأنَّ ذلك أبيَنُ وأجلى للنَّاظر من الحروف، ويُفيده تدريباً على إجراء مسائل الفِقه على هذه القواعد. اهـ وكذلك نَفعل إن شاء الله في الأشكال الباقية.

حاشية السجلماسي

(٩٠) وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الكَيْفِ مَعْ ... كُلِّيَّةِ الكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ

● وشرط إنتاج الشَّكل الثَّاني: اختلاف مقدّمتيه بالإيجاب والسَّلب مع كلّيَّة الكبرى،

سعيد فودة

- ثمَّ أشار النَّاظم إلى ما يُشترط للشَّكل الثَّاني بقوله: (**وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الكَيْفِ، مَعْ كُلِّيَّةِ الكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ**) يعني: أنَّ القياس الَّذي على هيئة الشَّكل الثَّاني، وهو الَّذي يكون الوسَط فيه محمولاً في المقدّمتين معاً، يُشترط في إنتاجه شرطان أيضاً:

١ - **أحدهما**: اختِلاف المقدّمتين في الكيف؛ أي: في الإيجاب والسَّلب؛ بحيث تكون إحدى المقدّمتين موجبةً والأخرى سالبةً؛ لأنَّهما لو اتَّفقتا إيجاباً وسلباً، لزم موجب العقم باضطراب النَّتيجة، فتصدق تارةً وتكذب أخرى، ومتى كان الأمر كذلك اختلَّ الإنتاج؛ لاختلاف لزوم الصِّدق، ولهذا توجد المواد حينئذٍ صادقةً مع كذب النَّتيجة، كقولنا مثلاً: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ حَيَوَانٌ» فالنَّتيجة كاذبةٌ وهي: «كُلُّ إِنْسَانٍ فَرَسٌ» مع صدق المقدّمتين الموجبَتين، ولو قلتَ في الكبرى: «وَكُلُّ نَاطِقٍ حَيَوَانٌ» صدقتِ النَّتيجة، وإن قلتَ في السَّالبتين: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، وَلَا شَيْءَ مِنَ النَّاطِقِ بِحَجَرٍ» لكانت النتيجة: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِنَاطِقٍ» وهو كاذبٌ، والحقُّ الإيجاب وهو: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ»، ولو قلتَ في الكبرى: «لَا شَيْءَ مِنَ الفَرَسِ بِحَجَرٍ» صدقتِ النَّتيجة.

٢ - **الشَّرطُ الثَّاني لإنتاج هذا الشَّكل**: كلّيَّة كبراه، وإليه أشار بقوله: «مَع كُلِّيَّةِ الكُبْرَى»، والضَّميرُ في قوله: «لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ» يعود على الشَّكل الثَّاني، ووجهُ اشتراط كلّيَّة الكبرى: أنَّها لو كانت جزئيَّةً لكان حاصل المقدّمتين: تنافى الأصغر وبعض ما صدق عليه الأكبر، فيكون المباين حينئذٍ للأصغر بعض أفراد الأكبر لا كلَّها، فمثال ما وجد فيه الشَّرطان المذكوران: «العَالَمُ حَادِثٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ القَدِيمِ بِحَادِثٍ» ينتج: «لَا شَيْءَ مِنَ العَالَمِ بِقَدِيمٍ».

● وباعتبار هذين الشَّرطين في هذا الشَّكل الثَّاني تكون ضروبه المنتجة أربعةً أيضاً مثلَ الشَّكلِ الأوَّل؛ لأنَّ الكلّيَّة الكبرى إمَّا أن تكون موجبةً أو سالبةً، والصُّغرى لا بدَّ وأن تكون مخالفةً لها. فالكبرى الموجبة لا تنتج إلَّا مع الصُّغرى السَّالبة كلّيَّةً أو جزئيَّةً، والكبرى السَّالبة لا تنتج إلَّا مع الصُّغرى الموجبة كلّيَّةً أو جزئيَّةً، فالمجموع أربعة أضربٍ.

حاشية السجلماسي

قوله: (أنها لو كانت جزئيَّة لكان حاصل المقدّمتين تنافي الأصغر ... إلخ) كقولك: «كُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ، وبَعْضُ الحيوان لَيس بإنْسانٍ»، فحاصل المقدّمتين: أنَّ «النَّاطِق» وهو الأصغر تنافى مع بعض أفراد الأكبر الَّذي هو «الحيوان»، وهذا البعض كـ: «الفرس» مثلاً، ولم يَتناف الأصغر مع سائر أفراد الأكبر، وإذا لم يتناف مع سائر أفراد الأكبر كذبتِ النَّتيجة، كما في هذا القياس، فإنَّه ينتج: «بَعْضُ النَّاطِقِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ» وهو باطلٌ.

سعيد فدورة

هذا بطريق التَّحصيل، وأمَّا بطريق الإسقاط: فلأنَّ الشَّرط الأوَّل يُسقط ثمانية أضرب: المُوجبتين كلِّيَّةً وجزئيَّةً مع موجبتين كذلك، والسَّالبتين كلِّيَّةً وجزئيَّةً مع سالبتين كذلك. والشَّرط الثَّاني يُسقط أربعة أضرب: الكبرى الموجبة الجزئيَّة مع السَّالبتين؛ أيِ: الكلِّيَّة والجزئيَّة، والسَّالبة الجزئيَّة مع الموجبتين كلِّيَّةً وجزئيَّةً، فمَجموع العقيم اثنا عشر ضرباً أسقطها من ستَّة عشر ضرباً المقدَّرة في كلِّ شكلٍ؛ يَبقى أربعة منتجة كما أشار إليه النَّاظم بِقوله بعد هذا: «فَمُنْتِجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَةٌ كَالثَّانِ».

ولا ينتج هذا الشَّكل إلَّا سالبةً كلِّيَّةً أو جزئيَّةً، ولا ينتج الإيجاب؛ لأنَّ إحدى مقدِّمتَيه سالبة، وسيقول النَّاظم: «وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ الأَخَسَّ».

وقال الشَّيخ المغيلي ـ رحمه الله ـ في بيان الأضرب المنتجة من هذا الشَّكل ما نصُّه: [من الرجز]

وَالثَّانِ قُلْ: أَضْرُبُهُ كَالأَوَّلِ ... كُلٌّ فَلَا شَيْءَ، وَعَكْسُهُ يَلِي

بَعْضٌ فَلَا شَيْءَ، وَرَابِعٌ أَتَى ... بِلَيْسَ بَعْضٌ ثُمَّ كُلٌّ ثَبَتَا

يُنْتِجُ: «لَا شَيْءَ لَا» وَلْيَهُ، كَمَا ... يُنْتِجُ: «لَيْسَ بَعْضُ» مَا تَلَاهُمَا

حاشية السجلماسي

والحاصلُ أنَّ النَّتيجة لا تصدق إلَّا إذا تنافى الأصغر مع سائر أفراد الأكبر، كقولنا: «كُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الفَرَسِ بِإِنْسَانٍ»، ينتج: «لَا شَيْءَ مِنَ النَّاطِقِ بِفَرَسٍ» وهو حقٌّ، وأمَّا إذا تنافى مع بعضها كما في المثال الأوَّل، فإنَّ النَّتيجة تكذب، فلِذا اشترطوا أن تكون كبراه كلِّيَّةً ليكون الأصغر مبايناً لجميع أفراد الأكبر.

فضروبه المنتجة أيضاً أربعٌ:

١ - **الضَّرب الأوَّل**: كلِّيَّتان صُغراهما موجبةٌ، ك: «كُلُّ (ج ب)، وَلَا شَيْءَ مِنْ (أ ب)».

٢ - **والضَّرب الثَّاني**: كلِّيَّتان صُغراهما سالبةٌ، وهي: «لَا شَيْءَ مِنْ (ج أ)، وَكُلُّ (أ ب)»، فالنَّتيجةُ في هذين الضَّربين كلِّيَّةٌ سلبيةٌ، وهي: «لَا شَيْءَ مِنْ (ج أ)».

٣ - **الضَّرب الثَّالث**: صُغرى موجبةٌ جزئيَّةٌ وكبرى سالبةٌ كلِّيَّةٌ، ك: «بَعْضُ (ج ب)، وَلَا شَيْءَ مِنْ (أ ب)».

٤ - **الضَّرب الرَّابع**: صغرى سالبةٌ جزئيَّةٌ وكبرى موجبةٌ كلِّيَّةٌ، ك: «لَيْسَ بَعْضُ (ج ب)، وَكُلُّ (أ ب)»، فالنَّتيجةُ في هذين الأخيرَين: سالبةٌ جزئيَّةٌ، وهي: «لَيْسَ بَعْضُ (ج أ)».

سعيد قدورة

يعني: أنَّ المنتج من ضروب الشَّكل الثَّاني أربعةٌ كالأوَّل في العدد:

١ - **الأوَّل منها**: من كلِّيَّتين الصُّغرى موجبةٌ والكبرى سالبةٌ، وإليه أشار بقوله: «كُلٌّ فَلَا شَيْءَ»، ينتج كلِّيَّةً سالبةً، مثالُهُ: «كُلُّ غَائِبٍ مَجْهُولُ الصِّفَةِ، وَكُلُّ مَا يَصِحُّ بَيعُهُ لَيْسَ بِمَجْهُولِ الصِّفَةِ»، ينتج: «كُلُّ غَائِبٍ لَا يَصِحُّ بَيعُهُ».

٢ - **الضَّرب الثَّاني**: من كلِّيَّتين والكبرى موجبةٌ، ينتج أيضاً: كلِّيَّةً سالبةً، وإليه الإشارة بقوله: «وَعَكْسُهُ»؛ أي: عكس «كُلٌّ فَلَا شَيْءَ» وهو: «لَا شَيْءَ فَكُلُّ»، وأشار إلى نتيجته مع الَّذي قبله بقوله: «يُنْتِجُ لَا شَيْءَ لَا وَلْيَهُ»؛ مثالُهُ: «كُلُّ غَائِبٍ لَيْسَ بِمَعْلُومِ الصِّفَةِ، وَكُلُّ مَا يَصِحُّ بَيعُهُ فَهُوَ مَعْلُومُ الصِّفَةِ»، ينتج: «كُلُّ غَائِبٍ لَا يَصِحُّ بَيعُهُ».

٣ - **الضَّربُ الثَّالث**: من موجبةٍ جزئيَّةٍ صغرى وكلِّيَّةٍ سالبةٍ كبرى، فينتج: سالبةً جزئيَّةً، وإليه أشار بقوله: «يَلِي بَعْضٌ فَلَا شَيْءَ»، ومثالُهُ: «بَعْضُ الغَائِبِ مَجْهُولُ الصِّفَةِ، وَكُلُّ مَا يَصِحُّ بَيْعُهُ لَيْسَ بِمَجْهُولِ الصِّفَةِ»، فـ: «بَعْضُ الغَائِبِ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ».

٤ - **الضَّربُ الرَّابع**: من سالبةٍ جزئيَّةٍ صغرى، وكلِّيَّةٍ موجبةٍ كبرى، ينتج: سالبةً جزئيَّةً، وإليه أشار بقوله: «وَرَابِعٌ أَتَى بِلَيْسَ بَعْضٌ ثُمَّ كُلٌّ ثَبَتَا»، وأشار إلى نتيجته مع الَّذي قبله بقوله: «كَمَا يُنْتِجُ: لَيْسَ بَعْضُ ما تَلَاهُمَا»؛ أي: ما تلا الضَّربين الأولين؛ مثالُهُ: «بَعْضُ الغَائِبِ لَيْسَ بِمَعْلُومِ الصِّفَةِ، وَكُلُّ مَا يَصِحُّ بَيْعُهُ مَعْلُومُ الصِّفَةِ»، فـ: «بَعْضُ الغَائِبِ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ»، وهكذا مثَّل الشَّيخ ابن الحاجب [ت:٦٤٦هـ] ضروبَ هذا الشَّكل بـ«بَيع الغائب».

حاشية السجلماسي

---

(٩١) وَالثَّالِثُ الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا وَأَنْ تُـرَى كُـلِّـيَّـةً إِحْـدَاهُـمَـا

● وشرط إنتاج الشَّكل الثَّالث: إيجاب الصُّغرى وكلِّيَّة إحدى المقدِّمتين،

قال ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ]: ورُدَّ عليه أنَّ هذا التَّمثيل في بيع الغائب إنَّما يجيء على مذهب الشَّافعي الَّذي يَمنعه، وأمَّا على مذهب مالك الَّذي هو مذهب المؤلِّف فلا، فكان حقُّه أن يأتيَ بأمثلةٍ مطابقةٍ لِمذهبه. اهـ

● **تنبيه**: اختلفوا في الضُّروب المنتجة من الشَّكل الثَّاني والثَّالث، فقيل: إنَّ بيانَ إنتاجها متوقِّفٌ على ردِّها للضُّروب المنتجة من الشَّكل الأوَّل؛ لوضوح إنتاج الأوَّل بنفسه، وهذا قولُ الأكثرين.

وقيل: إنتاجها يتبيَّن بذاتها من غير ردٍّ للأوَّل. وبه قال السَّهروردي والفخر، قال ابن عرفة [ت: ٨٠٣هـ]: وأخذه شيخُنا ابن الحباب؛ أي: أخذ القول الثَّاني من قول الغزالي: إنَّ الأشكال الثَّلاثة موجودةٌ في القرآن، وصوَّبه. قال الشَّيخ السَّنوسي: يعني أنَّ أدلَّة القرآن لـمَّا توجَّه الخطاب بها لعامَّة النَّاس من جَهَلة أغبياء وكفرة أشقياء، فلا تكون إلَّا بيِّنة بنفسها، وصوَّب الأخذ. اهـ

ولأجل هذا الخلاف تركنا تكلُّف الرَّدِّ للأوَّل تقريباً على المبتدئ، وقد قيل: الأَولى للمختصر الاقتصار على الشَّكل الأوَّل؛ لأنَّه يُنتج المطالب كلَّها، وهو أصلُ باقي الأشكال وإليه مرجعها، واستحسَنه بعضهم تقريباً على المبتدئ.

- **ثمَّ أشار النَّاظم إلى شروط الشَّكل الثَّالث فقال: (وَالثَّالِثُ الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا، وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا)** يعني: أنَّ القياس الَّذي على هيئة الشَّكل الثَّالث، وهو الَّذي يكون فيه الوسط موضوعاً في المقدِّمتين، يُشترط في إنتاجه أَمران:

١ - **أحدهما**: إيجاب الصُّغرى.

٢ - **والثَّاني**: كلِّيَّة إحدى المقدِّمتين؛ لأنَّه لا يَلزم التقاء الأصغر والأكبر إلَّا بمجموع الشَّرطين، ومهما انتَفيا أو أحدهما لم يلزم إنتاج؛ لاختلاف النَّتيجة حينئذٍ في الصِّدق والكذب على ما تقدَّم بيانُه.

وذلك أنَّ الصُّغرى لو فُرضت سالبةً فلا يخلو إمَّا أن تكون الكبرى موجبةً أو سالبةً:

فإن كانت سالبةً مثل قولنا: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِصَهَّالٍ» كذبتِ النَّتيجة، ولو قلتَ في الكبرى: «وَلَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ» صدقتِ النَّتيجة.

وإن كانت موجبةً مثل قولنا: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» كذبتِ النَّتيجة، ولو قلتَ في الكبرى: «وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» صدقت.

وبهذا أيضاً يتبيَّن الشَّرط الثَّاني وهو كلِّيَّة إحدى المقدِّمتين؛ لأنَّهما لو كانتا جزئيَّتين جاز أن يكون البعض من الوسَط المحكوم عليه بالأصغر غيرَ البعض المحكوم عليه بالأكبر، فلا يلزم لأجل ذلك التقاء الأصغر مع الأكبر، والاختلافُ في المواد يُحقِّق ذلك، فإنَّهما لو كانتا موجبتين كقولنا: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَبَعْضُ الحَيَوَانِ فَرَسٌ» كذبتِ النَّتيجة، ولو قلتَ في الكبرى: «وَبَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ» صدقت.

وباعتبار هذين الشَّرطين تكون الضُّروب المنتجة من هذا الشَّكل ستَّةً؛ لأنَّ الشَّرط الأوَّل يسقط ثمانية أضرب حاصلةً من ضرب السَّالبتين صغريين في المحصورات الأربع كبريات، والشَّرط الثَّاني يسقط ضربين آخرين وهما الموجبة الجزئيَّة صغرى مع الجزئيَّة الموجبة والسَّالبة كبريَين، فالمجموع عشرة، يَبقى ستَّة منتجة.

وأمَّا بطريق التَّحصيل: فالصُّغرى لا بدَّ أن تكون موجبةً، فهي إمَّا كلِّيَّةٌ أو جزئيَّةٌ، فالكلِّيَّة تنتج مع المحصورات الأربع، والجزئيَّة لا تنتج إلَّا مع الكلِّيَّتين الموجبة والسَّالبة، فالمجموع ستَّة أيضاً، وإليه أشار النَّاظم بعد هذا بقوله: «ثُمَّ ثَالِثٌ فَسِتَّةٌ».

وهذا الشَّكل الثَّالث لا ينتج إلَّا جزئيَّةً موجبةً أو سالبةً، ولا ينتج الإيجاب الكلِّيَّ ولا السَّلب الكلِّيَّ، وذلك لأنَّه يشترط في كلِّيَّة النَّتيجة في جميع الأشكال أن يكون الأصغر موضوعاً في الصُّغرى عامَّ الوضع فيها، أو في عكسها، ولا يكون الأصغر عامَّ الوضع إلَّا في الضَّربين اللَّذين تكون الصُّغرى فيهما كلِّيَّةً من الشَّكل الأوَّل والثَّاني، وفي الضَّرب الَّذي صغراه سالبةٌ كلِّيَّةٌ من

حاشية السجلماسي

قوله: (ولا ينتج الإيجاب الكلِّيَّ ولا السَّلب الكلِّيَّ، وذلك لأنَّه يشترط في كلِّيَّة النَّتيجة في جميع الأشكال أن يكون الأصغر موضوعاً ... إلخ) أي: يكون الأصغر موضوعاً في قضيَّةٍ كلِّيَّةٍ سالبةٍ، فإنَّه يصير موضوعاً في عكسها، فكونه موضوعاً في قضيَّةٍ كلِّيَّةٍ يوجد في الضَّربين الأولين من الشَّكل الأوَّل ومن الشَّكل الثَّاني.

سعيد فودة

الشّكل الرّابع، وما سوى ذلك - وهو ما كانت صغراه جزئيّةً من الشّكل الأوّل والثّاني - فعدم عُموم وضع الأصغر فيه ظاهرٌ.

وأمّا عموم وضعه في عكس الصُّغرى، فيكون في بعض ضروب الشّكل الرّابع، حيث تكون صُغراه كلّيّةً سالبةً؛ لأنّها تنعكس كنفسها، والعكسُ لمّا كان لازماً لأصل القضيّة، كان في قُوّة

حاشية السجلماسي

مثال الضّربين الأولَين من الشّكل الأوّل: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ» فالأصغر هو إنسان، وهو موضوعٌ في قضيّةٍ كلّيّةٍ، فينتج: «كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ»، وقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِحَجَرٍ»، فالأصغر وهو إنسان موضوعٌ في قضيّةٍ كلّيّةٍ، فينتج: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ».

ومثال الضّربين الأولَين من الشّكل الثّاني قولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِحَيَوَانٍ»، فإنسان هو الأصغر، وهو موضوعٌ في قضيّةٍ كلّيّةٍ، فينتج: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، وقولك: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَكُلُّ صَهَّالٍ فَرَسٌ»، فإنسان هو الأصغر، وهو موضوعٌ في كلّيّةٍ، ينتج: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ»، فهذه أربعة ضروب يكون الأصغر فيها موضوعاً في قضيّةٍ كلّيّةٍ.

ومثالُ الضّرب الّذي يكون الأصغر موضوعاً في عكس القضيّة الكلّيّة فيه قولُك: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ» فالأصغر هو فرس، وهو ليس موضوعاً في هذه الكلّيّة، لكنّها إذا عكست صارت هكذا: «لَا شَيْءَ مِنَ الفَرَسِ بِإِنْسَانٍ»، فيصير موضوعاً في عكسها، وعكسُها كلّيّة كما ترى، فهذا ضربٌ واحدٌ من الشّكل الرّابع فيه يكون الأصغر موضوعاً في عكس الكلّيّة، وما عدَا هذا الّذي مثّلنا به لا يكون الأصغر فيه إلّا موضوعاً في قضيّةٍ جزئيّةٍ، أو محمولاً في كلّيّةٍ إذا عكست صارت جزئيّة.

مثالُ كونه موضوعاً في قضيّةٍ جزئيّةٍ قولُنا في الضّربين الأخيرين من الشّكل الأوّل والثّاني: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ»، و«بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِحَجَرٍ»، و«بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِحَيَوَانٍ»، و«بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ، وَكُلُّ جُلْمُودٍ حَجَرٌ».

وأمّا الشّكل الثّالث بضروبه السّتّة فالأصغر فيها لا يكون إلّا محمولاً في قضيّةٍ جزئيّةٍ موجبةٍ أو كلّيّةٍ موجبةٍ، وهما لا يَنعكسان إلّا جزئيّةً موجبةً، فالأصغرُ فيه ليس موضوعاً في قضيّةٍ كلّيّةٍ ولا في عكسها؛ ومثال ذلك بقيّة ضروب الشّكل الرّابع؛ فإنّ الأصغر محمولٌ فيها، وهي موجبةٌ جزئيّةٌ أو كلّيّةٌ موجبةٌ، وهما يَنعكسان جزئيّةً موجبةً، فيكون الأصغر محمولاً في جزئيّةٍ أو كلّيّةٍ موجبتين إذا عُكستا صارتا جزئيّتين.

قوله: (وأمّا عُموم وضعه في عكس الصُّغرى فيكون في بعض ضُروب الشّكل الرّابع) يُوهم أنّ الشّكل الرّابع يوجد فيه العمومان: عموم وضعه في أصل القضيّة، وعموم وضعه في عكسها، وليس كذلك؛ لأنّه

فضروبه المنتجة إذن ستَّةٌ:

١ - **الضَّرب الأوَّل**: كلِّيَّتان موجبتان، ك: «كُلُّ (ب ج)، وَكُلُّ (ب أ)».

٢ - **الضَّرب الثَّاني**: موجبتان صغراهما جزئيَّةٌ، ك: «بَعْضُ (ب ج)، وَكُلُّ (ب أ)».

سعيد قدورة

وضع الأصغر، والشَّكل الثَّالث الأصغر فيه محمولٌ في الصُّغرى، ولا يَصير موضوعاً إلَّا في عكسها، وهي لا تنعكس إلَّا جزئيَّةً، فمِن ثَمَّ لم ينتج الثَّالث إلَّا جزئيَّةً.

وقال الشَّيخ المغيلي - رَحِمَهُ اللهُ - في بيان الأضرُب المُنتجة من هذا الشَّكل ما نصُّه:

وَثَـالِـثُ الأَشْـكَـالِ سِـتَّـةٌ لَـهُ: كُـلٌّ فَـكُـلٌّ، ثُـمَّ بَـعْـضٌ يَـتْـلُـهُ

كُـلٌّ، وَعَـكْـسُـهُ، وَكُـلٌّ بَـعْـدَهُ لَا شَـيْءَ، ثُـمَّ بَـعْـضُ لَا شَـيْءَ لَـهُ،

كُـلٌّ فَـلَـيْـسَ بَـعْـضُ؛ «بَـعْـضٌ» يَـنْـتُـجُ نِـصْـفٌ، وَنِـصْـفٌ: «لَـيْـسَ بَـعْـضٌ» يَـنْـتُـجُ

١ - يعني: أنَّ **الضَّرب الأوَّل** من السِّتَّة المنتجة يتركَّب من موجبتين كلِّيَّتين، وإليه أشار بقوله: «كُلٌّ فَكُلٌّ»، وينتج: موجبةً جزئيَّةً؛ مثاله: «كُلُّ بُرٍّ مُقْتَاتٌ، وَكُلُّ بُرٍّ رِبَوِيٌّ»، ينتج: «بَعْضُ المُقْتَاتِ رِبَوِيٌّ».

٢ - **الضَّرب الثَّاني**: من موجبتين الصُّغرى جزئيَّةٌ والكبرى كلِّيَّةٌ، وإليه أشار بقوله: «ثُمَّ بَعْضٌ يَتْلُهُ كُلٌّ» وينتج: موجبةً جزئيَّةً؛ مثاله: «بَعْضُ البُرِّ مُقْتَاتٌ، وَكُلُّ بُرٍّ رِبَوِيٌّ»، فينتج كالأوَّل: «بَعْضُ المُقْتَاتِ رِبَوِيٌّ».

واعلَم أنَّ جعل هذا الضَّرب ثانياً هي طريقة ابن الحاجب [ت:٦٤٦هـ] وجماعة، ومنهم مَن جعل ثانيَ ضروب هذا الشَّكل ما كان مركَّباً من كلِّيَّتين والكبرى سالبة، وهي طريقةُ ابن سينا، وعليه دَرج الكاتبي ومَن تبعه، واختاره الشَّيخ السَّنوسي في «شرح مختصره»، وقال بعض الفُضلاء: ما اعتبره ابن الحاجب ينتج الإيجاب، وما اعتبره غيره يُنتج السَّلب، والإيجابُ أفضل. فتبيَّن بهذا أرجحيَّة ما اعتمده ابن الحاجب. اهـ

حاشية السجلماسي

لا يوجد فيه إلَّا العموم في العكس فقط، فالصَّوابُ إسقاط قوله: «وفي الضَّرب الَّذي صغراه سالبة كلِّيَّة من الشَّكل الرَّابع»؛ لأنَّ عطفه على «الضَّربين الأولين من الشَّكل الأوَّل والثَّاني» يُوهم أنَّ هذا الضَّرب يُساويهما في عموم الوضع في الأصل، وليس كذلك.

قوله (يعني: أنَّ الضَّرب الأوَّل من السِّتَّة المنتجة ... إلخ) اعلم أنَّ الضُّروب المنتجة الأوَّل والثَّاني والرَّابع والخامس ترجع إلى الأوَّل بعكس الصُّغرى فقط، واختَبر ذلك في الأمثلة تجده واضحاً.

٣ - الضَّرب الثَّالث: موجبتان صغراهما كلِّيَّةٌ، ك: «كُلُّ (ب ج)، وَبَعْضُ (ب أ)».

فالنَّتيجة في هذه الثَّلاثة: موجبةٌ جزئيَّةٌ، وهي: «بَعْضُ (ج أ)».

سعيد فودة

٣ - الضَّرب الثَّالث: من كلِّيَّةٍ موجبةٍ وجزئيَّةٍ موجبةٍ، عكس الَّذي قبله، وإليه أشار في النَّظم بقوله: «وَعَكْسُهُ»؛ أي: وعكس «بعض فكلّ» وهو: «كلٌّ فبعض»، ومثاله: «كُلُّ بُرٍّ مُقْتَاتٌ، وَبَعْضُ البُرِّ رِبَوِيٌّ»، ينتج: «بَعْضُ المُقْتَاتِ رِبَوِيٌّ».

وهذه الضُّروب الثَّلاثة متماثلة النَّتيجة، وهي: جزئيَّةٌ موجبةٌ، وإلى ذلك أشار في النَّظم بقوله: «بَعْضٌ يُنْتِجُ نِصْفٌ» أي: النِّصف الأوَّل من السِّتَّة يُنتج: «بعضاً».

حاشية السجلماسي

وذلك إنَّك إذا قلتَ في الأوَّل: «كُلُّ بُرٍّ مُقْتَاتٌ، وَكُلُّ بُرٍّ رِبَوِيٌّ» فإذا عكست الصُّغرى وقلتَ: «بَعْضُ المُقْتَاتِ بُرٌّ، وَكُلُّ بُرٍّ رِبَوِيٌّ» فإنَّه يرجع للأوَّل كما ترى.

ولو قلتَ في الثَّاني: «بَعْضُ البُرِّ مُقْتَاتٌ، وَكُلُّ بُرٍّ رِبَوِيٌّ» وعكستَ الصغرى هكذا: «بَعْضُ المُقْتَاتِ بُرٌّ، وَكُلُّ بُرٍّ رِبَوِيٌّ» لرجع للأوَّل.

ولو قلتَ في الرَّابع: «كُلُّ بُرٍّ مُقْتَاتٌ، وَكُلُّ بُرٍّ لَا يُبَاعُ مُتَفَاضِلاً» وعكست الصُّغرى هكذا: «بَعْضُ المُقْتَاتِ بُرٌّ، وَكُلُّ بُرٍّ رِبَوِيٌّ» لرجع للأوَّل.

ولو قلتَ في الخامس: «بَعْضُ البُرِّ مُقْتَاتٌ، وَكُلُّ بُرٍّ لَا يُبَاعُ مُتَفَاضِلاً» وعكست الصُّغرى هكذا: «بَعْضُ المُقْتَاتِ بُرٌّ، وَكُلُّ بُرٍّ رِبَوِيٌّ» لرجع للأوَّل.

وأمَّا الضَّرب الثَّالث فإنَّه يَرجع للأوَّل بعكس الكبرى، وجعلِها صغرى هكذا: «كُلُّ بُرٍّ مُقْتَاتٌ، وبَعْضُ البُرِّ رِبَوِيٌّ» فتعكس الكبرى وتَجعلها صغرى فتقول: «بَعْضُ الرِّبَوِيِّ بُرٌّ، وكُلُّ بُرٍّ مُقْتَاتٌ»، فينتج: «بَعْضُ الرِّبَوِيِّ مُقْتَاتٌ»، ثمَّ تعكس النَّتيجة لأجل ما وَقع من التَّحويل.

وأمَّا الضَّرب السَّادس فلا يرجع للأوَّل بعكس الصُّغرى، وإلَّا كانت كبرى الشَّكل الأوَّل سالبةً جزئيَّةً، ولا بعكس الكبرى وجعلِها صغرى، وإلَّا كانت صغراه جزئيَّةً سالبةً، وذلك ظاهرٌ من مِثاله، ولا يصحُّ بيانه بالافتراض؛ لأنَّه لا يكون في الجزئيَّة السَّالبة، ويصحُّ بيانُه بالخلف، وهو أن تقول: إذا صدق القياس صدَقت نتيجته، وإلَّا صدق نقيضها، وحينئذٍ فإن ضَممناه إلى الصُّغرى كذب الكبرى، وإن ضممناه إلى الكبرى كذب الصُّغرى؛ مثلاً إذا صدق «كُلُّ بُرٍّ مُقْتَاتٌ، وبَعْضُ المُقْتَاتِ لَا يُبَاعُ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلاً» صدقت نتيجتُه وهي: «بَعْضُ المُقْتَاتِ لَا يُبَاعُ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلاً»، وإلَّا صدق نقيضها وهو «كُلُّ مُقْتَاتٍ يُبَاعُ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلاً»، فيضمه إلى الصُّغرى على أنَّه كبرى لها هكذا: «كُلُّ بُرٍّ مُقْتَاتٌ، وَكُلُّ مُقْتَاتٍ يُبَاعُ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلاً» ينتج: «كُلُّ بُرٍّ يُبَاعُ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلاً»، وهذه النَّتيجة تكذب كبرى القياس القائلة: «بَعْضُ المُقْتَاتِ لَا يُبَاعُ

٤ - الضَّرب الرَّابع: كلِّيَّتان صغراهما موجبةٌ، كـ: «كُلُّ (ب ج)، وَلَا شَيْءَ مِنْ (ب أ)».

٥ - الضَّرب الخامس: موجبةٌ جزئيَّةٌ صغرى وسالبةٌ كلِّيَّةٌ كبرى، كـ: «بَعْضُ (ب ج)، وَلَا شَيْءَ مِنْ (ب أ)».

٦ - الضَّرب السَّادس: موجبةٌ كلِّيَّةٌ صغرى وسالبةٌ جزئيَّةٌ صغرى، كـ: «كُلُّ (ب ج)، وَلَيْسَ بَعْضُ (ج أ)».

والنَّتيجة في الثَّلاثة الأخيرة: سالبةٌ جزئيَّةٌ، وهي: «لَيْسَ بَعْضُ (ج أ)».

سعيد قدورة

٤ - الضَّرب الرَّابع: من كلِّيَّةٍ موجبةٍ وكلِّيَّةٍ سالبةٍ؛ ينتج: سالبةً جزئيَّةً، وإليه أشار في النَّظم بقوله: «وَكُلٌّ بَعْدَهُ لَا شَيْءَ»، ومثالُهُ: «كُلُّ بُرٍّ مُقْتَاتٌ، وَكُلُّ بُرٍّ لَا يُبَاعُ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلاً»، ينتج: «بَعْضُ المُقْتَاتِ لَا يُبَاعُ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلاً».

٥ - الضَّرب الخامس: من صغرى موجبةٍ جزئيَّةٍ وكبرى سالبةٍ كلِّيَّةٍ؛ ينتج: سالبةً جزئيَّةً، وإليه أشار في النَّظم بقوله: «ثُمَّ بَعْضُ لَا شَيْءَ لَهُ»، ومثالُهُ: «بَعْضُ البُرِّ مُقْتَاتٌ، وَكُلُّ بُرٍّ لَا يُبَاعُ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلاً»، ينتج: «بَعْضُ المُقْتَاتِ لَا يُبَاعُ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلاً».

٦ - الضَّرب السَّادس: من موجبةٍ كلِّيَّةٍ صغرى وسالبةٍ جزئيَّةٍ كبرى؛ ينتج: سالبةً جزئيَّةً، وإليه أشار في النَّظم بقوله: «كُلٌّ فَلَيْسَ بَعْضُ»، ومثالُهُ: «كُلُّ بُرٍّ مُقْتَاتٌ، وَبَعْضُ البُرِّ لَا يُبَاعُ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلاً»، ينتج: «بَعْضُ المُقْتَاتِ لَا يُبَاعُ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلاً».

والنَّتيجةُ في الضُّروب الثَّلاثة الأخيرة متماثلةٌ كلُّها سالبةٌ جزئيَّةٌ، وإليه أشار في النَّظم بقوله: «وَنِصْفٌ: لَيْسَ بَعْضٌ يَنْتُجُ»؛ أي: والنِّصف الأخير من هذه الضُّروب منتجٌ: «ليس بعض»، فتأمَّله.

حاشية السجلماسي

بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلاً»؛ إذ هي نقيضُها، ولو ضممناه إلى الكبرى هكذا: «بَعْضُ المُقْتَاتِ لَا يُبَاعُ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلاً، وكل مقتات يُبَاعُ مُتَفَاضِلاً» لأنتج: «بَعْضُ البُرِّ لَيْسَ بِمُقْتَاتٍ»، وهو نقيض قولك: «كُلُّ بُرٍّ مُقْتَاتٌ».

(٩٢) وَرَابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْنْ إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينْ
(٩٣) صُغْرَاهُمَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّهْ

● وشرط إنتاج الشَّكل الرَّابع: عدم اجتماع الخِسَّتين فيه ولو في مقدِّمةٍ واحدةٍ، إلَّا في صورةٍ واحدةٍ من ضروبه، وهي: أنْ تكون الصُّغرى موجبةً جزئيَّةً، فيجب حينئذٍ أن تكون الكبرى سالبةً كلِّيَّةً؛ إذ لو جعلناها موجبةً أو جزئيَّةً لم يُنتج؛ لعدم دلالة المقدِّمات على النَّتيجة،

سعيد فدورة

- ثمَّ أشار النَّاظم إلى شرط إنتاج الشَّكل الرَّابع بقوله: (وَرَابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَينْ؛ إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينْ) يعني: أنَّ القياس الَّذي على هيئة الشَّكل الرَّابع، وهو الَّذي يكون الوسط فيه موضوعاً في الصُّغرى محمولاً في الكبرى، يُشترط في إنتاجه أن لا يَجتمع في مقدِّمتيه أو في إحداهما خسَّتان من جنسٍ واحدٍ، أو من جِنسين؛ أعني: جنسَ الكيف وهو الإيجاب والسَّلب، وجنسَ الكمِّ وهو الكلُّ والجزء، فخسَّةُ الكيف: السَّلب، وخسَّةُ الكمِّ: الجزئيَّة؛ إلَّا إذا كانتِ الصُّغرى جزئيَّةً موجبةً فلا تنتج إلَّا مع السَّالبة الكلِّيَّة، وإليه أشار النَّاظم بقوله: «إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينْ»؛ أي: إلَّا في صورةٍ واحدةٍ ففيها تجتمع الخِستان، ومعنى «يَستبين»: يظهر؛ أي: تظهر الخستان فيها لزوماً.

- ثمَّ بيَّن هذه الصُّورة بقوله: (صُغْرَاهُمَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ، كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّهْ) أي: وتلك الصُّورة هي أن تكون الصُّغرى جزئيَّةً موجبةً، فشرطُ الإنتاج معها أن تكون الكبرى كلِّيَّةً سالبةً؛ لأنَّه لو لم تكن الكبرى معها كلِّيَّةً سالبةً لكانت إمَّا سالبةً جزئيَّةً أو موجبةً بقِسميها، وكلاهما لا ينتج.

والضَّميرُ في «كبراهما» وفي «صغراهما» عائدٌ على المقدِّمَتين.

وإنَّما اشترط عدم اجتماع الخسَّتين في غير الصُّورة المستثناة؛ لأنَّ اجتماع الخستين إن كان في مقدِّمتين لم يكن ذلك إلَّا إذا كانتا سالبتين، أو كانتِ الصُّغرى سالبةً، والكبرى موجبةً جزئيَّةً، وأيًّا مَا كان لا ينتج؛ لاختلاف النَّتيجة بالصِّدق تارةً والكذب أخرى، وهو دليلُ العقم؛ لِعدم لزوم الصِّدق؛ كقولنا: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الصَّهَّالِ بِإِنْسَانٍ»، فالنَّتيجة كاذبةٌ وهي: «لَا شَيْءَ مِنَ الفَرَسِ بِصَهَّالٍ»، والحقُّ الإيجاب وهو: «كُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ»، ولو قلتَ بدل الكبرى: «وَلَا شَيْءَ مِنَ الحِمَارِ بِإِنْسَانٍ» لكانت صادقةً وهي: «لَا شَيْءَ مِنَ الفَرَسِ بِحِمَارٍ».

حاشية السجلماسي

سعيد قدورة

وكذا لو كانتِ الصُّغرى سالبةً والكبرى موجبةً جزئيَّةً؛ نحو: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِجَمَادٍ، وَبَعْضُ الجِسْمِ حَيَوَانٌ»، لكانت النَّتيجة كاذبةً، والحقُّ الإيجاب وهو: «كُلُّ جَمَادٍ جِسْمٌ»، ولو قلتَ بدل الكبرى: «وَكُلُّ مُتَحَرِّكٍ بِالإِرَادَةِ حَيَوَانٌ» لصدقتْ وهو: «لَا شَيْءَ مِنَ الجَمَادِ بِمُتَحَرِّكٍ بِالإِرَادَةِ».

وإن كان اجتماع الخسَّتين في مقدِّمةٍ واحدةٍ كانت سالبةً جزئيَّةً مع الموجبة الكلِّيَّة، والسَّالبةُ الجزئيَّةُ إمَّا كبرى أو صغرى، وأيًّا ما كان ففيه الاضطراب المذكور؛ كقَولنا: «لَيْسَ كُلُّ جِسْمٍ حَيَوَاناً، وَكُلُّ مُتَحَرِّكٍ بِالإِرَادَةِ جِسْمٌ»، فالنَّتيجة كاذبةٌ، والحقُّ الإيجاب وهو «كُلُّ حَيَوَانٍ مُتَحَرِّكٌ بِالإِرَادَةِ»، ولو قلتَ: «لَيْسَ كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَاناً، وَكُلُّ فَرَسٍ حَيَوَانٌ» لَصَدقت النَّتيجة وهو: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ».

ولو قلتَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مُتَحَرِّكٍ بِالإِرَادَةِ إِنْسَاناً» لكَذبت، والحقُّ الإيجاب وهو «كُلُّ حَيَوَانٍ مُتَحَرِّكٌ بِالإِرَادَةِ»، ولو قلتَ: «كُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ، وَلَيْسَ كُلُّ فَرَسٍ نَاطِقاً» لَصدقت وهو: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ».

وبِمقتضى الشَّرط المذكور في الشَّكل الرَّابع يكون المُنتج منه خمسة أضربٍ؛ لأنَّ اجتِماع الخسَّتين من غير الصُّورة المستثناة يسقط ثمانيةَ أضرب: السَّالبتان مع السَّالبتين بأربعة، والسَّالبة الجزئيَّة صغرى مع الموجبة كلِّيَّة وجزئيَّة، والسَّالبة الجزئيَّة كُبرى مع الموجبة الكلِّيَّة صغرى، والسَّالبة الكلِّيَّة صغرى مع الموجبة الجزئيَّة كبرى، فهذه أربعةٌ أخرى.

واشتراطُ كون الكبرى سالبةً كلِّيَّةً في الصُّورة المستثناة يُسقط ثلاثة أضرب: الموجبة الجزئيَّة صغرى مع المَحصورات الثَّلاث غير السَّالبة الكلِّيَّة، فهذه ثلاثةُ أضرب إلى الثَّمانية قبلها فيَجتمع أحدَ عشر كلُّها عقيمةٌ، يبقى خمسةٌ منتجةٌ، وإليه أشار النَّاظم بِقوله بعد هذا: «وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا».

حاشية السجلماسي

قوله: (ولو قلتَ بدل الكبرى: «وكلُّ متحرِّك بالإرادة حيوان») صوابه: «وَبَعْضُ المُتَحَرِّكِ بِالإِرَادَةِ حَيَوَانٌ» لا: «كُلُّ مُتَحَرِّكٍ» كما قال؛ لأنَّه لم يجتمع الخسَّتان؛ لأنَّ الكبرى كلِّيَّةٌ موجبةٌ، وكلامُهُ فيما إذا كانت جزئيَّةً موجبةً، والله أعلم.

قوله: (والسَّالبة الجزئيَّة كبرى، مع الموجبة الكلِّيَّة صغرى) أي: وأمَّا مع الجزئيَّة الموجبة صغرى، فسيأتي في قوله: «واشتراط كون الكبرى سالبةً كلِّيَّةً» إلى قوله: «مع المحصورات الثَّلاث»؛ فإنَّ من جُملتها السَّالبة الجزئيَّة كبرى مع الموجبة الجزئيَّة صغرى.

فضروب الرَّابع المنتجة خمسةٌ:

١ - **الضَّرب الأوَّل**: كلِّيَّتان موجبتان، ك: «كُلُّ (ب ج)، وَكُلُّ (أ ب)».

٢ - **الضَّرب الثَّاني**: موجبتان صغراهما كلِّيَّةٌ، ك: «كُلُّ (ب ج)، وَبَعْضُ (أ ب)».

والنَّتيجة في هذين الضَّربين: موجبةٌ جزئيَّةٌ، وهي: «بَعْضُ (ج أ)».

٣ - **الضَّرب الثَّالث**: كلِّيَّتان صغراهما سالبةٌ؛ نحو: «لَا شَيْءَ مِنْ (ب ج)، وَكُلُّ (أ ب)»، ونتيجته: سالبةٌ كلِّيَّةٌ، وهي: «لَا شَيْءَ مِنْ (ج أ)».

سعيد قدورة

وأشار المغيلي إلى بيانِها بقوله:

وَرَابِـــعٌ بِـــخَـــمْـــسَـــةٍ قَـــدْ رُوِيَـــا ... كُـــلٌّ بِـــكُـــلٍّ، وَبِـــبَـــعْـــضٍ ثَـــانِـــيَـــا

لَا شَـــيْءَ كُـــلٌّ، ثُـــمَّ عَـــكْـــسُـــهُ، وَلَا ... شَـــيْءَ لِـــبَـــعْـــضٍ قَـــدْ تَـــلَا، فَـــكَـــمُـــلَا

يُـــنْـــتِـــجُ: لَا شَـــيْءَ لَا وَسْـــطَ، كَـــمَـــا ... آخِـــرُ لَـــيْـــسَ بَـــعْـــضُ، وَالْـــبَـــعْـــضُ لِـــمَـــا

١ - يعني: أنَّ **الضَّرب الأوَّل** في هذا الشَّكل: يتركَّب من كلِّيَّتين موجبتين، وإليه أشار بقوله: «كُلٌّ بِكُلٍّ»، وينتج: موجبةً جزئيَّةً؛ مثالُهُ: «كُلُّ عِبَادَةٍ مُفْتَقِرَةٌ إِلَى نِيَّةٍ، وَكُلُّ وُضُوءٍ عِبَادَةٌ» ينتج: «بَعْضُ الْمُفْتَقِرِ إِلَى النِّيَّةِ وُضُوءٌ».

وإنَّما لم تكن النَّتيجة كلِّيَّةً في هذا الضَّرب؛ لِفقد شرط كلِّيَّتها وهو كون أصغرِ المطلوب عامَّ الوضع للأوسط في الصُّغرى أو في عكسها، والأصغرُ هنا محمولٌ لا موضوعٌ، والعكسُ جزئيٌّ؛ لأنَّ القضيَّة الموجبة الكلِّيَّة لا تنعكس كنفسها، وأيضاً فلِعدم لزوم صدقها مع كلِّ مادَّةٍ كالمثال المذكور، فإنَّه يصدق مع كذب النَّتيجة لو كانت كلِّيَّةً، وكذا قولُنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ»، فلو أنتج الكلِّيَّة كانت كاذبةً.

٢ - **الضَّربُ الثَّاني**: من مُوجبتين الصُّغرى كلِّيَّةٌ، والكبرى جزئيَّةٌ؛ ينتج: موجبةً جزئيَّةً، وإليه أشار بقوله: «وَبِبَعْضٍ ثَانِيَا»؛ أي: ثانياً لكلٍّ، وأشار إلى نتيجة هذين الضَّربين بقوله: «وَالبعْضُ لِمَا»؛ أي: لما بقي وهما الضَّربان المتقدِّمان على الضَّرب الأوسط، ومثاله: «كُلُّ عِبَادَةٍ مُفْتَقِرَةٌ إِلَى النِّيَّةِ، وَبَعْضُ الوُضُوءِ عِبَادَةٌ»، ينتج: «بَعْضُ الْمُفْتَقِرِ وُضُوءٌ».

٣ - **الضَّربُ الثَّالث**: من كلِّيَّتين الصُّغرى سالبةٌ والكبرى موجبةٌ؛ ينتج: كلِّيَّةً سالبةً، وإليه أشار في النَّظم بقوله: «لَا شَيْءَ كُلٌّ»، وأشار إلى نتيجته بقوله: «يُنْتِجُ: لَا شَيْءَ لَا وَسْطَ»؛ أي:

حاشية السجلماسي

٤ - الضَّرب الرَّابع: كلِّيَّتان صغراهما موجبةٌ، ك: «كُلُّ (ب ج)، وَلَا شَيْءَ مِنْ (أ ب)».

٥ - الضَّرب الخامس: صغرى موجبةٌ جزئيَّةٌ وكبرى سالبةٌ كلِّيَّةٌ، ك: «بَعْضُ (ب ج)، وَلَا شَيْءَ مِنْ (أ ب)»، ونتيجة هذين الضَّربين: سالبةٌ جزئيَّةٌ، وهي: «لَيْسَ بَعْضُ (ج أ)».

● تنبيهان:

- الأوَّل: هذه الحروف المذكورة قدِ اشتهر اصطلاح المناطقة على التَّعبير بها؛ طلباً للاختصار، فمعنى «كلُّ (ج ب)» مثلاً: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ».

- الثَّاني: زعم بعضهم أنَّ الأشكال ثلاثةٌ، وأنَّ الرَّابع هو الأوَّل منها بعينه، قُدِّمت فيه الكبرى لموافقته له في الصُّورة، وليس كذلك؛ إذِ الأشكال تتغيَّر باعتبار موضوع النَّتيجة ومحمولها، ولا يتغيَّر ذلك إلَّا بتغيُّر النَّتيجة، ولو كان هو الأوَّل لاتَّحدت نتائجها، ونتائج هذا عكس نتائج الأوَّل؛ لأنَّ المطلوب في قولنا: «كُلُّ (ج ب)، وَكُلُّ (أ ج)»: «بَعْضُ (ب أ)»، ولو جعلناه من الأوَّل لنتج: «كُلُّ (أ ب)».

● وقولنا: (وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا) البيتَ؛ حُذفت «الياء» من لفظ «الثَّاني» للوزن، وذلك جائزٌ

سعيد قدورة

للضَّرب الأوسط، ومثالُه: «كُلُّ عِبَادَةٍ لَا تَسْتَغْنِي عَنِ النِّيَّة، وَكُلُّ وُضُوءٍ عِبَادَةٌ»، ينتج: «كُلُّ مُسْتَغْنٍ عَنِ النِّيَّةِ لَيْسَ بِوُضُوءٍ».

٤ - الضَّربُ الرَّابع: من كلِّيَّتين الصُّغرى موجبةٌ والكبرى سالبةٌ، وإليه أشار بقوله: «ثُمَّ عَكْسُهُ»؛ أي: عكس «لَا شَيْءَ كُلٌّ» وهو: «كُلٌّ لَا شَيْءَ»، مثالُهُ: «كُلُّ مُبَاحٍ مُسْتَغْنٍ عَنِ النِّيَّةِ، وَكُلُّ وُضُوءٍ لَيْسَ بِمُبَاحٍ» ينتج: «بَعْضُ المُسْتَغْنِي لَيْسَ بِوُضُوءٍ»، وإنَّما لم تكن كلِّيَّةً؛ لأنَّه يصدق «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الفَرَسِ بِإِنْسَانٍ» مع أنَّ النَّتيجة تكذب سالبةً كلِّيَّةً، وتصدق جزئيَّةً.

٥ - الضَّربُ الخامس: من موجبةٍ جزئيَّةٍ صغرى وسالبةٍ كلِّيَّةٍ كبرى، ينتج أيضاً: سالبةً جزئيَّةً؛ مثالُهُ: «بَعْضُ المُبَاحِ مُسْتَغْنٍ عَنِ النِّيَّةِ، وَكُلُّ وُضُوءٍ لَيْسَ بِمُبَاحٍ» ينتج: «بَعْضُ المُسْتَغْنِي لَيْسَ بِوُضُوءٍ»، وإليه أشار في النَّظم بقوله: «وَلَا شَيْءَ لِبَعْضٍ قَدْ تَلَا» أي: حال كون لا شيء تالياً لبعضٍ، وقوله: «فَكَمُلَا» أي: ضروبه المنتجة، والنَّتيجة في هذين الضَّربين الأخيرين سالبةٌ جزئيَّةٌ، وإليه أشار بقوله: «آخِرُ لَيْسَ بَعْضُ»؛ أي: ينتج به الضَّربان الأخيران عنِ الضَّرب الأوسط.

حاشية السجلماسي

حتَّى نثراً؛ كقوله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]، «وَالثَّانِ» مبتدأ، و«أَنْ» وصلتها مبتدأ ثانٍ، و«لَهُ شَرْطٌ» خبره.

● وقولنا: (إِلَّا بِصُورَةٍ) البيتَ؛ أي: شرط الرَّابع انتفاء اجتماع الخِسَّتين - أي: السَّلب والجزئيَّة - إلَّا في صورةٍ ففيها تَستبين الخِسَّتان؛ أي: تظهر فيها لزوماً.

● وقولنا: (صُغْرَاهُمَا مُوجَبَةٌ) البيتَ؛ أي: وتلك الصُّورة أنْ تكون صُغراهما كذا... إلخ، والله الموفِّق.

● (٩٤) فَمُنْتِجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَةُ	كَالثَّانِ ثُمَّ ثَالِثٌ فَسِتَّةُ
(٩٥) وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا	وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتِجَا
(٩٦) وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ الأَخَسَّ مِنْ	تِلْكَ المُقَدِّمَاتِ هَكَذَا زُكِنْ
(٩٧) وَهَذِهِ الأَشْكَالُ بِالحَمْلِيِّ	مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ
(٩٨) وَالحَذْفُ فِي بَعْضِ المُقَدِّمَاتِ	أَوِ النَّتِيجَةِ لِعِلْمٍ آتِ

(٩٤ - ٩٨) - يعني: أنَّ ضروب الشَّكل الأوَّل المنتجة أربعةٌ - كما تقدَّم -، والضُّروب المنتجة للثَّاني أربعةٌ أيضاً، وهذا معنى قَولنا: (كَالثَّانِ) أي: كعدد ضروب الثَّاني، فهو على حذف مضافين.

ثمَّ قال: (ثَالِثٌ فَسِتَّةُ) أي: ثمَّ الشَّكل الثَّالث ضروبه المنتجة ستَّةٌ، فـ«ثمَّ» للتَّرتيب الذِّكريِّ.

ثمَّ قال: (وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ ..) البيت؛ أي: والشَّكل الرَّابع منتجٌ بخمسة ضروبٍ، و«رَابِعٌ» مبتدأ نكرةٌ، والمُسوِّغ التَّفصيل.

● وقوله: (وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ ... إلخ) أي: هذا الَّذي ذكرت من ضروب الأشكال إنَّما هو المنتج، وإلَّا فضروب كلِّ شكلٍ مُنتجها وعَقيمها ستَّة عشر؛ لأنَّ كلَّ مقدِّمةٍ لا بدَّ أنْ تكون مُسوَّرةً بأحد الأسوار الأربعة، ثمَّ تتعاقب الأسوار فيقع بعضها في محلِّ الآخر أربع تعاقباتٍ،

سعيد فدورة

قوله: (فَمُنْتِجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَةُ ... إلخ البيتَين) «الفاء» في قوله: «فَمُنْتِجٌ» مسبِّبةٌ على ما قبلها؛ أي: فبِسبب ما ذكر من الاشتراط لكلِّ شكلٍ، يَلزم أن يكون المنتج للشَّكل الأوَّل: أربعة أضرب، وللثَّاني: أربعة أيضاً، وللثَّالث: ستَّة أضرب، وللرَّابع: خمسة؛ وقد تقدَّم تمثيلها أو بيانُها بما يُغني عنِ الإعادة.

حاشية السجلماسي

والأربعة في أربعة بستَّة عشر، لكن ما فصَّلناه منها منتجٌ وغيره عقيمٌ، وليس هذا المختصر محلًّا لاستيفاء عقيمها، وأيضاً فهذا المختصر إنَّما وضعناه في معظم أوقات العجلة والضِّيق، وذلك في وسَط الشِّتاء، وقد وَضع أهل هذا الفنِّ لتفصيل المنتج من العقيم جداولَ فلتُطالَع في محلِّه، وغرضنا الاختصار.

سعيد قدورة

فمجموع المنتج من الأشكال الأربعة: تسعةَ عشر ضرباً، والباقي من كلِّ شكلٍ هو العقيم، فالعقيمُ من الشَّكل الأوَّل: اثنا عشر، ومن الثَّاني كذلك، ومن الثَّالث: عشرة، ومن الرَّابع: أحد عشر، فمجموع العقيم: خمسة وأربعون ضرباً، وإليه أشار النَّاظم بقوله: «**وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتِجَا**».

فجميعُ ما اشتملت عليه الأشكال الأربعة من الضُّروب منتجها أو عقيمها: أربعة وستون ضرباً؛ لأنَّ كلَّ شكلٍ يُتصوَّر فيه ستَّة عشر ضرباً كما تقدَّم، والأشكال أربعةٌ، فهي من ضرب أربعة في ستَّة عشر بأربعة وستين ضرباً كما تقدَّم.

ولنَضع لكلِّ شكلٍ جدولاً مشتملاً على جميع ضُروبه، ونعرض عليه شروطها المتقدِّمة حتَّى يظهر لك بالمشاهدة المُنتج منها والعقيم، ونجعل على الضَّرب المنتج حرف «التَّاء» هكذا: «ت»، علامةً على إنتاجه، وعلى العقيم حرف «العين» هكذا: «ع»، علامةً على عُقمه، وهذه صورة ذلك:

«ضُروب الشَّكل الأوَّل»

كل «ج ب»	وكل «ب أ»	ت	لا شيء من «ج ب»	وكل «ب أ»	ع
كل «ج ب»	ولا شيء من «ب أ»	ت	لا شيء من «ج ب»	ولا شيء من «ب أ»	ع
كل «ج ب»	وبعض «ب أ»	ع	لا شيء من «ج ب»	وبعض «ب أ»	ع
كل «ج ب»	وليس بعض «ب أ»	ع	لا شيء من «ج ب»	وليس بعض «ب أ»	ع
بعض «ج ب»	وكل «ب أ»	ت	ليس بعض «ج ب»	وكل «ب أ»	ع
بعض «ج ب»	ولا شيء من «ب أ»	ت	ليس بعض «ج ب»	ولا شيء من «ب أ»	ع
بعض «ج ب»	وبعض «ب أ»	ع	ليس بعض «ج ب»	وبعض «ب أ»	ع
بعض «ج ب»	وليس بعض «ب أ»	ع	ليس بعض «ج ب»	وليس بعض «ب أ»	ع

حاشية السجلماسي

سعيد قدورة

«ضروب الشَّكل الثَّاني»

كل «ج ب»	وكل «أ ب»	ع	لا شيء من «ج ب»	وكل «أ ب»	ت
كل «ج ب»	ولا شيء من «أ ب»	ت	لا شيء من «ج ب»	ولا شيء من «أ ب»	ع
كل «ج ب»	وبعض «أ ب»	ع	لا شيء من «ج ب»	وبعض «أ ب»	ع
كل «ج ب»	وليس بعض «أ ب»	ع	لا شيء من «ج ب»	وليس بعض «أ ب»	ع
بعض «ج ب»	وكل «أ ب»	ع	ليس بعض «ج ب»	وكل «أ ب»	ت
بعض «ج ب»	ولا شيء من «أ ب»	ت	ليس بعض «ج ب»	ولا شيء من «أ ب»	ع
بعض «ج ب»	وبعض «أ ب»	ع	ليس بعض «ج ب»	وبعض «أ ب»	ع
بعض «ج ب»	وليس بعض «أ ب»	ع	ليس بعض «ج ب»	وليس بعض «أ ب»	ع

«ضروب الشَّكل الثَّالث»

كل «ب ج»	وكل «ب أ»	ت	لا شيء من «ب ج»	وكل «ب أ»	ع
كل «ب ج»	ولا شيء من «ب أ»	ت	لا شيء من «ب ج»	ولا شيء من «ب أ»	ع
كل «ب ج»	وبعض «ب أ»	ت	لا شيء من «ب ج»	وبعض «ب أ»	ع
كل «ب ج»	وليس بعض «ب أ»	ت	لا شيء من «ب ج»	وليس بعض «ب أ»	ع
بعض «ب ج»	وكل «ب أ»	ت	ليس بعض «ب ج»	وكل «ب أ»	ع
بعض «ب ج»	ولا شيء من «ب أ»	ت	ليس بعض «ب ج»	ولا شيء من «ب أ»	ع
بعض «ب ج»	وبعض «ب أ»	ع	ليس بعض «ب ج»	وبعض «ب أ»	ع
بعض «ب ج»	وليس بعض «ب أ»	ع	ليس بعض «ب ج»	وليس بعض «ب أ»	ع

حاشية السجلماسي

(٩٦) وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ الأَخَسَّ مِنْ ... تِلْكَ المُقَدِّماتِ هَكَذا زُكِنْ

● وقوله: (وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ الأَخَسَّ) البيتَ؛ «الأخسُّ» هو السَّلبيَّة والجزئيَّة، و«زُكِنْ»؛ أي: عُلِم.

سعيد قدورة

«ضروب الشَّكل الرَّابع»

كل «ب ج»	وكل «أ ب»	ت	لا شيء من «ب ج»	وكل «أ ب»	ت
كل «ب ج»	ولا شيء من «أ ب»	ت	لا شيء من «ب ج»	ولا شيء من «أ ب»	ع
كل «ب ج»	وبعض «أ ب»	ت	لا شيء من «ب ج»	وبعض «أ ب»	ع
كل «ب ج»	وليس بعض «أ ب»	ع	لا شيء من «ب ج»	وليس بعض «أ ب»	ع
بعض «ب ج»	وكل «أ ب»	ع	ليس بعض «ب ج»	وكل «أ ب»	ع
بعض «ب ج»	ولا شيء من «أ ب»	ت	ليس بعض «ب ج»	ولا شيء من «أ ب»	ع
بعض «ب ج»	وبعض «أ ب»	ع	ليس بعض «ب ج»	وبعض «أ ب»	ع
بعض «ب ج»	وليس بعض «أ ب»	ع	ليس بعض «ب ج»	وليس بعض «أ ب»	ع

- قوله: (وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ الأَخَسَّ مِنْ تِلْكَ المقَدِّماتِ هَكَذا زُكِنْ) لمَّا كانت الضُّروب المنتجة قد تنتج الموجبة، وقد تنتج السَّالبة، وقد تنتج الكلِّيَّة، وقد تنتج الجزئيَّة، أشار في هذا البيت إلى ما يُعرف به حال النَّتيجة من كلِّ ضربٍ من تلك الضُّروب المنتجة، فذكر أنَّ النَّتيجة تتبع مقدِّمتي القياس إذا كان فيهما أو في إحداهما أخسُّ، وهو: السَّلب والجزئيَّة؛ بمعنى: أنَّه إذا كانت إحداهما سالبةً أو جزئيَّةً، فالنَّتيجة كذلك.

● ودلَّ كلامه على أنَّ المقدِّمتين إذا لم يكن فيهما أخسُّ، بأن كانتا موجبتين كلِّيَّتين، فالنَّتيجة موجبةٌ كلِّيَّةٌ، فخرج من هذا أنَّ شرط إيجاب النَّتيجة إيجاب المقدِّمتين معاً، وأنَّ شرط كلِّيَّتها كلِّيَّتهما معاً، لكن يُزاد في شرط كلِّيَّة النَّتيجة أن يكون الحدُّ الأصغر عامَّ الوضع للأوسط في الصُّغرى أو في عكسها، فعمومُ وضعه في الصُّغرى يكون في الضَّربين اللَّذين تكون الصُّغرى فيهما كلِّيَّةً من الشَّكل الأوَّل والثَّاني وبعض الرَّابع، وعمومُ وضعه في العكس يكون في بعض ضروب الشَّكل الرَّابع حيث تكون صغراه كلِّيَّةً سالبةً؛ لأنَّها تنعكس كنفسها؛ نحو: «لَا شَيْءَ مِنْ

حاشية السجلماسي

قوله: (في بعض ضروب الشَّكل الرَّابع) يُوهم أنَّه يوجد في بعض ضروب الرَّابع عمومُ وضع الأصغر بالفعل كما يوجد في الأوَّل والثَّاني، وليس كذلك، بل إنَّما يوجد فيه العموم بالقوَّة؛ أي: في عكس الصُّغرى إذا كانت سالبةً كلِّيَّةً.

(٩٧) وَهَـذِهِ الأَشْـكَـالُ بِـالـحَـمْـلِـيِّ مُـخْـتَـصَّـةٌ وَلَـيْـسَ بِـالـشَّـرْطِـيِّ

• ثمَّ اعلم أنَّ الأشكال مختصَّةٌ بالقياس الحمليِّ، وإليه أشرنا بقولنا: (وَهَذِهِ الأَشْكَالُ) البيتَ.

سعيد فدورة

(ب ج)، وَكُلُّ (أ ب)» ينتج: «لَا شَيْءَ مِنْ (ج أ)»، فالأصغر وهو (ج) لم يكن موضوعاً في الصُّغرى، بل محمولاً فيها كما ترى، لكنَّه يصير موضوعاً في عكسها وهو: «لَا شَيْءَ مِنْ (ج ب)»، فكأنَّه موضوعٌ في الصُّغرى؛ لأنَّ العكس لازمٌ للأصل.

أمَّا الشَّكل الثَّالث فالأصغر فيه ليس بعامٍّ الوضع لا في الصُّغرى ولا في عكسها؛ لأنَّ الأصغر فيه محمولٌ لا موضوعٌ، ولا ينتج إلَّا حيث تكون صُغراه موجبةً كما تقدَّم في قوله: «وَالثَّالِثُ الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا».

فالضَّربُ الأوَّل منه وإن كان من كلِّيَّتين موجبتَين، فليس الأصغر فيه موضوعاً ولا عامًّا في عكسه؛ لأنَّ الكلِّيَّة الموجبة لا تنعكس كنفسها، بل تنعكس جزئيَّةً، فمِن ثَمَّ كان الشَّكل الثَّالث لا ينتج إلَّا جزئيَّةً، وكذا بقيَّة الشَّكل الرَّابع، والله تعالى أعلَم.

- قوله: (وَهَذِهِ الأَشْكَالُ بِالحَمْلِيِّ مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ) هكذا قال الزَّركشي [ت: ٧٩٤هـ] في «مقدِّمته» ونصُّه: وتختصُّ الأشكال الأربعة بالحمليَّة. اهـ وكأنَّ النَّاظم تَبِعه.

والَّذي أطبق عليه المتأخِّرون أنَّها لا تختصُّ بالحمليَّات، بل تكون في الشَّرطيَّات أيضاً؛ كقولنا في المتَّصلتين: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ، وَكُلَّمَا كَانَ النَّهَارُ مَوْجُوداً فَالأَرْضُ مُضِيئَةٌ» ينتج: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالأَرْضُ مُضِيئَةٌ». وفي المنفصلتين؛ نحو: «كُلُّ عَدَدٍ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ، وَكُلُّ زَوْجٍ إِمَّا زَوْجُ الزَّوجِ أَوْ زَوْجُ الفَرْدِ» ينتج: «كُلُّ عَدَدٍ: إِمَّا فَرْدٌ، أَوْ زَوْجُ الزَّوجِ، أَوْ زَوجُ الفَرْدِ».

والعدد الزَّوج والفرد معروفان، وزوج الزَّوج: هو ما تركَّب من ضرب زوجٍ في زوجٍ كـ: الأربعة والثَّمانية، وزوجُ الفرد: ما تركَّب من ضرب زوجٍ في فردٍ كـ: السِّتَّة والعشرة ونحوِهما.

وقدَّمنا أنَّ الاقترانيَّ الشَّرطيَّ إنَّما أحدَثه ابن سينا، ولم يكن في كتب المتقدِّمين، وأنَّه قليل الجَدوى مع كثرة تشعُّبه وبُعد الكثرة عنِ الطَّبع، وأنَّ ابن الحاجب لأجل ذلك لم يَعتبره، فلم يذكره، كما نبَّه على ذلك من شُرَّاحه العضد [ت: ٧٥٦هـ] وابنُ هارون وغيرهما.

حاشية السجلماسي

(٩٨) وَالحَذْفُ فِي بَعْضِ المُقَدِّمَاتِ أَوِ النَّتِيجَةِ لِعِلْمٍ آتِ

● ثمَّ اعلم أنَّه يجوز حذف بعض المقدِّمات للعلم بها وكذلك النَّتيجة، وإليه أشرنا بقولنا: (وَالحَذْفُ) البيتَ؛ و«الحذف» مبتدأ، وخبره: «آتِ».

مثال حذف الصُّغرى: «هَذَا يُحَدُّ؛ لِأَنَّ كُلَّ زَانٍ يُحَدُّ».

ومثال حذف الكبرى: «هَذَا يُحَدُّ؛ لِأَنَّهُ زَانٍ».

ومثال حذف النَّتيجة: «هَذَا زَانٍ، وَكُلُّ زَانٍ يُحَدُّ»، و«هَذَا رُمَّانٌ، وَكُلُّ رُمَّانٍ يَحْبِسُ القَيْءَ»، وبالله التَّوفيق.

سعيد قدورة

- قوله: (وَالحَذْفُ فِي بَعْضِ المُقَدِّمَاتِ، أَوِ النَّتِيجَةِ لِعِلْمٍ آتِ) نحوه لابن الحاجب.

فقال ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ]: أراد بهذا الكلام أن يُزيل ما عسى أن يتوهَّم متوهِّمٌ في مثل قولنا: «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ، فَهُوَ جِسْمٌ» أنَّ النَّتيجة فيه عن مقدِّمةٍ واحدةٍ، فأزال هذا التَّوهُّم بأن قال: إنَّ إحدى المقدِّمتين قد تحذف من القياس؛ يعني: ممَّا ورد عليه مقدِّمةٌ واحدةٌ، فيجب أن تعتقدَ أنَّ مقدِّمةً أخرى حذفت منه للعلم بها، والمحذوفُ في هذا المثال المقدِّمة الكبرى وهي قولنا: «وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ». وأكثر ما تحذف إحدى المقدِّمتين في القياس المركَّب، وهو المسمَّى بـ«القياس المَطوي»؛ مثل قولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ، وَكُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ» ينتج: «كُلُّ إِنْسَانٍ مُؤَلَّفٌ»، لكنْ بواسطة مقدِّمات محذوفة، فإن قولنا: «وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ» كبرى لصغرى محذوفة وهي قولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» وينتجان: «كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ»، ثمَّ نقول: «كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ، وَكُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ» وهو المطلوب. ولا يختصّ الحذف بالصُّغرى ولا بالكبرى، بل يصحُّ في كلِّ واحدةٍ منهما كما تقدَّم. اهـ

ولا يختصُّ أيضاً بالاقترانيِّ، بل يكون في الشَّرطي أيضاً، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

حاشية السجلماسي

● (٩٩) وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ لِمَا ... مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَسَلْسُلٍ قَدْ لَزِمَا

(٩٩) - يعني: أنَّ المقدّمات لا بدَّ أن تنتهي إلى ضرورةٍ قاطعةٍ للدَّور والتَّسلسل اللَّازمين لذلك، وهما مستحيلان.

والدَّور: توقُّف كلٌّ واحدٍ من الشَّيئين على الآخر.

والتَّسلسل: توقُّف الشَّيء على أشياءَ غير متناهيةٍ.

و«اللَّام» في قولنا: «لِمَا» للتَّعليل، و«مِنْ» لبيان الجنس، وهو مصدوقُ «مَا».

* * *

سعيد قدورة

- قوله: (وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ لِمَا مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَسَلْسُلٍ قَدْ لَزِمَا) يعني: أنَّ مقدّمات القياس إذا لم تكنْ ضروريَّةً، فلا بدَّ أن تنتهيَ إلى ما هو ضروريٌّ؛ دفعاً للدَّور والتَّسلسل المانعَين من اكتساب العلم؛ إذ لو كانت نظريَّةً أو بعضها، توقَّف العلم بها على غيرها، وكذا الحال في ذلك الغير، فإنْ عُدنا إلى بعض الأوَّل لزم الدَّور، وإن ذهبنا لا إلى غايةٍ لزم التَّسلسل، وكلاهما محالٌ.

فقوله: «مِنْ دَوْرٍ اَوْ تَسَلْسُلٍ قَدْ لَزِمَا»؛ أي: إن لم تَنته إلى ضرورة، والضَّروريَّات منها المشاهَدات ومنها المتواترات، ومنها المَحسوسات كما سيأتي في ذكر اليقينيات.

مثال ذلك: لو أردنا أن نستدلَّ على وجوب وجوده تعالى بقولنا: «لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبَ الوُجُودِ لَكَانَ جَائِزَ الوُجُودِ، وَلَوْ كَانَ جَائِزَ الوُجُودِ لَكَانَ حَادِثاً مِثْلَ سَائِرِ الجَائِزَاتِ، وَلَوْ كَانَ حَادِثاً لَافْتَقَرَ إِلَى مُحْدِثٍ، فَيَلْزَمُ التَّعَدُّدُ، وَلَوْ تَعَدَّدَ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ، كَمَا تَضَمَّنَتْهُ الآيَةُ المُتَقَدِّمَةُ، لَكِنْ فَسَادُهُمَا مُنْتَفٍ بِالمُشَاهَدَةِ، وَمَا أَدَّى إِلَيْهِ مِنْ كَونِ وُجُودِهِ جَائِزاً، وَمَا تَرَتَّبَ عَلَيْهِ يَجِبُ انْتِفَاؤُهُ؛ ضَرُورَةَ انْتِفَاءِ المَلْزُومِ عِنْدَ انْتِفَاءِ لَازِمِهِ»، فينتج: «أَنَّهُ تَعَالَى وَاجِبُ الوُجُودِ»، وهو المَطلوب.

فقد انتهينا إلى مقدِّمةٍ ضروريَّةٍ، وهي نفيُ فساد السَّماوات والأرض بالمشاهدة، وكذا الاستدلالُ على أنَّ النَّبَّاش تقطع يده بقولنا: «النَّبَّاشُ آخِذٌ لِلْمَالِ خُفْيَةً، وَكُلُّ آخِذٍ لِلْمَالِ خُفْيَةً فَهُوَ سَارِقٌ، وَكُلُّ سَارِقٍ تُقْطَعُ يَدُهُ».

ومثال ما هو ضروريٌّ بنفسه قولُنا في مثل الأربعة والثَّمانيَة: «هَذَا العَدَدُ يَنْقَسِمُ إِلَى مُتَسَاوِيَيْنِ، وَكُلُّ مُنْقَسِمٍ إِلَى مُتَسَاوِيَيْنِ فَهُوَ زَوْجٌ» ينتج: «هَذَا العَدَدُ زَوْجٌ».

* * *

حاشية السجلماسي

(فَصْلٌ فِي الاسْتِثْنَائِي)

هذا هو القسم الثَّاني من قِسمي القياس، وهو القياس الشَّرطيُّ المُسمَّى بالاستثنائيّ، وهو قسمان: متَّصلٌ ومنفصلٌ.

فالمتَّصل: هو الَّذي يُحكم فيه بلزوم قضيَّةٍ لأخرى أو لا لزومها، وهو الَّذي يكون فيه حرف شرطٍ؛ نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وتسمَّى المقدِّمة المشتملة على الشَّرط: شرطيَّةً، والأخرى: استثنائيَّةً.

ولا يجوز أنْ يكون المقدَّم أعمَّ منَ التَّالي، كما لا يكون الموضوع أعمَّ من المحمول؛ إذ يلزم من الحكم على الأعمِّ الحكم على الأخصِّ لا العكس، وبالله التَّوفيق.

(١٠٠) وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالاسْتِثْنَائِي	يُعْرَفُ بِالشَّرْطِيْ بِلَا امْتِرَاءِ
(١٠١) وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيْجَةِ	أَوْ ضِدِّهَا بِالْفِعْلِ لَا بِالْقُوَّةِ

(١٠٠ - ١٠١) - أي: ومن القياس قِسمٌ يُسمَّى بالقياس الاستثنائيِّ، وهو المعروف بالشَّرطيِّ؛ لكونه مركَّباً من قضايا شرطيَّة، وهو المشتمل على النَّتيجة أو نقيضها بالفعل؛ نحو: «لَوْ كَانَ النَّهَارُ مَوْجُوداً لَكَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ النَّهَارُ مَوْجُوداً لَمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً»، فالنَّتيجة في الأخير ونقيضها في الأوَّل مَذكوران بالفعل.

سعيد قدورة

(فَصْلٌ فِي الاسْتِثْنَائِي)

قوله: (وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالاسْتِثْنَائِي يُعْرَفُ بِالشَّرْطِيْ بِلَا امْتِرَاءِ) لمَّا كان هذا القياس لا بدَّ فيه من مقدِّمتين إحداهما شرطيَّة وهي الأولى، وأخرى تسمَّى استثنائيَّةً، قيل فيه: شرطيٌّ واستثنائيٌّ، وسُمِّيت الأولى: «شرطيَّةً»؛ لوجود الشَّرط فيها، وسُمِّيت الثَّانية: «استثنائيَّةً»؛ لاشتمالها على حرفِ الاستثناء، وهو عند المناطقة خلافاً للنَّحويِّين: «لكن»؛ كذا في «شرح الشَّمسيَّة».

وقال السَّيِّد الشَّريف [ت: ٧٧١هـ]: سُمِّي استثنائيًّا؛ لأنَّ المستدلَّ ينعطف في المقدِّمة الاستثنائيَّة على ما ذكر في الشَّرطيَّة، فيَضعه أو يَرفعه. اهـ

حاشية السجلماسي

(١٠١) وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيْجَةِ أَوْ ضِدِّهَا بِالْفِعْلِ لَا بِالْقُوَّةِ

وقولنا: (لَا بِالقُوَّةِ) احترازٌ منَ «الاقترانيّ» وقد تقدَّم، وقولنا: (وَمِنْهُ) معطوفٌ على «منه» المتقدِّم.

● ثمَّ اعلم أنَّ المتَّصل: إمَّا أنْ يَستثني عين مقدَّمه، أو نقيضه، أو نقيض التَّالي، أو عينه:

- فاستثناء عين مقدَّمه يُنتج عين تاليه؛ نحو: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ، لَكِنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةٌ، فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ».

- واستثناءُ نقيض تاليه مُستلزمٌ نقيض مقدَّمه؛ نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

- وأمَّا عكس هاتين الصُّورتين، وهما: استثناء نقيض المقدَّم أو عين التَّالي، فلا يلزم فيهما إنتاجٌ؛ لاحتمال أنْ يكون التَّالي أعمَّ من مقدَّمه؛ إذ يلزم من ثبوت الأخصِّ ثبوت الأعمِّ، ومن نفي الأعمِّ نفي الأخصِّ بخلاف العكس، فإذا قلتَ: «مَهْمَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً فَهُوَ حَيَوَانٌ» فلا يلزم منه: «لَكِنَّهُ حَيَوَانٌ فَهُوَ إِنْسَانٌ»، أو «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ فَلَيْسَ بِحَيَوَانٍ»؛ لِما تقدَّم،

سعيد فدورة

- وعرَّف النَّاظم هذا القياس بقوله: (وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ، أَوْ ضِدِّها بِالفِعْلِ لَا بِالقُوَّةِ).

- فقوله: «وهو الَّذِي دلَّ» كالجنس في الحدِّ، يتناول كل دالٍّ.

- وقوله: «عَلَى النَّتِيجَةِ أَوْ ضِدِّها» مخرجٌ لما لا يدلُّ على ذلك.

- وقوله: «بِالفِعْلِ لَا بِالقُوَّةِ» مخرجٌ للاقترانيّ، فإنَّ نتيجتَه مذكورةٌ فيه بالقوَّة لا بالفعل كما تقدَّم بيانُه.

- ومعنى «كون النَّتيجة أو نقيضها مذكورَين فيه بالفعل»: هو أن يكون طرفاها أو طرفَا نقيضها مذكورين فيه بالتَّرتيب الَّذي في النَّتيجة، وإن كانت في القياس جزءَ قضيَّةٍ لا قضيَّةً كاملةً، ولا تحتمل صدقاً ولا كذباً، وصارت في النَّتيجة قضيَّةً كاملةً محتملةً للصِّدق والكذب، فالقضيَّة واحدةٌ، وإنَّما اختلفت أسماؤها باختلاف أحوالها.

وبهذا الاعتبار تظهَر مغايرة النَّتيجة لمقدِّمتي القياس كما دلَّ عليه قوله في حدِّ القياس: «مُسْتَلْزِماً بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرَ»، فمثال ذكر النَّتيجة فيه بالفعل إذا أردنا أن نستدلَّ على أنَّ الوِتر

حاشية السجلماسي

وإلى هذا أشرنا بقولنا:

سعيد فودة

نافلةٌ، فإنَّ هذه القضيَّة هي النَّتيجة المطلوبة، فحينئذٍ تأتي بالحجَّة فتقول: «كُلَّمَا كَانَ الوِتْرُ يُؤَدَّى عَلَى الرَّاحِلَةِ، كَانَ الوِتْرُ نَافِلَةً، لَكِنَّ الوِتْرَ يُؤَدَّى عَلَى النَّافِلَةِ، فَالوِتْرُ نَافِلَةٌ»، فهذه النَّتيجة مذكورةٌ بعينها في الحجَّة؛ إذ هي تالي الشَّرطيَّة.

وكذا لو قلنا مثلاً: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ، لَكِنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةٌ، فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ»، ولا شكَّ أنَّ هذه النَّتيجة مذكورةٌ في القياس بالفعل؛ لأنَّها عينُ تالي الشَّرطيَّة.

ومثالُ ذكر نقيض النَّتيجة فيه بالفعل إذا أردنا أن نستدلَّ على أنَّ الوضوء مرتَّبٌ، فهذه هي النَّتيجة المطلوبة، فتأخذ نَقيضها وهو أنَّ الوضوء ليس بمرتَّبٍ، فتقول: «لَوْ كَانَ الوُضُوءُ لَيْسَ بِمُرَتَّبٍ لَمَا تَوَسَّطَ المَمْسُوحُ فِي الآيَةِ بَيْنَ المَغْسُولاتِ، لَكِنَّهُ قَدْ تَوَسَّطَ فِي الآيَةِ بَيْنَ المَغْسُولاتِ» فالنَّتيجة: «أَنَّ الوُضُوءَ مُرَتَّبٌ»، فقد أخذنا نقيض النَّتيجة وذكرناه بعينه في القياس؛ إذ هو مقدَّم الشَّرطيَّة.

وكذا إن قُلنا: «لَوْ لَمْ تَكُنِ الشَّمْسُ طَالِعَةً لَمْ يَكُنِ النَّهَارُ مَوجُوداً، لَكِنَّ النَّهَارَ مَوْجُودٌ»، ينتج: «الشَّمْسُ طَالِعَةٌ»، فهذه النَّتيجة نقيضُها قولنا: «لَوْ لَمْ تَكُنِ الشَّمْسُ طَالِعَةً»، وهذا بِعينه هو مقدَّم الشَّرطيَّة.

ومثالُها في الشَّرطيِّ المنفصل إذا أردنا أن نستدلَّ على أنَّ الوضوء مفتقرٌ إلى النِّيَّة فنقول: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الوُضُوءُ مُفْتَقِراً إِلَى النِّيَّةِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ التَّيَمُّمُ غَنِيًّا عَنْهَا، لَكِنَّ التَّيَمُّمَ لا يَسْتَغْنِي عَنِ النِّيَّةِ»، فـ: «الوُضُوءُ مُفْتَقِرٌ إِلَى النِّيَّةِ»، فقد أخذنا عين النَّتيجة وهو قولُنا: «الوُضُوءُ مُفْتَقِرٌ إِلَى النِّيَّةِ» في القياس.

وإذا قُلنا: «إِمَّا أَنْ لا يَكُونَ الوُضُوءُ مُفْتَقِراً إِلَى النِّيَّة، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ التَّيَمُّمُ مُفْتَقِراً إِلَى النِّيَّةِ، لَكِنَّ التَّيَمُّمَ مُفْتَقِرٌ إِلَى النِّيَّةِ، فَالوُضُوءُ مُفْتَقِرٌ إِلَى النِّيَّةِ»، فقدِ اشتمل القياس على نقيض النَّتيجة وصرَّح به، وقد قدَّمنا أنَّ تسمية المنفصلة شرطيَّةً مجازٌ.

● تنبيه: قال التَّفتازاني [ت: ٧٩٣هـ] في «شرح الشَّمسيَّة»: اعلم أنَّ «كلَّما» عند أهل العربيَّة ظرفٌ ليس إلَّا؛ لأنَّها عندهم مفعولٌ فيه، قُيد به الجملة الجزائيَّة، وهذه الجملة خبريَّة المحكوم

حاشية السجلماسي

قوله: (قال التَّفتازانيّ: اعلم أنَّ «كلَّما» عند أهل العربية ... إلخ) تخصيصه ذلك يوهم أنَّ الشَّرط لا يكون قيداً في الجزاء عند اللُّغويِّين إلَّا مع «كلَّما»، وليس كذلك، بل هو قيدٌ فيه؛ سواءٌ كان مع «كلَّما» أو «مهما» أو «إذما» أو غيرها من أدوات الشَّرط، وانظر «المطوَّل».

(١٠٢) فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالِ ... أَنْتَجَ وَضْعُ ذَاكَ وَضْعَ التَّالِي
(١٠٣) وَرَفْعُ تَالٍ رَفْعَ أَوَّلٍ وَلَا ... يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَى

(١٠٢ - ١٠٣) - يعني: إن كان الشَّرطيُّ متَّصلاً:

- أنتج وضع مقدَّمه - أي: ثبوتُه - وضع تاليه، وقولنا: (وَضْعُ ذَاكَ)؛ إشارةٌ إلى المقدَّم، بدليل ذكر التَّالي.

سعيد فدورة

عليه فيها «النَّهار»، والمحكوم به «موجودٌ». وأمَّا باعتبار أهل المنطق فقدِ انخَلعت عن كونهما قضيَّتين، وانتقل الحكم التَّامُّ إلى اتِّصال هذا بذاك وانفصالِه عنه، فالاعتباران مُختلفان. اهـ[1]

قوله: (فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالِ . . . إلخ البيتَين) لمَّا عرَّف النَّاظم القياس الاستثنائيَّ، أشار هنا إلى أنَّه قسمان: متَّصلٌ ومنفصلٌ، فالمنفصلُ سيأتي، والمتَّصلُ ما دخل عليه حرف الشَّرط، ويشتمل على جملتَين صارتا كالجملة الواحدة بِربط حرف الشَّرط بينهما، وتسمَّى الجملة الأُولى عند النَّحويِّين: «جملة الشَّرط»، وعند المنطقِيِّين تسمَّى: «مقدَّماً» و«ملزوماً». وتسمَّى الجملة الثَّانية عند النَّحويين: «جزاء الشَّرط»، وعند المنطقيِّين: «تالياً» و«لازماً». ومجموعُ الجملتين المذكورتين هي المقدِّمة الأُولى من مقدِّمتي هذا القياس، والمقدِّمة الثَّانية هي الاستثنائيَّة المصدَّرة بـ«لَكن».

حاشية السجلماسي

فإن قلتَ: «كلَّما» ظرفٌ باتِّفاق، وليست من أدوات الشَّرط، فما وجهُ ذكرها معها وجعلها من الأسوار مثلها؟

قلتُ: «ما» المتَّصلة بها فيها وجهان:

أحدهما: أنَّها حرفٌ مصدريٌّ نابت مع صلتها عنِ الزَّمان.

ثانيهما: أنَّها اسمٌ دلَّ على الزَّمان.

وعلى كلا التَّقديرين فـ«ما» هذه فيها معنى الوقت، فتتضمَّن معنى الشَّرط والتَّعليق؛ نصَّ على ذلك صاحب «المغني» في قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟﴾ [البقرة: ٢٥] الآيةَ، ﴿كُلَّمَا نَضِجَتۡ﴾ [النساء: ٥٦] الآيةَ، ﴿كُلَّمَآ أُلۡقِيَ﴾ [الملك: ٩] الآيةَ، ﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوۡتُهُمۡ﴾ [نوح: ٧] الآيةَ، فانظر كلامه، والدَّماميني في «شرحه للمغني» جوَّز أن تكون «ما» هذه شرطيَّةً حقيقةً؛ لأنَّها ما تضمَّنت فقط معنى الشَّرط، بل هي شرطيَّةٌ حقيقةٌ مثل: ﴿وَمَا تَفۡعَلُوا۟ مِنۡ خَيۡرٍ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُ﴾، واعترض على صاحب «المغني» منعَ ذلك، فانظر كلامهما في ذلك.

---

(١) انظر: «شرح الرسالة الشمسية» للسعد (ص: ٢٥١).

- ورفع تاليه ينتج رفع مقدَّمه، بخلاف العكس، فلا يَلزم فيهما إنتاجٌ، وتقدَّمت الأمثلة.

سعيد قدورة

فإذا وقع الاستثناء بعين المقدَّم ينتج عين التَّالي، وإذا استثنى نقيض التَّالي ينتج نقيض المقدَّم، والسَّببُ في ذلك أنَّ المقدَّم ملزومٌ والتَّالي لازمٌ له، فإذا وجد الملزوم وهو المقدَّم وُجد اللَّازم وهو التَّالي، وإذا انتفى اللَّازم انتفى الملزوم، وهذا حكم كلِّ لازمٍ مع ملزومه، وهذا معنى قول النَّاظم: «أَنْتَجَ وَضْعُ ذَاكَ وَضْعَ التَّالِي، وَرَفْعُ تَالٍ رَفْعَ أَوَّلٍ»، والإشارةُ بـ«ذاك» تعود على «المقدَّم» وإن لم يتقدَّم له ذكرٌ؛ لِفهمه من قوَّة الكلام ومن ذكر التَّالي، و«وضع المقدَّم»: هو إثباته ووجوده، و«رفع التَّالي»: هو نفيُه وإسقاطه.

● واعلم: أنَّه إذا استَثنى عين المقدَّم فغالبه أن يكون بـ«إن»؛ لأنَّها وضعت لربط الوجود بالوجود، وإذا استثنى نقيض التَّالي فغالب استعماله بـ«لو»؛ لأنَّ «لو» حرفٌ يدلُّ على امتناع الشَّيء لامتناع غيره، وهذا على جهة الأَوْلى، ولو عُكس لم يضرَّ؛ قاله ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ].

وقال الشَّيخ عز الدِّين ابن جماعة [ت: ٨١٩هـ]: اعلم أنَّ أهل النَّحو قضيَّة كلامهم أنَّ التَّاليَ يمتنع لامتناع الأوَّل، وكلام أهل المنطق بعكسه، والجمعُ بينهما مشكلٌ، وجَمع بعض أشياخي بأنَّ النُّحاة نظروا إلى ذلك بحسَب العلَّة والمعلول من جهة التَّعقُّل، وأهلُ المنطق نظروا إلى ذلك بحسَب الدَّلالة من جهة التَّرتيب والوقوع الخارجيِّ، فاعلَم ذلك. اهـ

حاشية السجلماسي

قوله: (وأهل المنطق نظروا إلى ذلك بحسب الدَّلالة من جهة التَّرتيب والوقوع الخارجي ... إلخ) مقلوبٌ كما يُفهم من «المطوَّل» و«المختصر»، وذلك أنَّ الجمهور قالُوا: «لو» حرف امتناعٍ لامتناعٍ؛ أي: يمتنع الثَّاني لامتناع الأوَّل، فإذا قلتَ: «لَوْ جِئْتَنِي لَأَكْرَمْتُكَ» فقد امتنع الإكرام لامتناع المجيء.

واعتَرضه ابن الحاجب بأنَّ الأوَّل سببٌ والثَّاني مسبَّبٌ، وهو قد تكون له أسبابٌ عديدةٌ، وقد لا تكون؛ مثالُ الأوَّل كالضَّوء، ومثالُ الثَّاني كوجود النَّهار، فإنَّه ليس له سببٌ إلَّا طلوع الشَّمس، وأيًّا ما كان فيَلزم من نفيه نفيُ أسبابه دون العكس؛ إذ لا يصحُّ حيث تكون الأسباب عديدةً، فالحقُّ إذاً أنَّ «لو» لامتناع الأوَّل لامتناع الثَّاني، وقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٣] يأتي على هذا؛ إذِ المقصود الاستدلال بامتناع الثَّاني على امتناع الأوَّل، وليس المقصود الاستدلال بامتناع الأوَّل على امتناع الثَّاني؛ إذِ الفساد يصحُّ ترتُّبه على الاتِّحاد، فلا يلزم من انتفاء التَّعدُّد انتفاؤه، هذا حاصلُ ما لابن الحاجب.

سعيد فودة

وذكر ابن الحاجب [ت: ٦٤٦هـ] أنَّ الَّذي يُستثنى فيه نقيض التَّالي يسمَّى: «قياس الخلف»، وهو إثباتُ المطلوب بإبطال نقيضه، و«الخُلْفُ» بسكون اللَّام هو الباطل والمحال، وسمِّي هذا القياس: «خلفاً»؛ أي: باطلاً، لا لأنَّه باطلٌ في نفسه، بل لأنَّه ينتج الباطل على تقدير عدم حقيقة المطلوب، وقيل: لأنَّه يأتي المطلوب من خَلفه؛ أي: من ورائه الَّذي هو نقيضه؛ قاله التَّفتازاني[1] [ت: ٧٩٣هـ].

حاشية السجلماسي

وسلَّم له الرَّضي دعواه؛ أي: أنَّ «لو» لامتناع الأوَّل لامتناع الثَّاني، واعترض الدَّليل بما حاصله: أنَّ الأوَّل لا يلزم أن يكون سبباً، والثَّاني مسبَّباً، بل تارة يكون سبباً كقولك: «لَوْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، كَانَ النَّهَارُ مَوجُوداً»، وقد يكون شرطاً نحو: «لَوْ كَانَ لِي مَالٌ لَحَجَجتُ بِهِ»، وقد يكون غيرَهما نحو: «لَوْ كَانَ النَّهَارُ مَوجُوداً كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً»، فالصَّوابُ أن يقالَ: إنَّ الأوَّل ملزومٌ والثَّاني لازمٌ، ولا يَلزم من نفي الملزوم نفي اللَّازم، بلِ العكس، فهي إذن لامتِناع الأوَّل لامتناع الثَّاني.

وأُجيب من قِبل ابن الحاجب بأنَّه ليس مراده أنَّ الأوَّل لا يكون إلَّا سبباً، بل مراده أن يُبين عدم صحَّة مقالة الجمهور في صورة السَّبب، وليس في كلامه ما يدلُّ على الحصر حتَّى يُعترض عليه، على أنَّه لا يلزم أيضاً أن يكون الأوَّل ملزوماً والثَّاني لازماً، بلِ الأمر بالعكس في نحو قولك: «لَوْ كَانَ المَاءُ حَارًّا، كَانَتِ النَّارُ مَوجُودَةً».

وأجاب السَّعد عنِ اعتراض ابن الحاجب على الجمهور بأن ليس مرادهم التَّرتُّب العقليَّ حتَّى يعترض عليهم، بل مرادهم التَّرتُّب الخارجيّ، بمعنى أنَّ المخاطب إذا عَلم انتفاء الأمرين وحَصل سبب الانتفاء، فيؤتى بـ«لو» لتفيد أنَّ الثَّانيَ إنَّما انتفى بانتفاء الأوَّل، ويظهر لك بالتَّأمُّل في نحو: «لَوْ جِئْتَنِي لَأَكْرَمْتُكَ»، فكأنَّ المخاطب قال لك: «لِمَ لَمْ تُكرِمْنِي» فتقول له هذا الكلام، فهذا اللُّزوم الَّذي بيِّن جعليٌّ وخارجيٌّ لا عقليٌّ، وهذا مذهب أهل اللُّغة. وقد يُراد من «لو» اللُّزوم العقليُّ، وإليه ذهب المناطقة، وهو الَّذي تجري فيه التَّقاسيم الَّتي في كلام الرَّضي، وهو الَّذي يُشترط فيه أن تكون الصُّحبة بين الأوَّل والثَّاني بموجبٍ عقليٍّ، وبه اعترض ابن الحاجب على مذهب اللُّغويِّين، ولا يخفى ما في ذلك؛ لِصحة كلٍّ من الاستعمالين، وإن كان الشَّائع في اللُّغة هو اصطلاح اللُّغويِّين، والآية الشَّريفة؛ أعني: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ﴾ جاءت على ما لِلمناطقة.

إذا فهمتَ هذا فقد علمت أنَّ اللُّغويِّين اعتبروا التَّرتُّب الخارجيَّ، والمنطقيِّين اعتبروا التَّرتُّب العقليَّ الَّذي هو بمعنى العلَّة والمعلول، فظهر أنَّ ما ذكره عن ابن جماعة مَقلوبٌ.

(١) انظر: «شرح الرسالة الشمسية» للسعد (ص: ٣٦٣).

سعيد فودة

- ومثالُهُ في الشَّرعيَّات: إذا كان المطلوب أنَّ الزَّكاة غير واجبةٍ على المَدين، فتقول: «لَوْ كَانَتِ الزَّكَاةُ وَاجِبَةً عَلَى المَدِينِ لَكَانَتْ وَاجِبَةً عَلَى الفَقِيرِ، لَكِنَّهَا لَا تَجِبُ عَلَى الفَقِيرِ»، فينتج: «الزَّكَاةُ لَا تَجِبُ عَلَى المَدِينِ»، فيَثبت المطلوب بإبطال نقيضه، وهو قولُنا: «الزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَى المَدِينِ».

- ومثالٌ آخر: إذا أراد الحنفيُّ أن يُثبت نفي الزَّكاة على الصَّبيِّ فيقول: «لَوْ وَجَبَتِ الزَّكَاةُ عَلَى الصَّبيِّ لَوَجَبَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ، لَكِنَّ الصَّلَاةَ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ إِجْمَاعاً، فَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ»؛ لِقول أبي بكر الصِّديق رضي الله عنه: «وَاللهِ لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ». أو يقول: «لَوْ وَجَبَتِ الزَّكَاةُ عَلَيْهِ لَمَا كَانَ القَلَمُ مَرْفُوعاً عَنْهُ، وَالتَّالِي بَاطِلٌ بِالنَّصِّ، فَالمُقَدَّمُ مِثْلُهُ».

- ومثالٌ آخر في العقليَّات أن تقولَ: «لَوْ كَانَ هَذَا إِنْسَاناً لَكَانَ نَاطِقاً، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِنَاطِقٍ، فَلَيْسَ بِإِنْسَانٍ».

● واعلم أنَّه يُشترطُ في إنتاج المتَّصل أن تكون الشَّرطيَّة فيه موجبةً لا سالبةً، ولزوميَّةً لا اتِّفاقيَّةً، وكلِّيَّةً هي أوِ الاستثنائيَّة، ومنهم مَن عبَّر عن هذا الشَّرط بأن يكون أحدُ الأمرين دائماً إمَّا

حاشية السجلماسي

ثمَّ إنَّ السَّيِّد نازع في كون الآية الكريمة جاءت على مَذهب المناطقة فقط، وقال: إنَّ اللُّغويِّين يستعملونها على هذا الوجه أيضاً ولكنَّه قليلٌ؛ كما إذا قال لك أحدٌ: «هَلْ كَانَ زَيْدٌ فِي البَلَدِ؟» فتقول: «لوْ كَانَ زَيْدٌ فِي البَلَدِ لَحَضَرَ مَجْلِسَنَا»، فتستدلُّ بانتفاء الثَّاني على انتفاء الأوَّل.

وبالجملة فإمَّا أن يُستدلَّ بانتفاء الثَّاني على انتفاء الأوَّل؛ نحو: «لَوْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ»، أو بعكس؛ وحينئذٍ إمَّا أن يكون اللُّزوم عقليًّا نحو: «لَوْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، كَانَ النَّهَارُ مَوجُوداً»، أو لا نحو: «لَوْ كَانَ زَيْدٌ هُنَا لَحَضَرَ مَجْلِسَنَا»، فالأوَّل هو الشَّائع المُستفيض عند اللُّغويِّين، والثَّاني للمناطقة، والثَّالث مع الثَّاني للُّغويِّين، ولكنَّه استعمالٌ قليلٌ.

قوله: (واعلم أنَّه يُشترط في إنتاج المتَّصل . . . إلخ) اعلم أنَّ الشَّرطيَّة على ثلاثة أقسامٍ:

١ - كلِّيَّة مخصوصة، وهذه ينتج معها القياس؛ نحو: «كُلَّمَا كَانَ زَيْدٌ إِنْسَاناً كَانَ حَيَوَاناً، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ» فينتج: «فَهُوَ حَيَوَانٌ».

٢ - ومخصوصة، وهذه لا ينتج معها القياس؛ لاحتمال كون وقت الاتِّصال مبايناً لوقت الاستثنائيَّة؛ نحو: «كُلَّمَا جِئْتَنِي يَوْمَ الجُمُعَةِ أَكْرَمْتُكَ، لَكِنَّكَ جِئْتَنِي» فلا ينتج: «فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ»؛ لاحتمال كون المجيء يوم

سعيد قدورة

المتَّصلة وإمَّا الاستثنائيَّة؛ لأنَّها إذا لم تكن كذلك احتمل أن يكون زمنُ أحدهما غيرَ زمن الآخر، فلا تَجتمع المقدِّمتان معاً، فلا يَحصل وضع ولا رفع ولا يحصل الإنتاج.

قال الشَّيخ السَّنوسيُّ: نعم، لو كان وقتُ الاتِّصال أوِ الانفصال هو بِعينه وقتَ استثناء أحد الجزأين، أو كانتِ الاستثنائيَّة عامَّةً حتَّى يشمل وقت الاتِّصال أوِ الانفصال، أنتج القياس، وإن لم تكن الشَّرطيَّة كلِّيَّةً. اهـ وبهذا المعنى يَصحُّ التَّمثيل بـ«لو» و«إن» مع أنَّهما من أسوارِ المهملة، فتدبَّره!

وأشار بقوله: «وَلَا يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا» إلى أنَّ استثناء نقيض المقدَّم أو عين التَّالي لا يَلزم منه إنتاجٌ؛ لأنَّ التَّالي وهو اللَّازم قد يكون أعمَّ من الملزوم؛ نحو: «إِنْ كَانَ هَذَا إِنْسَاناً، فَهُوَ حَيَوَانٌ»، والقاعدة أنَّه يلزم مِن وجود الأخصِّ وجود الأعمِّ من غير عكسٍ، ويلزم من انتفاء الأعمِّ انتفاء الأخصِّ من غير عكسٍ.

حاشية السجلماسي

السَّبت، فلو قيَّدنا الاستثنائيَّة بـ«يوم الجمعة» لأنتج؛ لأنَّ زمن الاتِّصال والاستثنائيَّة واحد، وكذلك لو كان وقت الاتِّصال أخصَّ من وقت الاستثنائيَّة لأنتج أيضاً؛ نحو: «إِنْ جِئْتَنِي وَقْتَ صَلَاةِ الجُمُعَةِ أَكْرَمْتُكَ، لَكِنَّكَ جِئْتَنِي فِي جَمِيعِ يَوْمِ الجُمُعَةِ» فزمان الاستثنائيَّة أعمُّ، فينتج.

٣ - القسم الثَّالث أن تكون جزئيَّةً؛ نحو: «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ زَيْدٌ حَيَوَاناً، كَانَ إِنْسَاناً»، فلا ينتج: «لَكِنَّهُ حَيَوَانٌ فَهُوَ إِنْسَانٌ»، ولا ينتج: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ، فَلَيسَ بِحَيَوَانٍ»؛ لأنَّ القضيَّة لمَّا كانت جزئيَّةً ساغ أن يكون مقدَّمها أعمَّ من تاليها، وإذا كان مقدَّمُها أعمَّ وتاليها أخصَّ لم يصحّ إثبات المقدَّم ليثبت التَّالي؛ لأنَّه لا يلزم من إثبات الأعمِّ ثبوت الأخصِّ، ولا يصحُّ أيضاً رفع التَّالي ليرتفع المقدَّم؛ لأنَّ الفرض أنَّ التَّاليَ أخصُّ، ولا يلزم من نفي الأخصِّ نفيُ الأعمِّ.

فتبيَّن بهذا أنَّ ما أوجب عدم إنتاج المخصوصة علَّل به عدم إنتاج الجزئيَّة، وما أوجب عدم إنتاج الجزئيَّة لم يذكره، كما أنَّه لم يذكر عدم إنتاج المخصوصة أصلاً ولو كانت كلِّيَّةً، ولا يخفى ما فيه من الاعتراض، وقد تَبع الشَّيخ في «شرح مختصره»، وقدِ اعترض عليه بما ذَكرنا.

قوله: (وبهذا المعنى يصحُّ التَّمثيل بـ«لو» . . . إلخ) فيه نظرٌ؛ لأنَّ التَّمثيل بـ«لو» و«إن» في المهملة الَّتي هي في قوَّة الجزئيَّة لم يصحَّ من هذه الجهة، بل من جهةٍ أخرى، وهي مساواة المقدَّم للتَّالي؛ نحو: «لَوْ كَانَ زَيْدٌ إِنْسَاناً لَكَانَ نَاطِقاً» فهذا ينتج؛ لأنَّ العِلَّة في عدم إنتاج الجزئيَّة كونُ مقدَّمها أعمَّ من تاليها، فإذا فُرض مساوياً صحَّ الإنتاج، وصحَّ الإتيان بـ«لو» و«إن» مع ذلك في المهملات، وأمَّا ما ذَكره منَ التَّعليل فقد علمتَ أنَّه لا يجري إلَّا في المخصوصة، فلا تُنتج ولو كانت كلِّيَّةً، فإذا تَوفر الشَّرط الَّذي ذكره أنتجت كلِّيَّةً وجزئيَّةً.

وقولنا: (لِما انْجَلَى) إشارةٌ إلى الفرق بينهما، وهو التَّعليل المذكور قبلُ، فـ«اللَّام» للتَّعليل، وحيث لم يكن التَّالي أعمَّ بل تساوَيا؛ لزم من ثبوت هذا ثبوت هذا والعكس، وإنَّما كان كذلك لخصوص المادَّة، لا لخصوص الدَّليل.

سعيد قدورة

● وقول النَّاظم: «لِمَا انْجَلَى»؛ إشارةٌ إلى هذا التَّفريق بالقاعدة المذكورة، فإن كان مساوياً له أنتج أيضاً، لكن لا لِنفس صورة الدَّليل، بل لِخصوص المادَّة، هكذا قال غير واحدٍ.

وقال ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ]: الحقُّ أنَّ التَّلازم إن كان من الطَّرفين فالنَّتائج أربع؛ كقَولك: «إِنْ كَانَ هَذَا نَاطِقاً، فَهُوَ إِنْسَانٌ»، فإنَّه يَلزم من وجود المقدَّم وجود التَّالي وبالعكس، ويَلزم من عدمه عدمه وبالعكس.

فإن قلتَ: إنَّما لم يعتبروا اللُّزوم من الطَّرفين في الإنتاج؛ لأنَّه قد يكون، وقد لا يكون، بِخلاف ثبوت اللَّازم لثبوت الملزوم، وانتفاءِ الملزوم لانتفاء اللَّازم، فإنَّه غير منفكٍّ، فلِذلك اعتبروه.

قلتُ: قد فرَّقوا في المُنفصلة بين ما يكون العِناد بين مفرديها في طرفَي الوجود والعدم معاً، أو في أحدِهما، فسمَّوا الأوَّل: «حقيقيَّة»، وجَعلوا لها أربع نتائج، وجعلُوا للأخرى نَتيجتين فقط على ما نُفصِّلُهُ بعدُ إن شاء الله تعالى.

مع أنَّ المنفصلة من حيث هي هي لا يَلزم أن تكون حقيقيَّةً، وكذلك المتَّصلة اللُّزوميَّة من حيث هي هي لا يَلزم أن يكون التَّلازمُ فيها من الطَّرفين، ولا يَغرَّنَّك قول ابن الحلي فيما فصلناه: إنَّه مِن توهُّم مَن لا تحقيق له؛ فإنَّ قوله هذا لا تحقيقَ له، وإنَّما حمله عليه مجرَّد التَّقليد لمَن قبله، والتَّعصُّب لمَن سبقه، وفيما ذكرناه بيانٌ واضحٌ إن شاء الله تعالى لكلِّ ذي لبٍّ سليم. اهـ بلفظه.

حاشية السجلماسي

قوله: (وفيما ذكرناه بيانٌ واضحٌ) إلى أن قال: (فائدة: قال السَّنوسيُّ في «شرح مختصره»: اعلم أنَّ المقدِّمة الأولى وهي الشَّرطيَّة ... إلخ) قال المحشي: محصَّل ما ذكره ابن هارون: أنَّ المتَّصلة كالمنفصلة، وكما أنَّ المنفصلة تارةً تنتج أربع نتائج إذا كانت حقيقةً، وتارةً تنتج نتيجتين فقط إذا كانت مانعة جمعٍ أو خلوٍّ، كذلك المتَّصلة يجب أن يحكم عليها بأنَّها تنتج أربع نتائج إذا كان محمولها مساوياً لموضوعها، وتارةً تنتج نتيجتين إذا كان محمولها أعمَّ من موضوعها.

واعترض على مَن قال: إنَّما لم يعتبر المناطقة النَّتائج الأربع في المتَّصلة بأنَّه لا ينضبط؛ إذِ المحمول تارةً يكون مساوياً وتارةً لا يكون، فإذاً لم يعتبروا المساوي؛ لأنَّهم إنَّما يعتبرون ما ينضبط دائماً، وهما النَّتيجتان دون الأربعة.

● تنبيه:

- حيث يُستثنى عين المقدَّم: فأكثر ما يُستعمل في الشَّرطيَّة بلفظ «إنْ»، فإنَّها موضوعةٌ لتعليق الوجود بالوجود.

- وحيث يُستثنى نقيض التَّالي: فأكثر ما يُؤتى بـ«لَوْ»، فإنَّها وُضعت لتعليق العدم بالعدم، وهذا يُسمَّى: قياس الخلف، وهو: إثبات المطلوب بإبطال نقيضه.

● ثمَّ اعلم أنَّ القياس المنفصل ما كان مؤلَّفاً من قضايا منفصلةٍ، وهي المُتعاندة، وهي ثلاثة أقسام: مانع الجمع والرَّفع ـ وهو الحقيقيُّ ـ، ومانع جمعٍ، ومانع رفعٍ:

سعيد قدورة

● فائدة: قال الشيخ السَّنوسيُّ في «شرح مختصره»: اعلم أنَّ المقدِّمة الأولى وهي الشَّرطيَّة في القياس الاستثنائيِّ هي الكبرى، والمقدِّمة الثَّانية وهي الاستثنائيَّة هي الصُّغرى؛ نصَّ على ذلك الشَّيخ ابن عرفة [ت: ٨٠٣هـ] في «منطقه»، ونقله عنِ الفارابي؛ ونصُّه: والثَّاني الاستثنائيُّ، وهي متَّصلة إنِ استُثني عين مقدَّمها ينتج تاليها، أو نقيض تاليها ينتج نقيض مقدَّمها؛ قالوا: والأكثر في الأوَّل «إن» وفي الثَّاني «لو». قلتُ: هذا في المهملة لا غير، فالمتَّصلة كبراه والاستثنائيَّة صغراه؛ قاله الفارابي، فقولُ بعض البجائيِّين: العكس، وَهَم. اهـ كلام الشَّيخ السَّنوسي بلفظه[1].

حاشية السجلماسي

واعترضه ابن هارون بأنَّه لو صحَّ ما ذكر لوجب عليهم أن يقولوا: إنَّ المنفصلة ليس لها إلَّا نتيجتان؛ لأنَّ النَّتائج الأربع إنَّما تجري فيها إذا كانت حقيقيَّةً، وهي قد تكون حقيقيَّةً وقد لا تكون، فكونها حقيقيَّة لا يَنضبط، فوجب أن لا يَعتبروه.

ولك أن تقول معترضاً عليه: المتَّصلة قسمٌ واحدٌ بالاتِّفاق، وكونُ محمولها تارةً يكون أعمَّ وتارةً مساوياً وتارةً أخصَّ لا يوجب تعدُّدها؛ لأنَّ ذلك الاختلافَ راجعٌ إلى الاختلاف في المواد، والمناطقة لا يُلاحظون المواد ولا يعتبرونها؛ لأنَّها أمورٌ جزئيَّةٌ لا تنبني عليها قواعدهم المقصودة، فلِذا ألغوا أقسام المتَّصلة وجعلوها قسماً واحداً، وابن هارون يريد أن يقسمها قسمَين ملاحظةً للمواد، وذلك خروجٌ عنِ الاصطلاح، وأمَّا المنفصلة فلها أقسام ثلاثة مُتباينة لا يمكن اجتماعها؛ سواءٌ لاحظنا المواد أو ألغيناها، فلِذا اعتبروا كلَّ قسم على حِدَته، وبالجملة فأقسام المتَّصلة كالأشخاص المتَّفقة في الحقيقة المختلفة بالعَرَضيَّات، وأقسامُ المنفصلة كالأنواع المختلفة بالحقائق، فقياسُ أحدهما على الآخر قياسٌ مع وُجود الفارق.

---

(١) انظر: «حاشية الباجوري على مختصر المنطق للسنوسي» (ص: ٢٠٥).

- فإن كان حقيقيًّا ـ وهو مانع الجمع والرَّفع ـ؛ نحو: «العَدَدُ: إمَّا زَوْجٌ، أَوْ فَرْدٌ»، أنتج وضع كلٍّ من طرفَيه رفع الآخر؛ لامتناع الجمع، والعكس؛ لامتناع الخُلُوِّ.

- وإن كان مانع جمعٍ، أنتج وضع أحد الطَّرفين رفع الآخر؛ لامتناع الجمع، بخلاف العكس؛ لإمكان الخُلُوِّ.

- وإن كان مانع الخُلُوِّ فعكسه؛ أي: أنتج رفع أحدهما وضعَ الآخر؛ لامتناع الخُلُوِّ، لا العكس؛ لإمكان الجمع، وإليه أشرنا بقولنا:

(١٠٤) وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلاً فَوَضْعُ ذَا	يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ وَالعَكْسُ كَذَا
(١٠٥) وَذَاكَ فِي الأَخَصِّ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ	مَانِعَ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذَا زُكِنْ
(١٠٦) رَفْعٌ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ وَإِذَا	مَانِعَ رَفْعٍ كَانَ فَهْوَ عَكْسُ ذَا

(١٠٤ - ١٠٦) - أي: وإن يكن القياس الشَّرطيُّ منفصلاً:

سعيد قدورة

قوله: (وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلاً فَوَضْعُ ذَا ... إلخ الأبيات) هذا هو القسم الثَّاني من القياس الاستثنائيِّ، وهو الَّذي تكون الشَّرطيَّة فيه منفصلةً؛ أي: ليس بين مقدَّمها وتاليها اتِّصالٌ بحرف الشَّرط كما في المتَّصلة، وتقدَّم أن تسميتَها شرطيَّةً مجازٌ، وأنَّها على ثلاثة أقسام: إمَّا حقيقيَّة، وهي مانعةُ الجمع والخلو معاً، وإمَّا مانعةُ الجمع فقط، وإمَّا مانعةُ الخلوِّ فقط.

وتقدَّم أيضاً أنَّ مانعةَ الجمع والخلوِّ لا تتركَّب إلَّا من الشَّيء ونقيضه، كقولك: «العَدَدُ: إمَّا زَوْجٌ، أَوْ لَا زَوْجٌ»، أوِ المُساوي لنقيضه كقولك: «العَدَدُ: إمَّا زَوْجٌ، أَوْ فَرْدٌ»، لكن يُشترط في الإنتاج أن تكون مركَّبةً من الشَّيء والمُساوي لِنقيضه، لا منَ الشَّيء ونقيضه، فإنَّه لا يُفيد شيئاً كما في «الخونجي» و«السَّنوسيّ» وغيرهما.

ونتائجُ هذه أربعةٌ: اثنان في الوضع، واثنان في الرَّفع؛ لأنَّك إذا استَثنيت عين أحدهما أنتج نقيض الآخر، وإن استثنيت نقيضه أنتَج عين الآخر، فتقول: «لَكِنَّهُ زَوْجٌ فَلَيْسَ بِفردٍ»، «لَكِنَّهُ فَردٌ فَلَيْسَ بِزَوْجٍ»، «لَكِنَّهُ لَيسَ بِزَوْجٍ فَهُوَ فَردٌ»، «لَكِنَّهُ لَيس بِفَردٍ فَهُوَ زَوجٌ»، وإلى هذا أشار النَّاظم بقوله: «فَوَضْعُ ذَا»؛ أي: فإثبات أحدهما يُنتج رفع ذاك؛ أي: رفع الآخَر؛ أي: نفيَه وإسقاطه، فهذان ضربان.

حاشية السجلماسي

- فوضع كلٍّ من طرفَيه ينتج رفع الآخر، والعكس إن كان حقيقيًّا، هذا معنى قولنا: (وَذَاكَ فِي الأَخَصّ).

سعيد فدورة

● وأشار إلى الضَّربين الأخيرين بقوله: «وَالعَكْسُ كَذَا» والمراد بـ«العكس» معناه اللُّغويُّ، وهو هنا تبديل الوضع بالرَّفع؛ أي: ورفع أحدهما ينتج وضعَ الآخر، فيتناول ضربَين؛ تمام الأربعة، وأشار بقوله: «وذاك في الأخصّ» إلى أنَّ هذه هي مانعة الجمع والخلوّ معاً، وتقدَّم وجه كونها أخصَّ.

● ثمَّ أشار إلى القسم الثَّاني، وهي مانعة الجمع بقوله: «ثُمَّ إِنْ يَكُنْ مَانِعَ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذَا رُكِنْ رَفْعٌ لِذَاكَ»؛ أي: فوضعُ أحدهما ينتج رفع الآخر، فالمنتج في هذا ضربان خاصَّة، وهما الضَّربان الأولان من النَّتائج الأربعة المذكورة في القسم الأوَّل، ولا ينتج الضَّربين الأُخرَين وهما رفعُ أحدهما ينتج وضع الآخر، لِمَا سيَذكره.

وقد تقدَّم أنَّ مانعة الجمع لا تتركَّب إلَّا منَ الشَّيء والأخصّ من نقيضه، كقولك: «الجِسْمُ إمَّا جَمَادٌ أَوْ حَيَوَانٌ»، فإنَّ نقيضَ «الجماد»: «لا جماد»، و«الحيوان» أخصُّ منه؛ لأنَّ هذا الجسم لا يكون جماداً حيواناً معاً، وقد يخلُو عنهما بأن يكون نباتاً، فتقول: «لَكِنَّهُ جَمَادٌ فَلَيْسَ بِحَيَوَانٍ»، «لَكِنَّهُ حَيَوَانٌ فَلَيْسَ بِجَمَادٍ»، فهذان مُنتجان.

ولو قلتَ: «لَكِنَّه لَيْسَ بِجَمَادٍ، فَهُوَ حَيَوَانٌ»، أو قلتَ: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ، فَهُوَ جَمَادٌ» لم يصحَّ؛ لإمكان الخلوِّ، وسببُ ذلك أنَّ «ما ليس بجمادٍ» أعمُّ من «الحَيَوان»، فلا يلزم من نَفيه ثبوت الأخصّ، وكذا «ما ليس بحَيَوانٍ» أعمُّ من «الجماد»، وإلى هذَين الضَّربين أشار بقوله: «دُون عكس».

حاشية السجلماسي

قوله: (لأنَّ هذا الجسم لا يكون جماداً حيواناً معاً ... إلخ) في هذا نوع قلقٍ؛ فإنَّ كون «لا جماد» أعمَّ من «الحيوان» إنَّما يتوقَّف على وجود صورةٍ يَنفرد بها في الصّدق وهي «النَّبات» مثلاً، وكان من حقّه أن يقول: «لأنَّ عدم الجماد ينفردُ عنِ الحيوان؛ لأنَّه يصدق في النَّبات»، وما ذكره يُناسب أن يُبيِّن به منع الجمع وعدم الخلوّ.

قوله: (أو قلت: «لكنَّه ليس بحيوان فهو جماد» لم يصحّ لإمكان الخلوّ ... إلخ) لا يصحُّ جعله علَّةً لعدم إنتاج الطَّرفين الأخيرين إلَّا بواسطة كون الأعمّ لا يستلزم الأخصّ، والصَّوابُ هو الاقتصار عليه في التَّعليل، فالعبارةُ فيها قلقٌ.

قوله: (فلا يلزم من نفيه ثبوت الأخصّ ... إلخ) فيه نظرٌ، وصوابُهُ: «فلا يلزم من ثبوته» أي: ثبوت

- وإن يكن مانع جمعٍ: فوضع كلٍّ يوجب رفع الآخر دون عكس؛ أي: لا يوجب رفع كلٍّ وضع الآخر؛ لجواز الخُلُوِّ.

- وإن يكن مانع رفعٍ: فهو عكس مانع الجمع كما تقدَّم.

وقولنا: (فَبِوَضْعِ . . . إلخ) جواب: «إِنْ يَكُنْ»، و«رَفْعٌ» نائبٌ عن فاعل «رُكِنْ»، و«مَانِعَ رَفْعٍ» خبر «كَانَ» مقدَّمٌ، و«فَهُوَ عَكْسُ» جواب «إِذَا».

❁ ❁ ❁

سعيد قدورة

● ثمَّ أشار إلى القسم الثَّالث: وهو مانعة الخلوِّ بقوله: «وَإِذَا مَانِعَ رَفْعٍ كَانَ فَهُوَ عَكْسُ ذَا» أي: وإن كان المنفصل مانعَ رفع، فهو في الإنتاج على عكس مانع الجمع، وهو أنَّ رفع أحدهما يُنتج وضع الآخر، بِمعنى أنَّ استثناء نقيض أحد الطَّرفين يُنتج عين الآخر؛ لامتناع الخلوِّ عنهما، وأمَّا استثناءُ العين فلا ينتج؛ لاحتِمال الاجتماع، ويُشترَط في هذا القياس المركَّب من مانِعة الخلوِّ أن لا يكونَ إلَّا من سالبتَين أو من سالبة وموجبةٍ، بِخلاف مانعة الجمع، فقد تتركَّب من مُوجبتين كما في مثالِها.

فمثال الأوَّل: «الخُنثَى المُشْكِلُ: إِمَّا لَا رَجُل، وَإِمَّا لَا امْرَأة»، ومثالُ الثَّاني: «زَيْدٌ إِمَّا فِي البَحْرِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَغْرَقَ»؛ فتقول في الأوَّل: «لَكِنَّهُ رَجُلٌ، فَلَيْسَ بِامْرَأةٍ»، أو «لَكِنَّهُ امْرَأةٌ فَلَيْسَ بِرَجُلٍ»، فهذان الضَّربان منتجان، وهما استِثناء نقيض أحدهما، فينتج عين الآخر، وهما الأخيران من النَّتائج الأربعة المذكورة في القسم الأوَّل، ولو قلتَ في هذه: «لَكِنَّهُ لَا رَجُلَ فَهُوَ امْرَأةٌ» أو بالعكس لم يصحَّ؛ لأنَّ نفي «الرَّجل» أعمُّ من ثُبوت «المرأة».

ولو قلتَ في المثال الثَّاني: «لَكِنَّهُ لَيْسَ فِي البَحْرِ فَلَا يَغْرَقُ»، أو: «لَكِنَّهُ غَرِقَ فَهُوَ فِي البَحْرِ» صحَّ ذلك، ولا يصحُّ أن يُستثنى عين أحدهما لِينتج نقيض الآخر.

❁ ❁ ❁

حاشية السجلماسي

هذا القلب الَّذي هو ليس بجماد، «ثبوت الأخصِّ» الَّذي هو الحيوان، وأمَّا قوله: «فلا يلزم من نفيه» فلا يصحُّ إلَّا إذا أعاد الضَّمير على «جماد»، وليس الكلام فيه، إنَّما الكلام في نَقيضه.

(لَوَاحِقُ القِياسِ)

لمَّا فَرَغ من القياس، شَرَع فيما يلحقه، فمِن ذلك:

القياس المركَّب، وهو: تركيب مقدِّماتٍ ينتج بعضها نتيجةً يلزم منها ومن مقدِّمةٍ أخرى نتيجةً أخرى إلى هَلُمَّ جرًّا.

● وسُمِّي: «مركَّباً»؛ لكونه مؤلَّفاً من حُججٍ متعدِّدة؛ نحو قولك: «كُلُّ (ج ب)، وَكُلُّ (ب أ)، وَكُلُّ (أ د)، وَكُلُّ (د ط)» فـ: «كُلُّ (ج ط)».

● وهو قسمان:

١ - متَّصل النَّتائج، وهو ما تُذكر فيه النَّتائج.

٢ - ومنفصلها، وهو ما لم تُذكر نتائجه فيه، والله الموفَّق.

● (١٠٧) وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُرَكَّبَا	لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا
(١٠٨) فَرَكِّبَنْهُ إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ	وَاقْلِبْ نَتِيجَةً بِهِ مُقَدِّمَهْ
(١٠٩) يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَى	نَتِيجَةٌ إِلَى هَلُمَّ جَرًّا
(١١٠) مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ الَّذِي حَوَى	يَكُونُ أَوْ مَفْصُولَهَا كُلٌّ سَوَا

(١٠٧ - ١١٠) - أي: ومِنَ القياس قِسمٌ يُسمَّى بالقياس المركَّب، سُمِّي بذلك؛ لتركُّبه من حُججٍ متعدِّدةٍ.

- و«مِنْهُ» خبر «مَا» مقدَّمٌ، و«مَا» موصولةٌ مبتدأ، و«اللَّام» للتَّعليل.

- و«إِنْ» شرطيَّةٌ شرطُها «تُرِدْ»، وجوابُها محذوفٌ لدلالة ما تقدَّم قبله عليه، وهو قولنا:

سعيد فدورة

(لَوَاحِقُ القِياسِ)

قوله: (وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُرَكَّبَا . . . إلخ الأبيات) لمَّا كان القياس ضربين: بسيطٌ ومركَّبٌ، وفرغ من البسيط وهو ما تركَّب من مقدِّمتين، تكلَّم هنا على المركَّب، وجعله من لَواحق القياس، وأنَّه الَّذي رُكِّب من مقدِّمات عديدة، كلُّ مقدِّمتين منها ينتجان نتيجةً هي مع المقدِّمة الأخرى تُنتج نتيجةً أخرى، وهلم جرًّا إلى أن يحصل المطلوب.

حاشية السجلماسي

«فَرَكِّبَنْهُ»، هذا مذهب جمهور البصريِّين، ومذهب الكوفيِّين والمُبَرِّد وأبي زيد من البصريِّين أنه: إذا تقدَّم هو الجواب نفسه، والأوَّل أصحُّ.

● وقوله: (وَاقْلِبْ . .) البيتَ؛ «نَتِيجَةً» مفعولٌ أولُ لـ«اقْلِبْ»، والثَّاني: «مُقَدِّمَهْ»، و«يَلْزَمْ» نعتها، و«مُتَّصِلَ» خبر «يَكُونُ»، و«حَوَى»؛ أي: اشتمل عليها، والله الموفِّق.

سعيد فدورة

وذلك إنَّما يكون إذا كان المنتج للمطلوب تَفتقر مقدِّماته أو إحداهما إلى كسبٍ بقياس آخر، ثمَّ كذلك إلى أن ينتهيَ الكسب إلى المبادئ البديهيَّة أوِ المسلَّمة، فتكون هناك قياساتٌ مرتَّبةٌ محصِّلةٌ لِلمطلوب، ولِذا سُمِّي: «قياساً مركَّباً».

فإن صُرِّح بنتائج تلك القياسات سُمِّي: «موصول النَّتائج»؛ لِوصل تلك النَّتائج بالمقدِّمات، كقولك: « النَّبَّاشُ آخِذٌ لِلْمَالِ خُفْيَةً، وَكُلُّ آخِذٍ لِلْمَالِ خُفْيَةً سَارِقٌ»، فَ: «النَّبَّاشُ سَارِقٌ»، ثمَّ تقول: «النَّبَّاشُ سَارِقٌ، وَكُلُّ سَارِقٍ تُقْطَعُ يَدُهُ» فَ: «النَّبَّاشُ تُقْطَعُ يَدُهُ»، وهو المطلوب.

وإن لم يصرِّح بالنَّتائج سمِّي: «مفصول النَّتائج»؛ لفصلها عنِ المقدِّمات في الذِّكر، وإن كانت مرادةً من حيث المعنى؛ كقولك: «كُلُّ العَالَمِ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ مُفْتَقِرٌ، وَكُلُّ مُفْتَقِرٍ عَاجِزٌ، وَكُلُّ عَاجِزٍ حَادِثٌ»، ينتج: «كُلُّ العَالَمِ حَادِثٌ».

وإلى هذا أشار بقوله: «مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ الَّذِي حَوَى يَكُونُ . . . البيت»، وقد تقدَّم أنَّ المفصول عند المحقِّقين: قياساتٌ طُويت نتائجها للعلم بها، وأنَّها ترجع في الحقيقة للقياس البسيط، وكذا المتَّصل، والله أعلم، وباقي كلام النَّاظم واضحٌ إن شاء الله.

حاشية السجلماسي

قوله: (وذلك إنَّما يكون إذا كان القياس المنتج للمطلوب تفتقر مقدِّماته أو إحداهما إلى كسب . . . إلخ) مثال القياس الَّذي تفتقر مقدِّمتاه إلى كسبٍ معاً كقولك مثلاً: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ»، فالصُّغرى تفتقر إلى كسبٍ؛ أي: وسطٍ، وهو قولنا: «العَالَمُ يَنْتَقِلُ مِنْ حَرَكَةٍ إِلَى سُكُونٍ، وَمِنْ صِحَّةٍ إِلَى مَرَضٍ، وَمِنْ جُوعٍ إِلَى شِبَعٍ، وَمِنْ عَدَمٍ إِلَى وُجُودٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَكُلُّ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ فَلَا تَدُومُ لَهُ حَالَةٌ، وَكُلُّ مَا لَا تَدُومُ لَهُ حالةٌ فَهُوَ متغيِّرٌ»، ينتج: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ»، فصارت الصُّغرى نتيجةً بهذا القياس.

وكذلك الكبرى وهي قولنا: «وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ» مُفتقرةٌ إلى كسب نحو: «وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ فَهُوَ مُفْتَقِرٌ، وَكُلُّ مُفْتَقِرٍ فَهُو عَاجِزٌ، وَكُلُّ عَاجِزٍ فَهُوَ حَادِثٌ»، ينتج: «كُلُّ مُتَغَيِّرٍ فَهُوَ حَادِثٌ»، فإذا جمعت قياس الصُّغرى إلى قياس الكبرى صار الأمر هكذا: «العَالَمُ يَنْتَقِلُ مِنْ صِفَةٍ إِلَى صِفَةٍ، وَكُلُّ مَا هُوَ كَذَلِكَ فَلَا تَدُومُ لَهُ حَالَةٌ، وَكُلُّ ما لا تدُومُ لهُ حالةٌ فهو مُتغيِّرٌ، وكُلُّ مُتغيِّرٍ فَهُو مُفْتَقِرٌ، وَكُلُّ مُفْتَقِرٍ فَهُو عَاجِزٌ، وَكُلُّ عَاجِزٍ فَهُوَ حَادِثٌ»، فهذا قياسٌ مركَّبٌ من ستِّ قضايا، وكان أصله مركَّباً من قضيَّتين، ولمَّا افتقرتا إلى كسبٍ انحلَّ إلى ستِّ قضايا، ومثل ما تفتقر إحدى مقدِّماته إلى كسبٍ فقط هذا القياس بِعَينه إذا سَلَّم الخصم الصُّغرى ونازَع في الكبرى، أو بالعكس، والله أعلم.

(١١١) وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلٍّ اسْتُدِلْ	فَذَا بِالاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ
(١١٢) وَعَكْسُهُ يُدْعَى: القِيَاسَ المَنْطِقِي	وَهْوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ فَحَقِّقِ
(١١٣) وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ حُمِلْ	لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمْثِيلٌ جُعِلْ
(١١٤) وَلَا يُفِيدُ القَطْعَ بِالدَّلِيلِ	قِيَاسُ الاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ

(١١١ - ١١٤) - ثمَّ نبَّهتُ في هذه الأبيات على نوعين ممَّا يلحق بالقياس، وهما: الاستقراء والتَّمثيل.

سعيد فدورة

قوله: (وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّي اسْتُدِلْ . . . إلخ الأبيات) قد قدَّمنا أنَّ الموصل إلى المطالب التَّصديقيَّة ثلاثة أنواعٍ: قياس، واستقراء، وتمثيل. وهي أقسامُ الحجَّة بحسب الصُّورة، فلمَّا تكلَّم النَّاظم على النَّوع الأوَّل وهو القياس، تكلَّم هنا على النَّوعين الأخيرين وهما: الاستقراء والتَّمثيل.

● **ووَجه الحصر في الثَّلاثة** أنَّه لا بدَّ من تناسبٍ بين الحجَّة والمطلوب قطعاً، وذلك التَّناسب:

١ - إمَّا باشتمال الحجَّة على المطلوب، وتسمَّى الحجَّة حينئذٍ: «قياساً»؛ مثاله: «النَّبِيذُ مُسْكِرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»، فالمطلوب الَّذي هو «النَّبيذ حرامٌ» جزئيٌّ بالنِّسبة إلى قوله في القياس: «وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»، وهو الاستدلال بكلِّيٍّ على جزئيٍّ.

٢ - وإمَّا باشتمال المطلوب على الحُجَّة، وتسمَّى الحجَّة حينئذٍ: «استقراءً»؛ مثالُهُ قولنا: «كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَسْفَلَ عِنْدَ المَضْغِ؛ بِدَلِيلِ تَحْرِيكِ البَقَرِ وَالإِنْسَانِ وَالحِمَارِ وَكَذَا وَكَذَا مِنَ الحَيَوَانِ»، فالمطلوب وهو «كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَسْفَلَ عِنْدَ المَضْغِ» مشتملٌ لأجل عمومه على الجزئيَّات المستدلِّ بها عليه، وهو استدلالٌ بجزئيٍّ على كلِّيٍّ؛ لاستفادة العموم فيها من تتبُّع الجزئيَّات.

٣ - وإمَّا بغير اشتمال أحدِهما على الآخر، وحينئذٍ لا بدَّ من اشتراكهما في أمرٍ يَشملهما يتناسبان به، وتسمَّى الحجَّة حينئذٍ في عُرف أهل المنطق: «تمثيلاً»؛ مثالُهُ قولنا: «النَّبِيذُ حَرَامٌ كَالخَمْرِ؛ بِجَامِعِ الإِسْكَارِ»، فالحجَّة الَّتي هي تحريم الخمر الجزئيّ غير مُشتملٍ على المطلوب الَّذي هو تحريم النَّبيذ، وإنَّما هو مُساوٍ له في العِلَّة، فوجب أن يُساوِيَه في الحكم، وهو استدلالٌ بجزئيٍّ على جزئيٍّ، ويسمَّى في عُرف أهل الأصول: «قياساً».

حاشية السجلماسي

● فالاستقراء: هو الحكم على كلِّيٍّ لوجوده في أكثر جزئياته؛ كقولنا: «كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَسْفَلَ عِنْدَ المَضْغِ؛ لِأَنَّ الإِنْسَانَ وَالبَهَائِمَ وَالسَّبُعَ كَذَلِكَ»، وهذا لا يُفيد القطع؛ لاحتمال عدم العموم كهذا المثال؛ لخروج «التِّمساح» من الحَيَوان.

● وعكس الاستقراء، وهو الاستدلال بالكلِّيِّ على الجزئيِّ المفيد للقطع، وهو القياس المنطقيُّ المراد من هذا الفنِّ، وقد تقدَّم ذكره.

● والتَّمثيل: إثبات حكمٍ في جزئيٍّ لوجوده في جزئيٍّ؛ لوجود معنًى مشتركٍ بينهما، وهو ضعيفٌ أيضاً؛ لأنَّ الدَّليل إذا قام في المستَدَلِّ عليه أغنى عنِ النَّظر في جزئيٍّ غيره، لكن يَصلح لِتطييب النَّفس وتحصيل الاعتقاد.

وإلى هذا كلِّه أشرنا بقولنا: (وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ . . . إلخ)، أي: وإنِ استدلَّ بجزئيٍّ على كلِّيٍّ فهو المعروف عندهم بـ«الاستِقراء».

سعيد قدورة

● وقد اشتَمل كلام النَّاظم على أنواع الحجَّة الثَّلاثة، فأشار للاستِقراء في البيت الأوَّل.

١ - والاستقراء: مأخوذٌ من «استقرَيتَ البلاد» إذا تتبعتَها قريةً بعد قريةٍ، تخرج من أرضٍ لأرضٍ. وفي الاصطلاح: عبارةٌ عن تصفُّح أمورٍ جزئيَّةٍ لِيُحكم بحكمها على أمرٍ شاملٍ لتلك الجزئيَّات.

وسمِّي: «استقراءً»؛ لأنَّ مقدِّماته لا تحصل إلَّا بتتبُّع جزئيَّاتٍ؛ كقولك: «كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَسْفَلَ عِنْدَ المَضْغِ؛ لِأَنَّ السِّبَاعَ وَالبَهَائِمَ كَذَلِكَ»، وأكثرُ مسائل النَّحو مأخوذةٌ بالاستقراء، كقولهم: «كُلُّ فَاعِلٍ مَرْفُوعٌ، وَكُلُّ مَفْعُولٍ مَنْصُوبٌ».

٢ - وعكسُ الاستقراء هو القياس الَّذي تقدَّم ذكره وهو: الاستدلال بكلِّيٍّ على جزئيٍّ كما تقدَّم تمثيله، وإليه أشار النَّاظم بقوله: «وَعَكْسُهُ يُدْعَى: القِيَاسَ المَنْطِقِي، وَهْوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ فَحَقِّقِ».

٣ - وأشار إلى التَّمثيل بقوله: «وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ حُمِلْ لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمْثِيلٌ جُعِلْ»، يعني: أنَّه إذا قيست مسألةٌ على أخرى لجامعٍ بينهما، فيسمَّى عند المناطقة: «تمثيلاً»، وعند الفقهاء: «قياساً»؛ كقياس «النَّبيذ» على «الخمر» بجامع الإسكار، وكقياس «الشِّطرنج» على «النَّرْد» بجامع الإلهاء، وكقياس «الأرز» ونحوه على «القمح» بجامع القُوت والادِّخار.

حاشية السجلماسي

(١١٤) وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ بِالدَّلِيلِ قِيَاسُ الاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ

● وقوله: (وَحَيْثُ . .) البيتَ؛ أي: وإن حُمِل جزئيٌّ على جزئيٍّ لِعِلَّةٍ جامعةٍ بينهما فهو التَّمثيل، وهو والاستقراء لا يَصلُحان إلَّا لبحث الفقهاء، ولا يُفيدان إلَّا الظَّنَّ، وإلى هذا أشرنا بقولنا: (وَلَا يُفِيدُ القَطْعَ . .) البيتَ، والله الموفِّق.

* * *

سعيد قدورة

● والحاصلُ أنَّ أقسام الاستدلال ثلاثة:

١ - إمَّا بكلِّيٍّ على جزئيٍّ، وهو القياس.

٢ - وإمَّا بجزئيٍّ على كلِّيٍّ، وهو الاستقراء.

٣ - وإمَّا بجزئيٍّ على جزئيٍّ، وهو التَّمثيل.

لا يقال: بقي هنا قسمٌ آخر وهو الاستدلال بالكلِّيِّ على الكلِّيِّ.

لأنَّا نقول: إن كان بينهما اشتراكٌ وجامعٌ يقتضي الحكم بينهما، فهما جزئيَّان داخِلان تحت كلِّيٍّ ثالثٍ، وهو عِلَّةُ الحكم؛ لأنَّ المراد بـ«الجزئي» ههنا المُندرج تحت الغير لا ما يمنع تصوُّره من وقوع الشِّركة فيه، كـ: «النَّبيذ» مع «الخمر»، فإنَّهما كلِّيَّان داخلان تحت كلِّيٍّ ثالثٍ وهو المُسكر، وحينئذٍ فالاستدلال بأحدهما على الآخَر راجعٌ للتَّمثيل، لا قسمٌ برأسه؛ نبَّه على ذلك في «المواقف العضُدية».

قوله: (وَلَا يُفِيدُ القَطْعَ بِالدَّلِيلِ قِيَاسُ الاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ):

أمَّا الاستقراء فلِجواز وجود جزئيٍّ آخر لم يُستقرأ؛ أي: لم يتصفَّح ولم يُعرف، ويكون حكمه مخالفاً لما استُقرئ، كـ: التِّمساح.

وأمَّا التَّمثيل فلِجواز أن تكون العِلَّة في الأصل غيرَ ما ذكر، أو في الفرع خصوصيَّةٌ مانعةٌ من الاشتراك، والله أعلم.



حاشية السجلماسي

(أَقْسَامُ الحُجَّةِ)

ذكر في هذا الفصل تقسيم الحُجَّة باعتبار مادَّتها، فإنَّ الحُجَّة قسمان: نقليَّةٌ وعقليَّةٌ.

والحُجَّة العقليَّة خمسة أقسام: بُرهانيَّةٌ، وجدليَّةٌ، وخَطابيَّةٌ، وشِعْريَّةٌ، وسَفْسَطائيَّةٌ، وتُسمَّى: المُغالطة، وإلى هذا أشرنا بقولنا:

● (١١٥) وَحُجَّةٌ نَقْلِيَّةٌ عَقْلِيَّه ... أَقْسَامُ هَذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّهْ

(١١٦) خَطَابَةٌ شِعْرٌ وَبُرْهَانٌ جَدَلْ ... وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلْتَ الأَمَلْ

(١١٥ - ١١٦) - ١ - فالخَطابة: ما تألَّف من مقدِّماتٍ مقبولةٍ - وهي: قضايا تُؤخذ ممَّن يُعتقد فيه الصِّدق وليس بنبيٍّ، أو لصفةٍ جميلةٍ، كزيادة علمٍ أو زهدٍ -، أو من مقدِّماتٍ مظنونةٍ؛ نحو: «هَذَا يَدُورُ فِي اللَّيْلِ بِالسِّلَاحِ، وَكُلُّ مَنْ يَدُورُ فِي اللَّيْلِ بِالسِّلَاحِ فَهُوَ لِصٌّ»، فَـ: «هَذَا لِصٌّ».

سعيد فودة

(أَقْسَامُ الحُجَّةِ)

لمَّا تكلَّم النَّاظم على صورة الأقيسة: اقترانيِّها، واستثنائيِّها، وما أُلحق بهما، وذلك من أوَّل القياس إلى هنا، تكلَّم هنا على مواد الأقيسة؛ لأنَّه كما يجب على المنطقيِّ النَّظر في صورة الأقيسة، كذلك يجب عليه النَّظر في موادها، حتَّى يتمكَّن منَ الاحتراز عنِ الخطأ في الفِكر من جهتي الصُّورة والمادَّة، وسيقول النَّاظم: «وَخَطَأُ البُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا، فِي مَادَةٍ أَوْ صُورَةٍ ... إلخ».

قوله: (وَحُجَّةٌ نَقْلِيَّةٌ عَقْلِيَّه ... إلخ البيتَين)

فالحجَّة النَّقليَّة: هي ما كانت من الكتاب والسُّنَّة والإجماع، وما استُنبط منها.

وأمَّا العقليَّة فخمسةُ أقسامٍ كما قال النَّاظم، ويقال لها: «الصِّناعات الخمس».

وإنَّما تنوَّعت لهذه الأقسام الخمسة باعتبار موادها، وإلَّا فصورة تركيبها كلُّها واحدةٌ، وشروط الإنتاج في جميعها متَّحدةٌ.

● ثمَّ المَواد على قسمَين:

١ - قضايا يقينيَّةٌ، ومنها يتركَّبُ البرهان كما سيذكره النَّاظم.

حاشية السجلماسي

والغرضُ من الخَطابة: ترغيب السَّامع فيما يَنفعه.

٢ - والشِّعر: ما تألَّف من مقدّماتٍ مُتخيَّلَةٍ؛ لترغيب السَّامع في شيءٍ أو تنفيره عنه؛ نحو: «الخَمْرُ يَاقُوتَةٌ سَيَّالَةٌ، وَالعَسَلُ مِرَّةٌ مُهَوَّعَةٌ».

والغرضُ من الشِّعر: تأثُّر النَّفس.

٣ - والجَدَل: ما تألَّف من مقدّماتٍ مشهورةٍ، وهي ما اعترف بها الجمهور؛ لمصلحةٍ عامَّةٍ، أو بسبب رِقَّةٍ أو حميَّةٍ؛ نحو: «هَذَا ظُلْمٌ، وَكُلُّ ظُلْمٍ قَبِيحٌ» فَـ: «هَذَا قَبِيحٌ»، وَ«هَذَا كَاشِفٌ عَوْرَتَهُ، وَكُلُّ كَاشِفٍ عَوْرَتَهُ مَذْمُومٌ» فَـ: «هَذَا مَذْمُومٌ».

والغرضُ من الجَدَل: إمَّا إقناع قاصرٍ عنِ البرهان، أو إلزامُ الخصم ودفعه.

سعيد قدورة

---

٢ - وقضايا غير يقينيَّةٍ، ومنها يتركَّب غيرُ البرهان وهي الأربعة الباقية.

إلَّا أنَّه ذكر أسماءَها ولم يُعيِّن مادَّة كلِّ واحدٍ كما عيَّنه في البرهان، ولا ذكرها مرتَّبةً في القوَّة، بل بحسَب ما سَمَح به النَّظم، وبإسقاط العاطف في بعضِها.

١ - فالبرهان أقواها كما قال النَّاظم.

٢ - ويَليه الجدل؛ لأنَّه يتركَّب من مقدّماتٍ قريبةٍ من اليَقين وهي: المشهورات والمسلَّمات.

فالمَشهورات: قضايا يَعترف بها جميع النَّاس، وسبب شُهرتها فيما بينهم:

إمَّا لاشتمالها على مصلحةٍ عامَّةٍ تتعلَّق بنظم أحوالِهم؛ نحو: «العَدْلُ حَسَنٌ، وَالظُّلْمُ قَبِيحٌ».

أو لِما في طبائعهم من الرِّقة، كقَولنا: «مُوَاسَاةُ الفُقَرَاءِ مَحْمُودَةٌ».

أو بحسَب ما فيهم من الحميَّة، كقَولنا: «كَشْفُ العَوْرَةِ مَذْمُومٌ».

وربما تَبلغ الشُّهرة بحيث تلتبس بالأوَّليَّات، والفرقُ بينهما: أنَّ الإنسان لو فَرض نفسه خاليةً عنِ الشَّواغل، وقُدِّر أنَّه خلق دفعةً واحدةً من غير أن يُشاهد أحداً أو يُمارس عملاً، ثمَّ عُرض عليه هذه القضايا، فإنَّه لا يحكم فيها، بل يتوقَّف؛ لأنَّ سبب الحكم فيها يستدعي ممارسةَ عادات وشرائع وآداب، بخلاف الأوَّليات ككون: «الكُلُّ أَعْظَمَ مِنْ جُزْئِهِ»، و: «النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ لَا يَجْتَمِعَانِ»، فإنَّه إذا عُرضت عليه في هذه الحالة لم يتوقَّف فيها، بل يَحكم فيها.

حاشية السجلماسي

---

٤ - والسَّفْسَطَة: ما تألف من مقدِّماتٍ:

شبيهةٍ بالحقِّ وليست بحقٍّ، وتُسمَّى: مُغالطةً؛ كقولنا في صورة الفرس في حائطٍ: «هَذَا فَرَسٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ» فَـ: «هَذَا صَهَّالٌ».

سعيد فودة

وأمَّا المسلَّمات: فهي قضايا تُسلَّم من الخصمَين، فيَنبني عليها الكلام في دفع كلٍّ من الخصمين صاحبه؛ سواءٌ كانت صادقةً أو كاذبةً، وقد يُسلِّمونها لكونها مُبرهناً عليها في علم آخر، وذلك كتسليم الفقهاء كونَ القياس والإجماع واستصحاب الحال وغيرها من القواعد حجَّةً عند البحث والمناظرة في علم الفِقه، كما يَستدلُّ الفقيه على وجوب الزَّكاة في حلي البالغ بقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «في الحلي زكاةٌ»، فلو قال الخصم: «هَذَا خَبَرُ الوَاحِدِ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ حُجَّةٌ»، فيقول له: قد ثبَت هذا في علم أصول الفقه، ولا بدَّ أن تأخذه منها مسلَّماً.

فالقياسُ المؤلَّف من هذين النَّوعين وهما القضايا المَشهورات والقضايا المسلَّمات يُقال له: «الجدل»؛ سواءٌ كانت مقدِّماته من نوعٍ واحدٍ أو من نوعَين.

والغرضُ منه: قهرُ الخصوم، والظُّهور على المناظرين، وإقناع مَن لا قوَّة له على معرفة البرهان كالعوامِّ، فإنَّهم لا يطيقون البرهان ولا يَفهمونه، فهو بهذا من المقاصد الحسنة؛ كذا قال بعض الشُّيوخ.

قال: ويُفيد قوَّة على نقد الحجج ومعرفة مواضع المنع. قيل: ومن فوائده إقناع المتعلِّمين في المبادئ، وذلك لأنَّ مبادئ كلِّ علمٍ لا بدَّ أن تؤخذ مُسلَّمةً؛ إذ بيانها يكون في علمٍ آخر، وذلك ممَّا يُنفر المتعلِّم فلا يقبلها عقله، فإذا أتيت له بقياس جدلي قَنع بذلك وانتفع به. وأيضاً فإنَّ كثيراً من النَّاس يُظهر المعرفة ويحبُّون الشُّهرة بالعلم وإن لم يكن عالماً؛ لِيُوهم العوام، وربَّما دعاهم إلى تقليده في العلوم الدِّينيَّة، فيُضلهم ويفسد عليهم دينهم، ومَن أتقن هذا الباب من الفضلاء تنزَّل معه وأظهر للعوام سوء طويَّته وقبيح جهله؛ لأنَّ إيصال الحقِّ لعقول العوامِّ بطريقة البرهان يَتعسَّرُ لبعدهم عن ذلك، وبِهذا الوجه يكون من المَطالب الحسنة، وربَّما وجب وإن كان خارجاً عن مقصود الأكابر المُعتبرين، لكن للضَّرورات أحكام.

قال: ولمَّا كان الغرض بالجدل ليس إثباتَ الحقِّ في نفسه، بل عند النَّاس، اضطرَّ إلى أن تكون مقدِّماته بحيث يُسلِّمها النَّاس، وهي المشهورات والمسلَّمات عندهم، ولو كانت في نفسِها باطلةً كاذبةً. اهـ

حاشية السجلماسي

أو شبيهةٍ بالمقدِّمات المشهورة، وتُسمَّى: مُشاغبةً؛ كقولنا في شخصٍ يَخبط في البحث: «هَذَا يُكَلِّمُ العُلَمَاءَ بِألفَاظِ العِلْمِ، وَكُلُّ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ عَالِمٌ» فَ: «هَذَا عَالِمٌ».

أو من مقدِّماتٍ وهميَّةٍ كاذبةٍ؛ نحو: «هَذَا مَيِّتٌ، وَكُلُّ مَيِّتٍ جَمَادٌ» فَ: «هَذَا جَمَادٌ».

سعيد قدورة

٣ - ثمَّ بعد الجدل الخطابة؛ لأنَّها تُفيد الظَّنَّ، بِخلاف الشِّعر والسَّفسطة.

والخطابة: قياسٌ مؤلَّفٌ من مقدِّماتٍ مقبولةٍ أو مَظنونةٍ.

فالمقبولة هي الَّتي تؤخذ من شخصٍ يَعتقد النَّاس فيه اعتقاداً جميلاً؛ إمَّا لأمرٍ من الله سبحانه وتعالى، كما تَراه في بعض النَّاس يُحلِّيهم الله بحلية القبول والمحبة، فما يرد من قِبلهم يراه النَّاس حقًّا وإن لم يكن كذلك، وإمَّا لاختصاصه بصفةٍ ظاهرةٍ تقتضي حُسن الاعتقاد فيه، مِن زيادة علمٍ أو عملٍ، كالقضايا المأخوذة من علماء السَّلف، والمقبولة من علماء الوقت وعُبَّاد الزَّمان.

وأمَّا المظنونة: فهي القضايا الَّتي يَحكم بها العقل بواسطة الظَّنِّ - أي: الرُّجحان - مع تجويز نَقيضه؛ نحو: «هَذَا يَدُورُ فِي اللَّيْلِ بِالسِّلَاحِ، وَكُلُّ مَنْ يَدُورُ فِي اللَّيْلِ بِالسِّلَاحِ فَهُوَ لِصٌّ»، فَ: «هَذَا لِصٌّ»؛ لأنَّ الكبرى وهي قوله: «وَكُلُّ مَنْ يَدُورُ فِي اللَّيْلِ بِالسِّلَاحِ فَهُوَ لِصٌّ» إنَّما حكم العقلُ فيها بالاستقراء، وهو أمرٌ ظنِّيٌّ، وأمَّا صغراه فمقدِّمة تقبل أن تكون ضروريَّة، لكنَّ القياس لمَّا كان لا يتمُّ إلَّا بمقدِّمتيه، صحَّ أن يسمَّى خطابةً، باعتبار أن إحدى مقدِّمتيه خطابة، فهذا مثالٌ للمظنونة، وأمَّا المقبولة فلم يقع لها مثالٌ؛ لأنَّ أسبابَ القبول لا تنحصر.

والغرضُ من الخطابة: ترغيب السَّامع فيما يَنفعه من تهذيب الأخلاق، وحثُّه على المواظبة على ما يوجب له السَّعادة الدِّينيَّة والدُّنيويَّة؛ قاله الشَّيخ السَّنوسيُّ.

٤ - وأمَّا الشِّعر فهو قياسٌ مؤلَّفٌ من مقدِّماتٍ متخيَّلةٍ تَنبسط منها النَّفس أو تنقبض.

والمتخيَّلة هي قضايا إذا وردتْ على النَّفس أثَّرت فيها تأثيراً عجيباً من قبضٍ أو بسطٍ؛ صادقةً كانت أو كاذبةً؛ فمثال البسط قولهم في الخمر: «هَذِهِ خَمْرَةٌ، وَكُلُّ خَمْرَةٍ يَاقُوتَةٌ سَيَّالَةٌ»، فإنَّ النَّفس تَرغب بسبب ذلك فيها. ومثال القبض قولُهم في العسل: «هَذَا عَسَلٌ، وَكُلُّ عَسَلٍ مِرَّةٌ مُتَهوِّعَةٌ، فَهَذِهِ مِرَّةٌ مُتَهوِّعَةٌ»، فإنَّ الطَّبع بِسبب هذا الوصف يَنفر عنه.

و«المِرَّة» بكسر الميم وتشديد الرَّاء: هو ما يكون في المرارة من الصَّفراء؛ كذا ضبطه الشَّيخ

حاشية السجلماسي

فهذه أربعةٌ من أقسام الحُجَّة.

٥ - والخامس: البُرهان، وهو المفيد للعلم اليقينيِّ كما تقدَّم، وإليه أشرنا بقولنا:

سعيد قدورة

زكريا في «شرح مقدِّمة الزَّركشي»، ويُؤخذ هذا من كلام الجوهري[1] في حرف «الراء» حيث قال: والمَرارة بتخفيف الرَّاء، قال في «القاموس»: هي هنةٌ لازقةٌ بالكبد، لكلِّ ذي روحٍ غير النَّعام والإبل. اهـ[2]

وضبط بعض شيوخ شيوخنا «المِرَّة» في المثال المذكور بـ«الدَّالّ» المشدَّدة لا بالرَّاء؛ أي: فَضلة، وهو ظاهر ما للسَّنوسي في «شرح إيساغوجي»، فإنَّه قال: «مِدَّة متهوّعة» أي: خلطة مُتقيأة، وتهوع بمعنى تقيأ، وقال الجوهري في شرح الدَّال: المِدة بالكسر ما يجتمع في الجرح من القَيح. اهـ

والغرضُ من القياس الشِّعري: انفعال النَّفس، وتأثيرها للتَّرغيب في الشَّيء والتَّنفير عنه، ولهذا عُدَّ في الحجَّة، قال بعض الشُّيوخ: ومناسبته لما قبله هو كونُه يفعل في النَّفس من غير غلطٍ ولا مُغالطة، فتنفعلُ له كما تَنفعل للظَّنِّ واليقين، ويزيد ذلك أن تكون بأوزانٍ مضبوطةٍ وألحانٍ حسنةٍ وأصواتٍ طيِّبة.

قال ابن النَّفيس: قد يكون فعلُ هذا بالتَّخييل أزيدَ كثيراً من فعل البرهان في ميلِ نفس السَّامع إليه، إذا لم يكن ممَّن يَفهم البرهان، فمن النَّاس مَن يكون قولُه: [من المتقارب]

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ ... تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدُ

موقعٌ في نفسه لاعتقاد الوحدانيَّة أكثرَ من كلِّ برهانٍ ذكره المتكلِّمون والفلاسفة. اهـ

ومن هذا المعنى قولُ الشَّاعر: [من البسيط]

لُذْ بِالخُمُولِ وَعُذْ بِالذُّلِّ مُعْتَصِماً ... بِاللهِ تَسْلَمْ كَمَا أُولُو النُّهَى سَلِمُوا

فَالرِّيحُ تَحْطِمُ إِنْ هَبَّتْ عَوَاصِفُهَا ... دَوْحَ الثِّمَارِ وَيَنْجُو الشِّيحُ وَالرَّتَمُ

وكذا قول الشَّيخ ابن الرُّومي: [من الطويل]

وَمَا الحَسَبُ المَورُوثُ لَا دَرَّ دَرُّهُ ... بِمُحْتَسَبٍ إِلَّا بِآخَرَ مُكْتَسَبْ

حاشية السجلماسي

(١) انظر: «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» للجوهري (٢/ ٨١٣).

(٢) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص: ٤٧٤).

سعيد فدورة

إِذَا الغُصْنُ لَمْ يُثْمِرْ وَإِنْ كَانَ شُعْبَةً مِنَ المُثْمِرَاتِ اعْتَدَّهُ النَّاسُ لِلحَطَبْ

وكذا قولُ الآخر في غلام جميل أبوه أسودُ: [من الكامل]

وَمُهَفْهَفٍ لَبِسَ البَيَاضَ أديمُهُ بَرْداً وَطرَّزه الجَمَالُ المُعلِمُ

عَابُوا أَبَاهُ بِسُمْرَةٍ فَأجبتُهُم إنَّ الصَّبَاحَ أَبُوهُ لَيْلٌ مُظْلِمُ

وقال آخر: [من الطويل]

مَنْ يَسْتَقِمْ يُحْرَمْ مُنَاهُ وَمَنْ يَزِغْ يُخْتَصُّ بِالتَّكْرِيمِ وَالتَّمْكِينِ

انظُرْ إِلَى الأَلِفِ اسْتَقَامَ فَفَاتَهُ عُجْمٌ وَفَازَ بِهِ اعْوِجَاجُ النُّونِ

٥ - وأمَّا السَّفسطة فمناسبة تأخيرها عمَّا قبلها ظاهرةٌ؛ لأنَّها لا تُفيد يقيناً ولا ظنًّا، وإنَّما يَحصل منها الشُّكوك والشُّبَه الكاذبة.

والسفسطة مشتقَّةٌ من «سوف أسطا»، و«سوف» هي الحكمة، و«أسطا» هي التَّلبيس، ومعناه: الحكمة المُموَّهة؛ قاله التَّفتازاني [ت: ٧٩٣هـ] في «شرح الشَّمسيَّة»[1].

وهو قياسٌ مؤلَّفٌ من مقدِّماتٍ شبيهةٍ بالحقِّ وليست به، ويُقال لها: «مغالطةٌ» و«مُشاغبةٌ»، وذلك بحسَب مُستعملها وما يَستعملها فيه.

قال بعض الشُّيوخ: فمَن تحلَّى بها وأوهم العوامَّ أنَّه حكيمٌ، وحلَّى نفسه بحِلية الأئمة المقتدى بهم يسمَّى عند القوم: «سوفسطائيًّا»، ومَن نَصب نفسه للجدال والمناظرة وخِداع أهل الحقِّ والتَّشويش عليهم بهذا الطَّريق يُسمَّى: «مشاغباً» و«ممارياً».

قال: ومن المغالطة نوعٌ يَستعمله الجَهلة، ومَن ليس له تمكُّن ولا ذوق سليم ولا انقيادٌ بزمام الشَّرع، وهو أن يغيظ خصمه بقبيح الكلام، أو يُظهر عيباً ممَّا يستحي به عادةً أو بقطع كلامه، والحاصل أنَّه يشغل فكر خَصمه ويثير غضبه، أو يُخجله على رؤوس العوام، فيحصل غرضه من إظهار الغلبة، ويسمَّى هذا النَّوع: «المغالطة الخارجيَّة»، وهي أقبحُ أنواع المغالطة وأرذلها، قال: ولقد أحسن الشَّيخ ابن سينا حيث قال: أمَّا القياس السفسطائي فيُعلم ليحذر

حاشية السجلماسي

---

(١) انظر: «شرح الرسالة الشمسية» للسعد (ص: ٣٧٩).

سعيد قدورة

لا ليستعمل، كالسُّمّ، وهو كلام حقٌّ؛ أي: يعلم ليسلم النَّاس من شرِّه، وتشبيهُه بالسُّمّ تشبيهٌ حسن؛ إذ فيه هلاكُ الدِّين كما أنَّ في السُّمّ هلاكَ البدن، وقد تدعُو الضَّرورة إلى استعماله في الأمراضِ الخبيثة، أو في دفع كافر قاهر لم يُقدر عليه وخِيف بأسه. قال العلَّامة الشِّيرازي: المغالطة صناعةٌ كاذبةٌ تنفع، فإنَّ صاحبها لا يغلط ولا يغالط، ويَقدر على أن يغالط المغالِط، وأن يَمتحن بها أو يعاند. اهـ

ومن معنى المغالطة الخارجيَّة ما وقع للقاضي أبي بكر ابن الطيِّب المعروف بابن الباقلاني في مُناظرته مع أهل العراق على ما ذكَره القاضي عياض في «مداركه»:

منها: أنَّه أتى يوماً لمجلس المناظرة، وكان فيه ابنُ المعلم أحد أئمَّة الرَّافضة ومتكلِّميها مع أصحابه، فلمَّا أقبل القاضي أبو بكر التفت ابن المعلِّم إلى أصحابه وقال لهم: قد جاءكم الشَّيطان، فسَمع القاضي كلامه، وكان على بعد من القوم، فلمَّا جلس أقبل على ابن المعلِّم وأصحابِه وقال لهم: قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَـٰطِينَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [مريم: ٨٣].

ومثلُها جرت له مع المعتزلة في مجلس الملك، قال: وحكي أنَّ ابن المعلِّم تكلَّم معه يوماً، فلمَّا اشتدَّ الكلام بينهما رَماه ابن المعلم بكفٍّ من الباقِلَّاء اعتدَّه له - يُعرِّض له بما نُسب إليه لِيخجله بذلك ويحصره -، فردَّ القاضي يده إلى كُمه ورماه بِدِرَّة اعتدَّها له، فتعجَّب الحاضرون لِفِطنته وإعداده للأمور أشباهَها قبل وقتها!

ومِن ذلك أيضاً ما وقع له ﷺ في مجلس عضد الدَّولة من مُناظرته للأحدب رئيس المعتزلة ببغداد، وعدد كثيرٍ من معتزلة البصرة، فقال الأحدبُ لبعض تلامذته: سَلْه هل لله أن يكلِّف الخلق ما لا يُطيقونه؟ وكان غرضُه تقبيح مذهبنا عند الملك، فسأله فقال له القاضي: إن أردتَ بالتكليف القول المجرَّد فقد وُجد ذلك، قال الله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٥٠] الآية، ونحن لا نقدر أن نكون كذلك، وقال: ﴿أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١] الآيتين فطالبهم بما لا يَعلمون، وقال تعالى: ﴿وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢]، فهذا كلُّه أمرٌ لا يَقدر الخلق عليه، وإن أردت بالتَّكليف الَّذي نعرفه وهو ما يصح فعله وتركُه، فالكلامُ متناقضٌ، وسؤالك فاسدٌ، فلا يستحقُّ جواباً؛ لأنَّك قلتَ: تكليف، والتَّكليف اقتضاء فعل ما فيه كُلفة ومشقَّة على المكلَّف،

حاشية السجلماسي

● (١١٧) أَجَلُّهَا البُرْهَانُ مَا أُلِّفَ مِنْ   مُقَدِّمَاتٍ بِاليَقِيْنِ تَقْتَرِنْ
(١١٨) مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتِ   مُجَرَّبَاتٍ مُتَوَاتِرَاتِ
(١١٩) وَحَدْسِيَّاتٍ وَمَحْسُوسَاتِ   فَتِلْكَ جُمْلَةُ اليَقِينِيَّاتِ

(١١٧ - ١١٩) - أي: أجلُّ الحجج الخمس البرهان، وهو: ما تركَّب من مقدِّماتٍ يقينيَّةٍ.

سعيد قدورة

وما لا يطاق لا يفعل لا بمشقَّة ولا بغير مشقَّة، فسَكت القائل، وأخذ الأحدب في الكلام فقال: أيُّها الرَّجل سألتُ عن كلامٍ مفهومٍ فطرحتَه في الاحتمالات، وليس ذلك بجوابٍ، إنَّما جوابه إذا سألتُ أن تقول: نعم أو لا. قال القاضي: فأحفظني كلامه؛ إذ لم يُوقِّرني توقير الشَّيخ، وقلتُ له: يا هذا أنت قائمٌ ورِجلاك في الماء، ما طرحتُ السُّؤال في احتمالٍ من الاحتمالات إلَّا وقد بيَّنت الوجوه المحتملة، فإن كان معك في المسألة كلامٌ فأتِ به، وإلَّا فتكلَّم في غيرها، فأعاد الكلام الأوَّل، فقال الملك: أيُّها الشَّيخ قد بيَّن وجوه الاحتمالات، وليس لك أن تعاتبَه ولا أن تُغالطه، وما جمعتُكم إلَّا للفائدة، لا للمُهاترة ولا لما لا يَليق بالعلماء.

قوله: (أَجَلُّهَا البُرْهَانُ مَا أُلِّفَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ بِاليَقِيْنِ تَقْتَرِنْ) إنَّما كان البرهان أجلَّ الحجج؛ لأنَّه يفيد القطع، فمَن أراد طريقاً إلى معرفة الحقِّ كفَاه البرهان بصورة الاقتراني أوِ الاستثنائي، بخلاف غيره، فإنَّه إنَّما يُفيد المناظرة، ومَعرفة وجوه المغالطة، أو ترغيب النَّاس فيما يَنفعهم في معاشهم ومَعادهم كفعل الوُعَّاظ، أو بسط النَّفس ومَيلها وإقبالها كفعل الشعراء، ونحو ذلك ممَّا سبق ذِكره.

● ولِكونه أجلَّ الحجج اعتنى النَّاظم بتعريفه وبيانِ ما يتألَّف منه، فقال في تعريفه: «مَا أُلِّفَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ»، وهو كالجنس يَشمل الحُجج كلَّها، وقوله: «بِاليَقِيْنِ تَقْتَرِنْ» فصلٌ أخرج به الجدل والخطابة والشِّعر والسفسطة.

● فتقديرُ البيت: أعظم الحُجج وأقواها الحجة المسمَّاة بالبرهان، وهو الَّذي يتألَّف من مقدِّمات مُقترنة باليقين، واليقينُ هو اعتقادُ أنَّ الشَّيء كذا اعتقاداً مطابقاً لِما في نفس الأمر، لا يَحتمل التَّغيُّر، فخرج بـ«الاعتقاد»: الظَّنُّ والشَّكُّ، وبـ«المطابق لِما في نفس الأمر»: الجهل المركَّب، وبقولنا: «لا يحتمل التَّغيُّر» اعتقاد المقلِّد المُصيب؛ لأنَّه قد يتغيَّر بالتَّشكيك، فاليقين يَلزمه ثلاثة أمور: الجزم، والمطابقة، والثَّبات.

حاشية السجلماسي

(١١٨) مِـنْ أَوَّلِـيَّـاتٍ مُـشَـاهَـدَاتِ مُـجَـرَّبَـاتٍ مُـتَـوَاتِـرَاتِ
(١١٩) وَحَـدَسِـيَّـاتٍ وَمَـحْـسُـوسَـاتِ فَـتِـلْـكَ جُـمْـلَـةُ الـيَـقِـيـنِـيَّـاتِ

● ثمَّ ذكر أنَّ اليقينيَّات ستَّةٌ:

١ - أوَّلُها: الأوَّليَّات، وتُسمَّى: البديهيَّات، وهي: ما يَجزم بها العقل بمجرَّد تصوُّر طرفَيه؛ نحو: «الوَاحِدُ نِصْفُ الِاثْنَيْنِ»، وَ: «الكُلُّ أَعْظَمُ مِنْ جُزْئِهِ».

سعيد قدورة

ثمَّ أشار إلى اليقينيات الَّتي يتألَّف منها البُرهان فقال: (مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتِ . . . إلخ البيتَين) فـ«مِن» لبيان الجنس.

● والأوَّليات جمعُ: «أَوَّلِيٍّ»، وهو: «ما كان الحكم فيه هو العقلَ وحده من غير واسطةٍ».

- وبدأ به؛ لأنَّه الأصل والمعوَّل عليه، ويقال لها أيضاً: «البَدِيهيَّاتُ»؛ كقولنا: «الوَاحِدُ نِصْفُ الِاثْنَيْنِ»، و: «الكُلُّ أَعْظَمُ مِنْ جُزْئِهِ».

- زاد بعضهم: «وَأَنَّ البَيَاضَ وَالسَّوَادَ لَا يَجْتَمِعَانِ»، و: «أَنَّ الشَّخْصَ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ لَا يَحُلُّ بِمَكَانَيْنِ».

قيل: لا نُسلِّم أنَّ هذا من الأوَّليات؛ لما تقرَّر أنَّ الأوليَّ هو الَّذي يجزم العقل بوجود حكمه عند تصوُّر الطَّرفين، مِن غير افتقارٍ إلى واسطة شيءٍ آخر، ونحن نرى البياض والسَّواد، ثمَّ لا يحكم العقل باستحالة اجتماعهما إلَّا بعد مشاهدةٍ باطنيَّةٍ، وهو تصوُّر الاجتماع ذهناً، ثمَّ يحكم باستحالته؛ إذِ الحكم على الشَّيء فرع تصوُّره، وكذا جزم العقل باستحالة كون الشَّخص في محلَّين في وقتٍ متوقِّفٌ على المشاهدة الباطنيَّة، وما يحتاج العقل في الحكم به إلى واسطةٍ لا يكون أوليًّا.

وأجيب: بأنَّ ما ذكر من المشاهدة الباطنيَّة إنَّما يحتاج العقل إليها في تصوُّر الأجزاء خاصَّةً؛ لأنَّ المطلوب تصوُّرها على كيفيَّةٍ خاصَّةٍ؛ إذ هو المقصود في البياض والسَّواد على هيئة الاجتماع وفي المَحلَّين، والشَّخص على وجه حُلوله فيهما، وعند كمال هذا التَّصوُّر يجزم العقل بالحكم بالاستحالة من غير احتياجٍ إلى واسطةٍ، وهذا معنى الأوَّليَّة.

حاشية السجلماسي

قوله: (وأجيب: بأنَّ ما ذكر من المشاهدة الباطنيَّة إنَّما يحتاج العقل إليها . . . إلخ) قال المُحشي: محصل الجواب أنَّ الاعتراض السَّابق لم يُصادف محلًا، وإنَّما هو غفلةٌ محضةٌ؛ لأنَّ قوله سابقاً: «لا نُسلِّم أنَّ هذا من الأوليَّات؛ لِمَا تقرَّر من أنَّ الأوليَّ هو الَّذي يجزم العقل فيه بوجود حكمه عند تصوُّر الطَّرفين» نقول بموجبه، فيكون ما اعترض عليه من الأوليَّات؛ لأنَّ العقل يَجزم بوجود الحكم عند تصوُّر الطَّرفين

٢ - ثانيها: المشاهدات الباطنيَّة، وهي: ما لا يفتقر إلى عقلٍ، ك: «جُوعِ الإِنْسَانِ وَعَطَشِهِ وأَلَمِهِ»، فإنَّ البهائم تُدركه.

٣ - ثالثُها: التَّجريبيَّات؛ وهي: ما يحصل من العادة؛ كقولنا: «الرُّمَّانُ يَحْبِسُ القَيْءَ»، وَ«النَّانْخَاةُ تُهَضِّمُ الشِّبَعَ»، وَ«التَّبْخِيرُ بِبِذْرِ البَصَلِ يُسْقِطُ سُوس الأَضْرَاسِ»، وقد يعمُّ ك: «عِلم العامَّة بأنَّ الخمر مُسْكِرٌ»، وقد يخصُّ ك: «علم الطَّبيب بإسهال المُسهِّلات».

سعيد قدورة

● وقوله: «مُشَاهَدَاتٍ» هذا هو القسم الثَّاني من اليقينيَّات، فهو معطوفٌ على «الأَوَّلِيَّات» بإسقاط العاطف، والمراد بـ«المشاهدة» هنا: «ما يشاهد بالحواسِّ الباطنيَّة»، وتسمَّى: «الوُجْدَانِيَّاتِ» وهو: «ما لا يفتقر إلى عقلٍ»، ك: جُوع الإنسان وعطشِه وألمه ولذَّته، فإنَّ البهائم تُدركها؛ كذا في ابن الحاجب [ت:٦٤٦هـ] والعضد[1] [ت:٧٥٦هـ]، وقال في «المواقف»: إنَّها قليلة النَّفع في العلوم؛ لأنَّها غير مشتركةٍ، فلا تَقوم حجَّةً على الغير. زاد الجرجاني: لأنَّ ذلك الغير ربما لم يَجد من باطنه ما وجدناه[2].

وأمَّا المشاهدات بالحواسِّ الظَّاهرة فهي: «المحسوسات»، وهي السَّادسة عند النَّاظم، وكذا فعل ابن الحاجب، ومنهم مَن يجعلهما قسماً واحداً كما في «الشَّمسيَّة»[3]، وأنَّ المشاهدات تكون بالحواسِّ الظَّاهرة والباطنة.

● قوله: «مُجَرَّبَاتٍ» هذا هو القسم الثَّالث من اليقينيَّات، معطوفٌ على «الأَوَّلِيَّات» بإسقاط العاطف، وكذا ما بعده، والمُجَرَّبات هي: «ما كان الحاكم فيه مركَّباً من العقل والحسِّ مع تكرُّر المشاهدة مرَّةً بعد مرَّةٍ تكرُّراً يُفيد يقيناً تأمن النَّفس فيه من كون الحكم اتِّفاقيًّا»، وذلك لانضمام قياسٍ خفيٍّ إليه، وهو أنَّه لو كان اتِّفاقيًّا لما كان دائماً ولا أكثريًّا، كقولنا: «السَّقَمُونِيَا مُسهِّلَةٌ» بواسطة مشاهدة الإسهال عقب شُربها مرَّةً بعد أخرى.

حاشية السجلماسي

من الأوَّليَّات، وإن حصل احتياج إلى مشاهدة باطنة ونحوها، فليس في الجَزم بالحكم، بل في تصوُّر الطَّرفين، وذلك لا اعتراضَ به، وإنَّما يرد الاعتراض لو قُلنا: إنَّ الأولي هو الَّذي لا يحتاج العقل في الجزم بحكمه إلى واسطةٍ، ولا يحتاج أيضاً في تصوُّر أطرافه إلى واسطةٍ، ولم نَقل ذلك، وإنَّما نَفينا الاحتياج إلى الواسطة في الجزم بالحكم لا في تصوُّر الأطراف، فلا اعتراضَ أصلاً.

---

(١) انظر: «شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي» (ص: ٢٢).
(٢) انظر: «شرح المواقف» (١/ ١٢٤).
(٣) انظر: «شرح الشمسية» للسعد (ص: ٣٦٩).

٤ - رابعها: المتواترات، وهي: ما يَحصل بنفس الأخبار تواتراً، ك: «العلم بوجود مكّة وبغداد لمَنْ لم يَرَهما».

سعيد فودة

قال العضد [ت:٧٥٦هـ]: وقد يختصُّ، كعلم الطبيب بإسهال المُسهلات، وقد يعمُّ، كعِلم العامَّة بأنَّ الخمر مُسكرٌ. اهـ[1]

وقال غيره: التَّجريبيات لا تكون إلَّا في التَّأثير والتَّأثُّر، فلا يقالُ: «جرَّبت أنَّ هذا القار أسود» مثلاً، بل يقال: «جرَّبت أنَّ النَّار محرقةٌ والسَّقَمُونيا مسهِّلةٌ». اهـ

قالوا: والفرقُ بين التَّجربة والاستقراء هو أنَّ التَّجريبيات تُفيد اليقين؛ لانضمام القياس إلى المشاهدة، والاستقراء قد لا يُفيده؛ لأنَّه حكمٌ على كلِّيٍّ بما وُجد في جزئيَّاتٍ كثيرةٍ.

● وقوله: «مُتَوَاتِرَاتِ» هذا هو القسم الرَّابع من اليقينيَّات، وهو ما كان الحاكم فيه مركَّباً من العقل وحاسَّة السَّمع، وهي قضايا حَصل الجزم بها من كثرة المخبرين وتواردِ أخبارهم بأمرٍ ممكنٍ محسوسٍ، مع قرائنَ يَجزم العقل معها أنَّ مثل هؤلاء لا يمكن توافقهم على الكذب، وهذا قد يكون في أمرٍ موجودٍ في الحال، كـ: عِلمنا بوجود مكَّة وبغداد، وفي زمنٍ مضى، ك: عِلمنا بالقرون السَّابقة والأئمَّة الماضيَّة كمالك والشَّافعي من الفقهاء، وجالينوس وبقراط من الحكماء.

- والصَّحيح عندهم أنَّه لا يُشترط في التَّواتر عددٌ مخصوصٌ، بل ما حَصل به اليقين كافٍ، وحصَره بعضهم في أربعين عددَ مَن تنعقد بهم الجمعة في بعض الأقوال، وبعضُهم ثلاث مئةٍ وثلاثة عشر، عددَ أهل بدر.

قالوا: والعِلم الحاصل من التَّجربة والتَّواتر والحدس ليس حجَّةً على الغير، من أجل أنَّ الغير قد لا يكون له حدسٌ ولا تجربةٌ، ولم يحصل له تواترٌ، فلا تقوم عليه حجَّةٌ إلَّا بعد مشاركته في ذلك.

حاشية السجلماسي

قوله: (والفرقُ بين التَّجربة والاستقراء هو أنَّ التَّجريبيَّات تُفيد اليقين ... إلخ) فيه نظرٌ؛ فإنَّ الاستقراء إذا كان في جميع الجزئيَّات يقال له: «استقراء قطعيٌّ» مفيدٌ لليقين، وهو قسمٌ من قسمَي الاستقراء، والقسمُ الآخر ما كان في غالب الجزئيَّات، وهذا لا يفيد يقيناً، وقد سَبق له في القياس الخفي أنَّ المجربات إمَّا دائمة أو أكثريَّة حيث قال: «لو كان اتِّفاقاً لما كان دائماً أو أكثريًّا»، فالدَّائمُ منها يلتبس بالقطعيِّ من الاستقراء،

(١) انظر: «شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي» (ص: ٢٢).

٥ - خامسها: الحَدسيَّات؛ وهي: ما يَجزم به العقل لترتيب دون ترتيب التَّجريبيَّات مع القرائن؛ كقولنا: «نُورُ القَمَرِ مُسْتَفَادٌ مِنْ نُورِ الشَّمْسِ».

سعيد فدورة

● وقوله: «وَحَدَسِيَّاتٍ» هذا هو القسم الخامس من اليقينيَّات، وهو ما كان الحاكم فيه مركَّباً من العقل والحَدس ولم يحتج لتكرُّر المشاهدة.

- وعرَّفها صاحب «الشَّمسيَّة» بقوله: «وهي قضايا يحكم فيها بحدسٍ قوي من النَّفس يفيد العلم، ك: الحكم بأنَّ نور القمر مُستفادٌ من الشَّمس». قال شارحه: وذلك لاختلاف تشكُّلاته النُّورية بحسَب اختلاف أوضاعه من الشَّمس قرباً وبعداً. قال: والحَدس هو سرعة الانتقال من المبادئ إلى المطالب، ويقابله الفكر، فإنَّه حركة الذِّهن نحو المبادئ ورجوعُه عنها إلى المطالب، فلا بدَّ فيه من حركتين، بِخلاف الحدس؛ إذ لا حركة فيه أصلاً، والانتقال فيه ليس بحركةٍ، فإنَّ الحركة تدريجيَّةُ الوجود، والانتقال فيه دفعة، وحقيقته أن تنسخ المبادئ المرتبة للذِّهن فيَحصل المطلوب. اهـ[1]

والفرقُ بينها وبين المجربات: أنَّ المجربات لا تحتاج إلى نظرٍ عند الحكم على الجزئيَّات، فإذا قال لك أحد: «عندي مسكٌ هل هو عطر أم لا؟» قلتَ: «هو عطر»، أو: «معي ليمونة هل هي حامضة أم لا؟» قلتَ: «حامضة»، أو: «معي حنظلة ما طعمها؟» قلت: «هي مرَّة» من غير احتياجٍ إلى نظر، وكذلك تقول في «السَّقمونيا»: «إنَّها مسهِّلة» وإن لم تَره، بخلاف الحدس، فإنَّه يتوقَّف على الإبصار عند الحكم، فلو قيل لك: «عندي دِرهم أجيد هو أم زائفٌ؟»، أو: «عندي صُرَّة ما قدرها؟» لم يحكم العقل هنا إلَّا بعد الرُّؤية، ولذا حاكم الحدسيَّات لا يحكم على غائبٍ بخلاف حاكم التَّجريبيَّات؛ قاله القرافي [ت:٦٨٤هـ] وغيره.

ولم يذكر ابن الحاجب [ت:٦٤٦هـ] الحدسيَّات، وعدَّها شارحه عضد الدين من الظَّنيَّات لا من اليقينيَّات، ومثَّلها باقتباس نور القمر من نور الشَّمس، والله أعلم.

حاشية السجلماسي

والأكثريُّ منها يلتبس بالظَّنِّيِّ منه، والفرقُ الَّذي ذكره مبنيٌّ على أنَّ التَّجريبيات لا تكون إلَّا دائمة، والاستقراء لا يكون إلَّا أكثريًّا، حتَّى تكون قطعيَّة، ويكون هو ظنيًّا، وليس كذلك. اهـ تقييدات السجلماسي

(١) انظر: «شرح الشمسية» للسعد (ص: ٣٧٠).

٦ - سادسها: المَحسوسات؛ وهي: ما تَحصل بالحسِّ الظَّاهر؛ أعني: بالمشاهدة، كـ: «النَّارُ حَارَّةٌ، وَالشَّمْسُ مُضِيئَةٌ».

سعيد قدورة

● قوله: «وَمَحْسُوسَاتٍ» هذا هو القسم السَّادس من اليقينيَّات، وهو ما يدرك بإحدى الحواسِّ الخمس، وهي كلُّها في الرَّأس، فأربعة خاصَّة به وهي السَّمع والبصر والذَّوق والشَّمُّ، وواحدة يتعدَّاها إلى غيره وهو اللَّمس.

قال بعض الفضلاء: هذا معنى قول العرب: «ضربتُ أخماسِي في أسداسي»؛ أي: فكرت بالحواس الخمس في الجِهات السِّت؛ لأنَّ الجهات سِتٌّ: فوق وأسفل وقُدام وخلف ويمين ويسار، ولقد أحسن الحريري حيث جمَعها في بيتٍ واحدٍ في «الملحة» فقال: [من الرجز]

ثُـمَّ الـجِـهَـاتُ الـسِّـتُّ: فَـوْقُ وَوَرَا ... وَيُـمْـنَـةٌ وَعَـكْـسُـهَـا بِـلَا مِـرَا

فأخذ كلَّ جهة وترك ضِدَّها ليتنبه السَّامع لها.

● فائدة: قال القرافي [ت: ٦٨٤هـ] عن بعض اللُّغويين: قولهم: «المحسوسات» لحنٌ، فإنَّ الفعل المأخوذ من «الحواسِّ» رباعيٌّ؛ تقول: «أَحَسَّ زَيْدٌ بِكَذَا»، قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ﴾ [آل عمران: ٥٢]، وأمَّا «حَسَّ» الثُّلاثيُّ فله معانٍ أُخر، تقول العرب: «حَسَّهُ» إذا قتله، ومنه: ﴿إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، و«حسَّه»: إذا مسَحه، ومنه: «حس الفرس» إذا مسَحه، و«حس به» إذا ألقى عليه الحجارة المحماة ليتفسخَ، فهذه الثلاثة تقال للفعل، والمفعول منها مَحسوس، وأمَّا من الحواسِ فمُحَس مثل: مكرم ومعطي، وجمعها مُحَسَّات بضمِّ الميم، لا محسوسات، غير أنَّ أكثر اللُّغويين يتوسَّعون في هذا الباب، ووقعت هذه العبارة لجمع كثير من الفُضلاء كأبي علي وغيره، وكأنَّهم نحَوا بها نحو المعلومات؛ لاشتراك الجميع في الإدراك في الحَواس. اهـ

● فائدة: قال القرافي: اختلف العلماء هل الحواسُّ مع العقل كالحُجَّاب مع الملك أو كالطَّاقات؟ فقيل: كالحجَّاب، والحواس تدرك أوَّلاً، ويحصل لها العلم، ثمَّ تؤدِّي تلك العلومَ الجزئيَّة للعقل فيَحكم عليها، وتقول: كلَّما كان كذا فهو كذا، فهي كالخُدَّام للعقل.

وقيل: بلِ الحواسُّ طاقاتٌ، والعقل كالملك في بيتٍ مُظلم له خمس طاقاتٍ، قُبالة كل طاقة مشاهدات ليست قُبالة الأخرى، والنَّفس الَّتي هي الملك تنظر من كلِّ طاقة قَبِيلاً من المدركات لا تُوجد إلَّا هناك.

حاشية السجلماسي

فهذه جملة اليقينيَّات الَّتي يتألَّف البرهان منها، فقولُه: (مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ) «مِن» لبيان الجنس وهو اليقين.

سعيد فدورة

ويدلُّ على الأوَّل أنَّ البهائم لا عقلَ لها وهي تدرك بحواسها، فدلَّ ذلك أنَّ الحواس مستقلَّة بالإدراك دون النَّفس، ويدلُّ على المذهب الثَّاني أنَّ الإنسان إذا نام وفتحت عيناه لا يُدرك شيئاً مع وجود العين، وكذا المَجنون فلو كانت مُدركة بنفسها لما تخلَّف الإدراك مع غَيبةِ العقل. اهـ

وذهب قوم إلى أنَّ الحسَّ لا يُفيد يقيناً، واحتجُّوا لذلك بغلط الحسِّ في أمور، كما نرى العِنبة تحت الماء كالإجاصة، والأشجار على حافة النَّهر ترى أنَّها منكوسة على رؤوسها، وترى القمر يَسير معك حيث سِرتَ، والأحول يرى شيئين إلى غير ذلك، وما كان عرضةً للغلط لا يَحصل به يقين.

وأجاب الشيرازي بما معناه: إنَّا لم نقل مجرَّد الحسِّ يُفيد اليقين، بل بشرطِ جزم العقل، فإنْ جَزم العقل بالحكم عند إدراك الحسِّ أفاد اليقين، وإلَّا فلا، وما اعترضوا به من الجزئيَّات لم يَجزم العقل فيه، وإذا فُقد الشَّرط فقد المشروط. اهـ

قالوا: وهذا القسم لا تَقوم به حجَّةٌ إلَّا على مَن شارك المستدلَّ بها في الحاسَّة والإحساس، فالأكمَهُ لا يحتج عليه بأنَّ الشَّمس مضيئة لِعدم حاسة البصر، ومَن لم يرَ الفيل لا يُحتج عليه بأنَّ له أنياباً وخرطوماً طويلاً يتناول به ويَدفع؛ لأنَّه لم يحصل له به إحساسٌ قطُّ.

● قوله: «فَتِلْكَ جُمْلَةُ اليَقِينِيَّاتِ» هذا تحصيلٌ بعد تفصيلٍ، وجملتها ستَّةٌ؛ لأنَّ الحاكم بها إمَّا العقل مجرَّداً عنِ الواسطة فهي الأوَّليات، أو يكون الحاكم الحسَّ فقط دون العقل، فإن كان الحسُّ ظاهراً كالبصر مثلاً فهو الحسِّيَّات، وإن كان الحسُّ باطناً فهو الوجدانيَّات، وإن كان الحاكم مركَّباً من العقل والحسِّ، فإن كان الحسُّ معه حاسَّةُ السَّمع فهو المتواترات، وإن كان مع غير السَّمع فإن احتاج العقل في الجزم بطرد الحكم إلى تكرُّر المشاهدة مرَّةً بعد مرَّةٍ فهو المجربات، وإن لم يحتج، بل يجزم من أوَّل مرَّةٍ فهي الحدسيَّات؛ هذا خلاصةُ ما ضَبط به بعض الفضلاء هذا الباب.

وقال ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ]: وهذه الأقسام السِّتَّة على ثلاثة أنواع؛ منها ما يَستقلُّ العقل به كالأوَّليات، ومنها ما لا يحتاج إلى العقل البتَّة كالوجدانيَّات والمَحسوسات، ومنها ما يستند إلى العقل وغيره كالتَّجريبيَّات والمتواترات والحدسيَّات.

حاشية السجلماسي

قوله: (وأجاب الشيرازي بما معناه إنَّا لم نقل ... إلخ) وأجاب غيره: بأنَّ الحسَّ تحقَّقت إصابته

● ثُمَّ اعلم أنَّ المتكلِّمين اختلفوا في الرَّبط بين الدَّليل والنَّتيجة على أربعة أقوالٍ، أشرنا إليها بقولنا:

● (١٢٠) وَفِـيْ دَلالَـةِ الـمُـقَـدِّمَـاتِ	عَـلَـى الـنَّـتِـيْـجَـةِ خِـلَافُ آتِ
(١٢١) عَـقْـلِـيٌّ اوْ عَـادِيٌّ اوْ تَـوَلُّـدُ	أَوْ وَاجِـبٌ وَالأَوَّلُ الـمُـؤَيَّـدُ

(١٢٠ - ١٢١) - **الأوَّل**: مذهب إمام الحرمين [ت:٤٧٨هـ]، وهو الصَّحيح، فلا يمكن تخلُّفه، وإليه أشرت بقولي: (وَالأَوَّلُ المُؤَيَّدُ) أي: المُقوَّى.

سعيد فنودة

قوله: (وَفِي دَلَالَةِ المُقَدِّمَاتِ . . . إلخ البيتَين) ذكر في هذين البيتَين الخلافَ في كيفيَّة إفادة النَّظر الصَّحيح للعلم بالمنظور فيه، وهو النَّتيجة، وذكر في ذلك أربعة مذاهب:

١ - **الأوَّل**: مذهبُ إمام الحرمين: أنَّ العلم الحاصل عَقب النَّظر لازم حصوله عنه عقلاً يستحيل أن يَنفك عنه، فإنَّ مَن عَلِم أنَّ «العَالَم مُتغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ»، واجتَمع في ذهنه هاتان المقدِّمتان على هذه الهيئة، امتَنع أن لا يعلم أنَّ «العَالَم حَادِثٌ»، فالتَّلازم عقليٌّ من غير أن يُوجِد أحدهما صاحبَه أو يوجبه، وذلك مثلُ تَلازم إرادة الشَّيء مع العلم به؛ إذ من المُحال أن يقصد القاصد إلى ما لا يَعلمه، ومن ذلك مُقارنة العلم للمعلوم، والرُّؤية للمرئي، والدَّلالة لِلمدلول، وذلك كثيرٌ؛ قاله المازري.

وقال غيره: وُجوب بعض الأفعال عن بعضٍ لا يُنافي قدرة المختار على ذلك الواجب؛ إذ يمكن أن يفعله بإيجاد ما يُوجبه، وأن يتركه بأن لا يوجد ذلك الموجب، وحينئذٍ فيقال: النَّظر صادرٌ بإيجاد الله تعالى، وموجبٌ للعلم بالمنظور فيه إيجاباً عقليًّا، بحيث يستحيل أن يتخلَّف عنه، واختار هذا المذهبَ الإمام الرَّازي.

حاشية السجلماسي

تحقُّقاً أكثريًّا كاد يكون دائماً، وهذا الخطأ المعترض به نادرٌ جدًّا، فهو أندر من النَّادر، وحينئذٍ فلا يترك له الحسُّ المصيب أكثريًّا أو دائماً لغلطٍ يقع في مرَّةٍ من ستَّة آلاف مرَّة أو أكثر، ومثالُهُ في المَحسوسات: السبل السابلة إذا كانت مأمونةً دائماً إلَّا أنَّه يعرض فيها قَطعٌ يوماً من الدَّهر مرَّة في مئتَي عامٍ، فهل يتركها أحد لذلك القطع النَّادر؟ كلا.

- والثَّاني: مذهب الأشعَرِيِّ [ت: ٣٢٤هـ]، قال: عاديٌّ يُمكن تخلُّفه، والقولان للقاضي [البَاقِلَّاني] [ت: ٤٠٣هـ] أيضاً.

- والثَّالث: لِلْمُعْتَزِلَة، قالوا بالتَّولُّد؛ بمعنى: أنَّ القدرة الحادثة أثَّرت في وجود النَّتيجة بواسطة تأثُّرها في النَّظر.

سعيد فودة

٢ - المذهب الثَّاني للشَّيخ الأشعري، أنَّ حصول العلم عَقب النَّظر بجري العادة، وأنَّ الرَّبَّ تعالى هو الخالق للنَّظر، ولا يمتنع أن يَخلق النَّظر ولا يخلق العلم عقبه، قال: ولو كان علَّةً للعلم أو ملازماً له وجب أن لا يقعَ بعده كما قلنا في الجوهر، فإنَّه لمَّا كان ملازماً للعرض استَحال أن يَبين أحدهما عنِ الآخر، وههنا يمتنع ثبوت النَّظر حالَ وجود العلم.

فتبيَّن أنَّه ليس بينهما ارتباطٌ، وأنَّ حصوله عقبه بِجري العادة بخلق الله بعض الحوادث عقب بعضٍ، كـ: الإحراق عَقِب مُماسَّة النَّار، والرَّي بعد شرب الماء، فله سبحانه أن يُوجد المماسة بدون الإحراق، والإحراقَ بدون المماسة، وإذا تكرَّر صدور فعلٍ من الله تعالى وكان دائماً أو أكثريًّا يقال: إنَّه فعَله بإجراء العادة، وإذا لم يتكرَّر أو تكرَّر نادراً، فهو خارقٌ للعادة أو نادر، ولا شكَّ أنَّ العلم بعد النَّظر مُمكن حادث يحتاج إلى المؤثِّر، ولا مؤثِّر إلَّا الله تعالى، فهو فعله الصَّادر عنه بلا وجوب منه ولا عليه، وهو دائمٌ أو أكثريٌّ، فيكون عاديًّا.

٣ - المذهب الثَّالث: للمعتزلة، أنَّ حصولَ العلم بعد النَّظر بالتَّولُّد، ومعنى التَّولُّد عندهم أن يوجب فعلٌ لفاعله فعلاً آخر، كـ: حركة اليد والمفتاح، فإنَّ حركة اليد أوجبت لفاعلها حركة المفتاح، وكِلتاهما صادرتان عنه، الأُولى بالمباشرة والثَّانية بالتَّولُّد، ثمَّ إنَّهم نزَّلوا الفكر منزلة حركة اليد، ونزَّلوا العلم بالنَّتيجة منزلة حركة المفتاح، فالنَّظر يقع مقدوراً للعبد بمباشرته، ويتولَّد منه فعلٌ آخر هو العلم بالمنظور فيه.

حاشية السجلماسي

قوله: (المذهب الثَّاني للشَّيخ الأشعريِّ: أنَّ حصول العلم عقب النَّظر) حاصلُ الخلاف بين هذا القول والَّذي قبله: أنَّهم اختلفوا في قياس النَّظر ونتيجته: هل يقاس ذلك اللُّزوم بينهما على اللُّزوم الَّذي بين الجوهر والعرض مثلاً، وهذا اللُّزوم عقليٌّ، فيكون اللُّزوم بين النَّظر ونتيجته عقليًّا أيضاً، وإلى هذا ذهب الأوَّل، أو يقاس على اللُّزوم الَّذي بين النَّار والإحراق وأمثالها من العاديَّات، وهذا لزومٌ عاديٌّ، فيكون اللُّزوم بين النَّظر ونتيجته عاديًّا أيضاً؟ وهذا القول أرجَح من أوجهٍ:

- والرَّابع: للحكماء.

وإنَّما ذكرت هذا الخلاف تتميماً للفائدة، والله أعلَم.

* * *

سعيد فودة

والدَّليلُ على بُطلان مذهبهم بطلانُ أصلهم، وهو أنَّ العباد يخلقون أفعالهم، وبُطلانه بإجماع المسلمين قبل ظهور البدع على أنَّه لا خالق إلَّا الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣] و﴿هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، والمسألة مبيَّنةٌ في خلق الأفعال من علم الكلام.

٤ - المذهب الرَّابع مذهبُ الحكماء وهم الفلاسفة القائلون بالإيجاب الذَّاتيِّ وتأثير العِلَّة في المعلول، فالنَّظرُ علَّةٌ أثَّرت عندهم في وجود النَّتيجة، والدَّليل على بُطلان مذهبهم أنَّ النَّظر ضدُّ العلم، فلا يجامعه، والعِلَّة لا تفارق مَعلولها، فإنَّ مِن شرطها الاطِّرادَ والانعكاس.

* * *

حاشية السجلماسي

الأوَّل: أنَّه لو كان اللُّزوم عقليًّا كما قال الأوَّل لكان تخلُّفه محالاً، يترتَّب على تقدير وقوعه فسادٌ ك: التَّهافت، أوِ الجمع بين النَّقيضين، أو انتفائهما، ونحو ذلك؛ إذِ المحال العقليُّ لا بدَّ أن يَلزم على تقدير وقوعه شيءٌ ممَّا ذكرنا، لكن هذا اللُّزوم إذا تخلَّف لا يلزم عليه شيءٌ من ذلك؛ إذ ليس في عِلم النَّظر وعدم علم النَّتيجة من التَّهافت أو جمع النَّقيضين أو عدمهما من المحالات العقليَّة؛ فالصَّواب: أنَّ الاستحالة عاديَّة والوجود عاديٌّ، لا عقليَّان، وإليه أشار بقوله: «ولا يمتنع أن يخلق النَّظر ولا يخلق العلم عَقِبه».

ثانيها: أنَّه لو كان اللُّزوم عقليًّا كما ذكر الأوَّل لزم اجتماع النَّظر والنَّتيجة؛ لأنَّ المتلازمَين لا بدَّ أن يجتمعا ك: الجوهر والعَرَض، لكنَّ النَّظر لا يُجامع النَّتيجة، بل يتقدَّمها وتتأخَّر هي عنه، وإليه أشار بقوله: «ولو كان علَّةً للعلم» إلى قوله: «وههنا يَمتنع ثبوت النَّظر حالَ وجود العلم».

ثالثها: أنَّه على القول باللُّزوم العاديِّ يكون إسناد النَّظر ونتيجتِه إلى الخالق؛ لأنَّ الخالق سبحانه مختارٌ في ثلاثة أمورٍ: في النَّظر إن شاء الله خَلقه وإن شاء لا يخلقه، وفي النَّتيجة، وفي الرَّبط بينهما؛ ولا كذلك على القول الأوَّل؛ فإنَّه لا اختيارَ له في اللُّزوم سبحانه، وإخراجه من اختياره تعالى لغير موجبٍ لا يَخفى ما فيه، والله أعلم.

(خَاتِمَةٌ)

خاتمة الشَّيء: ما يُختَتم به، ولمَّا كان هذا الفصل آخرَ الموضوع قلت فيه: (**خَاتِمَةٌ**)، ولمَّا كان الخطأ كثيراً ما يَعرض للبراهين لاختلال شرطٍ من شروطها، أو حكمٍ من أحكامها، جَعَل للتَّنبيه على ذلك فصلاً يخصُّه.

● **واعلم** أنَّ الخطأ قسمان: تارةً يكون بخطأ مادَّته، وتارةً يكون بخطأ صُورته.

- **والأوَّل**: إمَّا من جهة اللَّفظ أوِ المعنى:

أمَّا اللَّفظ: فكالاشتراك؛ نحو: «هَذَا عَيْنٌ»، وكاستعمال المُتباينة كالمترادفة؛ نحو: «السَّيْفُ وَالصَّارِمُ» فيغفل الذِّهن عمَّا به الافتراق، فيُجري اللَّفظين مجرى واحدٍ، فيظنُّ أنَّ الوسَط متحدٌ.

وأمَّا المعنى: فكالتباس الصَّادقة بالكاذبة أيضاً، وذلك نحو الحكم على الجنس بحكم النَّوع المندرج تحته؛ نحو: «هَذَا لَونٌ، وَاللَّونُ سَوَادٌ» فَ: «هَذَا سَوَادٌ»، وَ«هَذَا سَيَّالٌ أَصْفَرُ، وَالسَّيَّالُ الأَصْفَرُ مُرَّةٌ» فَ: «هَذَا مُرَّةٌ»، ويُسمَّى مثله: إيهام العكس؛ لأنَّه لمَّا رأى كلَّ مُرَّةٍ سيَّالٍ أصفرُ، ظنَّ أنَّ كلَّ سيَّالٍ أصفرَ مُرَّةً.

ومنه الحكمُ على المُطلق بحكم المقيَّد بحالٍ أو وقتٍ؛ نحو: «هَذِهِ رَقَبَةٌ، وَكُلُّ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ»، وفي الأَعْشَى: «هَذَا مُبْصِرٌ، وَالمُبْصِرُ مُبْصِرٌ بِاللَّيلِ».

ومنه إجراء غير القطعيِّ - كالوهميَّات وغيرها ممَّا ليس قطعيًّا - مُجرى القطعيِّ، ونحو جَعل العرضيِّ كالذَّاتيِّ؛ نحو: «هَذَا إِنْسَانٌ، وَالإِنْسَانُ كَاتِبٌ»، ونحو جعل النَّتيجة إحدى مُقدمتي البرهان بتغييرها، ويُسمَّى: مُصَادرةً عنِ المطلوب؛ كـ: «هَذِهِ نُقْلَةٌ، وَكُلُّ نُقْلَةٍ حَرَكَةٌ»، فَ: «هَذِهِ حَرَكَةٌ».

- **والقسم الثَّاني من قِسمي الخطأ**: إمَّا أنْ يكون خطؤه في صورته، وذلك كالخروج عن الأشكال الأربعة، بأنْ لا يكون على تألِيفها لا فعلاً ولا قوَّةً، وكانتفاء شرطٍ من شروط الإنتاج كما تقدَّم، وإلى هذا أشرنا بقولنا:

● (١٢٢) وَخَطَأُ البُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا ... لِمِنْ مَادَةٍ أَوْ صُورَةٍ فَالمُبْتَدَا

(١٢٣) فِي اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكٍ اَوْ كَجَعْلِ ذَا ... تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيفِ مَأْخَذَا

(١٢٤) وَفِي المَعَانِي لِالْتِبَاسِ الكَاذِبَهْ ... بِذَاتِ صِدْقٍ فَافْهَمِ المُخَاطَبَهْ

(١٢٥) كَمِثْلِ جَعْلِ العَرَضِيِّ كَالذَّاتِي ... أَوْ نَاتِجٍ إِحْدَى المُقَدِّمَاتِ

(١٢٦) وَالحُكْمِ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ ... وَجَعْلِ كَالقَطْعِيِّ غَيْرِ القَطْعِي

(١٢٧) وَالثَّانِ كَالخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ ... وَتَرْكِ شَرْطِ النَّتْجِ مِنْ إِكْمَالِهِ

(١٢٢ - ١٢٧) - قد تقدَّم جميع ذلك مُستوفًى.

● وقوله: (كَجَعْلِ ذَا) على لغة القصر في الأسماء السِّتَّة، و«مَأْخَذَا» تمييزٌ لـ«مِثْلَ»، و«اللَّام» في «لِلْجِنْسِ» بمعنى: «على».

● وقوله: (كَالقَطْعِيِّ غَيْرِ القَطْعِيِّ) فيه فصلُ مضافٍ شبيهٍ بالفعل بمعمول المجرور، وهو واقعٌ نثراً ونظماً: أمَّا نثراً، فكقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي»[1].

وأمَّا نظماً، فكقول الشَّاعر[2]: [من البسيط]

لَأَنْتَ مُعْتَادُ فِي الهَيْجَا مُصَابَرَةً ... يَصْلَى بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيرَانَا

سعيد قدورة

قوله: (وَخَطَأُ البُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا ... إلخ الأبيات) لمَّا فرغ من بيان البرهان وأقسام موادِّه، تكلَّم هنا على الخطأ الواقع فيه لِيحذر منه؛ إلَّا أنَّ ذلك لا يختصُّ بالبرهان، بل يُحترز من ذلك الخطأ في القياس كلِّه، فكان الأنسب أن يقول: «وخطأ القياس»، وقد نبَّه على ذلك الشَّيخ زكريا في عبارة الزَّركشي[3] [ت: ٧٩٤هـ].

● والخطأ إمَّا من جهة المادَّة، أو من جهة الصُّورة.

● والَّذي يكون في المادَّة على قسمين: لفظيٌّ ومعنويٌّ.

● واللَّفظيُّ أنواع:

حاشية السجلماسي

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٦٦١) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

(٢) لا يُعلم قائله. انظر: «المقاصد النحوية» للعيني (٣/ ١٨٥).

(٣) انظر: «فتح الرحمن شرح لقطة العجلان» لشيخ الإسلام (ص: ١٦٤).

سعيد فودة

- منها الواقع بسبب الاشتراك اللَّفظي، وحقيقته أن يكون اللَّفظ له معانٍ، فيقعُ الاشتباه بين ما هو المراد وبين غيره؛ نحو: «هَذَا قُرْءٌ» أي: حيض «وَكُلُّ قُرْءٍ» أي: طهر «لَا يَحْرُمُ الوَطءُ فِيهِ»، ينتج: «هَذَا لَا يَحْرُمُ الوَطءُ فِيهِ» وهو كذبٌ، وسببُ الخطأ: عدم تكرُّر الحدِّ الأوسَط؛ لأنَّ «القُرء» الَّذي هو محمول الصُّغرى غيرُ الَّذي هو موضوع الكبرى، ومثلُه لفظ «عين» يستعمل في أحدِ الجزأين لمعنًى وفي الجزء الآخر لمعنًى آخر، كقَولنا: «هَذَا عَيْنٌ، وَكُلُّ عَينٍ سَيَّالَةٌ».

قال بعض الفُضلاء: ويدخل في هذا: الاشتراك بالحقيقة، والمجازُ، والاستعارة وما يجري مجرى ذلك؛ مثاله مجازاً: «زَيْدٌ أَسَدٌ، وَكُلُّ أَسَدٍ مُفْتَرِسٌ» ينتج: «زَيْدٌ مُفْتَرِسٌ»، وكذا قولنا في صورة فرس منقوشة على جدار ونحوه: «هَذَا فَرَسٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ» ينتج: «هَذَا صَهَّالٌ» وهو فاسدٌ، والسببُ: اشتباه «الفرس» المجازي - وهو محمول الصُّغرى - بالحقيقيِّ وهو موضوع الكبرى، وكذا: الاشتراك التَّصريفي كـ: «المختار» لِلفاعل والمفعول، وكذا: «مُحتاج»؛ قاله ابن هارون.

ومثاله قولك مشيراً إلى جماد: «هَذَا مُخْتَارٌ، وَكُلُّ مُخْتَارٍ حَيٌّ» ينتج: «هَذَا حَيٌّ»، وهو فاسدٌ؛ لأنَّ «مختار» الَّذي هو محمول الصُّغرى اسم مفعول، و«مختار» الَّذي هو موضوعُ الكبرى اسم فاعل، فلم يتكرَّر الحدُّ الأوسَط، وأصل «مختار» الَّذي هو اسم فاعل: مُختَيِر بكسر الياء، والَّذي هو اسم المفعول: مُختيَر بفتحها، واللَّفظ محتملٌ لهما.

- وقد يكون بسبب حرف العطف، نحو: «الخَمْسَةُ زَوجٌ وَفَرْدٌ»؛ أي: مركَّبة منهما، فإنَّه صادقٌ حال الجمع، فيتوهَّم صِدقه حال الإفراد، فربَّما أوهم المغالط بها أنَّها لجمع الصِّفات، فيركِّب قياساً ينتج: «الخَمْسَةُ تُوصَفُ تَارَةً بِالزَّوجِيَّةِ وَبِالفَردِيَّةِ أُخرَى»؛ فيقال: «الخَمْسَةُ زَوْجٌ»؛ وكذا قولُنا لِلمر: «إِنَّهُ حُلْوٌ حَامِضٌ» يَصدق حالة الجمع، فيتوهَّم صِدقه حالة الإفراد؛ فيقال: «المُرُّ: حُلْوٌ وَحَامِضٌ».

- ومنها استعمالُ الألفاظ المتباينة كالمترادفة كـ: جعل «السَّيف» في مقام «الصَّارم» وبالعكس، فإنَّ «السَّيف»: اسمٌ للذَّات المعلومة، و«الصَّارم»: اسمٌ لها بقيد القطع، فيتوهَّم أنَّهما مُترادفان؛ لإطلاقهما على ذاتٍ واحدةٍ، وقد قدَّمنا في فصل التَّباين أنَّ الصِّفة مباينةٌ للموصوف، فراجعه ثَمَّة.

حاشية السجلماسي

سعيد فودة

وإلى هذا أشار بقوله: «فِي اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكٍ أَوْ كَجَعْلِ ذَا، تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيفِ مَأْخَذَا»؛ إلَّا أنَّه جعل «ذَا» بالألف في قوله: «كَجَعْلِ ذَا تَبَايُنٍ» وهي بمعنى: صاحب، قال في «الشَّرح»: على لغة القصر في الأسماء السِّتَّة، وليس بظاهرٍ، فإنَّ لغة القصر إنَّما هي في «أب» وتاليَيه، لا في «ذو» بمعنى: صاحب، و«فم» بلا ميم؛ فإنَّهما يُعربان بالأحرف فقط، كما نبَّه عليه المرادي، فيُمكن إبدال ذلك بمثل قولنا:

فـي الـلـفـظ كـاشـتـراكٍ أو كـجـعـلِ ذِي   تـبـايـنٍ مُـرادِفـاً فـي الـمَـأخَـذِ

والله أعلم.

● وأمَّا الخطأ المعنوي الَّذي يكون في المادَّة، فيكون بِسبب التباس الصَّادقة بالكاذبة، وفيه أنواعٌ؛ منها إغفالُ الشُّروط الثَّمانية المذكورة في التَّناقض ـ وقد تقدَّمت ـ فإنَّه إن لم يُراعَ شيء منها التَبست الصَّادقة بالكاذبة؛ ذكَره ابن الحاجب [ت: ٦٤٦هـ].

- ومنها ما أشار إليه النَّاظم بقوله: «كَ: مِثْلِ جَعْلِ العَرَضِيْ كَالذَّاتِيْ»؛ كقولنا: «الجَالِسُ فِي السَّفِينَةِ مُتَحَرِّكٌ، وَكُلُّ مُتحرِّكٍ لَا يَثْبُتُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ»، ينتج: «الجَالِسُ فِي السَّفِينَةِ لَا يَثْبُتُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ». ووَجهُ الغلط فيه: أنَّ هاتين المقدِّمتين إنَّما تَصدقان إذا قُلنا: «الجَالِسُ فِي السَّفِينَةِ مُتَحَرِّكٌ بِالعَرَضِ، وَكُلُّ مُتَحَرِّكٍ بِالذَّاتِ لَا يَثْبُتُ عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ»، وحينئذٍ لا يكون الحدُّ الأوسط متكرِّراً، فلا يكون قياساً، وإذا جُعل متكرِّراً لَزم كذب إحدى المقدِّمتين أو كذبهما معاً؛ كذا مثَّل بعض الشُّيوخ.

وزاد مثالاً آخر: كمَن رأى إنساناً أبيض يكتب، فظنَّ أنَّ كلَّ كاتبٍ أبيض، فركَّب قياساً، وأخذ الأبيض مكانَ الإنسان فيقول مثلاً: «هَذَا كَاتِبٌ، وَكُلُّ كَاتِبٍ أَبْيَضُ»، ويَستدلُّ على صحَّة الكبرى بما شاهَده، ولا خفاءَ في فسادِ هذا القياس. اهـ

ومثَّله العضد [ت: ٧٥٦هـ] فقال: نحو: «السَّقَمُونِيَا مُبَرِّدٌ، وَكُلُّ مُبَرِّدٍ بَارِدٌ»، فإنَّ السَّقمونيا مبردٌ لا بالذَّات؛ أي: لا يوجب ذلك إيجاباً أوَّليًّا، بل بالعرض؛ لأنَّه يُسهل الصَّفراء، وانتقاصُه عن البدن يوجب بَرده، وإنَّما البارد هو المُبرد بالذَّات، وهذا غير الذَّاتيّ والعَرَضيّ بالمعنى المتقدِّم. اهـ بِلفظه[١]

حاشية السجلماسي

---

(١) انظر: «شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي» (ص: ٣٣).

سعيد فودة

- ومنها جعلُ النَّتيجة مقدّمةً من مقدّمتي البرهان بتغييرٍ مَّا، ويسمّى: «مصادرةً عنِ المطلوب»؛ مثل: «هَذِهِ نُقْلَةٌ، وَكُلُّ نُقْلَةٍ حَرَكَةٌ» فـ: «هَذِهِ حَرَكَةٌ»؛ هكذا مثّل العضد.

ومثَّل غيره بقوله: «كُلُّ إِنْسَانٍ بَشَرٌ، وَكُلُّ بَشَرٍ ضَحَّاكٌ» ينتج: «كُلُّ إِنْسَانٍ ضَحَّاكٌ»، فالكبرى والمطلوب شيءٌ واحدٌ قال: والغلط فيه ليس من جهة مادّة القياس، فإنّها صادقةٌ، ولا من جهة صُورتها فإنّها صحيحةٌ، وإنّما جاء فيها الغلط من جهة أنَّ النَّتيجة ليست قولاً آخر، بل هي إحدى المقدّمتين، والواجبُ أن تكون غيرَهما كما علمت في حدِّ القياس، وحقيقةُ هذا النَّوع أن لا يحصل القياس عِلماً زائداً على المقدّمتين كما ظَهر لك في المثال. اهـ

وقد قال النَّاظم في حدِّ القياس: «مُسْتَلْزِماً بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرَ»، وإذا كانتِ المقدّمة صادقة، فكيف يكون مِن أنواع التباس الصَّادقة بالكاذبة؟ فليُطلب وجه اندراجه في ذلك، مع أنَّ النَّاظم نَسج على منوال ابن الحاجب في هذا الفصل سواءً بسواءٍ، وإلى هذا النَّوع أشار بقوله: «أَوْ نَاتِجٍ إِحْدَى المُقَدِّمَاتِ».

- ومنها الحكمُ على الجنس بحكم نوعٍ منه مندرجٍ تَحته؛ نحو: «الفَرَسُ حَيَوَانٌ، وَالحَيَوَانُ نَاطِقٌ» فقد حكم على «الحيوان» بـ: «النَّاطق» الَّذي يُحكم به على «الإنسان».

ومثاله أيضاً: «هَذَا لَونٌ، وَاللَّونُ أَسْوَدُ» ينتج: «هَذَا سَوَادٌ»، و: «هَذَا سَيَّالٌ أَصْفَرُ، وَالسَّيَّالُ الأَصْفَرُ مِرَّةٌ» فـ: «هَذَا مِرَّةٌ»، ويسمَّى مثله: «إيهامَ العكس»، كأنَّه لمَّا رأى أنَّ كلَّ مِرَّةٍ تَسيل أصفر، فظنَّ أنَّ كلَّ أصفر مرَّة.

وحقيقةُ «إيهام العكس»: «هو أن يَقلب الغالط أوِ المغالط أحد جزأي القضيَّة في مكانِ الآخر».

وقد قدَّمنا أنَّ «المِرَّة» ـ بكسر الميم وبالرَّاء المشدَّدة ـ هو: ما في المَرارة من الصَّفراء، وإلى هذا النَّوع أشار النَّاظم بقوله: «وَالحُكْمِ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ».

قال العضد: ومنها الحكمُ على المطلق بحكم المقيَّد بحالٍ أو وقتٍ؛ نحو: «هَذِهِ رَقَبَةٌ، وَالرَّقَبَةُ مُؤمِنَةٌ»، وفي الأعشى: «هَذَا مُبْصِرٌ، وَالمُبْصِرُ مُبْصِرٌ بِاللَّيلِ». اهـ[1]

حاشية السجلماسي

(١) انظر: «شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي» (ص: ٣٣).

سعيد فودة

والتمثيل بـ«رقبة مؤمنة» راجعٌ للمقيَّد بحالٍ، وقد قُيِّدت الرَّقبة بالإيمان في كفَّارة القتل، وأُطلِقت في كفارة اليمين والظِّهار، فأبقاها أبو حنيفةَ على إطلاقهما، وحَمَلهما مالك على كفَّارة القتل حملاً لِلمطلق على المقيَّد، وجَمله العضد من الخطأ في القياس كما ترى، وتَبعه النَّاظم في «شرحه».

وأمَّا الأعشى فهو الَّذي يُبصر نهاراً لا ليلاً، فكأنَّ الغالط أوِ المغالط يُريد أن يصف الأعشى بالإبصارفي جميع الأوقات لِوَصفه به نهاراً.

- ومنها أن يجعل القياس ممَّا ليس بقطعيٍّ من الاعتقادات والظَّنيَّات والوهميَّات مثلَ القطعيِّ وإجراؤُها مَجراه، قال ابن هارون [ت: ٧٥٠هـ]: وأكثَر ما يُستعمل هذا في الجدل. وإليه أشار النَّاظم بقوله: «وَجَعْلِ كَالقَطْعِيِّ غَيْرِ القَطْعِيْ» أي: وجعلِ غير القَطعي كالقطعي.

حاشية السجلماسي

قوله: (وجعله العضد من الخطأ في القياس ... إلخ) فيه نظرٌ؛ فإنَّ حمل المطلق على المقيَّد إذا أدَّى إليه الاجتهاد وقام عليه الدَّليل عند المجتهد مُجمعٌ عليه عند جميع العلماء، ولا يختلف فيه حنفيٌّ ولا شافعيٌّ ولا حنبليٌّ ولا غيره من سائر العلماء، والمسألةُ مبيَّنةٌ في الأصول. وما كان مجمعاً عليه فلا يُمكن للعضد ولا غيره أن يخالفَ فيه، وحاشاه أن يحكم على ما أجمعوا عليه أنَّه من الغلط في القياس، وإنَّما ذلك يختلف بالاعتبار، فمَن قام عنده الدَّليل على حمل المطلق على المقيَّد فحكمه صحيحٌ لا غلطَ فيه، وهذا هو الصَّادر من إمامِنا مالك، ومَن لم يَقُم عنده بذلك الدَّليل فيجب عليه إبقاء المطلق على إطلاقه، وهذا هو الصَّادرُ من الحنفيَّة، فلو أرادوا ـ والحالة هذه ـ حملَ المطلق على المقيَّد لكان من الخطأ، وهذا مراد العضد، فليس مرادُهُ أنَّ حمل المطلق على المقيَّد من الخطأ في القياس دائماً ولو مع قيام الدَّليل على الحمل المذكور، كما ظنَّه الشَّارح، بل مرادُهُ إذا لم يَقم عليه دليل، وهذا ظاهرٌ لا خفاءَ فيه، والله أعلم.

قوله: (يريد أن يصف الأعشى بالإبصار ... إلخ) أي: فكأنَّه قال: «هَذَا مُبْصِرٌ بِالنَّهَارِ، وَكُلُّ مُبْصِرٍ بِالنَّهارِ فَهُوَ مُبْصِرٌ» فـ: «هُوَ مُبْصِرٌ بِاللَّيْلِ»، فانتقل من إبصار النَّهار إلى مُطلق الإبصار، ومن مُطلق الإبصار إلى الإبصار باللَّيل، فقدِ انتقل من مقيَّدٍ إلى مطلقٍ، ومن ذلك المطلق إلى مقيَّدٍ آخر، فكأنَّه حذف المقدِّمة الأولى الَّتي اشتملت على المقيَّد الأوَّل، والله أعلَم.

قوله: (في جميع الأوقات لوصفه به نهاراً ... إلخ) فيه نظرٌ، وحقُّه أن يقول: «في مطلق الأوقات»؛ لأنَّ جميع الأوقات عامٌّ لا مطلقٌ، وكلامُنا هنا في المطلق لا في العامِّ.

(١٢٧) وَالثَّانِ كَالخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ وَتَرْكِ شَرْطِ النَّتْجِ مِنْ إِكْمَالِهِ

● والضَّمير في قوله: (مِنْ إِكْمَالِهِ) يعود إلى القسم الثَّاني، وهو الخطأ في الصُّورة، والسَّلام.

وهذا آخِر ما قصدنا جمعه من أمَّهات المسائل المنطقيَّة، فالحمد لله على ما أنعَم وألهَم، وعلى إكمال هذا الموضوع على الهيئة المَرضيَّة.

● نسأله سبحانه وتعالى أن يَجعله خالصاً لوجهه الكريم، وسبباً في نيل الثَّواب الجسيم، ومن الأعمال الَّتي لا تنقطع بالاضطجاع تحت التُّراب، وأن يجعله من الأعمال الَّتي تكون سبباً في صرفِ العذاب، ومُناقشة الحساب، إنَّه رؤوفٌ رحيمٌ توابٌ، وهو الموفِّق للصَّواب، وعِنده حُسن المآب.

سعيد فودة

- ثمَّ أشار إلى خطأ البرهان من جهة صُورته فقال: (وَالثَّانِ كَالخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ، وَتَرْكِ شَرْطِ النَّتْجِ مِنْ إِكْمَالِهِ) يعني: أنَّ خطأ الصُّورة يكون بالخروج عنِ الأشكال الأربعة، بأن لا يكونَ على تأليف شيءٍ منها لا بالقوَّة ولا بالفعل؛ نحو: «هَذَا حَيَوَانٌ، وَهَذَا جَمَادٌ».

- ويكون بفقد شرطٍ من شروط الإنتاج المتقدِّمة، كما إذا جُعلت كبرى الشَّكل الأوَّل جزئيَّة، أو جُعِلت صُغراه سالبة، وقد قال النَّاظم: «أَمَّا الأَوَّل فَشَرْطُهُ الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ، وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ».

مثالُ جزئيَّة كُبراه قولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الحَيَوَانِ فَرَسٌ»، فيتوهَّم أنَّ النَّتيجةَ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ فَرَسٌ»، وهي كاذبةٌ.

ومثالُ كون صغراه سالبةً أن تقول: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِجَمَادٍ، وَكُلُّ جَمَادٍ جِسْمٌ»، فيتوهَّم أنَّ النَّتيجة: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِجِسْمٍ» وهي كاذبةٌ، والله أعلَم.

وفي معنى ذلك أن يُقال: «الإِنْسَانُ وَحْدَهُ ضَحَّاكٌ، وَكُلُّ ضَحَّاكٍ حَيَوَانٌ»، ينتج: «الإِنْسَانُ وَحْدَهُ حَيَوَانٌ» وهو كاذبٌ، وقد قدَّمنا التَّنبيهَ عليه في شروط الشَّكل الأوَّل، وأنَّه من أنواع المُغالطات.

- ومِن الخلل في صورة القياس أن لا يُؤخذ محمول الصُّغرى تامًّا في وَضعه للكبرى؛

حاشية السجلماسي

قوله: (هذا حيوان وهذا جماد) حقُّه: أن يُعيَّن المشار إليه ويُصرَّح باسمه كأن يقول: «زيدٌ حيوان، والحجر جماد»، وإلَّا فهو على هيئة الشَّكل الثَّالث، ولم ينتج لعدم كليَّة أحدهما.

سعيد فودة

نحو: «الإِنْسَانُ لَهُ شَعْرٌ، وَكُلُّ شَعْرٍ يَنْبُتُ»، يَنتج: «الإِنْسَانُ يَنْبُتُ»، وهو كاذبٌ، وجاء الغَلط من جهة أنَّ المحمول في الصُّغرى قولُنا: «لَهُ شَعْرٌ»، ولم يُجعل بتمامه موضوعاً للكبرى؛ وقد نبَّه على ذلك بعضُ الفضلاء ممَّن شرح «إيساغوجي».

والله تعالى أعلَم بالصَّواب، وإليه المَرجع والمآب.

* * *

حاشية السجلماسي

قوله: (ينتج: «الإنسان ينبت» وهو كاذبٌ) أي: كاذبُ النَّتيجة، وأمَّا القياس فمقدِّمتاه صادقتان، ولو جعل الحد الوسَط متكرِّراً فيهما معاً فالكبرى كاذبة [لعله «صادقة» فتأمل. كتَبه مصححه]، والنَّتيجة كذلك، والله أعلَم.

● (١٢٨) هَذَا تَمَامُ الغَرَضِ المَقْصُودِ   مِنْ أُمَّهَاتِ المَنْطِقِ المَحْمُودِ

(١٢٨) - أمَّهات المنطق: أصولُ مسائله ومهماته. وأمُّ الشَّيء: أصله، ولذلك قيل: مكَّة أمُّ القُرى؛ لأنَّها أمُّ الأرض كلِّها ومنها نَشأت.

وكان هذا الفنُّ محموداً؛ لأنَّه يصون الفِكر عنِ الخطأ، ويميِّز صحيح العلم النَّظريِّ من سقيمه، ولا جَرَم أنَّ ما كان بهذه الصِّفة في غاية ما يكون من الشَّرف والمَحمدة، والله الموفِّق.

● (١٢٩) قَدِ انْتَهَى بِحَمْدِ رَبِّ الفَلَقِ   مَا رُمْتُهُ مِنْ فَنِّ عِلْمِ المَنْطِقِ

(١٢٩) - هذا البيت لوالدنا سيِّدي الصَّغير بن محمَّدٍ ـ رضي الله عنه وأرضاه، وجعل الجنَّة مثواه، ومن عذاب النَّار صانه ووَقاه ـ أخبرني بأنَّه قاله في منامه بعد أنْ أخبرتُه بهذا الموضوع، فأمرني بإدخاله فيه، فأدخلته رجاءً لبركته، طالباً من الله حصول المَلَكَة، متوسِّلاً إليه بخير مَنْ على سبيل الهدى سَلكه.

● (١٣٠) نَظَمَهُ العَبْدُ الذَّلِيلُ المُفْتَقِرْ   لِرَحْمَةِ المَوْلَى العَظِيمِ المُقْتَدِرْ

(١٣١) الأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمَنِ   المُرْتَجِي مِنْ رَبِّهِ المَنَّانِ

(١٣٢) مَغْفِرَةً تُحِيطُ بِالذُّنُوبِ   وَتَكْشِفُ الغِطَا عَنِ القُلُوبِ

(١٣٣) وَأَنْ يُثِيبَنَا بِجَنَّةِ العُلَى   فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلَا

(١٣٠ - ١٣٣) - (المُفْتَقِر) بـ«التَّاء» أبلَغ من «الفقير»؛ لدلالة «التَّاء» على الطَّلب، و(الأخْضَرِيُّ) نعتٌ لـ«عبد»، وهو تعريفٌ لِنسبتنا على ما اشتهر في ألسنة النَّاس، وليس كذلك، بل المُتواتر عن أعالي أسلافِنا وأسلافهم: أنَّ نسبتنا للعباس بن مرداس السُّلميِّ الَّذي قال منشداً[1]: [من المتقارب]

أَتَجْعَلُ نَهْبِي وَنَهْبَ العَبِيـ   ـدِ بَيْنَ عُيَيْنَةَ وَالأَقْرَعِ

فَمَا كَانَ بَدْرٌ وَلَا حَابِسٌ   يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي المَجْمَعِ

وَمَا كُنْتُ دُونَ امْرِئٍ مِنْهُمَا   وَمَنْ تَضَعِ اليَوْمَ لَا يُرْفَعِ

وَقَدْ كُنْتُ فِي القَوْمِ ذَا تُدْرَإٍ   فَلَمْ أُعْطَ شَيْئاً وَلَمْ أُمْنَعِ

● وقوله: (وَتَكْشِفُ الغِطَا . .) البيتَ؛ أي: تُزيل حُجُب رَين الذُّنوب المُحدِقة بأنوار القلوب، الحائلةَ بين القلب وبين علَّام الغيوب، فكم مِن قلبٍ بذلك محجوبٌ، فانحصر

(١) انظر: «صحيح مسلم» (٢/ ٧٣٧، رقم الحديث: ١٠٦٠).

في سجن الدَّائرة الجسمانيَّة؛ لِعزوبه وجهله بالدَّائرة الرُّوحانيَّة، والحقائق النُّورانيَّة، والفتوحات الرَّبانيَّة، فصار مملوكاً للشَّهوات النَّفسانيَّة، فسلك المسالك الشَّيطانيَّة، فبقي مغموراً في ظلمات جَهله، مكبَّلاً في سجن هواه وقبيح فِعله، محجوباً عن لطائف عقله، إلَّا مَن وفَّقه الله وغفر له وتاب عليه بِجُوده وفضله، فنسأله سبحانه وتعالى وهو خير مسئولٍ وخيرُ مأمولٍ أنْ يُزيل عنَّا بفضله ظلماتِ بصائرنا الَّتي عاقتنا عن إصلاح بواطننا وشغَلتنا بظواهرنا، وأن يَقذف في قلوبنا نوراً يَهدينا به عند تراكم ظلمات الهوى إلى صراطٍ مستقيم؛ إنَّه غفورٌ رحيمٌ.

(١٣٤) وَكُنْ أَخِيْ لِلْمُبْتَدِيْ مُسَامِحَا ... وَكُنْ لإِصْلاحِ الفَسَادِ نَاصِحَا
(١٣٥) وَأَصْلِحِ الفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ ... وَإِنْ بَدِيْهَةً فَلَا تُبَدِّلِ
(١٣٦) إِذْ قِيْلَ: كَمْ مُزَيِّفٍ صَحِيحَا ... لأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحَا
(١٣٧) وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِيْ: ... العُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِيْ
(١٣٨) وَلِبُنَيِّ إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَهْ ... مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ
(١٣٩) لَا سِيَّمَا فِي عَاشِرِ القُرُونِ ... ذِيْ الجَهْلِ وَالفَسَادِ وَالفُتُونِ
(١٤٠) وَكَانَ فِي أَوَائِلِ المُحَرَّمِ ... تَأْلِيفُ هَذَا الرَّجَزِ المُنَظَّمِ
(١٤١) مِنْ سَنَةٍ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ ... مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنَ المِئِينَ

(١٣٤ - ١٤١) - لا شكَّ أنَّ مُسامَحة المبتدئ والاعتذار له ممَّا ينبغي لكلِّ عاقلٍ، وذلك لقصور همَّته، وعدم كمال عقله وتَوغُّله في العلم، وأنا أذنتُ لكلِّ مَن رأى هذا الموضوع، فوَجد فيه خللاً أن يُصلحه إن كان أهلاً لذلك بعد أن يتأمَّل، وإلَّا فقد قِيل[1]: [من الوافر]

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلاً صَحِيحاً ... وَآفَتُهُ مِنَ الفَهْمِ السَّقِيمِ

فاعذُرني يا أخي وانظره بعين الرِّضا، وإنَّما ذكرنا هذا تنبيهاً على شياطين الطَّلبة الَّذين يُمرضون الصَّحيح، ويُصحِّحون السَّقيم، وما ذاك إلَّا لعدم إنصافهم، وقِلَّة تقواهم، وعدمِ مراقبتهم للجليل الَّذي لا يخفى عليه شيءٌ في الأرض ولا في السَّماء، ويَعلم خائنة الأعين، والمؤمن يَلتمس العُذر لأخيه، وقد قال عليه الصَّلاة والسَّلام: «بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ المُسْلِمَ»[2]، ويُقال: مَن ضاق صدره اتَّسع لسانه، والحقُّ لا يُعرف بالرِّجال، والمؤمن

---

(١) البيت للمتنبي في «ديوانه» (ص: ٢٣٢).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٥٦٤)، وأبو داود في «السنن» (٤٨٨٢)، والترمذي في «السنن» (١٩٢٧)، وابن ماجه في «السنن» (٤٢١٣)، من حديث أبي هريرة ﷺ.

يقبل الحقَّ ولو منَ الرُّعاة فضلاً عن غيرهم، وإذا كان العذر من حقِّ المبتدئ في الزَّمان المتقدِّم، فكيف في هذا الزَّمان الصَّعب الَّذي انقَرض فيه أكابر العلماء، ولم يَبقَ فيه إلَّا حُثالة الحُثالة، وغَلبت العُجمة على قلوب الأنام حتَّى كاد العلم ينقرض بانقراض أهله.

فإن قلتَ: إذا كان الأمر كما ذكرتَ، فلِمَ تَجاسرت وتجرأت على شيءٍ لا تَقدر عليه؟

قلتُ: حَملني على ذلك تفاؤلي ورجائي منَ الله عزَّ وجلَّ حصولَ المأمول منَ الفُنون.

● قوله: (عَاشِرِ القُرُونِ) يعني: من سِنِي الهجرة، وفي القرن أحد عشر قولاً؛ قيل: لكلِّ عقدٍ منَ العشرة إلى الثَّمانين، فتلك ثمانية أقوالٍ، وقيل: مئة - وإيَّاه أعني -، وقيل: مئةٌ وعشرون، وقيل: من عشرة إلى مئةٍ وعشرين.

و«عَاشِرِ القُرُونِ» هو قرنُنا هذا الَّذي ظهرت فيه الفِتن، واشتدَّ فيه البأس، وقَوِيَ فيه النَّحس، واشتدَّ فيه طغيان الكافرين، وانتشر فيه ظلم الظَّالمين، وكَثُرت فيه شِرار الخلائق، ولم يبقَ إلَّا آثار الطَّرائق، والنَّاس فيه ساعُون مُهطعين لحطام الدُّنيا، مُعرضين عنِ الدَّرجات العليا، مسابقون فيه إلى هواهم ليوقعهم في أهوى المهاوي وأسوأ المَساوي، ليس لهم تفكُّرٌ في هادم اللَّذَّات، ولا تأهُّبٌ لما بعد الممات، كأنَّهم في الدُّنيا مخلَّدون، وهم للفناء مشاهِدون، يَخدم الواحد منهم طول عمره على منفعة ساعةٍ، ويُضيِّع منفعة الأبد، فما أشنَعها من إضاعةٍ، فلو استيقظ هذا النَّائم ونظر بعين قلبه، وفكَّر في مآل أمره لسارع للطَّاعة، واشتغل بالسُّنَّة والجماعة، لكن كَثُرت ذنُوبه، وقَسا قلبه، وظهر عيبه، فخذله ربُّه، فلم تَنفع فيه موعظة، ولا صار من أهل اليقظة، إن كان قبل هذا الزَّمان عَبَدةُ الأوثان، فأهل هذا الزَّمان عبدةُ الشَّيطان، شاع الشَّرُّ وانتشر؛ لقرب هجوم الآيات الكُبَر؛ اللَّهم وفِّقنا لِما تُحبُّه وترضاه، ولا تجعلنا ممَّن اتَّخذ إلهه هَواه، واحشُرنا في زُمر أوليائك وجملة أصفيائك يوم لا يُستغنى إلَّا بك، يوم لا ملجأ منك إلَّا إليك، يوم لا خير إلَّا لديك، وأعنَّا على هذا الزَّمان الصَّعب الَّذي كُسِفت فيه شموس الحقِّ، وشاع فيه ظلامُ الباطل بين الخلق، وسَدَّ الأُفُق دُخَان الهوى، وانتشر في الأقاليم واستوى، فلا حرصَ ولا حزن إلَّا على الدُّنيا؛ صار الواحد إذا ضيَّع منَ الدُّنيا مِثقال ذرةٍ تأسَّف عليه، وتحيَّر، وتكدَّر قلبه وتغيَّر، ويُضيِّع منَ الآخرة ما لا نِسبة للدُّنيا بحذافيرها منه، فلا يَخطر له ذلك ببال، وما ذلك إلَّا من علامة الخذلان والضَّلال، ومن علامة الخُسران والنَّكال، ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله العليِّ العظيم؛ زمانُنا هذا هو الَّذي قال فيه عليه الصَّلاة والسَّلام: «لَا يَبْقَى مِنَ الإِسْلَامِ إِلَّا اسْمُهُ، وَلَا مِنَ القُرْآنِ إِلَّا رَسْمُهُ»[1]، اللَّهم وفِّقنا لاتِّباع السُّنَّة يا ذا الفضل والمنَّة، وأسعدنا بلقائك بلا محنة، وصلِّ اللَّهمَّ وسلِّم وبارك على سيِّدنا محمَّدٍ، وعلى آله وصحبه.

---

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٧٦٣) من حديث علي بن أبي طالب ﷺ.

(١٤٢) ثُمَّ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ سَرْمَدَا	عَلَى رَسُولِ اللهِ خَيْرِ مَنْ هَدَى
(١٤٣) وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الثِّقَاتِ	السَّالِكِيْنَ سُبُلَ النَّجَاةِ
(١٤٤) مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجَا	وَطَلَعَ البَدْرُ المُنِيْرُ فِيْ الدُّجَى

(١٤٢ - ١٤٤) - قد تقدَّم في الخطبة الكلام على ما يتعلَّق بالصَّلاة عليه ﷺ.

وقولنا: (مَا قَطَعَتْ) البيتَ، «ما» مصدريَّة ظرفيَّة، ولفظ «أَبْرُج» جمع قِلَّةٍ، والمرادُ الكَثْرة؛ لأنَّها اثنا عشر بُرجاً، كلُّ برجٍ ثلاثون درجةً، تقطع الشَّمس كلَّ يومٍ درجةً، وتقطع الفلك في سنةٍ، ويكون طول المَلَوين وقصرهما بحسب المَيْل الشَّمالي والجنوبي؛ لاتِّساع القوس وضِيقه في الآفاق المائلة الَّتي لها عرض، وأمَّا القمر فيقيم في كلِّ برجٍ ليلتين وثلثاً، ويقطع الفلك في شهرٍ، فسبحان مكوِّن الأكوان.

تمَّ بحمد الله وكفى، والصَّلاة والسَّلام على مولانا محمَّدٍ المصطفى، ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله العليِّ العظيم، وآخرُ دعوانا الحمد لله ربِّ العالمين.



الفهارس

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

* * *